

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر مؤسوعة شريحة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

للإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحفَيفي المعروف بـ "يوسف أفندي زاده"

الترقي سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من المحققين والراصعين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن برفهن

دراسات إسلامية / كلية الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأبواب ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجزة العكاشري

المختوم:

المج

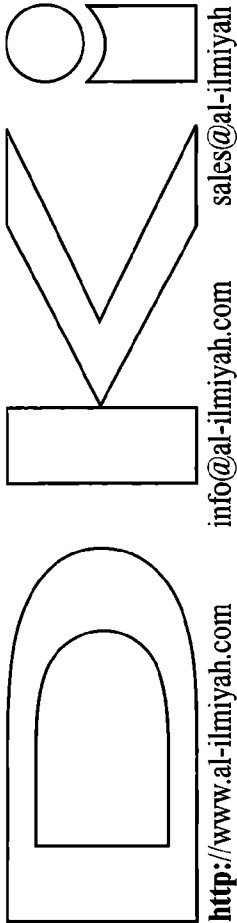


دار الكتب العلمية

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسسها محمد باي دؤن سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamed Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢAḤĪḤ AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٢١ جزءاً / ٢١ مجلداً) 23280 (31Parts/31Vols.)

قياس الصفحات 17 x 24 cm

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H.

بلد الطباعة لبنان

الطبعة الأولى (لونان) 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

25 - كِتَابُ الْحَجِّ (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

25 - كِتَابُ الْحَجِّ

(كِتَابُ الْحَجِّ) قد سبق في أول الكتاب أن الكتاب يشتمل على الأبواب،

(1) قال الحافظ: وقع في رواية الأصيلي كتاب المناسك، قال العيني: قد وقع في رواية الأصيلي كتاب المناسك كما وقع هكذا في صحيح مسلم، ووقع في كتاب الطحاوي كتاب مناسك الحج، وهو جمع منسك بفتح السين وكسرها، وهو المتعبد، ويقع على المصدر والزمان والمكان، ثم سميت أمور الحج كلها مناسك، والمنسك المذبح وقد نسك ينسك نسكا إذا ذبح، والنسيكة الذبيحة وجمعها نسك والنسك: أيضًا الطاعة والعبادة، وكل ما تقرب به إلى الله عز وجل، والنسك: ما أمرت به الشريعة، والورع ما نهت عنه، والناسك العابد اهـ. قال القسطلاني تبعاً للإمام الراغب في مفرداته: النسك العبادة والناسك العابد اهـ. واختص بأعمال الحج والمناسك مواقف النسك وأعمالها، والنسيكة مختصة بالذبيحة اهـ. وقال الحافظ في المقدمة واختلفت النسخ في الصوم والحج أيهما قبل الآخر، وكذا اختلفت الرواية في الأحاديث، وترجم عن الحج بكتاب المناسك ليعم الحج والعمرة، وما يتعلق بهما، وكان في الغالب من يحج يجتاز بالمدينة الشريفة، فذكر ما يتعلق بحرم المدينة، وظهر لي أن يقال في تعقيب الزكاة بالحج أن الأعمال لما كانت بدنية محضة ومالية محضة معا رتبها كذلك، فذكر الصلاة ثم الزكاة ثم الحج، ولما كان الصيام هو الركن الخامس المذكور في حديث عمر رضي الله عنه: بني الإسلام على خمس عقب بذكره، وإنما أخره لأنه من التروك، والتروك وإن كان عملاً أيضًا لكنه عمل النفس، لا عمل الجسد، فلهذا أخره وإلا لو كان اعتمد على الترتيب الذي في حديث ابن عمر لقدم الصيام على الحج لأن ابن عمر أنكر على من روى عنه الحديث بتقديم الحج على الصيام، وهو وإن كان ورد عن ابن عمر من طريق أخرى كذلك، فذاك محمول على أن الرواي روى عنه بالمعنى، ولم يبلغه نهي عن ذلك والله أعلم اهـ. وقال العيني ذكر كتاب الحج عقيب كتاب الزكاة، وكان المناسب ذكر كتاب الصوم عقيب الزكاة، كما قدمه ابن بطال على كتاب الحج، كما وقع في الخمس التي بني الإسلام عليها، ولكن لما كان للحج اشتراك مع الزكاة في كونهما عبادة مالية، ذكره عقيب الزكاة، فإن قلت فعلى هذا كان ينبغي أن يذكر الصوم عقيب الصلاة، لأن كلا منهما عبادة بدنية، قلت: نعم =

والأبواب تشتمل على الفصول، ولم يقع في ترتيب البُخَارِيِّ الفصول، وإنما يوجد في بعض المواضع لفظة باب مجرداً، ويريد به الفصل عما قبله، لكنه من جنسه كما ستقف عليه في أثناء الكتاب.

وإنما ذكر كتاب الحج عقيب كتاب الزَّكَاةِ، وكان المناسب ذكر كتاب الصوم عقيب كتاب الزَّكَاةِ، كما وقع في الخمس الذي بني عليها الإسلام؛ لأنه لما كان للحج اشتراك مع الزَّكَاةِ في كونهما عبادة مالية، ذكره عقيب الزَّكَاةِ. فإن قيل: فعلى هذا ينبغي أن يذكر الصوم عقيب الصَّلَاةِ؛ لأن كلا منهما عبادة بدنية؟

فالجواب: نعم كان القياس ذلك، ولكن ذكرت الزَّكَاةِ عقيب الصَّلَاةِ؛ لأنها ثانية الصَّلَاةِ، وثالثة الإيمان في الكتاب والسنة.

ثم إنه قد وقع في رواية الأصيلي كتاب المناسك، وهكذا وقع في صحيح

كان القياس يقتضي ذلك، ولكن ذكرت الزكاة عقيب الصلاة لأنها ثانية الصلاة، وثالثة الإيمان في الكتاب والسنة، اهـ.

ثم قال الحافظ: قدم المصنف الحج على الصيام لمناسبة لطيفة تقدم ذكرها في المقدمة ورتبه على مقاصد متناسبة، فبدأ بما يتعلق بالمواقيت، ثم بدخول مكة وما معها، ثم بصفة الحج، ثم بأحكام العمرة، ثم بمحرمات الإحرام، ثم بفضل المدينة، ومناسبة هذا الترتيب غير خفية على الفطن اهـ.

قلت وذكرت في مبدأ كتاب الحج في الأوجز كدأبنا فيه عشرة أبحاث لطيفة طويلة، الأول: في معنى الحج لغة، والثاني: في تعريفه شرعاً مقتفياً فيه فروع الأئمة الأربعة، والثالث: في سبب الوجوب: وهو البيت، ولذا لا يجب في العمر إلا مرة، والحديث الدال على وجوبه في كل خمس سنين مرة محمول على الندب، والرابع: اختلافهم في وجوبه على الفور كما قال به مالك وأحمد وأبو يوسف، وهو أصح الروايتين عن الإمام الأعظم، أو على التراخي كما قال به الشافعي ومحمد، وفيه البحث أن زمان الحج معيار له أو ظرف، والخامس: اختلافهم في مبدأ فرضه، ذكروا فيها أحد عشر قولاً، منها أنه فرض قبل الهجرة وهو شاذ، والمشهور منها قولان: سنة ست، وسنة تسع، بسطت في الأوجز أسماء القائلين بهما، السادس: في سبب تأخيرهِ ﷺ الحج عند الجمهور القائلين بفرضيته قبل سنة عشر، والسابع: اختلافهم في أن الحج هل كان واجباً على الأمم السابقة أم لا؟ الثامن: في حكم الحج ومصالحه، والتاسع: في فضائل البيت، والعاشر: في تكفير الحج للخطايا، وبيان الأحاديث الواردة في تكفير السيئات، وهذه الأبحاث كلها طويلة الأذيال لا يسعها هذا الوجيز.

مسلم، ووقع في كتاب الطحاوي: كتاب مناسك الحج، وهو جمع مَنْسِكَ بفتح السين وكسرهما وهو محل العبادة، ويقع على المصدر والزمان، ثم سميت أمور الحج كلها مناسك، والمنسك أيضًا المذبح، وقد نَسَكَ نفسه نُسْكًَا إذا ذَبَحَ، والتَّسِيكة الذبيحة، وجمعها نُسُكٌ، والنُّسُكُ أيضًا: الطاعة، والعبادة، وكل ما تقرب به إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، والنُّسُكُ أيضًا: ما أمر به الشرع والورع، وما نهينا عنه، والنَّاسِكُ: العابد، وسئل ثعلب عن المناسك ما هو؟ فقال: هو مأخوذ من النسيكة، وهي سبيكة الفضة المصفاة، كأن الناسك صَفَّى نفسه لله تَعَالَى.

ثم إن الْحَجَّ لغة هو الْقَصْدُ، من حَجَجْتُ الشيءَ أَحُجُّهُ حَجًّا إذا قصدته. وقال الأزهري: والحجُّ من قولك: حَجَجْتُ فلانًا أَحُجُّهُ حَجًّا إذا عُذْتُ إليه مرة بعد أخرى، فقليل: حج البيت؛ لأن الناس يأتونه كل سنة. ومنه قول المخبل السعدي:

واشهد من عوف حلولا كثيرة يحجون سِبَّ الزُّبْرِقَانِ الْمُزْعَفَرَا
يقول: يأتونه مرة بعد أخرى لسؤدده، وسِبُّهُ: عِمَامَتُهُ، وقال صاحب العين: السَّبُّ: الثوب الرقيق، وقيل: غلالة رقيقة، والزُّبْرِقَانِ بكسر الزاي وسكون الباء الموحدة وكسر الراء وبالقاف المخففة وفي آخره نون، هو في الأصل اسم القمر، ولقب به الحصين؛ لصفرة عمامته.

وأما شرعًا: فهو الْقَصْدُ إلى زيارة البيت الحرام على وجه التعظيم بأفعال مخصوصة. وسببه البيت لأنه يضاف إليه، ولهذا لا يجب في العمر إلا مرة واحدة لعدم تكرر السبب.

والْحَجُّ بفتح الحاء وكسرهما، وقرئ بهما في السبعة. وفي أمالي الهجري: أكثر العرب يكسرون الحاء. وقال ابن السكيت: بفتح الحاء الْقَصْدُ، وبالكسر القومُ الحاجُّ. والْحَجَّةُ بالفتح الفَعْلَةُ من الحج. وبالكسر التلبية والإجابة والحالة والهيئة. والحاج الذي يحج وربما يظهرون التضعيف في ضرورة الشعر، قَالَ:

بكل شيخ عامرا وحاجج

ويجمع على حُجَج بالضم نحو: بازل وبُزْل، وعائذ وعوذ.

1 - باب وَجُوب الْحَجِّ وَقَضَائِهِ⁽¹⁾

ثم إنه ذكر القرطبي أن الحج فَرَضَ سنة خمس من الهجرة، وقيل : سنة تسع. وقال: وهو الصحيح.

وذكر البيهقي أنه كان سنة ست. وفي حديث ضمام بن ثعلبة ذكر الحج، وذكر مُحَمَّد بن حبيب أن قدومه كان سنة خمس من الهجرة.

وقال الطرطوشي: وقد روي أن قدومه على النَّبِيِّ ﷺ كان سنة تسع.

وذكر الماوردي أنه فرض سنة ثمان. وقال إمام الحرمين: سنة تسع أو عشر. وقيل: سنة سبع. وقيل: كان قبل الهجرة، وهو شاذ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(بسم الله الرحمن الرحيم) كذا ثبتت البسمة في رواية أبي ذرٍّ، وفي رواية غيره لم تذكر، وكذا لم يذكر لفظ باب في قوله:

1 - باب وَجُوب الْحَجِّ وَقَضَائِهِ

(1) قال الحافظ: وأما فضله فمشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية وسيأتي في باب مفرد، ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الخثعمية، وشاهد الترجمة منه خفي، وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الأمر به بحيث أن العاجز عن الحركة إليه يلزمه أن يستنيب غيره، ولا يعذر بترك ذلك اهـ.

وقال القسطلاني: قد أكد أمر الحج في هذه الآية من وجوه الدلالة على وجوبه بصيغة الخبر، وإبرازه في الصورة الاسمية، وإيراده على وجه يفيد أنه حق واجب لله في رقاب الناس، وتعميم الحكم أولاً، وتخصيصه ثانياً، فإنه كإيضاح بعد إبهام، وتثنية وتكرير اهـ.

قلت: والأوجه عندي أن إثبات الفضل بالآية بكون الحج لله عز وجل ولذا أقدم الخبر في قوله؛ ولله إشارة إلى مزية شرافة الحج حيث نسب إلى نفسه الكريمة خاصة كما سيأتي في مناسبة الحديث، وقال السندي هذه الآية وكذا الحديث لإفادة وجوب الحج أصالة، والفضيلة تبعاً إذ الوجوب مستلزم للفضيلة قطعاً، ولذلك أخر المصنف في الترجمة الفضيلة عن الوجوب اهـ.

قال العيني: وقع في بعض النسخ باب وجوب الحج وفضله، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: 97] وهذا أوجه، وأشار بذكر هذه الآية الكريمة إلى أن وجوب الحج قد ثبت بهذه الآية، هذا عند الجمهور، وقيل ثبت وجوبه بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196] والأول أظهر، ثم قال بعد ذكر الحديث مطابقتها للترجمة تدرّك بدقة النظر، وذلك أن الحديث يدل على تأكيد الأمر بالحج حتى أن المكلف لا يعذر تركه =

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى عز وجل : (﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾) أي : ولله فرض واجب على الناس ؛ لأن اللام للإيجاب.

(﴿حَجَّ الْبَيْتِ﴾) مرفوع على الابتداء وخبره مقدم عليه أعني قوله تَعَالَى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ﴾.

وقوله : (﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾) أي : إلى البيت والحج بدل من الناس في محل الجر والتقدير ولله على من استطاع من الناس إليه سبيلاً والاستطاعة هي الزاد والراحلة وأمن الطريق. وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : السبيل الزاد والراحلة أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ثُمَّ قَالَ صحيح على شرط مسلم وروى الترمذي من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قام رجل إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال : من الحاج يا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الشعث التفل فقام آخر، فقال : أي : الحج أفضل يا رَسُولَ اللَّهِ؟ فقال : «العج والثج»، فقام آخر فقال : ما السبيل يا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : «الزاد والراحلة»، وقال ابن أبي حاتم وقد روى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والحسن ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبير والربيع بن أنس وقتادة نحو ذلك، وقد روى ابن جرير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله

عند عجزه عن المباشرة بنفسه، بل يلزمه أن يستنوب غيره، وهذا يدل على أن في مباشرته فضلا عظيما، فمن هذا تؤخذ المطابقة بين الترجمة والحديث، وسيأتي باب مستقل في فضل الحج إن شاء الله اهـ.

قلت : الآتي قريبا باب فضل الحج المبرور وهو مقيد، وهذا مطلق والفرق بينهما واضح، فلا إشكال بتكرار الترجمة.

ثم قال القسطلاني : اختلفت طرق الأحاديث في السائل عن ذلك هل هو رجل أو امرأة؟ وفي المسؤول عنه أيضا أن يحج عنه هل هو أب أو أم أو أخ؟ فأكثر طرق الأحاديث الصحيحة دالة على أن السائل امرأة سألت عن أبيها، كما هو في أكثر طرق حديث الفضل وحديث عبد الله أخيه وحديث علي، وفي النسائي من حديث الفضل أن السائل رجل سأل عن أمه، وفي صحيح ابن حبان من حديث ابن عباس أن السائل رجل يسأل عن أبيه، وعند النسائي أيضا أن امرأة سألت عن أبيها، وفي حديث بريدة عند الترمذي أن امرأة سألت عن أمها، وفي حديث حصين بن عوف عند ابن ماجة أن السائل رجل سأل عن أبيه، وفي حديث سنان بن عبد الله أن عمته قالت : يا رسول الله توفيت أمي، وهذا محمول على التعدد اهـ.

وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿٩٧﴾ [آل عمران: 97].

تَعَالَى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قَالَ: من ملك ثلاث مائة درهم فقد استطاع إليه سبيلاً، وعن عكرمة مولاة من استطاع إليه سبيلاً السبيل الصحة، وعن الضحاك عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: من استطاع إليه سبيلاً الزاد والبعر وعليه أكثر العلماء، وعن ابن الزبير هو على قدر القوة، ومذهب مالك أن الرجل إذا وثق بقوته لزمه وعند ذلك على قدر الطاقة وقد يجد الزاد والراحلة من لا يقدر على السفر وقد يقدر عليه منا لا راحلة له ولا زاد، وقال الشافعي: يجب الحج بإباحة الزاد والراحلة ليست بشرط في حق القادر على المشي، وعندنا معشر الحنفية إنما يجب على حر مسلم مكلف صحيح أي: سالم البدن عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر، فلا وجوب على الزمن والمقعد والمفلوج والأعمى والشيخ الكبير الذي لا يثبت على الراحلة بنفسه كما ذكره في البدايع، وهذا رواية الأصل وفي رواية الحسن عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يجب على الزمن والمقعد والأعمى إذا كان له زاد وراحلة، وقالوا أَيْضًا: إذا وجد الأعمى قائدًا مملوكًا أو مستأجرًا يجب عليه الحج كما ذكره في التحفة والخانية له زاد وراحلة فضلًا أي: زائد عن المسكن وما لا بد منه من نفقة عياله إن كان ذا عيال إلى حين عوده مع أمن الطريق، وقال الفقيه أبو الليث: إن كان الغالب في الطريق السلامة يجب، وإن كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد، وعن الضحاك إذا قدر أن يؤجر نفسه فهو مستطيع، وقيل له في ذلك فقال: إن كان لبعضهم ميراث بمكة أكان يتركه بل كان ينطلق إليه ولو حبوا فكذاك يجب عليه الحج.

﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ لا ينفعه إيمانهم ولا كفرهم، قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومجاهد وغير واحد أي: ومن جحد فريضة الحج فقد كفر والله غني عنه.

وقيل: من لم يرج ثوابه ولم يخف عقاب تركه. وقيل: إذا أمكنه الحج ولم يحج حتى مات، وفي هذه الآية أنواع من التوكيد والتشديد منها قوله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: 97] يعني أنه حق واجب لله في رقاب

المسلمين لا ينفكون عن أدائه والخروج من عهده .

ومنها : الدلالة على وجوبه بصيغة الخبر وإبرازه في صورة الاسمية .

ومنها : أنه ذكر الناس ثم أبدل عنه من استطاع إليه سبيلا ، وفيه ضربان من التأكيد :

أحدهما : أن الإبدال ثنية للمراد وتكرير له .

والثاني : أن الإيضاح بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال إيراد له في صورتين مختلفتين .

ومنها قوله : (ومن كفر) مكان ومن لم يحج تغليظا على تارك الحج وتشديداً عليه ، ولذلك قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «من مات ولم يحج فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً» ، ونحوه التغليظ من ترك الصَّلَاة متعمدا فقد كفر ، وقد روى ابن مردويه من حديث الحارث عن علي رضي الله عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «من ملك زادا وراحلة ولم يحج بيت الله فلا يضره مات يهودياً أو نصرانياً» ذلك بأن الله تَعَالَى قَالَ : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ ، إلى آخر الآية ، ورواه الترمذي أيضاً ، وقال هذا غريب وفي إسناده مقال وهلال يعني من رواية مجهول والحارث يضعف في الحديث .

ومنها : ذكر الاستغناء عنه وذلك مما يدل على المقت والسخط والخذلان .

ومنها : قوله عن العالمين بدل لما فيه من الدلالة على الاستغناء عنه ببرهان لأنه إذا استغنى عن العالمين تناوله الاستغناء لا محالة ولأنه يدل على الاستغناء الكامل فكان أدل على عظم السخط الذي وقع عبارة عنه وإنما شعر بعظم السخط ؛ لأن الحج مظنة الإهمال لما فيه من كسر النفس وإتعااب البدن وصرف المال الذي هو شقيق الروح والتجرد عن الشهوات والإقبال على الله تَعَالَى بالكلية . وهاهنا دقيقة أنيقة قلما يتفطن لها وهي أن اللام في قوله تَعَالَى ولله مظنة أن يكون في الحج نفع له تَعَالَى فدفعه ببيان غناه تَعَالَى عن العالمين . وعن سعيد بن المسيب أنها نزلت في اليهود فإنهم قالوا الحج إلى مكة غير واجب . وروي أنه لما نزل قوله تَعَالَى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ جمع رسول الله ﷺ

أهل الأديان كلهم فخطبهم فقال: إن الله كتب عليكم الحج فحجوا فأمنت به ملة واحدة وهم المسلمون وكفرت به خمس ملل قالوا لا نؤمن به ولا نصلي إليه ولا نحجه فنزل: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾، وعن النبي ﷺ: «حجوا قبل أن لا تحجوا» قبل أن يمنع البر جانبه، وعن ابن مسعود رضي الله عنه حجوا هذا البيت قبل أن تنبت في البادية شجرة لا تأكل منها دابة إلا نفقت قوله قبل أن يمنع البر جانبه أي: يتعذر عليكم قطع البر لعدم الأمن وغيره، وقوله ما نوظروا عدم المناظرة عبارة عن الاعجال بالعقوبة أي: لا يسألون لم تركتم الحج ولكن يهلكون، وعن عمر رضي الله عنه لو ترك الناس الحج عامًا واحدًا ما نوظروا، ثم إن المؤلف رحمه الله أشار بذكر هذه الآية الكريمة إلى أن وجوب الحج قد ثبت بها عنه الجمهور، وقيل: ثبت وجوبه بقوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْمُكَّةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196] والأول أظهر.

وقد وردت الأحاديث المتعددة بأنه أحد أركان الإسلام ودعائمه وقواعده وأجمع المسلمون على ذلك إجماعًا ضروريًا، وقال الإمام أحمد ثنا يزيد بن هارون ثنا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا»، وقال رجل: أكلّ عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثًا فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم» ثم قال: «ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، وإن أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه»، ورواه مسلم وفي روايته فقام الأقرع بن حابس فقال: يا رسول الله؟ في كل عام الحديث.

وفي رواية عنه أحمد عن علي رضي الله عنه قال لما نزلت: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97] قالوا: يا رسول الله؟ في كل عام قال: «لو قلت نعم لوجب ولو وجب لم تقولوا بها ولو تقولوا بها لم تقوموا بها ولو تقوموا بها لعتنتم».

وفي الصحيحين من حديث جابر رضي الله عنه أن سراقه بن مالك قال: يا رسول الله؟ متعتنا هذه لعامنا أم للأبد قال: «بل للأبد».

1513 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِك) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ) ضد اليمين، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ) بسكون الضاد المعجمة هو ابن العباس بن عبد المطلب الهاشمي أبو عبد الله ويقال: أبو محمد ويقال: أبو العباس المدني وأمه أم الفضل لبابة الكبرى بنت الحارث بن خزن الهلالية وكان شقيق عبد الله بن عباس، قيل: لم يسمع منه سوى أخيه عبد الله وأبي هريرة رضي الله عنهما ومن عداهما فروايته عنه مرسله قتل يوم اليرموك في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وقيل: قتل بدمشق وقال ابن سعد: كان أسنَّ ولد عباس خرج إلى الشام مجاهدًا فمات بناحية الأردن في طاعون عمواس سنة ثمانٍ عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه، وقال الواقدي: مات بالشام في طاعون عمواس سنة ثمانٍ عشرة.

(رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) غداة النحر من المزدلفة إلى منى وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قدمه النَّبِيُّ ﷺ في ضعفة أهله من جمع بليل فقد دل ذلك على أن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يحضر رسول الله ﷺ في تلك الحال وإنما سمع ذلك من الفضل كما جاء في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وأخبرني الفضل أن النَّبِيَّ ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة وكذلك روى مسلم قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الْفَضْلِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَحْجِي عَنْهُ»، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ نَحْوَ رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ فَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ فَقَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مُحَمَّدٌ يَعْنِي: الْبُخَارِيُّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَمِعَهُ مِنَ الْفَضْلِ أَوْ غَيْرِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ رَوَى هَذَا فَأَرْسَلَهُ وَلَمْ يَذْكُرِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ، ثُمَّ إِنَّ الرَّدِيفَ هُوَ الَّذِي يَرْكَبُ وَرَاءَ الرَّكَّابِ. وَقَدْ جَمَعَ ابْنُ مِنْدَةَ الْأَصْبَهَانِي

فَجَاءَتْ امْرَأَةً مِنْ خَشْعَمَ،

كتابًا فيه أسماء من أردفه رسول الله ﷺ معه على الدابة فبلغ نيفًا وثلاثين رجلًا.

(فَجَاءَتْ امْرَأَةً مِنْ خَشْعَمَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون المثلثة وفتح العين المهملة هي قبيلة باليمن، وفي رواية: وقالت امرأة من جهينة وهاتان القبيلتان لا تجتمعان لأن جهينة هو ابن زيد بن ليث بن أسود بن أسلم بن الحارث بن قضاة، وخثعم هو ابن أنمار بن أراش بن عمرو بن الغوث بن مالك بن زيد بن كهلان، وفي التوضيح: هذه المرأة يجوز أن تكون غانية أو غاثية بالغين المعجمة فيهما، ثم إنه قد اختلف طرق الأحاديث في ذلك هل السائل امرأة أو رجل وهل المسؤول عنه أيضًا أن يحج عنه أب أو أم أو أخ فأكثر طرق الأحاديث الصحيحة دالة على أن السائل امرأة وأنها سألت عن أبيها كما هو في أكثر طرق حديث الفضل وأكثر طرق عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وكذلك في حديث علي رضي الله عنه قَالَ: وقف رسول الله ﷺ بعرفة الحديث وفيه: فاستفتته جارية شابة من خثعم فقالت: إنَّ أبي شيخ كبير الحديث.

وفي رواية للنسائي في حديث الفضل: أن السائل رجل سأل عن أمه وفي صحيح ابن حبان في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن السائل رجل سأل عن أبيه وعن النسائي أيضًا أن امرأة سألت عن أبيها مات ولم يحج.

وفي حديث بريرة: أن امرأة سألت عن أمها أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وفي حديث حصين بن عوف رواه ابن ماجه، وكذا في حديث سودة رواه أحمد في مسنده، وكذا في حديث عبد الله بن الزبير أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَنَّ السَّائِلَ رَجُلٌ سَأَلَهُ عَنْ أَبِيهِ وَفِي حَدِيثِ سَنَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَمَتَهُ حَدَّثَتْهُ الْحَدِيثَ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَفِيهِ أَنَّهَا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُوْفِيتُ أُمِّي الْحَدِيثَ، والجمع بين هذه الروايات ما قاله الشيخ زين الدين إنَّ السؤال وقع عدة مرات، مرة من امرأة عن أبيها ومرة من امرأة عن أمها فأما اسم السائل من الرجال فقد سُمي منهم حصين بن عوف كما ذكره ابن ماجه وأبو رزين لقيط بن عامر كما هو عند أصحاب السنن، وأما من النساء فلم يسم منهن واحدة إلا أن في رواية سنان بن عبد الله أن عمته حدثته أَنَّهَا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْ عَمَتَهُ. والمرأتان اللتان ذكرتا في الحج عن الميت لا

فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَرِيبَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟

عن المعضوب وهو بالعين المهملة والضاد المعجمة الزمن الذي لا حراك به. (فَجَعَلَ) من أفعال المقاربة التي وضعت لدنو الخبر على وجه الشروع فيه والأخذ في فعله.

(الْفَضْلُ) بالرفع اسم جعل وخبره قوله: (يَنْظُرُ إِلَيْهَا) أي: إلى المرأة المذكورة، (وَتَنْظُرُ) أي: المرأة المذكورة (إِلَيْهِ) أي إلى الفضل وكان جميلاً ففيه مغالبة طباع البشر على بني آدم وضعفهم عما ركب فيهم من الشهوات. (وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ، يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ) بكسر الشين وتشديد القاف أي: الجنب الآخر، واستند ابن المنذر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ فَجَعَلَ الْفَضْلُ يلاحظ النساء وينظر إليهنّ، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «يا ابن أخي هذا يوم من ملك فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له» ولم ينقل أنه نهى المرأة عن النظر إليه، ويحتمل أن يكون الشارع أجزأ بمنع الفضل لما رأى أنها تعلم بذلك منع نظرها إليه؛ لأن حكمهما واحد أو كان ذلك الموضع محل النظر إلى وجهه الكريم فلم يصرف نظرها، وقال الداوودي: فيه احتمال أن ليس على النساء غصّ أبصارهنّ عن وجوه الرجال إنما يغضضن عن عورتهم وذهب ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم إلى أن المراد في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: 31] الوجه والكفان، وقال بعض المالكية ليس على المرأة تغطية وجهها؛ لأنه محلّ إحرامها أقول بل على المرأة كشف وجهها في الإحرام وهو إجماع كما حكاه أبو عمر إلا أنها لو سدلّت ثوباً على وجهها جاز، ثم إن صرف وجه الفضل بالفعل أقوى من الأمر وفيه أن العالم إذا رأى منكراً يغيّره حسبما أمكنه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَرِيبَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا) نصب على الحال وقوله: (كَبِيرًا) صفته وقوله: (لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ) في محل النصب على الحال أيضاً ويجوز أن يكون صفة لشَيْخًا أيضاً يعني: أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو شيخ وله مال في هذه الحال (أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟)

قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ⁽¹⁾.

بهمزة الاستفهام والفاء عاطفة على مقدر بعد الهمزة أي أنوب عنه فأحج.
(قَالَ) ﷺ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بفتح الحاء وكسرهما وسميت

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز النيابة في الحج. والكلام عليه من وجوه:

منها: هل هو مطلق في الفرض النافلة كما يروى عن الشافعي رحمه الله أو في النفل لا غير إما على ما ذكرته عن أبيها لأنه لا يقدر أن يثبت على الراحلة فالحج ليس بفرض عليه لأن الله عز وجل: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: 97] وهذا عادم للاستطاعة فلا وجوب عليه ويكون ما فعلته عنه من الحج تطوعاً فإذا بمقتضى الحديث يجوز النيابة في الحج في النافلة ولا يجوز في الفرض. وهنا بحث وهو هل يحمل ذلك الحكم أعني النيابة في جميع التطوعات البدنية أم لا. فالجمهور على أن لا وما أجاز النيابة في الحج على خلاف بينهم ممن أجازها هل مطلقاً في الفرض والنفل أو في النفل لا غير إلا من أجل هذا الحديث ومن أجل أن معظم ما فيه إنفاق المالية وجعل البدن تابعاً لها لأن النيابة في المالية جائزة وفي الفرض بلا خلاف وأما البدنيات فلا إلا خلاف شاذ جاء فيمن مات وعليه صوم واجب هل يصوم عنه وليه أم لا فالجمهور على أن لا يصام عنه وجاء حديث يصوم عنه وليه فعمل على ذلك بعض العلماء ولم يصح عند الجمهور العمل به.

وفيه: دليل على جواز النيابة في العلم يؤخذ ذلك من سؤال هذه عن ما يلزم أباه.

وفيه: دليل على جواز نيابة المرأة في العلم يؤخذ ذلك من أن النبي عليه السلام لما سألته هذه أجابها ولم ينكر عليها.

وفيه: دليل على جواز كلام المرأة والأجانب يسمعونها وإن كان كلامها عورة لا يجوز أن يسمعه أجنبي لكن عند الضرورة جائز يؤخذ ذلك من كون ابن عباس روى كلامها وإنه سمعه وهو أجنبي منها لكن من أجل الضرورة لكونه مع النبي ﷺ وهذه قد سألته فسمع كلامه ويؤخذ منه جواز الجلوس مع الحكام والفقهاء المتقين وإن كان الناس يأتهم رجال ونساء يؤخذ ذلك من كون ابن عباس كان مع النبي ﷺ حين سألته هذه وهو المروي عنه عليه السلام في الأحاديث لأنه لم يكن قط يجلس إلا ويجلس معه الصحابة رضي الله عنهم ومن أجل ذلك تقررت الأحكام ولو لم يكن ذلك جائزاً وكان يكون من الخاص به لكونه يقرر الأحكام وتنقل عنه لكان يذكر ذلك وبينه.

وفيه: دليل على تصحيح قاعدة الأبوة بخلاف ما يقوله بعض أهل التفقه لأنهم يقولون محتملة وإطلاقهم هذه الصيغة على هذه الصفة غلط والبحث فيه أن نقول لا يخلو أن نرجع في ذلك إلى مجرد العقل ولا نلاحظ في ذلك أمر الشرع أو نرجع مجموعهما فإن قال القائل أقول بمجرد العقل عند البحث ليتقرر حكم العقل في ذلك على أسلوبيه فإن وافق الشرع فحسن وإلا قلنا: هذا بحث العقل ورجعنا في الأحكام إلى الشرع فإنما به مأمورون، فيقول: لا يخلو أن نقول عن الأبوة محتملة بحسب بلوغ الأمر إلى علمنا أو بحسب وقوعها في الوجود فإن قلتم بحسب وصوله إلى علمنا فلا فرق بين الأبوة والأمومة لأن الأمومة كذلك أيضاً إما أن تكون بعلم قطعي أو بحسب =

بذلك؛ لأنه ﷺ ودّع الناس فيها وليست هذه الإضافة للتقييد؛ لأنه ﷺ لم يحج

وقوعها في الوجود فالعلم القطعي مثل أن يرى خارجاً من رحم أمه فهذا هو العلم القطعي وهو معدوم في الأبوة أعني القطع بالمعانية وأما الأسباب فتشترط الأبوة مع الأمومة في ذلك لأن الأمومة أما أن تكون بدعوى أو بشهادة والأبوة تشاركها فيهما وهذا هو الغالب من الناس لأنهم لا يعرفون أبوتهم وأمومتهم إلا من طريق الدعوى أو الشهادة فلم يبق في ذلك إلا الرجوع إلى الأمر المنقول منها على طريق إخبار عليه السلام من نفيها أو صحتها فما جاء من طريق الصادق عليه السلام إثباتها أو نفيها لم يبق في هذه حكم لتلك القاعدة الكلية والتي جاء نفيها مثل ابن نوح عليه السلام على خلاف فيه لقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: 46] فنفاه عنه وذكر عن بعض العلماء أنه كان ملتقظاً عليه لأن زوجة نبي بالإجماع أنها ما بغت قط لا مخالف في هذا ولأن سيدنا ﷺ حين سأله السائل من أبي فقال فلان فنسبه إلى غير أبيه وأما ما ثبت فمثل أولاد يعقوب عليه السلام فقد ثبتوا بنص القرآن وكذلك أولاد إبراهيم عليه السلام وأولاد سيدنا ﷺ ومثل أبيه هو ﷺ لقوله عليه السلام: «أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب». وقوله عليه السلام: «أنا ابن الذبحين». وقوله عليه السلام حين كتب العهد بينه وبين أهل مكة فكتب علي رضي الله عنه محمد رسول الله قالوا: لو علمنا أنه رسول الله لاتبعناه فكتب محمد بن عبد الله وقوله عليه السلام للسائل: «إن أبي وأباك في النار». وقوله عليه السلام: «استأذنت ربي في أن أزور قبر أُمِّي فأذن لي وأستأذنته أن أزور أبي فمَنعني». وقوله عليه السلام للعباس: «يا عم» ولأبي طالب: «يا عم» ولصفيه حين أنزل الله عز وجل: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: 214] «يا صفي» عمة رسول الله ﷺ فإن العمومة لا تثبت إلا بالأبوة الثابتة فقد رجح قوله عليه السلام هنا تواتراً لأنه قد قيل في أقل التواتر أنه يثبت بأقل الجموع ومن أهل العلم من قال: إنه يحصل بخبر الواحد وهنا أكثر من أقل الجموع والأحاديث في هذا كثيرة وطرقها مختلفة وأما التنزيل قوله عز وجل: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: 128] أي: أحسبكم والحسب لا يثبت إلا بثبوت الأبوة وقال ﷺ: «إن الله اختار من أولاد آدم إبراهيم عليه السلام واختار من ولد إبراهيم إسماعيل إلى أن قال عليه السلام واختارني من بني هاشم». هذا من طريق بحث العقل ورأينا الشرع قد أثبت هاتين القاعدتين الأمومة والأبوة وجعل الاحتمال الطارئ على الأبوة متعذر الوصول إليه متعدد فإنه عليه السلام جعل في دعوى الزنا أربعة شهود يروونه كالمروود في المكحلة والتلاعن الذي هو مؤكد باللعنة والغضب للحرمة وقال ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر». وأكد سبحانه هذا بأن قسم الموارث على هذه الأصول وقال عز وجل: ﴿وَالْيَاثُوكُم وَابْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَعْمًا﴾ وقال عز وجل: ﴿وَعَلَّكُمُ شُعْبًا وَفَإِيلَ لِّتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: 13] وجعل السبب كحكم الأصل المقطوع به لأنه إذا دخل الرجل بالمرأة وجاءت منه أو من غيره بولد وادعته منه أنه لازم له إلا أن ينفيه باللعان بشرط مذكور في بابه فنرجع الآن للجمع بين العقل ومدلوله في هذه القاعدة هل وافقها الشرع أم خالفها فأما على البحث بحكم وصول العلم إلينا فاستوى فيها دليل العقل والشرع من وجه أنه ما وصل إلينا العلم بالأمومة والأبوة إلا بواسطة السبب وكذلك حكمنا بهما إلا فيما ثبت خلافه وكذلك الشرع ما =

بعد الهجرة إلا حجة واحدة وهي هذه الحجة.

= حكم بهما إلا بواسطة السبب وهو عقد النكاح ووجوده فاستوى في ذلك العقل والنقل وأما على البحث من كون ظهوره في الوجود فلا فائدة في ذلك الدليل بدليل أن الشيء إذا وقع في الوجود ولم يتحقق حقيقة كفيته على الوضع الذي وقع في الوجود إلا بالواسطة فرجع الأمر إلى الوساطة فدار البحث ورجع البحث الأول الذي عليه يقع الحكم فيكون ما قعدوه توقعا خيالياً والتوقع الخيالي لا يبنى عليه حكم لأن هذا وإن عاينه أحد من الجنس فهو نادر لا يثبت النسب به إلا بواسطة ذلك المشاهد لذلك الأمر إن كان ممن تقبل شهادته ولتعذر ذلك رجع فيه إلى قبول امرأتين وشهادتهما لا تقبل في غير هذا ولا يحكم بهما إلا مع اليمين فكيف نجعل قاعدة إذا تحققنا البحث فيها من طريق العقل والنقل لا نصل إلا إلى احتمال الإمكان فالتحقيق يطرأ عليها بالنسبة إلى علمنا ولذلك لم تثبت الشريعة للمسبية نسباً مع ابنها وإن كانت حاملة له بدعواها ولا إلى أب أيضاً إلا ببيان من خارج وساوت في ذلك بين الأبوة والأمومة وغيرهما من القربات ولا سبب يدل عليه مثل الأصل الذي قد دل الشرع عليه بما ربط فيه من العادة والأسباب فالعقل أيضاً قد ترجحت عنده الأسباب فالأصل كما قدمناه فجعل الاحتمال فيه على حد سواء هذا مشكل لإخفاء به ثم كيف يمكن عند من يفرق بين أن الاثنين أكثر من الواحد أن يطرد القاعدة على ضعف الاحتمال فيها كما قدمنا في المسألة وقد جاء فيها دلالة من القرآن أو من السنة أو إجماع هذا حمق وجهل إن حسنا الظن ما لم تكن في مسألة تختص بسيدنا ﷺ فإن كانت في مسألة سيدنا ﷺ فإنه من شك في أبوته أو نبوته فإنه جمع على نفسه أمرين عظيمين : أحدهما : الرد على الكتاب والسنة المتواترة كما ذكرنا أولاً : فوجب بأقل من هذا قتله إجماعاً إلا ما روي عن الشافعي وأبي حنيفة قولاً ؛ ثانياً : أنها ردة يجب قتله إلا أن يتوب مثله قول ضعيف عن مالك رحمه الله وليس بمشهور مذهبه ومشهور مذهبه القتل ولا يستتاب وهنا بحث وهو لا يخلو ما نقل من الإجماع أن يكون قبل ما ذكر من الخلاف المتقدم عمن ذكر أو يكون الخلاف متقدماً على الإجماع فإن كان الخلاف منهم قيل ثم رجعوا إلى الإجماع فلا تأثير لذلك الخلاف وتحقق الإجماع وإن كان الخلاف منهم وقع بعد الإجماع لا يعياً به والذي نقل الإجماع في قتله جماعة منهم صاحب الاستذكار وصاحب الكافي والتلمساني وابن سبوع وابن رشد وابن أبي زيد وسحنون والليث والقاضي عياض وابن العربي رحمهم الله وجماعة ممن يقرب من هؤلاء في الشهرة أنسبتهم في الوقت فإن شاء الله أذكرهم فإن أنسبته فمن وقف على كتابي هذا وذكر منهم أحداً فليلحقه وله الأجر لأن ذلك مساعدة في قاعدة شرعية وكذلك نقل الكل أنه من قال لفظاً يدل على شيء من التقيص في حقه عليه السلام من أي وجه كان أو ازدراء به أو شأنه شيئا ما من أي المحتملات والوجوه كان أنه يقتل والقتل له على البحث المتقدم والذي أوجب القتل ولم يقل بتوبته اختلف هل هو حد الأدب أو كفر فالذي قال حد الأدب فلا تنفع فيه التوبة لأنه حق قد وجب وإذا وجب الحق فلا فائدة لتوبته والقائل بأنه كفر قال هو كالزنديق يقتل ولا يقبل توبته والقولان عند مالك رحمه الله ومن تبعه واختلفوا أيضاً هل يكون قتله كفراً أو حداً قولان والأكثر منهم نقلوا الإجماع على أنه لا يعذر في ذلك بجهل ولا سكر ولا فلتة لسان ولا سهو ولا غفلة =

ومطابقة الحديث للترجمة بأنه يدل على تأكيد الأمر بالحج حتى أن المكلف لا يعذر بتركه عند عجزه عن المباشرة بنفسه بل يلزمه أن يستنيب غيره وهذا يدل على أن في مباشرته فضلاً عظيماً، وسيأتي باب مستقل في فضل الحج إن شاء الله تعالى، ثم إنه يجوز الحج عن الغير إذا كان معصوباً كما دل عليه هذا الحديث.

وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.

وقال مالك والليث والحسن بن صالح لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام، وحاصل في مذهب مالك ثلاثة أقوال مشهورة: وهو أنه لا يجوز.

وثانيها: يجوز من الولد.

وثالثها: يجوز إن أوصى به. وعن النخعي وبعض السلف لا يصح الحج عن ميت ولا عن غيره، وهي رواية عن مالك، وإن أوصى به.

وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عمر رضي الله عنهما وبه قال: لا يحج

ولا شيء من الأشياء والحكم في ذلك القتل ومن تقدم ذكرهم منهم من نقل مذهب مالك رحمه الله ومشهوره وهو القتل ومنهم من ذكر الإجماع في ذلك غير الخلاف عن الشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله وقد استدلل على قتله بالكتاب والسنة فبالكتاب قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَبِإِلَهِهِ وَأَنِيبُوا. رَرْسُولِهِ. كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ [١٥] لَا تَقْنَدُوا فَمَا كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ [التوبة: 65، 66] وأما السنة فقوله ﷺ: «من سب نبياً فاقتلوه». وقيل في قتل ابن خطل إنما كان قتله من جل جلاله إذايته له ﷺ لا من أجل الكف والآثار في مثل هذا كثيرة.

وأما الوجه الثاني فإن الشك في النبي ﷺ نفى له ومن نفاه عليه السلام من نسبه فقد وجب قتله ولا يمكن أن يدخل فيه الخلاف كما دخل في الوجه قبله لأنه حد قد وجب فإن القذف حق تعين فيه الحد بالإجماع ومنهم من نقل الإجماع فيمن قال أن من سب النبي ﷺ أنه لا شيء عليه أنه كافر وكذلك الحكم فيمن سب أحداً من الرسل والأنبياء عليهم السلام ثم ترجع إلى الحديث. وأما ما احتجت به الشافعية من أنه ﷺ سمع شخصاً يقول لبيك اللهم لبيك عن شبرمة فقال له: أحججت عن نفسك؟ فقال: لا؛ قال: حج عن نفسك وحينئذ تحج عن شبرمة. فليس فيه دليل على أن الذي حججه عن شبرمة كان فرضاً ولا أنه يكون مجزئاً عنه عن فرضه بل لو قال عليه السلام أد فرضك وحينئذ تؤدي فرض شبرمة لكان نصاً كما زعموا وأما قوله وحينئذ تحج عن شبرمة معناه كما تطوعت عنه بما هو في حقه تطوعاً فإذا وقع الاحتمال سقط الدليل.

وفيه: دليل على أن السنة في التلبية تكون جهراً يؤخذ ذلك من كون الرواة رووا صيغة لفظه عليه السلام جهراً وكذلك الخلفاء بعده وبقيت السنة على ذلك إلى هلم جرا.

أحد عن أحد، وكذا قال إبراهيم النخعي.
وقال الشافعي والجمهور: يجوز الحج عن الميت عن فرضه ونذره سواء أوصى به أو لم يوص، وهو واجب في تركته.

وقال صاحب التوضيح: وعندنا يجوز الاستنابة في حجة التطوع على أصح القولين، والحديث حجة على الحسن بن حي في قوله: إن المرأة لا تجوز أن تحج عن الرجل وهو حجة لمن أجازها.

وقال الخطابي: فيه جواز الحج عن غيره إذا كان معصوباً ولم يجزه مالك وهو راوى الحديث وهو حجة عليه. وقال صاحب الهداية: الأصل أن الإنسان له أن تجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صدقة أو صوماً أو غيرها عند أهل السنة والجماعة لما روي عنه ﷺ أنه ضحى بكبشين: أحدهما: عن نفسه، والآخر: عن أمته والعبادات أنواع مالية محضة كالزكاة وبدنية محضة كالصلاة ومركبة منهما كالحج والنيابة تجري في النوع الأول ولا تجري في الثاني بحال وتجري في النوع الثالث عند العجز ولا تجري عند القدرة والشرط العجز الدائم إلى وقت الموت وظاهر المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه لحديث الخثعمية وعند محمد أن الحج يقع عن الحاج وللآخر ثواب النفقة.

وقال ابن بطال: اختلفوا في المريض يأمر بمن يحج عنه ثم صح بعد ذلك فقال الكوفيون والشافعي وأبو ثور: لا يجزئه وعليه أن يحج.

وقال أحمد وإسحاق: يجزئه الحج عنه. وكذا من مات من مرضه وقد حج عنه فقال الكوفيون وأبو ثور: يجزئه عن حجة الإسلام، وللشافعي قولان: أحدهما: هذا، والآخر: لا يجزئ عنه وهو أصح القولين.

وقال ابن عبد البر: اختلف أهل العلم في معنى هذا الحديث فإن جماعة منهم ذهبوا إلى أن هذا الحديث مخصوص به أبو الخثعمية لا يجوز أن يتعدى به إلى غيره بدليل قوله تعالى: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ وكان أبوها ممن لا يستطيع فلم يكن عليه الحج فلما لم يكن لعدم استطاعته كانت ابنته مخصوصة بذلك الجواز.

وممن قَالَ بذلك مالك وأصحابه؛ لأن الحج عندهم كما مر من عمل البدن فلا ينوب فيه أحد عن أحد؛ قياساً على الصَّلَاة، وذكر ابن حزم من حديث إبراهيم بن مُحَمَّد العدوي: أَنَّ امرأة قالت: إِنَّ أَبِي شيخ كبير، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «حَجِّي عنه وليس بعده»، وكذا رواه مُحَمَّد بن حَبَّان الأنصاري أَنَّ امرأة قالت الحديث، وفيه: ليس لأحد بعده وضعفهما بالإرسال وغيره.

وقال ابن التين: الاستطاعة أن يقدر على الوصول إلى البيت من غير خروج عن عادة فمن كان عادته السفر ماشياً لزمه أن يمشي وإن لم يجد راحلة ومن كان عادته تكفَّف الناس وأمكنه التوصل به لزمه وإن لم يجد زاد ومن كان عادته الركوب والغنى عن الناس لم يلزمه حج إلا أن يوجد ذلك.

وقال ابن بطال: وإلى هذا ذهب ابن الزبير وعكرمة والضحاك وعند أبي حَنِيفَةَ والشافعي: لا يلزم إلا من وجد زاد أو راحلة وهو قول الحسن ومجاهد وابن المسيب وسعيد بن جبير وأحمد وإسحاق وعبد العزيز بن أبي سلمة وسحنون وظاهر قول ابن حبيب.

وقال القرطبي: مالك وأصحابه رأوا ظاهر حديث الخثعمية مخالفة لقوله تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ وَإِنَّ الْأَصْلَ فِي الاستطاعة هي القوة بالبدن، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُمْ نَبًّا﴾ [الكهف: 97] أي ما قدرُوا ولا قُوُوا وإذا قَالَ القائل فلان يستطيع أو يستطيع فالظاهر منه السابق إلى الفهم هي القدرة فلَمَّا عارض ظاهر الحديث القرآن العزيز رجح مالك ظاهر القرآن.

والجواب عنه: أَنَّ حديث الزاد والراحلة روي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ من غير وجه منها صحيح ومنها حسن، وما قاله ابن حزم من أَنَّ الأخبار في ذلك في أحدها: إبراهيم الجوزي وهو ساقط مطروح.

وفي الثاني: الحارث الأعور وهو مذكور بالكذب والثالث مرسل ولا حجة فيه. والروايات في ذلك عن الصحابة وأهية كلها وتبعه على ذلك ابن العربي وغيره. ففيه أَنَّ حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي مضى ذكره في أول باب وجوب الحج أَخْرَجَهُ الحاكم على شرط مسلم وهو حديث صحيح ومتصل وقد ذكره

الدارقطني من حديث حصين بن مخارق عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مسندًا، بلفظ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلَ قَالَ: «الزاد والراحلة» فإذا فسر الحديث الاستطاعة في الآية، وهو مبين عن اللَّهِ تَعَالَى سقط عدم اعتبار الزاد والراحلة في الاستطاعة، لا يقال أن المراد بالحديث وما نقل عن السلف في ذلك محمول على التغليظ على من ملك هذا المقدار ولم يحج؛ لأن المراد به التشريع ما لم يصرف عنه صارف ولا صارف هنا كما لا يخفى على من تأمل.

وفي الحديث أيضًا: أنه يجوز للرجل أن يحج عن غيره وإن لم يكن حج لإطلاق الحديث إذ لم يسألها ﷺ فيه هل حججت أو لا.

وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية. ويحكي ذلك عن الحسن وإبراهيم وأيوب وجعفر بن محمد.

وقال الأوزاعي والشافعي وإسحاق: ليس لمن لم يحج حجة الإسلام أن يحج عن غيره فإن فعل وقع إحرامه عن حجة الإسلام.

وقال عبد العزيز: يقع الحج باطلاً ولا يصح عنه ولا عن غيره، وروي ذلك عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي مسند الشافعي بسنده إلى عبد الله بن أبي أوفى قَالَ: سألت عن الرجل لم يحج أيستقرض الحج؟ قَالَ: «لا».

واحتجوا بما رواه أبو داود عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة، فقال: من شبرمة؟ قَالَ: أخ لي أو قريب لي، فقال: «حججت عن نفسك؟» قَالَ: لا، قَالَ: «حج عن نفسك وحج عن شبرمة».

وروى أيضًا عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا ضرورة في الإسلام».

والجواب عنه: ما قاله الطحاوي إن حديث شبرمة مطول والصحيح أنه موقوف على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والذي يصح في هذا المعنى عن النبي ﷺ من رواية ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه سئل عن رجل لم يحج أيجب عن غيره فقال دين الله عز وجل أحق أن يقضيه وليس فيه أنه لو أحرم عن غيره كان ذلك الإحرام عن نفسه.

وقال بعضهم: إنه محمول على الندب كقوله ﷺ: «ابدأ بنفسك ثم بمن

تقول»، ويكون حديث شبرمة موقوفًا. قَالَ: جمع كثير من المحدثين منهم: الْبُخَارِيُّ على ما قاله الأثرم أنه قَالَ رفعه عبدة بن سليمان وهو خطأ وما قاله ابن قطان بأن الرافعين له ثقات فلا يضرهم وقف الواقفين له إِمَّا لأنهم حفظوا ما لم يحفظوه وإِمَّا لأن الواقفين رووا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأولئك رواته أيضًا ففيه أَنَّ هذا الحديث مما يعلم بالضرورة توقيفه لأن الحج إنما كان في سنة عشر سنة حَجَّةُ الوداع، وقد سمع الرجل لَبَّى عن غيره في تلك الحجة فكيف يسوغ قوله: أحججت عن نفسك الحج أحد إلى غير البيت وفي غير ذلك الوقت فليتأمل.

وأما قوله: لا ضرورة في الإسلام، فقال الخطابي: إن الضرورة هو الذي أُلْقِعَ عن النكاح بالكلية وأعرض عنه كرهبان النصارى، وله معنى آخر وهو أنه الذي لم يحج فيكون معناه: إن سنة الدين أن لا يبقى من الناس من يستطيع الحج إلا ويحج وهذا ليس فيه دلالة على أن من لم يحج عن نفسه لا يحج عن غيره.

وقال النَّوَوِيُّ: هذا مبني على أن الحج على الفور أو التراخي فذهب الشَّافِعِيُّ إلى أنه على التراخي وبه قَالَ الأوزاعي والثوري ومحمد بن الحسن وهو المروي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَسٍ وجابر رضي الله عنهم وكذا عن عطاء وطاوس.

وقال مالك وأبو يوسف: هو على الفور وهو قول المزني وقول جمهور أصحاب أَبِي حَنِيفَةَ، ولا نص لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في ذلك وقال أبو يوسف: مذهبه يقتضي أنه على الفور وهو الصحيح، ذكره الطرطوشي واحتج لهم بما رواه الحاكم من حديث مهران بن صفوان عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يرفعه من أراد الحج فليعجل، وقال أبو زرعة مهران لم يعرف وقال الحاكم: كان مولى لقريش ولا يعرف بجرح، وذكره ابن حبان في الثقات وصحح حديثه أيضًا أبو مُحَمَّدٍ الأَشْبِيلِيُّ.

وفي لفظ لأبي داود من حديث إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْمَلَانِيِّ وفيه لين عن فضيل بن عمرو عن سعيد بن جبير عن عبد الله أو عن الفضل أو أحدهما عن الآخر. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من أراد الحج فليعجل فإنه قد يمرض المريض وتضل الضالة وتعرض الحاجة»، وفي مسند أحمد تعجلوا إلى الحج يعني: الفريضة فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له.

2 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ (٧) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴿[الحج: 27 - 28]

واحتج للشافعي وأصحابه بأن فريضة الحج نزلت بعد الهجرة وكان الفتح في رمضان سنة ثمان، فأقام عتاب للناس الحج سنة ثمان بأمر رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ مقيمًا بالمدينة ومعه عامة أصحابه، ثم غزا تبوك سنة تسع ولم يحج وكان انصرافه عنها قبل الحج فبعث أبا بكر رضي الله عنه فأقام للناس الحج تلك السنة ورسول الله ﷺ معتمر هو وأصحابه مع القدرة على الحج ثم حج سنة عشر فدل على جواز التأخير.

وفي الحديث: دليل أيضًا على أن المرأة يجوز لها أن تحج عن الرجل وهو حجة على الحسن بن حي في منعه ذلك.

وفيه: بر الوالدين بالقيام بمصالحهما من قضاء الديون وغيره.

وفيه: جواز أن يقال حجة الوداع بدون كراهة.

وفيه أيضًا: جواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيعة والإرداف للسادة والرؤساء سائغ ولا سيما في الحج لتزاحم الناس ولأن الركوب فيه أفضل كما سيجيء إن شاء الله تعالى والحديث أخرجه المؤلف في المغازي وفي الاستئذان أيضًا وأخرجه مسلم في الحج وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

2 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ (٧) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴿[الحج: 27 - 28]

(باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ (٧) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴿)، وإنما ذكر هذه الآية مترجمًا بها تبنيها على أن اشتراط الراحلة في وجوب الحج لا ينافي جواز الحج ماشيًا مع القدرة على الراحلة وعدم القدرة لأن الآية اشتملت على المشاة والركبان. وذلك أن سبب نزول الآية: أنهم كانوا لا يركبون على ما روى الطبري عن عمر بن ذر قال قال مجاهد: كانوا لا يركبون فانزل الله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾ الآية فأمرهم بالزاد ورخص لهم في الركوب والمتجر، وأول الآية ﴿وَأَذِّنْ﴾ أمر من التأذين أي: ناد

وقرئ في الشواذ وأذن بالمد في الناس بالحج والنداء بالحج أن يقول حجوا أو عليكم بالحج.

روي أنه لما فرغ إبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام من بناء بيت الله الحرام أمره الله أن يؤذن، فقال إبراهيم: يا رب وما يبلغ أذاني؟ قَالَ: أذّن وعليّ البلاغ فقام في المقام وقيل: صعد على جبل أبي قبيس فقام عليه وأدخل أصبعيه في أذنيه وأقبل بوجهه يمينًا وشمالًا وشرقًا وغربًا وقال: يا أيها الناس إنّ الله يدعوكم إلى الحج حج بيته الحرام فحجوا بيت ربكم فاسمع من في أصلاب الرجال وأرحام النساء ممن سبق في علم الله تَعَالَى أن يحج فأجابوا: لبيك اللهم لبيك فمن أجاب يومئذ بعدد حج على قدره قيل أول من أجابه أهل اليمن فهم أكثر الناس حجا وهذا قول الجمهور.

وعن الحسن ومن تبعه: أنه خطاب لرسول الله ﷺ أمر أن يفعل ذلك في حجة الوداع والتوفيق بين القولين: أن النَّبِيَّ ﷺ إنما أمره الله بذلك إحياء لسنة إبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام: فقله يأتوك على القول الأول خطاب لإبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام وعلى القول الثاني لنبينا ﷺ، وهو مجزوم؛ لأنه جواب الأمر وهو قوله: ﴿وَأَذِّنْ﴾.

رجالاً نصب على الحال أي: مشاة وهو جمع راجل كقيام وقائم كذا قاله أبو عبيدة في كتاب المجاز.

وقرئ في الشواذ رجالاً بضم الراء مخفف الجيم ومثقلة.

والأولى: قراءة مجاهد.

والثانية: قراءة عكرمة، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رُجَالِي كَعُجَالِي.

والأراجل: جمع الجمع.

وعلى كل ضامر عطف على قوله: رجالاً كأنه قيل: رجالاً وركبائنا، وهو من الضمور وهو الهزال.

قَالَ أبو الليث: وعلى كل ضامر، يعني: الإبل وغيره فلا يدخل بغير ولا غيره الحرم إلا وقد ضم من طول الطريق.

والضامر: بغير هاء يستعمل للمذكر والمؤنث.

وقال النسفي في تفسيره: وعلى كل ضامر حال معطوفة على حال والضاير البعير المهزول.

وقوله: يأتين صفة لكل ضامر لكونه في معنى الجمع وقرئ في الشواذ يأتون صفة للرجال والركبان من كل فج أي: طريق عميق أي: بعيد ومنه قيل بئر عميقة. وقرأ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: معيق. يقال: بئر بعيدة العمق والمعق يشهدوا أي: ليحضرُوا منافع لهم هي التجارة.

وقيل: منافع الآخرة وقيل: منافع الدارين جميعاً.

وقال الزمخشري: نكر منافع؛ لأنه أراد منافع مختصة بهذه العبادة دينية ودنيوية لا توجد في غيرها من العبادات.

وعن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان يفاضل بين العبادات قبل أن يحج فلما حج فضل الحج على العبادات كلها لما شاهد من تلك الخصائص، وذكروا أي: وليذكروا اسم الله والمراد أن يقولوا: بسم الله والله أكبر أو بسم الله الله أكبر بالواو أو بدونها في أيام معلومات هي أيام العشر عند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فهو قول الحسن.

وأيام النحر عند صاحبيه، وقال مجاهد وقتادة: المعلومات أيام العشر والمعدودات أيام التشريق على ما رزقهم متعلق بـ«يذكروا» ﴿مِنْ بِهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ﴾ البهيمية مبهمة في كل ذات أربع في البر والبحر فبينت بالأنعام وهي الإبل والبقر والضأن والمعز.

والمعنى: وذكروا اسم الله تَعَالَى على ذبح أنعامهم، وكان الكفار يذبحون على أسماء أصنامهم فبين الله تعالى أن الواجب هو الذبح على اسمه تَعَالَى.

وكنى عن النحر والذبح بذكر اسم الله تَعَالَى؛ لأن أهل الإسلام لا ينفكون عن ذكر اسمه تَعَالَى إذا نحروا وذبحوا، وفيه تنبيه على أن الغرض الأصلي فيما يتقرب به إلى الله تَعَالَى أن يذكر اسمه، وقد حسن الكلام تحسيناً بينا أن جمع بين

قوله ويذكروا اسم الله وقوله على ما رزقهم، ولو قيل: لينحروا في أيام معلومات بهيمة الأنعام لم تر شيئاً من ذلك الحسن والروعة ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [الحج: 29] وهو أمر إباحة؛ لأن أهل الجاهلية كانوا لا يرون ولا يستحلون الأكل من نسائهم وذبائحهم ويجوز أن يكون ندباً لما فيه من مساواة الفقراء ومواساتهم ومن استعمال التواضع يقال: آسأه بماله مواساة أنا له منه وجعله أسوة.

ومن ثمة استحباب الفقهاء أن يأكل الموسع من أضحيتيه مقدار الثلث. وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه بعث بهدي وقال فيه إذا نحرتَه فكل وتصدق وابعث منه إلى عتبة يعني: ابنه.

وفي الحديث: كلوا وادخروا واتجروا أي: وتصدقوا طالبين للأجر ويجوز واتجروا بالإدغام ﴿وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ﴾ أي الذي أصابه بؤس وشدة واشتد فقره وقال أبو الليث البائس الضرير الزمن الفقير الذي ليس له شيء أو الذي أضعفه الإعسار. ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ قضاء التفث قص الشارب والأظفار ونف الإبط والاستحذار والتفث الوسخ فالمراد قضاء إزالة التفث.

﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ مواجب حجهم أو ما عسى ينذرونه من أعمال البر في حجهم.

وقرئ في السبعة كلاهما بكسر اللام وإسكانها وكذا الآتي وفي ﴿وَلْيُوفُوا﴾ تشديد الفاء أيضاً قراءة في السبعة ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ طواف الإفاضة وهو طواف الزيارة الذي هو من أركان الحج ويقع به تمام التحلل.

وقيل: طواف الصدر وهو طواف الوداع ﴿يَا بَلَيْتَ الْعَرَبِيَّ﴾ القديم؛ لأنه أول بيت وضع للناس كذا روي عن الحسن.

وعن قتادة: أعتق من الجابرة كم من جبار سار إليه ليهدمه فمنعه الله. وعن مجاهد لم يملك قط. وعن مجاهد أيضاً أعتق من الغرق.

وقيل: بيت كريم من قولهم عتاق الخيل والطير.

فإن قيل: قد تسلط عليه الحجاج فلم يمنع؟

فالجواب: إنه ما قصد التسلط على البيت وإنما تحصن به ابن الزبير

﴿فَجَاجَا﴾ [نوح: 20] الطُّرُقُ الوَاسِعَةُ.

1514 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ،»

فاحتال لإخراجه ثم بناه ولما قصد التسلط عليه أبرهه فعل به ما فعل.

﴿فَجَاجَا﴾ الطُّرُقُ الوَاسِعَةُ قد جرت عادة البُخَارِيِّ أنه إذا وقعت لفظة في الحديث أو في الآية توافق لفظ القرآن أو الحديث يذكر نظيرها، فذكر هنا فجاجا يريد به ما وقع في قوله تَعَالَى: ﴿لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾ [نوح: 20] ثم فسر الفجاج بقوله الطريق الواسعة وهكذا فسرهما الفراء في المعاني وهو جمع فج قَالَ ابن سيدة: الفج الطريق الواسع في جبل أو في قبل جبل وهو أوسع من الشعب، وقال ثعلب: هو ما انخفض من الطرق وجمعه فجاج وأفجة والأخيرة نادرة. وقال صاحب المنتهى فجاج الأرض نواحيها، وفي التهذيب: من كل فج عميق أي: واسع غامض، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى) أبو عبد الله التستري المصري الأصل ولكنه كان يتجر إلى تستر فنسب إليها مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين كذا وقع في رواية أبي ذر بنسبته إلى أبيه ووافقه أبو علي الشبوي وأهمله الباقون، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب المصري، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي وقال صاحب التلويح والذي رأيت في مسند عبد الله بن وهب رواية يُونُسَ بن عبد الأعلى عنه أنا يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ يهمل لمبدأ.

(عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ الزُّهْرِيُّ (أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمر ابن الخطاب (أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحِلَتَهُ) والراحلة من الإبل البعير القوي على الأسفار ذكراً أو أنثى والهاء فيها للمبالغة وهي التي تختارها الرجل لمركبه ورحله على النجابة وتمام الخلق وحسن المنظر فإذا كانت في جماعة الإبل عرفت.

(بِذِي الْحُلَيْفَةِ) بضم الحاء المهملة وفتح اللام وسكون التحتانية وبالفاء هي

ثُمَّ يُهْلُ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً».

شجرة وذو الحليفة موضعها يحرم منها أهل المدينة. وهي من المدينة على أربعة أميال أو على ستة أميال ومن مكة على مائتي ميل غير ميلين. وقيل: بينها وبين المدينة ميل أو ميلان، والميل ثلث فرسخ أربعة آلاف ذراع.

وبذي الحليفة عدة أبار ومسجدان لرسول الله ﷺ المسجد الكبير الذي يحرم الناس منه والمسجد الآخر مسجد المعرس وقال ابن التين: هي أبعد المواقيت من مكة تعظيماً لأجر النبي ﷺ.

(ثُمَّ يُهْلُ) بضم الياء وكسر الهاء من الإهلال وهو رفع الصوت بالتلبية.

(حَتَّى تَسْتَوِيَ) أي: الراحلة (بِهِ قَائِمَةً) نصب على الحال.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن فيه ذكر الركوب وذكر الفج أما الركوب فظاهر.

أما الفج: فإنه لا شك أن بين ذي الحليفة ومكة عشر مراحل وهو فج عميق، وبهذا سقط اعتراض الإسماعيلي بأنه ليس في الحديث شيء مما ترجم الباب به، وفي الحديث: جواز الركوب في سفر الحج.

والركوب فيه والمشي سواء في الإباحة وفي الأفضلية خلاف، فقال قوم: الركوب أفضل إتباعاً للنبي ﷺ ولفضل النفقة فيه كالنفقة في سبيل الله سبع مائة ضعف كما أخرجَهُ أحمد من حديث بريرة، وصحح جماعة أن المشي أفضل وبه قَالَ إِسْحَاقُ: لأنه أشد على النفس وفي حديث صححه الحاكم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «من حج إلى مكة ماشيًا حتى رجع كتب له بكل خطوة سبع مائة حسنة من حسنات الحرم»، قيل: وما حسنات الحرم؟ قَالَ: «كل حسنة بمائة ألف حسنة».

وروى مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ما فاتني شيء أشد علي إلا أن أكون حججت ماشيًا؛ لأن الله تَعَالَى يقول: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: 27] أي: ركباناً فبدأ بالرجال قبل الركبان.

وذكر إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: أهبط آدم عليه السلام بالهند فحج على قدميه أربعين حجة.

1515 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، سَمِعَ عَطَاءً،

وعن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن إبراهيم وإسماعيل عليهما الصَّلَاة والسلام حجا ماشيين. وحج الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خمسًا وعشرين حجة ماشيًا، وإن الجنائب لتقاد بين يديه، وفعله ابن جريح والثوري وفي المستدرک من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حج رسول الله ﷺ وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة، ثم قَالَ: «اربطوا على أوساطكم مآزرکم وامشوا مشيًا خلط الهرولة» ثم قَالَ: صحيح الإسناد، ولا ينافي في تلبيته حين استوت راحلته مشيه بعده وفي الحديث أيضًا: أن رسول الله ﷺ أهل حين استوت راحلته قائمة واستواؤها كمال قيامها وبه احتج مالك وأكثر الفقهاء على أن يهل الراكب إذا استوت به راحلته قائمة.

واستحب أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أن يكون إهلاله عقيب الصَّلَاة إذا سلم منها.

وقال الشافعي: يهل إذا أخذت ناقته في المشي.

ومن كان يركب راحلته قائمة كما يفعل كثير من الحاج اليوم فيهل على مذهب مالك إذا استوى عليها راکبًا.

وقال القاضي عياض: جاء في رواية أهل رسول الله ﷺ إذا استوت به الناقة، وفي رواية أخرى: حتى استوت به راحلته وفي أخرى حتى تنبعث به ناقته ولا يفهم منه أخذها في المشي.

وقال أكثر أصحاب مالك: يستحب أن يهل إذا استوت به ناقته إن كان راکبًا وإن كان راجلاً فحين يأخذ في المشي.

وقال الشافعي: إن كان راکبًا فكذا.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) هو بَنُ مُوسَى بن يزيد بن زاذان التميمي الفراء أبو إسحاق وقد تقدم في باب غسل الحائض رأسها ويروي إبراهيم بن موسى بنسبته إلى أبيه، قَالَ: (أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ) بن مسلم القرشي الأموي المذكور في باب وقت المغرب، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو أنه (سَمِعَ عَطَاءً) هو

يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ» رَوَاهُ أَنَسٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

3 - بَابُ الْحَجِّ عَلَى الرَّحْلِ

1516 - وَقَالَ أَبَانُ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ،

ابن أبي رباح وإن كان عطاء بن يسار روى عن جابر أيضًا لكن الأوزاعي لم يرو إلا عن ابن أبي رباح.

(يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ إِهْلَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ») ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن النبي ﷺ قصد الحج راكبًا، ورجال إسناد الحديث ما بين رازي ودمشقي ومكي فإن إبراهيم رازي والوليد والأوزاعي دمشقيان وعطاء مكي.

(رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسيأتي في باب من بات بذى الحليفة.

(وَابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وسيأتي في باب ما يلبس المحرم.

3 - بَابُ الْحَجِّ عَلَى الرَّحْلِ

(باب) مشروعية (الحج على الرحل) وهو بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وآخره لام للبعير، كالسرج للفرس، وفي المخصص: الرحل: مركب للبعير لا غير، ويجمع على أرحل ورِحال، يقال: رحلتُ الرَّحْلَ أرحلُهُ رَحْلًا، وضعت على البعير، وكذلك: رحلتُ البعيرَ أرحلُهُ رَحْلًا، إذا وضعت على البعير.

وقد أشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الترجمة إلى أن ترك التزين والترفيه أفضل كما يجيء الآن أن عبد الرحمن حمل أخته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على قتب.

(وَقَالَ أَبَانُ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وبالنون منصرفًا وغير منصرف هو ابن يزيد العطار البصري وإنما لم يقل حدثني ونحوه بل بلفظ قال لأنه لم يذكره على سبيل التحمل والنقل.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ) الزاهد البصري التابعي الناجي بالنون والجيم وياء النسبة مات سنة ثلاث وعشرين ومائة، ولم يخرج له البخاري غير هذا الحديث.

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَهَا أَخَاهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ، وَحَمَلَهَا عَلَى قَتَبٍ»

(عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَهَا أَخَاهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ) هو ابن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكان شقيق عائشة وأمهما أم رومان بنت عامر، وكان اسم عبد الرحمن في الجاهلية عبد العزى فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن روي له عن رسول الله ﷺ ثمانية أحاديث اتفقا على ثلاثة مات بالحبيشة على اثني عشر ميلاً من مكة فحمل ودفن في مكة في أمرة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ثلاث وخمسين.

(فَأَعْمَرَهَا) أي: حملها على العمرة (مِنَ التَّنْعِيمِ) بفتح المثناة الفوقية وسكون النون وكسر العين موضع عند طرق مكة من جهة المدينة على ثلاثة أميال من مكة.

(وَحَمَلَهَا عَلَى قَتَبٍ) بفتح القاف والمثناة الفوقية وآخره باء موحدة، هو رحل صغير على قدر السنام والجمع أقتاب، ويجوز تأنيثه عند الخليل. وفي المحكم القتب والقَتَبُ إكاف البعير.

وفي المخصص: القتب لبعير الحمل والقتب بالكسر لبعير السانية. واحتج بهذا الحديث قوم منهم عمرو بن دينار على أن وقت العمرة كان بمكة هو التنعيم.

وقال جمهور العلماء من التابعين وغيرهم منهم أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وآخرون: أن وقت العمرة لمن كان بمكة الحل وهو خارج الحرم فمن أي: الحل أحرموا بها جاز سواء كان ذلك التنعيم أو غيره من الحل.

وقال الطحاوي: إنه قد يجوز أن يكون النَّبِيُّ ﷺ قصد إلى التنعيم؛ لأنه كان أقرب الحل منها؛ لأن غيره من الحل ليس هو في ذلك كهو.

ويحتمل أيضاً أن يكون أراد به التوقيت لأهل مكة في العمرة قَالَ فنظرنا في ذلك فإذا يزيد بن سنان قد حَدَّثَنَا قَالَ: ثنا عثمان بن عمر قَالَ ثنا أبو عامر

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «شُدُّوا الرِّحَالَ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهُ أَحَدُ الْجِهَادَيْنِ».

1517 - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ،

صالح ابن رستم عن ابن أبي مليكة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَرْفٍ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ مَا ذَاكَ قُلْتُ حَضَّتْ قَالَ فَلَا تَبْكِي اصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الْحَاجُّ فَقَدِمْنَا مَكَّةَ ثُمَّ أَتَيْنَا مِنِّي ثُمَّ غَدَوْنَا إِلَى عَرَفَةَ ثُمَّ رَمَيْنَا الْجِمْرَةَ تِلْكَ الْأَيَّامَ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّفَرِ فَزَلَ الْمُحَصَّبُ وَقَالَتْ وَاللَّهِ مَا نَزَلَهَا إِلَّا مِنْ أَجْلِي فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ احْمِلْ أَخْتِكَ فَأَخْرِجْهَا مِنَ الْحَرَمِ قَالَتْ وَاللَّهِ مَا ذَكَرَ الْجَعْرَانَةَ وَلَا التَّنْعِيمَ فَلْتَهَلْ بِعِمْرَةٍ فَكَانَ أَذْنَاهَا مِنَ الْحَرَمِ التَّنْعِيمَ فَأَهْلَلَتْ بِعِمْرَةٍ، فَطَفْنَا بِالْبَيْتِ وَسَعَيْنَا بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَتَيْنَا فَارْتَحَلْ.

فَأَخْبَرْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْصِدْ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَعْمُرَهَا إِلَّا إِلَى الْحُلِّ لَا إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهُ بَعِينَهُ وَإِنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ بِهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ التَّنْعِيمَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَقْرَبَ الْحُلِّ إِلَيْهِمْ لَا لِمَعْنَى فِيهِ يَبِينُ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْحُلِّ غَيْرِهِ، فَثَبِتَ بِذَلِكَ أَنَّ وَقْتَ أَهْلِ مَكَّةَ لِعُمْرَتِهِمُ الْحُلُّ وَإِنَّ التَّنْعِيمَ وَغَيْرَهُ فِي ذَلِكَ سُوءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه ﷺ أَعْمَرَهَا عَلَى قُتْبٍ وَهُوَ الرِّحْلُ الصَّغِيرُ كَمَا تَقْدُمُ.

(وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: شُدُّوا الرِّحَالَ) جَمَعَ رَحْلًا وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهُ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْقُتْبَ هُوَ الرِّحْلُ الصَّغِيرُ.

(فِي الْحَجِّ فَإِنَّهُ) أَي: الْحَجَّ (أَحَدُ الْجِهَادَيْنِ) سَمَاهُ جِهَادًا؛ لِأَنَّهُ يَجَاهِدُ فِيهِ نَفْسَهُ بِالصَّبْرِ عَلَى مَشَقَّةِ السَّفَرِ وَتَرْكِ الْمَلَاذِ وَدِرَا الشَّيْطَانِ عَنِ الشَّهَوَاتِ، وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ عَبْدُ الرَّازِقِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ وَهُوَ يَخْطُبُ إِذَا وَضَعْتُمُ السَّرُوجَ فَشَدُّوا الرِّحَالَ إِلَى الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ فَإِنَّهُ أَحَدُ الْجِهَادَيْنِ، وَعَابِسُ بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) الْمُقَدِّمِيُّ بَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدُدَةِ وَهُوَ مِنْ

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، قَالَ: «حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ وَلَمْ يَكُنْ شَحِيحًا» وَحَدَّثَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ زَامِلَتُهُ».

1518 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا أَيُّمُنُ

مشايخ البخاري وقد علق عنه ووقع كذلك في غير ما نسخة وذكره عنه غير واحد ووقع في بعض النسخ: حدثنا محمد بن أبي بكر، (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) يزيد من الزيادة وذريع تصغير زرع وقد تقدم ذكره، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ) بفتح العين المهملة وسكون الزاي وبالراء وثابت بالمثلثة ثم بالموحدة الأنصاري.

(عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ) بضم المثلثة وتخفيف الميم وقد مر في باب من أعاد الحديث ثلاثاً.

(قَالَ: «حَجَّ أَنَسٌ عَلَى رَحْلٍ وَلَمْ يَكُنْ شَحِيحًا») أي: حريصاً بخيلاً، أي: لم يترك اليهودج ولم يكتف بالقتب المنجل ولكن لمتابعة رسول الله ﷺ. (وَحَدَّثَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ عَلَى رَحْلٍ وَكَانَتْ) أي: كانت الراحلة التي ركبها دل على هذا قوله على رحل.

(زَامِلَتُهُ) والزاملة بالزاي البعير الذي يستظهر به الرجل بحمل طعامه ومتاعه عليه وهي من الزمل وهو الحمل، والحاصل أنه لم يكن معه غير راحلته لحمل متاعه وطعامه وهو راكب عليها فكانت هي الراحلة والزاملة، وقال ابن سيده: الزاملة هي الدابة التي يحمل عليها من الإبل وغيرها والزوملة العير التي عليها أحمالها وأما العير فهي ما كان عليها أحمالها وما لم يكن، وروى سعيد بن منصور من طريق هشام بن عروة وقال كان الناس يحجون وتحتهم أزوادهم وكان أول من حج وليس تحته شيء عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهذا التعليق وصله الإسماعيلي عن يوسف القاضي قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ فَذَكَرَهُ وَالرَّكُوبُ عَلَى الرَّحْلِ أَشَدُّ مِنَ الرَّكُوبِ عَلَى الْمَحْمَلِ وَأَبْعَدُ مِنَ التَّرَفِّهِ وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُوَثِّرُ الْمَحْمَلِ عَلَى الرَّحْلِ بَلْ عَكْسَ طَلَبًا لِأَقْتِدَاءِ النَّبِيِّ ﷺ.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) الفلاس قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل واسمه الضحاك بن مخلد قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّمُنُ) بفتح الهمزة وسكون المثناة التحتيّة وفتح

ابْنُ نَابِلٍ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أُعْتَمِرْ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اذْهَبْ بِأَخِيكَ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ، فَأَحْقَبَهَا عَلَى نَاقَةٍ فَأَعْتَمَرَتْ.

4 - باب فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ

1519 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ،

الميم وآخره نون، هو (ابْنُ نَابِلٍ) بالنون وبعد الألف باء موحدة ثم لام أبو عمران المكي العابد الزاهد الفاضل وكان لا يفصح لما فيه من اللكنة وهو من التابعين قَالَ: (حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أُعْتَمِرْ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اذْهَبْ بِأَخِيكَ، فَأَعْمِرْهَا) بقطع الهمزة أمر من الإعمار. (مِنَ التَّنْعِيمِ) وهو أحد المواقيت كما مر.

(فَأَحْقَبَهَا عَلَى نَاقَةٍ فَأَعْتَمَرَتْ) أي: أردف عبد الرحمن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والمحقب المردف، والحقب جبل يشد به الرجل إلى بطن البعير ومطابقة الحديث للترجمة من حيث أن معنى فأحقبها حملها على حقيبة الرجل، والحديث أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا.

4 - باب فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ

(باب فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ) أي: المقبول قاله ابن خالويه. وقال غيره: الْحَجُّ الْمَبْرُورُ: الذي لا يخالطه شيء من المآثم، وهو من البر، وهو اسم جامع للخير، يقال: بُرَّ عمله، بفتح الباء وضمها، وَبَرُّوا وَبُرُورًا وَأَبَرُّ وَأَبَرُّهُ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ الْفَرَاءُ: بَرَّ حجه فإذا قَالَ: أَبَرَّ اللَّهُ حَجَّكَ، فالواجب أن يقال أبر الله حجك بالهمزة. وقال ثعلب: بر حجك، والعامة تقول: بَرَّ حَجَّكَ بفتح الباء يجعلون الفعل للحج وإنما الحج مفعول، مبرور وليس ببار، وحكى أبو عبيد والليثاني وابن التيناني وأبو المعاني وأبو نصر وغيرهم بر بفتح الباء.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يَحْيَى بن عمر وأبو القاسم القرشي العامري الأوسي المدني وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ».

1520 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي
عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ،

عَنِ الرَّهْرِيِّ (مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ أَي: أَكْثَرُ ثَوَابًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، (قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟) أَفْضَلُ (قَالَ ﷺ: «جِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (يُرِيدُ بِهِ الْقِتَالَ مَعَ الْكُفَّارِ لِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مِنَ الْجِهَادِ بِالْفَتْحِ بِمَعْنَى الْمَشَقَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْجِهَادُ أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهِ بَعْدَ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ النَّفْسِ فِي سَبِيلِهِ تَعَالَى وَالْجُودِ بِالنَّفْسِ أَقْصَى مَرَاتِبِ الْجُودِ.

(قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟) أَفْضَلُ (قَالَ) ﷺ: (حَجُّ) أَي: قَصْدُ زِيَارَةِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْرُوفِ شَرْعًا.

(مَبْرُورٌ) أي: مقبول ومن علامة القبول أنه إذا رجع يكون حاله خيرًا من الحال التي قبله، وقال أبو العباس: المبرر المبرور هو الذي لا يدالس فيه ولا يوالس أي: لا يظلم فيه ولا يخان. والحديث قد تقدم في كتاب الإيمان في باب من قال: إن الإيمان هو العمل ومر الكلام فيه أيضًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ) ابن عبد الله العيشي بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية وبالشين المعجمة، قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله ابن عبد الرحمن الطحان قَالَ: (أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ) بفتح العين المهملة وسكون الميم وفتح الراء وآخره باء القصاب.

(عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ) ابن عبيد الله التميمية القرشية ، وكانت من أجمل نساء قريش أصدقها مصعب بن الزبير ألف ألف درهم ماتت بعد نيف ومائة وهي بنت أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه : فتكون روايتها عن

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ، أَمْ لَا نُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَا، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ».

خالتها الصديقة رضي الله عنهما، (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ، أَمْ لَا نُجَاهِدُ؟) الهمزة فيه للاستفهام على سبيل الاستخبار.

(قَالَ ﷺ: (لَا) أي: لا تجاهدون، (لَكِنَّ) بكسر الكاف ومد اللام بلفظ الاستدراك.

وقوله: (أَفْضَلَ الْجِهَادِ) بالنصب اسمها وقوله: (حَجٌّ مَبْرُورٌ) خبرها، والمستدرك منه يستفاد من السياق، كأنه قيل لبس لكن الجهاد ولكن أفضل الجهاد في حقك حج مبرور. ويروى لكن بقصر اللام وضم الكاف فيكون خطأ بالهن، فالمعنى: لا، أي: ليس الجهاد أفضل لكن بل لكن أفضل الجهاد حج مبرور.

وفي لفظ النَّسَائِيِّ: إِنْ نَخْرُجْ فَنُجَاهِدْ مَعَكَ فَإِنِّي لَا أَرَى عَمَلًا فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ أَفْضَلَ مِنَ الْجِهَادِ، فَقَالَ لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ وَأَجْمَلُهُ حَجُّ الْبَيْتِ حَجٌّ مَبْرُورٌ.

وفي رواية ابن ماجة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ ﷺ: «عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ، لَا قِتَالٌ فِيهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ»، وَعِنْدَهُ أَيْضًا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَجُّ جِهَادٌ كُلُّ ضَعِيفٍ».

وفي رواية النَّسَائِيِّ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جِهَادُ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالضَّعِيفِ وَالْمَرْأَةِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ وَإِنَّمَا قِيلَ: لِلْحَجِّ جِهَادٌ؛ لِأَنَّهُ يُجَاهِدُ نَفْسَهُ بِالْكَفِّ عَنْ شَهَوَاتِهَا وَدَفْعِ الْمَشْرُكِينَ عَنِ الْبَيْتِ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ وَفَجَّ عَمِيقٌ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْجِهَادِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ كَمَا عَرَفْتَ.

قَالَ الْمُهَلَّبُ فِي هَذَا فِي إِذْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَهْنٌ بِالْحَجِّ: إِبْطَالُ إِفْكَ الشَّيْعَةِ وَالرَّافِضِيَةِ فِيمَا اخْتَلَقُوهُ مِنَ الْكُذْبِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَزْوَاجِهِ: «هَذِهِ ثُمَّ ظُهُورُ الْحَصْرِ»، وَهَذَا ظَاهِرُ الْاِخْتِلَافِ لِأَنَّهُ ﷺ حَضَّهْنَ عَلَى الْحَجِّ وَبَشَّرَهُنَّ

أنه أفضل جهادهن، وإذن عمر لهن وسير عثمان معهن حجة قاطعة على كذبه على النَّبِيِّ ﷺ في أمر أم المؤمنين، وكذا قولهم أنه قَالَ لها: تقاتلي عليًّا وأنت له ظالمة فإنه لا يصح، انتهى.

فقوله: وإذن عمر لهن وسير عثمان معهن أراد به الحديث الذي رواه البخاري في باب حج النساء في أواخر كتاب الحج قَالَ قال لي أحمد بن مُحَمَّد ثنا إبراهيم، عَنْ أَبِيهِ عن جده أذن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأزواج النَّبِيِّ ﷺ في آخر حجة حجها فبعث معهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم هذا.

وقال العيني: إنكار المهلب قوله ﷺ: «هذه ثم ظهور الحصر» لا وجه له، فإن أبا داود رواه في سننه وقال ثنا عبد الله بن مُحَمَّد قَالَ ثنا عبد العزيز بن مُحَمَّد عن زيد بن أسلم عن أبي واقد الليثي عَنْ أَبِيهِ قَالَ سمعت رسول الله ﷺ يقول لأزواجه في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحصر».

قال ابن الأثير: وفي الحديث أفضل الجهاد وأجمله حج مبرور ثم لزوم الحصر، وفي رواية أنه قَالَ لأزواجه: «هذه ثم لزوم الحصر» أي: إنكن لا تعدن تخرجن من بيوتكن وتلزمين الحصر هي جمع الحصر الذي يبسط في البيت وتضم الصاد وتسكن تخفيفاً. وأما حديث: تقاتلي عليًّا وأنت له ظالمة فليس بمعروف، والمعروف أن هذا قَالَ للزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال المهلب أيضًا قوله: لكن أفضل الجهاد حج مبرور وتفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [الآية] [الأحزاب: 33] بأن هذا الأمر ليس للوجوب كما زعم من أراد تنقيص أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في خروجها إلى العراق للإصلاح بين المسلمين، وهذا الحديث يخرج الآية عما تأولوها، لأنه قَالَ: لكن أفضل الجهاد حج مبرور، فدل أن لهن جهادًا غير الحج والحج أفضل منه.

وقد قالت حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قدمت علينا امرأة غزت مع رسول الله ﷺ ست غزوات وقالت: كنا نداوي الكلمي ونقول على المرضى وهو في الصحيح وكان ﷺ إذا أراد الغزو أقرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها غزا بها.

1521 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ،.....

وقال ابن بطال: وإنما جعل الجهاد في حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أفضل من الحج؛ لأن ذلك كان في أول الإسلام ثم فشا الإسلام وصار الجهاد من فروض الكفاية فالحج حينئذ أفضل فإن حل العدو بلدة واحتيج إلى دفعه وكان له ظهور وقوة وخيف منه فرض الجهاد على الأعيان وكان أفضل من الحج.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا سَيَّارُ) بفتح السين المهملة وتشديد المثناة التحتية وبعد الألف راء (أَبُو الْحَكَمِ) بفتحتين وقد مر في أول التيمم.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي اسمه سلمان الأشجعي مات في أيام عمر بن عبد العزيز. وأما أبو حازم سلمة بن دينار صاحب سهل ابن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلم يسمع من أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: مَنْ حَجَّ لِلَّهِ) وفي رواية للبخاري من حج هذا البيت.

وفي رواية مسلم من طريق جرير عن منصور من أتى هذا البيت.

وفي رواية الدارقطني من طريق الأعمش عن أبي حازم بلفظ من حج أو اعتمر (فَلَمْ يَرُثْ) الفاء فيه للعطف على الشرط. ويرث بضم الفاء وكسرهما وفتحها والأفصح الفتح في الماضي والضم في المستقبل.

وقال ابن سيدة: الرث الجماع وقد رث إليها ورث في كلامه يرث رثًا وراثت أفحش.

والرث: التعريض بالنكاح.

وفي الجامع: الرث اسم جامع لكل شيء مما يريد الرجل من المرأة.

(وَلَمْ يَفْسُقْ) الفسق العصيان والترك لأمر الله تَعَالَى والخروج عن طريق الحق فسق يفسق فسقًا وفسوقًا.

رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

وفسق: بالضم عن اللحياني وقال رواه الأحمر ولم يعرفه الكسائي، قيل: الفسوق الخروج عن الدين، ورجل فاسق وفسيق وفسق، ويقال في المرء: يا فُسُق وللأثنى: يا فساق.

وقال القزاز: أصله من قولهم انفسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها فسمي بذلك الفاسق لخروجه من الخير وانسلاخه منه وقيل: الفاسق الجائر.

قالوا: والفسق والفسوق في الدين اسم إسلامي لم يسمع في الجاهلية ولا يوجد في أشعارهم، وإنما هو محدث سمي به الخارج عن الطاعة بعد نزول القرآن العظيم.

وقال ابن الأعرابي: لم يسمع قط في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق، وهذا عجيب منه هذا. والحاصل أن من حج لله مخلصاً له من غير رياء ولا سمعة فلم يرفث أي: لم يجامع ولو بأهله فإنه مفسد للحج أو لم يفحش في كلامه ولم يفسق بأن خرج عن حدود الشريعة.

(رَجَعَ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ) أي: رجع مشابها لنفسه في البراءة من الذنوب في يوم ولدته أمه قال الحافظ العسقلاني: وظاهره غفران الصغائر والكبائر والتبعات وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في تفسير الطبري، انتهى.

ورجع بمعنى: صار جواب الشرط. ولفظ كيوم يجوز فيه البناء على الفتح، وإنما لم يذكر في الجدل الحديث مع أنه ذكر في قوله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ قَرَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ﴾ [البقرة: 197] أي: فمن ألزمه نفسه بالتلبية أو بتقليد الهدى وسوقه عن أبي حنيفة وبالنية عند الشافعي، فلا رفث أي: فلا جماع؛ لأنه يفسد أو فلا فحش من الكلام ولا فسوق أي: ولا خروج عن حدود الشريعة وقيل: هو السباب والتنازع بالألقاب ولا جدال أي: ولا مرء مع الرفقاء والخدم والمكارين في الحج وإنما أمر باجتناز ذلك، وهو واجب الاجتناب في كل حال؛ لأنه مع الحج أسمع كلبس الحرير في الصلاة والتطريب في قراءة

5 - بَابُ فَرَضِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

القرآن والمراد بالنفي وجوب انتفائها. اكتفاء بما ذكر في القرآن قوله اكتفاء تعليل لقوله وإنما لم يذكر، أو لأن الجدل بمعنى الخلاف في الحج وذلك أن قريشا كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام وسائر العرب يقفون بعرفة وكانوا يقدمون الحج سنة ويؤخرونه أخرى وهو النسيء فرد إلى وقت واحد ورد الوقوف إلى عرفة، فأخبر الله تعالى أنه قد ارتفع الخلاف في الحج فلم يذكر في الحديث لأجل ذلك، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فائدة:

روى الترمذي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة وليس للحج المبرور ثواب دون الجنة.

وفي رواية أحمد من حديث جابر رضي الله عنه: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ ما الحج المبرور؟ قَالَ: «إطعام الطعام وإفشاء السلام».

وفيه : مقال وقال أبو حاتم هذا حديث منكر شبه الموضوع.

وفي رواية الحاكم من حديث جابر رضي الله عنه: سئل النبي ﷺ ما بر الحج؟ قَالَ: «إطعام الطعام وطيب الكلام» وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

5 - بَابُ فَرَضِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

(باب فَرَضِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) المواقيت جمع ميقات كمواعيد وميعاد وأصله موقات فاعل على مقتضى القاعدة الصرفية من وقت الشيء يقته إذا بين حده وكذا وقته يوقته ثم اتسع فيه فأطلق على المكان.

وقال الكرماني: وهو يطلق على الزمان والمكان وهاهنا المراد المكان. والغرض هنا يجوز أن يكون بمعنى: التقدير، وأن يكون بمعنى: الواجب.

1522 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ،

وقال الحافظ العسقلاني: الظاهر أنه بمعنى الوجوب وهو ظاهر نص المصنف، واستدل عليه بقوله في باب ميقات أهل المدينة ولا يهلوا قبل ذي الحليفة.

وتعقبه العيني: بأن قوله ولا يهلوا قبل ذي الحليفة لا يدل على عدم جواز الإهلال من قبل ذي الحليفة لاحتمال أن يكون معناه ولا يستحب لهم أن يهلوا قبل ذي الحليفة، ألا ترى أن الجمهور جوزوا التقديم على المواقيت على أن ابن المنذر نقل الإجماع على جواز التقديم عليها، ومذهب طائفة من الحنفية والشافعية الأفضل التقديم.

والمنقول عن مالك من الكراهة لا يدل على أنه يرى عدم جواز وكذلك المنقول عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كره أن يحرم من خراسان.

فإن قيل: نقل عن إسحاق وداود عدم الجواز، فكيف الإجماع؟

فالجواب: إن مخالفتهم للجمهور لا تعتبر، ولئن سلمنا ذلك فمن أين علم أن البُخَارِيَّ معهما في ذلك لا يقال تنصيبه في الترجمة على لفظ الفرض يدل على أنه يرى ذلك لأننا نقول لا نسلم ذلك لاحتمال أن يكون أراد بالفرض معنى التقدير بل الراجح هذا لأنه وقع في بعض النسخ باب فضل مواقيت الحج والعمرة. وقال الحافظ العسقلاني أَيْضًا: ومؤيِّده القياس على الميقات الزماني فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقديم عليه.

وتعقبه العيني بقوله: لا نسلم صحة هذا القياس لوجود الفارق وهو أن الميقات الزماني منصوص عليه في القرآن بخلاف الميقات المكاني، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) هو أبو غسان وقد مر في باب الماء الذي يغسل به، قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بضم الزاي مصغراً هو ابن معاوية الجعفي وقد مر في باب لا يستنجي بروث.

(قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة ابن حومل الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة من بني جشم بن معاوية الكوفي كثير الحديث وليس

أَنَّهُ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَنْزِلِهِ، وَلَهُ فُسْطَاطٌ وَسَرَادِقٌ، فَسَأَلَتْهُ مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أَعْتَمِرَ؟ قَالَ: «فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ نَجْدٍ

له في هذا الصحيح إلا هذا الحديث، وفي الرواة: زيد بن جبيرة بفتح الجيم وزيادة هاء في آخره ولم يخرج له البخاري شيئاً.

(أَنَّهُ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي مَنْزِلِهِ، وَلَهُ فُسْطَاطٌ) هو بيت من شعر وفيه ست لغات فسطاط وفستاط وفساط بالضم والكسر فيهن، وقال الحافظ العسقلاني: هي الخيمة وأصله عمود الخباء الذي يقوم عليه، ويقال لا يقال لها ذلك إلا إذا كانت من شعر.

(وَسَرَادِقٌ) بضم المهملة وكسر الدال المهملة وهي واحدة السراقات التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق، وكل ما أحاط بشيء فهو سرادق ومنه قوله تعالى: ﴿أَحَاطَ بِهِنَّ سُرَادِقُهُا﴾ [الكهف: 29].

وقيل: سرادق ما يجعل حول الخباء بينه وبينه فسحة كالحائط ونحوه، وهو أيضاً ما يغطي به صحن الدار من الشمس وغيرها، وظاهره أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان معه أهله وأراد سترهم بذلك لا للتفاخر.

(فَسَأَلَتْهُ) فيه التفات؛ لأنه قَالَ أولاً أَنَّهُ أَتَى ابن عمر فكان السياق يقتضي أن يقول فسأله. ووقع عند الإسماعيلي فدخلت عليه فسألت (مِنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أَعْتَمِرَ؟ قَالَ: فَرَضَهَا) أي: قدرها وعينها والضمير المنصور يرجع إلى المواقيت بالقرنية الحالية.

وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون المراد أوجبها وبه يتم مراد المصنف، ويؤيده قرينة قول السائل من أن يجوز هذا.

وتعقبه العيني: بأنه من أين علم أن البُخَارِيَّ فرض الإلهال من ميقات من مواقيت حتى يكون تفسير قوله فرضها بمعنى: أوجبها حتى يتم مراده.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ نَجْدٍ) النجد في اللغة ما ارتفع من الأرض واستوى ونجد من بلاد العرب هو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق والمدينة لا تهامية ولا نجدية؛ لأنها فوق العوز ودون النجد قاله ابن الأثير وهو المراد هنا

قَرْنَا ،

ويجمع على أنجد وإنجاد ونجود ونجد بضمتين، وقال القزاز سمي نجدًا لعلوه وقيل: سمي بذلك لصلابه أرضه وكثرة حجارته وصعوبته من قولهم رجل نجد إذا كان قويًا شديدًا وقيل: سمي نجد الفزع من يدخله لاستيحاشية واتصال فزع السالكين له من قولهم رجل نجد إذا كان فزعًا ونجد ذكر ولو أنه أحد ورد على البلد لجاز له ذلك.

والعرب تقول: نجد ونجد بفتح النون وضمهما.

وقال الكلبي في أسماء البلدان: ما بين الحجاز إلى الشام إلى العذيب إلى الطائف من نجد والمدينة من نجد وأرض اليمامة والبحرين إلى عمان.

وقال السكري: حد نجد ذات عرق من ناحية الحجاز كما يدور الجبال منها إلى جبال المدينة وما وراء ذلك ذات عرق إلى تهامة.

قال الخطابي: نجد ناحية المشرق ومن كان بالمدينة كان نجده بادية العراق ونواحيها فهي مشرق أهلها.

(قَرْنَا) بفتح القاف وسكون الراء، وقال الجوهرى هو بفتحها وغلطوه وبالغ النُّوويّ فحكى الاتفاق على تخطئه في ذلك، لكن حكى القاضي عياض عن تعليق القابسي أن من قالها بالإسكان أراد الجبل المشرف على الموضع ومن قالها بالفتح أراد الطريق فإنه موضع فيه طرق مقترنة بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان.

وقال ابن الأثير في شرح المسند: وكثير ما يجيء في ألفاظ الفقهاء وغيرهم بفتحها وليس بصحيح.

وقال ابن التين: رويناه بالسكون. وعن الشيخ أبي الحسن أن الصواب فتحها. وعن الشيخ أبي بكر بن عبد الرحمن إن قلت قرن المنازل أسكنه وإن قلت: قرنًا فتحته وقال ابن قرقول: هو قرن المنازل وقرن الثعالب وقرن غير مضاف، وحكى الرويانى عن بعض الشافعية أن المكان الذي يقال له قرن موضوعان: أحدهما: في هبوط، وهو الذي يقال له قرن المنازل.

وَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةِ».

والآخر: في صعود وهو الذي يقال له: قرن الثعالب والمعروف هو الأول.
وفي أخبار مكة للفاكهي: إن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه وبين مسجد منى ألف وخمس مائة ذراع، ويقال له: قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوي إليه من الثعالب، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت، وسيأتي لذلك زيادة تفصيل إن شاء الله تعالى، قيل: ومنه أويس القرني، وقال النسابون: أويس منسوب إلى قرن بالفتح اسم قبيلة وهو على يوم وليلة من مكة.

وقال الكَرْمَانِيُّ: وفي بعض الروايات كتب بدون الألف فهو إما باعتبار العلمية والتأنيث وإما على اللغة العربية حيث يقفون على المنون المنصوب بالسكون فيكتب بدون الألف لكن يقرأ بالتونين، انتهى.

وقال العيني: هو على الوجه الأول غير منصرف للعلمية والتأنيث فليقرأ بالتونين.

(وَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ) أي: عين لأهل المدينة ذا الحليفة وقد مر تفسيره.

(وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةِ) وهي بضم الجيم وسكون الحاء المهملة هي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ست، وفي قول النَّوَوِيِّ في شرح المذهب ثلاث مراحل داخل نظر.

وقال أبو عبيد: بينها وبين البحر ستة أميال وغدير خم على ثلاثة أميال منها وقيل: هي على ثماني مراحل من المدينة، وهي ميقات المتوجهين من الشام ومصر والمغرب. سميت بذلك؛ لأن السيول أجحفت بأهلها.

وقال الكلبي: كان العماليق يسكنون يشرب فوقع بينهم وبين بني عبيل بفتح المهملة وكسر الموحدة وهم أخوة عاد حرب فأخرجوهم من يشرب فنزلوا الجحفة وكان اسمها مهية على وزن علقمة فجاء سيل فأجحفهم أي: استأصلهم فسميت الجحفة وفي كتاب أسماء البلدان أن الحاج كانوا نزلوا بها فجاء سيل فذهب بكثير منهم وأمتعتهم فمن ذلك سميت الجحفة، وقال القرطبي: قَالَ بعضهم مهية بفتح الميم وكسر الهاء، ووقع في حديث عائشة

6 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: 197]

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند النَّسَائِيِّ ولأهل الشام ومصر الجحفة والمكان الذي يحرم منه المصريون الآن رابغ على وزن فاعل براء وموحدة وعين معجمة قريب من الجحفة، واختصت الجحفة بالحمى فلا ينزلها أحد إلا هُمَّ كما سيأتي في فضائل المدينة إن شاء الله تَعَالَى، وفي الحديث: الرد على عطاء والنخعي والحسن في زعمهم أن لا شيء على من ترك الميقات ولم يحرم، وهو يريد الحج والعمرة وهو شاذ ومقابلة قول سعيد بن جبير لا يصح حجة وبه قال ابن حزم.

ونقل ابن بطال عن مالك وأبي حنيفة والشافعي: أنه يرجع من مكة إلى الميقات، واختلفوا إذا رجع هل عليه دم أو لا، فقال مالك والثوري في رواية: لا يسقط عند الدم برجوعه إليه محرماً، وهو قول ابن المبارك.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: إن رجع إليه فلبى فلا دم عليه وإن لم يلب فعليه دم.

وقال الثَّوْرِيُّ في رواية وأبو يوسف ومحمد والشافعي: لا دم عليه إذا رجع إلى الميقات بعد إحرامه على كل وجه، أي: قبل أن يطوف فإن طاف فالدَّم باق ولو رجع.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة ورواته كوفيون وهو من أفراد البخاري بهذا الوجه.

6 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: 197]

(باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾) وإنما أمر الله بالتزود ليكف الذي يحج وجهه عن الناس، قَالَ العوفي: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان أناس يخرجون من أهلهم ليس معهم زاد يقولون بحج بيت الله ولا يطعمنا فقال الله تَعَالَى: تزودوا ما يكف وجوهكم عن الناس ولا تكونوا كَلًّا عليهم، يعني: تزودوا واتقوا الاستطعام وإبرام الناس والتثقل عليهم فإن خير الزاد التقوى.

1523 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ وَرْقَاءَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ،

وروى ابن جرير وابن مردويه من حديث عمرو بن عبد الغفار عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كانوا إذا أحرموا ومعهم أزوادهم رموا بها واستأنفوا زادا آخر فأنزل الله تَعَالَى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: 197] فنهوا عن ذلك وأمروا أن يتزودوا الكعك والدقيق والسويق ثم لما أمرهم بالزاد للسفر في الدنيا، أرشدتهم إلى زاد الآخرة وهو استصحاب التقوى، وروى الطبراني من حديث قيس عن جرير بن عبد الله عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «من يتزود في الدنيا ينفعه في الآخرة»، وقال مقاتل بن حيان: لما نزلت هذه الآية قام رجل فقال يَا رَسُولَ اللَّهِ: ما نجد زادا، فقال ﷺ: «تزود ما تكف به وجهك عن الناس وخير ما تزودتم التقوى» أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا﴾ أَي: وخافوا عذابي وعقابي ونكالي لمن خالفني ولم يأتهم بأمرى ﴿يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: 197] يعني: أن قضية اللب تقوى الله، ومن لم يتقه من الألباء فكأنه لا لب له.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بِشْرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أبو زكريا البلخي أحد عباد الله الصالحين مات سنة ثنتين وثلاثين ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا شَبَابَةُ) بفتح الشين المعجمة وتخفيف الموحدة وبعد الألف موحدة أخرى هو ابن سوار الفزاري وقد مر في باب الصَّلَاةِ عَلَى النِّسَاءِ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ.

(عَنْ وَرْقَاءَ) مؤنث الأورق هو ابن عمرو بن كلب أبو بشر الشكري وقد مر في باب وضع الماء في الخلاء.

(عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) بفتح العين وقد مر في باب كتابة العلم.

(عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْيَمَنِ يَحْجُونَ وَلَا يَتَزَوَّدُونَ، وَيَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُتَوَكِّلُونَ) وفي رواية ابن أبي حاتم يقولون: نَحْجُ بَيْتَ اللَّهِ أَفْلا يطعمنا.

فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَكَرَّذُوا فَإِنَّ حَيْرَ الزَّادِ الْتَقَوُا﴾ [البقرة: 197] رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا.

(فَإِذَا قَدِمُوا مَكَّةَ) المدينة: هذه رواية الأكثرين وفي رواية الكشميهني: فإذا قدموا مكة وهو أصوب، وكذا أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ من طريق مُحَمَّد بن عبد الله المخزومي عن شبابة وهو الأصح.

(سَأَلُوا النَّاسَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ) عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَتَكَرَّذُوا فَإِنَّ حَيْرَ الزَّادِ الْتَقَوُا﴾ أي: الخشية من الله تعالى. وفيه من الفقه أن ترك سؤال الناس من التقوى ألا ترى كيف مدح الله تعالى قومًا لا يسألون الناس إلحافًا، وكذلك معنى الآية ﴿وَتَكَرَّذُوا﴾ فلا تؤذوا الناس بسؤالكم إياهم واتقوا الإثم في أذاهم بذلك، وفيه أن التوكل لا يكون مع السؤال وإنما التوكل المحمود أن لا يستعين بأحد في شيء. ويتبين ذلك قوله ﷺ: «يدخل الجنة سبعون ألفًا بغير حساب وهم الذين لا يسترقون ولا يكتون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون»، وقال الطحاوي: لما كان التزود فيه ترك المسألة المنهي عنها في غير الحج وكانت حرامًا على الأغنياء في غير الحج كانت في الحج أوكد حرمة وفيه أيضًا زجر عن التكفف وكثرة السؤال، وترغيب في التعفف والقناعة بالإقلال وليس فيه مذمة للتوكل كيف وهو من واجبات الشريعة.

نعم فيه المذمة على فعلهم إذ ما كان ذلك توكلاً بل تأكلاً وما كانوا متوكلين بل متأكلين، إذ التوكل هو قطع النظر عن الأسباب مع تهيئة الأسباب، ولهذا قَالَ ﷺ: «قيدها وتوكل»، وعرفه بعضهم بأنه ترك السعي فيما لا تسعه قدرة البشر.

(رَوَاهُ) أي: روى هذا الحديث المذكور (ابْنُ عُيَيْنَةَ) أي: سُفْيَان بن عيينة، (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار، (عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا) يعني: لم يذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهكذا أَخْرَجَهُ سعيد بن منصور عن ابن عيينة، وكذا أَخْرَجَهُ الطبري عن عمرو بن علي، وابن أبي حاتم عن مُحَمَّد بن عبد الله بن يزيد المقرئ كلاهما عن ابن عيينة مرسلًا قَالَ ابن أبي حاتم وهو أصح من رواية ورقاء.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: قد اختلف فيه على ابن عيينة فأخرجه النَّسَائِيُّ عن

7 - بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

1524 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ

أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ»

سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه موصولاً بذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيه، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْهُ مَرْسَلًا وَكَذَا الطَّبْرِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

7 - بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

(بَابُ مُهَلِّ) بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام أي: موضع إهلال (أَهْلٍ مَكَّةَ)، والإهلال في الأصل، رفعُ الصوت، ومنه اسْتَهْلَّ الصَّبِيُّ إِذَا صَاحَ عِنْدَ الْوِلَادَةِ، وَأَهْلٌ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبِيحَةِ، وَأَهْلٌ الْهَلَالُ وَاسْتَهْلَّ إِذَا تَبَيَّنَ وَالْمُرَادُ هُنَا الْإِحْرَامُ أَطْلُقَ عَلَيْهِ اتِّسَاعًا فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ. وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَإِنَّمَا يَقُولُهُ بِفَتْحِ الْمِيمِ مِنْ لَا يَعْرِفُ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ: هُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى كَالْمُدْخَلِ وَالْمُخْرَجِ بِمَعْنَى: الْإِدْخَالِ وَالْإِخْرَاجِ.

وقال العيني: ويكون اسم زمان أيضًا (لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ).

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذْكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) هُوَ ابْنُ خَالِدِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسُ الْيَمَانِيِّ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ) مِنَ التَّوْقِيتِ أَي: عَيْنٍ وَحَدَدٍ، وَأَصْلُ التَّوْقِيتِ أَنْ يُجْعَلَ لِلشَّيْءِ وَقْتُ يَخْتَصُّ بِهِ ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَأُطْلِقَ عَلَى الْمَكَانِ أَيْضًا.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: التَّوْقِيتُ وَالتَّأْقِيتُ أَنْ يُجْعَلَ لِلشَّيْءِ وَقْتُ يَخْتَصُّ بِهِ وَهُوَ بَيَانُ مِقْدَارِ الْمَدَّةِ يُقَالُ وَقْتُ الشَّيْءِ بِالتَّشْدِيدِ يَوْقَتُهُ، وَوَقْتُ التَّخْفِيفِ يَقِيتُهُ كَوَعْدٍ بَعْدَهُ إِذَا بَيْنَ مَدَّتِهِ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَقِيلَ لِلْمَوْضِعِ مِيقَاتٌ.

وقال ابن دقيق العيد: قيل: إن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت.

وقوله: هنا وقت يحتمل أن يريد به التحديد أي: حدد هذه المواضع للإحرام، ويحتمل أن به يريد تعليق الإحرام بوقت الوصول إلى هذه الأماكن بالشرط المعتبر.

لَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ،

وقال القاضي عياض وقت أي: حدد وقد يكون بمعنى: أوجب، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103] ويؤيده الرواية الماضية بلفظ: فرض هذا، وقد عرفت ما فيه فتذكر.

(لَأَهْلِ الْمَدِينَةِ) أي: مدينة النَّبِيِّ ﷺ (ذَا الْحُلَيْفَةِ) مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم وقال غيره بينهما عشر مراحل.

وقال النَّوَوِيُّ: بينها وبين المدينة ستة أميال ووهم من قَالَ بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ، وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبها بئر يقال لها بئر علي.

(وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ) قد تقدم تحقيقه قريباً.

(وَلَأَهْلِ نَجْدٍ) قد تقدم أن نجد كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع والمراد منها هنا التي أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق على ما قاله الحازمي، وقد تقدم التفصيل في ذلك أيضاً.

(قَرْنَ الْمَنَازِلِ) قد سبق تفصيله أيضاً وبينه وبين مكة مرحلتان على ما حكى القاضي عياض عن القابسي. ثم المنازل جمع المنزل والمركب الإضافي هو اسم المكان المخصوص الذي هو ميقات أهل نجد وقد يقتصر على لفظ المضاف كما في الحديث المتقدم، وأما قرن الثعالب الذي تقدم ذكره فليس من المواقيت كما عرفت سابقاً.

وقد وقع ذكره في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في إتيان النَّبِيِّ ﷺ الطائف يدعوهم إلى الإسلام وردهم عليه، قَالَ: فلم استفق الأوان بقرن الثعالب الحديث ذكره ابن إسحاق في السيرة النبوية.

ووقع في مرسل عطاء عند الشَّافِعِيِّ: ولأهل نجد قرن ولمن سلك بحرًا من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل.

ووقع في عبارة القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا ولأهل نجد اليمن ونجد الحجاز قرن.

وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ،

وهذا لا يوجد في شيء من طريق حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإنما يوجد ذلك من مرسل عطاء وهو المعتمد، فإن لأهل اليمن إذا قصدوا مكة طريقين:

إحداهما: طريق أهل الجبال، وهم يصلون إلى قرن أو يحاذونه، وهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق.

والأخرى: طريق أهل تهامة ليمرون بيلملم أو يحاذونه وهو ميقاتهم لا يشاركون فيه إلا من عليه من غيرهم.

(وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ) بفتح الياء واللامين وسكون الميم الأولى غير منصرف.

وقال القاضي عياض: ويقال الملم بالهمزة وهو الأصل والياء بدل من الهمزة وحكى ابن السيدة فيه يروم برأيين بدل اللامين، وهو مكان على مرحلتين من مكة.

وفي المحكم: وهو جبل من جبال تهامة.

وقال ابن حزم: هو جنوب مكة ومنه إلى مكة ثلاثون ميلاً وقال البكري أهله كنانة، وينحدر أوديته إلى البحر وهو في طريق اليمن إلى مكة وهو في كبار جبال تهامة.

وقال الزمخشري: هو واد به مسجد رسول الله ﷺ فيه عسكرت هوازن يوم حنين. ووزنه فعمل كصحح وليس هو من لملت؛ لأن ذوات الأربع لا يلحقها الزيادة في أولها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها فعلى هذا فالميم الأولى واللام الثانية زائدتان ولهذا ذكره الجوهري في باب الميم وفصل الياء ثم قَالَ: يللم لغة في الملم وهو ميقات أهل اليمن، وقد جمع بعضهم مواقيت الإحرام في قوله:

قرن يللم ذو الحليفة جحفة	قل ذات عرق كلها ميقات
نجد تهامة والمدينة مغرب	شرق وهن إلى الهدى وقات

(هُنَّ لَهُنَّ) أي: هذه المواقيت لأهل هذه البلاد وكان الأصل أن يقال لهم لأن المراد الأهل كما عرفت. وقد ورد كذلك في بعض الروايات في الصحيح لكن أراد ﷺ أن المواقيت المذكورة للجماعات المذكورة أو لأهلهم على حذف المضاف وقد وقع في باب مُهَلَّا أهل اليمن بلفظ هن لأهلهم.

وقال القرطبي: هن ضمير جماعة المؤنث وأصله لمن يعقل وقد يستعمل فيما لا يعقل لكن أكثر ذلك في العشرة فما دونها فإذا جاوزها قالوا بهاء المؤنث كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: 36] ثم قال: منها أربعة حرم أي: من الاثني عشر ثم قال: ﴿فَلَا تَزُولُ فِيهِنَّ أَنْفُسُكُمْ﴾ أي في هذه الأربعة وقد قيل في الجميع أيضًا وهو شاذ ضعيف.

(وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ) أي: على هذه المواقيت (مِنْ غَيْرِ هُنَّ) أي: من غير البلاد المذكورة أو من غير أهلها على ما عرفت، ويدخل في ذلك من دخل بلدة ذات ميقات ومن لم يدخل فالذي لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين، والذي يدخل فيه خلاف كالشامي إذا أراد الحج فدخل المدينة فيمقاته ذو الحليفة لاجتيازه عليها، ولا يؤخر حتى تأتي الجحفة التي هي ميقاته الأصلي فإن آخر أساء ولزمه دم عند الجمهور وأطلق النَوَوِيُّ الاتفاق ونفى الخلاف في شريحة لمسلم والمهذب في هذه المسألة، فلعله أراد في مذهب الشَّافِعِيِّ وإلا فالمعروف عند المالكية أن الشامي مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى ميقاته الأصلي وهو الجحفة جاز له ذلك، وإن كان الأفضل خلافه وبه قَالَ الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية، وقال ابن دقيق العيد قوله ولأهل الشام الجحفة يشمل من مرّ من أهل الشام بذي الحليفة ومن لم يمر، وقوله ولمن أتى عليهن من غير أهلها يشمل الشامي إذا مر بذي الحليفة وغيره فهما عمومان قد تعارضا انتهى ملخصاً.

ومحصل الانفكاك عنه أن قوله: هن لهن مفسر لقوله مثلاً وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، وإن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فمر على ميقاتهم ويؤيده عراقي خرج من المدينة فليس له مجاوزة ميقات

مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ».

المدينة غير محرم، ويترجح بهذا قول الجمهور وينتفي التعارض كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

(مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ) وفيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تَعَالَى.

(وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ) يعني: من كان بين الميقات ومكة، (فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ) أي: فمهل من حيث أنشأ الإحرام وابتدأ وقصد الذهاب إلى مكة يعني: يهل من ذلك الموضع، وهذا متفق عليه إلا ما روي عن مجاهد أنه قَالَ ميقاته نفس مكة. واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فميقاته من حيث شاء، ولا دلالة فيه على ذلك لأنه يختص بمن كان دون الميقات إلى جهة مكة، ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك فجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك فقصد النسك أنه يحرم من حيث نجد وله القصد ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات لقوله فمن حيث أَنْشَأَ (حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ) يجوز فيه الرفع والجر كما لا يخفى.

(مِنْ مَكَّةَ) أي: لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للإحرام منه بل يحرمون من مكة كالأفاقي الذي بين الميقات ومكة فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليحرم منه. والحاصل أنه إذا قصد المكي الحج فمهل من مكة واختلف في أفضل الأماكن التي يحرم منها كما سيأتي إن شاء الله تَعَالَى في ترجمة مفردة، وأما إذا قصد العمرة فمهل من الحل فيجب عليه أن يخرج إلى الحل من مكة لقصة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حين أرسلها النَّبِيُّ ﷺ مع أخيها عبد الرحمن إلى التنعيم لتحرم منه أي: جمهور الشافعية وإلا فالحنفية لا يجوزون القران لمن هو داخل المواقيت كما سيجيء.

واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإهلال من مكة.

قال ابن الماجشون: يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل.

ووجهه أن العمرة إنما تدرج في الحج فيما محله واحد كالطواف والسعي

يقول بذلك، وأما الإحرام فمحله منهما مختلف. وجواب هذا الإشكال أن المقصود، من الخروج إلى الحل في حق المعتمر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه وافداً عليه، وهذا يحصل للقارن بخروجه إلى عرفة وهي من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة، فحصل المقصود بذلك أيضاً. ثم إن جواز القران والتمتع للمكي هو مذهب الشافعي وأما عندنا فلا قران ولا تمتع للمكي ولا لمن هو داخل المواقيت.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن قوله: حتى أهل مكة من مكة وهو أعم من أن يكون المكي قاصدا للحج أو العمرة لكن قصة عائشة رضي الله عنها خصتها بالحج كما عرفت، وفي الحديث بيان أن هذه المواقيت لأهل هذه البلاد لكنهم اختلفوا أهل الأفضل التزام الحج منهن أو من منزله.

فقال مالك وأحمد وإسحاق: إحرامه من المواقيت أفضل.

واحتجوا الحديث الباب وشبهه.

وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وآخرون: الإحرام من المواقيت رخصة. واعتمدوا في ذلك على فعل الصحابة رضي الله عنهم فإنهم أحرموا من قبل المواقيت وهم ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم قالوا وهم أعرف بالسنة.

وقال الخطابي: هذه المواقيت وقتت لتكون حدوداً لا يتجاوزها من أراد الإحرام في الحج أو عمرة وهي لا تمنع من تقديم الإحرام عليها.

والمواقيت للعبادات على ضربين:

أحدهما: هذه، والثاني: مواقيت الصلاة فإنها ضربت حدوداً لئلا يتقدم الصلاة عليها، وقال الكرماني: الميقات الزماني للحج أيضاً لا يجوز أن يتقدم عليه، فالحج والصلاة متساويان فيما يتعلق بالزمان هذا.

وأصول أهل الظاهر تقتضي أن لا يجوز الإحرام إلا من الميقات إلا أن يصح إجماع على خلافه، قال أبو عمر: كره مالك أن يحرم أحد قبل الميقات،

وروي عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أنكر على عمران بن حصين إحرامه من البصرة وأنكر عثمان بن عفان رضي الله عنه على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات.

وفي تعليق البُخَارِيِّ كره عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يحرم من خراسان وكرمان، وكره الحسن وعطاء بن أبي رباح الإحرام من المواضع البعيدة دون القرية.

وقال ابن بزيمة: في هذا ثلاثة أقوال:

منهم: من جوزه مُطْلَقًا.

ومنهم: من كرهه مُطْلَقًا.

ومنهم: من أجازه في البعيد دون القريب.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ والشافعي: الإحرام من قبل هذه المواقيت أفضل لمن قوي على ذلك، وقد صح أن علي بن أبي طالب وابن مسعود وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أحرموا من المواضع البعيدة.

وعن ابن أبي شيبة: أن عثمان بن أبي العاص أحرَم من النجشانية وهي قرية من البصرة، وعن ابن سيرين: أنه أحرَم هو وحמיד بن عبد الرحمن ومسلم بن يسار من الدارات، وأحرَم أبو مسعود من السيلحين، وعن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أهل بعمره من بيت المقدس غفر له».

وفي رواية أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة شك عبد الله أَيْتَهُمَا قَالَ وعبد الله هو ابن عبد الرحمن أحد رواة الحديث.

وقال أبو داود: يرحم الله وكيعًا أحرَم من بيت المقدس يعني: إلى مكة. وأحرَم ابن سيرين مع أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من العقيق ومعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الشام ومعه كعب الجدة.

وقال ابن حزم: لا يحل أن يحرم بالحج وبالعمرة قبل المواقيت، فإن أحرَم أحد قبلها وهو يمر عليها فلا إحرام له ولا حج ولا عمرة إلا أن ينوي إذا صادف الميقات تجديد إحرام، فذلك جائز، وإحرامه حينئذ تام ثم أن من أتى على

ميقات من المواقيت لا يتجاوزه غير محرم عند أبي حنيفة سواء قصد دخول مكة أو لم يقصد.

وقال القرطبي: أما من مر على الميقات قاصداً دخول مكة من غير نسك وكان ممن لا يتكرر دخوله إليها فهل يلزمه دم أو لا، اختلف فيه أصحابنا.

وظاهر الحديث: أنه إنما يلزم الإحرام من أراد مكة لأحد النسكين خاصة وهو مذهب الزُّهري وأبي مصعب في آخرين. وقال ابن قدامة أما المجاوز للميقات ممن لا يريد النسك فعلى قسمين:

أحدهما: لا يريد دخول مكة بل يريد حاجة فيما سواها، فهذا لا يلزمه الإحرام بلا خلاف، ولا شيء عليه في تركه الإحرام؛ لأنه ﷺ أتى بدر مرتين ولم يحرم، ولا أحد من أصحابه ثم من بدا له الإحرام وتجدد له العزم عليه أن يحرم من موضعه ولا شيء عليه وبه يقول مالك والثوري والشافعي وصاحباً أبي حنيفة.

وحكى ابن المنذر عن أحمد في الرجل يخرج لحاجته وهو لا يريد الحج فجاوز ذا الحليفة ثم أراد الحج يرجع إلى ذي الحليفة فيحرم وبه قال إسحاق.

والقسم الثاني: من يريد دخول الحرم إما إلى مكة أو غيرها فهم على ثلاثة أضرب:

أحدها: من يدخلها لقتال مباح أو من خوف أو لحاجة متكررة كالحشاش والخطاب وناقل الميرة ومن كانت له ضيعة يتكرر دخوله وخروجه إليها فهؤلاء لا إحرام عليهم؛ لأن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة حلالاً وعلى رأسه المغفر، وكذا أصحابه. ولا نعلم أن أحداً منهم أحرم يومئذ ولو وجب الإحرام وعلى من يتكرر دخوله أفضى إلى أن يكون جميع زمنه محرماً، وبهذا قال الشافعي.

تنبيه:

الأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه إلا مَنْ بعد عن مكة فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز.

تنبيه آخر:

أبعد المواقيت من مكة ذو الحليفة ميقات أهل المدينة؛ فقليل: الحكمة في

8 - باب مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يَهْلُوا قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ

1525 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحَفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ».

ذلك أن يعظم أجور أهل المدينة وقيل: رفقا بأهل الآفاق لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة أي: ممن له ميقات معين.

8 - باب مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يَهْلُوا قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ

(باب مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ)، وكذا من يأتي إليها من غير أهلها (وَلَا يَهْلُونَ) يجوز أن يقدر فيه أن الناصبة فيكون التقدير وأن لا يهلوا فيكون معطوفاً على ما قبله. ويجوز أن يكون نهياً، فافهم.

(قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ) وهذه العبارة تشير إلى أن البَحَارِيَّ ممن لا يرى تقديم الإلهال قبل المواقيت وقد تقدم الكلام في ذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَهْلُ) استنبط المؤلف من إirاده بلفظ الخبر مع إرادة الأمر عدم جواز التقديم عليه فقال في الترجمة: (ولا يهلوا) أو أراد النهي التنزيهي بناء على أن الأفضل أن يحرم من الميقات لا قبله كما هو مذهب بعض العلماء كما سبق.

(أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحَفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ) وقد مر تفسيره.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وَبَلَّغَنِي) وفي رواية سالم عنه كما سيأتي بعد باب بلفظ زعموا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية سالم أن النَّبِيَّ ﷺ (قَالَ: «وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ»)) وفي رواية سالم قَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولم أسمعته وتقدم في العلم من وجه آخر بلفظ لم أفقه هذه من

9 - باب مُهَلَّ أَهْلِ الشَّامِ

1526 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ.....

النَّبِيِّ ﷺ، ورواية زعموا تشعر بأن الذين بلغوا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذلك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما ذكر قبله .

ومن حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه مسلم من حديث أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يسأل عن المهمل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال : مهمل المدينة من ذي الحليفة، والطريق الآخر الجحفة، ومهمل أهل العراق من ذات عرق ومهمل أهل نجد من قرن ومهمل أهل اليمن يللملم.

ومن حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رواه النسائي من رواية القاسم عنها قالت : وقت النَّبِيِّ ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام ومصر الجحفة، ولأهل العراق ذات عرق ولأهل اليمن يللملم.

ومن حديث الحارث بن عمرو الأوسي رواه أبو داود عنه قَالَ : آتَيْت النَّبِيَّ ﷺ، وفيه : بمنى أو عرفات الحديث.

وفيه : وقت ذات عرق لأهل العراق.

فإن قلت : قالوا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الذي وقت لأهل العراق ذات عرق؛ لأن العراق في زمانه افتتحت ولم تكن العراق على عهده ﷺ، فالجواب أن هذا تغفل بل الذي وقت لأهل العراق ذات عرق هو رسول الله ﷺ كما صرح به في رواية أبي داود والنسائي المذكورة آنفاً وكذلك وقت لأهل الشام ومصر الجحفة ولم تكونا افتتحتا في زمنه ﷺ وذلك لأنه ﷺ علم أن سيفتح الله على أمته الشام ومصر والعراق وغيرها من الأقاليم. يؤيد ذلك قوله ﷺ : «منعت العراق دينارها ودرهمها ومنعت الشام إردبها» بمعنى : ستمنع ، وذات عرق ثنية أو هضبة بينهما وبين مكة يومان وبعض يوم وعرق بكسر العين هو الجبل الصغير، وهي أرض سبخة تنبت الطرفاء.

9 - باب مُهَلَّ أَهْلِ الشَّامِ

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ : (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ

طاوس، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، فَهَنَّ لَهُنَّ، وَلَمَنَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ، فَمُهَلُّهُ⁽¹⁾ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا».

10 - بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ نَجْدٍ

1527 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَّتَ النَّبِيُّ ﷺ.

طاوس عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، فَهَنَّ لَهُنَّ، وَلَمَنَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لِمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ) أَي: أَقْرَبَ إِلَى مَكَّةَ دَاخِلَ الْمَوَاقِيتِ. (فَمُهَلُّهُ) أَي: مَوْضِعُ إِهْلَالِهِ وَمَكَانُ إِحْرَامِهِ أَوْ إِهْلَالِهِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ مِنْ أَهْلِهِ فَافْهَم.

(مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ)، وَيُرْوَى: وَكَذَلِكَ أَي: وَكَذَا مِنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنْ هَذَا الْأَقْرَبِ (حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا) (وَالْحَدِيثُ قَدْ مَرَّ عَنْ قَرِيبٍ.

10 - بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ نَجْدٍ

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، قَالَ: (حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَّتَ النَّبِيُّ ﷺ) كَرَّرَ التِّرَاجِمُ مَعَ تَكْرِيرِ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَ لِاخْتِلَافِ مَشَايِخِهِ وَاخْتِلَافِ الطَّرِيقِ فِي حَدِيثَيْهِمَا، وَفِي

(1) قَالَ الْحَافِظُ بَضْمُ الْمِيمِ، وَفَتْحُ الْهَاءِ، وَتَشْدِيدُ اللَّامِ، مَوْضِعُ الْإِهْلَالِ وَأَصْلُهُ رَفْعُ الصَّوْتِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرْفَعُونَ أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى نَفْسِ الْإِحْرَامِ اتِّسَاعًا، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: وَإِنَّمَا يَقُولُهُ بِفَتْحِ الْمِيمِ مِنْ لَا يَعْرِفُ أَه. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ هُوَ بَضْمُ الْمِيمِ، اسْمُ مَكَانٍ مِنَ الْإِهْلَالِ وَاسْمُ زَمَانٍ أَيْضًا، وَيَكُونُ مُصَدَّرًا أَيْضًا كَالِدَخْلِ وَالْمَخْرَجِ بِمَعْنَى الْإِدْخَالِ وَالْإِخْرَاجِ أَه.

1528 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ - وَهِيَ الْجُحْفَةُ - وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ» قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ وَلَمْ أَسْمَعْهُ:

بعض المتون كما تراه، وأورد حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هنا من طريقين: أحدهما: عن علي وهو هذا.

والآخر: عن أحمد حيث يقول: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) هو ابن عيسى التستري كذا قَالَ الجياني وكذا نسبه أبو ذر في هذا الموضع حيث صرح بأنه ابن عيسى. وقال الكلابادي قَالَ لي أبو أحمد محمد ابن مُحَمَّد بن إِسْحَاق الحافظ. أحمد عن ابن وهب في جامع البُخَارِيِّ هو ابن أخي ابن وهب. وقال عبد الله الحاكم: هذا وهم وغلط، قَالَ الكلابادي: قَالَ لي أبو عبد الله ابن مندة كلما قَالَ البُخَارِيُّ في الجامع ثنا أحمد عن ابن وهب فهو ابن صالح، ولم يخرج عن ابن أخي ابن وهب في الصحيح شيئاً، وإذا حدث عن أحمد بن عيسى نسبه، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب المصري.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مُهَلُّ) أي: موضع إهلال (أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ) بفتح الميم وسكون الهاء وفتح المثناة التحتية وبالعين المهملة وقيل: بكسر الهاء والصحيح هو الأول وقد فسرهما بقوله: (وَهِيَ الْجُحْفَةُ) بضم الجيم وقد تقدم وجه تسميتها بها.

(وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ) أي: ومهل أهل نجد (قَرْنٌ) أي: قرن المنازل كما تقدم.

(قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: زَعَمُوا) أي: الصحابة رضي الله عنهم والزعم قد يستعمل بمعنى القول الصحيح المحقق كما هنا.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) وقوله: (وَلَمْ أَسْمَعْهُ) جملة معترضة بين قَالَ ومقوله على هذه النسخة، وأما على النسخة التي قوله ولم أَسْمَعْهُ بعد قوله ﷺ:

«وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ».

11 - بَابُ مُهَلِّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ

1529 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، فَهُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ، مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يُهَلُّونَ مِنْهَا».

12 - بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ الْيَمَنِ

1530 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.....

«وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ» (فيكون قوله ولم أسمع جملة حالية بعد القول ومقوله، وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

11 - بَابُ مُهَلِّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ

(بَابُ مُهَلِّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ) أراد من كان وطنه بين المواقيت ومكة.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، (عَنْ عَمْرِو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ، (عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، فَهُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ، مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ، حَتَّى إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يُهَلُّونَ مِنْهَا» (وقد مر الكلام في هذا الحديث مستوفى.

12 - بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ الْيَمَنِ

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) بضم الميم وفتح العين وتشديد اللام المفتوحة قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ، وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ».

13 - باب: ذَاتُ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، هُنَّ لَهُنَّ، وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ) وَيُرْوَى مِنْ غَيْرِهِنَّ (مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ) الْإِحْرَامَ وَقَصْدَ الذَّهَابِ إِلَى مَكَّةَ.

(حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ) يَجُوزُ فِي لَفْظِ أَهْلِ الْحَرِّ لَكُونَ حَتَّى حَرْفٍ جَرَّ بِمَنْزِلَةٍ إِلَى وَيَجُوزُ الرِّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْ مَكَّةَ فَيَكُونُ حَتَّى ابْتِدَائِيَّةً .

تكميل:

حكى الأثر عن أحمد أنه سئل في أيِّ سنة وقت النبي ﷺ المواقيت؟ فقال: عام حج، انتهى.

وقد سبق حديث ابن عمر رضي الله عنهما في العلم بلفظ: أن رجلاً قام في المسجد فقال: يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل؟

13 - باب: ذَاتُ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ

(باب) بالتَّنوين، وَيُرْوَى بِالإِضَافَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (ذَاتُ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ) وَذَاتُ عِرْقٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافٌ ثَنِيَّةٌ أَوْ هُضْبَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ يَوْمَانٍ وَبَعْضُ يَوْمٍ سَمِيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ عِرْقًا وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ وَهِيَ أَرْضٌ سَبَخَةٌ تَنْبِتُ الطَّرْفَاءَ.

وقيل: والمسافة بينها وبين مكة اثنان وأربعون ميلاً، وهي الحد الفاصل

1531 - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ،

بين نجد وتهامة، وبها بركة تعرف بقصر الوصيف وبها من الآبار الكبار ثلث آبار وآبار صغار كثيرة وهي لبني هلال بن عامر بن صعصعة. والعراق بكسر العين لغة الاستواء.

وقيل سمي بذلك: لأنه على شاطئ دجلة والفرات حتى يتصل بالبحر، وكل شاطئ ماء عراق.

وقيل: لتراشح عروق الأشجار وفي الموعب لابن التياني العراق الذي يجعل على ملتقى طرفي الجلد إذا خرز في أسفل القرية، وبه سمي العراق؛ لأنه بين البر والريف.

وقال الجوهري: العراق بلاد يذكر ويؤنث ويقال هو فارسي معرب أيراق. وزعم ابن حوقل في كتاب البلدان تأليفه أن حد العراق من تكريت إلى عبادان. وعرضه من القادسية على الكوفة وبغداد إلى حلوان. وعرضه بنواحي واسط من سواد واسط إلى قريب الطيب، وبنواحي البصرة من البصرة إلى حدود جي، والذي يطيف بحدوده من تكريت فيما يلي المشرق حتى يجوز بحدود شهر زور ثم يمر على حدود حلوان وحدود السيروان والصيمرة والطيب والسوس حتى ينتهي إلى حدود جي، ثم إلى البحر في هذا الحد من تكريت إلى بحر تقويس ويرجع على حد الغرب من وراء البصرة في البادية على سواد البصرة وبطايحها إلى واسط، ثم على سواد الكوفة وبطايحها إلى الكوفة ثم على ظهر الفرات إلى الأنبار إلى تكريت تقويس أيضًا فهذا المحيط بحدود العراق وهو من تكريت إلى البحر مما يلي المشرق على تقويسه نحو شهر ومن البحر راجعا في حد الغرب على تقويسه إلى تكريت فنحو شهر أيضًا، وعرضه على سمت بغداد من حلوان إلى القادسية إحدى عشر مرحلة وعلى سمت سر من رأى من دجلة إلى شهر زور والجبل نحو خمس مراحل والعرض بواسط إلى نواحي خورستان نحو أربع مراحل.

(حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ) بلفظ الفاعل من الإسلام هو ابن سعيد أبو الحسن الطوسي سكن بغداد ومات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون وفتح الميم مصغر نمر، وقد مر في أول باب التيمم،

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا فُتِحَ هَذَا الْمِصْرَانِ أَتَوْا عُمَرَ، فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا»، وَهُوَ جَوْزٌ عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِنْ أَرَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا، قَالَ: فَانْظُرُوا حَدَّوْهَا

قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو عَثْمَانَ الْقُرَشِيَّ الْعَدَوِيَّ.

(عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا فُتِحَ هَذَا الْمِصْرَانِ) فَتَحَ فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ بِضَمِّ الْفَاءِ عَلَى بِنَاءِ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ وَهَذَا الْمِصْرَانِ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: بِفَتْحِ الْفَاءِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَهَذَيْنِ الْمَصْرَيْنِ مَفْعُولُهُ وَطَوَى ذَكَرَ الْفَاعِلَ لِلْعِلْمِ وَالتَّقْدِيرِ، لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ هَذَيْنِ الْمَصْرَيْنِ وَكَذَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ أَبِي نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ وَبِهِ جَزَمَ الْقَاضِي عِيَّاضُ.

وَالْمِصْرَانِ: تَثْنِيَّةُ مِصْرٍ وَالْمَرَادُ بِهِمَا الْبَصْرَةُ وَالْكُوفَةُ.

وَالْمَرَادُ بِفَتْحِهَا عَلَيْهِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَرْضِهِمَا وَإِلَّا فَهَمَا مِنْ تَمْصِيرِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ الْكُوفَةَ بَنِيَتْ فِي أَيَّامِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ وَكَذَا الْبَصْرَةُ فِي أَيَّامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ، وَبَيْنَهُمَا ثَمَانُونَ فَرَسَخًا، وَلَيْسَ فِيهَا مِنْ رُوعٍ عَلَى الْمَطَرِ أَصْلًا لَكثْرَةِ أَنْهَارِهَا، وَالْكُوفَةُ عَلَى ذِرَاعٍ مِنَ الْفَرَاتِ.

(أَتَوْا) أَيِ: الْمُسْلِمُونَ (عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ لَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا»، وَهُوَ جَوْزٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَبَعْدَهَا رَاءُ أَيِ: مِيلٌ. وَالْجَوْرُ الْمِيلُ عَنِ الْقَصْدِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾ [النحل: 9].

(عَنْ طَرِيقِنَا، وَإِنَّا إِنْ أَرَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا، قَالَ: فَانْظُرُوا حَدَّوْهَا) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَبِمَعْنَى الْحِذَاءِ، يُقَالُ: حَذَوْتُ النَعْلَ بِالنَّعْلِ أَيِ: قَدَّرْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ بِصَاحِبَتِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: خَذُوا الْقَدَّةَ بِالْقَدَّةِ وَالْمَعْنَى: اعْتَبَرُوا مَا يَقَابِلُ الْمِيقَاتِ.

مِنْ طَرِيقِكُمْ، فَحَدَّ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ.

(مِنْ طَرِيقِكُمْ) التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوها ميقاتًا، (فَحَدَّ لَهُمْ) أي: لهؤلاء الذين سألوا (ذَاتَ عِرْقٍ) واحتج بهذا الحديث طاوس وابن سيرين وجابر ابن زيد على أن أهل العراق لا وقت لهم كوقت سائر البلدان، وإنما يهلون من الميقات الذي يأتون عليه من المواقيت المذكورة.

وقال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على القول بظاهر حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، من أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حد لهم ذات عرق باجتهاد منه ولا يثبت فيه شيء عن النبي ﷺ، وقد روى الشافعي من طريق أبي الشعثاء قَالَ: لم يوقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق شيئًا فاتخذ الناس بجبال قرن ذات عرق.

وروى أحمد عن هشيم عن يَحْيَى بن سعيد وغيره عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فذكر حديث المواقيت وزاد فيه قَالَ ابن عمر: فأثر الناس ذات عرق على قرن وله عن سُفْيَانَ عن صدقة عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فذكر حديث المواقيت قَالَ: فقال له قائل فأين العراق.

فقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لم يكن يومئذ عراق. وللشافعي من طريق طاوس قَالَ: لم يوقت سول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق. والصحيح الذي عليه الإثبات أن النَّبِيَّ ﷺ هو الذي وقته على حسب ما عمله بالوحي من فتح المدائن والأقطار لأمته.

وقد قَالَ ﷺ: «زويت لي الأرض فأريت مشارقها ومغاربها»، وقال جمهور العلماء من التابعين ومن بعدهم وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: إن ميقات أهل العراق ذات عرق إلا أن الشافعي استحب أن يحرم أهل العراق من العقيق الذي بحذاء ذات عرق، وقال في الأم: لم يثبت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه حد ذات عرق وإنما أجمع عليه الناس، وهذا يدل على أن ميقات ذات عرق ليس منصوبًا عليه وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لمالك، وصحح الحنفية

والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب أنه منصوص عليه. واحتجوا لذلك بما رواه الطحاوي بإسناده عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ الْجَحْفَةِ، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ.

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ أَيْضًا نَحْوَهُ.

وبحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَفِيهِ: مَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ، وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا وَلَفْظُهُ: وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ.

وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجَحْفَةَ وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ وَلِأَهْلِ الْبَصْرَةِ ذَاتَ عِرْقٍ وَلِأَهْلِ الْمَدَائِنِ الْعَقِيقَ. وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا.

ثُمَّ قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذِهِ الْآثَارِ مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ كَمَا ثَبَتَ مِيقَاتُ مَنْ سِوَاهُمْ أَنْتَهَى.

فَلَعَلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ غَيْرُ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ لَمْ يَبْلُغْهُ هَذِهِ الْآثَارُ أَوْ رَأَى ضَعْفَهَا بِاعْتِبَارِ أَنَّ كُلَّ طَرِيقٍ مِنْهَا لَا يَخْلُو عَنْ مَقَالٍ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ: رُوِيَ فِي ذَاتِ عِرْقٍ أَخْبَارٌ لَا يَثْبُتُ شَيْءٌ مِنْهَا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: لَمْ نَجِدْ فِي ذَاتِ عِرْقٍ حَدِيثًا ثَابِتًا، أَنْتَهَى.

لَكِنِ الْحَدِيثُ بِمَجْمُوعِ الطَّرِيقِ يَقْوَى كَمَا لَا يَخْفَى. وَأَمَّا إِعْلَالُ مَنْ أَعْلَاهُ بِأَنَّ الْعِرَاقَ لَمْ تَكُنْ فَتَحَتْ يَوْمئِذٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هِيَ غَفْلَةٌ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ الْمَوَاقِيتَ لِأَهْلِ النُّوَاحِي قَبْلَ الْفَتْوحِ لِكُونِهِ عِلْمٌ بِالْوَحْيِ أَنَّهَا سَتَفْتَحُ فَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ. وَبِهَذَا أَجَابَ الْمَاورِدِيُّ وَآخَرُونَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يَظْهَرُ لِي أَنَّ مَرَادَ مَنْ قَالَ لَمْ يَكُنِ الْعِرَاقُ يَوْمئِذٍ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْجَهَةِ نَاسٌ مُسْلِمُونَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَلْفَظٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نَهْلَ؟

فأجابه : وكل جهة عينها رسول الله ﷺ كان من قبلها ناس مسلمون ، والله أعلم .
وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن
النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق فقد تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف .
وإن كان حفظه فقد جمع بينه وبين حديث جابر رضي الله عنه وغيره بأجوبة :
منها : أن ذات عرق ميقات الوجوب والعقيق ميقات الاستحباب ؛ لأنه
أبعد من ذات عرق .

ومنها : أن العقيق ميقات لبعض العراقيين وهم أهل المدائن والآخر
ميقات لأهل البصرة كما وقع ذلك في حديث أنس رضي الله عنه عند الطبراني
لكن إسناده ضعيف .

ومنها : أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق ثم تحولت وقربت إلى
مكة فعلى هذا ذات عرق والعقيق شيء واحد ويتعين الإحرام من العقيق ، ولم
يقل به أحد ، نعم استحباب الشافعي الإحرام من العقيق .

وكان أنس رضي الله عنه يحرم من العقيق قال ابن المنذر ، وكان مالك
وأحمد وداود وأبو ثور وأصحاب الرأي يرون الإحرام من ذات عرق وقال
أبو بكر : الإحرام من ذات عرق يجزئ وهو من العقيق أحوط .

وحكى ابن المنير عن الحسن بن صالح : أنه كان يحرم من الربرة وهو قول
القاسم بن عبد الرحمن وخصيف ، قال ابن المنذر : وهو أشبه في النظر إن
كانت ذات عرق غير منصوبة وذلك أنها تحاذي ذا الحليفة وذات عرق بعدها
والحكم فيمن ليس له ميقات أن يحرم من أول ميقات يحاذيه لكن لما سن
عمر رضي الله عنه ذات عرق وتبعه الصحابة رضي الله عنهم واستمر عليه
العمل كان أولى بالاتباع .

واستدل به على من ليس له ميقات عليه أن يحرم إذا حاذى ميقاتاً من هذه
المواقيت الخمسة ولا شك أنها محيطة بالحرم . فذو الحليفة شامية ويللم
يمانية ، فهي مقابلها وإن كانت إحداها أقرب إلى مكة من الأخرى . وقرن

شرقية والجحفة غربية فهي مقابلها وإن كانت إحداها كذلك.

وذات عرق تحاذي قرناً فعلى هذا لا تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذي ميقاتاً من هذه المواقيت فبطل قول من قال من ليس له ميقات ولا يحاذي ميقاتاً هل يحرم من مقدار أبعد المواقيت أو أقربها ثم حكى فيه خلافاً، والفرض: أن هذه الصورة لا تتحقق لما عرفت إلا أن يكون القائل بها فرضه فيمن لم يطلع على المحاذاة كمن يجهلها.

وقد نقل النَوَوِيّ في شرح المذهب أنه يلزمه أن يحرم على مرحلتين اعتباراً بقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في توقيت ذات عرق.

وتعقب: بأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما حدها؛ لأنها تحاذي قرناً وهذه الصورة إنما هي حيث يجهل المحاذاة.

فلعل القائل بالمرحلتين أخذ بالأقل؛ لأن ما زاد عليه مشكوك فيه لكن يقتضي الأخذ بالاحتياط أن يعتبر الأكثر الأبعد.

ويحتمل أن يفرق بين من عن يمين الكعبة وبين من عن شمالها؛ لأن المواقيت التي عن يمينها أقرب من التي عن شمالها فيقدر لليمين الأقرب وللشمال الأبعد، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم إن مشروعية المحاذاة مختصة بمن ليس له أمامه ميقات معين فأما من له ميقات معين كالبصري مثلاً يمر ببدر وهي تحاذي ذا الحليفة فليس عليه أن يحرم منها بل له التأخير حتى يأتي الجحفة. ثم العقيق المذكور هنا واد يتدفق ماؤه في غور تهامة، وهو العقيق الذي بحذاء ذات عرق قاله أبو منصور وهو غير العقيق الذي بينه وبين المدينة أربعة أميال بقرب البقيع وسيأتي.

وقال البكري: العقيق على وزن فعيل عقيقان عقيق بني عقيل وعقيق المدينة وأحدهما قريب من الآخر، وقال ياقوت: العقيق عشرة مواضع وعقيقاً المدينة أشهرها وأكثر ما يذكر في الأشعار إياها، وعن الأصمعي: الأعقة الأودية.

14 - باب

1532 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَصَلَّى بِهَا»

14 - باب

(باب) كذا في الأصول بغير ترجمة، أراد به الفصل كما جرت به عادة المؤلفين يذكرون باباً ثم يذكرون فيه فصل، وإنما يفعلون ذلك لتعلق المذكور فيه بما قبله، وهنا كذلك لأن ذكر فيه أنه ﷺ بالبطحاء بذى الحليفة وهذا له تعلق بالإحرام من حيث إن صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من الميقات مستحبة، وقد ترجم عليه صاحب التوضيح باب: نزول البطحاء والصلاة بذى الحليفة. وحكى قطب الدين الحلبي: أنه في بعض النسخ قَالَ: وسقط في نسخة سماعنا لفظ باب.

وفي شرح ابن بطال الصَّلَاة بذى الحليفة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ) بالنون والحاء المعجمة أي: أبرك بعيره والمراد أنه نزل (بِالْبَطْحَاءِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) وإنما قيد بهذا لأن في مكة أيضاً بطحاء، وبذي قار أيضاً بطحاء.

وأيضاً: بطحاء أزهري فهذه أربعة وبطحاء أزهري نزل به ﷺ في بعض غزواته، وبهذه البطحاء المذكورة هنا يعرفها أهل المدينة بالمعرس.

(فَصَلَّى بِهَا) يحتمل أن تكون للإحرام ويحتمل أن تكون الفريضة وسيأتي إن شاء الله تعالى من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ صلى العصر بذى الحليفة ركعتين، وعلى الاحتمال الثاني يحتمل أن يكون ذلك النزول في الذهاب وهو ظاهر من تصرف المؤلف.

ويحتمل أن يكون في الرجوع.

ويؤيده حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي بعده بلفظ وإذا رجع صلى بذى الحليفة ببطن الوادي وبات حتى أصبح. ويمكن الجمع بأنه كان يفعل

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ».

15 - باب «خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ»

1533 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ،

الأميرين ذهابًا وإيابًا كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

وقال العيني: بل الظاهر أنه كان يصلي في رجوعه؛ لأنه ﷺ أرى في النوم وهو معرس في هذه البطيحة أنه قيل له: إنك ببطحاء مباركة فلذلك كان ﷺ يصلي فيها تبركًا بها ويجعلها عند رجوعه من مكة موضع مبيتة ليبرك منها إلى المدينة ويدخلها في صدر النهار وينفذ أخبار القادمين على أهلهم فتتبع المرأة وهو في معنى كراهية الطروق ليلاً من السفر، ثم هذه الصلوة ليست الصلوة التي تصلى وقت الإحرام لأن التي تصلى وقت الإحرام سنة وهذه الصلوة مستحبة.

وقال ابن عبد البر: هذا عند مالك وغيره من أهل العلم مستحب مستحسن مرغوب فيه وليس بسنة من سنن الحج ولا المناسك التي يجب بها على تاركها فدية أو دم، ولكنه حسن عند جميعهم إلا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإنه جعله سنة. وهذا معنى قوله: (وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ) المذكور من النزول بالبطحاء بذي الحليفة والصلوة فيها، وقال التَّوَوِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: لو ترك هذه الصلوة فاتته الفضيلة ولا إثم عليه، والحديث أخرجه مسلم في الحج، وكذا أبو داود والنسائي.

15 - باب «خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ»

(باب «خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ») قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: هي على ستة أميال من المدينة وعند البكري هي من البقيع.

وقال القاضي عياض: هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى مكة من المدينة، كان ﷺ يخرج منه إلى ذي الحليفة فيبيت بها وإذا رجع بات بها أيضًا، ودخل على طريق المعرس هذا سيجيء بيانه إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بلفظ الفاعل من الإنذار، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) وقد مر في باب التبرز في البيوت.

عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعْرَسِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ».

16 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَقِيقُ وَادٍ مُبَارَكٌ»

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) هو ابن عمر العمري، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ) أي: من المدينة (مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ) التي عند مسجد ذي الحليفة، (وَيَدْخُلُ) أي: المدينة (مِنْ طَرِيقِ الْمُعْرَسِ) بلفظ اسم المفعول من التعريس، وهو موضع النزول عند آخر الليل وقيل: موضع النزول مُطْلَقًا.

وقال التيمي: يخرج من مكة من طريق الشجرة ويدخل مكة من طريق المعرس عكس ما شرحناه وتمام الحديث لا يساعده.

قَالَ التَّوَوِيُّ: والمعرس: موضع معروف بقرب المدينة على ستة أميال منها. (وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ، وَإِذَا رَجَعَ يَصَلِّي بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِبَطْنِ الْوَادِي، وَبَاتَ) أي: بذي الحليفة (حَتَّى يُصْبِحَ) ثم يتوجه إلى المدينة وذلك لثلاثي فجا الناس أهاليهم، وقال ابن بطال: كان ﷺ يفعل ذلك كما يفعل في العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى وقد تقدم القول في حكمة ذلك مبسوطًا. وقيل: نزوله هناك لم يكن قصدًا، وإنما كان اتفاقًا حكاه إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي أَحْكَامِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَتَعْقِبِهِ، والصحيح: أنه كان قصدًا لثلاثي يدخل المدينة ليلاً ويدل عليه قوله وبات حتى يصبح ولمعنى فيه وهو التبرك به كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الباب الآتي.

16 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَقِيقُ وَادٍ مُبَارَكٌ»

(باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: الْعَقِيقُ) مبتدأ خبره قوله: (وَادٍ) وقوله: (مُبَارَكٌ)

صفته.

1534 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، وَبِشْرُ بْنُ بَكْرِ التَّيْسِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ

وفي رواية بعضهم: المبارك باللام وبإضافة واد إليه. والمعنى وادي الموضع المبارك. والمراد وادي العقيق وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال، روى الزبير بن بكار في أخبار المدينة أن تبعاً لما رجع من المدينة انحدر في مكان فقال هذا عقيق الأرض فسمي العقيق.

وقال الجوهري: العقيق واد بظاهر المدينة وكل مسيل شقه ماء السيل والمراد هنا هو الأول.

وليس هذا القول المذكور في الترجمة قول النبي ﷺ، وإنما حكاه عن الآتي الذي أتاه لكن روى أبو حامد بن عدي من طريق يعقوب بن إبراهيم الزُّهْرِيُّ عن هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا: تَخِيمُوا بِالْعَقِيقِ فَإِنَّهُ واد مبارك فكانه أشار إلى هذا، وقوله: تخيموا بالخاء المعجمة والتحتانية أمر من التخيم والمراد به النزول هناك.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم وبالดาล المهملة أبو بكر عبد الله وقد مر في أول الصحيح، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) بفتح الواو وكسر اللام هو ابن مسلم وقد مر في وقت المغرب في كتاب الصَّلَاة.

(وَبِشْرُ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة.

(ابْنُ بَكْرٍ) بفتح الموحدة (التَّيْسِيُّ) بكسر الفوقانية وتشديد النون وسكون التحتانية وبالسین المهملة نسبة إلى تنيس بلدة كانت في جزيرة في وسط بحيرة تعرف ببخيرة تنيس شرقي أرض مصر.

وبشر هذا قد مر في باب من أخف الصَّلَاة.

(قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس، (أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ

بِوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ: «أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ»⁽¹⁾.

بِوَادِي الْعَقِيقِ) حال والباء بمعنى : في.

(يَقُولُ: أَتَانِي اللَّيْلَةُ آتٍ مِنْ رَبِّي) هو جبريل عليه السلام كما صرح بذلك في رواية البيهقي ويحتمل أن يكون هو إسرافيل عليه السلام؛ لأنه أَيْضًا نزل إليه ﷺ مدة كما ورد في الخبر.

(فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: ظاهره أن هذه الصَّلَاة صلاة الإحرام، وقيل: كانت صلاة الصبح والأول أظهر.

(وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ) برفع عمرة في رواية الأكثرين ونصبها في رواية

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث فيه بحث وهو: هل يحمل كما يقتضيه لفظه أو المعنى فيه على وجه آخر فمن قواعد الشريعة تعرف أن في ها هنا ليست على حقيقتها وإنما هي بدل عن غيرها، وهذا في كلام العرب كثير لأنه قد تقرر من قواعد الشرع أن العمرة لا تردف على الحج، وأن الحج هو الذي يردف على العمرة وسبب الأمر من مولانا جل جلاله في هذا الوادي المبارك لسيدنا ﷺ أن يصلي فيه وهو عليه السلام قد كان أحرم عند خروجه من المدينة بالحج مفردًا، وذلك أنه كانت الجاهلية قبل الإسلام يقولون: إن من أفجر الفجور العمرة في أشهر الحج، وكانوا يقولون: إذا عفا الوبر وبرأ الدبر ودخل صفر حلت العمرة لمن اعتمر وكانوا يسمون المحرم: صفر فأمر الله نبيه عليه السلام أن ينسخ فعل الجاهلية بأن يحرم بالعمرة في أشهر الحج وينسخ بذلك الإحرام إحرامه المتقدم بالحج المفرد ويكون ذلك حكمًا خاصًا بذلك الوقت؛ لأنه لم يأت نص في الأحاديث أن العمرة يجوز إدخالها على الحج فتكون ألفًا هنا على هذا الوجه معناها عمرة بدل حجة، هذا على القول بأن رسول الله ﷺ أحرم مفردًا وهو حديث عائشة رضي الله عنها؛ لأن العلماء اختلفوا في حجه وإحرامه ﷺ اختلافًا كثيرًا والأحاديث في ذلك أيضًا مختلفة وهو موجب الخلاف. وعلى القول بأنه عليه السلام أحرم أولًا: بعمرة، فيكون هنا قوله عمرة في حجة من المقلوب ويكون معنى الكلام حجة في عمرة، وقلب اللفظ عن حقيقته بغير وجه قطعي فيه إشكال والأول الذي هو بدل الحروف أولى لأنه معروف في كلام العرب ومن فصيحته: وأما على وجه من قال: إنه ﷺ أحرم قارنًا فيكون الأمر هنا زيادة تأكيد في شأن ما أراد الله سبحانه أن ينسخ من فعل الجاهلية لأن يكون ذلك بالسنة أولى وتثبيتًا بالحكم الإلهي. ثانيًا: ونذكر الآن إشارة إلى ما هو الأطهر من إحرامه ﷺ من أجل الاختلاف الواقع في ذلك وذلك أنه ما اختلفت الأحاديث من أين كان إحرامه ﷺ هل من المسجد أو حين استوى على راحلته أو حين توسط البيداء! سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن سبب هذا الخلاف فقال: أنا أخبركم كنت معه ﷺ في المسجد فصلى ثم أحرم إثر الصلاة وهي نافلة، فلبى فمن كان هناك روى ما سمع ثم خرجت معه حتى ركب فلما استوى على راحلته لبى =

أبي ذر أما النصب فعلى حكاية اللفظ أي: قل جعلتها عمرة في حج.

فمن كان هناك روى ما سمع ثم سار وسرت معه حتى توسط البيداء والناس أمامه مد البصر وخلفه ويمينه وشماله كذلك وهلل ولبي فمن كان هناك روى ما سمع وأما الذي جاء في اختلاف إحرامه عليه السلام هل كان مفرداً أو قارناً أو بعمرة وكيف كيفية الجمع، وذلك أن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج وعمرة ومنا من أهل بالحج وأهل رسول الله ﷺ بالحج، فأما من أهل بعمرة فحل، وأما من أهل بالحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحل حتى كان يوم النحر؟ وقول سعد في الموطأ للضحاك: بش ما قلت يا ابن أخي قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه، يعني: العمرة في حجة الوداع وقول حفصة لرسول الله ﷺ ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك؟ فقال: إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر. وروى عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قرن وأنه سمعه يقول: لبيك اللهم لبيك بحجة وعمرة معاً. واختلف الناس في كيفية الجمع بينهما فمن أحسن ما قيل ذلك أنه عليه السلام أحرماً أولاً مفرداً بالحج فمن سمع ذلك أخبر بما سمع ثم فسخ في العمرة حين أمره الحق جل جلاله كما تقدم فمن سمع إهلاله عليه السلام بالعمرة مفرداً روى ما سمع ثم إنه عليه السلام لما قدم مكة قبل أن يطوف بالبيت أردف الحج على العمرة، فمن سمعه يلبي بهما حدث بما سمع قصد أن قال مفرداً وأن يقال متمتعاً وأن يقال قارناً والكل حق ولا تناقض بينهما، وإنما كان يكون التناقض إن لو كانت الأحاديث كلها عن يوم واحد في ساعة واحدة وهذا لم يوجد فلا تعارض عند التحقيق والحمد لله ﴿يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ لِيَشْهَدَ عَلَى النَّاسِ أَن يَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 27] فهذا ما أمكن الكلام فيه على قوله: (في حجة) على القريب والاختصار وفيه دليل على أن الله عز وجل يفضل ما يشاء من خلقه جماداً أو غير فضلاً منه تعالى يؤخذ ذلك مما قيل له عليه السلام: «في هذا الوادي المبارك» فسمي بالبركة.

وفيه: دليل على أن المقصود منا في الأمكنة والأزمنة المباركة التعبد يؤخذ ذلك من قوله: صل في هذا الوادي المبارك فمن أجل بركته أمر بالصلاة فيه كما قال تعالى في الأشهر الحرام: ﴿فَلَا تَقْلِبُوهَا فِيهَا تَقْلُبُوهَا﴾ [التوبة: 36] ونهى عن الظلم فيها لكون إلا ثم عليه إذ ذاك أكثر مما لو كان في غيرها والأمر بالشيء نهي عن ضده والنهي عن الشيء أمر بضده فلما نهى عن ترك الظلم فيها يلزم الفعل فعل الطاعة أو يندب فيها.

وفيه: دليل على تفضيل بني آدم على غيرهم من المخلوقات يؤخذ ذلك من أن فضل من البقع والأزمنة إنما هي من أجل بني آدم لكونهم أمروا فيها بالتعبدات وضوعف لهم الثواب يدل على ذلك وهو مصداق لقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَتَّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحج: 13] فكانت الفائدة لنا ورحمة لنا.

وفيه: دليل على جواز الإخبار بأمر الأمر ولا يلزم ذكر الوساطة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «أتاني الليلة أت من ربي» ولم يذكر من كان الآتي هل جبريل عليه السلام أو غيره.

وفيه دليل على تأكيد الركوع قبل الإحرام يؤخذ ذلك من قوله: «صل في هذا الوادي المبارك»

وأما الرفع فعلى أنها خبر مبتدأ محذوف أي: قل هذه عمرة في حجة، وقال الخطابي إما أن تكون في بمعنى: مع كأنه قَالَ عمرة مع حجة وأما أن يراد عمرة مدرجة في حجة على مذهب من رأى أن عمل العمرة يدخل في عمل الحج فيجزئ لهما طواف واحد هذا وذلك الاحتمال الثاني بعيد، وأبعد منه قول من قَالَ إنه يعتمر في تلك السنة بعد فراغ حجه؛ لأنه ﷺ لم يفعل ذلك، وقال الطبري يحتمل أن يكون أمر بأن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران وهو كقوله دخلت العمرة في الحج، ورد عليه ابن المنير في الحاشية فقال: ليس هو نظيره لأن قوله دخلت لم تأسيس قاعدة، وقوله عمرة في حجة بالتنيكير يستدعي الواحدة فهو إشارة إلى الفعل الواقع من القرآن إذ ذاك وفي الحديث فضل العقيق كفضل المدينة.

وفيه: فضل الصَّلَاة فيه ومطلوبيتها عند الإحرام لا سيما في هذا الوادي المبارك، وهو مذهب العلماء كافة إلا ما روي عن الحسن البصري فإنه استحب كونها بعد الفرض، وقال الطبري: ومعنى الحديث الإعلام بفضل المكان لا إيجاب الصَّلَاة فيه لقيام الإجماع على أن الصَّلَاة في هذا الوادي ليست بفرض. والحاصل: أن صلاة ركعتين من سنة الإحرام؛ لأنه ﷺ أو بذلك أمر إرشاد وانه صلى ركعتين ولا يصليهما في الوقت المكروه.

وقال النووي: فإن كان إحرامه في وقت من الأوقات المنهي فيها عن الصَّلَاة لم يصلهما هذا هو المشهور.

وفيه: وجه لبعض أصحابنا أن يصليهما فيه؛ لأن سببها إرادة الإحرام وقد وجد ذلك.

وفيه أيضًا: استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبيتهم بها

وقل عمرة في حجة» فلم يؤمر عليه السلام بالإحرام إلا بعد الركوع وإن كان سيدنا ﷺ قد سنها فجاء الأمر هنا تأكيداً لما كان هو ﷺ سنه، وعلى القول وهو الأظهر أنه عليه السلام أحرم أولاً مفرداً يجوز فسخ الحج والعمرة إذا كان هناك عذر يوجب ذلك يؤخذ ذلك من فسخه عليه السلام الحج في العمرة للعذر الذي قدمناه ذكره. ومنه والله أعلم أجاز العلماء لمن فاته الوقوف بعرفة إن شاء أن يفسخ إحرامه في عمرة فعل أنه عذر يوجب له الخيار بما ذكرنا أو يبق على إحرامه إلى قابل.

1535 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ «رُئِيَ وَهُوَ فِي مُعَرَّسٍ

ليجتمع إليهم من تأخر عنهم ممن أراد مرافقتهم ولستتدرك حاجته من نسيها فيرجع إليها من قرب.

فيه أيضًا: أفضلية القرآن والدلالة على أن النَّبِيَّ ﷺ كان قارئاً في حجة الوداع وذلك لأنه ﷺ أمر أن يقول عمرة في حجة فيكون مأموراً بأن يجمع بينهما في الميقات وهذا هو القرآن فإذا كان مأموراً به استحال أن يكون حجة على خلاف ما أمر به لا يقال لا نسلم الدلالة على أفضلية القرآن ولا على كون النَّبِيِّ ﷺ قارئاً وقد جاء في رواية أخرى: قل عمرة وحجة بالواو فيحتمل أن يراد أن يحرم بعمرة إذا فرغ من حجته قبل أن يرجع إلى منزله فكأنه قال: إذا حججت فقل لبيك بعمرة لأننا نقول رواية البُخَارِيِّ وغيره قل عمرة في حجة، وهذه هي الصحيحة وهي تدل على أنه ﷺ أمر أن يجعل العمرة في الحجة وهي صفة القرآن والتي بواو العطف لا تنفي ذلك؛ لأن الواو والمطلق الجمع كما لا يخفى.

ورجال إسناد الحديث ما بين دمشقي وهو الوليد والأوزاعي. ويمامي طائي وهو يحيى، ومدني وهو عكرمة، وقد أخرج متنه المؤلف في المزارعة والاعتصام أيضًا، وأُخْرِجَهُ أَبُو داود وابن ماجه في الحج.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) ابن علي بن عطاء بن مقدم أبو عبد الله المعروف بالمقدمي قَالَ: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) النميري وقد مر في باب المساجد التي على طرق المدينة، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) ابن أبي عياش الأسدي، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رُئِيَ) بضم الراء وكسر الهمزة أي: رآه غيره هذه رواية كريمة. ويروى: أرى بضم الهمزة وكسر الراء أي: في المنام، وقال الْكُزْمَانِيُّ رأى بلفظ الماضي المعروف في الرؤيا، وفي بعضها: أُرِيَ بلفظ المجهول من الآراء مقلوبًا وغير مقلوب هذا، وفي رواية مسلم أتى في معرسه.

(وَهُوَ مُعَرَّسٌ) بكسر الراء على لفظ الفاعل من التعريس هذه رواية الكشميهني، ويروى وهو في معرسه.

بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِطَنْ الْوَادِي، قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ» وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ يَتَوَخَّى
بِالْمُنَاخِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِيخُ يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ
الْمَسْجِدِ الَّذِي بِطَنْ الْوَادِي بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ.

وكذا في رواية مسلم أي: في موضع تعريسه، وهو النزول عند آخر الليل
كما سبق. والجملة حالية.

(بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِطَنْ الْوَادِي) أي: وادي العقيق وبهذا يطابق الحديث
الترجمة.

(قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ) قَالَ مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ الرَّائِي عَنْ سَالِمٍ.

(وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ) حال كونه (يَتَوَخَّى) بالخاء المعجمة أي: يتحرى
ويقصد (بِالْمُنَاخِ) بضم الميم وهو المبرك (الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا (يُنِيخُ) من أناخ إناخة أي: يبرك بغيره حال كونه (يَتَحَرَّى) أي:
يقصد (مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: موضع تعريسه ﷺ، (وَهُوَ) أي: معرسه ﷺ
(أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ) بالنصب كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ﴾
[الأنفال: 42].

قال الكرمانى والنصب هو الرواية ويجوز الرفع مبتدأ وخبره المراد
بالمسجد الذي كان هناك في ذلك الزمان (الَّذِي بِطَنْ الْوَادِي بَيْنَهُمْ) أي: بين
المعرس خبر بعد خبر، ويروى: بينهم أي: بين المعرسين النازلين.
(وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ)، ويروى: وسطا بالنصب.

ووجهه أن يكون حالاً بمعنى متوسطا، وفائدة قوله وسط بعد قوله بينه
وبين الطريق بيان أنه في حاق الوسط لا قرب له إلى أحد الجانبين كما هو
المشهور من الطريق بين الوسط بتحريك السين والوسط بسكونها.

ولقد ظرف من قَالَ الوسط بالتحريك ساكن وبالسكون متحرك.

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْإِعْتَصَامِ وَالْمَزَارَعَةِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ
وَالنَّسَائِيُّ فِي الْحَجِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

17 - باب غَسْلِ الْخَلْقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثِّيَابِ

1536 - قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى أَخْبَرَهُ، أَنَّ يَعْلَى قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

17 - باب غَسْلِ الْخَلْقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثِّيَابِ

(باب غَسْلِ الْخَلْقِ) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام المخففة وبالقاف ضرب من الطيب مركب فيه زعفران.
(ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثِّيَابِ).

(وقال أَبُو عَاصِمٍ) النبيل واسمه الضحاك بن مخلد وهو من شيوخ الْبُخَارِيِّ من أفرادهِ وهذه بصورة التعليق. وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أره عنه أي: بصيغة التعليق، وبذلك جزم الإسماعيلي فقال: ذكره عن أبي عاصم بلا خبر. وقال أَبُو نَعِيمٍ: ذكره بلا رواية، وقال الْكُرْمَانِيُّ وفي بعض النسخ العراقية حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ فَهُوَ إِمَامُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْثَى المعروف بالزمن وإِمَامُ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْمَرِ بْنِ بَشَارٍ بِالشَّيْنِ المعجمة، قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بضم الجيم وفتح الراء وقد مر ذكره مرارًا، قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح (أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى) ذكره ابن حبان في الثقات وروى له جماعة سوى ابن ماجة.

(أَخْبَرَهُ، أَنَّ يَعْلَى) ابن أمية بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحتانية التميمي المكي أبو خلف أو أبو خالد وأبو صفوان وهو معروف بيعلى ابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح المثناة التحتانية ويقال منية جدته وهي منية بنت غزوان أخت عتبة بن غزوان، ويقال منية بنت جابر، أسلم يوم الفتح وكان جوادا معروفا بالكرم، وشهد طائفاً وحنيناً وتبوك مع رسول الله ﷺ، روي له عن رسول الله ﷺ ثمانية وعشرون حديثاً للبخاري ثلاثة وقتل بصفين مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سنة سبع وثلاثين.

(قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قيل فيه انقطاع؛ لأنه قَالَ أَنَّ يَعْلَى قَالَ لِعُمَرَ ولم يقل أَنَّ يَعْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُمَّ إِذَا كَانَ صَفْوَانُ حَضَرَ

أَرِنِي النَّبِيَّ ﷺ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ، قَالَ: «فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ، وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، جَاءَهُ رَجُلٌ.....»

مراجعتهما فيكون متصلًا لكن سيأتي إن شاء الله تعالى في أبواب العمرة من وجه آخر عن صفوان بن يعلى عَنْ أَبِيهِ فذكر الحديث، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أَرِنِي النَّبِيَّ ﷺ) من الإراءة التي تقتضي مفعولين.

(حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ) على البناء للمفعول.

(قَالَ) أي: يعلى: (فَبَيْنَمَا) قد مر غير مرة أن أصل بينما وبينما زيدت فيه الميم والألف وهو ظرف زمان يضاف إلى جملة ويحتاج إلى جواب يتم به المعنى وهنا الجملة قوله: (النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ) بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الراء، وربما يقول العراقيون بكسر الجيم والعين وتشديد الراء، وكذا الخلاف في الحديبية والأولى أفصح، وهي بين الطائف ومكة وهي إلى مكة أدنى.

وقال ابن الأثير: وهي قريب من مكة وهي في الحل وميقات للحرام انتهى يعني للمحاذاة، وقال ياقوت: هي غير الجعرانة التي بأرض العراق.

قَالَ سيف بن عمر: نزلها المسلمون لقتال الفرس.

وقال يوسف بن ماهك اعتمر منها ثلاث مائة نبي عليهم الصَّلَاة والسلام يعني: الجعرانة التي بقرب مكة.

(وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ) الجملة حالية.

(جَاءَهُ رَجُلٌ) جواب بينما وفي الرواية الآتية بعد أبواب بلفظ جاءه أعرابي، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ولم أقف على اسمه لكن ذكر ابن جيحون في الذيل عن تفسير الطرطوشي أن اسمه عطاء بن منية قَالَ بن جيحون إن ثبت ذلك فهو أخو يعلى راوي الخبر.

ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوي فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى ابن منية عَنْ أَبِيهِ ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحدًا.

وقال سراج الدين بن الملقن صاحب التوضيح: هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ في كتاب الشفاء للقاضي عياض عنه، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا متخلق فقال ورس ورس حط حط وغشيني بقضيب بيده في بطني فأوجعني

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِطَيْبٍ؟

الحديث لكن عمرو هذا لا يدرك ذا فإنه صاحب ابن وهب انتهى كلامه. واعترض عليه الحافظ العسقلاني من تلامذته من وجهين:

أما أولاً: فبأنها ليست هذه القصة شبيهة بتلك القصة حتى يفسر صاحبها بها.
وأما ثانياً: فبأن في الاستدراك غفلة عظيمة؛ لأن من يقول آتيت النَّبِيَّ ﷺ لا يتخيل فيه أنه صاحب ابن وهب صاحب مالك بل إن ثبت فهو آخر وافق اسمه اسمه واسم أبيه اسم أبيه والغرض أنه لم يثبت قَالَ؛ لأنه انقلب على شيخنا وإنما الذي في الشفاء سواد بن عمرو، انتهى.

وقال العيني: رأيت بخط من أخذ عنه هذا المعترض على هامش الورقة التي في هذا الموضع من كتاب التوضيح قَالَ فائدة الذي في الشفاء سواد بن عمرو ذكره في الباب الثاني من القسم الثالث ولفظه وأما حديث سواد بن عمرو آتيت النَّبِيَّ ﷺ وأنا متخلق فقال ورس ورس حط حط وغشيني بقضيب في يده فأوجعني فقلت: القصاص يَا رَسُولَ اللَّهِ فكشف لي عن بطنه إنما ضربه النَّبِيُّ ﷺ لمنكر رآه ولعله لم يرد ضربه بالقضيب، أي: تنبيهه. فلما كان منه أيجاع لم يقصده طلب التحلل منه هذا.

وقد روى الطحاوي من طريق أبي حفص بن عمرو عن يعلى أنه مر على النَّبِيِّ ﷺ وهو متخلق فقال: ألك امرأة؟ قَالَ: لا، قَالَ: فاذهب فاغسله فقد يتوهم من لا خبرة له أنه يعلى بن أمية هو صاحب القصة وليس كذلك، فإن راوي هذا الحديث يعلى بن مرة الثقفي فهي قصة أخرى غير قصة صاحب الإحرام. نعم روى الطحاوي في موضع آخر أن يعلى بن أمية صاحب القصة قَالَ ثنا سليمان بن شعيب ثنا عبد الرحمن هو ابن زياد الرصاصي ثنا شُعْبَةُ عن قَتَادَةَ عن عطاء بن أبي رباح قَالَ: إن رجلاً يقال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النَّبِيُّ ﷺ أن ينزعها قَالَ قَتَادَةُ: قلت لعطاء إنما كنا نرى أن نشقها، فقال عطاء: إنَّ اللَّهَ لا يحب الفساد.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِطَيْبٍ؟) جملة حالية، والمتضمن بالضاد والخاء المعجمتين، يقال: تضمن بالطيب إذا تلطخ به وتلوث.

فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى يَعْلَى، فَجَاءَ يَعْلَى وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُوبٌ قَدْ أَظْلَ بِهِ، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحَمَّرٌ الْوَجْهَ، وَهُوَ يَغْطُ، ثُمَّ سَرِي عَنْهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ؟» فَأَتَى بِرَجُلٍ، فَقَالَ: «اغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ،

(فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى يَعْلَى، فَجَاءَ يَعْلَى وَعَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُوبٌ قَدْ أَظْلَ بِهِ) بضم الهمزة وكسر الطاء المعجمة أي: جعل عليه كالظلة يستظل بها وهذه الجملة المصدرة بقدر صفة لثوب ويجوز أن تكون حالية، فافهم.

(فَأَدْخَلَ) أي: يعلو (رَأْسَهُ) تحت الثوب، (فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحَمَّرٌ الْوَجْهَ) كلمة إذا للمفاجأة.

(وَهُوَ يَغْطُ) بفتح الياء التحتانية وكسر الغين المعجمة بعد الطاء مهملة أي: ينفخ وهو من الغطيط وهو صوت النفس المتردد من النائم أو المغمى عليه. ويقال الغطيط صوت به لحوحه وهو كغطيط النائم أي: شخيره وصوته الذي يردده في حلقه ومع نفسه. وسبب ذلك شدة الوحي وثقله وهو كقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: 5] وكان سبب إدخال يعلو رأسه في تلك الحال أنه كان يحب لو رآه في حالة نزول الوحي كما سيأتي إن شاء الله تعالى في أبواب العمرة من وجه آخر عنه فكان يقول ذلك لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينئذ تعال فانظر، وكأنه علم أن ذلك لا يشق على النَّبِيِّ ﷺ.

(ثُمَّ سَرِي عَنْهُ) بضم السين المهملة وكسر الراء المشددة أي: كشف عنه شيئاً فشيئاً بالتدرج ما تغشاه من برحاء الوحي. وروي بتخفيف الراء المكسورة أيضاً والرواية بالتشديد أكثر.

(فَقَالَ) ﷺ: «(أَيْنَ الَّذِي سَأَلَ عَنِ الْعُمْرَةِ؟) فَأَتَى بِرَجُلٍ، فَقَالَ: اغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ) وهو أعم من أن يكون بثوبه أو بدنه (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) مبالغة في الإزالة، ولعل الطيب الذي كان على هذا الرجل كان كثيراً ويؤيده قوله متضمنه فإن باب التفعيل يجيء للمبالغة.

وَأَنْزَعُ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ»

وقال القاضي: يحمل قوله ثلاث مرات على أنه ﷺ قَالَ: «ثلاث مرات أغسل الطيب الذي بك» يدل على صحة ما روى من عادة النَّبِيِّ ﷺ في كلامه أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاث، انتهى.

(وَأَنْزَعُ عَنْكَ الْجُبَّةَ) وفي رواية أبي داود أمره أن ينزعها نزعاً ويغتسل مرتين أو ثلاث.

(وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ) وفي رواية الكشميهني كما تصنع وسيأتي إن شاء الله تعالى في أبواب العمرة بلفظ كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي، ولمسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء وما كنت صانعاً في حجك فاصنع في عمرتك.

ويدل هذا على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك. وقال ابن العربي: كأنهم كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويجتنبون الطيب في الإحرام إذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فأخبره النَّبِيُّ ﷺ أن مجراها واحد. وقال ابن المنير في الحاشية: قوله واصنع معناه أترك؛ لأن المراد بيان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن الترك فعل.

قَالَ: وأما قول ابن بطال أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر؛ لأن التروك مشترك بخلاف الأعمال فإن في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده، وقال النَّوَوِيُّ كما قَالَ ابن بطال وزاد ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج. وقال الباجي المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق؛ لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا الفدية كذا قَالَ. ولا وجه لهذا الحصر وقد تبين من طريق أخرى أن المأمور به هو الغسل والنزع. وذلك أن عند مسلم والنسائي من طريق سُفْيَانَ عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلى عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يعني: رجلاً، وهو بالجعرانة وأنا عند النَّبِيِّ ﷺ وعليه مقطعات يعني جبة وهو متضمن بالخلق فقال إني أحرمت بالعمرة وعلى هذا، وأنا متضمن بالخلق فقال له النَّبِيُّ ﷺ: «ما كنت صانعاً

قُلْتُ لِعَطَاءٍ⁽¹⁾: أَرَادَ الْإِنْقَاءَ حِينَ أَمَرَهُ أَنْ يَغْسِلَ

في حجبك» قَالَ: أَنْزَع عَنِي هَذِهِ الثِّيَابَ وَأَغْسِلْ عَنِي هَذَا الْخُلُقُ، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ صَانِعًا فِي حَجِّكَ فَاصْنَعُهُ فِي عَمْرَتِكَ».

(قُلْتُ لِعَطَاءٍ) الْقَائِلُ هُوَ ابْنُ جَرِيحٍ: (أَرَادَ الْإِنْقَاءَ حِينَ أَمَرَهُ أَنْ يَغْسِلَ

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ فَقُلْتُ لِعَطَاءٍ الْقَائِلُ هُوَ ابْنُ جَرِيحٍ، وَهُوَ دَالٌ عَلَى أَنَّهُ فَهَمٌ مِنَ السِّيَاقِ، أَنَّ قَوْلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابِيِّ، وَأَنَّهُ ﷺ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابِيِّ، وَأَنَّهُ ﷺ أَعَادَ لَفْظَهُ أَغْسِلْهُ مَرَّةً ثُمَّ مَرَّةً عَلَى عَادَتِهِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا لِفَهْمِ عَنْهُ، نَبِهَ عَلَيْهِ عِيَاضُ أَهْ.

وَيَشْكُلُ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَطَابَقَةِ بِالترجمة، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: لَيْسَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ الْخُلُقُ كَانَ عَلَى الثَّوْبِ كَمَا فِي التَّرْجُمَةِ، وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مُتَضَمِّنًا، وَقَوْلُهُ لَهُ: أَغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ يُوَضِّحُ أَنَّ الطَّيِّبَ لَمْ يَكُنْ فِي ثَوْبِهِ وَإِنَّمَا كَانَ عَلَى بَدْنِهِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْحِجَةِ لَكَانَ فِي نَزْعِهَا كَفَايَةً مِنْ جِهَةِ الْإِحْرَامِ، قَالَ الْحَافِظُ: وَالْجَوَابُ أَنَّ الْبَخَارِيَّ عَلَى عَادَتِهِ يُشِيرُ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ الَّذِي يُوَرِّدُهُ، وَسَيَأْتِي فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ بَلْفَظٍ: عَلَيْهِ قَمِيصٌ فِيهِ أَثَرُ صَفْرَةٍ، وَالْخُلُقُ فِي الْعَادَةِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الثَّوْبِ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَطَاءٍ بَلْفَظٍ: رَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ جَبَّةٌ عَلَيْهَا أَثَرُ خُلُقٍ، وَلِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ رِبَاحٍ عَنْ عَطَاءٍ مِثْلَهُ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ نَا هِشِيمَ نَا عَبْدَ الْمَلِكِ وَمَنْصُورٌ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَطَاءٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَحْرَمْتُ وَعَلَى جَبْتِي هَذِهِ، وَعَلَى جَبْتِهِ رَدْغٌ مِنْ خُلُقٍ، الْحَدِيثُ أَهْ.

وَذَكَرَ الْعَيْنِيُّ إِيرَادَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، ثُمَّ تَعَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ قُلْتُ: قَوْلُهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ الْخُلُقُ كَانَ عَلَى الثَّوْبِ كَمَا فِي التَّرْجُمَةِ غَيْرُ مُسْلِمٍ، لِأَنَّ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِطَبِيعٍ أَعْمٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَدْنِهِ أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ» أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَدْنِهِ أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ، عَلَى أَنَّ الْخُلُقَ فِي الْعَادَةِ يَكُونُ فِي الثَّوْبِ، وَالْدَّلِيلُ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مَا سَيَأْتِي فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ بَلْفَظٍ عَلَيْهِ قَمِيصٌ فِيهِ أَثَرُ صَفْرَةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ الْعَيْنِيُّ الرِّوَايَاتِ الْمُتَقَدِّمَةَ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ، ثُمَّ قَالَ فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا تَرُدُّ عَلَى الْإِسْمَاعِيلِيِّ أَنَّ الطَّيِّبَ لَمْ يَكُنْ عَلَى ثَوْبِهِ، فَإِنَّ قُلْتَ سَلَمْنَا هَذَا كُلَّهُ، وَكَيْفَ تَوْجَدُ الْمَطَابَقَةَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجُمَةِ، وَفِيهَا لَفْظُ الْخُلُقِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ إِلَّا لَفْظُ الطَّيِّبِ، قُلْتُ جَرَى عَادَةُ الْبَخَارِيِّ أَنَّ يَبُوبُ بِمَا يَقَعُ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ الَّذِي يُوَرِّدُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْهُ، وَهُوَ فِي أَبْوَابِ الْعِمْرَةِ بَلْفَظٍ: وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخُلُقِ عَلَى أَنَّ الْخُلُقَ ضَرَبٌ مِنَ الطَّيِّبِ أَهْ.

قُلْتُ: أَوْ أَشَارَ الْإِمَامُ الْبَخَارِيُّ بِذِكْرِ حَدِيثِ الطَّيِّبِ الْمَطْلُوقِ فِي الْبَابِ أَنَّ أَمْرَ الْغَسْلِ لَا يَخْصُ بِالْخُلُقِ كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ، ثُمَّ لَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ الْأُتَمَةَ الْأَرْبَعَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ وَشَكَرَ سَعِيَهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ الطَّيِّبِ لِلْمَحْرَمِ كَمَا بَسَطْتُ فِي الْأَوْجِزِ ذِكْرَ مَسَالِكِهِمْ مَعَ دَلَائِلِ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ، قَالَ ابْنُ رَشْدٍ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الطَّيِّبَ كُلَّهُ يَحْرَمُ عَلَى الْمَحْرَمِ بِالْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ لِلْمَحْرَمِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِمَا يَبْقَى مِنْ أَثَرِهِ =

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وهذا يدل على أنه فهم من السياق أن قوله ثلاث مرات من لفظ النَّبِيِّ ﷺ لكن يحتمل أن يكون من كلام الصحابي، وأنه ﷺ أعاد لفظ أغسله مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لتفهم عنه كما سبق نقلاً عن القاضي عياض. واعترض الإسماعيلي على المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب كما في الترجمة، وإنما فيه أن الرجل كان متضمخاً وقوله له أغسل الطيب الذي بك يوضح أن الطيب لم يكن في ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزاعها كفاية من جهة الإحرام انتهى. والجواب أنا لا نسلم ذلك؛ لأن في الحديث وهو متضمخ بطيب وهو أعم من أن يكون على بدنه أو على ثوبه. وكذا قوله ﷺ: «اغسل الطيب الذي بك» أعم من أن يكون على بدنه أو على

عليه بعد الإحرام، فكرهه مالك، ورواه عن عمر وهو قول عثمان وابن عمر وجماعة من التابعين، وممن أجازاه أبو حنيفة والشافعي والثوري وأحمد وداود، والحجة لمالك حديث صفوان يعني حديث الباب وعمدة الفريق الثاني وداود، والحجة لمالك حديث صفوان يعني حديث الباب وعمدة الفريق الثاني حديث عائشة، يعني حديث الوبيص الآتي في الباب الآتي، قلت: وهكذا ذكر مسالك الأئمة الثلاثة من غير فرق بينهم غير واحد من نقلة المذاهب، والحق أن فيها تفصيلاً كما بسطت في الأوجز من كتب فروعهم، وهو أن التطيب بما يبقى جرمه بعد الإحرام ممنوع مطلقاً عند الإمام مالك ومحمد، سواء كان على البدن أو على الثياب، ومباح مطلقاً عند الإمام الشافعي وأحمد سواء كان على البدن أو على الثياب، ومباح مطلقاً عند الإمام الشافعي وأحمد سواء كان على البدن أو على الثياب، إلا أنهما قالا: لو تطيب بذئ جرم على الثوب ثم نزع بعد الإحرام فلا يجوز لبسه مرة أخرى حتى يزول عنه أثر الطيب، والتطيب بطيب ذي جرم مباح على البدن دون الثياب عند الإمامين أبي حنيفة وأبي يوسف، هذا هو الصحيح من مسالك الأئمة كما بسط في الأوجز من كتب فروعهم، وإذا عرفت ذلك فقد ظهر لك أن ميل الإمام البخاري في هذه المسألة إلى مسلك الإمام الأعظم وأبي يوسف إذ ترجم أولاً «باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب»، وذكر فيه حديث صفوان ثم ذكر باب الطيب عند الإحرام، وذكر فيه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: كأني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم، قال الحافظ: قوله «باب الطيب عند الإحرام» أراد بهذه الترجمة أن يبين أن الأمر بغسل الخلق الذي في الحديث قبله إنما هو بالنسبة إلى الثياب، لأن المحرم لا يلبس شيئاً مسه الزعفران، كما سيأتي في الباب الذي بعده، وأما الطيب فلا يمنع استدامته على البدن اهـ.

ثوبه كما نهت عليه على أن الخلق في العادة يكون في الثوب. على أن عادة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يشير إلى ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده في الترجمة. وسيأتي إن شاء اللَّهُ تَعَالَى في محرمات الإحرام من وجه آخر بلفظ عليه قميص فيه أثر صفرة.

وروى أبو داود الطيالسي في مسنده عن شُعْبَةَ عن قَتَادَةَ عن عطاء بلفظ: رأى رجلاً عليه جبة عليها أثر خلق، وروى مسلم قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ حَدَّثَنَا رِبَاحُ بْنُ أَبِي معروفٍ قَالَ سَمِعْتُ عَطَاءَ قَالَ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جَبَةٌ بِهَا أَثَرُ مِنْ خَلْقٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعِمْرَةٍ فَكَيْفَ أَفْعَلُ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، وَكَانَ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسِرُّهُ إِذَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيَ يَظْلُهُ، فَقُلْتُ لِعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي أَحْبَبْتُ إِذَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيَ أَنْ أَدْخُلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ فَتَنَظَرْتُ إِلَيْهِ فَلَمَّا سَرَى عَنْهُ قَالَ أَيْنَ السَّائِلُ أَنْفًا عَنِ الْعِمْرَةِ، فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَقَالَ: أَنْزِعْ عَنْكَ جَبَتَكَ وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلْقِ الَّذِي بَكَ وَافْعَلْ فِي عِمْرَتِكَ مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجِّكَ وَهَذَا يَنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ أَنْ أَثَرَ الْخَلْقِ كَانَ عَلَى ثَوْبِ الرَّجُلِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى بَدَنِهِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ الطُّوسِيِّ عَلَيْهِ جَبَةٌ فِيهَا رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ الْحَدِيثِ.

وروى البيهقي من حديث أبي داود الطيالسي ثنا شُعْبَةُ عن قَتَادَةَ عن عطاء عن يعلَى مَرْفُوعًا رَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ جَبَةٌ عَلَيْهَا أَثَرُ خَلْقٍ أَوْ صَفْرَةٍ فَقَالَ: اخْلَعْهَا عَنْكَ وَاجْعَلْ فِي عِمْرَتِكَ مَا تَجْعَلُ فِي حَجَّتِكَ، قَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ كُنَّا نَسْمَعُ أَنَّهُ قَالَ شَقَّهَا، قَالَ هَذَا فَسَادٌ وَاللَّهُ لَا يَحِبُّ الْفُسَادَ. وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا نَزْعًا وَيَغْسِلَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَعِنْدَهُ فَخْلَعَهَا مِنْ رَأْسِهِ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ثَنَا هَشِيمُ أَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ وَمَنْصُورٌ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عَطَاءٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةٍ أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَحْرَمْتُ وَعَلَيَّ جَبَتِي هَذِهِ وَعَلَى جَبَتِهِ رَدْعٌ مِنْ خَلْقٍ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ فَقَالَ: اخْلَعْ هَذِهِ الْجَبَةَ وَاغْسِلْ هَذَا الزَّعْفَرَانِ فَهَذِهِ

الأحاديث كلها ترد على الإسماعيلي أن الطيب لم يكن على ثوبه وإنما كان على بدنه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث جواز نظر الرجل إلى غيره وهو مغطى بشيء وإدخال رأسه في غطاءه إذا علم أنه لا يكره ذلك منه، فإن يعلى أدخل رأسه فيما أظلم به ﷺ؛ لأنه علم أنه لا يكره ذلك في ذلك الوقت؛ لأن فيه تقوية الإيمان بمشاهدة حال الوحي الكريم وكذلك عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علم ذلك من الرسول ﷺ حتى قَالَ: تعال فانظر.

وفيه: أن المفتي إذا لم يعلم حكم المسألة أمسك عن جوابها حتى يعلمه، وفيه أن من الأحكام التي ليست في القرآن ما هو يوحى ولا يتلى.

وفيه: أنه ﷺ لم يأمر الرجل بالفدية فأخذ به الشافعي والثوري وعطاء وإسحاق وداود وأحمد في رواية، قالوا: إن من لبس في إحرامه ما ليس له لبسه جاهلاً فلا فدية عليه والناسي في معناه.

وقال أبو حنيفة والمزني في رواية عنه: يلزمه إذا غطى رأسه ووجهه متعمداً أو ناسياً يوماً إلى الليل فإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة يتصدق بها، وعن مالك يلزمه إذا انتفع بذلك أو طال لبسه عليه.

وفيه: المبالغة في الإنقاء من الطيب.

وفيه: أن المحرم إذا كان عليه مخيط نزع ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافاً للنخعي والشافعي حيث قالوا لا ينزعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطياً رأسه، أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبه عنهم، وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه، وكذا عن الحسن وأبي قلابه.

وقد وقع عند أبي داود بلفظ: اخلع عنك الجبة فخلعها من قبل رأسه، وعن أبي صالح وسالم يخلعه من قبل رجله، وعن جعفر بن مُحَمَّد بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا أحرم وعليه قميص لا ينزعه من رأسه بل يشقه ثم يخرج منه.

وفيه: غسل الطيب عند الإحرام، واختلف العلماء في استعمال الطيب

عند الإحرام واستدامته بعده فكرهه قوم ومنعوه منهم مالك ومحمد ابن الحسن ومنعهما عمر وعثمان وابن عمر وعثمان بن أبي العاص رضي الله عنهم وكذا عطاء والزهري، وخالفهم في ذلك آخرون فأجازوه منهم أبو حنيفة والشافعي تمسكاً بحديث عائشة رضي الله عنها طيبت رسول الله ﷺ بيدي لإحرامه حين أحرم ولحله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت، وفي رواية للبخاري كما سيأتي: وطيبته يميني قبل أن يفيض، وعنهما كأني أنظر إلى وبصص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم.

والوبصص: بالصاد المهملة البريق واللمعان، قالوا وحديث يعلى إنما أمره بغسل ما عليه؛ لأن ذلك الطيب كان زعفراناً وقد نهى الرجل عن التزعفر مطلقاً محرماً كان أو غير محرم.

ولنا جواب آخر: أن قصة يعلى كانت بالجعرانة كما ثبت في هذا الحديث وهي في سنة ثمان بلا خلاف، وحديث عائشة رضي الله عنها كان في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر، لا يقال أن ذلك الوبصص الذي أبصرته عائشة رضي الله عنها إنما كان بقايا ذلك الطيب، وقد تعذر قلعها فبقي بعد أن غسل وأيضاً كان ذلك من خواصه، فإن المحرم إنما منع من الطيب لئلا يدعوه إلى الجماع والشارع معصوم وأيضاً كان ذلك مما لا يبقى رائحته بعد الإحرام لأننا نقول قد ذكر أن ذلك الطيب كان زعفراناً فلا ينهض حديث يعلى دليلاً ودعوى الخصوصية تحتاج إلى دليل، وقد روى ابن حزم من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: طيبته ﷺ بيدي وروي أنهم كن يضمخن جباههن بالمسك ثم يحرمن ثم يعرقن فيسيل على وجوههن فيرى ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره، وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽¹⁾.

(1) ورجال اسناد حديث الباب ما بين بصري وهو أبو عاصم ومكي وهم البقية وقد أخرج متنه المؤلف في فضائل القرآن والمغازي أيضاً وأخرجه مسلم في الحج وكذا أخرجه أبو داود والترمذي فيه وأخرجه النسائي فيه وفي فضائل القرآن.

18 - باب الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَمَا يَلْبَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَرَجَّلَ وَيَدَّهِنَ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يَشُمُّ.....»

18 - باب الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَمَا يَلْبَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَرَجَّلَ وَيَدَّهِنَ

(باب) جواز استعمال (الطَّيِّبِ عِنْدَ) إرادة (الإِحْرَامِ وَ) جواز (مَا يَلْبَسُ) الشخص (إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَرَجَّلَ) بالرفع عطف على قوله يلبس، ويروى بالنصب ووجهه أن يكون منصوباً بأن المقدره كما في قول الشاعر:

لبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف
وهو من الترجل على وزن التفعّل وهو أن يسرح شعره من رجلت رأسي إذا مشطته بالمشط.

(وَيَدَّهِنَ) عطف على قوله ويترجل على الوجهين، وهو بفتح الهاء من الثلاثي، ويروى: بتشديد الدال المفتوحة وكسر الهاء على أنه مضارع أدهن من باب الافتعال أصله يدهن فادغمت معناه يتطلى بالدهن، وإنما أضاف البُخَارِيُّ إلى الطيب المقتصر عليه في حديث الباب الترجل والأدهان لجامع ما بينهما من الترفه فكأنه يقول يلحق بالتطيب سائر الترفهات فلا تحرم على المحرم عند إرادة الإحرام كذا قَالَ ابن المنير.

وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أن البُخَارِيَّ أشار إلى ما سيأتي إن شاء الله تعالى بعد أربعة أبواب من طريق كريب عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: انطلق النَّبِيُّ ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادهن الحديث. على أن الترجل يؤخذ في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من قولها: كأني أنظر إلى وبص المسك في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم فإن استعماله بعد الترجل غالباً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَشُمُّ) بفتح الشين المعجمة على الأشهر وحكي ضمها، وذكر في الفصيح بفتح الشين في المضارع وكسرها في الماضي والعامّة تقول شممت بالفتح في الماضي وبالضم في المستقبل وهو

المُحَرَّمُ الرِّيحَانُ⁽¹⁾، وَيَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ، وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ الزَّيْتِ، وَالسَّمْنِ

خطأ، وعن الفراء وابن الأعرابي يقال شممت أشم بالكسر في الماضي وبالفتح في المستقبل وشممت أشم بالفتح في الماضي وبالضم في المستقبل والأول أفصح، ويقال في مصدره الشم والشميم ويقال تشممتة تشمماً من باب التفعّل، وقال الزمخشري وقد جاء في مصدره شميمي على وزن فعيلى كالخليفة والخطيبى، قال: عمر لولا الخليفة لأذنت، وقال ابن درستويه: معنى الشم استنشاق الرائحة وقد يستعار في غير ذلك في كل ما قارب شيئاً ودنا منه.

(المُحَرَّمُ الرِّيحَانُ وَيَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ) على وزن المفعال.

(وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ) أبي بالذي يأكل منه. وقوله: (الزَّيْتِ، وَالسَّمْنِ) بالجر

(1) قال الحافظ: اختلف في الريحان؛ فقال إسحاق: بياح، وتوقف أحمد، وقال الشافعي: يحرم، وكرهه مالك والحنفية، ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف، وأما غيره فلا اهـ.

وقال العيني: أما شم الريحان ففي شرح المذهب: الريحان الفارسي، والمرزنجوش، واللينوفر، والنرجس، فيها قولان: أحدهما: يجوز شمها، والثاني: لا يجوز، لأنه يراد للرائحة فهو كالورد والزعفران، والأصح تحريم شمها ووجوب الفدية، وبه قال ابن عمر وجابر والثوري ومالك وأبو حنيفة وأبو ثور، إلا أن أبا حنيفة ومالكا يقولان يحرم، ولا فدية، وقال ابن المنذر: واختلف في الفدية عن عطاء وأحمد، وممن جوزه وقال هو حلال ولا فدية فيه عثمان وابن عباس والحسن ومجاهد وإسحاق، وقال الموفق: أجمع أهل العلم أن المحرم ممنوع من الطيب لقوله ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته «لا تمسوه بطيب» فلما منع الميت من الطيب لإحرامه فالحي أولى، ومتى تطيب فعليه الفدية لأنه استعمل ما حرمه الإحرام فوجب عليه الفدية كاللباس، ومعنى الطيب ما تطيب رائحته ويتخذ للشم كالمسك والعنبر والكافور والزعفران وماء الورد والأدهان المطيبة والنبات الذي تستطاب رائحته على ثلاثة أضرب: أحدها: ما لا ينبت للطيب ولا يتخذ منه كنبات الصحراء والفواكه كلها وما ينبت الآدميون لغير قصد الطيب فمباح شمه ولا فدية فيه، ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما روي عن ابن عمر أنه كان يكره للمحرم أن يشم شيئاً من نبات الأرض.

النوع الثاني: ما ينبت الآدميون للطيب ولا يتخذ منه طيب كالريحان الفارسي والنرجس ففيه وجهان: أحدهما: بياح بغير فدية قاله إسحاق وغيره، والآخر: يحرم شمه فإن فعل فعليه الفدية وهو قول الشافعي وأبي ثور لأنه يتخذ للطيب فأشبه الورد، وكرهه مالك وأصحاب الرأي ولم يوجبوا فيه شيئاً، وكلام أحمد فيه محتمل لهذا.

والثالث: ما ينبت للطيب ويتخذ منه طيب كالورد والياسمين فهذا إذا استعمله وشمه ففيه الفدية، لأن الفدية تجب فيما يتخذ منه فكذلك في أصله، اهـ مختصراً.

بدل أو بيان لما يأكل.

وقال ابن مالك: بالجر عطف على ما الموصولة فإنها مجرورة بالباء وهو غير ظاهر عسقلاني.

وقيل: وقع بالنصب وليس المعنى عليه؛ لأن الذي يأكل هو الأكل لا المأكول لكن يجوز على الاتساع.

وأنت خبير بأنه إذا ثبت الرواية بالنصب لا يحتاج إلى هذا التعسف بل يجوز أن يكون منصوباً على تقدير أعني يجوز الرفع على أن يكون الزيت خبر مبتدأ محذوف أي: هو الزيت والسمن عطف عليه.

أما شم الرياحان فقد وصله البيهقي بسند جيد إلى سُفْيَان بن عيينة ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان لا يرى بأساً للمحرم أن يشم الرياحان، وروى الدارقطني بسند صحيح عنه المحرم يشم الرياحان ويدخل الحمام وينزع ضرسه ويفقأ القرحة وإن انكسر ظفره أماط عنه الأذى واختلف الفقهاء في الرياحان.

فقال إسحاق: يباح، وتوقف أحمد فيه.

وقال الشافعي: يحرم، وكرهه مالك والحنفية.

ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف وأما غيره فلا. وروى ابن أبي شيبه عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: لا يشم المحرم الرياحان. وروى البيهقي بسند صحيح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه كان يكره شم الرياحان للمحرم.

وعن أبي الزبير أنه سمع جابراً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يسأل عن الرياحان أيشمه المحرم والطيب والدهن؟ فقال: لا، وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إذا شم المحرم ريحاناً أو مسّ طيباً اهراق لذلك دماً، وعن إبراهيم في: الطيب الفدية، وعن عطاء: إذا شم طيباً كفر، وعنه: إذا وضع المحرم على شيء دهنًا فيه طيب فعليه الكفارة والريحان ما طاب ريحه من النبات كله سهلية وجبلية والواحدة ريحانة،

وَقَالَ عَطَاءٌ: «يَتَحَتَّمُ وَيَلْبَسُ الْهِمْيَانُ»

وفي المحكم: الريحان أطراف كل بعلة طيبة الريح إذا خرج عليها أوائل النور والريحانة طاقة من الريحان.

وأما النظر في المرأة فقال الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم، وروى ابن أبي شيبه عن ليث عن طاوس: لا ينظر، ونقل كراهية أشعث عن القاسم ابن مُحَمَّد.

وأما التداوي فقال ابن أبي شيبه حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَتَدَاوَى الْمُحْرَمُ بِمَا يَأْكُلُ، وَقَالَ أَيْضًا: ثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الضَّحَّاكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِذَا تَشَقَّقْتَ يَدَا الْمُحْرَمِ أَوْ رَجُلَاهُ فَلْيَدِهْنَهُمَا بِالزَّيْتِ أَوْ بِالسَّمْنِ، وَرَوَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَتَدَاوَى الْمُحْرَمُ بِأَيِّ دَوَاءٍ شَاءَ إِلَّا دَوَاءَ فِيهِ طِيبٌ.

وكان الأسود يضمّد رجله بالشحم وهو محرم. وعن أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَتَدَاوَى الْمُحْرَمُ بِمَا يَأْكُلُ وَفِي رِوَايَةِ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَنْ مَقِيبِ الْبَجَلِيِّ قَالَ: أَصَابَنِي شَقَاقٌ وَأَنَا مُحْرَمٌ فَسَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ فَقَالَ: ادِهْنَهُ بِمَا تَأْكُلُ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ جَبْرِ وَإِبْرَاهِيمُ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَنَافِعٌ، وَالْحَسَنُ، وَعُرْوَةُ.

وقال أبو بكر ثنا وكيع ثنا حماد عن فرقد السنجي عن ابن جبير عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدُهْنُ بِالزَّيْتِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ فَرْقَدٍ.

ولفظه بالزيت وهو محرم غير المقتت: أي المطيب بفتح القاف تشديد التاء الأولى الفوقية، وفي هذا الأثر رد على مجاهد في قوله أن تداوى بالسمن أو الزيت فعليه دم أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ: (يَتَحَتَّمُ) أَي: يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ الْخَاتَمَ، (وَيَلْبَسُ الْهِمْيَانُ) هُوَ بِكَسْرِ الْهَاءِ مُعْرَبٌ وَهُوَ شَبْهُ تَكَةِ السَّرَاوِيلِ يَجْعَلُ فِيهِ

الدراهم ويشد على الوسط يقال له بالتركي : كمر.

وفي المغيث قيل : هو فعلان من همى إذا سال لأنه إذا أفرغ همى ما فيه. وفسر ابن التين الهميان بالمنطقة وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن هشام عن عطاء قَالَ : لا بأس بالخاتم للمحرم، وثنا وكيع عن سُفْيَانَ عن أَبِي إِسْحَاق عنه وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسند صحيح لا بأس بالخاتم للمحرم.

وعن أبي الهيثم عن النخعي ومجاهد مثله.

وقال خالد بن أبي بكر : رأيت سالم بن عبد الله يلبس خاتمه وهو محرم، وكذا قاله إِسْمَاعِيل بن عبد الملك عن سعيد بن جبيرة. وأخرج الدارقطني من طريق شريك عن أَبِي إِسْحَاق عن عطاء وربما ذكره عن سعيد بن جبيرة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لا بأس بالهميان والخاتم للمحرم. وَأَخْرَجَهُ الطبراني وابن عدي من وجه آخر عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا وَإِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ.

قال ابن عبد البر وأجمع عوام أهل العلم وفقهاء الأمصار على أن : للمحرم أن يشد الهميان على وسطه.

وروي ذلك عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وسعيد بن المسيب والقاسم وعطاء وطاوس والنخعي وهو قول مالك والكوفيين والشافعي وأحمد وأبي ثور، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعن جوازه، نعم منعه إِسْحَاق قَالَ : لا يدخل السيور بعضها في بعض وقيل : أنه تفرد به.

وليس كذلك فقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قَالَ : لا بأس بالهميان للمحرم ولكن لا يعقد عليه السير بل يلفه لِقَاءَ هَذَا وَسُئِلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن المنطقة فقالت : أوثق عليك نفقتك.

وقال ابْنُ عُثَيْمٍ : قد أجمعوا أن للمحرم أن يعقد الهميان والإزار على وسطه وكذلك المنطقة.

وَطَافَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ مُحْرِمٌ وَقَدْ حَزَمَ عَلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ.....

قال العيني: وقول إسحاق لا يعد خلافاً ولا حظ له في النظر؛ لأن الأصل النهي عن لبس المخيط وليس هذا مثله فارتفع أن يكون له حكمه، وقال ابن التين: إنما ذلك ليكون نفقته فيها وأما نفقة غيره فلا، وإن جعلها في وسطه لنفقته ثم نفدت نفقته وكان معها وديعة ردها إلى صاحبها فإن تركها افتدى وإن كان صاحبها غاب بغير علمه فتركها لا شيء عليه، ويشد المنطقة من تحت الثياب.

(وَطَافَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ مُحْرِمٌ) جملة حالية وكذا قوله: (وَقَدْ حَزَمَ عَلَى بَطْنِهِ بِثَوْبٍ) أي: شد. وهذا التعليق وصله الشافعي من طريق طاوس قال: رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يسعى وقد حزم على بطنه بثوب، وعن سعيد عن إسماعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يكن عقد الثوب عليه إنما غرز طرفه على إزاره.

وروى ابن أبي شيبة ثنا ابن فضيل عن ليث عن عطاء وطاوس قالا: رأينا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو محرم وقد شد حقويه بعمامة. وثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب سمعت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: لا تعقد عليك شيئاً وأنت محرم⁽¹⁾.

وروى الحاكم بإسناد صحيح عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حج النبي ﷺ وأصحابه مشاة فقال: «اربطوا على أوساطكم مآزركم وامشوا مشياً خلط الهرولة»، وفي التوضيح اختلف في الرداء الذي يلتحف به على مئزره فكان مالك لا يرى عقده ويلزمه الفدية إن انتفع به.

ونهى عنه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وكذا عطاء وعروة. ورخص فيه سعيد ابن المسيب وكرهه الكوفيون وأبو ثور وقالوا: لا بأس عليه إن فعل. وحكي عن مالك: أنه رخص للعامل وكرهه لغيره، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) قال ابن التين وهو محمول على أنه شده على بطنه فيكون كالهيميان ولم يشده فوق المئزر وإلا فحالك يرى على من فعل ذلك الفدية.

وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالتَّبَانِ⁽¹⁾ بَأْسًا، لِلَّذِينَ يَرْحَلُونَ هَوْدَجَهَا.

(وَلَمْ تَرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالتَّبَانِ) بضم المثناة الفوقية وتشديد الموحدة وبعد الألف نون كالرمان هو سراويل قصيرة جدًا وهو مقدار شبر سائر للعبورة الغليظة فقط ويكون للملاحين والمصارعين (بَأْسًا، لِلَّذِينَ يَرْحَلُونَ) بفتح الياء وسكون الراء وفتح الحاء المهملة. وقال الجوهري: رحلت البعير أرحله رحلاً إذا شددت على ظهره الرحل⁽²⁾ (هَوْدَجَهَا) بفتح الهاء والجيم مركب من مراكب النساء مقتب وغير مقتب.

وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن القاسم عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا حَجَّتْ وَمَعَهَا غُلَمَانُ لَهَا وَكَانُوا إِذَا شَدُّوا

(1) قال الكرمانى: التبان بضم الفوقية وشد الموحدة والبنون سراويل قصيرة جدا وهو مقدار شبر سائر للعبورة المغلظة فقط ويكون للملاحين انتهى.

وقال الحافظ: سراويل قصيرة بغير أكمام، ووصل أثر عائشة سعيد بن منصور عن عائشة أنها حجت ومعها غلمان لها وكانوا إذا شدوا رحلها يبدو منهم الشيء فأمرتهم أن يتخذوا التبان فيلبسونها وهم محرمون، وفي هذا رد على ابن التين في قوله أرادت النساء لأنهن يلبسن المخيط بخلاف الرجال، وكان هذا رأي رأته عائشة وغلا فالأكثر على أنه لا فرق بين التبان والسراويل في منعه للمحرم اهـ.

وهكذا في العيني وزاد: وفي التوضيح التبان لبسه حرام عندنا كالقميص والخف ونحوها فإن لبس شيئاً من ذلك مختاراً عامداً أثم وافتنى اهـ مختصراً.

فعلم من هذا أن مسألتين: إحداهما: ما أفاده الشيخ قدس سره وهي مسألة كشف العورة، والثانية: ما ذكره الشراح من لبس المحرم المخيط، وأجاب الشيخ قدس سره عن مسأله بالضرورة، وأجاب الشراح عن مسألتهم بأنها كانت رأيا من عائشة ولا يبعد عند هذا المعترف بالسيئات أن يكون مسلك عائشة رضي الله تعالى عنها موافقا لمسلك من قال إن لا عورة من الرجل إلا القبل والدبر فقط كما تقدم في «باب ما يستر من العورة» وأما مسألة المخيط فلا يبعد أنها رضي الله تعالى عنها أفنت بذلك عملاً بقوله ﷺ: «من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل» فإنهم إذا كانت تنكشف عوراتهم في الإزار فكان وجوده في حقهم كالعدم فصاروا كمن لا إزار لهم، وعلى هذا فلا يحتاج إلى القول بأنه رأي رأته عائشة خلاف الجمهور.

(2) قال الأعشى رحلت أميمة غدوة أجمالها وسيأتي إن شاء الله تعالى في التفسير استشهاد البخاري بقول الشاعر:

إذا ما قمت أرحلها بليل

وعلى هذا فوهم من ضبطه هنا بتشديد الحاء المهملة وكسرها.

1537 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ،

رحلها يبدو منهم الشيء فأمرتهم أن تتخذوا التباين فيلبسوها وهم محرمون. وَأَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مُخْتَصِرًا بِلَفْظٍ يَشْدُونَ هُودَجَهَا، وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى ابْنِ التِّينِ فِي قَوْلِهِ: أَرَادَتِ النِّسَاءُ لِأَنَّهُنَّ يَلْبَسْنَ الْمَخِيطَ بِخِلَافِ الرِّجَالِ، وَكَانَ هَذَا رَأْيِي أَنَّهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِلَّا فَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ التَّبَانِ وَالسَّرَاوِيلِ فِي مَنَعِهِ لِلْمَحْرَمِ، وَفِي التَّوْضِيحِ التَّبَانُ لِبَسِهِ حَرَامٌ عِنْدَنَا كَالْقَمِيصِ وَالدَّرَاعَةِ وَالْخُفِّ وَنَحْوِهَا فَإِنْ لَبَسَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مُخْتَارًا عَامِدًا أَثِمَ وَأُزِيلَ وَافْتَدَى سِوَاءَ قَصْرِ الزَّمَانِ أَوْ طَالِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) هُوَ الْفَرِيَابِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ)، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ) أَي: عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ مَطْبِيًّا كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ أَي: لَا يَتَطَيَّبُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابٍ: مِنْ تَطْيِيبٍ فِي كِتَابِ الْغَسْلِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَمًا أَنْضَحَ طَبِيبًا.

وفي رواية أَنَّهُ قَالَ: لِأَنَّهُ أَطْلَى بِقَطْرَانِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَطَيَّبَ ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَتَّبِعُ فِي ذَلِكَ أَبَاهُ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ اسْتِدَامَةَ الطَّيِّبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَانَتِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَنْكَرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

وقد رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَقُولُ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَمَسَّ الطَّيِّبُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، قَالَ: فَدَعَوْتُ رَجُلًا وَأَنَا جَالِسٌ بِجَنْبِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَرْسَلْتُهُ إِلَيْهَا وَقَدْ عَلِمْتُ قَوْلَهَا وَلَكِنْ أَحْبَبْتُ أَنْ يَسْمَعَهُ أَبِي فَجَاءَنِي رَسُولِي فَقَالَ: إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ لَا بَأْسَ بِالطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فَأَصْبَحَ مَا

فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ:

1538 - حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ».

بذلك، قَالَ: فسكت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكذا كان سالم بن عبد الله ابن عمر يخالف أباه وجده في ذلك لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قَالَ ابن عيينة: أنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الطيب، ثم قال: قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فذكر الحديث، قَالَ سالم: وسنة رسول الله ﷺ أحق أن يتبع.

(فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ) أي: قَالَ منصور ذكرت امتناع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من التطيب عند الإحرام لإبراهيم النخعي، (قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ) أي: بقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حيث ثبت ما ينافيه من فعل رسول الله ﷺ ويؤخذ منه أن المفرغ في النوازل إلى السنن وأنها يستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المقنع.

(حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ) هو ابن يزيد النخعي، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ) أرادت بذلك قوة تحققها لذلك بحيث أنها لشدة استحضارها له كأنها ناظرة إليه.

(إلى وبِصِ المسك) بفتح الواو وكسر الموحدة وبالمثناة التحتية وبالصاد المهملة هو البريق واللمعان والمراد أثر الطيب لأجرمه، وقال الإسماعيلي الوبيص زيادة على البريق والمراد به التلألؤ وهو يدل على وجود عين قائمة لا الريح فقط.

(فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) جمع مفرق وهو وسط الرأس وإنما جمع تعميماً لجوانب الرأس التي يفرق فيها الشعر، وقال الجوهري: قولهم للمفرق مفارق كأنهم جعلوا كل موضع منه مفرقاً.

(وَهُوَ مُحَرَّمٌ) جملة حالية. وبهذا الحديث احتج أَبُو حَنِيفَةَ وأبو يوسف وزفر أن المحرم إذا تطيب قبل إحرامه بما شاء من الطيب مسكاً كان أو غيره

فإنه لا بأس به، وليس عليه شيء سواء كان مما يبقى عليه بعد إحرامه أولاً ولا يضره بقاؤه.

وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وأصحابه وأحمد والثوري والأوزاعي، وهو قول عائشة راوية الحديث وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن الزبير وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم وجماعة من التابعين بالحجاز والعراق، وفي شرح المذهب: استحبه عند إرادة الإحرام معاوية وأم حبيبة وابن المنذر وإسحاق وأبو ثور. ونقله ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم في رواية، وذكر ابن حزم عن البراء بن عازب وأنس بن مالك وأبي ذر والحسين بن علي وابن الحنفية والأسود وقاسم وسالم وهشام بن عروة وخارجة بن زيد وابن جريج.

وقال آخرون: منهم عطاء والزهري وسعيد بن جبير وابن سيرين والحسن: لا يجوز أن يتطيب المحرم قبل إحرامه بما يبقى عليه رايحته بعد الإحرام، وإذا أحرم حرم عليه الطيب حتى يطوف بالبيت.

وإليه ذهب مُحَمَّدُ بن الحسن واختاره الطحاوي.

وهذا مذهب عمر وعثمان بن أبي العاص، وقال الطرطوشي: يكره الطيب المؤنث كالمسك والزعفران والكافور والغالية والعود ونحوها، فإن تطيب وأحرم به فعليه الفدية، فإن أكل طعاما فيه طيب فإن كانت النار مسته فلا شيء عليه وإن لم تمسه النار ففيه وجهان.

وأما غير المؤنث مثل الرياحين والياسمين والورد فليس من ذلك ولا فدية فيه أصلاً، والطيب المؤنث طيب النساء كالخلوق والزعفران قاله شمر.

وأما شم الرياحان ففي شرح المذهب الرياحان الفارسي، والمرزنجوش والنيلوفي والنجس فيها قولان:

أحدهما: يجوز شمها لما روي عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سئل عن المحرم يدخل البستان قَالَ نعم، ويشم الرياحان.

والثاني: لا يجوز؛ لأنه يراد للرائحة فهو كالورد والزعفران.

والأصح تحريم شمهها ووجوب الفدية، وبه قال ابن عمر وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والثوري ومالك وأبو حنيفة وأبو ثور، إلا أن أبا حنيفة ومالكا يقولان: يحرم ولا فدية.

وقال ابن المنذر: واختلف في الفدية عن عطاء وأحمد وممن جوزوه وقال: هو حلال ولا فدية فيه عثمان وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والحسن ومجاهد وإسحاق.

قال العبدري: وهو قول أكثر العلماء، وفي التوضيح الحناء عندنا ليس طيباً خلافاً لأبي حنيفة، وعند مالك وأحمد فيه الفدية.

وقالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وكان ﷺ يكره ريحه أَخْرَجَهُ ابن أبي عاصم في كتاب الخضاب، وكان يحب الطيب فلو كان طيباً لم يكرهه هذا.

وقال العيني روى أبو يعلى في مسنده عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اِخْتَضَبُوا بِالْحَنَاءِ فَإِنَّهُ طِيبٌ الرِّيحُ يَسْكُنُ الدُّوْخَةَ».

وأما الطيب بعد رمي الجمرة فقد رخص فيه ابن عباس وسعد بن أبي وقاص وابن الزبير وعائشة رضي الله عنهم وابن جبير والنخعي وخارجة بن زيد، وهو قول الكوفيين والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وكرهه سالم ومالك.

وقال ابن القاسم: ولا فدية لما جاء في ذلك. ولما كان الطحاي مع مُحَمَّد بن الحسن فيما ذهب إليه أجاب عن حديث الباب الذي احتج به أَبُو حَنِيفَةَ وأبو يوسف وآخرون فقال وكان من الحجّة له أي: لمحمد بن الحسن في ذلك أن ما ذكر في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من تطيب رسول الله ﷺ عند الإحرام إنما فيه أنها كانت تطيبه إذا أراد أن يحرم فقد يجوز أن يكون كانت تفعل ذلك به ثم يغتسل إذا أراد أن يحرم فيذهب بغسله عند الإحرام ما كان على بدنه من طيب ويبقى فيه ريحه.

ورجال إسناده حديث الباب كلهم كوفيون ما خلا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود، والنسائي في الحج أيضاً، وَأَخْرَجَهُ الطحاي من ثمانية عشر طريقاً عن الأسود عَنْ عَائِشَةَ مثل رواية الْبُخَارِيِّ غير

1539 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ.....

أن لفظه: في مفرق رسول الله ﷺ، وعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت تطيب النبي ﷺ بأطيب ما تجد من الطيب، قالت: حتى أرى ويبص الطيب في رأسه ولحيته، وعن عروة عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: طيبت رسول الله ﷺ بأطيب ما أجد، وعن القاسم عنها قالت: طيبت رسول الله ﷺ بيدي لإحرامه قبل أن يحرم.

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عنها قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ بالغالية الجيدة عند إحرامه.

وعن القاسم، عنها قالت: طيبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم، وعن عطاء عنها: طيبت رسول الله ﷺ للحل والإحرام، وفي رواية الترمذي من حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: طيبت رسول الله ﷺ قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك. وروى ابن أبي شيبه عن شريك عن أبي إسحاق عن الأسود عنها: كان يتطيب قبل أن يحرم فيرى أثر الطيب في مفرقه بعد ذاك بثلاث.

وروى أيضًا عن ابن فضيل عن عطاء بن السائب عن إبراهيم عن الأسود عنها: رأيت ويبص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلاث وهو محرم، وعند النسائي في أصول شعره، وفي لفظ: إذا أراد أن يحرم ادهن بأطيب دهن يجده حتى أرى ويبصه في رأسه ولحيته.

وعند الدارقطني من حديث ابن عقيل عن عروة عنها: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إذا أراد أن يحرم غسل رأسه بخطمي واثنان ودهنه بزيت غير كثير، وفي مسند أبي مُحَمَّد الدارمي: طيبت رسول الله ﷺ لحرمه، وطيبته بمنى قبل أن يفيض، وعن أبي علي الطوسي: طيبته قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) القاسم، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ».

النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ) أَي: لأجل إحرامه.

وفي رواية مسلم والنسائي حين أراد أن يحرم.

(وَلِحِلِّهِ) أَي: ولتحلله من محظورات الإحرام بعد أن يرمي ويحلق (قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ)⁽¹⁾ واستدل بقولها كنت أطيب على أن كان لا يقتضي التكرار؛ لأنها لم يقع ذلك منها إلا مرة واحدة، وقد صرحت في رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع، وكذا استدل به النووي في شرح مسلم واعترض بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة.

وقال الإمام فخر الدين في المحصول: إن كان لا يقتضي التكرار ولا الاستمرار وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه، وقال بعض المحققين يقتضي التكرار ولكن قد يقع قرينة تدل على عدمه.

وقال الحافظ العسقلاني: أن هذه اللفظة يعني: لفظة كنت في قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كنت أطيب لم يتفق الرواة عنها عليها فسيأتي للبخاري من طريق سُفْيَانَ بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك فيه هذا بلفظ: طيب رسول الله ﷺ وسائر الطرق ليس فيها صيغة كان هذا.

وتعقبه العيني: بأن في رواية مسلم عن الأسود عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إني كنت لأنظر إلى وبيص الطيب، وفي رواية النسائي عن عروة عنها قالت: كنت أطيب.

(1) أي: طواف الإفاضة وسيأتي إن شاء الله تعالى في اللباس من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ قبل أن يفيض للنسائي من هذا الوجه وحين يريد أن يزور البيت ولمسلم نحوه من طريق عمرة عن عائشة رضي الله عنها وللنسائي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ويحلّه بعدما رمى جمرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت. صح.

وفي رواية الطحاوي عن ابن عمر عنها قالت : كنت أطيب ، وفي رواية الطحاوي أيضًا عن الأسود عنها : أنها كانت تطيب رواها من طريق الفريابي ، عن مالك بن مفعول عن عبد الرحمن بن الأسود ، وكذا روي من طريق إسرائيل عن إبي إسحاق عبد الرحمن بن الأسود عَنْ أَبِيهِ عنها : أنها كانت تطيب ، وهذا القائل كأنه لم يطلع على هذه الروايات فلهذا ادعى بقوله : وسائر الطرق ليس فيها صيغة كان ، وهذه التي ذكرناها فيها صيغة كان وكنت انتهى ، فليأمل .

وفي الحديث : استحباب التطيب عند الإحرام وجواز استدামته بعد الإحرام كما مرّ مفصلاً وعن مالك يحرم ، وعنه في وجوب الفدية قولان ، واحتجت المالكية فيه بأشياء منها أنه ﷺ اغتسل بعد أن تطيب ، كما في حديث إبراهيم بن المنتشر الذي تقدم في الغسل ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً ، والمراد من الطواف : الجماع .

وكان من عادته ﷺ أن يغتسل عند كل واحدة فبالضرورة ذهاب أثر الطيب ، ورد هذا بحديث : ثم أصبح محرماً ينضح طيباً فهو ظاهر في أن نضح الطيب وهو ظهور رائحته كان في حال إحرامه ، لا يقال إن فيه تقديمًا وتأخيرًا والتقدير : طاف على نسائه ينضح طيباً ثم أصبح محرماً ؛ لأنه خلاف الظاهر ويرده أيضًا ما في رواية مسلم كان إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك ، وفي رواية النسائي وابن حبان : رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرّم ، فإن قيل : إن الوبيص كان بقايا الدهن المطيب الذي تطيب به ، فزال وبقي أثره من غير رائحته .

فالجواب : إن قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ينضح طيباً يرد هذا . وما قيل إنه بقي أثره لا عينه . ففيه أنه ليس في شيء من طرق حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن عينه بقيت كما قاله ابن العربي ، وقد روى أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت : كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا .

وفي رواية: كنا نخرج مع النَّبِيِّ ﷺ فنضمد جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النَّبِيُّ ﷺ فلا ينهانا فهذا صريح في بقاء عين الطيب، لا يقال هذا خاص بالنساء؛ لأنهم أجمعوا على أن النساء والرجال سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين. وما قيل من أنه كان ذلك الطيب لا رائحة له كما يدل عليه رواية الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بطيب لا يشبه طيبكم قَالَ بعض رواه يعني: لا بقاء له، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فمدفوع بما رواه مسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم: بطيب فيه مسك، وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَيِصُّ الْمَسْكُ، وللشيخين من طريق عبد الرحمن ابن الأسود عَنْ أَبِيهِ: بأطيب ما أجد.

وفي رواية الطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: بالغالية الجيدة وذلك يدل على أن معنى قولها بطيب لا يشبه طيبكم أطيب منه، لا كما فهمه بعض رواه، وادعى المهلب وأبو الحسن بن القصار وأبو الفرج من المالكية أن ذلك من خصائصه ﷺ.

قيل: لأن الطيب من دواعي النكاح فنهى النساء عنه وكان هو أملك الناس لأربه ففعله، ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص وقد ثبت عنه أنه قَالَ ﷺ: «حُبُّ إِلَيَّ النِّسَاءِ وَالطِّيبِ» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾ وتعقب: بأنه فرع ثبوت الخصوصية وكيف بها ويردها حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من طريق عائشة بنت طلحة، وقد ذكر.

وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: طيبت أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم، واعتذر بعض المالكية بأن علم أهل المدينة على خلافه.

وتعقب بما رواه النَّسَائِيُّ من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

(1) وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس وقال المهلب إنما خص بذلك لمباشرته الملائكة لأجل الوحي.

19 - بَابُ مَنْ أَهْلٌ مُلَبَّدًا

1540 - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ

سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ

هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج جمع ناسًا من أهل العلم منهم القاسم ابن مُحَمَّدٍ وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله ابنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث فسألهم عن الطيب قبل الإفاضة فكلهم أمره به، فهؤلاء فقهاء المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك فكيف يدعى مع ذلك العمل على خلافه، وفي الحديث: دلالة على حل الطيب وغيره من محرمات الإحرام بعد رمي جمرة العقبة ولكن يستمر امتناع الجماع ومتعلقاته على الطواف بالبيت. وهذا دال على أن للحج تحليلين فمن قَالَ: إن الحلق نسك كما هو قول الجمهور، وهو الصحيح عند الشافعية توقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات عليه، ويؤخذ ذلك من كونه ﷺ في حجته رمى ثم حلق ثم طاف فلولا أن الطيب بعد الرمي والحلق لما اقتضت على الطواف في قولها: قبل أن يطوف بالبيت.

وقال النَّوَوِيُّ في شرح المذهب: ظاهر كلام ابن المنذر وغيره أنه لم يقل بأن الحلق ليس بنسك إلا الشَّافِعِيُّ، وهو رواية عن أحمد وحكى عن أبي يوسف. وفي الحديث أيضًا: جواز استدامة الطيب بعد الإحرام، وقد تقدم تفصيله.

19 - بَابُ مَنْ أَهْلٌ مُلَبَّدًا

(بَابُ مَنْ أَهْلٌ مُلَبَّدًا) أي: إحرام حال كونه ملبدًا من لبد شعره بمعنى: جعل فيه شيئًا كالصمغ ليجتمع شعره ولا يتشعث في الإحرام أو يقع فيه القمل.

(حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بفتح الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الموحدة وآخره غين معجمة، هو ابن الفرخ أبو عبد الله مولى عبد العزيز بن مروان وراق عبد الله بن وهب مات سنة ست وعشرين ومائتين، قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله بن عمر، (عَنْ أَبِيهِ)

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ مُلَبَّدًا».

عبد الله ابن عمر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ) من الإهلال وهو رفع الصوت بالتلبية حال كونه (مُلَبَّدًا) رأسه، وفي رواية للبخاري أيضًا عن حفصة أنها قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ أَحَلُّوا بِعَمْرَةٍ وَلَمْ تَحُلْ أَنْتَ مِنْ عَمْرَتِكَ، قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَدْلِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ»، وروى أبو داود من حديث ابن إسحاق عن نافع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَدَ رَأْسَهُ بِالْعَسَلِ، ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم.

قَالَ ابن الصلاح: يحتمل أنه - أي: لفظ العسل بالمهملتين المفتوحين - ويحتمل أنه الغسل بكسر الغين المعجمة وسكون السين وهو يغتسل به الرأس من خطمي أو غيره.

وقال الحافظ العسقلاني: ضبطناه في روايتنا من سنن أبي داود بالمهملتين. وتعقبه العيني وقال: فليت شعري ممن ضبطه، وقد قَالَ ابن الصلاح الرواية بالعين المهملة لم تضبط، فافهم.

وفي الحديث: استحباب التليد للرفق نص عليه الشافعي وأصحابه.

وقال ابن بطال: قَالَ جمهور العلماء: من لبَدَ رأسه فقد وجب عليه الحلق كما فعل ﷺ وبذلك أمر الناس عمر وابنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو قول مالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وكذا لو ظفر رأسه وعقص شعره كان حكمه حكم التليد.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: من لبَدَ رأسه أو ظفره فإن قصر ولم يحلق أخراه لما روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مَنْ لَبَدَ رَأْسَهُ أَوْ عَقَصَ أَوْ ظَفَرَ فَإِنْ كَانَ نَوَى الْحَلَاقَ فَلْيَحْلُقْ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ فَإِنْ شَاءَ حَلَقْ وَإِنْ شَاءَ قَصْر، فَإِنْ قِيلَ: رَوَى ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَبَدَ رَأْسَهُ لِلْإِحْرَامِ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَلْقُ»؟

فالجواب: أن عبد الله بن رافع ضعيف، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

20 - باب الإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ

1541 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ، يَقُولُ: «مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ» يَغْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

20 - باب الإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ

(باب الإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ) أي: لمن أراد أن يحج من المدينة. (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن المديني، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف.

قَالَ: (سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، ح. (وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ، يَقُولُ: «مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ» يَغْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ) هذا الذي ساقه البُخَارِيُّ لفظ مالك، وأما لفظ سُفْيَانَ فأخرجه الحميدي في مسنده بلفظ: هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ والله ما أهل رسول الله ﷺ إِلَّا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة، وَأَخْرَجَهُ مسلم من طريق حاتم بن إِسْمَاعِيلَ عن مُوسَى بن عقبة عن سالم قَالَ: كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذا قيل له الإحرام من البيداء قَالَ البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ ما أهل رسول الله ﷺ إِلَّا من عند الشجرة حين قام به بعيره. وأخرج مسلم أيضًا قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن يَحْيَى قَالَ: قرأت على مالك عن مُوسَى بن عقبة عن سالم بن عبد الله أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ ييداؤكم هذه التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ ما أهل رسول الله ﷺ إِلَّا من عند المسجد يعني: ذي الحليفة، والحديث أَخْرَجَهُ أَبُو داود والتَّسَائِيّ أيضًا في الحج، وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا ابن عمر ثنا سُفْيَانُ بن عيينة عن جعفر بن مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لما أراد النَّبِيُّ ﷺ الحج أذن في الناس فاجتمعوا فلما أتى البيداء أحرم، وقال: حديث جابر

حديث حسن صحيح، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَأَنْسٍ وَالْمَسُورِ بْنِ مَحْزَمَةَ هَذَا.

وَفِي الْبَابِ أَيْضًا: عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَحَدَّثَ أَنْسٌ أَخْرَجَهُ السُّنَنُ مَا خَلَا ابْنَ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ لَهُ قَالَ فِيهِ: فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلًا، وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتَّنَائِيَّ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ فَلَمَّا أَتَى عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ أَهْلًا.

وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ قَالَ: لِبَيْكَ بِعَمْرَةٍ وَحِجَّةً مَعًا، وَحَدَّثَ الْمَسُورُ بْنُ مَحْزَمَةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ فِي قِصَّةِ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ: فَلَمَّا كَانَ بِذِي الْحَلِيفَةِ قَلْدَ الْهَدْيِ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ مِنْهَا.

وَحَدَّثَ سَعْدُ بْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَتْ: قَالَ سَعْدُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ طَرِيقَ الْفَرَعِ أَهْلًا إِذَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَإِذَا أَخَذَ طَرِيقَ أَحَدِ أَهْلٍ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى جَبَلِ الْبَيْدَاءِ، وَحَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حَسَّانٍ الْأَعْرَجِ عَنْهُ، وَفِيهِ: ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلًا بِالْحَجِّ.

وَفِي رِوَايَةِ الدَّارِقُطْنِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلًا بِالْحَجِّ، وَعَنْ هَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ أَهْلٌ مِنْ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَمْ يَهْلُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَأَنْسٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ أَحْرَمَ حِينَ أَطْلَعَ عَلَى الْبَيْدَاءِ.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَأَنْكَرَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْرَمَ مِنَ الْبَيْدَاءِ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَا أَهْلٌ إِلَّا مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ،

قالوا: وإنما كان ذلك بعد ما ركب راحلته. واحتجوا بما رواه ابن أبي ذئب عن الزُّهْرِيِّ عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه كان يهل إذا استوت به راحلته قائمة وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يفعلُه. قالوا: وينبغي أن يكون ذلك بعد ما تنبعث به راحلته.

واحتجوا بما رواه مالك عن المقبري عن عبيد بن جريح عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته قائمة، انتهى. وأراد الطحاوي بقوله وأنكر قوم الزُّهْرِيِّ وعبد الملك بن جريح وعبد الله ابن وهب فإنهم قالوا ما أحرم رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد.

قَالَ الطحاوي: فلما اختلفوا في ذلك أردنا أن ننظر من أين جاء اختلافهم فروى سعيد بن جبیر قَالَ: قلت لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كيف اختلف الناس في إهلال النَّبِيِّ ﷺ؟ فقالت طائفة: أهلّ في مصلاه، وقالت طائفة: حين استوت به راحلته، وقالت طائفة: حين علا البيداء وساق بقية كلامه نحو ما ذكره أبو داود، ولفظه عن سعيد بن جبیر قَالَ: قلت لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يا أبا العباس عجبت لاختلاف الصحابة في إهلال رسول الله ﷺ فقال: إني لأعلم الناس بذلك، إنما كانت من رسول الله ﷺ حجة واحدة فمن هناك اختلفوا خرج رسول الله ﷺ حاجًا فلما صلّى في مسجد ذي الحليفة ركعته أوجب في مجلسه فأهلّ بالحج حين فرغ من ركعته فسمع ذلك منه أقوام فحفظوه عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهلّ وأدرك ذلك منه أقوام وذلك أن الناس كانوا يأتون إرسالًا فسمعوه حين استقلت به ناقته يهل، فقالوا: إنما أهل رسول الله ﷺ حين استقلت به ناقته، ثم مضى رسول الله ﷺ فلما علا على شرف البيداء أهلّ وأدرك ذلك منه أقوام فقالوا: إنما أهل حين علا شرف البيداء وأيم الله لقد أوجب في مصلاه، وأهل حين استقلت به ناقته وأهل حين أشرف⁽¹⁾ البيداء، قَالَ سعيد بن جبیر فمن

(1) وحكى ابن دقيق العيد أنّ عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام ويردّ على من يقول إن النية لأن النية شرط في الحج الذي الإحرام ركن وشرط الشيء غيره ويعترض على من يقول: إن التلبية بأنها ليست ركناً وكان يحوم على تعيين فعل يتعلّق بالنية في الابتداء انتهى. =

21 - بَاب مَا لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ

1542 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟

أخذ بقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أهل في مصلاه إذا فرغ من ركعتيه.
وقال الطحاوي: فبين ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الوجه الذي جاء فيه اختلافهم، وإن إهلال النبي ﷺ الذي ابتداء الحج ودخل به فيه كان في مصلاه فبهذا نأخذ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم، وقال الأوزاعي وعطاء وقتادة: المستحب الإحرام من البيداء. وقال أبو عبيد البكري البيداء هذه فوق علمي ذي الحليفة لمن صعد من الوادي وفي أول البيداء بئر ماء.

21 - بَاب مَا لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ

(بَاب مَا لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ) أي: ما لا يجوز لبسه للمحرم سواء كان محرماً بالحج أو بالعمرة أو كان متمتعاً أو قارناً. وقوله: (مِنَ الثِّيَابِ) بيان لما.
(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أقف على اسمه في شيء من الطرق.

(قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟) وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب: ما ينهى من الطيب للمحرم من طريق الليث عن نافع بلفظ: ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام.

وعند النسائي من طريق عمر بن نافع عَنْ أَبِيهِ: ما نلبس من الثياب إذا أحرمتنا وهو مشعر بأن السؤال عن ذلك كان قبل الإحرام.

وقد حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري: أن في رواية ابن جريج

قال الحافظ العسقلاني والذي يظهر أن الصفة الحاصلة من تجرد وتلبية ونحو ذلك وسيجيء ما يتعلق بذلك إن شاء الله تعالى وحديث الباب قد مر في آخر كتاب العلم في باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله. صح.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْقُمُصَّ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبِرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ،»

والليث عن نافع أن ذلك كان في المسجد، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَلَمْ أَرْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرُقِ عَنْهُمَا.

نعم أخرج البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب، ومن طريق عبد الوهاب ابن عطاء عن عبد الله بن عون كلاهما عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان، وأشار نافع إلى مقدم المسجد فذكر الحديث فظهر من ذلك أنه كان في المدينة.

ووقع في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْآتِي فِي أَوَاخِرِ الْحَجِّ أَنَّهُ ﷺ خَطَبَ بِذَلِكَ فِي عُرْفَاتٍ فَيَحْمِلُ عَلَى التَّعَدُّدِ. وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَجَابَ بِهِ السَّائِلَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ابْتَدَأَ بِهِ فِي الْخُطْبَةِ.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَلْبَسُ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ وَهُوَ فِي مَعْنَى النَّهْيِ وَرَوَى بِالْجَزْمِ عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ (الْقُمُصُ) بِضَمِّ الْقَافِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَضَمُّهَا جَمْعُ قَمِيصٍ وَيَجْمَعُ أَيْضًا عَلَى أَقْمَصَةٍ وَقَمِصَانٍ.

(وَلَا الْعَمَائِمَ) جَمْعُ عِمَامَةٍ يُقَالُ اعْتَمَ بِالْعِمَامَةِ وَتَعَمَّمَ بِهَا.

(وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ) جَمْعُ سَرَاوِيلٍ.

(وَلَا الْبِرَانِسَ) جَمْعُ بَرَنْسٍ وَهُوَ كُلُّ ثَوْبٍ رَأْسُهُ مِنْهُ مُلْتَزِقٌ مِنْ ذِرَاعِهِ أَوْ جَبِهِ أَوْ مِطْرٍ أَوْ غَيْرِهَا.

وقال الجوهري: هي قلنسوة طويلة كان النساك يلبسونها في صدر الإسلام وهو من البرس بكسر الباء وهو القطن والنون زائدة.

وقيل: إنه غير عربي.

(وَلَا الْخِفَافَ) بِكسر الخاء جمع خف.

(إِلَّا أَحَدٌ) الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مُحَذَوْفٌ تَقْدِيرُهُ لَا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ الْخَفَيْنِ إِلَّا أَحَدٌ (لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ) فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ أَحَدٍ (فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ) ظَاهِرُ الْأَمْرِ

وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ.....

للاجوب لكنه لما شرح للتسهيل لم يناسب التثقيل فإنما هو للرخصة.
(وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ) وفي رواية ابن أبي ذئب الماضية في آخر كتاب العلم حتى يكونا تحت الكعبين أي: فيكون حينئذ كالنعلين، والمراد كشف الكعبين في الإحرام، وهما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم. ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه.

وقال مُحَمَّد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية: الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند معقد الشراك.
وقال ابن بطلال: إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة، ونقله الحافظ العسقلاني وأقره.

وقال العيني: والذي قاله ابن بطلال لا يعبأ به، كيف والإمام مُحَمَّد بن الحسن إمام في اللغة والعربية فمن أراد تحقيق صدق هذا فلينظر في تصنيفه الذي وضعه على أوضاع يعجز عنه الفحول من العلماء والأساطين من المحققين وهو الذي سماه الجامع الكبير والذي قاله هو الذي اختاره الأصمعي، قاله الإمام فخر الدين.

(وَلَا تَلْبَسُوا) يدخل فيه الإناث أيضًا⁽¹⁾.

(مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ) جملة من الفعل والفاعل في محل نصب على أنها صفة شَيْئًا.

والزعفران: اسم أعجمي وقد صرفته العرب فقالوا: ثوب من عفر وقد زعفر ثوبه زعفره ويجمع على زعافر.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: لا أعلمه ينبت في أرض العرب.

(1) كما سيأتي هو ووجه العدول فيه عن الغيبة إلى الخطاب.

أَوْ وَرْسٌ»⁽¹⁾.

..... (أَوْ وَرْسٌ) بفتح الواو سكون الراء

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على منع تلك الثياب المذكورة في الحديث ومنع الخفاف إذا جاوزت الكعبين ومنع المزعفر والورس. والكلام عليه من وجوه:

منها: هل المنع مقصور على ما ذكر في الحديث لا غير أم هو تنبيه بالشيء على باقيه فالظاهر أنه ليس مقصوراً على ما ذكر لأنه منع من الثياب المتممصة بها القمص والسراويلات والبرانس فهم من هذا على عادتهم في تعدي الأحكام من قوله القميص جميع ما كان مما يشبهه من الأقبية والجباب والقباطي إذا كان محيطاً بالبدن من الجهات فيكون من باب التنبيه ببعض عن الكل إلا أنه بهذين الشرطين أن يكون محيطاً ملبوساً على هذه الصفة المذكورة ولو سمي بأي اسم سمي في الثياب مختلفة في جميع الآفاق منها ما تعرف باللغة ومنها اصطلاحاً بحسب ما جرت عادتهم في ذلك في الآفاق فأعطى بوصف القميص المنع كلما وجدت فيه تلك الصفة واستعمل على تلك العادة فإن فعله لعذر أو لغير عذر فيه افتداء والفدية في ذلك ما ذكره أهل الفقه في كتب الفروع ونص الله عز وجل عليه في كتابه بقوله سبحانه: ﴿فِيذِيَّةٍ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: 196] فإن كان محيطاً ولم يلبسه على العادة المعلومة فلا شيء عليه مثال ذلك أن يكون له قميص فيتغطى به بالليل أو بالنهار يرميه على ظهره مثل الحرام أو مثل المثزر فلا شيء عليه وتراه محيطاً لأنه لم يلبسه على ما جرت به العادة في ذلك ومنع عليه السلام بقوله: «السراويلات» كل ما كان يشبه ذلك وهو أن يكون يلبس من المحزم إلى أسفل إذا كان محيطاً ودار على الأليتين والفخذين وإن سمي بأي اسم سمي أو كان على أي صفة كان إذا كان محيطاً فإن كان ليس على ذلك الوجه الذي جرت به العادة بأن يأخذ أحد سراويل ولم يدخل فيه ساقه وشده على وسطه مثل الأزرة فلا شيء عليه وإن كان محيطاً لأن لم يلبسه على العادة المعروفة في ذلك ومنع عليه السلام بقوله: «البرانس» كل ما كان يشبه ذلك النوع أن يكون فيه بعض خياطة ويكون يدخل في العنق وإن كان بعضه مفتوحاً سمي بأي نوع سمي مثل الغفائر والكباب والبلدرانات وما يشبه ذلك النوع إذا لبس على تلك الصفة فإذا أخذ برنساً ورماء على ظهره طاقين غير مفتوح الجناحين أو شده على وسطه مثل الأزرة فلا شيء عليه لأنه لم يلبسه على العادة الجارية في ذلك ومن هنا اختلف مالك والشافعي رحمهما الله فيمن أخذ برداً له فخللها أو عقدها فقال مالك: عليه الدم لأنه مثل المحيط، وقال الشافعي: لا شيء عليه، لأنه ليس مثل ما نص عليه في المنع هذا تعليل قولهما وأما الذي جاء عنهما فالمنع عن مالك والجواز عن الشافعي واختلفا أيضاً في النسيان والعمد أي: من فعل شيئاً مما فيه الفداء ناسياً من هذه أو ما أشبهها من اللباس فأما مالك فالعمد عنده في ذلك والنسيان سواء عليه الفدية فيه والشافعي لا يوجبها في النسيان ومنع عليه السلام بقوله: «ولا العمام» كل ما جعل في الرأس بخياطة كان أو بغير خياطة لأنه إذا منعنا الذي ليس بمخيط وهي العمامة فمن باب أولى المحيط ولذلك نص العلماء على أن إحرام الرجل في وجهه ورأسه أي: لا يغطيها بشيء فتكون العمام تنبيه بها من باب الأعلى لأنه =

أعلى ما يستر به الرأس عند العرب العمائم لبست على أي: وجه كان بخلاف البدن لأنه إذا غطى رأسه ولو بخرقه أو بعضه لزمه الفداء لأنه منع كل ما كان بغير خياطة كما قدمناه فهو منع كلي سمي الذي جعل على الرأس بأي اسم سمي جعل على أي نوع جعل ومنع عليه السلام بقوله: «ولا الخفاف إلا أن لا يجد نعلين فلبس خفين وليقطعهما أسفل الكعبين» منع الخفاف وما أشبههما إذا جاوزا الكعبين على أي نوع كان سمي بأي اسم سمي وأن المستحب في ذلك التعلان وهما اللذان لا كعب لهما معطوفاً مثل الفرق أعني السرموجة سمي بأي اسم سمي ومع عليه السلام بقوله: «ولا يلبس من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس» جميع الطيب لأنه أقل رائحة من الطيب قبل أن يصبغ به فإذا صبغ به كانت رائحته أقل وأقل فهو من باب التنبيه بالأقل على الأعلى فيتحصل من الفقه بالمدلولات التي ذكرنا أن الحاج ممنوع من جميع الطيب والزينة والرفاهية والتنعيم قل ذلك أو كثر إلا ما أحكمته السنة في ذلك من لباس الثوب الذي يستر العورة وبقي البدن من الأذى على ما هو منصوص في كتب الفروع.

وهنا بحث وهو أن المتكلم يخاطب السائل بحسب ما يعلم أنه يفهم عنه يؤخذ ذلك من جواب سيدنا ﷺ الأعرابي بما ذكر في الحديث فلولا أنه عليه السلام فهم عنه ما بيناه لم يقتنع منه بما في الحديث حتى يبلغ له في البيان.

ويترتب عليه من الفقه أنه لا يجوز أن ينظر في حديثه ﷺ ولا في كتاب الله عز وجل إلا بما يقتضيه اللسان العربي لا غير ولذلك قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَرْزَنُ لِمَلَائِكَةٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: 58] أي: يفهمون بما تقتضيه اللغة العربية فيحصل لهم فهم ما أريد منهم فيتذكرون عند ذلك.

وفيه: دليل على البحث في جزئيات الدين يؤخذ ذلك من سؤال السائل سيدنا ﷺ عن هذه الجزئيات فجابه عليه السلام عليها وجوابه على ذلك يقتضي جوازه.

وفيه: دليل على جواز السؤال في الدين وأن كان الشخص ممن لا يحتاج إلى ذلك في الوقت يؤخذ ذلك من سؤال هذا عما يلبسه المحرم وهو في الوقت ليس بمحرم ومن هذا ذكر أن الشافعي بات عند بعض الأئمة المعاصرين له وكان ذلك الإمام الغالب عليه التعبد وإن كان ذلك حال الأئمة أجمعين رضي الله عنهم فبات ذلك العالم قائماً يصلي والشافعي مضطجماً فلما أصبح قالت امرأة ذلك العالم هذا هو الشافعي الذي ثني عليه بت أنت قائماً يصلي وهو مضطجع لم يتحرك ليلته فذكر ذلك للشافعي، فقال له: إني جمعت البارحة في فكري ثمانين مسألة مستنبطة بالدليل والبرهان، فقال ذلك السيد لامرأته: هذا الذي عبته بالاضطجاع استنبط البارحة ثمانين مسألة واحدة منها خير من عبادتي كلها فانظر فضل جميعهم وتناصفهم واحترامهم للعلم رحمهم الله وهو الحق إذا كان لله. وهنا بحث وهو هل هذه الصفات التي كلف الحاج بها من ترك المخيط وترك الطيب وترك الرفاهية هل الحكمة فيها معروفة أو تعبد لا يعقل له معنى، فإن قلنا تعبد فلا بحث وإن قلنا: إن قواعد الشريعة تنبني على نظر الحكمة فيها وقد أرشد الكتاب العزيز إليها ولولا ما آيات كثيرة إذا نظر فيها لم توجد =

الحكمة فيها ظاهرة ما قبل ذلك وهو قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ [آل عمران: 97] فإذا لا يخص هذا اللفظ بشيء من آياته دون شيء أو يجعله في المحسوس مثل ما قاله بعض الناس من كونها لم يربها مخدومًا ولا في رمي الجمار من كونها ترمى في كل عام ولا يوجد لها أثر فهذه مما هي البعض وفيها تنبيه لمن ينظر ويتفكر يجدها عديدة وكل يأخذ من عموم هذه الآي بحسب ما يفتح له من الفهم فإن الحكمة عجيبة.

فما يظهر بتوفيق الله من الحكمة وجهان؛ أحدهما: وهو كونهم يمشون لكشف ما بهم من الأوزار والأثقال ومن يمشي إلى مثل هذا الحال فيكون مشيه متذللًا خارجًا عن حظوظ النفس التي أوقعته في ارتكاب الذنوب لأنه جاء عنه ﷺ لما قال مولانا جل جلاله للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30] غضب الله عز وجل عليهم فطافوا بالعرش أسبوعًا واستغفروا وتابوا فتاب بفضله عليهم ثم قال لهم: «ابنوا في الأرض بيتًا يطوف به المذنبون من بني آدم فأتوب عليهم كما تبت عليكم وأغفر لهم كما غفرت لكم» فبنوا البيت فمن يأت بهذه الصفة ينبغي من طريق الحكمة التناسب بين الحال والمقصد أما ترى لما كان الخروج إلى العيد إلى طلب رحمته عز وجل عقب خروجهم من العبادة المتقدمة وهي الصوم كانت بالطيب وحسن الثياب موافقة للحال وهو حال الاستقامة والامثال لما به أمروا ولما كان الخروج إلى الاستسقاء خروجًا إلى كشف ما نزل من الضر كان الخروج على هيئة تضرع ومسكنة من أجل ما ارتكب من الذنوب لأنه جاء أن العبيد إذا أذنبوا منع الله عز وجل عنهم المطر من أجل ذنوبهم فخرجوا في مسكنة وقشف من الحال حتى يكون رفع الأيدي بظهورها إلى السماء رهبنا من أجل تناسب الحال فكذلك هذا بل يكون هذا أعظم لأن الطلب فيه أعظم. وفيه وجه آخر لما كان فيه شبه بالمحشر لأن المحشر يجتمع فيه الناس في يوم واحد من كل الأرض وكما أن المحشر هو مواقيت مواقف، كذلك هذا مواقيت للجمار ومواقيت للمبيت بمنى بالمزدلفة إلى غير ذلك وكما أن الخروج من هذا الدار ومفارقة الأهل والمال ليس له من ذلك كله إلا قدر زاده إلى الآخرة من الكفن وما يتجهز به كذلك الحاج مفارقتة للأهل والوطن الذي قد جعل مقرونا بالموت لقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 66] وكذلك ليس له من ماله إلا قدر زاده لسفره هذا على الغالب من عادات الناس والغير يتركه كله وكما له بعد الموت مواقف دون القيامة وأحوال يخلص الله منها من يشاء ويهلك فيها من يشاء كذلك طريق الحج ما فيه من المكابدة وقد قال تعالى: ﴿لَنْ تَكُونُوا بِبِلَافِيهِ إِلَّا يَشِقُّ الْأَنْفُسُ﴾ [النحل: 7] ومن الناس من يهلك في طريق الحج كما يهلك هناك غير أن بين الهالكين فرقًا ما لأن الهلاك هنا يذهب الروح من الجسد وقد تكون فيه سعادته وهناك بكثرة الأحوال وعدم التخلص منها فهو هلاك شقاوة وخسران غير أنه هناك يقفون عراة وقد كانوا يقفون قبل الإسلام عراة إلا أنه أحكمت السنة هنا نوعًا من اللباس من أجل ستر العورة لأن ذلك الهول =

وأخره سين مهملة⁽¹⁾.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: الورس يزرع بأرض اليمن زرعًا ولا يكون بغير اليمن ولا يكون منه شيء بريًا ونباته مثل حب السمسم، فإذا حف عند إدراكه فتفتق فينقض منه الورس ويزرع سنة فيقيم في الأرض عشر سنين ينبت ويثمر. وقال الجوهري: الورس نبت أصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه تقول منه أورس المكان وورست الثوب توريسًا صبغته بالورس هذا. وقيل: يكون بالصين واليمن والهند وليس بنبات يزرع كما زعم من زعم وهو يشبه زهر العصفور، ومنه يشبه نشارة البابونج ومنه شيء يشبه البنفسج، ويقال: إن الكركم عروقه⁽²⁾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هناك يمنع أن ينظر أحد عورة أحد وليس هنا مانع من النظر فأمر بسترها وهناك لا طيب فيه لأحد وهنا مثله وهناك الأمر فيه والحكم لله لا لغيره وذهبت الدعاوى كلها كذلك هنا فيما يرجى من المغفرة لا حيلة في ذلك لأحد الكل مستسلمون ينتظرون ما يحكم الله عز وجل فيهم وقد أخبر عن بعض المباركين أنه لما أن حج وفرغ غلبته عيناه فنام فرأى كأن ملكين نزلا من السماء فقال أحدهما للآخر كم حج بيت ربنا العام؟ قال له: ستمائة ألف قال كم قبل منهم قال ستة فاستيقظ مذعورا وقال من لي حتى أكون واحدًا من ستة ثم نام ثانيًا ثم الثالثة مثل ذلك فرأى الملكين قد نزلا وأعاد السؤال الأول ثم قال له فما فعل ربنا في الباقي؟ قال: شفع كل واحد منهم في مائة ألف واستيقظ فرحان فجاء الشبه على هذه الحكاية مثل القيامة ناج وضده ومقبول وغيره مقبول ومشفوع فيه وشافع لكن بإذنه وفضله وقد يكون للمجموع ويرتب عليه من معرفة الحكمة أنه لا ينال الخطير من القرب إلا بالخطير من المجاهدات والتعبات لأنه لما كان هذا موطنًا تغفر فيه الجرائم العظام كما جاء عنه ﷺ: أنه لم ير الشيطان أصغر ولا أحقر من يوم عرفة لما يعاين من تجاوز الله عن الكبائر العظام يحشو التراب على رأسه ويقول قوم قد فتنتم منذ خمسين أو أربعين سنة ثم غفر لهم في ساعة. أو كما قال عليه السلام فالوصول إلى هذا ليس بالهين بل بالجهد العظيم إلا من من الله عليه بالتيسير من طريق الفضل وفيه تنبيه على أن يتذكر به ذلك الموقف الذي يشبهه فيكون سببًا لصدق اللجوء إلى المولى الكريم وكثرة الرغبة إليه وإظهار الافتقار الذي به يرجى الخير كله لقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: 62] وهو سبحانه لا يخلف الميعاد جعلنا الله ممن من عليه بفضله بلا محنة لا رب سواه.

(1) نبت أصفر طيب الريح يصبغ به.

(2) وقال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملائمة الشم فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد التطيب.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ هَذَا مِنْ بَدِيعِ الْكَلَامِ وَجَزَلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَا لَا يَلْبَسُ مَنْحَثَرٌ فَقَالَ لَا يَلْبَسُ كَذَا أَيْ: وَيَلْبَسُ مَا سِوَاهُ.

وَقَالَ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيُّ: سَتَلُّ عَمَّا يَلْبَسُ فَأَجَابَ بِمَا لَا يَلْبَسُ لِيَدُلَّ بِالْإِتِّزَامِ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ عَلَى مَا يَجُوزُ.

وَأَمَّا عَدْلُ عَنِ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ أَحْضَرَ وَأَحْصَرَ⁽¹⁾ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حَقَّ السُّؤَالِ أَنْ يَكُونَ عَمَّا لَا يَلْبَسُ؛ لِأَنَّهُ الْحُكْمُ الْعَارِضُ فِي الْإِحْرَامِ الْمَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِهِ إِذَا الْجَوَازُ ثَابِتٌ بِالْأَصْلِ مَعْلُومٌ بِالِاسْتِصْحَابِ فَكَانَ الْأَلِيقُ السُّؤَالُ عَمَّا لَا يَلْبَسُ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: وَهَذَا يَشْبَهُ أَسْلُوبَ الْحَكِيمِ وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَاللَّذِينَ﴾ [البقرة: 215] فَعَدَلَ عَنِ جِنْسِ الْمُنْفِقِ وَهُوَ الْمَسْئُولُ عَنْهُ إِلَى ذِكْرِ الْمُنْفِقِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: يَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي الْجَوَابِ مَا يَحْصُلُ مِنْهُ الْمَقْصُودُ كَيْفَ كَانَ وَلَوْ بِتَغْيِيرٍ أَوْ زِيَادَةٍ وَلَا يَشْتَرُطُ الْمُطَابَقَةُ انْتَهَى.

وَفِيهِ: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَلْ الْأَصْلُ اشْتِرَاطُهَا وَلَكِنْ ثَمَّةُ مَوْضِعٍ يَكُونُ الْعَدُولُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهِ هُوَ الْأَهَمُّ كَمَا هُوَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَاجُّ﴾ [البقرة: 189] وَنَحْوُ ذَلِكَ هَذَا ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِنَاءٌ عَلَى سِيَاقِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ عَنْ نَافِعٍ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ نَافِعٍ بَلْفَظٍ: يَتْرَكُ الْمَحْرَمَ وَهِيَ شَاذَةٌ وَالْإِخْتِلَافُ فِيهَا عَلَى ابْنِ جَرِيرٍ لَا عَلَى نَافِعٍ وَرَوَاهُ سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَلْفَظٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ مَا يَجْتَنِبُ الْمَحْرَمَ مِنَ الثِّيَابِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحَيْهِمَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّازِقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ

(1) وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ نَبَتْهُ بِالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ عَلَى جَمِيعِ مَا فِي مَعْنَاهُمَا وَهُوَ مَا كَانَ مَخِيطًا وَمَعْمُولًا عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ أَوْ الْعِضْوِ كَالْجُوشَنِ وَالتَّبَانِ وَغَيْرَهُمَا وَنَبَتْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْعِمَائِمِ وَالْبِرَانِسِ عَلَى كُلِّ مَا هُوَ سَاتِرٌ لِلرَّأْسِ مَخِيطًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ فَإِنَّهُ حَرَامٌ وَنَبَتْهُ بِالْخُفَافِ عَلَى كُلِّ سَاتِرٍ لِلرَّجُلِ مِنْ مَدَاسٍ وَجَوَارِبَ وَغَيْرِهَا. صَح.

فقال مرة ما يترك ومرة أخرى ما يلبس وأُخْرِجَهُ المؤلف في أواخر الحج من طريق إبراهيم بن سعد عن الزُّهْرِيِّ بلفظ نافع، فالأختلاف فيه على الزُّهْرِيِّ يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم إن المراد بالمحرم هنا هو الرجل ولا يلتحق به المرأة في ذلك إلا في منع الثوب الذي مسه الزعفران أو الورس، قَالَ ابن المنذر أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر، وإنما تشترك مع الرجال في منع الثوب الذي مسه الزعفران أو الورس. ويؤيده قوله في آخر حديث الليث الآتي إن شاء الله تَعَالَى في أواخر الحج ولا تنتقب المرأة. ويدل عليه أيضًا قوله: ولا تلبسوا بتوجيه الخطاب نحو الذكور.

لا يقال لم لا يجوز أن يكون متناولاً ولا للقبيلتين على التغليب لأننا نقول بعض الروايات يفسر بعضًا، فرواية الليث الآتية في أواخر الحج ولا تنتقب المرأة يفيد اختصاصه بالذكور نعم لو قيل عدل عن الغيبة إلى الخطاب ليدل بتغيير الأسلوب على عموم هذا المنع للنساء أيضًا لكان له وجه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم في الحديث: تحريم المخيط على الرجال والمراد لبسه على الوضع الذي جعل له ولو في بعض البدن فلو ارتدى بالقميص أو اترز به مثلاً لا يضره، ثم المراد بالمخيط كل معمول على قدر البدن والعضو مثل الجبة والقفازين أخرج التِّرْمِذِيُّ بسنده عن عطاء عن يعلى بن أمية قَالَ: رأى رسول الله ﷺ أعرابياً قد أحرم وعليه جبة فأمره أن ينزعها وفي بعض طرقه قميص بدل الجبة وهي رواية الموطأ.

ولا يجب قطع القميص والجبة على المحرم إذا أراد نزعها بل له أن ينزع ذلك من رأسه وإن أدى إلى الإحاطة برأسه خلافاً لمن قَالَ يشقه، وهو قول الشعبي والنخعي.

يروى ذلك أيضًا عن الحسن وسعيد بن جبير، وذهب الجمهور إلى جواز نزع ذلك من الرأس.

وبه قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ومالك والشافعي والحديث حجة لهم ثم إنه يحرم عليه السراويل أيضًا، ولا يجب عليه قطعه عند عدم الإزار كما ورد في الخف وبه قَالَ أحمد وهو الأصح عند أكثر الشافعية قاله الرافعي.

وقال إمام الحرمين والغزالي: أنه لا يجوز لبس السراويل إلا إذا لم يتأت فتقه وجعله إزارًا، فإن تأتى ذلك لم يجوز لبسه فإن لبسه لزمه الفدية قَالَ الخطابي ويحكى عن أَبِي حَنِيفَةَ أنه قَالَ يشق السراويل ويتزر به.

وفي شرح الطحاوي فإن لم يجد رداء فلا بأس أن يشق قميصه ويرتدي به وإذا لم يجد الإزار فتق السراويل فإن لبسه ولم يفتقه لزمه دم ثم إنه يحرم عليه التعمم. وقال الخطابي ذكر العمامة والبرنس معًا ليدل على أنه: لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر.

قَالَ: ومن النادر المكتل يحمله على رأسه، قيل: ومراده أن يجعله على رأسه كلبس القبع.

ولا يلزم شيء بمجرد وضعه على رأسه كهيئة الحامل لحاجته على مذهبه، ولو انغمس في الماء لا يضره فإنه لا يسمى لابسًا وكذا لو ستر رأسه بيده ثم إن الخفاف الشرط فيها القطع خلافًا لأحمد فإنه جاز لبس الخفين من غير قطع وهو المشهور عنه وحكى عن عطاء مثله قَالَ لأن في قطعهما فسادًا.

وقال الخطابي: يشبه أن يكون عطاء لم يبلغه حديثًا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وإنما الفساد أن يفعل ما نهت عنه الشريعة فأما ما أذن فيه رسول الله ﷺ فليس بفساد قَالَ: والعجب من أحمد في هذا فإنه لا يكاد يخالف سنة تبليغه وقلت سنة لم تبليغه ويشبه أن يكون إنما ذهب إلى حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الآتي في أواخر الحج بلفظ: من لم يجد نعلين فليلبس خفين.

وتعقب: بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي أن يقول بها هنا وأجابت الحنابلة عنه بأشياء منها دعوى النسخ في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإن البيهقي روى عن عمرو بن دينار قَالَ لم يذكر ابن عباس

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا القطع، وقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين فلا أدري أي الحديثين نسخ الآخر.

وروى الدارقطني عن عمرو قَالَ : انظروا أي الحديثين قبل حديث ابن عمر أو حديث ابن عباس قَالَ البيهقي : فحملهما عمرو بن دينار على نسخ أحدهما الآخر، ثم حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أَنَّهُ قَالَ : حديث ابن عمر قبل لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام وحديث ابن عباس بعرفات وذلك بعد قصة ابن عمر رضي الله عنهما.

وأجاب الشافعي عن هذا في الأم فقال : كلاهما حافظ صادق وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون غربت عنه أو شك فلم يؤده وإما سكت عنه وإما أداه فلم يؤد عنه بعض رواته.

ومنها : ما قالوا منهم ابن الجوزي أن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اختلف في وقفه ورفع، وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يختلف في رفعه فسلكوا مسلك الترجيح.

وقال الحافظ العسقلاني : وهذا مردود بأنه لم يختلف على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة.

على أنه اختلف في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أيضًا فرواه ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا ولا يرتاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أصح من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ؛ لأن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جاء بإسناد وصف بكونه أصح الأسانيد واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فلم يأت مَرْفُوعًا إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قَالَ الأصيلي : إنه شيخ بصري لا يعرف كذا قَالَ لكن هو معروف موصوف بالفقه عن الأئمة.

ومنها : أن بعضهم قاسوه على السراويل.

ورد بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار .

ومنها : أن بعضهم احتجوا بقول عطاء أن القطع فساد والله لا يحب الفساد ، وقد أجيب عنه بما ذكر آنفاً .

ومنها : ما قاله ابن الجوزي أن الأمر بالقطع يحمل على الإباحة لا على الاشتراط عملاً بالحديثين .

وأجيب : بأنه تعسف واستعمال اللفظ في غير موضعه .

والأحسن في هذا أن يقال أن حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قد ورد في بعض طرقه الصحيحة موافقته لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قطع الخفين رواه النَّسَائِيُّ في سننه قَالَ : أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، ثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارَ فَلَیْلِبْسِ السَّرَاوِلَ وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلَیْلِبْسِ الْخَفَيْنِ وَلَیْقُطْعُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » .

وهذا إسناد صحيح وإسماعيل بن مسعود والجحدري وثقه أبو حاتم وغيره وباقيهم رجال الصحيح والزيادة من الثقة مقبولة على المذهب الصحيح .

ثم إنه زاد معمر في روايته عن الزُّهْرِيِّ عن سالم في هذا الموضع من حديث الباب زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهي قوله : وليحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين فإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين .

واستدل بقوله : فإن لم يجد على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وعن بعض الشافعية جوازه وكذا عند الحنفية وقال ابن العربي : إن صاروا كالنعلين جاز وإن ستر منه ظاهر الرجل شيئاً لم يجز إلا للفاقد والمراد بعدم الواجدان أن لا يقدر على تحصيله لفقده أو منع المالك له أو عجزه عن الثمن ولو بيع بغبن فاحش لم يلزمه شراؤه .

ثم إن ظاهر الحديث : أنه لا يجوز لبس ما مسه الزعفران والورس سواء انقطعت رايحته وذهب ردعه بحيث لا ينفض أو مع بقاء ذلك .

وفي الموطأ : أن مالكا سئل عن ثوب مسّه طيب ثم ذهب ريح الطيب منه

هل يحرم قَالَ: نعم لا بأس بذلك ما لم يكن فيه صباغ زعفران أو ورس.
قَالَ أي مالك: وإنما يكره لبس المصبغات لأنها تنفض.

وقال الشافعي: إذا صار الثوب بحيث لو أصابه الماء لم يفح له رائحة لم يمنع، والحجة فيه حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى في الباب الذي بعده بلفظ: ولم ينع عن شيء من الثياب إلا المزعفرة التي تردع على الجلد.

وحكى إمام الحرمين فيما إذا بقي اللون فقط وجهين مبنيين على خلاف في أن مجرد اللون هل يعتبر قَالَ الرافعي: والصحيح أنه لا يعتبر.

وقال أصحابنا: ما غسل من ذلك حتى صار لا ينفض فلا بأس بلبسه في الإحرام وهو المنقول عن سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح والحسن وطاوس وقتادة والنخعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور ومعنى لا ينفض لا يتناثر صبغه.

وقيل: لا يفوح رائحته وهما منقولان عن مُحَمَّد بن الحسن. والتعويل على زوال الرائحة حتى لو كان لا يتناثر صبغه ولكن يفوح رائحته يمنع من ذلك؛ لأن ذلك دليل بقاء الطيب إذ الطيب ما له رائحة طيبة.

وقد روى الطحاوي عن فهد عن يَحْيَى بن عبد المجيد عن أبي معاوية وعن ابن أبي عمران عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن أبي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لا تلبسوا ثوباً مسّه ورس أو زعفران» يعني: في الإحرام إلا أن يكون غسلاً وأُخْرِجَهُ أَبُو عمر أيضاً من حديث يَحْيَى بن عبد المجيد الجماني وهذه الزيادة أعني قوله: إلا أن يكون غسلاً صحيحة؛ لأن رجالها ثقات.

وقد روى هذه الزيادة أبو معاوية الضرير وهوة ثقة ثبت، وما قاله ابن حزم من أنه لا نعلمه صحيحاً.

وما قاله أحمد بن حنبل أبو معاوية مضطرب الحديث في أحاديث عبيد الله

ولم يَجِئْ أَحَدٌ بِهَذِهِ غَيْرُهُ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ الطَّحَاوِيُّ قَالَ ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ: رَأَيْتُ يَحْيَى ابْنَ مَعِينٍ وَهُوَ مُتَعَجِّبٌ مِنَ الْجِمَانِيِّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عِنْدِي، ثُمَّ وَثَبَ مِنْ فُورِهِ فَجَاءَ بِأَصْلِهِ فَأَخْرَجَ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ كَمَا ذَكَرَهُ يَحْيَى الْجِمَانِيُّ فَكُتِبَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ.

وَكُفِيَ لَصَحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ شَهَادَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَكِتَابَةُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَرَوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ وَلَا نَعْلَمُهُ صَحِيحًا فَهُوَ نَفْيٌ لِعِلْمِهِ بِصَحَّتِهِ وَهَذَا لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ صَحَّةِ الْحَدِيثِ فِي عِلْمِ غَيْرِهِ هَذَا.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثًا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ لِبَسِ الْمَزْعُفَرِ لِلْمَحْرَمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْضٌ وَلَا رَدْعٌ.

وَمِمَّا يَسْتَفَادُ مِنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ جَوَازُ لِبَسِ الْمَزْعُفَرِ وَالْمُورِسِ لِغَيْرِ الرَّجُلِ الْمَحْرَمِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ عَمَّا يَلْبَسُ الْمَحْرَمُ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ لَغَيْرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَخْرَجَ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ قَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ يُمْكِنُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ جَوَابَ السُّؤَالِ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ بِمَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ فَقَالَ: وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا خَ، ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ الْمَرْأَةِ الْمَحْرُومَةِ انْتَهَى.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ فِيهِ بَعْدٌ، بَلِ الْأَوْجَهُ فِي الْجَمْعِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ النَّهْيِ عَنِ تَزَعْفَرِ الرَّجُلِ أَنْ يَزَعْفَرَ بَدَنَهُ.

فَأَمَّا لِبَسُ الثَّوْبِ الْمَزْعُفَرِ لِغَيْرِ الْمَحْرَمِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَهِيْبٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَزَعْفَرَ الرَّجُلُ جِلْدَهُ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ النَّهْيُ عَنِ مَطْلَقِ التَزَعْفَرِ يَحْمِلُ عَلَى الْمُقِيدِ الَّذِي فِيهِ

أن يزعفر الرجل جلده.

ويؤيد بذلك ما ورد في جواز لبس الثياب المزعفرة والمورسة للرجال فيما رواه أبو داود وابن ماجة من حديث قيس بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعْنَا لَهُ مَا يَتَبَرَّدُ فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِمَلْحَفَةٍ صَفْرَاءَ فَرَأَيْتُ أَثَرَ الْوَرَسِ عَلَيْهِ.

وروى أبو داود من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: كَانَ يَصْبِغُ بِالصَّفْرِ ثِيَابَهُ كُلَّهَا حَتَّى عِمَامَتَهُ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَصْبِغُ ثِيَابَهُ بِالزَّعْفَرَانِ، وَجَمَعَ الْخَطَّابِيُّ بِأَنَّ مَا صَبِغَ غَزَلَهُ ثُمَّ نَسَجَ فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي النَّهْيِ وَوَافَقَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى هَذَا.

وأما التوسد أو النوم على الثوب المصبوغ بالزعفران أو الورس فقال أبو يوسف في الإملاء: لَا يَنْبَغِي لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَتَوَسَّدَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِالزَّعْفَرَانِ أَوْ الْوَرَسِ وَلَا يَنَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا لِلطَّيِّبِ فَكَانَ كَاللِّبْسِ.

وقال الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْوَرَسِ هَلْ هُوَ طَيِّبٌ أَوْ لَا، فَذَكَرَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَنَّهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ قَالَ: وَالْوَرَسُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَيِّبًا فَلَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِينَ تَجَنُّبَ الطَّيِّبِ وَمَا يَشْبَهُهُ فِي مَلَأَمَةِ الشَّمِّ وَاسْتِحْسَانِهِ.

وقال الرافعي: هو فيما يقال أشهر طيب في بلاد اليمن.

وفي كلام النَّوَوِيِّ أَيْضًا مَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ طَيِّبٌ، وَقَالَ الطَّيِّبِيُّ: نَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ عَلَى مَا فِي مَعْنَاهُمَا مِمَّا يَقْصَدُ بِهِ التَّطْيِيبُ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْقَبِيلَتَيْنِ فَيَكْرَهُ لِلْمَحْرَمِ لِبَسَ الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ بِغَيْرِ طَيِّبٍ وَأَمَّا الْفَوَاكِهِ كَالْأُتْرُجِ وَالتَّفَاحِ وَأَزْهَارِ الْبُوَادِي كَالشَّيْخِ وَالْقَيْصُومِ وَغَيْرَهُمَا فَلَيْسَتْ بِحَرَامٍ، انْتَهَى.

واستنبط والمستنبط هو المذهب من منع لبس الثوب المزعفر منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وهو قول الشافعية وعن المالكية خلاف.

وقالت الحنفية: لا يحرم؛ لأن المورد اللبس والتطيب والأكل لا يعد متطيبًا.

22 - بَابُ الرُّكُوبِ وَالْإِزْدَافِ فِي الْحَجِّ

1543، 1544 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،

فائدة:

زاد الثَّوْرِيُّ في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث ولا القباء أَخْرَجَهُ عبد الرزاق عنه.

ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثَّوْرِيِّ وَأَخْرَجَهُ الدارقطني والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع أيضًا، والقباء بالقباف والموحدة معروف ويطلق على كل ثوب مفرح ومنع لبسه للمحرم متفق عليه، إلا أبا حنيفة قَالَ: بشرط أن يدخل يديه في كميته لا إذا ألقاه على كتفيه ووافقه أبو ثور والحزقي من الحنابلة وحكى الماوردي نظيره إن كان كمه ضيقًا فإن كان واسعًا فلا.

تنبيه:

قال العلماء: والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب البعد عن الترفه والاتصاف بصفة الخاشع وتذكر القدوم على الرب متجردًا عن الثياب التي كانت له في الدنيا ليكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المحظورات.

22 - بَابُ الرُّكُوبِ وَالْإِزْدَافِ فِي الْحَجِّ

(باب) جواز (الرُّكُوبِ وَالْإِزْدَافِ) وهو أن يركب الراكب خلفه آخر (في الحج).

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عبد الله الجعفي المعروف بالمسندي وهو من أفراد البُخَارِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) بفتح الجيم وكسر الراء الأولى ابن حازم بالمهملة والزاي الجهضمي البصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) جرير، (عَنْ يُونُسَ) ابن يزيد، (الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَ بْنِ شَهَابٍ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن عتبة بن مسعود أبو عبد الله الهذلي أحد

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرَدَفَ الْفُضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنًى، قَالَ: فَكِلَاهُمَا قَالَ: «لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ».

الفقهاء السبعة مات سنة ثمان وتسعين.

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هو ابن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ) بكسر الراء وسكون الدال المهملة وفي آخره فاء، بمعنى: الرديف وهو الذي يركب خلف الراكب وفي رواية أحمد رديف النَّبِيِّ ﷺ (مِنْ عَرَفَةَ) أي: من عرفات وهو اسم لموضع الوقوف.

(إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ) بلفظ اسم الفاعل من الازْدِلَاف وهو التَّقَرُّبُ والتَّقَدُّمُ؛ لأن الحاج إذا أفاضوا من عرفات اُزْدَلَفُوا إليها أي: تَقَرَّبُوا منها وتَقَدَّمُوا إليها أو سميت بذلك بمجيء الناس في زلف من الليل وهو موضع بحرم مكة.

(ثُمَّ أَرَدَفَ الْفُضْلَ) وهو ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(مِنْ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنًى، قَالَ) أي: الراوي: (فَكِلَاهُمَا) أي: أسامة والفضل (قَالَ⁽¹⁾): «لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جُمْرَةَ الْعَقَبَةِ») أي: إلى أن رمى جمرة العقبة وهي حد منى من الجانب الغربي من جهة مكة ويقال لها أَيْضًا: الجمرة الكبرى، قَالَ ابن المنير: والظاهر أنه ﷺ قصد بإردافه أن يحدث عنه بما يتفق له في تلك الحال من التشريع.

وفي الحديث: أن الحج راكبًا أفضل، وقد مرّ الخلاف فيه في باب: الحج على الرحل.

وفيه أَيْضًا: إرداف العالم من يخدمه. وفيه التواضع بالأرداف للرجل الكبير والسلطان الجليل.

وفيه: حجة لأبي حنيفة وصاحبيه والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود بن علي وأبي عبيد والطبري في قولهم: يلبي الحاج ولا يقطع التلبية حتى يرمي جمرة العقبة، وهو المنقول أَيْضًا عن عطاء بن أبي رباح وطاوس وسعيد بن

(1) الظاهر أن يقول قالا لكن اعتبر بلفظ كلا فإن لفظه مفرد ويمكن أن يقال: إن المراد كل واحد منهما، فافهم.

جبير وإبراهيم النخعي وسفيان الثَّوْرِيّ وابن أبي ليلى والحسن بن حي.

وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وميمونة رضي الله عنهم ثم اختلف بعض هؤلاء، فقال الثَّوْرِيّ وأبو حنيفة والشافعي وأبو ثور: يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جمرة العقبة، وقال غيرهم: لا يقطع حتى يرميها بأسرها، قالوا: وهو ظاهر الحديث وهو أنه لم يزل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة ولم يقل الراوي حتى رمى بعضها.

وقال الأولون: قد روى البيهقي من حديث شريك عن عامر بن شقيق عَنْ أَبِي وَائِلٍ عن عبد الله رمقت النَّبِيُّ ﷺ فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة فإذا ورد التصريح سقط الاحتمال.

فإن قيل: أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن الفضل بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أفضت مع رسول الله ﷺ من عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة؟

فالجواب: أنه قَالَ البيهقي هذه زيادة غريبة ليست في الروايات عن الفضل وإن كان ابن خزيمة قد اختاره.

وقال الذهبي: فيه نكارة وقوله: يكبر مع كل حصاة يدل على أنه قطع التلبية مع أول حصاة.

وقال سعيد بن المسيب ومحمد بن بكر الثقفي ومالك وأصحابه: وأكثر أهل المدينة: الحاج لا يلبي في عرفة بل يكبر ويهلل.

وروي ذلك عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم، ثم اختلفوا متى يقطع التلبية فقال سعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وأصحابه: يقطعها إذا توجه إلى عرفات، وروي نحو ذلك عن عثمان وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وروى عنهما خلاف ذلك أَيْضًا.

وقال الزُّهْرِيّ والسائب بن يزيد وسليمان بن يسار وابن المسيب في رواية: يقطعها حين يقف بعرفات، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي

23 - بَاب مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأُرْدِيَةِ وَالْأَزْرِ

وَلَبِسَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «الثِّيَابَ الْمُعَصْفَرَةَ»⁽¹⁾

وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، واحتج هؤلاء بحديث أسامة بن زيد أَخْرَجَهُ الطحاوي عنه أنه قَالَ: كنت ردف رسول الله ﷺ عشية عرفة فكان لا يزيد على التكبير والتهليل وكان إذا وجد فجوة نص، وقوله: فجوة بفتح الفاء وضمها وهي ما اتسع من الأرض، وقد روي في الموطأ فرجة وقوله نص أي: دفع في سيره وأسرع والنص منتهى الغاية في كل شيء قاله في المطالع، وفي رواية أحمد فإذا التحم عليه الناس أعنق وإذا وجد فرجة نص وقوله أعنق من العنق وهو السير اليسير الذي تمد فيه الدابة عنقها للاستعانة وهو دون الأسرع، وأجيب بأن ذلك لا يدل على نفي التلبية وخروج وقتها، وقوله: لا يزيد على التكبير والتهليل يعني: الزيادة من جنسهما، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

23 - بَاب مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأُرْدِيَةِ وَالْأَزْرِ

(باب) بيان (مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ) كلمة ما يجوز أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية فعلى الأول كلمة من في قوله: (مِنَ الثِّيَابِ) بيانية وعلى الثاني تبعيضية. (وَالْأُرْدِيَةِ) جمع رداء وهو الثوب الساتر للنصف الأعلى من البدن. (وَالْأَزْرِ) بضم الهمزة والزاي ويجوز تسكينها جمع أزار وهو الثوب الساتر للنصف الأسفل من البدن، وعطف الأردية والأزر على الثياب من عطف الخاص على العام.

وهذه الترجمة مغايرة للترجمة السابقة من حيث إن تلك معقودة لما لا يلبس من أجناس الثياب وهذه لما يلبس من أنواعها. (وَلَبِسَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الثِّيَابَ الْمُعَصْفَرَةَ) أي: المصبوغة بالعصفر وهو معروف.

(1) اختلفت الأئمة في لبس المعصفر للمحرم فقال أبو حنيفة والثوري: هو طيب وفيه الفدية، وقال الشافعي وأحمد: لا بأس بلبس المعصفر لأنه لون ليس بطيب، واختلفت الرواية عن مالك في ذلك كما بسط في الأوجز، وفيه قال ابن الهمام: فمبنى الخلاف على أنه طيب الرائحة أم لا؟ فقلنا: نعم فلا يجوز اهـ.

وَهِيَ مُحْرَمَةٌ، وَقَالَتْ: لَا تَلْتَمَّ وَلَا تَتَّبَرَّقَعْ، وَلَا تَلْبَسْ ثَوْبًا بِوَرْسٍ وَلَا زَعْفَرَانٍ.....

(وَهِيَ مُحْرَمَةٌ) جملة اسمية وقعت حالاً. وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور من طريق القاسم بن مُحَمَّد قَالَ: كانت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تلبس المعصفرة، وأخرج البيهقي من طريق ابن أبي مليكة أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف وهي محرمة، وقيل: الثوب المورد المصبوغ بالورد. وأجاز الأكثرون لبس المعصفر للمحرم.

وعن أَبِي حَنِيفَةَ المعصفر طيب وفيه الفدية واحتج بأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان ينهي عن الثياب المصبغة وقال ابن المنذر إنما كره عمر رضي الله عنه ذلك لئلا يقتدي به الجاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعفر أيضاً.

(وَقَالَتْ) أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (لَا تَلْتَمَّ) بمثناة واحدة وتشديد المثلثة وأصله تلتثم فحذفت إحدى التاءين كما في تلظى أصله تتلظى وفي رواية أبي داود لا تلتثم بسكون اللام وزيادة مثناة بعدها من الالتثام وكلاهما من اللثام وهو ما يغطي الشفة والمعنى هاهنا لا تغطي المرأة شفتها بثوب. (وَلَا تَتَّبَرَّقَعْ) أي: ولا تلبس البرقع بضم الباء الموحدة وسكون الراء وضم القاف وفتحها وهو ما يغطي الوجه.

(وَلَا تَلْبَسْ ثَوْبًا بِوَرْسٍ وَلَا زَعْفَرَانٍ) أي: مصبوغاً بورس أو زعفران، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على هذا موصولاً عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هكذا.

نعم، قَالَ سعيد بن منصور: ثنا هشيم، ثنا الْأَعْمَشُ، عن القاسم، عن الأسود، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: تسدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها. وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن وعطاء قالا: لا تلبس المحرمة القفازين والسرراويل ولا تبرقع ولا تلتثم وتلبس ما شاءت من الثياب إلا ثوباً ينفض عليها ورساً أو زعفراناً، وقد روى

⁼ وقال الموفق: العصفر ليس بطيب ولا بأس باستعماله وشمه ولا بما صبغ به وهو مذهب الشافعي، وكرهه مالك إذا كان ينتقض ولم يوجب فيه فدية ومنع منه الثوري وأبو حنيفة لأنه صبغ طيب الرائحة، اهـ مختصراً.

وَقَالَ جَابِرٌ: «لَا أَرَى الْمُعَصْفَرَ طَيِّبًا» وَلَمْ تَرَ عَائِشَةُ بِأَسَا بِالْحُلِيِّ، وَالثَّوبِ الْأَسْوَدَ، وَالْمُورَدِ⁽¹⁾، وَالْخُفَّ لِلْمَرْأَةِ

أبو داود من حديث ابن عمر أن النَّبِيَّ ﷺ: نهى النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مسّه الورس والزعفران من الثياب ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب من معصفر أو خز أو حلي أو قميص أو سراويل هذا.

وقد سقط في رواية الحموي من الأصل هذا الأثر.

(وَقَالَ جَابِرٌ) أي: ابن عبد الله الصحابي ابن الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: («لَا أَرَى الْمُعَصْفَرَ طَيِّبًا») أي: لا أراه مطيباً؛ لأنه لا يصح أن يكون المفعول الثاني معنى مع كون الأول عيناً ووصل هذا التعليق الشافعيّ ومسدد بلفظ: لا تلبس المرأة ثياب الطيب ولا أرى المعصفر طيباً، وقد تقدم الكلام في ذلك.

(وَلَمْ تَرَ عَائِشَةُ) أي: لم تعلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بَأَسَا بِالْحُلِيِّ) بضم الحاء وكسر اللام جمع الحلبي.

(وَالثَّوبِ الْأَسْوَدَ، وَالْمُورَدِ) أي: المصبوغ على لون الورد.

(وَالْخُفَّ لِلْمَرْأَةِ) وصله البيهقي من طريق ابن باباه المكي أن امرأة سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ما تلبس المرأة في إحرامها؟ قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تلبس من خزها وبزها وأصباغها وحليها، وأما المورّد فسيأتي إن شاء الله تعالى موصولاً في باب طواف النساء في آخر حديث عطاء عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وأما الخف فوصله ابن أبي شيبة عن ابن عمرو القاسم بن مُحَمَّدٍ والحسن وغيرهم عنها وقال ابن المنذر وأجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله والخفاف وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سدلاً خفيفاً تستر به عن نظر الرجال ولا تخمره إلا ما روي عن فاطمة بنت المنذر قالت: كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تعني جدتها

(1) قال الموفق: إن النبات الذي تستطاب رائحته على ثلاثة أضرب الثالث منها ما ينبت للطيب ويتخذ منه طيب كالورد، ولذا احتاج الشراح كلهم إلى توجيه ذلك، وأوله الكرمانى وتبعه غيره بقوله أي: المصبوغ على لون الورد اهـ. وما قاله الشيخ قدس سره من قوله: إما لجواز العصفر مبناه أنهم جعلوا المعصفر نوعين: المقدم والمورّد، كما في الأوجز.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُبَدَّلَ ثِيَابُهُ».

قَالَ: ويحتمل أن يكون ذلك التخمير سداً كما جاء عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: كنا مع رسول الله ﷺ إذا مرّ بنا ركب سدلنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات فإذا جاوز رفعنا، انتهى.

وهذا الحديث أَخْرَجَهُ هو من طريق مجاهد عنها وفي إسناده ضعف، وفيه: دليل على أنه يحرم على المرأة ستر وجهها في الإحرام، وقال المحب الطبري: مفهومه يدل على إباحة تغطية الوجه للرجل وإلا لما كان في التقييد بالمرأة فائدة.

وقد ذهب إلى جواز تغطية الرجل المحرم وجهه عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان بن الحكم ومجاهد وطاوس وإليه ذهب الشافعيّ وجمهور أهل العلم.

وذهب أَبُو حَنِيفَةَ ومالك إلى المنع من ذلك واحتجاً بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في المحرم الذي وقصته ناقتة فقال ﷺ: «لَا يَخْمُرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ» رواه مسلم، ورواه النَّسَائِيُّ بلفظ: وكفنا في ثوبين خارجاً وجهه ورأسه.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) أي: النخعي: («لَا بَأْسَ أَنْ يُبَدَّلَ ثِيَابُهُ») وصله أبو بكر قَالَ: ثنا جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم قَالَ: يغير المحرم ثيابه ما شاء بعد أن يلبس ثياب المحرم. قَالَ وثنا إِسْمَاعِيلُ بن عياش عن سعيد بن يوسف عن يَحْيَى ابن أبي كثير عن عكرمة قَالَ: غَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ ثوبيه بالتنعيم، وثنا هشيم عن مغيرة عن إبراهيم ويونس عن الحسن، وحجاج عن عبد الملك وعطاء أنهم لم يروا بَأْساً أن يبدل المحرم ثيابه، وكذا قَالَ طاوس، وسعيد بن جبير سئل: أيبيع المحرم ثيابه؟ قَالَ: نعم.

قَالَ سعيد بن منصور وحدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قَالَ: كان أصحابنا إذا أتوا بئر معمر اغتسلوا ولبسوا أحسن ثيابهم فدخلوا فيها مكة.

وقال ابن التين مذهب مالك وأصحابه: أنه يجوز له الترك للبس الثوب ويجوز له بيعه. وقال سحنون: لا يجوز له ذلك؛ لأنه يعرض القمل للقتل بالبيع.

1545 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَادَّهَنَ وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرِدَاءَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأُرْدِيَةِ وَالْأَزْرِ ثُلْبَسُ إِلَّا الْمَرْغَفَةُ الَّتِي تُرَدُّ عَلَى الْجِلْدِ⁽¹⁾،

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ) بتشديد الدال المفتوحة، قَالَ: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء مصغر فضل بالمعجمة، (قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ) على صيغة التصغير، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ) أي: سرح شعره، (وَادَّهَنَ) أي: استعمل الدهن وأصله أدتهن من باب الافتعال فأدغم.

(وَلَبَسَ إِزَارَهُ وَرِدَاءَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ) الظاهر أنه منعطف على جميع ما ذكر من الترجل والأدهان واللبس. ويحتمل أن ينعطف على الأخير فقط، فافهم. (فَلَمْ يَنْهَ) ﷺ (عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأُرْدِيَةِ وَالْأَزْرِ ثُلْبَسُ) على البناء للمفعول جملة حالية أو صفة للأردية والأزر.

(إِلَّا الْمَرْغَفَةَ) أي: المصبوغة بالزعفران (الَّتِي تُرَدُّ عَلَى الْجِلْدِ) بالراء والdal والعين المهملات أي: تلتطخ الجلد.

(1) قال الكاندهلوي: ها هنا مسألتان أشار إليهما الشيخ بكلام وجيز بسط الكلام عليهما في الأوجز على إحداهما في كتاب الحج وعلى الأخرى في باب اللباس، أما الأولى فمجمع عند العلماء أن المحرم لا يجوز له لبس المزعفر والرجل والمرأة في ذلك سواء، قال الخرقى: لا يلبس أي المحرم ثوباً مسه ورس ولا زعفران ولا طيب، قال الموفق: لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في هذا. وهو قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي، قال ابن عبد البر: لا خلاف في هذا بين العلماء وقد قال النبي ﷺ: «لا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس» متفق عليه فكل ما صبغ بزعفران أو ورس أو غمس في ماء ورد أو بخر يعود فليس للمحرم لبسه اهـ. قلت: إلا أنهم اختلفوا في ذلك إذا كان غسلاً فمنعه أيضاً مالك في رواية وابن حزم لإطلاق الحديث، وخالفهم آخرون فأباحوه، وهو رواية أخرى لمالك ومذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم، كما بسط في الأوجز، وأما المسألة الثانية وهي لبس الثوب المصبوغ بالزعفران لغير المحرم فمختلف بين الأئمة كما بسطت في الأوجز، وفيه قال الباجي ذهب ابن عمر إلى إباحة ذلك وبه قال مالك وأكثر فقهاء المدينة، قال الحافظ اختلف في النهي عن =

فَأَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ، أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَقَلَّدَ بَدَنَتَهُ،

يقال: تردع إذا التطخ والردع أثر الطيب وردع به الطيب إذا لزق بجلده.
وقال ابن بطال: وقد روي بالغين المعجمة من قولهم أردغت الأرض أي: كثرت منافع المياه فيها والردغ بالمعجمة الطين، انتهى.
قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر في شيء من الطرق ضبط هذه اللفظة بالغين المعجمة ولا تعرض لها القاضي عياض ولا ابن قرقول، انتهى.
ثم إنه وقع في الأصل التي تردع على الجلد وقال ابن الجوزي الصواب حذف على كذا قَالَ: وإثباتها موجه أيضًا كما لا يخفى.
(فَأَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) أي: وصل إليها نهارًا ثم بات بها كما سيأتي صريحًا في الباب الذي بعده من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ) وهي الشرف الذي قدام ذي الحليفة إلى جهة مكة، وسميت ببداء؛ لأنه ليس فيها بناء ولا أثر وكل مفازة تسمى ببداء.
وقد تقدم الخلاف في ذلك وطريق الجمع بين الأقوال المختلفة.
(أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَقَلَّدَ بَدَنَتَهُ) قَالَ الجوهرى: البدنة هي ناقة أو بقرة تنحر بمكة سميت بذلك؛ لأنهم كانوا يسمنونها والجمع بدن بالضم.

وقال الأزهرى: تكون البدنة من الإبل والبقر والغنم وليس بمعروف، وقال النَّوَوِيُّ: هي البعير ذكرًا كان أو أنثى بشرط أن يكون في سن الأضحية وهي التي استكملت خمس سنين، وتقليدها أن يعلق شيء في عنقها ليعلم أنها هدي مكة، وفي صحيح مسلم عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظهر بذي

=
التزعفر هل هو لرائحته لكونه من طيب النساء أو للونه، وقد نقل البيهقي عن الشافعي أنه قال: أنهى الرجل الحلال بكل حال أن يتزعفر وأمره إذا تزعفر أن يغسله، قال ابن بطال أجاز مالك لباس الثوب المزعفر للحلال، وقالوا: إنما وقع النهي عن المحرم خاصة، وحمله الشافعي والكوفيون على المحرم وغير المحرم.

وفي المحلى: روى الشيخان عن أنس رضي الله عنه أنه ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل، وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور: إنه يكره تحريمًا لبس الثوب المزعفر، اه مختصرًا.

وَذَلِكَ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ،

الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن وسلت الدم عنها وقلدها بنعلين، أخرجه وعند أبي داود ثم سلّت الدم بيده، وفي لفظ: ثم سلّت الدم بأصبعه وقلدها بنعلين ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج هذا، فذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْر بِذِي الْحَلِيفَةِ، وَسَيَّاتِي عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاَهَا بِالْمَدِينَةِ وَكَلَا الطَّرِيقَيْنِ فِي غَايَةِ الصَّحَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْيَوْمِ الثَّانِي لَا يَوْمَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ فَلَا تَعَارُضَ.

وعند النَّسَائِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْر بِالْبَيْدَاءِ، ثُمَّ رَكِبَ وَصَعِدَ جَبَلَ الْبَيْدَاءِ وَأَهْلًا بِالْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ، وَلَا تَعَارُضَ أَيْضًا فَإِنَّ الْبَيْدَاءَ وَذَا الْحَلِيفَةِ مُتَصِلَانِ فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي آخِرِ ذِي الْحَلِيفَةِ وَهُوَ أَوَّلُ الْبَيْدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَذَلِكَ) إشارة إلى المذكور من ركوبه ﷺ راحلته واستوائه على البيداء وإهلاله وتقليده بدنّته (لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) بكسر القاف وفتحها وكذا في ذي الحجة كسر الحاء وفتحها، قَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْخُرُوجَ وَيَحْتَمِلُ الْإِهْلَالَ فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْرِفَ أَيُّهُمَا أَرَادَ فَوَجَدْنَا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَوَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ.

وفي الإكليل من حديث الواقدي عن ابن أبي سبرة عن سعيد بن مُحَمَّدٍ بن جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ بن جُبَيْرٍ بن مطعم أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ يَوْمَ السَّبْتِ لِخَمْسٍ لَيَالٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ عَشْرِ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِ حُجَّةِ الْوُدَّاعِ لَهُ: إِنْ خَرَجَ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ كَانَ يَوْمَ الْخَمِيسِ لَسْتُ بِقَيْنِ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ نَهَارًا بَعْدَ أَنْ تَغْدَى وَصَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ وَصَلَّى الْعَصْرَ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ بِذِي الْحَلِيفَةِ وَبَاتَ بِذِي الْحَلِيفَةِ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَطَافَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ اغْتَسَلَ ثُمَّ صَلَّى بِهَا الصُّبْحَ ثُمَّ طَيَّبَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ثُمَّ أَحْرَمَ وَلَمْ يَغْسِلِ الطَّيِّبَ وَأَهْلٌ حِينَ انْبَعَثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ بِالْقِرَانِ الْعَمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا وَذَلِكَ قَبْلَ الظُّهْرِ بِبَسِيرٍ ثُمَّ لَبَّى ثُمَّ نَهَضَ وَصَلَّى الظُّهْرَ بِالْبَيْدَاءِ ثُمَّ تَمَادَى وَاسْتَهْلَ بِالْإِهْلَالِ ذِي الْحُجَّةِ، قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ تَقُولُ إِنَّهُ خَرَجَ مِنْ

فَقَدِمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ،

المدينة لست بقين من ذي القعدة وقد ذكر مسلم من طريق عمرة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لخمس بقين من ذي القعدة لا يرى إلا الحج.

قلت: قد ذكر مسلم أَيْضًا من طريق عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لهلال ذي الحجة فلما اضطربت الرواية عنها رجعنا إلى من تضطرب الرواية عنه في ذلك وهما عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهم ذكرا أن اندفاع النَّبِيِّ ﷺ من ذي الحليفة بعد أن بات بها كان لخمس بقين من ذي القعدة.

وذكر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يوم عرفة كان يوم الجمعة في ذلك العام فوجب إن استهلال ذي الحجة كان ليلة يوم الخميس، وإن آخر يوم من ذي القعدة كان يوم الأربعاء فصَحَّ أن خروجه ﷺ كان يوم الخميس لست بقين من ذي القعدة ويزيده وضوحًا حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلينا مع النَّبِيِّ ﷺ الظهر بالمدينة أربعًا والعصر بذِي الحليفة ركعتين فلو كان خروجه لخمس بقين من ذي القعدة لكان بلا شك يوم الجمعة والجمعة لا تصلى أربعًا فصَحَّ أن ذلك كان يوم الخميس. وعلمنا أن معنى قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لخمس بقين من ذي القعدة إنما عنت اندفاعه ﷺ من ذي الحليفة فلم تعد المرحلة القريبة، وكان ﷺ إذا أراد أن يخرج لسفر لم يخرج إلا يوم الخميس فبطل خروجه يوم الجمعة وبطل أن يكون يوم السبت أَيْضًا؛ لأنه كان يكون حينئذ خارجًا من المدينة لأربع بقين من ذي القعدة وصَحَّ أن خروجه كان للست بقين واندفاعه من ذي الحليفة لخمس بقين من ذي القعدة وتألفت الروايات.

وقال ابن القيم: يجوز أن يكون يوم السبت بناء على عد يوم الخروج أو على ترك عده وكون ذي القعدة تسعًا وعشرين، ويؤيده ما رواه ابن سعد والحاكم في الإكليل أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذي القعدة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَقَدِمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) قَالَ الْوَاقِدِيُّ: ثَنَا أَفْلَحُ بْنُ

فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ أَجْلِ بُذْنِهِ لِأَنَّهُ قَلَّدَهَا، ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحَجُّونِ وَهُوَ مُهَلٌّ بِالْحَجِّ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يُقْصِرُوا مِنْ رُؤُوسِهِمْ، ثُمَّ يَحِلُّوا وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَذَنَةٌ قَلَّدَهَا وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ امْرَأَتُهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ وَالطَّيْبُ وَالثِّيَابُ».

حميد عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ كَانَ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ الْيَوْمَ الثَّامِنَ مِنْ يَوْمِ خُرُوجِهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ وَنَزَلَ بِذِي طَوًى فَبَاتَ بِهَا لَيْلَةَ الْأَحَدِ لِأَرْبَعِ خُلُودٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَصَلَّى الصُّبْحَ بِهَا وَدَخَلَ مَكَّةَ نَهَارًا مِنْ أَعْلَاهَا صَبِيحَةَ يَوْمِ الْأَحَدِ.

(فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَحِلَّ) أَي: لَمْ يَصِرْ حَلَالًا. (مِنْ أَجْلِ بُذْنِهِ لِأَنَّهُ قَلَّدَهَا) إِذَا لَا يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْهَدْيِ أَنْ يَتَحَلَّلَ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَحَلَّهُ.

(ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحَجُّونِ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الْجِيمِ عَلَى وَرْزَنِ فَعُولٍ مَوْضِعَ بِمَكَّةَ عِنْدَ الْمُحَصَّبِ وَهُوَ الْجَبَلُ الْمُشْرِفُ بِحِذَاءِ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَلِي شُعْبَ الْجَزَارِينَ إِلَى مَا بَيْنَ الْحَوْضَيْنِ الَّذِينَ فِي حَائِطِ عَوْفٍ وَهُوَ مَقْبَرَةُ أَهْلِ مَكَّةَ وَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ عَلَى مِيلٍ وَنِصْفٍ (وَهُوَ مُهَلٌّ بِالْحَجِّ).

(وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ) وَلَعَلَّهُ مَنَعَهُ الشُّغْلُ عَنْ ذَلِكَ وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِالطَّوَافِ مَا شَاءَ.

(وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ⁽¹⁾ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يُقْصِرُوا مِنْ رُؤُوسِهِمْ، ثُمَّ يَحِلُّوا) وَالتَّقْصِيرُ هُنَا لِأَجْلِ أَنْ يَحْلُقُوا بِمَنَى، (وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَذَنَةٌ قَلَّدَهَا) أَي: يَحِلُّ لِمَنْ كَانَ مَتَمَتًّا وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ.

(وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ امْرَأَتُهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ) وَقَوْلُهُ: (وَالطَّيْبُ) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مُحذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ وَالطَّيْبُ حَلَالٌ لَهُ، وَقَوْلُهُ: (وَالثِّيَابُ) عَطْفٌ عَلَيْهِ أَي: وَالثِّيَابُ أَيْضًا حَلَالٌ لَهُ، وَاسْتِفَادَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ قَارِنًا؛ لِأَنَّهُ جُمِعَ

(1) أَي: الَّذِينَ لَمْ يَسْرِقُوا الْهَدْيَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ بِحَرٍّ.

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

جُرَيْج، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ،

(حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المعروف بالمسندي، قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَاضِي صَنْعَاءَ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ) بَلَفْظُ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِنْكَدَارِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو بَكْرٍ وَيُقَالُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ هَكَذَا رَوَاهُ الْحِفَازُ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْهُ وَخَالَفَهُمْ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ فَقَالَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ وَقَدْ تَوَهَّمُ فِي ذِكْرِ الزُّهْرِيِّ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَقَالَ الْمِزِّي: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوَابِ أَنَّهُ فِي الْحَجِّ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلٌ».

1547 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ - قَالَ: وَأَحْسِبُهُ - بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ».

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا) أي: أربع ركعات وهي صلاة الظهر، (وَبِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ) وهما صلاة العصر على سبيل القصر؛ لأنه كان منشئًا للسفر، وفيه: مشروعية قصر الصَّلَاة لمن خرج من بيوت البلد وبات خارجًا عنها ولو لم يستمر سفره. واحتج به أهل الظاهر في قصر الصَّلَاة في السفر القصير، ولا حجة فيه؛ لأنه كان ابتداء سفر لا المنتهى.

وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب تقصير الصَّلَاة.

(ثُمَّ بَاتَ) أي: بذى الحليفة (حَتَّى أَصْبَحَ) أي: حتى دخل في الصباح (بِذِي الْحُلَيْفَةِ، فَلَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ وَاسْتَوَتْ بِهِ أَهْلٌ) أي: رفع صوته بالإلهال واعلم أن هذا المبيت ليس من سنن الحج وإنما هو من جهة الرفق بأتمته ليلحق به من تأخر عنه في السير ويدركه من لم يمكنه الخروج معه.

وظاهر الحديث: أنه ﷺ أحرم إثر المكتوبة لأنه إذا صلى الصبح لم يركع بعدها للإحرام؛ لأنه وقت كراهة.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السخيتاني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله ابن زيد الجرمي، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَصَلَّى الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ) أي: أبو قلابَةَ (وَأَحْسِبُهُ) أي: وأظن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ (بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ) وقد تقدم في طريق ابن المنكدر التي قبلها بغير شك، وسيأتي إن شاء الله تعالى بعد ما بين من طريق أخرى عن أيوب بآتم من هذا السياق.

25 - باب رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ

1548 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا».

25 - باب رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ

(باب رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ) أي: التلبية وكل رافع صوته بشيء فهو مهل به ومنه أهل القوم الهلال فإنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته. وسيأتي الكلام في تحقيق لفظ الإهلال بعد أبواب إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ» أي: يرفعون أصواتهم (بِهِمَا) أي: بالحج والعمرة (جَمِيعًا) وفي الحديث دلالة على أنه ﷺ كان قارئاً وأنه أفضل من التمتع والإفراد.

وقال المهلب: إنما سمع أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قرن خاصة وليس في حديثه أنه سمع رسول الله ﷺ يصرخ بهما وإنما أخبر بذلك عن قوم وقد يمكن أن يسمع قومًا يصرخون بحج وقومًا بعمرة.

وقال العيني: هذا تحكم وخروج عما يقتضيه الكلام فإن الضمير في يصرخون يرجع إلى النَّبِيِّ ﷺ ومن معه من أصحابه والباء في بهما متعلق بـ«يصرخون» ولو لم يكن الصراخ بهما عن الكل لكان أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يفرق بين من يصرخ بحج ومن يصرخ بعمرة ومن يصرخ بهما؛ لأنه في صدد الإخبار بصورته التي وقعت.

وقال الكَرْمَانِيُّ أَيْضًا: يحتمل أن يكون على سبيل التوزيع بأن يكون بعضهم صارخًا بالحج وبعضهم بالعمرة. وهذا تعسف منهما والحديث حجة عليها وعلى كل من كان في مذهبهما، ولا يوجد في الرد عليها أقوى من قوله ﷺ: «ليكن بحجة وعمرة معًا» كما سيجيء بيانه إن شاء الله تعالى.

وفي الحديث أَيضًا : حجة للجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية وقد جاء أحاديث في رفع الصوت بالتلبية منها : حديث خلاد بن السائب رواه الأربعة فأبو داود من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر والنسائي وابن ماجة من طريق ابن عيينة كما رواه الترمذي وقال ثنا أحمد بن منيع ثنا سُفْيَان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر وهو مُحَمَّد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خلاد بن السائب عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإلهال والتلبية».

ومنها : حديث زيد بن خالد أَخْرَجَهُ ابن ماجة ولفظه : جاءني جبريل فقال يا مُحَمَّدُ مَرُ أصحابك أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فإنها من شعائر الحج.

ومنها : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أحمد في مسنده ولفظه : أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «أمرني جبريل برفع الصوت بالإلهال» وقال : «إنه من شعائر الحج» ورواه البيهقي أَيضًا.

ومنها : حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ أحمد عنه أن رسول الله ﷺ قَالَ : «إن جبريل أتاني فأمرني أن أعلن بالتلبية».

ومنها : حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ سعيد بن منصور في سننه من رواية أبي الزبير عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : ثلاثة أصوات يباهي الله عَزَّ وَجَلَّ بهن : الملائكة الأذان والتكبير في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ ورفع التلبية» وقال المحب الطبري : هو غريب من حديث أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومنها : حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ البيهقي عنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ فما بلغنا الروحات حتى سمعنا عامة الناس وقد ثجت أصواتهم.

ومنها : حديث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الترمذي عنه أن رسول الله ﷺ سئل : الحج أفضل؟ قَالَ : «العج والشح».

العج بالعين المهملة : رفع الصوت بالتلبية.

والشح بفتح المثناة : سيلان دم الأضاحي.

ومنها : حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « ما من مَلْبٍّ يَلْبِي إِلَّا لَبَّى عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ مِنْ شَجَرٍ وَحَجَرٍ حَتَّى يَنْقُطَعَ الْأَرْضُ مِنْ هُنَا وَهُنَا » يعني : عن يمينه وشماله وقال : صحيح على شرطهما ولم يخرجاه وروى ابن أبي شيبة من حديث المطلب بن عبد الله قَالَ : كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية وعن ابن الزبير مثله ⁽¹⁾.

وقال ابن بطال : رفع الصوت بالتلبية مستحب ، وبه قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ والثوري والشافعي ، واختلفت الرواية عن مالك ، ففي رواية ابن القاسم : لا ترفع الأصوات بالتلبية إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ مَنْى.

وقال الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْقَدِيم : لا يرفع الصوت بالتلبية فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَاتِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَمَسْجِدَ مَنْى وَمَسْجِدَ عَرَفَةَ.

وقوله : الجديد استحبابه مُطْلَقًا ، وفي التوضيح وعندنا أن التلبية المقترنة بالإحرام لا تجهر بها صرح به الجويني من أصحابنا.

وأجمعوا أن المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية وإنما عليها أن تسمع نفسها كأنهم احتجوا بما رواه ابن أبي شيبة عن معن عن إبراهيم بن أبي حبيبة عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية ، وعن أبي الجويرية عن حماد عن إبراهيم مثله ، عن وعطاء كذلك.

وفي حديث عدي بن أبي عيسى عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : ليس على النساء أن يرفعن أصواتهن بالتلبية لكن يعارضه ما رواه بسند كالشمس عن ابن مهدي عن سُفْيَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خرج معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلَةَ الْفَرَسِ فسمع صوت تلبية فقال : من هذا؟ قالوا : عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اعتمرت من التنعيم فذكر ذلك لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فقالت : لو سألتني لأخبرته.

(1) وروى ابن أبي شيبة أيضًا بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال كنت مع ابن عمر رضي الله عنهما فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين.

26 - باب التَّلْبِيَّة

وعند وكيع ثنا إبراهيم بن نافع قَالَ: قدمت امرأة أعجمية فخرجت مع الناس ولم تهل إلا أنها كانت تذكر الله تَعَالَى فقال عطاء لا يجزئها، وفي الأشراف لابن المنذر وقد روينا عن ميمونة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أنها كانت تجهر بالتلبية.

واستدل بعضهم على جواز رفع المرأة صوتها بالإهلال بحديث رواه ابن حزم من طريق أبي سعيد ابن الأعرابي عن زينب الأحمسية أن رسول الله ﷺ قَالَ لها في امرأة حجت معها مصممة: «قولي لها تتكلم فإنه لا حج لمن لا يتكلم» وليس فيه دليل لأمرين: الأول: أنه لا تعرض فيه للتلبية.

الثاني: أنه قَالَ ابن القطان ليس هو خيرا إنما هو أثر عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ومع ذلك فيه مجهولان وليس في الحديث دليل لأهل الظاهر في أجازتهم تقصير الصَّلَاة في مقدار ما بين المدينة وذو الحليفة وفي أقل من ذلك؛ لأنه ﷺ إنما قصرها؛ لأنه كان خارجا إلى مكة.

26 - باب التَّلْبِيَّة

(باب) بيان كيفية (التَّلْبِيَّة) وهي مصدر لَبَّى يُلَبِّي، وأصله: لَبَّبَ على وزن فَعَّلَ فقلبت الموحدة الثالثة ياء مثناة استثقالا لثلاث موحداث ثم قلبت ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها.

وقال صاحب التلويح: وقولهم لَبَّى يُلَبِّي مأخوذ من لَفَظ: لَبَّيْكَ أَي: قَالَ: لَبَّيْكَ كما قالوا حَمْدَلٌ وَحَوْقَلٌ.

قَالَ العيني: وهذا ليس بصحيح، وإنما الصحيح الذي تقتضيه القواعد الصرفية أن لَفَظ: لَبَّى مشتق من لَفَظ التلبية. وقياس ذلك على حمدل وحوقل في غاية البعد.

ومعنى التلبية الإجابة فإذا قَالَ الرجل لمن دعاه: لبيك فمعناه أجب لك فيما قلت.

واختلف في لَفَظ: لبيك ومعناه إما لفظه فتشية عند سيئويه يراد بها التكثير

1549 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ

مرة بعد مرة لا أنها لحقيقة التثنية بحيث لا يتناول الأفردين.

وقال يُونُسُ: هو مفرد والياء فيه كالياء في عليك ولديك وإليك يعني: قلب الألف في ياء لاتصالها بالضمير ورد بأنها قلبت ياء مع المظهر أيضاً. وأما معناه فقيل معناه إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة.

قَالَ ابن الأنباري: ومثله حَتَانِيكَ أَي: تحنن بعد تحنن، وقيل: معناه أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة من أَلَبَّ بالمكان أو لَبَّ به إذا أقام به ولزمه. وقيل: معناه اتجاهي وقصدي إليك من قولهم: داري تَلْبُ بَدَارِك أَي: تواجهها.

وقيل: معناه محبتي لك، من قولهم: المرأة لبة أَي: محبة لزوجها أو عاطفة على ولدها.

وقيل: معناه إخلاصي لك من قولهم حسب لباب أَي: خالص.

وقيل: معناه قرباً منك من الألباب وهو القرب.

وقيل: خاضعاً لك والأول منها أظهر وأشهر؛ لأن المحرم مجيب لدعاء الله إياه في حج بيته ولهذا من دعا فقال: لَبَّيْكَ، فقد استجاب، وعن الفراء: لَبَّيْكَ منصوب على المصدر وأصله لباً لك فثنى للتأكيد أَي: إلباباً بعد إلباب.

قَالَ ابن عبد البر: قَالَ جماعة من أهل العلم: معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام حين أذن في الناس بالحج.

وقال القاضي عياض: والداعي إبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام لما دعا الناس إلى الحج على جبل أبي قبيس وقيل: على حجر المقام، وقيل: عند ثنية كداء وزعم ابن حزم أن التلبية شريعة أمر الله تَعَالَى بها لا علة لها إلا قوله تَعَالَى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المك: 2].

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ

لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ

لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ) أي: أجبناك اللهم فيما دعوتنا إليه إجابة بعد إجابة وروى ابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما فرغ إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء البيت قيل له أذن في الناس بالحج قال رب وما يبلغ صوتي قال أذن وعليّ البلاغ قال فنادى إبراهيم عليه الصلاة والسلام يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه من بين السماء والأرض أفلا ترون أن الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبون، ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه فأجابوه بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء وأول من أجابه أهل اليمن فليس حاج يحج من يومئذ إلى أن يقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ وقال ابن المنير في الحاشية وفي مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى.

(إِنَّ الْحَمْدَ) روي بكسر الهمزة على الاستئناف. وفتحها على التعليل كأنه يقول أجبتك؛ لأن الحمد والكسر أجود عند الجمهور وهو الذي اختاره مُحَمَّد ابن الحسن والكسائي.

قَالَ ثعلب: من كسر جعل معناه أن الحمد لك على كل حال ومن فتح قَالَ معناه لبيك لهذا السبب. وقال الخطابي لهج العامة بالفتح وحكاها الزمخشري عن الشافعي.

وقال ابن عبد البر: المعنى عندي واحد؛ لأن من فتح أراد لبيك؛ لأن الحمد لك على كل حال وتعقب بأن التقييد ليس في الحمد وإنما هو في التلبية. وقال ابن دقيق العيد: الكسر أجود؛ لأنه يقتضي أن تكون الإجابة مطلقة غير معللة وإن الحمد والنعمة لله على كل حال والفتح يدل على التعليل فكأنه يقول أجبتك لهذا السبب والأول أعم وأكثر فائدة.

وهذا معنى قول أبي العباس من كسر فقد عم ومن فتح فقد خص.

وقال الخطابي: الاختيار؛ لأنه أعم وأوسع.

(وَالنَّعْمَةُ لَكَ) المشهور فيه النصب وقال القاضي عياض ويجوز فيه الرفع

وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

على الابتداء ويكون الخبر محذوف أي: والنعمة مستقرة لك نقله عن ابن الأنباري. وحاصله أن الحمد والشكر على النعمة كلاهما لله تَعَالَى.

(وَالْمُلْكُ) بالنصب أيضًا على المشهور. ويجوز الرفع وتقديره والملك كذلك. وهو بضم الميم والفرق بينه وبين الملك بكسر الميم معروف، وإنما قرن الحمد بالنعمة وأفرد الملك؛ لأن الحمد متعلق بالنعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمة فجمع بينهما كأنه قَالَ لَا حَمْدَ إِلَّا لَكَ؛ لأنه لَا نِعْمَةَ إِلَّا لَكَ وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله؛ لأنه صاحب الملك ذكره ابن المنير في الحاشية.

(لَا شَرِيكَ لَكَ) في الملك والنعمة واستحقاق الحمد. قَالَ أَبُو عَمْرٍو أجمع العلماء على القول بهذه التلبية واختلفوا في الزيادة عليها فقال مالك أكره الزيادة فيها على تلبية رسول الله ﷺ وقد روي أنه لَا بَأْسَ أَنْ يَزَادَ فِيهَا مَا كَانَ يَزِيدُهُ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو ما رواه مسلم قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبِيكَ اللَّهُمَّ لَبِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبِيكَ إِنْ الْحَمْدُ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَزِيدُ فِيهَا لَبِيكَ لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَبِيكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ⁽¹⁾.

وقال الثَّوْرِيُّ والأوزاعي ومحمد بن الحسن: له أن يزيد فيها ما شاء وأحب.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ وأحمد وأبو ثور: لَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ.

وقال التِّرْمِذِيُّ قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ زَادَ فِي التَّلْبِيَةِ شَيْئًا مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْتَصِرَ.

(1) وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن مخرمة قال كانت تلبية عمر رضي الله عنه فذكر مثل المرفوع وزاد مرغوبا ومرهوبا إليك ذا النعماء والفضل الحسن وأخرج النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: كان تلبية رسول الله ﷺ لبيك إله الخلق لبيك.

وقال أبو يوسف والشافعي في قول لا ينبغي أن يزداد فيها على تلبية النبي ﷺ المذكورة وإليه ذهب الطحاوي وأجازه وقال علمهم رسول الله ﷺ التلبية وفعله هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما هو من جنس هذا، وفي حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه: أنه سمع رجلاً يقول: لبيك ذا المعارج فقال إنه لذو المعارج وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله ﷺ فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية قال وبه نأخذ.

وقد زاد جماعة في التلبية منهم ابن عمر ومنهم أبوه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زاد هذه الزيادة التي جاءت عن ابنه عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولعله أخذها من أبيه فإنه رواها عنه كما هو متفق عليه، ومنهم ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فروي عنه أنه لبي فقال لبيك عدد الحصى والتراب.

وروى أبو داود وابن ماجة من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَهْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ التَّلْبِيَةَ قَالَ وَالْبَاسُ يَزِيدُونَ ذَا الْمَعَارِجِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَسْمَعُ فَلَا يَقُولُ لَهُمْ شَيْئاً⁽¹⁾ وروى سعيد بن منصور في سننه بإسناده إلى الأسود بن يزيد أنه كان يقول لبيك غفار الذنوب لبيك⁽²⁾.

وفي تاريخ مكة للأزرقي صفة تلبية جماعة من الأنبياء عليهم السلام روى من رواية عثمان بن ساج قَالَ أَخْبَرَنِي صَادِقٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ مَرَّ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ سَبْعُونَ نَبِيًّا تَلْبِيتُهُمْ شَتَّى مِنْهُمْ يُؤْنَسُ بِنِ مَتَى».

- (1) وفي رواية البيهقي ذا المعارج وذا الفواضل.
- (2) والحاصل ان الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته ﷺ وأنه لا بأس بالزيادة لكونه ﷺ لم يردّها عليهم وهذا هو قول الجمهور وعن أبي حنيفة رحمه الله انه ان زاد فحسن وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي قال ولا ضيق على حد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره في تعظيم الله تعالى ودعائه غير أن الاختيار عندي ان نفرد ما روي عن النبي ﷺ في ذلك انتهى وهو أعدل الوجوه فيفرد ما جاء مرفوعاً وإذا اختار قول ما جاء موقوفاً أو أنشأه هو من قبل نفسه مما يليق قاله على انفراده حتى لا يختلط بالمرفوع وهو شبه بحال الدعاء في التشهد فإنه قال فيه ثم ليتخير في المسألة والثناء ما شاء أي: بعد ان يفرغ من المرفوع والله أعلم.

1550 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَيْفَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ»

وكان يُونس عليه السلام يقول: لبيك فراج الكرب لبيك.

وكان موسى عليه السلام يقول: أنا عبدك لديك لبيك. قَالَ وتلبية عيسى عليه السلام أنا عبدك وابن أمتك بنت عبدك لبيك.

وروى الحاكم في المستدرک من رواية داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ وقف بعرفات فلما قَالَ: «لبيك اللهم لبيك» قَالَ: إنما الخير خير الآخرة وقال هذا حديث صحيح ولم يخرجاه.

وقوله في حديث مسلم: وسعديك معناه مساعدة لطاعتك بعد مساعدة.

وقوله: والرغبة قَالَ أبو المعاني في المنتهى الرغبة والرغبة والرغبة بالتحريك اتساع الإرادة ورغبت فيه أو سعته إرادة وأرغبت لغة والرغبي والرغبة مثل النعمى والنعماء اسمان منه إذا فتحت مددت وإذا ضمنت قصرت.

وفي المحكم: الرَغَب والرَّغْب والرَّغْبَى والرَّغْبَى والرغوب والرغبي والرغبي والرغبة الضراعة والمسألة وقد رغب إليه هذا.

وقوله: والعمل فيه حذف تقديره والعمل إليك أي: إليك القصد به والانتفاء لتجازى عليه.

والحديث أَخْرَجَهُ مسلم في الحج وكذا أبو داود والنسائي فيه أيضًا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ عُمَارَةَ) بضم المهملة وتخفيف الميم هو ابن عمير مصغراً وقد مرّ في باب رفع البصر إلى الإمام.

(عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ) بفتح المهملة مالك عامر الهمداني الوادعي بالمهملتين مات في ولاية مصعب بن الزبير.

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَيْفَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ») ورجال

تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَقَالَ شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ، سَمِعْتُ خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

إسناد هذا الحديث كلهم كوفيون إلا شيخ المؤلف.

وأردف حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما فيه من الدلالة على أنه يديم ذلك، وأن في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم التصريح بالمداومة وذلك أنه قال في حديث طويل في صفة الحج حتى استوت به ناقته على البداء أهلٌ لبيك اللهم لبيك قال وأهلٌ الناس بهذا الذي يهلّون به فلم يردّ عليهم شيئاً منه ولزم تليته.

(تَابَعَهُ) أي: تابع سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بالمعجمتين الضريير في روايته.

(عَنِ الْأَعْمَشِ) ووصل هذه المتابعة مسدد في مسنده عنه وكذلك أخرجها الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم عنه.

(وَقَالَ شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ) هو الْأَعْمَشُ، (سَمِعْتُ خَيْثَمَةَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون المثناة التحتيّة وفتح المثناة هو ابن عبد الرحمن الجعفي الكوفي ورث مائتي ألف وأنفقها على أهل العلم.

(عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وهذا التعليق وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شُعْبَةَ ولفظه مثل لفظ سُفْيَانٍ إلا أنه زاد فيه ثم سمعتها تلي وليس فيه قوله: لا شريك له.

وكذا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ غَنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ والطريقان محفوظان وللأعمش فيه شيخان، ورجح أبو حاتم في العلل رواية الثَّوْرِيِّ ومن تبعه على رواية شُعْبَةَ فقال إنها وهم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تكميل:

وفي التلبية أربعة مذاهب يمكن تفصيلها إلى عشرة:

الأول: أنها سنة من السنن لا يجب قاله الشافعي وأحمد والحسن بن حي.

الثاني: أنها واجبة يجب بتركها دم حكاها الماوردي عن ابن أبي هُرَيْرَةَ من الشافعية وقال إنه وجد نصًّا للشافعي يدل عليه .

وحكاها ابن قدامة عن بعض المالكية، والخطابي عن مالك وأبي حنيفة وأغرب النَّوَوِيِّ فحكى عن مالك: أنها سنة ويجب بتركها دم ولا يعرف ذلك عندهم، إلا أن ابن الجلاب قَالَ: التلبية في الحج مسنونة غير مفروضة قَالَ ابن التين يريد أنها ليست من أركان الحج وإلا فهي واجبة ولذلك يجب بتركها دم ولو لم تكن واجبة لم يجب.

وحكى ابن العربي: أنه يجب عندهم بترك تكرارها دم وهذا قدر زائد على أصل الوجوب.

الثالث: أنها واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كسوق الهدي والتقليد والتوجه معه وبهذا صدر ابن شاش من المالكية كلامه في الجواهر. وحكى صاحب الهداية عن الحنفية مثله وقال ابن المنذر: قَالَ أصحاب الرأي: إن كبر أو هلَّل أو سبح ينوي بذلك الإحرام فهو محرم.

الرابع: أنها من شروط الإحرام لا يصح ولا ينعقد إلا بها حكاها ابن عبد البر عن الثَّوْرِيِّ وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والزييري من الشافعية.

وأهل الظاهر قالوا: هي نظير تكبيرة الإحرام للصلاة لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ في قوله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ رَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ﴾ أي: بالإهلال.

ويقومه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الإحرام، وهو قول عطاء أَخْرَجَهُ سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قَالَ: التلبية فرض الحج.

وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة.

وحكى الثَّوْرِيُّ عن داود: أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر زائد على أصل كونها ركنًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

27 - باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، قَبْلَ الْإِهْلَالِ، عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ⁽¹⁾

27 - باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، قَبْلَ الْإِهْلَالِ، عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ

(باب) بيان (التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، قَبْلَ الْإِهْلَالِ) أي: التلبية (عِنْدَ الرُّكُوبِ) أي: بعد الاستواء (عَلَى الدَّابَّةِ) لا حال وضع الرجل في الركاب.

(1) قال الحافظ: وقيل أراد المصنف الرد على من زعم أنه يكتفى بالتسبيح وغيره عن التلبية ووجه ذلك أنه ﷺ أتى بالتسبيح وغيره ثم لم يكتف به حتى لبي اهـ. وأوضح العيني هذا الإيراد إذ قال: قال صاحب التوضيح غرض البخاري بهذه الترجمة الرد على أبي حنيفة في قوله: من سبح أو كبر أو هلل أجزاء من إهلاله، قلت: هذا كلام واه صادر من غير معرفة بمذاهب العلماء فإن مذهب أبي حنيفة الذي استقر عليه في هذا الباب أنه لا ينقص شيئاً من ألفاظ تلبية النبي ﷺ وإن زاد عليها فهو منسحب، وهذا هو الذي ذكر في الكتب المعتمدة عليها، وإن سلمنا أن يكون ما ذكره منقولاً عن أبي حنيفة فلا نسلم أن الترجمة تدل على الرد عليه لأنه أطلقها ولم يقيد بها بحكم من الجواز وعدمه فبأي دلالة من أنواع الدلالات دل على ما ذكر اهـ.

وقال القسطلاني: قول الزركشي وغيره إنه قصد به الرد على أبي حنيفة في قوله إن من سبح أو كبر أجزاء من إهلاله فأثبت البخاري أن التسبيح والتحميد منه ﷺ إنما كان قبل الإهلال، تعقبه العيني بأن مذهب أبي حنيفة، فذكر قول العيني مختصراً، قلت: مذهب الحنفية في ذلك هو ما قاله صاحب التوضيح وغيره، لكن العجب كل العجب أن الإمام البخاري رضي الله تعالى عنه على زعمهم أراد الرد على أبي حنيفة القائل بوجوب التلبية برأسها، مع قول البخاري في الترجمة قبل أن يلبي، وتوضيح ذلك أنهم اختلفوا في حكم التلبية كما بسط في الأوجز، وفيه قال ابن رشد: اتفقوا على أن الإحرام لا يكون إلا بنية، واختلفوا هل تجزئ النية فيه من غير التلبية فقال مالك والشافعي: تجزئ النية من غير التلبية، وقال أبو حنيفة: التلبية بالحج كالتكبير في الإحرام بالصلاة، إلا أنه يجزئ عنده كل لفظ يقوم مقام التلبية كما في افتتاح الصلاة عنده، وقال ابن قدامة: يستحب للإنسان النطق بما أحرم به فإن لم ينطق بشيء واقتصر على مجرد النية كناه في قول إمامنا ومالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: لا ينعقد بمجرد النية حتى تنضاف إليه التلبية أو سوق الهدى، وقال الحافظ: في التلبية أربعة مذاهب يمكن توصيلها إلى عشرة: الأول: أنها سنة لا يجب بتركها شيء وهو قول الشافعي وأحمد، والثاني: واجبة يجب بتركها دم، حكاه الماوردي عن بعض الشافعية والخطابي عن مالك وأبي حنيفة، قلت: وهو مختار أصحاب الفروع من المالكية، الثالث: واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالحج كالتوجه بالطريق وبهذا صدر ابن شاش من المالكية كلامه، وحكى =

1551 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ

وقال ابن الملقن صاحب التوضيح: غرض البخاري بهذه الترجمة الرد على أَبِي حَنِيفَةَ في قوله من سبَح أو كبر أو هَلَّل أجزاءه من إهلاله.

وتعقبه العيني: بأنه كلام واه صادر عن غير معرفة بمذهب العلماء فإن مذهب أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الذي استقر عليه العمل في هذا الباب أنه لا ينقض شيئاً من ألفاظ تلبية النَّبِيِّ ﷺ وإن زاد عليها فهو مستحب وهذا هو الذي ذكر في الكتب المعتمد عليها ولئن سلمنا أن ما ذكره منقول عن أَبِي حَنِيفَةَ فلا نسلم أن الترجمة تدل على الرد؛ لأنه أطلقها ولم يقيدھا بحكم من الجواز وعدمه فبأي دلالة من أنواع الدلالات يدل على ما ذكره.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) هو أَبُو سَلَمَةَ التَّبُودَكِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو ومصغراً هو ابن خالد، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتْيَانِيُّ، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد الجرمي، (عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ مَعَهُ) الواو للحال.

(بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا) أي: بِذِي الْحُلَيْفَةِ (حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ) راحلته، يعني: رفعته مستوياً على ظهرها.

صاحب الهداية من الحنفية مثله لكن زاد القول الذي يقوم مقام التلبية من الذكر كما في مذهبهم، الرابع: أنه ركن في الإحرام حكاه ابن عبد البر عن الثوري وأهل الظاهر وغيرهم اه مختصراً، إذا عرفت ذلك فما رأيك في أن الإمام البخاري أراد الرد على من يقول بقيام ذكر مقام التلبية أو على من ينكر التلبية برأسها، فالحق أن الإمام البخاري ما أراد الرد على هذا ولا ذاك، بل أراد كما أفاده الشيخ قدس سره أن ما ورد في الروايات من أنه عليه الصلاة والسلام لم يزل يلبي حتى رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ لا يدل على أنه ﷺ لم يقرأ الأدعية الآخر من التسبيح والتحميد وغيرهما، أو أراد ما اختاره الحافظ من أنه يندب التحميد والتسبيح عند الإحرام قبل التلبية، وما أفاده الشيخ أوجه مما اختاره الحافظ لأن كلامه قدس سره يخلو عما أشار إليه أبو داود.

عَلَى الْبَيْدَاءِ، حَمِدَ اللَّهَ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَأَهْلَ النَّاسُ بِهِمَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ، فَحَلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ

(عَلَى الْبَيْدَاءِ) وهو الشرف الذي قدام ذي الحليفة كما تقدم.

(حَمِدَ اللَّهَ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ، ثُمَّ أَهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ) يعني: جمع بينهما وهذا هو القران. وظاهر هذا أن إهلاله كان بعد صلاة الصبح لكن عند مسلم من طريق أبي حسان عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظَّهْرُ بِذِي الْحَلِيفَةِ ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَسْعَرَهَا ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلَ بِالْحَجِّ، وَلِلنِّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظَّهْرَ بِالْبَيْدَاءِ ثُمَّ رَكِبَ.

ويجمع بينهما بأنه صلاها في آخر ذي الحليفة وأول البيداء، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَأَهْلَ النَّاسِ) أي: الذين كانوا معه (بِهِمَا) أي: بالحج والعمرة.

(فَلَمَّا قَدِمْنَا) بكسر الدال أي: مكة (أَمَرَ النَّاسَ) أي: الذين لم يسوقوا الهدى بالتحلل، (فَحَلُّوا) أي: صاروا حلالاً، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَازَ لِلْقَارَنِ أَنْ يَحِلَّ قَبْلَ تِمَامِ الْحَجِّ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِلْمَتَمَتِّعِ؟

فالجواب: إن العمرة كانت عندهم منكراً في أشهر الحج كما هو رسم الجاهلية فأمرهم بالتحلل من حجهم والانسفاخ إلى العمرة تحقيقاً لمخالفة رسمهم وتصريحاً بجواز الاعتمار في تلك الأشهر كذا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ.

وتعقبه العيني: بأن هذا ليس بجواب والجواب الصواب أنه ﷺ إنما أمرهم بالتحلل؛ لأنهم لم يسوقوا الهدى ولم يقل أحد إنهم كانوا قارين في هذه الحالة حتى يرد هذا السؤال وإنما كان النَّبِيُّ ﷺ هو القارن وكون العمرة عندهم منكراً في هذه الحالة غير مسلم وإنما كانت منكراً في الجاهلية هذا، ولا يخفى ما فيه من التعصب على من تأمل حق التأمل.

(حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ) برفع يوم على أن كان تامة لا تحتاج إلى الخبر ويوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة وسميت بالتروية لأنهم كانوا يروون دوابهم بالماء ويحملونه معهم في الذهاب من مكة إلى عرفات وقيل غير ذلك.

أَهْلُوا بِالْحَجِّ، قَالَ: وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا، وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ.

(أَهْلُوا بِالْحَجِّ، قَالَ) أَي: أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا) أَي: قَائِمَاتٍ وَانْتِصَابَهُ عَلَى الْحَالِ.

(وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ) تَشْنِيَةُ أَمْلَحٍ وَهُوَ الْأَبْيَضُ الَّذِي يَخَالِطُهُ سَوَادٌ وَكَانَ النَّحْرُ لِلْبَدَنَاتِ فِي مَكَّةَ وَالذَّبْحُ لِلْكَبْشِ الَّذِي لِلأَضْحِيَةِ فِي الْمَدِينَةِ.

وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ (قَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالْبَعْضُ الْمُبْهَمُ هُنَا هُوَ لَيْسَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةٍ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ عَنْ مَسَدَدٍ عَنْهُ فِي بَابِ: نَحْرُ الْبَدَنِ قَائِمَةً بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ أَيُّوبَ لَكِنْ صَرَحَ بِذِكْرِ أَبِي قَلَابَةَ.

وَوَهَيْبٌ أَيْضًا ثَقَّةٌ حُجَّةٌ قَدْ جَعَلَهُ مِنْ رَوَايَةِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ وَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَلَى حَدِيثِ ذَبْحِ الْكَبْشَيْنِ وَالْأَمْلَحَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَضَاحِي.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ الَّذِي يَرِيدُ السَّفَرَ لَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ الرَّبَاعِيَّةَ بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنْ بَيُوتِ بَلَدِهِ.

وَفِيهِ أَيْضًا: أَنَّ لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ وَيُسَبِّحَهُ وَيَكْبِرَهُ قَبْلَ الْإِهْلَالِ.

وَفِيهِ: التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ قَارِنًا لِقَوْلِهِ ثُمَّ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَهَذَا هُوَ الْقُرْآنُ وَمَنْكَرُ هَذَا مُعَانِدٌ وَقَدْ ثَبِتَ بِأَحَادِيثٍ أُخْرٍ صَحِيحَةٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ قَارِنًا فَإِنْ قُلْتُ قَدْ رَدَّ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا الْقَوْلَ عَلَى أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَنَسٌ حِينَئِذٍ يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ فَنَسَبَ إِلَيْهِ الصَّغَرَ وَقَلَّةَ الضَّبِطِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُهَلَّبِ عَنْهُ. فَالْجَوَابُ أَنَّهُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ حُجَّةَ الْوُدَاعِ كَانَتْ سَنَةَ عَشْرِ وَسَنَ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَتُّنَا نَحْوَ الْعِشْرِينَ فَكَيْفَ يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ.

وقد جاء في الصحيح أنه منع من الدخول عليهن حين بلغ خمس عشرة سنة وذلك قبل الحجة بنحو خمس سنين وأيضاً فسنه نحو سن ابن عمر رضي الله عنهم ولعله لا يكون بينهما إلا نحو من سنة أو دونها.

فإن قيل: قَالَ ابن بطال: ومما يدل على قلة ضبط أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قوله في الحديث: فلما قدمنا أمر النَّبِيِّ ﷺ فحلوا حتى إذا كان يوم التروية أهلوا بالحج، وهذا لا معنى له، ولا يفهم إن كان النَّبِيُّ ﷺ قارناً كما قَالَ، والأمة متفقة على أن القارن لا يجوز له الإحلال حتى يفرغ من عمل الحج كله، فلذلك أنكر عليه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإنما حل من كان أفرد بالحج وفسخه في عمرة ثم تمتع؟

فالجواب: إن قول ابن بطال ومن يقول مثل قوله لا ينهض دليلاً على نفي صفة القرآن عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في حجه وذلك لأن الذين رووا الأفراد اختلف عنهم ومن روى القرآن لم يختلف عليه بالأخذ بالقرآن فقول من لم يختلف عليه أولى؛ لأن معه زيادة وهي مقبولة من الثقة القرآن قَالَ ابن حزم روى القرآن عن جميع من روى الأفراد وهم عائشة وجابر وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم.

قَالَ: ووجدنا أيضاً عن علي بن أبي طالب وعمر أن ابن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا روى عنهما التمتع وروى عنهما القرآن.

قال: ووجدنا أم المؤمنين حفصة والبراء بن عازب وأنس بن مالك رضي الله عنهم لم يضطرب الرواية عنهم ويرجع إلى رواية من لم يضطرب عنه.

وهذا وجه العمل على قول من يرى إسقاط ما يعارض من الروايات والأخذ بما لم يعارض منها.

وأما من ذهب إلى الأخذ بالزائد فوجهه أنا وجدنا من روى الأفراد اقتصر على ذكر الإهلال بحج وحده دون عمرة معها.

ومن روى القارن فقد جمع الأمرين معاً فزاد على من ذكر الحج وحده عمرة وزاد على ما ذكر العمرة وحدها حجاً فكانت هذه الزيادة زيادة علم

لم يذكرها الآخرون وزيادة حفظ ونقل على كلتا الطائفتين المتقدمين وزيادة العدل مقبولة وجب الأخذ بها لا سيما إذا روجع فيها فثبت عليها ولم يرجع كما ثبت في الصحيح من حديث بكر عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعت النَّبِيَّ ﷺ يلبي بالحج والعمرة قَالَ بكر فحدثت بذلك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقال: لبي بالحج قَالَ فلقيت أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فحدثته بقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما يعدوننا إلا صبيانًا سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لبيك عمرة وحجًا» وفي لفظ: جمع بينهما، أي: بين الحج والعمرة.

وفي حديث يَحْيَى بن أَبِي إِسْحَاق وعبد العزيز بن صهيب وحميد سمعوا أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ أهل بهما «لبيك عمرة وحجًا» لبك عمرة وحجًا» وسيأتي عند الْبُخَارِيِّ اختلاف علي وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما كنت لأدع سنة النَّبِيِّ ﷺ لقول أحد ثم أهل بهما لبك بعمرة وحجة.

وعند مسلم من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ جمع بين حجة وعمرة ثم لم يمه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن بحرمة.

وعند أبي داود بسند صحيح عن البراء بن عازب عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبِيَّ ﷺ لما قدم مكة قَالَ إني قد سقت الهدى وقرنت. وعن الضبي بن معبد بسند صحيح في حديث قَالَ أهملت بالحج والعمرة فقال لي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هديت لسنة النَّبِيِّ ﷺ قالها مرتين رواه الطبراني في الأوسط.

وقال الدارقطني في العلل: هو حديث صحيح.

وقال أبو عمر: جيد الإسناد رواه الثقات الإثبات عَنْ أَبِي وَائِلٍ عن الضبي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومنهم من يجعله عَنْ أَبِي وَائِلٍ عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والأول أجود ورواته أحفظ.

وعن أبي قتادة إنما قرن رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة؛ لأنه علم أنه ليس

بحاج بعدها، قَالَ الحاكم: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه وفي الاستذكار روى سفيان ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول بالكوفة إنما جمع ﷺ بين الحج والعمرة؛ لأنه علم أنه لا يحج بعدها، وعن سراقه بسند صالح عن أحمد قَالَ: قرن رسول الله ﷺ في حجة الوداع، وعن أبي طلحة: أن رسول الله ﷺ جمع بين الحج والعمرة رواه ابن ماجة من حديث الحجاج بين أرطاة وعند الترمذيّ محسنًا عن جابر أن رسول الله ﷺ قرن الحج بالعمرة.

وقال ابن حزم: صح عَنْ عَائِشَةَ وحفصة أمي المؤمنين رَضِيَ الله عَنْهُمَا أنه ﷺ كان قارئًا يريد بذلك ما رواه أبو داود عن الربيع بن سليمان ثنا مُحَمَّد ابن إدريس عن سُفْيَانَ عن ابن أبي نجيح عن عطاء عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ الله عَنْهَا أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لها: «طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك» قَالَ ابن حزم: فصح أنها كانت قارئة.

وعند أحمد بسند جيد عن أم سلمة رَضِيَ الله عَنْهَا سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أهلوا يا آل مُحَمَّد بعمرة في حجة».

وعند أبي داود من حديث أبي حيوان أن معاوية رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ للصحابة: هل تعلمون أن النَّبِيَّ ﷺ نهى أن يقرن بين الحج والعمرة قالوا: لا. وفي سنن الكجى ثنا سليمان بن داود ثنا يَحْيَى بن ضريس عن عكرمة بن عمار عن الهرماس بن زياد قال: سمعت النَّبِيَّ ﷺ على ناقته قَالَ: «ليك حجة وعمرة معًا».

واعلم أن الطحاوي رَحِمَهُ الله قد أخرج في تفضيل القران وأنه ﷺ كان قارئًا من عشرة أنفس من الصحابة وهم عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعمران بن حصين، وأبو طلحة، وسراقه بن مالك، وعائشة، وأم سلمة زوجي النَّبِيَّ ﷺ رضي الله عنهم، وأخرج عن أنس رَضِيَ الله عَنْهُ بعدة طرق. وفي الباب عن قَتَادَةَ، وجابر، ومعاوية، والهرماس بن زياد، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

والكل قد ذكر إلا حديث عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس وحديث أبي هريرة أما حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فأخرجه الطحاوي عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما خرج من المدينة إلى مكة مهمل بالعمرة مخافة الحصر ثم قال: ما شأنهما إلا واحد أشهدكم أنني أوجبت إلى عمرتي هذه حجة ثم قدم فطاف لهما طوافاً واحد وقال هكذا فعل رسول الله ﷺ وأخرجَهُ الشيخان مطولاً ففيه تفضيل القرآن وإنه ﷺ كان قارئاً وذلك لأنه أضاف إلى عمرته حجة قبل أن يطوف لها فهذا هو القرآن ثم قال هكذا فعل رسول الله ﷺ أراد أنه ﷺ كان قد قرن إلى عمرته حجاً.

وأما حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فأخرجه الطحاوي أيضاً عن عكرمة عنه قال: اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر عمرة الحديبية وعمرته من العام القابل وعمرته من الجعرانة وعمرته مع حجته وحج حجة واحدة. ورواه أبو داود أيضاً وفي لفظه والرابعة التي قرن مع حجته. وأخرجَهُ الترمذي أيضاً وفي لفظه نحوه.

فإن قيل: كيف يقبل هذا عن عبد الله بن عمر، وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ تمتع، وروي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه تمتع؟

فالجواب: أنه قال الطحاوي يجوز أن يكون رسول الله ﷺ أحرم في بدء أمره بعمرة فمضى متمتعاً بها ثم أحرم بحجة قبل طوافه فكان في بدء أمره متمتعاً وفي آخره قارئاً.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه مسلم عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم عليهما السلام بفج الروحاء حاجاً أو معتمراً أو ليشنيهما».

وقال ابن حزم ستة عشر من الثقات اتفقوا على أنس رضي الله عنه على أن لفظ النبي ﷺ كان إهلاً بحجة وعمرة معاً وصرحوا عن أنس رضي الله عنه أنه

سمع ذلك منه ﷺ وهم: بكر بن عبد الله المزني وأبو قلابه، وحميد الطويل، وأبو قزعة، وثابت البناني، وحميد بن هلال، ويحيى بن أبي إسحاق، وقتادة، وأبو أسماء، والحسن البصري، ومصعب بن سليم، ومصعب بن عبد الله بن الزبرقان، وسالم ابن أبي الجعد، وأبو قتادة، وزيد بن أسلم، وعلي بن زيد، انتهى.

وقد أخرج الطحاوي عن تسعة منهم:

أولهم: بكر بن عبد الله وقد مر في أثناء الكلام ابن حزم وأُخْرِجَهُ مسلم أيضاً قَالَ ثنا شريح بن مسلم قَالَ: ثنا هشيم، قَالَ: حَدَّثَنَا حميد عن بكر عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سمعت النَّبِيَّ ﷺ يلبي بالحج والعمرة جميعاً الحديث.

والثاني: أبو قلابه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو حديث الباب.

والثالث: حميد الطويل عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُخْرِجَهُ الطحاوي وابن حبان في صحيحه عنه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليكن بعمره وحجة».

والرابع: أبو قزعة عن أنس رضي الله عنه أخرجه الطحاوي عنه عن أنس رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ يقول: «ليكن بعمره وحجة» وأُخْرِجَهُ ابن حزم نحوه.

والخامس: ثابت البناني عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُخْرِجَهُ الطحاوي والعدني في مسنده نحوه حديث أبي قزعة.

والسادس: حميد بن هلال أُخْرِجَهُ الطحاوي والبخاري عنه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كنت ردف أبي طلحة وإن ركبتك لتمس رسول الله ﷺ وهو يلبي بالحج والعمرة.

والسابع: يحيى بن أبي إسحاق أُخْرِجَهُ الطحاوي بإسناد صحيح عنه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليكن بعمره وحجة معاً»، وأُخْرِجَهُ ابن أبي شيبة نحوه.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيَّ وَابْنُ مَاجَةَ نَحْوَهُ.

وَالثَّامِنُ : فَتَادَةُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ نَحْوَ حَدِيثِ يَحْيَى وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا.

وَالتَّاسِعُ : أَبُو أَسْمَاءٍ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : خَرَجْنَا نَصْرَخَ بِالْحَجِّ فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَةَ أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عِمْرَةً وَقَالَ : «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَجَعَلْتُهَا عِمْرَةً وَلَكِنْ سَقَتِ الْهَدْيَ وَفَرَنْتِ الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ نَحْوَهُ.

وَأَخْرَجَهُ التَّسَائِيَّ أَيْضًا وَلَفْظُهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي بِهَا ، وَأَمَّا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فَأَخْرَجَهُ عَنِ الْبَزَارِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ الْحَدِيثِ . وَأَمَّا مُصْعَبُ بْنُ سَلِيمٍ فَأَخْرَجَهُ الْعَدْنِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : أَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحُجَّةٍ وَعِمْرَةٍ وَأَمَّا مُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَأَخْرَجَهُ الْعَدْنِيُّ أَيْضًا عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «لَيْكَ بِحُجَّةٍ وَعِمْرَةٍ أَوْ بِعِمْرَةٍ وَحُجَّةٍ مَعًا» .

وَأَمَّا سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْعِمْرَةِ وَالْحَجِّ فَقَالَ : «لَيْكَ بِحُجَّةٍ وَعِمْرَةٍ» .

وَأَمَّا أَبُو قَدَامَةَ فَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ لِأَنَسٍ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ فَقَالَ : سَمِعْتُهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ بِعِمْرَةٍ وَحُجَّةٍ بِعِمْرَةٍ وَحُجَّةٍ .

وَأَمَّا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ فَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ فِي مَسْنَدِهِ عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعِمْرَةٍ .

وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ فَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ أَيْضًا عَنْهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَّى بِهِمَا جَمِيعًا وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ عِلْمَائِنَا وَغَيْرِهِمْ فَمِنْ مَجِيدٍ مُنْصَفٍ ، وَمِنْ مُقْصِرٍ مُتَكَلِّفٍ ، وَمِنْ مُطِيلٍ مُكْثَرٍ ، وَمِنْ مُقْتَصِدٍ مُخْتَصِرٍ .

وأوسعهم نفسًا في ذلك أبو جعفر الطحاوي الحنفي المصري فإنه تكلم في ذلك على ألف ورقة وتكلم في ذلك أيضًا أبو جعفر الطبري وبعدهما أبو عبد الله ابن أبي صفرة وأخوه المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المرابط والقاضي أبو الحسن ابن القصار البغدادى والحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم.

وأولى ما يقال في هذا على ما فحصناه من كلامهم واخترنا من اختياراتهم ما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث أن النَّبِيَّ ﷺ أباح للناس فعل هذه الثلاثة ليدل على جواز جميعها إذ لو أمر بواحد لكان غيره لا يجزئ سيما إذا كان لم يحج سوى هذه الحجة فأضيف الكل إليه وأخبر كل واحد بما أمره به وأباحه له ونسبه إلى النَّبِيِّ ﷺ إما لأمره بذلك أو لتأويله عليه انتهى. ولا نزاع في جواز هذه الثلاثة.

ولهذا قَالَ الخطابي جواز القران بين الحج والعمرة إجماع من الأئمة ولا يجوز أن يتفقوا على جواز شيء نهى عنه ولكن النزاع أن أي هذه الأشياء أفضل وأن النَّبِيَّ ﷺ على أي واحد من هذه حج، فقد دلت الأحاديث الصحيحة أن القران أفضل وأنه ﷺ كان قارئًا، ولأن القارن يجمع بين النسكين في سفر واحد ولا شك أن العبادتين أفضل من عبادة واحدة وقد عمل به الأصحاب بعده ﷺ.

وروى ابن أبي شعبة في مصنفه من حديث علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قَالَ سمعت أصحاب مُحَمَّدٍ ﷺ يهلون بحجة وعمرة معا ثم التمتع؛ لأن فيه أيضًا جمعًا بين العبادتين لكن يجوز بينهما التحلل إن لم يسق الهدى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومن فوائد الحديث: أن السنة في الإبل النحر فلو ذبح كره وإن السنة نحرها قائمة لأنه أمكن لنحرها لأنه يطعن في لبثها وتكون معقولة اليد اليسرى وقال ابن حبيب: وهو تفسير قوله تَعَالَى: ﴿صَوَّافٌ﴾ [الحج: 36].

وروى مُحَمَّدٌ عن مالك: لا يفعلها إلا من خاف أن يضعف عنها. والأفضل أن يتولى نحرها بنفسه كما فعل ﷺ، وقال هنا بدنات وقال ابن التين: وفي غير هذا الموضع أنها كانت سبعين بدنة.

28 - بَابُ مَنْ أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً

1552 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «أَهَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً».

29 - بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

1553 - وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ:

وفي الموطأ عن علي رضي الله عنه: أنه ﷺ نحر بعض هديه ونحر بعضه غيره، وروي أن علياً رضي الله عنه نحر باقيها ويقال: أهدى مائة بدنة فنحر ثلاثاً وستين بيده كل واحد عن سنة من عمره.

وفيه: إشارة إلى قدر عمره وأعطى علياً فنحر الباقي وقوله وذبح بالمدينة كبشين أحدهما ذبحه عن أهل بيته والآخر عن من لم يضح من أمته.

وحديث الباب أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجِهَادِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مَقْطَعًا بَعْضُهُ فِي الْحَجِّ وَبَعْضُهُ فِي الْأَضَاحِي، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ.

28 - بَابُ مَنْ أَهَلَ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد، قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز، (قَالَ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ) أبو محمدًا وأبو الحارث الغفاري مولاهم مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز.

(عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «أَهَلَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً» أي: رفعته راحلته مستويًا على ظهرها.

29 - بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

(بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) وزاد المستملي الغداة بذى الحليفة.

(وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقري المشهور بالمقعد البصري وقد مر في كتاب العلم.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبُو، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِذَا صَلَّى بِالْغَدَاةِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ، ثُمَّ رَكِبَ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا، ثُمَّ يَلْبِي حَتَّى يَبْلُغَ الْحَرَمَ، ثُمَّ يُمَسِّكُ.....

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو) السخثياني، (عَنْ) نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِذَا صَلَّى بِالْغَدَاةِ أَي: إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ بوقت الغداة.

وفي رواية الكشميهني إِذَا صَلَّى الغداة أَي: صلاة الغداة وهي الصبح (بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ) على البناء للمفعول بتخفيف الحاء أَي: وضع الرحل على ظهرها.

(ثُمَّ رَكِبَ، فَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ) أَي: رفعته راحلته مستويًا على ظهرها (اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا) نصب على الحال أَي: منتصبًا غير مائل على ناقته أو وصفه بالقيام لقيام راحلته وفي رواية بلفظ فإذا استوت به راحلته قائمة، وقال الداودي: أَي استقبل القبلة قائمًا في الصَّلَاة وفي السياق تقديم وتأخير والتقدير أمر براحلته فرحلت ثم استقبل القبلة قائمًا فصلى ثم ركب حكاه ابن التين وقال: وإن كان ما في الأصل محفوظًا فلعله لقرب إهلاله من الصَّلَاة، انتهى.

ولا حاجة إلى هذا التقدير لعدم ذكر صلاة الإحرام فيه والاستقبال إنما وقع بعد الركوب وقد رواه ابن ماجة وأبو عوانة في صحيحه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ: كان إِذَا أدخل رجله في الغرز فاستوت به ناقته قائمًا أهل.

(ثُمَّ يَلْبِي حَتَّى يَبْلُغَ الْحَرَمَ) وكأنه أراد بالحرم المسجد لقوله: (ثُمَّ يُمَسِّكُ) أَي: عن التلبية وليس المراد بالإمساك عن التلبية تركها أصلًا وإنما المراد التشاغل بغيرها من الطواف وغيره.

وقد روي أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان لا يلبي في طوافه كما رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عطاء قَالَ: كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يدع التلبية إِذَا دخل الحرم ويراجعها بعد ما يقضي طوافه بين الصفا والمروة.

وقال الْكُرْمَانِيُّ: وقت الإمساك هو صبيحة يوم العيد في منى لا بلوغ الحرم

حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طَوًى

فليس الغرض هنا بيان وقته على الخصوص فلهذا أجمل أو أراد بالحرم منى⁽¹⁾ أو كان ذلك عند التمتع.

واعترض عليه الحافظ العسقلانيّ بأنه يشكل عليه قوله في رواية إِسْمَاعِيلِ ابن عليّة إذا دخل أدنى الحرم.

والأول أن المراد بالحرم ظاهره لقوله بعد ذلك حتى إذا جاء ذا طوى فجعل غاية الإمساك الوصول إلى ذي طوى والظاهر أيضًا أن المراد بالإمساك ترك تكرار التلبية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذي يفعل في أول الإحرام لا تركها أصلًا ورأسًا هذا وتعقبه العيني بأن مذهب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يتركها إذا دخل الحرم ولا يفهم من ظاهر الكلام إلا تركها لا ترك تكرارها وفرق بين تركها وترك تكرارها وتارك تكرارها لا يسمى تاركًا للتلبية.

(حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طَوًى) الظاهر أنها غاية لقوله يمسك والمعنى يمسك فيما بين أول الحرم وذي طوى فعلى هذا يكون المراد من الحرم ما هو المتبادر منه وهو أول جزء من. ويمكن أن تكون غاية لقوله استقبل على أن يكون المراد بالحرم المسجد كما تقدم وقوله ذا طوى بضم الطاء وفتحها وكسرهما. وقيدها الأصلي بكسرهما وبتخفيف الواو واد معروف بقرب مكة.

وقال النَوَوِيّ: هو موضع عند باب مكة بأسفلها في صوب طريق العمرة المعتادة ومسجد عائشة رضي الله عنها ويعرف اليوم بآبار الزاهر يصرف ولا يصرف وقال أيضًا: إنه مقصور منون.

وفي التوضيح: هو ربض من أرباض مكة وطاؤه مثلثة مع الصرف وعدمه والمد أيضًا.

وقال البيهقي: واد بمكة في أسفلها وذو طواء ممدودا موضع بطريق الطائف، وقال الكَرْمَانِيّ: ويروى حتى إذا حاذى طوى من المحاذاة وبحذف كلمة ذا والأول هو الصحيح؛ لأن اسم الموضع ذو طوى لا طوى.

(1) فيوافق الجمهور في استمرار التلبية حتى يرمي جمرة العقبة.

بَاتَ بِهِ حَتَّى يُضْبِحَ، فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ اغْتَسَلَ، وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ،

وفي كتاب الأذراء ذو طوى موضع بظاهر مكة به آبار يستحب لمن يدخل مكة أن يغتسل منها.

(بَاتَ بِهِ) أي: بذى طوى أي فيه (حَتَّى يُضْبِحَ) أي: إلى أن يدخل في الصباح، (فَإِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ) أي: صلاة الصبح (اغْتَسَلَ، وَزَعَمَ) أي: قَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ) وهذا من إطلاق الزعم على القول الصحيح وسيأتي في باب الاغتسال عند دخول مكة من رواية ابن عُليَّة عن أيوب عن نافع كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذى طوى ثم يصلي به الصبح ويغتسل ويحدث أن نبي الله ﷺ كان يفعل ذلك، وفي الحديث: استقبال القبلة عند الإهلال لاستقبال دعوة إبراهيم عليه السلام بمكة فلذلك يلي المجيب للداعي بعد أن يستقبل بالوجه ولا يصلح أن يولي المجيب ظهره لمن يدعوه ثم يليه⁽¹⁾. وفيه أيضًا: استحباب الإحرام عقب الصلاة.

وفي التلويح: لا خلاف أن المبيت بذى طوى ودخول مكة نهارًا ليس من المناسك لكن إن فعله اقتداء بالنبي ﷺ وتبعًا لآثاره كان ثوابه في ذلك جزيلاً. وفي شرح المذهب ودخول مكة نهارًا أفضل من الليل وهو الصحيح عند الأكثرين من الشافعية.

وقال بعض الشافعية: هما سواء فإن النَّبِيَّ ﷺ دخلها في عمرة الجعرانة ليلاً، وهو المذكور في الهداية عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. وفيه أيضًا: استحباب الاغتسال.

وقال النَّوَوِيُّ: الاغتسال المذكور سنة، قَالَ: فإن عجز عنه تيمم ويكون نيته في ذلك غسل دخول مكة.

وقال في مناسك الكَرْمَانِي: هذا الغسل يستحب لكل أحد حتى الحائض والنفساء والصبي.

(1) بل يستقبله بالتلبية.

وقال ابن حزم: ولا يلزم الغسل فرضاً في الحج إلا للمرأة تهل بعمره تريد التمتع فتحيض قبل الطواف بالبيت فهذه تغتسل ولا بد.
وفي الاستذكار: ما أعلم أحداً من المتقدمين أوجب الاغتسال عند الإحرام بالعمره أو بالحج إلا الحسن بن أبي الحسن.
وقد روي عن عكرمة إيجابه كقول أهل الظاهر.
وروي عنه: أن الوضوء يكفي عنه.

وقال أبو عمر هو سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه لا يرخصون في تركه إلا من عذر.

وعن عبد الملك: هو لازم إلا أنه ليس في تركه ناسيا ولا عامداً دم ولا فدية.
وقيل: هو عند مالك أكد من غسل الجمعة، وقال أبو حنيفة والأوزاعي والثوري: يجزئه الوضوء وهو قول إبراهيم.

وفي سنن سعيد بن منصور ثنا جرير عن مغيرة قال ذكر عنه إبراهيم إذا قدم الحاج أمسك عن التلبية مادام يطوف بالبيت، فقال إبراهيم: لا بل يلبي قبل الطواف وفي الطوف وبعد الطواف ولا يقطعها حتى يرمي الجمرة.

وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وداود إلا أن أبا حنيفة والشافعي قالوا: يقطع التلبية مع أول حصة يرميها في الجمرة كما تقدم.

وقال قوم: يقطع المعتمر التلبية إذا دخل الحرم.

وقال آخرون: لا يقطعها حتى يرى بيوت مكة.

وقالت طائفة: حتى يدخل بيوت مكة. وقال أبو حنيفة لا يقطعها حتى يستلم الحجر لما رواه أحمد عن هشيم ثنا حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده اعتمر رسول الله ﷺ ثلاث عُمر كل ذلك في ذي القعدة يلبي حتى يستلم الحجر.

وقال الليث: إذا بلغ الكعبة قطع التلبية، وقال الشافعي: لا يقطعها حتى يفتح الطواف.

وقال مالك: من أحرم من الميقات قطع التلبية إذا دخل أول الحرم فإن أحرم من الجعرانة أو من التنعيم قطعها إذا دخل بيوت مكة وإذا دخل المسجد.

تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ فِي الْغَسْلِ.

1554 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَدَّهَنَ بِدُهْنٍ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْكَبُ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ فَأَيْمَةً أَحْرَمَ»، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الركن. وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقطعها إذا رأى بيوت مكة، واللَّهُ أَعْلَمُ. (تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الوارث (إِسْمَاعِيلُ) هو ابن عَلِيَّةَ، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثيانِي (فِي) أمر (الْغَسْلِ)⁽¹⁾ ووصل الْبُخَارِيُّ هذه المتابعة في باب الاغتسال عند دخول مكة على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ) وقد مر في باب علامات المنافق، قَالَ: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضم الفاء وفتح اللام آخره حاء مهلة مصغراً هو حنين بن سليمان وفليح لقبه غلب عليه وقد مر في أول كتاب العلم.

(عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَكَّةَ أَدَّهَنَ بِدُهْنٍ لَيْسَ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيُصَلِّي، ثُمَّ يَرْكَبُ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ فَأَيْمَةً أَحْرَمَ»، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُ) أورد الْبُخَارِيُّ طريق فليح عن نافع المقتصرة على القصة الأولى لزيادة ذكر الدهن الذي ليست له رائحة طيبة ولم يقع في رواية فليح التصريح باستقبال القبلة لكنه من لوازم التوجه إلى مكة وفي ذلك الموضع وقد صرح بالاستقبال في الرواية الأولى وهما حديث واحد.

وبذلك التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلي على الْبُخَارِيِّ في إيراد حديث فليح بأنه ليس فيه الاستقبال ذكر هذا، وإنما كان ابن عمر رضي الله عنهما يدهن بغير الطيب ليمنع بذلك القمل عن شعره ويجتنب ماله رائحة طيبة صيانة للإحرام.

(1) أي: فيما قال إذا صلى الغداة اغتسل ولم يقتصر عليه بل ذكره كله إلا القصة الأولى.

30 - باب التَّلْبِيَةِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي

1555 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَذَكَرُوا الدَّجَالَ أَنَّهُ قَالَ: مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ⁽¹⁾: لَمْ أَسْمَعْهُ وَلَكِنَّهُ قَالَ:

30 - باب التَّلْبِيَةِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي

(باب التَّلْبِيَةِ إِذَا انْحَدَرَ) المحرم (في الوادي) وقد ورد في الحديث أن التلبية في بطون الأودية من سنن المرسلين وأنها تتأكد عن الهبوط كما تتأكد عند الصعود.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) ابن عبيد أبو موسى المعروف بالزمن العنبري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) هو مُحَمَّدُ بن أبي عدي بفتح العين المهملة وكسر الدال وتشديد التحتانية واسم أبي عدي إبراهيم مات سنة أربع وتسعين ومائة.

(عَنِ ابْنِ عَوْنٍ) هو عبد الله بن عون بفتح المهملة وبالنون وقد مر في باب قول النَّبِيِّ ﷺ رب مبلغ.

(عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر، (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَذَكَرُوا الدَّجَالَ أَنَّهُ قَالَ) بفتح الهمزة أي: أن الدجال (مَكْتُوبٌ) مرفوع على أنه خبر أن (بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ) رفع بقوله مكتوب واسم المفعول يعمل عمل فعله كاسم الفاعل.

(فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): (لَمْ أَسْمَعْهُ وَلَكِنَّهُ قَالَ) أي:

(1) يعني قال ابن عباس: لم أسمع النبي ﷺ في ذكر الدجال أنه قال ذلك، ولفظ البخاري في كتاب اللباس وقال ابن عباس: لم أسمعته قال ذاك ولكنه قال: أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم، وأما موسى فرجل آدم جعد على جمل أحمر مخطوم بخلبة كأني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلي، وهذا يدل على أن ابن عباس لم ينكر كشف حال من لم يره غير صورة موسى بل أنكر سماع الحديث الذي ذكره مجاهد في الدجال خاصة، وفي الحديث إشكال آخر بسطه الشراح قال الحافظ: قوله «وأما موسى كأني أنظر إليه» قال المهلب: هذا وهم من بعض رواته لأنه لم يأت أثر ولا خبر أن موسى حي وأنه سيحج، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الرواي، =

«أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي».

النَّبِيِّ ﷺ: (أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ) وقوله: كأني أنظر إليه جواب أما والفاء فيه محذوفة والأصل فكأني وهو حجة على النحاة حيث لم يجوزوا حذفها كذا قالوا: وفيه: أنه يحتمل أن يكون حذفها من الراوي.

(إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يُلَبِّي) كذا وقع في الأصول بكلمة إذا وحكى القاضي عياض أن بعض العلماء أنكر أثبات الألف وغلط رواته قَالَ: وهو غلط منه إذ لا فرق بين إذا وإذ هنا؛ لأنه وصف حالة انحداره فيما مضى.

قَالَ المهلب: ذكر موسى هنا وهم من بعض رواته؛ لأنه لم يأت أثر ولا خبر أن موسى عليه الصلوة والسلام حي وأنه سيحج وإنما أتى ذلك عن عيسى عليه السلام فاشتبه على الراوي ويدل عليه قوله في الحديث الآخر: «ليهلن ابن مريم عليهما السلام بفج الروحاء»، انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: وهو تغليب للثقات بمجرد التوهم فسيأتي إن شاء الله تعالى في اللباس بالإسناد المذكور بزيادة ذكر إبراهيم عليه السلام فيه أفيقال أن الراوي غلط فزاده.

ويدل عليه قوله في الحديث الآخر «ليهلن ابن مريم بفج الروحاء» اهـ.
قال الحافظ: وهو تغليب للثقات بمجرد التوهم فسيأتي في اللباس بالإسناد المذكور بزيادة ذكر إبراهيم فيه أفيقال إن الراوي غلط فزاده؟ وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي العالية عن ابن عباس بلفظ كأني أنظر إلى موسى هابطاً من الثنية واضعاً أصبعيه في أذنيه ماراً بهذا الوادي وله جوار إلى الله بالتلبية، قاله لما مر بوادي الأزرق، وفي هذا الحديث أيضاً ذكر يونس، أفيقال إن الراوي الآخر غلط فزاد يونس، وقد اختلف أهل التحقيق في معنى قوله كأني أنظر إليه على أوجه: الأول هو على الحقيقة والأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون، فلا مانع أن يحجوا في هذا الحال كما ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أنه ﷺ رأى موسى قائماً في قبره يصلي، إلى آخر ما بسط في معنى هذه الأحاديث، ثم قال: قال ابن المنير في الحاشية: توهم المهلب للراوي وهم منه، اهـ مختصراً.

قال الكرمانني بعد إيراد المهلب: وذلك على رواية إذا انحدر لأنه إخبار عما يكون في المستقبل، وأما من روى إذا انحدر بلفظ إذ الذي للماضي فيصح موسى بأن يراه النبي ﷺ في المنام أو يوحى إليه بذلك أقول المناسب لذكر الدجال عيسى صلوات الله وسلامه عليه اهـ.
وتعقب عليه العيني إذ قال: لو اطلع الكرمانني على حقيقة الحديث لما قسم هذا التقسيم وما ادعى هذه المناسبة اهـ.

وقد روى مسلم هذا الحديث من طريق أبي العالية عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى هَابِطًا مِنَ الثَّانِيَةِ وَاضِعًا إصْبَعِيهِ فِي أُذُنِهِ مَارًّا بِهَذَا الْوَادِي وَلَهُ جَوَارٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّلْبِيَةِ قَالَهُ لَمَّا مَرَّ بِوَادِي الْأَزْرَقِ وَاسْتَفِيدَ مِنْهُ تَسْمِيَةَ الْوَادِي وَهُوَ خَلْفَ أَمَجَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مِيلَ وَاحِدٍ وَأَمَجَ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ وَبِالْجِيمِ قَرْيَةٌ ذَاتُ مَزَارِعٍ هُنَاكَ. وَكَذَلِكَ جَاءَ ذَكَرُ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَفِيْقَالُ أَنَّ الرَّاوِي الْآخَرَ غَلَطَ فِيهِ فزَادَ يُوسُفَ.

وقد اختلف أهل التحقيق في معنى قوله كَأَنِّي عَلَى أَوْجِهِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَحْجُوا فِي هَذِهِ الْحَالِ كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ رَأَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمًا فِي قَبْرِهِ يَصْلِي، فَإِنْ قِيلَ: مَا الدَّاعِي إِلَى عِبَادَتِهِمْ بَعْدَ الْمَوْتِ وَمَوْضِعُ الْعِبَادَةِ دَارُ الدُّنْيَا؟

فالجواب: إِنَّهُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ حَبِيبُ إِلَيْهِمُ الْعِبَادَةِ فَهُمْ يَتَعَبَّدُونَ بِمَا يَجِدُونَهُ مِنْ دَوَاعِي أَنْفُسِهِمْ لَا بِمَا يُلْزَمُونَ بِهِ كَمَا يُلْهِمُ أَهْلَ الْجَنَّةِ الذِّكْرَ وَيُؤَيِّدُهُ أَنْ عَمَلَ الْآخِرَةِ ذِكْرٌ وَدُعَاءٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿دَعْوَتُهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: 10] لَكِنْ تَمَامُ هَذَا التَّوْجِيهِ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْمَنْظُورَ هِيَ أَرْوَاحُهُمْ فَلَعَلَّهَا مِثْلَتْ لَهُ ﷺ فِي الدُّنْيَا كَمَا مِثْلَتْ لَهُ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَأَمَّا أَجْسَادُهُمْ فَهِيَ فِي الْقُبُورِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ وَغَيْرُهُ: يَجْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى لِرُوحِهِ مِثَالًا فَيَرَى فِي الْيَقِظَةِ كَمَا يَرَى فِي النَّوْمِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ مِثْلَتْ لَهُ أَحْوَالُهُمُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَيْفَ تَعَبَّدُوا وَكَيْفَ حَجَّوْا وَكَيْفَ لَبَّوْا وَلِهَذَا قَالَ كَأَنِّي.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ أَخْبَرَ بِالْوَحْيِ عَنْ ذَلِكَ فَلَشِدَّةُ قَطْعِهِ بِهِ قَالَ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ.

الرَّابِعُ: أَنَّهَا رُؤْيَا مَنْامٍ تَقَدَّمَتْ لَهُ فَأَخْبَرَ عَنْهَا لَمَّا حَجَّ عِنْدَ مَا تَذَكَّرَ ذَلِكَ وَرُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيًا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ عِنْدِي لَمَّا سَيَّأَتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِنَحْوِ ذَلِكَ.

31 - باب: كَيْفَ تُهَلُّ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ

أَهْلٌ: تَكَلَّمَ بِهِ، وَاسْتَهْلَلْنَا وَأَهْلَلْنَا الْهَيْلَانَ، كُلُّهُ مِنَ الظُّهُورِ، وَاسْتَهْلَلَ الْمَطَرُ خَرَجَ مِنَ السَّحَابِ،

وقال ابن المنير: توهيم المهلب للراوي وهم منه وإلا فأى فرق بين مُوسَى وعيسى عليهما السلام فإنه لم يثبت أن عيسى عليه السلام منذ رفع نزل إلى الأرض وإنما ثبت أنه سينزل.

وقال الحافظ العسقلاني: أراد المهلب أن عيسى عليه السلام لما ثبت أنه سينزل كان كالمحقق فقال كأني أنظر إليه ولهذا استدل المهلب بحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي فِيهِ لِيَهْلَنَ ابْنُ مَرْيَمَ بِالْحَجِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال الْكُرْمَانِيُّ: المناسب للذكر الدجال ذكر عيسى عليه السلام ورجال إسناده الحديث ما بين بصري وهم الثلاثة الأول ومكي وهو مجاهد وأخرج منه المؤلف في اللباس، وفي أحاديث الأنبياء، وفي الإيمان أَيْضًا.

31 - باب: كَيْفَ تُهَلُّ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ

(باب) بالتثوين (كَيْفَ تُهَلُّ) أي: تحرم (الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ) ولما كان من عادة الْبُخَارِيِّ أنه إذا رأى مادة من اللفظ تستعمل في معاني كثيرة مما جاء في الكتاب أو السنة يذكر ذلك ويبينه، قَالَ: (أَهْلٌ: تَكَلَّمَ بِهِ) يعني: إذا تكلم الرجل بشيء يقال أهل فإنه إذا تكلم أظهر ما في قلبه.

(وَاسْتَهْلَلْنَا وَأَهْلَلْنَا الْهَيْلَانَ) يعني: طلبنا ظهوره.

(كُلُّهُ مِنَ الظُّهُورِ) كما أشرنا إليه ويقال أهل الهلال واستهل على ما لم يسم فاعله. ويقال أَيْضًا استهل الهلال على صيغة المعلوم بمعنى: تبين ولا يقال أهل، ويقال: أهللنا عن ليلة كذا ولا يقال أهللنا فهل كما يقال أدخلناه فدخل وهو قياسه.

(وَاسْتَهْلَلَ الْمَطَرُ خَرَجَ مِنَ السَّحَابِ) أي: يقال استهل المطر إذا ظهر نزوله من السحاب ويقال: تهلل وجه الرجل من فرحه واستهل إذا ظهر سروره وتهللت دموعه إذا سالت وانهل السماء صبت وانهل المطر انهلالاً إذا سال بشدة.

﴿وَمَا أَهْلَ لَيْعٍ إِلَهَ إِلَهٍ﴾ [المائدة: 3] وَهُوَ مِنْ اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ.

1556 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ،

(﴿وَمَا أَهْلَ لَيْعٍ إِلَهَ إِلَهٍ﴾) معناه إذا نودي عليه بغير اسم الله وأصله رفع صوت الذابح عن الذبح.

(وَهُوَ) أي: قوله: ﴿وَمَا أَهْلَ لَيْعٍ إِلَهَ إِلَهٍ﴾ مأخوذ (مِنْ اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ) وهو رفع صوته بالصياح إذا خرج من بطن أمه ومنه أيضًا أهل المعتمر أي: رفع صوته بالتلبية قَالَ العيني وكان محل قوله كله من الظهور أن يذكر بعد قوله وهو من استهلال الصبي؛ لأن جميع ما ذكره من المواد المذكورة ينبئ عن الظهور كما عرفت فذكره بعد قوله وأهللنا الهلال في غير محله⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح الميمين هو القعني، قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) وكانت سنة عشر من الهجرة ولم يحج ﷺ من المدينة بعد الهجرة غيرها وأما قبلها بمكة فحج حجبًا لا يعلم عددها إلا الله قَالَ العيني: وسميت حجة الوداع؛ لأنه ﷺ وعظمهم فيها وودعهم فسميت بذلك حجة الوداع.

(فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ قد تقدم في باب الحيض وسيجيء في باب التمتع أنهم كانوا لا يرون إلا الحج فكيف قولها فأهللنا بعمره وأجاب: بأن معناه لا يرون عند الخروج إلا ذلك فبعد ذلك أمرهم رسول الله ﷺ بالاعتماد رفعًا لما اعتقدوا من حرمة العمرة في أشهر الحج.

وتعقبه العيني: بأنه لو وقف الْكُرْمَانِيُّ على الروايات التي رويت عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما احتاج إلى هذا السؤال ولا إلى الجواب عنه فإن الروايات

(1) ثم إن ذلك ليس مخالفًا لما تقدم في أن أصل الإهلال رفع الصوت لأن رفع الصوت بذكر الشيء عند ظهوره.

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ.....»

اختلفت في إحرام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اختلافاً كثيراً فها هنا فأهللنا بعمره.
وفي أخرى: فمننا من أهل بعمره ومننا من أهل بحج قالت ولم أهل إلا
بعمره. وفي أخرى: خرجنا لا نريد إلا الحج وفي أخرى لبينا بالحج.
وفي أخرى: مهللين بالحج والكل صحيح.

وفي رواية: وكنت ممن تمتع ولم يسق الهدي، وقال أبو عمر: والأحاديث
في هذا مضطربة جداً، وكذا قَالَ القاضي عياض.
وذكر أن في الروايات عنها اختلافاً شديداً.

وقال ابن عبد البر في تمهيده دفع الأوزاعي والشافعي وأبو ثور وابن علية
حديث عروة هذا وقالوا: هو غلط لم يتابع عروة على ذلك أحد من أصحاب
عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقال إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقٍ اجتمع هؤلاء يعني: القاسم والأسود وعروة
على أن أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت محرمة بحجة لا بعمره فعلمنا بذلك
أن الرواية التي رويت من عروة غلط؛ لأن عروة قَالَ في رواية حماد بن سلمة
عن هشام عنه حَدَّثَنِي غير واحد أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «دعي عمرتك» فدل أنه
لم يسمع الحديث منها.

وقال ابن حزم: حديث أبي الأسود عن عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
وحديث يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ عنها منكران وخطأ عند أهل العلم
بالحديث وقد سبقنا إلى تخطئة حديث أبي الأسود هذا أحمد بن حنبل.

وقال مالك: ليس العمل عندنا على حديث عروة عنها قديماً ولا حديثاً.
(ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ») بسكون الدال أو بكسرها وتشديد
الياء والأول أفصح، وسوى بينهما ثعلب والتخفيف لغة أهل الحجاز.

والتثقيب لغة تميم، وقد قرئ بهما جميعاً في قوله تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ
مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: 196]، لكن التشديد قراءة شاذة وواحد الهدي هدية والهدي ما
يهدى إلى الحرم من النعم.

فَلْيُهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا» فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «انْقُضِي رَأْسَكُمْ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ»، فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ»،

(فَلْيُهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا) أي: من الحج والعمرة (جَمِيعًا فَقَدِمْتُ) بضم التاء وهو إخبار عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن نفسها. (مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ) جملة حالية.

(وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ) أي: ترك الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة بسبب الحيض. (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: انْقُضِي) هو بالقاف وبالمعجمة من النقض قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: ويجوز بالفاء إن صحت الرواية⁽¹⁾.

(رَأْسَكُمْ وَامْتَشِطِي) من امتشاط الشعر وهو تسريحه. (وَأَهْلِي بِالْحَجِّ، وَدَعِي الْعُمْرَةَ) وهذا يدل على أنها كانت قارئة. (فَفَعَلْتُ) أي: نقضت رأسي وامتشطت⁽²⁾.

(فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو أخوها وشقيقها وأمها أم رومان بنت عامر.

(إِلَى التَّنْعِيمِ) وهو موضع عند طرف حرم مكة من ناحية الشام وهو المشهور بمساجد عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ»)

برفع مكان على أنه خبر أي: بدل عمرتك الفاتئة ويجوز بالنصب على الطرف.

وقيل: النصب أوجه والتقدير على هذا هذه كائنة مكان عمرتك أو مجعولة مكانها.

(1) قال العيني لأن كلا منهما بمعنى لكن الرواية بالفاء لم تثبت.

(2) وقد سبق في كتاب الحيض وافعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت.

قَالَتْ: فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

وقال القاضي عياض: الرفع أوجه عندي إذ لم يرد به الظرف وإنما أراد عوض عمرتك فمن قَالَ كانت قارئة قَالَ مكان عمرتك التي أردت أن تأتي بها مفردة ومن قال كانت مفردة مكان عمرتك التي فسخت الحج إليها ولم تتمكني من الإتيان بها للحيض. وكان ابتداء حيضها يوم السبت لثلاث خلون من ذي الحجة بسرف وطهرت يوم السبت وهو يوم النحر.

(قَالَتْ: فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ، وَ) طَافُوا (بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) أَي: سَعَوْا بَيْنَهَا، (ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا) كَذَا فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ.

وفي رواية الكشميهني والجرجاني: طوفا آخر، قَالَ القاضي عياض: وهو الصواب.

(بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا) وفي الحديث دليل بمن يقول بأفضلية القرآن لقوله من كان معه هدي فليله بالحج مع العمرة وهذا هو القرآن؛ لأن فيه الجمع بين النسكين في سفرة واحدة.

وقال القرطبي: ظاهره أنه ﷺ أوهم بالقران؛ لأن قوله ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً هذا هو حكم القرآن بلا نزاع.

وممن ذهب إلى تفضيل القرآن به وبالأحاديث التي ذكرت فيما قبل الدالة على أفضلية القرآن وعلى أن النَّبِيَّ ﷺ كان قارناً في حجة الوداع شقيق بن سلمة والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وإسحاق والمزني من أصحاب الشافعي وأبو إسحاق المروزي وابن المنذر وهو قول علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي المجرد: وأما حج النَّبِيِّ ﷺ فاختلف فيه بحسب المذاهب والأظهر قول أحمد لا أشك أنه كان قارناً والمتعة أحب إلي هذا.

فإن قيل : قد روي أنه ﷺ أفرد بالحج ، وروي أنه تمتع ، وروي أنه قرن ، فما التوفيق بينها؟

فالجواب : إنه قَالَ الطحاوي : أنه ﷺ أحرم بعمره في بدء أمره فمضى متمتعاً ثم أحرم بحجة قبل طوافه وأفردا بالإحرام فصار بها قارناً.

فإن قيل : فيه إدخال الحج على العمرة وهل هو جائز؟

فالجواب : أنه قَالَ القاضي عياض اتفق العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة وشذ بعض من الناس فمنعه وقال لا يدخل إحرام على إحرام كما في الصَّلَاة.

واختلفوا في عكسه وهو إدخال العمرة على الحج فجوزه أَبُو حَنِيفَةَ والشافعي في القديم.

ومنعه آخرون وقالوا : هذا كان خاصاً بالنبي ﷺ قلنا دعوى الخصوصية تحتاج إلى دليل هذا.

وفي الحديث : أن المتمتع إذا فرغ من أعمال الحج لم يحل حتى يحرم بالحج إذا كان معه هدي وهو مذهب أصحابنا عملاً بقوله ﷺ ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً ، ثم في قوله ﷺ : «انقضي رأسك وامتشطي» استشكل بعضهم أمره ﷺ لها بنقض رأسها ثم بالامتشاط ، قَالَ الخطابي : الحديث مشكل جداً لا أن يأول على الترخص لها وفسخ العمرة كما أذن لأصحابه في فسخ الحج وكان الشَّافِعِيُّ أوله على أنه إنما أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتكون قارنة لا أن تدع العمرة نفسها وعلى أن عمرتها من التمتع غير واجبة لدخولها في عقد الإحرام بالحج يعني : في قرانها وإنما أراد النَّبِيُّ ﷺ تطيب نفسها بذلك أي : بأن تحصل لها أيضاً عمرة منفردة مستقبلة كما حصلت لسائر أمهات المؤمنين لكن يوهن هذا التأويل لفظ انقضي رأسك وامتشطي.

وقال الْكِرْمَانِيُّ : لا يوهنه ؛ لأن نقض الرأس والامتشاط جائزان في الإحرام بحيث لا ينتف شعراً.

وقد يأول بأنها كانت معذورة بأن كان برأسها أذى فأباح لها كما أباح لكعب بن عجرة الحلق للأذى.

وقيل: المراد بالامتنشاط تسريح الشعر بالأصابع لغسل الإحرام بالحج ويلزم منه نقضه، واللَّهُ أَغْلَمُ.

وقال ابن الجوزي: في هذا الحديث دلالة على أن طواف المحدث لا يجوز لقولها ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولو كان ذلك لأجل المسجد لقال لا تدخل المسجد.

وقد اختلفوا فيه فعن أحمد طواف المحدث والجنب لا يصح وعنه يصح وقال أصحابنا: الطهارة ليست بشرط فلو طاف وعليه نجاسة أو طاف محدثاً أوجبنا صح طوافه لقوله تَعَالَى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29] أمر بالطواف مُطْلَقاً وتقبيده بالطهارة بخبر الواحد زيادة على النص فلا يجوز ولكن إن طاف محدثاً فعليه شاة وإن كان جنباً فعليه بدنة ويعيده ما دام في مكة. وعن داود التطهر له واجبة فإن طاف محدثاً أجزأه إلا الحائض.

وعند الشافعي: الطهارة شرط فلا يصح بدونها.

ومذهب الجمهور أن السعي يصح وإن كان بعده فلا شيء عليه. وفيه حجة لمن قَالَ الطواف الواحد والسعي الواحد يكفيان للمقارن وهو مذهب عطاء والحسن وطاوس وبه قَالَ مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود. وقال مجاهد وجابر بن زيد والحسن بن حي وحماد بن سلمة وحماد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة وزيايد بن مالك وابن شبرمة وابن أبي ليلى وشريح القاضي والشعبي ومحمد بن علي بن الحسن والنخعي والأوزاعي والثوري والأسود بن يزيد وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه أنه لا بد للمقارن من طوافين وسعيين. وحكي ذلك عن عمر وعلي وابنيه الحسن والحسين وابن مسعود رضي الله عنهم، وهو رواية عن أحمد.

وروى مجاهد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه جمع بين الحج والعمرة

32 - بَابُ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ ابْنُ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

وقال : سبيلهما واحد وطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما أصنع .

وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه جمع بينهما وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ . وكذا عن علقمة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : طاف رسول الله ﷺ لعمرته وحجته طوافين وسعى سعيين وأبو بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم ورواه الدارقطني أيضًا من حديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وضعفه .

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْحَيْضِ وَالْمَغَازِي أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ . وكذا أبو داود، والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي الطَّهَارَةِ، وابن ماجه في الْحَجِّ أَيْضًا .

32 - بَابُ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ

(بَابُ مَنْ أَهَلَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ) أي : فأقره النَّبِيُّ ﷺ على ذلك . وأشار بهذا إلى جواز الإحرام على الإبهام ثم صرفه إلى ما شاء المحرم لكون ذلك وقع في زمنه ﷺ ولم ينه عن ذلك . وهذا قول الشافعية ومن ذهب إلى مذهبهم . وعن المالكية لا يصح الإحرام على الإبهام وهو قول الكوفيين .

وقال ابن المنير : وكأنه مذهب البُخَارِيِّ ؛ لأنه أشار بالترجمة إلى أن ذلك خاص بذلك الزمن ؛ لأن عليًّا وأبا موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يكن عندهما أصل يرجعان إليه في كيفية الإحرام فأحاله على النبي ﷺ وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب كفيات الإحرام فلا يصح ذلك ، فعلى هذا ليس لأحد أن يحرم بما أحرم به فلان بل لا بد أن يعين العبادة التي أرادها .

(قَالَ) أي : قَالَ هذا المذكور الذي هو الترجمة (ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) يشير به إلى ما أَخْرَجَهُ مُوصُولًا فِي بَابِ بَعَثَ عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فذكر الحديث وفيه : فقدم علينا علي بن أبي طالب من اليمن

1557 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ عَطَاءٌ،

حَاجًّا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: بِمِ أَهَلَلْتَ فَإِنْ مَعْنَا أَهْلَكَ قَالَ: أَهَلَلْتُ بِمَا أَهْلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْحَدِيثَ، وَإِنَّمَا قَالَ لَهُ فَإِنْ مَعْنَا أَهْلَكَ؛ لِأَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ قَدْ تَمَتَّعَتْ بِالْعِمْرَةِ وَأَحَلَّتْ كَمَا بَيْنَهُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُ وَقَدْ مِ عَلِيٍّ مِنَ الْيَمَنِ فَوَجَدْنَا فَاطِمَةَ مِمَّنْ حَلَّ وَلَبَسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا وَاسْتَحَلَّتْ إِلَى أَنْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ» قَالَ: قُلْتُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلُ بِمَا أَهْلٌ بِهِ رَسُولُكَ قَالَ: فَإِنْ مَعِيَ الْهَدْيُ فَلَا تَحِلَّ، وَفِي هَذَا دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَمِنْ وَافَقِهِ فِي أَنَّهُ يَصِحُّ الْإِحْرَامُ مُعَلَّقًا بِأَنْ يَنْوِيَ إِحْرَامًا كِإِحْرَامِ زَيْدٍ فَيَصِيرُ هَذَا الْمَعْلُوقُ كِإِحْرَامِ زَيْدٍ فَإِنْ كَانَ زَيْدٌ أَحْرَمَ بِحَجٍّ كَانَ هَذَا أَيْضًا كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ بِعِمْرَةٍ فَبِعِمْرَةٍ وَإِنْ كَانَ بِهِمَا فَهُمَا وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ أَحْرَمَ مُطْلَقًا صَارَ هَذَا مُحْرَمًا إِحْرَامًا مُطْلَقًا فَيَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ وَلَا يَلْزَمُهُ مُوَافَقَةُ زَيْدٍ فِي الصَّرْفِ قَالَهُ التَّوَوِيُّ.

وَحَكَى الرَّافِعِيُّ وَجْهًا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مُوَافَقَتُهُ فِي الصَّرْفِ وَالصَّوَابُ هُوَ الْأَوَّلُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ سَائِرِ الْعُلَمَاءِ وَالْأَثَمَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الْإِحْرَامُ بِالنِّيةِ الْمُبْهَمَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196] وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَلَكُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: 33] وَلَأنَّ هَذَا كَانَ لِعَلِيٍّ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بَنُ بَشِيرٍ بَنُ فَرْقَدٍ التَّمِيمِيُّ الْبَرْجَمِيُّ أَبُو السَّكَنِ وَهُوَ مِنْ جَمَلَةٍ مِنْ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ وَمِ تَبِينَ بَلِخٍ وَقَدْ قَارَبَ مِائَةَ سَنَةٍ.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: هُوَ بَلْفُظُ الْمَنْسُوبِ إِلَى مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ اسْمُهُ وَهُوَ مِنْ بَلِخٍ هَذَا.

وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْكُرْمَانِيَّ أَنَّهُ عَلَى صُورَةِ النِّسْبَةِ إِلَى مَكَّةَ وَلَمْ يَدَّعِ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى مَكَّةَ حَقِيقَةً فَتَفْطَنُ.

(عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عَبْدُ الْمَلِكِ بَنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَنُ جُرَيْجٍ، (قَالَ عَطَاءٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي

قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ»
وَذَكَرَ قَوْلَ سُرَاقَةَ،

رباح، (قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هو ابن عبد الله الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :
«أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ» وذلك حين قدم على
النَّبِيِّ ﷺ من اليمن والنبي ﷺ في مكة وكان قد أرسله إلى اليمن قبل حجة الوداع
وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحرم كإحرام النَّبِيِّ ﷺ فقال له : «بم أهملت؟» فقال :
بإهلالك يَا رَسُولَ اللَّهِ فأمره أن يقيم على إحرامه ولا يحل ؛ لأنه كان معه هدي.

(وَذَكَرَ قَوْلَ سُرَاقَةَ) أي : ذكر جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في حديثه قول سُرَاقَةَ.
وقال الْكُرْمَانِيُّ فاعل ذكر إما المكي وإما جابر فقائله وإما الْبُخَارِيُّ وإما عطاء.
وسُرَاقَةُ بضم السين المهملة وتخفيف الراء وبعد الألف قاف هو ابن مالك بن
جعشم بضم الجيم وسكون العين المهملة وضم الشين المعجمة وقيل : بفتحها
الكناني بالنونين المدلجي بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر اللام
وبالجيم الحجازي⁽¹⁾.

روي له عن رسول الله ﷺ تسعة عشر حديثًا روى الْبُخَارِيُّ منها واحدًا
مات في أول خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سنة أربع وعشرين.

وقول سُرَاقَةَ ما ذكره الْبُخَارِيُّ في باب : عمرة التنعيم من حديث حبيب
المعلم عن عطاء حَدَّثَنِي جَابِرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ
مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةُ وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ
وَمَعَهُ هَدْيٌ الْحَدِيثُ وَفِيهِ أَنَّ سُرَاقَةَ لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْعَقْبَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا فَقَالَ
أَلَكُمْ هَذِهِ خَاصَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : «بَلْ لِأَبَدٍ أَبَدٍ».

ورواه مسلم في صحيحه عن مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ ثَنَا يَحْيَى الْقَطَانُ أَنَا ابْنُ
جَرِيَجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَدِمَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
مِنْ سَعَايَتِهِ فَقَالَ : بِمَا أَهْمَلْتَ قَالَ : بِمَا أَهْلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لَهُ فَأَمَكْتُ

(1) وقال له النبي ﷺ : كيف بك إذا لبست سوارى كسرى؟ فلما أتى عمر بتاج كسرى وسواريه
دعا سُرَاقَةَ فَأَلْبَسَهُ السَّوَارِينَ ، وقال : ارفع يدك وقل لله أكبر الحمد لله الذي سلّهما كسرى
ابن هرمز وألبسهما سُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ أَعْرَابِيًّا مِنْ بَنِي مَدَلَجٍ.

وَرَادَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بِمَا أَهْلَلْتَ يَا عَلِيُّ؟» قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ».

حَرَامًا، قَالَ: وَأَهْدِي لَهُ هَدِيَا فَقَالَ سَرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جَشْعَمٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لَا أَبَدُ فَقَالَ: «لَا أَبَدُ».

وقال صاحب التلويح: وذكره البُخَارِيُّ أَيْضًا فِي بَابِ بَعَثِ النَّبِيِّ ﷺ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ وَخَالِدَ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي عَنْ الْمَكِّي بِسَنَدِهِ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَزِّي وَلَا مِنْ سَلَفِهِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ خَرَجَهُ فِيهِ وَهُوَ ثَابِتٌ فِيهِ فِيمَا رَأَيْنَا مِنْ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ.

(وَرَادَ) وَفِي نَسْخَةٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ: الْبُخَارِيُّ وَزَادَ (مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) الْبِرْسَانِيُّ الَّذِي مَرَّ ذَكَرُهُ فِي بَابِ تَضْيِيعِ الصَّلَاةِ مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ.

(عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ) هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ لَهُ) أَيُّ: لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(النَّبِيُّ ﷺ): «بِمَا أَهْلَلْتَ يَا عَلِيُّ؟» قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: فَأَهْدِ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ.

(وَأَمْكُثْ) أَمْرٌ مِنْ مَكْثٍ يَمْكُثُ مَكْثًا إِذَا لَبِثَ وَذَلِكَ لِأَجْلِ سَوْقِ الْهَدْيِ وَمَنْ سَاقَهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَتِمَّ الْحَجُّ.

(حَرَامًا) أَيُّ: مُحَرَّمًا حَالِ (كَمَا أَنْتَ) أَيُّ: عَلِيُّ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِيهِ وَجْوهٌ مِنَ الْإِعْرَابِ:

أَحَدُهَا: أَنْ مَا مُوصُولَةٌ وَأَنْتَ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُوصُولَةٌ وَأَنْتَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذوفٌ أَيُّ: كَالَّذِي هُوَ أَنْتَ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ مَا زَائِدَةٌ مُلْغَاةٌ وَالْكَافُ جَارَةٌ وَأَنْتَ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ أَنْيَبُ عَنِ الْمَجْرُورِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: مَا أَنَا كَانَتْ وَالْمَعْنَى كُنْ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِمَّا ثَلَا لِنَفْسِكَ فِيمَا مَضَى.

وَالرَّابِعُ: أَنْ مَا كَافَةٌ وَأَنْتَ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبْرُهُ أَيُّ: عَلَيْهِ أَوْ كَانَتْ.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: قَالُوا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ قَارِنًا إِذْ وَجُوبُ الْهَدْيِ

1558 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ الْهَذَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «بِمَا أَهْلَلْتُ؟» قَالَ: «بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ»، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَخْلَلْتُ».

إنما هو على القارن أو المتمتع لا المفرد وليس متمتعا؛ لأن لفظ أمكث يدل على عدمه انتهى.

وفيه تأمل ظاهر وهذا التعليق وصله الإسماعيلي من طريق مُحَمَّد بن بشار وأبو عوانة في صحيحه عن عمار كلاهما عن مُحَمَّد بن بكر به. وقال الْكُرْمَانِيُّ هذا تعليق من ابن جريج أو داخل تحت الإسناد الأول هذا، فإذا كان داخلاً تحت الإسناد الأول لا يكون تعليقاً إلا بحسب الصورة كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام الأولى أبو علي (الْهَذَلِيُّ) بضم الهاء وفتح الذال المعجمة، الحنواني بضم المهملة وسكون النون الحافظ مات في مكة سنة اثنين وأربعين ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) هو ابن عبد الوارث بن سعيد، قَالَ: (حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ) بفتح السين المهملة وكسر اللام.

وحيان: بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية وفي آخره نون.

(قَالَ: سَمِعْتُ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ) ويقال الأحمر أبو خلف ويقال اسم أبيه خاقان وليس له في الْبُخَارِيِّ عن أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سوى هذا الحديث وهو من أفراد الصحيح قال الترمذي وقال الدارقطني في الأفراد لا أعلم رواه عن سليم بن حيان غير عبد الصمد بن عبد الوارث.

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «بِمَا أَهْلَلْتُ؟») أي: بما أحرمت. قَالَ ابن التبان كذا وقع أي: بلفظ بما أهلت بالألف وصوابه بغير ألف؛ لأنه استفهام.

(قَالَ) علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ) أي: بالذي أحرم به ﷺ. (فَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَخْلَلْتُ»)

أي: من الإحرام لكن صاحب

1559 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمٍ بِالْيَمَنِ، فَجِئْتُ وَهُوَ بِالْبُطْحَاءِ،

الهدي لا يمكنه التحلل حتى يبلغ الهدي محله وهو في يوم النحر واللام في لأحللت للتأكيد، يقال: أحل من إحرامه وكذا حل، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2].

قال الخطابي: في حديث سليم دلالة على أن رسول الله ﷺ كان قارنًا؛ لأن الهدي لا يجب على غير القارن أو المتمتع ولو كان علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متمتعًا لحل من إحرامه للعمرة ثم استأنف إحراما للحج. وفيه: أن قوله ﷺ لو أن معي الهدي لأحللت يدل على أنه كان متمتعًا إذ لو كان قارنًا لما جاز التحلل حتى يفرغ من أفعال الحج وإن لم يكن معه الهدي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) أَبُو مُحَمَّدٍ التَّنِيسِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ، (عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ) بلفظ الفاعل من الإسلام الجدلي.

(عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) بالطاء المهملة وبالْقاف وفي رواية أيوب بن عامر الآتية في المغازي إن شاء الله تعالى عن قيس بن مسلم سمعت طارق بن شهاب، (عَنْ أَبِي مُوسَى) الْأَشْعَرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

وفي رواية أيوب المذكورة حَدَّثَنِي أَبُو مُوسَى، واسمه عبد الله بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى قَوْمٍ بِالْيَمَنِ) وكان بعثه ﷺ إياه إلى اليمن في السنة العاشرة من الهجرة قبل حجة الوداع، وعن أبي بردة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بعث النَّبِيُّ ﷺ أَبَا مُوسَى ومعاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلى اليمن وبعث كل واحد منهما على خلاف.

قَالَ: واليمن مخلافان. والمخلاف بكسر الميم في اليمن كالرستاق في العراق وجمعه مخاليف.

(فَجِئْتُ وَهُوَ) ﷺ (بِالْبُطْحَاءِ) أي: بطحاء مكة وهو المخصب قَالَ

فَقَالَ: «بِمَا أَهَلَّتْ؟» قُلْتُ: أَهَلَّتْ كِلَاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدْيٍ؟» قُلْتُ: لَا، فَأَمَرَنِي، فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي، فَأَحْلَلْتُ، فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي، فَمَشَطْتَنِي - أَوْ غَسَلَتْ رَأْسِي -

أبو عبيد: هو من حدود خيف بني كنانة، وحده من الحجون ذاهباً إلى منى. وفي رواية شُعْبَةَ عن قيس الآتية في باب: متى يحل المعتمر وهو منيخ، أي: نازل بها، وذلك في ابتداء قدومه.

(فَقَالَ: «بِمَا أَهَلَّتْ؟»⁽¹⁾ قُلْتُ: أَهَلَّتْ كِلَاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ⁽²⁾) قَالَ: «هَلْ مَعَكَ مِنْ هَدْيٍ؟» قُلْتُ: لَا، فَأَمَرَنِي) أي: بالطواف. وفي رواية شُعْبَةَ قَالَ: طف بالبيت وبالصفا والمروة، (فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَمَرَنِي) أي: بالإحلال، (فَأَحْلَلْتُ) أي: خرجت من الإحرام.

(فَأَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي) وفي رواية شُعْبَةَ امرأة من قيس وليس المراد منه قيس غيلان كما هو المتبادر من الإطلاق إذ لا نسبة بينهم وبين أي: الأشعرين بل المراد منه أبوه قيس بن سليم كما يدل عليه رواية أيوب بن عائد امرأة من نساء بني قيس.

وقال الحافظ العسقلاني: إن هذه المرأة زوج بعض إخوانه وكان لأبي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الأخوة أبو درهم وأبو بردة قيل ومحمد.

وقال الكُرْمَانِيُّ في قوله: فَأَتَيْتُ امرأة محمول على أن هذه المرأة كانت محرماً له وامرأة الأخ ليست بمحرم.

والصواب مع الكُرْمَانِيِّ فيحمل حينئذ على أن المرأة كانت بنت بعض إخوانه قاله العيني.

(فَمَشَطْتَنِي - أَوْ غَسَلَتْ رَأْسِي) كذا وقع هنا بالشك وفي رواية مسلم وغسلت بواو العطف. ولم يذكر الحلق؛ لأنه كان مشهوراً عندهم وأنه دخل في قوله: أَمَرَنِي فَأَحْلَلْتُ.

(1) وفي رواية شُعْبَةَ فقال: أحججت؟ قلت: نعم قال: بما أهلت.

(2) وفي رواية شُعْبَةَ قلت: لبّيت بإهلال كاهلال النبي ﷺ قال: أحسنت.

فَقَدِمَ عُمَرُ⁽¹⁾ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(فَقَدِمَ) بكسر الدال أي: جاء (عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ظاهر سياقه قران قدوم

- (1) اختلف عن عمر رضي الله تعالى عنه في منعه ذلك هل كان من فسخ الحج إلى العمرة، كما هو ظاهر سياق هذه الروايات أو منع من التمتع مطلقاً، والأول اختاره الشيخ، وإليه أشار الحافظ بقوله محصل جواب عمر في منعه الناس من التحلل بالعمرة إن كتاب الله دال على منع التحلل لأمره بالإتمام، فيقتضي استمرار الإحرام إلى فراغ الحج وإن سنة رسول الله ﷺ دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى بلغ الهدى محله، لكن الجواب عن ذلك ما أجاب به هو ﷺ حيث قال: لولا أن معي الهدى لأحللت، فدل على جواز الإحلال لمن لم يكن معه هدي، وتبين من مجموع ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سداً للذريعة، وقال المازري: قيل إن المتعة التي نهى عنها عمر فسخ الحج إلى العمرة، وقيل: العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه، وعلى الثاني إنما نهى عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل لا أنه يعتقد بطلانها وتحريمها، وقال عياض: الظاهر أنه نهى عن الفسخ ولهذا كان يضرب الناس عليها كما رواه مسلم بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة، قال النووي: والمختار أنه نهى عن المتعة المعروفة التي هي الاعتماد في أشهر الحج ثم الحج من عامه، وهو على التنزيه للترغيب في الأفراد كما يظهر من كلامه، ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة وبقي الاختلاف في الأفضل اهـ زاد العيني وقيل: علة كراهة عمر المتعة أن يكون معرساً بالمرأة ثم يشرع في الحج ورأسه يقطر، وذلك أنه كان من رأيه عدم الترفه للحاج بكل طريق فكره لهم قرب عهدهم بالنساء لئلا يستمر الميل إلى ذلك بخلاف من بعد عهده منهن، ويدل على ذلك ما رواه مسلم عن أبي موسى أنه كان يفتي بالمتعة الحديث، وفيه فسأله فقال عمر: قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم اهـ.
- قلت: وبسط الكلام على ذلك في الأوجز في حديث ابن عمر أن عمر رضي الله تعالى عنه قال: افصلوا بين حجكم وعمركم فإن ذلك أتم لحج أحدكم وأتم لعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج، قال ابن القيم: فهذا الذي اختاره عمر للناس فظن من غلط منهم: أنه نهى عن المتعة ثم منهم: من حمل نهييه على متعة الفسخ، ومنهم: من حملة على ترك الأولى ترجيحاً للأفراد، ومنهم: من عارض روايات النهي عنه بروايات الاستحباب عنه، ومنهم: من جعل في ذلك روايتين عن عمر، ومنهم: من جعل النهي قولاً قديماً ورجع عنه أخيراً كما سلك ابن حزم، ومنهم: من يعد النهي رأياً رآه لكراهية أن يظلوا معرسين في الأراك اهـ، والأوجه عندي أن نهى عمر كان عن متعة الفسخ والتمتع المعروف كليهما والنهي عن الأول كان على التحريم وهو محمل ما ورد أنه كان يضرب على ذلك، قال عياض: وما كان عمر لينهى عن التمتع وإنما كان ينهى ويضرب على الفسخ لا اعتقاده هو وغيره أن الفسخ خاص بالصحابة اهـ.
- والنهي عن الثاني كان بسبيل الاختيار وهو محمل رواية الموطأ وما في معناها ولما حملوه أيضاً على التحريم فعل بنفسه التمتع لبيان الجواز اهـ. ما في الأوجز مختصراً.
- وسياتي الكلام على نهى عثمان عن المتعة قريباً، ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم على حديث الباب «باب من أهل زمن النبي ﷺ إلخ» قال الحافظ: أي فأقره النبي ﷺ على =

عمر رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُ كان في تلك الحجة وليس كذلك بل المراد من قدومه ما

ذلك فجاز الإحرام على الإبهام، لكن لا يلزم منه جواز تعليقه إلا على فعل من يتحقق أنه يعرفه كما وقع في حديثي الباب، وأما مطلق الإحرام على الإبهام فهو جائز ثم يصرفه المحرم لما شاء لكونه ﷺ لم يته عن ذلك، وهذا قول الجمهور، وعن المالكية لا يصح الإحرام على الإبهام وهو قول الكوفيين، قال ابن المنير: وكأنه مذهب البخاري لأنه أشار بالترجمة إلى أن ذلك خاص بذلك الزمن لأن علياً وأبا موسى لم يكن عندهما أصل يرجعان إليه في كيفية الإحرام فأحاله على النبي ﷺ، وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب الإحرام فلا يصح ذلك وكأنه أخذ الإشارة من تقيده بزمن النبي ﷺ اهـ.

قلت: ما حكى الحافظ من مذهب الكوفيين ليس هو مذهبنا واختلط كلام الشراح في بيان المذاهب والعجب كل العجب من العلامة العيني إذ قال بعد ذكر حديث علي: وفي هذا دليل لمذهب الشافعي ومن وافقه في أنه يصح الإحرام معلقاً بأن ينوي إحراماً كإحرام زيد فيصير هذا المعلق كإحرام زيد، قاله النووي، ولا يجوز عند سائر العلماء والأئمة الإحرام بالنية المبهمة، وكان هذا لعلّي خصوصاً وكذا لأبي موسى الأشعري اهـ.

ثم قال بعد حديث أبي موسى: فيه الدلالة على جواز الإحرام المعلق، وبه أخذ الشافعي وقد ذكرناه مع الجواب عنه اهـ. والعجب في ذلك أن مذهب الجمهور منهم الحنفية جواز ذلك كما سيأتي قريباً، وقال القسطلاني بعد ما نقل نحو كلام النووي المذكور: وهذا مذهب الشافعية وهو الصحيح عند أشهب وهو مذهب الحنابلة، وحكي عن مالك المنع وهو قول الكوفيين اهـ. وما حكى من مذهب الحنابلة فهو كذلك كما بسطه الموفق إذ قال: فإن أطلق الإحرام فنوى الإحرام ولم يعين حجاً ولا عمرة صح وصار محرماً فإذا أحرم مطلقاً فله صرفه أي: لا أنسأك؛ لأن له أن يبتدئ الإحرام بما شاء منها فكان له صرف المطلق إلى ذلك، والأولى صرفه إلى العمرة لأنه ﷺ أمر أبا موسى أن يجعله عمرة، ويصح إبهام الإحرام وهو أن يحرم بما أحرم به فلان لرواية أبي موسى أن يجعله عمرة، ويصح إبهام الإحرام وهو أن يحرم بما أحرم به فلان لرواية أبي موسى وعلي رضي الله تعالى عنهما اهـ مختصراً بتغير.

وبجواز كلا النوعين قالت المالكية كما بسط في فروعه، قال الدردير: وينعقد أي: الإحرام سواء بين ما أحرم به من حج أو عمرة أو إبهام أي: لم يبين شيئاً لكن لا يفعل شيئاً إلا بعد التعيين ويندب صرفه إلى الأفراد، ثم قال: وفي جواز إحرام شخص كإحرام زيد قولان قال الدسوقي والمعتمد من القولين الجواز اهـ. وكذلك يجوز النوعان أي: المبهم والمعلق عندنا الحنفية أيضاً ففي شرح اللباب في فصل إبهام النية: من نوى الإحرام من غير تعيين حجة أو عمرة صح إحرامه إجمالاً وله أن يجعله لأيهما شاء قبل أن يشرع في أعمال أحدهما، ثم قال: ولو أحرم بما أحرم به غيره ولم يعلم بما أحرم به غيره فهو مبهم حكمه حكم المبهم اهـ. وهكذا في الغنية حكى في إبهامه النية مثل ما تقدم عن القاري ثم قال: ولو أحرم بما أحرم به غيره صح شروعه ولزمه مثل ما أحرم به غيره من حج أو عمرة أو قران فإن لم يعلم بما أحرم به غيره فهو مبهم اهـ.

فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ [البقرة: 196]

كان في خلافته، ففي سياق البُخَارِيِّ اختصار وقد بسطه مسلم فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ أَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مَنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ فَقَالَ لِي حَجَجْتَ فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ بِمِ أَهْلَلْتَ قُلْتُ لَبِيتُ بِأَهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فَقَدْ أَحْسَنْتَ طِفَ بِالْبَيْتِ وَبِالْصِّفَا وَالْمَرُوءَةِ وَأَحْلَ قَالَ فَطَفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالْصِّفَا وَالْمَرُوءَةِ ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ فَمَشِطْتَنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي ثُمَّ أَهْلَلْتَ بِالْحَجِّ فَكُنْتُ أَفْتَى بِهِ النَّاسَ حَتَّى كَانَتْ خِلَافَةُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يَا أَبَا مُوسَى أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ رَوَيْدُكَ بَعْضُ فِتْيَاكَ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْكِ بَعْدَكَ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ مِنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ فِتْيَا فَلْيَتَّبِدْ فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ فَأَتَمُّوا قَالَ فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ أَنْ نَأْخُذَ الْحَدِيثَ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا وَلَفْظُهُ فَكُنْتُ أَفْتَى النَّاسَ بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَارَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَإِنِّي لِقَائِمٌ بِالمَوْسِمِ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْكِ، وَقَوْلُهُ: بِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَبِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ الْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَفْسَخَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَقَوْلُهُ: رَوَيْدُكَ بَعْضُ فِتْيَاكَ، وَيُرْوَى رَوَيْدُ بَعْضُ فِتْيَاكَ أَي: أَهْمَلُ، وَقَوْلُهُ: فَلْيَتَّبِدْ أَي: فَلْيَتَّبِعْ وَلْيَصْبِرْ مِنَ التَّوَدُّدِ أَي: التَّائِبِ.

(فَقَالَ) أَي: عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنْ نَأْخُذُ) بَنُونَ الْجَمَاعَةِ (بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ، قَالَ اللَّهُ) تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾) يَعْنِي: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِاتِّمَامِ أَفْعَالِهِمَا بَعْدَ الشَّرْعِ فِيهِمَا. وَقَالَ عَبْدُ الرَّازِقِ أَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ بَلَّغْنَا أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ﴾ وَمِنْ تَمَامِهِمَا أَنْ يَفْرُدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْآخَرِ وَأَنْ يَعْتَمِرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ

= وبعد هذه النصوص من فروع الأئمة الثلاثة لم أتحصل ما قالت الشراح لا سيما العلامة العيني أن الجواز مذهب الشافعية فقط خلافاً لسائر العلماء، وحملوا حديثي علي وأبي موسى على الخصوصية فتأمل.

وَأِنْ نَأْخُذْ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ «لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ».

إِنْ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: 197].

وقد أخرج مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَفْصَلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عَمَرْتَكُمْ فَإِنَّهُ أَتَمَّ لِحَجَّكُمْ وَأَتَمَّ لِعَمَرْتَكُمْ.

وفي رواية إِنْ اللَّهُ تَعَالَى ⁽¹⁾ يَحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ فَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَذَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَطَاوُسٍ: وَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ هُوَ أَنْ يَحْرِمَ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ.

(وَأِنْ نَأْخُذْ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهُ «لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ») وَمَحْصُلُ جَوَابِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَنَعَ النَّاسَ مِنَ التَّحَلُّلِ بِالْعُمْرَةِ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى دَالٌّ عَلَى مَنَعَ التَّحَلُّلِ لِأَمْرِهِ بِالْإِتِمَامِ فَيَقْتَضِي اسْتِمْرَارَ الْإِحْرَامِ إِلَى الْفَرَاغِ مِنَ الْحَجِّ. وَأَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيْضًا دَالَّةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيَ مَحَلَّهُ لَكِنِ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ» فَذَلَّ عَلَى جَوَازِ الْإِحْلَالِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ.

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: قِيلَ: إِنْ الَّذِي نَهَى عَنْهُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَخَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَقِيلَ: هُوَ الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ الْحَجُّ مِنْ عَامِهِ وَعَلَى الثَّانِي. إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ تَرْغِيئًا فِي الْإِفْرَادِ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ عِنْدَهُ لَا أَنَّهُ يَعْتَقِدُ بَطْلَانَهَا وَتَحْرِيمَهَا.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: الظَّاهِرُ إِنَّهُ نَهَى عَنِ الْفَسْخِ وَلِهَذَا كَانَ يُضْرَبُ النَّاسُ عَلَيْهَا، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفَسْخَ كَانَ خَاصًّا بِتِلْكَ السَّنَةِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَالْمَخْتَارُ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمَتْعَةِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي هِيَ الْإِعْتِمَارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ الْحَجِّ مِنْ عَامِهِ، وَهُوَ عَلَى التَّنْزِيهِ لِلتَّرْغِيبِ فِي الْإِفْرَادِ.

ثُمَّ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ التَّمَتُّعِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ وَبَقِيَ الْخِلَافُ فِي الْأَفْضَلِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(1) وَقِيلَ وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ مَا أَنْكَرَهُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ التَّمَتُّعُ هُوَ أَنْ فِي جُمْلَةِ إِتِمَامِ الْحَجِّ وَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَالْمَتَمَتُّعِ لَيْسَ إِحْرَامُهُ إِلَّا مِنْ مَكَّةَ وَالْمَرَادُ بِالْإِتِمَامِ امْتِدَادُ زَمَانِ الْعُمْرَةِ أَيْضًا إِلَى وَقْتِ تَحَلُّلِ الْحَجِّ لِكُونِهِمَا فِي سَبِيلِ وَاحِدٍ وَهُوَ شَأْنُ الْقُرْآنِ لَا التَّمَتُّعِ.

وقيل: علة كراهة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتعة أن يكون معرسًا بالمرأة ثم يشرع في الحج ورأسه يقطر وذلك أنه كان من رأي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عدم الترفه للحاج بكل طريق فكره لهم قرب عهدهم بالنساء لئلا يستمر الميل إلى ذلك، بخلاف من بعد عهده منهن ومن يقطم ينفطم ونعم ما قَالَ البوصيري:

والنفس كالطفل إن تهمله شب على حب الرضاع وإن تطفمه ينفطم ويدل على ذلك ما رواه مسلم عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يفتي بالمتعة، فقال له رجل: رويدك ببعض فتياك فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين بعد حتى لقيه بعد فسأله فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قد علمت أن النَّبِيَّ ﷺ قد فعله وأصحابه ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن أي: بالنساء ثم يروحوا في الحج تقطر رؤوسهم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث: حجة لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وكذا لأحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في أن المعتمر إذا كان معه الهدى لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر.

وقال مالك والشافعي رحمهما الله: أنه إذا طاف وسعى وحلق حل من عمرته وحل له كل شيء في الحال سواء كان ساق الهدى أم لا، والحديث حجة عليهما هذا وإنما أمر النَّبِيُّ ﷺ أبا موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالإحلال ولم يأمر عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به كما سبق والحال أن كلاً منهما أهل كإحلال النَّبِيِّ ﷺ لأن أمره لأبي موسى رضي الله عنه بالإحلال على معنى ما أمر به غيره بالفسخ بالعمره ممن ليس معه هدي، وأمره لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن يهدي ويمكث حرامًا إما لأنه والله أعلم كان معه هدي، أو يكون قد اعتقد أن النَّبِيَّ ﷺ أنه يهدي عنه، أو يكون خصه بذلك أو لما كان النَّبِيُّ ﷺ أمره بسوق هذه البدن من اليمن فكان كمن معه هدي ولا يظن أن هذه البدن من السعاية والصدقة بوجه إذ لا يحل للنبي ﷺ الصدقة ولا يهدي منها، والأشبه أن عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اشتراها باليمن كما اشترى النَّبِيُّ ﷺ بقيتها وجاء بها من المدينة على ما جاء في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي الحديث أيضًا: أنه اشترى هديه بقديد. وفي حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قدم ببدن النَّبِيِّ ﷺ وقد يحتمل أنه كان له فيها هدي أو علم أنه ﷺ سيعطيه هديًا منها، فلم يمكنه أن يحل ويدل على ذلك سؤال النَّبِيِّ ﷺ لأبي موسى

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هل ساق هديًا ولم يسأل عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فدل علمه بأنه كان ممن أهدى أو ممن حكمه حكم من هدى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي قصة أبي موسى وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دلالة على جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير، مع اختلاف آخر الحديثين في التحلل وعدمه وذلك أن أبا موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن معه هدي فصار له حكم النَّبِيِّ ﷺ لو لم يكن معه هدي، وقد قَالَ: لولا أن معي الهدي لأحللت أي: وفسخت الحج إلى العمرة كما فعله أصحابه بأمره ﷺ وأما علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكان معه هدي أو كان في حكم من معه هدي فلذلك أمره بالبقاء على إحرامه وصار مثله قارئًا.

قَالَ النَّوَوِيُّ: هذا هو الصواب وقد تأوله الخطابي والقاضي عياض بتأويلين غير مرضيين انتهى.

أما تأويل الخطابي فإنه قَالَ فعل أبي موسى يخالف فعل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فكأنه أراد بقوله: أهللت كإهلال النَّبِيِّ ﷺ أي: كما يسنه لي ويعينه لي من أنواع ما يحرم به فأمره أن يحل بعمل عمرة؛ لأنه لم يكن معه هدي.

وأما تأويل القاضي عياض فهو أن المراد بقوله: فكنت أفتي الناس بالمتعة أي: بفسخ الحج إلى العمرة والحامل لهما على ذلك اعتقادهما أنه ﷺ كان مفردًا مع قوله: «لولا أن معي الهدي لأحللت» أي: فسخت الحج وجعلته عمرة فلهذا أمر أبا موسى بالتحلل؛ لأنه لم يكن معه هدي بخلاف علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ القاضي عياض وجمهور الأمة: على أن فسخ الحج إلى العمرة كان خاصًا بالصحابة رضي الله عنهم.

وقال ابن المنير في الحاشية: ظاهر كلام عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التفريق بين ما دل عليه الكتاب وبين ما دل عليه السنة حيث منع من الفسخ فبين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالإتمام، وأن الفسخ كان خاصًا بالصحابة بتلك السنة لإبطال اعتقاد الجاهلية أن العمرة لا تصح في أشهر الحج انتهى. وأما إذا قلنا: أنه كان قارئًا على ما هو الصحيح المختار فالمعتمد ما ذكره النَّوَوِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

33 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴿البقرة: 197﴾

واستدل بهذا الحديث على جواز الإحرام المبهم وإن المحرم يصرفه إلى ما شاء وهو قول الشافعي وأصحاب الحديث، ومحل ذلك ما إذا كان الوقت قابلاً بناء على أن الحج لا ينعقد في غير أشهره كما سيأتي في الباب الذي يلي هذا الباب إن شاء الله تعالى.

33 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴿البقرة: 197﴾

(باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾) قد تقدم أن الحج في اللغة: القَصْدُ.

وفي الشرع: قَصْدُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ بِأَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ وَالْأَشْهُرُ جَمْعُ شَهْرٍ جَمَعَ قِلَّةً وَالشَّهْرُ عِبَارَةٌ عَنِ الزَّمَانِ الَّذِي بَيْنَ الْهَلَالَيْنِ وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الشَّهْرَةِ وَالْهَلَالِ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ وَالثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ⁽¹⁾، ثُمَّ هُوَ قَمَرٌ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ وَفِي اللَّيْلَةِ الرَّابِعَةِ عَشَرَ يُقَالُ لَهُ بَدْرٌ لِمَتَامِهِ.

وقال الجوهري: إنما سمي بدراً لمبادرته الشمس بالطلوع، وقال الفراء: بالفاء هو في أول ليلة هلال ثم قمير ثم قمر ثم بدر. وقوله: الحج مبتدأ وقوله أشهر خبره.

وقوله: معلومات صفته أي: معروفة عند الناس لا تشكل عليهم. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وفيه أن الشرع لم يأت على خلاف لما عرفوه وإنما جاء مقررًا له هذا، ولما لم يصح أن يخبر بالأشهر عن الحج قالوا فيه تقدير أي: وقت الحج أشهر معلومات أو تقديره: الحج حج أشهر معلومات.

ومن ذلك قولهم: البرد شهران، وقال الواحدي: يمكن حمله على غير إضمار وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج اتساعاً لكون الحج يقع فيها كقولهم

(1) سمي به لأن الناس يرفعون أصواتهم عند رؤيته.

ليلة نائم. ثم المراد وقت إحرامه لا وقت نفس الحج فإن وقت نفس الحج ليس أشهرًا بل أيامًا.

وليس المراد من الأشهر ثلاثة أشهر كوامل كما هو مذهب مالك والشافعي في القديم وهو رواية عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ⁽¹⁾ قَالَ بن جرير حَدَّثَنَا أحمد بن إسحاق قَالَ ثنا أبو أحمد ثنا شريك عن إبراهيم بن مهاجر عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة.

وقال ابن أبي حاتم في تفسيره: ثنا يونس بن عبد الأعلى ثنا ابن وهب أخبرني ابن جريج قَالَ قلت لنافع أسمعت عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يسمي شهور الحج قَالَ نعم كان عبد الله يسمي شوالًا وذو القعدة وذو الحجة، قَالَ ابن جريج وقال ذلك ابن شهاب وعطاء وجابر بن عبد الله صاحب النَّبِيِّ ﷺ وهذا إسناد صحيح إلى ابن جريج، وحكى هذا أيضًا عن مجاهد وطاوس وعروة ابن الزبير والربيع بن أنس وقتادة.

وقال ابن كثير في تفسيره: وجاء فيه حديث مرفوع لكنه موضوع رواه الحافظ ابن مردويه من طريق حصين بن مخارق وهو متهم بالوضع عن يونس ابن عبيد عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أشهر معلومات شوال وذو القعدة وذو الحجة» وهذا كما رأيت لا يصح رفعه ⁽²⁾، وإنما المراد من الأشهر شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وهو قول أكثر العلماء وهو منقول عن عطاء وطاوس ومجاهد وإبراهيم النخعي والشعبي والحسن وابن سيرين ومكحول وقتادة والضحاك والربيع بن موسى ومقاتل بن حيان، وهو مذهب أَبِي حَنِيفَةَ والشافعي وأحمد وأبي يوسف وأبي ثور واختاره ابن جرير ويحكي عن عمر وعلي وابن مسعود وعبد الله بن الزبير وابن عباس رضي الله عنهم، وسيجيء عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يروى عنه في ذلك وكذا يجيء ما يروى

(1) قوله كما هو مذهب مالك قيد للمتفي لا للنفي.

(2) أي: احتج به مالك ما رواه الدارقطني في سننه عن شريك عن أبي إسحاق عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة، وروي أيضًا عن ابن مسعود نحوه وكذا عن عبد الله بن الزبير.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولعل مراد من قَالَ: إن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة التجوز في ذكر ذي الحجة بكماله وبهذا يجمع بين الروایتين.

قَالَ الطبري: إنما أراد من قال أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة أو عشر من ذي الحجة: إن هذه الأشهر ليست أشهر العمرة وإنما هي للحج وإن كان الحج في أيام معدودة وينقضي بانقضاء أيام منى⁽¹⁾ هذا.

والمذهب عندنا: أن الإحرام بالحج فيها أكمل من الإحرام به فيما عداها، وإن كان صحيحاً في جميع السنة كما هو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق، وهو مذهب: إبراهيم النخعي والثوري والليث بن سعد⁽²⁾.

وأما مذهب الشافعي: فهو أنه لا يصح الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج فلو أحرم به قبلها لم ينعقد إحرامه به. وهل ينعقد عمرة فيه قولان عنه. والقول بأنه لا يصح الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج: مروي عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهم، وبه يقول طاوس وعطاء ومجاهد.

وهل يدخل يوم النحر في عشر ذي الحجة أو لا؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وأحمد: يدخل حتى لو أحرم فيه بالحج للعام القابل، ينعقد ويكون أحرم في أشهر الحج.

وقال الشافعي: لا يدخل، لكن لو أحرم في ليلة ينعقد إحرامه وقال بعض الشافعية: لا يدخل يوم ولا ليلة في الحج فلا يصح الإحرام في يوم النحر ولا في ليلة وهو شاذ، ثم أن وجه كون المراد بالأشهر شهرين وبعض الثالث أن اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾

(1) وقال من قال: إن أشهر الحج ثلاثة أشهر بكاملها أن العمرة لا يستحب فيها كما عند عمر وابن عمر رضي الله عنهما فكأنها ملخصة للحج لا مجال فيها للعمرة وعن عمر رضي الله عنه أنه كان يخفق الناس بالدرة وينهاهم عن الاعتمار فيهن وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لرجل إن أظعنني انتظرت حتى إذا أهملت المحرم خرجت إلى ذات عرق فأهملت منها بعمرة وقالوا: لعل مذهب عروة جواز تأخير طواف الزيارة إلى آخر الشهر.

(2) إلا أنه مكروه عند أبي حنيفة رحمه الله.

[التحريم: 4]، ولو قَالَ الْحَجَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ لِأَشْكَالِ الْأَمْرِ.

وقيل: نزل بعض الشهر منزلة كله كما يقال رأيتك بسنة كذا أو على عهد فلان ولعل العهد عشرون سنة أو أكثر وإنما رآه في ساعة منها.

(﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾) أي: فمن ألزم نفسه الحج بالتلبية أو بتقليد الهدى وسوقه عند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وبالنية عند الشَّافِعِيِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَنُصِفُ مَا قُرِضْتُمْ﴾ [البقرة: 237] أي: ألزمت أنفسكم.

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الفرض التلبية، وقال الضحَّاك: هو الإحرام، وقال عطاء: فمن فرض فيهن الحج من أهل فيهن بالحج.

(﴿فَلَا رَفَثٌ﴾) هو الجماع كما في قوله تَعَالَى: ﴿أَلْأَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ ارْفَثُوا﴾ [البقرة: 187] وهو حرام على المحرم وكذا دواعيه من المباشرة والتقبيل ونحو ذلك وكذا التكلم به بحضرة النساء قَالَ ابن جرير حَدَّثَنِي يُونُسُ أَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يَقُولُ الرَفَثُ إِتْيَانُ النِّسَاءِ وَالتَّكَلُّمُ بِذَلِكَ.

وقال عبد الله بن طاوس عَنْ أَبِيهِ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا مَفْسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197] قَالَ: الرَفَثُ التَّعَرُّضُ بِذِكْرِ الْجَمَاعِ.

وقال عطاء بن أبي رباح: الرَفَثُ الْجَمَاعُ وما دونه من قول الفحش، وكذا قَالَ عمرو بن دينار وقال وكانوا يكرهون العراة وهو التعريض بذكر الجماع وهو محرم.

وقال طاوس: هو أن يقول المحرم للمرأة إذا أحللت أصبتك، وكذا قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ.

وقال ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم الرَفَثُ: غشيان النساء.

وكذا قَالَ سعيد بن جبيرة وعكرمة ومجاهد وإبراهيم وأبو العالية ومكحول وعطاء الخراساني وعطاء بن يسار وعطية والربيع والزُّهْرِيُّ والسدي ومالك بن

أنس ومقاتل بن حيان وعبد الكريم بن مالك والحسن وقتادة والضحاك وآخرون.
 ﴿وَلَا فُسُوقٌ﴾ قَالَ مَقْسَمٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هِيَ
 الْمَعَاصِي. وَكَذَا قَالَ عَطَاءٌ وَمَجَاهِدٌ وَطَاوُسٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَالْحَسَنُ وَالنَّخْعِيُّ
 وَقَتَادَةُ وَالزَّهْرِيُّ وَمَكْحُولٌ وَعَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ وَمِقَاتِلُ بْنُ حَيَّانٍ.
 وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: الْفُسُوقُ
 مَا أَصِيبَ مِنْ مَعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى صَيِّدًا أَوْ غَيْرَهُ.

وروى ابن وهب عن يونس عن نافع أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 كان يقول: الفسوق إتيان معاصي الله في الحرم.

وقال آخرون: الفسوق هاهنا السباب، قاله ابن عباس في روايته عنه وابن
 عمر والزيبر رضي الله عنهم، وكذا قَالَ مجاهد والسدي وإبراهيم والحسن وقد
 تمسك هؤلاء بما في الصحيحين سباب المسلم فسوق وقتله كفر، وروى ابن
 أبي حاتم من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: الفسوق هاهنا الذبح
 للأصنام، وقال الضحاك: الفسوق التناز بالألقاب.

﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ أَي: لَا مُجَادَلَةٌ فِي وَقْتِ الْحَجِّ وَفِي مَنَاسِكَهِ. أَوْ
 الْمُرَادُ بِالْجِدَالِ الْمُخَاصَمَةُ مُطْلَقًا وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: وَلَا
 جِدَالَ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ قَالَ: أَنْ تَمَارِيَ صَاحِبَكَ حَتَّى تَغْضِبَهُ.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الْجِدَالُ الْمَرَاءُ وَالْمَلَا حَاةٌ حَتَّى تَغْضِبَ
 أَخَاكَ وَصَاحِبَكَ، فَهِيَ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْجِدَالُ
 الْمَرَاءُ وَالسَّبَابُ وَالْخُصُومَاتُ.

والحاصل: أَنْ مِنْ أَحْرَمٍ بِالْحَجِّ فَلْيَجْتَنِبْ عَنِ الْجَمَاعِ، وَالْفَحْشِ مِنْ
 الْكَلَامِ، وَعَنِ الْخُرُوجِ عَنْ حُدُودِ الشَّرْعِ بِالسَّبَابِ وَارْتِكَابِ الْمُحْظُورَاتِ، وَعَنِ
 الْمَرَاءِ مَعَ الْحَزْمِ وَالرَّفْقَةِ.

نفى الله تعالى هذه الثلاثة في الحج على قصد النهي للمبالغة والدلالة
 على أنها حقيقة بأن لا تكون وما كانت مستقبحة منها في نفسها ففي الحج

كلبس الحرير في الصَّلَاة والتطريب بقراءة القرآن؛ لأنه خروج عن مقتضى الطبع والعادة إلى محض العبادة. وقرأ ابن كثير وأبو عمر والأولين بالرفع على معنى لا يكونن رَفَث ولا فسوق والثالث بالفتح على معنى الإخبار بانتفاء الخلاف في الحج. وذلك أن قريشًا كانت تخالف سائر العرب فتقف بالمشعر الحرام فارفع الخلاف بأن أمروا أن يقفوا أيضًا بعرفة. ويمكن أن يقال: إنه للمبالغة في النهي عن الجدل كأنه قيل ولا شك أنه لا يكون فيه جدال.

وقرأ أبو جعفر بالرفع في الثالث أيضًا. وأنت خبير بأن كلمة لا إذا كانت مكررة يجوز في مدخولها الوجوه إذا كانت قاعدة النحو على ذكر منك. وآخر الآية ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 197] حث الله تعالى على الخير عقيب النهي عن الشر ليستبدل به ويستعمل مكانه ⁽¹⁾. ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ وتزودوا لمعادكم التقوى فإنه خير زاد.

وقيل: نزلت في أهل اليمن كانوا يحجون ولا يتزودون، ويقولون: نحن متوكلون فيكونون كلاً على الناس فأمروا أن يتزودوا ويتقوا الإبرام في السؤال والتثقل على الناس ﴿وَأَتَّقُوا يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ فإن قضية اللب خشية الله وتقواه حثهم الله تعالى على التقوى ثم أمرهم بأن يكون المقصود منها هو الله تعالى فيتبرؤوا عن كل شيء سواه، وهو مقتضى العقل المعرى عن شوائب الهوى فلذلك خص أولي الألباب بذلك الخطاب، وتحقيق الكلام أن الإنسان له سفران سفر في الدنيا وسفر من الدنيا. فالسفر في الدنيا لا بد من زاد وهو الطعام والشراب والمركب والمال، والسفر من الدنيا لا بد له أيضًا من زاد وهو معرفة الله تعالى ومحبته الإعراض عما سواه والاشتغال بطاعته والاجتناب عن مخالفته ومناهيه، وهذا الزاد خير من زاد المسافر في الدنيا لوجوه منها إن زاد الدنيا يخلصك من عذاب منقطع وزاد الآخرة يخلصك من

(1) فإن الظاهر أن لفظ الخير في قوله: من خير يتناول كل خير على سبيل البذل ويدل فيه دخولاً أولياً أضداد ما نهوا عنه فكأنه قيل استعملوا مكان الرفث الكلام الحسن ومكان الفسوق التقوى ومكان الجدل الوفاق.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: 189].

عذاب دائم، وزاد الدنيا يوصلك إلى لذة ممزوجة بآلام وبلايا وزاد الآخرة يوصلك إلى لذات باقية خالصة عن شوائب المضرة وغير ذلك مما لا يخفى على من يتأمل في أحوال الدنيا والآخرة ولذلك قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ خَيْرَ الْآزَادِ الْقَوِيُّ﴾ فاشتغلوا بتقواي يا أولي الألباب يعني: إن كنتم من أولي الألباب الذين يعلمون حقائق الأمور فاختاروا ما هو خير وأبقى. قَالَ الأعشى:

إذا أنت لم ترحل بزاد من التقى ولا قيت بعد الموت من قد تزودوا
ندمت على أن لا تكون كمثله وأنت لم ترصده كما كان أرصدا
(وَقَوْلِهِ) عطف على قول الله تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ قَالَ العوفي
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَأَلَ النَّاسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأَهْلِ فَنَزَلَتْ
هَذِهِ الْآيَةُ يَعْلَمُونَ بِهَا حُلَّ دِينِهِمْ وَعِدَّةَ نِسَائِهِمْ وَوَقْتَ حَجِّهِمْ. وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ
عَنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ: بَلَّغْنَا أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ خَلَقْتَ الْأَهْلَ
فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾، وَقَالَ الْوَاحِدِيُّ عَنْ مُعَاذٍ يَا رَسُولَ
اللَّهِ: إِنَّ الْيَهُودَ تَغْشَانَا وَيَكْثُرُونَ مَسْأَلَتَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ.

وقال النسفي في تفسيره: نزلت الآية في عدي بن حاتم ومعاذ بن جبل رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا سَأَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَلَالِ فَنَزَلَتْ أَيْ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾
بِالْهَاءِ تَبْدُو صَغِيرَةً ثُمَّ تَصِيرُ بَدُورًا ثُمَّ تَعُودُ كَالْعُرْجُونِ وَمَا مَعْنَى تَغْيِيرِ أَحْوَالِهَا.

وقال الكلبي: نزلت في معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الأنصاري قالا: يَا
رَسُولَ اللَّهِ مَا بِالْهَلَالِ يَبْدُو دَقِيقًا كَالْخِيطِ ثُمَّ يَزِيدُ حَتَّى يَسْتَوِيَ ثُمَّ لَا يَزَالُ
يَنْقُصُ حَتَّى يَعُودَ كَمَا بَدَأَ.

﴿قُلْ﴾ يَا مُحَمَّدُ ﴿هِيَ﴾ أَي: الْأَهْلَةُ ﴿مَوَاقِيتُ﴾ جَمْعُ مِيقَاتٍ مِنَ
الْوَقْتِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَّةِ وَالزَّمَانِ أَنَّ الْمُدَّةَ الْمَطْلُوقَةَ امْتِدَادُ حَرَكَةِ الْفَلَكَ مِنْ
مَبْدئِهَا إِلَى مُنْتَهَاهَا وَالزَّمَانُ مُدَّةٌ مَقْسُومَةٌ وَالْوَقْتُ الزَّمَانُ الْمَفْرُوضُ لِأَمْرٍ أَيْ:
مَعَالِمُ ﴿لِلنَّاسِ﴾ يَوْقُتُونَ بِهَا أُمُورَهُمُ الدُّنْيَوِيَّةَ مِنَ الدِّيُونِ وَالْإِجَارَاتِ وَنَحْوِ
ذَلِكَ مِنَ الْمَذْنِ وَمَعَالِمُ لِعِبَادَاتِ الْمَوْقِةِ يَعْرِفُ بِهَا أَوْقَاتُهَا عَمُومًا.

﴿وَالْحَجِّ﴾ أَي: وَالْحَجَّ خُصُوصًا فَإِنَّ الْوَقْتَ مُرَاعَى فِيهَا أَداء وقضاء

وهو أهم وأشق من بين سائر العبادات ولذا خص بالذكر سألوه عن الحكمة في اختلاف حال القمر وتبدل أمره فأمر الله تَعَالَى أن يجيب بأن الحكمة الظاهرة في ذلك أن تكون معالم للناس والحج.

وأما الحكمة الباطنة فلا يليق أن يسأل عنها لما في السؤال من الاتهام بمقارفة الشك فإن جميع أفعال الله تَعَالَى ذات حكمة وصواب من غير اختلاج شبهة ولا اعتراض شك في ذلك حتى لا يسأل عما يفعل.

وتمام الآية ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: 189] كان ناس من الأنصار إذا أحرموا لم يدخل أحد منهم حائطا ولا دار ولا فسطاطا من باب: فإن كان من أهل المدر نقب نقبا في ظهر بيته منه يدخل ويخرج أو يتخذ سلما يصعد فيه وإن كان من أهل الوبر خرج من خلف الخباء ويعدون ذلك براً فليل لهم: ليس البر بتخرجكم من دخول الباب.

ولكن البر بر من اتقى المحارم والشهوات. ووجه اتصاله بما قبله أنهم لما سألوا عن الأهله وعن الحكمة في نقصانها وتماها، كأنه قيل: معلوم أن كل ما يفعله الله تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ لا يكون إلا حكمة بالغة ومصلحة العبادة فدعوا السؤال عنه وانظروا في خصلة تفعلونها أنتم مما ليس من البر في شيء وأنتم تحسبونها براً.

ويجوز أن يجري ذلك على طريق الاستطراد لما ذكر أنها مواقيت للحج؛ لأنه كان من أفعالهم في الحج.

ويحتمل أن يكون هذا تمثيلاً لتعكيسهم في سؤالهم وأن مثلهم فيه كمثله من يترك باب البيت ويدخله من وراء ظهره والمعنى وليس البر أن تعكسوا في مسائلكم ولكن البر بر من اتقى ذلك ولم يجبر على مثله، وأنهم لما سألوا عما لا يعينهم ولا يتعلق بعلم النبوة وتركوا السؤال عما يعينهم ويخلص بعلم النبوة عقب بذكره جواب ما سألوا تنبهاً على أن اللائق بهم أن يسألوا أمثال ذلك ويهتموا بالعلم بها.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «أَشْهُرُ الْحَجِّ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ» وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «مِنْ السَّنَةِ : أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ»

﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ أي : ادخلوها محرمين ومحلين منها إذ ليس في العدول برأ. وباشروا الأمور من وجوهها ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في تغير أحكامه أو الاعتراض على أفعاله ﴿لَكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ لكي تظفروا بالهدى والبر.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَشْهُرُ الْحَجِّ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ) بكسر القاف وفتحها ، (وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) بكسر الحاء وفتحها أيضًا وهذا التعليق وصله ابن جرير قَالَ : حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عُرْزَةَ ثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ثَنَا وَرْقَاءُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَشْهُرُ الْحَجِّ مَعْلُومَاتٌ قَالَ : شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ أَيْضًا فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ الْأَصَمِّ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَفَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَذَكَرَهُ وَقَالَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ.

وعن الحاكم رواه البيهقي في المعرفة بإسناده ومثنه. ووصله الطبري والدارقطني أيضًا من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار.

وأما ما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ شَوَّالٌ أَوْ ذِي الْقَعْدَةِ أَوْ ذِي الْحِجَّةِ قَبْلَ الْحَجِّ فَقَدْ اسْتَمْتَعَ فَلَعْلَهُ تَجُوزُ فِي إِطْلَاقِ ذِي الْحِجَّةِ جَمْعًا بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ كَمَا تَقْدَمُ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «مِنْ السَّنَةِ : أَنْ لَا يُحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ») وهذا التعليق وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطني من طريق الحكم عن مقسم عنه قَالَ : لَا يُحْرِمُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ فَإِنْ مِنْ سَنَةِ الْحَجِّ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَقَالَ الْحَاكِمُ : صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا وَلَمْ يَخْرُجَاهُ.

وَكَرِهَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْ يُحْرِمَ مِنْ خُرَّاسَانَ، أَوْ كَرْمَانَ».

ورواه ابن جرير من وجه آخر عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَا يَصْلَحُ أَنْ يُحْرَمَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: قَوْلُهُ مِنَ السَّنَةِ أَيُّ: مِنَ الشَّرِيعَةِ إِذْ هُوَ وَاجِبٌ وَلَا يَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَمَّا عِنْدَ غَيْرِهِ فَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ إِلَّا فِيهَا انْتَهَى.

وقال العيني: هذا تفسير على مساعدة ما قاله إمامه ولكن لا يساعده اللفظ فإن قوله من السنة لا يدل على الوجوب قطعاً، إذ يحتمل أن يكون من السنة التي إذا فعلها كان له أجر وإذا تركها لا يفسد ما فعله من الإحرام قبل أشهر الحج. وأيضاً قوله وأنا عند غيره إلخ فليس بقسيم لما قبله مما قاله الشافعي؛ لأن قسيمه أن يقال وأما عند غيره فينقصد الإحرام بالحج قبل أشهر الحج وأما الذي ذكره فمتفق عليه لأن أفعال الحج قبل أشهر الحج لا تصح بلا خلاف.

(وَكَرِهَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْ يُحْرِمَ مِنْ خُرَّاسَانَ) بضم الخاء المعجمة وهو إقليم واسع من الغرب المفازة التي بينها وبين بلاد الجبل وجرجان ومن الجنوب مفازة وأصله بينها وبين فارس وقومس ومن الشرق نواحي سجستان وبلاد الهند ومن الشمال بلاد ما وراء النهر وشيء من تركستان، وهو يشتمل على كور كثيرة كل كورة منها نحو إقليم ولها مدن كثيرة منها بلخ في وسط خراسان خرج منها خلق من الأئمة والعلماء والصالحين لا يحصون ومنها جرجان وطالقان وطايران وكشميهن ونساء هراة.

(أَوْ كَرْمَانَ) بكسر الكاف ويجوز فتحها. وفي المشترك هو صقع كبير بين فارس وسجستان وحدها متصل بخراسان ومن بلادها المشهورة زرنند والسيرجان وهي أكبر مدن كرمان. وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الأعلى عن يونس عن الحسن أن ابن عامر أحرم من خراسان فعاب عليه عثمان وغيره فكرهوه.

وروى أحمد بن سيار في تاريخ مرو من طريق داود بن أبي هند قال: لما

1560 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَيْلِي الْحَجِّ، وَحُرْمِ الْحَجِّ،

فتح عبد الله بن عامر خراسان قَالَ: لأجعلن شكري لله أن أخرج من موضعي هذا محرماً فأحرم من نيسابور فلما قدم على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأمه على ما صنع هذا، وعبد الله بن عامر هو ابن خال عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولد في حياة رسول الله ﷺ وتفل في فيه رسول الله ﷺ واستنابه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على البصرة بعد أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وولاه بلاد فارس بعد عثمان بن أبي العاص وعمره إذ ذاك خمس وعشرون سنة ففتح خراسان كلها وأطراف فارس وكرمان وسجستان وقتل كسرى في أيامه وهو يزدرج.

مات سنة ثمانية وخمسين من الهجرة. ثم إن وجه الكراهة أن الإحرام من خراسان ونحوه موجب للخرج والتضرر ولا حرج في الدين ولا ضرر في الإسلام. وهذا على سبيل التمثيل؛ لا أنه مخصوص بهاتين المملكتين إذ حكم سائر البلاد البعيدة من مكة كالصين والهند كذلك، ويحتمل أن يعلل الكراهة بأن الإحرام منها لا يقع غالباً إلا قبل شهر الحج وهو مكروه إما تحريماً وإما تنزيهاً، هذا مع أنه يحتمل أن يكون الكراهة من جهة الميقات المكاني إذ الأفضل أن لا يحرم من ديرة أهله عند كثير من العلماء اقتداءً برسول الله ﷺ لكنه غير مناسب للترجمة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الشين المعجمة الملقب ببندار، (قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ) بالمهملة وبالنون وبالفاء عبد الكبير بن عبد المجيد البصري مات سنة أربع ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ) بضم الحاء المهملة هو ابن نافع الأنصاري وقد مر في باب هل يدخل الجنب يده.

قَالَ: (سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ) ابن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَيْلِي الْحَجِّ، وَحُرْمِ الْحَجِّ) بضم الحاء المهملة والراء

فَنَزَّلْنَا بِسَرَفٍ، قَالَتْ: فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَذِي، فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَذِيُّ فَلَا» قَالَتْ: فَلَاخِذُ بِهَا، وَالتَّارِكُ لَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ

ويروى بضم الحاء وفتح الراء فالمعنى على الأول أزمته الحج وأمكنته وحالاته قَالَ النَّوَوِيُّ. وعلى الثاني محرمات الحج ومحظوراته وممنوعاته لأنه جمع حرمة. وكان مقتضى التركيب أن يقال أشهر الحج ولياليه وحرمة بالإضمار في الآخرين لكن قصد بذلك التعظيم له والتفخيم حيث أظهر في موضع الإضمار. ويقال ليدل بذلك على أن ذلك كله كان مشهوراً عندهم معلوما فتفطن.

(فَنَزَّلْنَا بِسَرَفٍ) بفتح السين المهملة وكسر الراء وآخره فاء وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث؛ لأنه اسم بقعة قريبة من مكة وأول حدودها.

قَالَتْ: فَخَرَجَ⁽¹⁾ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَعَهُ هَذِي، فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا) أي: حجته (عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ) أي: العمرة وهذا يدل على أن الأمر بذلك لمن كانوا مفردين بالحج؛ لأنه ﷺ إنما أمر بالفسخ لمن أفرد لا لمن قرن ولا من أهل بعمره فأمرهم بذلك ليتمتعوا بالعمرة إلى الحج فعلم من ذلك أن الأمر بالفسخ كان بسرف وأنها أرادت فسخ الحج فمنعت من ذلك.

وقال القاضي عياض: والذي يدل عليه النصوص من أحاديث الصحيحين وغيرها أنه إنما قَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ذلك بعد إحرامهم بالحج ويحتمل أنه كرر الأمر بذلك في الموضعين وإن العزيمة كانت آخرًا حين أمرهم بالفسخ إلى العمرة.

(وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَذِيُّ فَلَا) أي: فلا يفعل، (فَلَاخِذُ بِهَا، وَالتَّارِكُ لَهَا) يريد بها العمرة.

(مِنْ أَصْحَابِهِ) وقوله: فَلَاخِذُ مرفوع على أنه مبتدأ والتارك عطف عليه وقوله من أصحابه خبره. ويجوز أن يكون مَرْفُوعًا بتقدير كان التامة أي: فوجد الآخذ بها والتارك لها من أصحابه ﷺ.

(1) رسول الله ﷺ من قبله التي ضربت له.

قَالَتْ: فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَكَانُوا أَهْلَ قُوَّةٍ وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدْيُ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ، قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ يَا هَنْتَاهُ؟» قُلْتُ: سَمِعْتُ قَوْلَكَ لِأَصْحَابِكَ فَمِنْغَتُ الْعُمْرَةَ، قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: لَا أَصْلِي،

وقال القرطبي: ظاهره التخيير فلذلك كان منهم الآخذ والتارك لكن لما ظهر منه ﷺ العزم حين غضبه قالوا: تحللنا وسمعنا وأطعنا وكان ترددهم؛ لأنهم ما كانوا يرون العمرة في أشهر الحج جائزة وأنها من أفجر الفجور فبين لهم النَّبِيُّ ﷺ جواز ذلك.

(قَالَتْ: فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَكَانُوا أَهْلَ قُوَّةٍ وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدْيُ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ) أي: على فسخ الحج إلى العمرة.
(قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ) بتشديد الياء (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي) والجملة حالية.

(فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ يَا هَنْتَاهُ؟») يعني يا هذه من غير أن يراد به مدح أو ذم. وأصل هذا مأخوذ من هن على وزن أخ، وهو كناية عن شيء لا تذكره باسمه وتقول في النداء: يا هن للرجل، ويا هنة للمرأة.

ولك أن تدخل فيهما الهاء للوقف فتقول: يا هنة ويا هنته. ولك أن تشبع الحركة فتولد الألف فتقول: يا هناء ويا هنتاه، ولا يستعملان إلا في النداء. وقال الصفاقس: ضبط في رواية أبي ذر بإسكان النون وفي رواية أبي الحسن بفتحها.

وقال ابن الأثير: تضم الهاء الأخيرة وتسكن وتقول في التثنية للمذكر هنان والجمع هنون وللمؤنث هنتان وهنات. وقيل: معنى يا هنتاه يا بالهاء كأنما نسبت إلى قلة معرفتها بمكائد الناس وشورهم.

وقال التيمي: الألف والهاء في آخره، كالألف والهاء في الندبة.
(قُلْتُ: سَمِعْتُ قَوْلَكَ لِأَصْحَابِكَ فَمِنْغَتُ الْعُمْرَةَ، قَالَ: «وَمَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: لَا أَصْلِي) هو كناية عن أنها حاضت.

قَالَ: «فَلَا يَضِيرُكَ، إِنَّمَا أَنْتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكِ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ، فَكُونِي فِي حَجَّتِكَ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا» قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فِي حَجَّتِهِ حَتَّى قَدِمْنَا مِنِّي، فَظَهَرْتُ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ مِنِّي، فَأَقْضْتُ بِالْبَيْتِ، قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي النَّفْرِ الْآخِرِ، حَتَّى نَزَلَ الْمُحَصَّبُ،

قَالَ ابن المنير: كنت عن الحيض بالحكم الخاص به أدباً منها وقد ظهر أثر ذلك في ثباتها المؤمنات فكلهن يكنين عن الحيض بحرمة الصَّلَاة، فيه رعاية الأدب وحسن المعاشرة.

(قَالَ: فَلَا يَضِيرُكَ) بالضاد المعجمة وسكون المثناة التحتية وبالراء من الضير وهو الضرر، وهذه رواية الكشميهني.

وفي رواية غيره فلا يضرُك بتشديد الراء من الضر.

(إِنَّمَا أَنْتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكِ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ، فَكُونِي فِي حَجَّتِكَ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا) أي: العمرة بإشباع كسرة الكاف، ويروى أن يرزقها بدون الإشباع.

(قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فِي حَجَّتِهِ حَتَّى قَدِمْنَا مِنِّي، فَظَهَرْتُ، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ مِنِّي، فَأَقْضْتُ بِالْبَيْتِ) أي: طفت بالبيت طواف الإفاضة.

(ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي النَّفْرِ الْآخِرِ) بسكون الفاء وفتحها قاله الكرمانى وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة والنفر الأول هو الثاني عشر منه.

(حَتَّى نَزَلَ الْمُحَصَّبُ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الصاد المهملة المفتوحة وفي آخره باء موحدة، وهو مكان متسع بين مكة ومنى. وسمي به لاجتماع الحصباء فيه لجميل السيل وأنه موضع منهبط، ويقال له: الأبطح والبطحاء أيضًا وحدوه بأنه ما بين الجبلين إلى المقابر، وليست المقابر منه، وفيه لغة أخرى: الحصاب بكسر الحاء.

قَالَ أبو عبيد: هو من حدود خيف بني كنانة وحده من الحجون ذاهباً إلى منى⁽¹⁾، قَالَ ياقوت: وهو غير المحصب موضع رمي الجمار بمنى.

(1) وقال في موضع آخر: وهو الخيف.

وَنَزَلْنَا مَعَهُ، فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: «اُخْرُجْ بِأُخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ، فَلْتَهْلَ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ افْرُغَا، ثُمَّ ائْتِيَا هَا هُنَا، فَإِنِّي أَنْظَرُكُمَا حَتَّى تَأْتِيَانِي» قَالَتْ: فَخَرَجْنَا، حَتَّى إِذَا فَرَعْتُ، وَفَرَعْتُ مِنَ الطَّوَافِ، ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ، فَقَالَ: «هَلْ فَرَعْتُمُ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَنَ بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ،

(وَنَزَلْنَا مَعَهُ، فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (فَقَالَ: اُخْرُجْ بِأُخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ، فَلْتَهْلَ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ افْرُغَا) أمر لعبد الرحمن وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كليهما أي: أفرغا من العمرة وهذا يدل على أن عبد الرحمن أَيْضًا اعتمر مع عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(ثُمَّ ائْتِيَا هَا هُنَا) أي: المحصب، (فَإِنِّي أَنْظَرُكُمَا) بمعنى: أنتظركما في رواية الكشميهني: أنتظركما من الانتظار.

(حَتَّى تَأْتِيَانِي) وفي غالب النسخ تأتيان بنون الوقاية وحذف ياء المتكلم والاكتفاء بالكسرة عنها.

(قَالَتْ: فَخَرَجْنَا، حَتَّى إِذَا فَرَعْتُ، وَفَرَعْتُ) بال تكرار وصلة الأول محذوفة أي: من الاعتمار وصلة الثاني قوله.

(مِنَ الطَّوَافِ) وحذف الأول للعلم به، ويروى حتى إذا فرغت وفرغ بلفظ الغائب أي: حتى إذا فرغت أنا من العمرة وطواف الوداع وفرغ عبد الرحمن أَيْضًا.

(ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ) بفتح الراء بدون التنوين وبجرها مع التنوين وهو عبارة عن قبيل الصبح الصادق فإذا أردت به سحر ليلتك بعينه لم تصرفه؛ لأنه معدول عن السحر وهو علم له وإن أردت نكرة صفة أي: سحر أما فهو منصرف والأول هنا هو الأولى.

(فَقَالَ) ﷺ: («هَلْ فَرَعْتُمُ؟») خطاب لعبد الرحمن وعائشة ومن معهما رضي الله عنهم في ذلك الاعتمار وإلا فالقياس أن يقال: هل فرغتما؟ أو نقول: إن أقل الجمع اثنان.

(فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَنَ بِالرَّحِيلِ) أي: فأعلم الناس بالارتحال (فِي أَصْحَابِهِ

فَارْتَحَلَ النَّاسُ، فَمَرَّ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ «ضَيْرٌ: مِنْ ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا، وَيُقَالُ: ضَارَ يَضُورُ ضُورًا، وَضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا».

فَارْتَحَلَ النَّاسُ، فَمَرَّ⁽¹⁾ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ) ومطابقة الحديث للترجمة في قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج والحديث أَخْرَجَهُ مسلم والنسائي في الحج أيضًا. وفي الحديث أن من كان بمكة وأراد العمرة فميقاته لها الحل، وإنما وجب الخروج إليه ليجمع في نسكه بين الحل والحرم كما يجمع الحاج بينهما فإن عرفات من الحل.

وفيه: النزول بالمحصب وظاهره أن النزول فيه سنة كما قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وهو قول إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وطاوس وقال ابن المنذر: كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يراه سنة، وقال نافع: حصب النَّبِيِّ ﷺ والخلفاء بعده أَخْرَجَهُ مسلم، وزعم ابن حبيب أن مالكا كان يأمر بالتحصيب ويستحبه وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وقال القاضي عياض: هو مستحب عند جميع العلماء وهو عند الحجازيين أوكد منه عند الكوفيين، وأجمعوا أنه ليس بواجب.

وأخرج الأئمة الستة عن هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إنما نزل رسول الله ﷺ بالمحصب ليكون أسمع لخروجه وليس بسنة فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله.

(ضَيْرٌ: مِنْ ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا) لما كان في قوله: فلا يضيرك روايتان: إحداهما: هذه، والأخرى: فلا يضرك أشار بقوله: ضير بالأجوف اليائي إلى أن مصدر لا يضيرك ضير وأشار إلى أن فيه لغتين: إحداهما: ضار يضير من باب باع يبيع، والأخرى: ضار يضور من باب قَالَ يَقُولُ حَيْثُ، قَالَ: (وَيُقَالُ: ضَارَ يَضُورُ) وأشار إلى الرواية الثانية بقوله: (وَضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا) من باب نصر ينصر وضرًا مصدره بضم الضاد وفتحها ويجيء مصدره أيضًا ضرًّا.

وفي المطالع: الضرر والضير والضر والضر والضرار كل ذلك بمعنى.

(1) أي: حال كونه ﷺ.

34 - باب التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ، وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي

وفي الحديث: «لا ضرر ولا ضرار» فعلى ما ذكره يكون هذا للتأكيد.
وفرق بعضهم بينهما فقال: الضر ما تضر به صاحبك مما تنتفع أنت به
والضرار أن تضره من غير أن تنفع به نفسك ومتى قرن بالنفع لم يكن فيه إلا
الضرر أو الضر لا الضرر، واللّه أعلم.

34 - باب التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ، وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي

(باب التَّمَتُّعِ) وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم بعد أنواع منها
يحرم بالحج في تلك السنة من غير إمام صحيح بأهله⁽¹⁾.

(وَالْإِقْرَانِ) بكسر الهمزة من أقرن بين العمرة والحج وهو أن يحرم بهما معا
بأن يقول: لبيك بعمرة وحج معا وهكذا وقع في رواية أبي ذر بكسر الهمزة في
أوله قَالَ القاضي عياض: وهو خطأ من حيث اللغة.

وفي المطالع: القرآن في الحج: هو الجمع بين الحج والعمرة في الإحرام
يقال منه: قرن، ولا يقال: أقرن هذا وروي عنه ﷺ أنه ينهى عن القرآن إلا أن
يستأذن أحدكم صاحبه.

قَالَ ابن الأثير: ويروى عن الإقران، فإذا روى الإقران في الكلام الفصيح
كيف يقال إنه خطأ وكيف يقال ولا يقال: أقرن فالقران من الثلاثي، والإقران من
المزيد من قَرَنَ يَقْرِنُ من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ قاله ابن التين.

وفي المحكم والصحاح: من باب: نَصَرَ يَنْصُرُ.

(وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ) وهو الإحرام بالحج وحده، (وَفَسْخِ الْحَجِّ) وهو أن يحرم
بالحج ثم يتحلل منه بعمل العمرة أما القرآن والإفراد في خلاف في جوازه وأما

(1) سمي بذلك لأنهم يتمتعون بالنساء والطيب بين العمرة والحج قاله عطاء وقال ابن الأثير سمي
بذلك لأنه تمتع وترفق بأداء النسكين على وجه الصحة في سفرة واحدة واللّه أعلم.

1561 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ،
 فسُخِّ الحَجُّ فِي جَوَازِهِ خِلَافَ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِهِ أَحْمَدُ، وَذَهَبَ بَاقِي الْأُئِمَّةِ إِلَى عَدَمِ جَوَازِهِ وَإِلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ خَاصًّا بِالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وأما التمتع: فهو جائز أيضًا إلا أنه روي عن عمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا كَانَا يَنْهَيَانِ عَنْهُ، وَقِيلَ: ذَلِكَ النَّهْيُ كَانَ نَهْيَ تَنْزِيهِ.

وقيل: إنما نهيا عن فسح الحج إلى العمرة لا عن التمتع، قال الحافظ العسقلاني: ظاهر تصرف البخاري إجازة فسح الحج إلى العمرة، فإن تقدير الترجمة باب مشروعية التمتع إلى آخره.

وتعقبه العيني: بأننا لا نسلم هذا التقدير بل الظاهر أن التقدير باب: بيان التمتع آه وهو أعم مما ذكره.

(لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي) فَإِنْ مِنْ سَاقِ الْهَدْيِ لَا يَجُوزُ لَهُ فَسْحُ الْحَجِّ إِلَى الْعِمْرَةِ.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) هُوَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ الْأُولَى هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) أَيِ: النَّخْعِيِّ، (عَنِ الْأَسْوَدِ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ خَالَ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيِّ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: (خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) وَكَانَ خُرُوجُهُمْ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ كَمَا بَيَّنْتَهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي مَضَى فِي الْبَابِ السَّابِقِ.
 (وَلَا نَرَى) بَضْمِ النُّونِ أَيِ: وَلَا نَظُنُّ.

وقال ابن التين: ضبطه بعضهم بفتح النون وبعضهم بضمها ومعنى الفتح لا نعتقد (إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَعْلَمَ بِأَحْكَامِ الْإِحْرَامِ وَأَنْوَاعِهِ، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ اعْتِقَادَهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَهْلُ ثُمَّ أَهْلَتْ بِعِمْرَةٍ كَمَا سَيَأْتِي.

ويحتمل أن تريد بقولها: لا نرى حكاية عن فعل غيرها من الصحابة وهم كانوا لا يعرفون غيره.

وزعم القاضي عياض: أنها كانت أحرمت بالحج ثم أحرمت بالعمرة ثم أحرمت بالحج، ويدل على أن المراد بقولها: لا نرى إلا أنه الحج حكاية فعل غيرها قولها: فلما قدمنا تطوفنا بالبيت فإنها لم تطف بالبيت في ذلك الوقت لأجل حيضها فمرادها بذلك النَّبِيُّ ﷺ وغيرها من الصحابة هذا.

وفي رواية أبي الأسود عن عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: خرجنا مع النَّبِيِّ ﷺ مهلين بالحج.

وفي رواية مسلم من طريق القاسم عنها: لا نذكر إلا الحج، وفي رواية للبخاري أيضًا كذلك وقد مضت في كتاب الحيض.

وله أيضًا من هذا الوجه: لبينا بالحج وظاهر هذا يقتضي أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت مع الصحابة أولاً محرمين بالحج لكن في رواية عروة عنها هنا فمنا من أهل بعمره ومنا من أهل بحج وعمرة ومنا من أهل بالحج. فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتمار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، فلذلك قالت: مهلين بالحج ولا نرى إلا أنه الحج ثم بين لهم النَّبِيُّ ﷺ وجوه الإحرام وجوز لهم الاعتمار في أشهر الحج وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الاعتمار بعد الحج من طريق هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا فقال: من أحب أن يهمل بعمره فليهل ومن أحب أن يهل بحج فليهل، ولأحمد من طريق ابن شهاب عن عروة فقال: من شاء فليهل بعمره ومن شاء فليهل بحج ولهذه النكتة أورد البخاري في الباب حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، فأشار إلى الجمع بين ما اختلف عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في ذلك وأما عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نفسها فسيأتي إن شاء الله تعالى في أبواب العمرة وفي حجة الوداع من المغازي من طريق هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا في أثناء هذا الحديث، قالت: وكنت ممن أهل بعمره سبق في كتاب الحيض من حديث ابن شهاب عن عروة نحوه وزاد أحمد من وجه آخر عن الزُّهْرِيِّ ولم أسق هدياً، وادعى إِسْمَاعِيلُ القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن الصواب رواية الأسود والقاسم وعروة عنها أنها أهلت بالحج مفرداً.

فَلَمَّا قَدِمْنَا تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ، فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ، وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ فَأَحْلَلْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحِضْتُ فَلَمْ أُطَفِّ بِالْبَيْتِ،

وتعقب هذا: بأن قول عروة صريح في أنها أهلت بعمره وقول الأسود وغيره لا نرى إلا أنه الحج ليس بصريح في إهلالها بالحج مفردًا، فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بحديثها وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي كما أخرجه مسلم عنه وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة رضي الله عنها.

ويمكن في الجمع أيضًا أن يقال: كانت عائشة رضي الله عنها مفردة بالحج كغيرها من الصحابة وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه ثم لما أمر النبي ﷺ أن يفسخوا الحج إلى العمرة فعلت عائشة رضي الله عنها ما صنعوا فصارت مهلة بعمره وعلى هذا ينزل حديث عروة ثم لما دخلت مكة وهي حائض ولم تقدر على الطواف لأجل الحيض أمرها النبي ﷺ أن تحرم بالحج، وهذا معنى ما زعمه القاضي عياض كما تقدم.

(فَلَمَّا قَدِمْنَا) مكة (تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ) قد مر أنها تعني بذلك النبي ﷺ وغيرها من الصحابة رضي الله عنهم.

(فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ) فإن قيل: إن إلغاء التعقيب تدل على أن الأمر كان بعد الطواف وقد مر في الباب السابق أنه أمرهم بذلك بسرف قبل قدوم مكة فالجواب ما قاله الكرماني أنه قاله مرتين قبل القدوم وبعده فالثاني تكرير للأول وتأكيده.

(فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ، وَنِسَاؤُهُ) ﷺ (لَمْ يَسْقَنْ) أي: الهدي (فَأَحْلَلْنَ) فلذلك أحلن أي: وأنا منهن.

(قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحِضْتُ فَلَمْ أُطَفِّ بِالْبَيْتِ) بسبب الحيض والمراد طواف العمرة لا طواف ركن الحج، فإنه قد سبق أنها قالت: فأفضت بالبيت أي: طفت طواف الإفاضة الذي هو الركن.

فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ، قَالَ: «وَمَا طُفِتَ لِيَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَاذْهَبِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ ثُمَّ مَوْعِدُكَ كَذَا وَكَذَا»

(فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ) أي: الليلة التي بعد ليالي التشريق ينزل الحجاج فيها في المحصب والمشهور في الحصبه سكون الصاد وجاء فتحها وكسرهما وهي أرض ذات حصى.

(قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ) مغتنمين بشوايها.

(وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ) محرومة عن ثواب العمرة. وقال الْكُرْمَانِيُّ فَإِنْ قُلْتَ فَمَا قول من قَالَ: إنها كانت قارئة قلت مرادها أنهم يرجعون بحجة منفردة وعمرة منفردة، وأرجع وليست لي عمرة منفردة انتهى.

(قَالَ) ﷺ: «(وَمَا طُفِتَ لِيَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «فَاذْهَبِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ ثُمَّ مَوْعِدُكَ كَذَا وَكَذَا» وظاهر الحديث أنه ﷺ أمرها أن تجعل عمرتها حجًا ولهذا قالت: يرجع الناس بعمره وحجة وأرجع أنا بحجة فأعمرها لأجل ذلك من التنعيم⁽¹⁾ وقال مالك ليس العمل على حديث عروة قديمًا ولا حديثًا.

قَالَ ابن عبد البر: يريد ليس العمل عليه في رفض العمرة وجعلها حجًا بخلاف جعل الحج عمرة فإنه وقع للصحابه واختلف في جوازه من بعدهم لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله: أرفضى عمرتك أي: أتركى التحلل منها وأدخلى عليها الحج فتصير قارئة.

ويؤيده قوله في رواية لمسلم: وأمسكي عن العمرة أي: عن أعمالها، وإنما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وأرجع أنا بحجة لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين.

واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة أَخْرَجَهُ أحمد. وهذا يقوي قول الكوفيين إن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(1) وقد وقع في رواية ارفضى عمرتك.

قَالَتْ صَفِيَّةٌ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتَهُمْ، قَالَ: «عَفَرَى حَلَقَى،»

تركت العمرة وحجت مفردة.

وتمسكوا في ذلك بقوله لها في الرواية المتقدمة: دعي عمرتك، وفي رواية: أرفضي عمرتك ونحو ذلك، واستدلوا به على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل أن تطوف أن تترك العمرة وتهل بالحج مفردًا كما صنعت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لكن في رواية عطاء عنها ضعف.

والرافع للإشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أهلت بعمرة حتى إذا كانت بسرف حاضت فقال لها النَّبِيُّ ﷺ: «أهلي بالحج» حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وسعت، فقال: «قد حللت من حجك وعمرتك» قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت قَالَ: «فأعمرها من التنعيم»، ولمسلم من طريق طاوس عنها فقال لها النَّبِيُّ ﷺ: «طوافك يسعك لحجك وعمرتك» وإنما أعمرها من التنعيم تطيبًا لقلبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة، وقد وقع في رواية لمسلم وكان النَّبِيُّ ﷺ رجلًا سهلًا إذا هويت الشيء تابعتها عليه.

(قَالَتْ صَفِيَّةٌ) هي أم المؤمنين سبقت في باب المرأة تحيض بعد الإفاضة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(مَا أَرَانِي) بضم الهمزة أي: ما أظن نفسي (إِلَّا حَابِسَتَهُمْ) أي: إلا حابسة القوم عن التوجه إلى المدينة لأنني حضت وما طفت بالبيت فلعلهم بسببي يتوقفون إلى زمان طوافي بعد الطهارة وإسناد الحبس إليها على سبيل المجاز.

(قَالَ) ﷺ: (عَفَرَى حَلَقَى) قَالَ أَبُو عبيد معناه عقرها الله تَعَالَى جسدها وأصابها وجع في حلقها هذا ما يرويه المحدثون والصواب عَقًا وحلقًا، أي: مصدرين بالتثنية فيهما.

وقيل له: لم لا يجوز فعلي؟ قَالَ: لَأَن فعلي يجيء نعتا ولم تجيء في الدعاء وهذا دعاء.

أَوْ مَا طُفِتْ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْفِرِي» قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَلَقِنِي النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُضْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ، وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَا مُضْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا.

وقال صاحب المحكم معناه عقرها الله وحلق شعرها أو أصابها في حلقها بالوجع فعقرى هنا مصدر كدعوى.

وقيل: معناه تعقر قومها وتحلقهم بشومها وهو جمع عقير مثل جريح وجرحى لفظاً ومعنى.

وقيل: عقرى عاقر لا تلد وحلقى أي: مشؤومة قَالَ الْأَصْمَعِيُّ يقال أَصْبَحَتْ أُمُّهُ حَالِقًا أَي: ثَاكِلًا.

وقال النَّوَوِيُّ: وعلى الأقوال كلها هي كلمة اتسعت فيها العرب فصارت تلفظها ولا تريد بها حقيقة معناها التي وضعت له كتربت يداه وقاتله الله وقال: أن المحدثين يروونه بالألف التي هي للتأنيث ويكتبونه بالياء ولا ينونونه هذا. وقيل: معناه مشؤومة مؤذية وقال الْأَصْمَعِيُّ يقال ذلك للأمر يعجب منه ويقال: امرأة حالق إذا حلقت قومها بشومها.

وقال الداودي يريد أنت طويلة اللسان لما كلمته بما يكره وهو مأخوذ من الحلق الذي يخرج منه الكلام، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْمَرَامِ.

(أَوْ مَا طُفِتْ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْفِرِي») بكسر الفاء أي: ارجعي واذهبي لا حاجة لك إلى طواف الوداع؛ لأنه ساقط عن الحائض. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَلَقِنِي النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُضْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ، وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا) الواو في الجملتين للحال.

(أَوْ أَنَا مُضْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا) حكى الأمر على وجهه وشك المحدث أي: الكلمتين قالت والمصعد في اللغة المبتدئ في السير والصاعد الراقى إلى الأعلى من الأسفل.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة الجزء الأخير منها وهو فسخ الحج ورجاله كلهم كوفيون. وأخرج منه مسلم وأبو داود والنسائي في الحج أيضًا.

1562 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ «وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ»، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، لَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ.

1563 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ،

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ⁽¹⁾ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ «وَأَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ»، فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ، أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، لَمْ يَحِلُّوا⁽²⁾ حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ فَكَيْفَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ فَأَجَابَ بِأَنَّ ذَلِكَ الظَّنَّ كَانَ عِنْدَ الْخُرُوجِ وَأَمَّا الْإِنْقِسَامُ إِلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مِنَ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَالْإِفْرَادِ فَهُوَ بَعْدَ ذَلِكَ هَذَا. وَقَدْ مَرَّ جَوَابٌ أَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ الْجَوَابِ عَنْ قَرِيبٍ فَتَذَكَّرْ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم المعجمة وسكون النون وفتح المهملة على الأصح وبالراء مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ ظَلَمَ دُونَ ظَلَمَ مِنَ كِتَابِ الْإِيمَانِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحِجَابِ، (عَنِ الْحَكَمِ) بفتححتين هو ابْنُ عَتِيبَةَ بضم العين المهملة وفتح المثناة الفوقية الفقيه الكوفي وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ السَّمْرِ فِي الْعِلْمِ.

(عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ) المشهور بزين العابدين وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ: مَنْ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ.

(1) المشهور بتيمة عروة.

(2) سيأتي إن شاء الله تعالى في حجة الوداع بلفظ لم يحلوا بزيادة الفاء قال الحافظ العسقلاني وهو الوجه فافهم.

عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعُثْمَانَ «يُنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ، وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا»⁽¹⁾، فَلَمَّا «رَأَى عَلِيٌّ أَهْلًا بِهِمَا، لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ»،

(عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ) بفتحتين وقد مر في أواخر كتاب الوضوء.

(قَالَ شَهِدْتُ عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) كان شهوده إياهما بعسفان على ما يأتي في آخر الباب من طريق سعيد بن المسيب.

(وَعُثْمَانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ) والواو للحال واختلفوا في المتعة التي نهى عنها فقيل: هي فسخ الحج إلى العمرة؛ لأنه كان مخصوصا بتلك السنة التي حج فيها رسول الله ﷺ وكان تحقيقاً لمخالفة ما عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج وقيل: هو التمتع المشهور والنهي للتنزيه ترغيباً في الأفراد.

(وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا) أي: بين العمرة والحج قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: أي: القرآن ثم قَالَ بالمراد منه ثم أجاب: بأنه قَالَ ابن عبد البر القرآن أَيْضًا من التمتع؛ لأنه تمتع بسقوط سفرة للنسك الآخر من بلده هذا وذكر الحافظ العسقلاني أن السلف رحمهم الله كانوا يطلقون على القرآن تمتعًا، (فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ) مفعول محذوف أي: النهي أي نهى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خالفه حيث (أَهْلًا بِهِمَا) قائلًا: (لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ).

(1) اختلف في سبب اختلاف عثمان وعلي رضي الله تعالى عنهما كما بسط في الأوجز، قال الأبي: اختلف في أي شيء اختلفا، فقيل: في الفسخ منعه عثمان ورآه خاصًا بالصحابة، وأجازه علي ورآه عامًا، وقيل: اختلفا في التمتع اهـ. قلت: هذا الثاني هو الظاهر من السياق فإن عليا رضي الله عنه أهل بهما ولم يفسخ، وقال الباقي: ولعل عثمان إنما نهى عنه على حسب ما نهى عمر بن الخطاب عن المتعة لا على وجه التحريم ولكن على وجه الحض على الأفراد الذي هو أفضل فحمل ذلك المقداد على المنع التام، أو خاف أن يحمل منه على المنع التام فيترك الناس العمل به جملة حتى يظهر حكمه وينقطع عمله، فقال عثمان: ذلك رأيي يريد تفضيل الأفراد عليه اهـ. ومختار المشايخ أن عثمان رضي الله تعالى عنه اقتدى في ذلك بعمر، وكان غرض عمر بذلك أن يكثر المشي إلى البيت أما من الصحابة فلكون مشيهم سببًا للتبليغ وتعليم الناس ونشر العلوم، وأما من غيرهم فللتعلم والاجتماع بالصحابة، فإن الحجاز كان مجتمع هؤلاء نجوم الهداية، وإلى هذا أشار الطحاوي إذ قال: فأراد عمر بالذي أمر به من ذلك أن يزار البيت في كل عام =

قَالَ: «مَا كُنْتُ لَأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ».

وقوله: (قَالَ: «مَا كُنْتُ لَأَدْعَ⁽¹⁾ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ» استئناف كان قائلاً يقول لم خالفه؟ فقال: ما كنت إلخ، وحاصله: أنه مجتهد لا يجوز عليه أن يقلد مجتهداً آخر، لا سيما مع وجود السنة.

وفي رواية النَّسَائِيِّ والإسْمَاعِيلِيِّ فَقَالَ عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَرَانِي أَنهِي النَّاسَ وَأَنْتَ تَفْعَلُهُ فَقَالَ: مَا كُنْتُ لَأَدْعَ أَي: لِأَتْرُك.

وفي رواية سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا تَرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرٍ فَعَلَهُ سَوَّلَ اللَّهُ ﷻ.

وفي رواية مُسْلِمٍ زِيَادَةُ وَهِيَ فَقَالَ عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعْنَا عَنْكَ، قَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ وَهَذَا كَمَا تَرَى مَبْنِي عَلَى الْاجْتِهَاد.

وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بَلْفَظٍ: نَهَى عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ التَّمَتُّعِ وَزَادَ فِيهِ فَلَبَّى عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَصْحَابُهُ بِالْعَمْرَةِ فَلَمْ يَنْهَهُمْ عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَمَتُّعَ قَالَ: بَلَى، وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي بِهِمَا جَمِيعًا وَزَادَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ عِثْمَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَجَلٌ وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: لَعَلَّهُ أَشَارَ إِلَى عَمْرَةِ الْقَضِيَّةِ سَنَةِ سَبْعٍ لَكِنْ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ حَقِيقَةً تَمَتُّعَ إِنَّمَا كَانَ عَمْرَةً وَحْدَهَا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهِيَ رِوَايَةٌ

مَرَّتَيْنِ، وَكَرِهَ أَنْ يَتَمَتَّعَ النَّاسُ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلَا يَأْتُونَ الْبَيْتَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي السَّنَةِ اهـ. قَالَ الْحَافِظُ: إِنَّ عِثْمَانَ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ أَنْ التَّمَتُّعَ وَالْقِرَانَ جَائِزَانِ وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُمَا لِيَعْمَلَ بِالْأَفْضَلِ كَمَا وَقَعَ لِعَمْرٍ لَكِنْ خَشِيَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَحْمَلَ غَيْرَهُ النَّهْيَ عَلَى التَّحْرِيمِ، فَأَشَاعَ جَوَازَ ذَلِكَ، وَكُلُّ مَنْهُمَا مُجْتَهِدٌ مُأْجُورٌ اهـ. وَمَالَ الْبَغَوِيُّ إِلَى أَنَّ عِثْمَانَ رَجَعَ عَنِ النَّهْيِ بِسُكُوتِهِ عَلَى فِعْلِ عَلِيٍّ فَصَارَ إِجْمَاعًا، وَقَالَ الْجِصَّاصُ: قَدْ رَوَى عَنْ عِثْمَانَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى وَجْهِ الْإِزْمَارِ وَلَكِنْ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِيَارِ، وَذَلِكَ لِمَعَانٍ: أَحَدُهَا: الْفَضِيلَةُ لِيَكُونَ الْحَجُّ فِي أَشْهُرِهِ الْمَعْلُومَةِ، وَتَكُونَ الْعَمْرَةُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَشْهُورِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ رَأَى إِدْخَالَ الرِّفْقِ عَلَى أَهْلِ الْحَرَمِ اهـ مُخْتَصِرًا مِنَ الْأَوْجِزِ، وَتَقْدِمْ الْكَلَامِ عَلَى نَهْيِ عَمْرِى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ التَّمَتُّعِ قَرِيبًا وَوَجْهَهُ فَارْجِعْ إِلَيْهِ.

(1) وَاللَّامُ فِيهِ لِلتَّأْكِيدِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾.

شاذة فقد روى مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب هذا الحديث وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقولوا ذلك والتمتع إنما كان في حجة الوداع وقد قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما ثبت عنه في الصحيحين كنا آمن ما يكون الناس. وقال القرطبي: قوله خائفين أي: من أن يكون أجر من أفرد أعظم من أجر من تمتع كذا قال ولا يخفى بعده.

وفي هذا الحديث: إشاعة العالم ما عنده من العلم وإظهاره ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه لمن قوي على ذلك لقصد مناصحة المسلمين. وفيه: البيان بالفعل مع القول؛ لأن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر وفعل ما نهاه عنه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفيه: جواز الاستنباط من النص؛ لأن عثمان رضي الله عنه لم يخف عليه أن التمتع والقران جائزان وإنما نهى عنهما ليعمل بالأفضل كما وقع لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وخشي أن يحمل غيره النهي على التحريم فأشاع جواز ذلك فكل منهما مجتهد مأجور.

وفيه: ما كان عليه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الحلم حيث لم يلزم مخالفه. وفيه: أن القوم لم يكونوا يسكتون عن قول يرون أن غيره أمثل منه إلا بينوه. وفيه: أن طاعة الإمام إنما تجب في المعروف.

وفيه: أن معظم القصد الذي بوب عليه هو مشروعية المتعة لجميع الناس، فإن قيل: روي عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: كانت متعة الحج لأصحاب مُحَمَّدٍ ﷺ خاصة، كذا في صحيح مسلم؟

فالجواب: إنهم قالوا هذا قول صحابي يخالف الكتاب والسنة والإجماع وقول هو خير منه من أما الكتاب فقوله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْمُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: 196] وهذا عام، وأجمع المسلمون على إباحة التمتع في جميع الأعصار وإنما اختلفوا في الأفضلية.

وأما السنة: فحديث سراقمة المتعة لنا خاصة أو هي للأبد، قال: «بل هي للأبد».

1564 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ

وحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور في صحيح مسلم في صفة الحج نحو هذا ومعناه وأهل الجاهلية كانوا لا يجيزون التمتع ويرون العمرة في أشهر الحج فجورًا فبين النَّبِيِّ ﷺ أن الله قد شرع العمرة في أشهر الحج وجوز المتعة إلى يوم القيامة.

رواه سعيد بن منصور من قول طاوس وزاد فيه، فلما كان الإسلام أمر الناس أن يعتمروا في أشهر الحج فدخلت العمرة في أشهر الحج إلى يوم القيامة وقد خالف أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علي وسعد وابن عباس وابن عمر وعمران بن حصين وسائر الصحابة رضي الله عنهم وكذا سائر المسلمين.

قَالَ عمران: تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن فلم ينهنا عنه رسول الله ﷺ ولم يفسخها فقال فيها رجل برأيه ما شاء متفق عليه.
وقال سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فعلناها مع رسول الله ﷺ يعني: المتعة.

فإن قيل: روى أبو داود عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من الصحابة أتى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى عن المتعة قبل الحج؟
فالجواب: إنه حالة مخالفة للكتاب والسنة والإجماع كحديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بل هو أدنى حالاً منه فإن في إسناده مقالاً.

فإن قيل: قد نهى عنها عمر وعثمان ومعاوية رضي الله عنهم؟

فالجواب: إنهم قالوا قد أنكر علماء الصحابة وخالفوهم في فعلها والحق مع المنكرين عليهم دونهم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذَكِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) عَلَى صِيغَةِ التَّصْغِيرِ هُوَ ابْنُ خَالِدٍ، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عَبْدُ اللَّهِ يَرْوِي (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسٍ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانُوا) أَي: أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ (يَرَوْنَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ أَي: يَعْتَقِدُونَ وَلَا بِنِ حَبَانٍ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَعْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي ذِي الْحِجَّةِ إِلَّا لَيَقْطَعُ بِذَلِكَ أَمْرَ أَهْلِ الشَّرْكِ، فَإِنْ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قَرِيشٍ وَمِنْهُ دَانَ دِينُهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا عَفِيَ الْأَثَرُ وَبَرَأَ الدَّبَرُ وَدَخَلَ صَفَرٌ فَقَدْ حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ وَكَانُوا لَا يَحْرَمُونَ بِالْعُمْرَةِ حَتَّى يَنْسَلَخَ ذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَكَذَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ فَعَرَفَ بِهَذَا تَعْيِينَ الْقَائِلِينَ.

(أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ) أَي: مِنْ أَعْظَمِ الذُّنُوبِ وَهَذَا مِنْ تَحْكِمَاتِهِمُ الْبَاطِلَةَ الْمَأْخُودَةَ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ. وَالْفُجُورُ هُوَ الْإِنْبِعَاطُ فِي الْمَعَاصِي وَقَدْ فَجَرَ يَفْجُرُ فَجُورًا مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ أَي: فَسَقَ.

(وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا) أَي: يَجْعَلُونَ صَفَرَ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ⁽¹⁾. قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُرَادُ الْأَخْبَارُ عَنِ النَّسِيِّ الَّذِي كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَكَانُوا يَسْمُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا وَيَحْلُونَهُ وَيُؤْخِرُونَ تَحْرِيمَ الْمُحَرَّمَ إِلَى نَفْسِ صَفَرٍ لَثَلَا يَتَوَالَى عَلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ مُحَرَّمَةٌ فَيَضِيقُ عَلَيْهِمْ فِيهَا مَا اعْتَادَهُ فِي الْمَقَاتِلَةِ وَالْغَارَةِ وَالنَّهْبِ فَضَلَّاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿إِنَّمَا أَلِيسِيْءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وقال الزمخشري: هُوَ تَأْخِيرُ حَرَمَةِ الشَّهْرِ إِلَى أَشْهُرٍ أُخْرَى وَرَبِمَا زَادُوا فِي عَدَدِ الشَّهْرِ فَيَجْعَلُونَهَا ثَلَاثَةَ عَشْرًا وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ لِيَتَسَعَ لَهُمُ الْوَقْتُ، وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يُؤْخِرُونَ الْمُحَرَّمَ إِلَى صَفَرٍ وَهُوَ النَّسِيُّ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَلِيسِيْءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: 37].

وقال الكلبي: أول من نَسَأَ الْقَلَمْسَ واسمه حذيفة بن عبيد الكناني ثم ابنه عبادة ثم ابنه قلع بن عبادة ثم أمية بن قلع ثم عوف بن أمية ثم خبادة بن أمية وعليه قام الإسلام.

وقيل: أول من نَسَأَ نَعِيمَ بَنِ ثَعْلَبَةَ ثُمَّ خِبَادَةَ وَهُوَ الَّذِي أَدْرَكَهُ سَيِّدُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وقيل: مالك بن كنانة وقيل: عمرو بن طي.

(1) وفيه لطف لصحة إرادة المعنى اللغوي من المحرم فهو من باب الإيهام.

وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبْرُ،

وقال ابن دريد: صفران شهران من السنة سمي إحداهما في الإسلام المحرم وفي المحكم قَالَ بعضهم: سمي صفرًا؛ لأنهم كانوا يمتارون الطعام فيه من المواضع فيتركونها صفرًا من الطعام.

وقال بعضهم: سمي بذلك لأصفار مكة من أهلها إذا سافروا وروي عن روبة أنه قَالَ: سمو الشهر صفرًا؛ لأنهم كانوا يغزون فيه القبائل فيتركون من لقوا صفرًا من المتاع، ثم إن قوله: صفرًا هكذا وقع في جميع الأصول من الصحيحين، وقال صاحب التلويح قوله: صفرًا هو الصحيح؛ لأنه مصروف بلا خلاف ووقع في مسلم بغير ألف.

وقال صاحب التوضيح: قوله: صفر كذا وقع بغير ألف في أصل الديماطي وفي مسلم والصواب صفرًا بالألف.

وقال النَّوَوِيُّ: كان ينبغي أن يكتب بالألف على تقدير حذفها لا بد من قراءته منصوب؛ لأنه منصرف بلا خلاف وقال الْكُرْمَانِيُّ: اللغة الربعية أنهم يكتبون المنصوب بلا ألف هذا ولا يلزم من كتابته بغير ألف أن يصرف فيقرأ بالألف.

وكذا قَالَ القاضي عياض ونفى الخلاف في صرفه، لكن في المحكم أبو عبيدة كان لا يصرفه ف قيل له: لم لا تصرفه؟ والنحويون قد أجمعوا على صرفه وقالوا: لا يمنع الاسم من الصرف إلا العلتان فأخبرنا بالعلتين فيه فقال نعم العلتان المعرفة والساعة. وفسره المطرزي بأن مراده بالساعة أن الأزمنة ساعات والساعات مؤنثة.

وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دليل لأبي عبيدة هذا. قَالَ القاضي عياض قيل صفر دابة تكون في البطن كالحيات إذا اشتد جوعها عضت وقال روبة: هي حبة تلتوي في البطن وهي أعدى من الجرب عند العرب وهذا المعنى أريد في قوله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر» وها هنا غير مناسب.

(وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبْرُ) بفتح الدال المهملة والموحدة ثم الراء هو ما يتأثر في ظهر الإبل بسبب اصطكاك القتب والحمل عليها في السفر.

وَعَفَا الْأَثْرَ، وَانْسَلَخَ صَفَرٌ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنِ اغْتَمَرَ،

وقال الخطابي: يحتمل أن يكونوا أرادوا برأ الدبر من ظهر الإبل إذا انصرف من الحج.

وقال ابن سيدة: والجمع أديار ودبر دبرا فهو دبر وأدير والأثن دبرة ودبراء وإبل دبراء وقد أدبرها الحمل قَالَ القاضي عياض وقيل: هو أن يقرح خف البعير.

(وَعَفَا الْأَثْرَ) أي: ذهب أثر الدبر يقال عفا الشيء بمعنى: درس، وقيل: المراد من الأثر أثر الابل من سيرها.

ووقع في سنن أبي داود وعفا الوبر يعني: كثر وبر الإبل الذي حلقتة رحال الحاج، وعفا من الأضداد، وقال الْكُرْمَانِيُّ: المعروف في عامة الروايات عفا الوبر يعني: بالواو كما في رواية أبي داود قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ عَفَواَ وَقَالُوا﴾ [الأعراف: 95] أي: كثروا.

(وَانْسَلَخَ صَفَرٌ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنِ اغْتَمَرَ) وهذه الألفاظ تقرأ ساكنة الراء لرعاية السجع والمعنى صار الإحرام بالعمرة لمن أراد أن يحرم بها جائزاً ووجه تعلق جواز الاعتمار بانسلاخ صفر مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك المحرم أنهم لما جعلوا المحرم صفراً وكان من جملة تصرفاتهم جعل السنة أربعة عشر شهراً صار صفر على هذا التقدير آخر السنة وآخر أشهر الحج. أو يقال: برأ الدبر عبارة عن مضي شهر ذي الحجة والمحرم إذ لا براء في أقل من هذه المدة غالباً وأما ذكر انسلاخ صفر الذي هو من الأشهر الحرم بزعمهم فلاجل أنه لو وقع قتال في الطريق أو في مكة لقدروا على المقاتلة فكأنه قَالَ إذا انقضى شهر الحج وأثره والشهر الحرام جاز الاعتمار، أو يراد بالصفر المحرم ويكون قولهم انسلاخ صفر كالبيان والبدل لقولهم: إذا برأ الدبر فإن الغالب أن البرء لا يحصل إلا في هذه وهي ما بين أربعين يوماً إلى خمسين ونحوه.

قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وهذا أظهر لكن بشرط أن يكون مرادهم بحرمة الاعتمار في أشهر الحج وأشهره وزمان آخر بعده فيه أثره.

قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «حِلُّ كُلُّهُ»⁽¹⁾.

(قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ) كذا في الأصول من رواية مُوسَى بن إِسْمَاعِيل عن وهيب، وقد أَخْرَجَهُ المؤلف في أيام الجاهلية عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بلفظ فقدم بزيادة فاء، وكذا أَخْرَجَهُ مسلم من طريق بهز بن أسد، والإسماعيلي من طريق إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن وهيب.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو الوجه وكذا قَالَ الْعَيْنِي.

(وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ) لَيْلَةَ (رَابِعَةِ) من ذي الحجة وكان يوم أحد حال كونهم (مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ) وفي رواية إبراهيم بن الحجاج وهم يلبون بالحج، وهذه الرواية تفسر قوله مهلين، واحتج به من قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عام حج مفردًا، فأجاب من قَالَ كَانَ قَارِنًا بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة.

(فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا) أي: الحجة (عُمْرَةً) بأن يفسخوا الحج إليها. وهذا هو موضع الترجمة.

(فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ) أي: الاعتماد في أشهر الحج (عِنْدَهُمْ) وفي رواية إبراهيم ابن الحجاج فيكبر ذلك عندهم وذلك لأنه يخالف ما عهدوه من تأخير العمرة عن أشهر الحج.

(فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحِلِّ؟) معناه أي شيء من الأشياء يحل لنا لأنه قال لهم: اعتمروا وأحلوا، وكأنهم كانوا يعرفون أن الحج تحليلين فأرادوا بيان ذلك بقولهم أي: الحل فبين لهم النَّبِيُّ ﷺ.

(قَالَ: «حِلُّ كُلُّهُ».) يعني: جميع ما يحرم على المحرم حتى الجماع وذلك تمام الحل؛ لأن العمرة ليس لها إلا تحليل واحد ووقع في رواية الطحاوي

(1) قال الكرمانى: «قوله كانوا يرون» أي: يعتقدون ويجعلون المحرم صفرًا أي: يجعلون صفرًا من الأشهر الحرم لا المحرم، قال: في الكشف: النسيء هو تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر وربما زادوا في عدد الشهور فيجعلونها ثلاثة عشر أو أربعة عشر ليتسع لهم الوقت، قال الطيبي: إن العرب كانوا يؤخرون المحرم إلى صفر وهو النسيء المذكور في القرآن قال تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: 37] فإن قلت: ما وجه تعلق انسلاخ صفر =

أي: الحل نحل قَالَ الحل كله.

وفي الحديث: فسخ الحج إلى العمرة وقد تقدم الكلام فيه.

وفيه: استحباب دخول مكة نهاراً وهو المروي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

بالاعتماد في أشهر الحج، قلت: لما سموا المحرم صفراً وكان من جملة تصرفاتهم جعل السنة ثلاثة عشر شهراً صار صفر على هذا التقدير آخر السنة وآخر أشهر الحج، أو يقال: برئ الدبر، هو عبارة عن مضي شهر ذي الحجة والمحرم إذ لا برأ بأقل من هذه المدة غالباً، وأما ذكر انسلاخ صفر الذي هو من الأشهر الحرم بزعمهم فلاجل أنه لو وقع قتال في الطريق وفي مكة لقدروا على المقاتلة فكأنه قال: إذا انقضى شهر الحج وأثره والشهر الحرام جاز الاعتماد أو يراد بالصفر المحرم ويكون إذا انسلخ صفر كالبيان والبدل لقوله: إذا برئ الدبر فإن الغالب أن البرأ لا يحصل من أثر سفر الحج إلا في هذه المدة، وهي ما بين أربعين يوماً إلى خمسين ونحوه، وهذا أظهر لكن بشرط أن يكون مرادهم من حرمة الاعتماد في أشهر الحج أشهره وزماناً آخر بعده فيه أثره هذا، وفي لفظ يجعلون المحرم صفراً لطف لصحة إرادة المعنى اللغوي من المحرم فهو من باب الإيهام. اهـ.

وقال الحافظ: قوله يجعلون المحرم صفراً قال النووي: قال العلماء: المراد الإخبار عن النسب الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية فكانوا يسمون المحرم صفراً ويحلونه ويؤخرون تحريم المحرم إلى نفس صفر لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة بعضهم على بعض، فضللهم الله في ذلك فقال: ﴿إِنَّمَا النَّسَبُ رِيكَاةٌ﴾ [التوبة: 37] الآية، ووجه تعلق جواز الاعتماد بانسلاخ صفر مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك المحرم إنهم لما جعلوا المحرم صفراً ولا يستقرون ببلادهم في الغالب وبرأ دبر إبلهم إلا عند انسلاخه ألحقوه بأشهر الحج على طريق التبعية، وجعلوا أول أشهر الاعتماد شهر المحرم الذي هو في الأصل صفر والعمرة عندهم في غير أشهر الحج، وأما تسمية الشهر صفراً فقال رؤية: أصلها إنهم كانوا يغيرون فيه بعضهم على بعض فيتركون منازلهم صفراً أي: خالية من المتاع، وقيل: لإصفار أماكنتهم من أهلها. اهـ.

ثم قال الكرمانى: قال النووي: صفر هو مصروف بلا خلاف وحقه أن يكتب بالألف لأنه منصوب لكنه كتب بدونها وسواء كتب بها أم بحذفها لا بد من قراءته منوناً، وأهل اللغة العربية يكتبون المنصوب بدون الألف قال: وهذه الألفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر موقوفاً عليه لأن مرادهم السجع. اهـ.

قلت: بسط الحافظان الكلام على صرف صفر ومنعه، قال الحافظ بعد ما حكى عن النووي: إنه كان ينبغي أن يكتب بالألف وعلى تقدير حذفها لا بد من قراءته منصوباً لأنه مصروف بلا خلاف وسبقه عياض إلى نفي الخلاف فيه، لكن في المحكم كان أبو عبيدة لا يصرفه فقليل له إنه لا يمتنع الصرف حتى يجتمع علتان فما هو قال: المعرفة والساعة، وفسره المطرزي بأن مراده أن الأزمنة ساعات والساعات مؤنثة اهـ مختصراً.

1565 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ بِالْحَلِّ».

1566 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ،

وبه قَالَ عطاء والنخعي وإسحاق وابن المنذر، وهو أصح الوجهين لأصحاب الشافعي.

والوجه الثاني: أن دخلوها ليلاً ونهاراً سواء لا الأفضلية لأحدهما على الآخر، وهو قول طاوس والثوري وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز دخولها ليلاً أفضل.

وقال مالك يستحب دخولها نهاراً فمن جاءها ليلاً فلا بأس به قَالَ وكان عمر بن عبد العزيز يدخلها لطواف الزيارة ليلاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. والحديث أَخْرَجَهُ مسلم والنسائي في الحج أيضاً.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ ابْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى) الأشعري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، (قَالَ: «قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُ بِالْحَلِّ»)) أورده هنا مختصراً أو قد تقدم تماماً مشروحاً في باب من أهل في زمن النَّبِيِّ ﷺ كإهلال النَّبِيِّ ﷺ.

وفي رواية الكشميهني: فأمره بالحل على الالتفات.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس عبد الله الأصبحي المدني ابن أخت مالك ابن أنس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكُ) الإمام، (وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التيسبي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ) ⁽¹⁾ ولم يقع لفظ بعمره في

(1) أي: كان إحرامهم بالعمره سبباً لسرعة حلهم لا أنهم اعتَمَرُوا أو لا بل أهلوا بالحج ثم فسخوا الحج إلى العمره كما تقدم كذا قيل.

وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي،

رواية مسلم، (وَلَمْ تَحْلِلْ) بكسر اللام الأولى وفك الإدغام وقد علم أن في مثل هذا الموضوع يجوز الوجهان الإدغام وفكه.

(أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟) قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ ⁽¹⁾ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي هَذِهِ الْحَدِيثِ عَنْ نَافِعٍ وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ إِلَّا مَالِكٌ وَحْدَهُ قَالَ: وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ قَالَهَا عَنْ نَافِعٍ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِوٍ وَأَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ وَهَمَا وَمَالِكٌ مِنْ حِفَازٍ أَصْحَابُ نَافِعٍ. قَالَ أَبُو عَمْرِو: لَمَّا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ سَبِيلٌ إِلَى الْأَخْذِ بِكُلِّ مَا تَعَارَضَ وَتَدَافَعُ مِنَ الْأَثَارِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ كَوْنِهِ ﷺ قَارِنًا أَوْ مَتَمِّعًا أَوْ مَفْرَدًا وَلَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى وَجْهِ وَاحِدٍ صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى مَا صَحَّ عَنْهُ بِمَبْلَغِ اجْتِهَادِهِ.

وقال السفاقسي في قولها ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك تحتمل أن تريد من حجتك بعمره؛ لأن معناهما متقارب يقال حج الرجل البيت إذا قصده وكذا يقال أعتمره إذا قصده أيضًا فعبرت بأحدهما عن الآخر وإن كان كل واحد منهما يقع على نوع مخصوص من القصد والنسك.

وقيل: إنها لما سمعت يأمر الناس بسرف بفسخ الحج إلى العمرة ظنت أنه فسخ الحج إليها كما صنع أصحابه بأمره فقالت لِمَ لَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ أَيْضًا مِنْ عُمْرَتِكَ.

وقال القرطبي قولها قول ابن عباس رضي الله عنهم من عمرتك كما قَالَ تَعَالَى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: 11] أي: بأمر الله وعبر بالعمرة عن القرآن؛ لأنها السابقة في إحرام القارن لا سيما على ما ظهر من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ﷺ كَانَ مَفْرَدًا.

(قَالَ) ﷺ: (إِنِّي لَبَدْتُ) بتشديد الموحدة من التلبيد.

(رَأْسِي) أي: شعر رأسي وهو أن يجعل المحرم في رأسه شيئًا من الضمغ ليجتمع الشعر ولئلا يقع فيه القمل.

(1) يريده الأصلي وغيره.

وَقَلَّدْتُ هَدْيِي، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ.

1567 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَيْعِيُّ، قَالَ: «تَمَتَّعْتُ»، فَهَنَانِي نَاسٌ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَأَمَرَنِي،

(وَقَلَّدْتُ هَدْيِي) وتقليد الهدى تعليق شيء في عنقه ليعلم أنه هدى.
(فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ) أي: الهدى.

فإن قيل: ما دخل التلبية في الإحلال وعدمه؟

فالجواب: إن الغرض بيان أنني مستعد من أول الأمر بأن يدوم إحرامي إلى أن يبلغ الهدى محله إذ التلبيد إنما يحتاج إليه من طال أمد إحرامه ومكث كثيراً في قضاء أعماله.

وذكر التقليد لبيان الواقع أو لتأكيد الأمر فيه وفي الحديث: أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يهل بالحج ويفرغ منه.
وفيه: أنه لا يحل حتى ينحر هديه وهو قول أبي حنيفة وأحمد.
وفيه: استحباب التلبيد والتقليد.

وفيه: أنه ﷺ كان قارناً لأن ثمة عمرة.

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي اللِّبَاسِ وَالْمَغَازِي أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْحَجِّ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَبُو جَمْرَةَ) بالجيم وبالراء (نَصْرُ) بفتح النون وسكون الصاد المهملة.

(ابْنُ عِمْرَانَ الضُّبَيْعِيُّ) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة وقد مر باب أداء الخمس من الإيمان.

(قَالَ: «تَمَتَّعْتُ»)، فَهَنَانِي نَاسٌ⁽¹⁾ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَأَمَرَنِي) أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالتمتع وأنا أستمِر على عمرتي.

(1) قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على أسمائهم.

فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: «سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ»، فَقَالَ لِي: أَقِمْ عِنْدِي، فَأَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي، قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ: لِمَ؟ فَقَالَ: لِلرُّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ.

وكانت هذه القضية في زمن عبد الله بن الزبير عنه رضي الله عنهما وكان ينهى عن التمتع كما رواه مسلم من حديث أبي الزبير عنه وعن جابر. ونقل ابن أبي حاتم عن ابن الزبير أنه كان لا يرى التمتع إلا للمحصر ووافقه علقمة وإبراهيم وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للمحصر. (فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي حَجٌّ مَبْرُورٌ) خبر مبتدأ محذوف أي: هذا حج مبرور أي مقبول.

(وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ) وفي رواية النضر عن شُعْبَةَ كما سيأتي في أبواب الهدى إن شاء الله تعالى متعة متقبلة وفي رواية مسلم وأحمد من طريق غندر عن شُعْبَةَ فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَنِي بِهَا ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْبَيْتِ فَنَمْتُ فَأَتَانِي آتٌ فِي مَنَامِي فَقَالَ عِمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ قَالَ فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَخْبَرْتَهُ بِالَّذِي رَأَيْتُ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ سَنَةِ أَبِي الْقَاسِمِ.

(فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،) (فَقَالَ: «سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ»)) كلام إضافي مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هذه سنة النبي ﷺ ويجوز فيه النصب على تقدير وافقت سنة النبي ﷺ.

(1) (فَقَالَ لِي) أَقِمْ عِنْدِي، فَأَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي) أي: نصيبًا منه وفي رواية وأجعل بالواو، ويروى أجعل بدون الفاء والواو قَالَ الْكَرْمَانِيُّ وفي بعضها أجعل بالنصب، ووجهه أن يكون منصوبًا بأن المقدرة أي: بأن أجعل ويجوز الجزم بأن يكون جوابًا للأمر وهو الظاهر على هذا التقدير.

(قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ) يعني: لأبي جمرة (لِمَ؟) استفهام عن سبب ذلك. (فَقَالَ) أي: أبو جمرة: (لِلرُّؤْيَا) أي: لأجل الرؤيا (الَّتِي رَأَيْتُ) بلفظ

1568 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، قَالَ: قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّروِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ لِي أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الْآنَ حَجَّكَ مَكِّيَّةً،

المتكلم وذلك لأن الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة.

وفي الحديث: ما كانوا عليه من التعاون على البر والتقوى وحمدهم لمن يفعل الخير وكان الذي أمروه بالإفراد إنما أمروه لينفرد الحج وحده ويخلص عمله له فأراه الله الرؤيا ليعرفه أن حجه مبرور وعمرته متقبلة وكان قد خشي من تمتعه هبوط الأجر ونقص الثواب للجمع بينهما في سفر واحد وإحرام واحد ولذلك قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أقم عندي أي: لتقص على الناس هذه الرؤيا المبينة لحال التمتع.

وفيه: دلالة على أن الرؤيا الصادقة شاهدة على أمور اليقظة ومؤيدة لها كيف لا وهي جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة.

وفيه: أن العالم يجوز له أخذ الأجرة على العلم⁽¹⁾.

والحديث أَخْرَجَهُ أيضًا في الحج.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون هو الفضل بن دكين، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ) هو أبو شهاب الأكبر الحنات بفتح المهملة وتشديد النون واسمه مُوسَى ابن نافع الهذلي الكوفي وأما أبو شهاب الأصغر فقد مر في باب الرِّكَاءة.

(قَالَ: قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ) أي: ملتبسًا بعمره، (فَدَخَلْنَا) أي: مكة (قَبْلَ التَّروِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ لِي أَنَاسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ: تَصِيرُ الْآنَ حَجَّكَ مَكِّيَّةً) أي: قليلة الثواب لقلة مشقتها وقال ابن بطال: معناه أنك تنشئ حجك من مكة كما ينشئ أهل مكة منها فيفوتك فضل الإحرام من الميقات وقوله: حجك مكية هكذا هو رواية الكشميهني.

وفي رواية غيره: حجك مكياً.

(1) وفيه أيضًا: إكرام من أخبر المرء بما يسره وفيه فرح العالم لموافقته الحق والاستئناس بالرؤيا الصادقة لموافقته الدليل الشرعي وعرض الرؤيا على العالم والتكبير عند المسرة والعمل بالأدلة الظاهرة.

فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهْلُوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ لَهُمْ: «أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصَّروا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَعَةً»، فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَعَةً، وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ؟ فَقَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ، فَلَوْلَا أَنِّي سَفْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ

(فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح المكي (أَسْتَفْتِيهِ) من الأحوال المقدرة.
(فَقَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ) بضم الموحدة والذال وتسكن جمع بدنة وذلك في حجة الوداع وفي رواية مسلم بلفظ عام ساق الهدي.
(وَقَدْ أَهْلُوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا) بفتح الراء وبكسرهما باعتبار كل واحد.
(فَقَالَ لَهُمْ) النَّبِيُّ ﷺ: (أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ) أي: اجعلوا حجكم عمرة وتحللوا منها بالطواف.

(و) بالسعي (بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) أو التقدير اجعلوا إحرامكم عمرة ثم أحلوا منه بالطواف والسعي وهذا هو معنى فسخ الحج إلى العمرة، وقال ابن التين: هذا الحديث أبين الأحاديث في فسخ الحج إلى العمرة.
(وَقَصَّروا⁽¹⁾) ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا) نصب على الحال بمعنى: محلين.
(حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ⁽²⁾ بِهَا) أي: اجعلوا الحجة المفردة التي أهللتم بها (مُتَعَةً) أي: عمرة تتحللوا منها فتصيروا متمتعين. وأطلق على العمرة متعة مجازًا والعلاقة بينهما ظاهرة.

(فَقَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَعَةً، وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ؟ فَقَالَ) ﷺ: (افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ، فَلَوْلَا أَنِّي سَفْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ) بكسر الحاء يحل والمعنى لا يحل مني شيء حرام أي: ما حرم علي

(1) فأخر الحلق له.

(2) أمرهم بالتقصير لأنهم يهلون بعد قليل بالحج لأن بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط.

حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» فَفَعَلُوا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «أَبُو شِهَابٍ لَيْسَ لَهُ مُسْنَدٌ إِلَّا هَذَا»⁽¹⁾.

ووقع في رواية مسلم لا يحل مني حراماً بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله من الإحلال وفاعله مقدر بقرينة المقام أي: لا يحل طول المكث ونحو ذلك مني شيئاً حراماً.

(حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) وهو مني أي: حتى أنحر يوم مني.

(فَفَعَلُوا) وفي الحديث: ما كان عليه ﷺ من تطيب قلوب أصحابه وتلطفه بهم وحلمه عنهم.

وفيه أيضاً: أن من اعتمر فساق هدياً لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، وقد تقدم التفصيل في ذلك، والحديث أخرجه مسلم في الحج أيضاً.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ نفسه (أَبُو شِهَابٍ) أي: المذكور في السند (لَيْسَ لَهُ مُسْنَدٌ إِلَّا هَذَا) أي: لم يرو حديثاً مرفوعاً إلا هذا الحديث، وقيل: المراد ليس له مسند عن عطاء إلا هذا لا مُطْلَقاً، قَالَ صاحب التلويح: كأنه يقول من كان هكذا لا يجعل حديثه أصلاً من أصول العلم.

وهذا الحديث طرف من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل الذي انفرد

(1) قال الحافظ: قوله ليس له حديث مسند أي: لم يرو حديثاً مرفوعاً إلا هذا الحديث، قال مغلطائي: كأنه يقول: من كان هكذا لا يجعل حديثه أصلاً من أصول العلم، قال الحافظ: إذا كان موصوفاً بصفة من يصح حديثه لم يضره ذلك مع أنه قد تويع عليه ثم كلام مغلطائي محمول على ظاهر الإطلاق، وقد أجاب غيره بأنه مقيد بالرواية عن عطاء فإن حديثه هذا طرف من حديث جابر الطويل الذي انفرد مسلم بسياقه من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر وفي هذا الطرف زيادة بيان لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل حيث قال: فيه أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا، ثم أقيموا حلالاً إلى يوم التروية، وأهلوا بالحج اهـ.

وقال القسطلاني: قوله ليس له حديث مسند أي: ليس له حديث مسند يرويه مرفوعاً أو ليس له مسند عن عطاء إلى هذا الحديث اهـ.

وهذا الثاني هو الذي أشار إليه الحافظ بقوله: قد أجاب غيره الخ، وقال الكرمانى: قوله إلا هذا أي: إلا هذا الحديث، وقيل: المراد ليس له مسند عن عطاء إلا هذا، لا مطلقاً، وهو مختار الشيخ قدس سره كما ترى، ويؤيده أن أبا شهاب هذا المعروف بأبي شهاب الحنات هو أبو شهاب الأكبر موسى بن نافع الأسدي روي عن مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير وأبي علي الوالبي.

1569 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمُرِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيٌّ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُمَا بِعُسْفَانَ، فِي الْمُتَعَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْتَهِيَ عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ»، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا.

مسلم بسياقه. والبخاري ذكر حله في مواضع متفرقة من كتابه.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الجيم الأولى.

(الْأَعْمُرِيُّ) صفة الحجاج وقد مر في كتاب الزكاة.

(عَنْ شُعْبَةَ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ) بضم الميم وتشديد الراء وقد مر في باب تسوية الصفوف.

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيٌّ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُمَا بِعُسْفَانَ) بضم المهملة وسكون السين وبالفاء وبعد الألف نون قرية جامعة بها بئر على ستة وثلاثين ميلاً من مكة وهي بينها وبين المدينة. ويقال على قدر مرحلتين من مكة.

(فِي الْمُتَعَةِ) حيث نهى الناس عنها عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ عَلِيٌّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْتَهِيَ) أي: إرادة متتهية إلى النهي.

(عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ) أو ضمن الإرادة معنى الميل، ويروى إلا أن تنتهى بحرف الاستئناف وعلى هذا تكون كلمة ما نافية.

(فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ) من الرأي أي: اعتقد جواز ذلك (عَلِيٌّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أو من الرؤية أي: رأى ذلك النهي خالفه حيث (أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا) أي: أهل بالقران.

فإن قيل: الاختلاف بينهما كان في التمتع لا في القران فكيف يكون فعله نافياً لقول صاحبه؟

فالجواب: إن القران أيضاً نوع من التمتع؛ لأنه تمتع بما فيه من التخفيف حيث يترك النصب في السفر إلى العمرة مرة وإلى الحج أخرى، على أن يكون القران كالتمتع عند عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدليل ما تقدم حيث قَالَ: وإن يجمع

35 - بَابُ مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَّاهُ

1570 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، يَقُولُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ، «فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَنَاهَا عُمْرَةً».

36 - بَابُ التَّمَتُّعِ

1571 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ،

بينهما فكان حكمهما واحد عندهما منعًا وجوازًا، واللَّهُ أَعْلَمُ.

35 - بَابُ مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَّاهُ

(بَابُ مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَّاهُ) أَي: عِينَهُ وَقَالَ لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، يَقُولُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَي: مَكَّةَ، (وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَي: بِجَعْلِهَا عُمْرَةً، (فَجَعَلَنَاهَا عُمْرَةً) أَي: فَسَخْنَا هَذِهِ الْحُجَّةَ إِلَى الْعُمْرَةِ فِي الْحَدِيثِ فَسَخَ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى أَنَّهُ مُحْكَمٌ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَطَائِفَةٌ يَسِيرُهُ كَمَا تَقْدِمُ وَفِيهِ أَنَّ التَّعْيِينَ أَفْضَلُ وَأَنْ يَسْمِيَهُ فِي تَلْبِيئِهِ كَذَلِكَ سِوَاهُ كَانَ مَفْرُودًا أَوْ مَتَمَتًّا أَوْ قَارِنًا.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْحَجِّ.

36 - بَابُ التَّمَتُّعِ

(بَابُ التَّمَتُّعِ) عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ قَوْلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِي رِوَايَةِ بَعْضِهِمْ لَفْظٌ: بَابُ بَدُونِ ذِكْرِ التَّرْجُمَةِ وَكَذَا ذَكَرَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، قَالَ الْعَيْنِيُّ تَبَعًا لِلْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ: وَرِوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ أَوْلَى وَفِي التَّرْجُمَةِ إِشَارَةٌ إِلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ قَدْ اسْتَقَرَّ بَعْدَ عَلَى الْجَوَازِ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ،

قَالَ: حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ»، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مُطَرِّفٌ) بضم الميم وفتح المهملة وكسر الراء المشددة وبالفاء هو ابن عبد الله بن الشخير وقد مر في باب إتمام التكبير في الركوع.

(عَنْ عِمْرَانَ) هو ابن حصين بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة وكان يسلم عليه الملائكة وقد مر في كتاب التيمم. ولمسلم من طريق شُعْبَةَ عن قَتَادَةَ عن مطرف بعث إلى عمران بن حصين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) في مرضه الذي توفي فيه فقال إني محدثك بأحاديث لعل الله تعالى أن ينفعلك فذكر الحديث.

(قَالَ: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ) أي: في زمنه (ﷺ)، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ) أي: بجوازه يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196].

ورواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن همام بلفظ ولم ينزل فيه القرآن أي: بمنعه. ويوضحه رواية مسلم من طريق شُعْبَةَ وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قَتَادَةَ بلفظ ثم لم ينزل فيها كتاب الله تعالى ولم ينع عنها نبي الله ﷺ. وزاد من طريق شُعْبَةَ عن حميد بن هلال عن مطرف ولم ينزل فيه قرآن يحرمه.

وله من طريق أبي العلاء عن مطرف فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم ينع عنه حتى مضى لوجهه، وللإسماعيلي من طريق عفان عن همام تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن ولم ينعها رسول الله ﷺ ولم ينسخها شيء وقد أخرج المصنف في تفسير (البقرة) من طريق أبي رجاء العطاردي عن عمران بلفظ أنزلت آية المتعة في كتاب الله تعالى ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمه الحديث.

(قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ)⁽¹⁾ قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: ظاهر سياق هذا الكلام يقتضي

(1) في رواية أبي العلاء ارتأى كل امرئ بعد ما شاء ان يرتئي وفي رواية الجري عن مطرف ارتأى رجل برأيه ما شاء.

أن يكون المراد به عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكأنه لقرب عهده بقضيته عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جزم بذلك.

وذلك غير لازم فقد سبقت قصة عمر مع أبي مُوسَى في ذلك. ووقعت لمعاوية أيضًا مع سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم قصته في ذلك كما في صحيح مسلم⁽¹⁾.

والأولى أن يفسر لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه أول من نهى عنها وأما مَنْ نهى من بعده في ذلك فهو تابع له⁽²⁾.

وقال النَوَوِيُّ والقرطبي يعني: عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وحكى الحميدي: أنه وقع في البُخَارِيِّ في رواية أبي رجاء عن عمران قال البُخَارِيُّ يقال: أنه عمر أي: الرجل الذي عناه عمران بن حصين. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر هذا في شيء من الطرق التي اتصلت لنا من البُخَارِيِّ.

وقال القاضي عياض وغيره جازمين بأن المتعة التي نهى عنها عمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هي فسخ الحج إلى العمرة لا العمرة التي يحج بعدها. ويرد عليهم ما جاء في رواية مسلم في بعض طرقه من التصريح بكونها متعة الحج.

وفي رواية له أيضًا: أن رسول الله ﷺ أعمر بعض أهله في العشر، وفي رواية له جمع بين حج وعمرة ومراده التمتع المذكور وهو الجمع بينهما في عام واحد.

وفي الحديث: وقوع الاجتهاد في الأحكام بين الصحابة رضي الله عنهم. وإنكار بعض المجتهدين على بعض بالنص.

(1) ففي مسلم أن ابن الزبير كان ينهى وابن عباس يأمر بها فسألوا جابرًا فأشار إلى أن أول من نهى عنها عمر رضي الله عنهم.

(2) وقال ابن الجوزي كأنه يريد عثمان رضي الله عنه وقال ابن التين يحتمل أن يكون أراد أبا بكر أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم.

37 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 196]

37 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 196]

(باب) تفسير (قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى): ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وقوله ذلك إشارة إلى التمتع؛ لأنه سبق فيما قبل ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ﴾ أي: إذا تمكنتم من أداء المناسك بعد ما أحصرتم أو إذا كنتم في حال أمن وسعة مُطْلَقًا ﴿فَنُتَمِّعْ﴾ أي: استمتع وانتفع بالتقرب إلى الله ﴿إِلَى الْحَجِّ﴾ أي: إلى وقت الحج وقبل الانتفاع بالتقرب بالحج في أشهره وقيل: فمن استمتع بعد التحلل من عمرته باستباحة محظورات الإحرام إلى أن يحرم بالحج.

والمعنى الأول: يشمل التمتع الخاص⁽¹⁾ والقران وهو أن يحرم بهما معًا. والمعنى الثاني: يخص الأول ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ أي: فعليه ما قدر عليه من الهدى يذبحه وأقله شاة.

وهو دم شكر عند أبي حنيفة لنعمة أداء العبادتين في سفر واحد فيأكل منه كالأضحية.

ودم جبر عند الشافعي يجبر به النقصان اللازم في التمتع الذي هو التلذذ فإن مبنى العبادة على المشقة وكلما قلت المشقة انتقص بحسبها ثواب العبادة وأيضًا ففي التمتع صار السفر للعمرة وكان من حقه أن يكون للحج؛ لأنه أشرف النسكين وكذا حق الميقات أن يكون للحج وقد جعل للعمرة وكل واحد من هذه الأمور يوجب نوع خلل في العبادة فيكون الدم دم جبر لا دم شكر فلا يأكل منه ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ﴾ أي: هديًا ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ أي: في أيام الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التحلل والأحب أن يصوم سابع ذي الحجة وثامنه وتاسعه ولا يجوز صوم النحر وأيام التشريق ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ أي:

(1) وهو أن يحرم بالعمرة أولاً ثم بالحج ثانيًا بعدما تحلل منها.

فرغتم من أعمال الحج أو إذا رجعتم إلى أهليكم وأوطانكم والأول: مذهب أبي حنيفة، والثاني: مذهب الشافعي.

وسيجيء تفصيل المذاهب في ذلك إن شاء الله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ﴾ فذلك الحساب وفائدتها أن لا يتوهم أن الواو بمعنى: أو كما في قولك جالس الحسن وابن سيرين وأن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب.

وأن المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فإنه يطلق لهما كاملة صفة مؤكدة مفيدة لمعنى المبالغة في محافظة العدد أو مبينة لكمال العشرة فإنه أول عدد كامل إذ به تنتهي الأحاد وتتم مراتبها.

أو مقيدة تفيد كمال بدليتها عن الهدى ذلك أي: التمتع كما سبق وهو المذهب عند الحنفية إذ لا متعة ولا قران لحاضري المسجد الحرام فمن فعل ذلك منهم فعليه دم جناية لا يأكل منه عند الحنفية.

وأما عند الشافعية فذلك إشارة إلى وجوب الهدى أو الصيام فلا يجب على حاضريه شيء عندهم ﴿لَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرٌ﴾ أصله حاضرين سقطت النون للإضافة إلى ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ واختلف العلماء في المراد منهم فذهب طاوس ومجاهد إلى أنهم أهل الحرم وبه قال داود.

وقالت طائفة: هم أهل مكة بعينها روي هذا عن نافع وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج وهو قول مالك قال: هم أهل مكة ذي طوى وشبهه.

وأما أهل منى وعرفة والمناهل مثل قديد ومر الظهران وعسفان فعليهم الدم⁽¹⁾ وذهب أبو حنيفة إلى أنهم أهل المواقيت فمن دونهم إلى مكة وهو قول عطاء ومكحول وهو قول الشافعي بالعراق وقال أيضاً وأحمد من كان من الحرم على مسافة لا تقصر في مثلها الصلاة فهو من حاضري المسجد الحرام.

ثم إن عند الشافعي وأحمد ومالك وداود أن المكي لا يكره له التمتع

(1) اختاره الطحاوي ورجمه.

1572 - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ الْبَرَاءُ:

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتَعَةِ الْحَجِّ، فَقَالَ: أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ، وَالْأَنْصَارُ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَأَهْلَلْنَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ،

والإفراد أحب وإن تمتع لم يلزمه دم. وقال أَبُو حَنِيفَةَ يكره له التمتع والقران فإن تمتع أو قرن فعليه دم جبر إذ هما في حق الآفاقي مستحبان ويلزمه الدم شكراً كما تقدم ﴿وَأَقْبُوا اللَّهَ﴾ في المحافظة على أوامره ونواهيه وخصوصاً في الحج ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لمن لم يتقه كي يصدكم العلم به عن العصيان.

(وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ) فضيل بن حسين بالتصغير فيهما وبالمعجمة في الأولى الجحدري بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الدال المهملة وبالراء مات سنة ثمان وعشرين.

وقيل: سنة سبع وثلاثين ومائتين ذكره المؤلف بصيغة التعليق⁽¹⁾ وقد وصله الإسماعيلي قَالَ ثنا القاسم المطرر ثنا أحمد بن سنان ثنا أبو كامل فذكره بطوله، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ) بفتح الميم يوسف بن يزيد (الْبَرَاءُ) بفتح الموحدة وتشديد الراء وبالمدة وكان يبري العود ويجعله سهاماً وكان عطاراً أيضاً البصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة وتخفيف المثناة التحتية وبعد الألف مثلثة الراسبي بالراء وبالمهملة وبالموحدة الباهلي وفي رواية الإسماعيلي عثمان بن سعد بدل عثمان بن غياث وكلاهما بصريان لهما رواية عن عكرمة لكن عثمان بن غياث ثقة وعثمان بن سعد ضعيف.

(عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتَعَةِ الْحَجِّ، فَقَالَ: أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ، وَالْأَنْصَارُ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) بفتح الحاء والواو وكسرهما.

(وَأَهْلَلْنَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ) أي: قربها؛ لأن ذلك كان بسرف كما تقدم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(1) للاختلاف في عثمان هل هو ابن غياث أو ابن سعد.

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ» فَطَفْنَا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَتَيْنَا النَّسَاءَ، وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَقَالَ: «مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ التَّرْوِيَةِ أَنْ نُهْلَ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَعْنَا مِنْ الْمَنَاسِكِ، جِئْنَا فَطَفْنَا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ،

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً) الخطاب بذلك لمن كان أهل بالحج مفردًا لما تقدم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمْ كَانُوا ثَلَاثَ فِرَقٍ.

(إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ فَطَفْنَا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ بِالْفَاءِ وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ: طَفْنَا بِدُونِ الْفَاءِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ هُوَ جَوَابُ لِمَا وَقَوْلُهُ قَالَ جُمْلَةً حَالِيَةً بِتَقْدِيرِ قَدْ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ وَكُمُ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 90].

وَنَسَكْنَا الْمَنَاسِكَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْعُمْرَةِ (وَأَتَيْنَا النَّسَاءَ) الْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَكُنْ إِذْ ذَاكَ بِالْعَا وَإِنَّمَا يَحْكِي عَنْ غَيْرِهِ. (وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَقَالَ: مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ثُمَّ أَمَرْنَا) بَفَتْحِ الرَّاءِ أَيِ: النَّبِيِّ ﷺ (عَشِيَّةَ التَّرْوِيَةِ) أَيِ: بَعْدَ ظَهْرِ ثَامِنِ ذِي الْحِجَّةِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الْإِهْلَالُ بِالْحَجِّ بَعْدَ الزَّوَالِ ثَامِنِ ذِي الْحِجَّةِ.

وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ اسْتِحْبَابُ تَقْدِيمِهِ عَلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ.

(أَنْ نُهْلَ بِالْحَجِّ، فَإِذَا فَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ) مِنَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالْمَبِيتِ بِمَزْدَلِفَةَ وَرَمَى يَوْمَ الْعِيدِ وَالْحَلَقِ.

(جِئْنَا فَطَفْنَا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّنَا) وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ وَقَدْ تَمَّ بِالْوَاوِ.

(وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ) وَمِنْ هَاهُنَا إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ مُوقُوفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمِنْ أَوَّلِهِ إِلَى هُنَا مَرْفُوعٌ.

كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: 196]: إِلَى أَمْصَارِكُمْ، الشَّاةُ تَجْزِي، فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ فِي عَامٍ، بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ، وَسَنَّهُ نَبِيُّهُ ﷺ، وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ قَالَ اللَّهُ: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 196].....

(كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾) قد مر تفسيره آنفاً وقوله: (إِلَى أَمْصَارِكُمْ) تفسير من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لمعنى الرجوع.

وكذا قوله: (الشَّاةُ تَجْزِي) تفسير منه. وتجزى بفتح التاء أي: تكفي لدم التمتع.

وهي جملة حالية وقعت بدون الواو وذلك جائز فصيح نحو كلمته فوه إلى في، فافهم.

(فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ) وهو بإسكان السين وقال الجوهرى النسك بالإسكان العبادة وبالضم الذبيحة.

(فِي عَامٍ) وقوله: (بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) بيان للمراد من النسكين على سبيل التوكيد؛ لأنهما نفس النسكين.

(فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ) أي: أنزل الجمع بين الحج والعمرة (فِي كِتَابِهِ) حيث قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾.

(وَسَنَّهُ) أي: شرعه (نَبِيُّهُ ﷺ) حيث أمر به أصحابه.

(وَأَبَاحَهُ) أي: التمتع (لِلنَّاسِ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ) يجوز في غير النصب والجر أما النصب فعلى الاستثناء وأما الجر فعلى أنه صفة للناس.

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ﴾) أي: التمتع أو الحكم المذكور كما تقدم.

(﴿لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ هذا دليل للحنفية في أن لفظ ذلك للتمتع لا لحكمه ثم قَالَ قول الصحابي: ليس بحجة عند الشافعي إذ المجتهد لا يجوز له تقليد المجتهد. وتعبه العيني بأن هذا الجواب واه مع إساءة الأدب وكيف لا يحتج بقول مثل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأي

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ، فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ «وَالرَّقْتُ: الْجِمَاعُ، وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي، وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ».

مجتهد بعد الصحابة يلتحق بابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أو يقرب منه حتى لا يقلده هذا. فليتأمل.

(وَأَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى) أي: بعد آية التمتع حيث قَالَ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: 197].

(شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ) وقد تقدم الخلاف في ذي الحجة هل هو بكماله أو بعضه.

(فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ) فائدة هذا القيد هو التنبيه على أن التمتع الذي يوجب الدم أو الصوم هو الذي في أشهر الحج.

وقال الحافظ العسقلاني: ليس لهذا القيد مفهوم؛ لأن الذي يعتمر في غير أشهر الحج لا يسمى معتمرا ولا دم عليه.

(فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ وَالرَّقْتُ: الْجِمَاعُ) وقد مر بيانه مستقصى.

(وَالْفُسُوقُ: الْمَعَاصِي) لا يبعد أن يقال فيه أشعار بأن الفسوق جمع فسق لا مصدر.

(وَالْجِدَالُ: الْمِرَاءُ) أي: أن تماري صاحبك حتى تغضبه كما روي عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وتفسير الأشهر وسائر الألفاظ زيادة للفوائد باعتبار أدنى ملاسة بين الآيتين كما هو دأبه.

وفي الحديث: مشروعية التمتع وهو على قسمين:

أحدهما: أن يكون ساق الهدى فلا يتحلل حتى يبلغ الهدى محله.

والثاني: أن لا يكون كذلك فيتحلل إذا فرغ من عمرته ثم يحرم بالحج.

وفيه: أن المكي لا تمتع له وإن فعل يلزمه دم عند الشافعي وعندنا يلزمه دم جبر كما تقدم فالتمتع عند الجمهور أن يجمع الشخص بين الحج والعمرة في سفر واحد في أشهر الحج في عام واحد من غير إمام بأهله إماما صحيحا

وأن يقدم العمرة وأن لا يكون مكياً فمتى اختل شرط من هذه الشروط لم يكن متمتعاً شرعاً.

وفيه: صوم ثلاثة أيام في الحج لمن لم يجد هدياً والأفضل عند أبي حنيفة أن يصوم السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة رجاء أن يقدر على الهدي الذي هو الأصل.

وسأتي إن شاء الله تعالى عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما موقوفاً أن آخرها يوم عرفة، فإن لم يفعل حتى أتى يوم النحر لم يجزه عند أبي حنيفة إلا الدم، وروي ذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهما وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد والحسن وعطاء.

وجوز صومها بعد أيام التشريق حماد والثوري. وللشافعي ستة أقوال:

أحدها: لا يصوم وينتقل إلى الهدي.

الثاني: عليه صوم عشرة أيام تفرق بيوم.

الثالث: عشرة أيام مطلقاً.

الرابع: تفرق بأربعة أيام.

الخامس: تفرق بمدة السفر.

السادس: تفرق بأربعة أيام ومدة السفر وهو أصحها عندهم.

وخرج ابن شريح وأبو إسحاق المروزي قولاً هو أن الصوم لا يسقط ويستقر في ذمته.

وجوز مالك صوم الثلاثة في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر وهي أيام التشريق، وبه قال الزهري والأوزاعي وهو قول ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما، وبه قال الشافعي في القديم ثم رجع عنه وأخذ بعموم النهي عن صيام أيام التشريق.

وقال أحمد: أرجو أن لا يكون به بأس.

38 - بَابُ الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ

1573 - حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «إِذَا دَخَلَ أَذْنَى الْحَرَمِ أُمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ،

ولم يجوزه علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للنهي عن ذلك.

والمستحب في السبعة: أن يكون صومها بعد رجوعه إلى أهله إذ جواز ذلك مجمع عليه.

ويجوز إذا رجع إلى مكة بعد أيام التشريق في مكة، وفي الطريق وهو محكي عن مجاهد وعطاء وهو قول مالك.

وقد جوزه أيضًا في أيام التشريق وهو قول ابن عمر وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والأوزاعي والزهري، ولم يجوزه علي بن أبي طالب.

وقال أحمد: لا بأس به كما في صوم الثلاثة إذا فات.

وقال إسحاق: يصومها في الطريق وللشافعي أربعة أقوال:

أصحها: عند رجوعه إلى أهله.

الثاني: الرجوع هو التوجه من مكة.

الثالث: الرجوع من منى إلى مكة.

الرابع: الفراغ من أعمال الحج وهو قول الحنفية رحمهم الله.

38 - بَابُ الْاِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ

(باب) استحباب (ال)اِغْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ شرفنا الله تعالى برؤيتها.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ) قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ) بضم المهملة وفتح اللام هو إِسْمَاعِيلُ بن علي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ) السخيتاني، (عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا دَخَلَ أَذْنَى) أي: أول موضع منه (أُمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ) أي: يتركها وإنما كان يتركها مع كونه محرماً بالحج؛ لأن مذهبه كما هو الظاهر فإنه تأول أنه قد بلغ إلى الموضع الذي دعي إليه ورأى أن

ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طُوًى، ثُمَّ يُصَلِّي بِهِ الصُّبْحَ، وَيَغْتَسِلُ⁽¹⁾، وَيُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

يكبر الله تعالى ويعظمه ويسبحه إذ سقط عنه معنى التلبية بالبلوغ⁽¹⁾، وقد كره مالك التلبية حول البيت.

وقال ابن عيينة: ما رأيت أحداً يقتدي به يلبي حول البيت إلا عطاء بن السائب. وروي عن سالم أنه كان يلبي في طوافه وبه قال ربيعة وإسحاق وأحمد.

(ثُمَّ يَبِيتُ بِذِي طُوًى) بضم الطاء وفتحها مصروفاً أو غير مصروف كما تقدم في باب الإهلال مستقبل القبلة واد معروف بقرب مكة يعرف الآن ببئر الزاهر، (ثُمَّ يُصَلِّي بِهِ الصُّبْحَ، وَيَغْتَسِلُ) أي: فيه.

(وَيُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ) المذكور من الإمساك عن التلبية إذا دخل أدنى الحرم والبيتوتة بذى طوى والاعتسال فيه ويحتمل الإشارة إلى الفعل الأخير فقط إذ هو مقصود الترجمة والأول ظهر فسياًتي إن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه ذكر المبيت فقط مرفوعاً.

قَالَ ابن المنذر: الاعتسال لدخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عامداً عندهم فدية، وقال أكثرهم: الوضوء يجزئ فيه وكان ابن عمر رضي الله عنهما يتوضأ أحياناً ويغتسل أحياناً.

وروى ابن نافع عن مالك أنه استحب الأخذ بقول ابن عمر رضي الله عنهما للإهلال بذى الحليفة وبذى طوى لدخول مكة وعند الرواح إلى عرفة يعني: التوضئ أحياناً والاعتسال أحياناً.

قَالَ: ولو تركه تارك لم أر عليه شيئاً.

وأوجه أهل الظاهر فرضاً على من يريد الإحرام، والأمة على خلافهم، وروي عن الحسن أنه إذا نسي الغسل للإحرام يغتسل إذا ذكر واختلف فيه عن عطاء فقال مرة يكفي الوضوء وقال مرة غير ذلك، والغسل لدخول مكة ليس

(1) ويحتمل أنه كان يتركها ثم يستأنفها بعد ذلك إلى أن رمى جمرة العقبة يوم النحر فيقطعها بأول جمرة أو بعد الجمرات السبع أو بعد الزوال على اختلاف الأقوال والله أعلم بحقيقة الحال.

39 - بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا

بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ.

1574 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ»

لكونه محرماً وإنما هو لحرمة مكة حتى يستحب لمن كان حلالاً أيضاً وقد اغتسل لها ﷺ عام الفتح وكان حلالاً أفاد ذلك الشافعي في الأم.

وقال ابن حبيب من المالكية: إذا اغتسل المحرم لدخولها يغسل جسده دون رأسه وحكى مُحَمَّدٌ عن مالك أن المحرم لا يتدلك في غسل دخول مكة ولا الوقوف بعرفة ولا يغسل رأسه إلا بالماء وحده يصبه صبا ولا يغيب رأسه في الماء⁽¹⁾.

39 - بَابُ دُخُولِ مَكَّةَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا

(بَاب) مشروعية (دُخُولِ مَكَّةَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا).

(بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ) وهذا متن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكره بغير سنده أولاً ثم رواه بسنده ولم يظهر لي وجهه. (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِي طُوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ») قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: هذا صريح في أنه ﷺ دخل نهاراً فلم ذكر في الترجمة قوله: لَيْلًا أَيْضًا وأجاب بأن كلمة ثم للتراخي فهو أعم من أن يدخلها نهار تلك الليلة أو ليلته التي بعدها وفيه: أنه قد أخرج مسلم من طريق أيوب عن نافع يلفظ كان لا يقدم مكة إلا

(1) وفي الموطأ أن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يغسل رأسه هو محرم إلا من احتلام فظاهاه أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه، وقالت الشافعية: إن عجز عن الغسل تيمم وقال ابن التين: لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وإنما ذكره للطواف.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُهُ.

40 - باب: مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ؟

1575 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنِّرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْنٌ،

بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهاراً ويمكن أن يقال علم منه الدخول نهاراً أو دخوله ليلاً حيث ثبت أنه دخلها محرماً بعمره الجعرانة ليلاً أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ مِنْ طَرِيقِ مَخْرَشِ الْكُعْبِيِّ أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ مِنَ الْجَعْرَانَةِ وَدَخَلَ مَكَّةَ لَيْلًا فَقَضَى أَمْرَ الْعِمْرَةِ ثُمَّ رَجَعَ لَيْلًا فَأَصْبَحَ بِالْجَعْرَانَةِ كَبَائَتْ حَتَّى إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ عَنِ الْجَعْرَانَةِ فِي بَطْنِ سَرْفٍ حَتَّى جَاءَ مَعَ الطَّرِيقِ طَرِيقَ الْمَدِينَةِ مِنْ سَرْفٍ وَتَرَجَمَ عَلَيْهِ النَّسَائِيُّ دُخُولَ مَكَّةَ لَيْلًا، فَاعْتَمَدَ عَلَى ذَلِكَ فَذَكَرَ قَوْلَهُ: لَيْلًا أَيْضًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ الدُّخُولَ فِي اللَّيْلِ لَمْ يَثْبَتْ عِنْدَهُ فِيهِ حَدِيثٌ بِشَرْطٍ. أَوْ يُقَالُ أَنَّ ذِكْرَ لَيْلًا وَقَعَ مِنْهُ اتِّفَاقًا لَا قِصْدًا.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) والأكثر على أن الدخول نهاراً أفضل، وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قَالَ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ نَهَارًا وَيَخْرُجُوا مِنْهَا لَيْلًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ سَوَاءٌ لَا فَضْلَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ. وَأَخْرَجَ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: إِنْ شِئْتُمْ فَادْخُلُوا لَيْلًا إِنْ كُنْتُمْ لَسْتُمْ كَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّهُ كَانَ إِمَامًا فَأَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَهَا نَهَارًا لِيَرَاهُ النَّاسُ، انْتَهَى. وقضية هذا أن من كان إماماً يقتدى به استحباب له أن يدخلها نهاراً. وفي الحديث أَيْضًا استحباب المبيت بذى طوى.

40 - باب: مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ؟

(باب) بالتنوين (مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ) المحرم (مَكَّةَ؟).

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنِّرِ) من باب الأفعال ضد المبشر أبو إسحاق الخرامي المدني، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَعْنٌ) بفتح الميم وسكون العين المهملة هو ابن عيسى بن يَحْيَى أَبُو يَحْيَى الْقَزَازِ بِالْقَافِ وَتَشْدِيدِ الزَايِ الْأَوَّلِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ مَا يَقَعُ مِنَ النِّجَاسَاتِ.

قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى».

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ أَيْضًا (مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ) أَي: مَكَّةَ (مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا) الَّتِي يَنْحَدِرُ مِنْهَا إِلَى الْمَعْلَى مَقْبَرَةُ أَهْلِ مَكَّةَ يُقَالُ لَهَا كِدَاءٌ بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ وَهِيَ بِجَنْبِ الْمَحْصَبِ وَالثَّنِيَّةِ: بِفَتْحِ الْمَثَلَةِ وَالثَّنِيَّةِ وَكَسْرِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَّةِ وَكُلُّ عَقْبَةٍ فِي جَبَلٍ أَوْ طَرِيقٍ عَالٍ فِيهِ تَسْمَى ثَنِيَّةً.

(وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى) وَهِيَ الَّتِي أَسْفَلَ مَكَّةَ عِنْدَ بَابِ شَيْبَكَةَ يُقَالُ لَهَا كَدَى بِضَمِّ الْكَافِ مَقْصُورَةٌ بِقَرَبِ شَعْبِ الشَّامِيِّينَ وَشَعْبِ ابْنِ الزَّبِيرِ مِنْ نَاحِيَةِ قَعِيقَعَانَ وَكَانَ بِنَاءُ هَذَا الْبَابِ عَلَيْهَا فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: اخْتَلَفَ فِي ضَبْطِ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ.

وَالْأَكْثَرُ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْعُلْيَا بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ وَالسُّفْلَى بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ. وَقِيلَ بِالْعَكْسِ. وَالْحِكْمَةُ فِي الدَّخُولِ مِنَ الْعُلْيَا وَالْخُرُوجِ مِنَ السُّفْلَى أَنَّ نِدَاءَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ مِنْ جِهَةِ الْعُلُوِّ.

وَأَيْضًا الْعُلُوُّ مَنَاسِبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِيِّ الَّذِي قَصَدَهُ وَالسُّفْلَى مَنَاسِبٌ لِمَكَانِهِ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ مَفَارِقًا إِيَّاهُ.

وَقِيلَ: أَنَّ مِنْ جَاءٍ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ كَانَ مُسْتَقْبَلًا الْبَيْتِ.

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا خَرَجَ مَخْتَفِيًا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا عَالِيًا ظَاهِرًا.

وَقِيلَ: لِتَبَرُّكِهِ بِهْ كُلِّ مَنْ فِي طَرِيقِهِ وَيَدْعُو لَهُمْ.

وَقِيلَ: لِيَغِظَ الْمُنَافِقِينَ بِظُهُورِ الدِّينِ وَعِزِّ الْإِسْلَامِ.

وَقِيلَ: خَالَفَ ﷺ دَاخِلًا وَخَارِجًا تَفَاوُلًا بِتَغْيِيرِ الْحَالِ إِلَى أَكْمَلِ مِنْهَا كَمَا فَعَلَ فِي الْعِيدِ وَلِيَشْهَدَ لَهُ الطَّرِيقَانِ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَهِيَ السَّنَةُ فِي طَرِيقِ الْجَائِي مِنْ ذَلِكَ الطَّرِيقِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ مُسْتَحَبٌّ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَتِ الثَّنِيَّةُ عَلَى طَرِيقِ بَلَدِهِ أَوْ لَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

41 - باب: مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ؟

1576 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَظْحَاءِ، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «كَانَ يُقَالُ هُوَ مُسَدَّدٌ كَاسِمِهِ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ،

41 - باب: مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ؟

(باب) بالتونين (مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ) أي: من أي: مكان يخرج المحرم إذا خرج (مِنْ مَكَّةَ؟).

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ الْبَصْرِيُّ) قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ⁽¹⁾ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءٍ) بفتح الكاف والمد.

(مِنَ الثَّنِيَّةِ) بفتح المثناة (الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَظْحَاءِ) وهذه الثنية هي التي ينزل منها إلى المعلى مقبرة أهل مكة وهي التي يقال لها الحجون بفتح المهملة وضم الجيم. وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقى ثم سهل كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمان مائة.

(وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى) التي يقال لها كدى بالضم والقصر.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ نفسه.

(«كَانَ يُقَالُ هُوَ مُسَدَّدٌ كَاسِمِهِ» أي: محكم من التسديد وهو الأحكام ومنه السداد وهو القصد في الأمر والعدل فيه والسداد الاستقامة أَيضًا ومنه السدد وهو اللازم للطريقة المستقيمة. واشتقاق السد أَيضًا منه؛ لأنه البناء المحكم القوي.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو نفسه أَيضًا: (سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ) أي: القطان.

(1) هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ مُسَدَّدًا أَتَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ، فَحَدَّثْتُهُ لَأَسْتَحَقَّ ذَلِكَ، وَمَا أَبَالِي كُتُبِي كَانَتْ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ مُسَدَّدٍ».

1577 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَ مِنْ أَغْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا».

1578 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ،

(يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ مُسَدَّدًا أَتَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ، فَحَدَّثْتُهُ لَأَسْتَحَقَّ ذَلِكَ، وَمَا أَبَالِي كُتُبِي كَانَتْ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ مُسَدَّدٍ») والغرض هذا الكلام والمبالغة في توثيق مسدد بن مسرهد وذلك من غاية في التعديل ونهاية في التوثيق حيث لم يكتف بتوثيقه إياه بنفسه بل نقل عن يَحْيَى بن معين الإمام في الجرح والتعديل ما نقل. (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء هو عبد الله بن الزبير أبو بكر المكي ونسبته إلى حميد نسبة إلى أحد أجداده.

(وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا)، ويروى بدون الضمير.

(مِنْ أَغْلَاهَا) أي: ثنية كداء وبالفتح والمد.

(وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا) أي: ثنية كدى بالضم والقصر على المشهور. وفيه استحباب الدخول في مكة من الثنية العليا والخروج من الثنية السفلى سواء فيه الحاج والمعتمر ومن دخلها بغير إحرام. وسواء خرج للوقوف بعرفة أو غير ذلك، وَاللَّهُ أَعْلَمُ والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي أيضًا في الحج. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ) بفتح المعجمة وسكون التحتية.

(الْمَرْوَزِيُّ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ) بالفتح والمد.

وَخَرَجَ مِنْ كُذَا مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ⁽¹⁾.

(وَخَرَجَ مِنْ كُذَا) بالضم والقصر (مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ) فَإِنْ قِيلَ : يفهم منه أنه خرج من أعلى مكة والأحاديث التي قبله وبعده تدل على أنه خرج من أسفلها فالجواب أن أبا أسامة قلب في روايته حيث ذكر أن دخوله ﷺ كان من كداء بالفتح والمد وأن خروجه كان من كدى بالضم والقصر فجعل كدى التي هي بالضم والقصر من أعلى مكة وكداء التي هي بالفتح والمد من أسفلها والصواب ما رواه غيره بالعكس.

وقد روى أحمد أن أبا أسامة رواه على الصواب فهذا يدل على أن القلب ممن دون أبي أسامة.

ما ذكره الكُرْمَانِيُّ من أن قوله : من أعلى مكة متعلق بدخل ولفظ وخرج من كذا حال مقدرة بينهما فتكلف.

وأبعد منه ما قاله لعل الدخول والخروج عام الفتح كان كلاهما من أعلاها فأما في الحج فكان الخروج من أسفلها وهذا إذا كان كذا في الموضعين بفتح الكاف والمد والرواية المشهورة بخلافها ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. والحديث أَخْرَجَهُ مسلم وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ النَّسَائِيُّ فِي الْحَجِّ أَيْضًا.

(1) قال الكرمانى قوله من أعلى مكة : فإن قلت يفهم منه أنه خرج من أعلاها والأحاديث التي بعده وقبله تدل على أنه دخلها من أعلاها والتي قبله على أنه خرج من أسفلها ، قلت : لعل الخروج والدخول في عام الفتح كليهما كانا من أعلاها وأما في الحج فكان الخروج من أسفلها هذا إذا كان كداء أولا وثانياً بفتح الكاف ، وأما إن كان الثاني بضمها فوجهه أن يقال : إن من أعلى مكة متعلق بدخل ، ولفظ وخرج من كدى حال مقدرة بينهما فلا تحتاج إلى التخصيص بغير عام الفتح اهـ.

قلت : وهذا الثاني هو الذي اختاره الشيخ قدس سره ، وقال القسطلاني قوله : من أعلى مكة استشكل هذا من جهة أن مفهومه أنه عليه السلام خرج من أعلى مكة ، والأحاديث السابقة أنه خرج من أسفلها وأجاب الكرمانى فقال لعمل الخروج والدخول الخ ، ثم تعقب على الكرمانى فقال : والذي في الأصول المعتمدة ضبط الأول بالفتح والثاني بالضم ، ولا أعلم أنهما روي بالفتح والتوجيه الثاني الذي ذكره الكرمانى لا يخفى ما فيه من التكلف ، والذي يظهر ما قاله الحافظ ابن حجر أنه روي مقلوباً في رواية أبي أسامة ، وأن الصواب ما رواه غيره ، وأن الوهم فيه ممن دون أبي أسامة لأن أحمد رواه عن أبي أسامة على الصواب المشهور أنه دخل من كداء بالفتح والمد ، وخرج من كدى بالضم والقصر ، اهـ مختصراً.

1579 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ أَعْلَى مَكَّةَ» قَالَ هِشَامُ: وَكَانَ عُرْوَةُ: «يَدْخُلُ عَلَى كِلْتَيْهِمَا مِنْ كَدَاءٍ، وَكُدًّا، وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَتْ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) قيل: هو ابن عيسى التستري وقال ابن مندة: كلما قَالَ الْبُخَارِيُّ أَحْمَدَ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمَصْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ الْمَصْرِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عَبْدُ اللَّهِ الْمَصْرِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَمْرُو) هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ الْمَصْرِيُّ، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ) مَكَّةَ (عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ أَعْلَى مَكَّةَ) قَالَ هِشَامُ) هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ بِالإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ.

(وَكَانَ عُرْوَةُ: يَدْخُلُ عَلَى كِلْتَيْهِمَا) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ بِكَلِمَةٍ عَلَى وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ كِلْتَيْهِمَا بِكَلِمَةٍ مِنْ بَدَلٍ عَلَى وَالضَّمِيرُ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى الثَّانِيَةِ الْعُلْيَا وَالثَّانِيَةِ السُّفْلَى وَقَدْ بَيَّنَّا بِقَوْلِهِ: (مِنْ كَدَاءٍ، وَكُدًّا) وَوَقَعَ فِي أَصْلِ كِلَيْهِمَا وَالصَّوَابُ كِلْتَيْهِمَا بِحَسَبِ الرِّوَايَةِ.

(وَأَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ) بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ كَذَا فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ ⁽¹⁾ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ وَهَذَا قَوْلُ هِشَامٍ أَيْضًا كَالْأَوَّلِ.

(وَكَانَتْ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ) فِيهِ اعْتِذَارُ هِشَامٍ لِأَبِيهِ عُرْوَةَ لِكَوْنِهِ رَوَى الْحَدِيثَ وَخَالَفَهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِحَتْمٍ لَازِمٍ وَكَانَ رُبَّمَا فَعَلَهُ وَكَثِيرًا مَا يَفْعَلُ غَيْرَهُ لِقَصْدِ التَّيسِيرِ.

قِيلَ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ لِكَوْنِهِ دَخَلَ مِنْهَا يَوْمَ الْفَتْحِ فَاسْتَمَرَ عَلَى ذَلِكَ وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ لَا أَسْلَمَ حَتَّى أَرَى الْخَيْلَ تَطْلُعُ مِنْ كَدَاءٍ قَالَ فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: شَيْءٌ طَلَعَ فِي قَلْبِي وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَطْلُعُ الْخَيْلَ هُنَاكَ أَبَدًا، قَالَ الْعَبَّاسُ: فَذَكَرْتُ أَبَا سُفْيَانَ بِذَلِكَ لَمَّا دَخَلَ. وَلِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ

(1) وَكَذَا فِي رِوَايَةِ حَاتِمٍ وَوَهْبٍ وَهِيَ الطَّرِيقُ الرَّابِعَةُ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

1580 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ» وَكَانَ عُرْوَةُ: «أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ، وَكَانَ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ».

1581 - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ» وَكَانَ عُرْوَةُ: «يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا،»

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كَيْفَ قَالَ حَسَانُ» فَأَنْشَدَهُ:

عدمت بنيتي إن لم تردها ينثر النقع مطلعها كداء
فتبسم ﷺ وقال: أدخلوها من حيث قَالَ حَسَانُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَجَّيْ بفتح المهملة والجيم البصري وقد مر في باب ليبلغ الشاهد الغائب، قَالَ: (حَدَّثَنَا حَاتِمٌ) بالحاء المهملة وبالتاء المثناة الفوقية المكسورة هو ابن إِسْمَاعِيلَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الكوفي سكن المدينة وقد مر في باب استعمال فضل الوضوء.

(عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ) بالفتح والمد (مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ وَكَانَ عُرْوَةُ: أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ) كُدَى: بالضم والقصر وقيل بالفتح والمد، وقال التَّوَوِيُّ: وأكثر دخول عروة من كداء بالفتح، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَكَانَ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ) فلذلك كان أكثر دخوله منه وهذا كتابه موقوف على عروة وقد اختلف على هشام بن عروة في وصل هذا الحديث وإرساله وأورد البُخَارِيُّ الوجهين مشيراً إلى أن رواية الإرسال لا تقدر في رواية الوصل؛ لأن الذي وصله حافظ وهو سُفْيَانُ بْنُ عِيْنَةَ وقد تابعه ثقتان عمرو وحاتم المذكوران.

(حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو ابن خالد، قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة ابن الزبير، قَالَ: («دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ») بالفتح والمد.

(وَكَانَ عُرْوَةُ: يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا)⁽¹⁾ وفي بعض النسخ كلاهما بالألف وهو على مذهب من يجعلها في الأحوال الثلاث على صورة واحدة.

(1) أي: من كداء بالفتح أو كدى بالضم.

وَكَانَ أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «كَدَاءٌ، وَكُدًّا مُؤْضِعَانِ».

42 - بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا

(وَكَانَ أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ) أَي: عُرْوَةٌ (مِنْ كَدَاءٍ أَقْرَبَهُمَا إِلَى مَنْزِلِهِ) بَجَرٍ أَقْرَبَ إِمَّا بَيَانٌ أَوْ بَدَلٌ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسُهُ: (كَدَاءٌ) بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ، (وَكُدِّيٌّ) بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ (مَوْضِعَانِ) وَهَذَا تَفْسِيرٌ لَا يَفِيدُ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا عَلِمَا مِمَّا مَضَى مِنْهُمَا مَوْضُوعَانِ كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْفَلَانِيُّ وَالْعَيْنِيُّ: وَلَمْ يَقَعْ هَذَا فِي إِلَّا فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَحَدَّثَهَا وَتَرَكَهَا أَجْدَرُ.

42 - بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ وَبُنْيَانِهَا

(بَابُ فَضْلِ مَكَّةَ) وَشَرَفَهَا شَرَفْنَا اللَّهَ تَعَالَى بِرُؤْيَيْهَا مَرَارًا.

(وَبُنْيَانِهَا) فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ ذِكْرُ بَنِيَانِ مَكَّةَ فَلَمْ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى قَوْلِهِ فَضْلُ مَكَّةَ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ بَنِيَانُ الْكَعْبَةِ سَبَبًا لَبْنِيَانِ مَكَّةَ وَعِمَارَتِهَا اِكْتَفَى بِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ بَنَى الْكَعْبَةَ فَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ بَنَاهَا آدَمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ.

وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ بَنَاهَا شِيثُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَكَانَ قَبْلَ أَنْ يَبْنِيَهَا خِيَمَةٌ مِنْ يَاقُوتَةٍ حُمْرَاءَ يَطُوفُ بِهَا آدَمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَيَأْنَسُ بِهَا لِأَنَّهُا أُنْزِلَتْ إِلَيْهِ مِنَ الْجَنَّةِ.

قِيلَ: أَوَّلُ مَنْ بَنَاهَا الْمَلَائِكَةُ وَذَلِكَ لَمَّا قَالُوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: 30] خَافُوا وَطَافُوا بِالْعَرْشِ سَبْعًا يَسْتَرْضِضُونَ اللَّهَ وَيَتَضَرَّعُونَ إِلَيْهِ فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَبْنُوا الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَأَنْ يَجْعَلُوا طَوَافَهُمْ لَهُ لِكُونِهِ أَهْوَنَ مِنْ طَوَافِ الْعَرْشِ ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَبْنُوا فِي كُلِّ سَمَاءٍ بَيْتًا قَالَ مُجَاهِدٌ:

وَقَوْلِهِ تَعَالَى :

هي أربعة عشر بيتاً⁽¹⁾، وروى : أن الملائكة حين أسست انشقت الأرض ، إلى منتهاها وقذفت حجارة أمثال الإبل فتلك القواعد من البيت التي وضع عليها إبراهيم وإسماعيل عليهما الصَّلَاة والسلام البيت فلما جاء الطوفان رفعت وأودع الحجر الأسود بأبي قبيس ، وروى عبد الرازق عن ابن جريج عن عطاء وسعيد بن المسيب أن آدم عليه السلام بناه من خمسة أجبل من حراء. وطور سيناء. وطور زيتاء ، وجبل لبنان. والجودي. وهذا غريب⁽²⁾.

وروى البيهقي في بناء الكعبة في دلائل النبوة من طريق ابن لهيعة عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا بعث الله جبريل عليه السلام إلى آدم وحواء عليهما السلام فأمرهما ببناء الكعبة فبناه آدم عليه السلام ثم أمر بالطواف به وقيل : أنت أول الناس وهذا أول بيت وضع للناس.

قَالَ ابن كثير : أنه كما ترى من مفردات ابن لهيعة وهو ضعيف والأشبه أن يكون هذا مَوْفُوعًا على عبد الله بن عمرو.

(وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بالجر عطفًا على قوله : فضل مكة أي : وبيان قوله تَعَالَى وهذه أربع آيات سيقّت كلها في رواية كريمة ، وفي رواية أبي ذر كل الآية الأولى ثم قَالَ إلى قوله : ﴿الْوَابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة : 104] ، وفي رواية الباقيين بعض الآية الأولى ثم قالوا أَيْضًا إلى قوله : ﴿الْوَابُ الرَّحِيمُ﴾.

(1) وفي كل سماء بيت وفي كل أرض بيت بعضهن مقابل بعض ذكره النووي في الإيضاح وعن ليث بن معاذ قال : قال رسول الله ﷺ : «هذا رابع أربعة عشر بيتًا سبقه منها في السماء إلى العرش وسبقه منها إلى تحت الأرض وأعلاها البيت المعمور لكل بيت منها حرم كحرم هذا البيت لو سقط منها بيت لسقط بعضها على بعض ولكل بيت عدد من أهل السماء وأهل الأرض من يعمره كما يعمر هذا البيت» ذكره في زبدة الأعمال.

(2) قالت العلماء : بنيت الكعبة خمس مرات بنتها الملائكة قبل آدم ثم آدم ثم إبراهيم عليهما السلام ثم قریش في الجاهلية وحضر النبي ﷺ هذا البناء وله خمس وثلاثون سنة ، وقيل : خمس وعشرون ثم بناه ابن الزبير ثم الحجاج بن يوسف الثقفي وهو البناء الموجود الآن وهكذا كان أيضًا في زمن رسول الله ﷺ.

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آيَاتٍ مَّنَافٍ لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى

(﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾) عطف على قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أُنْتَلَى﴾ [البقرة: 124] أي: واذكر إذ جعلنا (﴿أَلْبَيْتَ﴾) أي: الكعبة غلب عليها كالنجم للثريا (﴿مَنَافٍ لِلنَّاسِ﴾) أي: مباءة ومرجعاً للحاج والعمار يثوب إليه أعيان الزوار وأمثالهم ينصرفون عنه ثم يثوبون إليه لأنه قلما يفارق أحد البيت إلا وهو يرى أنه لم يقض منه وطراً أو موضع ثواب يثابون بحجة واعتماره.

وقال الزمخشري: وقرئ مثابات؛ لأنه مثابة كل أحد، وقال ابن جرير: قَالَ بعض نجاة البصرة ألحقت الهاء في المثابة لما كثر من يثوب إليه كما يقال سيارة ونسابة. وقال بعض نجاة الكوفة بل المثاب والمثابة بمعنى واحد نظير المقام والمقامة فالمقام بإرادة الموضع الذي يقام فيه والمقامة لإرادة البقعة وأنكر هؤلاء أن يكون المثابة كالسيارة والنسابة وقالوا إنما دخلت الهاء في السيارة والنسابة تشبيها لها بالدهاية⁽¹⁾، وقال ابن أبي حاتم: ثنا أبي نا عبد الله بن رجاء أنا إسرائيل عن مسلم عن مجاهد عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله: مثابة قَالَ: يثوبون إليه أي: يرجعون، وروي عن أبي العالية وسعيد بن جبير في رواية وعطاء والحسن وعطية والربيع بن أنس والضحاك نحو ذلك وروى عبد بن حميد بإسناد جيد عن مجاهد قال: يحجون ثم يعودون، وقال سعيد بن جبير في رواية أخرى وعكرمة وقتادة وعطاء الخراساني مثابة للناس أي: مجمعا.

(﴿وَأَمْنًا﴾) أي: موضع آمن لا يتعرض لأهله كقوله تَعَالَى: ﴿حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: 67]، أو يأمن حاحه من عذاب الآخرة من حيث أن الحج يجب ما قبله. أي: يقطع ويمحو ما وجب قبله من حقوق الله تَعَالَى غير المالية، وأما حقوقه المالية مثل كفارة وحقوق العباد فلا يجبها الحج، أو لا يؤخذ الجاني الملتجئ إليه حتى يخرج كما هو مذهب أبي حنيفة.

وقال الضحاك عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أي: آمنا للناس وقال الربيع ابن أنس عن أبي العالية يعني: آمنا من العدو وأن يحمل فيه السلاح.

(﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾) قَالَ الزمخشري على إرادة القول

(1) وقيل هو مصدر وصف به الموضع.

أي: وقلنا: اتخذوا منه موضع صلاة تصلون فيه ويجوز أن يكون عطفًا على المقدر عاملاً لـ: إذ. ويحتمل أن يكون اعتراضًا معطوفًا على مضمرة تقديره ثوبوا إليه واتخذوا على أن الخطاب لأمة مُحَمَّد ﷺ. وإنما اعتبر العطف لملاحظة حسن الالتئام فإن الأمر بالاتخاذ إنما يناسب بعد الأمر بأن يثاب إليه، فافهم.

وهذا الأمر على الاستحباب دون الوجوب.

وقرأ نافع وابن عامر واتخذوا على صيغة الماضي عطفًا على جعلنا أي: واتخذ الناس مقامه الموسوم به يعني: الكعبة قبله يصلون إليها.

واختلف المفسرون في المراد بالمقام فقيل: مقام إبراهيم الحجر الذي وضعته زوجة إسماعيل عليه السلام تحت قدم إبراهيم عليه السلام حين غسلت رأسه. حكاه القرطبي عن السدي وضعفه.

وحكاه الرازي في تفسيره عن الحسن البصري وقتادة والربيع بن أنس وقيل: وهو الأصح أنه الحجر الذي فيه أثر قدميه والموضع الذي كان فيه الحجر حين قام عليه ودعا الناس إلى الحج، أو رفع بناء البيت وهو موضعه اليوم روي أنه ﷺ أخذ بيد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: هذا مقام إبراهيم، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أفلا نتخذُه مصلًى؟ فقال: لم أؤمر بذلك فلم تغب الشمس حتى أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125].

وقيل: المراد به الأمر بركعتي الطواف لما روى جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه ﷺ لما فرغ من طوافه عمد إلى مقام إبراهيم فصلى خلفه ركعتين وقرأ ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾.

وتلك الشفع واجبة عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظم والتنظف أنها سنة. وللشافعي في وجوبها قولان.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مقام إبراهيم الحرم كله أَخْرَجَهُ ابن أبي حاتم وكذا روي عن النخعي وعنه أيضًا، أنه مواقف الحج كلها واتخاذها

وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهْرًا بَيِّنًا لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾

مصلى أن يدعي فيها ويتقرب إلى الله تعالى .

وعن عطاء: مقام إبراهيم عرفة وغيرها من المناسك، وفسره بأنه التعريف وصلاتان بعرفة والمشعر ومنى ورمي الجمار والطواف والسعي بين الصفا والمروة.

قَالَ الْعَيْنِي: وقد كان المقام ملصقا بجدار الكعبة قديماً ومكانه اليوم معروف إلى جانب الباب مما يلي الحجر وإنما أخره عن جدار الكعبة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ عبد الرازق عن معمر عن حميد الأعرج عن مجاهد قَالَ: أول من أحر المقام إلى موضعه الآن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾) أي: أمرناهما عليهما الصَّلَاة والسلام.

(﴿أَنَّ طَهْرًا﴾) أي: بأن طهراً.

(﴿بَيِّنًا﴾) ويجوز أن تكون مفسرة لتضمن العهد معنى القول والمعنى طهراه من الأوثان والأرجاس وما لا يليق به أي: دوماً على تطهيره فهو أمر أن يبقياه على الطهارة لا أن يكون فيه نجاسة فيزيلها وهو كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [النساء: 57] أي: مبقاة على الطهارة الأصلية ويحتمل أن يكون معناه أخلصاه، (لِلطَّائِفِينَ) الذين يطوفون بالبيت من الغرباء وغيرهم.

(﴿وَالْعَاكِفِينَ﴾) المقيمين عنده والمعتكفين فيه من أهل الحرم وغيرهم.

(﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾) جمع الراكع والساجد أو السجود مصدر وفيه حذف أي: الركع ذوي السجود يريد المصلين والصلاة تشتمل على أفعال أقربها إلى الخشوع هذان.

وقال عطاء: إذا كان طائفاً فهو من الطائفين وإذا كان جالساً فهو من العاكفين وإذا كان مصلياً فهو من الركع السجود يعني: أن العطف الواقع في

وَلِذَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الثَّمَرَاتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

الآية من قبيل عطف الصفات والموصوف كل من حضر المسجد الحرام سواء كان آفاقياً أو من أهل الحرم والجلوس في المسجد الحرام ناظراً إلى الكعبة من جملة العبادات الشريفة المرضية بدليل ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عَشْرِينَ وَمِائَةً رَحْمَةً تَنْزِلُ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ سِتُونَ لِلطَّائِفِينَ وَأَرْبَعُونَ لِلْمُصَلِّينَ وَعَشْرُونَ لِلنَّازِلِينَ».

(و) اذكر ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا﴾ أي: البلد أو المكان أو الحرم ﴿بَلَدًا ءَامِنًا﴾ أي: ذا أمن كقوله: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: 21] أو آمناً من فيه غريباً أو من أهله كقولك: ليل نائم والبلد الأثر في الجلد وغيره وإنما سمي البلد بلدًا لما فيه من الآثار.

وفي خلاصة البيان: البلد ينطلق على كل موضع من الأرض عامر مسكون أو خال والبلد في هذه الآية مكة وقد صارت مكة حراماً بسؤال إبراهيم عليه السلام وقبله كانت حلالاً.

وقيل: إنها كانت حراماً قبل ذلك أيضاً بدليل قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» ولا يعارضه حديث: أن إبراهيم عليه السلام حرم مكة؛ لأن معناه أن إبراهيم عليه السلام أعلم الناس بذلك.

﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الثَّمَرَاتِ﴾ جمع ثمرة وهي ما يخرج من الأراضي والأشجار فهو سؤال للطعام والفواكه وذلك لأنه أسكن بواد غير ذي زرع ولا ضرع وإنما قَالَ أَهْلَهُ وَلَمْ يَقُلْ أَهْلِي تَعْمِيماً للدعاء كما هو اللائق بشأن الأنبياء فاستجاب الله تَعَالَى دعاءه في المسألتين.

قَالَ الْمُفَسِّرُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ اقْتُلَعَ الطَّائِفُ مِنْ مَوْضِعِ الْأُرْدَنِ ثُمَّ طَافَ بِمَا حَوْلَ الْبَيْتِ فَسَمِيَ الطَّائِفُ.

﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أبدل من أهله بدل البعض للتخصيص.

قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمِتُّهُ، قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٢٥﴾ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ

(﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾) عطف على من آمن عطف تلقين كذا قيل. وقال المحقق التفتازاني: هذا ناشئ من عدم التدبر والتعمق والذي يقتضيه النظر الصائب أن يكون هذا عطفاً على محذوف أي: أرزق من آمن ومن كفر بلفظ الخبر فعلى هذا يكون قوله: (﴿فَأُمِتُّهُ﴾) معطوفاً على ذلك المحذوف لاتفاقهما في الخبرية وأما إذا كان عطف التلقين فلا يصح عطفه على لفظ الفعل المقدر؛ لأنه أمر فلا يعطف عليه الخبر بل يكون معطوفاً عليه من حيث المعنى فإن المعنى وارزق من كفر بلفظ المتكلم ونظيره عطف قوله تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذُوا﴾ [البقرة: 125] بلفظ الأمر على معنى قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيَّتَ مَثَابَةً﴾ [البقرة: 125] أي: ثوبوا واتخذوا كما تقدم.

قاس إبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام الرزق على الإمامة فإنه قد سأل الإمامة لذريته فلم يستجب له في الظالمين فخشى عليه السلام أن يكون أمر الرزق هكذا فسأل الرزق للمؤمنين خاصة فنبه سبحانه وتعالى على أن الرزق رحمة دنيوية تعم المؤمن والكافر؛ لأن الكافر عبده وإن كان كافراً فلا ينبغي لشأنه أن يقطع رزقه عنه بخلاف الإمامة والتقدم في الدين فإنه فضل يؤتاه من يشاء ممن كان إهلاله في علمه تَعَالَى.

(﴿قَلِيلًا﴾) أي: تمتيعاً قليلاً أو زماناً قليلاً، (﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾) أي: ألزه والصعقة إليها لا المضطر الذي لا يملك الامتناع مما اضطر إليه فيكون ذلك التمتع للكافر استدراجاً وإلزاماً للحجة. ويجوز أن يكون قوله تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: 126] مبتدأ متضمناً لمعنى الشرط، وقوله: فَأُمِتُّهُ خبره والكفر وإن لم يكن سبباً للتمتع لكنه سبب لتعليقه بأن يجعله مقصوراً بحظوظ الدنيا غير متوسل به إلى نيل الثواب ولذلك عطف عليه قوله: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ﴾. أو خبره محذوف تقديره فلا أهلكه فالفاء في قوله تَعَالَى: ﴿فَأُمِتُّهُ﴾ فصيح.

(﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾) والمخصوص بالذم محذوف وهو العذاب أو مصيرهم.

(﴿وَإِذْ﴾) أي: واذكر إذ (﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ﴾) حكاية حال ماضية

مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٧٧﴾ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ

والقواعد جمع قاعدة وهي الأساس صفة غالبية من القعود بمعنى: الثبات وعبر عنه بلفظ الجمع باعتبار أجزائه.

(﴿مِنَ الْبَيْتِ﴾) أي: الكعبة ورفع القواعد هو البناء عليها فإنه ينقلها من هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع.

ويحتمل أن يراد بها سافات البناء فإن كل ساف قاعدة ما يوضع فوقه ويرفعها بناؤها.

وقيل: المراد رفع مكانته وإظهار شرفه بتعظيمه ودعاء الناس إلى حجه، وفي أبهام القواعد ثم تبينها بقوله من البيت تفخيم لشأنها.

(﴿وَإِسْمَاعِيلَ﴾) كان يناوله الحجارة⁽¹⁾ ولكنه لما كان له مدخل في البناء عطف عليه. وقيل: كانا يبنيان في طرفين. أو على التناوب.

(﴿رَبَّنَا﴾) أي: يقولان ربنا وقد قرئ به والجملة حالية.

(﴿تَقَبَّلْ مِنَّا﴾) أي: هذا العمل الذي قصدنا به رضاك أو جميع أعمالنا.

(﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ﴾) لدعائنا (﴿الْعَلِيمُ﴾) بنياتنا روي أن جبريل عليه السلام قال لإبراهيم قد أجيب لك فاسألا شيئاً آخر فقالا.

(﴿رَبَّنَا﴾) وتكرار ربنا للاستلذاذ بذكره والخضوع ببروبيته.

(﴿وَاجْعَلْنَا﴾) عطف على الدعوة السابقة.

(﴿مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾) أي: مخلصين لك من أسلم وجهه أو مستسلمين منقادين

من أسلم بمعنى: استسلم وانقاد والمراد طلب الزيادة في الإخلاص والانقياد. أو الثبات عليه، وقرئ مسلمين بلفظ الجمع على أن المراد أنفسهما وهاجر، أو أن التثنية من مراتب الجمع.

(1) كما روي: أن إبراهيم عليه السلام كان يبني وإسماعيل عليه السلام يعينه والملائكة ينقلون الحجر من إسماعيل عليه السلام وكانوا ينقلون الحجر من خمسة أجبل طور سيناء وطور زيتا وجودي ولبنان وحراء.

وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ وَآرَنَّا مَنَاسِكَكَ وَتُبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ [البقرة: 125-128].

(﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ لَكَ﴾) أي: واجعل بعض ذريتنا من يخلص لك ويثبت على الإسلام وإنما خصنا الذرية بالدعاء؛ لأنهم أحق بالشفقة ولأنهم إذا صلحوا صلح بهم الأتباع، وخصنا بعضهم لما علما أن في ذريتها ظلمة لما قال تعالى: ﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ وعلما أن الحكمة الإلهية لا تقتضي الاتفاق على الإخلاص والإقبال الكلي على الله تعالى فإن مما يشوش المعاش ولذلك قيل: لولا الحمقى لخربت الدنيا، وقيل: أراد بالأمّة أمة مُحَمَّدٍ ﷺ ويجوز أن يكون من للتبيين لقوله تَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ﴾ [التوبة: 55] قدم على المبين وفصل به بين العاطف والمعطوف كما في قوله تَعَالَى: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 12].

(﴿وَآرَنَّا﴾) من رأى بمعنى: أبصر أو عرف ولذلك لم يتجاوز مفعولين.

(﴿مَنَاسِكَكَ﴾) متعبداتنا في الحج والنسك في الأصل غاية العبادة وشاع في الحج لما فيه من الكلفة والبعد عن العادة، أو مذابحنا فإن النسك خص بالذبيحة وتعرف، فيه حتى قيل: نسك فلان إذا ذبح قَالَ عبد بن حميد ثنا يزيد ابن هارون ثنا سليمان التيمي عن أبي مجلز قَالَ: فلما فرغ إبراهيم عليه السلام من البيت أتاه جبريل فأراه الطواف بالبيت سبعا قَالَ وأحسبه وبين الصفا والمروة ثم أتى عرفة فقال: أعرفت؟ قَالَ: نعم، قَالَ: فمن ثمة سميت عرفات ثم أتى به جمعا فقال: ها هنا يجمع الناس الصلوة ثم أتى به منى فعرض لها الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال: أرمه بها وكبر مع كل حصاة.

(﴿وَتُبَّ عَلَيْنَا﴾) استتابة لذريتهما أو المعنى على من اتبعنا أو عما فرط منهما سهوا ولعلهما قالاهما لأنفسها وإرشادا لذريتهما وإلا فهما معصومان.

وقيل: المراد طلب الثبات على الإيمان. والتوبة منا رجوع إلى الطاعة عن العصيان ومن الله تَعَالَى رجع بالإحسان.

(﴿إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ﴾) المتجاوز عن الذنوب، (﴿الرَّحِيمُ﴾) المتفضل لعبادك وإن كانوا عاصين وهو الموفق والمعين.

1582 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ.....

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الجعفي المعروف بالمسندي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل واسمه الضحاك بن مخلد، وهذا أحد الأحاديث التي أخرجها الْبُخَارِيُّ عن شيخه أبي عاصم النبيل بواسطة.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز جريج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين.

(قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ) وهي مشتقة من الكعب وكل شيء علا وارتفع فهو كعب ومنه سميت البيت الحرام كعبة لارتفاعه وعلوه.

وقيل: لتكعبها أي: تربيعها وقال الجوهري: الكعبة البيت الحرام سمي بذلك لتربيعة وعن مقاتل سمي كعبة: لانفرادها من البناء.

وسمي البيت الحرام؛ لأن الله تَعَالَى حرمه وعظمه.

وأما مكة فهي اسم البلدة التي في واد بين جبال غير ذي زرع وقال السهيلي: هو من تملك العظم أي: اجتذبت ما فيه من المخ وتملك الفصيل ما في ضرع الناقة فكانها تجذب ما في البلاد من الأقوات التي تأتيا في الموسم.

وقيل: لما كانت في بطن واد فهي تملك الماء من جبالها عند نزول المطر وينجذب إليها السيول.

وقال الصغاني: مكة البلد الحرام. واشتقاقها من مك الصبي ثدي أمه يمكنه مكا إذا استقصى مصه.

وسميت مكة لقلة الماء بها ولأنهم يمتلئون أي: يستخرجونه باستقصاء. ويقال: سميت مكة؛ لأنها كانت تيك من ظلم بها أي: تهلكه.

ويقال أيضًا بكة بالموحدة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران: 96].

ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَبَّاسٌ يَنْقُلَانِ الْحِجَارَةَ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ إِزَارَكَ عَلَى رَقَبَتِكَ، فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ، وَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ،

وقيل: بكة اسم موضع الطواف.

وقيل: بكة مكان البيت ومكة سائر البلد. وسميت بكة؛ لأن الناس يبك بعضهم بعضا في الطواف أي: يدفع.

وقيل: لأنها تبك أعناق الجبابرة إذا ألدوا فيها بظلم.

وقال القتيبي: مكة وبكة شيء واحد والباء تبدل من الميم كثيرا.

ولمكة أسام كثيرة: ومنها الناسة بالنون والسين المهملة من النس سميت به لقلة ماؤها.

وفي المنتخب: النساسة، ويروى الناشئة بالنون والشين المعجمة؛ لأنها تنش من الحد فيها أي: تطرده وتنفيه.

وعند الخطابي: الباسة بالموحدة والمهملة؛ لأنها تفتت من الحد فيها أو تسوقه وتسيره من بس الغنم إذا ساقها ومنها الرأس، وصلاح، وأم صبح، وأم رحم بضم الحاء وسكونها، وأم راحم، ووجوه التسمية ظاهرة وأم زحم بالزاي المعجمة من الازدحام فيها، وطيبة، ونادر، وأم القرى، والحاطمة، والقادس، والمقدس، والمقدسة، وقد مر الاختلاف في أول من بناها.

(ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَبَّاسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَنْقُلَانِ الْحِجَارَةَ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ إِزَارَكَ عَلَى رَقَبَتِكَ) وفي صحيح الإسماعيلي من حديث عبد الرازق من طريق عمرو بن دينار فقال عباس للنبي ﷺ: اجعل إزارك على رقبتني ففعل قَالَ الإسماعيلي: قد جعل عبد الرازق وضع الإزار على رقبة العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ) من الخرور وهو الوقوع. وفي رواية زكريا بن إسحاق عن عمرو بن دينار التي مضت في باب كراهية التعري في أوائل كتاب الصَّلَاة فحله فجعله على منكبيه فسقط مغشيا عليه، (وَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ) بفتح المهملة والميم أي: شخصتا وارتفعتا قَالَ ابن سيدة: طمح يبصره يطمح طمحا شخص.

فَقَالَ: «أَرِنِي إِزَارِي» فَشَدَّهُ عَلَيْهِ.

وقيل: رمى به إلى الشيء.

ورجل طماح أي: بعيد الطرف، ومنه قولهم: طمح نظر فلان كذا (إلى السماء) والمعنى أنه صار ينظر إلى فوق.

وفي رواية عبد الرازق عن ابن جريج في أوائل السيرة النبوية ثم أفاق.

(فَقَالَ: «أَرِنِي إِزَارِي») أي: أعطني قَالَ ابن التين ضبط بإسكان الراء وبكسرهما قَالَ والكسر أحسن عند بعض أهل اللغة وليس معناه من الرؤية، ووقع في شرح ابن بطلال إزارى إزارى تكرر ومعناه صحيح إن ساعدته الرواية.

(فَشَدَّهُ عَلَيْهِ) زاد زكريا بن إسحاق فما رئي بعد ذلك عرياناً. وهذا الحديث من مرسل الصحابي؛ لأن جابراً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يدرك هذه القصة فيحتمل أن يكون سمعها من النَّبِيِّ ﷺ أو ممن حضرها من الصحابة رضي الله عنهم.

وقد روى الطبراني وأبو نعيم في الدلائل من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير قَالَ: سألت جابراً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هل يقوم الرجل عرياناً فقال أخبرني النَّبِيُّ ﷺ: أنه لما انهدمت الكعبة نقل كل بطن من قريش وأنه ﷺ نقل مع العباس فكانوا يضعون ثيابهم على العواتق يتقوون بها أي: على حمل الحجارة قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فاعتقلت رجلي فخرت وسقط ثوبي، فقلت للعباس: هلم ثوبي فلست أتعري بعدها إلا لغسل»، لكن ابن لهيعة ضعيف.

وقد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن أبي الزبير ذكره أَبُو نُعَيْمٍ. فإن كان محفوظاً وإلا فقد حضره من الصحابة العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في حديث الباب فلعل جابراً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حمله عنه وروى الطبراني أيضاً والبيهقي في الدلائل من طريق عمرو بن أبي قيس والطبري في التهذيب من طريق هارون بن المغيرة وأبو نعيم في المعرفة من طريق قيس بن الربيع وفي الدلائل من طريق شعيب بن خالد كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَنِي أَبِي العباس بن عبد المطلب قَالَ: بنت قريش الكعبة انفردت رجلين رجلين ينقلون الحجارة فكنت أنا وابن أخي فجعلنا نأخذ أزرنا فنضعها

على مناكبنا ونجعل عليه الحجارة فإذا دنونا من الناس لبسنا أزرنا فبينما هو أمامي إذ صرع فسعيت وهو شاخص ببصره إلى السماء قَالَ: فقلت لابن أخي: ما شأنك؟ قَالَ: نهيت أن أمشي عريانا قَالَ فكتمته حتى أظهر الله تعالى نبوته تابعه الحكم من أبان عن عكرمة أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ أَيْضًا.

وروى أَيْضًا من طريق النضر بن عمر عن عكرمة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ليس فيه العباس وقال في آخره فكان أول شيء رأي من النبوة والنضر ضعيف وقد خبط في إسناده وفي متنه فإنه جعل القصة في معالجة زمزم بأمر أبي طالب وهو غلام⁽¹⁾ روى ابن إسحاق في السيرة عَنْ أَبِيهِ عن من حدثه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إني لمع غلمان هم أسناني قد جعلنا أزرنا على أعناقنا لحجارة ننقلها إذ لكمني لاكم لكمة شديدة»، ثم قَالَ: «اشدد عليك إزارك»، وعند السهيلي في خبر آخر لما سقط ضمه العباس إلى نفسه وسأله عن شأنه فأخبره أنه نودي من السماء أن اشدد عليك إزارك يا مُحَمَّدٌ قَالَ: وأنه أول ما نودي.

ولعل لعل القصة متعددة وحكى الأزرقى أن النَّبِيَّ ﷺ لما بنيت الكعبة كان غلاما ولعل عمدته في ذلك ما سيأتي إن شاء الله تعالى عن عمرو عن الزُّهْرِيِّ هذا. ثم لحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شاهد من حديث أبي الطفيل أَخْرَجَهُ عبد الرازق ومن طريقه الحاكم والطبراني قَالَ: كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرضم ليس فيها مدر وكانت قدر ما تقتحمها العناق وكانت ثيابها تسدل عليها سدلاً وكانت ذات ركنين كهينة الحلقة فأقبلت سفينة من الروم حتى إذا كانوا قريباً من جدة انكسرت فخرجت قريش لتأخذ خشبها فوجدوا الرومي الذي فيها نجاراً فقدموا به وبالخشب لينوا به البيت فكانوا كلما أرادوا والقرب منه لهدمه بدت لهم

(1) فكان ابن عباس رضي الله عنهما أراد بقوله أول شيء رأى رسول الله ﷺ من النبوة أن قيل له استتر وهو غلام في هذه القصة. وفي طبقات ابن سعد من حديث الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم دخل حديث بعضهم في حديث بعض قالوا بينا رسول الله ﷺ ينقل معهم الحجارة يعني للبيت وهو يومئذ ابن خمس وثلاثين سنة وكانوا يضعون أزرهم على عواتقهم ويحملون الحجارة ففعل ذلك رسول الله ﷺ فلبط أي: سقط من قيام ونودي عورتك فكان ذلك أول ما نودي فقال له أبو طالب يا ابن أخي اجعل إزارك على رأسك فقال: ما أصابني ما أصابني إلا في تعر.

حية فاتحة فاها فبعث الله تعالى طيراً أعظم من النسر فغرز مخالبه فيها فألقاها نحو أجياذ فهدمت قريش الكعبة وبنوها بحجارة الوادي فرفعوها في السماء عشرين ذراعاً فبينما النبي ﷺ يحمل الحجارة من أجياذ وعليه نمرة فضاقت عليه النمرة فذهب يضعها على عاتقه فبدت عورته من صغرها فنودي يا مُحَمَّد خمر عورتك فلم ير عرباً بعد ذلك. وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين.

قَالَ معمر: وأما الزُّهْرِيُّ فقال: لما بلغ رسول الله ﷺ الحلم جمرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من مجمرها في ثياب الكعبة فاحتترقت فتشاورت قريش في هدمها وهابوه فقال الوليد: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لا يهلك من يريد الإصلاح فارتقى على ظهر البيت ومعه العباس فقال: اللَّهُم لا نريد إلا الإصلاح ثم هدم فلما رأوه سالمًا تابعوه قَالَ عبد الرازق قَالَ مجاهد: كان ذلك قبل البعث بخمس عشرة سنة.

وكذا رواه ابن عبد البر من طريق مُحَمَّد بن جبير بن مطعم بإسناده وبه جزم مُوسَى بن عقبة في مغازيه والأول أشهر وبه جزم ابن إسحاق. ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الحريق تقدم وقته على الشروع في البناء.

وذكر ابن إسحاق أن السيل كان يأتي فيصيب الكعبة فيتساقط من بنائها وكانت رضمًا فوق القامة فأرادت قريش رفعها وتسقيفها وذلك أن نفرًا سرقوا كنز الكعبة فذكر القصة مطولة في بنائهم الكعبة وفي اختلافهم فيمن يضع الحجر الأسود حتى رضوا بأول داخل فدخل النبي ﷺ فحكموه في ذلك فوضعه بيده وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى قال: كانت الكعبة على عهد النبي ﷺ ثمانية عشر ذراعاً.

ووقع عند الطبراني من طريق أخرى عن ابن خيثم عن أبي الطفيل قَالَ: إن اسم النجار المذكور باقوم وللفاكهي من طريق ابن جريج مثله قَالَ: وكان يتجر إلى مندب وراء ساحل عدن فانكسرت سفينته بالشعبية فقال لقريش: إن أجريتكم مع غيركم إلى الشام أعطيتكم الخشب ففعلوا وروى سُفْيَان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول اسم الذي بنى الكعبة

1583 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ افْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟

لقريش باقوم وكان روميًا، وقال الأزرقى: كان طولها سبعة وعشرين ذراعًا فاقتصرت قريش منها على ثمانية عشر ونقصوا من عرضها أذرعًا أدخلوها في الحجر ثم مطابقة حديث الباب للترجمة من حيث أن بنيان الكعبة كان سببًا لبنيان مكة كما تقدم.

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي بِنْيَانِ الْكَعْبَةِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الطَّهَارَةِ ثُمَّ إِنَّ الْبُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ أَرْبَعِ طَرُقٍ فَقَالَ:

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ، (عَنْ مَالِكٍ) الْإِمَامِ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَبِي بَكْرٍ مِنْ أَبِي قَحَافَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ هَذَا هُوَ أَخُو الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

(أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِنَصْبِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ وَالْفَاعِلِ مُضْمَرٍ. وَظَاهِرُهُ أَنَّ سَالِمًا كَانَ حَاضِرًا لِذَلِكَ فَيَكُونُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَقَدْ صَرَحَ بِذَلِكَ أَبُو أُوَيْسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ لَكِنْ سَمَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ فَوَهُمُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ.

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: «أَلَمْ تَرَيَ» بَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَةِ أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ تَرْيَيْنَ فَعْلٌ مَا فَعَلَ أَي: أَلَمْ تَعْرِفِي (أَنَّ قَوْمَكَ) هُمْ قُرَيْشٌ (لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ افْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟) فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ أَي: أَسَاسَهُ الَّذِي أَسَّسَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقِصَّةُ مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا قَالَ لَمَّا أَهْبَطَ اللَّهُ تَعَالَى آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْجَنَّةِ قَالَ : إِنِّي مَهْبِطٌ مَعَكَ أَوْ مَنْزِلٌ مَعَكَ بَيْتًا يَطَافُ حَوْلُهُ كَمَا يَطَافُ حَوْلَ عَرْشِي وَيُصَلِّيُ عِنْدَهُ كَمَا يُصَلِّيُ عِنْدَ عَرْشِي فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ الطُّوفَانِ رَفَعَ فَكَانَتْ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَحْجُونَهِ وَلَا يَعْلَمُونَ مَكَانَهُ حَتَّى بَوَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَعْلَمَهُ مَكَانَهُ فَبَنَاهُ مِنْ خَمْسَةِ أَجْبَلٍ كَمَا ذَكَرَ، وَعَنْ ابْنِ نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا بَوَّاهُ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَكَانَ الْبَيْتِ خَرَجَ إِلَيْهِ مِنَ الشَّامِ وَمَعَهُ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأُمُّهُ وَهُوَ طِفْلٌ ابْنُ سِتِّينَ فَرَكِبَ إِبْرَاهِيمُ الْبَرَقَ وَحَمَلَ إِسْمَاعِيلُ أُمَامَهُ وَهَاجَرَ خَلْفَهُ وَمَعَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَدُلُّهُ عَلَى مَوْضِعِ الْبَيْتِ وَمَعَالِمِ الْحَرَمِ فَكَانَ لَا يَمُرُّ بِقَرْيَةٍ إِلَّا قَالَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِذِهِ أَمَرْتُ يَا جَبْرِيلُ فَيَقُولُ : امْضُ حَتَّى قَدِمَ بِهِ مَكَّةَ وَهِيَ إِذْ ذَاكَ عِصَاءُ وَسَلَمٌ وَسَمَرٌ وَبِهَا أَنْاسٌ يَقَالُ لَهُمْ : الْعِمَالِقَةُ خَارِجُ مَكَّةَ وَمَا حَوْلُهَا وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ نَزَلَ مَكَّةَ وَهُمْ وَلَدُ عِمْلَاقٍ وَقِيلَ : عَمَلِيقُ بْنُ لَؤُوزَ بْنِ سَامَ بْنِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانُوا يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ وَكَانَ مَوْضِعُ الْبَيْتِ قَدْ دَثِرَ وَانْطَمَسَ مِنْذُ الطُّوفَانِ وَهُوَ يَوْمُئِذٍ رِبْوَةٌ حُمْرَاءُ مَدْرَةٍ وَهُوَ مُشْرِفٌ عَلَى مَا حَوْلَهُ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لِجَبْرِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَهَاهُنَا أَمَرْتُ أَنْ أَضْعُهَا؟ قَالَ : نَعَمْ فَعَمِدَ بِهَا إِلَى مَوْضِعِ الْحَجَرِ فَأَنْزَلَهَا فِيهِ وَأَمَرَ هَاجِرَ أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِ عَرِيشًا ثُمَّ رَجَعَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَهْلِهِ بِالشَّامِ وَالْقِصَّةُ طَوِيلَةٌ عَرَفْتُ فِي مَوْضِعِهَا.

فَلَمَّا بَلَغَ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَلَاثِينَ سَنَةً، وَقِيلَ : عَشْرِينَ وَقِيلَ : سِتُّ عَشْرَةَ. وَقِيلَ : سِتًّا وَعَشْرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَوْمُئِذٍ ابْنُ مِائَةِ سَنَةٍ أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ أَنَّ ابْنَ لِي بَيْتًا قَالَ : رَبِّ أَيْنَ أَبْنِيهِ فَأَوْحَى إِلَيْهِ أَنْ أَتْبِعِ السَّكِينَةَ وَهِيَ رِيحٌ لَهَا جَنَاحَانِ وَوَجْهٌ فِي صُورَةِ حَيَّةٍ يَقَالُ لَهَا الْحُجُوجُ وَأَمْرُهُ أَنْ يَبْنِيَ حَيْثُ تَسْتَقِرُّ السَّكِينَةُ فَخَرَجَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الشَّامِ لِبَنَاءِ الْبَيْتِ وَكَانَتِ السَّكِينَةُ مَعَهُ.

فَلَمَّا صَارَ إِلَى الْمَوْضِعِ وَقَفَتِ السَّكِينَةُ فِي مَوْضِعِ الْبَيْتِ وَنَادَتْ ابْنَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَدَرِ ظِلِّي.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعث الله سبحانه على قدر الكعبة فجعلت تسير وإبراهيم يمشي في ظلها لا تزيد ولا تنقص.

فأتى إِسْمَاعِيلَ عليه السلام وهو يصلح نبلا من وراء زمزم وأمه قد توفيت قبل ذلك ودفنت في موضع الحجر فقال: يا إِسْمَاعِيلُ إِنَّ رَبَّكَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنِي أَنْ أَبْنِيَ لَهُ بَيْتًا، فقال: أطع ربك عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: إِنَّهُ قَدْ أَمَرَنِي أَنْ تَعِينَنِي عَلَيْهِ، قَالَ إِذَا أَفْعَلْ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ، فقاما فحفرا أساس البيت يريدان أساس آدم عليه السلام فحفرا عن ربض البيت يعني: حوله فوجدا صخرًا عظامًا كل صخرة لا يطلعها إلا ثلاثون رجلًا وحفرا حتى بلغا أساس آدم عليه السلام ثم بنيا عليه وحلقت السكينة أو قَالَ: طوفت كأنها سحابة على موضع البيت فكان إبراهيم عليه السلام يبني وإسماعيل عليه السلام ينقل الحجارة له على رقبته ويناوله وكذا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾.

وقيل: كانا بينيان في الطرفين. أو على التناوب فلما بلغا مكان الركن قَالَ إبراهيم عليه السلام يا إِسْمَاعِيلُ: اطلب لي حجرًا حسنًا أضعه هنا فانطلق إِسْمَاعِيلُ عليه السلام يتطلب حجرًا ونزل جبريل بالحجر الأسود وكان قد رفع إلى السماء حين غرقت الأرض كما رفع البيت فوضعه إبراهيم عليه السلام موضع الركن وجاءه إِسْمَاعِيلُ بالحجر من الوادي فوجد إبراهيم قد وضع الحجر فقال: من أين لك هذا من جاءك به؟ قَالَ: ممن لم يكن لي إليك ولا إلى حجرك.

وفي رواية: تمخض جبل أبي قبيس فانشق عنه وقد خبي فيه أيام الطوفان وكان ياقوته بيضاء من الجنة فلما لمستة الحيض في الجاهلية أسود كذا في الكشف.

وعن الواقدي عن ابن الزبير أنه يقول: إن إبراهيم عليه السلام ابتغى الحجر فناده من فوق أبي قبيس إلا أنا هذي فرقًا إليه إبراهيم فأخذه فوضعه في موضعه الذي هو فيه اليوم وكان الله عَزَّ وَجَلَّ لما غرقت الأرض استودع أبا قبيس الركن وقال: إذا رأيت خليلي يبني لي بيتًا فأعطه الركن.

وعن جعفر بن مُحَمَّد الصادق أنه سئل ما بدء خلق هذا الركن؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى لما خلق الخلق قَالَ لِبَنِي آدَمَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ وأقروا وأجرى نهرًا أحلى من العسل وألذ من الزبد ثم أمر القلم فاستمد من النهر فكتب إقرارهم وما هو كائن إلى يوم القيامة وألقم ذلك الكتاب هذا الحجر فهذا الاستلام الذي تراه إنما هو بيعة على إقرارهم بالذي كانوا أقروا به.

وقال جعفر بن مُحَمَّد: كان أبي إذا استلم الركن قَالَ: اللَّهُمَّ أمانتي أديتها وميثاقي وفيت به ليشهد له عندك بالوفاء.

وخرج التِّرْمِذِيُّ من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وصححه قَالَ قال رسول الله ﷺ: «نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضًا من اللبن فسودته خطايا بني آدم».

ومن حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا قَالَ: «الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ولو لم يطمس نورهما لأضاء ما بين المشرق والمغرب».

ومن حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في الحجر الأسود: «والله ليبعثه الله يوم القيامة وله عيانان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ويروى أن بين بناء إبراهيم عليه السلام الكعبة وبين أن بعث الله تعالى محمدًا ﷺ ثلاثة آلاف سنة وفي كتاب الأزر في جعل إبراهيم عليه السلام طول بناء الكعبة في السماء تسعة أذرع وطولها في الأرض ثلاثين ذراعًا وعرضها في الأرض اثنين وعشرين ذراعًا وكانت بغير سقف وجعل بابها بالأرض ولما بنتها قريش جعلوا طولها في السماء ثمانية عشر ذراعًا ونقصوا من طولها في الأرض ستة أذرع وشبرًا تركوها في الحجر ولما بناها ابن الزبير جعل طولها في السماء عشرين ذراعًا ولم يغير الحجاج طولها حين هدمها وهو إلى الآن على ذلك، وقال مُحَمَّد ابن إسحاق في السيرة: ولما بلغ رسول الله ﷺ خمسًا وثلاثين

قَالَ: «لَوْلَا جِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْكَفْرِ.....»

سنة أجمعت قريش لبنيان الكعبة وكانوا يهتمون لذلك ليسقفوها ويهابون هدمها وأنها كانت رضمًا فوق القامة فأرادوا رفعها وتسقيفها وذلك أن نفرًا سرقوا كنز الكعبة من البئر التي كانت في جوف الكعبة على يمين من دخلها وكان عمقها ثلاثة أذرع حفرها إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ليكون فيها ما يهدى للكعبة وكان اسم البئر أحسف وكان الذي وجد عنده الكنز هو دويك مولى مليح بن عمرو ومن خزاعة فقطعت قريش يده ويزعم الناس أن الذي سرقوه وضعوه عند دويك وكان البحر قد رمى بسفينته إلى جدة لرجل من تجار الروم فتحطمت فأخذوا خشبها فأعدوه لتسقيفها وكان بمكة رجل قبضي نجار فتهيا لهم في أنفسهم بعض ما يصلحها وكانت حية تخرج من بئر الكعبة التي كانت تطرح فيها ما يهدى لها كل يوم فتشرف على جدار الكعبة وكانت مما يهابونها فبينما هي تشرف على جدار الكعبة ذات يوم كما تصنع بعث الله إليها طائرًا فاخطفها فذهب بها، فقالت قريش: إنا لنرجو أن يكون الله رضي ما أردنا عندنا عامل وعندنا خشب وكفانا الله الحية ثم اجتمعت القبائل من قريش فجمعوا الحجارة لبنائها كل قبيلة على حدة ثم بنوها حتى بلغ البنيان موضع الركن يعني: الحجر الأسود فاختمصموا فيه كل قبيلة تريد أن ترفعه إلى موضعه دون الأخرى فأخر الأمران أبا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمران بن مخزوم وكان عامئذ أسن قريش كلهم قَالَ يا معشر قريش اجعلوا بينكم فيما تختلفون فيه أول من يدخل من باب هذا المسجد يقض بينكم ففعلوا فكان أول داخل رسول الله ﷺ فلما رأوه قالوا: هذا الأمين رضينا هذا محمدًا ﷺ فلما انتهى إليه الخبر، قَالَ ﷺ: «هلم إليّ ثوبًا» فأتى به فأخذ الركن يعني: الحجر الأسود فوضعه فيه بيده ثم قَالَ: «ليأخذ كل قبيلة من الثوب ثم ارفعوا جميعًا ففعلوا» حتى إذا بلغوا به موضعه وضعه هو بيده ﷺ، وقد سبق أنفا ما يتعلق بذلك أيضًا.

(قَالَ) ﷺ: (لَوْلَا جِدْثَانُ قَوْمِكِ) بكسر الحاء المهملة وسكون الدال بمعنى: الحدوث والمعنى لولا قرب عهدهم (بِالْكَفْرِ) وخبر المبتدأ محذوف أي: موجود أو حاصل.

لَفَعَلْتُ» فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْسَ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِئْثَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجَرَ، إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يُتِمَّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

(لَفَعَلْتُ) أي: لرددتها على قواعد إبراهيم.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالإسناد المذكور.

ويروى: (فَقَالَ)، ويروى وقال، ويروى قَالَ بدون ذكر (عَبْدُ اللَّهِ).

(لَيْسَ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) ولفظة أن ليست على سبيل التضعيف لروايتها والتشكيك في صدقها؛ لأنها كانت صديقة حافظة ضابطة بحيث لا تستراب في حديثها ولكن كثيراً يقع في كلام العرب صورة التشكيك والمراد به التقرير واليقين كقوله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةً لَكُمْ﴾ [الأنبياء: 111] وقوله تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي﴾ [سبا: 50].

(سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَرَى) بضم الهمزة أي: ما أظن، وهي رواية معمر، وزاد في آخر الحديث ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك.

(رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِئْثَامَ الرُّكْنَيْنِ) الاستلام افتعال من السلام والمراد هنا لمس الركن بالقبلة أو باليد.

(اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجَرَ) أي: يقربان من الحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعاً. والقدر الذي أخرج من الكعبة ستة أذرع بلا خلاف وفي الزائد خلاف على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تَعَالَى.

(إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ) أي: ما أظن ترك ذلك بسبب من الأسباب إلا بسبب أن البيت أي: الكعبة (لَمْ يُتِمَّمْ) على البناء للمفعول.

(عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ) عليه السلام التي رفعها. والحاصل أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قد علم ترك رسول الله ﷺ الاستلام المذكور ولم يعلم علته، فلما أخبره بذلك عبد الله بن محمد عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عرف علة ذلك

1584 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجَدْرِ.....

وهي كونهما ليسا على قواعد إبراهيم عليه السلام بل أخرج منها بعض الحجر ولم يبلغ به ركن البيت الذي من تلك الجهة.

والركنان اللذان اليوم من جهة الحجر لا يستلمان كما لا يستلم سائر الجدر؛ لأنه حكم مختص بالأركان.

وعن عروة ومعاوية استلام الكل وأنه ليس من البيت شيء مهجورًا. وذكر ذلك عن ابن الزبير أيضًا، وكذا عن جابر وابن عباس والحسن والحسين رضي الله عنهم.

وقال أبو حنيفة: لا يستلم إلا الركن الأسود خاصة ولا يستلم الركن اليماني؛ لأنه ليس بسنة فإن استلمه أحد فلا بأس.

وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا رواه البُخَارِيُّ من أربعة طرق على ما تأتي.

ووجه إيراده في باب فضل مكة والحديث في شأن الكعبة ما ذكر في أول الباب من أن بنيان الكعبة لما كان سببًا لبنيان مكة اكتفى به وما كان للكعبة من فضل فمكة داخله فيه، وقد ذكر الله تَعَالَى فضل مكة في غير موضع من كتابه ومن أعظم فضلها أنه عَزَّ وَجَلَّ فرض على عباده حجها وألزمهم قصدها ولم يقبل من أحد صلاة إلا باستقبالها وهي قبله أهل دينه أحياء وأمواتًا.

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وفي التفسير أيضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ، وَالتَّسَائِي فِيهِ وَفِي الْعِلْمِ وَفِي التَّفْسِيرِ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) بفتح الهمزة والواو سلام بن سليم وقد مر في باب الالتفات في الصَّلَاة، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَشْعَثُ) هو ابن أبي الشعثاء والمحاربى، (عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ) النخعي، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْجَدْرِ) بفتح الجيم وسكون

أَمِنْ الْبَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»

المهملة كذا في رواية الأكثرين وفي رواية المستملي عن الجدار قَالَ الْخَلِيلُ :
الجدر لغة في الجدار، وقال الْكُرْمَانِيُّ: وفي بعضها بضم الجيم وقال العيني
والظاهر أنه وهم؛ لأن المراد به الحجر، وفي رواية أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ فِي
مسنده عن أَبِي الْأَحْوَصِ شَيْخِ مَسَدَدِ الْجَدْرِ أَوْ الْحَجَرِ بِالشَّكِّ، ولأبي عَوَانَةَ مِنْ
طَرِيقِ شَيْبَانَ عَنْ الْأَشْعَثِ عَنْ الْحَجَرِ بِغَيْرِ شَكٍّ.

(أَمِنْ الْبَيْتِ) الهمزة فيه للاستفهام.

(هُوَ؟⁽¹⁾ قَالَ: «نَعَمْ» أَي: قَالَ ﷺ نعم الجدر من البيت، وهذا يدل على
أن الحجر كله من البيت وبذلك كان يفتي ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَمَا رَوَاهُ
عَبْدُ الرَّازِقِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
يَقُولُ: لَوْ وَلِيتَ مِنَ الْبَيْتِ مَا وَلِيَ ابْنُ الزَّبِيرِ لَأَدْخَلْتَ الْحَجَرَ كُلَّهُ فِي الْبَيْتِ فَلَمْ
يُطَافَ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْبَيْتِ.

وروى التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ
أَدْخُلَ الْبَيْتَ فَأُصَلِّيَ فِيهِ فَأُخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي الْحَجَرَ فَقَالَ ﷺ:
«فِي الْحَجَرِ إِنْ أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ فَإِنَّمَا قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ وَلَكِنْ قَوْمُكَ اسْتَقْصَرُوهُ
حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ» فَأَخْرَجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ نِسَائِكَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ غَيْرِي قَالَ: «فَانْطَلِقِي إِلَى قَرَابَتِكَ
شِبَّةَ يَفْتَحُ لَكَ الْكَعْبَةَ» فَأَتَتْهُ فَاتَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا فَتَحْتُ بَلِيلَ قُطْ فِي
جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ وَإِنْ أَمَرْتَنِي أَنْ أَفْتَحَهَا فَفَتْحْتُهَا» قَالَ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ قَوْمَكَ
قَصَرَتْ بِهِمُ النِّفَقَةُ فَقَصَرُوا فِي الْبَنِيَانِ وَإِنَّ الْحَجَرَ مِنَ الْبَيْتِ فَادْهَبِي فَصَلِّي فِيهِ».

وقال الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيُّ وَابْنُهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْغَزَالِيُّ وَالْبَغَوِيُّ
وَالدَّلِيلُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْحَجَرَ كُلَّهُ مِنَ الْبَيْتِ. وَهُوَ ظَاهِرٌ
نَصِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَخْتَصَرِ وَمَقْتَضَى كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ.

وقال النَّوَوِيُّ: إنه الصحيح وعليه نص الشَّافِعِيِّ، وبه قطع جماهير أصحابنا قَالَ: وهذا هو الصواب وكذا رجحه ابن الصلاح قبله.

وقال الرافعي: الصحيح أنه ليس كله من البيت بل الذي هو من البيت قدر ست أذرع يتصل بالبيت، وبه قَالَ الشَّيْخُ عليه ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة وألزقتها بالأرض ولجعلت لها بابين بابًا شرقيًا وبابًا غربيًا وزدت فيها ستة أذرع من الحجر فإن قريشًا اقتصرتها حين بنت الكعبة».

وقال ابن الصلاح: اضطربت الروايات فيه، ففي رواية في الصحيحين الحجر من البيت.

وروي ستة أذرع.

وروي ستة أذرع أو نحوها.

وروي خمس أذرع.

وروي قريبًا من سبع.

قَالَ ابن الصلاح: وإذا اضطربت الروايات تعين الأخذ بأكثرها ليسقط الفرض بيقين.

وقال الحافظ العسقلاني بعد أن ذكر حديث التِّرْمِذِيِّ ونحوه لأبي داود من طريق صفية بنت شيبه عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولأبي عوانة من طريق قَتَادَةَ عن عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا. ولأحمد من طريق سعيد بن جبير عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا وهذه الروايات كلها مطلقة.

وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة منها لمسلم من طريق أبي قزعة عن الحارث بن عبد الله عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في حديث الباب حتى أزيد فيه من الحجر.

وله من وجه آخر عن الحارث عنها فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدي فهل لي لأريك ما تركوا منه فأراها قريبًا من سبعة أذرع. وله من طريق سعيد بن ميناء

عن عبد الله بن الزبير عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَزِدَتْ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ سِتَّةُ أَذْرَعٍ. وَسَيَأْتِي فِي آخِرِ الطَّرِيقِ الرَّابِعَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلُ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ أَرَاهُ لَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ فَخْرَهُ ⁽¹⁾ سِتَّةَ أَذْرَعٍ أَوْ نَحْوَهَا وَلِسَفْيَانَ بْنِ عَيِّنَةَ فِي جَامِعِهِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ شَابُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ ابْنَ الزَّبِيرِ زَادَ فِيهِ سِتَّةَ أَذْرَعٍ مِمَّا يَلِي الْحَجَرَ. وَلَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ عَنْ ابْنِ الزَّبِيرِ سِتَّةَ أَذْرَعٍ وَشَبْرٍ وَهَكَذَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَدَدٍ لَقِيَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَرِيشٍ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ عَنْهُ.

وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة ودون السبعة وأما رواية عطاء عند مسلم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا لَكِنَّا لَمْ نَدْخُلْ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ خَمْسَةَ أَذْرَعٍ فَهِيَ شَاذَةٌ وَالرَّوَايَاتُ السَّابِقَةُ أَرْجَحُ لِمَا فِيهَا مِنَ الزِّيَادَةِ عَنِ الثَّقَاتِ الْحَفَظِ.

ثُمَّ ظَهَرَ لِي لِرَوَايَةِ عَطَاءٍ وَجْهِهُ وَهُوَ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ مَا عَدَا الْفَرْجَةَ الَّتِي بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْحَجَرِ فَتَجْتَمِعُ مَعَ الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى فَإِنْ مَا عَدَا الْفَرْجَةَ أَرْبَعَةُ أَذْرَعٍ وَشَيْءٌ وَلِهَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْفَاكِهِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْحَمْرَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهَا مِنَ الْحَجَرِ أَرْبَعَةَ أَذْرَعٍ فَيَحْمَلُ هَذَا عَلَى إِبْغَاءِ الْكُسْرِ وَرَوَايَةِ عَطَاءٍ عَلَى جَبْرِهِ وَيَجْمَعُ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ كُلِّهَا بِذَلِكَ.

قَالَ: وَلَمْ أَرِ مِنْهُ سَبْقَنِي إِلَى ذَلِكَ أَنْتَهَى. وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِي بِأَنَّ قَوْلَهُ وَقَدْ جَاءَتْ رَوَايَاتٌ أَصَحُّ مِنْهَا غَيْرُ مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَجَرَ كُلَّهُ مِنَ الْبَيْتِ وَأَصْرَحَ مِنْهُ حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ الَّذِي لَفْظُهُ أَنَّ الْحَجَرَ مِنَ الْبَيْتِ وَكُلُّ ذَلِكَ صَحِيحٌ.

وَتَرْجِيحُ رَوَايَةِ الْحَارِثِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى رَوَايَةِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْهَا بِالْأَصْحِيَّةِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. ثُمَّ تَكَلَّفَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَايَاتِ بِالْكَسْرِ وَالْجَبْرِ فَالْأَوْجَهُ الْأَصُوبُ فِيهِ مَا قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَ آتِفًا ⁽²⁾.

(1) أي: قدره.

(2) وسيجيء ما يتعلق بهذا المبحث في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

قُلْتُ : فَمَا لَهُمْ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ : «إِنَّ قَوْمَكَ قَصَّرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ» قُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ : «فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ، لِيُدْخِلُوا مَنْ شَاؤُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاؤُوا،

ثم إن ثبت أن الحجر كله أو بعضه من البيت فلا يصح صلاة كل مستقبل شيئًا منه وهو غير مستقبل لشيء من الكعبة وذلك لأن الأحاديث من هذا آحاد إنما تفيد الظن وقد أمرنا باستقبال المسجد الحرام يقينًا على ما هو المعروف بين الحاضر والبعيد.

وهذا هو المذهب عند الحنفية والمالكية وهو الذي صححه الرافعي والنووي أنه لا يصح استقبال شيء من الحجر في الصَّلَاة مع عزم استقبال شيء من الكعبة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قُلْتُ) أي : قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ : (فَمَا لَهُمْ لَمْ يُدْخِلُوهُ) من الإدخال (فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ) ﷺ : «إِنَّ قَوْمَكَ قَصَّرَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ» بفتح الصاد المشددة، ويروى بضم الصاد المخففة أي : النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم الأزرقى وغيره.

ويوضحه ما روى ابن إسحاق في السيرة عن ابن عبد الله بن نجيح أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان بن أمية أن أبا وهب بن عائذ بن عمران بن مخزوم وهو جد جعدة بن هبيرة ابن أبي وهب المخزومي قَالَ لقريش : لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا طيبًا ولا تدخلوا فيه مهر بغي ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس.

وروى سُفْيَانُ بن عيينة في جامعه عن عبيد الله بن أبي يزيد عَنْ أَبِيهِ أنه شهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أرسل إلى شيخ من بني زهرة أدرك ذلك فسأله عمر عن بناء الكعبة فقال : إِنَّ قَرِيشًا تقربت لبناء الكعبة أي : بالنفقة الطيبة فعجزت فتركوا بعض البيت في الحجر فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : صدقت.

(قُلْتُ) أي : قالت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ : (فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ) ﷺ : (فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ، لِيُدْخِلُوا) من الإدخال وفي رواية المستملي يدخلوا بغير لام.

(مَنْ شَاؤُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاؤُوا) وزاد مسلم من طريق الحارث بن عبد الله عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقال : هل تدرين لم كان قومك رفعوا بابها قالت

وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ، أَنْ أَدْخَلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ».

1585 - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

قلت: لا قال: تعززا أن لا يدخلها إلا من أرادوا فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقي حتى إذا كان يدخل دفعوه فسقط.

(وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ) بتنوين حديث ورفع عهدهم على الفاعلية لحديث، ويروى بإضافة حديث إلى عهدهم (بِالْجَاهِلِيَّةِ) بالألف واللام في رواية الكشميهني وفي رواية غيره: بجاهلية بدون اللام وقد تقدم في العلم بلفظ حديث عهد بكفر وفي رواية أبي عوانة حديث عهد بشرك وجواب لولا محذوف وهو قوله لأدخلت الجدر في البيت.

(فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ) وفي رواية شيان عن أشعث تنفر بالفاء بدل الكاف ونقل ابن بطال عن بعض علمائهم أن النفرة التي خشىها ﷺ أن ينسبوه إلى الإنفراد وبالفخر دونهم.

(أَنْ أَدْخَلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ) كذا وقع هنا فكلمة أن مصدرية أي: أخاف إنكار قلوبهم إدخال الجدر فيه وقد رواه مسلم عن سعيد بن منصور عن أبي الأحوص بلفظ فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل فأثبت جواب لولا، وكذا أثبتة الإسماعيلي من طريق شيان عن أشعث ولفظه لنظرت فأدخلت.

(وَأَنْ أُلْصِقَ) من الإلصاق أي: ألزق (بَابَهُ بِالْأَرْضِ) وهو عطف على ما قبله⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضم العين مصغراً واسمه في الأصل عبد الله يكنى أبا مُحَمَّد الهباري القرشي الكوفي وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) كذا رواه مسلم أيضاً من طريق أبي معاوية والتَّسَائِيَّ من طريق

(1) والحديث أخرجه مسلم وابن ماجه في الحج أيضاً.

قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنْ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْفًا» قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ «خَلْفًا» يَعْنِي بَابًا.

عبدة بن سليمان وأبو عوانة من طريق علي بن مسهر وأحمد عن عبد الله بن نمير كلهم عن هشام. وخالفهم القاسم بن معن فرواه عن هشام عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَرَوَاةُ الْجَمَاعَةِ أَرْجَحُ فَإِنْ رَوَاةُ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لِهَذَا الْحَدِيثِ مَشْهُورَةٌ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ عُرْوَةُ قَدْ سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِدُونِ وَاسِطَةٍ وَسَمِعَ أَيُّضًا عَنْ أَخِيهِ عَنْهَا بِوَاسِطَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْلَا حَدَاثَةُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ، ثُمَّ لَبَيْتُهُ عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(فَإِنْ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ⁽¹⁾ وَجَعَلَتْ) بِسُكُونِ اللَّامِ وَضَمِ التَّاءِ عَلَى صِيغَةِ الْمُتَكَلِّمِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ لَبَيْتُهُ وَضَبَطَهَا الْقَابِسُ بِفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ التَّاءِ عَطْفًا عَلَى اسْتَقْصَرَتْ وَهُوَ وَهْمٌ فَإِنْ قُرَيْشًا لَمْ تَجْعَلْ لَهُ بَابًا مِنْ خَلْفٍ وَإِنَّمَا هُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِجَعْلِهِ (لَهُ خَلْفًا) بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا فَاءً. وَقَدْ فَسَّرَهُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَعْلُوقَةِ الْآتِيَةِ. وَضَبَطَهُ الْحَرَبِيُّ فِي الْغَرِيبِ بِكُسْرِ الْخَاءِ وَهُوَ غَرِيبٌ. قَالَ: وَالْخَالِفَةُ عُمُودٌ فِي مُؤَخَّرِ الْبَيْتِ وَالصَّوَابُ هُوَ الْأَوَّلُ.

(قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَبِالزَّايِ الضَّرِيرِ، (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ.

(«خَلْفًا» يَعْنِي بَابًا) يَعْنِي: أَنَّهُ فَسَّرَهُ بِالْبَابِ. وَهَذَا التَّفْسِيرُ مِنْ هِشَامٍ بَيْنَهُ أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ مَسْهَرٍ عَنْ هِشَامٍ قَالَ الْخَلْفُ الْبَابُ.

وهذا التعليق وصله مسلم قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(1) أي: أوجدته وجعلته قاصراً أي: ناقصاً.

1586 - حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ، فَهَدِمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ،

«لولا حدائنة عهد قومك بالكفر لنقضت الكعبة ولجعلتها على أساس إبراهيم عليه السلام فإن قريباً حين بنت الكعبة استقصرت ولجعلت لها خلفاً» وكذا رواه النسائي أيضاً.

ولم يقع في روايتهما التفسير المذكور، ولكن أخرجه ابن خزيمة عن أبي كريب عن أبي أسامة وأدرج التفسير ولفظه: «وجعلت لها خلفاً» يعني: باباً آخر من خلف يقابل الباب المقدم، واللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ عَمْرٍو) بفتح الموحدة وتخفيف التحتانية وبالنون في الأول وبتفتح العين في الثاني وقد مر في باب تعاهد ركعتي الفجر، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة هو ابن هارون كما جزم أبو نعيم في المستخرج وقد مر في باب التبرز في البيوت، قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ) بفتح الجيم هو ابن حازم بالحاء المهملة وبالنزاي، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُوْمَانَ) بضم الراء وسكون الواو وتخفيف الميم وبعد الألف نون مولى آل الزبير بن العوام أبو روح بفتح الراء مات سنة ثلاثين ومائة.

(عَنْ عُرْوَةَ⁽¹⁾) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ (بالإضافة عند جميع الرواة وقال المطرزي: لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب حديثو عهد (بجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ، فَهَدِمَ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ) هو المسمى بالحجر.

(1) كذا رواه الحافظ من أصحاب يزيد بن هارون عنه وأخرجه أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان وأحمد بن منيع في مسانيدهم هكذا وكذا رواه النسائي والإسماعيلي من طريق هارون الجمال والزعفراني، كلهم عن يزيد بن هارون وخالفهم الحارث بن أبي أسامة فرواه عن يزيد بن هارون فقال عن عبد الله بن الزبير بدل عروة بن الزبير وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي الأزهري عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه وقال الإسماعيلي: إن كان أبو الأزهري ضبطه فكان يزيد بن رومان سمعه من الأخوين، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَلَزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ، بَابًا شَرْقِيًّا، وَبَابًا غَرْبِيًّا، فَبَلَعْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ»، فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى هَدْمِهِ، قَالَ يَزِيدُ: وَشَهِدْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَدَمَهُ، وَبَنَاهُ، وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً، كَأَسْنِمَةِ الْإِبِلِ،

(وَأَلَزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ) أي: ألصقته بها بحيث يكون بابه على وجه الأرض غير مرتفع.

(وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ، بَابًا شَرْقِيًّا، وَبَابًا غَرْبِيًّا) والأول هو الموجود الآن لكنه مرتفع فيه ثلاثة تصرفات على خلاف ما بناه إبراهيم عليه السلام.

(فَبَلَعْتُ بِهِ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ) عليه السلام (فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) أي: عبد الله بن الزبير (عَلَى هَدْمِهِ) أي: هدم البيت وزاد وهب بن جرير في روايته وبناؤه.

(قَالَ يَزِيدُ) أي: ابن رومان بالإسناد المذكور.

(وَشَهِدْتُ) أي: حضرت (ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَدَمَهُ، وَبَنَاهُ، وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ، وَقَدْ رَأَيْتُ⁽¹⁾ أَسَاسَ إِبْرَاهِيمَ) عليه السلام (حِجَارَةً، كَأَسْنِمَةِ الْإِبِلِ) جمع سنام هكذا ذكره ويزيد بن رومان مختصرًا.

وقد رواه مسلم من طريق عطاء بن أبي رباح قَالَ: لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان تركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يجرتهم على أهل الشام فلما صدر الناس قَالَ: يا أيها الناس أشيروا علي في الكعبة أنقضها ثم أبني بناها أو أصلح ما وهى منها فقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإني قد فرق لي رأي فيها أرى أن تصلح ما وهى منها وتدع بيتًا أسلم الناس عليه وأحجارًا أسلم الناس عليها وبعث عليها النَّبِيُّ ﷺ فقال ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لو كان أحدكم احترق بيته ما رضي حتى يجدده فكيف بيت ربكم أني مستخير ربي ثلاثًا ثم عازم على أمري فلما مضت ثلاث أجمع رأيي على أن ينقضه فتحاماه الناس أن ينزل بأول الناس يصعد

(1) الراي يزيد بن رومان.

فيه أو من السماء حتى صعده رجل فألقى منه حجارة فلما لم يره الناس أصابه شيء تتابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض فجعل ابن الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه وقال ابن الزبير: سمعت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تقول أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لولا أن الناس حديثو عهدهم بكفر وليس عندي من النفقة ما يقوى على بنائه لكنت أدخلت فيه من الحجر خمسة أذرع ولجعلت له باباً يدخل منه الناس وباباً يخرجون منه قَالَ: فأنا اليوم أجد ما أنفق ولست أخاف الناس فزاد فيه خمسة أذرع في الحجر حتى أبدى أسا نظر الناس إليه فبنى عليه البناء وكان طول الكعبة ثمانين عشرة ذراعاً»⁽¹⁾، فلما زاد فيه استقصره فزاد طوله عشرة أذرع وجعل له بابين: أحدهما: يدخل منه، والآخر: يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك ويخبره أن ابن الزبير قد وضع البناء على أس نظر إليه العدول من أهل مكة فكتب إليه عبد الملك إنا لسنا من تلطيف ابن الزبير في شيء أما ما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد من الحجر فردّه إلى بنائه وسد الباب الذي فتحه فنقضه وأعادّه إلى بنائه.

وقال ابن سعد: لم يبن ابن الزبير الكعبة حتى حج بالناس سنة أربع وستين ثم بناها حين استقبل سنة خمس وستين وحكى عن الواقدي أنه رد ذلك وقال: إنه ابتدأ بناءها بعد رحيل الجيش بسبعين يوماً والمراد من الجيش جيش الشام⁽²⁾. وقال الأزرقى: كان ذلك في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين. ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ابتداء البناء في ذلك الوقت وامتد أمره إلى الموسم ليراه أهل الآفاق ليشنع بذلك على بني أمية وفي تاريخ المسبحي كان الفراغ من بناء البيت في سنة خمس وستين وزاد المحب الطبري أنه كان في شهر رجب⁽³⁾.

وروى ابن سعد في الطبقات من طريق أبي الحارث بن زمعة قَالَ ارتحل

(1) وفي رواية من وجه آخر أنه كان طولها عشرين ذراعاً فلعل راويه جبر الكسر.

(2) وقيل يزيد بن معاوية وكان أميرهم الحصين بن نمير وما ارتحلوا من مكة حتى أتاها موت يزيد ابن معاوية وذلك فقد أفسدوا في حرم الله وسفكوا الدماء وأوهنوا الكعبة من حجارة المجانيق.

(3) وإن لم يكن هذا الجمع مقبولاً فالذي في الصحيح مقدم على غيره.

الحصين بن نمير يعني : الأمير الذي كان يقاتل ابن الزبير من قبل يزيد بن معاوية لما أتاهم موت يزيد بن معاوية في ربيع الآخر سنة أربع وستين قَالَ فأمَرَ ابن الزبير بالخصاص التي كانت حول الكعبة فهدمت فإذا الكعبة تنقض أي : تتحرك متوهنة ترتج من أعلاها إلى أسفلها فيها أمثال صوت النساء من حجارة المنجنيق. وللفاكهي من طريق عثمان بن ساج بلغني أنه لما بلغ جيش الحصين ابن نمير أحرق بعض أهل الشام على باب بني جمح وفي المسجد يومئذ خيام فمشى الحريق حتى أخذ في البيت فظن الفريقان إنهم هالكون وضعف بناء البيت حتى أن الطير لتقع عليه فتتناثر حجارته، ولعبد الرازق عَنْ أَبِيهِ عن مرثد بن شرحبيل أنه حضر ذلك قَالَ : كانت الكعبة قد وهت من طريق أهل الشام، قَالَ : فهدمها ابن الزبير فتركه حتى قدم الناس الموسم وقد مر ذلك في رواية مسلم آنفاً.

وقال ابن عينة في جامعه عن داود بن شابور عن مجاهد قَالَ : خرجنا إلى منى فأقمنا بها ثلاثاً ننتظر العذاب وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهدم وفي رواية أبي أويس ثم عزل ما كان يصلح أن يعاد في البيت فبنوا به ونظروا إلى ما كان لا يصلح منها أن يبني به فأمَرَ به أن يحفر له في جوف الكعبة فيدفن وتبعوا قواعد إبراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئاً حتى شق على ابن الزبير ثم أدركوها بعد ما أمنعوا فنزل عبد الله بن الزبير فكشفوا له عن قواعد إبراهيم عليه السلام وهي صخر كأمثال الخلف من الإبل فأنغضوا له أي : حركوا تلك القواعد بالعتل فنغضت قواعد البيت ورأوا بنياناً مربوطاً بعضه ببعض فحمد الله تَعَالَى وكبره ثم أحضر الناس فأمَرَ بوجوههم وأشرفهم فنزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوا ورأوا بنياناً متصلاً فأشهدهم على ذلك⁽¹⁾.

وفي رواية مرثد عند عبد الرازق فكشف عن ربض في الحجر أخذ بعضه ببعض فتركه مكشوفاً ثمانية أيام ليشهد عليه قَالَ : فرأيت ذلك الربض مثل

(1) وفي رواية عبد الرازق من طريق ابن سابط عن زيد أنهم كشفوا عن القواعد فإذا الحجر مثل الخلفة والحجارة مشبك بعضها ببعض وفي رواية للفاكهي عن عطاء قال : كنت في الأمانة الذين جمعوا على حفرة فحفروا قامة ونصفاً فهجموا على حجارة لها عروق تتصل بزرد عرق المروة فضربوه فارتجت قواعد البيت فكبر الناس مبنى عليه.

خلف الإبل ورأيت الرجل يأخذ العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهتز الركن الآخر⁽¹⁾.

وقد تقدم في رواية عطاء عن مسلم وجعل له بايين: أحدهما: يدخل منه، والآخر: يخرج منه، وفي رواية الأسود التي في العلم ففعله عبد الله بن الزبير أي: فعل ما قاله رسول الله ﷺ.

وفي رواية إسماعيل بن جعفر عند الإسماعيلي فنقضه عبد الله بن الزبير فجعل له بايين في الأرض ونحوه للترمذي من طريق شُعْبَةَ عن أبي إسحاق، وللفاكهي من طريق أبي أويس عن مُوسَى بن ميسرة أنه دخل الكعبة بعد ما بناها ابن الزبير فكان الناس لا يزدحمون فيها يدخلون من باب ويخرجون من آخر.

تنبيه:

جميع الروايات في هذه القصة متفقة على أن ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جعل الباب بالأرض ومقتضاه أن يكون الباب الذي زاده على سمته. وقد ذكر الأزرقى أن جملة ما غيره الحجاج الجدار الذي من جهة الحجر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي عن يمين الركن اليماني وما تحت عتبة الباب الأصلي وهو أربعة أذرع وشبر وهذا موافق لما في الروايات المذكورة لكن المشاهد الآن في ظهر الكعبة باب مسدود يقابل الباب الأصلي وهو في الارتفاع مثله ومقتضاه أن يكون الباب الذي كان على عهد ابن الزبير لم يكن لاصقا بالأرض.

فيحتمل أن يكون لاصقا كما صرحت به الروايات لكن الحجاج لما غيره رفع ورفع الباب الذي يقابله أيضا ثم بدا له فسد الباب المجدد قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لكن لم أر النقل بذلك صريحا وذكر الفاكهي في أخبار مكة أنه شاهد هذا الباب المسدود من داخل الكعبة في سنة ثلاث وستين ومائتين فإذا

(1) والخلف بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وفي آخره فاء قال الجوهري: المخاض وهي: الحوامل من النوق والواحد خلفه.

قَالَ جَرِيرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: أَيْنَ مَوْضِعُهُ؟ قَالَ: أَرِيكَهُ الْآنَ، فَدَخَلْتُ مَعَهُ الْحِجْرَ، فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ، فَقَالَ: هَا هُنَا، قَالَ جَرِيرٌ: فَحَزَرْتُ

هو مقابل باب الكعبة وهو بقدره في الطول والعرض وإذا في أعلاه كلاليب ثلاثة كما في الباب الموجود سواء، فالله أعلم.

فائدة:

قال أبو أويس أخبرني غير واحد من أهل العلم: أن عبد الملك ندم على إذنه للحجاج في هدمها ولعن الحجاج. ولا بن عيينة عن داود بن شابور عن مجاهد فردّ يعني: الحجاج الذي كان ابن الزبير أدخل فيها من الحجر قَالَ: فقال عبد الملك: وددنا إن تركنا أبا خبيب وما تولى من ذلك.

وقد أخرج قصة ندم عبد الملك على ذلك مسلم من وجه آخر فعنده من طريق الوليد بن عطاء أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وفد على عبد الملك في خلافته فقال ما أظن أبا خبيب يعني: ابن الزبير سمع من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما كان يزعم أنه سمع منها فقال الحارث: بلى أنا سمعته منها.

زاد عبد الرازق عن ابن جريج فيه وكان الحارث مصدقاً لا يكذب فقال عبد الملك أنت سمعتها تقول ذلك؟ قَالَ: نعم، فنكت ساعة بعصاه وقال: وددت أنى تركته وما تحمل، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا من طريق أبي قزعة قَالَ بينما عبد الملك يطوف بالبيت إذ قَالَ: قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب أم المؤمنين فذكر الحديث فقال له الحارث: لا تقل هذا يا أمير المؤمنين أنا سمعت أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تحدث بهذا قَالَ: لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على بناء ابن الزبير.

ثم إنه لم يذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قصة تغيير الحجاج لما صنعه ابن الزبير وقد ذكرها مسلم رواية عطاء كما تقدم.

(قَالَ جَرِيرٌ) هو ابن حازم المذكور في السند: (فَقُلْتُ لَهُ) أي: ليزيد بن رومان: (أَيْنَ مَوْضِعُهُ؟ قَالَ: أَرِيكَهُ الْآنَ، فَدَخَلْتُ مَعَهُ الْحِجْرَ، فَأَشَارَ إِلَى مَكَانٍ، فَقَالَ: هَا هُنَا، قَالَ جَرِيرٌ: فَحَزَرْتُ) بتقديم الزاي على الراء أي: قدرت.

مِنَ الْحَجَرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا.

(مِنَ الْحَجَرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا) وقد ورد ذلك مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ كما تقدم في الطريق الثانية وأنها أرجح الروايات وأن الجمع بين المختلف منها ممكن وهو أولى من دعوى الاضطراب والطعن في الروايات المقيدة لأجل الاضطراب كما جنح ابن الصلاح وتبعه النَّوَوِيُّ؛ لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ولم يتعذر ذلك هنا فيتعين حمل المطلق على المقيّد كما هو قاعدة مذهبهما.

ويؤيده أن الأحاديث المطلقة والمقيدة متواردة على سبب واحد وهو أن قريشا قصروا عن بناء إبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام.

وأن ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أعاده على بناء إبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام. وأن الحجاج أعاده على بناء قريش ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم عليه السلام في البيت.

قَالَ المحب الطبري في شرح التنبيه له: والأصح أن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع، والرواية التي جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيحمل على المقيّد فإن إطلاق اسم الكل على البعض شايع مجازًا.

وإنما قَالَ النَّوَوِيُّ ما قَالَ نصره لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت وعمدته في ذلك أن الشَّافِعِيَّ نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه.

ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة وممن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر فكان عملا مستمرا ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت.

وهذا متعقب فإنه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت فقد نص الشَّافِعِيَّ أَيْضًا كما ذكره البيهقي في المعرفة أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ونقله عن عدة من أهل العلم من قريش لقيهم كما تقدم فعلى هذا فلعله رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطًا وأما العمل

فلا حجة فيه على الإيجاب فلعل النَّبِيَّ ﷺ ومن بعده فعلوه استحباباً للراحة من تسور الحجر لا سيما والرجال والنساء يطوفون جميعاً فلا يؤمن على المرأة التكشف فلعلهم أرادوا حسم هذه المادة. وأما ما نقله المهلب عن ابن أبي زيد أن حائط الحجر لم يكن مبنياً في زمن النَّبِيِّ ﷺ وأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فبناه ووسعه قطعاً للشك وأن الطواف قبل ذلك كان حول البيت ففيه نظر.

وعمدة المهلب في ذلك ما سيأتي إن شاء الله تعالى في باب بنيان الكعبة في أوائل السيرة النبوية بلفظ لم يكن حول البيت حائط وكانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فبنى حوله حائطاً جدره قصيرة انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر فدخل الوهم على قائله من هنا ولم يزل الحجر موجوداً في عهد النَّبِيِّ ﷺ كما يصرح به كثير من الأحاديث الصحيحة نعم في الحكم بفساد طواف من دخل الحجر وخلق بينه وبين البيت سبعة أذرع نظر، وقد قَالَ: بصحته جماعة من الشافعية كإمام الحرمين ومن المالكية كأبي الحسن اللخمي.

وذكر الأزرقى أن ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعاً وثلاث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعاً فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يفسد طواف دونه. وأما قول المهلب أن الفضاء: لا يسمى بيتاً وإنما البيت البنيان؛ لأن شخصاً لو حلف لا يدخل بيتاً فانهدم ذلك البيت لا يحث بدخوله مكان ذلك البيت فليس بواضح فإن المشروع من الطواف ما شرع للخليل عليه السلام بالاتفاق فعلينا أن نطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حول البيت؛ لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بفوات المعجوز عنه فحرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار. وأما اليمين فمتعلقة بالعرف.

ويؤيده أنه لو انهدم مسجد فنقلت حجارته إلى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد

فدل على أن البقعة أصل للجدار بخلاف العكس أشار إلى ذلك ابن المنير في الحاشية.

ثم في حديث بناء الكعبة من الفوائد غير ما تقدم ما ترجم عليه المؤلف في العلم وهو ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس، فالمراد بالاختيار في عبارته المستحب.

وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين ودنيا وتألف قلوبهم مما لا يترك فيه أمر واجب.

وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة إذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة. وفيه حديث الرجل مع أهله في الأمور العامة وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي ﷺ.

تتميم:

حكى ابن عبد البر وتبعه القاضي عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير فناشده مالك في ذلك وقال: أخشى أن تصير ملعبة للملوك فتركه هذا وذلك بعينه، كما خشي جدهم الأعلى عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويجدد بناءها بأن يرم ما هي منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص وقال له: لا آمن أن يجيء من بعدك أمير فيغير الذي صنعته، أَخْرَجَهُ الْفَاكِهِي من طريق عطاء عنه.

وذكر الأزرقي أن سليمان بن عبد الملك هم بنقض ما فعله الحجاج ثم ترك ذلك لما ظهر له أن فعله بأمر أبيه عبد الملك.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف في شيء من التواريخ على أن أحدًا من الخلفاء لا من دونهم، غير من الكعبة شيئًا مما صنعه الحجاج إلى الآن إلا في الميزاب والباب وعتبه.

وكذا وقع الترميم في جدارها غير مرة وفي سقفها وفي سلم سطحها وجدد

43 - باب فَضْلِ الْحَرَمِ

فيها الرخام، فذكر الأزرقى عن ابن جريج: أن أول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك ووقع جدارها بالشامي ترميم في شهور سنة سبعين ومائتين، ثم في شهور سنة اثنتين وأربعين وخمس مائة، ثم شهور سنة تسع عشرة وست مائة ثم في سنة ثمانين وست مائة، وفي سنة أربع عشرة وثمان مائة. مما يتعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج في الكعبة إلى الإصلاح إلا فيما صنعه الحجاج إما من الجدار الذي بناه في الجهة الشامية وإما في السلم الذي جدده للسطح أو العتبة وما عدا ذلك مما وقع وإنما هو لزيادة محضة كالرخام أو لتحسين كالباب والميزاب كذا ذكر الحافظ العسقلاني.

وقد حكى الفاكهي عن الحسن بن مكرم عن عبد الله بن بكر السهمي عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جاورت بمكة فعابت أي: بالعين المهملة وبالموحدة اسطوانة من أساطين البيت فأخرجت وجيء بأخرى ليدخلوها مكانها فطالت عن الموضع وأدركهم الليل والكعبة لا تفتح ليلاً فتركوها ليعودوا من غد فيصلحوها، فجاءوا من غد فأصابوها أقوم من قدح أي: بكسر القاف وهو السهم. وهذا إسناد قوي رجاله ثقات ومكرم هو ابن حبيب من كبار أتباع التابعين وكأن القصة كانت في أوائل دولة بني العباس وكانت الأسطوانة من خشب، والله سبحانه أعلم.

43 - باب فَضْلِ الْحَرَمِ

(باب فَضْلِ الْحَرَمِ) أي: حرم مكة وهو ما أحاطها من جوانبها جعل له حكمه في الحرمة تشريعاً لها.

وحده من المدينة على ثلاثة أميال.

ومن اليمن والعراق على سبعة.

ومن الجدة على عشرة وقال الأزرقى: حد الحرم من طريق المدينة دون التنعيم عند بيوت تغار على ثلاثة أميال من مكة ومن طريق اليمن طرف أضاه على سبعة أميال من مكة ومن طريق الطائف إلى بطن بيره على أحد عشر ميلاً

ومن طريق العراق إلى ثنية رجل عشرة أميال ومن طريق الجعرانة في شعب أبي عبد الله بن خالد بن أسيد على خمسة أميال. ومن طريق جده منقطع الأعناس. ومن الطائف سبعة أميال عند طرف عرفة.

ومن بطن عرنة أحد عشر ميلاً، قيل إن الخليل عليه السلام لما وضع الحجر الأسود في الركن أضاء منه نور وصل إلى أماكن الحدود، فجاءت الشياطين فوقفت عند الإعلام فبناها الخليل عيه السلام حاجزاً رواه مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وعنه أن جبريل عليه السلام أرى إبراهيم عليه السلام مواضع أنصاب الحرم فنصبها ثم جددها إسماعيل عليه السلام ثم جددها قصي بن كلاب ثم جددها سيدنا رسول الله ﷺ، فلما ولى عمر رضي الله عنه بعث أربعة من قريش فنصبوا أنصاب الحرم.

وقال ابن الجوزي في المنتظم: وأما حدود الحرم فأول من وضعها إبراهيم عليه السلام وكان جبريل يريد ثم لم يجد حتى كان قصي فجدها ثم قلعتها قريش في زمان نبينا ﷺ، فجاء جبريل عليه السلام فقال: إنهم سيعيدونها فرأى رجال منهم في المنام قائلاً يقول: حرام أكرمكم الله تعالى به نزعتم أنصابه الآن تختطفكم العرب فأعادوها فقال جبريل عليه السلام: قد أعادوها فقال: قد أصابوا قال: ما وضعوا منها نصباً الأسد ملك ثم بعث رسول الله ﷺ عام الفتح تميم بن أسد فجدها ثم جددها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم جددها معاوية رضي الله عنه ثم جددها عبد الملك بن مروان.

فإن قيل: ما السبب في بعد بعض الحدود وقرب بعضها منه؟

فالجواب: إن الله عز وجل لما أهبط آدم عليه الصلاة والسلام أهبط بيتاً من ياقوتة أضاء ما بين المشرق والمغرب فنفرت الجن والشياطين وأقبلوا ينظرون، فجاءت الملائكة فوقفوا مكان الحرم إلى موضع انتهاء نوره وكان آدم عليه السلام يطوف به ويأنس به.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّي هَذِهِ الْبَلَدَةَ.....

تتيميم:

تغار بكسر التاء المثناة الفوقية وتخفيف العين المهملة وبعد الألف راء وهو جبل من جبال أبلَى على وزن فعلى بضم الهمزة وسكون الموحدة على طريق الآخذ من مكة إلى المدينة على بطن نخل ويقال: هو جبل لا ينبت شَيْئًا، وقال كثير:

أجيبك ما دامت بنجد وشيحة وما ثبتت أبلَى به وتغاره
والتتعيم على لفظ المصدر من نعمته تنعيما وهو ما بين مر وسرف بينه وبين مكة فرسخان ومن التتعيم يحرم من أراد العمرة وسمي التتعيم؛ لأن الجبل عن يمينه يقال له: نعيم والذي عن يساره يقال له: ناعم والوادي نعمان.

ومر بفتح الميم وتشديد الراء مضاف إلى الظهران بالطاء المعجمة المفتوحة بينه وبين البيت ستة عشر ميلاً، وسرف بفتح السين المهملة وكسر الراء وفي آخره فاء، وقال البكري: بسكون الراء وهو ماء على ستة أميال من مكة، وهناك أعرس رسول الله ﷺ بميمونة مرجعه من مكة حين قضى نسكه وهناك ماتت ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لأنها اعتلت بمكة فقالت: أخرجوني من مكة؛ لأن رسول الله ﷺ أخبرني أنني لا أموت بها فحملوها حتى أتوا بها سرفاً إلى الشجرة التي بنى بها رسول الله ﷺ تحتها موضع القبة فماتت هناك سنة ثمان وثلاثين وهناك عند قبرها سقاية، وروى الزُّهْرِيُّ أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حمى السرف والربذة هكذا ورد الحديث السرف بالألف واللام ذكره البُخَارِيُّ. والأضاه بفتح الهمزة والضاد المعجمة قَالَ الجوهرى هو الغدير، وقال السهيل: بينها وبين مكة عشرة أميال. وقال البكري أضاه بني غفار بالمدينة. وبيره.

(وقوله تَعَالَى) بالجر عطفًا على ما قبله: ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّي هَذِهِ الْبَلَدَةَ﴾⁽¹⁾ أمر الله تَعَالَى رسوله ﷺ بأن يقول: أُمِرْتُ أَنْ أَخْصُصَ اللَّهَ وَحْدَهُ

(1) لما بين الله تعالى قبل هذه الآية المبدأ والمعاد ومقدمات القيامة وأحوالها وصفة أهل القيامة من الثواب والعقاب.

الَّذِي حَرَمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ [النمل : 91] وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ :

بالعبادة ولا أتخذ له شريكًا كما فعلت قريش ⁽¹⁾ ﴿الَّذِي﴾ (صفة الرب.

﴿حَرَمَهَا﴾ أي حرم تلك البلدة وهي مكة حرسها الله تعالى وحماها لا يختلي خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها واللاجئ إليها آمن كما ورد في الحديث. واختصها من بين سائر البلاد بإضافة اسمه إليها؛ لأنها أحب بلادها إليه وأكرمها عليه وأعظمها لديه.

وهكذا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حين خرج في مهاجرة فلما بلغ الجزورة ⁽²⁾ استقبلها بوجهه الكريم فقال: إني أعلم أنك أحب بلاد الله إلى الله ولولا أن أهلك أخرجوني ما خرجت وأشار إليها إشارة تعظيم لها وتقريب دالا على أنها موطن نبيه ومهبط وحيه ووصف ذاته بالتحريم الذي هو خاص وصفها فأجزل بذلك قسمها في الشرف والعلو ووصفها بأنها محرمة لا ينتهك حرمتها إلا ظالم مضاد لربه قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج : 25].
﴿وَلَهُ﴾ عَزَّ وَجَلَّ.

﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ خلقًا وملكًا يعني: أن كل شيء تحت ربوبيته وملكوته. وفي ذلك إشارة إلى أن ملكًا ملك مثل هذه البلدة لعظيم الشأن قد ملكها وملك إليها كل شيء.

﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ أي: الحنفاء الثابتين على ملة الإسلام أو المنقادين لأوامره ونواهيه ﴿وَأَنْ أَتْلُوا الْقُرْآنَ﴾ [النمل : 92] أي: وأن أواظب على تلاوته لينكشف لي حقائقه في تلاوته شيئًا أو اتباعه وحيث يكون من التلو. ووجه تعلق هذه الآية بالترجمة من حيث أنه اختصها من بين سائر البلاد بإضافة اسمه إليها كما تقدم.

﴿وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ﴾ بالجر عطفًا على قوله الأول: ﴿وَقَالُوا إِنْ تَتَّبِعْ أَهْدَىٰ مَعَكَ

(1) بئر مشهورة بمكة تقع عليها إذا خرجت من باب إبراهيم.

(2) بئر مشهور بمكة تقع عليها إذا خرجت من باب إبراهيم.

﴿أَوَلَمْ تُمْكِنَ لَهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجِبِّيَ إِلَيْهِ ثَمَرَتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [القصص: 57].

نُخْطَفُ مِنْ أَرْضِنَا﴾ [القصص: 57] أي: قالت قريش: إن نتبع الهدى معك نخرج من أرضنا وروى النسفي في تفسيره وغيره أن الحارث بن عثمان بن نوفل ابن عبد مناف أتى النَّبِيَّ ﷺ فقال: نحن نعلم أنك على الحق ولكننا نخاف إن اتبعناك وخالفنا العرب بذلك وإنما نحن أكلة رأس، أي: قليلون أن يتخطفونا من أرضنا فرد الله عليهم بقوله: ﴿أَوَلَمْ تُمْكِنَ لَهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا﴾ أي: أو لم نجعل مكانهم حرمًا ذا أمن بحرمة البيت، ألقمهم الله الحجر بأنه كمن لهم وأسكنهم في الحرم الذي آمنه الله تَعَالَى وأمن قطانه بحرمة البيت، وكانت العرب في الجاهلية حولهم يتغاورون، يغير بعضهم على بعض ويتناحرون وأهل مكة آمنون في حرمهم لا يخافون من السبي والقتل والغارة وهم مشركون فكيف يخافون إذا أسلموا وهم حرم آمن⁽¹⁾.

﴿يُجِبِّيَ إِلَيْهِ﴾ يجلب ويحمل إليه ويجمع فيه، وقرأ نافع ويعقوب تجبى بالتأنيث.

﴿ثَمَرَتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من كل أوب وناحية ومعنى الكلية الكثرة كقوله تَعَالَى: ﴿وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: 23].

﴿رِزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ جاز أن ينتصب على المصدرية لمعنى ما قبله؛ لأن معنى تجبى إليه ثمرات كل شيء ترزق ثمرات كل شيء وأن يكون مفعول له. هذا إذا جعل مصدرًا. وإن جعل بمعنى مرزوق كان حالاً من الثمرات لتخصصها بالإضافة كما تنتصب عن النكرة المخصصة بالصفة.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: ولكن أكثر أهل مكة حملة لا يتفطنون ولا يتفكرون ليعلموا أن الله هو الذي فعل بهم ذلك فيشكروه بالتوحيد والإسلام. وقال الزمخشري: إنه متعلق بقوله من لدنا أي: قليل منهم يقرون بأن ذلك رزق من عند الله وأكثرهم جهلة لا يعلمون ذلك ولا يفطنون له ولو

(1) يعني أنهم أولى بالأمن إذا ضم على حرمة البيت حرمة إليه.

1587 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهُ،.....»

علموا أنه من عند الله لعلمو أن الخوف والأمن من عنده ولما خافوا التخطف إذا آمنوا به وخلفوا أئداده، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وتعلق هذه الآية أيضًا بالترجمة من حيث إن الله تعالى وصف الحرم بالأمن ومن على عباده بأن مكن لهم هذا الحرم.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني، قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: "إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ) أي: جعله حراما ولفظ الْبُخَارِيِّ في باب غزوة الفتح أن رسول الله ﷺ قام يوم الفتح فقال: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ يوم خلق الله السموات والأرض فهي حرام بحرام الله تعالى إلى يوم القيامة الحديث.

وقال البزار: وهذا الحديث قد روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من غير وجه، فإن قيل: إن قوله ﷺ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَأَنَا أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَا بَيْتِهَا أَيْ الْمَدِينَةِ» يعارض هذا الحديث؟

فالجواب: إنه ليس الأمر كذلك؛ لأن معنى قوله: إن إبراهيم حرم مكة أعلن بتحريمها وعرف الناس بأنها حرام بتحريم الله تعالى إياها فلما عرف تحريمها في زمانه على لسانه أضيف إليه وذلك كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَقَّ الْأَنْفُسَ﴾ [الزمر: 42] فإنه أضاف إليه التوفي، وقال في آية أخرى: ﴿قُلْ يَتُوبُ إِلَيْكُمْ مَلِكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: 11] فأضاف إليه، وقال في رواية أخرى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّوهُمْ الْمَلَكُ﴾ [النحل: 28] فأضاف إليهم وفي الحقيقة المتوفى هو الله تعالى وأضاف على غيره؛ لأنه ظهر على يدهم.

(لَا يُعْصَدُ شَوْكُهُ) أي: لا يقطع من عضدت الشجر أعضده عضداً مثل ضرب إذا قطعته، وفي المحكم الشجر معضود وعضيد، (وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهُ) أي:

وَلَا يَلْتَقِطُ لَقَطَتَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا».

لا يزعج من مكانه وهو تنبيه من الأدنى إلى الأعلى فلا يضرب ولا يقتل بالطريق الأولى.

(وَلَا يَلْتَقِطُ) على صيغة المعلوم وقوله: (لَقَطَتُهُ) نصب به. وفاعله قوله: (إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا) أي: الأمن عرف أنها لقطة فليلتقطها ليردها إلى صاحبها ولا يتملكها.

وفي الحديث: أن مكة حرام فلا يجوز لأحد أن يدخلها إلا بإحرام وهو قول عطاء بن أبي رباح والليث بن سعد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومالك في رواية، وهي قوله الصحيح والشافعي في المشهور عنه وعند أحمد وأصحابه الظاهرية لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام وإليه ذهب البخاري أيضًا قاله القاضي عياض، واستدلوا بما رواه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه: أن النَّبِيَّ ﷺ دخل يوم الفتح مكة وعليه عمامة سوداء وبما رواه البخاري من حديث أنس رضي الله عنه: أن النَّبِيَّ ﷺ دخل مكة وعلى رأسه مغفر الحديث. وأجيب: عن هذا بأن دخوله ﷺ مكة كان وهي حلال ساعتئذ فلذلك دخلها بغير إحرام وأنه كان خاصًا بالنبي ﷺ ثم عادت حرامًا إلى يوم القيامة فلا يجوز دخولها لأحد بغير إحرام.

وفيه أيضًا: أنه لا يجوز قطع شوكه ولا قطع شجره. وقال ابن المنذر أجمع العلماء على تحريم قطع شجر الحرم.

وقال: اختلف الناس في قطع شجر الحرم هل فيه جزاء أو لا فعند مالك لا جزاء فيه. وعند أبي حنيفة والشافعي فيه الجزاء وجزاؤه عند الشافعي في الدوحة بقرة وما دونها شاة.

وعند أبي حنيفة يؤخذ منه قيمة ذلك يشتري به هدي فإن لم يبلغ ثمنه ذلك تصدق به بنصف صاع لكل مسكين.

وقال الشافعي في الخشب وما أشبه قيمته بالغة ما بلغت والمحرم والحلال في ذلك سواء وأجمع كل من يحفظ عنه العلم على إباحة أخذ ما ينبت

44 - باب تَوْرِيثُ دُورِ مَكَّةَ،

وَبَيْعُهَا وَشِرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَوَاءٌ خَاصَّةً⁽¹⁾

الناس في الحرم من البقول والزروع والرياحين وغيرها.

واختلفوا في أخذ السواك من شجر الحرم فعند مجاهد وعطاء وعمرو بن دينار أنهم رخصوا في ذلك وحكى أبو ثور ذلك عن الشافعي، وكان عطاء يرخص في أخذ ورق السنا يستنشق به ولا ينزع من أصله ورخص فيه عمرو ابن دينار. وفيه أيضًا لا يجوز دفع لقطتها ولو لمنشد.

قَالَ القاضي عياض: حكم اللقطة في سائر البلاد واحد. وعند الشافعي أن لقطة مكة بخلاف غيرها من البلاد وإنها لا تحل إلا لمن عرفها قال إن لقطتها بعد التعريف لا يجوز تملكها بخلاف غيرها أي: لا يلتقطها إلا من عرفها فقط لا من تملكها، ومذهب الحنفية كمذهب مالك لعموم قوله ﷺ: «أعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة من غير فصل».

والحديث أَخْرَجَهُ أيضًا في الجزية وفي الجهاد، وَأَخْرَجَهُ مسلم أيضًا في الجهاد والحج، وأبو داود أيضًا فيهما، والتِّرْمِذِيُّ في السير، والنَّسَائِيُّ في الحج والبيعة.

44 - باب تَوْرِيثُ دُورِ مَكَّةَ،

وَبَيْعُهَا وَشِرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَوَاءٌ خَاصَّةً

(باب تَوْرِيثُ دُورِ مَكَّةَ، وَبَيْعُهَا وَشِرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَوَاءٌ خَاصَّةً) قيد للمسجد الحرام أي: المساواة إنما هي في نفس المسجد

(1) قال الحافظ: قوله باب توريث دور مكة الخ، أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة ابن نضلة قال: توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وما تدع رباع مكة إلا الموائب من احتاج سكن أخرجه ابن ماجة، وفي إسناده انقطاع وإرسال، وقال بظاهره ابن عمر ومجاهد وعطاء، قال عبد الرزاق عن ابن جريج: كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم، وأخبرني أن عمر نهى أن تبوب دور مكة لأنها ينزل الحاج في عرساتها، فكان أول من بوب داره سهيل بن عمرو، واعتذر عن ذلك لعمر، وروى الطحاوي عن مجاهد أنه قال: مكة مباح لا يحل بيع رباعها =

الحرام لا في سائر المواضع من

= ولا إجارة بيوتها، وروى عبد الرزاق عن مجاهد عن ابن عمر: «لا يحل بيع بيوت مكة ولا إجارته» وبه قال الثوري وأبو حنيفة، وخالفه صاحبه أبو يوسف، واختلف عن محمد، وبالجواز قال الجمهور، واختاره الطحاوي، واختلف عن مالك في ذلك، وقال الأبهري: لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن مكة فتحت عنوة، واختلفوا هل من بها على أهلها لعظم حرمتها أو أقرت للمسلمين، ومن ثم جاء الاختلاف في بيع دورها والكراء، والراجح عند من قال: أنها فتحت عنوة أن النبي ﷺ من بها على أهلها فخالف حكم غيرها من البلاد في ذلك، ذكره السهيلي وغيره، وليس الاختلاف في ذلك ناشئاً عن هذه المسألة، فقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله هاهنا المسجد الحرام هل هو الحرم كله أو مكان الصلاة فقط، واختلفوا أيضاً هل المراد بقوله سواء في الأمن والاحترام أو فيما هو أعم من ذلك وبواسطة ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضاً، اه مختصراً.

قلت: وتعقب العيني على قول الحافظ أن الإمام البخاري أشار إلى تضعيف حديث علقمة، وقال روى الطحاوي هذا الحديث بطريقين برجال ثقات، لكنه منقطع لأن علقمة ليس بصحابي، ثم ذكر العيني لفظ الطحاوي بطريقين، وقال رواه البيهقي أيضاً، وقال الموفق: واختلفت الرواية في بيع ربايع مكة وإجارة دورها، فروى أن ذلك غير جائز وهو قول أبي حنيفة ومالك والثوري وأبي عبيد، وكرهه إسحاق لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ في مكة: «لا تبايع ربايعها ولا تكرى بيوتها» رواه الأثرم بإسناده، وعن مجاهد عن النبي ﷺ أنه قال: «مكة حرام بيع ربايعها، حرام إجارته» وهذا نص رواه سعيد بن منصور في سننه، وروى أنها كانت تدعى السوائب على عهد رسول الله ﷺ ذكره مسدد في مسنده، ولأنها فتحت عنوة ولم تقسم، فكانت موقوفة فلم يجز بيعها كسائر الأرض التي فتحها المسلمون عنوة ولم يقسموها، والدليل على أنها فتحت عنوة قوله ﷺ: «إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين» الحديث متفق عليه، وروت أم هانئ أنها قالت: أجرت حوين لي فأراد علي قتلها الحديث متفق عليه ولذلك أمر النبي ﷺ بقتل أربعة فقتل منهم ابن خطل ومقيس بن صبابه، وهذا يدل على أنها فتحت عنوة، والرواية الثانية أنه يجوز بيع ربايعها، وإجارة بيوتها وهو قول الشافعي وابن المنذر، وهو أظهر في الحجة، لأن النبي ﷺ لما قيل له أين تنزل غداً؟ قال: «وهل ترك لنا عقيل من ربايع» متفق عليه ولأن أصحاب النبي ﷺ كانت لهم دور بمكة فمنهم من باع ومنهم من ترك داره في يد أعقابهم، واشترى عمر دار السجن من صفوان بن أمية، ولم يزل أهل مكة يتصرفون في دورهم تصرف الملاك بالبيع وغيره، ولم ينكره منكر فكان إجماعاً، وقد قرره النبي ﷺ بنسبة دورهم إليهم، فقال: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» وأقرهم في دورهم ورباعهم، ولم ينقل أحداً عن داره ولا وجد منه ما يدل على زوال أملاكهم، وكذلك من بعده من الخلفاء حتى أن عمر رضي الله تعالى عنه مع شدته في الحج لما احتاج إلى دار السجن لم يأخذها إلا بالبيع. وما روي من الأحاديث في خلاف هذا فهو ضعيف، وأما كونها فتحت عنوة فهو الصحيح الذي =

مكة⁽¹⁾ ولم يبين الحكم بالجواز ولا بعدمه لمكان الاختلاف فيه.

وقال الحافظ العسقلاني: أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال: توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما وما تدعى رباة مكة إلا السوائب من احتاج سكن رواه ابن ماجة وفي إسناده انقطاع وإرسال.

وتعقبه العيني: بأنه ليت شعري ما وجه هذه الإشارة ثم قال وروى هذا الحديث الطحاوي من طريقين برجال ثقات ولكنه منقطع؛ لأن علقمة بن نضلة ليس بصحابي.

ولفظ الطحاوي في أحد الطريقين عن علقمة بن نضلة قال: كانت الدور على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ما تباع ولا تتركى ولا تدعى إلا السوائب من احتاج سكن ومن استغنى أسكن، وأخرج البيهقي أيضاً.

ولفظه عن علقمة بن نضلة الكناني قال: كانت بيوت مكة تدعى السوائب، لم يبع رباعها في زمن رسول الله ﷺ ولا أبي بكر ولا عمر رضي الله عنهما ومن احتاج سكن ومن استغنى أسكن، فقله: السوائب، جمع سائبة وأصلها من

لا يمكن دفعه، إلا أن النبي ﷺ أقر أهلها فيها على أملاكهم ورباعهم، فبدل ذلك على أنه تركها لهم كما ترك لهوزان نساءهم وأبناءهم، وعلى القول الأول من كان ساكن دار أو منزل فهو أحق به يسكنه ويسكنه، وليس له بيعه، ولا أخذ أجرته، ومن احتاج إلى مسكن فله بذل الأجرة فيه، وإن احتاج إلى الشراء فله ذلك كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه، وكان أبو عبد الله إذا سكن أعطاهم أجرتها، قال ابن عقيل: الخلاف في غير مواضع المناسك، أما بقاع المناسك كموضع السعي والرمي فحكمه حكم المساجد بغير خلاف اه مختصراً.

قلت: ما حكى من تصرف أهل مكة في بيوتهم تصرف الملاك من غير نكير، وكذلك شراء عمر دار السجن وغير ذلك من الأمور لا يخالف الحنفية فإنهم لم ينكروا ملك الأبنية والدور بل أنكروا ملك الأرض فإنها موقوفة عندهم والأبنية عليها كالأبنية على الأرض الموقوفة، فالأبنية ملك لأصحابها دون الأرض.

(1) كذا قال الكرمانى وهذا ميل منه إلى ترجيح مذهبه والمراد من المسجد الحرام الحرم كله. ورد ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وكذا عن عطاء ومجاهد أخرج ابن أبي حاتم وغيره عنهم وكذا روى عن عمر رضي الله عنه أن الحرم كله مسجد ويروى في مسجد الحرام بدون الألف واللام.

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادُ﴾

تسيب الدواب وهو إرسالها تذهب وتجيء كيف شاءت.

وأراد بها أنها كانت سائبة لكل أحد من شاء كان يسكنها فإذا فرغ منها أسكن غيرها فلا بيع ولا إجارة، والرباع جمع ربع وهو المنزل المشتمل على أبيات، قَالَ الجوهرى: الربع، الدار بعينها حيث كانت وجمعها رباع وربوع وأرباع وأربع والربع المحلة أيضًا.

وروى الطحاوي أيضًا من حديث مجاهد عن عبد الله بن عمرو أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لا يحل بيع بيوت مكة ولا إجارتهما» ورواه البيهقي أيضًا.

ثم قَالَ الطحاوي فذهب قوم إلى هذه الآثار فقالوا: لا يجوز بيع أرض مكة ولا إجارتهما وممن قَالَ بهذا القول أَبُو حَنِيفَةَ ومحمد والثوري.

وأراد بالقوم هؤلاء عطاء بن أبي رباح ومجاهداً ومالكاً وإسحاق وأبا عبيد. ثم قَالَ وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: لا بأس ببيع أرضها وإجارتهما وجعلوها في ذلك كسائر البلدان، وممن ذهب إلى هذا القول أبو يوسف.

وأراد بالآخرين طاوساً وعمرو بن دينار والشافعي وأحمد وابن المنذر معهم. واحتج هؤلاء بحديث الباب على ما يأتي بيانه إن شاء الله تَعَالَى.

(لِقَوْلِهِ تَعَالَى) تعليل لقوله وأن الناس في المسجد الحرام سواء.

(﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾) أي: ويصرفون الناس عن دين الإسلام واتباع الهدى ولا يريد به حالا ولا استقبالاً وإنما يريد استمرار الصيد عنه منهم كقولهم: فلان يعطي ويمنع ولذلك حسن عطفه على الماضي، وقيل: هو حال من فاعل كفروا وخبر أن محذوف دل عليه آخر الآية أي: معذبون.

(﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾) عطف على اسم الله والمراد مكة لا نفس المسجد الحرام كما هو مذهب الشافعية.

(﴿الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ﴾) أي: للذين يقع عليهم اسم الناس من غير فرق حاضر وباد ومكي وأفاقي، ولذا قَالَ تَعَالَى: (﴿سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادُ﴾) أي:

وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَاكِ يُظْلَمُ.....

المقيم والطاري⁽¹⁾ وسواء خبر مقدم والعاكف مبتدأ مؤخر والجملة مفعول ثان لجعلناه ويكون للناس حالاً.

ونصبه عاصم في رواية حفص عنه على أنه المفعول أو الحال⁽²⁾ والعاكف مرتفع به وقرئ في الشواذ العاكف بالجر على أنه بدل من الناس.

وقد استشهد به أصحاب أبي حنيفة رحمه الله قائلين بأن المراد من المسجد الحرام مكة على امتناع بيع دور مكة وإجارتها.

وقال أبو الليث السمرقندي في تفسيره: وهذه الآية مدنية وذلك أن النبي ﷺ لما خرج من المدينة منعهم المشركون عن المسجد الحرام.

(﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَاكِ﴾) الباء فيه صلة واصله ومن يرد فيه إلحاد كما في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنْتُ بِالْذِّهْنِ﴾ [المؤمنون: 20].

وقال الزمخشري: ومفعول يرد متروك ليتناول كل متناول كأنه قال ومن يرد فيه مراداً عادلاً عن القصد.

وقرئ في الشواذ بفتح المثناة التحتية من الورود ومعناه من أتى فيه بإلحاد عدول عن القصد.

(﴿يُظْلَمُ﴾) متلبساً به وهما حالان مترادفان أو الثاني بدل من الأول بإعادة⁽³⁾ الجار أو صلة لرأي ملحدًا بسبب الظلم كالإشراك واقتراف الآثام.

وقيل: الإلحاد في الحرم منع الناس عن عمارته.

وعن سعيد بن جبير الاحتكار. وقيل: الظلم.

وعن الحسن ومن يرد إلحاده بظلم أراد إلحاداً فيه إضافة على الاتساع في الظرف كمكر الليل ومعناه من يرد أن يلحد فيه بظلم.

(1) أي: المسافر والغريب.

(2) أي: مستوياً.

(3) والمعنى ملحدًا فيه ظالمًا.

نَذَرُهُ مِنْ عَذَابِ إِلِيرٍ ﴿٢٥﴾ [الحج : 25]،

﴿نَذَرُهُ مِنْ عَذَابِ إِلِيرٍ﴾ (جواب لمن.

(1) قال الجصاص في أحكام القرآن: قال الله تعالى: ﴿وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْفِ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾ [الحج : 25]. روى إسماعيل بن مهاجر عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مكة مناخ لا تباع رباها، ولا تؤاجر بيوتها». وروى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال: كانوا يرون الحرم كله مسجداً ﴿سَوَاءً الْعَكْفِ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾، وروى عن عبد الرحمن ابن ثابت ﴿سَوَاءً الْعَكْفِ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾ قال: من يجيء من الحجاج والمعتمرين سواء في المنازل ينزلون حيث شاؤوا، غير أن لا يخرج من بيته ساكنه، وقال ابن عباس: العاكف فيه أهله، والباد من يأتيه من أرض أخرى، وأهله في المنزل سواء، وليس ينبغي لهم أن يأخذوا من البادي إجارة المنزل، وروى الأعمش عن إبراهيم قال: قال رسول الله ﷺ: «مكة حرمها الله لا يحل بيع رباها ولا إجارة بيوتها» وروى الأعمش عن مجاهد عن النبي ﷺ مثله، وروى عن علقمة ابن نضلة قال: كانت رباة مكة في زمان رسول الله ﷺ وزمان أبي بكر وعمر وعثمان تسمى السواتب، الحديث، وروى عن مجاهد قال: قال عمر: يا أهل مكة لا تتخذوا لدوركم أبواباً لينزل البادي حيث شاء، ثم قال الجصاص بعد ذكر الآثار الأخر في ذلك: قال أبو بكر: قد روي عن النبي ﷺ في ذلك ما ذكرنا، وروى عن الصحابة والتابعين ما وصفنا من كراهة بيع بيوت مكة، وأن الناس كلهم فيها سواء، وهذا يدل على أن تأويلهم لقوله تعالى: ﴿وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ للحرم كله، ثم ذكر الجصاص الأقوال الأخر المختلفة في ذلك، وقال: قال أبو حنيفة: لا بأس ببيع بناء بيوت مكة وأكره بيع أرضيها، ثم قال: قال أبو بكر: لم يتأول هؤلاء السلف المسجد الحرام على الحرم كله إلا والاسم شامل له من طريق الشرع، إذ غير جائز أن يتأول الآية على معنى لا يتحملها اللفظ، وفي ذلك دليل على أنهم قد علموا وقوع اسم المسجد على الحرم من طريق التوقيف، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِيْنَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة : 7] والمراد فيما روي الحديبية وهي بعيدة من المسجد قريبة من الحرم، وروى أنها على شفير الحرم، وروى المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم أن النبي ﷺ كان مضربه في الحل ومصلاه في الحرم، وهذا يدل على أنه أراد بالمسجد الحرام هاهنا الحرم كله، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْهَرَمِ الْحَرَامِ﴾ الآية، وفيها ﴿وَيُخْرَجُ إِلَيْهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ والمراد إخراج المسلمين من مكة حين هاجروا إلى المدينة، فجعل المسجد الحرام عبارة عن الحرم، ويدل على أن المراد جميع الحرم كله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُطْلَمِ نَذَرُهُ مِنْ عَذَابِ إِلِيرٍ﴾ والمراد به من انتهك حرمة الحرم بالظلم فيه، وإذا ثبت ذلك اقتضى قوله: ﴿سَوَاءً الْعَكْفِ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾ تساوي الناس كلهم في سكناه والمقام، وإنما أجاز أبو حنيفة إجارة البيوت إذا كان البناء ملكاً للمؤاجر فياًخذ أجرة ملكه، وأما أجرة الأرض فلا تجوز اده مختصراً.

وبسط الشيخ ابن القيم في الهدى في ذلك فقال: المراد بالمسجد الحرام هاهنا الحرم كله كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة : 28] فهذا المراد به الحرم كله، وقوله: ﴿سُئِنَ الَّذِيْ أَمْرِيْ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء : 1]. وفي الصحيح أنه أسري به من بيت أم هانئ، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ =

الْبَادِي الطَّارِي، ﴿مَعْكُوفًا﴾ [الفتح: 25]: مَحْبُوسًا.

1588 - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،

عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ،
.....

وقال مقاتل: نزلت الآية في عبد الله بن أنيس بن خطل القرشي وذلك أن النَّبِيَّ ﷺ بعث رجلين أحدهما مهاجري والآخر أنصاري فافتخر في الأنساب فغضب عبد الله بن أنيس فقتل الأنصاري ثم ارتد عن الإسلام وهرب إلى مكة فأمر النَّبِيُّ ﷺ يوم فتح مكة فقتل.

(الْبَادِي الطَّارِي، ﴿مَعْكُوفًا﴾ مَحْبُوسًا) هذا تفسير من البُخَارِيِّ بالمعنى على عادته ومعنى الطاري المسافر. قَالَ الإسماعيلي البادي الذي يسكن بالبدو وكذا من كان ظاهر البلد فهو بادي. وقوله معكوفًا محبوسًا كذا وقع هنا وليست هذه الكلمة في الآية المذكورة وإنما هي في [آية الفتح] ولكن يمكن أن يقال: إنه ذكرها لمناسبة العاكف وهو المقيم وروى الطحاوي من طريق سُفْيَانَ عن أَبِي حصين قَالَ: أردت أن أعتكف وأنا بمكة فسألت سعيد بن جبير فقال: أنت عاكف ثم قرأ هذه الآية.

(حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بفتح الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة وفي آخره غين معجمة، ابن الفرج أبو عبد الله وقد مر في الوضوء.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ) وفي نسخة الحسين بالألف واللام وهو المشهور بزين العابدين، (عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ) بن

الْحَرَّازِ [البقرة: 196] وليس المراد به حضور نفس موضع الصلاة اتفاقاً. وسياق آية الحج يدل على ذلك فإنه قال: ﴿وَمَنْ يَرْدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُطْلَرُ﴾ وهذا لا يختص بمقام الصلاة قطعاً بل المراد به الحرم كله، فالذي جعله للناس سواء هو الذي توعد من أراد الإلحاد فيه، فالحرم ومشاعره كالصفا والمروة ومنى وعرفة ومزدلفة لا يختص بها أحد دون أحد، بل هي مشتركة بين الناس، ولهذا امتنع النبي ﷺ أن يبني له منى، وقال: «منى مناخ من سبق» ولهذا ذهب جمهور الأئمة من السلف والخلف إلى أنه لا يجوز بيع أراضي مكة ولا إجارة بيوتها، وهذا مذهب مجاهد وعطاء في أهل مكة، ومالك في أهل المدينة، وأبي حنيفة رحمه الله في أهل العراق، وسفيان الثوري والإمام أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه ثم بسط الكلام على دلائله وقد تقدم بعضها.

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ مِنْ رَبَاعٍ أَوْ دُورٍ»، وَكَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ،

عُفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْنَ تَنْزِلُ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ حَذَفَتْ أَدَاةُ الِاسْتِفْهَامِ مِنْ قَوْلِهِ فِي دَارِكَ بِدَلِيلِ رَوَايَةِ ابْنِ خَزِيمَةَ وَالطَّحَاوِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ بَلَفَظَ أَنْتَزَلَ فِي دَارِكَ.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْجَوْزِيُّ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ أَصْبَغٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ وَلِلْمُصَنِّفِ فِي الْمَغَازِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَيْنَ تَنْزَلُ غَدًا فَكَأَنَّهُ اسْتَفْهَمَهُ أَوَّلًا عَنْ مَكَانِ نَزُولِهِ ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُ يَنْزِلُ فِي دَارِهِ فَاسْتَفْهَمَهُ عَنْ ذَلِكَ.

وَظَاهِرُ هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ حِينَ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ وَيَزِيدُهُ وَضُوحًا رَوَايَةُ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بَلَفَظَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ قِيلَ: أَيْنَ تَنْزَلُ أَفِي بَيْتِكُمْ؟ الْحَدِيثُ.

وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَيْنَ تَنْزَلُ قَالَ: وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ ظِلٍّ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: أَشْكُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ أَخَذَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ لَكِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ ذَلِكَ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَنْفِرَ مِنْ مَنَى فَيَحْمِلُ عَلَى تَعْدُدِ الْقِصَّةِ.

(فَقَالَ: وَهَلْ تَرَكَ عَقِيلٌ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ. وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ وَهَلْ تَرَكَ لَنَا بِزِيَادَةِ لَنَا.

(مِنْ رَبْعٍ) جَمَعَ رُبْعٌ وَقَدْ ذَكَرَ تَفْصِيلَهُ.

(أَوْ دُورٍ) لِلتَّأَكِيدِ إِذَا فُسِّرَ الرَّبْعُ بِالْأَدَارِ أَوْ هُوَ شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ.

(وَكَانَ عَقِيلٌ) هَذَا أَدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ وَلَعَلَّهُ مِنْ أُسَامَةَ كَذَا قَالَهُ الْكُرْمَانِيُّ.

(وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ) أَيُّ: عَقِيلٌ (وَطَالِبٌ) عَطَفَ عَلَى الْمُسْتَكْنِ فِي وَرِثَ

أَيُّ: وَرِثَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ أَبَاهُمَا أَبَا طَالِبٍ.

وَأَسْمَ أَبِي طَالِبٍ عَبْدُ مَنْفٍ وَكُنِيَ بِأَبْنِهِ طَالِبٍ.

وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، شَيْئًا لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرِينَ، فَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ،

(وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ) هو المشهور بالطيار وذوي الجناحين وقد مر في باب الرجل ينعى في كتاب الجنائز.

(وَلَا عَلِيٌّ) وكان طالب أسن من عقيل وهو أسن من جعفر وهو أسن من علي رضي الله عنهم والتفاوت بين كل واحد والآخر عشر سنين وهو من النواذر. (لَأَنََّّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرِينَ) أي: عند وفاة أبيهما؛ لأن عقيلًا أسلم بعد ذلك عند الحديبية ومحصله أن النَّبِيَّ ﷺ لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلموا وباعتبار ترك النَّبِيِّ ﷺ لحقه منها بالهجرة وفقد طالب بيدرب فباع عقيل الدار كلها وحكى الفاكهي أن الدار لم تزل بيد أولاد عقيل إلى أن باعوها لمحمد بن يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار.

وزاد في رواية من طريق مُحَمَّد بن أبي حفصة وكان علي بن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول من أجل ذلك: تركنا نصيبنا من الشعب أي: حصة جدهم علي من أبيه أبي طالب.

وقيل: لما كان أبو طالب أكبر ولد عبد المطلب احتوى على أملاكه وحازها وحده على عادة الجاهلية من تقديم الأسن فتسلط عقيل أيضًا بعد هجرة رسول الله ﷺ.

وقال الداوددي وغيره: باع عقيل ما كان للنبي ﷺ ولمن هاجر من بني عبد المطلب كما كانوا يفعلون بدور من هاجر من المؤمنين فإن من هاجر من المؤمنين باع قريبه الكافر داره. وإنما أمضى رسول الله ﷺ تصرفات عقيل كرمًا وجودا أو استمالة لعقيل أو تصحيحًا لتصرفات أهل الجاهلية كما أنه يصحح أنكحة الكفار.

(فَكَانَ) أي: فمن أحل ذلك كان وكذا في رواية الإسماعيلي.

(عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَا يَرِثُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ) وهذا

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانُوا يَتَأَوَّلُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: 72] الآية.

موقوف على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد ثبت مَرْفُوعًا بهذا الإسناد وهو عند الثُّبَارِيِّ في المغازي من طريق مُحَمَّد بن أَبِي حفصة ومعمار عن الزُّهْرِيِّ وَأَخْرَجَهُ مَفْرَدًا في الفرائض من طريق ابن جريج عنه قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويختلج في خاطري أن القائل فكان عمر الخ هو ابن شهاب فيكون منقطعًا عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ المذكور في إسناد الحديث: (وَكَانُوا) أي: السلف (يَتَأَوَّلُونَ) أي: يفسرون (قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى) أي: الولاية المذكورة في هذه الآية الكريمة بولاية الميراث.

(﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾) أي: صدقوا بما جاء به الرسول ﷺ من التوحيد والقرآن، (﴿وَهَاجَرُوا﴾) أوطانهم وهم المهاجرون هاجروا من مكة إلى المدينة حبًّا لله ولرسوله ﷺ.

(﴿وَجَاهَدُوا﴾) العدو (﴿بِأَمْوَالِهِمْ﴾) فصرفوها في الكراع والسلاح وأنفقوها على المحاويع، (﴿وَأَنْفُسِهِمْ﴾) بمباشرة القتال (﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾) أي: في طاعته تَعَالَى وفيما فيه رضاه. ثم إنه تَعَالَى ذكر الأنصار فقال: (﴿وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا﴾) أي: المهاجرين إلى ديارهم حيث أنزلوهم وأسكنوهم في ديارهم. (﴿وَنَصَرُوا﴾) رسول الله ﷺ على أعدائه بالسيف.

(﴿أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾) يعني: في الميراث. وروى عبد الرزاق عن معمر عن قَتَادَةَ قَالَ: كان المسلمون يتوارثون بالهجرة وبالمؤاخاة التي وأخى بينهم النَّبِيُّ ﷺ وكانوا يتوارثون بالإسلام وبالهجرة وكان الرجل يسلم ويهاجر فلا يرث أخاه فنسخ بقوله تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: 6].

(الآية) أي: اقرأ الآية بتمامها وتمامها قوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا﴾ يعني: إلى المدينة ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ وَلِيَّتِهِمْ﴾ أي: من توليهم في الميراث

بأن يتولى بعضهم بعضاً في الميراث. وقرأ حمزة من ولايتهم بالكسر تشبيهاً لها بالعمل والصناعة كالكتابة والإمارة كأنه بتولية صاحبه يزاول العمل من شيء من الميراث ﴿حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا﴾ إلى المدينة، وقالوا: يا سول الله هل نعينهم إذا استعانوا بنا يعني: الذين آمنوا ولم يهاجروا فنزل: ﴿وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ يعني: إن استعانوا بكم على المشركين فانصروهم ﴿فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ﴾. أي: فواجب عليكم أن تنصروهم على من قاتلهم. ﴿إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ﴾ أي عهد فلا تنصروهم عليهم، فإنه لا ينقض عهدهم بنصرهم عليهم ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: 1]، ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: 72].

في العون والنصرة ومطابقة الحديث للترجمة من جهة قوله: وهل ترك عقيل من رباع أو دور؟ إلى قوله: قال ابن شهاب قَالَ الخطابي: احتج بهذا الحديث الشافعي على جواز بيع دور مكة بأنه ﷺ أجاز بيع عقيل الدور التي ورثها وكان عقيل وطالب ورثاها؛ لأنهما إذ ذاك كانا كافرين فورثا ثم أسلم عقيل وباعها قَالَ الخطابي: وعندي أن تلك الدور وإن كانت قائمة على ملك عقيل لم ينزلها رسول الله ﷺ؛ لأنها دور هجرها لله تَعَالَى فلم يرجعوا فيما تركوه. وتعقب بأن سياق الحديث يقتضي أن عقيلًا باعها ومفهومه أنه لو تركها لنزلها هذا، فليتأمل.

فإن قيل: يعارض هذا الحديث حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لا يحل بيع بيوت مكة ولا إيجارتها» رواه الطحاوي والبيهقي، ولفظه: «مكة مناخ لا يباع رباها ولا تؤاجر بيوتها»؟

فالجواب: أن الأصل في باب المعارضة التساوي وحديث عبد الله بن عمرو ولا يقاوم حديث أسامة؛ لأن في سنده إِسْمَاعِيل بن إبراهيم بن المهاجر ضعفه يَحْيَى والنسائي. وعن يَحْيَى مرة لا شيء فحيثئذ يسقط حديث عبد الله بن عمرو ولئن سلمنا المساواة، فلا يكتفى بها بل يرجح حديث أسامة من طريق النظر فإن ما يقتضيه حديث أسامة أولى وأصوب من حديث عبد الله وبيانه أن المسجد الحرام وغيره من المساجد وجميع المواضع التي لا تدخل في ملك أحد لا يجوز لأحد أن يبني فيها بناء أو يحتجر موضعاً منها ألا ترى أن موضع

الوقوف بعرفة لا يجوز أن يبني فيها بناء وكذلك منى لا يجوز لأحد أن يبني فيها داراً لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَتَخَذُ لَكَ بِنِي بَيْتًا تَسْتَظِلُ فِيهِ فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّهَا مَنَاحٌ لِمَنْ سَبَقَ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وابن ماجه وأحمد والطحاوي ووجدنا مكة على خلاف ذلك لأنه قد أَخْبَرَنَا فيها البناء وقد قَالَ ﷺ يوم دخل مكة: «من دخل دار أَبِي سُفْيَانَ فهو آمِنٌ» فهذا يدل على أن مكة مما يبني فيها الدور ومما يغلق عليها الأبواب فإذا كان كذلك يكون صفتها صفة المواضع التي يجري عليها الأملاك ويقع فيها الموارث فلا يجوز بيع الدور التي فيها ويجوز إيجارها.

وقال ابن قدامة: أضاف النَّبِيُّ ﷺ الدار إلى أَبِي سُفْيَانَ إضافة ملك بقوله: من دخل دار أَبِي سُفْيَانَ، وقد كانت لأصحاب النَّبِيِّ ﷺ دور مكة لأبي بكر والزبير وحكيم بن حزام وغيرهم ممن يكثر تعدادهم فبعضها بيع وبعضها بقي في يد أعقابهم.

وأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اشترى من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف درهم واشترى معاوية من حكيم بن حزام دارين بمكة أحدهما بستين ألف درهم والأخرى بأربعين ألف درهم وهذه قصص اشتهرت فلم تنكر فصارت إجماعاً. وقال الطحاوي: فإن احتج محتج في ذلك بقوله تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنَافُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ [الحج: 25] وقيل له: قد روي في تأويل هذا عن المتقدمين ما حَدَّثَنَا إبراهيم بن مرزوق قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ عن عبد الله بن مسلم عن سعيد بن جبيرة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿سَوَاءٌ الْعَنَافُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾ قَالَ: خلق الله فيه سواء فثبت بذلك أنه إنما قصد بذلك البيت أو المسجد الحرام لا سائر مكة، فإذا كان كذلك لا يساوى الناس في غير المسجد الحرام؛ لأن بعضهم يكونون مَلَائِكًا وبعضهم يكونون سَكَنًا فالمالك يجوز له بيع ملكه وإيجارته ونحوها.

ويخشد هذا ما روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيُّضًا قَالَ: كانوا يرون الحرم كله مسجداً ﴿سَوَاءٌ الْعَنَافُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾، وروى الثَّوْرِيُّ عن منصور عن

45 - باب نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ

1589 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ: «مَنْزِلُنَا عَدَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ،»

مجاهد قَالَ قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا تَتَخَذُوا لِدُورِكُمْ أَبْوَابًا لِيَنْزِلَ الْبَادِي حَيْثُ شَاءَ، وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَهَى أَهْلَ مَكَّةَ أَنْ يَغْلِقُوا أَبْوَابَ دُورِهِمْ دُونَ الْحَاجِّ.

وروى ابن أبي نجيح عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَنْ أَكَلَ كَرَا بِيُوتِ أَهْلِ مَكَّةَ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ نَارًا فِي بَطْنِهِ وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: دَلِيلُ بَقَاءِ دُورِ مَكَّةَ لِأَرْبَابِهَا.

وفيه أيضًا: أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَرِثُ الْكَافِرَ وَفَقِهَاءُ الْأَمْصَارِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا مَا حَكِيَ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَمُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَذَا عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَإِسْحَاقَ أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرِثُ الْكَافِرَ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمَ، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْجِهَادِ وَالْمَغَازِي أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي فِيهِ، وَابْنُ مَاجَةَ فِيهِ وَفِي الْفَرَائِضِ.

45 - باب نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ

(باب نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ) والمراد بيان موضع نزوله.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَرَادَ قُدُومَ مَكَّةَ) بَيْنَ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَهَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ حِينَ رَجُوعِهِ مِنْ مَنَى وَتَوَجَّهَ إِلَى الْبَيْتِ. (مَنْزِلُنَا) بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

(عَدَا) نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِ وَقَوْلُهُ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) كَلَامٌ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ ذَكَرَهُ لِلتَّبَرُّكِ وَالْإِمْتِثَالِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَا﴾ (١٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿[الكهف: 23، 24].

بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ».

1590 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَدِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَهُوَ بِمِنَى: «نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ».....

(بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ) أي: في خيف وهو بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتانية وفي آخره فاء، ما انحدر من الجبل وارتفع عن المسيل. وكنانة بكسر الكاف وتخفيف النون الأولى والمراد به المحصب بالمهملتين.

(حَيْثُ تَقَاسَمُوا) أي: تحالفوا (عَلَى الْكُفْرِ) قَالَ النَّوَوِيُّ: معنى تقاسمهم على الكفر تحالفهم على إخراج النَّبِيِّ ﷺ وبني هاشم والمطلب من مكة إلى هذا الشعب وهو خيف بني كنانة، وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة فيها أنواع من الباطل فأرسل الله عليها الأرضة فأكلت ما فيها من الكفر وتركت ما فيها من ذكر الله تعالى، فأخبر جبريل النَّبِيَّ ﷺ بذلك فأخبر به عمه أبا طالب فأخبرهم عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بذلك فوجدوه كما قَالَ، والقصة مشهورة وسنوضحها بأكثر من ذلك إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء عبد الله بن الزبير الحميدي المكي، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) هو ابن مسلم القرشي الأموي الدمشقي، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَدِ) أصله الغدو فحذفوا اللام وهو أول النهار وقال الجوهري: الغدوة بضم الغين ما بين الصبح وطلوع الشمس.

(يَوْمَ النَّحْرِ) نصب على الظرف أي: قَالَ في غداة يوم النحر، (وَهُوَ بِمِنَى) جملة اسمية حالية.

(«نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ») مقول

القول.

(1) وفي رواية مسلم عن زهير بن حرب عن الوليد بن مسلم بسنده حدثني أبو سلمة حدثنا أبو هريرة.

يَعْنِي ذَلِكَ الْمُحْصَبَ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةً، تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ: أَنَّ لَا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا يُبَايِعُوهُمْ،

مَعْنَى ذَلِكَ الْمُحْصَبَ هَكَذَا فِي رَوَاةِ الْمُسْتَمْلِي.

وَفِي رَوَاةٍ غَيْرِهِ: (يَعْنِي ذَلِكَ الْمُحْصَبَ).

قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: النُّزُولُ فِي الْمُحْصَبِ هُوَ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، لَا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ الْعِيدِ الَّذِي هُوَ الْغَدُ حَقِيقَةً.

وَأَجَابَ: بِأَنَّهُ تَجُوزُ عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ الْقَرِيبِ بِلَفْظِ الْغَدِ كَمَا يَتَجُوزُ بِالْأَمْسِ عَنِ الْمَاضِي⁽¹⁾.

(وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةً) عَطَفَ كِنَانَةَ عَلَى قُرَيْشٍ مَعَ أَنَّ قُرَيْشًا هُمْ أَوْلَادُ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّعْمِيمِ بَعْدَ التَّخْصِيسِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِكِنَانَةَ غَيْرِ قُرَيْشٍ فَقُرَيْشٍ قَسِيمٌ لَهُ لَا قَسَمٌ مِنْهُ.

قِيلَ: لَمْ يَعْقِبِ النَّضْرُ غَيْرَ مَالِكٍ وَلَا مَالِكٌ غَيْرَ فَهْرٍ، فَقُرَيْشٌ وَلَدُ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ وَأَمَّا كِنَانَةُ فَأَعْقَبَ مِنْ غَيْرِ النَّضْرِ فَلِهَذَا وَقَعَتِ الْمَغَايِرَةُ.

(تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ) كَذَا وَقَعَ عِنْدَهُ بِالشَّكِّ، وَوَقَعَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الْوَلِيدِ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ بِغَيْرِ شَكٍّ قَالَ الدَّوَادِي وَهُوَ وَهْمٌ.

وَسِيَائِي تَحْقِيقُهُ فِي آخِرِ الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(أَنَّ لَا يُنَاكِحُوهُمْ) يَعْنِي: لَا يَقَعُ بَيْنَهُمْ عَقْدُ نِكَاحٍ بَأَنْ لَا يَتَزَوَّجَ قُرَيْشٌ وَكِنَانَةُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَلَا يَزَوِّجُوا امْرَأَةً مِنْهُمْ إِيَّاهُمْ.

(وَلَا يُبَايِعُوهُمْ) أَي: بِأَنْ لَا يَبَايِعُوا لَهُمْ وَلَا يَشْتَرُوا مِنْهُمْ شَيْئًا.

وَفِي رَوَاةٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عِنْدَ أَحْمَدَ: أَنَّ لَا يُنَاكِحُوهُمْ وَلَا

(1) وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَيَخْتَلِجُ فِي خَاطِرِي أَنْ جَمِيعُ مَا بَعْدَ قَوْلِهِ يَعْنِي بِذَلِكَ مِمَّنْ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ أَدْرَجَ فِي الْخَبَرِ، فَقَدْ رَوَاهُ شُعَيْبٌ كَمَا فِي هَذَا الْبَابِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ كَمَا سِيَائِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السِّيرَةِ وَيُونُسُ كَمَا سِيَائِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي التَّوْحِيدِ كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ مُقْتَصِرِينَ عَلَى الْمَوْصُولِ مِنْهُ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى الْكُفْرِ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَتِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ،

يخالطوهم ، وفي رواية الإسماعيلي ولا يكون بينهم وبينهم شيء وهذا أعم.

(حَتَّى يُسَلِّمُوا) بضم الياء واسكان المهملة وكسر اللام.

(إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ) أو كانت هذه القضية على ما ذكر في الطبقات لما بلغ قريشاً فعل النجاشي بجعفر وأصحابه وإكرامه إياهم كبر ذلك عليهم جداً وغضبوا وأجمعوا على قتل سيدنا رسول الله ﷺ وكتبوا كتاباً على بني هاشم أن لا يناكحوهم ولا يبايعوهم ولا يخالطوهم وكان الذي كتب الصحيفة منصور ابن عكرمة العبدي فشلت يده وفي الأنساب للزبير بن أبي بكر اسمه بغض بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار.

وقال الكلبي: هو منصور بن عامر بن هاشم أخو عكرمة بن عامر بن هاشم. ثم ذكر في الطبقات وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة وقال بعضهم: بل كانت عند أم الحلاس بنت مخربة الحنظلية خالة أبي جهل وحصروا بني هاشم في شعب أبي طالب ليلة هلال المحرم سنة سبع من خبر النبوة وانحاز بنو المطلب بن عبد مناف إلى أبي طالب في شعبه وخرج أبو لهب إلى قريش فظاھرهم على بني هاشم وبني المطلب وقطعوا عنهم الميرة والمارة، فكانوا لا يخرجون إلا من موسم إلى موسم حتى بلغهم الجهد فأقاموا فيه ثلاث سنين ثم اطلع الله رسوله ﷺ على أمر صحيفتهم وأن الأرضة أكلت ما كان فيها من جور وظلم وبقي ما كان فيها من ذكر الله عَزَّ وَجَلَّ.

وفي لفظ: ختموا على الكتاب ثلاثة خواتيم. وفي لفظ فذكر ذلك النَّبِيُّ ﷺ لأبي طالب فقال أبو طالب لكفار قريش: إن ابن أخي أخبرني ولم يكذبني قط أن الله تَعَالَى قد سلط على صحيفتكم الأرضة فلحست ما كان فيها من جور وظلم وبقي فيها كل ما ذكر به الله تَعَالَى، فإن كان ابن أخي صادقاً نزعتم سوء آرائكم وإن كان كاذباً دفعته إليكم فقتلتموه أو استحييتموه قالوا: قد أصنفنا فإذا هي كما قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فسقط في أيديهم ونكسوا على رؤوسهم، فقال أبو طالب: علام نحبس ونحصر وقد بان الأمر فتلاوم رجال من قريش على ما صنعوا ببني

وَقَالَ سَلَامَةُ، عَنْ عُقَيْلٍ، وَيَحْيَى بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، وَقَالَا: بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «بَنِي الْمُطَّلِبِ أَشْبَهُ».

هاشم منهم مطعم بن عدي وعدي بن قيس وزمعة بن الأسود وأبو البختري ابن هاشم وزهير بن أبي أمية ولبسوا السلاح ثم خرجوا إلى بني هاشم وبني المطلب فأمرهم بالخروج إلى مساكنهم ففعلوا، فلما رأت قريش ذلك سقط في أيديهم وعرفوا أنهم لن يسلموهم وكان خروجهم من الشعب في السنة العاشرة.

(وَقَالَ سَلَامَةُ) بتخفيف اللام هو ابن روح بفتح الراء الأيلي بفتح الهمزة وسكون التحتانية وهو يروي (عَنْ) عمه (عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابن خالد الأيلي مات سنة سبع وتسعين ومائة.

(وَيَحْيَى) هو يَحْيَى بن عبد الله (ابْنُ الضَّحَّاكِ) البابلتي بباءين موحدتين وضم الثانية وبعدها اللام المضمومة وبعدها مثناه فوقية مشددة نسبة إلى بابلت⁽¹⁾، قَالَ ابن السمعاني: وظني أنها موضع بالجزيرة وفي رواية أبي ذر وكريمة ويحيى عن الضحاك بكلمة عن بدل كلمة ابن، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو وهم والصحيح هو الأول.

(عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ) عبد الرحمن بن عمرو وقال يَحْيَى بن معين يَحْيَى بن عبد الله ابن الضحاك البابلتي: والله لم يسمع من الأوزاعي شيئاً، وذكر الهيثم بن خلف الدوري: أن أمه كانت تحت الأوزاعي فإذا كان كذلك فلا يبعد سماعه منه؛ لأنه في حجره وقال عنبسة بن خالد: لم يكن لسلامة بن روح من السن ما يسمع من عقيل بن خالد، قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ شِهَابٍ، وَقَالَا) أي: سلامة ويحيى كلاهما عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.

(بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ) بدون لفظ عبد بخلاف رواية الوليد فإنها مترددة بين المطلب وعبد المطلب.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أراد به الْبُخَارِيُّ نفسه (بَنِي الْمُطَّلِبِ) بدون ذكر عبد. (أَشْبَهُ) بالصواب؛ لأن عبد المطلب هو ابن هاشم ولفظ هاشم مغن عنه

(1) نزيل خراسان وليس له في البخاري إلا في هذا الموضع.

46 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ١٢٥﴾

وأما المطلوب فهو أخو هاشم وهما ابنان لعبد مناف فالمقصود أنهم تحالفوا على بني عبد مناف. وتعليق سلامة وصله ابن خزيمة في صحيحه من طريقه.

وتعليق يَحْيَى وصله أَبُو عَوَانَةَ في صحيحه والخطيب في المدرج، وقد تابعه على الجزم بقوله بني هاشم وبني المطلب مُحَمَّدُ بن مصعب عن الأوزاعي أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو عَوَانَةَ أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

46 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَإِذْ﴾ (أَي: واذكر إذ) ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ﴾ (أَي: مكة.

﴿ءَامِنًا﴾) ذا أمن لمن فيها من القتل والغارة والفاقة ويقال من الجذام والبرص، والفرق بينه وبين قوله: ﴿اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ ءَامِنًا﴾ أن المسؤول في الأول: إزالة الخوف عنه ويصيره آمنا وفي الثانية: جعله من البلاد الآمنة.

﴿وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ﴾ (أَي: بعدني واحفظني وإياهم.

﴿أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾) (أَي: عن عبادة الأصنام واجعلنا منها في جانب وقرئ في الشواذ واجنبني من الأفعال.

وفيه: ثلاث لغات جنبه الشر وجنبه واجنبه فأهل الحجاز يقولون جنبه شره بالتشديد وأهل نجد جنبني واجنبني.

وذلك أن إبراهيم عليه السلام لما فرغ من بناء البيت، سأل ربه تَعَالَى أَنْ يجعل البلد آمنا وخاف على بنيهِ؛ لأنه رأى قوماً يعبدون الأصنام والأوثان فسأل أن يجنبهم من عبادة الأوثان، فقال: واجنبني وبني أن نعبد الأصنام والمعنى ثبتنا وأدمننا على اجتناب عبادتها.

وفيه: دليل على أن عصمة الأنبياء بتوفيق الله وحفظه إياهم والمراد ببنيه بنوه من صلبه، ولا تتناول أحفاده وذريته، وسئل ابن عيينة كيف عبدت العرب الأصنام؟ وقد سأل إبراهيم عليه السلام الاجتناب عنها لهم فقال: ما عبد أحد

رَبِّ إِيَّاهُنَّ أَضَلَّلَنَّا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَن تَبِعَنِ فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦﴾

من ولد إسماعيل صنمًا وإنما كانت لهم أنصاب حجارة يدورون بها ويسمون بها الدوار بتشديد الواو وتخفيفها ويقولون البيت حجر فحيثما نصبنا حجرًا فهو بمنزلة البيت فكانوا يدورون بذلك الحجر فاستحب أن يقال: طاف بالبيت ولا يقال: دار بالبيت.

وفي الآية: دليل على أن المؤمن لا ينبغي له أن يأمن على إيمانه بل ينبغي أن يكون متضرعًا إلى الله تعالى ليثبته على الإيمان كما سأل إبراهيم عليه السلام لنفسه وبنه الثبات على الإيمان.

وروي عن يحيى بن معاذ أنه كان يقول: اللهم إن جميع سروري بهذا الإسلام وأخاف أن ينزع مني وما دام هذا الخوف معي رجوت أن لا يزغ مني.

(﴿رَبِّ﴾) أي: يا رب (﴿إِيَّاهُنَّ﴾) أي: الأصنام (﴿أَضَلَّلَنَّا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾) فأعوذ بك منها وأسألك العصمة لنفسي ولبنِي وإنما جعلن مضلات؛ لأن الناس ضلوا بسببهن فكانهن أضللنهم كما يقول فتنتهم الدنيا وغرتهم أي: افتتنوا بها واغتروا بسببها فنسب الإضلال إليهن وإن لم يكن منهن عمل في الحقيقة، وقيل: كان الإضلال منهن؛ لأن الشيطان كان يدخل في جوف الأصنام ويتكلم بما فيه إضلال هذا وهذا أيضًا ليس منهن في الحقيقة.

(﴿فَمَن تَبِعَنِ﴾) على ملتي وآمن بي (﴿فَإِنَّهُ مِنِّي﴾) أي: هو بعض لفرط اختصاصه بي وملاسته لي وعدم انفكاكه عني في أمر الدين وكذلك قوله من غشنا فليس منا أي: ليس بعض المؤمنين على أن الغش والخيانة ليس من أفعالهم وأوصافهم ويقال أي: فهو من أمتي.

(﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾) لم يطعني ولم يوحدك (﴿فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾) تقدر أن تغفر له وترحمه ابتداء وبعد التوفيق للتوبة.

وفيه: دليل على أن كل ذنب فله أن يغفره حتى الشرك إلا أن الوعيد فرق بين وبين غيره.

رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ

(﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾) أي: أنزلت بعض ذريتي أو ذرية من ذريتي فحذف المفعول. وهم إسماعيل عليه السلام ومن ولد منه فإن إسماعيل متضمن لإسكانهم (﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾) يعني: وادي مكة فإنها حجرية لا تنبت شيئاً فمعنى قوله: (﴿غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾) [إبراهيم: 37] لا يكون فيه شيء من زرع قط كقوله تعالى: (﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرِ ذِي عِوَجٍ﴾) [الزمر: 28] بمعنى: لا يوجد فيه اعوجاج ما فيه إلا الاستقامة لا غير.

(﴿عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾) الذي حرمت التعرض له والتهاون به وجعلت ما حوله حرماً لمكانه يأمن من دخل فيه من القتل ولا يصطاد فيه ولا يدخل فيه أحد بغير إحرام ولم يزل معظمًا ممنعًا تهابه الجبابرة كالشيء المحرم الذي حقه أن يجتنب، ولأنه محترم عظيم الحرمة لا يحل انتهاكها، ولأنه حرم على الطوفان أي: منع منه فلم يستول عليه كما سمي عتيقاً؛ لأنه أعتق منه. ولو كان دعا بهذا الدعاء أول ما قدم فلعله قَالَ ذلك باعتبار ما كان أو ما سيؤول إليه.

روي أن هاجر كانت لسارة فوهبتها لإبراهيم عليه السلام فولدت منه إسماعيل عليه السلام فغارت عليهما وناشدته أن يخرجهما من عندها من الشام فأخرجهما إبراهيم عليه السلام إلى أرض مكة ثم رجع إلى سارة، فأظهر الله تعالى عين زمزم، ثم إن جرهم رأوا ثمة طيوراً فقالوا لا طير إلا على الماء فقصدوه فأروهما وعندهما عين فقالوا: أشركينا في مائك نشرك في ألباننا ففعلت فلما كبر إسماعيل عليه السلام رجع إبراهيم عليه السلام إليه فبنى معه البيت.

(﴿رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾) اللام لام كي وهي متعلقة بـ«أسكنت» أي: ما أسكنتهم بهذا الوادي الخلاء البلقع من كل مرتفق ومرتق ومرتق إلا لإقامة الصَّلَاة عند بيتك المحرم وعمارته بذكرك وعبادتك وما تعمر به مساجدك ومتعبداتك متبركين بالبقعة التي شرفتها على البقاع مستسعين بجوارك الكريم متقربين إليك بالعكوف عند بيتك، والطواف به والركوع والسجود حوله مستنزلين الرحمة التي آثرت به سكان حرمك وتكرير النداء أعني قوله ربنا وتوسيطه للأشعار بأنها المقصودة بالذات من إسكانهم ثمة، والمقصود من الدعاء توفيقهم لها.

فَأَجْعَلَ أَفْعِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴿[إبراهيم: 35 - 37] آيَةٌ.

وقيل: هي لام الأمر والمراد هو الدعاء لهم بإقامة الصَّلَاة كأنه طلب منهم الإقامة وسأل من الله أن يوفقهم لها، وإنما ذكر الصَّلَاة خاصة؛ لأنها أول العبادات وأفضلها.

﴿فَأَجْعَلَ أَفْعِدَةً مِّنَ النَّاسِ﴾ أي: أفئدة وقلوبًا من أفئدة الناس، ومن للتبويض، ويدل عليه ما روي عن مجاهد لو قَالَ أَفْعِدَةُ النَّاسِ لَزَحَمْتَكُمْ عَلَيْهِ فارس والروم، وقيل: لو لم يقل من لآزدهموا عليها حتى الروم والترك والهند وقال سعيد بن جبير: لو قال أفئدة الناس يعني بغير من لحجت اليهود والنصارى والمجوس ويجوز أن يكون من للابتداء كقولك القلب مني سقيم تريد قلبي فكأنه قَالَ: أفئدة ناس، وإنما نكر المضاف إليه في هذا التمثيل لتكثير أفئدة؛ لأنها في الآية نكرة بعض الأفئدة ﴿تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ تسرع إليهم وتطير نحوهم شوقًا ونزعًا. وقرئ في الشواذ تهوي على البناء للمفعول من أهواه غيره إليه، وقرئ أيضًا: تهوى بفتح الواو من هوي يهوى إذا أحب ضمن معنى تنزع فعدى تعديته.

﴿وَأَرْزُقُهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ﴾ مع سكتناهم واديا فيه شيء منها ولا من النبات بأن تجلب إليهم من البلاد.

﴿لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ تلك النعمة التي هي أنهم رزقوا أنواع الثمرات حاضرة في واد يباب ليس فيه نجم ولا شجر ولا ماء فلا جرم أن الله تَعَالَى أجاب دعوته فجعله حرماً آمناً يجبى إليه ثمرات كل شيء رزقاً من لدنه ثم فضله في وجود أصناف الثمار فيه على كل ريف وهي الأرض التي فيها زرع وخصب وعلى أخصب البلاد وأكثرها ثماراً، وفي أي بلاد من بلاد الشرق والغرب ترى الأعجوبة التي يريكمها الله بواد غير ذي زرع وهي اجتماع البواكير والفواكه المختلفة الأزمان من الربيعية والصيفية والخريفية في يوم واحد، وليس ذلك من آياته بعجيب، ولم يذكر البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في هذه الترجمة حديثاً فقال الحافظ العسقلاني: وكأنه أشار إلى حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في قصة إسكان إبراهيم عليه السلام هاجر وابنها في مكان.

وتعقبه العيني: بأن الإشارة لا تكون إلا للحاضر فالذي يطلع على هذه

47 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ
وَالْهَدْيَ وَالْقَلْتِدَ ذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة المائدة: 97]

الترجمة كيف يقول هذه أشار إلى حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو لم يطلع عليه ولا عرفه.

وقال الْكُرْمَانِي: لعل غرض منه الأشعار بأنه لم يجد حديثاً بشرط منسباً لها أو ترجم الأبواب أو لإثم الحق بكل باب ما اتفق له ولم يساعده الزمان بإلحاق حديث بهذا الباب وهكذا حكم كل ترجمة هي مثلها.

وقال العيني: الوجه الأول من الوجهين الذين ذكرهما الْكُرْمَانِي بعيد والأقرب هو الوجه الثاني منهما.

47 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ
وَالْهَدْيَ وَالْقَلْتِدَ ذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة المائدة: 97]

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) ووقع في شرح ابن بطال ضم هذا الباب إلى الباب السابق فقال بعد قوله: يشكرون وقول الله تَعَالَى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾) نصب على أنه عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما يجيء الصفة كذلك.

﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾) انتعاشاً لهم وعماداً في أمر دينهم ونهوضاً إلى أغراضهم ومقاصدهم أي: سبب انتعاشهم في أمر معاشهم ومعادهم لما يتم لهم من أو حجبهم وعمرتهم وتجارتهم وأنواع منافعهم ويلوذ به الخائف ويأمن فيه الضعيف ويربح فيه التاجر ويتوجه إليه الحجاج والعمار أو المعنى ما يقوم به أمر دينهم ودنياهم أو المعنى جعل الحرم أمناً للناس كان الرجل إذا أصاب ذنباً أو قتل قتيلاً ثم لجأ إلى الحرم أمن بذلك، وعن عطاء بن أبي رباح لو تركوه عاماً واحداً لم

ينظروا ولم يؤخروا. ويقال معنى قيامًا معالماً للحق. وقال مقاتل: يعني علمًا لقبلتهم يصلون إليها.

وقال سعيد بن جبير: صلاحًا لدينهم.

(﴿وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾) وهو الشهر الذي يؤدي فيه الحج وهو ذو الحجة؛ لأن اختصاصه من بين الأشهر بإقامة موسم الحج فيه شأنًا قد عرفه الله تعالى وقيل: عنى به جنس الأشهر الحرم والأول هو المناسب لقرنائه.

(﴿وَالْهَدْيَ﴾) هو ما أهدي إلى الكعبة من الإبل والبقر والغنم جمع هدية كجدي في جمع جدية.

(﴿وَالْقِلَاعَ﴾) أي: ذوات القلائد من الهدى جمع قلادة وهي ما قلده به الهدى من نعل أو لحاء شجر أو غيره ما ليعلمه به أنه هدي فلا يتعرض له وعطفها على الهدى للاختصاص فإنها أشرف الهدى خصوصًا البدن؛ لأن الثواب فيها أكثر وبهاء الحج معها أظهر.

والمعنى: أنه جعل الله الشهر الحرام والهدى والقلائد أمنًا للناس أو قوامًا لمعاشهم؛ لأنهم كانوا إذا توجهوا إلى مكة وقلدوا الهدى أمنوا من العدو؛ لأن الحرب كانت قائمة من العرب إلا في الأشهر الحرم فمن لقوه على هذه الحالة لم يتعرضوا له.

(﴿ذَلِكَ﴾) إشارة إلى الجعل المذكور، أو إلى ما ذكر من حفظ حرمة الإحرام بترك الصيد وغيره من محظورات الإحرام.

(﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾) فإن شرع الأحكام لدفع المضار قبل وقوعها وجلب المنافع المترتبة عليها دليل حكمة الشارع وكمال علمه.

(﴿وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾) تعميم بعد تخصيص ومبالغة بعد إطلاق والمعنى أن الله تعالى يعلم كل شيء وهو عالم بما يصلحكم وينعشكم⁽¹⁾ مما أمركم به وكلفكم.

1591 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ،

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَأَنَّهُ يَشِيرُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: قِيَامًا أَي: قَوَامًا وَأَنَّهَا مَا دَامَتْ مَوْجُودَةٌ فَالْدِينَ قَائِمٌ وَلِهَذَا النُّكْتَةُ أُورِدَ فِي الْبَابِ قِصَّةُ هَدْمِ الْكَعْبَةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ فَقَالَ: لَا يَزَالُ النَّاسُ عَلَى دِينٍ مَا حَجَّوْا الْبَيْتَ وَاسْتَقْبَلُوا الْقِبْلَةَ هَذَا، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ جَعَلَ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ تَرْجُمَةً وَأَشَارَ بِهَا إِلَى أُمُورٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ أَشَارَ فِيهِ إِلَى أَنَّ قَوَامَ أُمُورِ النَّاسِ أَمْرٌ دِينِيٌّ وَدُنْيَايِيٌّ بِالْكَعْبَةِ الْمَشْرُفَةِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: قِيَامًا لِلنَّاسِ فَإِذَا زَالَتِ الْكَعْبَةُ عَلَى يَدِ ذِي السُّوَيْقَتَيْنِ تَخْتَلُ أُمُورُهُمْ فَلِذَلِكَ أُورِدَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي يَنَاسِبُ هَذَا فَيَقَعُ بِهِ الْمَطَابَقَةُ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجُمَةِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى تَعْظِيمِ الْكَعْبَةِ وَتَوْقِيرِهَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ حَيْثُ وَصَفَهَا بِالْحَرَمَةِ فَأُورِدَ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّذِي يَنَاسِبُ ذَلِكَ بِقَوْلِهَا: وَكَانَ يَوْمًا تَسْتَرِ فِيهِ الْكَعْبَةُ فَيَقَعُ بِهِ الْمَطَابَقَةُ بَيْنَهُمَا أَيْضًا.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْكَعْبَةَ لَا يَنْقُطِعُ الزَّوَارُ عَنْهَا وَلِهَذَا يَحْجُّ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ مِنَ الْفِتَنِ وَالشَّدَائِدِ مَا لَا يَوْصَفُ فَلِذَلِكَ أُورِدَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي يَنَاسِبُ هَذَا وَهُوَ قَوْلُهُ: لِيَحْجُنَّ الْبَيْتَ وَلِيَعْتَمِرْنَ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ. وَيَشْعُرُ بِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ: قِيَامًا لِلنَّاسِ عَلَى مَا عَرَفْتَ فَيَقَعُ بِهِ الْمَطَابَقَةُ بَيْنَهُمَا أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) وَابْنُ عِيْنَةَ، قَالَ: (حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ) ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخُرَاسَانِي مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ يَقَالُ: إِنَّهُ مِنَ الْعَرَبِ سَكَنَ مَكَّةَ وَانْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى الْيَمَنِ فَسَكَنَ فِي قَرْيَةٍ اسْمُهَا عَكُ وَمَاتَ بِهَا يَرُوى.

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ».

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ) فَعَلَ وَمَفْعُولٌ وَفَاعِلُهُ قَوْلُهُ: (ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ) تَشْنِيعٌ سَوِيْقَةٌ مَصْغَرُ السَّاقِ وَالْحَقُّ بِهَا الْهَاءُ فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ السَّاقَ مُؤَنَّثٌ وَالتَّصْغِيرُ لِلتَّحْقِيرِ وَالْإِشَارَةُ إِلَى الدَّقَةِ؛ لِأَنَّ فِي سِيَاقِ الْحَبْشَةِ دَقَّةٌ وَحُمُوشَةٌ.

وَالْمَعْنَى يَخْرَبُ الْكَعْبَةُ ضَعِيفٌ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ (مِنَ الْحَبْشَةِ) كَلِمَةٌ مِنْ بَيَانِيَّةٍ قَالُوا: الْحَبَشُ جَنْسٌ مِنَ السُّودَانِ وَهُمْ الْأَحْبَشُ وَالْحَبْشَانُ وَالْحَبْشَةُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ فِي الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ عَلَى مِثَالِ فَاعِلٍ حَتَّى يَكُونَ مَكْسَرًا عَلَى فَعْلَةٍ عَلَى مَا قَالُوا: وَالْأَحْبُوشُ جَمَاعَةُ الْحَبَشِ.

وَقِيلَ: هُمُ الْجَمَاعَةُ أَيَا كَانُوا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا تَجَمَّعُوا اسْوَدُّوا. وَفِي الصَّحَاحِ الْحَبَشُ وَالْحَبْشَةُ جَنْسٌ مِنَ السُّودَانِ. وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: فَأَمَّا قَوْلُهُمُ الْحَبْشَةُ فَعَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. وَقَدْ قَالُوا: حَبْشَانُ أَيْضًا وَلَا أُدْرِي كَيْفَ هُوَ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: إِنْكَارُهُمْ لَفْظَ الْحَبْشَةِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ لَا وَجْهَ لَهُ فَإِنَّهُ وَرَدَ فِي لَفْظِ الْفَصِيحِ بَلْ أَفْصَحَ النَّاسُ هَذَا. وَفِيهِ تَأْمَلُ ظَاهِرٌ.

وَقَالَ الرَّشَاطِيُّ وَهُمْ مِنْ وَلَدِ كُوشَ بْنِ حَامٍ وَهُمْ أَكْثَرُ مَلُوكِ السُّودَانِ وَجَمِيعُ مَمَالِكِ السُّودَانِ يَعْطُونَ الطَّاعَةَ لِلْحَبَشِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الدِّينُورِيُّ كَانَ أَوْلَادُ حَامٍ سَبْعَةَ أَخَوَاتٍ كَأَوْلَادِ سَامِ السَّنِّ، وَالْهِنْدِ، وَالزَّنْجِ، وَالْقَبِطِ، وَالْحَبَشِ، وَالنُّوبَةِ، وَكَنْعَانَ، فَأَخَذُوا مَا بَيْنَ الْجَنُوبِ وَالْدُّبُورِ وَالصَّبَا.

وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا خَيْرَ فِي الْحَبْشَةِ إِنْ جَاعُوا سَرَقُوا وَإِنْ شَبِعُوا زَنَوْا وَأَنْ فِيهِمْ حَسْتَتَيْنِ إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَالْبَأْسُ يَوْمَ الْبَأْسِ».

وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي التَّيْجَانِ: أَوَّلُ مَنْ جَرَى لِسَانَ الْحَبْشَةِ عَلَى لِسَانِهِ سَحْلَبُ ابْنِ أَدْبَنٍ نَاهَسَ بَنَ سُرْعَانَ بَنَ كُوسَ بْنِ حَامٍ ابْنَ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثُمَّ تَوَلَدَتْ مِنْ

هذا اللسان السن استخرجت منه وهذا هو الأصل.

ثم قد جاء في تخريب الكعبة أحاديث:

منها: حديث ابن عباس وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بوب عليه الْبُخَارِيُّ بقوله: باب هدم الكعبة على ما سيأتي إن شاء الله تَعَالَى.

ومنها: ما رواه أبو داود الطيالسي بسند صحيح يبايع لرجل بين الركن والمقام وأول من يستحل هذا البيت أهله فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب ثم يجيء الحبشة فيخربونه خرابًا لا يعمر بعده وهم الذين يستخرجون كنزه، وذكر الحليمي أن ذلك يكون في زمن عيسى عليه السلام وأن الصريخ يأتيه بأن ذا السويقتين قد سار إلى البيت بهدمه فيبعث إليه عيسى عليه السلام طائفة بين الثماني إلى التسع.

ومنها: ما رواه أَبُو نُعَيْمٍ بسند فيه مجهول كأنني أنظر إلى أصيلع أفيدع⁽¹⁾ أفحج⁽²⁾ على ظهر الكعبة يهدمها بالكرزنة⁽³⁾.

ومنها: ما رواه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «اتركوا الحبشة ما تركوكم فإنه لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويقتين من الحبشة».

ومنها: ما رواه أحمد من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة ويسبها حليها ويجردها من كسوتها وكأنني أنظر إليه أصيدع أفيدع يضرب عليه بمسحاته ومعوله».

ومنها: ما رواه ابن الجوزي من حديث حذيفة رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فذكر حديثًا فيه طول وفيه وخراب مكة من الحبشة على يد حبشي أفحج الساقين أزرق العينين أفتس الأنف كبير البطن معه أصحابه ينقضونها حجرًا

(1) الفدع محرقة اعوجاج الرسغ في اليد أو الرجل (قاموس).

(2) الفحج بتقديم الحاء على الجيم تباعد ما بين الساقين.

(3) الكرزنة فأس كبير (قاموس).

حجرًا وتينًا ولونها حتى يرموا بها يعني: الكعبة إلى البحر وخراب المدينة من الجوع وخراب اليمن من الجراد، وفي كتاب الغريب لأبي عبيد عن علي رضي الله عنه استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه فكأنني برجل من الحبشة أصلع أو أصعل أو أصمع حمش الساقين⁽¹⁾ قاعد عليها وهي تهدم، وأخرجه الحاكم مرفوعًا وفيه أصمع أقرع بيده معول وهو يهدمها حجرًا حجرًا.

وذكر الغزالي من مناسكه لا تغرب الشمس من يوم إلا يطوف بهذا البيت رجل من الأبدال، ولا يطلع الفجر من ليلة إلا طاف أحد من الأوتاد وإذا انقطع ذلك كان سبب رفعه من الأرض، فيصبح الناس وقد رفعت الكعبة ليس فيها أثر وهذا إذا أتى عليها سبع سنين لم يحجها أحد ثم يرفع القرآن العظيم من المصاحف، ثم من القلوب ثم يرجع الناس إلى الأشعار والأغاني وأخبار الجاهلية ثم يخرج الدجال وينزل عيسى عليه السلام. وفي كتاب الفتن لنعيم بن حماد ثنا بقية عن صفوان عن شريح عن كعب تخرج الحبشة خرجة ينتهون فيها إلى البيت ثم يفرغ إليهم أهل الشام فيجدونهم قد افترشوا الأرض فيقتلونهم في أودية بني علي، وهي قريبة من المدينة حتى إن الحبشي يباع بالشملة.

قَالَ صفوان وَحَدَّثَنِي أَبُو الْيَمَانِ عَنْ كَعْبٍ قَالَ: يَخْرُبُونَ الْبَيْتَ وَلِيَأْخُذْنَ الْمَقَامَ فَيَدْرِكُونَ عَلَى ذَلِكَ فَيَقْتُلُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِيهِ وَيَخْرُجُونَ بَعْدَ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَخْرُجُ الْحَبِشَةُ بَعْدَ نَزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَبِيعُ طَلِيعَةً فَيَهْزَمُونَ.

وفي رواية يهدم مرتين ويرفع الحجر في المرة الثالثة وفي رواية ويرفع في الثانية.

ويروى فيأتون في ثلاث مائة ألف عليهم أسيس.

(1) الأصعل الصغير الرأس والأصمع صغير الأذنين حمش الساقين بالحاء المهملة والميم والشين المعجمة أي: دقيق الساقين.

قَالَ القرطبي وقيل: إن خرابه يكون بعد رفع القرآن من الصدور والمصاحف وذلك بعد موت عيسى عليه السلام وهو الصحيح.

فإن قيل: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [العنكبوت: 67] وهو يعارض ما ذكر من هذه الأشياء؟

فالجواب: إنهم قالوا: لا يلزم من قوله تَعَالَى: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا﴾ أن يكون ذلك دائمًا في كل الأوقات بل إذا حصلت له حرمة وأمن في وقت ما صدق عليه هذا اللفظ وصح المعنى ولا يعارضه ارتفاع ذلك المعنى في وقت آخر.

فإن قيل: قَالَ ﷺ: «إن الله أحل له مكة ساعة من نهار، ثم عادت حرمتها إلى يوم القيامة» فكيف ذلك؟

فالجواب: إن الحكم بالحرمة وإلا من لا يرتفع إلى يوم القيامة.

أما وقوع الخوف فيها وترك الحرمة فقد وجد من ذلك في أيام يزيد وغيره كثيرًا ومن أعظم ذلك وقعة القرامطة بعد الثلاث مائة فقبلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة وقلعوا الحجر الأسود فحولوه إلى بلادهم، ثم أعادوه بعد مدة طويلة ثم غزي مرارًا بعد ذلك. وكل ذلك لا يعارض قوله تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ أَيْضًا إذ ليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور كما عرفت، وقال القاضي عياض: معنى قوله حَرَمًا ءَامِنًا إلى قرب القيامة وقيل: يختص منه ذو السويقتين.

وقال ابن الجوزي: إن قيل: ما السر في حراسة الكعبة من الفيل ولم يمكن أصحابه من تخريب الكعبة ولم تكن إذ ذاك قبله ولم تحرس في الإسلام مما صنع بها الحجاج والقرامطة وذو السويقتين.

فالجواب: أن حبس الفيل كان من أعلام النبوة لسيدنا رسول الله ﷺ ودلائل رسالته ولتأكيد الحجة عليهم بالأدلة التي شوهدت بالبصر وبالأدلة التي ترى بالبصائر وكان حكم الحبس أَيْضًا دلالة وجود الناصر، والله أعلم⁽¹⁾.

(1) والحديث أخرجه مسلم في الفتن أَيْضًا وأخرجه النسائي في الحج والتفسير.

1592 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرَضَ رَمَضَانُ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرَفِيهِ الْكَعْبَةُ،

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف أبو زكريا المخزومي، قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد فقيه مصر، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابن خالد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُرْوَةَ) ابْنُ الزَّيْبِرِ الْعَوَامِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) ح أشار إلى التحويل. (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) بضم الميم على وزن اسم الفاعل من المقاتلة أبو الحسن المجاور بمكة.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ) واسمه ميسرة ضد الميمنة.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ) ابْنُ الزَّيْبِرِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانُوا) أي: المسلمون (يَصُومُونَ) يوم (عَاشُورَاءَ) وهو اليوم العاشر من المحرم (قَبْلَ أَنْ يُفَرَضَ) صوم (رَمَضَانَ) وكان فرضاً فلما نزل فرض رمضان نسخ صوم يوم عاشوراء وهو ممدود غير منصرف وقال أبو علي القالي في كتاب الممدود المقصور: عاشوراء على وزن فاعولاء ولا نعلم من هذا المثال غيره.

(وَكَانَ) أي: يوم عاشوراء (يَوْمًا تُسْتَرَفِيهِ الْكَعْبَةُ) وكانت تكسى في كل سنة مرة يوم عاشوراء.

ثم إن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يكسوها ثلاثاً الديباج الأحمر يوم التروية، والقناطي هلال رجب، والديباج الأبيض يوم سبيع وعشرين من رمضان.

وذكر مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقٍ فِي السَّيْرَانِ تَبَعًا لِأَسَدِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى يَعْرَبِ بْنِ قَحْطَانَ وَكَانَ هُوَ وَقَوْمُهُ أَصْحَابُ أُوثَانَ يَعْبُدُونَهَا تَوَجُّهًا إِلَى مَكَّةَ حَتَّى

إذا كان بين عسفان وأمع أتاه نفر من هذيل بن مدركة فقالوا: ألا ندلك على بيت مال داثر، قَالَ: بلى، قالوا: مكة وإنما أراد الهذليون بذلك هلاكه لما عرفوا هلاك من أَرادَه من الملوك فقال له: حبران كانا معه إنما أراد هؤلاء هلاكك، قَالَ: فيماذا تأمراني؟ قالوا: تصنع عنده ما يصنع أهله تطوف وتنحر وتحلق ففعل فإن قام بمكة ستة أيام ينحر للناس ويطعمهم فأري في المنام أن يكسو البيت فكساه الخصف، ثم أري أن يكسوه أحسن من ذلك فكساه المغافر ثم أري أن يكسوه أحسن من ذلك فكساه الملاء والوصائل، وهي ثياب حبرة من غضب اليمن فكان تبع فيما يزعمون أول من كسى البيت.

وذكر ابن قُتَيْبَةَ أن هذه القصة كانت قبل الإسلام بتسع مائة سنة. وفي معجم الطبراني من حديث لهيعة ثنا أبو زرعة عمرو سمعت سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه لا تسبوا تبعًا فإنه قد أسلم.

وفي مغائص الجوهرى في أنساب حميد كان يدين بزبور. وذكر ابن أبي شيبة في تاريخه أول من كساها عدنان بن أد⁽¹⁾.

وزعم الزبير أن أول من كساها الديباج خالد بن جعفر بن كلاب أخذ لطيمة ووجد فيها أنماطا فعلقها على الكعبة. وذكر الجاحظ أن أول من علقها عبد الله ابن الزبير. وفي كتاب ابن إسحاق أول من حلاها عبد المطلب بن عبد مناف وعن ليث بن أبي سليم قَالَ: كانت كسوة الكعبة على عهد رسول الله ﷺ الأنطاع والمسوح.

وقال ابن دحية: كساها المهدي القباطي والخز والديباج وطلّى جدرانها بالمسك والعنبر من أسفلها إلى أعلاها.

وقال ابن بطلال قَالَ ابن جريج: زعم علماؤنا أن أول من كساها إِسْمَاعِيل عليه السلام.

وحكى البلاذري: أن أول من كساها الأنطاع عدنان بن أد.

(1) وروى الواقدي عن إسحاق بن عبد الله عن أبي جعفر الباقر قال: كساها يزيد بن معاوية الديباج.

وروى الواقدي عن إبراهيم بن أبي ربيعة قَالَ: كسي البيت في الجاهلية الأنطاع ثم كساه رسول الله ﷺ الثياب اليمانية، ثم كساه عمر وعثمان رَضِيَ الله عَنْهُمَا القباطي ثم كساه الحجاج الديباج.

وقال ابن إسحاق: بلغني أن البيت لم يكس في عهد أبي بكر وعمر رَضِيَ الله عَنْهُمَا يعني: لم يجدد له كسوة.

وقال عبد الرازق عن ابن جريج: أخبرني أن عمر رَضِيَ الله عَنْهُ كان يكسوها القباطي.

وأخبرني غير واحد: أن النَّبِيَّ ﷺ كساها القباطي والحبرات وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

وأول من كساها الديباج عبد الملك بن مروان وأن من أدرك ذلك من الفقهاء قالوا أصاب ما نعلم من كسوة أوفق منه.

وروى أبو عروبة في الأوائل له عن الحسن قَالَ أول من ألبس الكعبة القباطي النَّبِيُّ ﷺ.

وروى الدارقطني في المؤلف أن أول من كسى الكعبة الديباج نبيلة والدة عباس بن عبد المطلب كانت أضلت العباس صغيراً فنذرت إن وجدته أن تكسو الكعبة الديباج.

وذكر الزبير بن بكار أنها أضلت ضراراً ابنها فرده عليها رجل من جذام فكست الكعبة ثياباً بياضاً.

وهذا محمول على تعدد القصة، وكسيت في أيام الفاطميين الديباج الأبيض، وكساها السلطان محمود بن سبكتكين ديباجاً أصفر.

وكساها الناصر العباسي ديباجاً أخضر ثم كساها أسود فاستمر إلى الآن.

ولم تزل الملوك يتداولون كسوتها إلى أن وقف عليها الصالح إسماعيل بن الناصر في سنة نيف وخمسين وسبع مائة قرية بضواحي القاهرة ولم تزل تكسى من هذا الوقف إلى سلطنة الملك المؤيد شيخ سلطان العصر فكساها من عنده

فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ».

سنة لضعف وقفها ثم فوض أمرها إلى بعض أمنائه وهو القاضي زين الدين عبد الباسط فبالغ في تحسينها بحيث يعجز الواصف عن صفة حسننها وحاول ملك الشرق شاه رخ في سلطنة الأشرف برستاي أن يأذن له في كسوة الكعبة فامتنع فعاد وأرسل أن يأذن له أن يكسوها من داخلها فقط فأبى فعاد وأرسله أن يرسل الكسوة إليه ويرسلها إلى الكعبة ويكسوها ولو يومًا واحدًا واعتذر بأنه نذر أن يكسوها ويريد الوفاء بنذره فاستفتى أهل العصر قال الحافظ العسقلاني: فتوقفت عن الجواب وأشارت إلى أنه إن خشي منه الفتنة أجاب دفعًا للضرر ونزع جماعة إلى عدم الجواز ولم يستندوا إلى طائل بل إلى موافقة هو السلطان ومات الأشرف على ذلك.

(فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ) صوم (رَمَضَانَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ»)

ومطابقة الحديث للترجمة كما تقدم أن المشركين كانوا يعظمون الكعبة قديما بالستور والكسوة ويقومون إليها كما يقوم المسلمون وقد بين الله تعالى في الآية المذكورة: أنه تعالى جعل الكعبة بيتًا حرامًا ومن حرمتها تعظيمها ومن جملة تعظيمها أنهم كانوا يكسونها في كل سنة يوم عاشوراء الذي هو من الأيام المعظمة فمن هذه الحيثية حصلت المطابقة بين الآية التي هي الترجمة وبين الحديث.

ويستفاد من الحديث أيضًا معرفة الوقت التي كانت الكعبة تكسى فيه من كل سنة وهو يوم عاشوراء وكذا ذكر الواقدي بإسناده عن أبي جعفر الباقر: أن الأمر استمر على ذلك في زمانهم وقد تغير ذلك بعد فصارت تكسى يوم النحر وصاروا يعمدون إليه في ذي القعدة فيعلقون كسوته إلى نحو نصفه ثم صاروا يقطعونها فيصير البيت كهيئة المحرم فإذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم إن شيخ المؤلف يَحْيَى والليث مصريان وأن عقيلًا أيلي وأن ابن شهاب وعروة مدنيان، وأن شيخه مُحَمَّد بن مقاتل من أفراده وأنه وابن المبارك

1593 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ،

مروزيان وأن مُحمَّد بن أبي حفصة بصري. وأنه رواه من طريقين.

وقال الإسماعيلي: جمع البُخَارِيُّ بين رواية عقيل وابن أبي حفصة في المتن وليس في رواية عقيل ذكر الستر ثم ساقه بدونه من طريق عقيل وهو كما قَالَ وعادة البُخَارِيُّ التجوز في مثل ذلك.

وقيل: أراد من حديث عقيل التصريح بسماع ابن شهاب من عروة، وقد روى الفاكهي من طريق ابن أبي حفصة وصرح بسماع الزُّهْرِيُّ له من عروة.

تتمة:

قد تحصل مما ذكر آنفا أن في أول من كساها مُطلقًا ثلاثة أقوال: إِسْمَاعِيلُ، وعدنان، وتبع، ويجمع بينها بأن إِسْمَاعِيلَ أول من كساها مُطلقًا. وأما تبع فأول من كساها ما ذكر.

وأما عدنان فلعله أول من كساها بعد إِسْمَاعِيلَ عليه السلام، وأن في أول من كساها الديباج ستة أقوال: خالد، أو نبيلة، أو معاوية أو يزيد، أو ابن الزبير، أو الحجاج، ويجمع بينها بأن كسوة خالد ونبيلة لم تشملها كلها وإنما كان فيما كسيها شيء من الديباج وأما معاوية فلعله كساها في آخر خلافته فصادف ذلك خلافة ابن يزيد وأما ابن الزبير فكأنه كساها ذلك بعد تجديد عمارتها فأوليته بذلك الاعتبار لكن لم يداوم على كسوتها الديباج فلما كساها الحجاج بأمر عبد الملك استمر ذلك، فكأنه أول من داوم على كسوتها الديباج في كل سنة، وقول ابن جريج أول من كساها ذلك عبد الملك يوافق القول الأخير فإن الحجاج إنما كساها بأمر عبد الملك، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) هو ابن أبي عمرو وحفص بن عبد الله بن راشد أبو علي السلمي النيسابوري مات سنة ستين ومائتين.

قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص أبو عمرو قاضي نيسابور، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) هو ابن طهمان أبو سعيد⁽¹⁾، (عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ) السلمي الباهلي الأحول

(1) الهروي ثم سكن نيسابور ثم سكن مكة مات سنة ستين ومائة.

عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُثْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لِيُحَجَّ النَّبِيُّ وَلِيُعْتَمَرَ بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ»، تَابَعَهُ أَبَانُ، وَعِمْرَانُ عَنْ قَتَادَةَ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُحَجَّ النَّبِيُّ»،

البصري مات سنة إحدى وثلاثين ومائة ويقال له زق العسل.

(عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُثْبَةَ) بضم العين المهملة وسكون المثناة الفوقية مولى أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ البصري.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: لِيُحَجَّ) بضم الياء وفتح الحاء والجيم المشددة على صيغة البناء للمفعول مؤكداً بالنون الثقيلة.

(الْبَيْتُ وَلِيُعْتَمَرَ) على البناء للمفعول أَيْضًا.

(بَعْدَ خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) اسمان أعجميان بدليل منع الصرف وقرئ بالهمزة وبالإبدال. وقيل: يأجوج من الترك ومأجوج من الجبل والديلم وقيل: هم على صنفين طوال مفروطوا الطول وقصار مفروطوا القصر، ورجال إسناد الحديث ما بين نيسابوري وهروي وبصري. والحديث من أفراد الْبُخَارِيِّ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع الحاج (أَبَانُ) بفتح الهمزة هو ابن زيد العطاء.

(وَعِمْرَانُ) القطان، (عَنْ قَتَادَةَ) أما متابعة أبان فوصلها الإمام أحمد عن عفان وسويد بن عمر والكلبي وعبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثتهم عن أبان فذكر مثله. وأما متابعة عمران فوصلها أَيْضًا عن سليمان بن داود الطيالسي عنه. كذا أَخْرَجَهُ ابن خزيمة وأبو يعلى من طريق الطيالسي. وقد تابع هؤلاء سعيد بن أبي عروبة عن قَتَادَةَ أَخْرَجَهُ عبد بن حميد عن روح بن عباد عنه ولفظه أن الناس ليحجون ويعتَمرون ويغرسون النخل بعد خروج يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ.

(وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هو ابن مهدي، (عَنْ شُعْبَةَ) عن قَتَادَةَ بهذا السند.

(قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُحَجَّ النَّبِيُّ»)

وهذا تعليق وصله أحمد بن حنبل عنه.

«وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ»⁽¹⁾، سَمِعَ قَتَادَةُ، عَبْدَ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ، أَبَا سَعِيدٍ.

(وَالأَوَّلُ أَكْثَرُ) أراد البُخَارِيُّ بالأول من تقدم ذكرهم قبل شُعْبَةَ. وإنما قال لاتفاق أولئك على اللفظ المذكور وانفراد شُعْبَةَ بما يخالفه وإنما ورد ذلك لأن ظاهرهما التعارض؛ لأن الأول يدل على: أن البيت يحج بعد أشرط الساعة والثاني يدل على: أنه لا يحج لكن يمكن الجمع بينهما بأن يقال: لا يلزم من حج الناس بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يمتنع الحج في وقت ما عند قرب الساعة.

والذي يظهر وَاللَّهُ أَعْلَمُ أن يكون المراد بقوله ليحجن البيت أي: مكان البيت ويدل على ذلك ما روي أن الحبشة إذا أخربوه لم يعمر بعد ذلك على ما يأتي إن شاء الله تَعَالَى، وقال التيمي قَالَ البُخَارِيُّ والأول أكثر يعني: أن البيت يحج إلى يوم القيامة قال أبو عبد الله: يريد البخاري نفسه، وفي نسخة سقط قوله. قال أبو عبد الله: (سَمِعَ قَتَادَةُ، عَبْدَ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ، أَبَا سَعِيدٍ) وأشار بهذا إلى أن قتادة لما كان مدلساً صرح بأن عنعنته مقرونة بالسمع.

(1) قال الكرماني: قوله الأول: أكثر أي حديث ليحجن يعني روايته أكثر عددا من رواة، الثاني: فهو المرجح، فإن قلت: ما وجه المعارضة بينهما حتى يحتاج إلى الترجيح؟ قلت: المفهوم من الأول: أن البيت يحج بعد أشرط الساعة، ومن الثاني: أنه لا يحج بعدها، مع أن العمل بمقتضاهما صحيح ظاهر وهو أنه يحج بعد بأجوج مرة، ثم يصير عند ظهور قرب الساعة متروكا، قال التيمي: قال البخاري: والأول أكثر يعني أن البيت يحج إلى قيام القيامة اهـ، وبذلك جمع غير واحد من شراح الحديث، قال الحافظ: قال البخاري: والأول أكثر أي: لاتفاق من تقدم ذكره على هذا اللفظ وانفراد شعبة بما يخالفهم، وإنما قال ذلك لأن ظاهرهما التعارض، لكن يمكن الجمع بينهما فإنه لا يلزم من حج الناس بعد خروج مأجوج مأجوج أن يمتنع الحج في وقت ما عند قرب ظهور الساعة، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله ليحجن البيت أي: مكان البيت لما سيأتي بعد باب أن الحبشة إذا أخربوه لم يعمر بعد ذلك اهـ. وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي قوله: الأول أكثر دفع التعارض، وهو أن قوله في الحديث الأول: بعد يأجوج يدل على أن الحج يكون إلى قيام الساعة، فإذا قامت الساعة ولم يبق أحد لا يبقى الحج أيضًا، وذلك لأن كلمة بعد تمتد إلى قيام الساعة، والحديث الثاني: يدل على أن توقف الحج يكون قبل قيام الساعة، يعني يتوقف الحج ثم تقوم الساعة، لا أن الحج يتوقف بقيام الساعة، يعني: تقوم الساعة فبسببه يتوقف الحج كما هو ظاهر الحديث الأول، فدفعه بأن الأول وهو بقاء الحج إلى قيام الساعة أكثر وأصح، فلا يعارضه الثاني، وقلنا لا معارضة لأن بعد يأجوج لا يجب أن يمتد إلى قيام الساعة بل جاز أن ينتهي هبوب الريح الطيبة التي لا تبقي من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، فيتوقف الحج حينئذ، ثم بعد ذلك تقوم الساعة، فوافق الحديث الأول بالثاني اهـ.

48 - بَابُ كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ

1594 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْذَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: جِئْتُ إِلَى شَيْبَةَ. وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكُرْسِيِّ

48 - بَابُ كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ

(بَابُ كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ) أَي: حَكَمَهَا فِي التَّصَرُّفِ فِيهَا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَجَبِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ ابْنِ الْحَارِثِ) بِالْمَثَلَةِ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ فِي الطَّرِيقَيْنِ. وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْأَوَّلَى مَعَ نَزْوِلِهَا لِمَا سَتَعْرِفُ لِلتَّصْرِيحِ بِالتَّحْدِيثِ فِيهَا وَأَمَّا ابْنُ عَيِّنَةَ فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ وَاصِلٍ بَلْ رَوَاهُ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْهُ أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ مِنْ طَرِيقِهِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْذَبِ) ضِدَّ الْأَقْعَسِيِّ الْأَسَدِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.

(عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، (قَالَ: جِئْتُ إِلَى شَيْبَةَ) هُوَ ابْنُ عَثْمَانَ الْحَجَبِيِّ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْجِيمِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ بِنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ بْنِ عَثْمَانَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيِّ الْعَبْدَرِيِّ، أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ لَهُ وَابْنُ عَمِّهِ عَثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ مِفْتَاحَ الْكَعْبَةِ وَقَالَ: خَذُوهَا يَا بَنِي أَبِي طَلْحَةَ خَالِدَةً تَالِدَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يَأْخُذْهَا مِنْكُمْ إِلَّا ظَالِمٌ وَهِيَ الْآنَ فِي يَدِ بَنِي شَيْبَةَ مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ حَ إِشَارَةً إِلَى التَّحْوِيلِ.

(وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ ابْنُ عَقْبَةَ أَبُو عَامِرٍ السَّوَائِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ، (عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكُرْسِيِّ) وَاحِدُ الْكَرَاسِيِّ، وَرَبَّمَا قَالُوا: كُرْسِيٌّ بِكَسْرِ الْكَافِ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: الْكُرْسِيُّ مَا يَجْلِسُ عَلَيْهِ وَلَا يُفْضَلُ عَنِ الْقَاعَدِ وَلَيْسَتْ الْيَاءُ فِيهِ لِلنَّسْبَةِ وَإِنَّمَا هُوَ مَوْضُوعٌ عَلَى هَيْئَةِ النَّسْبَةِ كَبَخْتِي وَبَرْدِي، وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَحَارِبِيِّ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ ابْنِ مَاجَةَ وَالتَّطْبِرَانِيِّ بِهَذَا السَّنَدِ بَعَثَ مَعِيَ رَجُلٌ بِدِرَاهِمٍ هَدِيَّةً إِلَى الْبَيْتِ فَدَخَلَتْ الْبَيْتَ وَشَيْبَةُ جَالِسَةٌ عَلَى

في الكعبة، فَقَالَ: لَقَدْ جَلَسَ هَذَا الْمَجْلِسَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدَعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُه». قُلْتُ: إِنَّ صَاحِبَيْكَ لَمْ يَفْعَلَا قَالَ: «هُمَا الْمَرْءَانِ»

كرسي فناولته إياها فقال: لك هذه فقلت: ولو كانت لي لم آتك بها، قَالَ: أما إن قلت ذلك فقد جلس عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مجلسك الذي أنت فيه فذكره. (في الكعبة، فَقَالَ: لَقَدْ جَلَسَ هَذَا الْمَجْلِسَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدَعَ) أي: لا أترك (فيها) أي: في الكعبة (صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ) أي: ذهبا ولا فضة قَالَ القرطبي: غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة وإنما أراد الكنز الذي بها وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة وأما الحلبي فمحبسه عليها كالفناديل فلا يجوز صرفها في غيرها.

وقال ابن الجوزي: كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيماً لها فيجتمع فيها.

(إِلَّا قَسَمْتُه) أي: المال فتتذكر الضمير بهذا الاعتبار. وفي رواية عمر بن شبة في كتاب مكة عن قَبِيصَةَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ إِلَّا قَسَمْتُهَا.

وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سُفْيَانَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْإِعْتَصَامِ إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا أَخْرَجَ حَتَّى أَقْسَمَ مَالِ الْكَعْبَةِ بَيْنَ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

(قُلْتُ) القائل هو شعبة: (إِنَّ صَاحِبَيْكَ) أراد بهما النَّبِيُّ ﷺ وأبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَمْ يَفْعَلَا) وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي قلت ما أنت بفاعل، قَالَ: لم قلت لم يفعله صاحبك؟ وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه، قَالَ: ولم ذلك؟ قلت: لأن رسول الله ﷺ قد رأى مكانه وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهما أحوج منك إلى المال فلم يحركاه.

(قَالَ) أي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هُمَا) أي: النَّبِيُّ ﷺ وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الْمَرْءَانِ) ⁽¹⁾ أي: الرجلان الكاملان في المروءة.

(1) ثنية مرء بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدها همزة.

أَقْتَدِي بِهِمَا»⁽¹⁾.

(أَقْتَدِي بِهِمَا) فلا أفعل ما لم يفعلوا ولا أتعرض لما لم يتعرضا وفي رواية

(1) اختلفوا في مناسبة الحديث بالترجمة، قال الكرمانى: قوله صفراء ولا بيضاء أي: ذهبًا ولا فضة، كانوا يطرحون ما يهدى إلى البيت في صندوق ثم يقسمه الحجة بينهم فأراد عمر أن يقسمه بين المسلمين، قال شراح التراجم: وجه مناسبة الحديث للترجمة أن الكعبة لم تزل معظمة تقصد بالهدايا تعظيمًا لها، فالكسوة من باب التعظيم لها، أقول لعلها كانت مكسوة وقت جلوس عمر رضي الله عنه فحيث لم ينكر وقررها دل على جوازها، أو الحديث مختصرًا والمراد بالكسوة تمويهها بالذهب والفضة، وقال الحافظ: قوله صفراء ولا بيضاء أي: ذهبًا ولا فضة، قال القرطبي: غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة، وإنما المراد الكنز الذي بها وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة، وأما الحلي فمحبسة عليها كالقناديل فلا يجوز صرفها في غيرها، وقال ابن الجوزي: كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيمًا لها فيجتمع فيها، قال الإسماعيلي: ليس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر، يعني فلا يطابق الترجمة، وقال ابن بطال معنى الترجمة صحيح، ووجهها أنه معلوم أن الملوك في كل زمان كانوا يتفاحرون بكسوة الكعبة برفع الثياب المنسوجة بالذهب وغيره، كما يتفاحرون بتسييل الأموال. فأراد البخاري أن عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صوابًا، وكان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها بين ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة، وقال ابن المنير في الحاشية: يحتمل أن يكون مقصوده التنبيه على أن كسوة الكعبة مشروع، والحجة فيه أنها لم تزل تقصد بالمال يوضع فيها على معنى الزينة إعظامًا لها فالكسوة من هذا القبيل. قال: ويحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كعادته، ويكون هناك طريق موافقة للترجمة. إما لخلل شرطها، وإما لتبخر الناظر في ذلك، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون أخذه من قول عمر: لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة، فالمال يطلق على كل شيء فيدخل فيه الكسوة، وقد ثبت في الحديث: «ليس لك من مالك إلا ما لبست فأبليت» قال: ويحتمل أيضًا فذكر نحو ما قال ابن بطال، وزاد: فأراد التنبيه على أنه موضع اجتهداد، وإن رأى عمر جواز التصرف في المصالح، وأما الترك الذي احتج به عليه شعبة فليس صريحًا في المنع، والذي يظهر جواز قسمة الكسوة العتيقة، إذ في بقائها تعييض لإتلافها ولا جمال في كسوة عتيقة مطوية، قال: ويؤخذ من رأى عمر أن صرف المال في المصالح أكد من صرفه في كسوة الكعبة، لكن الكسوة في هذه الأزمنة أهم، قال: واستدلال ابن بطال بالترك على إيجاب بقاء الأحياس لا يتم إلا إن كان القصد بمال الكعبة إقامتها وحفظ أصولها إذا احتيج إلى ذلك، ويحتمل أن يكون القصد منه منفعة أهل الكعبة وسدنتها وإرصاده لمصالح الحرم، أو لأعم من ذلك، وعلى كل تقدير فهو تحييس لا نظير له. فلا يقاس عليه. قال الحافظ: ولم أر في شيء من طرق حديث شعبة هذا ما يتعلق بالكسوة، إلا أن الفاكهي روى في كتاب مكة عن عائشة قالت: دخل علي شعبة الحجي فقال: يا أم المؤمنين إن ثياب الكعبة تجتمع عندنا فتكثر فننزعها ونحفر بيارًا فنعمقها وندفنها لكي لا تلبسها الحائض والجنب، قالت: بش ما صنعت، ولكن بعها فاجعل ثمنها في سبيل الله وفي المساكين، فإنها إذا نزع عنها لم يضر من لبسها من حائض أو جنب، فكان شعبة يبعث بها إلى اليمن فتباع له =

عمر بن شبة بتكرير قوله هما المرآن اقتدي بهما.

فيضعها حيث أمرته، وأخرج البیهقي من هذا الوجه لكن في إسناده راو ضعيف، وإسناد الفاكهي سالم منه، وأخرج الفاكهي أيضًا عن رجل من بني شبة قال: رأيت شبة يقسم ما سقط من كسوة الكعبة على المساكين، وأخرج من طريق ابن أبي نجیح عن أبيه أن عمر رضي الله عنه كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج، فلعل البخاري أشار إلى شيء من ذلك، اهـ مختصرًا. ولخص العيني كلام الشراح المذكورين فأجمل وأجاد إذ قال: مطابقته للترجمة من وجوه: الأول: أنه معلوم أن الملوك في كل زمان كانوا يتفاحرون بتسييل الأموال لها، فأراد البخاري أن عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صواباً كان حكم الكسوة حكم المال يجوز قسمتها.

الثاني: يحتمل أن يكون مقصود البخاري التنبيه على أن الكسوة مشروع، لأن الكعبة لم تزل تقصد بالمال على معنى الزينة إعظاماً لها، فالكسوة من هذا القبيل.

الثالث: يحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كعادته، ويكون طريق موافقة للترجمة وتركه إياه، إما لخلل شرطه وإما لتبهر الناظر فيه.

الرابع: يحتمل أن يكون أخذه من قول عمر: لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة، والمال يطلق على كل ما يتمول به، فيدخل فيه الكسوة.

الخامس: لعل الكعبة كانت مكسوة وقت جلوس عمر، فحيث لم ينكره وقررها دل على جوازها.

السادس: يحتمل أن يكون الحديث مختصرًا طوى فيه ذكر الكسوة. فمن هذه الوجوه يتوجه الرد على الإسماعيلي في قوله: ليس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر، يعني فلا يطابق الترجمة، اهـ مختصرًا.

قلت: ويختلف على هذه الوجوه غرض الترجمة أيضًا، فباعتبار بعض الوجوه غرضها مشروعية الكسوة، وبعض الوجوه الآخر حكم التصرف في كسوة الكعبة، وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي: به صفراء وبيضاء واسطي زينت اورستكار كرنى كعبه كى تهى اوراسمين كسوة بهى هى تو كسوة كعبه جائز هوا اوركرنا جاهئ. وفي هذا الزمان أيضًا يعطي الناس للشبي المال للبيت، فهو يضع عنده لوقت حاجتها اهـ.

وقال السندي: موافقة الحديث بالترجمة إما باعتبار أن الحديث يدل على أن تعظيم الكعبة بوضع المال فيها مشروع معتاد من قديم الزمان، وقد قرره الشارع، ورجع عمر رضي الله عنه عما قصد من تقسيمها إلى إبقائها على حالها، فإذا كان ذلك التعظيم مشروعًا بالأولى، وأما باعتبار ظاهر، فيكون التعظيم بالكسوة مع أنه تعظيم ظاهر وزينة باهرة مشروع بالأولى، وأما باعتبار أن عمر رأى قسمة أموال الكعبة لا وضعها في كسوتها، فعلم أن كسوتها دون حاجة المسلمين، وبه يعلم أنه ينبغي قسمة الكسوة بين المحتاجين إذا نزع اهـ.

قلت: وعلى الاحتمال الثاني من كلام السندي يكون غرض الترجمة عدم استحسان الكسوة، وهو مؤدي القول الرابع من أقوال العيني، وهو مؤدي ما تقدم في كلام الحافظ عن ابن المنير ويؤخذ من رأي عمر أن صرف المال في المصالح أكد من صرفه في الكسوة، وبعد هذا الترجية =

وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام يقتدى بهما على البناء للمفعول.
وفي رواية الإسماعيلي فقام كما هو وخرج، ودار نحو هذه القصة بين عمر وأبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ عبد الرازق وعمر بن شبة من طريق الحسن، أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أراد أن يأخذ كنز الكعبة فينفقه في سبيل الله فقال له أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قد سبقك صاحبك فلو كان فضلاً لفعلنا، وفي لفظ فقال له أبي بن كعب: والله ما ذاك لك قَالَ ولم قَالَ أقره رسول الله ﷺ.

وقال ابن بطال: أراد عمر لكثرتة إنفاقه في منافع المسلمين ثم لما ذكر بأن النَّبِيَّ ﷺ لم يتعرض له أمسك، وإنما تركا ذلك وَاللَّهُ أَعْلَمُ لأن ما جعل في الكعبة وسبل لها يجري مجرى الأوقاف، فلا يجوز تغييره عن وجهه وفي ذلك تعظيم الإسلام وترهيب للعدو، انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه ﷺ لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم.

أن الكسوة ثابت عن عمر رضي الله تعالى عنه كما بسط في بيان كسوة الكعبة من الأوجز، وفيها أن النبي ﷺ كسا الكعبة ثياباً يمانية، ثم كساها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وعثمان رضي الله عنه، ومن بعدهم، وأن عمر كان يكسوها من بيت المال فيكسوها القباطي، وغير ذلك من الروايات الدالة على أن عمر رضي الله عنه كان يكسوها، وبسط القسطلاني اختلاف العلماء في الكسوة: هل يجوز التصرف فيها بالبيع وغيره أم لا؟ وفي شرح الباب أمر كسوة الكعبة زاداها الله شرفاً وكرماً إلى السلطان إذا صارت خلقاً، إن شاء باع وصرف ثمنها في مصالح البيت، وإن شاء ملكها لأحد من المسلمين إذا كان من المساكين، وإن شاء فرقها على الفقراء سواء من أهل مكة وغيرهم، ولا بأس بالشراء من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما في النخبة، لكن في البحر الزاخر لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه، ولا عبدة بما يتوهم الناس أنهم يشترونه من بني شيبه فإنهم لا يملكونه اهـ. وهو محمول على غير الخلق أو على ما إذا كانوا أغنياء أو على ما إذا لم يملكهم السلطان، أو على أن أصل الكسوة من الأوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف، وليس فيه التصرف للسلطان ولا لغيره إلى آخر ما بسط، وفي الدر المختار: لا يجوز شراء الكسوة من بني شيبه، بل من الإمام أو نائبه، وذكر ابن عابدين الاختلاف في ذلك.

ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في بناء الكعبة⁽¹⁾ لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله تَعَالَى ولجعلت بابها بالأرض الحديث فهذا التعليل هو المعتمد.

وحكى الفاكهي في كتاب مكة: أنه ﷺ وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية فقل له لو استعنت بها على حزنك فلم يحركه، وعلى هذا فإنفاقه جائز كما جاز لابن الزبير بناؤها على قواعد إبراهيم لزوال سبب الامتناع ولولا قوله في الحديث في سبيل الله لأمكن أن يحمل الإنفاق على ما يتعلق بها فيرجع إلى أن حكمه حكم التحبيس ويمكن أن يحمل قوله في سبيل الله على ذلك؛ لأن عمارة الكعبة يصدق عليه أنه في سبيل الله وفي الحديث التنبيه على مشروعية الكسوة.

وفيه: ما يدل عليه قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن صرف المال في الفقراء والمساكين أكد من صرفه في كسوة الكعبة إلا أن الكسوة في هذه الأمة أهم؛ لأن الأمور المتقدمة يتأكد حرمتها في النفوس وقد صار ترك الكسوة في العرف غصًا في الإسلام وإضعافًا لقلوب المسلمين.

وفي شرح التهذيب: قَالَ صاحب التلخيص: لا يجوز بيع أستار الكعبة المشرفة.

وكذا قَالَ أبو الفضل بن عدلان لا يجوز قطع أستارها ولا قطع شيء من ذلك ولا يجوز نقله ولا بيعه ولا شراؤه قَالَ: ومن عمل شَيْئًا من ذلك كما يفعله العامة يشترونه من بني شيبه لزمه رده ووافقه على ذلك الرافعي.

وقال ابن الصلاح الأمر فيها إلى الإمام يصرفه مصارف بيت المال بيعًا وعطاءً.

واحتج بما ذكره الأزرقى أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج. وعند الأزرقى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وعائشة رضي الله عنهم أنهما قالَا: لا بأس أن يلبس كسوتها من صارت إليه من حائض وجنب وغيرهما.

(1) ولفظه لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لأنفقت كنز الكعبة.

وكذا ابن شيبه عن ابن أبي ليلى وسئل عن رجل سرق من الكعبة فقال: ليس عليه قطع.

ويقال: الظاهر جواز قسمة الكسوة العتيقة إذ بقاؤها تعريض لفسادها ولا جمال في كسوة عتيقة مطوية بخلاف النقيدين. ثم إنه قَالَ الإسماعيلي: ليس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر يعني: فلا يطابق الترجمة.

وأجيب عنه من وجوه:

الأول: ما قاله ابن بطال من أنه معلوم أن الملوك في كل زمان كانوا يتفخرون بكسوة الكعبة برفع الثياب المنسوخ بالذهب وغيره كما يتفخرون بتسبيل الأموال لها فأراد البُخَارِيُّ أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما رأى قسمة الذهب والفضة صواباً كان حكم الكسوة حكم المال يجوز قسمتها بل ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة.

الثاني: ما قاله ابن المنير في الحاشية: إنه يحتمل أن يكن مقصود البُخَارِيُّ التنبيه على أن كسوة الكعبة مشروع والحجة فيه أنها لم تزل تقصد بالمال يوضع فيها على معنى الزينة إعظاماً لها فالكسوة من هذا القبيل.

الثالث: ما قاله أيضاً من أنه يحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كعادته ويكون هناك طريق موافقة للترجمة وتركه إياها أما لخلل شرطها وإما ليتحرى الناظر في ذلك.

الرابع: ما أشار إليه أيضاً أنه يحتمل أن يكون أخذه من قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة والمال يطلق على كل ما يتمول به فتدخل فيه الكسوة وقد ثبت في الحديث ليس لك من مالك إلا ما لبست فأبليت.

الخامس: أنه لعل الكعبة كانت مكسوة وقت جلوس عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فحيث لم ينكره وقررها دل على جوازها والترجمة يحتمل أن يقال فيها: باب في مشروعية الكسوة.

السادس: أنه يحتمل أن يكون الحديث مختصراً طوى فيه ذكر الكسوة فليتأمل.

49 - باب هَدْمُ الْكَعْبَةِ

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ فَيُخَسَفُ بِهِمْ».

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَلَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرُقِ حَدِيثِ شَيْبَةَ هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْكُسُوءِ، إِلَّا أَنَّ الْفَاكَهِيَّ رَوَى فِي كِتَابِ مَكَّةَ مِنْ طَرِيقِ عِلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عِلْقَمَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ شَيْبَةُ الْحَجْبِيِّ فَقَالَ: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ ثِيَابَ الْكَعْبَةِ تَجْتَمِعُ عِنْدَنَا فَتَكْثُرُ فَتَنْزَعُهَا وَنَحْفِرُ بِثَارًا فَنَعْمِقُهَا وَنَدْفِنُهَا لِكَيْ لَا تَلْبَسَهَا الْحَائِضُ وَالْجَنْبُ، قَالَتْ: بِئْسَمَا صَنَعْتَ وَلَكِنْ بَعَهَا فَاجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي الْمَسَاكِينِ، فَإِنِهَا إِذَا نَزَعْتَ عَنْهَا لَمْ يَضُرَّ مِنْ لِبْسِهَا مِنْ حَائِضٍ وَجَنْبٍ فَكَانَ شَيْبَةَ يَبْعُثُ بِهَا إِلَى الْيَمَنِ فَتَبَاعُ لَهُ فَيَضَعُهَا حَيْثُ أَمَرْتَهُ وَأُخْرِجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ رَاوُ ضَعِيفٌ، وَإِسْنَادُ الْفَاكَهِيِّ سَالِمٌ مِنْهُ، وَأَخْرَجَ الْفَاكَهِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ خَيْثَمٍ حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي شَيْبَةَ قَالَ: رَأَيْتُ شَيْبَةَ بْنَ عَثْمَانَ يَقْسِمُ مَا سَقَطَ مِنْ كُسُوءِ الْكَعْبَةِ عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَنْزِعُ كُسُوءَ الْبَيْتِ كُلِّ سَنَةٍ فَيَقْسِمُهَا عَلَى الْحَاجِّ فَلَعَلَّ الْبُخَارِيَّ أَشَارَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَرَجَالَ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ كُوفِيُونَ وَشَيْخُهُ فِي الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ مِنْ أَفْرَادِهِ. وَجَعَلَ الْحَمِيدِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ وَالدَّمَشَقِيُّ الْحَدِيثَ مِنْ مَسْنَدِ شَيْبَةَ وَتَبَعَهُمَا الطَّبْرَانِيُّ وَالْمِزِيُّ، وَذَكَرَهُ غَيْرُهُمْ فِي مَسْنَدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْإِعْتَصَامِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْحَجِّ أَيْضًا.

49 - باب هَدْمُ الْكَعْبَةِ

(بَابُ هَدْمِ الْكَعْبَةِ) أَي: فِي آخِرِ الزَّمَانِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وَفِي رِوَايَةٍ: وَقَالَتْ بِالْوَاوِ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَغْزُو جَيْشُ) بِالْجِيمِ وَبِالتَّحْتَانِيَةِ وَبِالْمَعْجَمَةِ لَا بِالْمَهْمَلَةِ وَالْمَوْحَدَةِ. وَهُوَ مَرْفُوعٌ مَنْوُنٌ فَاعِلُهُ يَغْزُو. وَمَفْعُولُهُ قَوْلُهُ: (الْكَعْبَةُ فَيُخَسَفُ بِهِمْ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ. وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مُوَصُولًا فِي أَوَائِلِ الْبَيُوعِ مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ ابْنِ جَبْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلَفْظٍ: يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ حَتَّى إِذَا كَانُوا

1595 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَأَنِّي بِهِ.....»

بيداء من الأرض خسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم وسيأتي الكلام فيه هناك إن شاء الله تعالى.

ومطابقة هذا التعليق للترجمة من حيث أن فيه غزو الكعبة فمرة يهلكهم الله تعالى قبل الوصول إليها، وأخرى يمكنهم منه فيخربونه ولما كان الغزو الأول مقدمة ناسب ذكره في هذا الباب.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) ابن بحر بن كثير أبو حفص الباهلي الصيرفي، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بالتصغير (ابْنُ الْأَخْنَسِ) بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة وفتح النون وفي آخره سين مهملة، أبو مالك النخعي الكوفي، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام على صيغة التصغير هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة التيمي الأحول القاضي على عهد ابن الزبير، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كَأَنِّي بِهِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَذَا فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ شَيْئًا حُذِفَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْهُ قَالَ: اسْتَكْثَرُوا فِي الطَّوَافِ بِهَذَا الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَحَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ فَكَأَنِّي بِرَجُلٍ مِنَ الْحَبْشَةِ أَصْلَعُ أَوْ قَالَ أَصْمَعُ حَمَشَ السَّاقِينَ قَاعِدَ عَلَيْهَا وَهِيَ تَهْدُمُ وَرَوَاهُ الْفَاكْهِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَفْظُهُ أَصْعَلُ بَدَلَ أَصْلَعُ وَقَالَ قَائِمًا عَلَيْهَا يَهْدِمُهَا بِمَسْحَاتِهِ وَرَوَاهُ يَحْيَى الْجَمَانِيُّ فِي مَسْنَدِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مَرْفُوعًا.

وتعقبه العيني: بأنه إنما يقدر الحذف في موضع يحتاج إليه للضرورة ولا ضرورة هنا فإن الكلام صحيح بدون هذا إذ يحتمل أن يعود الضمير إلى البيت والقرينة الحالية تدل عليه أي: كأني ملتبس به، وأن يعود إلى القالع بالقرينة الحالية أيضًا.

أَسْوَدَ أَفْحَجَ، يَقْلَعُهَا حَجَرًا حَجَرًا».

ويحتمل كما قاله الطيبي: إنه ضمير مبهم يفسره ما بعده على أنه تمييز كقوله تَعَالَى: ﴿فَفَضَّلْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [فصلت: 12] فإن ضميرهن هو المبهم المفسر بسبع سموات وهو تمييز وهذه الأوجه صحيحة على قاعدة العربية فلا حاجة إلى تقدير محذوف بما جاء في أثر عن صحابي، ولا يقال الأحاديث يفسر بعضها بعضاً، لأن ذلك إنما يكون عند الاحتياج إليه ولا احتياج هنا كما عرفت فضلاً عن الظهور، والله أعلم بحقيقة الأمور.

(أَسْوَدَ أَفْحَجَ) بوزن أفعل بفاء ثم حاء ثم جيم⁽¹⁾ والفحج تباعد ما بين الساقين⁽²⁾ قَالَ الطيبي: وفي إعرابه أوجه، قيل: هو حال عن خبر كان وهو باعتبار المعنى الذي هو أشبه فعل.

وقيل: هما حالان من خبر كان وذو الحال أما المستقر المرفوع أو البارز المجرور، والثاني: أشبه، أو بدلان من الضمير المجرور⁽³⁾ أو منصوبان على الذم أو الاختصاص وليس من شرط المنصوب على الاختصاص أن لا يكون نكرة، فذلك الزمخشري قَالَ في قوله تَعَالَى: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: 18] أنه منصوب على الاختصاص وعلى تقدير كونهما حالين يجوز أن تكونا حالين متداخلتين أو مترادفتين، ويروى رفعهما وفي الرفع وجهان:

أحدهما: أن يكون مبتدأ وخبره قوله: (يَقْلَعُهَا) والجملة حال بدون الواو هذا على تقدير أن يكون الضمير في به للبيت كذا قيل وفيه نظر ظاهر نحوي.

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف على أن يكون الضمير للقالع والتقدير كأنني بالقالع هو أسود أفحج.

(حَجَرًا حَجَرًا) نصب على الحال نحو بوبته بابًا بابًا أي: مبوبًا وقال الْكُرْمَانِيُّ أو بدل من الضمير يعني: الضمير في يقلعها وهو الظاهر وزاد

(1) من باب علم يعلم أو ضرب يضرب أو فتح يفتح.

(2) وقيل ذلك في الآدمي وأما في الدواب فهو تباعد ما بين العرقوبين، وقيل: ما بين الفخذين،

وقيل: هو تباعد ما بين الساقين في الإنسان والدابة.

(3) ويجوز إبدال المظهر في المضمرة الغائب نحو ضربته زيدًا.

1596 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ».

الإسماعيلي والفاكهي في آخره يعني الكعبة.

وقوله في حديث علي رضي الله عنه: أصلع هو الذي ذهب شعر مقدم رأسه، والأصعل: الصغير الرأس، والأصمغ: الصغير الأذنين، وقوله: حمش الساقين بحاء مهملة وميم ساكنة وفي آخره شين معجمة دقيق الساقين وهو موافق لقوله في رواية أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ، ورجال إسناده الحديث ما بين بصري وكوفي ومكي.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) المخرومي المصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) كذا رواه الليث عن يُونُسَ عن الزُّهْرِيِّ وتابعه عبد الله بن وهب عن يُونُسَ عن أبي نعيم في المستخرج وخالفهما ابن المبارك فرواه عن يُونُسَ عن الزُّهْرِيِّ فقال عن سحيم مولى بني زهرة عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه الفاكهي من طريق نعيم عن ابن المبارك للزهري: فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَيَكُونُ للزهري فيه شيخان عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُخَرَّبُ الْكَعْبَةُ ذُو السُّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبْشَةِ»): أي: رجل من هذا الجيل وقد تقدم هذا الحديث في باب قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغُرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: 97].

هذا آخر القطعة السابعة من شرح صحيح البُخَارِيِّ، عليه رحمة ربه الباري، على يد جامعها العبد الفقير إلى عناية ربه الصمد، أَبِي مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بن مُحَمَّدٍ، المدعو بيوسف أفندي زاده، كتب الله لهم الحسنَى وزيادة، قد فرغ من كتابتها في اليوم السادس والعشرين من أيام شهر رجب الأصم المنتظم في سلك شهور السنة الرابعة والثلاثين بعد المائة والألف من هجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف، وقد بدئ في كتابتها في اليوم التاسع عشر من أيام شهر جمادى الآخرة

50 - باب مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

1597 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ،

من شهور سنة ثلاث وثلاثين ومائة وألف، وبتلوها القطعة الثامنة المبدوءة بباب ما ذكر في الحجر الأسود إن شاء الله تعالى، وأنا أتضرع إلى الله تعالى في أن يوفقني لإتمام هذا الشرح بكماله، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأسأله أن يصلي على سيدنا وسندنا نبيه وعلى آله وأصحابه أجمعين وأن يرضى عنا وعن جميع المؤمنين والمؤمنات بفضلله وكرمه ولطفه وإحسانه.

50 - باب مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

(باب مَا ذُكِرَ فِي) شأن (الحجر الأسود) وهو الذي في ركن الكعبة القريب بباب البيت من جانب الشرق، ويقال له: الركن الأسود، وارتفاعه من الأرض ذراعان وثلاث ذراع، وقال الأزهري: ارتفاعه من الأرض ثلاثة أذرع إلا سبع أصابع، وفي الحديث: «نزل الحجر من الجنة وهو أشدّ بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم»، رواه الترمذي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَصَحَّحَهُ، وسيجيء تفصيل لذلك إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة أَبُو عَبْدِ اللَّهِ العبدى وقد مرّ في كتاب العلم قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) هو ابن يزيد النخعي وقد رواه سُفْيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بإسناد آخر وهو ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ) بالمهمله وكسر الموحدة في الأول، وبالراء المفتوحة في الثاني، هو النخعي أيضاً.

(عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ) وفي رواية أسلم الآتية إن شاء الله تعالى بعد باب: عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أما والله إنني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع يعني إلا بإذن الله تعالى.

وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ».

(وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ) وفي نسخة: رسول الله ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ) وقد روى الحاكم من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حججنا مع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلما دخل الطواف استقبل الحجر فَقَالَ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ ثُمَّ قَبَّلَهُ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّهُ يَضُرُّ وَيَنْفَعُ، قَالَ: بَمْ؟ قُلْتُ: قَالَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الأعراف: 172] وذلك إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لَمَا خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ عَلَى ظَهْرِهِ فَقَرَّرَهُمْ بِأَنَّهُ الرَّبُّ وَأَنَّهُمُ الْعَبِيدُ وَأَخَذَ عَهْدَهُمْ وَمَوَاقِيْعَهُمْ وَكَتَبَ ذَلِكَ فِي رَقٍّ وَكَانَ لِهَذَا الْحَجَرِ عَيْنَانِ وَلِسَانٌ فَقَالَ: افْتَحْ فَافْ، ففُتِحَ فَاهُ فَالْقَمَهُ ذَلِكَ الرِّقُّ فَقَالَ: أَشْهَدُ لِمَنْ وَافَاكَ بِالمَوَافَاةِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ، وَإِنِّي أَشْهَدُ لِمَسْمَعَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُؤْتَى بِالحَجَرِ الْأَسْوَدِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَهُ لِسَانٌ ذَلِقَ يَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِالتَّوْحِيدِ» فَهُوَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ يَضُرُّ وَيَنْفَعُ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ قَوْمٍ لَسْتُ فِيهِمْ يَا أَبَا حَسَنٍ.

وفي إسناده أبو هارون العبدي وهو ضعيف جداً، ورواه الأزرقى أيضاً في تاريخ مكة وفي لفظه: أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَعِيشَ فِي قَوْمٍ لَسْتُ فِيهِمْ.

ومن الحكمة في تقبيل الحَجَرِ الْأَسْوَدِ غير ما ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ مِنْ أَحْجَارِ الْجَنَّةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي. فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالتَقْبِيلُ ارْتِيَا حِجَاباً إِلَى الْجَنَّةِ وَأَثَارَهَا.

ومنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، رواه أبو عبيد في غريب الحديث، وفي فضائل مكة للجندي من حديث ابن جريج عن مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هَذَا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ هُوَ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ يَصَافِحُ بِهِ عِبَادَهُ مَصَافِحَةَ الرَّجُلِ أَخَاهُ.

ومن حديث الحكم بن أبان عن عكرمة عنه زيادة: فَمَنْ لَمْ يَدْرِكْ بَيْعَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ فَقَدْ بَايَعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من فاوض الحَجَر الأسود فكأنما يفاوض يد الرحمن». وقال المحب الطبري: والمعنى في كونه يمين الله والله أعلم أن كل ملك إذا قدم عليه قبلت يمينه، ولما كان الحاج والمعتمر أول ما يقدمان يسنّ لهما تقبيله نزل منزلة يمين الملك ولله المثل الأعلى.

هذا وقد تكلم الشارحون في مراد عمر رضي الله عنه بذلك الكلام: فقال مُحَمَّد بن جرير الطبري: إنما قال ذلك عمر رضي الله عنه لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام، فخشي عمر رضي الله عنه أن يظن الناس الجهال بأن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان، فأراد عمر رضي الله عنه أن يعلم أن استلامه لا يقصد به إلا تعظيم الله عز وجل، والوقوف عند أمر نبيه ﷺ، وأن ذلك من شعائر الحج التي أمر الله تعالى بتعظيمها، وأن استلامه مخالف لفعل الجاهلية في عبادتهم الأصنام؛ فإنهم كانوا يعتقدون أنها تقربهم إلى الله زلفى، فنبه عمر رضي الله عنه على مخالفة هذا الاعتقاد، وأنه لا ينبغي أن يعبد إلا من يملك الضر والنفع وهو الله جلّ جلاله.

وقال المحب الطبري: لما رأى عمر رضي الله عنه أن الحجر يستلم ولا يعلم له سبب يظهر لا من جهة الحسن ولا من جهة العقل ترك فيه الرأي والقياس وصار إلى محض الاتباع كما صنع في الرمل.

وقال المهلب: حديث عمر رضي الله عنه هذا يردّ على من قال إن الحجر يمين الله في الأرض يصفح بها عباده ومعاذ الله أن يكون له عز وجلّ جارية وإنما شرع تقبيله اختباراً ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع وذلك شبيه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لأدم عليه السلام انتهى وأجاب عنه المحب الطبري بما قد سبق آنفاً.

وقال الخطابي: معنى أن يمين الله في الأرض أنه من صافحه في الأرض كان له عند الله عهد فإن العادة قد جرت بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة

لمن يريد موالاته والاختصاص به فخطبهم بما يعهدونه.

وقال الخطابي أيضًا: في حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الفقه أَنَّ متابعة النبي ﷺ واجبة وإن لم يوقف فيها على علل معلومة، وأسباب معقولة وأن أعيانها حجة على من بلغته وإن لم يفقه معانيها ومن المعلوم أَنَّ تقبيل الحجر إكرام وإعظام لحقه، وقد فضلَّ الله بعض الأحجار على بعض كما فضلَّ بعض البقاع على بعض⁽¹⁾ وبعض الليالي والأيام على بعض⁽²⁾ كمكة، ولذلك قيل: يا مكة ما أنت إلا واد شرفك الله على البلاد.

وقال النووي: الحكمة في كون الركن الذي فيه الْحَجَر الأسود يجمع فيه بين التقبيل والاستلام كونه على قواعد إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلام، وفيه الْحَجَر الأسود وإن الركن اليماني اقتصر فيه على الاستلام لكونه على قواعد إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلام ولم يقبل وأن الركنين لا يقبلان ولا يستلمان لفقد الأمرين المذكورين فيهما.

وفي الحديث أيضًا: إِنَّ تقبيل الْحَجَر الأسود سنة قَالَ التِّرْمِذِيُّ: والعمل على هذا عند أهل العلم يستحبون تقبيل الحجر فإن لم يمكنه ولم يصل إليه استلم بيده وإن كان لم يصل إليه يده استقبل إذا حاذى به وكبر وهو قول الشَّافِعِيِّ، انتهى.

وخالف مالك في تقبيل اليد فَقَالَ: يستلمه ولا يقبل يده وهو أحد القولين عنه⁽³⁾ والجمهور على أنه يستلم ثم يقبل يده وهو قول ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وعطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وسعيد بن جبير ومجاهد وعمرو بن دينار وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ والأوزاعي والشَّافِعِيِّ وأحمد وروى الحاكم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدأ بالحجر الأسود فاستلمه وفاضت عيناه بالبكاء وقبله ووضع يده عليه ومسح بهما وجهه، وروى النَّسَائِيُّ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قبله ثلاثاً وعند الحاكم: وسجد عليه.

(1) كمكة ولذلك قيل يا مكة ما أنت إلا واد شرفك الله على البلاد.

(2) كيوم عرفة وليلة القدر وليست هذه التكرمة لذاتها وإنما هو حكم الله ومشيتته لا يسأل عما يفعل.

(3) وقال الكرمانى وهو من مفاريد مذهبه.

وفي الحديث أيضًا : كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله من الأحجار وغيرها وقال الشيخ زين الدين العراقي وأما قول الشَّافِعِيِّ فمهما قَبِلَ من البيت فحسن فإنه لم يرد بالحسن مشروعيته بل أراد إباحته والمباح من جملة الحسن كما ذكره الأصوليون، هذا وفيه نظر لا يخفى وقال أيضًا : وأما تقبيل الأماكن الشريفة على سبيل التبرُّك وكذلك تقبيل أيدي الصالحين وأرجلهم فهو حسن محمود باعتبار القصد والنية، وقد سأل أبو هريرة الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن يكشف له المكان الذي قَبَلَهُ رسول الله ﷺ وهو سرَّته فقبَّله تبرُّكًا بآثاره وذريته ﷺ وقد كان ثابت البناني لا يدع يد أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى يقبلها ويقول يد مسَّت يد رسول الله ﷺ وقال أيضًا وَأَخْبَرَنِي الحافظ أبو سعيد بن العلاء قَالَ : رأيت في كلام أحمد بن حنبل في جزء قديم عليه خط ابن ناصر وغيره من الحفاظ أن الإمام أحمد سئل عن تقبيل قبر النبي ﷺ وتقبيل منبره فَقَالَ : لا بأس بذلك، قَالَ : فأريناه للشيخ تقي الدين ابن تيمية فصار يتعجَّب من ذلك ويقول : عجيب أحمد عندي جليل يقول هذا، هذا كلامه أو معنى كلامه وقال وأيَّ عجب في ذلك وقد روينا عن الإمام أحمد أنه غسل قميصًا للشَّافِعِيِّ وشرب الماء الذي غسله به وإذا كان هذا تعظيمه لأهل العلم فكيف بمقابر الصحابة وكيف بآثار الأنبياء عليهم السلام ولقد أحسن مجنون ليلي حيث يقول :

أمرّ على الديار يا ليلي أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
وما حبّ الديار شغفن قلبي ولكن حبّ من سكن الديارا

وقال المحب الطَّبْرِيُّ : ويمكن أن يستنبط من تقبيل الحجر واستلام الأركان جواز تقبيل ما في تقبيله تعظيم الله تعالى، فإنه وإن لم يرد فيه خبر بالنسبة لم يرد بالكراهة أيضًا قَالَ : وقد رأيت في بعض تعاليق جدي مُحَمَّد بن أبي بكر عن الإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن أبي الصيف أن بعضهم كان إذا رأى المصاحف قبَّلها وإذا رأى أجزاء الحديث قبَّلها وإذا رأى قبور الصالحين قبَّلها قَالَ : ولا يبعد هذا وَاللَّهُ أَعْلَمُ فيما فيه تعظيم الله تعالى وفي قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التسليم للشارع في أمور الدين وترك طلب العلل وحسن الاتباع فيما

لم ينكشف لنا فيه من المعنى وأمور الشريعة على ضربين ما كشف عن علته وما لم يكشف وهذا ليس فيه إلا التسليم وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ وفيما يفعل ولو لم نعلم الحكمة فيه .

وفيه : دفع ما وقع لبعض الجهال من أنّ في الحَجَر الأسود خاصّة ترجع إلى ذاته .

وفيه : بيان السنن بالقول والفعل وفيه أنّ الإمام إذا خشي على أحد من فعله فساد اعتقاده ينبغي له أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك ورجال إسناد الحديث ما بين بصري وهو شيخه وكوفي وهم البقية وقد أخرج متنه مسلم وأبو داودَ والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ في الحج أيضًا .

ثم إن المؤلف رَجَمَهُ اللَّهُ اكتفى في هذا الباب بحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي ورد في تقبيل الحَجَر الأسود وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك ، وقد وردت فيه أحاديث روى التِّرْمِذِيُّ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ : «وَأَنَّهُ لِيَبْعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يَبْصُرُ بِهِمَا وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ وَيَشْهَدُ عَلَيَّ مِنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقِّ» أَي : لِمَنْ اسْتَلَمَهُ كَمَا فِي رَوَايَةِ لِأَحْمَدَ وَالدَّارِمِي فِي مُسْنَدَيْهِمَا وَكَذَلِكَ فِي صَحِيحِ ابْنِ حَبَانَ وَقَوْلُهُ بِحَقِّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ يَشْهَدُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ اسْتَلَمَهُ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا .

وكذا ابن حبان في صحيحه وروى الحاكم في المستدرک والطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يَأْتِي الرُّكْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ مِنْ أَبِي قَبِيْسٍ لَهُ لِسَانٌ وَشَفَتَانِ يَتَكَلَّمُ عَنْهُمَا اسْتَلَمَهُ بِالْيَمَنِ وَهُوَ يَمِينُ اللَّهِ تَعَالَى يَصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ» قَالَ الْحَاكِمُ : صَحِيحٌ وَفِيهِ جَوَازُ كَلَامِ الْجَمَادَاتِ وَوُجُودِ لِسَانٍ وَالْعَيْنَيْنِ لِلْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَهَلْ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيهِ أَوْ هُوَ مُوجُودٌ فِيهِ لَكِنْ هُوَ أَمْرٌ خَفِيَ غَامُضٌ يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ .

وفي حديث عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّابِقُ : إِنَّ هَذَا الْوَصْفَ كَانَ مُوجُودًا فِيهِ مِنْ يَوْمِ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ، وَرَوَى مُعَمَّرٌ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الْمُنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو وَعَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ

قَالَ: «يَأْتِي الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ وَالْمَقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ فَيَنَادِيَانِ بِأَعْلَى صَوْتِهِمَا يَشْهَدَانِ لِمَنْ وَافَاهُمَا بِالْوَفَاءِ».

وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرَّكْنُ وَالصِّفَا يَاقُوتَانِ مِنْ يَوَاقِيتِ الْجَنَّةِ»، قَالَ الْحَكَمُ: صحيح الإسناد وعن ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الرَّكْنُ وَالْمَقَامُ يَاقُوتَانِ مِنْ يَوَاقِيتِ الْجَنَّةِ طَمَسَ اللَّهُ نَوْرَهُمَا وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأُضَاءَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ» أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسند على شرط مسلم.

وزاد ولو لا ما مَسَّهَما من خطايا بني آدم ما مَسَّهَما من ذي العامة إلا شفي وما على الأرض من الجنة غيره وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفعه لو لا ما طبع الله الركن من أنجاس الجاهلية وأرجاسها وأيدي الظلمة والأئمة لاستشفى به من كل عاهة ولألقاه الله كهيئة يوم خلقه تعالى وإنما غيَّره الله تعالى بالسواد لئلا ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة وإنه لياقوتة من ياقوت الجنة بيضاء وضعه لآدم حيث أنزله في موضع الكعبة قبل أن يكون الكعبة والأرض يومئذ طاهرة لم يعمل فيها شيء من المعاصي وليس لها أهل ينجسونها ووضع لها صفا من الملائكة على أطراف الحرم يحرسونه من جانِّ الأرض وسكانها يومئذ الجنّ وليس ينبغي لهم أن ينظروا إليه لأنه شيء من الجنة ومن نظر إلى الجنة دخلها فهم على أطراف الحرم حيث أعلامه اليوم محدقون به من كل جانب بينه وبين الحرم.

وروى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا اسْتَمْتَعُوا مِنْ هَذَا الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ، فَإِنَّهُ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لشيءٍ خَرَجَ مِنَ الْجَنَّةِ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَفِي رِوَايَةِ الْجَنْدِيِّ عَنْ مُجَاهِدِ الرُّكْنِ مِنَ الْجَنَّةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا لَفَنِي، وَعِنْدَ الْجَنْدِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الرُّكْنُ وَالْمَقَامُ حِجْرَانِ مِنْ أَحْجَارِ الْجَنَّةِ.

تنبيه:

اعترض بعض الملحدين على الحديث الماضي في أول الباب فَقَالَ: كيف سوّده خطايا المشركين ولم تبيّضه طاعات أهل التوحيد؟

وأجيب بما قَالَ ابن قتيبة: لو شاء الله تعالى لكان ذلك وإنما أجرى الله تعالى العادة بأنّ السواد يصبغ ولا ينصبغ على العكس من البياض وقال المحبّ الطَّبْرِيّ في بقائه أسود عبرة لمن له بصيرة، فإنّ الخطايا إذا أثّرت في الحجر فتأثيرها في القلب أشدّ، قَالَ: وروى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنما غيره بالسواد لثلاث ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنة فإن ثبت هذا فهو جواب وقال الحافظ العسقلاني: أَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي فُضَائِلِ مَكَّةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تكميل:

كان أبو طاهر القرمطي من الباطنية وقال بسوء رأيه أنّ هذا الحجر مغناطيس بني آدم فجاء إلى مكة يوم التروية وقلع الحجر وقلع الباب وأصعد رجلاً من أصحابه ليقلع الميزاب فتردّى على رأسه إلى جهنم وبئس المآب وأخذ أسلاب مكة وقتل الحاج يقال بلغ القتلى بمكة وظاهرها أزيد من ثلاثين ألفاً من الرجال ومن النساء والصبيان مثل ذلك وطرح القتلى في بئر زمزم ودفن الباقي في المسجد الحرام وحيث قُتِلُوا كُفِنُوا وَدُفِنُوا وَلَا صَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ كَذَا فِي الْكَامِلِ، وَيَقَالُ: دخل القرمطيّ المذكور مكة بأناس قلائل نحو سبعمائة نفر فلم يطق أحد ردّه وصعد اللعين على عتبة الكعبة ونادى:

أنا بالله وبالله أنا أخلق الخلق وأفنيهم أنا

ومدة إقامته بمكة ستة أيام ولم يحجّ أحد ولا وقف بالناس أيام وذلك سنة سبع عشرة وثلاثمائة كذا في سيرة مُغْلَطَاي، وكان من القتلى شيخ الحنفيّة ببغداد أبو سعيد أحمد بن عليّ اليربوعي والحافظ أبو الفضل مُحَمَّد بن أبي الحسن الهروي ونقل الحَجَرُ الأسود إلى الكوفة وهلك تحت الحجر من مكة إلى الكوفة أربعون جملاً، فعلقه على الإسطوانة السابعة من جامع الكوفة من الجانب الغربي ظناً من أن الحج ينتقل إلى الكوفة.

قَالَ ابن دحية: ثم حمل الحجر إلى هجر وبقي الحجر عند القرامطة اثنين وعشرين سنة إلا شهراً ثم ردّ لخمس خلون من ذي الحجة سنة تسع وثلاثين

51 - باب إِغْلَاقِ الْبَيْتِ، وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ

وثلاثمائة وكان محكم التركي بذل لهم في ردّه خمسين ألف دينار فما فعلوا وقالوا: قد أخذناه بأمر ولا نردّه إلا بأمر. وقيل: ابتاع الحجر منه الخليفة المقتدر بثلاثين ألف دينار ثم أرسل الحجر إلى مكة على قعود أعجف فسمن تحته وزاد جنة إلى مكة شرفها الله تعالى، وذكر أن القرمطي المذكور بعد عوده إلى هجر رماه الله في جسده وطال عذابه وتقطّعت أوصاله وتناثر الدود من لحمه إلى أن مات.

51 - باب إِغْلَاقِ الْبَيْتِ، وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ

(باب إِغْلَاقِ الْبَيْتِ) أي: إِغْلَاقُ باب البيت الحرام يقال: أَعْلَقْتُ البابَ، فهو مَعْلَقٌ، والاسم الْعَلْقُ، وَعَلَقْتُ البابَ عَلَقًا لغة ردية قاله الجوهري وَعَلَقْتُ بالتشديد للتكثير.

(وَيُصَلِّي) أي: الداخل في البيت (فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ) أي: في أي ناحية شاء من نواحي البيت وكل ناحية من نواحي البيت من داخله سواء كما أنّ كلّ ناحية من نواحيه من خارجه في الصلاة إليه سواء وفي التوضيح قَالَ الشَّافِعِيُّ: من صَلَّى في جوف البيت مستقبلًا حائطًا من حيطانها فصلاته جائزة وإن صَلَّى نحو الباب وكان مغلقًا فكذلك وإن كان مفتوحًا فباطلة، لأنه لم يستقبل شيئًا منها فكأنه استدلّ على ذلك بغلق باب الكعبة حين صلّوا، وقد يقال: إنما أغلقه لكثرة الناس كي لا يصلّوا بصلاته ويكون ذلك عندهم من مناسك الحج وذلك كما فعل في صلاة الليل حيث لم يخرج إليهم خشية أن تكتب عليهم ومتى فتح وكانت العتبة قدر ثلثي ذراع صَحَّتْ أيضًا ولا يرد عليه ما إذا تهذمت وصلّى كما ألزما ابن القصار به لأنه صلّى إلى الجهة، انتهى.

وقال النَّوَوِيُّ: إذا كان الباب مردودًا أوله عتبة قدر ثلثي ذراع يجوز هذا هو الصحيح وفي وجه يقدر بذراع وقيل يكفي شخصها وقيل يشترط قدر قامة طولاً وعرضاً ولو وضع بين يديه متاعاً واستقبله لم يجز هذا فعند الشَّافِعِيِّ الكعبة هي

1598 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ

البناء وأما عندنا فهي العرصة والهواء إلى عنان السماء ثم إن الصلاة في جوف الكعبة يجوز فرضها ونفلها وهو قول عامة أهل العلم وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وقال مالك: لا يصلي في البيت والحجر فريضة ولا ركعتا الطواف الواجبين ولا الوتر ولا ركعتا الفجر وغير ذلك لا بأس به ذكره في ذخيرتهم وذكر القُرْطُبِيُّ في تفسيره عن مالك أنه لا يصلي فيها الفرض ولا السنن ويصلي التطوع فإن صلى فيه مكتوبه أعاد في الوقت كمن صلى إلى غير القبلة بالاجتهاد⁽¹⁾ وعند ابن عبد الحكم لا يعيد مطلقاً ومحمد بن جرير الطَّبْرِيُّ منع الجميع فيها.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَالِمٍ) أي: ابن عبد الله بن عمر، (عَنْ أَبِيهِ) عبد الله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ) أي: الكعبة وكان ذلك عام الفتح كما جاء في رواية يونس بن يزيد عن نافع عند المؤلف في كتاب الجهاد بزيادة فوائد ولفظه أقبل النبي ﷺ يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته وفي رواية فليح عن نافع في المغازي وهو مردف أسامة يعني ابن زيد على القصواء ثم اتفقا ومعه بلال وعثمان بن طلحة حتى أناخ في المسجد وفي رواية فليح عند البيت، وقال عثمان: أتينا بالمفتاح فجاءه بالمفتاح ففتح له الباب فدخل وفي رواية مسلم وعبد الرزاق من رواية أيوب عن نافع ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح فذهب إلى أمه فأبَت أن تعطيه فَقَالَ: واللَّهِ لتعطينه أو لأخرجن هذا السيف من صليبي فلما رأت ذلك أعطته فجاء به إلى رسول الله ﷺ ففتح الباب وظهر من رواية فليح أن فاعل فتح هو عثمان المذكور لكن روى الفاكهي من طريق ضعيف عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كان بنو أبي طلحة يزعمون أنه لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم فأخذ رسول الله ﷺ المفتاح ففتحها بيده وعثمان المذكور هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار

(1) وعند ابن حبيب وأصغ بعيد أبداً ويقول مالك قال أحمد.

هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ
أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ

ابن قصي بن كلاب ويقال له الحجي: بفتح الحاء المهملة والجيم ولآل بيته الحجة لحجبهم الكعبة ويعرفون الآن بالشيبيين نسبة إلى شيبة بن عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا لا ولده وله أيضًا صحبة ورواية واسم أم عثمان المذكور سلافة بضم السين المهملة وتخفيف اللام وبالفاء.

(هُوَ) ضمير الفصل يرجع إلى النبي ﷺ أتى به للتأكيد.

(وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَبِلَالٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ) ذكر هؤلاء الثلاثة أنهم دخلوا البيت مع النبي ﷺ وفي رواية مسلم من طريق آخر ولم يدخلها معهم أحد وفي رواية النسائي من طريق عون عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسامة فيكونون أربعة وفي رواية ابن أحمد من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها إنه لم يصل في الكعبة وسيأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى.

(فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ) الباب، وفي رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبي عوانة من داخل وزاد يونس فمكث نهارًا طويلًا وفي رواية فليح زمانا بدل نهارًا وفي رواية جويرية عن نافع التي مضت في أوائل الصلاة في باب الصلاة بين السواري فأطال وفي رواية مسلم من رواية ابن عون عن نافع فمكث فيها مليًا وله من رواية عبيد الله عن نافع فأجافوا عليهم الباب طويلًا ومن رواية أيوب عن نافع فمكث فيها ساعة وفي رواية النسائي من طريق ابن مليكة فوجدت شيئًا فذهبت ثم جئت سريعًا فوجدت النبي ﷺ خارجًا منها ووقع في الموطأ فأغلقها عليه والضمير لعثمان وبلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ووقع في رواية مسلم من طريق ابن عون عن نافع فأجاف عليهم عثمان الباب والجمع بينهما أن عثمان كان هو المباشر لذلك لأنه من وظيفته ولعلّ بلائًا ساعده في ذلك فأضيف إليه أيضًا لكونه مساعدا له ورواية الجميع يدخل فيها الأمر بذلك والرضى به، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَلَجَ) أي: دخل من الولوج وهو الدخول وفي رواية فليح ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم وفي رواية أيوب وكنت

فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟

رجلاً شاباً قوياً فبادرت الناس فبدرتهم وفي رواية جويرية كنت أول الناس ولج على إثره وفي رواية ابن عون فرقيت الدرجة فدخلت البيت، وفي رواية مجاهد التي مضت في أوائل الصلاة عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وأجد بلال قائماً بين البابين، وذكر الأزرق في كتاب مكة أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان على الباب يذب عنه الناس وكأنه جاء بعد ما دخل النبي ﷺ وأغلق.

(فَلَقِيتُ بِلَالًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية مالك عن نافع التي مضت في باب الصلاة بين السواري في أوائل الصلاة فسألت بلالاً حين خرج ما صنع النبي ﷺ.

وفي رواية جويرية ويونس وجمهور أصحاب نافع، فسألت بلالاً أين صَلَّى؟ اختصروا أول السؤال وثبت في رواية سالم المذكورة في حديث الباب قَالَ: هل صَلَّى فيه؟ قَالَ: نعم، وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فقلت: أَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: نعم، فظهر أنه استثبت أولاً هل صَلَّى أو لا ثم سأل عن موضع صلواته في البيت ووقع في رواية يونس عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ فَأَخْبَرَنِي بِلَالًا أَوْ عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ عَلَى الشُّكِّ وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ سَأَلَ بِلَالًا كَمَا فِي رِوَايَةِ الْجُمْهُورِ، وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَ بِلَالًا وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ حِينَ خَرَجَا أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِيهِ فَقَالَا عَلَى جِهَتِهِ.

وكذا أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ نَحْوَهُ وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ أَنَّهُ صَلَّى فِيهِ ههنا وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَالطَّبْرَانِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ فقلت: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالُوا: فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا حَمَلَ عَلَى أَنَّهُ ابْتَدَأَ بِلَالًا بِالسُّؤَالِ كَمَا تَقْدِمُ تَفْصِيلُهُ ثُمَّ أَرَادَ زِيَادَةَ الْاِسْتِثْنَاتِ فِي مَكَانِ الصَّلَاةِ فَسَأَلَ عُثْمَانَ وَأَسَامَةَ أَيْضًا.

ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عون عند مسلم ونسيت أن أسألهم كم صَلَّى بصيغة الجمع وهذا أولى من جزم القاضي عياض بوجه الروايات التي هي غير

قَالَ: «نَعَمْ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ».

رواية الجمهور وكأنه لم يقف على بقية الروايات فإن قيل كيف يصح الرواية بأن أسامة أخبره أنه صلى فيه، وقد أخرج مسلم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخبره أن النبي ﷺ لم يصل فيه ولكنه كبر في ناحيه.

فالجواب: أنه لا تعارض فإنه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث أثبتها اعتمد في ذلك على غيره وحيث نفاها أراد ما في علمه لكونه لم يره ﷺ حين صلى ويحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته.

وبه أجاب المحب الطبراني ويدل عليه ما رواه ابن المنذر من حديث أسامة أن النبي ﷺ رأى صوراً في الكعبة فكنت آتية بماء في الدلو يضرب به الصور فقد أخبر أسامة أنه كان يخرج لنقل الماء وكان ذلك كله يوم الفتح.

وقال ابن حبان: الأشبه عندي أن يحمل الخبر أن على دخولين متغايرين أحدهما: يوم الفتح وصلى فيه، والآخر: في حجة الوداع ولم يصل فيه من غير أن يكون بينهما تعارض⁽¹⁾.

(قَالَ: «نَعَمْ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ»)⁽²⁾ وفي رواية جويرية بين العمودين المقدمين، وفي رواية مالك عن نافع: جعل عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره.

وفي رواية عنه عمودين عن يمينه ووقع في رواية فليح الآتية إن شاء الله تعالى في المغازي بين ذينك العمودين المقدمين وكان البيت على ستة أعمد شطرين صلى بين العمودين من الشطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره وقال في آخر روايته: وعند المكان الذي صلى في مرمرة حمراء وكل هذا إخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ بَيْنَ مُوسَى بن عقبة في روايته عن نافع كما في الباب الذي يليه أن بين موقفه ﷺ وبين الجدار الذي استقبله قريباً من ثلاثة أذرع وجزم برفع هذه الزيادة

(1) وسيأتي في ذلك تفصيل إن شاء الله تعالى.

(2) بتخفيف الياء لأنهم جعلوا الألف بدل إحدى ياءي النسبة وجوز سيبويه التشديد.

مالك عن نافع فيما أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَالدَّارِقُطْنِيِّ فِي الْغُرَائِبِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ وَغَيْرِهِمَا عَنْهُ وَلَفْظُهُ : وَصَلَّى وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ وَكَذَا أَخْرَجَهَا أَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ وَهَذَا فِيهِ الْجُزْمُ بِثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ لَكِنْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ بِلَفْظٍ : نَحْوُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِرَوَايَةِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ وَفِي كِتَابِ مَكَّةَ لِلأَزْرَقِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : اجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْجِدَارِ ذِرَاعَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي لِمَنْ أَرَادَ الْإِتْبَاعَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ ثَلَاثَةَ أَذْرَعٍ فَإِنَّهُ يَقَعُ قَدَمَاهُ فِي مَكَانٍ قَدَمِيهِ ﷺ إِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةُ أَذْرَعٍ سَوَاءً أَوْ تَقَعُ رِكْبَتَاهُ أَوْ يَدَاهُ وَوَجْهُهُ إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وفي هذا الحديث من الفوائد : رواية الصاحب عن الصاحب وسؤال المفضل مع وجود الأفضل ، والاكتفاء به ، والاحتجاج بخبر الواحد ، لا يقال هو أيضًا خبر واحد فكيف يحتج للشيء بنفسه لأنه يقال هو فرد انضم إلى نظائره فأوجب العلم وفيه اختصاص السابق بالبقعة الفاضلة وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه وفضيلة ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لشدّة حرصه على تتبّع آثار النبي ﷺ ليعمل بها وفيه أنّ الفاضل من الصحابة قد كان يغيب عن النبي ﷺ في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطلع على ما لم يطلع عليه لأن أبا بكر وعمر وغيرهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ممن هو أفضل من بلال وممن ذكر معه لم يشاركوهم في ذلك .

وفيه أيضًا : مشروعية الأبواب والغلق للمساجد .

وفيه : مشروعية دخول البيت لدخوله ﷺ ومن معه وقد روى ابن خزيمة والبيهقيّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا مِنْ دَخَلَ الْبَيْتَ دَخَلَ فِي جَنَّةٍ وَخَرَجَ مَغْفُورًا لَهُ

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمِّلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ

في مصنفه وجعله من قول مجاهد ومحل استحبابه ما لم يؤذ أحد بدخوله وروى ابن أبي شيبه من قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ دَخُولَ الْبَيْتِ لَيْسَ مِنَ الْحَجِّ فِي شَيْءٍ.

وحكى الْقُرْطُبِيُّ عن بعض العلماء: أَنَّ دَخُولَ الْبَيْتِ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَرَدَّهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا دَخَلَهُ عَامَ الْفَتْحِ وَلَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ مُحَرَّمًا وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا وَهُوَ قَرِيرُ الْعَيْنِ ثُمَّ رَجَعَ وَهُوَ كَثِيبٌ قَالَتْ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ خَرَجْتَ مِنْ عِنْدِي وَأَنْتَ قَرِيرُ الْعَيْنِ طِيبَ النَّفْسِ فَمَا بِكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَوَدِدْتُ أَنْتِي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتَهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ أَتَعَبْتُ أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي أَوْ قَالَ: شَقَقْتُ عَلَى أُمَّتِي فَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ لَصَاحِبُ الْقَوْلِ الْمُحْكَمِيِّ مِنْ أَنَّ دَخُولَ الْبَيْتِ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ⁽¹⁾.

وقال الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا الدَّخُولُ فِي حَجَّتِهِ وَلَا يَخَالِفُهُ حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ لِأَنَّ حَدِيثَهُ فِي الْعُمْرَةِ عَلَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِهِ أَنَّهُ سَأَلَ أَدْخَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي عُمَرَتِهِ الْبَيْتَ فَقَالَ: لَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَدْخُلْ فِي عُمَرَتِهِ لِمَا كَانَ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالصُّوَرِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وكان إذ ذاك لا يتمكن من إزالتها بخلاف عام الفتح ويحتمل أن يكون ﷺ قَالَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ رَجُوعِهِ فَلَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى النُّقْلُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ الْكَعْبَةَ فِي حَجَّتِهِ فَسَقَطَ التَّمَسُّكُ بِهِ وَفِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ يَسْتَحِبُّ دَخُولَ الْكَعْبَةِ وَالصَّلَاةَ فِيهَا وَأَقْلَ مَا يَصَلِّي رَكَعَتَانِ وَزَادَ فِي الْمَنَاسِكِ حَافِيًا.

قيل: وَيَسْتَحَبُّ لِلدَّخْلِ أَنْ لَا يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّقْفِ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَجَبًا لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ كَيْفَ يَرْفَعُ بَصَرَهُ قَبْلَ السَّقْفِ يَدْعُ ذَلِكَ

(1) لكون عائشة رضي الله عنها لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته بل سيأتي إن شاء الله تعالى بعد بابين إنه لم يدخل الكعبة في عمرته فتعين أن القصة كانت في حجته.

إجلالاً لله وإعظاماً لما دخل رسول الله ﷺ الكعبة خلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها، قَالَ الحاكم: صحيح على شرطهما.

وقال ابن أبي حاتم: هذا حديث منكر وَاللَّهُ أَعْلَمُ وفيه استحباب الصلاة في الكعبة ومما يرجح به إثبات صلاته ﷺ في البيت كثرة الروايات فالذين أثبتوها بلال وعمر بن الخطاب وعثمان بن طلحة وشيبة بن عثمان والذين نفوها أسامة والفضل بن عباس وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أما الفضل فليس في الصحيح أنه دخل معهم وأما ابن عباس فإنه أخبر عن أخيه الفضل ولم يدخل مع النبي ﷺ البيت على أن القاعدة تقديم المثبت على النافي.

ثم إن الجواز الظاهر في النفل ويلحق به الفرض إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للمقيم وهو قول الجمهور، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يصح الصلاة داخلها مُطْلَقًا وعَلَّله بأنه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها وقال به بعض المالكية والظاهرية وكذا ابن جرير الطَّبْرِيُّ كما مرَّ في أول الباب.

وقال المازري: المشهور في المذهب منع صلاة الفرض داخلها ووجوب الإعادة وعن ابن عبد الحكم الأجزاء وصححه ابن عبد البر وابن العربي وعن ابن حبيب يعيد أبدًا، وعن أصبغ إن كان متعمدًا، وأطلق التِّرْمِذِيُّ عن مالك جواز النوافل وقبَّده بعض أصحابه بغير الرواتب وما يشرع فيه الجماعة وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد كره مالك الفرض أو منعه فكأنه أشار إلى اختلاف النقل عنه في ذلك ويلتحق بهذه المسألة الصلاة في الحجر نعم إذا استدبر الكعبة واستقبل الحجر لم يصح على القول بأن تلك الجهة من ليست من الكعبة، ومن المشكل ما نقله النَّوَوِيُّ في زوائد الروضة عن الأصحاب الشافعية أنَّ صلاة الفرض داخل الكعبة إن لم يرج جماعة أفضل منها خارجها، ووجه الإشكال أنَّ الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها داخلها فكيف يكون المختلف في صحته أفضل من المتفق⁽¹⁾.

(1) ومما يستفاد من الحديث أيضًا أن السترة إنما تشرع حيث يخشى المرور لأنه ﷺ بين العمودين ولم يصل إلى أحدهما والذي يظهر أن ترك ذلك للاكتفاء بالقرب من الجدار كما =

52 - باب الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

1599 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ، مَشَى قِبَلَ الْوُجْهِ حِينَ يَدْخُلُ، وَيَجْعَلُ الْبَابَ قِبَلَ الظَّهْرِ، يَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِ أَذْرُعٍ،

ثم إن مطابقة الحديث للترجمة في قوله فأغلقوا عليهم فإن قيل من جملة الترجمة قوله: ويصلي في أي نواحي البيت شاء وهذا يدل على التخيير.

وفي الحديث: بين اليمانيين وهو يدل على التعيين فلا يطابق الترجمة، فالجواب: أنه لم تكن صلاته ﷺ في ذلك الموضع قصدا وإنما وقع اتفاقا وهذا لا ينافي التخيير، ولئن سلمنا أنه كان قصداً وكان لم يكن قصده تحتماً وإنما كان اختياراً لذلك الموضع لمزيتة وفضله على غيره فلا يدل على التعيين، والحديث أخرجه مسلم في الحج أيضاً، والنسائي في الصلاة أيضاً.

52 - باب الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

(باب) مشروعية (الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ).

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن موسى بن العباس السمسار المروزي وقد مرّ في كتاب الوضوء قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ، مَشَى قِبَلَ الْوُجْهِ) بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى المقابل.

(حِينَ يَدْخُلُ، وَيَجْعَلُ الْبَابَ قِبَلَ الظَّهْرِ، يَمْشِي حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الَّذِي قِبَلَ وَجْهِهِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ) وقوله قريباً نصب على أنه خبر

⁼ تقدم أنه كان بين مصلاه والجدار نحو ثلاثة أذرع، وبه ترجم له النسائي على أن حد الدنو من السترة أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع. ومما يستفاد منه أيضاً أن قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف بخصوص بغير داخل الكعبة لكونه ﷺ جاء فأناخ عند البيت، فدخله فصلى فيه ركعتين فكانت تلك الصلاة إما لكون الكعبة كالمسجد المستقل أو هي تحية المسجد العام والله أعلم.

فَيُصَلِّي، يَتَوَخَّى الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِلَاؤٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِيهِ، وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَأْسٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ».

53 - بَابُ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يَحُجُّ كَثِيرًا وَلَا يَدْخُلُ».

يكون واسمه محذوف تقديره حتى يكون المقدار أو المسافة قريبًا من ثلاثة أذرع⁽¹⁾.

(فَيُصَلِّي، يَتَوَخَّى) بتشديد الخاء المعجمة أي: يقصد وهي جملة حالية من الضمير الذي في يصلِّي.

(الْمَكَانَ الَّذِي أَخْبَرَهُ بِلَاؤٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِيهِ، وَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَأْسٌ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ»)⁽²⁾ وقد مرّ الكلام آنفًا.

53 - بَابُ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ

(بَابُ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ) أي: حين حجّ وكأنه أشار بهذا إلى الردّ على من زعم أنّ دخول الكعبة من مناسك الحج.

وذكر في الاحتجاج في ذلك فعل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنه أشهر من روى عن النبي ﷺ دخول الكعبة فلو كان دخولها عنده من المناسك لما أخلّ مع حرصه على اتباعه ﷺ.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «يَحُجُّ كَثِيرًا وَلَا يَدْخُلُ») وهذا التعليق وصله سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ في جامعه.

ورواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن حنظلة عن طاوس قَالَ: كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يحجّ كثيرًا ولا يدخل البيت، لا يقال هذا معارض لما ذكره الْبُخَارِيُّ قبل كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذا دخل الكعبة مشى الحديث

(1) وفي بعض النسخ قريب بالرفع ووجهه ظاهر.

(2) الظاهر من كلام ابن عمر رضي الله عنهما مع احتمال أن يكون الكلام من غيره والله أعلم.

1600 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ؟

لأننا نقول: إن ذلك يحمل على وقت دون وقت.

وروى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما إنما أمرنا بالطواف ولم نؤمر بالدخول أخبرني أسامة أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى إذا خرج ركع في قبل البيت ركعتين وقال هذه القبلة.

وزاد الحاكم قال عطاء: لم يكن ينهى عن دخوله وعند ابن أبي شيبة. قال ابن عباس رضي الله عنهما: يا أيها الناس إن دخولكم البيت ليس من حجبكم في شيء وسنده صحيح.

وعن إبراهيم: إن شاء دخل وإن شاء لم يدخل.

وقال خيثمة: لا يضررك والله أن لا يدخله.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو الطحان البصري قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى) بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح الفاء مقصوراً رضي الله عنه.

(قَالَ: اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) المراد به عمرة القضاء وكانت سنة سبع من الهجرة قبل فتح مكة.

(فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ⁽¹⁾ رَكْعَتَيْنِ وَمَعَهُ مَنْ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ) جملة حالية.

(فَقَالَ لَهُ) أي: لعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(رَجُلٌ: أَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَعْبَةَ؟)⁽²⁾ الهمزة للاستفهام.

(1) أي: مقام إبراهيم.

(2) أي: في تلك العمرة.

قَالَ: «لا»⁽¹⁾.

(قَالَ: «لا») قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ سَبَبُ تَرْكِهِ الدَّخُولَ مَا كَانَ فِي

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ اعْتَمَرَ، أَيُ: فِي سَنَةِ سَبْعِ عَامِ الْقَضِيَّةِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: سَبَبُ تَرْكِ دَخُولِهِ ﷺ مَا كَانَ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْأَصْنَامِ وَالصُّوَرِ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُشْرِكُونَ يَتْرَكُونَهُ لِغَيْرِهَا، فَلَمَّا كَانَ بِالْفَتْحِ أَمْرٌ بِإِزَالَةِ الصُّوَرِ ثُمَّ دَخَلَهَا، يَعْنِي كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي بَعْدَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَخُولُ الْبَيْتِ لَمْ يَقَعْ فِي الشَّرْطِ، فَلَوْ أَرَادَ دَخُولَهُ لَمَنْعُوهُ كَمَا مَنْعُوهُ مِنَ الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ زِيَادَةً عَلَى الثَّلَاثِ، فَلَمْ يَقْصِدْ دَخُولَهُ لثَلَاثِ مَنْعُوهُ، وَفِي السَّيْرَةِ عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ دَخَلَهَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ فَأُزَالُ شَيْئًا مِنَ الْأَصْنَامِ، وَفِي الطَّبَقَاتِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ نَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ يَشْكَلْ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ ذَلِكَ الدَّخُولَ كَانَ لِإِزَالَةِ شَيْءٍ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ لَا لِقَصْدِ الْعِبَادَةِ، وَالْإِزَالَةَ فِي الْهَدَنَةِ كَانَتْ غَيْرَ مُمْكِنَةٍ بِخِلَافِ يَوْمِ الْفَتْحِ أَه.

قُلْتُ: وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُتَعَيِّنُ لَمَّا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآتِي قَالَ: «إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدَّمَ أَبِي أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْأَلَهَةُ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ» الْحَدِيثُ. وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ تَرْجَمَ عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ «بَابُ مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ» قَالَ الْحَافِظُ: كَأَنَّهُ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ دَخُولَهَا مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، وَاقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى الْإِحْتِجَاجِ بِفَعْلٍ عَمَرُ لَأَنَّهُ أَشْهَرُ مِنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ دَخُولَ الْكَعْبَةِ، فَلَوْ كَانَ دَخُولُهَا عَنْده مِنَ الْمَنَاسِكِ لَمَّا أَخْلَ بِهِ مَعَ كَثْرَةِ اتِّبَاعِهِ أَه.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: حَكَى الْقُرْطُبِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ دَخُولَ الْبَيْتِ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، وَرَدَهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا دَخَلَهُ عَامَ الْفَتْحِ وَلَمْ يَكُنْ حِينَئِذٍ مُحَرَّمًا، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَالْحَاكِمُ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا وَهُوَ قَرِيرُ الْعَيْنِ ثُمَّ رَجَعَ وَهُوَ كَثِيبٌ، فَقَالَ: دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ فَأَخَافُ أَنْ أَكُونَ شَقِيقَتْ عَلَى أُمْتِي» فَقَدْ يَتِمَسَّكُ بِهِ لِصَاحِبِ هَذَا الْقَوْلِ لَكُونَ عَائِشَةُ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ فِي الْفَتْحِ وَلَا فِي عَمْرَتِهِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ فِي حِجَّتِهِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَبِذَلِكَ جُزِمَ الْبِيهَقِيُّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ قَالَ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ رَجُوعِهِ، وَلَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِخْتِلَافِ: الْوَاقِعُ فِي صَلَاتِهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ، قَالَ ابْنُ حَبَانَ: الْأَشْبَهُ عِنْدِي فِي الْجَمْعِ أَنْ يَجْعَلَ الْخَيْرَانَ فِي وَقْتَيْنِ، فَيَقَالُ: لَمَّا دَخَلَ الْكَعْبَةَ فِي الْفَتْحِ صَلَّى فِيهَا، وَيَجْعَلُ نَفْيَ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ فِي حِجَّتِهِ، فَإِذَا حَمَلَ عَلَى ذَلِكَ بَطَلَ التَّعَارُضُ، وَهَذَا جَمْعٌ حَسَنٌ، لَكِنْ تَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ فِي يَوْمِ الْفَتْحِ لَا فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا رَوَى الْأَزْرَقِيُّ فِي كِتَابِ مَكَّةَ عَنْ سَفِيَّانٍ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا دَخَلَ الْكَعْبَةَ مَرَّةً وَاحِدَةً عَامَ الْفَتْحِ ثُمَّ حَجَّ فَلَمْ يَدْخُلَهَا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ دَخَلَهَا عَامَ الْفَتْحِ ثُمَّ حَجَّ فَلَمْ يَدْخُلَهَا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ دَخَلَهَا عَامَ الْفَتْحِ مَرَّتَيْنِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْوَاحِدَةِ الَّتِي فِي خَبَرِ ابْنِ عَيْنَةَ وَاحِدَةَ السَّفَرِ لَا وَاحِدَةَ الدَّخُولِ، أَهْ مُخْتَصَرًا.

قُلْتُ: بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الْأَوْجُزِ وَرَجَّحَ دَخُولَهُ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ أَيْضًا لِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ وَعَنْ عَائِشَةَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهَا وَهُوَ قَرِيرُ الْعَيْنِ الْحَدِيثُ. وَتَعَقَّبَ عَلَى مَا قَالَهُ الْحَافِظُ احْتِمَالًا، وَالشَّيْخُ ابْنُ الْقَيْمِ جُزْمًا إِذْ قَالَ: لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ فِي =

البيت من الأصنام والصور ولم يكن المشركون يتركونه ليغيّرها فلمّا كان في الفتح أمر بإزالة الصّور ثم دخلها كما في حديث ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا الآتي في الباب التالي إن شاء الله تعالى .

وقال القُرْطُبِيُّ : كانت الأصنام ثلاثمائة وستين صنماً لأنهم كانوا يعظّمون كل يوم صنماً ، وروى الإمام أحمد في مسنده عن جابر رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ : كان في الكعبة صور فأمر النبي ﷺ عمر بن الخطاب رَضِيَ الله عَنْهُ أن يمحوها قبل عمر ثوباً ومحاًها به فدخلها ﷺ وما فيها شيء .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط عند المعاهدة فلو أراد دخوله ممنوعه كما ممنوعه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لئلا يمنعوه، وفي السيرة عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئاً من الأصنام، وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة نحو ذلك فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول لأن ذلك الدخول كان لإزالة شيء من المنكرات لا لقصد العبادة والإزالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح ، واستدلّ المحب الطَّبْرِيُّ بهذا الحديث على أنه ﷺ دخل

=
حجته بل إذا تأملته حق التأمل أطلعك التأمل على أنه كان في غزوة الفتح اهـ .
وتعقب عليه في الأوجز بأن من تأمل في الحديث حق التأمل لا يتردد في أنه ليس من قصة الفتح ، لأن كآبة دخول البيت ليست بهذه المثابة التي تستمر وتمتد إلى وصوله ﷺ بالمدينة المنورة بعد الفراغ من فتح مكة وغيرها ، حتى غلبت على هذه المسرات كلها ، حتى استفسرت عائشة بمجرد رؤيته ﷺ وجهه الحزم إلى آخر ما بسط في الأوجز من البحث في ذلك ، وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي : لم يدخل ﷺ في عمرة القضاء لما كان فيها من الآلهة ، ولم يقدر على إخراجها ، ثم دخلها في فتح مكة وصلى فيها على الأصح ، وكذلك دخلها في حجة الوداع ، لكنه لم يرو أحد أنه صلى فيها أم لا ، وذكر أصحاب الفروع من الأئمة الأربعة دخول البيت في المندوبات ، كما صرح بذلك الموفق في المغني ، والنووي في مناسكه ، وشارح اللباب ، والدردير ، وفي الدر المختار يندب دخول البيت إذا لم يشتمل على إيذاء نفسه أو غيره ، قال ابن عابدين : ينبغي أن يقصد مصلاه ﷺ ، وفي شرح اللباب : ويحرم أخذ الأجرة ممن يدخل بلا خلاف بين علماء الإسلام ، وقد صرحوا بأن ما حرم أخذه حرم دفعه إلا لضرورة ، ولا ضرورة هاهنا لأن دخول البيت ليس من مناسك الحج ، اهـ مختصراً .

54 - بَابُ مَنْ كَبَّرَ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ

1601 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ، أَبِي أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْآلِهَةُ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ، فَأَخْرَجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامَ،

الكعبة في حجته وفي فتح مكة ولا دلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره كما لا يخفى، ورجال إسناد الحديث نصفهم بصريون ونصفهم الآخر كوفيون، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي أيضًا، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجة في الحج أيضًا.

54 - بَابُ مَنْ كَبَّرَ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ بِفَتْحِ الْمِيمَيْنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْمُقْعَدِ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ، (حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ) أَي: مَكَّةَ (أَبَى أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ) أَي: امْتَنَعَ مِنْ دُخُولِ الْبَيْتِ (وَفِيهِ الْآلِهَةُ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّ فِي الْبَيْتِ الْأَصْنَامَ الَّتِي لِأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا الْآلِهَةُ بِاعْتِبَارِ مَا كَانُوا يَزْعُمُونَ⁽¹⁾ (فَأَمَرَ بِهَا) أَي: بِإِخْرَاجِهَا، (فَأُخْرِجَتْ) وَفِي رِوَايَةٍ تَأْتِي فِي الْأَنْبِيَاءِ حَتَّى أُمِرَ بِهَا فَمُحِيتَ، (فَأَخْرَجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ) عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامَ) وَفِي رِوَايَةٍ لِلْمُؤَلِّفِ فِي بَابِ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فَوَجَدَ فِيهِ صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَصُورَةَ مَرْيَمَ فَقَالَ أَمَا هُم فَقَدْ سَمِعُوا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةُ هَذَا إِبْرَاهِيمَ مَصُورٌ فَمَا بِهِ يَسْتَقْسِمُ ثُمَّ الْأَزْلَامَ جَمَعَ زَلَمَ مِثْلَ قَلَمٍ وَأَقْلَامَ لَفْظًا وَمَعْنَى⁽²⁾ وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: الْأَزْلَامُ الْقِدَاحُ وَهِيَ أَعْوَادُ نَحْتُوهَا وَكُتِبُوا فِي أَحَدِهِمَا أَفْعَلُ وَفِي الْآخَرِ لَا تَفْعَلُ وَلَا شَيْءٌ فِي الْآخِرِ فَإِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمْ سَفَرًا أَوْ حَاجَةً أَلْقَاهَا فَإِنْ خَرَجَ أَفْعَلُ فَعَلُ،

(1) وفي جواز إطلاق ذلك وقفة والذي يظهر كراهته وكانت تماثيل على صور شتى فامتنع النبي ﷺ من دخول البيت وهي فيه لأنه لا يقر على باطل وأنه لا يحب فراق الملائكة وهي لا تدخل بيتًا فيه صورة.

(2) ويقال جمع زلم كصرده بضم الزاي.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلْهُمْ اللَّهَ، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمُوا»

وإن خرج لا تفعل لم يفعل، وإن خرج الآخر أعاد الضرب حتى يخرج أفعل أو لا تفعل، وقيل كانت سبعة على صفة واحد مكتوب عليها: لا، نعم، من غيرهم، ملصق، العقل، فضل العقل، وكان بيد السادن فإذا أرادوا خروجًا أو تزويجًا أو حاجة ضرب السادن فإن خرج نعم ذهب، وإن خرج لا كفّ وإن شكوا في نسب واحد أتوا به إلى الصنم فضرب بتلك الثلاثة التي هي منهم من غيرهم ملصق فإن خرج منهم كان من أوسطهم نسبيًا، وإن خرج من غيرهم كان حلفًا، وإن خرج ملصق لم يكن له نسب ولا حلف، وإذا جنى أحد جناية واختلفوا على من العقل ضربوا على من ضربه عليه عقلي وبرئ الآخرون وكانوا إذا عقلوا العقل وفضل الشيء منه واختلفوا فيه أتوا السادن فضرب فعلى من وجب أداؤه، وقال ابن قتيبة كانت الجاهلية يتخذون الأقلام ويكتبون على بعضها أمرني ربّي وعلى بعضها نهاني ربّي، وعلى بعضها نعم، وعلى بعضها لا، فإذا أراد أحدهم سفرًا أو غيره دفعوها إلى بعض حتى يقبضها، فإن خرج القدح الذي عليه أمرني ربي فعل، وإن خرج القدح الذي عليه نهاني ربّي كفّ⁽¹⁾.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَاتِلْهُمْ اللَّهَ) أي: لعنهم الله قال التيميّ يعني قاتل الله المشركين الذين صوّروا صورة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ونسبوا إليهما الضرب بالقدح وكانا بريئين من ذلك وإنما هو شيء أحدثه الكفار الذين غيروا دين إبراهيم عليه السلام وأحدثوا أحداثًا.

(أَمَا وَاللَّهِ) وفي رواية الأكثرين أم والله وحذف الألف منه للتخفيف وكلمة أما لافتتاح الكلام.

قَدْ عَلِمُوا ويروى: (لَقَدْ عَلِمُوا) بزيادة اللام لزيادة التأكيد قيل وجه ذلك أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث الاستقسام بالأزلام وهو عمرو بن لحي فكانت نسبتهم الاستقسام بالأزلام إلى إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام افتراء عليهما.

(1) وقيل كان إذا أراد أحدهم أمرًا أدخل يده في الوعاء الذي فيه الأقلام فأخرج منها زلما وعمل بما عليه وقيل: الأزلام حصص بيطن كانوا يضربون بها وقيل هي الأقداح العشرة التي سيجيء بيانها قريبًا إن شاء الله تعالى.

أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَقْسِمَا بِهَا قَطُّ». فَدَخَلَ الْبَيْتَ، فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ.

(أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَقْسِمَا بِهَا) أي: بالأزلام ويروى بهما مشى وهو باعتبار أن الأزلام على نوعين خير وشر.

(قَطُّ) والاستقسام طلب معرفة ما قسم لهم في الأفعال والحاجات التي يلتمسونها من نجاح أو حرمان، وأبطل الرب تعالى ذلك وأخبر بأنه فسق⁽¹⁾ ولأنهم كانوا يستقسمون عند آلهتهم التي يعتقدون ويقولون: يا إلهنا أخرج الحق في ذلك ثم يعملون بما خرج فكان ذلك كفرًا بالله لإضافتهم ما يكون من ذلك من صواب أو خطأ إلى أنه من قسم آلهتهم التي لا تنفع وأخبر الشارح رحمته عن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام أنهما لم يكونا يفوضان أمورهما إلا إلى الله الذي لا يخفى عليه علم ما كان وما هو كائن لأن الآلهة لا تضر ولا تنفع ولذلك قال عليه السلام: «لقد علموا أنهما لم يستقسما بها قط لأنهم قد علموا أن آباءهم أحدثوها وكان فيهم بقية من دين إبراهيم عليه السلام» منها الختان وتحريم ذوات المحارم إلا امرأة الأب والجمع بين الأختين، وقيل: الاستقسام هو قسمهم الجزور على الأنصاء المعلومة⁽²⁾.

(فَدَخَلَ الْبَيْتَ، فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ) صلاة قال في التوضيح والحديث من افراد البخاري وليس كذلك بل أخرجه أبو داود في الحج أيضًا، ثم إن البخاري رحمه الله أورد هذا الحديث واحتج به مع كونه يرى تقديم حديث

(1) لأنه دخول في علم الغيب وضلال باعتقاد أن ذلك طريق إليه وافتراء على الله أن أريد بربي الله تعالى.

(2) وذلك أنه كانت لهم عشرة أقدم وهي الأزلام والأقلام الفذ والتوأم والرقيب والحلس والنافس والمسبل والمعلى والمنيع والسفيح والوغد لكل واحد منهما نصيب معلوم من جزور ينحرونها ويجزؤونها عشرة أجزاء وقيل ثمانية وعشرين إلا ثلاثة وهي المنيع والسفيح والوغد للفذ سهم وللتوأم سهمان وللرقيب ثلاثة وللحليس أربعة وللنافس خمسة وللمسبل ستة وللمعلى سبعة يجعلونها في الرابطة وهي خريطة يضعونها على يدي عدل ثم يجلسها ويدخل يده فيخرج باسم رجل قدحًا منها فمن خرج له قدح من ذوات الأنصاء أخذ النصيب الموسوم ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم يأخذ شيئًا وغرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الأنصاء إلى الفقراء ولا يأكلون منها ويفتخرون بذلك ويمدون من لم يدخل فيه ويسمونهم البرم كذا في الكشف.

بلال في إثباته الصلاة فيه عليه وعدم تعرضه للتكبير، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال وبلال أثبت الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج المؤلف بزيادة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقدم إثبات بلال على نفي غيره لأمرين أحدهما أنه لم يكن مع النبي ﷺ يومئذ وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة وقد روى أحمد من طريق ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن أخيه الفضل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نفي الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تلقاه عن أسامة فإنه كان معه كما تقدم وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا روي عنه نفي الصلاة فيها عند مسلم وقد وقع إثبات صلاته فيها عن أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من رواية ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند أحمد وغيره فتعارضت الرواية في ذلك عنه فترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره ناف ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإثبات واختلف على من نفي.

وقال النووي وغيره: يجمع بين إثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي ﷺ في ناحية ثم صلى النبي ﷺ فرآه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ولأن بإغلاق الباب يكون الظلمة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة فنفاها عملاً بظنه.

وقال المحب الطبري: يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته، انتهى.

ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صوراً فدعا بدلو من ماء فأتيته به فضرب به الصور فهذا إسناد جيد قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فلعله استصحب النفي لسرعة عوده، انتهى.

وهو مفرع على أن هذه القصة وقعت عام الفتح فإن لم تكن فقد روى عمر

ابن شبة في كتاب مكة من طريق علي بن بديهة وهو تابعي وأبوه بفتح الموحدة ثم معجمة على وزن عظيمة قَالَ دخل النبي ﷺ الكعبة ودخل معه بلال وجلس أسامة على الباب فلما خرج وجد أسامة قد احتبى فأخذ بحبوته فحلها الحديث فلعله احتبى فاستراح فنفس فلم يشاهد صلاته فلما سئل عنه نفاها مستصحباً للنبي لقسر زمن احتبائه وفي كل ذلك إنما نفى رؤيته لا ما في نفس الأمر، ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر وذلك من أوجه:

أحدها: حمل الصلاة المثبتة على اللغوية والمنفية على الشرعية، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً ونفلاً، وقد تقدّم البحث فيه، ويرد هذا الحمل ما تقدم في بعض طرقه من تعيين قدر الصلاة، فظهر أنّ المراد بها الشرعية لا مجرد الدعاء.

ثانيها: ما قَالَ الْقُرْطُبِيُّ يمكن حمل الإثبات على التطوع والنفي على الفرض وهذا طريقة المشهور من مذهب مالك.

ثالثها: ما قَالَ المهلب شارح البُخَارِيِّ يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين صلّى في إحداها ولم يصلّ في الأخرى وقال ابن حبان الأشبه عندي في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فيقال لما دخل الكعبة في الفتح صلّى فيها على ما رواه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويجعل نفي ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الصلاة في الكعبة على الصلاة فيها في حجّته التي حجّ فيها لأنّ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نفاها وأسنده إلى أسامة وابن عمر أثبتها وأسنده إلى بلال وإلى أسامة أيضًا فإذا حمل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض وهذا أجمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه ﷺ دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع ويشهد له ما روى الأزرق في كتاب مكة عن سُفْيَانَ عن غير واحد من أهل العلم أنه ﷺ إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حجّ فلم يدخلها وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالوحدة التي في خبر ابن عيينة وحدة السفر لا الدخول وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

55 - باب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الرَّمْلِ؟

1602 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنَهُمْ حُمَى يَثْرَبَ،

55 - باب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الرَّمْلِ؟

(باب) بالتنوين (كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الرَّمْلِ) أي: كيف كان ابتداء مشروعية الرَّمْل في الطواف، وهو بفتح الراء والميم سرعة المشي مع تقارب في الخطو، وفي المحكم: رَمَلَ يَرْمُلُ رَمْلًا وَرَمَلًا إذا مشى دون العدو، وقال القزاز: هو العدو الشديد في الجمرة شبيه بالهرولة، وفي الصحاح: هو الهرولة وفي المغني هو الخَبَب، وقيل: هو أن يهزَّ منكبيه ولا يسرع العدو، وفي كتاب المسالك لابن العربي هو مأخوذ من التحرك وهو أن يحرك الماشي منكبيه لشدة الحركة في مشيه والكل متقارب.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ) ابن درهم، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ أَي: مَكَّة في عمرته سنة سبع من الهجرة.

(فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ) بفتح الدال والضمير في إنه للرسول ﷺ. (قَدْ وَهَنَهُمْ) ويروى وقد وهنهم بواو العطف وحرف التقريب والضمير له ﷺ ولأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والجملة حالية وهذا بواو العطف ويحذفها رواية ابن السكن، وقال ابن قرقول: رواية العامة بالفاء وهو الصواب يعني وفد بمعنى الجماعة القادمين، فعلى هذا يكون ارتفاعه على أنه فاعل يقدم ويكون قوله وهنهم في محلّ الرفع على أنهما صفة وفد، وعلى هذا يكون الضمير في قوله: إِنَّهُ يَقْدُمُ للشأن، ويروى وهنهم بالتشديد من التوهين.

(حُمَى يَثْرَبَ) بالرفع فاعل وهنهم والوهن الضعف، يقال: وهن يهن مثل وعد يعد يتعدى ولا يتعدى ووهن مثل ورم، والواهن الضعيف في قوته لا بطش

فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ «أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ،

عنده، وعن صاحب العين الوهن الضعف في العمل والأمر وكذلك في العظم والبدن وعن ابن دريد وهنّ يوهن ويثرب اسم مدينة الرسول ﷺ في الجاهلية.

(فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا) بضم الميم أي: بأن يرملوا وأن مصدرية أي: أمرهم بالرمل (الْأَشْوَاطُ الثَّلَاثَةُ) جمع الشوط بفتح الشين وهو الطلق بفتحيتين أي: جرى مرّة إلى الغاية وهو مأخوذ من قولهم جرى الفرس شوطًا إذا بلغ مجراه ثم عاد فكلّ من أتى موضعًا ثم انصرف عنه فهو شوط والمراد ههنا الطوفة حول الكعبة وانتصاب الأشواط على الظرف.

(وَأَنْ يَمْشُوا) عطف على قوله: أن يرملوا (مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ) أي: اليمانيين، وذلك لأنهم إذا بلغوا الركن اليماني تغيبوا من قريش فيمشون ليكون طوافهم على سكينه ووقار وهو أرفق بهم كما سيجيء في ذيل الحديث ويكون طوافهم على هيئة مشي عباد الرحمن الذين وصفهم به وقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ [الفرقان: 63] وإذا تجاوزوا الركن اليماني وأطلع قريش عليهم يرملون ليعلم قريش أن بهم قوّة فإن في رواية أبي داود كانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتغيبوا من قريش مشوا ثم إذا اطلعوا عليهم يرملون يقول قريش كأنهم الغزلان.

وفي لفظ للبخاري: والمشركون من جبل قيعقان.

وفي رواية الإسماعيلي: يقدم عليكم قوم عراة فأطلع الله نبيه ﷺ على ما قالوا: فأمرهم أن يرملون وأن يمشوا.

وفي رواية ابن ماجة قَالَ ﷺ لأصحابه حين أرادوا دخول مكّة في عمرته بعد الحديبة: «إِنَّ قَوْمَكُمْ غَدًا سِيرُونَكُمْ فليروكم جلدًا فلمّا دخلوا المسجد الحرام استلموا الركن ورملوا وهو معهم».

وفي رواية للطبراني عن عطاء عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: من شاء فليرمل ومن شاء فلا يرمل، إنما أمر رسول الله ﷺ بالرمل ليرى المشركون قوتهم.

وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِنْبَاءَ عَلَيْهِمْ».

وفي رواية الطَّبْرَانِيِّ فِي تَهْذِيبِهِ: لَمَّا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَلْغَهُ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ بِأَصْحَابِهِ هَزْلًا فَقَالَ لَهُمْ حِينَ قَدِمَ: «شَدُّوا مَا زَرَكُم وَأَعْضَادَكُم وَارْمِلُوا حَتَّى يَرَى قَوْمُكُمْ أَنَّ بِكُمْ قُوَّةً» قَالَ: ثُمَّ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَرْمِلْ وَإِنَّمَا رَمَلَ فِي عَمْرَةِ الْقَضِيَّةِ.

وفي إسناد حجاج بن أرطاة وفي رواية أبي داود أنه ﷺ وأصحابه اعتَمَرُوا مِنْ جَعْرَانَةٍ يَعْنِي: فِي عَمْرَةِ الْقَضَاءِ فَرَمَلُوا بِالْبَيْتِ وَجَعَلُوا أُرْدِيَّتَهُمْ تَحْتَ أَبْطَاهِمِ ثُمَّ قَدَمُوهَا عَلَى عَوَاتِقِهِم الْيَسْرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا) أَي: لَمْ يَمْنَعِهِ ﷺ مِنْ أَمْرِهِمْ بِالرَّمْلِ فِي كُلِّ الْأَشْوَاطِ.

(إِلَّا الْإِنْبَاءَ عَلَيْهِمْ) بِكَسْرِ الِهْمْزَةِ وَبِالْمَوْحِدَةِ وَالْقَافِ وَهُوَ الرِّفْقُ وَالشَّفَقَةُ وَهُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ يَمْنَعُ، قَالَ الْفَرُّطِيُّ كَذَا رَوَيْنَاهُ بِالرَّفْعِ وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ فَافْهَمْ.

وفي الحديث: الرَّمْلُ فِي الطَّوَافِ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ هَلْ هُوَ سَنَةٌ فِي سَنَنِ الْحَجِّ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا أَوْ لَيْسَ بِسَنَةٍ لِأَنَّهُ كَانَ لَعَلَةً وَقَدْ زَالَتْ فَمَنْ شَاءَ فَعَلَهُ اخْتِيارًا فَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ سَنَةٌ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

وقال آخرون: لَيْسَ بِسَنَةٍ فَمَنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ رَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ طَاوُسٌ وَعَطَاءٌ وَالْحَسَنُ وَالْقَاسِمُ وَسَالِمٌ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَجَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الرَّمْلَ مِنَ الْحَجْرِ إِلَى الْحَجْرِ، وَفِي التَّوْضِيحِ لِابْنِ الْمَلَقِّ ثُمَّ الْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَوْعِبُ الْبَيْتَ بِالرَّمْلِ وَفِي قَوْلِ لَا يَرْمِلُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْمِلُ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّهُ يَقْدَحُ فِي السِّتْرِ وَلَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْجِلْدِ وَلَا تَهْوُلُ أَيْضًا بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ فِي السَّعْيِ وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَعَائِشَةَ وَجَمَاعَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الطَّوَافِ وَالْهَرُولَةِ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ.

56 - بَابُ اسْتِلاَمِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ، وَيَزْمُلُ ثَلَاثًا

1603 - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ثم ذكر وهو قريب، فمرة قَالَ مالِك يعيد، ومرة قَالَ لا يعيد، وبه قَالَ ابن القاسم واختلف أيضًا هل عليه دم أو لا، وفي الحديث جواز تسميته الطوفة شوطًا ونقل عن الشَّافِعِيِّ كراهته وكذا عن مجاهد، وفي الأم قَالَ الشَّافِعِيُّ: لا يقال شوط ولا دور وعن مجاهد لا تقولوا شوطًا ولا شوطين ولكن قولوا دورًا أو دورين . وفيه أيضًا: جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكفار إرهابًا لهم ولا يُعَدُّ ذلك من الرياء المذموم .

وفيه أيضًا: جواز المعاريض بالفعل كما يجوز بالقول وربما يكون بالفعل أولى، والحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنَّسَائِيُّ في الحج أيضًا.

56 - بَابُ اسْتِلاَمِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يَطُوفُ، وَيَزْمُلُ ثَلَاثًا

(باب استِلام) هو المسح باليد مشتق من السلام الذي هو التحية، وقيل من السلام بكسر السين وهو الحجارة، وقال ابن سيدة: استلم الحجر واستلأمه بالهمز أي: قبله أو اعتنقه وليس أصله الهمز، ويقال: استلمت الحجر إذا لمستته كما يقال: اكتحلت من الكحل وفي الجامع وقيل هو استفعل من اللأمة وهي الدرع والسلاح وإنما يلبس اللأمة ليمتنع بها من الأعداء فكأن هذا إذا لمس الحجر فقد تحصن من العذاب (الحَجَرِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَقْدُمُ) بفتح الدال (مَكَّةَ أَوَّلَ) منصوب على الظرفية للاستلام (مَا يَطُوفُ، وَيَزْمُلُ ثَلَاثًا) أي: ثلاث مرات.

(حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بفتح الهمزة والموحدة بينهما صاد مهملة آخره غين معجمة.

(ابْنُ الْفَرَجِ) قَالَ: (أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب المصري، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله بن عمر، (عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ «إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ: يَحْبُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ».

(قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ) ظرف لرأيت.

(إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ) ظرف لقوله الآتي يحب وقوله: (أَوَّلَ مَا يَطُوفُ) نصب على الظرفية لقوله: استلم ومضاف إلى قوله: ما يطوف بكلمة ما المصدرية.

(يَحْبُ) في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لرأيت وهو بفتح حرف المضارعة وضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة من الخب وهو ضرب من العدو، ويقال: حبّ الفرس إذا نقل أيامه وأياسره جميعاً، وقيل: هو أن يراوح بين يديه.

وقيل: الخب السرعة وقد حبت الدابة تحبّ حبباً وخببياً وأختبت وقد أخبها ذكره ابن سيده وفي الكفاية لأبي إسحاق إذا ارتفع سير البعير حتى يكون عدواً يراوح فيه بين يديه فذلك الخب (ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ) هذا وإن كان مبهماً لكن المقصود هو الثلاثة الأول (مِنَ السَّبْعِ) أي: من الطوافات السبع ويروى من السبعة باعتبار الأطواف، وقالت النحاة: إذا كان المميّز غير مذكور جاز في العدد التذكير والتأنيث.

وفي الحديث: أَنَّ من سنة الداخل في المسجد الحرام أن يبدأ بالحجر الأسود فيقبله ثم الخب إنما يشرع في طواف يعقبه سعي ويتصور ذلك في طواف القدوم والإفاضة⁽¹⁾ ولا يتصور في طواف الوداع لأن شرطه أن يكون قد طاف طواف الإفاضة فعلى هذا القول إذا طاف للقدوم وفي نيّته أن يسعى بعده استحَبَّ الرمل فيه وإن لم يكن هذا في نيّته لم يرمل في طواف الإفاضة.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وثمة قول آخر وهو إنه يرمل في طواف القدوم سواء أراد

(1) ثم لا يشرع تدارك الرمل فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع لأن هيئتها السكينة فلا تتغير. ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ولا فرق في استحبابه بين ماشٍ وراكب. ولا دم بتركه عند الجمهور واختلف عند المالكية.

1604 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا سُرَيْجُ.....

قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الرَّمْلَ إِنَّمَا هُوَ فِي جَمِيعِ الْمَطَافِ وَمَرَّ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ حَيْثُ قَالَ فِيهِ: وَإِنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ فَيَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ فِي بَعْضِهِ قُلْتُ: قَالَ النَّوَوِيُّ: ذَلِكَ مَنْسُوخٌ لِأَنَّهُ كَانَ فِي عِمْرَةِ الْقَضَاءِ سَنَةً سَبْعَ قَبْلِ الْفَتْحِ وَكَانَ بِالْمُسْلِمِينَ ضَعْفٌ فِي أَبْدَانِهِمْ وَإِنَّمَا رَمَلُوا إِظْهَارًا لِلْقُوَّةِ وَالْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ كَانَ فِي غَيْرِ مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا جُلُوسًا فِي الْحَجَرِ وَلَا يَرُونَهُمْ مِنْ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ وَيَرُونَهُمْ فِيمَا سِوَاهُمَا فَلَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَاعِ سَنَةَ عَشْرِ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ فَوَجِبَ الْأَخْذُ بِالتَّأَخُّرِ.

(باب) بقاء مشروعية (الرَّمْل فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) أي: في بعض الطواف وأشار بهذا إلى ما عليه الجمهور وهو بقاء مشروعيته، وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ليس هو بسنة من شاء رمل ومن شاء لم يرمل.

الأول: هو مُحَمَّد بن يحيى الزهلى قاله الحاكم.

الثاني: هو مُحَمَّد بن رافع قاله الجياني .

الثالث: مُحَمَّد (ابْنُ سَلَام) حكاه أبو علي بن السكن .

الرابع: هو مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير حكاه أَبُو نُعَيْمٍ في مستخرجه ، قيل الصواب إنه ابن سلام كما نسبهُ أَبُو ذَرٍّ وحكاه ابن السكَنِ .

وقال الْكِرْمَانِيُّ: الْأَشْبَهُ عِنْدِي إِنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ الْيَنْسَابُورِيِّ، وَالْأَرْبَعَةُ هُمْ بَشَرُ الْبُخَارِيِّ فَقَدْ رَوَى عَنْهُمْ جَمِيعًا فَلَا بَأْسَ بِهَذَا الْاِشْتِبَاهِ وَلَا قَدَحَ فِيهِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ) بَضَمَ السِّينَ الْمَهْمَلَةَ وَفَتَحَ الرَّاءَ وَسَكُنَ الْمَثَنَةَ التَّحْتِيَّةَ وَبَالَجِيمَ.

ابْنُ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَعَى النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ «، تَابَعَهُ اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ قَرْقِدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

1605 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،

(ابْنُ النُّعْمَانِ) بضم النون الجوهري البغدادي روى عنه البُخَارِيُّ بلا واسطة في باب وقت الجمعة قال: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضم الفاء وفتح اللام وسكون المثناة التحتية وبالحاء المهملة هو ابن سليمان وقد مرَّ في أول كتاب العلم.

(عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَعَى النَّبِيُّ ﷺ) أي: رمل (ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةً) والمقصود من الثلاثة كما سبق هي الثلاثة الأول.

(فِي الْحَجِّ) أي: في حجة الوداع، (وَالْعُمْرَةِ) أي: عمرة القضية لأن الحديبية لم يكن فيها من الطواف والجعرانة لم يكن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا معه فيها ولهذا أنكرها والتي مع حجته أنه رجت أفعالها في الحج فلم يبق إلا عمرة القضية نعم عند الحاكم من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رمل رسول الله ﷺ في حجته وفي عُمَرِهِ كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع سريجًا (اللَّيْثُ) هو ابن سعد (قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ قَرْقِدٍ) بالمثلثة في الأول وفتح الفاء والقاف بينهما راء ساكنة وآخره دال في الثاني وقد مرَّ في باب النحر والذبح في كتاب العيدين.

(عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذه المتابعة رواها النسائي من طريق شعيب بن الليث عَنْ أَبِيهِ وَابْنَيْهِ قِيٍّ من طريق يحيى بن بكير عن الليث قَالَ: حَدَّثَنِي فَذَكَرَهُ بِلَفْظِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَخْبُ فِي طَوَافِهِ حِينَ يَقْدَمُ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ثَلَاثًا وَيَمْشِي أَرْبَعًا قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) بالياء بعد العين المهملة قَالَ: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ) ابن أبي كثير الأنصاري.

قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلرُّكْنِ: «أَمَّا وَاللَّهِ، إِنِّي لَا عَلِمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ»، فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ قَالَ: «فَمَا لَنَا وَلِلرَّمْلِ إِنَّمَا كُنَّا رَاءَيْنَا بِهِ الْمُشْرِكِينَ وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ»،

(قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) أَبُو أُسَامَةَ يروي (عَنْ أَبِيهِ) أَسْلَمَ مولى عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يكنى أبا خالد وكان من سبي اليمن مات وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة.

(أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلرُّكْنِ) أي: الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ خاطبه بذلك ليستمع الحاضرون.

(«أَمَّا وَاللَّهِ، إِنِّي لَا عَلِمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ»، فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ) أي: بعد استلامه (قَالَ: فَمَا لَنَا وَلِلرَّمْلِ) ويروى والرمل بغير لام والنصب فيه على الأفصح وفي رواية أبي داود من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فيم الرمل والكشف عن المناكب الحديث⁽¹⁾.

(إِنَّمَا كُنَّا رَاءَيْنَا) من المראה (بِهِ الْمُشْرِكِينَ) أي: أردنا أن نظهر القوة للمشركين بالرمل ليعلموا أننا لا نعجز عن مقاومتهم ولا نضعف عن محاربتهم⁽²⁾.

(وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ) فلا حاجة لنا اليوم إلى ذلك وقال القاضي عياض راءينا بوزن فاعلنا من الرؤية أي: أريناهم بذلك أننا أقوياء، وقال ابن مالك من الرياء أي: أظهرنا به القوة ونحن ضعفاء ولهذا روي راءينا باءين حملا له على الرياء، قَالَ الْعَيْنِيُّ والذي قاله ابن مالك هو على منهج الصواب دون ما قاله

(1) والمراد به الاضطباع وهي هيئة تعين على إسرار المشي بأن يدخل رداءه تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر فيبدي منكبه الأيمن ويستر الأيسر وهو مستحب عند الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر.

(2) ولذلك اقتصرنا على جهة الركنين الشاميين لكون المشركين كانوا بإزاء تلك الناحية إذا مروا بالركنين اليمانيين مشوا على هيتهم كما بين في حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ثُمَّ قَالَ: «شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَتْرُكَهُ».

عياض يظهر بالتأمل وقوله (ثُمَّ قَالَ) أي: عمر رضي الله عنه: وقوله (شَيْءٌ) مرفوع على إنه خبر مبتدأ محذوف أي: هذا شيء (صَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ) فَلَا نُحِبُّ أَنْ نَتْرُكَهُ) لا يقال يجوز أن يكون شيء مبتدأ هو تخصص بالصفة وتضمن معنى الشرط فلا نحب خبره لأن شرط المبتدأ الذي يتضمن معنى الشرط أن لا يكون معيناً نحو كل رجل يأتيني فله درهم وهذا شيء معين اللهم إلا أن يقال: كل شيء صنعه النبي ﷺ وهذا بعيد⁽¹⁾

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طُلُوبًا لِلْآثَارِ بَحْوثًا عَنْهَا وَعَنْ مَعَانِيهَا فَلَمَّا رَأَى الْحَجَرَ يَسْتَلَمُ وَلَا يَعْلَمُ فِيهِ سَبَبًا يَظْهَرُ لِلْحَسَنِ أَوْ يَتَبَيَّنُ فِي الْعَقْلِ تَرْكُ فِيهِ الرَّأْيِ وَصَارَ إِلَى الْإِتْبَاعِ وَلَمَّا رَأَى أَنَّ الرَّمْلَ قَدْ ارْتَفَعَ سَبَبُهُ الَّذِي كَانَ قَدْ أَحْدَثَ مِنْ أَجْلِهِ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ هُمْ بِتَرْكِهِ ثُمَّ لَا ذِاتِ بَاتِبَاعِ السَّنَةِ مَتَبَرِّكًا بِهِ وَقَدْ يَحْدُثُ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ فَيُزُولُ ذَلِكَ السَّبَبُ وَلَا يَزُولُ حُكْمُهُ وَالْإِغْتِسَالُ لِلْجُمُعَةِ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَلَ فِي حُجَّتِهِ وَلَا مُشْرَكَ يَوْمُئِذٍ يَرَاهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ سَنَةٌ مُسْتَقْلَةٌ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ غَيْرَ أَنَّا لَا نَرَى عَلَى مَنْ تَرَكَهَ عَامِدًا أَوْ سَاهِيًا قَضَاءً وَلَا فِدْيَةً لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ فَلَيْسَ بِتَارِكٍ لِعَمَلٍ وَإِنَّمَا هُوَ تَارِكٌ لِهَيْئَةٍ مِنْهُ وَصِفَةٍ كَالْتَلْبِيَةِ الَّتِي فِيهَا رَفَعَ الصَّوْتُ فَإِنْ خَفَضَ صَوْتَهُ بِهَا كَانَ غَيْرَ مُضَيِّعٍ لَهَا وَلَا تَارِكٍ لَهَا وَإِنَّمَا ضَيِّعَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْوُجُوبِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِهِ كَذَا قِيلَ، فَافْهَمُ.

وفيه: أن في الشرع ما هو تعبد محض وما هو معقول المعنى.

وفيه: دليل على غاية اتباع عمر رضي الله عنه للآثار.

وفيه: دليل على أن الرمل لا يترك ولكن إن تركه لا يجب عليه شيء.

وفي التوضيح: قام الإجماع على أنه لا رمل على من أحرم بالحج من مكة من غير أهلها.

(1) وزاد يعقوب بن سفيان عن سعيد شيخ البخاري فيه في آخره ثم رمل أخرجه الإسماعيلي من طريقه.

1606 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ، مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا»، قُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْشِي بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؟ قَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَمْشِي لِيَكُونَ أَيْسَرَ لاسْتِلَامِهِ».

واختلفوا في أهل مكة هل عليهم رمل فكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يراه عليهم وبه قال أحمد واستحبّه مالك والشَّافِعِيُّ للمكِّي قال الحافظ العسقلاني: إن عمر رضي الله عنه كان همّ بترك الرمل في الطواف لأنه على سببه، وقد انقضى فهم أن يتركه لفقد سببه ثم رجع عن ذلك للاحتمال أن يكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى ومن طريق المعنى أيضًا أن فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيذكر نعمة الله تعالى على إعزاز دينه وأهله، ثم الحديث أخرجه مسلم والنسائي في الحج أيضًا.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد الفطّان، (عَنْ عُبيدِ اللَّهِ) هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو عثمان القرشي العدوي المدني (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ) أي: اليمانيين (فِي شِدَّةٍ) أي: عند الازدحام (وَلَا رَخَاءٍ) أي: عند عدمه.

(مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا) قَالَ عبيد الله، (قُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ) بهمزة الاستفهام (ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَمْشِي بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؟) أي: اليمانيين.

(قَالَ) أي: نافع: (إِنَّمَا كَانَ يَمْشِي) ولا يرمل (لِيَكُونَ أَيْسَرَ لاسْتِلَامِهِ) أي: أرفق ليقوى على الاستلام عند الازدحام وهذا الذي قاله نافع إن كان استند فيه إلى فهمه فلا يدفع احتمال أن يكون ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فعل ذلك اتباعًا للصفة الأولى من الرمل لما عرف من مذهبه من الاتباع، ثم مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن معنى قوله يمشي بين الركنين أي: دون غيرهما فكان يرمل في غيرهما فسقط ما قَالَ الإسماعيلي: من إنه ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء يعني باب الرمل، والحديث أَخْرَجَهُ مسلم، والنسائي أيضًا في الحج.

58 - باب اسْتِلام الرُّكْنِ بِالْمِخْجَنِ

1607 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ

تتميم:

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَرْفُوعِ مِنْهُ، قَالَ نَافِعٌ وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَزَاحِمُ عَلَى الْحَجَرِ حَتَّى يَدْمَى.

58 - باب اسْتِلام الرُّكْنِ بِالْمِخْجَنِ

(باب اسْتِلام الرُّكْنِ) أَي: الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (بِالْمِخْجَنِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْجِيمِ آخِرُهُ نُونٌ هِيَ عَصَا مَحْنِيَّةُ الرَّأْسِ أَي: فِي طَرَفِهَا اعْوَجَاجٌ وَهُوَ مِثْلُ الصُّوْلُجَانِ، وَالْحَجْنُ الْاعْوَجَاجُ، وَبِذَلِكَ سُمِّيَ الْحَجُونُ، قَالَ ابْنُ سِيدَةَ: حَجْنُ الْعُودِ يَحْجِنُهُ حَجْنًا، وَحَجْنُهُ عَطْفُهُ وَالْحَجْنُ وَالْحُجْنَةُ وَالتَّحْجُّنُ اعْوَجَاجُ الشَّيْءِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا قَالَهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ أَنَّهُ يَوْمِي بَعْصَاهُ إِلَى الرُّكْنِ حَتَّى يَصِيبَهُ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أَبُو جَعْفَرٍ تَوَفَّى فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

(وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أَبُو سَعِيدٍ الْجَعْفِيُّ، (قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بِتَصْغِيرِ الْأَوَّلِ وَتَكْبِيرِ الثَّانِي ابْنُ عَتَبَةَ بْنُ مَسْعُودٍ كَذَا قَالَ يُونُسُ وَخَالَفَهُ اللَّيْثُ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَمَعَةُ ابْنُ صَالِحٍ فَرَدَوْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ بُلْغَيْنِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلِهَذَا النُّكْتَةُ اسْتَظْهَرَ الْبُخَارِيُّ بِطَرِيقِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ فذكر المتابعة الآتية.

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ

عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحَجِّنٍ».....

عَلَى بَعِيرٍ⁽¹⁾ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ⁽²⁾ بِمَحَجِّنٍ قَالَ ابن بطال استلامه بالمحجن راكباً
يحتمل أن يكون لشكوى به .

وقد روى أبو داود قدم النبي ﷺ مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته فلما
أتى على الركن استلم بمحجن فلما فرغ من طوافه أناخ فصلّى ركعتين ، وفي
إسناده يزيد بن أبي زياد وفيه مقال وحديث الباب أَخْرَجَهُ مسلم وأبو داود
وابن ماجة في الحج أيضاً ، وأخرج مسلم أيضاً عن أبي الطفيل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحَجِّنٍ مَعَهُ وَيَقْبَلُ الْمُحَجِّجِينَ .

وروى مسلم أيضاً عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حِجَّةِ
الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمَحَجِّنِهِ لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ وَلِيَشْرَفَ لِيَسْأَلُوهُ
وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا قَالَتْ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ
حَوْلَ الْكَعْبَةِ عَلَى بَعِيرِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَرَاهِيَةً أَنْ يَصْرِفَ النَّاسُ عَنْهُ .

وروى أبو داود عن صفية بنت شيبة قالت : لَمَّا اطْمَأَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ
عَامَ الْوَدَاعِ طَافَ عَلَى بَعِيرِهِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحَجِّنٍ فِي يَدِهِ قَالَتْ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ ،
وَقَالَ الْعُبَيْدِيُّ : وَهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ النَّسَائِيِّ وَالْبُرْقَانِيِّ أَنَّ صَفِيَّةَ لَيْسَتْ لَهَا صَحْبَةٌ .

وروى ابن أبي حاتم عن قدامة بن عبد الله قال : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَطُوفُ بِالْبَيْتِ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمَحَجِّنِهِ ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَاصِمٍ
عَنْ أَيْمَنِ بْنِ نَاضِلٍ وَقَالَ : صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ .

وروى أبو أحمد الجرجاني من حديث أبي مالك الأشجعي عَنْ أَبِيهِ رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ حَوْلَ الْبَيْتِ فَإِذَا أَزْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ بِمَحَجِّنٍ
بِيَدِهِ .

وقال النَّوَوِيُّ : قَالَ أَصْحَابُنَا : الْأَفْضَلُ أَنْ يَطُوفَ مَاشِيًا وَلَا يَرْكَبُ إِلَّا لِعَذْرِ
مَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ كَانَ مِمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى ظَهْرِهِ لِيَسْتَفْتِيَ وَيَقْتَدِيَ بِهِ فَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ

(1) حال كونه.

(2) أي : الحجر الأسود.

عذر جاز بلا كراهة لكنه خلاف الأولى، وقال إمام الحرمين: من أدخل البهيمة التي لا يؤمن تلوئثها المسجد بشيء فإن أمكن الاستيثاق فذاك وإلا فإدخالها المسجد مكروه. وجزم جماعة من أصحابنا بكراهة الطواف راكبًا من غير عذر منهم الماوردي والبندنجي وأبو الطيب والعبدي والمشهور الأول، والمرأة والرجل في ذلك سواء والمحمول على الأكتاف كالراكب، وبه قال أحمد وداود بن المنذر.

وقال مالك وأبو حنيفة: إن طاف راكبًا لعذر أجزاءه ولا شيء عليه وإن كان لغير عذر فعليه دم، قال أبو حنيفة: وإن كان بمكة أعاد الطواف فلو طاف زحفاً مع القدرة على القيام فهو صحيح لكنه يكره.

وقال أبو الطيب في التعليقة: طوافه زحفاً كطوافه ماشياً منتصباً لا فرق بينهما واعتذروا عن ركوب سيدنا رسول الله ﷺ بأن الناس كثروا عليه وغشوه بحيث أن العواتق خرجن من البيوت لينظرن إليه أو لأنه كان يستفتى أو لأنه كان يشكو كما تقدم.

واستدل المالكيون بأن في الحديث دلالة على طهارة بول البعير، وذهب أبو حنيفة والشافعي في آخرين إلى نجاسته، ومما يستفاد من الحديث أنه إذا عجز عن تقبيل الحجر استلمه بيده أو بعصا ثم قبل ما استلم به كما مر في صحيح مسلم من حديث أبي الطفيل.

وقال القاضي عياض وانفرد مالك عن الجمهور، فقال: لا يقبل يده وإذا عجز عن الاستلام أشار بيده أو بما في يده ولا يشير إلى القبلة بالفم لأنه لم ينقل، ويراعى ذلك في كل طوفه فإن لم يفعل فلا شيء عليه، قال المهلب: واستلامه ﷺ بالمحجن يدل على أنه ليس بفرض وإنما هو سنة لا يرى إلى قول عمر رضي الله عنه: لولا أنني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك، ومما يستفاد منه أيضًا إن في قوله في حجة الوداع ردًا على من كره تسمية حجة رسول الله ﷺ حجة الوداع والمنكر غلط.

تَابَعَهُ الدَّرَاوَزْدِيُّ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ.

59 - بَابُ مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ

1608 - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو.....

وقال المهلب: وفيه أنه لا يجب أن يطوف أحد في وقت صلاة الجماعة إلا من وراء الناس ولا يطوف بين المصلين وبين البيت فيشغل الإمام والناس ويؤذيهم وترك أذى المسلم أفضل من صلاة الجماعة كما قَالَ ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا».

(تَابَعَهُ) أي: تابع يونس عن ابن شهاب (الدَّرَاوَزْدِيُّ) بفتح الدال المهملة والراء والواو وسكون الراء الثانية وكسر الدال هو عبد العزيز وقد مر في باب الصلوات الخمس كفارة وهو يروى (عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَخِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب الزُّهْرِيِّ⁽¹⁾، (عَنْ عَمِّهِ) ابن شهاب الزُّهْرِيِّ وهذه المتابعة أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ المكي عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ابن أخِي الزُّهْرِيِّ عن عمه عن عبيد الله عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِالْمَحْجَنِ.

59 - بَابُ مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ

(بَابُ) حَكَمَ (مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ) أي: دون الركنين الشاميَّين والياء في اليمانيين مخففة على المشهور لأن الألف فيه عوض عن إحدى ياء النسبة فلو شددت يلزم الجمع بين العوض والمعوّض عنه وجوز سيبويه التشديد وقال: إن الألف زائدة كما زيدت النون في صنعاني وهما الركن الأسود والركن اليماني الذي يليه قيل لهما اليمانيان تغليبا كما يقال الأبوان.

(وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) البرساني بضم الموحدة وسكون الراء وبالسین المهملة وبالنون نسبة إلى بُرْسَانَ حَيٍّ من الأزد وقد تقدم في باب تضييع الصلاة قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج قَالَ: (أَخْبَرَنِي عَمْرُو

(1) وقد تقدم في باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة.

ابْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ يَتَّقِي شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ؟» وَكَانَ مُعَاوِيَةُ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ هَذَانِ الرُّكْنَانِ، فَقَالَ: «لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا»

ابْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ) مؤنث الأشعث هو جابر بن زيد وقد تقدم في باب الغسل بالصاع.

(أَنَّهُ قَالَ: «وَمَنْ يَتَّقِي شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ؟») كلمة من استفهامية على سبيل الإنكار فلذلك لم تحذف الياء من يتقي ويجوز أن يكون شرطية على رواية من يروي فكان معاوية بالفاء وذلك على لغة من لا يوجب الجزم فيه.

(وَكَانَ مُعَاوِيَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ) أي: الأركان الأربعة اليمانيين والشاميّين واعلم أن الركن الأسود فيه فضيلتان كون الأسود فيه وكونه على قواعد إبراهيم عَلَيْهِ السَّلام واليماني فيه الفضيلة الثانية وأما الشاميّان فليس فيهما شيء من الفضيلتين فهذا اختص الأسود بشيئين الاستلام والقبلة وأما اليماني فيستلم ولا يقبل لأن فيه فضيلة واحدة وأما الآخرا فلا يستلman ولا يقبلان⁽¹⁾ وقال التَّيْمِيّ الركنان اللذان يليان الحجر ليسا بركنين أصليين لأن وراء ذلك الحجر وهو من البيت فلو رفع هذا الحجر وضمّ إلى الكعبة في البناء كما كان على بناء إبراهيم عَلَيْهِ السَّلام لكانا يستلman وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ومن ثمّ عارضه ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّهُ) أي: أن الشان (لا يُسْتَلَمُ) على البناء للمفعول.

(هَذَانِ الرُّكْنَانِ) أي: الشاميّان كذا في رواية الأكثرين. وفي رواية الحموي والمستملي لا يستلم هذين الركنين على البناء للفاعل ونصب هذين الركنين على المفعولية.

(فَقَالَ) معاوية رضي الله عنه: («لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا») بالنصب ويجوز الرفع على أن يكون صفة لشيء.

(1) هذا على رأي الجمهور واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضًا.

وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يَسْتَلِمُهُنَّ كُلَّهُنَّ».

(وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يَسْتَلِمُهُنَّ كُلَّهُنَّ») أي: الأركان كلها وهذا تعليق آخر وصله ابن شيبه من طريق عباد بن عبد الله بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه عبد الله بن الزبير يستلم الأركان كلها وقال: إنه ليس شيء منه مهجوراً.

وفي مسند الشافعي أنبأ سعيد أنبأ موسى الربذي عن مُحَمَّد بن كعب أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يمسح على الركن اليماني والحجر وكان ابن الزبير يمسح الأركان كلها ويقول: لا ينبغي لبنت الله أن يكون شيء منه مهجوراً وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة⁽¹⁾

وروى ابن أبي شيبه من حديث ابن أبي ليلي عن عطاء عن يعلى بن أمية وراه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يستلم الأركان كلها فَقَالَ: يا يعلى ما تفعل؟ قَالَ: استلمتها كلها لأنه ليس شيء من البيت يهجر فَقَالَ عمر: أما رأيت رسول الله ﷺ لا يستلم منها إلا الحجر؟ قَالَ يعلى: بلى، قَالَ: فمالك به أسوة، قَالَ: بلى، وأما التعليق الأول فقد وصله الإمام أحمد في مسنده فَقَالَ ثنا عبد الرزاق ثنا معمر والثوري، ونا رَوْح نا الثوري عن ابن خثيم عن أبي الطفيل قَالَ: كنت مع ابن عباس ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فكان معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يمرّ بركن إلا استلمه فَقَالَ عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا يستلم هذان الركنان.

قَالَ وَحَدَّثَنَا رَوْح ثنا سعيد وعبد الوهاب عن سعيد عن قتادة عن أبي الطفيل وثنا مروان بن شجاع حدثني خصيف عن مجاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فذكره وخرجه مسلم من حديث عمرو بن الحارث عن قتادة دون قصّة معاوية بلفظ لم أر رسول الله ﷺ يستلم غير الركنين اليمانيين ووصله الترمذي والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الطفيل قَالَ كنت مع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكان معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يمرّ بركن إلا استلمه فَقَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إن رسول الله ﷺ لم يستلم إلا الحجر واليماني فَقَالَ معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ليس شيء من البيت مهجوراً.

(1) وفي الموطأ عن هشام بن عروة بن الزبير أن أباه إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها. وأخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام بلفظ إذا بدأ استلم الأركان كلها وإذا ختم.

وروى أحمد أيضًا من طريق شُعْبَةَ عن قتادة عن أبي الطفيل قَالَ حج معاوية رضي الله عن وابن عباس رضي الله عنهما فجعل ابن عباس رضي الله عنهما يستلم الأركان كلها فَقَالَ معاوية: إِنَّمَا استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين اليمانيين، فَقَالَ ابن عباس رضي الله عنهما: ليس من أركانه شيء مهجور.

قَالَ عبد الله بن أحمد في العلل: سألت أبي عنه فَقَالَ: قلب شُعْبَةَ وقد كان شُعْبَةَ يقول الناس يخالفونني في هذا ولكني سمعته من قتادة هكذا، انتهى.

وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة على الصواب أَخْرَجَهُ أحمد أيضًا. ويستفاد من هذا الحديث مذهبان:

الأول: مذهب من يستلم الأركان كلها وهو مذهب معاوية وعبد الله بن الزبير وجابر بن زيد رضي الله عنهم وعروة بن الزبير وسويد بن غفلة رحمهما الله وقال ابن المنذر وهو مذهب جابر بن عبد الله والحسنين وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

الثاني: مذهب ابن عباس وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم فمذهبهما أنه لا يستلم إلا الركن الأسود واليماني وهو مذهب أصحابنا الحنفية أيضًا.

وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند المصنف لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين. وقد تقدّم قول ابن عمر رضي الله عنهما إنما ترك رسول الله ﷺ استلام الركنين الشاميّين لأن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم عليه السلام وعلى هذا المعنى حمل ابن التين استلام ابن الزبير لهما لأنه لما عمر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم عليه السلام. وبذلك جزم الأزرق في كتاب مكة فَقَالَ: إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه وردّ الركنين على قواعد إبراهيم عليه السلام خرج إلى التنعيم واعتمر وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة ولم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير رضي الله عنهما وأخرج من طريق ابن إسحاق قَالَ المغني: إن آدم عليه السلام لما حج استلم الأركان كلها وإن إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام لما فرغا من

بناء البيت طافا به سبعا يستلمان الأركان كلها .

وقال الداودي : ظنّ معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنهما ركنا البيت الذي وضع عليه من أوّل وليس كذلك لما سبق من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . والجمهور على ما دلّ عليه حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وقال ابن المنذر : قال أكثر أهل العلم : لا يسن استلام الركنين الشاميّين . وروى ابن أبي شيبة قال نا ابن نمير عن حجاج عن عطاء قال : أدركت مشيختنا ابن عباس وجابرا وأبا هريرة وعبيد بن عمير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يستلمون غيرهما من الأركان يعني الأسود واليماني ، قال : وحدثنا عبيد الله عن عثمان بن أبي الأسود عن مجاهد ، قال : الركنان اللذان يليان الحجر يستلمان وقد يشعر ما تقدّم في أوائل الطهارة من حديث عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : رأيته تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها فذكر منها ورأيته لا تمسّ من الأركان إلا اليمانيّين الحديث بأن الذين رآهم عبيد بن جريح من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين كانوا لا يقتصرون في الاستلام على الركنين اليمانيّين .

وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنين مبين بالسنة ومستند التعميم القياس وأجاب الشافعيّ عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجوراً بأننا لم ندع استلامهما هجر البيت وكيف يهجره وهو يطوف به ولكننا نتبع السنة فعلاً أو تركاً ولو كان ترك استلامهما هجراً لهما لكان ترك استلام ما بين الأركان هجراً لها ولا قائل به ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل كل أحد منزلته .

فائدة:

في كتاب الحميديّ من حديث النخعي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعاً ما مررت بالركن اليماني قطّ إلا وجدت جبريل عَلَيْهِ السّلام قائماً عنده وفي حديث الحكم بن أبان عن عكرمة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله بزيادة

1609 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ».

60 - باب تَقْبِيلِ الْحَجَرِ

1610 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ، أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ».

قوله قَالَ: يا مُحَمَّدُ ادن فاستلم وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَلَّ اللَّهُ به سبعين ألف ملك وفي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا مسحها كفارة للخطايا رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي وقد مر ذكره في كتاب الإيمان قَالَ: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) هو ابن سعد إمام مصر، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ) هو (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمر (عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ قَالَ: «لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ» وقد تقدم آنفاً ما يتعلق بهذا الحديث.

60 - باب تَقْبِيلِ الْحَجَرِ

(باب) مشروعية (تَقْبِيلِ الْحَجَرِ) أي: الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر السين المهملة وتخفيف النون الأولى أبو جعفر القنطاري صاحب المسند إمام زمانه مات بعد الْبُخَارِيِّ سنة تسع وخمسين ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) من الزيادة وهو واسطي أَيْضًا وقد مرّ مرارًا قَالَ: (أَخْبَرَنَا وَرْقَاءُ) مؤنث الأورق وقد تقدم في باب وضع الماء عند الخلاء قَالَ: (أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) الحبشي البجاري بفتح الموحدة والجيم مولى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مات بالمدينة زمن عبد الملك.

(عَنْ أَبِيهِ) أسلم قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ» وقد مرّ الكلام فيه مستوفى.

1611 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرَبِيٍّ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ اسْتِئْثَامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ» قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِنْ رُحِمْتُ، أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتُ، قَالَ: «اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ».

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد بن درهم وفي رواية أبي الوقت حماد بن زيد منسوبًا إلى أبيه.

(عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَرَبِيٍّ) بفتح العين المهملة والراء وبالموحدة على صيغة النسبة ووقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني الزبير بن عديّ بدال مكسورة بعدها ياء مشددة وقال الغساني هو وهم.

(سَأَلَ رَجُلٌ) هكذا روي مجهولًا لكن وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن حماد حَدَّثَنَا الزبير سألت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهذا يعينه.

(ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ اسْتِئْثَامِ الْحَجَرِ، فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ) أي: يمسحه باليد، (وَيُقَبِّلُهُ قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ) أي: أَخْبَرَنِي (إِنْ رُحِمْتُ) بضم الزاي على البناء للمفعول ويروى إن زوحت بزيادة الواو من المزاحمة.

(أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتُ) بضم الغين المعجمة على صيغة المجهول للمتكلم فهما، والمعنى أَخْبَرَنِي ماذا أصنع عند الازدحام والغلبة وما حكمه عند ذلك.

(قَالَ) أي: عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (اجْعَلْ أَرَأَيْتَ بِالْيَمَنِ) أي: اجعل لفظ أَرَأَيْتَ باليمن وكان السائل يمينًا. وفي رواية أبي داود اجعل أَرَأَيْتَ عند ذلك الكوكب.

(رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ) أعاد ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا الكلام للتأكيد وحاصل كلامه أنه إذا كنت طالب السنة فاترك الرأي وقول أَرَأَيْتَ ونحوه باليمن واتبع السنة ولا تتعرض لغير ذلك وإنما قَالَ له ذلك مع كونه مستفتيًا في تلك المسألة لأنه فهم منه معارضة الحديث بالرأي فأنكر عليه ذلك وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذه به وينفي الرأي والظاهر أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يرى الزحام عذرًا في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن

منصور من طريق القاسم بن مُحَمَّد قَالَ: رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يزاحم على الركن حتى يدمى.

ومن طريق أخرى أنه قيل له في ذلك فَقَالَ: هوت الأفعدة إليه فأريد أن يكون فؤادي معهم، وروى الفاكهي من طرق عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كراهة المزاحمة وقال: لا تؤذي ولا تؤذى.

فائدة:

المستحب في التقبيل أن لا يرفع به صوته وروى الفاكهي من طريق سعيد ابن جبير قَالَ: إذا قَبِلْتَ الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء.

«وقال مُحَمَّد بن يُوسُف الفريزي»: بفتح الفاء والراء وسكون الموحدة هو أحد الرواة المشهورين عن البُخَارِيِّ.

«وجدت في كتاب أبي جعفر» هو مُحَمَّد بن أبي حاتم وَرَّاق البُخَارِيُّ.

«قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» يعني البُخَارِيُّ نفسه: وهذا القول مفعول وجدت.

«الزبير بن عدي»: بالبدال والياء المشددة.

«كوفي والزبير بن عربي» بفتح المهملة والراء وبالموحدة والنسبة «بصري» هكذا وقع عند أبي ذر عن شيوخه عن الفريزي وعند الترمذي من غير رواية الكروخي عقب هذا الحديث الزبير هذا هو ابن عربي وأما الزبير بن عدي فهو كوفي ويؤيده أن في رواية أبي داود الزبير بن العربي بزيادة الألف واللام وذلك مما يرفع الإشكال كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَلَمَّا اسْتَشْعَرَ الْبُخَارِيُّ رَجْمَهُ اللَّهُ تَصْحِيفَ عَرَبِيٍّ بَعْدِي أَشَارَ إِلَى التَّحْذِيرِ مِنْهُ فَفَرَّقَ بَيْنَ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَابْنِ عَدِيٍّ بِأَنَّ الْأَوَّلَ: بصري، والثاني: كوفي.

وذكر البُخَارِيُّ وأبو حاتم وغيرهما أيضًا أن كنيته الزبير بن عدي بالبدال أبو عدي وكنيته الزبير بن عربي أَبُو سَلَمَةَ، واللَّه أعلم.

ورجال إسناد الحديث بصريون أَخْرَجَهُ التَّرمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ أيضًا في الحج.

61 - بَابُ مَنْ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ

1612 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ».

61 - بَابُ مَنْ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ

(بَابُ) حَكَمَ (مَنْ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ) الْأَسْوَدُ (إِذَا أَتَى عَلَيْهِ) فِي الطَّوَافِ.
(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) ابْنُ عُبَيْدٍ أَبُو يَوْسُفَ يَعْرِفُ بِالزَّمَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ:
(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) بَنُ مِهْرَانَ الْحِذَاءِ الْبَصْرِيُّ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ خَالِدُ الْحِذَاءِ، (عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ) أَي: مُحَاضِبًا لَهُ مُسْتَعْلِيًّا عَلَيْهِ (أَشَارَ إِلَيْهِ) أَي: بِالْمَحْجَنِ الَّذِي فِي يَدِهِ
كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْمَاضِيَةِ قَبْلَ بَابَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ شَيْءٌ يُشِيرُ إِلَيْهِ بِيَدِهِ.
قَالَ ابْنُ التِّينِ تَقَدَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَلِمُهُ بِمَحْجَنٍ فَيَدُلُّ عَلَى قُرْبِهِ مِنَ الْبَيْتِ لَكِنْ مِنْ طَافَ رَاكِبًا يَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَبْعُدَ إِنْ خَافَ أَنْ يُؤْذِيَ أَحَدًا فَيَحْمِلُ فَعَلَهُ ﷺ عَلَى الْأَمْنِ مِنْ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ اسْتِلَامِهِ حَيْثُ أَمِنَ ذَلِكَ وَأَنْ يَكُونَ فِي حَالِ إِشَارَتِهِ بَعِيدًا حَيْثُ خَافَ ذَلِكَ، فَفِي الْحَدِيثِ: جَوَازُ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ رَاكِبًا⁽¹⁾ فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الطَّوَافِ عَلَى الْبَعِيرِ فَهَلْ يَقَاسُ الْخَيْلُ عَلَى الْبَعِيرِ أَوْ لَا؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنَعُ الطَّوَافِ عَلَى الْخَيْلِ فَيَمَّا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: طَافَ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ لَمْنَعُوهُ وَقَالَ لَمْنَعُونِي أَنْ أَطُوفَ عَلَى كَوْكَبٍ قَالَ فَكُتِبَ بِذَلِكَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكُتِبَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ أَمْنَعُوهُ وَهَذَا مُنْقَطِعٌ.

قَالَ الْمَحَبُّ الطَّبْرِيُّ: وَلَعَلَّ الْمَنَعَ فِي الْخَيْلِ مِنَ الْخِيَلَاءِ وَالتَّعَاضُظِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: فَعَلَى هَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الطَّوَافِ عَلَى الْحِمَارِ اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَنَعُ فِيهِ

(1) وَقِيلَ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَيَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَيَسْأَلُوا مِنْهُ أَوْ لِأَنَّهُ كَانَ مَرِيضًا أَوْ لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ قَبْلَ بَابَيْنِ.

62 - باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ

1613 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ عِنْدَهُ وَكَبَّرَ»، تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ.

من جهة الخوف من تلويثه بما يخرج منه وفي الحديث دخول البعير في المسجد واستدل به المالكية على طهارة بوله وروثه إذ لو كان نجسًا لما عرض المسجد له ولا دلالة فيه على ذلك إذ ليس من ضرورته أن يبول ويروث فيه وعلى تقدير وقوعه ينظف المسجد منه .

وفي الحديث أيضًا: أنه إذا عجز عن استلام الحجر بيده استلمه بعود ونحوه أو أشار إليه والحديث أخرجه المؤلف في الطلاق أيضًا، وأخرجه الترمذي، والنسائي في الحج.

62 - باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ

(باب) استحباب (التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ) أي: الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ. (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطَّحَّانُ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ) ابن مهران البصري، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ) رَاكِبًا (عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى الرُّكْنَ) أي: الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ عِنْدَهُ وَكَبَّرَ) هذا طريق آخر في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفيه زيادة على حديثه السابق وهي قوله بشيء كان عنده وكبر فدلّ هذا على استحباب التكبير عند الركن الأسود في كل طوفة.

(تَابَعَهُ) أي: تابع خالد بن عبد الله الطحان (إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ) أبو سعيد، (عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ) يعني في التكبير وأشار بذلك إلى أن رواية عبد الوهاب عن خالد المذكورة في الباب السابق الخالية عن التكبير لا تقدر في زيادة خالد بن عبد الله لتأييدها وتقويها بمتابعة إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وهذه المتابعة قد وصلها المؤلف في كتاب الطلاق.

63 - بَابُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ،

قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا

63 - بَابُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ،

قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا

(باب) حكم (مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ، قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا) يعني للسعي بينه وبين المروة ومراذه بهذه الترجمة بيان أنَّ مَنْ قدم مكة حاجًّا أو معتمرًا يطوف بالبيت ثم يصلي ركعتين ثم يخرج إلى الصفا ويسعى بينه وبين المروة فإن كان معتمرًا أحلَّ وحلق وإن كان حاجًّا بَيَّتَ على إحرامه حتى يخرج إلى منى يوم التروية لعمل الحج.

وقال ابن بطال: غرضه بهذه الترجمة الردّ على من زعم أنَّ المعتمر إذا طاف حلَّ قبل أن يسعى بين الصفا والمروة فأراد أن يبيِّن أنَّ قول عُروَةَ فلَمَّا مسحوا الركن حلُّوا محمول على أنَّ المراد لَمَّا استلموا الحَجَرَ الأسود فطافوا وسعوا حلُّوا بدليل حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي أَرَدَفَهُ به في هذا الباب وزعم ابن التين أنَّ معنى قول عُروَةَ مسحوا الركن أي: ركن المروة أي عند ختم السعي وهو متعقَّب برواية أبي الأسود عن عبد الله مولى أسماء أن أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: اعتمرت أنا وعائشة والزبير وفلان وفلان فلَمَّا مسحنا البيت أحللنا أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ وسيأتي إن شاء الله تعالى في أبواب العمرة.

وقال النَّوَوِيُّ: لا بدَّ من تأويل قوله مسحوا الركن لأنَّ المراد به الحَجَرُ الأسود ومسحه يكون في أوَّل الطواف ولا يحصل التحلُّل بمجرد مسحه بالإجماع فتقديره فلَمَّا مسحوا الركن وأتمَّوا طوافهم وسعيهم وحلُّوا حلُّوا وحذفت هذه المقدرات للعلم بها لظهورها وقد أجمعوا على أنه لا يتحلَّل قبل تمام الطواف ثم مذهب الجمهور أنه لا بدَّ من السعي بعده ثم الحلق أو التقصير.

قال الكرمانى: المراد بمسح الركن تمام الطواف على طريق الكناية لا سيما واستلام الركن في كل طوفة، فالمعنى فلَمَّا فرغوا من الطواف حلُّوا

1614، 1615 - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

وأما السعي والحلق فهما عند بعض العلماء ليسا بركنين، انتهى.

وأراد بقوله عند بعض العلماء ما ذهب اليه ابن عباس رضي الله عنهما وابن راهويه ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف وما يتبعه حلّوا.

وقال العيني: مذهب ابن عباس رضي الله عنهما أن المعتمر يحلّ من عمرته بالطواف بالبيت ولا يحتاج إلى السعي بين الصفا والمروة، وروي عنه أنه قال: العمرة الطواف وبه قال ابن راهويه فأراد البخاري ردّ هذا القول وبين أن العمرة هي الطواف بالبيت وصلاة ركعتين بعده ثم الخروج إلى الصفا للسعي بينه وبين المروة، وأشار بقوله: من طاف بالبيت إلى آخره أن صورة العمرة هي هذا وبينها ثلاث أشياء:

أولها: هو قوله من طاف بالبيت إذا قدم مكة فعلم من هذا أن من قدم مكة ودخل المسجد لا يشتغل بشيء بل يبدأ بالطواف ويقصد الحَجَر الأسود وهو تحية المسجد الحرام، ثم الابتداء بالطواف مستحب لكل أحد سواء كان محرماً أو غيره إلا إذا خاف فوت الصلاة المكتوبة عن وقتها أو فوتها مع الجماعة وإن كان الوقت واسعاً أو كانت عليه مكتوبة فاتته فإنه يقدم هذا كله على الطواف ثم هذا الطواف يسمى طواف القدوم وهو سنة فلو تركه صحّ حجّه ولا شيء عليه إلا فوت الفضيلة وفي شرح المهدّب هذا هو المذهب وذكر جماعة من الخراسانيين وغيرهم وجوبه في وجه ضعيف شاذ ويلزم بتركه دم.

الثاني: هو قوله ثم صلّى ركعتين كما في حديث جابر رضي الله عنه الطويل لما فرغ من ركعتي الطواف رجع إلى الركن فاستلمه.

الثالث: هو قوله ثم خرج إلى الصفا يعني للسعي بينه وبين المروة.

(حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) هو ابن الفرج وقد مرّ.

(عَنِ ابْنِ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب وقد تكرر ذكره أنه قال: (أَخْبَرَنِي عَمْرُو) بفتح العين هو ابن الحارث، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو أبو

ذَكَرْتُ لِعُرْوَةَ

الأسود النوفلي المدني المعروف ببيتيم عُرْوَةَ.

(ذَكَرْتُ لِعُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام والمعنى أنه قَالَ ذَكَرْتُ لِعُرْوَةَ مَا قِيلَ فِي حَكْمِ الْقَادِمِ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ حَذَفَ الْبُخَارِيُّ صُورَةَ السُّؤَالِ وَجَوَابَهُ وَاقْتَصَرَ عَلَى الْمَرْفُوعِ مِنْهُ وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مَكْمَلًا فَقَالَ حَدَّثَنِي هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ قَالَ: نَا ابْنَ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ لَهُ سَلْ لِي عُرْوَةَ بْنَ الزَّبِيرِ عَنْ رَجُلٍ يَهْلُ بِالْحَجِّ، فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَيْحَلُّ أَوْ لَا، فَإِنْ قَالَ لَكَ لَا يَحِلُّ فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَا يَحِلُّ مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ إِلَّا بِالْحَجِّ قُلْتَ فَإِنَّ رَجُلًا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ قَالَ: بئسَ مَا قَالَ فَتَصَدَّقَنِي الرَّجُلُ فَسَأَلَنِي فَحَدَّثْتُهُ فَقَالَ: قُلْ لَهُ فَإِنَّ رَجُلًا كَانَ يَخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ وَمَا شَأْنُ أَصْمَاءَ وَالزَّبِيرِ فَعَلَا ذَلِكَ قَالَ فَجِئْتُهُ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ مِنْ هَذَا فَقُلْتُ لَا أَدْرِي قَالَ فَمَا بِهِ لَا يَأْتِينِي بِنَفْسِهِ يَسْأَلَنِي أَظَنَّهُ عِرَاقِيًّا، يَعْنِي وَهُمْ يَتَعَنَّتُونَ فِي الْمَسَائِلِ، قُلْتُ لَا أَدْرِي قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ كَذَبَ قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عِمْرَةً ثُمَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ حَجَّ عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عِمْرَةً ثُمَّ مَعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عِمْرَةً ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ ثُمَّ آخَرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا بِعِمْرَةٍ وَهَذَا ابْنُ عَمْرِو عِنْدَهُمْ أَفْلا يَسْأَلُونَهُ؟ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى مَا كَانُوا يَبْدُؤُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَا يَحْلُونَ وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدِمَانِ لَا تَبْدَأَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطُوفَانِ بِهِ ثُمَّ إِنَّهُمَا لَا تَحْلَانِ وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأَخْتَهَا وَالزَّبِيرَ وَفُلَانًا وَفُلَانًا بِعِمْرَةٍ فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا وَقَدْ كَذَبَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ. هَذَا بِتَمَامِهِ وَإِنَّمَا سَقَيْتُهُ لِأَنَّهُ كَالْشَّرْحِ لِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ، وَلَا عَلَيْنَا أَنْ

نوضح حديث مسلم ليظهر المراد من حديث البُخَارِيِّ الذي اقتصر منه على المرفوع فقوله: إن رجلاً مبهم لم يدر.

قال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمه وقوله أيحلّ بهمزة الاستفهام للاستخبار، وقوله: فتصدّاني أي: تعرض لي هكذا هو في جميع النسخ بالنون والأشهر في اللغة تصدّ إلي باللام وقوله: إنّ رجلاً يقول ذلك يعني به ابن عباس رضي الله عنهما فإن كان يذهب إلى أنّ من لم يسق الهدى وأهل الحج إذا طاف يحل من حجه وأن من أراد أن يستمرّ على حجه لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة وكان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ لمن لم يسق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة.

وقد أخرج البُخَارِيُّ ذلك في باب حجة الوداع في أواخر المغازي من طريق ابن جريج حدثني عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إذا طاف بالبيت فقد حلّ، فقلت: من أين؟ قال: هذا ابن عباس رضي الله عنهما قال: من قول الله سبحانه: ﴿ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْأَيْتِيقِ﴾ [الحج: 33] ومن أمر النبي ﷺ أصحابه أن يحلّوا في حجة الوداع.

قلت: إنما كان ذلك بعد المعرف قال كان ابن عباس رضي الله عنهما يراه قبل وبعد وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ كان ابن عباس رضي الله عنهما يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حلّ قلت لعطاء من أين يقول ذلك فذكره ولمسلم من طريق قتادة سمعت أبا حسان الأعرج قال: قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما: ما هذه الفتيا إنّ من طاف بالبيت فقد حلّ فقال: سنة نبيكم ﷺ وإن رغمتم وله من طريق ابن وبرة بن عبد الرحمن قال: كنت جالساً عند ابن عمر رضي الله عنهما فجاء رجل فقال: أيصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف؟ فقال: نعم، قال: فإن ابن عباس رضي الله عنه يقول لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف، فقال ابن عمر رضي الله عنهما: فقد حجّ رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف فبقول رسول الله ﷺ أحق أن نأخذ أو بقول ابن عباس رضي الله عنهما: إن كنت صادقاً فمعنى قوله

قَالَ: فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ - حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ - أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ»، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً.

في حديث أبي الأسود قد فعل رسول الله ﷺ ذلك أي: أمر به وعرف أن هذا مذهب لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خالف فيه الجمهور ووافق ناس قليل منهم إسحاق بن راهويه وعرف أن مأخذه فيه ما ذكر وجواب الجمهور أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة ثم اختلفوا فذهب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصاً بهم وذهب طائفة إلى أن ذلك جائز لمن بعدهم واتفقوا كلهم على أن من أهل الحج لا يضره الطواف بالبيت وبذلك احتج عُرْوَةُ في حديث الباب أن النبي ﷺ بدأ بالطواف ولم يحلّ من حجه ولا صار عمرة وكذلك أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا⁽¹⁾ وقوله ثم لم يكن غيره هكذا هو في جميع النسخ بالغيث المعجمة والمثناة التحتية.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: وهو تصحيف وصوابه ثم لم يكن عمرة بضم المهملة وبالميم وكان السائل لعروة إنما سأله عن فسخ الحج إلى العمرة على مذهب من يرى ذلك واحتج بأمر النبي ﷺ لهم بذلك في حجة الوداع فأعلمه عُرْوَةُ أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه ولا من جاء بعده انتهى.

وقال النووي: ليس هو كما قَالَ بل هو صحيح في الرواية صحيح المعنى لأن قوله غيره يتناول العمرة وغيرها ويكون تقدير الكلام ثم حجّ أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكان أولاً شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره أي: غير الحج ولم ينقله ويفسخه إلى غيره لا عمرة ولا قران هذا فلنرجع إلى حديث الباب.

(قَالَ) أَي: عُرْوَةُ: (فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وهي خالته (أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ - حِينَ قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ) تنازع فيه بدأ وقدم والمعنى حين قدم مكة (أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً) في إعراب عمرة وجهان الرفع على أن كان تامة أي لم يحصل عمرة والنصب على أن كان ناقصة أي: لم تكن تلك الفعلة عمرة وقد مرّ أن في رواية مسلم غيره بدل عمرة.

(1) وقد تقدم الكلام في ذلك فيما سبق.

ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مِثْلَهُ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَهُ، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي : أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ، وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا.

(ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مِثْلَهُ) أي : مثل حج النبي ﷺ، (ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ) أي : حججت مصاحبة أبي أي : مع والداي وهو الزبير بن العوام فقوله : الزبير بدل من أبي أو عطف بيان له وهو الأظهر هكذا في رواية الأكثر وكذا وقع في رواية مسلم ووقع في رواية الكشميهني ثم حججت مع ابن الزبير يعني : أخاه عبد الله قَالَ القاضي عياض وهو تصحيف وكان سبب هذا التصحيف أنه وقع في طريق آخر في الحديث على ما يأتي إن شاء الله تعالى بعد أربعة عشر باباً مع أبي الزبير بن العوام وفيه بعد ذكر أبي بكر وعمر ذكر عثمان ثم معاوية وعبد الله بن عمر قَالَ : ثم حججت مع أبي الزبير فذكره وقد عرف أن قتل الزبير كان قبل موت معاوية وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : فَإِنَّ قَتْلَ الزُّبَيْرِ يَوْمَ الْجَمَلِ فِي جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِوَادِي السَّبَاعِ نَاحِيَةِ الْبَصْرَةِ، وَكَانَ مَوْتَ مُعَاوِيَةَ فِي رَجَبِ سَنَةِ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ، وَمَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، قَالَ الْوَاقِدِيُّ : سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِمَكَّةَ الْمَشْرِفَةِ لَكِنْ لَا مَانِعَ أَنْ يَحْجَا قَبْلَ قَتْلِ الزُّبَيْرِ، فَرَأَاهُمَا عُرْوَةَ قَبْلَ أَنْ يَرَى أَبَاهُ الزُّبَيْرَ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِقَوْلِهِ ثُمَّ التَّرْتِيبُ، فَإِنَّ فِيهَا أَيْضًا ثُمَّ آخَرُ مِنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَعَادَ ذَكَرَهُ مَرَّةً أُخْرَى.

(فَأَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَهُ، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي) هي أسماء بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ، وَأُخْتُهَا) هي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا واستشكل ذلك من حيث إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي تِلْكَ الْحِجَّةِ لَمْ تَطْفِ لَأَجْلِ حَيْضِهَا وَأَجِيبَ بِالْحَمَلِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ حِجَّةً أُخْرَى غَيْرَ حِجَّةِ الْوُدَاعِ فَقَدْ حَبَّتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرًا.

(وَالزُّبَيْرُ، وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ) أي : الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ (حَلُّوا) أي : صاروا أحلالاً وقد تقدم في أول الباب ما فيه من الإشكال والجواب .

1616 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ

وفي الحديث: الوضوء للطواف، واختلفوا هل هو واجب أو شرط فقال أبو حنيفة: ليس بشرط فلو طاف على غير وضوء صح طوافه، فإن كان ذلك للقدوم فعليه صدقة وإن كان طواف الزيارة فعليه شاه، وقال مالك والشافعي وأحمد: هو شرط وفيه استحباب الابتداء بالطواف للقدام لأنه تحية المسجد الحرام⁽¹⁾ واستثنى الشافعي ومن وافقه من هذا الحكم المرأة الجميلة والشريفة التي لا تبرز للرجال فيستحب لها تأخير الطواف ودخول المسجد إلى الليل إن دخلت نهاراً لأنه أستر لها وأسلم من الفتنة، وذهب الجمهور إلى أن من ترك طواف القدوم لا شيء عليه، وعن مالك وأبي ثور من الشافعية عليه دم، وهل يتداركه من تعمّد تأخيره لغير عذر؟ وجهان كتحة المسجد.

وقال ابن المنذر: سنّ الشارع للقدامين المحرمين بالحج تعجيل الطواف والسعي بين الصفا والمروة عند دخولهم وفعل هو ذلك على ما روته عائشة رضي الله عنها، وأمر من حلّ من أصحابه أن يحرموا إذا انطلقوا إلى منى وأما من أحرّم من مكة من أهلها أو غيرهم فهم يؤخّرون طوافهم وسعيهم إلى يوم النحر بخلاف القادمين، لتفريق السنة بين الفريقين وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول: يا أهل مكة إنما طوافكم بالبيت وبين الصفا والمروة يوم النحر، واعلم أن طواف القدوم له أسماء آخر طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد، وطواف التحية.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وهو (أَنَسٌ) ابن عياض الآتي في الطريق التالي قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ) بنصب أول على أنه ظرف لقوله:

(1) وقد تقدم في أول الباب ما يتعلق بذلك.

سَعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةً، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

1617 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ، يَحُبُّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةً، وَأَنَّهُ كَانَ يَسْعَى بِطَنِ الْمَسِيلِ، إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

(سَعَى) أي: يرمل (ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَمَشَى أَرْبَعَةً) أي: أربعة أطواف، (ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) أي: ركعتين للطواف وهو من إطلاق الجزء وإرادة الكل (ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ).

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) بكسر المهملة وتخفيف المثناة التحتية وبالمعجمة هو أبو ضمرة المذكورة قبل.

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ⁽¹⁾) عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ) يريد به طوافاً بعده سعي احترازاً عن مثل طواف الوداع.

(يَحُبُّ) بضم الخاء المعجمة أي: يرمل (ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةً، وَأَنَّهُ كَانَ يَسْعَى⁽²⁾ بِطَنِ الْمَسِيلِ) نصب على الظرف والمسيل الوادي الذي (إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) وهو قدر معروف وذلك قبل الوصول إلى الميل الأخضر المتعلق بركن المسجد إلى أن يحاذي الميلين الأخضرين المتقابلين الذين أحدهما: بفناء المسجد، والآخر: بدار العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمي هذا الموضع بذلك لأنه موضع السيل، وهذا طريق آخر لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كلاهما من رواية نافع عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لكن الأول: عن موسى ابن عقبة عن نافع، والثاني: عن عبيد الله بن عمر عن نافع والراوي منهما واحد وهو أبو ضمرة أنس بن عياض، وزاد في رواية موسى ثم سجد سجدتين ثم سعى بين الصفا والمروة وزاد في رواية عبيد الله أنه كان يسعى ببطن المسيل وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) هو ابن عمر.

(2) أي: يعد.

64 - بَابُ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ

1618 - وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: إِذْ مَنَعَ ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَافَ مَعَ الرِّجَالِ،

64 - بَابُ طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ

(بَابُ) حَكَمَ (طَوَافِ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ) هَلْ يَخْتَلِطُنَ بِالرِّجَالِ أَوْ يَطْفَنَ عَلَى حِدَةٍ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَاطٍ بِهِمْ أَوْ يَنْفَرِدُنَ فِي الطَّوَافِ.

(وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بَنِي بَحْرَ أَبُو حَفْصٍ الْبَاهِلِيُّ الْبَصْرِيُّ الصِّيرْفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النَّبِيلُ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ.
(أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي رِبَاحٍ الْمَكِّيُّ.

(إِذْ مَنَعَ) أَي: حِينَ مَنَعَ (ابْنُ هِشَامٍ النِّسَاءَ الطَّوَافَ مَعَ الرِّجَالِ) وَابْنُ هِشَامٍ هَذَا هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ مَخْزُومٍ خَالَ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَالِي الْمَدِينَةَ كَمَا قَالَ الْكَلْبِيُّ وَأَخُوهُ مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ وَكَانَا خَالَيْنِ قَبْلَ الْوَلَايَةِ، وَقِيلَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْخَبَرِ هُوَ مُحَمَّدُ أَخُو إِبْرَاهِيمَ تَوَلَّى مُحَمَّدٌ إِمْرَةَ مَكَّةَ وَأَخُوهُ إِبْرَاهِيمُ إِمْرَةَ الْمَدِينَةِ وَفَوَّضَ هِشَامٌ لِإِبْرَاهِيمَ إِمْرَةَ الْحَجِّ بِالنَّاسِ فِي خِلَافَتِهِ وَقَالَ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاطٍ فِي تَارِيخِهِ وَفِي سَنَةِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةِ كَتَبَ الْوَلِيدُ بْنُ يَزِيدٍ إِلَى يُوسُفَ بْنِ عَمْرِو الثَّقَفِيِّ فَقَدِمَ عَلَيْهِ فَدَفَعَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ وَمُحَمَّدُ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنِي هِشَامِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَخْزُومِيِّينَ وَأَمَرَهُ بِقَتْلِهِمْ فَعَذَّبَهُمْ حَتَّى مَاتَا فِي مَحْنَتِهِ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي مَنَعَ النِّسَاءَ مِنَ الطَّوَافِ مَعَ الرِّجَالِ هُوَ هَذَا ابْنُ هِشَامٍ لَكِنْ رَوَى الْفَاكْهِيُّ مِنْ طَرِيقٍ زَائِدَةٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخْعِيِّ قَالَ: نَهَى عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَطُوفَ الرِّجَالُ مَعَ النِّسَاءِ قَالَ فَرَأَى رَجُلًا مَعَهُنَّ فَضْرَبَهُ بِالدَّرَّةِ، وَهَذَا إِنْ صَحَّ لَمْ يَعَارِضُ الْأَوَّلَ لِأَنَّ ابْنَ هِشَامٍ مَنَعَهُنَّ أَنْ يَطْفَنَ حِينَ يَطُوفُ الرِّجَالُ مُطْلَقًا فَلِهَذَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ عَطَاءٌ وَاحْتَجَّ بِصَنِيعِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَصَنِيعِهَا شَبِيهَ بِهَذَا الْمَنْقُولِ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: كَيْفَ يَمْنَعُهُنَّ؟ وَقَدْ طَافَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ؟ قُلْتُ: أَبْعَدَ الْحِجَابِ أَوْ قَبْلُ؟ قَالَ: إِي لَعْمَرِي، لَقَدْ أَدْرَكْتُهُ بَعْدَ الْحِجَابِ،

قَالَ الفاكهي ويذكر عن ابن عينية: أَوَّلُ من فرق بين الرجال والنساء في الطواف خالد بن عبد الله القسري انتهى.

وهذا إن ثبت فلعله صنع ذلك وقتاً ثم تركه، فإنه كان أميراً بمكة في زمن عبد الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمدة طويلة والأوّل اسم لفرد سابق وكل واحد أَوَّل بالنسبة إلى ما بعده فافهم.

ثم قوله: إذ منع في محلّ النصب على أنه مفعول ثانٍ لأخبرني وقال الْكِرْمَانِيُّ: المفعول الثاني هو قوله.

(قَالَ: كَيْفَ يَمْنَعُهُنَّ؟) ويجوز أن يكون إذ منع، والتقدير أَخْبَرَنِي بِزَمَانِ الْمَجِيءِ قَائِلًا: كيف يَمْنَعُهُنَّ وقوله يَمْنَعُنَّ يروى بلفظ الخطاب ولفظ الغيبة أي: كيف يَمْنَعُهُنَّ المانع.

(وَقَدْ طَافَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الرِّجَالِ؟) يعني طافوا في وقت واحد غير مختلطات بالرجال لأنّ سَتَّهَتْ أَنْ يَطْفَنَ وَيَصْلِينَ من وراء الرجال.

وقال ابن بطال: من السنة إذا أراد النساء دخول البيت أن يخرج الرجال منه خلاف الطواف به.

(قُلْتُ) القائل ابن جريج: (أَبْعَدَ الْحِجَابِ) بهمزة الاستفهام كما في رواية المستملي وبدونها في رواية غيره أي: أبعد نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ﴾ [النور: 31] أو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: 53].

(أَوْ قَبْلُ؟) بالضم.

(قَالَ) أي: عطاء: (إِي) بكسر الهمزة بمعنى نعم (لَعْمَرِي) أي: لواهب عمري ما أقسم به.

(لَقَدْ أَدْرَكْتُهُ⁽¹⁾ بَعْدَ الْحِجَابِ) وإنما ذكر عطاء ذلك لدفع توهم من يتوهم

(1) أي: أدركت طواف النساء معهم.

قُلْتُ: كَيْفَ يُخَالِظُنَ الرَّجَالَ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يُخَالِظُنْ، كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَطُوفُ حَجْرَةً مِنَ الرَّجَالِ، لَا تُخَالِظُهُمْ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: انْطَلِقِي نَسْتَلِمُ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: «عَنْكَ»⁽¹⁾،

أنه حمل ذلك عن غيره ودلّ على أنه رأى ذلك منهم.

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: (قُلْتُ: كَيْفَ يُخَالِظُنَ الرَّجَالَ؟) بالنصب على المفعولية.
(قَالَ) عطاء: (لَمْ يَكُنْ يُخَالِظُنْ) وفي رواية المستملي: يخالطهنّ في الموضوعين فعلى هذا فالرجال برفع على الفاعلية.
(كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَطُوفُ حَجْرَةً) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها راء أي: ناحية (مِنَ الرَّجَالِ، لَا تُخَالِظُهُمْ) قَالَ الْقَزَازُ هُوَ مَا خُذَ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَزَلَ فُلَانٌ حَجْرَةً مِنَ النَّاسِ أي: معتزلاً.
وقيل: يعني محجوراً بينها وبين الرجال بثوب ونحوه.

وقال ابن قرقول: هو بفتح الحاء وسكون الجيم لا غير، وفيه نظر لأن ابن عديس وابن سيدة قالوا: يقال قعد حجرة وحجرة بالفتح والضم أي: ناحية.
وقال ابن سيدة: وجمعها حواجر على غير قياس.
وفي رواية الكشميهني: حجرة بالزاي بدل الراء وهي رواية عبد الرزاق.
(فَقَالَتْ امْرَأَةٌ) وزاد الفاكهي في رواية معها.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ دَقْرَةَ بَكْسَرِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونِ الْقَافِ امْرَأَةً رَوَى عَنْهَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّهَا كَانَتْ تَطُوفُ مَعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِاللَّيْلِ فَذَكَرَ قِصَّةَ أَخْرِجَهَا الْفَاكَهِيُّ.
(انْطَلِقِي نَسْتَلِمُ) بالرفع والجزم ويروى تستلمي بحذف النون.

(يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ:) انْطَلِقِي («عَنْكَ») أي: عن جهة نفسك ولأجلك.

(1) قال الحافظ: لم أقف على اسم هذه المرأة أي: القائلة انطلقي نستلم، ويحتمل أن تكون دقرة بكسر المهملة وسكون القاف امرأة روى عنها يحيى بن أبي كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل، فذكر قصة أخرجها الفاكهي اهـ.

وَأَبَتْ، فَكُنَّ يَخْرُجْنَ مُتَنَكِّرَاتٍ بِاللَّيْلِ، فَيُطْفَنَ مَعَ الرِّجَالِ، وَلَكِنَّهُنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ، فَمَنْ حَتَّى يَدْخُلْنَ، وَأُخْرِجَ الرِّجَالُ، وَكُنْتُ آتِي عَائِشَةَ أَنَا وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ،

(وَأَبَتْ⁽¹⁾ فَكُنَّ يَخْرُجْنَ) وفي رواية الفاكهي فكنَّ يخرجن إلى آخره.

(مُتَنَكِّرَاتٍ) حال وفي رواية عبد الرزاق مستترات (بِاللَّيْلِ، فَيُطْفَنَ مَعَ الرِّجَالِ، وَلَكِنَّهُنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ، فَمَنْ) وفي رواية الفاكهي: سترن (حَتَّى يَدْخُلْنَ) وفي رواية الكشميهني: حتى يدخلن، وكذا هو للفاكهي، والمعنى إذا أردن الدخول وقفن قائمات حتى يدخلن حال كون الرجال مخرجين منه فقوله: (وَأُخْرِجَ الرِّجَالُ) على صيغة البناء للمفعول جملة حالية.

(وَكُنْتُ) أي: قَالَ عطاء وكنت: (آتِي عَائِشَةَ أَنَا وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ) اللَّيْثِي الحجازي قاضي مكة ولد في زمن النبي ﷺ وهما مصغران وسيأتي إن شاء الله

قال العيني: والحديث من أفراد، وهو من باب العرض والمذاكرة، وقد سقط في بعض النسخ، وهو موجود في الأصول وأطراف خلف، وذكره البيهقي وصاحب المستخرجين، وقال أبو نعيم: هو حديث عرين ضيق المخرج، وأخرجه أولاً من طريق البخاري ثم أخرجه من طريق أبي قرّة موسى بن طارق عن ابن جريج قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمير، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج بتمامه اهـ.

قال الحافظ: هذا أحد الأحاديث التي أخرجها عن شيخه أبي عاصم النبيل بواسطة، وقد ضاق على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه أولاً من طريق البخاري، ثم أخرجه هكذا، وكذا البيهقي، وأما أبو نعيم فأخرجه أولاً من طريق البخاري، ثم أخرجه من طريق أبي قرّة عن ابن جريج قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمير، قال أبو نعيم: هذا حديث عزيز ضيق المخرج، قال الحافظ قد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج بتمامه، وكذا وجدته من وجه آخر أخرجه الفاكهي في كتاب مكة عن ميمون بن الحكم عن محمد بن جعشم قال: أخبرني ابن جريج فذكره بتمامه أيضاً، وابن هشام هذا هو إبراهيم أو أخوه محمد بن هشام وكانا خالي هشام بن عبد الملك، فولى محمد إمرة مكة وولى أخاه إبراهيم إمرة المدينة وفوض هشام لإبراهيم إمرة الحج بالناس في خلافته، فلهذا قلت يحتمل أن يكون المراد، ثم عذبهما يوسف بن عمر الثقفي حتى ماتا في محنته في أول ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بأمره سنة خمس وعشرين ومائة اهـ.

قال العيني: وفي سنة خمس وعشرين ومائة كتب الوليد بن يزيد إلى يوسف بن عمر الثقفي فقدم عليه فدفع إليه خالد بن عبد الله ومحمداً وإبراهيم ابني هشام وأمره بقتلهم فعذبهم حتى قتلهم انتهى.

(1) أي: منعت عائشة رضي الله عنها الاستلام.

وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ، قُلْتُ: وَمَا حِجَابُهَا؟ قَالَ: هِيَ فِي قُبَّةِ تُرْكِيَّةٍ، لَهَا غِشَاءٌ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، وَرَأَيْتُ عَلَيْهَا دِرْعًا مُورَدًّا.

تعالى في أول الهجرة من طريق الأوزاعي عن عطاء قَالَ: زرت عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مع عبيد بن عمير.

(وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ) أي: مقيمة والواو للحال.

(فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ) بفتح الثاء المثناة وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وآخره راء هو جبل عظيم بالمزدلفة على يسار الذهاب منها إلى منى وعلى يمين الذهاب من منى إلى عرفات وهو منصرف وذكر ياقوت أَنَّ بمكة سبعة جبال كل منها يسمّى ثَبِيرًا الأول: أعظم جبال مكة بينها وبين عرفات، وقال الأصمعي: هو ثَبِير حراء وهو المراد بقولهم في الجاهلية أشرق ثَبِير كيما نغير.

الثاني: ثَبِير الزنج لأن الزنج كانوا يلعبون عنده.

والثالث: ثَبِير الأعرج.

والرابع: بَير الخضر.

الخامس: بَير النصح وهو جبل المزدلفة.

السادس: ثَبِير عينا كلّ هذه جبال مكة.

السابع: ثَبِير ما في ديار مزينة أقطعه رسول الله ﷺ شريح بن حمزة المزني، وقال البكري السابع ثَبِير الأحذب على الإضافة وحكاه ابن الأنباري على النعت، وقال الزمخشري: ثَبيران جبلان مفترقان تَضَبَّ بينهما أفاعية وهي واد تصب من منى يقال لأحدهما: ثَبِير عينا، وللآخر: ثَبِير الأعرج.

(قُلْتُ) أي: قَالَ ابن جريج قلت لعطاء: (وَمَا حِجَابُهَا؟) زاد الفاكهي حيثنذ.

(قَالَ) أي: عطاء: (هِيَ فِي قُبَّةٍ) أي: خيمة (تُرْكِيَّةٍ) والقبة التركية التي تعمل من اللبود تضرب في الأرض (لَهَا غِشَاءٌ) أي: غطاء.

(وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ، وَرَأَيْتُ عَلَيْهَا) أي: على عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (دِرْعًا) أي: قميصًا (مُورَدًّا) أي: لونه لون الورد أي: أحمر.

1619 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ: شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ»

وفي رواية عبد الرزاق: درعاً معصفاً وأنا صبي فتبين بهذه الرواية سبب رؤيته إياها ولا حاجة إلى ما يقال إنه ما رآها بل رأى ما عليها على سبيل الاتفاق لا قصداً.

وفي الحديث: طواف النساء متكررات، وفيه طواف الليل.

وفيه: ستر نسائه ﷺ بعد ذلك وحجبهن.

وفيه: رواية المرأة عن المرأة.

وفيه: المجاورة بمكة وهو نوع من الاعتكاف وهو ضربان مجاورة ليلاً ونهاراً ومجاورة نهاراً فقط.

وفيه: جواز المجاورة في الحرم كله وإن لم يكن في المسجد الحرام كذا قاله ابن بطال.

وفيه: نظر لأن ثبيراً خارج من مكة.

وفيه: طواف النساء من وراء الرجال وهذا الحديث من أفراد البخاري.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك الإمام قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ) هو يتيمة عُرْوَةَ، (عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ) ابن العوام، (عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ) ربيبة رسول الله ﷺ وكان اسمها برة فسمّاها رسول الله ﷺ زينب ولدت بأرض الحبشة وأبوها أَبُو سَلَمَةَ عبد الله بن عبد الأسد، (عَنْ) أمّها (أُمِّ سَلَمَةَ) بفتح اللام هند بنت أبي أمية (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: شَكَّوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي) أي: مرضى وإنّي ضعيفة فكيف أطوف، (فَقَالَ) رسول الله ﷺ: («طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ») الواو للحال وفي رواية هشام على بعيرك وإنما أمرها بالطواف من وراء الناس لأن سنة النساء التباعد عن الرجال في الطواف ولأنّ قربها يخاف منه تأذي

فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿وَالطُّورِ ۝﴾ وَكُتِبَ مَسْطُورٍ ﴿٢﴾ [الطور: 1، 2].

65 - باب الكلام في الطَّوَافِ

الناس بدايتها قالت: (فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ: ﴿وَالطُّورِ ۝﴾ وَكُتِبَ مَسْطُورٍ ﴿٢﴾) وإنما طافت في حال صلاته ﷺ ليكون أستر لها وكانت هذه الصلاة صلاة الصبح وفي الحديث الصلاة بجنب البيت والجهر بالقراءة، وقد مرّ الحديث في باب إدخال البعير في المسجد.

65 - باب الكلام في الطَّوَافِ

(باب) إباحة (الكلام في الطَّوَافِ) وإنما لم يصرّح بذلك لأن الخبر ورد في كلام يتعلق بالأمر بالمعروف لا في مطلق الكلام ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما مَوْقُوفًا ومرفوعًا الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح الكلام فيه فمن نطق فلا ينطق إلا بخير أَخْرَجَهُ أصحاب السنن والحاكم وصححه ابن خزيمة وابن حبان بالفاظ مختلفة ونفى لفظ ابن حبان من حديث فضيل بن عياض عن عطاء الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أحل فيه النطق فمن نطق لا ينطق إلا بخير.

وفي لفظ الترمذي من حديث طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَالَ: الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير، وقال: أبو عيسى أي: الترمذي وقد روي عن ابن طاوس وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما مَوْقُوفًا ولا نعرفه مَرْفُوعًا إلا من حديث عطاء بن السائب.

وفي رواية النسائي عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: الطواف بالبيت صلاة فأقلوا به الكلام، وروى الشافعي أيضًا عن طاوس عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قَالَ: أقلوا الكلام في الطواف فإنما أنتم في الصلاة، وعنده أيضًا عن إبراهيم بن نافع قَالَ: كَلِمَتِ طاوسًا في الطواف

1620 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَخْوَلُ، أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِإِنْسَانٍ رَبَطَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ بِسَيْرٍ - أَوْ بِخَيْطٍ أَوْ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ - ،

فكلّمني، وقال الزُّهْرِيُّ: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنهم يستحبّون أن لا يتكلّم الرجل في الطواف إلا بحاجة أو بذكر الله أو من العلم، وقال أبو عمر عن عطاء: إنه كان يكره الكلام في الطواف إلا الشيء اليسير، وكان مجاهد يقرأ القرآن في الطواف، وقال: لا أدري في ذلك بأسًا وليقبل على طوافه، وقال الشَّافِعِيُّ: أنا أحبّ القراءة في الطواف وهو أفضل ما تكلم به الإنسان، وفي شرح المذهب يكره للإنسان الطائف الأكل والشرب في الطواف وكراهة الشرب أخفّ، ولا يبطل الطواف بواحد منهما ولا بهما جميعًا.

وقال الشَّافِعِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه شرب وهو يطوف.

وقال ابن بطال: كره جماعة قراء القرآن في الطواف منهم عُرْوَةُ والحسن ومالك وقال ما ذاك من عمل الناس ولا بأس به ولا يكثر منه، وقال عطاء: قراءة القرآن في الطواف محدث.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابن يزيد الفراء أبو إسحاق يعرف بالصغير قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يُوْسُفَ أبو عبد الرحمن (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج (أَخْبَرَهُمْ) أي: أخبر هشام ومن معه (قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ) ابن أبي مسلم (الْأَخْوَلُ، أَنَّ طَاوُسًا) هو ابن كيسان (أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ) الواو فيه للحال وقوله: (بِإِنْسَانٍ) متعلّق بقوله مرّ.

(رَبَطَ يَدَهُ إِلَى إِنْسَانٍ) وفي رواية أحمد عن عبد الرزاق عن ابن جريج إلى إنسان آخر بزيادة لفظ آخر وفي رواية النَّسَائِيِّ من طريق حجاج عن ابن جريج بإنسان قد ربط يده بإنسان (بِسَيْرٍ) بفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية وفي آخره راء هو ما يقدّ من الجلد، والقَدّ الشقّ طولًا يقال قدّدت السير أقده.

(أَوْ بِخَيْطٍ أَوْ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَلِكَ) كأن الراوي لم يضبط ما كان مربوطًا به فلذلك

فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «قُدُّهُ بِيَدِهِ».

شك فيه، وغير السير والخيطة نحو المنديل الذي يربط به أو الوتر وغيرهما.
(فَقَطَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: «قُدُّهُ بِيَدِهِ») بضم القاف أمر من قاده يقوده من القيادة أو القود وهو الجرّ والسحب (بيده) ويروى قُد بیده بدون الضمير في قده، وفي رواية أحمد والنسائي قده بالضمير، وفي التلويح بخط مصنفه خذ بيده، قيل ظاهر الحديث أنّ المقود كان ضريراً وردّ أنه يحتمل أن يكون لمعنى آخر.

وقال الكِرْمَانِيُّ: قيل اسم الرجل المقود ثواب ضد العقاب انتهى، وقال الحافظ العسقلاني: ولم أر ذلك لغيره ولا أدري من أين أخذ واللّه أعلم.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وقطعه ﷺ السير محمول على أنه لم يكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه، وقال غيره: إنّ أهل الجاهلية كانوا يتقربون إلى الله تعالى بمثل هذا الفعل ويؤيده ما رواه أحمد والفاكهي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنّ النبي ﷺ أدرك رجلين وهما مقترنان فَقَالَ: ما بال القران؟ قالا: إنا نذرنا لنقترن حتى نأتي الكعبة فَقَالَ: طلقا أنفسكما ليس هذا نذراً إنما النذر ما يبتغي به وجه الله تعالى وإسناده حسن.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحاً إلا أنه روى الطَّبْرَانِيُّ من طريق فاطمة بنت مسلم حدثني خليفة بن بشر عن أبيه أنه أسلم فردّ عليه النبي ﷺ ماله وولده ثم لقيه وابنه طلق بن بشر مقترنين بحبل فَقَالَ: ما هذا؟ فَقَالَ: حلقت لئن ردّ الله عليّ مالي وولدي لأحجّ بيت الله مقروناً فأخذ النبي ﷺ الحبل فقطعه وقال لهما: حجّا إنّ هذا من عمل الشيطان فيمكن أن يكون بشر وابنه طلق صاحبي هذه القصة.

وقال ابن بطال في هذا الحديث: إنه يجوز للطائف فعل ما خفّ من الأفعال، وفيه أنه إذا رأى منكراً فله أن يغيّره بيده، وفيه إباحة الكلام في الأمور الواجبة والمستحبة والمباحة.

وقال ابن المنذر: أولى ما شغل المرء به نفسه في الطواف ذكر الله تعالى

وقراءة القرآن ولا يحرم الكلام المباح إلا إن الذكر أسلم، وحكى ابن التين خلافاً في كراهة الكلام المباح وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب.

قَالَ ابن المنذر: واختلفوا في القراءة فكان ابن المبارك ليس شيء أفضل من قراءة القرآن وفعله مجاهد واستحبه الشَّافِعِيُّ وأبو ثور، وقيده الكوفيون بالسِّرِّ، وروي عن عُروَةَ والحسن كراهته، وعن عطاء ومالك أنه محدث، وعن مالك لا بأس به إذا أخفاه ولم يكثر منه.

قَالَ ابن المنذر: من أباح القراءة في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لا حجة له.

ونقل ابن التين عن الداودي أَنَّ في هذا الحديث أَنَّ من نذر ما لا طاعة لله فيه لا يلزمه.

وتعقبه بأنه ليس في هذا الحديث شيء من ذلك وإنما ظاهر الحديث أنه كان ضرير البصر ولهذا قَالَ له قد بيده انتهى.

ولا يلزم أمره له بأن يقوده أن يكون ضريراً بل يحتمل أن يكون لمعنى آخر كما تقدم، وأمّا ما أنكره من النذر فمتعقب بما في النَّسَائِيِّ من طريق خالد بن الحارث عن ابن جريج في هذا الحديث أنه قَالَ: إنه نذر ولهذا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في أبواب النذور كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

تتمة:

ذكر الشافعية أنه يجوز للطائف إنشاد الشعر والرجز في الطواف إذا كان مباحاً قاله الماوردي وتبعه صاحب البحر، ويكره أن يبصق فيه أو يتنخَّم أو يغتاب أو ينمّ ولا يفسد طوافه بشيء من ذلك وإنما أثم صرّح به الماوردي وقيل لا يكره التعليم فيه كما في الاعتكاف قاله الروياني، ويكره أن يضع يده على فمه كما في الصلاة قاله الروياني، ولو احتاج إليه للتثاؤب فلا بأس بذلك ولو طافت المرأة متنقبة وهي غير محرمة قَالَ في التوضيح فمقتضى مذهبنا كراهته كما في الصلاة.

66 - باب: إِذَا رَأَى سَيْرًا أَوْ شَيْئًا يُكْرَهُ فِي الطَّوَافِ قَطَعَهُ

1621 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِزِمَامٍ - أَوْ غَيْرِهِ - فَقَطَعَهُ».

وحكى ابن المنذر عن عائشة رضي الله عنها: أنها كانت تطوف متنقبة وبه قال أحمد وابن المنذر وكرهه طاوس وغيره، والله أعلم.

ورجال إسناده حديث الباب ما بين رازي وهو شيخ البخاري وصنعاني يمانى وهو هشام قاضيها ومكي وهو ابن جريج وسليمان وإن طاوساً أيضاً يمانى.

وقد أخرج متنه المؤلف في الأيمان والنذور أيضاً، وأخرج أبو داود في الأيمان والنذور، والنسائي فيه وفي الحج أيضاً.

66 - باب: إِذَا رَأَى سَيْرًا أَوْ شَيْئًا يُكْرَهُ فِي الطَّوَافِ قَطَعَهُ

(باب) بالتونين (إِذَا رَأَى سَيْرًا) بفتح المهملة وسكون المثناة التحتية وقد مر ذكره (أَوْ شَيْئًا) من خيط ووتر ونحوهما ربط به آخر في الطواف وهو يقاد به أو المعنى شيئاً (يُكْرَهُ) فعله في الطواف أي منكر كان يكره على صيغة البناء للمفعول صفة لقوله شيئاً ويروى بكرهه أي يكره الرائي من فعل منكر أو قول منكر (فِي الطَّوَافِ قَطَعَهُ) بصيغة الماضي جواب إذا ولكن معناه في السير على الحقيقة وفي الشيء الذي يكره بمعنى المنع وقد استعمل في مطلق المنع فيتناول القطع وغيره.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، (عَنْ سُلَيْمَانَ) ابن أبي مسلم (الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ) ابن كيسان، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ بِزِمَامٍ - أَوْ غَيْرِهِ - فَقَطَعَهُ» وهذا وجه آخر من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مختصراً من الحديث الذي قبله وقال ابن بطلال وإنما قطعه لأن القود بالأزمة إنما يفعل بالبهائم وهو مثله.

67 - باب: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُزَيَّانٌ، وَلَا يَحُجُّ مُشْرِكٌ

1622 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ

67 - باب: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُزَيَّانٌ، وَلَا يَحُجُّ مُشْرِكٌ

(باب) بالتونين (لا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُزَيَّانٌ، وَلَا يَحُجُّ مُشْرِكٌ).

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هُوَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ الْمَخْزُومِيُّ الْمِصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدٍ إِمَامٌ مِصْرِي، (قَالَ:) حَدَّثَنَا (يُونُسُ) هُوَ ابْنُ يَزِيدٍ الْأَيْلِيُّ قَالَ: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، (حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ) بَضَمَ الْحَاءَ الْمَهْمَلَةَ مِصْرِيًّا (ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ) أَي: بَعَثَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ⁽¹⁾) عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ) قَالَ التَّيْمِيُّ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ لِيَحُجَّ بِالنَّاسِ وَكَانَ مَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال السهيلي: كان سيدنا رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك أراد الحج فذكر مخالطة المشركين للناس في حجهم وتلبيتهم بالشرك وطوافهم عراة بالبيت وكانوا يقصدون بذلك أن يطوفوا كما ولدوا بغير الثياب التي أذنوا فيها وظلموا فأمسك النبي ﷺ عن الحج في ذلك العام وبعث أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسورة براءة لينبذ إلى كل ذي عهد عهده من المشركين إلا بعض بني بكر الذين كان لهم عهد إلى أجل خاص ثم أردف بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فرجع أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى النبي ﷺ فَقَالَ: هل أنزل في قرآن؟ قَالَ: لا، ولكن أردت أن يبلغ عني من هو من أهل بيتي قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَمَرَنِي عَلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ أَطُوفَ فِي الْمَنَازِلِ مِنْ مَنَى بِبَرَاءة، فَكُنْتُ أَصْبِحُ حَتَّى صَحَلَ حَلْقِي، فَقِيلَ لَهُ: بِمَ كُنْتَ تَنَادِي؟ قَالَ: بِأَرْبَعٍ أَنْ لَا يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَأَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ

(1) بتشديد الميم أي: جعله أميرا.

يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ يُؤَدِّنُ فِي النَّاسِ

مشرك وأن لا يطوف بالبيت عريان، ومن كان له عهد فله أجل أربعة أشهر ليسيروا أين شاؤوا ثم لا عهد له وكان المشركون إذا سمعوا النداء ببراءة يقولون لعلِّي رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُ: سترون بعد الأربعة أشهر ليسيروا أين شاؤوا بأنه لا عهد بيننا وبين ابن عمك إلا الطعن والضرب⁽¹⁾ ثم إنَّ الناس في تلك المدة رغبوا في الإسلام حتى دخلوا فيه طوعاً وكرهاً، وقال ابن عبد البر لمَّا خرج أبو بكر رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُ إلى الحج نزل صدر براءة بعده ف قيل: يَا رَسُولَ اللَّهِ لو بعثت بها إلى أبي بكر رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُ فقال: إنه لا يؤدها عني إلا رجل من أهل بيتي، ثم دعا عليّاً رضي الله عنه فأرسله فخرج راكباً على ناقة سيدنا رسول الله ﷺ العضباء حتى أدرك أبا بكر رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُ بالعرج فَقَالَ له أبو بكر رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُ: استعملك رسول الله ﷺ على الحج قَالَ: لا، ولكن بعثني ببراءة على الناس⁽²⁾، قالوا والحكمة في إعطاء براءة لعلِّي رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُ لأن فيها نقض العهد وكانت سيرة العرب إنه لا يحلّ العقد إلا الذي عقده أو رجل من أهل بيته فأراد النبي ﷺ أن يقطع السنة العرب بالحُجَّة، وقيل: إنَّ في سورة براءة فضيلة لأبي بكر رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُ وهي ثاني اثنين فأراد ﷺ أن يكون يقرأها غيره.

(يَوْمَ النَّحْرِ) ظرف لقوله: بعثه (فِي رَهْطٍ) أي: في جملة رهط والرهط من الرجال ما دون العشرة وقيل: إلى الأربعين ولا يكون فيهم امرأة ولا واحد له من لفظه ويجمع على أرهط وأرهاط وأرهط جمع الجمع.

(يُؤَدِّنُ فِي النَّاسِ) الضمير فيه لأبي هريرة رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُ على الاكتفاء به

(1) والمراد بالأربعة أشهر شوال وذو القعدة وذو الحجة والمحرم لأنها نزلت في شوال وقيل: عشرون من ذي الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول وعشرون ربيع الآخر لأن التبليغ كان يوم النحر.

(2) وفي رواية فلما دنا علي رضي الله عنه سمع أبو بكر رضي الله عنه الرغاء فوقف فقال: هذا رغاء ناقة رسول الله ﷺ فلما لحقه قال: أمير أو مأمور فلما كان قبل التروية خطب أبو بكر رضي الله عنه وحدثهم عن مناسكهم وقام علي رضي الله عنه يوم النحر عند جمرة العقبة فقال: يا أيها الناس إني رسول الله إليكم فقالوا: بماذا؟ فقرأ عليهم ثلاثين أو أربعين آية ثم قال: أمرت بأربع أن لا يقرب البيت بعد هذا العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ولا يدخل الجنة إلا كل نفس مؤمنة وأن يتم إلى كل ذي عهد عهده.

«أَلَا لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ».

ويجوز أن يرجع إلى الرهط باعتبار اللفظ وهو من الإيذان وهو الإعلام.

(أَلَا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام حرف تنبيه فيدلّ على تحقق ما بعدها.

(لَا يَحُجُّ) نفي (بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ) فاعل يحجّ ويروى أن لا يحج بالنصب بكلمة أن، وفي رواية صالح بن كيسان عن الزُّهْرِيِّ عند المؤلف في التفسير أن لا يحجّ بنون التأكيد وفي بعض النسخ أَلَا يَحُجُّ بفتح الهمزة وتشديد اللام وبرفع يحجّ وتقديره أن لا يحج على أن كلمة أن مخففة من الثقيلة أي: أن الشأن لا يحجّ.

(وَلَا يَطُوفُ) بالرفع عطفاً على لَا يَحُجُّ وعلى رواية أن لا يحجّ يكون بالنصب عطفاً عليه (بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ) فاعل لا يطوف، ويروى أَلَا لَا يَحُجُّ بتخفيف اللام مع نصب لَا يَحُجُّ على أنه نهي وعلى هذا يكون وَلَا يَطُوفُ بفتح الطاء والواو المشدّدين وسكون الفاء عطفاً عليه وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث أن لا يحج بعد العام مشرك أمر النبي ﷺ بذلك حين نزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التوبة: 28] والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله فلا يمكن مشرك من دخول الحرم بحال أو المراد به النهي عن الحج والعمرة لا عن الدخول مطلقاً إليه ذهب أبو حنيفة رحمه الله وقاس مالك سائر المساجد على المسجد الحرام في المنع وكذلك لا يمكن أهل الذمة من الإقامة بعد ذلك لقوله ﷺ: «أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب» قاله في مرض موته ﷺ، لا يقال: إن الحبشة يخربون الكعبة حجراً حجراً فكيف يمكنون من دخول الحرم لا نقول معنى الحديث نهى لا خبر وكذلك قوله ﷺ في حديث عليّ رضي الله عنه رواه الترمذيّ وانفرد به عن زيد بن أئيع قَالَ: سألت عليّاً رضي الله عنه بأيّ شيء بعثت؟ قَالَ: بأربع لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ولا يطوف بالبيت عريان ولا يجتمع المسلمون والمشركون بعد عامهم هذا، الحديث.

وفيه أيضاً: أن لا يطوف بالبيت عريان واحتجّ مالك والشافعيّ وأحمد في رواية بهذا الحديث فقالوا باشتراط ستر العورة في الطواف كما في الصلاة

وذهب أَبُو حَنِيفَةَ وأحمد في رواية إلى أنه لو طاف عريانا يجبر بدم، وذكر ابن إسحاق في سبب هذا الحديث أَنَّ قريشًا استدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد مِمَّن يقدم عليهم من غيرهم أوَّل ما يطوف إلا في ثياب أحدهم فإن لم يجد طاف عريانًا فإن خالف وطاف بثيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم ينتفع بها فجاء الإسلام فهدم ذلك وفي مسلم عن هشام عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ قَالَ: كانت العرب يطوفون عراة إلا أن يعطيهم الخمس.

(الحمس جمع: أحمس وبه لقب قريش وكنانة وجذيلة ومن تبعهم في الجاهلية) ثيابًا فيعطي الرجال الرجال والنساء النساء وروى مسلم والنسائي من رواية مسلم البطين عن سعيد بن جبير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة وتقول:

اليوم يبدو بعضه أو كله فما بدا منه فلا أجله

فنزلت الآية الكريمة: ﴿يَنْبَغِيْءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف:

31] وذكر الأزرقى من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كانت قبائل العرب في بني عامر وغيرهم يطوفون في البيت عراة الرجال بالنهار والنساء بالليل فإذا بلغ أحدهم باب المسجد قَالَ للحمس من يعير مُعوزًا فإن أعاره أحمسيّ ثوبه طاف فيه وإلا ألقى ثيابه بباب المسجد ثم طاف سبعا عريانا وكانوا يقولون لا نطوف في الثياب التي قارفنا فيها الذنوب، وكان بعض نسائهم تتخذ سيورًا تعلقها في حقوبها وتستتر بها وفيها تقول العامرية⁽¹⁾:

اليوم يبدو...

البيت.

ثم من طاف منهم في ثيابه لم يلبثها أبدًا ولا ينتفع بها، وللرياشي زيادة في البيت المذكور وهي هذه:

كم من لَبِيبٍ لَبُّهُ يَضْلُهُ

(1) البيت كاملاً:

الْيَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ وَمَا بَدَا مِنْهُ فَلَا نَحْلُهُ

68 - باب: إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَافِ

وَقَالَ عَطَاءٌ، فِيمَنْ يَطُوفُ فَنُقَامُ الصَّلَاةُ، أَوْ يُدْفَعُ عَنْ مَكَانِهِ: «إِذَا سَلَّمَ.....»

وناظر ينظر ما يملؤه
جهم من الجثم عَظِيم ظَلُّهُ

قال الْعِيْنِي: وكانت هذه المرأة ضباعة بنت عامر وكانت تحت عبد الله بن جدعان وطافت بالبيت وهي واضعة يديها على فخذيهما وقريش أهدت بها وهي تقول هذه الأبيات وطافت بالبيت الحرام أسبوعاً، وفي تاريخ ابن عساكر كانت تغطي جسدها بشعرها وكانت إذا جلست أخذت من الأرض شيئاً كثيراً لعظم خلقها، وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة تقول من يعيرني تطوافاً تعني ثوباً تطوف به وتجعله على فرجها وتقول اليوم يبدو البيت.

68 - باب: إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَافِ

(باب) بالتنوين (إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَافِ) لمانع هل ينقطع طوافه أو لا ينقطع، وإنما أطلق بوجود الاختلاف فيه فعند الجمهور إذا عرض له أمر من طوافه فوقف يبني ويتمه ولا يستأنف طوافه، وقال الحسن إذا أقيمت عليه الصلاة فقطعه فإنه يستأنفه ولا يبني على ما مضى، وقال ابن المنذر ولا أعلم أحداً قاله غيره، وقال ابن بطال: جمهور العلماء يرون لمن أقيمت عليه الصلاة البناء على طوافه إذا فرغ من صلاته روى هذا عن ابن عمر رضي الله عنهما والنخعي وعطاء وابن المسيب وطاوس، وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وفي شرح المذهب وإن حضرت جنازة في أثناء الطواف فمذهب الشافعي ومالك إتمام الطواف أولى، وبه قال عطاء وعمر بن دينار، وقال أبو ثور: لا يخرج وإن خرج استأنف، وقال أبو حنيفة والحسن ابن صالح يخرج لها.

(وَقَالَ عَطَاءٌ⁽¹⁾ فِيمَنْ يَطُوفُ فَنُقَامُ الصَّلَاةُ، أَوْ يُدْفَعُ عَنْ مَكَانِهِ: «إِذَا سَلَّمَ

يَرْجِعُ إِلَى حَيْثُ قُطِعَ عَلَيْهِ» وَيُذَكِّرُ نَحْوَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

يَرْجِعُ إِلَى حَيْثُ قُطِعَ عَلَيْهِ» أي: على طوافه أي: يعتبر ما سلف منه ويتم الباقي ولا يستأنف الطواف، وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: الطواف الذي تقطعه عليّ الصلاة واعتدّ به أيجزئ قال: نعم وأحبّ إليّ أن لا يعتدّ به قال فأردت أن أركع قبل أن أتمّ سبعي قال: لا أوفّ سبعك إلا أن تُمنع من الطواف وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا عبد الملك عن عطاء أنه كان يقول في الرجل يطوف بعض طوافه ثم يحضر الجنازة يخرج فيصلّي عليها ثم يرجع فيقضي ما بقي عليه من طوافه.

(وَيُذَكِّرُ نَحْوَهُ) أي: نحو ما قال عطاء، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وصله سعيد بن منصور وإسماعيل ابن زكريا عن جميل بن زيد قال: رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا طاف بالبيت، فأقيمت الصلاة فصلّي مع القوم ثم قام فبنى على ما مضى من طوافه.

(وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنّ عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا طاف في إمارة عمرو بن سعيد على مكّة يعني في خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فخرج عمرو إلى الصلاة فَقَالَ له عبد الرحمن: أنظرني حتى أنصرف على وتر، فانصرف على ثلاثة أطواف، يعني ثم صلّي ثم أتمّ ما بقي وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «من بدت له حاجة وخرج لها فليخرج على وتر من طوافه ويركع ركعتين» ففهم بعضهم منه أنه يجزئ عنه ذلك ولا يلزمه الإتمام ويؤيّده ما رواه عبد الرزاق أيضًا عن ابن جريج عن عطاء إن كان الطواف تطوّعًا وخرج في وتر فإنه يجزئ عنه ومن طريق أبي الشعثاء أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يتم ما بقي.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: إنما لم يذكر الْبُخَارِيُّ حديثًا يدلّ على الترجمة إشارة إلى: أنه لم يجد في الباب حديثًا بشرطه، وقال الْعَيْنِيُّ: لم يلتزم الْبُخَارِيُّ ما ذكره فإنه

69 - باب صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِسُبُوعِهِ رَكْعَتَيْنِ

وَقَالَ نَافِعٌ، كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يُصَلِّي لِكُلِّ سُبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ» وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ: قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ: إِنَّ عَطَاءً

إذا ذكر ترجمة وأتى بأثر من صحابي أو تابعي مطابق للترجمة فإنه يكتفي به وذكر ما قاله عطاء وهو تابعي كبير يبين مراده من الترجمة وهو أن الطائف إذا حصل له شيء فقطع طوافه، فإنه يبني على ما مضى ولا يستأنف والله أعلم.

وأسقط ابن بطال من شرحه ترجمة الباب الذي يليه فصارت أحاديثه لترجمة إذا وقف في الطواف ثم استشكل إيراد كونه ﷺ طاف أسبوعه وصلى ركعتين في هذا الباب وأجاب بأنه يستفاد منه أنه ﷺ لم يقف ولا جلس في طوافه فكانت السنة فيه الموالاة.

69 - باب صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِسُبُوعِهِ رَكْعَتَيْنِ

(باب صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِسُبُوعِهِ رَكْعَتَيْنِ) السُّبُوعُ بضم السين المهملة والباء الموحدة بمعنى الأسبوع يقال: طفئت بالبيت أسبوعاً وسبوعاً أي: سبع مرات وبدون الهمزة لغة قليلة، وقال ابن التين: هو جمع سُبُع بالضم ثم السكون أو سَبْع بالفتح والسكون كبرد وبرود وضرب وضروب.

(وَقَالَ نَافِعٌ، كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يُصَلِّي لِكُلِّ سُبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ»)

وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يطوف بالبيت سبعا ثم يصلي ركعتين، وعن معمر عن أيوب عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكره قرن الطواف، ويقول: على كل سبع صلاة ركعتين وكان لا يقرن ومطابقته للترجمة من حيث إنه ﷺ كما كان يصلي لسبوعه ركعتين فكذا ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي لكل أسبوعه ركعتين.

(وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد المثناة التحتية هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي المكي وقد مر في كتاب الزكاة (قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ) هو مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب (إِنَّ عَطَاءً) هو ابن أبي رباح المكي

يَقُولُ: تُجْزِئُهُ الْمَكْتُوبَةُ مِنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ؟ فَقَالَ: السُّنَّةُ أَفْضَلُ «لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ ﷺ سُبُوعًا قَطُّ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ».

1623 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَيَقَعُ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟

(يَقُولُ: تُجْزِئُهُ الْمَكْتُوبَةُ⁽¹⁾ مِنْ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ؟ فَقَالَ) أَي: الزُّهْرِيُّ: (السُّنَّةُ أَفْضَلُ⁽²⁾) «لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ ﷺ سُبُوعًا قَطُّ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ» وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبه عن يَحْيَى بن سليم عن إِسْمَاعِيل بن أُمَيَّة عن الزُّهْرِيِّ قَالَ: مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين هكذا مختصراً ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهْرِيِّ بتمامه.

وفي فوائد الحافظ أبي القاسم: تمام بن مُحَمَّد الرازي بسنده عن إِسْمَاعِيل ابن أُمَيَّة عن نافع عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مع كلِّ أسبوع ركعتين، وروى ابن أبي شيبه في مصنفه ثنا حفص بن غياث عن عمرو عن الحسن قَالَ: مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين لا تجزئ منهما تطوع ولا فريضة، ثم إنه أراد الزُّهْرِيِّ أن يستدلَّ على أن المكتوبة لا تجزئ عن ركعتي الطواف بما ذكره من أنه ﷺ لم يطف أسبوعاً قط إلا صلى ركعتين، وفي الاستدلال بذلك نظر لأن قوله: إِلَّا صَلَّى ركعتين أعم من يكون نفلاً أو فرضاً لأن الصبح ركعتان فتدخل في ذلك لكن الحيثية مرعية مرادة والزهري لا يخفى عليه هذا القدر فلم يرد بقوله إِلَّا صَلَّى ركعتين إلا من غير المكتوبة⁽³⁾، فافهم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار أنه قَالَ: (سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَيَقَعُ) الهمزة فيه للاستفهام ويقع من الوقاع وهو الجماع.

(الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟) قيل فيه تجوز لأنه يسمى سعيًا لا طوافًا إذ حقيقة الطواف الشرعية غير موجودة فيه،

(1) بفتح التاء وضما يقال أجزأني الشيء أي: كفاني المكتوبة الفريضة.

(2) أي: مراعاة السنة وهي أن يصلي بعد كل أسبوع ركعتين غير المكتوبة أكثر ثواباً.

(3) وقال الشافعي يؤدي النقل الذي للطواف بالفريضة نواها أم لا.

قَالَ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ» وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21].

1624 - قَالَ: وَسَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: «لَا يَقْرَبِ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

وفيه أنا لا نسلم ذلك لأن حقيقة الطواف هو الدوران وهو موجود في السعي (قَالَ) أي ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: مكة (فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَالَ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ أي: خصلة حسنة من حقها أن يؤتسى بها أو هو في نفسه قدوة يحسن التأسي به في كل ما فعل مما ليس من الخصائص.

(قَالَ⁽¹⁾) وَسَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنْ ذَلِكَ، (فَقَالَ: «لَا يَقْرَبِ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»)) هذا ظاهر وأما دلالة أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على عدم القربان من جهته أن النبي ﷺ لم يفعله ولكم به اقتداء حسن فلا يجوز القربان قبل السعي بين الصفا والمروة وأما مطابقة الحديث للترجمة فمن حيث أن النبي ﷺ لم يفعل القرآن بين الأسبوعين بل صَلَّى بينهما وقد قَالَ خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ وهذا قول أكثر الشافعية وروى ابن أبي شيبه بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه قَالَ كَانَ يَقْرَنُ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ إِذَا طَافَ بَعْدَ الصَّبْحِ وَالْعَصْرِ فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ غَرِبَتْ صَلَّى لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِنْ قَلْنَا: إِنَّ رَكْعَتِي الطَّوْفِ وَاجِبَتَانِ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْمَالِكِيَّةِ فَلَا بَدَّ مِنْ رَكْعَتَيْنِ لِكُلِّ طَوَافٍ وَقَالَ الرَّافِعِيُّ رَكْعَتَا الطَّوْفِ وَإِنْ قَلْنَا بِوَجُوبِهِمَا فَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي صَحَّةِ الطَّوْفِ لَكِنْ فِي تَعْلِيلِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَا يَقْتَضِي اشْتِرَاطَهُمَا وَإِذَا قَلْنَا بِوَجُوبِهِمَا هَلْ يَجُوزُ فَعْلُهُمَا عَنْ قَعُودٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ فِيهِ وَجْهَانِ أَحْسَنُهُمَا لَا وَلَا تَسْقُطُ بِفَعْلِ فَرِيضَةٍ كَالظَّهْرِ إِذَا قَلْنَا بِالْوَجُوبِ كَمَا قَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا سَنَةٌ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ، انْتَهَى.

(1) أي: عمر بن دينار.

70 - بَابُ مَنْ لَمْ يَقْرُبِ الْكَعْبَةَ،
وَلَمْ يَطْفُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ، وَيَرْجِعَ بَعْدَ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ⁽¹⁾

فائدة:

والمذهب عندنا أنَّ هذه الشفع واجبة كما في المحيط وغيره لكن في النظم والتنف أنها سنة ولا تجزئ عن المكتوبة وتصلَّى في وقت يباح فيه التطوُّع فلا تصلَّى بعد الصبح إلى طلوع الفجر، وعند الزوال وبعد العصر ولو طاف أسبوعين فصاعدًا ثم صلَّى لكلِّ شفعا صحَّ بلا كراهة عند أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن شفع أو وتر عند أبي يوسف فكذلك إذا انصرف عن شفع كأربعة أسابيع أو ستة، وأما إذا انصرف عن وتر كثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة فيكره عنده كما في النظم وَاللَّهُ أَعْلَمُ

70 - بَابُ مَنْ لَمْ يَقْرُبِ الْكَعْبَةَ،
وَلَمْ يَطْفُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ، وَيَرْجِعَ بَعْدَ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ

(بَابُ مَنْ لَمْ يَقْرُبِ) بضم الراء ويجوز كسرهما ويقال قَرُبَ الشَّيْءُ بالضم يَقْرُبُ، إذا دنا، وَقَرَّبْتُهُ بالكسر أَقْرَبُهُ أَي: دنوت منه (الْكَعْبَةَ، وَلَمْ يَطْفُ) طواف غير طواف القدوم (حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ) أَي: إلى أن يخرج إلى عرفات وينصرف ويرمي جمرة العقبة (وَيَرْجِعَ) بالنصب عطفًا على يخرج (بَعْدَ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ) أَي: طواف القدوم.

(1) قال العيني: أي لم يطف طوافًا آخر غير طواف القدوم، لأن الحاج لا طواف عليه غير طواف القدوم حتى يخرج إلى عرفات وينصرف ويرمي جمرة العقبة، وظاهر الحديث أن لا طواف بعد طواف القدوم، ولكن لا يمتنع منه لأنه ﷺ لعله ترك خشية أن يظن أحد أنه واجب، واعتمد الكرمانى على ظاهر الحديث، وقال: المقصود أن الحاج لا يطوف بعد طواف القدوم، وليس كذلك لما قلنا، ومالك اختار أن لا يتنفل بطواف بعد طواف القدوم حتى يتم حجه، وقد جعل الله له في ذلك سعة، فمن أراد أن يطوف بعد طواف القدوم فله ذلك، ليلاً كان أو نهارًا، لا سيما إن كان من أقاصي البلدان بالطواف، وقد قال مالك: الطواف بالبيت أفضل من النافلة لمن كان من البلاد البعيدة لقلة وجود السبل إلى البيت اهـ. ثم لا يذهب عليك أن ما تقدم كله صحيح على تسليم كونه ﷺ مفردًا بالحج، لكن الراجع =

1625 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فَضِيلٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، فَطَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا، حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ».

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) ابن علي بن عطاء بن مقدم أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ مولا هم المعروف بالمقدمي قَالَ: (حَدَّثَنَا فَضِيلٌ) ابن سليمان بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة النميري قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) ابن أبي عياش الأسدي أَبُو مُحَمَّدٍ قَالَ: (أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ) بضم الكاف مولى ابن عباس، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: مكة، وطاف بالبيت سبعاً ثُمَّ صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ (فَطَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا، حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ) وظاهر الحديث أن الأَطَافَ بعد طواف القدوم ولكن لا يمنع منه لأنه ﷺ لعله ترك الطواف بعد طواف القدوم خشية أن يظنَّ أحد أنه واجب وكان يحبَّ التخفيف على أمته واجتزأ عن ذلك بما أخبرهم من فضل الطواف بالبيت فمن اعتمد على ظاهر الحديث وقال والمقصود أنَّ الحاج لا يطوف بعد طواف القدوم فلم يأت بما ينبغي نعم نقل عن مالك أنَّ الحاج لا يتنفل بطواف بعد طواف القدوم حتى يتمَّ حَجَّه، وقد جعل الله في ذلك سعة فمن أراد أن يطوف بعد طواف القدوم فله ذلك لَيْلًا كان أو نهارًا لا سيما إذا كان من أقاصي البلدان ولا عهد له بالطواف.

وقد نقل عن مالك أيضًا أن الطواف بالبيت أفضل من النافلة لمن كان من البلاد البعيدة لقلة وجود السبيل إلى البيت وروي عن عطاء والحسن إذا قام الغريب بمكة أربعين يومًا كانت الصلاة له أفضل من الطواف وقال أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الصلاة للغرباء أفضل.

= المعتمد أنه ﷺ كان قارئًا، وعلى ذلك أيضًا يصح على قول الأئمة الثلاثة القائلين باندراج أفعال العمرة في الحج للقارن، وأما عندنا الحنفية فلا بد للقارن من طوافين وسعين كما بسط الكلام على ذلك في الأوجز في عدة مواضع، منها: ما في حديث ابن عمر إذ قال: إني أشهدكم أنني قد أوجبت الحج مع العمرة، ثم نفذ حتى جاء البيت فطاف طوافًا واحدًا ورأى ذلك مجزئًا. ومنها ما في حديث عائشة الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا، وغيرهما من المواضع التي أثبت فيها تعدد الطواف والسعي، وأجاب عما يخالف ذلك.

71 - بَابُ مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ

وَصَلَّى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ.

1626 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا

وقال الماوردي : الطواف أفضل من الصلاة وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره الصلاة لأهل مكة أفضل والطواف للغرباء أفضل وأما أن الاعتمار أو الطواف أيهما أفضل ففي التوضيح حكى بعض المتأخرين منا يعني من الشافعية ثلاثة أوجه : ثالثها : إن استغرق الطواف وقت العمرة كان أفضل وإلا فهي أفضل ، وهذا الحديث من أفراد البُخَارِيِّ.

71 - بَابُ مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ

(بَاب) جواز صلاة (مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ) حال كونه (خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ) الحرام وحاصله أنه ليس لركعتي الطواف موضع معين بل تجوز في أي موضع أراد الطائف وإن كان ذلك خلف المقام أفضل وهو متفق عليه إلا في الكعبة أو الحجر ولذلك عقبها بترجمة من صَلَّى ركعتي الطواف خلف المقام وإنما أطلق ولم يبين الحكم لأنه ذكر في هذا الباب أثر عمر وحديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أما عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه إنما أخر ركعتي الطواف لكونه طاف بعد الصبح وكان لا يرى التنفل بعد الصبح مُطْلَقًا وأما أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فلأن تركها ركعتي الطواف لكونها شاكية فاحتمل أن يكون ذلك مختصًا بمن له عذر وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَصَلَّى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ) وهذا التعليق وصله البَيْهَقِيُّ من حديث مالك عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عن حميد بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عبد القاري أخبره أنه طاف مع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد صلاة الصبح بالكعبة فلما قضى طوافه نظر فلم ير الشمس فركب حتى أناخ بذئ طوى فسبح ركعتين.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي وهو من أفراد البُخَارِيِّ قَالَ : (أَخْبَرَنَا

(1) أي : ركعتي الطواف.

مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى ابْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ الْغَسَّانِيُّ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهَا -:

مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن نوفل بن الأسود الأسدي القرشي المدني يتيم عُرْوَةَ، (عَنْ عُرْوَةَ) هو ابن الزبير بن العوام، (عَنْ زَيْنَبَ) بنت أبي سلمة (عَنْ) أمها (أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). (ح) إشارة إلى التحويل من سند إلى آخر.

(وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ)⁽¹⁾ بالموحدة ضدّ الصلح ابن حربان أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشامي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ الْغَسَّانِيُّ)⁽²⁾ (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عُرْوَةَ، (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزبير بن العوام، (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) ورضي الله عنهما هكذا في رواية الأكثر ووقع في رواية الأصيلي عن عُرْوَةَ عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة وقوله عن زينب زيادة في هذا الطريق، فقد أَخْرَجَهُ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ السَّكَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَبِشَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ حَرْبٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ لَيْسَ فِيهِ زَيْنَبُ وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي كِتَابِ التَّبَعِ فِي طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَكَرِيَا الْمَذْكُورِ: هَذَا مَنْقُطٌ فَقَدْ رَوَاهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ وَلَمْ يَسْمَعْهُ عُرْوَةَ مِنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَقَالَ الْغَسَّانِيُّ هَكَذَا رَوَاهُ أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ السَّكَنِ عَنْ الْفَرَبْرِ

(1) هكذا عطف هذا الطريق على التي قبلها وساقه هنا على الرواية الثانية وتجاوز في ذلك فإن اللفظين مختلفان فإنه أخرج هذا الحديث بلفظ الرواية الأولى في باب طواف النساء مع الرجال وقد مضى عن قريب وفي باب إدخال البعير في المسجد أيضًا.

(2) بغين معجمة وسين مهملة مشددة نسبة إلى غسان قال أبو علي الجبائي وقع لأبي الحسين القاسبي في هذا الإسناد تصحيف في نسب يحيى فضبطه بعين مهملة ثم شين معجمة وقال ابن التين قيل: هو العشاني يعني بمهملة مضمومة ثم معجمة خفيفة نسبة إلى بني عشان وقيل هو بالهاء يعني بلا نون نسبة إلى بني عشان قال الحافظ العسقلاني وكل ذلك تصحيف والأول هو المعتمد وقال ابن قرقول رواه القاسبي بمهملة ثم بمعجمة خفيفة وهو وهم ثم هو يحيى بن يحيى اشتهر باسمه واشتهر أبوه بكنيته وهو شامي مات سنة ثمان وثمانين ومائة.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ، وَأَرَادَ الْخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ». فَفَعَلْتَ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجْتَ.

وسالم يذكر بين عروة وأم سلمة زينب وكذا هو في نسخة عبدوس الطليطلي عن أبي زيد المروزي. ووقع في نسخة الأصيلي عُرْوَةُ عن زينب عنها متصلًا ورواية ابن السكن المرسله أصح في هذا الإسناد وهو المحفوظ وسماع عُرْوَةُ عن أم سلمة ممكن لأن مولده سنة ست وعشرين وتوفيت أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قريب من الستين وهو قطين بلدها فما المانع من أن يكون سمعه أولًا من زينب عنها ثم سمعه منها، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ بِمَكَّةَ، وَأَرَادَ الْخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ». فَفَعَلْتَ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجْتَ) وفي رواية حسان عند الإسماعيلي إذا قامت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك من وراء الناس وهم يصلّون قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت، أي: من المسجد أو من مكة فصلّيت، فدلّ ذلك على جواز صلاة الطواف خارجًا من المسجد الحرام وإن تعينها بموضوع غير لازم إذ لو كان شرطًا لازمًا لما أقرّها النبي ﷺ على ذلك.

وقال ابن المنذر اختلفوا فيمن نسي ركعتي الطواف حتى خرج من الحرم أو رجع إلى بلاده فَقَالَ عطاء والحسن يركعها حيثما ذكر من حلّ أو غيره وبه قال أبو حنيفة والشافعي وهو موافق لحديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا لأنه ليس فيه إنها صلّتها في الحرم أو في الحلّ.

وقال الثوري يركعها حيث شاء ما لم يخرج من الحرم، وقال مالك: إن لم يركعها حتى تباعد ورجع إلى بلاده عليه دم، وفي المدونة من طاف في غير إبان صلاة آخر الركعتين، وإن خرج إلى الحلّ ركعها فيه وتجزئانه ما لم ينتقض وضوءه وإن انتقض قبل أن يركعها وكان طوافه ذلك واجبًا ابتداءً بالطواف بالبيت وركع لأن الركعتين من الطواف وإن تباعد فليركعها ويذبح ولا يرجع.

72 - بَاب مَنْ صَلَّى رَكْعَتَي الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ

1627 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ»

وقال ابن المنذر ليس ذلك أكبر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها إلا قضاؤها حيث ذكرها انتهى، وقال أصحابنا الحنفية وإذا فرغ من الطواف يصلي ركعتين في مقام إبراهيم عليه السلام، وفي السراجية وهو الأفضل وإن لم يقدر هناك يصلي حيث تيسر له في المسجد، وفي الخانية وإن صلى في غير المسجد جاز، وهاتان الركعتان واجبتان عندنا.

وقال الشافعي سنة ولنا أنه ﷺ لما انتهى إلى مقام إبراهيم عليه السلام قرأ قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125] فصللي ركعتين فقرأ فيهما: فاتحة الكتاب، و﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم عاد إلى الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا رواه مسلم وأحمد فنبه ﷺ أن صلاته كانت امتثالاً لأمر الله عز وجل والأمر للوجوب، وبه قال الشافعي في قول وأصح القولين عنه أنهما سنة وقال الشيخ زين الدين العراقي وفي المسألة قول ثالث إنهما واجبتان في طواف الفرض سنة في طواف الوداع، وقال الرافي: إن في طرق الأئمة ما يقتضي أنها ركن أو شرط في الطواف وهذا قول رابع والله أعلم.

72 - بَاب مَنْ صَلَّى رَكْعَتَي الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ

(باب) حكم (مَنْ صَلَّى رَكْعَتَي الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ) فكلمة من موصولة ليست بشرطية كما لا يخفى.

(حَدَّثَنَا آدَمُ⁽¹⁾) قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: "قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ) مَكَّةَ، (فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

إِلَى الصَّفَا» وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21].

73 - باب الطَّوَافِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي رَكَعَتِي الطَّوَافِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ

إِلَى الصَّفَا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ وقد مضى هذا الحديث في أوائل الصلاة في باب قول الله عز وجل: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ بُرَيْدِ مَصْلَى﴾ [البقرة: 125] عن الحُمَيْدِيِّ عن سُفْيَانَ عن عمرو بن دينار. ومطابقته للترجمة ظاهرة.

73 - باب الطَّوَافِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ

(باب) حكم (الطَّوَافِ بَعْدَ) صلاة (الصُّبْحِ وَ) صلاة (العَصْرِ) والمعنى باب حكم الصلاة بعد الطواف بعدهما وإلا لا يطابق أحاديث الباب الترجمة، وإنما أطلق ولم يبين الحكم لورود الآثار المختلفة في هذا الباب.

وقال الحافظ العسقلاني ويظهر من صنيعه أنه يختار التوسعة وكأنه أشار إلى ما رواه الشَّافِعِيُّ وأصحاب السنن وصحَّحه التِّرْمِذِيُّ وابن خزيمة وغيره من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنعن أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار» وإنما لم يخرجها لأنه ليس على شرطه، انتهى.

وتعقبه العيني فَقَالَ: ليت شعري من أين يظهر من صنيعه ذلك والترجمة مطلقة ومن أين علم أنه أشار إلى ما رواه الشَّافِعِيُّ وغيره ومن أين علم أنه وقف على حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى اعتذر عنه بأنه لم يخرجها لكونه ليس على شرطه.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُصَلِّي رَكَعَتِي الطَّوَافِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ) مطابقته للترجمة ظاهر على التقدير المذكور وهذا التعليق وصله سعيد ابن منصور من طريق عطاء أنهم صلُّوا الصُّبْحَ بغلس وطاف ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد الصبح سبعا ثم التفت إلى أفق السماء فرأى أن عليه غلسا قَالَ: فاتبعته حتى أنظر

أَيَّ شَيْءٍ يَصْنَعُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، قَالَ وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ الْعَطَارُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: رَأَيْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا طَافَ سَبْعًا بَعْدَ الْفَجْرِ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَرَاءَ الْمَقَامِ⁽¹⁾، وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءُ وَطَاوُسُ وَالْقَاسِمُ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَذَهَبَ مُجَاهِدٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ إِلَى كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ لِلطَّوَافِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَاحْتَجَّوْا فِي ذَلِكَ بِعُمُومِ حَدِيثِ عَقْبَةَ ابْنِ عَامِرٍ الْجَهَنِيِّ قَالَ: ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَصَلِّيَ فِيهِنَّ لِحَدِيثٍ وَقَدْ مَرَّ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ رَوَى الطُّحَاوِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خِلَافَ مَا عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فَقَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ خُزَيْمَةَ، نَا حُجَّاجٌ، نَا هَمَامٌ، ثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَدِمَ عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَطَافَ وَلَمْ يَصَلِّيَ إِلَّا بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ فِي الْمَنَاسِكِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ لَا يَطُوفُ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَلَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ حَمَّادٍ عَنْ أَيُّوبَ، وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى أَيْضًا عَنْ نَافِعٍ كَانَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا طَافَ بَعْدَ الْعَصْرِ لَا يَصَلِّيَ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِمَا مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ سَالِمٍ الْقَدَاحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ الْمُخْزُومِيِّ عَنْ حَمِيدِ مَوْلَى عَفْرَاءَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَدِمَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بَعْضَادَةَ بَابِ الْكَعْبَةِ ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَصَلِّيَنَّ أَحَدٌ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ إِلَّا بِمَكَّةَ فَهِيَ تَرُدُّ عُمُومَ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ.

(1) وهذا إسناد صحيح وهذا جار على مذهب ابن عمر رضي الله عنهما في اختصاص الكراهة بحال طلوع الشمس وحال غروبها وقد روى الطحاوي من طريق مجاهد قال: كان ابن عمر رضي الله عنهما يطوف بعد العصر ويصلي ما كانت الشمس بيضاء حية نقية فإذا اصفرت وتغيرت طاف طوافًا واحدًا حتى يصلي المغرب ثم يصلي ركعتين وفي الصبح نحو ذلك.

وَطَافَ عُمَرُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَرَكِبَ حَتَّى صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ بِذِي طُوًى.

فالجواب: أنَّ عبد الله بن المؤمل ضعيف ومجاهد لم يسمع من أبي ذرٍّ، فإن قيل روى الطَّبْرَانِيُّ في الأوسط من حديث عطاء عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يا بني عبد مناف يا بني عبد المطلب إن وليتم هذا الأمر لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت فصلَّى أي ساعة شاء من ليل أو نهار».

فالجواب: أنه قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: لم يروه عن جريج عن عطاء عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَّا سَلِيمُ بْنُ مَسْلَمٍ فَهُوَ غَرِيبٌ، وقال ابن عبد البر: كره الثَّوْرِيُّ والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح، قالوا: فإن فعل يؤخر الصلاة انتهى.

ولعلَّ هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الْحَنْفِيَّةِ كما عرفت أَنَّ الطواف لا يكره وإنما يكره الصلاة.

وقال ابن المنذر: رَخَّصَ في الصلاة بعد الطواف جمهور الصَّحابة ومن بعدهم ومنهم: من كره ذلك أَخْذاً بعموم النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وهو قول عمر والثوري وطائفة وذهب إليه مالك وأبو حنيفة، وقال أبو الزبير: رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصَّلَاتَيْنِ ما يطوف به أحد، وروى أحمد بإسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَطُوفُ فَنَمْسَحُ الرُّكْنَ الْفَاتِحَةَ وَالْخَاتِمَةَ فَلَمْ نَكُنْ نَطُوفُ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ قَالَ وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ».

(وَطَافَ عُمَرُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَرَكِبَ حَتَّى صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ بِذِي طُوًى) وهذا التعليق وصله مالك في الموطأ عن الزُّهْرِيِّ عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به.

وروى الأثرم عن أحمد عن سُفْيَانَ عن الزُّهْرِيِّ مثله إِلَّا أَنَّهُ قَالَ عَنْ عُرْوَةَ بَدَلَ حَمِيدٍ قَالَ أَحْمَدُ: أَخْطَأَ فِيهِ سُفْيَانٌ، قَالَ الْأَثَرَمُ: وَقَدْ حَدَّثَنِي بِهِ نُوحُ بْنُ يَزِيدَ مِنْ أَصْلِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ كَمَا قَالَ سُفْيَانٌ، وَقَدْ رَوَى فِي أُمَالِي ابْنُ مَنْدَةَ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بَلَفْظَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَافَ بَعْدَ

1628 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ نَاسًا طَافُوا بِالْبَيْتِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ قَعَدُوا إِلَى الْمَذْكُرِ، حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامُوا يُصَلُّونَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «قَعَدُوا، حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّاعَةُ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ، قَامُوا يُصَلُّونَ».

الصباح سبعا ثم خرج إلى المدينة فلما كان بذي طوى طلعت الشمس صلى ركعتين، قَالَ الطحاوي: فهذا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ الصَّلَاةَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ وَقْتُهَا وَهَذَا بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلَمْ يَنْكَرْهُ عَلَيْهِ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتُ عِنْدَهُ وَقْتُ صَلَاةِ الطَّوَّافِ لَصَلَّى وَلَمَّا آخَرَ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ طَافَ بِالْبَيْتِ أَنْ لَا يَصَلِّيَ حِينَئِذٍ إِلَّا مِنْ عَذَرٍ، وَفِي سَنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ وَمُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ طَافَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَلَمَّا فَرَّغَ جَلَسَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَالْحَسَنُ وَمُجَاهِدٌ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ) ابْنُ شَقِيقٍ (الْبَصْرِيُّ) بَفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَبِضْمِهَا وَبِكْسَرِهَا قَدَمٌ بَلَخَ فَأَقَامَ بِهَا نَحْوَ خَمْسِينَ سَنَةً ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَصْرَةِ فِي سَنَةِ ثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ وَمَاتَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) يَزِيدُ مِنَ الزِّيَادَةِ وَزُرَيْعٌ مُصَغَّرُ زَرْعٍ بِمَعْنَى الْحَرْثِ وَقَدْ مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ.

(عَنْ حَبِيبٍ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ ابْنُ أَبِي قُرَيْبَةَ الْمَعْلَمُ نَصَّ عَلَيْهِ هَكَذَا الْمَزِي فِي الْأَطْرَافِ مَاتَ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً.

(عَنْ عَطَاءٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي رِبَاحٍ، (عَنْ عُرْوَةَ) هُوَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ نَاسًا طَافُوا بِالْبَيْتِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ قَعَدُوا إِلَى الْمَذْكُرِ) بِالْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْكَافِ الْمَكْسُورَةِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ التَّذْكِيرِ أَيْ: الْوَاعِظُ.

(حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامُوا يُصَلُّونَ) يَعْنِي: كَانَ قَعُودُهُمْ مُنْتَهِيًا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

(فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَعَدُوا، حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّاعَةُ الَّتِي تُكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ) أَيْ: عِنْدَ الطُّلُوعِ (قَامُوا يُصَلُّونَ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ

1629 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعِنْدَ غُرُوبِهَا».

المكروه فيها يعني: في هذه الساعة صلاة لا سبب لها وهذه الصلاة لها سبب وهو الطواف قلت: إن المذكورين كانوا يتحرّون ذلك الوقت فأخروا الصلاة إليه قصدا فلذلك أنكرت عليهم عائشة رضي الله عنها، انتهى.

هذا إن كانت ترى أن الطواف لا يكره مع وجود الصلاة في الأوقات المكروهة المنهية، ويحتمل أنها كانت تحمل النهي على عمومها كما عندنا ويدلّ لذلك ما رواه ابن أبي شيبه عن مُحَمَّد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة رضي الله عنها أنه قالت إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر والعصر فطف وأخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصلّي لكل أسبوع ركعتين وهذا إسناد حسن، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم مطابقة هذا الحديث وما بعده للترجمة من حيث التقدير الذي قدّر في أوّل الباب، وقال الحافظ العسقلانيّ تبعاً للكرماني وجه تعلق أحاديث هذا الباب بالترجمة إمّا من جهة أن الطواف صلاة فحكمهما واحد أو من جهة أن الطواف مستلزم للصلاة التي تشرع بعده.

وتعقبه العينيّ: بأن الأتم أن الطواف صلاة والذي ورد في الحديث أن الطواف بالبيت صلاة مجاز ليس بحقيقة ولا نسلم أن حكمهما واحد فإن الطهارة شرط في الصلاة دون الطواف ودعوى الاستلزام ممنوعة كما لا يخفى، ثم رجال إسناد هذا الحديث ما بين بصري وهم الثلاثة الأول ومكي وهو عطاء ومدنيّ وهو عروة والحديث من أفراد البخاريّ.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) أَبُو إِسْحَاقُ الْخَزَامِيُّ الْمَدِينِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ الْمَفْتُوحَةُ أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ الْمَدْنِيُّ وَكَانَ قَدْ قَدَّمَ بَلْخَ فِي وِلَايَةِ نَصْرَ بْنِ يَسَارٍ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَةً قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَعِنْدَ غُرُوبِهَا»)

1630 - حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ هُوَ الرَّعْفَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَطُوفُ بَعْدَ الْفَجْرِ وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ.

1631 - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، - وَيُخْبِرُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهَا إِلَّا صَلَّاهُمَا».

تقدم في كتاب الصلاة في المواقيت.

(حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ) أَبُو عَلِي (الرَّعْفَرَانِيُّ) نسبة إلى قرية تحت كلواد وإليه ينسب درب الزعفران ببغداد، وكثير من المحدثين ينسب إلى هذا الدرب، وجماعة منهم ينسبون إلى بيع الزعفران، وفي نواحي همدان قرية تسمى الزعفرانة، ومنهم من ينسب إلى الزعافر، وفي الرواة في هذا الكتاب الحسن ابن محمد الحراني، والحسن بن محمد بن علي، ولهذا أوضح شيخه بقوله: الزعفراني، مات يوم الاثنين لثمان بقين من رمضان سنة ستين ومائتين، وقد مات بعد البخاري بأربع سنين لأن وفاة البخاري كانت في سنة ست وخمسين، قال: (حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ) بفتح المهملة وكسر الموحدة (ابْنُ حُمَيْدٍ) بضم المهملة وفتح الميم التيمي، وقيل: الضبي الكوفي، مات ببغداد سنة تسعين ومائة، قال: (حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ) بضم الراء وفتح الفاء وسكون المثناة التحتية وبالعين المهملة، أتى على نيف وتسعون سنة، وكان يتزوج فلا يمكث حتى تقول المرأة: فارقني من كثرة جماعه.

(قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ) ابن العوام (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَطُوفُ) جملة وقعت حالاً.

(بَعْدَ الْفَجْرِ وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ) هو عبد العزيز بن ربيع الراوي، يعني قال بالإسناد المذكور وليس بمعلق.

(وَرَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَيُخْبِرُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَدْخُلْ بَيْتَهَا إِلَّا صَلَّاهُمَا» أي: الركعتين بعد العصر، وكان عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما استنبط جواز

74 - بَابُ الْمَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا

1632 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ، وَكَبَّرَ».

الصلاة بعد الصبح من جواز الصلاة بعد العصر، فكان يفعل ذلك بناء على اعتقاده أن ذلك على عمومه.

وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في أواخر المواقيت قبيل الأذان، وتقدم أن عائشة رضي الله عنها أخبرت أنه ﷺ لم يتركها وأن ذلك من خصائصه ﷺ عندنا.

وأما عند الشافعية: فإن النهي عن الصلاة بعد العصر كان فيما لا سبب لها، وأما الصلاة التي لها سبب كصلاة الطواف فلا نهى عنها بعد العصر، وكانت صلاته ﷺ بسبب قضاء راتبة الظهر.

وفيه: أن القوات كان في يوم واحد، وهو يوم اشتغاله بعبد القيس وصلاته بعد العصر كانت مستمرة، فالصحيح أنه من خصائصه ﷺ، والله أعلم. ورجال إسناد هذا الحديث ما بين بغدادي وهو شيخه، وكوفي وهو عبدة، ومكي وهو عبد العزيز، لكن سكن الكوفة. والحديث من أفراد البخاري.

74 - بَابُ الْمَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا

(بَاب) حكم (المَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا) قَالَ الْعَيْنِيُّ: قوله يطوف وقوله راكباً حالاً مترادفتان أو متداخلتان.

(حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ) هو ابن شاهين أبو بشر (الوَاسِطِيُّ) وفي بعض النسخ هكذا إسحاق بن شاهين بنسبته إلى أبيه وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الطحان، (عَنْ خَالِدِ) هو ابن مهران (الْحَذَاءِ)، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ، وَكَبَّرَ» اعلم أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ حمل سبب طوافه ﷺ راكباً على أنه كان عن شكوى وأشار

1633 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: شَكَّوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ» فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِـ ﴿وَالطُّورِ﴾ ① وَكَتَبَ مَسْطُورٌ ﴿٢﴾ [الطور: 1 - 2].

75 - باب سِقَايَةِ الْحَاجِّ

بذلك إلى ما أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ قدم النبي ﷺ مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته فلما فرغ من طوافه أناخ فصلى ركعتين. ووقع في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم أنه ﷺ طاف راكباً ليراه الناس وليسألوه فيحتمل أن يكون فعل ذلك للأمرين وقد تقدم هذا الحديث في باب التكبير عند الركن قبل أبواب.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ نَوْفَلٍ) يَتِيمٌ عُرْوَةَ، (عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: شَكَّوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، فَقَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ» فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِـ ﴿وَالطُّورِ﴾ ①) بميثاقهم (﴿وَكُتِبَ مَسْطُورٌ﴾ ②) مطابقتها للترجمة ظاهرة وقد مرَّ عن قريب في باب طواف النساء مع الرجال وقد تقدم الكلام فيه أيضاً مستوفى.

75 - باب سِقَايَةِ الْحَاجِّ

(باب سِقَايَةِ الْحَاجِّ) السِّقَايَةُ بكسر السين ما يبنى للماء وأما السِّقَايَةُ التي في قوله تعالى: ﴿أَجْعَلُكُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: 19] فهو مصدر والتي في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: 70] مشربة الملك وقال الجوهري: هي الصواع الذي كان الملك يشرب فيه.

وقال ابن الأثير: سقاية الحاج ما كانت قريش تسقيه الحجاج من الزبيب

المنبوذ في الماء وكان يليها عباس بن عبد المطلب في الجاهلية والإسلام، وقال الفاكهي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا الحسن بن مُحَمَّد بن عبيد الله، ثنا ابن جريج، عن عطاء قَالَ: سقاية الحاج زمزم.

وقال الأزرقى: كان عبد مناف يحمل الروايا والقرب إلى مكة ويسكبه في حياض من أدم بفناء الكعبة للحاج ثم فعله ابنه هاشم بعده ثم عبد المطلب، فلما حفر بئر زمزم كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ويسقي الناس وكان يسقي أيضًا اللبن بالعسل في حوض آخر، وقام بأمر السقاية بعده العباس في الجاهلية ثم أقرها النبي ﷺ يوم الفتح في يده ولم تزل في يده حتى مات فوليها عبد الله ثم ابنه علي بن عبد الله وهلم جرًا.

وقال ابن إسحاق: لَمَّا وَلِيَ قِصِيَّ بْنَ كِلَابٍ أَمْرَ الْكَعْبَةِ كَانَ إِلَيْهِ الْحِجَابَةُ وَالسَّقَايَةُ وَاللِّوَاءُ وَالْوَفَادَةُ وَدَارُ النَّدْوَةِ ثُمَّ تَصَالَحَ بَنُوهُ عَلَى أَنَّ لِعَبْدِ مَنْافٍ السَّقَايَةَ وَالْوَفَادَةَ وَالْبَقِيَّةَ لِلْآخَرِينَ ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ مَا تَقَدَّمَ، قَالَ ثُمَّ وَلِيَ السَّقَايَةَ مِنْ بَعْدِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ وَلَدَهُ الْعَبَّاسُ وَهُوَ يَوْمُئِذٍ مِنْ أَحَدِثِ أَخَوَاتِهِ سَنًا فَلَمْ تَزَلْ بِيَدِهِ حَتَّى قَامَ الْإِسْلَامُ وَهِيَ بِيَدِهِ فَأَقْرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ فِيهِ الْيَوْمُ إِلَى بَنِي الْعَبَّاسِ.

وروى الفاكهي من طريق الشَّعْبِيِّ قَالَ: تَكَلَّمَ الْعَبَّاسُ وَعَلِيٌّ وَشَيْبَةُ بْنُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي السَّقَايَةِ وَالْحِجَابَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَجْعَلْنَاهُمْ سَقَايَةً﴾ [التوبة: 19] قَالَ حَتَّى يَفْتَحَ مَكَّةَ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مَاتَ أَرَادَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَأْخُذَ السَّقَايَةَ فَقَالَ لَهُ طَلْحَةُ: أَشْهَدُ لِرَأْيِ أَبَاهُ يَقُومُ عَلَيْهَا، وَإِنَّ أَبَاكَ أَبَا طَالِبٍ لَنَازِلٍ فِي إِبْلِهِ بِالْأَرَاكِ بِعَرَفَةَ. قَالَ: فَكَفَّتْ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ السَّقَايَةِ. وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ جُمِعَتْ لَنَا الْحِجَابَةُ وَالسَّقَايَةُ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّمَا أُعْطِيتُكُمْ مَا تَرْزُونَ وَلَا أُعْطِيتُكُمْ مَا تَرْزُونَ»، الْأَوَّلُ بَضْمُ أَوَّلِهِ وَسُكُونُ الرَّاءِ وَفَتْحُ الزَّايِ وَالثَّانِي بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمُّ الزَّايِ أَيُّ: أُعْطِيتُكُمْ مَا يَنْقُصُكُمْ لَا مَا تَنْقُصُونَ بِهِ النَّاسَ، وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ وَالْفَاكُهِيُّ مِنْ حَدِيثِ السَّائِبِ

1634 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنَى، مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، «فَأْذَنَ لَهُ».

المخزومي أنه كان يقول: «اشربوا من سقاية العباس فإنه من السنة».

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ) هو عبد الله بن مُحَمَّد بن أَبِي الْأَسْوَدِ ضد الأبيض، وقد مرَّ في باب فضل اللّهم ربنا لك الحمد قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) يَفْتَح الضَّادُ الْمُعْجَمَةَ وَسُكُونُ الْمِيمِ وبالراء، واسمه أنس بن عِيَّاض اللَّيْثِيُّ الْمَدَنِيُّ.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه قَالَ: اسْتَأْذَنَ الْعَبَّاسُ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلِي مَنَى (مَنْ) هُنَّ لَيْلِي الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّالِثَ عَشَرَ (مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، «فَأْذَنَ لَهُ») وذلك لأن السقاية كانت بيده بعد أبيه عبد المطلب كما ذكر، وبهذا يطابق الحديث الترجمة قَالَ النَّوَوِيُّ وهذا يدلُّ على مسألتين:

إحدهما: أَنَّ الْمَبِيتَ بِمَنَى لَيْلِي أَيَّامَ التَّشْرِيقِ مَأْمُورٌ بِهِ، وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: سُنَّةٌ وَالْآخَرُونَ وَاجِبٌ.

والثانية: أَنَّهَا يَجُوزُ لِأَهْلِ السَّقَايَةِ أَنْ يَتْرَكُوا هَذَا الْمَبِيتَ وَيَذْهَبُوا إِلَى مَكَّةَ لِيَسْتَقُوا بِاللَّيْلِ الْمَاءَ مِنْ زَمْزَمَ وَيَجْعَلُوهُ فِي الْحِيَاضِ مَسْبَلًا لِلْحَاجِّ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْ كُلٌّ مِنْ تَوَلَّى السَّقَايَةَ كَانَ لَهُ ذَلِكَ.

وقال بعض أصحابنا: تَخْتَصُّ الرِّخْصَةُ بِالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِآلِ الْعَبَّاسِ انْتَهَى.

وقال الْعَيْنِيُّ: قَالَ بَعْضُهُمْ: تَخْتَصُّ بَنِي هَاشِمٍ مِنْ آلِ الْعَبَّاسِ وَغَيْرِهِمْ.

وقال أصحابنا: يَكْرَهُ أَنْ لَا يَبِيتَ بِمَنَى لَيْلِي الرَّمِي لِأَنَّهُ ﷺ بَاتَ بِهَا، وَكَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ يُؤَدِّبُ عَلَى تَرْكِهِ فَلَوْ بَاتَ فِي غَيْرِهِ مُتَعَمِّدًا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْمَبِيتُ فِي هَذِهِ اللَّيَالِي سُنَّةٌ عِنْدَنَا.

وبه قَالَ أهل الظاهر: روى نحوه عن ابن عباس والحسن.

وقال ابن بطال: رواه ابن عيينة عن عن عمر وعن ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال القرطبي أيضًا: المبيت بمنى ليلي التشريق من سنن الحج بلا خلاف إلا لذوي السقاية أو الرعاة ومن تعجل بالنفر في ترك ذلك في ليلة واحدة، أو جميع الليالي كان عليه دم عند مالك.

وقال السفاقي: المبيت بها مأمور به وإلا فكان يجوز للعباس وغيره ذلك.

وقال مالك: من بات وراء الجمرة فعليه الفدية ووجه أنه يبيت بغير منى وهو مبيت مشروع في الحج فلزم الدم بتركه كالمبيت بمزدلفة وعند ابن شعبة عن زيد ابن حباب: أن إبراهيم بن نافع أن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: إذا رميت الجمار بت حيث شئت، وثنا زيد ابن حباب أن إبراهيم بن أبي نجيع عن عطاء قَالَ لا بأس أن يبيت الرجل بمكة ليلي منى إذا كان في صنعته.

ومن حديث ليث عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قَالَ: لا يبيت أحد من وراء العقبة أيام التشريق.

ومن حديث عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عمر رضي الله عنه كان ينهى أن يبيت أحد من وراء العقبة وكان يأمرهم أن يدخلوا منى.

ومن حديث حجاج عن عطاء: أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكره أن ينام أحد أيام منى بمكة.

ومن حديث ليث عن مجاهد: لا بأس أن يكون أول الليل بمكة وآخره بمكة ولا بأس أن يكون أول الليل بمنى وآخره، وعن مُحَمَّد بن كعب: من السنة إذا زرت البيت أن لا تبيت إلا بمنى، وعن أبي قلابة: اجعلوا أيام منى بمنى، وعن عُرْوَة: لا يبيت أحد من وراء العقبة أيام التشريق.

1635 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا فَضْلُ،

وقال إبراهيم: إذا بات دون العقبة إهراق لذلك دمًا، وعن عطاء: تصدَّق بدرهم أو نحوه، وعن سالم: يتصدَّق بدرهم والأسانيد إليهم صحيحة وفي شرح المهذب ومن المعذورين من له مال يخاف ضياعه إن اشتغل بالمبيت أو يخاف على نفسه أو كان به مرض أو له مريض أو يطلب أبًا وشبه ذلك، ففي هؤلاء وجهان، الصحيح المنصوص: أنه يجوز لهم ترك المبيت ولا شيء عليهم بسببه ولهم النفر بعد الغروب ولو ترك البيات ناسيًا كان كتركه عامدًا أو في التنقيح لا يجعل المبيت إلا بمعظم الليل، وفي قول أن الاعتبار بوقت طلوع الفجر وفي المدونة من بات عنها كل الليل فعليه دم.

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: من كان له متاع بمكة يخشى عليه ضياعه بات بها ومقتضاه إباحته للعذر وعليه دم على مقتضى قول ابن نافع في مبسوط من زار البيت فمرض وبات بمكة، فعليه هدي يسوقه من الحل إلى الحرم وإن بات الليالي كلها بمكة قَالَ الداوودي ف قيل: عليه شاة، وقيل: بدنة والحديث من أفراد البخاري.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن شاهين الواسطي وقال صاحب التلويح: هو إسحاق بن بشر وهو وهم قاله العيني قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الطحان، (عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ) هو ابن مهران، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وقد مرَّ هذا الإسناد بعينه في أول الباب الذي قبله.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَ إِلَى السَّقَايَةِ) قد مرَّ أنَّ السقاية ما يبنى للماء أي: الموضع الذي يستقي فيه الماء وفي المجمل هو الموضع الذي يتخذ فيه الشرب في الموسم وغيره.

(فَاسْتَسْقَى) أي: طلب الشرب، (فَقَالَ الْعَبَّاسُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَا فَضْلُ) يسكون الضاد المعجمة، هو ابن عباس أخو عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

اَذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ فَأْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا، فَقَالَ ﷺ: «اسْقِنِي»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ، قَالَ: «اسْقِنِي»، فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ أَتَى رَمَزَمَ وَهُمْ يَسْقُونَ وَيَعْمَلُونَ فِيهَا، فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ» ثُمَّ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا.....»

(اَذْهَبْ إِلَى أُمِّكَ) وهي لبابة بنت الحارث الهلالية، (فَأْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِشَرَابٍ مِنْ عِنْدِهَا، فَقَالَ ﷺ: «اسْقِنِي»)، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ أَيْدِيَهُمْ فِيهِ) وفي رواية الطَّبْرَانِيِّ من أَبِي كَرِيبٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا طَافَ النَّبِيُّ ﷺ أَتَى الْعَبَّاسَ وَهُوَ فِي السَّقَايَةِ فَقَالَ: اسْقُوا لِي، قَالَ الْعَبَّاسُ: إِنَّ هَذَا قَدْ مَرَّتْ يَعْنِي: قَدْ مَرَسَ، أَفَلَا أَسْقِيكَ مِنْ بِيوتِنَا قَالَ: لَا وَلَكِنْ اسْقُونِي مَا يَشْرَبُ النَّاسُ فَأَتَى بِهِ فَذَاقَهُ فَقَطَّبَ ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَكَسَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا اشْتَدَ نَبِيذُكُمْ فَاكْسِرُوهُ بِالْمَاءِ وَعَرَفَ بِهَذَا الْجِنْسِ الْمَطْلُوبَ شَرِبَهُ وَتَقَطَّيْبَهُ مِنْهُ إِنَّمَا كَانَ لِحَمُوضَتِهِ فَقَطَّ وَكَسَرَهُ بِالْمَاءِ لِيَهُونَ عَلَيْهِ شَرِبَهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ يَحْمَلُ عَلَى مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيهِ لَا غَيْرَ.

وروى مسلم من حديث بكر بن عبد الله المزني قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَأَتَاهُ أَعْرَابِي فَقَالَ مَا لِي أَرَى بَنِي مَعَكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَبَنَ وَأَنْتُمْ تَسْقُونَ النَّبِيذَ أَمِنْ حَاجَةٍ بِكُمْ أَمْ مِنْ بَخْلٍ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا بَنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بَخْلٍ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أَسَامَةَ فَاسْتَسْقَى فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ فِيهِ نَبِيذٌ فَشَرِبَ وَسَقَى فَضْلَهُ أَسَامَةَ وَقَالَ: أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ، كَذَا فَاصْنَعُوا وَلَا نَزِيدَ عَلَيَّ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (قَالَ: «اسْقِنِي») وَيُرْوَى فَقَالَ: قِيلَ: الْفَاءُ فِيهِ فَصِيحَةٌ أَيْ: فَذَهَبَ فَأَتَى بِالشَّرَابِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْقِنِي» وَفِيهِ نَظَرٌ لَا يَخْفَى.

(فَشَرِبَ مِنْهُ⁽¹⁾) ثُمَّ أَتَى رَمَزَمَ وَهُمْ يَسْقُونَ) جملة حالية أي: يسقون الناس (وَيَعْمَلُونَ فِيهَا) أي: ينزحون منها الماء، (فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ» ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنْ تُغْلَبُوا) بضم التاء على البناء للمفعول.

(1) ففيه أن الحاصل في الأشياء الطهارة لتناوله ﷺ من الشراب الذي غمست فيه الأيدي.

لَنَزَلْتُ، حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ» يَعْنِي: عَاتِقُهُ، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ⁽¹⁾.

(لَنَزَلْتُ، حَتَّى أَضَعَ الْحَبْلَ عَلَى هَذِهِ يَعْنِي: عَاتِقُهُ، وَأَشَارَ إِلَى عَاتِقِهِ) أَي:

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: قوله: أن رسول الله ﷺ جاء إلى السقاية الحديث ظاهر الحديث يدل على طهارة الماء المستعمل وهو مذهب مالك رحمه الله ويدل على طهارة المؤمنين ومدح أفعال البر للذين يفعلونها، فأما طهارة المؤمنين والماء فلكون النبي ﷺ شرب من السقاية بعد أن أخبر أن الناس يضعون فيها أيديهم وإن كان وقوع النجاسة تتطرق بالا احتمال لبعضهم هل يعلم منه أو غير علم فبين ﷺ بشره أن الممكن في هذا الموطن وما أشبهه من المياه وما يمكن أن يكون قد خالطها من طريق الاحتمال لا يلتفت إليه وإنما يعمل على ما تحقق من ذلك وأن الأصل البراءة، فيعمل عليه وأن الماء طاهر في ذاته كما جاء في بئر بضاعة الذي كان يرمى فيه خرق الحيز وكان مستقذراً في الظاهر فسئل عنه عليه السلام فقال: خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه فطرد القاعدة وألزمها استصحاب الحكم وعلى هذا أجاز الفقهاء الوضوء من الجوابي التي على الطرق والدواب تشرب منها ويخالطها ما في أنوافها من القذر إلى غير ذلك مما في أيدي الناس وأرجلهم من الغبار واحتمال النجاسة أن تكون حلت فيه.

وفيه: دليل على طلب شرب الماء وإن كان في الحضر وليس كغيره وقد ذكر ذلك بعض الفقهاء. وفيه: دليل على أن ما جعل في السبيل ولم يسم بصدقة أنه حلال للغني والفقر وليس بصدقة ولا يتعين على أحد فيه منه يؤخذ ذلك من أن النبي ﷺ شرب من عمل هؤلاء أهل السقاية وهم الكل خرجوا عنه لله فلو كان يجري مجرى الصدقة لما شربه هو ﷺ فإن الصدقة عليه حرام وكذلك لو كان فيه مكروه ما فعله ﷺ يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام جاء بنفسه المكرمة إلى السقاية فاستسقى.

وفيه: دليل على جواز جواب السائل بأعلى مما طلبه على ما يراه المطلوب له يؤخذ ذلك من قول العباس بدلاً من أن يعطى قال الفضل اذهب إلى أمك فأت رسول الله ﷺ بشراب.

وفيه: دليل على جواز ذكر النساء بمحضر أهل الفضل وجمع الناس وليس في ذلك مكروه يؤخذ ذلك من قوله: اذهب إلى أمك بحضرة النبي ﷺ ومن معه ولم يعتب عليه النبي ﷺ وما قال له في ذلك شيئاً وجرت عادة الناس اليوم إذا ذكر النساء ذكروا بعد ذلك حاشاك وجعلوها من الأدب بل هي من البدع.

وفيه: دليل على جواز تبريد الماء يؤخذ ذلك من قوله: اذهب إلى أمك فأت بشراب لأن ماء الحجاز إذا عذب برد وطاب فلو لم يكن جائزاً ما فعله العباس ولا سكت له النبي ﷺ حين سمعه يؤخذ ذلك من أن الذي يقصد وجهها ما في حاجته ليس يجب عليه بيانها يؤخذ ذلك من أن النبي ﷺ لم يمنعه من قبول ما أمر العباس به ابنه من إتيانه بالماء إلا ما قصد هو ﷺ من تعيد قاعدة شرعية كما قدمنا ذكرها من طهارة الماء المستعمل وغيرها وزيادة على ذلك رفع التكليف وهي طريقته عليه السلام لقول عائشة رضي الله عنها: ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً.

وفيه: دليل لأهل الصوفة الذين يقولون: بترك التكليف.

لو لا أن يجتمع عليكم الناس ومن كثرة الزحام تصيرون مغلوبين .

وفيه : دليل على أنه إذا اجتمع حظ النفس وأمر ما في الدين ولو كان مندوبًا بأقدم الدين يؤخذ ذلك من أن شرب الماء البارد فيه راحة للنفس والشرب من السقاية فيه من الفوائد الدينية ما ذكرناه فآثر هو ﷺ ما هو للدين على ما هو للنفس وقد نص عليه السلام على ذلك فقال : أنتم في زمان يقدمون أعمالهم قبل أهوائهم ويأتي زمان يبدون أهواءهم قبل أعمالهم . وما قلنا : إنه من قصد مقصدًا في فعله لا يلزمه ذلك بمقتضى ما قدمناه هل يعارضنا قوله عليه السلام حين صلى بوضوء واحد الظهر والعصر ولم تكن عادته عليه السلام قبل إلا الوضوء لكل صلاة فذكره عمر رضي الله عنه فقال عليه السلام عمدًا فعلته يا عمر : فالجواب عن الفرق بين المسألتين أن تلك كانت له عادة فذكره عمر من أجل احتمال النسيان فحينئذ جاوبه عليه السلام لرفع الإشكال وهنا لم تكن عادة متقدمة يقع من أجلها إشكال ففعل ولم يقل لعلمه أن فعله في التعليم أبلغ وأثبت .

وفيه : دليل على أن المرأة هي المتصرفه فيما في البيت يؤخذ ذلك من قوله العباس (اذهب إلى أمك) فلو لم يكن الحكم والتصريف لها لقال له : اذهب أنت إلى الموضع الفلاني أو إلى الشخص الفلاني الذي كان يكون له التصرف ويؤخذ منه النذب إلى مشاركة الأهل في المعروف يؤخذ ذلك من قوله لابنه : (اذهب إلى أمك فأت رسول الله ﷺ بشراب) لكي يخبرها فيحصل لها نية في تحسين الشراب وتنظيف الإناء فيكون لها في ذلك أجر وسرور .

وفيه : من الأدب أن يكتفى عن الشخص بأعلى أسمائه يؤخذ ذلك من قوله : ائت رسول الله لأنه أعلى أسمائه عليه السلام ولم يقل ابن أخي ولا غير ذلك .

وفيه : دليل على أن الاختصار في الجواب والسؤال إذا فهم المقصود هو الأولى يؤخذ ذلك من قوله حين ذكر له إنهم يجعلون أيديهم فيه اسقني ولم يزد على ذلك شيئًا .

وفيه : دليل على أن من السنة الانصراف عند الفراغ من الشراب أو الأكل يؤخذ ذلك من قوله : (فشرب معه ثم أتى زمزم) أي : تحول بعد شربه منه إلى أن مشى إلى زمزم ومن المعروف اتباع المعروف بالمعروف لأنه عليه السلام مشى من هنا بعد ما قعد أحكامًا كما ذكرنا إلى موضع آخر وإن كان الحكم فيهما سواء لأن هؤلاء يسقون فيكون مشيه عليه السلام لهؤلاء الآخرين لإدخال السرور عليهم لأنه عليه السلام لو لم يمش لهؤلاء لبقيت قلوبهم منكسرة وكان الناس أيضًا يفضلون السقاية على زمزم يقولون : النبي ﷺ أتى السقاية ولم يأت زمزم فجاء مشيه عليه السلام إلى هؤلاء معروفًا ثانيًا ، وقوله فقال : «اعملوا فإنكم على عمل صالح» يؤخذ منه نذب العمل لأهلها إذا كانوا يعملون كما قدمناه أولاً .

وفيه من الفائدة : أنه تشيط للعامل على عمله وترغيب له فيه وقد قال عز وجل : ﴿وَمَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ وَالْقَوْنَ﴾ [المائدة : 2] بخلاف مدح الشخص لقوله عليه السلام : «قطعتم ظهر الرجل لأن مدح الذات قد يحصل منه العجب وهو سم قاتل» . ومدح العمل ليس فيه ذلك بل هو كما ذكرناه ترغيب فيه . مثال ذلك إذا رأيت شخصًا يصوم تذكر له ما جاء في الصوم أو يجاهد تذكر =

وقال الداوودي أي: إنكم لا تتركوني أستقي ولا أحب أن أفعل بكم ما

ما جاء في الجهاد فذلك تقوية له على ما هو بسبيله. وقوله: (على عمل صالح) أي: ثابون عليه لأن الأعمال الصالحات فائدتها ما يترتب عليها من الثواب.

وفيه: جواز ترك العمل ما لم يكن فرضاً لما يترتب عليه من منع توفيته أو مكروه يقع من أجله يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «لولا أن تغلبوا لنزلت حتى أضع الجبل على هذه» فبين عليه السلام أنه ما منعه من الفعل إلا أنهم يغلبون عليه حتى لا يتركونه يحصل بقصده وقد يحصل لبعضهم من الازدحام عليه من أجل ما يرغبون فيه أذى.

وفيه: دليل على طلب التبرك بالمباركين يؤخذ ذلك من أنهم لم يكونوا يأخذون الجبل معه عليه السلام إلا أنهم يرغبون في البركة التي تحصل لهم من اجتماعهم معه عليه السلام في جبل واحد فإنه يرجى من الكريم إذا قبل عمل من له عنده حرمة لا يترك من كان معه فيه مشاركاً كيف وقد قيل: هم القوم لا يشقى جلسهم فهذا بالمجالسة فكيف بالمشاركة.

ويترتب على هذا بحث ينص على مخالطة أهل الفضل في كل الأحوال رجاء الفضل من فضلهم لأنهم ما جعلوا إلا رحمة فينبغي أن نغتنم تلك الرحمة من واهبها ولذلك فاق أهل الصوفة الناس في هذا التحسن ظن بعضهم ببعض. وقد دخلت قرية بالأندلس تسمى بلفيق وكانت موطن الشيخ المبارك أبي إسحاق نفع الله به وبأمثاله فلا تمشي فيها تسأل أحداً منهم عن أحد أين هو إلا أن يكون جوابه عن ذلك الشخص سيدي فلاناً نفع الله به في الموضع الفلاني هذا في غيبة الشخص وأما بحضرته فلا يزيد أحد منهم لأحد على السلام الشرعي شيئاً وإن ناداه ناداه باسمه لا يزيد عليه شيئاً هكذا رأيتهم مدة ما كنت معهم لم يتغيروا عنه وفيه دليل على الكلام بالإشارة وليس من العي يؤخذ ذلك من قوله: (على هذه وأشار إلى عاتقه).

وفيه: دليل على أن إشارة ذي الفضل ليس فيها اعتراض عليهم ولا تنقص بهم ولا خلل في منزلتهم يؤخذ ذلك من إشارته عليه السلام إلى عاتقه.

وفيه: دليل على أن الحكم للمعاني لا لظاهر الألفاظ يؤخذ ذلك من أن إشارته عليه السلام إنما باشر بظاهرها الثوب الذي على العاتق والمعنى العاتق التي تحته.

وفيه: دليل لأهل الإشارات وأن الإيلاج فيها فيما خفي ورق يؤخذ ذلك من فعله عليه السلام ما تقدم ذكره من الإشارة للعاتق والمقصود تلك النفس المباركة. وهنا بحث وهو لم قال لأهل زمزم: «اعملوا فإنكم على عمل صالح». وقال في الصلاة: أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة.

فوجه الفقه في ذلك أنه ما كان من النوافل من جميع الخير يمكن فيها الإخفاء والإظهار فالإخفاء أفضل وما كان منها لا يمكن بالوضع إخفاءه كمثل السقاية وتدريس العلم والجهاد وما أشبه ذلك فالأفضلية فيه بتعدي النية فيه لقوله عليه السلام: «أوقع الله أجره على قدر نيته» من أجل هذا الشأن فضل أهل السلوك غيرهم لأنهم ناظرون أبداً في ترفع أعمالهم إما بالنية أو بالقبول أو بالفعل أو بالزمان أو بالمكان أو بالمجموع، ولذلك قال ﷺ: كفى بالعبادة شغلاً. لأن صاحب هذا الشأن مثل تاجر الدنيا على معظم ما معه من المال لا يزال في تنميته =

تكرهون فتغلبوا .

وقيل : معناه لولا أن يقع عليكم الغلبة بأن يجب عليكم ذلك بسبب فعلي .

وقيل : معناه لولا أن يغلبكم الولاة على هذا العمل بأن ينتزعه منكم حرصاً على حيازة هذه المأثرة والمكرمة .

وقيل : معناه لولا أن يغلبكم الناس على هذا العمل إذا رأوني قد عملته لرغبتهم في الاقتداء بي فيغلبوكم بالمكاثرة لفعلت .

ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فَقَالَ : «انزعوا بني عبد المطلب فلولاً أن يغلبكم الناس على سقايتكم لنزعتم معكم» فناولوه دلوفا فشرب منه وذكر ابن السكن أن الذي ناوله الدلو هو العباس بن عبد المطلب .

وقال ابن بزيمة : أراد بقوله لولا أن تغلبوا قصد السقاية عليهم وأن لا شاركوا فيها .

قَالَ الخطابي : وفيه دليل على أن الظاهر أن أفعاله ﷺ فيما يتعلق بأمور الشريعة على الوجوب فترك الفعل شفقاً أن يتخذ سنة واختلفوا في الشرب من سقاية الحاج .

قَالَ طاووس : الشرب من سقاية العباس من تمام الحج ، وقال عطاء : لقد أدركت هذا الشرب وإنَّ الرجل يشرب فتلتزق شفتاه من حلاوته فلمّا ذهب الأحرار ووَلَّى العبيد تهاونوا بالشرب واستخفوا به .

وروى ابن أبي شيبة عن السائب بن عبد الله أنه أمر مجاهد مولاه بأن يشرب من سقاية العباس ويقول : إنه من تمام السنة .

بجميع وجوه التنمية فكَذلك أهل المعاملات مع مولاهم ليس لهم شغل ولا قرة عين إلا فيما فيه رضاؤه عز وجل . ول بعضهم أن العين إذا لم تَرَكم لم تر شيئاً يسرها . وإذا أبصرتكم لم تر شيئاً يسوؤها فجلجلي جلالكم جبر كسرها ، كجبر غيث السماء في جذب أرضها ، فبحرمة ما تملون من ضعفها فلطفكم جبر لرهف حالها .

وقال الربيع بن سعد: أتى أبو جعفر السقاية فشرب وأعطى جعفر فضله وممن شرب منها سعيد بن جبير وأمر به سويد بن غفلة.

وروى ابن جريج عن نافع أن عمر رضي الله عنهما لم يكن يشرب من النبيذ في الحج.

وكذا روى خالد بن أبي بكر أنه حج مع سالم ما لا يحصى فلم يره يشرب من نبيذ السقاية.

وفي الحديث: إثبات أمر السقاية للحاج وأن مشروعيته من باب إكرام الضيف واصطناع المعروف.

وفيه أيضًا: أن الذي أرصد للمصالح العامة لا يحرم على النبي ﷺ ولا على آله كالمياه التي تكون في السقايات التي تشربها المارة لأن العباس رضي الله عنه أرصد سقاية زمزم لذلك وقد شرب منها النبي ﷺ.

قال ابن المنير في الحاشية: مجمل الأمر في مثل هذا أنها مرصدة للنفع العام فيكون للغني في معنى الهدية والفقير صدقة.

وقال ابن التين: شربه ﷺ لا يخلو أن يكون من مال الكعبة التي كان يؤخذ من الخمس أو من مال العباس الذي عمله للغني والفقير فشرب منه ﷺ ليسهل على الناس.

وفيه أيضًا: أنه لا يكره طلب السقي من الغير ولا رد ما يعرض على المرء من الإكرام إذا عارضته مصلحة أولى منه لأن ردّه لما عرض عليه العباس ما يؤتى به من بيته لمصلحة التواضع التي ظهرت من شربه ﷺ مما يشرب منه الناس.

وفيه أيضًا: الترغيب في سقي الناس خصوصًا المارة وخصوصًا بماء زمزم وفيه أيضًا تواضع النبي ﷺ وحرص أصحابه على الاقتداء به وكراهة التقدر والتكره للمأكولات والمشروبات والحديث من أفراد البخاري.

76 - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَمْزَمَ⁽¹⁾

76 - بَابُ مَا جَاءَ فِي زَمْزَمَ

(بَابُ مَا جَاءَ فِي زَمْزَمَ) مِنَ الْأَثَارِ وَالْأَحَادِيثِ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ :

(1) قَالَ الْكَانْدَهْلَوِيُّ : الظَّاهِرُ عِنْدِي : أَنَّ غَرَضَ الْبُخَارِيِّ مِنَ التَّرْجُمَةِ فَضْلَ مَاءِ زَمْزَمَ ، وَأَثْبَتَهُ أَيْضًا بِالشَّرْبِ قَائِمًا ، قَالَ الْحَافِظُ : قَوْلُهُ : مَا جَاءَ فِي زَمْزَمَ كَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِي فَضْلِهَا حَدِيثٌ عَلَى شَرْطِهِ صَحِيحًا ، وَقَدْ وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ : أَنَّهَا «طَعَامٌ طَعِمَ» زَادَ الطَّيَالِسِيُّ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنْهُ مُسْلِمٌ «وَشَفَاءٌ سَقَمَ» وَفِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «مَاءُ زَمْزَمَ لَمَّا شَرِبَ لَهُ» رَجَالَهُ مُوْتَقُونَ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي إِرسَالِهِ وَوَصْلِهِ ، وَإِرسَالِهِ أَصَحُّ ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَهُوَ أَشْهُرُ مِنْهُ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، وَرَجَالَهُ ثِقَاتٌ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ الْمُؤْمِلِ الْمَكِّيَّ ، فَذَكَرَ الْعَقِيلِيُّ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ ، لَكِنْ وَرَدَ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ إِبرَاهِيمَ ابْنِ طَهْمَانَ وَحُمَازَةَ الزِّيَّاتِ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ جَابِرٍ ، وَوَقَعَ فِي فَوَائِدِ ابْنِ الْمُقَرِّيِّ مِنْ طَرِيقِ سُؤَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ أَبِي الْمَوَالِي عَنْ ابْنِ الْمُنَكِّدِرِ عَنْ جَابِرٍ ، وَزَعَمَ الدِّمِيَّاطِيُّ أَنَّهُ عَلَى رِسْمِ الصَّحِيحِ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ مِنْ حَيْثُ الرِّجَالُ إِلَّا أَنَّ سُؤَيْدًا وَإِنْ أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ فَإِنَّهُ خَلَطَ وَطَعَنُوا فِيهِ : وَقَدْ شَذَّ بِإِسْنَادِهِ ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ الْمُؤْمِلِ ، وَقَدْ جُمِعَتْ فِي ذَلِكَ جُزْءًا ، اهـ .

وَذَكَرَ الْعَيْنِيُّ رِوَايَةَ مُسْلِمٍ بِأَوْضَحٍ مِمَّا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ إِذْ قَالَ : وَمِنْ فَضَائِلِهَا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ : شَرِبَ أَبُو ذَرٍّ مِنْهَا ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَيْسَ لَهُ طَعَامٌ غَيْرُهَا ، وَأَنَّهُ سَمِنَ فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ فَقَالَ : «إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ ، إِنَّهَا طَعَامٌ طَعِمَ» وَزَادَ الطَّيَالِسِيُّ «وَشَفَاءٌ سَقَمَ» وَعَنْ أُمِّ أَيْمَنَ قَالَتْ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَكَى جَوْعًا قَطُّ وَلَا عَطْشًا كَانَ يَغْدُو إِذَا أَصْبَحَ فَيَشْرَبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ شُرْبَةً فَرِمًا عَرْضَنَا عَلَيْهِ الطَّعَامُ فَيَقُولُ : «لَا أَنَا شَبِيعَانُ شَبِيعَانُ» ذَكَرَهُ فِي الْمَصْنَفِ الْكَبِيرِ ، وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «هِيَ هَزْمَةُ جَبْرِيلَ وَسَقِيَا إِسْمَاعِيلَ» وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْبَطَ بِثَرِّ زَمْزَمَ مَرَّتَيْنِ : مَرَّةً لِأَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى انْقَطَعَتْ زَمَنُ الطُّوفَانِ ، وَمَرَّةً لِإِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لِرَجُلٍ : إِذَا شَرِبْتَ مِنْ زَمْزَمَ فَاسْتَقْبِلِ الْكَعْبَةَ وَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «آيَةُ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَعُونَ مِنْ زَمْزَمَ» وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ كَانَ إِذَا شَرِبَ مِنْهَا قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا ، وَرِزْقًا وَاسِعًا ، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، وَرَوَى أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي ذِكْرِ حِجَّتِهِ ﷺ : «ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى زَمْزَمَ فَشَرِبَ مِنْهَا وَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ» الْحَدِيثُ اهـ .

قُلْتُ : مَا قَالَهُ الْحَافِظُ وَتَبِعَهُ فِيهِ غَيْرُهُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِي فَضْلِ زَمْزَمَ حَدِيثٌ عَلَى شَرْطِهِ صَرِيحًا عَجِيبٌ ، لَا سِيَّمَا مِنَ الْحَافِظِ قُدْسِ سِرِّهِ ، وَأَيُّ حَدِيثٍ يَكُونُ أَصْرَحَ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ فِي فَضْلِ مَاءِ زَمْزَمَ ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى كَوْنِ مَاءِ زَمْزَمَ أَفْضَلَ مِنْ مَاءِ الْكَوْثَرِ ، فَفِي مُقَدِّمَةِ الْهَدَايَةِ : وَقَدْ وَرَدَتْ لِمَاءُ زَمْزَمَ فَضَائِلٌ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ، وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَاءَهَا أَفْضَلُ مِيَاهِ الدُّنْيَا إِلَّا مَا نَبَعَ مِنْ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهَلْ مَاءُ زَمْزَمَ =

كأنّه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحًا.

وتعقبه العيني: بأنّ حديث الباب يدلّ على فضلها لأن فيه، ففرج صدري ثم غسله بماء زمزم وهذا يدل قطعًا على فضلها حيث اختصّ غسل صدره ﷺ بماء زمزم دون غيره وذلك لأنها ركضة جبريل عليه السّلام وسقيا إسما عيل عليه السّلام، وفي مجمع ما استعجم هي بفتح الأوّل وسكون الثاني وفتح الثالث وبضم الأوّل وفتح الثاني وكسر الثالث ويقال: بضم أوّله وفتح ثانيه وتشديده وكسر ثالثه ويسمّى ركضة جبريل وهزمة جبريل بتقديم الزاي وهزمة الملك وتسمّى الشّياعة وهي بئر المسجد الحرام بينها وبين الكعبة قريب من أربعين ذراعًا، وسميت بزَمْزَم لكثرة مائها، يقال: ماءٌ زَمْزَمٌ إذا كان كثيرًا، وقيل لضم هاجر لمائها

أفضل من مياه الدنيا إلا ما نبع من أصابع رسول الله ﷺ، وهل ماء زمزم أفضل من ماء الكوثر؟ أيضًا اختلفوا فيه: فمنهم من قال لا، وذهب أهل التحقيق إلى كونه أفضل منه أيضًا أخذًا مما روي في قصة المعراج من غسل الملائكة صدر رسول الله ﷺ بمائها، فلو كان ماء الكوثر أفضل منه لحجّ به كما لا يخفى اهـ.

وقال الزرقاني في شرح المواهب: واستدل شيخ الإسلام السراج البلقيني بغسل قلبه الشريف بماء زمزم على أنه أفضل من ماء الكوثر، لأنه لم يغسل قلبه المكرم إلا بأفضل المياه، وإليه يومي قول العارف ابن أبي جمرة في كتابه «بهجة النفوس» وتوقف السيوطي فيه بأن كونه لا يغسل إلا بأفضل المياه مسلم لكن بأفضل مياه الدنيا إذ الكوثر من متعلقات دار البقاء، فلا يستعمل في دار الفناء، ولا يشكل بكون الطست من الجنة لأن في استعماله ليس ذهاب عين بخلاف ذلك، وأجاب في الإيعاب: بأنه إذ سلم أنه لا يغسل إلا بأفضل المياه لزمه تسليم قول البلقيني وتخصيصه بأفضل مياه الدنيا لا دليل عليه، والفرق بينه وبين الطست بما ذكر لا تأثير له، لأن ذلك الوقت وقت إظهار كرامته وخرق العادة له وإلا لحرم استعمال الذهب، وهذا مقتضى لاستعمال ماء الكوثر لو كان أفضل فلما نزل إلى ماء زمزم اقتضى ذلك بقرينة المقام أنه أفضل منه، وبهذا يرد على من نازع البلقيني أيضًا يعني السيوطي، «بخبر لقاب قوس أحذك في الجنة» الحديث إلى آخر ما بسط من الأسئلة والأجوبة إلى أن قال: وما ذكر فيه، أي: في ماء الكوثر من الخصوصية: إن من شرب منه شربة لا يظلم بعدها أبدًا، ورد في زمزم أعظم منه، وهو أن من شرب منها للأمن من العطش يوم القيامة أعطيه، كما يصرح به الحديث الصحيح، وقول ابن الرفعة: الماء النابع من بين أصابعه ﷺ أشرف المياه، لا يرد على البلقيني لأن النابع لم يكن موجودًا إذ ذاك، ولا يرد على ابن الرفعة الحديث الصحيح «خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم» لأن ما نبع من أصابعه ﷺ لم يكن موجودًا عن قوله ذلك، انتهى ملخصًا.

حين انفجرت وزمها إياها وقيل لززمة جبريل وكلامه وسيجيء في كتاب الأنبياء عليهم السلام أن الملك نحت موضع زمزم بعقبه أي: بجناحه حتى ظهر الماء.

وقال الكلبي: إنما سميت زمزم لأن بابل بن ساسان حيث سافر إلى اليمن دفن سيوف قلعية وحلي الزمازمة في موضع بئر زمزم، فلما احتفرها عبد المطلب أصاب السيوف والحلي فيه فسميت زمزم.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: سميت زمزم لأنها زمت بالتراب لثلا يأخذ الماء يميناً وشمالاً ولو تركت لساحة على وجه الأرض حتى ملأ كل شيء.

وقال الحربي: سميت بززمة الماء وهي حركته.

وقال أبو عبيد، قال بعضهم: إنها مشتقة من قولهم ماء زَمَزَم وزَمَزَم أي: كثير وفي الموعب ماء زَمَزَم وزَمَزَم وهو الكثير، وعن ابن هشام: الزمزمة عند العرب الكثرة والاجتماع⁽¹⁾ ومن فضائلها ما رواه مسلم: شرب أبو ذر رضي الله عنه منها ثلاثين يوماً وليس له طعام غيرها وأنه سمن فأخبر النبي ﷺ بذلك فَقَالَ: «إنها مباركة إنها طعاماً طعم» وزاد أبو داود الطيالسي في مسنده من الوجه الذي أخرجه مسلم وشفاء سقم.

وروى الحاكم في المستدرک من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: ماء زمزم لما شرب له ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في إرساله ووصله وإرساله أصح، وعن أم أيمن قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ شكى جوعاً قط ولا عطشاً إلا كان يغدوا إذا أصبح يشرب من ماء زمزم شربة، فربما عرضت عليه الطعام فيقول: «لا أنا شبعان» ذكره في المصنف الكبير في شرف المصطفى ﷺ وعن عقيل بن أبي طالب: قال: كنا إذا أصبحنا وليس عندنا طعام قال لنا أبي إيتوا زمزم فنأيتها فنشرب منها فنجتزئ.

وروى الدارقطني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: وهي

(1) وعن هشام قال أبو زيد: الزمزمة من الناس خمسون ونحوهم. وعن مجاهد: إنما سميت زمزم لأنها مشتقة من الهزمة والهزمة الغمز بالعقب في الأرض أخرجه الفاكهي بإسناد صحيح عنه.

1636 - وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَرَجَ سَقْفِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَتَنَزَّلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَفَرَجَ.....

هزيمة جبريل وسقيا إسماعيل عليهما السلام، وذكر الزمخشري في ربيع الأبرار: أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْبَطَ بئر زمزم مرتين مرة لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ حتى انقطعت زمن الطوفان، ومرة لإسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وروى ابن ماجة بإسناد جيد: أَنَّ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لرجل: إذا شربت من زمزم فاستقبل الكعبة واذكر اسم الله عز وجل، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلعون من زمزم».

وروى الدارقطني أَنَّ عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذا شرب منها قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء.

وروى أحمد بإسناد جيد من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذكر حجته ﷺ ثم عاد إلى الحجر ثم ذهب إلى زمزم، فشرب منها وصب على رأسه ثم رجع فاستلم الركن الحديث.

(وَقَالَ عَبْدَانُ) هو لقب عبد الله بن عثمان المروزي وسيأتي إن شاء الله تعالى في أحاديث الأنبياء بلفظ وقال لي عبدان بزيادة قوله لي.

(أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَانَ أَبُو ذَرٍّ) هو الغفاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَرَجَ) بضم الفاء وكسر الراء وبالجميم أي: فتح (سَقْفِي) والمعنى: فتح فيه فتح، وروى فشق وأضاف السقف إلى نفسه مع أنه بيت أم هانئ كما ثبت في الرواية بأدنى ملابسة، وما روى أنه كان في الحطيم فمحمول على كون العروج مرتين، أو على أنه ﷺ دخل بعد ذلك بيت أم هانئ ومنه عرج به إلى السماء فافهم.

(وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَتَنَزَّلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَفَرَجَ) بفتح الفاء والراء وبالجميم

صَدْرِي ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ، مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَعَهَا فِي صَدْرِي

أي: شق (صَدْرِي) وفي رواية عن صدي ويروي شرح صدي، (ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءٍ زَمْزَمَ) وإنما غسله بماء زمزم لفضله على سائر المياه، حتى قيل: إنه أفضل من الكوثر، أو إنه يقوي القلب.

(ثُمَّ جَاءَ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ) وذلك كان على أصل الإباحة والتحريم إنما كان بالمدينة على أنه فعل الملائكة واستعمالهم ولا يلزم أن يكون حكمهم كحكمنا كما لا يلزم أن يكون حكم الآخرة كحكم الدنيا، وإنما كان من ذهب لأنه أعلى أواني الجنة وهو رأس الأثمان وله خواص منها أنه لا تأكله النار، ولا تأكله الأرض ولا يغيره، وهو أنقى شيء وأصفاه يقال في المثل أنقى من الذهب، وهو سبب للفرح والسرور قَالَ الشاعر:

صفراء لا ينزل الأحزان ساحتها لو مسّها حجر مسّته سرّاء
وهو أثقل الأشياء فيجعل في الزئبق الذي هو أثقل الأشياء فيرسب، وهو أوفق لثقل الوحي وهو عزيز وبه يتم الملك.

(مُمْتَلِئٍ) بالحر صفة طست (حِكْمَةً وَإِيمَانًا) قَالَ النَّوَوِي: إِنَّ الْحِكْمَةَ فِيهَا أقوال مضطربة صفا لنا منها أنها عبارة عن العلم المتصف بالأحكام المشتمل على المعرفة بالله المصحوب بنفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق والعمل والصدّ عن اتباع الهوى والباطل فالحكيم من حاز ذلك كله، وقال ابن دريد: كل كلمة وعظمتك أو زجرتك أو دعتك إلى مكرمة أو نهتك عن قبح فهي حكمة، وقيل: هي النبوة وقيل هي الفهم عن الله.

وقال ابن سيدة: القرآن كفى به حكمة وذلك لأنه مشتمل على ذلك كله والأمة صارت علماء بعد جهل، وجعل الإيمان والحكمة في الإناء وإفراغهما في صدره كما قَالَ ﷺ: («فَأَفْرَعَهَا فِي صَدْرِي») مع أنهما معنيان وذلك من صفات الأجسام من أحسن المجازات والمعنى: أن الطست جعل فيه شيء يحصل بسببه كمال الإيمان والحكمة فأطلقا عليه تسميته للشيء باسم مسببه أو هو من باب

ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَعَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالَ جِبْرِيلُ لِحَاظِنِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ قَالَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ».

التمثيل بناء على جواز تمثيل المعاني لينكشف بالمحسوس ما هو معقول.

(ثُمَّ أَطْبَقَهُ) أي: صدره الشريف، يقال: أطبقت الشيء إذا غطيته وجعلته مطبقاً، وفي التوضيح لما فعل به ذلك ختم عليه كما يختم على الوعاء المملوء فجمع الله له أجزاء النبوة وختمها فهو خاتم النبيين فلم يجد عدوه سبيلاً إليه لأن الشيء المختوم محروس، وقد جاء أنه استخرج منه علقه وقال هذا حظ الشيطان.

(ثُمَّ أَخَذَ) أي: جبريل (بِيَدِي فَعَرَجَ) أي: صعد يقال عرج يعرج عروجاً من باب نصر ينصر أي: رقى وارتفع وعلا والمعراج شبه سُلم يعرج عليه الأرواح وقيل: هو حيث يصعد أعمال.

بني آدم بي (إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا) تأنيث الأدنى بمعنى الأقرب وصفت به لكونها أقرب إلى الأرض من غيرها، وروى ابن حبان في صحيحه مرفوعاً ما بين السماء والأرض مسيرة خمسمائة عام وقد روى أيضاً أن ما بين كل سمائين كذلك، وقد ذكر أبو جعفر مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة بإسناده إلى العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هل تدرّون كم بين السماء والأرض» قلنا: الله ورسوله أعلم، قَالَ: «بينهما خمسمائة عام وكثف كلّ سماء خمسمائة سنة وفوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض» وفي رواية أبي سعيد أحمد بن مُحَمَّد بن زياد: ومن السماء السابعة إلى الكرسيّ كذلك والماء على الكرسيّ والعرش على الماء.

(قَالَ جِبْرِيلُ لِحَاظِنِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا: افْتَحْ) أي: الباب وهذا يدلّ على أن الباب كان مغلقاً، قَالَ ابن المنير حكمته أن يتحقق النبي ﷺ أَنَّ السَّمَاءَ لم تفتح إلا لأجله بخلاف ما وجده مفتوحاً، وفيه أيضاً دلالة على أَنَّ عروجه ﷺ كان بجسده إذ لو لم يكن بجسده لما استفتح.

(قَالَ) أي: الخازن: (مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ) وقد مرّ هذا الحديث بتمامه

1637 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا الْفَرَارِيُّ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ: «سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ» قَالَ عَاصِمٌ: فَحَلَفَ عِكْرِمَةُ مَا كَانَ يَوْمَئِذٍ إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ⁽¹⁾.

في باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء في أول كتاب الصلاة، وقد مرّ الكلام فيه أيضا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) وفي رواية أبي ذرٍّ (هُوَ ابْنُ سَلَامٍ) وسلام ابن الفرّج وكنية محمد أبو عبد الله البيكندر قَالَ: (أَخْبَرَنَا الْفَرَارِيُّ) بفتح الفاء وتخفيف الزاي وبالألف مروان بن معاوية وغلط من قال هو أبو إسحاق وقد مرّ في باب فضل صلاة العصر.

(عَنْ عَاصِمٍ) هو ابن سليمان الأحول، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ) جملة اسمية وقعت حالا.

(قَالَ عَاصِمٌ: فَحَلَفَ عِكْرِمَةُ مَا كَانَ) أي: رسول الله ﷺ (يَوْمَئِذٍ) يعني: يوم سقى ابن عباس رضي الله عنهما رسول الله ﷺ من ماء زمزم.

(إِلَّا عَلَى بَعِيرٍ) وفي لفظ ابن ماجه، قَالَ عَاصِمٌ: فذكرت ذلك لعكرمة

(1) قال الحافظ: قوله فحلف عكرمة، وعند ابن ماجه من هذا الوجه قال عاصم: فذكرت ذلك لعكرمة فحلف بالله ما فعل أي: ما شرب قائما لأنه كان حينئذ راكبا، وعند أبي داود من رواية عكرمة عن ابن عباس أنه أناخ فصلى ركعتين، فعل شربه من زمزم كان بعد ذلك، ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائما لئلا يهين عنه، لكن ثبت عن علي عند البخاري أنه ﷺ شرب قائما فيحمل على بيان الجواز، اهـ.

قلت: وقد أخرج مسلم في حديث جابر الطويل «فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم»، فقال: انزعوا بني عبد المطلب فلولا أن يغلبكم الناس على سقايتكم لنزعت معكم، فناولوه دلو فشرّب منه» وظاهر هذا السياق أنه ﷺ ذهب إلى زمزم بعد الصلاة، وظاهر أنه ﷺ لم يكن راكبا إذ ذاك، وقد أخرج البيهقي عن ابن عباس قال: مر رسول الله ﷺ بزمزم فاستسقى فأتيته بدلو من ماء زمزم فشرّب وهو قائم رواه مسلم في الصحيح، وأخرج من طريق آخر عن الشعبي سمع ابن عباس قال: سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرّب قائما، واستسقى وهو عند البيت، قال: ورواه هشيم عن عاصم ومغيرة عن الشعبي مختصرا شرب من زمزم وهو قائم، وكذلك رواه الثوري وابن عيينة ومروان بن معاوية =

فحلف بالله ما فعل أي: شرب قائماً لأنه كان حينئذ راكباً، وعند أبي داود من رواية عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أناخ فصلّي ركعتين فلعلّ شربه من زمزم كان بعد ذلك، ولعلّ عكرمة إنما أنكر شربه قائماً لنهي عنه لكن ثبت عن علي رضي الله عنه عند البخاري أنه ﷺ شرب قائماً فيحمل على بيان الجواز، ففي الحديث الرخصة في الشرب قائماً، وقيل: إنّ الشرب من زمزم من غير قيام يشق لارتفاع ما عليه من الحائط.

وقال ابن بطال: أراد البخاري أنّ الشرب من ماء زمزم من سنن الحج، وما روى ابن جرير عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يشرب منها في الحج، فلعله إنما تركه لئلا يظنّ أنّ شربه من الفرض اللازم وقد فعله أولاً مع أنه كان شديد الاتباع للآثار بل لم يكن أحد أتبع لها منه، ونص الشافعية على شربه.

وقال وهب بن منبه: نجدها في كتاب الله تعالى هي شراب الأبرار وطعام طعم وشفاء سقم لا تنزح ولا تزّم من شرب منها حتى يتصلّع أحدث له شفاء وأخرجت منه داء، واعلم أنه روي في الشرب قائماً أحاديث كثيرة منها النهي عن ذلك وبوّب عليه مسلم بقوله الزجر عن الشرب قائماً حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: زَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِماً، وفي لفظ له عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه نهى أن يشرب الرجل قائماً، قَالَ قَتَادَةُ: فَقَلْنَا: فَلَا كُلَّ ذَاكَ أَشَدُّ وَأَخْبَثُ.

وفي رواية له عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ: زَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِماً.

وفي لفظ له: نهى عن الشرب قائماً، وفي رواية له عن أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا يشربن أحدكم قائماً فمن نسي فليستق».

وأبو عوان وغيرهم عن عاصم، وأخرجه البخاري من حديث الثوري ومروان. وقال بعضهم في الحديث سقيت، وليس في رواية واحد منهم ذكر الطواف اهـ.

وروى التِّرْمِذِيُّ من حديث الجارود بن العليّ: أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائماً، ومنها إباحة الشرب قائماً فمن ذلك ما رواه البُخَارِيُّ وبُوبَ عليه باب الشرب قائماً على ما يأتي إن شاء الله تعالى فَقَالَ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ نا مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال قَالَ: أتني عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على باب الرحبة بماء فشرب قائماً فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُ أَحَدَهُمْ أَنْ يَشْرَبَ وَهُوَ قَائِمٌ وَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ، ورواه أبو داود أَيْضًا .

وروى التِّرْمِذِيُّ من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَمْشِي وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ .

وروي أَيْضًا من حديث عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَشْرَبُ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وروى الطحاوي وقال حَدَّثَنَا ربيع قَالَ: نا إسحاق بن أبي فروة المدني قَالَ: حَدَّثَنَا عبيدة بنت ناهل عَنْ عَائِشَةَ بنت سعد عن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَشْرَبُ قَائِمًا وَرَوَاهُ الْبِزَارُ أَيْضًا فِي مَسْنَدِهِ نَحْوَهُ .

وروى الطحاوي أَيْضًا فَقَالَ: نا ابن مرزوق قَالَ: نا أبو عاصم عن ابن جريج قَالَ: أَخْبَرَنِي عبد الكريم بن مالك قَالَ: أَخْبَرَنِي البراء بن زيد أن أمّ سليم حَدَّثَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ مِنْ قُرْبَةٍ، وَفِي لَفْظٍ لَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَفِي بَيْتِهِ قُرْبَةٌ مَعْلُوقَةٌ فَشَرِبَ مِنَ الْقُرْبَةِ قَائِمًا، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا .

وقال النَّوَوِيُّ: اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ أَشْكَلُ مَعْنَاهَا عَلَى بَعْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى قَالَ فِيهَا أَقْوَالًا بَاطِلَةٌ وَالصَّوَابُ: أَنَّ النَّهْيَ مُحْمُولٌ عَلَى كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ وَأَمَّا شَرْبُهُ ﷺ قَائِمًا فَلَبَّيْانُ الْجَوَازِ، وَمَنْ زَعَمَ نَسْخًا فَقَطْ غَلَطَ فَكَيْفَ يَكُونُ النَّسْخُ مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ لَوْ ثَبَتَ التَّارِيخُ فَأَتَى لَهُ بِذَلِكَ .

وقال الطحاوي: ما ملخصه أنه ﷺ أراد بهذا النهي الإشفاق على أمته لأنه

77 - باب طَوَافِ الْقَارِنِ

1638 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ،

يخاف من الشرب قائماً الضرر وحدث الداء كما قَالَ لَهُمْ : أَمَا أَنَا فَلَا أَكُلُ مَتَكِّئًا، انْتَهَى .

وقال الْعَيْنِيُّ : اختلفوا في هذا الباب بحسب اختلاف الأحاديث فيه، فذهب الحسن البصري وإبراهيم النخعي وقتادة إلى كراهة الشرب قائماً، وروي ذلك عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذهب الشَّعْبِيُّ وسعيد بن المسيَّب وزاذان وطاوس وسعيد بن جبير ومجاهد إلى أنه لا بأس به، ويروى ذلك عن ابن عَبَّاسٍ وأبي هريرة وسعد وعمر بن الخطاب وابنه عبد الله وابن الزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ورجال إسناده هذا الحديث ما بين كوفيٍّ وهما الفزاري والشعبي وبصريٌّ وهو عاصم وشيخه من أفرادِه وقد أخرج منته المؤلف في الأشربة وأَخْرَجَهُ مسلم في الأشربة والتِّرْمِذِيُّ في الأشربة أيضاً وفي الشمائل والنسائي في الحج وابن ماجة في الأشربة وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

77 - باب طَوَافِ الْقَارِنِ

(باب طَوَافِ الْقَارِنِ) هل يكتفي بطواف واحد أو لا بد له من طوافين وإنما لم يجزم بل أطلق لمكان الاختلاف فيه على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ : (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ) أَي : أَحْرَمْنَا بِهَا فَإِنْ قِيلَ : سبق في باب التمتع أن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت : فَمَتَا مِنْ أَهْلٍ بِحِجَّةٍ وَمَتَا مِنْ أَهْلٍ بِعُمْرَةٍ وَمَتَا بِهِمَا، وفي مواضع متعددة أنها قالت : كُنَّا لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ فَمَا وَجَّهَ الْجَمْعَ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ.

فالجواب : أنهم قالوا وجهه أنهم أحرموا بالحج ثم لَمَّا أَمَرَهُم بِالْفَسْخِ إِلَى الْعُمْرَةِ أَحْرَمَ أَكْثَرَهُمْ مَتَمِّتِينَ وبعضهم بسبب الهدى بقوا على ما كانوا عليه وبعضهم صاروا قارين كذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ.

ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيِهْلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا»، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَّنَا، أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ ﷺ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ»، فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: «(مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيِهْلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا)، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَّنَا) وذلك بعد أن طهرت وطافت بالبيت، (أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أخيها (إِلَى التَّنْعِيمِ)⁽¹⁾ فَأَعْتَمَرْتُ، فَقَالَ ﷺ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكَ»⁽²⁾، فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا)⁽³⁾ وهذا الحديث قد مرَّ في باب كيف تهلَّ الحائض والنفساء وقد مرَّ الكلام فيه على التفصيل.

أَلِ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ما حاصله أنَّ هذا الحديث والحديث الآتي ظاهران في أنَّ القارن لا يجب عليه إلا طوافًا واحدًا كالمفرد وقد رواه سعيد بن منصور أصرح من سياق حديثي الباب في الرفع قَالَ نا عبد العزيز بن مُحَمَّدٍ عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من أحرَم بالحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعي واحد» ويروى: من جمع بين الحج والعمرة.

وقال الطحاوي بعد ما أخرج هذا الحديث في كتابه في باب القارن كم عليه من الطواف بسنده، فذهب قوم إلى هذا الحديث فقالوا: على القارن بين الحج

(1) وهو على ثلاثة أميال من مكة وهو أقرب المواقيت لأنه أقرب الحل إلى الحرم ولفظ مكان نصب على الظرفية أي: بدل عمرتك.

(2) وقيل: إنما قال ذلك تطييباً لقلبها ويقال معناه: بدل عمرتك التي تركتها لأجل حيضتك قال الكرمانى: وهذه عمرة مستحبة لا واجبة بخلاف ما ذهب إليه أهل الرأي أن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين.

(3) ومطابقته للترجمة في قوله: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة» فإنه هو القارن وفيه بيان طوافه أنه واحد كما هو مذهب الشافعي حيث قال يكفي للقاري طواف واحد.

والعمرة طواف واحد لا يجب عليه من الطواف غيره، وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: بل يطوف لكل واحد منهما طوافاً واحداً ويسعى سعيًا واحدًا، وكان من الحجة لهم في ذلك أن هذا الحديث أي: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخطأ فيه الدراوردي فرفعه إلى النبي ﷺ وإنما أصله عن ابن عمر نفسه هكذا رواه الحفاظ وهم مع هذا لا يحتجون بالدراوردي عن عبيد الله أصلاً فلم يحتجون به في هذا فمما رواه الحفاظ من ذلك عن عبيد الله حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ نَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ نَا هَشِيمٌ قَالَ نَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا قَرْنَ طَافَ لِهَمَا طَوَافًا وَاحِدًا وَإِذَا فَرَقَ طَافَ لِكُلِّ مِنْهُمَا طَوَافًا وَسَعَى سَعِيًّا، وَكَذَا رَوَى أَيُّوبُ وَاللَيْثُ وَمُوسَى بْنُ عَقْبَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ، لَا أَنَّهُ رَوَى هَذَا اللَّفْظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وتعقبه الحفاظ العسقلانيّ بأن هذه التخطئة مردودة لأن الدراوردي صدوق وليس ما رواه مخالفاً لما رواه غيره، فلا مانع أن يكون الحديث عند نافع على الوجهين.

وقال العينيّ: المردود ما قاله وذهب إليه من غير تحقيق النظر فهل يحلّ ردّ ما لا يرّد لأجل ما قُصر فهمه فيه وكثر تعنته ومصادمته للحقّ الأبلغ أفلا وقف هذا على ما قاله الترمذيّ بعد أن ذكر الحديث المذكور وقد رواه غير واحد عن عبيد الله ولم يرفعه وهو أصحّ.

وقال أبو عمر في الاستذكار: لم يرفعه أحد عن عبيد الله غير الدراوردي وكلّ من رواه عنه غيره أوقفه على ابن عمر، وكذا رواه مالك عن نافع موقوفاً.

وقال أبو زرعة والدراوردي: سبى الحفاظ ذكره عنه الذهبي في الكاشف وقال النَّسَائِيُّ: ليس بالقوي وحديثه عن عبيد الله منكر.

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يغلط هذا، ثم قال الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وَاحْتَجَّتِ الْحَنْفِيَّةُ بِمَا رَوَى عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ

فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين ثم قَالَ: هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل، وطرقه عن عليّ عند عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما ضعيفة وكذا أخرج من حديث ابن مسعود رَضِيَ الله عَنْهُ بإسناد ضعيف نحوه وأخرج من حديث ابن عمر رَضِيَ الله عَنْهُمَا نحو ذلك وفيه الحسن بن عماره وهو متروك والمخرج في الصحيحين وفي السنن عنه من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد، انتهى.

وقال العيني: حديث عليّ رَضِيَ الله عَنْهُ رواه النَّسَائِيّ في سننه الكبرى عن حمّاد بن عبد الرحمن الأنصاري عن إبراهيم بن مُحَمَّد قَالَ: طفت مع أبي وقد جمع بين الحج والعمرة فطاف لها طوافين وسعى لها سعيين وحدثني أنّ عليّاً رَضِيَ الله عَنْهُ فعل ذلك، فإن قيل قَالَ صاحب التنقيح وحمّاد هذا ضعفه الأزدي فالجواب أنه ذكره ابن حبان في الثقات.

وقد أَخْرَجَهُ الدارقطني من وجوه عن الحسن بن عماره ثم قَالَ: وهو متروك، وعن حفص بن أبي داود عن ابن أبي ليلى وقال حفص ضعيف، وعن عيسى بن عبد الله بن علي ثم قَالَ: وهو متروك، لكن إذا كثرت الطرق ولو كان فيها ضعفاء تعاضدوا وتقوّوا.

وروى الطحاوي أَيْضًا عن أبي النضير قَالَ: أهللت بالحج فأدركت عليّاً رَضِيَ الله عَنْهُ فقلت له: إني أهللت بالحج أفأستطيع أن أضيف إليه عمرة؟ قَالَ: لا لو كنت أهللت بالعمرة ثم أردت أن تضيف إليه الحج ضممته قَالَ قلت: كيف أصنع إذا أردت ذلك؟ قَالَ: تصبّ عليك أداة ماء ثم تحرم بهما جميعاً وتطوف لكل واحد منهما طوافاً، وعنه عن عليّ وعبد الله رَضِيَ الله عَنْهُمَا قالا: القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين أقول وفي أجزاء طواف واحد للقارن وسعي واحد كما هو مذهب الشافعي وعدم أجزاء له بل لا بد من طوافين وسعيين كما هو مذهب الحنيفة كلام طويل ومباحثه طويلة بين الحافظ العسقلانيّ والعيني تجدها في كتابيهما إن شئت لكن الاحتياط في عدم الإجزاء وَاللهُ أَعْلَمُ.

واعلم أنه وقع في كثير من النسخ طافوا بدون لفظ فإنما وبدون الفاء في

1639 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، دَخَلَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَظَهَرَهُ فِي الدَّارِ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَمْنُ

طافوا في جواب وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة قَالَ الكرمانى : وهو دليل جواز حذف الفاء في جواب أما وإن صرح النحاة بلزوم ذكرها إلا في ضرورة الشعر، وقال بعضهم: لا يجوز حذف الفاء مستقلاً لكن يجوز حذفها مع القول كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: 106] إذ تقديره فالمقول لهم هذا الكلام وقال ابن مالك هذا الحديث ونحوه كقوله ﷺ: «أما موسى كأني أنظر إليه» وأما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً مخالف لهذه القاعدة فعلم أنّ من خصّه بما إذا حذف القول معه فهو مقصّر في فتواه عاجز عن نصره دعواه.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن كثير الدورقي يكنى بأبي يُوْسُفَ وليس من بلد دورق وإنما كان يلبس قلانس تسمى الدورقية فنسب إليها قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ) هو إِسْمَاعِيلُ ابن عليّة بضم العين المهملة وفتح اللام وتشديد المثناة التحتية وهو اسم أمّه وأبوه إِبْرَاهِيمُ بن سهل وقد مرّ غير مرة.

(عَنْ أَيُّوبَ) هو السخيتاني وقد مرّ أيضاً، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَخَلَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن عمر فهو بيان لقوله ابنه.

(وَظَهَرَهُ) أي: ركا به وهو مبتدأ خبره قوله (فِي الدَّارِ) والجملة وقعت حالاً وحاصل المعنى أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان عازماً على الحج وأحضر مركوبه ليركب عليه ويتوجه.

(فَقَالَ) له ابنه عبد الله: (إِنِّي لَا أَمْنُ) بالمدّ وفتح الميم المخففة عند الأكثرين أي: أخاف، وفي رواية المستملي إِنِّي لَا إِيمَنَ بكسر الهمزة وسكون الياء وفتح الميم وهي لغة تمیمیّة فإنهم يكسرون الهمزة في أول مستقبل ماضيه على فعل بالكسر ولا يكسرون إذا كان ماضيه بالفتح إلا إن يكون فيه حرف

أَنْ يَكُونَ الْعَامَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ، فَيَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ، فَلَوْ أَقَمْتُ؟ فَقَالَ: قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21].
ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ مَعَ عُمْرَتِي حَجًّا، قَالَ ثُمَّ قَدِمَ،

خلق نحو ذهب والحق، وقيل قوله لا أيمن بالياء إمالة، وفي بعض النسخ لا أيمن بالفتح والياء ولا وجه له.

(أَنْ يَكُونَ الْعَامَ) بالنصب أي: في هذا العام (بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ) بالرفع فاعل كان التامة.

(فَيَصُدُّوكَ) أي: يمنعونك (عَنِ الْبَيْتِ) وذلك كان عام نزل الحجاج لقتال عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما يأتي في طريق الثانية لهذا الحديث وقد صرح بذلك مسلم أيضًا في روايته فَقَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ نَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عبيد الله قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجَ لِقِتَالِ ابْنِ الزَّبِيرِ قَالَا: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ فَإِنَّا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يَحَالُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْحَدِيثُ.

(فَلَوْ أَقَمْتُ؟) كلمة لو للتمني ويجوز أن تكون للشرط فالجواب محذوفًا أي: فلو أقمت في هذه السنة وتركت الحج لكان خيرًا لعدم الأمن.

(فَقَالَ) أي: عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لابنه عبد الله: (قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَالَ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ) كذا للأكثر، وفي رواية الكشميهني وإن يحل بضم المثناة التحتية وفتح المهملة واللام ساكنة.

(أَفْعَلُ) بالجزم لأنه جزاء والجزم فيه واجب، ويجوز الرفع على تقدير أنا أفعل (كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) يعني في الحديبية حيث منعه عن دخول مكة وقصته مشهورة.

(﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ثُمَّ قَالَ) لابنه ولمن معه: (أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ مَعَ عُمْرَتِي حَجًّا، قَالَ) أي: نافع (ثُمَّ قَدِمَ) أي: مكة،

فَطَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا .

1640 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ إِذَا «أُضْنَعَ كَمَا

(فَطَافَ لَهُمَا) أي: للعمرة والحج (طَوَافًا وَاحِدًا) كما هو مذهب الشافعي وهذا هو موضع الترجمة، ولا حجة للشافعية في ذلك لأنَّ المراد من هذا الطواف طواف القدوم كذا قَالَ الْعَيْنِيُّ فافهم، ورجال إسناد الحديث ما بين بصري ومدني، وقد أخرج منته مسلم أيضًا في الحج.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد، (عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ) ⁽¹⁾ عَامَ مَنْصُوبٍ عَلَى الظرفية والحجاج هو ابن يُوْسُفَ الثَّقَفِي كان متولي العراقين من جهة عبد الملك بن مروان وأمره عبد الملك أن يتوجه إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنه دعا بالخلافة فلم يطع عبد الملك فقدم الحجاج إلى مكة في سنة اثنتين وسبعين وأقام الحصار عليه من أول شعبان منها وقصته مشهورة.

(فَقِيلَ لَهُ) أي: لابن عمر رضي الله عنهما وقد صرَّح في صحيح مسلم أَنَّ عبد الله وسالما ابني عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هما القائلان بذلك كما مرَّ آنفًا، وقد مرَّ في هذا الصحيح أيضًا أَنَّ عبد الله قَالَ له ذلك.

(إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ) مرفوع على أنه فاعل كائن لا عتماده على ما قبله.

(وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ إِذَا) كلمة إذن حرف جواب وجزاء، وشرط إعمالها أن تتصدر فإن وقعت حشوا أهملت وإن كان السابق عليها واوًا أو فاء جاز النصب نحو وإذا لا يلبثوا فإذا لا يؤتوا والغالب الرفع وهي القراءة وإذا كان فعلها مستقبلًا يجب الرفع كما هنا وهو قوله: (أُضْنَعَ كَمَا

(1) أي: متلبسًا به على وجه المقاتلة.

صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً، ثُمَّ خَرَجَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ، قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى هَدْيًا اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، فَلَمْ يَنْحَرْ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ، وَلَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يُقَصِّرْ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ، فَنَحَرَ وَحَلَقَ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ»

صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً) إِنَّمَا قَالَ هَذَا وَلَمْ يَكْتَفِ بِالنِّيةِ لِيَعْلَمَهُ مَنْ أَرَادَ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ.

(ثُمَّ خَرَجَ) مِنَ الْمَدِينَةِ (حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ) مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ قَدَامَ ذِي الْحَلِيفَةِ وَهِيَ فِي الْأَصْلِ الْأَرْضُ الْمَلْسَاءُ وَالْمَفَازَةُ.

(قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ) بِالرَّفْعِ وَيُرْوَى وَاحِدًا بِالنَّصْبِ عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ فَإِنَّهُ جَوَزَهُ مُسْتَشْهِدًا بِقَوْلِهِ:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا
يعني: أَنَّ حَكْمَهُمَا وَاحِدٌ فِي جَوَازِ التَّحَلُّلِ مِنْهُمَا بِالْإِحْصَارِ، وَفِيهِ صَحَّةُ الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ قَاسَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا تَحَلَّلَ بِالْعُمْرَةِ وَحَدَّاهَا فِي إِحْصَارِ عَامِ الْحَدِيثِ.

(أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى) فَعَلَ مَاضٍ مِنَ الْإِهْدَاءِ (هَدْيًا اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ) بَضَمَ الْقَافَ وَفَتَحَ الدَّالَ الْمَهْمَلَةَ مُصَغَّرَ اسْمَ مَوْضِعٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ اسْمُ مَاءٍ هُنَاكَ.

(وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ) إِذْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ دَمٌ بَارْتِكَابِ مُحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، (فَلَمْ يَنْحَرْ، وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ، وَلَمْ يَخْلُقْ وَلَمْ يُقَصِّرْ، حَتَّى) غَايَةُ لِلْأَفْعَالِ الْأَرْبَعَةِ.

(كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ، فَنَحَرَ وَحَلَقَ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى⁽¹⁾ طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ) أَي: الَّذِي طَافَهُ يَوْمَ النَّحْرِ لِلْإِفَاضَةِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: طاف طوافًا واحدًا وأهدى.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: المقصود من الطواف الأول لا يجوز أن يكون طواف القدوم، بل معناه أنه لم يتكرر الطواف للقارن بل اكتفى بطواف واحد قَالَ وهو دليل على أَنَّ رسول الله ﷺ: كان قارنًا هذا وذلك بناء على ما قاله: إنه لا يجوز أن يراد به طواف القدوم.

وقال بعضهم: أراد به طواف القدوم فحمله على السعي ويؤيد هذا التأويل حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافًا واحدًا طوافه الأول هذا.

وقال ابن عبد البر فيه حجة لمالك في قوله: إِنَّ طَوَافَ الْقُدُومِ إِذَا وَصَلَ بِالسَّعْيِ لَجَزَى عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ لِمَنْ تَرَكَ جَاهِلًا أَوْ نَسِيَهُ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ قَالَ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ غَيْرُهُ وَغَيْرُ أَصْحَابِهِ.

وتعقب: بأنه إن حمل قوله طوافه الأول على طواف القدوم وأنه أجزأ عن طواف الإفاضة كان ذلك دالًّا على الإجزاء مُطْلَقًا ولو تعمّده لا بقيد الجهل والنسيان وأمّا إذا حملنا على طواف الإفاضة يوم النحر أو على السعي فلا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تحقيق:

اعلم أنه قد روى الزُّهْرِيُّ عن سالم أَنَّ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى وساق الهدي من ذي الحليفة وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهلّ بالحج وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج الحديث بطوله له رواه البُخَارِيُّ ومسلم وأبو داود والنَّسَائِيُّ على ما يأتي في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

قَالَ الطحاوي: فهذا ابن عمر رضي الله عنهما يخبر عن رسول الله ﷺ: أنه كان في حجة الوداع متمتعًا وأنه بدأ بالعمرة.

وقد أخرج مُحمَّد بن خزيمة قَالَ نا حجاج قَالَ نا حماد عن بكر بن عبد الله عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمُوا مَلَبِينَ بِالْحَجِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عِمْرَةً إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ» الْحَدِيثُ فَأَخْبَرَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي حَدِيثِ بَكْرِ هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ وَهُوَ يَلْبِي بِالْحَجِّ.

وقد أخبر في حديث سالم أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَدَأَ فَأَحْرَمَ بِالْعِمْرَةِ فَمَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ إِحْرَامًا أَوْ لَا بِحُجَّةٍ عَلَى إِنَّهَا حُجَّةٌ ثُمَّ فَسَخَهَا فَصَيَّرَهَا عِمْرَةً فَلَبَّى بِالْعِمْرَةِ ثُمَّ تَمَتَّعَ بِهَا إِلَى الْحَجِّ حَتَّى يَصِحَّ حَدِيثُ سَالِمٍ وَبَكْرِ وَلَا يَتَضَادَّانِ، وَفَسَخَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَجَّ الَّذِي كَانَ فَعَلَهُ وَإِذَا أَصْحَابُهُ بَعْدَ طَوَافِهِمْ بِالْبَيْتِ فَاسْتَحَالَ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الطَّوَافُ الَّذِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ لِلْعِمْرَةِ الَّتِي انْقَلَبَتْ إِلَيْهَا حَجَّتُهُ مَجْزُئًا عَنْهُ مِنْ طَوَافِ حَجَّتِهِ الَّتِي أَحْرَمَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَكِنْ وَجْهٌ ذَلِكَ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَمْ يَطْفِ لِحَجَّتِهِ قَبْلَ يَوْمِ النُّحْرِ لِأَنَّ الطَّوَافَ الَّذِي يَفْعَلُ قَبْلَ النُّحْرِ فِي الْحُجَّةِ إِنَّمَا يَفْعَلُ لِلْقُدُومِ لَا لِأَنَّهُ مِنْ صُلْبِ الْحُجَّةِ فَاكْتَفَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالطَّوَافِ الَّذِي كَانَ فَعَلَهُ بَعْدَ الْقُدُومِ فِي عِمْرَتِهِ عَنْ إِعَادَتِهِ فِي حَجَّتِهِ.

وهذا مثل ما روي عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيُّضًا مِنْ فَعَلَهُ نَا مُحمَّدُ ابْنِ خَزِيمَةَ قَالَ نا حجاج قَالَ حماد عن أيوب عن نافع أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ رَمَلَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَإِذَا لَبَّى مِنْ مَكَّةَ بِهَا لَمْ يَرْمَلْ بِالْبَيْتِ وَأَخَّرَ الطَّوَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَى يَوْمِ النُّحْرِ وَكَانَ لَا يَرْمَلُ يَوْمَ النُّحْرِ فَدَلَّ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا أَحْرَمَ بِالْحُجَّةِ مِنْ مَكَّةَ لَمْ يَطْفِ لَهَا إِلَى يَوْمِ النُّحْرِ فَكَذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِحْرَامِهِ بِالْحُجَّةِ الَّتِي أَحْرَمَ بِهَا بَعْدَ فُسْخِ حَجَّتِهِ الْأُولَى لَمْ يَكُنْ طَافَ لَهَا إِلَى يَوْمِ النُّحْرِ، فَلَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حُكْمِ طَوَافِ الْقَارِنِ لِعِمْرَتِهِ وَحَجَّتِهِ شَيْءٌ، بَلْ ثَبَتَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْقَارِنَ لَا يَكْتَفِي بِطَوَافٍ وَاحِدٍ كَمَا هُوَ مَذْهَبُنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

78 - باب الطَّوَّافِ عَلَى وُضُوءٍ

1641 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً» ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً ثُمَّ عُمِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ

78 - باب الطَّوَّافِ عَلَى وُضُوءٍ

(باب الطَّوَّافِ عَلَى وُضُوءٍ) وإنما أطلق ولم يبين لمكان الاختلاف فيه هل هو شرط في الطواف أو لا.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التستري مصري الأصل وكان يتعجّر إلى تسرّمات سنة ثلاث وأربعين ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله ابن وهب المصري.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ) هو (ابْنُ الزُّبَيْرِ) كيف بلغه حج النبي ﷺ، (فَقَالَ) أَي: عُرْوَةَ: (قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أَنَّهُ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ) أي: رسول الله ﷺ (حِينَ قَدِمَ) أي: مكة (أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً) بالرفع والنصب على تقدير كون لم تكن تامة وناقصة.

(ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً) بالرفع والنصب أيضًا.

(ثُمَّ عُمِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ) أي: ثم حج عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ) أنه بدل من الضمير.

(بَدَأَ بِهِ الطَّوَّافُ) بالنصب على إنه مفعول ثانٍ لرأيت.

بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً ثُمَّ مُعَاوِيَةُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ ابْنِ الْعَوَّامِ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا عُمْرَةً، وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ فَلَا يَسْأَلُونَهُ، وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى، مَا كَانُوا يَبْدَوْنَ بِشَيْءٍ حَتَّى يَضَعُوا أَقْدَامَهُمْ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ،

(بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً ثُمَّ) حَجَّ (مُعَاوِيَةُ) هو ابن أبي سُفْيَانَ، (وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي الزُّبَيْرِ) ليس بكنية بل قوله الزبير بالجر بيان لقوله أبي.

(فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ) أَبِي أَي: الزبير بن العوام (الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ عُمْرَةً، ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا عُمْرَةً) أَي: لم ينقض حجتها عمرة أي: لم يفسخها إلى العمرة.

(وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ فَلَا يَسْأَلُونَهُ) بتقدير همزة الاستفهام أَي: أفلا يسألون عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى، مَا كَانُوا يَبْدَوْنَ بِشَيْءٍ حَتَّى يَضَعُوا أَقْدَامَهُمْ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: لا بدّ من زيادة لفظ أول بعد لفظ أقدامهم.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: الكلام صحيح بدون زيادته إذ معناه ما كان أحد منهم يبدأ بشيء آخر حين يضع قدمه في المسجد لأجل الطواف أي: لا يصلّون تحية المسجد ولا يشتغلون بغيره.

وقال الحافظ العسقلاني: وحاصله أنه لم يتعيّن حذف لفظ أول بل يجوز أن يكون الحذف في موضع آخر لكن الأول أولى لأن الثاني يحتاج إلى جعل من بمعنى من أجل وهو قليل وأيضاً فلفظ أول قد ثبت في بعض الروايات وثبت أيضاً في مكان آخر من الحديث نفسه.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن قوله وهو قليل غير مسلم بل هو كثير في كلامهم لأنّ

ثُمَّ لَا يَجْلُونَ وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ، لَا تَبْتَدِئَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ الْبَيْتِ، تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ لَا تَحْلَانِ.

1642 - وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي: أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا.

أحد معاني من التعليل كما عرف في موضعه وقوله: وَأَيْضًا فَقَدْ ثَبِتَ لَفْظُ أَوَّلٍ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مَجْرَدَ دَعْوَى فَلَا تَقْبَلُ إِلَّا بَيَانُ هَذَا.

وفي رواية الكشميهني حَتَّى يَضَعُوا بَدَلَ حِينَ يَضَعُونَ وَتَوَجَّيْهِهِ ظَاهِرٌ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ الْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَتَدَثَّرُونَ بِالشَّيْءِ الْآخِرِ إِذْ نَفَى النَّفْيَ إِثْبَاتٌ وَهُوَ نَقِضُ الْمَقْصُودِ قُلْتَ مَا كَانُوا هُوَ تَأْكِيدٌ لِلنَّفْيِ السَّابِقِ أَوْ هُوَ ابْتِدَاءُ كَلَامٍ.

وقوله: وَلَا أَحَدٌ عَطَفَ عَلَى فَاعِلٍ لَمْ يَنْقُضْهَا أَيُّ: يَنْقُضُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حُجَّتَهُ وَلَا أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ، انْتَهَى.

(ثُمَّ لَا يَجْلُونَ وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي) هِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زَوْجَةُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَخَالَتِي) هِيَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(حِينَ تَقْدَمَانِ) أَيُّ: مَكَّةَ (لَا تَبْتَدِئَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ، تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ) إِنَّهُمَا (لَا تَحْلَانِ، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي: أَنَّهَا أَهَلَّتْ هِيَ وَأُخْتُهَا) أَيُّ: أُخْتُ أُمِّي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَةُ النَّبِيِّ ﷺ.

(وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا) معناه طَافُوا وَسَعَوْا وَحَلَقُوا أَحَلُّوا وَإِنَّمَا حَذَفَتْ هَذِهِ الْمَقْدَرَاتُ لِلْعِلْمِ بِهَا لَا يَقَالُ هَذَا مُنَافٍ لِقَوْلِهِ ثُمَّ لَا تَحْلَانِ فَمَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِهِ لِأَنَّا نَقُولُ:

الأول: فِي الْحَجِّ.

والثاني: فِي الْعُمْرَةِ، أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ إِحْرَامُهُمَا بِالْحَجِّ وَحْدَهُ أَوْ بِالْقِرَانِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ: إِنْ مِنْ حَجٍّ مُفْرَدًا وَطَافَ حُلٌّ بِذَلِكَ كَمَا تَقْدَمُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والمقصود أنهم كانوا إذا أحرموا بالعمرة يحلّون بعد الطواف ليعلم أنهم إذا لم يحلّوا بعده لم يكونوا معتمرين ولا فاسخين للحج إليها وذلك لأن الطواف في الحج للقدوم وفي العمرة للركن، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم اعلم أنّ الداوودي قَالَ: ما ذكر من حج عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو من كلام عُروّة وما قبله من كلام عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقال أبو عبد الملك: منتهى حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند قوله: ثم لم تكن عمرة، ومن قوله: ثم حج أبو بكر إلى آخره من كلام عُروّة فعلى قول الداوودي يكون الحديث كله متصلاً، وعلى قول أبي عبد الملك يكون بعضه منقطعاً لأن عُروّة لم يدرك أبا بكر ولا عمر بل أدرك عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأول أظهر.

واحتج بهذا الحديث من يرى بوجوب الطهارة للطواف كالصلاة ولا حجة لهم في ذلك لأن قوله إنه تَوْضُأً لا يَدَلُّ على وجوب الطهارة قطعاً لاحتمال إن كان وضوءه عليه الصلاة والسلام على وجه الاستحباب.

وقال صاحب التوضيح: الدليل على الوجوب أنّ الطواف مجمل في قوله: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29] وفعله ﷺ خرج مخرج البيان، فإن قيل لا نسلم إنه مجمل إذ معناه الدوران حول البيت.

فالجواب: أنه قَالَ ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة» انتهى.

وتعقّبه الْعَيْنِيُّ: بأن التشبيه لا عموم له ولهذا لا ركوع فيه ولا سجود ولو كان حقيقة لكان احتاج إلى تحليل وتسليم واحتجّ به أيضاً من يرى أنّ الأفراد بالحج هو الأفضل، ولا حجة لهم في ذلك لوجود أحاديث كثيرة دلّت على أنه ﷺ كان قارئاً، وقد مرّ التفصيل في حديث الباب في باب من طاف بالبيت إذا قدم.

79 - باب وَجُوب الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَجُعِلَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ

1643 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ عُرْوَةُ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ

79 - باب وَجُوب الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَجُعِلَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ

(باب وَجُوب الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) يعني وجوب السعي بين الصفا والمروة لأن الوجوب إنما يتعلّق بالأفعال لا بالذوات، والصفا موضع بمكة معروف وهو في الأصل جمع صفاة وهي صخرة ملساء، ويجمع على صفاء وصفي على فعول والصفا أيضًا اسم نهر بالبحرين، وأما الصفاء بالمدّ فهو خلاف الكدر، والمروة أيضًا موضع بها وهي مروة السعي وهي في الأصل حجر أبيض براق وهي أحد رأسيه اللذين ينتهي إليهما السعي، وقيل هي التي يقدح منها النار.

(وَجُعِلَ) على البناء للمفعول أي: فجعل وجوب السعي بين الصفا والمروة، وقال صاحب التلويح كذا في نسخة السماع وفي أخرى وجعلا على التننية أي: الصفا والمروة (مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) جمع شعيرة وقيل: جمع شعارة بالكسر كذا في الموعب وقال الجوهري: الشعائر أعمال الحج وكلّ ما جعل علماً لطاعة الله تعالى، وقال أبو عبيدة: واحدة الشعائر شعيرة وهو ما أشعر يهدي إلى بيت الله تعالى، وقال الزجاج: هي جمع متعبّدات الله التي أشعرها الله أي: جعلها إعلاماً لنا من موقف أو مسعى أو مذبج، وإنما قيل لكل عمل ممّا تعبد به الله تعالى شعائر؛ لأنّ قولهم شعرت به معناه علمته فلهذا سمّيت الأعلام التي هي متعبّدات الله تعالى وقال الحسن: شعائر الله دين الله، وقال الأزهري: الشعائر كلّ ما ندب الله إليه وأمر بالقيام عليه.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ) أنه قَالَ: (قَالَ عُرْوَةُ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى) أي: أخبريني عن هذه الآية إذ مفهومها عدم وجوب السعي بين الصفا والمروة إذ فيه عدم الإثم على الترك كما قَالَ تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ مرّ تفسيره آنفاً.

فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴿١٥٨﴾ [البقرة: 158]، فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطَّوْفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ، كَانَتْ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ،

﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ﴾) (والحج لغة القصد.

﴿أَوْ اعْتَمَرَ﴾) (الاعتماد الزيارة والقصد إلى مكان عامر ويقال للزيارة التي فيها عمارة الودّ غلباً شرعاً على قصد البيت وزيارته على الوجهين المخصوصين.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾) فهذا كما ترى يدل بظاهره على عدم الإثم على الترك ومن تطوع خيراً أي: فعل طاعة فرضاً كان أو نفلاً أو زاد على ما فرض الله تعالى عليه من حج أو عمرة أو طواف أو تطوّع بالسعي على قول من يقول: إنه سنّة وخيراً نصب على أنه صفة مصدر محذوف أو بحذف الجار وإيصال الفعل إليه ويؤيده القراءة الشاذة بخير بالباء أو بتعديّة الفعل لتضمّنه معنى أتى أو فعل فإنّ الله شاكر عليم مثير على الطاعة لا يخفى عليه.

﴿فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطَّوْفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ﴾ محصّله أن عُرْوَةَ احتجّ للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجباً لما اكتفى بذلك لأنّ رفع الإثم علامة الإباحة ويزداد المستحبّ بإثبات الأجر ويزداد الوجوب عليها بعقاب التارك.

﴿قَالَتْ﴾ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ، كَانَتْ: لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ) أي: يحجّون (لِمَنَاةَ) بفتح الميم وتخفيف النون وبعد الألف تاء مثناة من فوق وهو اسم صنم كان في الجاهلية، وقال ابن الكلبي: كانت صخرة أصابها عمرو بن لحيّ بجهة البحر فكانوا يبعدونها وقيل هي صخرة لهذيل بقديد وسمّيت مناة لأن النسائك كانت تمنى بها أي: تراق ومنه منى وقال الحازمي: هي على سبعة أميال من المدينة وإليها نسبوا زيد مناة (الطَّاغِيَةِ) صفة لمناة إسلامية وهي على زنة فاعلة من

الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ، فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا، سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 158] الآية.

الطغيان ولو روي لمناة الطاغية بالإضافة ويكون الطاغية صفة للطائفة أي: الطائفة الطاغية وهم الكفار لجاز.

(الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ) بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد اللام الأولى المفتوحة اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر ويقال هو الجبل الذي يهبط منه إلى قديد من ناحية البحر وقال البكري هي ثنية مشرفة على قديد وقال السفاقسي: هي عند الجحفة وفي رواية لمسلم عن سُفْيَانَ بْنِ الزُّهْرِيِّ بِالْمُشَلَّلِ مِنْ قَدِيدٍ وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ فِي تَفْسِيرِ الْبَقَرَةِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السَّنِّ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ كَانُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ فَكَانَتْ مَنَاةَ حَذُو قَدِيدٍ أَيْ: مُقَابِلَةً وَقَدِيدٌ بَضْمٌ الْقَافِ مُصَغَّرًا قَرْيَةً جَامِعَةً بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ كَثِيرَةُ الْمِيَاهِ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ.

(فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ) أي: يحترز من الحرج ويخاف الإثم (أَنْ يَطُوفَ بِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) ويقتصرون على الطواف بمناة ويصرّح بذلك رواية سُفْيَانَ الْمَذْكُورَةَ بَلْفَظٍ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاةِ الطَّائِفَةِ الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَفِي رِوَايَةٍ لِمَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَا كُنَّا لَا نَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَعْظِيمًا لِمَنَاةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَوَصَلَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ (1).

(فَلَمَّا أَسْلَمُوا، سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ) أي: عن حكم الطواف بالصفا والمروة في الإسلام، (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 158]) ومحصل جوابها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْآيَةَ سَاكِنَةٌ عَنِ الرُّجُوبِ وَعَدَمُهُ مُصَرَّحَةٌ بِرَفْعِ الْإِثْمِ عَنِ الْفَاعِلِ وَأَمَّا الْمَبَاحُ فَيَحْتَاجُ إِلَى رَفْعِ الْإِثْمِ عَنِ

(1) وسيجيء التحقيق في ذلك إن شاء الله تعالى.

التارك والحكمة في التعبير بذلك مطابقة الجواب لسؤال السائلين لأنهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقاً لسؤالهم فأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر لفعله ﷺ مع انضمام قوله خذوا عني مناسككم إليه أو فهم بالقرآن أن فعله ﷺ يدل على الوجوب كما قاله ابن شريح وغيره من العلماء ولا مانع أن يكون الفعل واجبا ويعتقد إنسان امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة فيقال له: لا جناح عليك في ذلك ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب لمن عليه صلاة العصر وظن أنه لا يجوز فعلها عند الغروب فيسأل عن ذلك فيقال في جوابه لا جناح عليك أن تصليها في هذا الوقت فيكون جواباً صحيحاً ولا يقتضي نفي وجوب صلاة العصر ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إنها لو كانت للإباحة لكانت كذلك حكاه الطَّبْرِيُّ وابن أبي داود في المصاحف وابن المنذر وغيرهم عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأجاب الطَّبْرِيُّ: بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا زائدة وكذا قال الطحاوي وقال غيره لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور.

وقال الطحاوي أَيْضًا: لا حجة لمن قَالَ إِنَّ السَّعْيَ مستحب لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾ لأنه راجع إلى أصل الحج والعمرة لا إلى خصوص السعي لإجماع المسلمين على أن التطَوُّع بالسعي لغير الحاج والمُعْتَمِر غير مشروع، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي رواية مسلم عن يونس عن الزُّهْرِيِّ: أَنَّ الْأَنْصَارَ كانوا قبل أن يسلموا هم وغَسَّان يهْلُونَ لمناة فتحرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في أيامهم من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة فطرق الزُّهْرِيُّ متفقة.

وقد اختلف فيه على هشام بن عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ فرواه مالك عنه بنحو رواية شعيب عن الزُّهْرِيِّ ورواه أبو أسامة عنه بلفظ إنما أنزل الله تعالى هذا في أناس

من الأنصار كانوا إذا أهلكوا أهلكوا لمناة في الجاهلية فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة أخرجه مسلم وظاهره يوافق رواية الزُّهري وبذلك جزم مُحَمَّد بن إسحاق فيما رواه الفاكهي من طريق عثمان بن ساج عنه أَنَّ عمرو بن لحي نصب مناة على ساحل البحر ممّا يلي قديداً فكان الأزد وغسان يحجّونها ويعظمونها إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلكوا لها فمن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة قَالَ وكانت مناة للأوس والخزرج والأزد من غسان ومن دان دينهم من أهل يثرب فهذا يوافق رواية الزُّهري وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام هذا الحديث فخالف جميع ما تقدّم ولفظه إنما كان ذلك لأن الأنصار يهلّون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لها إساف بكسر الهمزة وتخفيف المهملة ونائلة بالنون والألف والهمزة.

ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلّون فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية فأنزل الله تعالى الآية، فهذه الرواية تقتضي أَنَّ تحرجهم إنما كان لثلاث يفعلوا في الإسلام شيئاً كانوا يفعلونه في الجاهلية لأنّ الإسلام أبطل أفعال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشرع فخشوا⁽¹⁾ أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشارع فهذه الرواية توجيهها ظاهر بخلاف رواية أبي أسامة فإنها تقتضي أَنَّ التحرج عن الطواف بين الصفا والمروة لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ولا يلزم من تركهم فعل شيء في الجاهلية أن يتحرّجوا من فعله في الإسلام ولولا الزيادة التي في طريق يونس عند مسلم حيث قَالَ وكانت سنة في أيّامهم إلى آخره لكان الجمع بينهما ممكناً بأن نقول وقع في رواية الزُّهري حذف تقديره أنهم يهلّون في الجاهلية لمناة ثم يطوفون بين الصفا والمروة فكان من أهل أي: بعد ذلك في الإسلام يتحرّج أن يطوف بين الصفا والمروة لثلاث يضاهي فعل الجاهلية ويمكن أيضاً أن يكون في رواية أبي أسامة حذف تقديره كانوا إذا أهلكوا أهلكوا

(1) أي: خافوا.

لمناة في الجاهلية وطافوا بين الصفا والمروة فجاء الإسلام فظنوا أنه أبطل ذلك أيضًا فلا يحلّ لهم ويبيّن ذلك رواية أبي معاوية المذكور حيث قالَ فيها : فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية إلا أنه وقع فيها وَهُمْ غير هذا نَبّه عليه القاضي عياض فَقَالَ قوله الصنمين على شط البحر وهم فإنهما ما كانا قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة وإنما كانت مناة ممّا يلي جهة البحر انتهى.

وسقط من روايته أيضًا : أهلا لهم أوّلاً لمناة فإنهم كانوا يهلّون لمناة فيبدؤون بها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لأجل أساف ونائلة فمن ثمة تحرّجوا من الطواف بينهما في الإسلام ويؤيد ذلك حديث أنس رَضِيَ الله عَنْهُ المذكور في الباب الذي بعده بلفظ أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة فقالوا : نعم لأنها كانت من شعار الجاهلية.

وروى الطَّبْرَانِيُّ وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ قالت الأنصار : إنّ السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة : 158] الآية .

وروى الفاكهي وإسماعيل القاضي في الأحكام بإسناد صحيح عن الشَّعْبِيِّ قَالَ : كان صنم بالصفا يدعى أساف ، ووثن بالمروة يدعى نائلة فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما فلما جاء الإسلام رمى بهما وقالوا : إنما كان ذلك يصنعه أهل الجاهلية من أجل أوثانهم فأمسكوا عن السعي بينهما قَالَ فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الآية .

وذكر الواحدي في أسبابه عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا نحو هذا وزاد حديث قَالَ : كان على الصفا صنم على صورة رجل يقال له أساف وعلى المروة صنم على صورة امرأة تدعى نائلة يزعم أهل الكتاب أنهما زنيا في

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا،

الكعبة فمسخهما الله تعالى حجرين فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا فكان أهل الجاهلية إذا طافوا بينهما مسحوا على الوثنيين فلما جاء الإسلام وكسرت الأصنام كره المسلمون الطواف بينهما لأجل الصنمين فنزلت هذه الآية.

وروى الفاكهي أيضًا بإسناد صحيح إلى أبي مجلز نحوه وفي كتاب مكة لعمر بن شبة بإسناد قوي عن مجاهد في هذه الآية قَالَ قَالَتْ الْأَنْصَارُ: إِنَّ السَّعْيَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ فَنَزَلَتْ وَمِنْ طَرِيقِ الْكَلْبِيِّ قَالَ كَانَ النَّاسُ أَوَّلَ مَا أَسْلَمُوا كَرَهُوا الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَنَمٌ فَنَزَلَتْ فَهَذَا كُلُّهُ يُوَضِّحُ قُوَّةَ رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَتَقْدِمَهَا عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَنْصَارُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا فَرِيقَيْنِ مِنْهُمْ مَنْ يَطُوفُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ رِوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ لَا يَطُوفُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا اقْتَضَتْهُ رِوَايَةُ الزُّهْرِيِّ وَاشْتَرَكِ الْفَرِيقَانِ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى التَّوَقُّفِ عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَهُمَا لِكَوْنِهِ كَانَ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ بِهَذَا وَقَدْ أَشَارَ إِلَى نَحْوِ هَذَا الْجَمْعِ الْبَيْهَقِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا) أي: شرعه.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: وجعل ركنًا، وقال: والسعي ركن عند الشَّافِعِيِّ ومالك وأحمد، انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن قوله وجعل ركنًا غير موجه لأنَّ لفظ سنَّ لا يدلُّ على معنى أنه جعله ركنًا وإلا لا يبقى فرق بين السنة والركن وكيف يقول إنه ركن وركن الشيء ما هو داخل ذات الشيء، ولم يقل أحد إنَّ السعي بين الصفا والمروة داخل في ماهية الحج يعني إنَّما قالوا: فرض على ما سيجيء إن شاء الله تعالى هذا.

وأنت خير بأن مراده من الركن هو الفرض.

فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا»، ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ،

وقال الحافظ العسقلاني أي: فرضه بالسنة وليس مرادها نفي فرضيتها ويؤيده قولها لم يتم الله حج أحد ولا عمرته ما لم يطف بينهما انتهى.

وتعقبه العيني أيضًا بأنه ليس مدلول اللفظ وقوله وليس مراد عائشة رضي الله عنها نفي فرضيتها فيه أنه لا دلالة فيه على إثبات فرضيتها أيضًا.

وقوله: ويؤيده لا يؤيده أصلاً ولا يدل على ما ادعاه لأن نفي إتمام الشيء لا يدل على نفي وجوده فعلى كل حال لا يثبت الفرضية غاية ما في الباب أنه يدل على أنه سنة مؤكدة وهي في قوة الواجب ونحن نقول به انتهى.

وفي كلامه تأمل فافهم.

(فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَخْبَرْتُ) المخبر هو الزُّهْرِيُّ.

(أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن هشام بن المغيرة ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم ويقال له راهب قريش لكثرة صلاته ولد في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومات سنة أربع وتسعين قال عمرو بن علي وفي رواية مسلم عن سُفْيَانَ عن الزُّهْرِيِّ قَالَ الزُّهْرِيُّ: فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام فأعجبه ذلك.

(فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ) بفتح اللام التي هي للتأكيد وتنكير العلم في رواية الكشميهني أي لعلم عظيم.

وفي رواية الأكثرين أن هذا العلم يعني كلام عائشة رضي الله عنها (مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ) بلفظ المتكلم وكلمة ما نافية فالجملة على رواية الكشميهني خبر بعد خبر والخبر الأول هو قوله لعلم أو صفة له وعلى رواية الأكثرين خبر لأن واسمها قوله هذا العلم ويجوز أن يكون اسمها هذا وخبرها العلم على معنى أن هذا العلم هو العلم المبين.

ويحتمل أن تكون كلمة ما موصولة وكنت سمعته بلفظ المخاطب منصوب على الاختصاص أو مرفوع على أنه خبر بعد خبر أو صفة وحاصل هذا الكلام

وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُونَ: أَنَّ النَّاسَ، - إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ - مِمَّنْ كَانَ يَهْلُ بِمَنَاةَ، كَانُوا يَطُوفُونَ كُلُّهُمْ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ فِي الْقُرْآنِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 158] الْآيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «فَأَسْمَعُ.....

استحسان قولها فتدبر. قَالَ أَبُو بَكْرٍ بن عبد الرحمن المذكور.

(وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُونَ: أَنَّ النَّاسَ، - إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ -) هذا الاستثناء معترض بين اسم أنّ وخبرها فاسمها الناس وخبرها قوله الآتي: كانوا يطوفون وقوله: (مِمَّنْ كَانَ يَهْلُ بِمَنَاةَ، كَانُوا يَطُوفُونَ كُلُّهُمْ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ فِي الْقُرْآنِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ⁽¹⁾ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الْآيَةَ) ومحصل ما أخبر به أبو بكر بن عبد الرحمن أنّ المانع لهم من التطوف بينهما أنهم كانوا يطوفون بالبيت وبين الصفا والمروة في الجاهلية فلما أنزل الله تعالى الطواف بالبيت ولم يذكر الطواف بينهما ظنوا رفع ذلك الحكم فسألوا هل عليهم من حرج إن فعلوا ذلك بناء على ما ظنوه من أنّ التطوف بينهما من فعل الجاهلية. ووجه الاستثناء المذكور أنه أشار به إلى أنّ الرجال من أهل العلم الذي أخبروا أبا بكر بن عبد الرحمن أطلقوا ولم يخصوا بطائفة وأنّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَصَّتْ الْأَنْصَارَ بِذَلِكَ كما رواه الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْهَا وهو قولها في صدر الحديث ولكنها أنزلت في الأنصار.

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ) المذكور: (فَأَسْمَعُ) بإثبات الهمزة وضم العين بصيغة المضارع للمتكلم كذا في أكثر الروايات وضبطه الدمياطي في نسخته بالوصل

(1) بتشديد الطاء وأصله أن نتطوف فأدغمت بعدما أبدلت التاء طاء.

هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا، فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ، بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ».

وسكون العين بصيغة الأمر والأول أصوب فقد وقع في رواية سُفْيَانَ عن الزُّهْرِيِّ عند مسلم إنما كان من لا يطوف بهما من العرب يقولون: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ إِنَّمَا أَمَرْنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نؤْمَرْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ الْآيَةُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَأَرَاهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ فَقَوْلُهُ فَأَرَاهَا بَضْمُ الْهَمْزَةِ أَيُّ: أَظْنَاهَا وَهُوَ يُؤَيِّدُ أَنَّ رَوَايَةَ الْعَامَّةِ فِي قَوْلِهِ فَاسْمِعْ بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ.

(هَذِهِ الْآيَةُ) أَيُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ الْآيَةُ (نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا) وَيُرْوَى كِلَاهُمَا وَهُوَ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَجْعَلُ الْمُثْنَى فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا بِالْأَلْفِ ثُمَّ أَبْدَلَ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْفَرِيقَيْنِ قَوْلُهُ: (فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) وَهُمْ الْأَنْصَارُ (وَالَّذِينَ) كَانُوا (يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفَا، حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ) أَيُّ: الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ (بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ) أَيُّ: بَعْدَ ذِكْرِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29] وَأَمَّا ذِكْرُ الطَّوَافِ بَيْنَهُمَا فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ﴾ الْآيَةُ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ وَغَيْرِهِ حَتَّى ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَفِي تَوْجِيهِهِ عَسَرَ وَكَأَنَّ قَوْلَهُ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ بَدَلَ مِنْ قَوْلِهِ مَا ذَكَرَ هَذَا.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ وَتَوْجِيهِهِ أَنْ يُقَالَ لَفْظُ مَا ذَكَرَ بَدَلَ عَنْ ذَلِكَ أَوْ أَنَّ مَا مُصَدِّرِيهِ وَالْكَافُ مُقَدِّرٌ كَمَا فِي زَيْدٍ أَسَدٌ أَيُّ: ذِكْرُ السَّعْيِ بَعْدَ ذِكْرِ الطَّوَافِ كَذِكْرِ الطَّوَافِ وَاضِحًا جَلِيًّا مُشْرُوعًا بِأُمُورٍ بِهِ، وَحَاصِلُ مَا قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ سَبَبَ نَزُولِ الْآيَةِ عَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ كَانَ لِلرَّدِّ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ الَّذِينَ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا لَكُونَهُ

عندهم من أفعال الجاهلية والذين امتنعوا من الطواف بهما لكونهما لم يذكرهما.

واحتجت الْحَنْفِيَّةُ بهذا الحديث على أَنَّ السَّعْيَ بين الصفا والمروة واجب فإنَّ قول عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وقد سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما يدلُّ على الوجوب ويمكن أن يكون الوجوب أيضًا مستفادًا من قوله ما أتمَّ اللَّهُ حَجَّ امرئ ولا عمرته من لم يطف بين الصفا والمروة وهو في بعض طرق حديثها المذكور في هذا الباب عند مسلم.

وما ذهب إليه الْحَنْفِيَّةُ هو مذهب الحسن وعطاء وقتادة وعطاء والثوري فلو تركه صح حجه ويجب بتركه دم وبه قال النووي في الناسي لا في العائد وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالبيت وعن عطاء أنه سنة لا شيء فيه، وبه قَالَ أَنَسٌ فيما نقله ابن المنذر.

وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود هو فرض لا يصحَّ الحج إلا به ومن بقي عليه شيء منه يرجع إليه من بلده فإن كان وطء النساء قبل أن يرجع كان عليه إتمام حجِّه أو عمرته ويحجُّ من قابل ويهدي كذا حكاه ابن بطال عنهم.

ونقل المروزي عن أحمد أنه مستحب، واختار القاضي وجوبه وانجباره بالدم وقال ابن قدامة وهو أقرب إلى الحق وعن طاوس من ترك منه أربعة أشواط لزمه دم وإن ترك دونهما لزمه لكل شوط نصف صاع وذكر ابن قصار عن القاضي إِسْمَاعِيلَ أنه ذكر عن مالك فيمن تركه حتى تباعد وأصاب النساء أنه يجزئه ويهدي.

وقال الشيخ زين الدين العراقي في شرحه للترمذي: اختلفوا في السعي بين الصفا والمروة للحاج على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه ركن أي: فرض لا يصحَّ الحج إلا به وهو قول ابن عمر وعائشة وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ ومالك في المشهور عنه وأحمد في أصح الروايتين عنه وإسحاق وأبو ثور لقوله ﷺ: «اسعوا فإنَّ اللَّهَ كتب عليكم

السعي»، رواه أحمد والدارقطني والبيهقي من رواية صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي تجرة بإسناد حسن وقال عبد العظيم المنذري: إنه حديث حسن.

قَالَ ابن حزم في المحلّى: إِنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي تَجْرَةَ مَجْهُولَةٌ وَهُوَ مُرَدُّدٌ لِأَنَّهَا صَحَابِيَّةٌ وَكَذَلِكَ صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ صَحَابِيَّةٌ هَذَا وَحَبِيبَةُ بِنْتُ أَبِي تَجْرَةَ بِكَسْرِ الْمِثْنَاءِ وَسَكُونِ الْجِيمِ بَعْدَهَا رَاءَ ثَمِ أَلْفٍ سَاكِنَةٍ ثَمَ هَاءٌ هِيَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ قَالَتْ: دَخَلْتُ مَعَ نِسْوَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ دَارَ آلِ أَبِي حَسِينٍ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْعَى وَأَنَّ مِيزْرَهُ لِيَدُورَ مِنْ شِدَّةِ السَّعْيِ وَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: اسْعُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ السَّعْيَ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمَا، وَفِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ وَفِيهِ ضَعْفٌ وَمَنْ ثَمَّةٌ قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: إِنَّ ثَبْتَ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الْوُجُوبِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَطَرِيقٌ أُخْرَى عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا انْضَمَّتْ إِلَى الْأُولَى قُوَيْتِ وَاخْتَلَفَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتُ شَيْبَةَ فِي اسْمِ الصَّحَابِيَّةِ الَّتِي أَخْبَرْتَهَا بِهِ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَخَذَتْهُ عَنْ جَمَاعَةٍ فَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ عَنْهَا أَخْبَرْتَنِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ فَلَا يَضُرُّهُ الْإِخْتِلَافُ هَذَا.

والقول الثاني: أنه واجب يجبر بدم وبه قَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ فِي الْعَتِيَّةِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ.

والقول الثالث: أنه ليس بركن ولا واجب بل هو سنة ومستحب وهو قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ وَمَنْ طَافَ فَقَدْ حَلَّ هَذَا وَأَغْرَبَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَحَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ السَّعْيَ رُكْنٌ فِي الْعُمْرَةِ وَإِنَّمَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْحَجِّ وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ قَدْ يَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» عَلَى اشْتِرَاطِ الْمَوَالَاةِ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ بِحَيْثُ يَضُرُّ الْفَصْلُ الطَّوِيلُ وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِيمَا حَكَاهُ الْمُتَوَلَّى وَقَالَ الرَّافِعِيُّ وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَا يَقْدَحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْحَجِّ وَالتَّفْسِيرِ أَيْضًا.

80 - باب مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «السَّعْيُ مِنْ دَارِ بَنِي عَبَّادٍ إِلَى زُقَاقِ بَنِي أَبِي حُسَيْنٍ».

80 - باب مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

(باب مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) أي: عن كيفية.
(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: السَّعْيُ مِنْ دَارِ بَنِي عَبَّادٍ) بفتح العين
المهملة وتشديد الموحدة.

(إِلَى زُقَاقِ بَنِي أَبِي حُسَيْنٍ) الزقاق بضم الزاي وبالقافين السكّة يذكّر
ويؤنث قَالَ الْأَخْفَشُ: أهل الحجاز يؤنثون الطريق والصراط والسبيل والزقاق
وبنو تميم يذكّرون هذا كلّه والجمع الأزقة. ودار بني عبّاد من طرف الصفا
وزقاق بني أبي حسين من طرف المروة⁽¹⁾ وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة عن
أبي خالد الأحمر عن عثمان بن الأسود عن مجاهد وعطاء قَالَ: رأيتهما
يسعيان من خوخة بني عبّاد إلى زقاق بني أبي حسين قَالَ فقلت لمجاهد فَقَالَ:
هذا بطن المسيل الأول.

ووصله الفاكهي أيضًا من طريق ابن جريج أَخْبَرَنِي نافع قَالَ: نزل ابن عمر
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من الصفا حتى إذا حاذى باب بني عبّاد سعى حتى انتهى إلى
الزقاق الذي يسلك بين دار بني أبي حسين ودار بيت قرظة.

ومن طريق عبيد الله بن أبي يزيد قَالَ: رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
يسعى من مجلس آل عبّاد إلى زقاق بني أبي حسين.

وروى ابن خزيمة والفاكهي من طريق أبي الطفيل قَالَ: سألت ابن عباس
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن السعي فَقَالَ: كما بعث الله تعالى جبريل إلى إبراهيم
عليهما السلام ليريه المناسك عرض له الشيطان بين الصفا والمروة فأمره الله
تعالى أن يجيز الوادي قَالَ ابن عباس فكانت سنة هذا.

(1) قال سفيان هو بين هذين العلمين والعلمان اللذان أشار إليهما معروفان إلى الآن.

1644 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بَطْنَ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَقُلْتُ لِنَافِعٍ: أَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَمْشِي إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي؟ قَالَ: «لا، إِلَّا أَنْ

وقد مر الكلام في كونها سنة أو واجبًا وسيأتي إن شاء الله تعالى في أحاديث الأنبياء أن ابتداء ذلك كان من هاجر، وروى الفاكهي بإسناد حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: هذا ما أورتكموه أم إسماعيل عليه السلام.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ) مصغّر عبد (ابن مَيْمُونٍ) وفي رواية أبي ذر مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ هو ابن حاتم وكذا قَالَ الْجَيَّانِي ناقلًا عن نسخة أبي مُحَمَّدٍ بحطة هكذا ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بن حاتم ثنا عيسى قيل: والصواب هو الأول وبه جزم أَبُو نُعَيْمٍ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولعلَّ حاتمًا اسم جد له إن كانت رواية أبي ذر مضبوطة قَالَ: (حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) ابن أبي إسحاق السبيعي الكوفي مات أوّل سنة إحدى وتسعين ومائة وقد تقدم هو ومن قبله باب من صلى بالناس وذكر حاجته.

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) العمري، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ الطَّوَافَ الْأَوَّلَ) أي: طواف القدوم وقال الْكِرْمَانِيُّ: سواء كان للقدوم أو للركن هذا فتفظن.

(خَبَّ) أي: رمل (ثَلَاثًا) أي: في الأشواط الثلاث.

(وَمَشَى) أي: لا يرمّل بل تمشى على هينة (أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بَطْنَ الْمَسِيلِ) أي: المكان الذي يجتمع فيه السيل وبطن منصوب على الظرفية.

(إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) وهذا مرفوع عن ابن عمر رضي الله عنهما فكان المؤلف بدأ بالموقوف عنه في الترجمة لكون مفسر الحد السعي، والمراد به شدة المشي وإن كان جميع ذلك يسمّى سعيًا.

(فَقُلْتُ) القائل هو عبيد الله المذكور في الإسناد: (لِنَافِعٍ: أَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما يَمْشِي إِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي؟ قَالَ: لا، إِلَّا أَنْ

يُزَاحِمَ عَلَى الرُّكْنِ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدَعُهُ حَتَّى يَسْتَلِمَهُ».

1645 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ:

سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ، وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَيَّامِي أَمْرَأَتُهُ؟ فَقَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ، فَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا»: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21].

يُزَاحِمَ) على البناء للمفعول.

(عَلَى الرُّكْنِ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدَعُهُ) أي: لا يتركه (حَتَّى يَسْتَلِمَهُ) وقد تقدّم ما يتعلق بالاستلام في باب من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ، وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَيَّامِي أَمْرَأَتُهُ؟) الهمزة فيه للاستفهام.

(فَقَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: مكة، (فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ، فَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا): ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (أي: خصلة حسنة يؤتسى بها وهذا جواب لسؤال عمرو بن دينار ومن معه.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: معناه لا يحل له لأن رسول الله ﷺ واجب المتابعة وهو لم يتحلل من عمرته حتى سعى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لا يحتاج إلى هذا التقرير فإن هذا جواب مطابق للسؤال مع زيادة.

أما الجواب: فهو قوله طاف بين الصفا والمروة سبعا.

وأما الزيادة: فهو قوله طاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين.

وفائدة الزيادة: هي أن السؤال عن المعتمر إذا لم يسع.

1646 - وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: «لَا يَقْرَبَنَّهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ».

1647 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»، ثُمَّ تَلَا: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب: 21].

والجواب: أنَّ العمرة هي الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة فلا يجوز له قربان امرأته حتى يأتي بالطواف والسعي وقوله: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ» إلى آخره من تنمة الجواب هذا قول وليت شعري ما الفرق بين هذا التقرير وتقرير الكِرْمَانِيِّ فِي الْمَالِ وَحَقِيقَةِ الْحَالِ، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة أيضًا.

(وَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: «لَا يَقْرَبَنَّهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ»)) وقد تقدم الحديث في باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن بشير بن فرقد البلخي أبو السَّكَنِ ولفظ المكِّي اسمه على صورة النسبة وليس بمنسوب إلى مكة.

(عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ"، ثُمَّ تَلَا) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قوله تعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» وهذه الأحاديث الثلاثة عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّ العمرة عبارة عن الطواف بالبيت سبعا والصلاة بركعتين خلف المقام والسعي بين الصفا والمروة⁽¹⁾ وفي التوضيح واجبات السعي عندنا أربعة:

الأول: قطع جميع المسافة بين الصفا والمروة فلو بقي منها بعض خطوة لم

(1) فيصعد الصفا حتى يرى البيت فيستقبله ويمكث فيه قدر ما يقرأ سورة من المفصل وإن لم يمكث يجرئه ويكبر ويهلل ويسبح ويصلي عليه ﷺ ويرفع يديه ويدعو ما شاء ويلي ثم ينزل من الصفا فيصعد إلى المروة ويفعل عليها ما فعل على الصفا يفعل هكذا سبع مرات.

يصح سعيه ولو كان راكبًا اشترط أن يسير دابته حتى تضع حافرهما على الجبل وإن صعد على الصفا والمروة فهو أكمل وكذا فعله سيدنا رسول الله ﷺ والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بعده وليس هذا الصعود فرضًا ولا واجب بل هو سنة متأكدة وبعض الدرج مستحدث فالحذر من أن يخلفها وراءه فلا يصح سعيه حينئذ وينبغي أن يصعد على الدرج حتى يستيقن ولنا وجه شاذ أنه يجب الصعود على الصفا والمروة قدرًا يسيرًا ولا يصح سعيه إلا بذلك ليستيقن قطع جميع المسافة كما يلزمه غسل جزء من الرأس في غسل الوجه ليستيقن استيعاب الوجه بالغسل .

ثانيها : الترتيب فلو بدأ بالمروة لم يجزه لأنه ﷺ قَالَ : «ابدؤوا بما بدأ الله به» وقال صاحب التوضيح : قَالَ فِي الْمَحِيط : من كتب الْحَنْفِيَّةَ لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أعاد شوطًا ولا يجزئه ذلك والبداءة بالصفا شرط ولا أصل لما ذكره الْكِرْمَانِيُّ من أن الترتيب في السعي ليس بشرط حتى لو بدأ بالمروة وأتى الصفا جاز وهو مكروه لترك السنة فيستحب إعادة ذلك الشوط هذا واعلم أن الْكِرْمَانِيَّ له كتب في المناسك ذكر هذا فيه وكيف يقول صاحب التوضيح ولا أصل لما ذكره الْكِرْمَانِيُّ بل له أصل وهو أنه يحتج بقوله ﷺ : «أبدأ بما بدأ الله به» وكيف يستدلّ بخبر الواحد على إثبات الفرضية والحديث إنما يدلّ على أنه سنة وقد عمل الْكِرْمَانِيُّ به حيث قَالَ ولو بدأ بالمروة يكون مكروهًا لتركه السنة حتى يستحبّ إعادته وهذا هو الأصل في الاستدلال بخبر الواحد وكذا الجواب عما قيل وحكي عن أبي حنيفة أنه لا يجب الترتيب ويجوز البداءة بالمروة والحديث حجة عليه وأراد بالحديث قوله ﷺ : «ابدؤوا بما بدأ الله به» رواه جابر وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ .

الثالث : أنه يحسب من الصفا إلى المروة مرة ومن المروة إلى الصفا مرة حتى يتم سبعا هذا هو الصحيح وفي رواية الطحاوي السعي من الصفا إلى المروة ثم منها إلى الصفا شوط واحد .

الرابع : أنه يشترط أن يكون السعي بعد طواف قدوم أو إفاضة ولا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع فلو سعى وطاف أعاده وعند غيرنا أعاده إن كان بمكة

1648 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ،

وإن رجع إلى أهله بعث بدم وشذَّ إمام الحرمين فَقَالَ: قَالَ بعض أئمتنا لو قدم السعي على الطواف أعتد بالسعي وهذا غلط .

ونقل الماوردي وغيره الإجماع في اشتراط ذلك وقال عطاء يجوز السعي من غير تقدّم طواف وهو غريب وفي التوضيح أَيضًا الموالاة بين مرات السعي سنة فلو تخلل شيء يسير أو طويل بينهم لم يضر وكذا بينه وبين الطواف ويستحب السعي على طهارة من الحدث والنجس سائرًا عورته والمرأة تمشي ولا تسعى لأنه أستر لها وقيل: إن سعت في الخلوة بالليل سعت كالرجل وموضع المشي والعدو معروف فالعدو بين العمودين المعروفين الأخضرين هكذا اشتهر لكنه تغليب فإن أحدهما أحمر أو أصفر على ما قيل وما عدا ذلك فهو محلّ المشي فلو هرول في الكلّ لا شيء عليه وكذا لو مشى على هيئته وعن سعيد بن جبير قَالَ: رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يمشي بين الصفا والمروة ثم قَالَ: إن مشيت فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشي وإن سعت فقد رأيته يسعى وأنا شيخ كبير أَخْرَجَهُ أَبُو داود وفي رواية كان يقول لأصحابه: أرمّلوا فلو استطعت الرمل لرملت، وعنه قَالَ: رأيت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يمشي أَخْرَجَهُ سعد ابن منصور .

وقال ابن التين: يكره للرجل أن يقعد على الصفا إلا لعذر وضعف ابن القاسم في روايته عن مالك رفع يديه على الصفا والمروة، وقال ابن حبيب: يرفع وإذا قلنا يرفع فَقَالَ ابن حبيب: يرفعهما حذو منكبيه ويطونهما إلى الأرض ثم يكبر ويهلل ويدعو ويطلب ما شاء من الحواج الدينية والدنيوية بشرطه ويلبي، وقال غيره من المتأخرين: الدعاء والتضرّع إنما يكون ويطونهما إلى السماء ولو ترك السعي بطن المسيل ففي وجوب الدم قولان عن مالك.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) قَالَ الدارقطني: هو أحمد بن مُحَمَّد بن ثابت بن شبوية، وقال العيني: بل هو أحمد بن مُحَمَّد بن ثابت بن عثمان بن مسعود بن يزيد أبو الحسن الخزاعي المروزي المعروف بابن شَبْوِيَة مات بطرسوس سنة ثلاثين ومائتين قَالَ الْحَافِظُ الدِمَاطِي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك

أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسَ بِنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ: «نَعَمْ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾» [البقرة: 158].

1649 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ»

قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ) هو ابن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن (قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسَ بِنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ السَّعْيَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) الهمزة فيه للاستفهام على سبيل الاستخبار.

(قَالَ: نَعَمْ) ويروى فَقَالَ نعم بزيادة فاء العطف أي: نعم كنّا نكره وعلل الكراهة بقوله: (لَأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ) أي: علاماتها التي كانوا يتعبدون بها وإنما أنث الضمير باعتبار جميع السعي وهو سبع مرات.

(حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾) وقد تقدم الكلام في ذلك في الباب السابق وهذا الحديث أخرجه المؤلف في التفسير أيضًا وأخرجه مسلم في المناسك والترمذي في التفسير والنسائي في الحج ومطابقته للترجمة من حيث إن الآية المذكورة فيها إثبات السعي بين الصفا والمروة.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وفي بعض النسخ (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِيُرِيَ) من الآراء (الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ) وفيه حصر السبب فيما ذكره على ما هو المشهور في إنما من إفادة الحصر وقد جاء عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سبب آخر هو سعي إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ حين عرض له الشيطان على ما رواه أحمد في مسنده من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال:

زَادَ الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، سَمِعْتُ عَطَاءً، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ.

إن إبراهيم عليه السلام لما أمر بالمناسك عرض له الشيطان عند السعي فسأله فسبقه إبراهيم عليه السلام وقد رود أيضًا سبب آخر هو سعي هاجر على ما صرح به البُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وسيأتي إن شاء الله تعالى في أحاديث الأنبياء عليهم السلام أنه قَالَ: جاء إبراهيم عليه السلام الحديث، وفيه: فهبطت من الصفا حتى إذا بلغت الوادي رفعت طرف درعها وسعت سعي إنسان مجهود حتى جاوزت الوادي الحديث، وفيه: ففعلت ذلك سبع مرات.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فلذلك سعى الناس بينهما» فإن كان المراد بقوله فلذلك سعى الناس بينهما الإسراع في المشي فهذه والعلّة من نص الشارع فهي أولى ما يعلّل به السعي وإن أراد بالسعي مطلق الذهاب كما يدل عليه رواية الأزرقى فلذلك طاف الناس بين الصفا والمروة فلا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(زَادَ الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء نسبة إلى حُمَيْدٍ أحد أجداد عبد الله بن الزبير ابن عبد الله القرشي المكيّ شيخ البُخَارِيِّ ومن أفرادهِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو) قَالَ: (سَمِعْتُ عَطَاءً، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (مِثْلَهُ)⁽¹⁾ ومعنى هذه الزيادة أَنَّ الْحُمَيْدِيَّ صَرَّحَ بالتحديث في روايته عن عمرو ابن دينار وصرّح عمرو بالسماع من عطاء بن أبي رباح ومن طريقه أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ في المستخرج، وقال الْكِرْمَانِيُّ: زاد لفظ حَدَّثَنَا وسمعت بدل المعنعن وفائدته الخروج عن الخلاف في القبول سيّما وسُفْيَانُ من المدلسين.

تتمة:

أخرج مسلم في هذا الباب من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ لما فرغ من الركعتين بعد طوافه خرج إلى الصفا فَقَالَ: «ابدأ بما بدأ الله به»، ورواه النَّسَائِيُّ بلفظ الأمر فَقَالَ: «ابدؤوا بما بدأ الله به»، وبهذا استدل على اشتراط البداءة بالصفا، وقد مرّ الكلام فيه آنفًا.

(1) أي: مثل ما روي في الحديث السابق.

81 - باب: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا

إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ

1650 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

81 - باب: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا

إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ، وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ

(باب) بالتنوين (تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ) أي: أفعال الحج (كُلَّهَا) إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ) جزم بهذا الحكم لعدم الخلاف فيه ولتصريح الأخبار التي ذكرها في الباب بذلك (وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وُضوءٍ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ) وهو على غير وضوء أورده مورد الاستفهام لأجل الخلاف فيه وكأنه أشار إلى ما روي عن مالك في حديث الباب بزيادة ولا بين الصفا والمروة.

قال ابن عبد البر: لم يقله أحد عن مالك إلا يَحْيَى بن يَحْيَى التميمي النيسابوري.

وقال الحافظ العسقلاني: فإن كان يَحْيَى حفظه فلا يدلّ على اشتراط الوضوء للسعي لأن السعي يتوقف على تقديم طواف قبله فإذا كان الطواف ممتنعاً امتنع السعي كذلك لاشتراط الطهارة له وقد روي عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضاً قَالَ تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ اشْتِرَاطَ الطَّهَارَةِ لِلْسَّعْيِ إِلَّا عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ.

وقد حكى المجد ابن تيمية من الحنابلة رواية عندهم مثله وأما ما روي عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن: أنها إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسعي بين الصفا والمروة فلتسع وهذا إسناد صحيح عن الحسن فلعله يفرق بين الحائض والمحدث وقال ابن بطال كان الْبُخَارِيُّ فهم أَنَّ قوله ﷺ لعائشة: «إفعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» أَنَّ لها أن تسعي ولهذا قَالَ وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وُضوء انتهى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) (الإمام، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَتْ: فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَفْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي».

ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ⁽¹⁾، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ ابْنُ التِّينِ: تَرِيدُ أَنْ طَوَّافَ الْعِمْرَةِ مِنْهَا حَيْضُهَا لَكِنْ قَوْلُهُ كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَنْ يَرُدَّ الْحَجَّ عَلَى الْعِمْرَةِ وَقِيلَ كَانَتْ حَاجَةً.

(قَالَتْ: فَشَكَّوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَفْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ) من المناسك (غَيْرَ أَنْ) أي: غير أنه أي: الشأن (لَا تَطُوفِي) وهو مجزوم بلا الناهية ويجوز أن يكون كلمة زائدة وكلمة أن مصدرية أي: غير الطواف (بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي) بفتح التاء والطاء والهاء المشددين وأصله تتطهري ومعناه حتى تغتسلي وتطهري بالغسل ويؤيده رواية مسلم حتى تغتسلي والحديث ظاهر في نهى الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل، لأن النهي عن العبادة يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته وفي معنى الحائض الجنب والمحدث وهو قول الأئمة الثلاثة وذهب الكوفيون إلى عدم الاشتراط.

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا غَنْدَرُ ثَنَا شُعْبَةُ سَأَلَتْ الْحَكَمَ وَحَمَّادًا وَمَنْصُورَ وَسُلَيْمَانَ: عَنِ الرَّجُلِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ فَلَمْ يَرَوْا بِهِ بَأْسًا وَرَوَى عَنْ عَطَاءٍ إِذَا طَافَتِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ فَصَاعِدًا ثُمَّ حَاضَتْ أَجْزَأَ عَنْهَا وَفِي هَذَا تَعْقِبُ عَلَى النَّوَوِيِّ حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ: انفرد أبو حَنِيفَةَ بِأَنَّ الطَّهَارَةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي الطَّوَّافِ وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُهُ فِي وَجُوبِهَا وَجَبْرَانَهُ بِالْدَمِ إِنْ فَعَلَهُ، انْتَهَى.

ولم ينفرد بذلك كما ترى فلعله أراد انفراده عن الأئمة الثلاثة لكن عند أحمد رواية أَنَّ الطَّهَارَةَ لِلطَّوَّافِ وَاجِبَةٌ تَجْبِرُ بِالْدَمِ وَعِنْدَ الْمَالِكِيَةِ قَوْلُ يُوَافِقُ هَذَا، وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: «إَفْعَلِي كَمَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ» إِلَى آخِرِهِ، وَقَدْ مَضَى هَذَا الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ.

(1) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

1651 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ، وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذِي غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ، وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَمَعَهُ هَذِي، فَقَالَ: أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، وَيَطُوفُوا ثُمَّ يَقْصِرُوا وَيَحِلُّوا

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) ابن عبيد المعروف بالزمن وقد مرّ غير مرة قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، (قَالَ) أي البخاري: (ح) إشارة إلى التحويل.

(وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ) بفتح المعجمة وبالفاء هو ابن خياط من خياطة الثياب وقد مرّ في باب الميت يسمع خفق النعال وذكر هذا الإسناد على سبيل المذاكرة حيث قَالَ وقال خليفة لا على سبيل التحميل حيث لم يقل حَدَّثَنَا خليفة مع أنه من شيخه وهو من أفراد.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) المذكور سابقًا قَالَ: (حَدَّثَنَا حَبِيبُ) ابن أبي قربة (المُعَلَّمُ) بلفظ اسم الفاعل من التعليم.

(عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصار (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ) أي: أحرم (وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ، وَ) الحال أنه (لَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَذِي غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ) بالنصب عطف على النبي ﷺ وما قاله العيني من أنه بالرفع عطف على غير النبي ﷺ فهو وهم كما لا يخفى.

(وَقَدِمَ عَلَيَّ) هو ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مِنَ الْيَمَنِ) وكان أرسله ﷺ إلى اليمن في السنة العاشرة من الهجرة قبل حجة الوداع. (وَمَعَهُ هَذِي) جملة حالية.

(فَقَالَ: أَهَلَلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَجْعَلُوهَا) أي: الحجة (عُمْرَةً) أي: يفسخوها إلى العمرة (وَيَطُوفُوا⁽¹⁾ ثُمَّ يَقْصِرُوا وَيَحِلُّوا

(1) أي: بالبيت وبين الصفا والمروة.

إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مِنَى وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ مِئْيَا!، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَخْلَلْتُ»، وَحَاضَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَنَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا طَهَّرَتْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَنْطَلِقُونَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ بِحَجٍّ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ،

إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ) استبعادًا لذلك.

(فَقَالُوا: نَنْطَلِقُ إِلَى مِنَى وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقْطُرُ مِئْيَا!) أي: منيًا بسبب قرب عهدنا بالجماع أي: كنا متمتعين بالنساء.

(فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ) قولهم هذا وهو أنهم تمتعوا وقلوبهم لا تطيب به لأنه ﷺ كان غير متمتع وكانوا يحبون موافقته ﷺ.

(فَقَالَ) ﷺ: (لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي) أي: لو عرفت في أول الحال.

(مَا اسْتَدْبَرْتُ) ما عرفت آخرًا من جواز العمرة في أشهر الحج.

(مَا أَهْدَيْتُ) أي: لكنت متمتعًا بإرادة لمخالفة أهل الجاهلية ويقال معناه لو استقبلت هذا الرأي وهو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج من أول أمري لم أسق الهدى.

(وَلَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَخْلَلْتُ) من الإحرام لكن امتنع الإحلال الصاحب الهدى حتى يبلغ الهدى محله وذلك في أيام النحر لا قبلها.

(وَحَاضَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَنَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا) أي: أتت بأفعال الحج كلها (غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ) أي: غير الطواف بالبيت وكذا بين الصفا والمروة لأنه تابع للطواف بالبيت كما مر.

(فَلَمَّا طَهَّرَتْ) بفتح الهاء وضمها.

(طَافَتْ بِالْبَيْتِ) أي: وبين الصفا والمروة، (قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَنْطَلِقُونَ) أنت وأصحابك (بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَنْطَلِقُ) أنا (بِحَجٍّ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ،

فَاعْتَمَرْتُ بَعْدَ الْحَجِّ (1).

فَاعْتَمَرْتُ بَعْدَ الْحَجِّ قَالَ النَّوَوِيُّ احتج به من قَالَ: إن التمتع أفضل لأنه ﷺ لا يتمنى إلا الأفضل، وقال الْكِرْمَانِيُّ وأجاب القائلون بتفضيل الأفراد بأنه ﷺ إنما قَالَ ذلك من أجل فسخ الحج إلى العمرة الذي هو خاص لهم في تلك السنة فقط مخالفة للجاهلية وقال هذا الكلام تطييباً لقلوب أصحابه لأن نفوسهم كانت لا تسمح بفسخ الحج فكأنه قَالَ ما يمنني من موافقتكم إلا الهدي ولولاه لو افقتم وقال الطبري وجملة الحال أنه ﷺ لم يكن متمتعاً لأنه قَالَ لو استقبلت من أمري

(1) قال الكاندهلوي: اعلم أولاً أن الروايات قد اختلفت في إحرام عائشة رضي الله تعالى عنها وكيفية حجها ولذلك اختلفت الأئمة في ذلك كما بسط ذلك في الأوجز، وفيه قال الشيخ ابن القيم في الهدى تنازع العلماء في قصة عائشة هل كانت متمتعة أو مفردة فإذا كانت متمتعة فهل رفضت عمرتها وانتقلت إلى الأفراد أو أدخلت عليها الحج وصارت قارئة، وهل العمرة التي أتت بها من التمتع كانت واجبة أم لا؟ واختلف الفقهاء في مسألة مبنية على قصة عائشة وهي أن المرأة إذا أحرمت بالعمرة فحاضت ولم يمكنها الطواف قبل التعريف فهل ترفض الإحرام بالعمرة وتهل بالحج مفردة أو تدخل الحج على العمرة وتصير قارئة فقال بالقول الأول: فقهاء الكوفة منهم أبو حنيفة وأصحابه رحمهم الله، وبالثاني: فقهاء الحجاز منهم الشافعي ومالك رحمهما الله، ومذهب أهل الحديث كالإمام أحمد وأتباعه اهـ.

وبسط في الأوجز الكلام على روايات إحرام عائشة رضي الله تعالى عنها وفيه قال الشيخ ابن القيم: فالصواب الذي لا معدل عنه أنها كانت معتمرة ابتداء كما قال به الجمهور مع الاختلاف بينهم أنها فسخت العمرة أو قرنتها مع الحج اهـ.

قلت: وبالأول قالت الحنفية، وبالقول الثاني قالت الأئمة الثلاثة، وهذا الاختلاف مبني على اختلاف آخر وهو أن القارن يأتي بأفعال العمرة مستقلاً وبأفعال الحج مستقلاً عند الحنفية فلما لم يتمكن عائشة رضي الله تعالى عنها أداء أفعال العمرة قبل وقت الحج لا بد لها أن تدع العمرة وتستأنف الإحرام بالحج، وأما الأئمة الثلاثة فقالوا: تدخل أفعال العمرة في أفعال الحج، فلما لم يمكن لها أداء أفعال العمرة قبل الحج فكان لها أن تحرم بالحج مع بقاء إحرام العمرة لتدخل أفعال العمرة في أفعال الحج، واستدل الحنفية على قولهم إن عائشة رضي الله تعالى عنها تركت العمرة بوجوه كثيرة منها قوله ﷺ: «دعي عمرتك»، ومنها قوله ﷺ امتشطني وانقضى رأسك ولا يجوز للمحرم أن يمتشط رأسه خشية نقض الشعر، قال السندي: قوله انقضى رأسك، لعل المراد بذلك الاغتسال لإحرام الحج كما وقع التصريح بذلك في رواية جابر اهـ.

ومنها قوله ﷺ هذه عمرتك مكان عمرتك، ومنها قولها رضي الله تعالى عنها اعترمت ولم أعتمر، ومنها قولها رضي الله تعالى عنها أنتطلقون بحج وعمرة وأنتطلق بحج، ولفظ أحمد كما في الفتح وأرجع بحجة ليس معها عمرة الحديث، فهلا أجابها النبي ﷺ أنا أيضاً مثلك يا عائشة، وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي تدل على أنها رفضت عمرتها وبسطت الروايات في الأوجز.

1652 - حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ

ما استدبرت ما أهديت يعني ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة ولا كان مفردًا لأن الهدى الذي كان معه كان واجبًا كما قَالَ وذلك لا يكون إلا للقارن وفي الحديث فسخ الحج إلى العمرة⁽¹⁾ قَالَ الطحاوي: احتج بهذا الحديث قوم على جواز فسخ الحج إلى العمرة، وقالوا: من طاف من الحجاج بالبيت قبل وقوفه ولم يكن ممن ساق الهدى فإنه يحلّ وخالفهم آخرون، فقالوا: ليس لأحد دخل في حجة أن يخرج منها إلا بتمامها ولا يحلّ شيء منها قبل يوم النحر من طواف ولا غيره هذا وأراد بالقوم أحمد والجماعة الظاهرية وبالأخرين جماهير التابعين والفقهاء منهم أَبُو حَنِيفَةَ ومالك والشافعي وأصحابهم ثم أجاب الطحاوي عن ذلك بأنه كان خاصًا بهم في حجتهم تلك دون سائر الناس بعدهم، ثم قَالَ: والدليل على ذلك كان خاصًا للصحابة الذين حجّوا مع رسول الله ﷺ دون غيرهم حديث بلال بن الحارث قَالَ: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ أرأيت فسخ حجنا خاصة أم للناس عامة؟ قَالَ: بل لكم خاصة، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وابن ماجه وفي الحديث أنه لو ما سبق سوقه ﷺ الهدى يحلّ معهم إلا أن السنة فيمن ساق الهدى أن لا يحل إلا بعد بلوغ الهدى محلّه وهو نحره يوم النحر، ورجال إسناده الحديث بصريّون إلا عطاء فإنه مكّي وقد أخرج متنه أبو داود في الحج أيضًا.

تنبيه:

ساق المؤلف الحديث هنا بلفظ خليفة وسيأتي إن شاء الله تعالى لفظ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى في باب عمرة التمتع.

(حَدَّثَنَا مُؤَمَّلُ بْنُ هِشَامٍ) بلفظ اسم المفعول من التأميل وقد مرّ في كتاب التهجد في باب عقد الشيطان قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن غُلَيْبٍ، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ حَفْصَةَ) بنت سيرين أمّ الهذيل الأنصارية البصرية أخت مُحَمَّدِ بْنِ سيرين روى لها الجماعة.

(1) كما هو عند ابن عباس رضي الله عنهما وبه قال أحمد وداود الظاهري.

قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ، فَقَدِمَتِ امْرَأَةٌ فَنَزَلَتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَحَدَّثَتْ أَنَّ أُخْتَهَا كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ فِي سِتِّ غَزَوَاتٍ، قَالَتْ: كُنَّا نُدَاوِي الْكَلَمَى، وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى،

(قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ عَوَاتِقَنَا) جمع عاتق أي: شابة أول ما أدركت فخدرت في بيت أهلها ولم يفارق أهلها إلى زوج بلغت الحكم أو قاربته وعن ثعلب سميت عاتق لأنها عتقت عن خدمة أبويها ولم يحللها زوج بعد.

(أَنْ يَخْرُجْنَ) أي: من أن يخرجن إلى المصلى في العيدين كما في رواية كتاب الحيض.

(فَقَدِمَتِ) بكسر الدال المهملة من القدم.

(امْرَأَةٌ) لم تسم⁽¹⁾، (فَنَزَلَتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ) كان بالبصرة وهو منسوب إلى خلف جد طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطلاحات.

(فَحَدَّثَتْ أَنَّ أُخْتَهَا كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ولم يسم هو أيضًا.

(قَدْ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَتْ أُخْتِي مَعَهُ) أي: مع زوجها أو مع رسول الله ﷺ.

(فِي سِتِّ غَزَوَاتٍ) وفي رواية الطبراني أنها غزت معه سبعًا.

(قَالَتْ) أي: الأخت لا المرأة المحدثه: (كُنَّا) إنما قالت بلفظ الجمع لبيان فائدة حضور النساء الغزوات على سبيل العموم.

(نُدَاوِي) من المداواة (الْكَلَمَى) بفتح الكاف وسكون اللام جمع كليم كجرحي وجريح لفظًا ومعنى.

(وَنَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى) جمع مريض أي: لخدمتهم.

(1) قيل هي أم عطية واختلف في اسمها ف قيل نسبية بضم النون وفتح السين المهملة بنت الحارث وقيل بنت كعب وقيل بفتح النون وكسر السين المهملة وقيل نشبية بضم النون وفتح الشين المعجمة وقيل لسنية بضم اللام وفتح السين المهملة.

فَسَأَلْتُ أُخْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: هَلْ عَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ، قَالَ: «لِتُلْبِسْهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، وَلِتَشْهَدْ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ» فَلَمَّا قَدِمْتُ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلْنَهَا، - أَوْ قَالَتْ: سَأَلْنَاهَا - فَقَالَتْ: وَكَانَتْ لَا تَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي، فَقُلْنَا أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَتْ: نَعَمْ بِأَبِي فَقَالَ: «لِتَخْرُجِ الْعَوَاتِقُ.....

(فَسَأَلْتُ أُخْتِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: هَلْ عَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ) أي: حرج وإثم (إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ) بكسر السين وسكون اللام هو خمار واسع كالملحفة تغطي به المرأة رأسها وصدرها وقيل هو القميص وقيل غير ذلك وقد مرّ في كتاب الحيض في باب شهود الحائض العيدين.
(أَنْ لَا تَخْرُجَ) أي: في أن لا تخرج إلى المصلى للعيد ودعوة المسلمين.
(قَالَ ﷺ): (لِتُلْبِسْهَا) بالجزم على الأمر.

(صَاحِبَتُهَا) بالرفع على الفاعلية ويروى فتلبسها بالفاء وبالرفع أي: إذا لم يكن لها جلباب فتلبسها صاحبته أي: تعيرها (مِنْ جِلْبَابِهَا) أي: من ثيابها ما لا تحتاج إليه، وقيل هي مبالغة معناه يخرجن ولو كانت ثنتان في ثوب واحد.
(وَلِتَشْهَدْ الْخَيْرَ) أي: ولتحضر مجالس الخير كسماع الحديث والعلم وعبادة المريض ونحو ذلك.

(وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ) كالاتتماع للاستسقاء قالت حفصة.
(فَلَمَّا قَدِمْتُ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلْنَهَا، أَوْ) شك من الراوي (قَالَتْ: سَأَلْنَاهَا، فَقَالَتْ: وَكَانَتْ) أي: أم عطية (لَا تَذْكُرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي) أي: هو مفدي بأبي وهذه الجملة معترضة لبيان حالها حين تذكر رسول الله ﷺ.

(فَقُلْنَا أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا) وهو كفاية عن القول المذكور.

(قَالَتْ: نَعَمْ بِأَبِي) أي: فديته بأبي وحذف المتعلق تخفيفاً لكثرة الاستعمال.
(فَقَالَ: لِتَخْرُجِ الْعَوَاتِقُ) واللام لأمر الأمر والفعل مجزوم بها.

ذَوَاتُ الْحُدُورِ - أَوْ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْحُدُورِ - وَالْحَيْضُ فَيَشْهَدَنَّ الْحَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلِّيَ» فَقُلْتُ: أَلْحَائِضُ؟ فَقَالَتْ: أَوْلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ، وَتَشْهَدُ كَذَا وَتَشْهَدُ كَذَا.

(ذَوَاتُ الْحُدُورِ أَوْ) قالت لتخرج (الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْحُدُورِ) بدون واو العطف جمع خدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة وهو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكر وراءه.

(وَالْحَيْضُ) بضم الحاء وتشديد الياء جمع حائض عطف على العواتق. (فَيَشْهَدَنَّ الْحَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلُ) أي: تجتنب (الْحَيْضُ الْمُصَلِّي) قالت حفصة: (فَقُلْتُ: أَلْحَائِضُ؟) بهمزة الاستفهام كأنها تعجبت من إخبارها بشهود الحائض هذه المشاهد وهو مبتدأ خبره محذوف أي: تشهد. (فَقَالَتْ) تستبعد ذلك: (أَوْلَيْسَ) أي: الشأن (تَشْهَدُ عَرَفَةَ) أي: يوم عرفة في عرفات أو وقفة عرفة.

(وَتَشْهَدُ كَذَا وَتَشْهَدُ كَذَا) أي: نحو المزدلفة ومنى، والحديث قد سبق في باب شهود الحائض العيدين في كتاب الحيض، وفي الحديث أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَهْجُرُ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَنْهَنَّ يَشْهَدَنَّ مَوَاطِنَ الْخَيْرِ كَمَجَالِسِ الْعِلْمِ وَالذِّكْرِ خَلَا أَنْهَنَّ لَا يَدْخُلَنَّ الْمَسَاجِدَ⁽¹⁾

وقال المتأخرون: إِنَّ الْمَفْسَدَةَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ كَانَتْ مَأْمُونَةً بِخِلَافِ الْيَوْمِ وَقَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ بَعْدَهُ لَمَنْعَهُنَّ الْمَسَاجِدَ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ هَذَا، وَأَمَّا شُهُودُهُنَّ مَجَالِسَ اللَّعْبِ وَاللَّهْوِ وَالْغِنَاءِ وَاخْتِلَاطَهُنَّ بِالرِّجَالِ كَمَا هُوَ فِي زَمَانِنَا نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شُرُورِهِنَّ فَحَرَامٌ فَاحِشٌ يَفْتَرِضُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ أَنْ يَمْنَعُوهُنَّ أَشَدَّ الْمَنْعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) وقال ابن بطال وفيه جواز خروج النساء الطاهرات والحيض إلى العيدين وشهود الجماعات سوى أن الحيض يعتزلن المصلين. وقال النووي قال أصحابنا: يستحب إخراج النساء في العيدين غير ذوات الهيئات والمستحسنتات.

82 - بَابُ الْإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ وَعِزِّهَا، لِلْمَكِّيِّ وَلِلْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى

وقال القاضي عيَّاض وقد اختلف السلف في خروجهم فرأى جماعة ذلك حقا منهم أبو بكر وعليّ وابن عمر وآخرون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومنعهم جماعة منهم عُرْوَةُ والقاسم ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك وأبو يُوسُف وأجازهُ أَبُو حَنِيفَةَ مرة ومنعه أخرى، وفي التِّرْمِذِيِّ وروي عن ابن المبارك أكره اليوم خروجهم في العيدين فإن أبت المرأة إلا أن تخرج فلتخرج في أطهارها بغير زينة فإن أبت ذلك فللزواج أن يمنعها ويروى عن الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ كره اليوم خروجهم وقال العُيْنِيُّ: الفتوى اليوم على المنع مُطْلَقًا ولا سِيَّما في الديار المصرية هذا ويقول العبد الفقير: اليوم غلبت في ذلك نساء بلدتنا القسطنطينية نساء الديار المصرية وإلى الله نلتجئ في ذلك وبه نستعين ومنه نرجو العفو والعافية.

82 - بَابُ الْإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ وَعِزِّهَا، لِلْمَكِّيِّ وَلِلْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى

(باب) بيان (الإهلال) بكسر الهمزة أي: الإحرام (مِنَ الْبَطْحَاءِ) أي: من وادي مَكَّة (وَعِزِّهَا) من سائر أجزاء مكة (لِلْمَكِّيِّ) أي: للذي من أهل مكة وأراد الحج (وَلِلْحَاجِّ) أي: وللحاج الذي هو الآفاقي الذي يريد التمتع (إِذَا خَرَجَ) أي: من مكة (إِلَى مَنَى) وإنما قيّد بهذا لأن شرط الخروج من مكة ليس إلا للتمتع فالحاصل أَنَّ مُهَلَّ الْمَكِّيِّ والمتمتع للحج هو نفس مكة ولا يجوز تركها، ومهل الذي⁽¹⁾ يريد الإحرام بالحج خارج نفس مكة سواء الحل والحرم، وقوله إلى منى كذا وقع في نسخة معتمدة من طريق أبي الوقت⁽²⁾، وفي معظم الروايات إذا خرج من منى بكلمة من فوجه كلمة إلى ظاهر، وأمّا وجه كلمة من فيحتمل أن يكون إشارة إلى الخلاف في ميقات المكيّ فمذهب الشَّافِعِيِّ أَنَّ ميقات أهل مكة

(1) يعني أن من كان في مكة من أهلها أو واردًا فيها وأراد الحج فميقاته نفس مكة ولا يجوز له ترك الإحرام فيها.

(2) وكذا ذكره ابن بطال في شرحه والإسماعيلي في مستخرجه.

وَسُئِلَ عَطَاءٌ، عَنِ الْمُجَاوِرِ يُلَبِّي بِالْحَجِّ؟ قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،
يُلَبِّي يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ وَاسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ

نفس مكة وقيل مكة وسائر الحرم والصحيح الأول، ومذهب أبي حنيفة أن ميقات أهل مكة في الحج الحرم ومن المسجد أفضل، وفي مناسك الحصري الأفضل لأهل مكة أن يحرموا من منزلهم ويسعهم التأخر إلى آخر الحرم بشرط أن يدخلوا الحلّ محرمين فلو دخلوا من غير إحرام لزمهم دم كالأفاقي، وقال المهلب: من أنشأ الحج من مكة فله أن يهلّ من بيته ومن المسجد الحرام أو من البطحاء وهو طريق مكة أو من حيث أحبّ فما دون عرفة ذلك كله واسع لأن ميقات أهل مكة منها وليس عليه أن يخرج إلى الحلّ لأنه خارج في حجته إلى عرفة فيحصل له بذلك الجمع بين الحل والحرم وهو بخلاف منشيء العمرة من مكة، واختلفوا في الوقت الذي يهلّ فيه فذهب الجمهور إلى أن الأفضل أن يكون يوم التروية، وروى مالك وغيره بإسناد منقطع وابن المنذر بإسناد متصل عن عمر رضي الله عنه أنه قال لأهل مكة: ما لكم يقدم الناس عليكم شعثاً وأنتم تنضحون طيباً مدهنين إذا رأيتم الهلال فأهلّوا بالحجّ وهو قول ابن الزبير ومن أشار إليه عبيد بن جريح بقوله أهلّ الناس إذا رأوا الهلال، وقيل: إن ذلك محمول منهم على الاستحباب وبه قال مالك وأبو ثور، وقال ابن المنذر: الأفضل أن يهلّ يوم التروية إلا المتمتع الذي لا يجد الهدى ويريد الصوم فيعجل الإهلال ليصوم ثلاثة أيام بعد أن يحرم، واحتج الجمهور بحديث أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه وهو الذي علّقه البخاري في هذا الباب.

(وَسُئِلَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح (عَنِ الْمُجَاوِرِ) أي: بمكة وهو المقيم بها.

(يُلَبِّي بِالْحَجِّ؟) جملة وقعت حالاً.

(قَالَ) أي: عطاء: (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُلَبِّي يَوْمَ التَّرْوِيَةِ) هو اليوم الثامن ذي الحجة وسيأتي وجه تسميتها في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.

(إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ وَاسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ) ومطابقة هذا الأثر للترجمة من حيث إن الاستواء على الراحلة كناية عن السفر فابتداء الاستواء هو ابتداء

وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَحْلَلْنَا، حَتَّى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بَظْهَرٍ، لَبَيْنَا بِالْحَجِّ»، وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرٍ: «أَهْلَلْنَا مِنَ الْبَطْحَاءِ».....

الخروج من البلد وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء بلفظ رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في المسجد ف قيل له قد رأي الهلال فذكر قصة فيها فأمسك حتى كان يوم التروية فأتى البطحاء فلما استوت به راحلته أحرم.

(وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ عبد الملك هذا هو ابن عبد العزيز بن جريج وقال الحافظ العسقلاني الظاهر أَنَّ عبد الملك هذا هو ابن أبي سليمان وقد وصله مسلم من طريق ابن أبي سليمان.

(عَنْ عَطَاءٍ) ابن أبي رباح، (عَنْ جَابِرٍ)⁽¹⁾ عن عطاء هو ابن أبي رباح قَالَ (قَدِمْنَا) بكسر الدال أي: أتينا مكة (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) فَأَحْلَلْنَا، حَتَّى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يوم منصوب على الظرفية أي: حتى في يوم التروية.

(وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بَظْهَرٍ) أي: جعلنا مكة وراء ظهورنا.

(لَبَيْنَا بِالْحَجِّ) أي: حال كوننا مهلين بالحج فعلم أنهم حين الخروج من مكة كانوا محرمين، وفي رواية مسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحلّ ونجعلها عمرة فكبر ذلك علينا الحديث وفيه أيها الناس أحلّوا فأحللنا حتى كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهللنا بالحج، ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن قوله: لبينا جملة حالية بتقدير قد كما قررنا.

(وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ) هو مُحَمَّد بن مسلم بن تَدْرُس بفتح المثناة الفوقية وسكون الدال المهملة وضم الراء آخره سين مهملة المكّي وقد مرّ في باب من شكّا إمامه.

(عَنْ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ("أَهْلَلْنَا مِنَ الْبَطْحَاءِ") وهذا التعليق وصله أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه من طريق ابن جريج عنه عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أمرنا النبي ﷺ إذا أحللنا أن نحرم إذا توجّهنا إلى منى قَالَ: فأهللنا من

(1) وقد روى عبد الملك بن جريج نحو هذه القصة وسيأتي إن شاء الله تعالى في أثناء حديث.

وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ، لَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ، وَلَمْ تَهْلُ أَنْتَ حَتَّى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، فَقَالَ: «لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ».

الأبطح، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مَطْوَلًا مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ فَذَكَرَ قِصَّةَ فَسْخَهُمُ الْحَجَّ إِلَى الْعَمْرَةِ وَقِصَّةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمَّا حَاضَتْ وَفِيهِ ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَزَادَ مِنْ طَرِيقِ زَهْرٍ عَنْ أَبِي الزَّيْبِرِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ.

(وَقَالَ عُبَيْدُ) بَضَمَ الْعَيْنَ (ابْنُ جُرَيْجٍ) بَضَمَ الْجِيمَ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ.

(لَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ) مِنَ الْإِهْلَالِ وَهُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ (إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ) أَيِ: هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ.

(وَلَمْ تَهْلُ أَنْتَ حَتَّى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، فَقَالَ) أَيِ: ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ» أَيِ: تَسْرِعَ بِهِ يَعْنِي فَلَذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ مَطْوَلًا قَالَ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: أَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا قَالَ وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّبْتِيَّةَ⁽¹⁾ وَرَأَيْتَكَ تَصْبُغُ بِالْصَفْرَةِ، وَرَأَيْتَكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ تَهْلُ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَمَّا الْأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِينَ وَأَمَّا النِّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا وَأَمَّا الصَّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ الْمُتَعَلِّقُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ الْبَابِ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَجْهٌ احْتِجَاجُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحَلِيفَةِ وَهُوَ غَيْرُ مَكِّي

(1) هي النعال التي تؤخذ من جلد البقر المدبوغ بالقرظ والسبت هو الجلد المذكور.

83 - باب: أَيَّنَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟

1653 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ

على من أنشأ الحج من مكة أنه يجب أن يهَلَّ يوم التروية هو أنَّ النبي ﷺ أهلَّ من ميقاته حين ابتدائه في عمل حجته ولم يكن مكث بين الإهلال وبين سائر أعمال الحج يقطع عمل الحج فكذلك المكي لا يهَلَّ إلا يوم التروية الذي هو أوَّل عمله ليتصل له عمله تأسياً برسول الله ﷺ بخلاف ما لو أهلَّ من أوَّل الشهر، وقد قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لا يهَلَّ أحد من مكَّة بالحج حتى يريد الرواح إلى منى.

83 - باب: أَيَّنَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟

(باب) بالتنوين (أَيَّنَ يُصَلِّي الظُّهْرَ) أي: في أيِّ مكان يصلي صلاة الظهر (يَوْمَ التَّرْوِيَةِ) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة والتروية على وزن التكملة⁽¹⁾ وإنما سُمِّي هذا اليوم بذلك لأنهم كانوا يروون فيه إبلهم ويتروون من الماء بحمل الماء معهم من مكة إلى عرفات لأن تلك الأماكن لم يكن إذاك فيها آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدًّا واستغنوا عن حمل الماء، وقد روى الفاكهي في كتاب مكة من طريق مجاهد قال: قَالَ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يا مجاهد إذا رأيت الماء بطريق مكة ورأيت البناء يعلو لا خاشبها فخذ حذرك وفي رواية فاعلم أنَّ الأمر قد أظلك، وقيل: في التسمية أقوال أخرى شاذة منها: أنَّ آدم رأى فيه حواء عليهما السلام واجتمع بها، وفيه أنه لو كان كذلك لكان يوم التروية بالهمز لأنه من الرؤية، ومنها: أنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رأى في ليلته أنه يذبح ابنه فأصبح متفكرًا يتروى، وفيه أنه لو كان كذلك لكان يوم التروى بتشديد الواو، ومنها: أنَّ جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عليه أرى فيه إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مناسك الحج، وفيه: أنه لو كان كذلك لكان يوم الإراءة، ومنها: أنَّ الإمام يعلم الناس فيه مناسك الحج وفيه: أنه لو كان كذلك لقبل يوم الرواية كذا قيل، وفيه تأمل، فافهم.

(حَدَّثَنِي) بالافراد ويروى حَدَّثَنَا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) أبو جعفر الجعفي المعروف بالمسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) ابن يُونُسَ.

(1) مصدر من التفعيل وثلاثية روى من الماء يروي بالكسر فيها ويقال مثل رضي أيضًا ريًا ورَّيًا.

الْأَزْرَقُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَيَّنَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: بِمَنَى»، قُلْتُ: «فَأَيَّنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ»، ثُمَّ قَالَ: أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرًاؤُكَ.

(الْأَزْرَقُ) ⁽¹⁾ مات سنة ست وتسعين ومائة قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) التَّوْرِيُّ، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ) بضم الراء وفتح الفاء مصغر وقد مرَّ في أبواب الطواف. قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ عَقَلْتُهُ أَي: أدركته وفهمته وهي جملة وقعت صفة لشيء.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَيَّنَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ أَي: في مكان صلاحهما (يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟) ⁽²⁾ قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّاهَا (بِمَنَى، قُلْتُ: فَأَيَّنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟) بفتح النون وسكون الفاء هو الرجوع عن منى بعد انقضاء الحج.

(قَالَ: بِالْأَبْطَحِ) وهو مكان متسع بين مكة ومنى والمراد به المحضَّب. (ثُمَّ قَالَ) أَي: أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أَمْرًاؤُكَ) وفي الحديث استحباب إقامة صلاة الظهر والعصر يوم التروية بمنى لأنه ﷺ خرج إلى منى قبل الظهر وصلى فيه الظهر والعصر وذكر أبو سعد النيسابوري في كتاب شرف المصطفى: أَنَّ خُرُوجَهُ ﷺ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ كَانَ ضَحَى وَفِي سِيرَةِ الْمَلَأُ أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَنْى بَعْدَ مَا زَاغَتِ الشَّمْسُ وَفِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيِّ خَرَجَ ﷺ إِلَى مَنْى عَشِيَّةَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ.

وقال النَّوَوِيُّ: ويكون خروجهم بعد صلاة الصبح بمكة بحيث يصلّون الظهر في أوّل وقتها هذا هو الصحيح المشهور من نصوص الشَّافِعِيِّ وفيه قول ضعيف أنهم يصلّون الظهر بمكة ثم يخرجون وفي حديث جابر الطويل عند مسلم فلمّا كان يوم التروية توجّهوا إلى منى فأهلّوا بالحج وركب رسول الله ﷺ فصلّى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر الحديث.

(1) بتقديم الزاي على الراء وبالقاف الوسطى شريف الذكر.

(2) وسيأتي الكلام في قوله والعصر بعد قوله والظهر في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

1654 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَيَّاشٍ،

وروى أبو داود والتِّرْمِذِيُّ وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ﷺ: «الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة بمنى»⁽¹⁾ ولا بن خزيمة
والحاكم من طريق القاسم بن مُحَمَّدٍ عن عبد الله بن الزبير قَالَ: من سنة الحج
أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغدون إلى عرفة وفي الموطأ
حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا من طريق نافع عنه وقال المهلب: الناس
في سعة من هذا يخرجون متى أَحَبُّوا ويصلُّون حيث أمكنهم ولذلك قَالَ أَنَسُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صلَّ حين يصلي أمراؤك، والمستحب في ذلك ما فعله الشارع
صلى الظهر والعصر بمنى وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة والشَّافِعِيُّ
وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وقال ابن حبيب: إذا مالت الشمس يطوف سبْعًا
ويركع ويخرج وإن خرج قبل ذلك فلا حرج وعادة أهل مكة أن يخرجوا إلى
منى بعد صلاة العشاء وكانت عائِشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تخرج ثلث الليل وهذا يدلُّ
على التوسعة وكذلك المبيت بمنى ليلة عرفة ليس فيه حرج إذا وافى عرفة ذلك
الوقت الذي تخير وليس فيه خبر كما بخبر ترك المبيت بها بعد الوقوف أيام
رمي الجمار وبه قَالَ مالك وأبو حنيفة والشَّافِعِيُّ وأبو ثور⁽²⁾، ورجال إسناد
الحديث ما بين بخاري وهو شيخه وأنه من إفراده وواسطي وهو إسحاق وكوفي
وهو سُفْيَان ومكي وهو عبد العزيز وقد سكن بالكوفة، وقد أخرج متنه مسلم،
وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ في الحج أيضًا.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن المديني كذا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ:

لم أره في شيء من الروايات منسوبة والذي يظهر لي أنه ابن المديني أنه (سَمِعَ
أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَيَّاشٍ) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتية وبالشين المعجمة
ابن سالم الأسدي الكوفي الحنات بالنون المقرئ أحد رواة عاصم من القراء

(1) ولأحمد من حديثه صلى النبي ﷺ بمنى خمس صلوات. وله عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان
يحب إذا استطاع أن يصلي الظهر بمنى من يوم التروية وذلك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بمنى.

(2) وقال ابن المنذر والخروج إلى منى في كل وقت مباح إلا أن الحسن وعطاء قالا: لا بأس أن يتقدم
الحاج إلى منى قبل يوم التروية حتى يمسي إلا إن أدركه وقت الجمعة فله يصليها قبل أن يخرج.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، لَقِيتُ أَنَسًا. وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، فَلَقِيتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَاهِبًا عَلَى حِمَارٍ، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْيَوْمَ الظُّهْرَ؟ فَقَالَ: «انْظُرْ حَيْثُ يُصَلِّي أَمْرَاؤُكَ فَصَلِّ»⁽¹⁾.

السبعة قيل اسمه مُحَمَّد وقيل عبد الله قيل سالم وغير ذلك والصحيح أن اسمه كنيته قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) هو ابن ربيع المذكور.

(لَقِيتُ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ح إشارة إلى التحويل.

(وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وبالنون وهو منصرف على الأصح وقد مر في باب من قَالَ في الخطبة أما بعد قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، فَلَقِيتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْيَوْمَ) أي: يوم التروية (الظُّهْرَ؟؟ فَقَالَ) أي: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «(انْظُرْ حَيْثُ يُصَلِّي أَمْرَاؤُكَ فَصَلِّ)» أمر خاطب به أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعبد العزيز وفيه إشارة إلى متابعة أولي الأمر والاحتراز عن مخالفة الجماعة وكان الأمراء لا ينزلون بالأبطح

(1) قال الحافظ: في الحديث أن السنة أن يصلي الحاج الظهر يوم التروية بمنى وهو قول الجمهور. وروى الثوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال: رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة، وقد تقدمت رواية القاسم عنه أن السنة يصليها بمنى، فلعله فعل ما نقله عمرو عنه لضرورة أو لبيان الجواز، قال ابن المنذر: في حديث ابن الزبير أن من السنة أن يصلي الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى، قال به علماء الأمصار، قال: ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً، ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثلثه، قال ابن المنذر: والخروج إلى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين وكرهه مالك وكره الإقامة يوم التروية بمكة حتى يمسي إلا إن أدركه وقت الجمعة فعليه أن يصليها قبل أن يخرج اهـ.

وقال العيني: ذكر أبو سعيد النساوري في كتاب شرف المصطفى أن خروجه ﷺ يوم التروية كان ضحى، وفي سيرة ملا أنه ﷺ خرج إلى منى بعد ما زاغت الشمس، وفي شرح الموطأ للقرطبي خرج ﷺ إلى منى عشية يوم التروية، وقال النووي: يكون خروجهم بعد صلاة الصبح بمكة حيث يصلون الظهر في أول وقتها، هذا هو الصحيح المشهور من نصوص الشافعي، وفيه قول ضعيف أنهم يصلون الظهر بمكة ثم يخرجون، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم: فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر =

وكانوا لا يصلون الظهر والعصر إلا بمنى كما فعله الشارع فلذلك استحب الأئمة الأربعة وغيرهم ذلك وقد تقدم الكلام فيه مستقصى وهذا طريق آخر أورده من رواية أبي بكر بن عياش تأكيداً لطريق إسحاق الأزرق فإن الترمذي لما أخرج حديث إسحاق قَالَ صحيح يستغرب من حديث إسحاق الأزرق عن الثوري أراد أن إسحاق تفرّد به عن سفيان.

وقد ساق المصنف الحديث على لفظ إِسْمَاعِيل بن أبان وإنما قدّم طريق عليّ لتصريحه فيها بالتحديث بين أبي بكر بن عياش وعبد العزيز ابن ربيع وإنما قدم طريق إسحاق لأنّ فيها زيادة خلت عنها طريق أبي بكر بن عياش وهي أنّه بين المكان الذي صَلَّى فيه النبي ﷺ الظهر يوم التروية وهو منى ثم خشي عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تفوته الصلاة مع الجماعة فَقَالَ له: «صَلِّ مع الأمراء حيث يصلّون» وفيه إشعار بأنّ الأمراء إذ ذاك كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين فأشار أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى أنّ الذي يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل ولما خلت رواية أبي بكر بن عياش عن القدر المرفوع وقع في بعض الطرق عنه وهم فرواه الإسماعيلي من رواية عبد الحميد ابن بيان عنه بلفظ أين صَلَّى النبي ﷺ الظهر هذا اليوم؟ قَالَ صَلِّ حيث يصلّي أمراؤك، قَالَ الإسماعيلي: قوله صَلَّى غلط.

وقال الحافظ العسقلاني: ويحتمل أن يكون كانت صلّ بصيغة الأمر كغيرها من الروايات فأشبع الناسخ اللام فكتب بعدها ياء فقرأها الرواي

والعصر والمغرب والعشاء والفجر، الحديث، وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال: صَلَّى النبي ﷺ الظهر يوم التروية، والفجر يوم عرفة بمنى، ولأحمد من حديثه ﷺ بمنى خمس صلوات، وغير ذلك من الروايات التي ذكرها العيني ثم قال: قال المهلب الناس في سعة من هذا يخرجون متى أحبوا ويصلون حيث أمكنهم، ولذلك قال أنس: صل حين يصلي أمراؤك، والمستحب في ذلك ما فعله الشارع، وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، وكذلك المبيت عن منى ليلة عرفة ليس فيه حرج إذا وافى عرفة ذلك الوقت الذي يخير وليس فيه جبر كما يجبر ترك المبيت بها بعد الوقوف أيام رمي الجمار وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي اهـ.

بفتح اللام، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأغرب الحُمَيْدِيَّ في جمعه فحذف لفظ فصلٍ من آخر رواية أبي بكر بن عياش فصار ظاهره أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخبر أنه صَلَّى حيث يصلي الأمراء وليس كذلك فهذا بعينه الذي أطلق الإسماعيلي أنه غلط، وقال أبو مسعود في الأطراف: جَوَّدَ إِسْحَاقُ عَنْ سُفْيَانَ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَمْ يَجُودْهُ أَبُو بَكْرٍ بَنَ عِيَّاشَ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَعَذَرَ الْبُخَارِيَّ فِي تَخْرِيجِهِ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ دَفْعَ مَنْ يَتَوَقَّفُ فِي تَصْحِيحِهِ لِتَفَرُّدِ إِسْحَاقَ بِهِ عَنْ سُفْيَانَ كَمَا تَقْدُمُ.

تكميل:

ووقع في رواية عبد الله بن مُحَمَّدٍ في هذا الباب زيادة لفظه لم يتابع عليها الرواة له عن إِسْحَاقَ وهي قوله والعصر في قوله أين صَلَّى الظهر والعصر فإنه لم يذكره غيره عنه فسيأتي إن شاء الله تعالى في أواخر صفة الحج عن أبي مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عِنْدَ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ إِسْحَاقَ نَفْسَهُ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ زَهِيرِ بْنِ حَرْبٍ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ وَمُحَمَّدَ بْنِ وَزِيرٍ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَلَامٍ وَالدَّرَامِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ يَزِيدٍ وَابْنِ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ وَزِيرٍ وَسَمَوِيٍّ فِي فَوَائِدِهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ بَشَّارٍ بَنْدَارٍ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ بَنْدَارٍ وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ زَهِيرَ بْنَ حَرْبٍ وَعَبْدَ الْحَمِيدِ بْنِ بِيَّانٍ وَأَحْمَدَ بْنَ مَنِيعٍ كُلَّهُمْ وَهُمْ اثْنَا عَشَرَ نَفْسًا عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي رَوَايَتِهِ وَالْعَصْرُ وَادَّعَى الدَّوْدِيُّ أَنَّ ذَكَرَ الْعَصْرَ هُنَا وَهُمْ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْعَصْرَ فِي النَّفَرِ وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ الْعَصْرَ مَذْكُورَةٌ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّصْرِيحُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِأَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى صَبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِمَنْىَ فَالزِّيَادَةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صَحِيحَةٌ إِلَّا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مُحَمَّدٍ تَفَرَّدَ بِذِكْرِهَا عَنْ إِسْحَاقَ دُونَ بَقِيَّةِ أَصْحَابِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

84 - بَابُ الصَّلَاةِ بِمَنَى⁽¹⁾

تتمة:

ليس لعبد العزيز بن ربيع عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد وله عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحاديث تقدم بعضها في باب من طاف بعد الصبح.

84 - بَابُ الصَّلَاةِ بِمَنَى

(باب الصَّلَاةِ بِمَنَى) أي: باب كميتها فيه هل يعقد الرباعية أولاً وأورد فيه

(1) اعلم أن الإمام البخاري رضي الله تعالى عنه ترجم بهذه الترجمة لفظها في موضعين: الأول في كتاب الصلاة في أبواب التقصير، والثاني: ههنا في كتاب الحج، وذلك عندي للإشارة إلى اختلاف العلماء في أن القصر بمنى هل كان للسفر كما قال به الجمهور أو كان للنسك كما قال به بعض السلف؟ وحكي ذلك عن الإمام مالك أيضاً، قال الحافظ في أرباب التقصير: قوله: باب الصلاة بمنى أي في أيام الرمي ولم يذكر المصنف حكم المسألة لقوة الخلاف فيها وخص منى بالذكر، لأنها المحل الذي وقع فيها ذلك قديماً، واختلف السلف في المقيم بمنى هل يقصر أو يتم بناء على أن القصر بها للسفر. واختار الثاني مالك. وقال العيني قال ابن بطال: اتفق العلماء على أن الحاج القادم مكة يقصر الصلاة وبمنى وسائر المشاهد لأنه في سفر، واختلف العلماء في صلاة المكي بمنى فقال مالك: يتم بمكة ويقصر بمنى. وكذلك أهل منى يتمون بمنى ويقصرون بمكة وعرفات، ومن روى عنه أن المكي يقصر بمنى: ابن عمر وسالم وقاسم وطاوس، وبه قال الأوزاعي وإسحاق وقالوا: إن القصر سنة الموضع. وإنما يتم بمنى وعرفات من كان مقيماً فيهما، وقال أكثر أهل العلم منهم الثوري والكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد: لا يقصر الصلاة أهل مكة بمنى وعرفات لانتفاء مسافة القصر، وقال الطحاوي: ليس الحج موجباً للقصر، لأن أهل منى وعرفات إذا كانوا حجاجاً أتموا، وليس هو متعلقاً بالموضع، وإنما هو متعلق بالسفر، اهـ. مختصراً، قلت: ما حكوا من مذهب الإمام مالك رضي الله تعالى عنه أن القصر عنده بمنى للنسك، هكذا حكى عنه غير واحد من نقلة المذاهب، ولا يصح هذا النقل عن هذا العبد الضعيف كما بسط الكلام على ذلك في الأوجز، والأوجه عندي أن القصر عند الإمام مالك أيضاً للسفر كما صرح بذلك في الموطأ إذ قال: الصلاة يوم عرفة إنما هي ظهر، ولكنها قصرت لأجل السفر، فهذا نص عنه رضي الله تعالى عنه إلا أنه رضي الله تعالى عنه عد الذهاب من مكة إلى منى ومنها إلى عرفة ومنها راجعاً إلى المزدلفة ثم إلى منى ثم إلى مكة سفرًا واحدًا للزومه بالإحرام، ولذلك لا يقصر أهل مكة بمكة وأهل منى بمنى عنده، لأنهم مقيمون في أوطانهم، =

1655 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنِّرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي رَكْعَتَيْنِ» وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ.

ثلاثة أحاديث ذكرها في أبواب تقصير الصلاة بعين هذه الترجمة لكن غير في بعض أسانيدھا فإنه أورد حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هناك من طريق نافع عنه وهنا من طريق ولده عبيد الله عنه.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنِّرِ) قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله قال: (أَخْبَرَنِي يُونُسُ) هو ابن يزيد الايلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ)، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بتصغير الابن وتكبير الأب.

(عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي رَكْعَتَيْنِ»⁽¹⁾ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ) أي: في صدر من أيام خلافته أي: في أوائل خلافته وإنما ذكر صدرًا وقيد به لأن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أتم الصلاة بعد ست سنين وكان مدتها ثمانين سنين وبقية مباحته تقدمت في أبواب تقصير الصلاة في الباب المعنون بهذه الترجمة وزاد فيه قوله ثم أتمها.

فائدة:

قال الحافظ العسقلاني: وسبب إتمام عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يرى القصر مختصًا بمن كان شاخصًا سائرًا وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم أو أنه كان يرى القصر رخصة لا عزيمة وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل كالصوم وتمامه قد مرّ في باب من يقصر إذا خرج من موضعه.

ولو كان القصر للنسك لقصرن حجاج مكة ومنى في أوطانهم، قال مالك في الموطأ في أهل مكة: إنهم يصلون بمنى إذا حجوا ركعتين ركعتين حتى ينصرفوا إلى مكة، قال الباجي: يريد أنهم إذا حجوا اقتضى ذلك بلوغا إلى عرفة ورجوعا إلى مكة، واحتسب في هذا السفر بالذهاب والمجيء، لأن من خرج من مكة إلى عرفة محرماً بالحج فلا بد له من الرجوع إلى مكة بحكم الإحرام الذي دخل فيه، لأنه لا يصح أن يتم عمله الذي دخل فيه إلا بالرجوع إلى مكة، وأما سائر الأسفار فإن نوى فيه السير والمجيء فإنه لا يلزمه الرجوع، فأخبر مالك أن الواجب على أهل مكة إذا خرجوا للحج أن يصلوا الركعتين حتى ينصرفوا إلى مكة اه مختصراً.

(1) أي: مقصورتين في الفريضة الرباعية.

1656 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ الْخُرَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ - وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَآمَنُهُ - بِمَنْى رَكْعَتَيْنِ».

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله (الْهَمْدَانِيِّ) بسكون الميم وبإهمال الدال المشهور بالسيعي الكوفي.

(عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ) بالحاء المهملة وبالراء وبالمثلثة (الْخُرَاعِيِّ) بضم الخاء المعجمة وتخفيف الزاي وبالعين المهملية نسبة إلى خزاعة حَيٍّ من الأزد. (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ) أي: والحال أنا (أَكْثَرُ) بالنصب على أنه خبر.

(مَا كُنَّا) وكلمة ما نافية وجاز إعمال ما بعد ما فيما قبلها وإذا كانت بمعنى ليس كما جاز تقديم خبر ليس عليها فكلمة (قَطُّ) على هذا التقرير في محزها إذ المعنى نحن ما كنّا في وقت قَطُّ أكثر ممّا في ذلك الوقت.

(وَأَمَنُهُ) أي: وما كنا أكثر أمنا قَطُّ ممّا في ذلك الوقت أَيْضًا فقوله وآمنه عطف على قوله أكثر المنصوب والضمير راجع إلى الوقت المقدّر في الكلام المنساق إليه الذهن باقتضاء المقام فعلى هذا يكون في قوله وآمنه حذف وإيصال ويجوز أن يكون فعلاً ماضياً والضمير راجعاً إلى النبي ﷺ والمعنى وقد آمن الله نبيه ﷺ ويحتمل أن يكون نحن مبتدأ وقوله أكثر خبراً مضافاً إلى ما كنّا على أن يكون كلمة ما مصدرية وآمنة عطف على أكثر والضمير راجع إلى ما كنا والمعنى صلّى بنا رسول الله ﷺ والحال أنا أكثر أكوأنا في سائر الأوقات وآمنها فيكون مجاز أو يكون كلمة قَطُّ متعلقة بمحذوف تقديره ما كنا أكثر من ذلك ولا آمنة قَطُّ لأن كلمة قَطُّ تختص بالماضي المنفي ولا منفي هنا، وقيل: إنها بمعنى أبداً مجازاً، وقال ابن مالك استعمال قَطُّ غير مسبوقة بالنفي ممّا خفي على كثير من النحويين وقد جاء في هذا الحديث بدونه وله نظائر.

(بِمَنْى) متعلق بصلّى والباء بمعنى في (رَكْعَتَيْنِ).

1657 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطُّرُقُ، فَيَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ».

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ⁽¹⁾) قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) ابن قيس هو أخو الأسود الكوفي النخعي مات في الجماجم سنة ثلاث وثمانين.
(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكَعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَكَعَتَيْنِ) يعني في السفر، (ثُمَّ تَفَرَّقَتْ بِكُمْ الطُّرُقُ) يعني اختلفتم في قصر الصلاة وإتمامها فمنكم من يقصر، ومنكم من لا يقصر.

(فَيَا لَيْتَ حَظِّي) أي: فيا ليت نصيبي الذي يجعل لي (مِنْ أَرْبَعِ) أي: أربع ركعات (رَكَعَتَانِ مُتَقَبَّلَتَانِ) تقبلهما الله تعالى وفي كثير من النسخ ركعتين بالنصب وهو على مذهب الفراء فإنه جَوَزَ نصب خبر ليت كاسمه قَالَ الداوودي خشي ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ لَا يَجْزِيَ الْأَرْبَعُ فاعلها وتبع عثمان كراهية لخلافه وأخبر بما يعتقد وقيل يريد أنه لو صلى أَرْبَعًا تَكَلَّفَهَا فَلَيْتَهَا تَقَبَّلَ كَمَا تَقَبَّلَ الرَكَعَتَانِ.

وقال الْكِرْمَانِيُّ قالوا غرضه ليت عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلى ركعتين بدل الأربع كما كان النبي ﷺ وصاحبه يفعلونه وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: والذي يظهر أنه قَالَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّفْوِيزِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِعَدَمِ إِطْلَاعِهِ عَلَى الْغَيْبِ وهل يقبل الله صلاته أولاً فتمنى ان يقبل منه من الأربع التي صلاها ركعتان وإن لم يقبل الزائد وهذا يشعر بأن المسافر عنده مخير بين القصر والإتمام والركعتان لا بد منهما ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه فحاصله أنه قَالَ إِنَّمَا أَتَمُّ مُتَابَعَةً لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَيْتَ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ مَنِّي رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعِ وفيه كراهة مخالفة ما كانوا عليه وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) بفتح القاف من قبضة وكسر الموحدة وبالمهملة وبضم العين المهملة من عقة وقد مر في باب علامات المنافق.

85 - بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ

1658 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا سَالِمٌ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ، شَكَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، «فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ».

85 - بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ

(بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ) ولم يبين حكمه لمكان الاختلاف فيه كما هو عادته. (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَالِمٌ) هو ابن أبي أمية أبو النضر بسكون الضاد المعجمة مولى عمر بن عبيد الله بن معمر وقد مر في الوضوء وفي بعض النسخ لم يذكر الزُّهْرِيُّ بين سُفْيَانَ وسالم ولا بأس به فإن ابن عيينة سمع من الزُّهْرِيِّ وسالم كليهما.

(قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا) بصيغة التصغير (مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ) وفي نسخة مولى ابن عباس فنسب إلى الولد مجازًا أو إلى الأم مجازًا فافهم.

(عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ) أم عبد الله بن عباس واسمها لبابة بضم اللام وتخفيف الموحدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: (شَكَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ)، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ أي: مشروب وكان لبنًا كما سيجيء في باب الوقوف بعرفة على دابة بعد بابين.

(فَشَرِبَهُ) ففيه أن النبي ﷺ لم يكن صائما يوم عرفة وأما ما في صحيح مسلم أَنَّ صومه يَكْفَرُ ستين فهو في غير الحجيج وأما الحجيج فينبغي لهم أن لا يصوموا لئلا يضعفوا عن الدعاء وأعمال الحج اقتداء بالشارع وأطلق كثير من الشافعية كراهته وإن كان الشخص بحيث لا يضعف بسبب الصوم وقال المتولي منهم الأولى أن يصوم حيازة للفضيلة وقال صاحب التوضيح ونسب غير هذا إلى المذهب وقال الأولى عندنا أن لا يصوم، قَالَ وقال الروياني في الحلية إن كان قويا وفي الشتاء ولا يضعف بالصوم عن الدعاء فالصوم أفضل.

وقال البيهقي في المعرفة: قَالَ الشَّافِعِيُّ في القديم: لو علم الرجل أن

الصوم بعرفة لا يضعفه فصامه كان حسناً واختار الخطابي هذا قَالَ صاحب التوضيح والمذهب عندنا استحباب الفطر مُطْلَقًا .

وبه قَالَ جمهور أصحابنا وصرّحوا بأنه لا فرق ولم يذكر الجمهور الكراهة بل قالوا يستحب فطره كما قاله الشافعي .

ونقل الماوردي وغيره استحباب الفطر عن أكثر العلماء وحكى ابن المنذر عن جماعة منهم استحباب صومه .

وحكى صاحب البيان عن يَحْيَى بن سعيد الأنصاري: أنه يجب عليه الفطر بعرفة، وقال ابن بطال: اختلف العلماء في صومه فَقَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يصمه رسول الله ﷺ ولا عمر ولا عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأنا لا أصومه وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يوم عرفة لا يصحبنا أحد يريد الصيام فإنه يوم تكبير وأكل وشرب واختار مالك وأبو حنيفة والثوري الفطر .

وقال عطاء: من أفطر يوم عرفة ليتقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم، وكان ابن الزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يصومان يوم عرفة وروي أيضًا عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان إسحاق يميل إليه، وكان الحسن يعجبه صومه ويأمر به الحاج وقال: رأيت عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعرفة في يوم شديد الحر صائمًا وهم يروحون عنه وكان أسامة بن زيد وعروة بن الزبير والقاسم ومحمد وسعيد بن جبير يصومون بعرفات .

وقال قتاده: لا بأس بذلك إذا لم يضعف عن الدعاء وبه قَالَ الداوددي، وقال الشافعي: أحب صيامه لغير الحاج أما من حج فأحب أن يفطر ليقويه على الدعاء، وقال عطاء: أصومه في الشتاء ولا أصومه في الصيف، وفي الحديث أيضًا أَنَّ الأكل والشرب في المحافل مباح ليبين معنى أو إذا دعت الضرورة إليه، وفيه جواز قبول الهدية من النساء ولم يسألها إن كان من مالها أو مال زوجها إذا كان مثل هذا القدر لا يشاح الناس فيه ورجال إسناده الحديث ما بين مكّي وهو سُفْيَان ومديني وهم غيره وقد أخرج متنه المؤلف في الصوم والأشربة أيضًا وَأَخْرَجَهُ مسلم وأبو داود في الصوم.

86 - باب التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذَا عَدَا مِنْ مِئَى إِلَى عَرَفَةَ

1659 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مِئَى إِلَى عَرَفَةَ: كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: «كَانَ يُهَلُّ مِنَّا الْمُهَلُّ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبَّرُ مِنَّا الْمُكَبَّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ».

86 - باب التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذَا عَدَا مِنْ مِئَى إِلَى عَرَفَةَ

(باب) مشروعية (التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذَا عَدَا) أي: ذهب (مِنْ مِئَى إِلَى عَرَفَةَ) وغرضه بهذه الترجمة الرد على من قَالَ يَقْطَعُ المحرم التلبية إذا راح إلى عرفة وسيأتي إن شاء الله تعالى البحث فيه بعد أربعة عشر بابًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ) بالمثلثة والقاف المفتوحتين وبالفاء وقد مرَّ مع الحديث في كتاب العيدين في باب التكبير أيام منى وليس له في الصحيحين عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث الواحد وقد وافق أنسًا على روايته عبد الله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

(أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَهُمَا غَادِيَانِ) أي: ذاهبان غدوة وهي جملة حالية.

(مِنْ مِئَى إِلَى عَرَفَةَ) أي: إلى عرفات يوم عرفة (كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ) أي: من الذكر في الطريق (فِي هَذَا الْيَوْمِ، مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية مسلم من طريق موسى بن عقبة عن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قُلْتُ لِأَنَسٍ غَدَاةَ عَرَفَةَ مَا تَقُولُ فِي التَّلْبِيَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ.

(فَقَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَانَ) أي: الشأن (يُهَلُّ مِنَّا الْمُهَلُّ) أي: يرفع صوته بالتلبية (فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ) بضم الياء وكسر الكاف على البناء للفاعل أي: النبي ﷺ وفي نسخة فلا ينكر عليه على البناء للمفعول.

(وَيُكَبَّرُ مِنَّا الْمُكَبَّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ) بالوجهين السابقين وفي رواية مسلم قال سرت هذا المسير مع النبي ﷺ فمِنَّا المكبّر ومِنَّا المهلّل لا يعيب أحدنا على

87 - باب التَّهْجِيرِ بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ⁽¹⁾

صاحبه، وفي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من طريق عبد الله بن أبي سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات منّا الملبّي ومنّا المكبّر وفي رواية له قَالَ يعني: عبد الله بن أبي سلمة فقلت له: يعني: لعبيد الله عجباً لكم كيف لم تسألوه ماذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع وأراد عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لأنّ الحديث يدلّ على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره لهم ﷺ على ذلك فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين فمفهوم الحديث أنه لا حرج في التكبير في ذلك الوقت بل يجوز كسائر الأذكار ولكن ليس التكبير سنة للحاج وفي الحديث ردّ على من قَالَ يقطع يقطع التلبية صباح يوم عرفة بل السنة أن لا يقطعها إلا في أوّل حصة من جمرة العقبة ويحتمل أنّ تكبيرهم هذا كان شيئاً من الذكر يتخلّل التلبية من غير ترك للتلبية وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعيّ وقال مالك: يقطع إذا زالت الشمس وراح إلى الصلاة.

قَالَ ابن فرحون: وهو المشهور وفرق ابن الجلاب بين من يأتي عرفة وبين من يحرم بعرفة فلبّي حتى يرمي جمرة العقبة وإذا قطع التلبية بعرفة لم يعاودها وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

87 - باب التَّهْجِيرِ بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ

(باب التَّهْجِيرِ) وهو السير في الهاجرة وهي عند نصف النهار واشتداد الحرّ (بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ) والمراد بالتهجير بالرواح أن يهجر من نمرة إلى

(1) قال الكاندهلوي: سكنت الشراح قاطبة عن غرض الإمام البخاري رضي الله تعالى عنه بالترجمة، والأوجه عند هذا المبتلى بالسيئات المعترف بالتقصيرات أن الإمام البخاري أشار بذلك إلى مسألة مهمة شهيرة خلافية وهي وقت الوقوف بعرفة، وأشار بالترجمة إلى مذهب الجمهور، وهو أن مبدأه من وقت الزوال، خلافاً للإمام أحمد كما سيأتي، واختلفوا في آخر وقته اختلافاً كثيراً كما بسط في الأوجز من كلام شراح الحديث ونصوص فروع الأئمة، وذكر فيه بعد ذلك كله قد عرفت من ذلك أنهم اختلفوا في فرض الوقت للوقوف على ثلاثة أقوال: الأول: قول الإمام أحمد إنه من الفجر إلى الفجر كما في المغني وغيره من فروع الحنابلة، =

1660 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ: أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ،

موضع الوقوف بعرفة لحديث رواه أبو داود وأحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال غدا رسول الله ﷺ حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل نمرة وهو منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف وظاهر هذا الحديث أنه توجه من منى حين صلى الصبح بها لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس ولفظه فضربت له قبة بنمرة فنزل بها حتى زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت فأتى ﷺ بطن الوادي فخطب الناس الحديث، ونمرة بفتح النون وكسر الميم وفتح الراء موضع خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ) هو ابن مروان الأموي الخليفة (إِلَى الْحَجَّاجِ) هو ابن يُوسُفَ الثقفي حين أرسله إلى قتال ابن الزبير وجعله والياً بمكة وأميراً على الحجَّاج سنة ثلاث وسبعين.

(أَنْ لَا يُخَالِفَ) بلفظ النهي وأن تفسيرية ويروى بلفظ النفي على أن كلمة أن مصدرية والفعل غائب.

(ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما (فِي) أحكام (الْحَجِّ) قَالَ سَالِمٌ.

الثاني: قول الإمام مالك إنه ليلة النحر من الغروب إلى الفجر كما في الدسوقي وغيره، قال الدردير: الركن الرابع للحج حضور عرفة ساعة ليلة النحر وتدخل بالغروب وأما الوقوف نهراً فواجب ينجبر بالدم ويدخل وقته بالزوال، والثالث: قول الإمامين أبي حنيفة والشافعي إنه من زوال عرفة إلى فجر النحر، حتى حكى الإجماع على ذلك كما حكاه ابن حجر في شرح مناسك النووي عن ابن المنذر وابن عبد البر، قال الزرقاني: إنه مختار جمع من أصحابهم، وفي نيل المآرب اختار الشيخ وغيره وحكى إجماعاً من زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر، وهو مختار ابن العربي وابن عبد البر المالكيين اهـ. ملخصاً من الأوجز. فالظاهر عندي أن الإمام البخاري أشار بالترجمة إلى وقت الوقوف.

فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعْصِفَةٌ فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ:

(فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَا مَعَهُ) أي: في مع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والواو للحال.

(يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ) ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهْرِيِّ فركب هو وسالم وأنا معهما وفي رواية أيضًا عن معمر قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وكنت يومئذ صائمًا فلقيت من الحرِّ شِدَّةً واختلف الحفاظ في رواية معمر هذه فَقَالَ يَحْيَى بن معين هي وهم وابن شهاب لم ير ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا سمع منه وقال الذهلي: لست أرفع رواية معمر لأنَّ ابن وهب روى عن العمري عَنِ ابْنِ شِهَابٍ نحو رواية معمر وروى عنبة بن خالد عن يونس عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: وفدت إلى مروان وأنا محتلم قَالَ الذهلي ومروان مات سنة خمس وستين وهذه القصة كانت ثلاث وسبعين انتهى، وقال غيره: إِنَّ رواية عنبة هذه وهم أيضًا، وإنما قَالَ الزُّهْرِيُّ: وفدت على عبد الملك ولو كان الزُّهْرِيُّ وفد على مروان لأدرك جلة الصحابة ممن ليست له عنهم رواية إلا بواسطة وقد أدخل مالك وعُقَيْل وإليهما المرجع في حديث الزُّهْرِيِّ بينه وبين ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذه القصة سالما فهذا هو المعتمد.

(فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ) ابن يُوْسُف والسرداق بضم السين قَالَ الْكِرْمَانِيُّ والحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ والبرماوي أنه هي الخيمة وقال الْعَيْنِيُّ وليست كذلك وإنما السرداق هو الذي يحيط بالخيمة وله باب يدخل منه إلى الخيمة ولا يعمل هذا غالبًا إلا للسلطين والملوك الكبار ويقال له بالفارسية: «سرايرده» وفي القاموس أنه الذي يمدُّ فوق صحن البيت والبيت من الكرسف وزاد الإسماعيلي من هذا الوجه أين هذا يعني الحجاج.

(فَخَرَجَ) أي: الحجاج من سرادقه (وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ) بكسر الميم الأزار الكبير (مُعْصِفَةٌ) أي: مصبوعة بالعصفر (فَقَالَ) أي الحجاج (مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو كنية ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (فَقَالَ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

«الرَّوَّاحَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ»، قَالَ: هَذِهِ السَّاعَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أُفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجُ، فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي فَقُلْتُ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ.....

(الرَّوَّاحُ) بالنصب أي: رُح أو عجل الرواح قاله الكِرْمَانِيُّ وتبعه الحافظ العسقلاني وقال العيني والأصوب أن يقال: إنه منصوب على الإغراء أي: ألزم الرواح والإغراء هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله.

(إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ) النبوية وفي رواية ابن وهب إن كنت تريد أن تصيب السنة وقال أبو عمر بن عبد البر: هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لقوله إن كنت تريد السنة فإن المراد سنة سيدنا رسول الله ﷺ وكذا إذا أطلقها ما لم يضاف إلى صاحبها كقولهم سنة العمرين وما أشبه ذلك، انتهى.

وهذه مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول والجمهور على ما قال ابن عبد البر وهي طريقة البخاري ومسلم ويقويه قول سالم لابن شهاب إذ قال له: أفعَل ذلك رسول الله ﷺ؟ فَقَالَ: وهل يتبعون في ذلك إلا سنته؟

(قَالَ) أي: الْحَجَّاجُ: (هَذِهِ السَّاعَةُ؟) أي: أروح هذه الساعة وهي وقت الهاجرة (قَالَ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ("نَعَمْ"، قَالَ) أي: الْحَجَّاجُ: (فَأَنْظِرْنِي) بفتح الهمزة وكسر الطاء المعجمة من الإنظار وهو الإمهال أي: أمهلني وفي رواية الكشميهني فأنظرني بهمزة الوصل وضم الطاء المعجمة أي: انتظرني (حَتَّى أُفِيضَ عَلَى رَأْسِي) من الإفاضة أي: أغتسل لأن إفاضته الماء على الرأس إنما يكون غالبًا في الغسل (ثُمَّ أَخْرُجُ) بالنصب عطف على قوله: أفيضوا وأصله حتى أن أفيض.

(فَنَزَلَ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن مركوبه فانتظر (حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ) قَالَ سالم: (فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي) عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا⁽¹⁾، (فَقُلْتُ) للحجاج: (إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ) بوصل

(1) يحتمل أن يكونوا ركبانًا لأن السنة في الركوب لمن له راحلة.

وَعَجَّلِ الْوُقُوفَ، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: «صَدَقَ».

الهمزة وضم الصاد كذا في اليونانية.

(وَعَجَّلِ الْوُقُوفَ) كذا في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك ووافقه القعني في الموطأ وأشهب عند النسائي لكن قالوا فأقم الخطبة وعجل الوقوف وخالفهم يحيى وابن القاسم وابن وهب ومطرف عن مالك فقالوا: وعجل الصلاة قَالَ أَبُو عَمْرٍ وَرَوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ عِنْدِي غُلُطٌ لِأَنَّ أَكْثَرَ الرِّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ عَلَى خِلَافِهَا، وَوَجَّهْتُ بِأَن تَعْجِيلُ الْوُقُوفِ يَسْتَلْزِمُ تَعْجِيلَ الصَّلَاةِ وَكَأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِتَعْجِيلِ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ تَعْجِيلُ الْوُقُوفِ وَمَعَ هَذَا فَقَدْ وَافَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْقَعْنِيَّ وَأَشْهَبُ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(فَجَعَلَ) الْحِجَاجُ يَنْظُرُ (إِلَى عَبْدِ اللَّهِ) بْنُ عُمَرَ كَأَنَّهُ يَسْتَدْعِي عِلْمَ مَا عِنْدَهُ فِيمَا قَالَهُ ابْنُهُ سَالِمٌ هَلْ هُوَ كَذَا أَوْ لَا.

(فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: «صَدَقَ».) سَالِمٌ فِيمَا قَالَهُ وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ جَمَّة:

منها: أَنَّ تَعْجِيلَ الصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ سَنَةٌ مَجْمَعٌ عَلَيْهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ يَصَلِّي الظُّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ بِأَثَرِ السَّلَامِ وَالْفَرَاغِ مِنَ الظُّهْرِ.

ومنها: أَنَّ إِقَامَةَ الْحَجِّ إِلَى الْخَلْفَاءِ وَمَنْ جَعَلُوا ذَلِكَ وَهُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ فَيَقِيمُونَ مِنْ كَانَ عَالِمًا بِهِ.

ومنها: أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ الْفَاجِرِ مِنَ الْوَلَاةِ جَائِزَةٌ مَا لَمْ تَخْرُجْهُ بِدَعْتِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ.

ومنها: أَنَّ الرَّجُلَ الْفَاضِلَ لَا يُؤْخَذُ عَلَيْهِ فِي مَشِيَّتِهِ إِلَى السُّلْطَانِ الْجَائِرِ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَمُدَاخَلَةِ الْعُلَمَاءِ السُّلْطَانِيِّينَ وَأَنَّهُ لَا نَفِيسَةَ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ سِوَاءَ كَانُوا حَائِرِينَ أَوْ لَا لِأَجْلِ إِرْشَادِهِمْ إِيَّاهُمْ إِلَى الْخَيْرِ وَإِقْفَاهِهِمْ عَلَى مَا لَمْ يَعْلَمُوا مِنَ السَّنَةِ.

ومنها: أن تعجيل الرواح للإمام للجمع بين الظهر والعصر بعرفة في أول وقت الظهر سنة .

ومنها: الغسل للوقوف بعرفة لقول الحجاج لعبد الله أنظرنني فأنظره وأهل العلم يستحبونه قاله ابن بطال ويحتمل أن يكون ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنما انتظره لحمله على أن اغتساله عن ضرورة لكن روى مالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة .

ومنها: جواز لبس المعصفر للمحرم فإن الحجاج خرج وهو محرم وعليه ملحفة معصفرة ولم ينكر عليه ذلك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قاله الطحاوي .

وتعقبه ابن المنير في الحاشية: بأن الحجاج لم يكن ينفي المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى ينفي المعصفر وإنما لم ينه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لعلمه أنه لا ينجع فيه النهي ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى ملخصاً .

قال الحافظ العسقلاني: وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فبعدم إنكاره يتمسك الناس في اعتقاد الجواز وحاصله أنه أجاز الأكثرون لبس المعصفر للمحرم وعن أبي حنيفة المعصفر طيب وفيه الفدية واحتج بأن عمر رضي الله عنه ينهى عن الثياب المصبغة وقد تقدّم البحث في مسألة المعصفر في بابه .

ومنها: جواز تأمير الأدون على الأفضل والأعلم قاله المهلب، وتعقبه ابن المنير أيضاً بأن صاحب الأمر في ذلك هو عبد الملك وليس بحجة ولا سيما في تأمير الحجاج وأما ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وإنما أطاع فراراً من الفتنة .

ومنها: ابتداء العالم بالفتيا قبل أن يسأل عنه قاله المهلب أيضاً وتعقبه ابن المنير أيضاً بأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنما ابتدأ بذلك لمسألة عبد الملك له في ذلك فإن الظاهر أنه كتب إليه بذلك كما كتب إلى الحجاج وفيه نظر ومنها الفهم

ومنها : أنَّ تعجيل الرواح للإمام للجمع بين الظهر والعصر بعرفة في أول وقت الظهر سنة .

ومنها : الغسل للوقوف بعرفة لقول الحجاج لعبد الله أنظرني فأنظره وأهل العلم يستحبونه قاله ابن بطال ويحتمل أن يكون ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنما انتظره لحمله على أن اغتساله عن ضرورة لكن روى مالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة .

ومنها : جواز لبس المعصفر للمحرم فإنَّ الحجاج خرج وهو محرم وعليه ملحفة معصفرة ولم ينكر عليه ذلك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قاله الطحاوي .

وتعقبه ابن المنير في الحاشية : بأنَّ الحجاج لم يكن ينفي المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى ينفي المعصفر وإنما لم ينه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لعلمه أنه لا ينجع فيه النهي ولعلمه بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى ملخصاً .

قال الحافظ العسقلاني : وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فبعدم إنكاره يتمسك الناس في اعتقاد الجواز وحاصله أنه أجاز الأكثرون لبس المعصفر للمحرم وعن أبي حنيفة المعصفر طيب وفيه الفدية واحتج بأن عمر رضي الله عنه ينهى عن الثياب المصبغة وقد تقدّم البحث في مسألة المعصفر في بابه .

ومنها : جواز تأمير الأدون على الأفضل والأعلم قاله المهلب ، وتعقبه ابن المنير أيضًا بأن صاحب الأمر في ذلك هو عبد الملك وليس بحجة ولا سيما في تأمير الحجاج وأمّا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإنما أطاع فرارًا من الفتنة .

ومنها : ابتداء العالم بالفتيا قبل أن يسأل عنه قاله المهلب أيضًا وتعقبه ابن المنير أيضًا بأنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إنما ابتداءً بذلك لمسألة عبد الملك له في ذلك فإن الظاهر أنه كتب إليه بذلك كما كتب إلى الحجاج وفيه نظر ومنها الفهم

بالإشارة والنظر لقول سالم فجعل الحجاج ينظر إلى عبد الله فلما رأى ذلك قَالَ صدق .

ومنها : أن اتباع الشارع هو السنة وإن كان في المسألة أوجه جائزة غيره .

ومنها : جواز فتوى التلميذ بحضرة معلّمه عند السلطان وغيره .

ومنها : جواز صياح العالم عند ما كان السلطان فيه ليسرع إليه في الإجابة .

ومنها : أنّ السلطان أو نائبه يعمل في الدين بقول أهل العلم ويرجع إلى رأيهم وقولهم .

ومنها : تعليم الفاجر السنن لمنفعة الناس .

ومنها : احتمال المفسدة القليلة لتحصيل المصلحة الكثيرة يؤخذ ذلك من مضي ابن عمر رَضِيَ الله عَنْهُمَا إلى الحجاج وتعليمه .

ومنها : طلب العلو للعلم لتشوّق الحجاج إلى سماع ما أخبر به سالم من أبيه ابن عمر رَضِيَ الله عَنْهُمَا ولم ينكر عليه ذلك ابن عمر رَضِيَ الله عَنْهُمَا فمن سمع مسألة من التلميذ ينبغي له أن يطلب سماعه من الأستاذ أَيْضًا لتحصيل العلو للعلم .

ومنها : الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به .

ومنها : الخطبة فعند أبي حنيفة يخطب خطبتين بعد الزوال وبعد الأذان قبل الصلاة كخطبة الجمعة ولو خطب قبل الزوال جاز وعند أصحابنا في الحج ثلاث خطب :

أولها : في اليوم السابع من ذي الحجة وهو قبل يوم التروية بيوم يعلم الناس فيه الخروج إلى منى .

والثانية : يوم عرفة وهو التاسع من الشهر المذكور يعلم الناس فيها ما

يجب من الوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والنحر وطواف الزيارة .

والثالثة : بمنى بعد يوم النحر وهو الحادي عشر من الشهر يحمد الله فيها ويشكره على ما وفق من قضاء مناسك الحج ويحضّ الناس على الطاعات ويحذرهم عن اكتساب الخطايا فيفصل بين كلّ خطبتين بيوم .

وقال زفر : يخطبها في ثلاثة أيام متواليات يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وعند الشّافعيّ في الحج أربع خطب مسنونة :

إحداها : بمكة يوم السابع .

والثانية : يوم عرفة .

والثالثة : يوم النحر بمنى .

والرابعة : يوم النفر الأوّل بمنى .

وعند مالك ثلاث خطب :

الأولى : يوم السابع بمكة بعد الظهر خطبة واحدة ولا يجلس فيها .

الثانية : بعرفات بعد الزوال بجلسة في وسطها .

الثالثة : في اليوم الحادي عشر .

وعند أحمد كذلك ثلاث خطب ولا خطبة في اليوم السابع بمكة بل يخطب بعرفات بعد الزوال ثم يخطب بمنى يوم النحر في أصحّ الروايتين ثم كذلك ثاني أيام منى بعد الظهر .

وقال ابن حزم : خطب رسول الله ﷺ يوم الأحد ثاني يوم النحر وهو مذهب أبي حنيفة أيضًا وهو يوم النفر الأول ، وفيه : حديث في سنن أبي داود وآخر في مسند أحمد والدارقطني .

وقال ابن حزم : وقد روى أيضًا أنه خطبهم يوم الاثنين وهو يوم الأكارع وأوصى بذوي الأرحام خيرًا .

88 - باب الْوُقُوف عَلَى الدَّابَّةِ بِعَرَفَةَ

1661 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، «فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ، فَشَرِبَهُ».

وقال ابن قدامة: وروى عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه كان يخطب العشر كله وروي عن ابن الزبير كذلك رواه ابن أبي شيبة في مصنفه.
ثم مطابقة الحديث للترجمة في قوله هذه الساعة لأنه أشار بها إلى وقت زوال الشمس عند الهاجرة وهو وقت الرواح إلى الموقف.

88 - باب الْوُقُوف عَلَى الدَّابَّةِ بِعَرَفَةَ

(باب الْوُقُوف عَلَى الدَّابَّةِ بِعَرَفَةَ) أي: راكبًا عليها.
(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ أَبِي النَّضْرِ) بسكون الضاد المعجمة سالم بن أبي أمية.
(عَنْ عُمَيْرٍ) بصيغة التصغير (مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ) حقيقة أو حكمًا كما مرّ قبل هذا الباب بباين.
(عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ) لبابة (بِنْتِ الْحَارِثِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ) كعادته ﷺ.
(وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ) لكونه مسافرًا، (فَأَرْسَلْتُ) بلفظ الغيبة أي: أم الفضل وفي الباب السابق فبعثت بلفظ المتكلم.

(إِلَيْهِ) ﷺ (بِقَدَحٍ لَبَنٍ) وهذا يفسر قوله بشراب في الحديث السابق.
(وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ) أي: بعرفات وفي حديث جابر الطويل عند مسلم ثم ركب إلى الموقف فلم يزل واقفًا حتى غربت الشمس.

(فَشَرِبَهُ) واختلف أهل العلم أن الركوب أفضل أو تركه بعرفة فذهب الجمهور إلى أن الركوب أفضل لكونه ﷺ وقف راكبًا ولأن في الركوب عونًا

89 - باب الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ

على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكروا مثله في الفطر وهي الذي اختاره مالك والشافعي وذهب آخرون إلى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس إلى التعليم منه وعن الشافعي قول إنهما سواء .

وفي الحديث : أن الوقوف على ظهر الدابة مباح إذا كان بالمعروف ولم يجحف بالدابة والنهي الوارد فيه لا تتخذوا ظهورها منابر محمول على ما إذا أجحف بالدابة وعلى الأغلب الأكثر .

وقال ابن التين : الناس صنفان : من سهل عليه بذل المال وشقّ عليه المشي فمشيه أكثر أجراً له من شقّ عليه بذله وسهل عليه المشي فركوبه أكثر أجراً له وهذا على اعتبار المشقة في الأمور ، والله عليم بذات الصدور .

89 - باب الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ

(باب) بيان جواز (الجمع بين الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ) يوم عرفة والمراد بالصَّلَاتَيْنِ الظهر والعصر واختلفوا في أن ذلك للسفر أو للنسك فإن قلنا إنه للنسك جاز هذا الجمع بعرفة وكذا الجمع بمزدلفة لكل أحد مسافراً أو لا وإليه ذهب مالك والأوزاعي وهو وجه للشافعية وهو أيضاً قول أبي يوسف ومحمد .

وعند أبي حنيفة لا يجمع بينها إلا من صلى مع الإمام مسافراً كان أو مقيماً وهو مذهب النخعي والثوري⁽¹⁾ ، وإن قلنا : إنه للسفر فلا يجوز الجمع لأهل مكة ولا لمن كان مقيماً هناك كما ذهب إليه الشافعي وأحمد ، وفي الروضة أما الحجاج من أهل الآفاق فيجمعون بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر وبين المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء وذلك الجمع بسبب السفر على

(1) وخالفه أصحابه والأئمة الثلاثة والطحاوي ومن أقوى الأدلة لهم صنع ابن عمر رضي الله عنه كما سيجيء الآن فافهم .

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا قَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ جَمَعَ بَيْنَهُمَا⁽¹⁾.

المذهب الصحيح وقيل بسبب النسك فإن قلنا بالأول: ففي جمع المكي قولان لأن سفره قصير ولا يجمع العرفي بعرفة ولا المزدلفي بمزدلفة لأنه وطنه وهل يجمع كل واحد منهما بالبقعة الأخرى فيه قولان أيضًا كالمكي، وإن قلنا بالثاني: دار الجمع لجميعهم ومن الأصحاب من يقول في جمع المكي قولان:

الجديد: منعه، والقديم: جواز وعلى القديم في العرفي والمزدلفي وجهان والمذهب جمعهم على الإطلاق وحكى الجمع في البقتين حكمه في سائر الأسفار ويتخير في التقديم والتأخير والاختيار التقديم بعرفة والتأخير بمزدلفة واللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا قَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ⁽²⁾ جَمَعَ بَيْنَهُمَا) أي: بين الظهر والعصر أي: في منزله وهذا تعليق وصله إِبْرَاهِيمُ الحربي في

(1) اختلفوا في كيفية الجمع بين الظهرين بعرفة قال الموفق: يصلي الظهر والعصر يجمع بينهما ويقيم لكل صلاة إقامة، وقال أبو ثور: يؤذن المؤذن إذا صعد الإمام المنبر فجلس، فإذا فرغ المؤذن قام الإمام فخطب، وقيل: يؤذن في آخر خطبة الإمام، وحديث جابر يدل على أنه أذن بعد فراغ النبي ﷺ من خطبته، وكيفما فعل فحسن، وقول الخرقى: إن أذن فلا بأس كأنه ذهب إلى أنه مخير بين أن يؤذن للأولى أو لا يؤذن، وكذا قال أحمد: لأن كلا مروى عن رسول الله ﷺ والأذان أولى، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي، وقال مالك: يؤذن لكل صلاة واتباع ما جاء في السنة أولى وهو مع ذلك موافق للقياس كما في سائر المجموعات والفوائد فإن فاتته مع الإمام صلى في رحله يعني أن المفرد يجمع كما يجمع مع الإمام، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق وصاحباً أبي حنيفة، وقال النخعي والثوري وأبو حنيفة لا يجمع إلا مع الإمام فإذا لم يكن إمام رجعنا إلى الأصل، ولنا أن ابن عمر كان إذا فاتته الجمع مع الإمام بعرفة جمع بينهما منفرداً، ولأن كل جمع جاز مع الإمام جاز منفرداً كالجمع بين العشائين بجمع، وقولهم: إنما جاز الجمع في الجماعة لا يصح لأنهم قد سلموا أن الإمام يجمع وإن كان منفرداً، اهـ مختصراً.

وفي الهداية إذ زالت الشمس يصلي الإمام بالناس الظهر والعصر فيبتدأ بالخطبة فيخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة كما في الجمعة، هكذا فعله رسول الله ﷺ، وقال مالك: يخطب بعد الصلاة لأنها خطبة وعظ وتذكير، فأشبهه خطبة العيد.

ولنا ما روينا في ظاهر المذهب إذا صعد الإمام المنبر فجلس أذن المؤذنون كما في الجمعة، وعن أبي يوسف أنه يؤذن قبل خروج الإمام، وعنه يؤذن بعد الخطبة، والصحيح ما ذكرنا =

المناسك له قَالَ نا الحوضي عن هَمَامٍ أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا لَمْ يَدْرِكِ الْإِمَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي مَنْزِلِهِ .
وَأَخْرَجَهُ الثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ بِرَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ الْعَدَنِيِّ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رَوَادٍ عَنْ نَافِعٍ مِثْلَهُ .
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

=
ويقوم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة لأنه أوان الشروع في الصلاة، ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان وإقامتين لما روى جابر أن النبي ﷺ صلاهما بأذان وإقامتين ولأن العصر يؤدي قبل وقته المعهود فيفرد بالإقامة إعلاناً للناس فإن صلى بغير خطبة أجزأه لأن هذه الخطبة ليست بفريضة، ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقته عند أبي حنيفة، وقالوا: يجمع بينهما المنفرد لأن جواز الجمع للحاجة إلى امتداد الوقوف، والمنفرد محتاج إليه، ولأبي حنيفة أن المحافظة على الوقت فرض بالنصوص، فلا يجوز تركه إلا فيما ورد الشرع به، وهو الجمع بالجماعة مع الإمام، ثم عند أبي حنيفة الإمام شرط في الصلاتين جميعاً، وقال زفر: في العصر خاصة لأنه هو المغير عن وقته، وعلى هذا الخلاف الإحرام بالحج شرط في الصلاتين، فالحلال إذا صلى الظهر مع الإمام ثم أحرم بالحج فصلى العصر لا يجوز عند الإمام ويجوز عند زفر، والحاصل أن جواز الجمع معلق بالإحرام في الصلاتين عند أبي يوسف ومحمد، وعند أبي حنيفة معلق بالإحرام والجماعة والإمام الأكبر، وهو قول زفر غير أنه يشترط هذه الشرائط في العصر خاصة، ولأبي حنيفة أن التقديم على خلاف القياس عرفت شرعيته فيما إذا كانت العصر مرتبة على ظهر مؤدى بالجماعة مع الإمام في حالة الإحرام فيقتصر عليه اهـ. مختصراً وبزيادة من المحشي، وذكر شارح الباب لجواز الجمع ست شرائط منها مختلف فيها ومنها متفق عليها:

الأول: تقديم الإحرام بالحج عليهما، فلو كان محرماً بالعمرة عند الظهر محرماً بالحج عند العصر لا يجوز الجمع عند أبي حنيفة خلافاً لهما، ولو كان محرماً بالعمرة عند العصر لا يجوز الجمع عند أبي حنيفة خلافاً لهما. ولو كان محرماً بالعمرة عند الصلاتين لم يجز عند الكل .

الثاني: تقديم الظهر على العصر وهو من المتفق عليه فلو ظهر فساد الظهر لوجه يلزمه إعادتهما.

الثالث: الزمان وهو يوم عرفة بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه، وكذا الرابع: المكان وهو عرفة، الخامس الجماعة فيهما عند أبي حنيفة خلافاً لهما إذ قالوا يجمع بينهما المنفرد أيضاً، السادس الإمام الأعظم أو نائبه فلو صلى بهم رجل بغير إذن الإمام وجمع بينهما لم يجز العصر عند أبي حنيفة وجاز عندهما، ولو صلى الظهر بجماعة لكن لا مع الإمام لم يجز تقديم العصر عنده خلافاً لهما، انتهى مختصراً وبغيره.

(2) أي: يوم عرفة.

1662 - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، أَنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ، عَامَ نَزَلِ بِابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: «إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ»، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: «صَدَقَ، إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّنَةِ»، فَقُلْتُ لِسَالِمٍ: أَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: «وَهَلْ تَتَّبِعُونَ»

(وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام ذكره تعليقاً وقد وصله الإسماعيلي من طريق يَحْيَى بن بكير وأبي صالح جميعاً عن الليث، (حَدَّثَنِي) بالافراد (عُقَيْلٌ) بضم العين وفتح القاف هو ابن خالد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (سَالِمٌ) هو ابن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ) الثَّقَفِي (عَامَ نَزَلِ بِابْنِ الزُّبَيْرِ) وهو عبد الله بن الزبير (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وكان نزوله سنة ثلاث وسبعين كما مر وقوله عام بالنصب ظرف لقوله: (سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ) له (سَالِمٌ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ) النبوية (فَهَجِّرْ) بتشديد الجيم أمر من التهجير (بِالصَّلَاةِ) أي: صلها في وقت الهاجرة وهي شدة الحر (يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (صَدَقَ) أي: سالم ابنه.

(إِنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّنَةِ) بضم السين قَالَ الطيبي حال من فاعل يجمعون أي: متوغلين في السنة النبوية و متمسكين بها قاله تعريضاً بالحجاج وكأن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فهم من قول ولده سالم فهجّر بالصلاة أي الظهر والعصر معاً فأجاب بذلك فطابق كلام ولده سالم.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ، (فَقُلْتُ لِسَالِمٍ) مستفهماً له: (أَفَعَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ تَتَّبِعُونَ) بتشديد الفوقية الثانية وكسر الموحدة كذا الأكثر.

وفي رواية والمستملي كما في فرع اليونينية يتبعون بالمشناة التحتية بلفظ الغيبة كلاهما من الاتباع.

فِي ذَلِكَ إِلَّا سُنَّتُهُ⁽¹⁾.

وفي رواية الكشميهني وهل يتبعون بذلك بالمثلتين في الابتغاء وهو الطلب.

(فِي ذَلِكَ) أي: في ذلك الفعل وقال الكرمانى: أي: في الجمع أو التهجير وفي رواية الكشميهني بذلك بدل في ذلك.

وفي رواية الحموي وهل يتبعون ذلك بحذف كلمة في وهي مقدّرة.

(إِلَّا سُنَّتُهُ) أي: لا يتبعون في ذلك أو لا يطلبون فيه شَيْئًا من الأشياء إلا سنة رسول الله ﷺ وأغرب الْقَسْطَلَانِي حيث قَالَ أي: ما يَتَّبِعُونَ التهجير والجمع لشيء من الأشياء إلا لسنة رسول الله ﷺ فسنته منصوب بنزع الخافض، وأنت خبير بأنه لا حاجة إليه إلا على رواية حذف كلمة في أو الباء فتفظن.

(1) قال الحافظ في شرح النخبة في بيان الرفع حكمًا: ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة كذا فالأكثر على أن ذلك مرفوع، ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق، وفي نقل الاتفاق نظر فعن الشافعي في المسألة قولان، وذهب إلى أنه غير مرفوع أبو بكر الصيرفي من الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية وابن حزم من أهل الظاهر، واحتجوا بأن السنة تتردد بين النبي ﷺ وبين غيره، وأجيبوا بأن احتمال إرادة غير النبي ﷺ بعيد، وقد روى البخاري في صحيحه في حديث ابن شهاب فذكر حديث الباب وفي آخره: وهل يعنون بذلك إلا سنته قال: فنقل سالم وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفاظ من التابعين عن الصحابة، أنهم إذا أطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي ﷺ اهـ مختصرًا.

وقال النووي في التقريب: قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا ومن السنة كذا وما أشبهه، كله مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور، قال السيوطي في التدريب قال ابن الصلاح: لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهي ومن يجب اتباع سنته وهو رسول الله ﷺ اهـ.

وقال العيني: الصحابي إذا قال سنة فإنما يريد سنة النبي ﷺ إما بقوله أو بفعل شاهده كذا قاله ابن التين اهـ.

وقال أيضًا في حديث الباب: قال أبو عمر في التقصي: هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لقوله: إن كنت تريد السنة فالمراد سنة سيدنا رسول الله ﷺ، وكذلك إذا أطلقتها غيره ما لم يضاف إلى صاحبها كقولهم سنة العمرين وما أشبه ذلك اهـ.

قال العيني: وفي هذه المسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول والجمهور على ما قال ابن عبد البر، وهي طريقة البخاري ومسلم ويقويه قول سالم، وهل يتبعون في ذلك إلا سنته اهـ، وهكذا قال الحافظ في الفتح.

90 - باب قَصْرِ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ

1663 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ، كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ يَأْتِمَّ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْحَجِّ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ، جَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنَا مَعَهُ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ أَوْ زَالَتْ، فَصَاحَ عِنْدَ فُسْطَاطِهِ أَيْنَ هَذَا؟ فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «الرَّوَّاحُ» فَقَالَ: الْآنَ، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: أَنْظِرْنِي أُفِيضَ عَلَيَّ مَاءً،

90 - باب قَصْرِ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ

(باب قَصْرِ الْخُطْبَةِ) بفتح القاف وإسكان الصاد (بِعَرَفَةَ) أي: في يوم عرفة وقيد قصر الخطبة بعرفة اتباعاً للفظ الحديث وقد أخرج مسلم الأمر بقصر الخطبة في أثناء حديث لعمار رضي الله عنه أخرجه في الجمعة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ) القعني قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ، كَتَبَ إِلَى الْحَجَّاجِ أَنْ يَأْتِمَّ) أي: يأمره بأن يقتدي (بِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فِي) أَحْكَامِ (الْحَجِّ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ) برفع يوم على أن كان تامة وبنصبه على أنها ناقصة أي: كان الوقت يوم عرفة.

(جَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنَا مَعَهُ حِينَ زَاغَتِ الشَّمْسُ) أي: مالت عن وسط السماء (أَوْ زَالَتْ) شك من الراوي.

(فَصَاحَ عِنْدَ فُسْطَاطِهِ) بضم الفاء وهو بيت من شعر وقد تقدمت فيه لغات. (أَيْنَ هَذَا؟) فيه تحقير للحجَّاج ولعله لتقصيره في تعجيل الرواح أو لغيره. (فَخَرَجَ إِلَيْهِ) الْحَجَّاجُ، (فَقَالَ) له (ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الرَّوَّاحُ» أي: عجل الرواح أو انصب على الإغراء.

(فَقَالَ) الْحَجَّاجُ: (الْآنَ، قَالَ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «نَعَمْ»، (قَالَ) أي: الحجَّاجُ: (أَنْظِرْنِي) بقطع الهمزة المفتوحة وكسر المعجمة أي: أمهلني (أُفِيضُ عَلَيَّ مَاءً) بضم همزة أفيض وبالرفع فهو استئناف وفي رواية الكشميهني أفيض بالجزم فهو جواب للأمر.

فَنَزَلَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَتَّى خَرَجَ، فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي فَقُلْتُ: إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ الْيَوْمَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ «صَدَقَ».

91 - بَابُ التَّعْجِيلِ إِلَى الْمَوْقِفِ

(فَنَزَلَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عن مركوبه أي فانتظر (حَتَّى خَرَجَ) أي: الحجاج من فسطاطه، (فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي) عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا راكبين كما هو الظاهر قَالَ سَالِمٌ، (فَقُلْتُ) للحجاج: (إِنْ كُنْتُ تُرِيدُ أَنْ تُصِيبَ السَّنَةَ) النبوية (الْيَوْمَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ) بهمزة وصل وصاد مضمومة، (وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ) وفي رواية ابن وهب وغيره وعجل الصلاة وقد مر ما فيه قريباً.

(فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا («صَدَقَ») أي: سالم وفي رواية أبي الوقت فلو كنت تريد السنة فكلمة لو هذه بمعنى أن يعني لمجرد الشرطية بدون ملاحظة الامتناع فتفطن، قَالَ ابْنُ التِّينِ: أطلق أصحابنا العراقيون أَنَّ الإمام لا يخطب يوم عرفة وقال المدنيون والمغاربة يخطب وهو قول الجمهور ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة وكأنهم أخذوه من قول مالك كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة فقيل له فعرفة يخطب فيها ولا تجهر بالقراءة فَقَالَ إِنَّمَا تِلْكَ لِلتَّعْلِيمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

91 - بَابُ التَّعْجِيلِ إِلَى الْمَوْقِفِ

(بَابُ التَّعْجِيلِ إِلَى الْمَوْقِفِ) هكذا وقع هنا هذه الترجمة عند الأكثرين من غير حديث وسقطت هي أصلاً من رواية أبي ذر وابن عساكر لكن قال أبو ذر: أنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَي: الْبُخَارِيُّ حديث مالك هو المذكور قبل من طريقتين:

أحدهما: طريق عبد الله بن يونس، والآخر: طريق عبد الله بن مسلمة كلاهما عن مالك يُذكر هنا ولكني لا أريد أَنْ أُدْخِلَ فِيهِ أَي: في هذا الجامع مُعَادًا بضم الميم أَي: مكرراً فإن وقع ما يوهم التكرار فتأملته تجده لا يخلو من فائدة من جهة الإسناد أو من جهة المتن لتقييد مهمل أو تفسير مبهم أو زيادة لا بدّ

92 - باب الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ

منها ونحو ذلك مما يقف عليه من يتتبع هذا الكتاب الجامع فإن وقع فيه شيء خارج من ذلك يكون اتفاقاً من غير قصد ومع ذلك هو نادر قليل الوقوع⁽¹⁾ ووقع في نسخة الصغاني يَدْخُلُ في هذا الباب هذا الحديث حديث مالك عن ابن شِهَابٍ ولكني أريد أن أُدْخِلَ فيه غير مُعَادٍ، وحاصله أن الحديث المذكور في الباب الذي قبل هذا الباب كان مناسباً لأن يُدْخَلَ فيه ولكني ما أدخلته فيه لأنني ما أدخلت في هذا الجامع مكرراً إلا لفائدة إسنادية أو متنية، وكأنه لم يظفر بطريق آخر فيه غير الطريقين المذكورين في البابين السابقين فلذا لم يدخله فيه.

وفي شرح الكِرْمَانِي: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يَزَادُ فِي هَذَا الْبَابِ هَمَّ هَذَا الْحَدِيثِ» ولفظ: هم بفتح الهاء وسكون الميم قيل: إنها فارسية، وقيل: عربية ومعناها قريب من معنى أيضاً انتهى، والظاهر: أنه وقع من الْبُخَارِيِّ هذا اللفظ من كلامه من غير قصد فنقل منه على هذا الوجه.

92 - باب الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ

(باب) بالتونين (الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ) أي: دون غيرها من المواضع والأماكن فقلوله الوقوف بعرفة مبتدأ وخبر ويجوز إضافة الباب إلى الوقوف أي: باب وجوب الوقوف بعرفة وذلك أن قريشاً كانوا يقولون نحن أهل الله فلا نخرج من الحرم وكان غيرهم يقفون بعرفة وعرفة خارج الحرم فبين الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: 199] أن الإفاضة إنما تكون موقف عرفة الذي كان يقف فيه سائر الناس دون غيره من موقف قريش عند المشعر الحرام وكانوا يقولون عزتنا الحرم وسكنانا فيه ونحن جيران الله فلا نرى الخروج عنه إلى الحلّ عند وقوفنا في الحج فلا نفارق عزتنا وما حرّم الله تعالى به أموالنا ودماءنا، وكانت طوائف العرب يقفون في موقف إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ من عرفة وكان وقوف النبي ﷺ أيضاً في موقف إبراهيم

(1) وما اشتهر أن نصفه تقريباً مكرر فهو قول إقناعي على سبيل المسامحة لا تحقيقي بل التحقيق أن ما وقع مكرراً فليس بمكرر صرف إلا أقل قليل فله دره رحمه ربه.

1664 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، كُنْتُ أَطْلُبُ بَعِيرًا لِي. وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرُو، سَمِعَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيرًا لِي، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: «هَذَا وَاللَّهِ مِنَ الْحُمْسِ.....»

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْوَحْيُ تَوْفِيقًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ عَلَى ذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو) هو ابن دينار قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية وبالراء في جبير وبضم الميم وسكون الطاء المهملة وكسر العين في مطعم هو ابن عدي بن نوفل القرشي النوفلي الصاحبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِيهِ) جبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ أَطْلُبُ بَعِيرًا لِي) قَالَ الْبُخَارِيُّ: (وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) ابن عيينة، (عَنْ عَمْرُو) هو ابن دينار، أَنَّهُ (سَمِعَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ) وفي رواية: أَبِي ذَرَّيَاةَ بن مطعم، (عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيرًا لِي) هكذا في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: أَضَلَلْتُ بَعِيرًا بدون كلمة لي وزاد إسحاق بن راهويه في مسنده في الجاهلية يقال: أَضَلَّهُ إِذَا أَضَاعَهُ، وقال ابن السكيت: أَضَلَلْتُ بَعِيرًا إِذَا ذَهَبَ مِنْكَ.

(فَذَهَبْتُ) أَنْ (أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ) أَي: فِي يَوْمِ عَرَفَةَ مُتَعَلِّقٌ بِأَضَلَلْتُ فَإِنَّ جُبَيْرَ ابْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا جَاءَ إِلَى عَرَفَةَ لِيَطْلُبَ بَعِيرَهُ لَا لِيَقِفَ بِهَا وَيُؤَيِّدَهُ مَا رَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي مَسْنَدِهِ أَضَلَلْتُ بَعِيرًا إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ فَخَرَجْتُ أَطْلُبُهُ بِعَرَفَةَ وَمِنْ طَرِيقِهِ رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ هَكَذَا قَالُوا وَلَيْتَ شَعْرِي مَا الْمَانِعُ تَعَلَّقَهُ بِالْإِضْلَالِ وَالذَّهَابِ وَالطَّلَبِ عَلَى التَّنَازُعِ، فَافْهَمْ.

(فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَاقِفًا بِعَرَفَةَ) قَالَ جُبَيْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقُلْتُ: هَذَا) أَي: النَّبِيُّ ﷺ (وَاللَّهِ مِنَ الْحُمْسِ) بضم الحاء المهملة وسكون الميم وآخره سين مهملة جمع الأحمس وهو في اللغة الشديد والمتشدد على نفسه في الدين يَسْمَى أَحْمَسَ.

فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا.

والحماسة: الشدة في كل شيء قاله ابن سيدة، وفي القاموس: الحمس الأمكنة الصلبة جمع: أحمس، وبه لقب قريش وكنانة وجديلة، ومن تابعهم لتحمسهم في دينهم أو لالتجائهم للحمساء وهي الكعبة لأن حجرها أبيض إلى السواد، انتهى.

وفي الموعب عن ابن دريد الحمس بالفتح التشدد في الأوبة سميت قريش وخزاعة بنو عامر بن صعصعة وقوم من كنانة وروى إبراهيم الحربي في غريب الحديث من طريق ابن جريج عن مجاهد قَالَ الحمس قريش ومن كان يأخذ مأخذها من القبائل كالأوس والخزرج وخزاعة وثقيف وعدوان وبني عامر بن صعصعة وبني كنانة إلا بني بكر والأحمس في كلام العرب الشديد وسموا بذلك لما شددوا على أنفسهم كانوا إذا أهلوا بحجة أو عمرة لا يأكلون لحماً ولا يضربون وبراً ولا شعرًا وإذا قدموا مكة وضعوا ثيابهم التي كانت عليهم وروى إبراهيم أيضًا من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قَالَ: سموا حمسًا بالكعبة لأنها حمساء حجرها أبيض يضرب إلى السواد انتهى والأول أشهر وأكثر، وقال ابن إسحاق: وكانت قريش لا أدري قبل الفيل أو بعده ابتدعت أمر الحمس رأيًا رأوه فتركوا الوقوف على عرفة والإفاضة منها وهم يعرفون ويقولون أنها من المشاعر والحج إلا أنهم قالوا: نحن أهل الحرم نحن الحمس والحمس أهل الحرم، قالوا: ولا ينبغي للحمس أن يأتقوا الأقط ولا يسئلوا السمن وهم حرم ولا يدخلوا بيتًا من شعر ولا يستظلوا إن استظلوا إلا في بيوت الأدم ما كانوا حرمًا، ثم قالوا: لا ينبغي لأهل الحرم أن يأكلوا من طعام جاؤوا به معهم من الحل إلى الحرم إذا جاؤوا حجاجًا أو عمارًا ولا يطوفون بالبيت إذا قدموا أوّل طوافهم إلا في ثياب الحمس.

وقال السهيلي: كانوا ذهبوا في ذلك مذهب الترهّب والتأله فكانت نساؤهم لا ينسجن الشعر ولا الوبر، وكانوا أيضًا لا يستظلون أيام منى ولا يدخلون البيوت من أبوابها.

(فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا) تعجب من جبر رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ وإنكار منه لما رأى

النبي ﷺ واقفاً بعرفة فَقَالَ هو من الحمس فما باله يقف بعرفة والحمس لا يقفون بها لأنهم لا يخرجون من الحرم.

وفي رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن أبي عمر جميعاً عن سفيان ماله خرج من الحرم وزاد مسلم في روايته عن عمرو الناقد وأبي بكر ابن أبي شيبة عن سفيان بعد قوله: فما شأنه هاهنا؟ وكانت قريش تعد من الحمس وهذه الزيارة تتوهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بينه الحميدي في مسنده عند لفظه متصلًا بقوله ما شأنه هاهنا قال سفيان والأحمس: الشديد على دينه، وكانت قريش تسمى الحمس وكان الشيطان قد استهواهم فَقَالَ لهم: إنكم إن عظمتُم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون من الحرم.

وعند الإسماعيلي وكانوا يقولون: نحن أهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف بعرفة وذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ﴾ [البقرة: 199] وقال الكُرْمَانِيُّ وقفة رسول الله ﷺ بعرفة كانت سنة عشر وجبير بن مطعم كان مسلماً لأنه أسلم يوم الفتح بل عام خيبر فما وجه سؤاله إنكاراً أو تعجباً ثم أجاب بقوله لعله لم يبلغ إليه في ذلك الوقت قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ﴾ [البقرة: 199] أو لم يكن السؤال ناشئاً عن الإنكار والتعجب بل أراد به السؤال عن حكمة المخالفة عما كانت الحمس عليه أو كان لرسول الله ﷺ وقفة بها قبل الهجرة انتهى.

وقال العَيْنِيُّ: حج رسول الله ﷺ قبل النبوة وبعدها غير مرة وأما بعد الهجرة فلم يحجّ إلا مرة واحدة، وروى ابن خزيمة وإسحاق بن راهويه من طريق ابن إسحاق حدّثني عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن أبيه قَالَ: كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحمس فلا نخرج من الحرم وقد تركوا الموقف بعرفة قَالَ: فرأيت رسول الله ﷺ في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا، ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحاق في المغازي

1665 - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ عُرْوَةُ: «كَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عُرَاءَ إِلَّا الْحُمُسَ، وَالْحُمُسُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ،»

مختصر، وفيه: رأيت رسول الله ﷺ قائماً مع الناس قبل أن ينزل عليه الوحي توفيقاً من الله تعالى، وأخرجه إسحاق أيضاً عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء عن جبير بن مطعم قَالَ: أضللت حماراً لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله ﷺ واقفاً بعرفات مع الناس فلما أسلمت عرفت أن الله وفقه لذلك، فظهر من ذلك أن رؤية جبير له كذلك كانت قبل الهجرة وذلك قبل أن يسلم جبير وهو نظير روايته أنه سمعه يقرأ في المغرب بالطور وذلك قبل أن يسلم جبير أيضاً كما تقدم.

وبهذا يتعقب على السهيلي حيث ظن أن رؤية جبير رضي الله عنه لذلك كانت في الإسلام في حجة الوداع فَقَالَ: أنظر كيف أنكر جبير هذا وقد حج بالناس عتَاب سنة ثمان وأبو بكر سنة تسع، ثم قَالَ: إما أن يكونا وقفاً بجمع كما كانت قريش تصنع وإما أن يكون جبير لم يشهد معهما الموسم رضي الله عنهم ومطابقة الحدث للترجمة في قوله فرأيت النبي ﷺ واقفاً بعرفة، والحديث أَخْرَجَهُ مسلم والنسائي في الحج أيضاً.

(حَدَّثَنَا فَرْوَةُ) بفتح الفاء وسكون الراء وبالواو (ابن أبي الْمَغْرَاءِ) بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبالراء وبالمدة الكندي الكوفي وقد مر في آخر الجنائز قَالَ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء وبالراء قاضي الموصل وقد مر في باب مباشرة الحائض.

(عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) ابن الزبير أنه قَالَ: (قَالَ عُرْوَةُ) أبو هشام: (كَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) بالكعبة حال كونهم (عُرَاءَ) جمع عار كقضاة جمع قاض (إِلَّا الْحُمُسَ) قد مر تحقيقه.

(وَالْحُمُسُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ) أي: وأولادهم واختار كلمة ما على كلمة من لعمومه وقيل: المراد به والدهم وهو كنانة، لأن الصحيح أن قريشاً هم أولاد

وَكَانَتِ الْحُمُسُ يَحْتَسِبُونَ عَلَى النَّاسِ، يُعْطِي الرَّجُلُ الرَّجُلَ الثِّيَابَ يَطُوفُ فِيهَا،
وَتُعْطِي الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ الثِّيَابَ تَطُوفُ فِيهَا، فَمَنْ لَمْ يُعْطِهِ الْحُمُسُ طَافَ بِالْبَيْتِ
عُرْيَانًا، وَكَانَ يُفِيضُ جَمَاعَةَ النَّاسِ مِنْ عَرَاقَاتٍ،

النضر بن كنانة وزاد معمر هنا وكان ممن ولدت قريش خزاعة وبنو كنانة بنو عامر
ابن صعصعة وقد تقدم في أثر مجاهد أن منهم أيضًا عدوان وغيرهم، وذكر
إبراهيم الحربي في غريبة عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قَالَ: كانت قريش إذا
خطب إليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم فدخل في الحمس من
غير قريش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم وعرف بهذا
أن المراد بهذه القبائل من كانت أمه قرشية لا جميع القبائل المذكورة.

(وَكَانَتِ الْحُمُسُ يَحْتَسِبُونَ عَلَى النَّاسِ) أي: يعطون الناس الثياب حسبة
لله تعالى.

(يُعْطِي الرَّجُلُ الرَّجُلَ الثِّيَابَ يَطُوفُ فِيهَا، وَتُعْطِي الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ الثِّيَابَ
تَطُوفُ فِيهَا، فَمَنْ لَمْ يُعْطِهِ الْحُمُسُ) ثيابًا (طَافَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا، وَكَانَ يُفِيضُ)
أصله من إفاضة الماء وهو صبّه بكثرة وقال الزمخشري أفضيتم دفعتم من كثرة.

(جَمَاعَةُ النَّاسِ) أي: غير الحمس (مِنْ عَرَاقَاتٍ) هو علم للموقف سمي
بلفظ الجمع كأذرعات قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: وهو منصرف إذ لا تأنيث فيها التحقيق
ما قاله الزمخشري فإن قلت هلاً منعت الصرف وفيها الشيثان التعريف والتأنيث
قلت: لا يخلو التأنيث إمّا أن يكون بالتاء التي في لفظها وإمّا بتاء مقدرة كما
في سعاد فالتاء في لفظها ليست للتأنيث وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة
جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لأنّ هذه التاء لا اختصاصها بجمع
المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التأنيث في بنت لأن التاء التي هي
بدل من الواو لا اختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأبت تقديرها، انتهى.

وتعقبه ابن المنير بأنه يلزمه إذا سمي امرأة بمسلمات أن يصرفه وهو قول
رديء والأفصح تنوينه، وهو يرى أن تنوين عرفات للتمكن لا للمقابلة ولم يعد
تنوين المقابلة في مفرله بتاً منه على أنه راح إلى التمكن.

وَيُفِيضُ الْحُمْسُ مِنْ جَمْعٍ»، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْحُمْسِ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَصَ النَّاسُ﴾ [البقرة: 199]، قَالَ: كَانُوا يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ، فَدَفِعُوا إِلَى عَرَافَاتٍ».

ونقل الزجاج فيها وجهين الصرف وعدمه إلا أنه قال: لا يكون إلا مكسورًا، وإن سقط التنوين وسميت عرفات بهذا الاسم إما لأنها وصفت لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ فلما أبصرها عرفها، أو لأن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ حين كان يدور به في المشاعر أراه إيَّاهَا فَقَالَ قد عرفت، أو لأن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ هبط من الجنة بأرض الهند وحواء عليها السلام بجُودَةٍ فالتقيا ثمة فتعارفا أو لأن الناس يتعارفون بها أو لأنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عرف حَقِيقَةَ رُؤْيَاهُ فِي ذَبْحِ وَلَدِهِ ثَمَ، أو لأن الخلق يعترفون فيها بذنوبهم، أو لأن فيها جبالًا والجبال هي الأعراف وكل عال فهو عرف.

(وَيُفِيضُ الْحُمْسُ مِنْ جَمْعٍ) بفتح الجيم وسكون الميم هي المزدلفة وأصلها مزدلفة لأنها من زلف فَقَلْبَتِ التاء دالا لأجل الزاي وسميت به لأنْ آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ اجتمع فيها مع حواء وازدلف إليها أي: دنا منها أو لأنه يجتمع فيها بين الصلاتين أو لأنهم يجتمعون فيها فوصفت بفعل أهلها، وسميت مزدلفة لاقتربهم إلى منى أو لازدلاف الناس منها جميعًا أو للنزول بها في كل زلفة من الليل أو لأن أهلها يزدلفون أي: يتقربون إلى الله تعالى بالوقوف فيها.

(قَالَ) أي هشام: (وَأَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْحُمْسِ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَصَ النَّاسُ﴾) أي: ثم لتكن إفاضتكم منه لا من المزدلفة ومعنى الإفاضة الدفع بكثرة من إفاضة الماء وهو صبه بكثرة وأصله أفيضوا أنفسكم فترك ذكر المفعول كما ترك في دفعوا من موضع كذا وصبوا كذا قال الزمخشري.

(قَالَ) أي: عُرْوَةُ فِي رواية ابن عساكر قالت أي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. (كَانُوا) أي: الخمس (يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ) أي: من المزدلفة (فَدَفِعُوا) بضم الدال المهلمة على البناء للمفعول أي: أمروا بالذهاب (إِلَى عَرَافَاتٍ) حيث قيل

لهم: أفيضوا من حيث أفاض الناس أي: اجعلوا الإفاضة التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون.

وفي رواية الكشميهني فرفعوا بالراء بدل الدال ولمسلم من طريق أبي أسامة عن هشام رجعوا إلى عرفات يعني أنهم أمروا أن يتوجهوا إلى عرفات ليقفوا بها ثم يفيضوا منها وقال الخطابي يتضمن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: 199] الأمر بالوقوف بعرفة لأن الإفاضة والتفرق إنما تكون عن اجتماع قبلها واختلف أهل التفسير في هذه الآية فَقَالَ الضحاك يريد إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ يعني: يريد من الناس إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ويؤيده ما رواه الترمذي وقال حسن صحيح من حديث يزيد بن شيبان قَالَ: أَتَانَا ابْنُ مَرْبَعٍ وَنَحْنُ وَقُوفٌ بِالْمَوْقِفِ فَقَالَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ يَقُولُ: «كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ فَإِنَّكُمْ عَلَى إِرْثٍ مِنْ إِرْثِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ» وابن مربع بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة واسمه زيد وقيل يزيد وقيل عبد الله وهو أنصاري ويزيد بن شيبان أزدي له صحبة، وقوله: «كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ» أي: على معالم العبادة ومواضع المناسك.

وفي رواية أبي داود: «قفوا على مشاعركم».

وفي رواية عن الضحاك أيضًا: من حيث أفاض الناس أي: الأنعام وقرئ في الشواذ الناس بكسر السين يريد آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسَى وَلَمْ يَجِدْ لَهُ، ﴿١١٥﴾﴾ [طه: 115].

ويؤيده قراءة الناسي بالياء في الشواذ والمعنى أن الإفاضة من عرفات شرع قديم فلا تخالفوا عنه أيضًا وقيل المراد من الناس جميع الناس غير الحمس.

وقال ابن التين: وهو الصحيح، والمعنى أفيضوا من عرفات لا من المزدلفة والخطاب مع قريش كانوا يقفون بجمع وسائر الناس بعرفات ويرون ذلك ترفعًا عليهم كما مرّ فأمرُوا بأن يساووهم.

وقال الزمخشري فإن قلت فكيف موقع ثم، يعني من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ

أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ» [البقرة: 199] لأن ثم تقتضي المهملة قَالَ تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ وذلك يقتضي أن الإفاضة المذكورة بعدها هي بعينها الإفاضة المذكورة في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: 198] فلا مهمة بين الإفاضتين فلا يكون الموقع موقع ثم، وأجاب الزمخشري وتبعه البيضاوي بأن ثم هنا لتفاوت ما بين الإفاضتين كما في قولك أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم، وزاد الزمخشري تأتي بثم لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غير الكريم وبعد ما بينهما فكذلك حين أوهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات قَالَ ثم أفيضوا لتفاوت ما بين الإفاضتين وأن إحداهما صواب والأخرى خطأ انتهى.

وتعقبه أبو حيان فَقَالَ: ليست الآية كالمثال الذي مثله وحاصل ما ذكر أن كلمة ثم تسلب الترتيب وأن لها معنى غيره سَمَاهُ بالتفاوت والبعد لما بعدها مما قبلها ولم يجز في الآية أيضًا ذكر الإفاضة الخطأ حتى تكون ثم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ جاءت لبعد ما بين الإفاضتين وتفاوتهما ولا نعلم أحد أسبقه إلى إثبات هذا المعنى لثم، انتهى.

وأنت خبير بأن مجيء كلمة ثم لا تفاوت الرتبي مجازًا كثير شائع في كلامهم وأن قوله لتفاوت ما بين الإفاضتين، مبني على تقدير المعطوف عليه فكأنه قيل لا تفيضوا من المزدلفة ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس أخذًا من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَتٍ﴾ فإنه يدل على عدم الإفاضة من المزدلفة لكن التفاوت والبعد في المرتبة إنما يعتبر بين المعطوف والمعطوف عليه وهما هنا عدم الفاضية من المزدلفة والإفاضة من عرفات لكن قد جرت عادة صاحب الكشف أنه يعتبر في أمثال هذه المواضع التفاوت بين المعطوف وما دخله النفي في المعطوف عليه وبين المعطوف عليه وما دخله النفي في المعطوف لا بينه وبين النفي فإنه ذكر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُقْتَلُواكُمْ يُولَوْكُمْ أَلَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُونَ ضَرِبَتْ﴾ [آل عمران: 111] أن ثم للدلالة على بعد ما بين توليتهم الأديار وكونهم

ينصرون هذا وقد يقال أيضًا أن ثم هنا للتفاوت بين الإفاضتين المتحدتين ذاتا المتغايرتين، اعتبارًا فإن التقدير أفيضوا من عرفات ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس وهي عرفات أيضًا فالأولى الإفاضة من عرفات من حيث هي والثانية الإفاضة منها أيضًا لكن من حيث إنها سنة قديمة وشرع مستمر جرت عليها الأعصار فثم للدلالة على هذا التفاوت⁽¹⁾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ويمكن أن يقال إن قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ معطوف على قوله: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ﴾ ولما كان المقصود من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: 199] المعنى التعريضي كان معناه ثم لا تفيضوا من مزدلفة والمقصود من إيراد كلمة ثم الدلالة على التفاوت بين الإفاضتين في المرتبة بأن أحدهما صواب والأخرى خطأ، والمطابقة بين المثال والممثل باعتبار بأن في كل واحد منهما استعير كلمة ثم للتفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لا فرق بينهما إلا باعتبار أن التقييد بكونه إلى الكريم في المعطوف عليه في المثال حاصل بعد العطف وفي الآية متحقق قبله ولو قيل أحسن إلى الكريم ثم لا تحسن إلى غير الكريم لكان أظهر في المطابقة والأمر في ذلك هين، وما يقال من أن التفاوت يفهم من كون أحدهما مأمور به والآخر منهياً عنه سواء كان العطف بثم أو بالفاء أو بالواو فمدفوع بأن المراد أن في كلمة ثم دلالة على ذلك من حيث كونها في الأصل للتراخي ولا كذلك الفاء والواو والأمر والنهي حتى لو علم ذلك علم بدلالة العقل على أنا نقول: إن المراد أن كلمة ثم تدل على كونها كذلك في حد ذاته مع قطع النظر عن تعلق الأمر والنهي هذا ويمكن أن يكون التقدير أفيضوا إلى منى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس وكلا الخطابين لقريش وذلك لأنهم كانوا يفيضون من المزدلفة فليل لهم: أفيضوا إلى منى لكن أفيضوا إليها من عرفات لا من المزدلفة إذ بين الإفاضتين تفاوت فإن أحدهما خطأ والأخرى صواب، فافهم.

(1) وأنت خبير بأن هذا يصلح وجهًا لا يراد كلمة ثم في حد ذاتها ولا يصلح توجيهًا لما قاله صاحب الكشاف فإنه جعل إحدى الإفاضتين صوابًا والأخرى خطأ كما عرفت فافهم.

وما قاله صاحب الكشف من أن قوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ معطوف على قوله: ﴿فَازْكُرُوا﴾ ولم يذكر قوله من عرفات تقييداً بل لمجرد بيان الواقع حتى لو ترك ذكره وقيل فإذا أفضتم فاذكروا الله عند المشعر الحرام ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس لاستقام النظم فكأنه قيل: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ﴾ فأفيضوا مما شرع الله لكم واذكروه كما هداكم وأمركم به إلا أنه قدّم وأتى بكلمة ثم للدلالة على التفاوت بين الإفاضتين المستفادتين من تقييد الإفاضة المطلقة المذكورة سابقاً بقوله: ﴿مَنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ فإنه يدل على أنه ليكن إفاضتكم من عرفات ولا تكن من المزدلفة وإنما دل كلمة ثم ههنا على التباعد بين الإفاضتين لأن التراخي بين مطلق الشيء ومقيده محال فيرجع التفاوت إلى قسميه، وهذا المعنى غير ما اعتبروه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: 17] فإنه لتفضيل المعطوف على المعطوف عليه في المرتبة وفيما نحن فيه لتمييز أحد القسمين عن الآخر في كون أحدهما صواباً والآخر خطأ، والتطبيق بين المثال والممثل له باعتبار أن في كل منهما كلمة ثم للتفاوت بين ما دخلت عليه وبين متعلق الجملة الأخرى ففي المثال بين ما دخلت عليه وهو الإحسان إلى غير الكريم وبين الإحسان إلى الكريم المدلول عليه بقوله أحسن إلى الناس مع معاضدة قوله إلى غير الكريم، وفيما نحن فيه بين الإفاضة من عرفات وبين الإفاضة من مزدلفة المدلول عليه بقوله فإذا أفضتم من عرفات بعد تقييد قوله أفيضوا بقوله من حيث أفاض الناس هذا خلاصة كلامه، فلا يخفى ما فيه من التكلف.

أما أولاً: فلأن حمل قوله فإذا أفضتم من عرفات مطلق الإفاضة بعيد جداً.

وأما ثانياً: فلأنه لا دخل في استفادة القسمين في المثال والممثل للجملة السابقة أصلاً فإن تقييد الجملة المدخولة لثم بالقيّد تفيد انقسام المطلق إلى القسمين المتفاوتين فليتأمل.

أقول والذي يظهر لي أن كلمة ثم هنا للتراخي في الذكر هذا، وقيل: إن ثم هنا بمعنى الواو واختاره الطحاوي، وقيل: إنها لقصد التأكيد لا تخص

الترتيب وكل منهما ضعيف وإنما أطنبنا الكلام في هذا المقام لأنه من أمهات معاضل الكشاف.

وقال بعض المفسرين: ﴿ثُمَّ أَفْبِطُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ وهم الحمس أي: من المزدلفة إلى منى بعد الإفاضة من عرفات، انتهى.

فيكون المراد بالناس هنا المعهودين وهم الحمس ويكون هذا الأمر أمرًا بالإفاضة من المزدلفة بعد الإفاضة من عرفات، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث: الوقوف بعرفات وهو من أعظم أركان الحج وثبت ذلك بفعل النبي ﷺ وقوله، أما فعله فروى الإمام أحمد بسنده إلى يعقوب بن عاصم بن عُرْوَةَ يقول سمعت الشَّريد بن سُوَيْد الثقفي يقول: أشهد لوقوف مع رسول الله ﷺ بعرفات قَالَ فما مَسَّتْ قدماه الأرض حتى أتى جمعًا.

وقال الطَّبْرِيُّ: حَدَّثَنَا ابن حميد ثنا جرير عن عطاء بن السائب عن عبد الله ابن ربيعة عَنْ أَبِيهِ رجل من قريش قَالَ: رأيت النبي ﷺ يقف بعرفة موضعه الذي رأيته يقف فيه في الجاهلية وأما قوله فروى الترمذي من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ وقف النبي ﷺ بعرفة فَقَالَ: هذه عرفة وهو الموقف وعرفة كلها موقف الحديث.

وروى ابن حبان في صحيحه من حديث جبير بن مطعم قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ كلَّ عرفات موقف فارفعوا عن عرنة وكلَّ مزدلفة موقف فارفعوا عن محسّر وفي كلَّ فجاج منى منحرف وفي كل أيام التشريق ذبح، ففي هذه الأحاديث أن الوقوف بعرفة لا بغيرها وهو قول أكثر أهل العلم.

وحكى ابن المنذر عن مالك: أنه يصحّ الوقوف بعُرنة بضم العين وبالنون والحديث المذكور حجة عليه، وحدّ عرفات ما رواه الأزرقى في تاريخ مكة بإسناده إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حدّ عرفة من قبل المشرق على بطن عرنة إلى جبال عرفة إلى وصيق إلى ملتقى وصيق إلى وادي عرنة ووصيق بفتح الواو وكسر الصاد المهملة بعدها ياء آخر الحروف وآخره قاف.

وقال الشَّافِعِيُّ في الأوسط : من مناسكه وعرفة ما جاوز بطن عرنة وليس الوادي ولا المسجد منها إلى الجبال مما يلي حوائط ابن عامر وطريق الحضن وما جاوز ذلك فليس بعرفة والحضن بالحاء المهملة والضاد المعجمة المفتوحين ، وابن عامر هو عبد الله بن عامر بن كربز وكان له حائط نخل وكان فيها عين .

قَالَ المحب الطَّبْرِيُّ : وهو الآن خراب .

وقال ابن بطال : اختلفوا إذا دفع من عرفة قبل غروب الشمس ولم يقف بها ليلاً فذهب مالك إلى أن الاعتماد في الوقوف بعرفة على الليل يعني ليلة النحر والنهار من يوم عرفة تبع فإن وقف جزءاً من الليل أي : جزء كان قبل طلوع الفجر من يوم النحر أجزأ .

وقال أَبُو حَنِيفَةَ والثوري والشَّافِعِيُّ : الاعتماد على النهار من يوم عرفة من وقت الزوال والليل كله تبع فإن وقف جزءاً من النهار أجزأه وإن وقف جزءاً من الليل أجزأه ، إلا أنهم يقولون : إن وقف جزءاً من النهار بعد الزوال دون الليل كان عليه دم وإن وقف جزءاً من الليل دون النهار لم يجب عليه دم وذهب أحمد بن حنبل إلى أنَّ الوقوف من حين طلوع الفجر من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من ليلة النحر فسوى بين أجزاء الليل وأجزاء النهار .

وقال ابن قدامة : وعلى من دفع قبل الغروب دم في قول أكثر أهل العلم منهم عطاء والثوري والشَّافِعِيُّ وأبو ثور وأصحاب الرأي .

وقال ابن جريج : عليه بدنة وقال الحسن بن أبي الحسن عليه هدي من الإبل فإن دفع قبل الغروب ثم عاد نهاراً فوقف حتى غربت الشمس فلا دم عليه فإن قيل روى نافع عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قَالَ : من لم يقف بعرفة ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج وعن عُرْوَةَ بن الزبير مثله ورفعه ابن عمر مرة من فاته عرفات بليل فقد فاته الحج وعن عمرو بن شعيب رفعه قَالَ من جاز وادي عرفة قبل أن تغيب الشمس فلا حج له وعن معمر عن رجل

93 - بَابُ السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ

1666 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أُسَامَةُ وَأَنَا جَالِسٌ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ

عن سعيد بن جبير رفعه أنا لا ندفع حتى تغرب الشمس يعني من عرفات.

فالجواب: أن ابن حزم ضَعَفَ هذه كلها ووهاها وعن عُرْوَةَ بن مضر الطائي مَرْفُوعًا من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجّه رواه أصحاب السنن الأربعة وصحّحه ابن خزيمة وابن حبان.

93 - بَابُ السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ

(باب) صفة (السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ) أي: إذا انصرف منها وتوجّه إلى مزدلفة وسمي ذلك الانصراف دفعًا لازدحامهم إذا انصرفوا ودفع بعضهم بعضًا.

وفي بعض النسخ من عرفات قَالَ الْفَرَاء: عرفات اسم في لفظ الجمع ولا واحد له وقول الناس نزلنا عرفة شبيه بالمولّد وليس بعربيّ محض.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) (التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ) ابن الزبير، (عَنْ أَبِيهِ) وفي رواية ابن خزيمة من طريق سُفْيَانَ عن هشام سمعه أبي (أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أُسَامَةُ) هو أسامة بن زيد بن حارثة حبّ رسول الله ﷺ ومولاه سمع النبي ﷺ وتوفي في آخر خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(وَأَنَا جَالِسٌ) الجملة حالية وفي رواية النَّسَائِيّ من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وأنا جالس معه.

وفي رواية مسلم من طريق حمّاد بن زيد عن هشام عَنْ أَبِيهِ سئل أسامة وأنا شاهد أو قَالَ: سألت أسامة بن زيد (كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) سميت به لأنه ﷺ ودّع الناس فيها وقال: لا ألقاكم بعد عامي هذا وغلط من كره تسميتها بذلك وتسمّى البلاغ أيضًا لأنه ﷺ قَالَ فيها: هل بلغت، وحجّة الإسلام لأنها التي حجّ فيها بأهل الإسلام ليس فيها مشرك.

حِينَ دَفَعَ؟ قَالَ: «كَانَ يَسِيرُ الْعَنْقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ»

(حِينَ دَفَعَ؟) أي: انصرف من عرفات إلى مزدلفة وفي رواية يَحْيَى بن يَحْيَى وغيره عن مالك في الموطأ حين دفع من عرفة، (قَالَ) أي: أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية أبي الوقت: فكان بالفاء (يَسِيرُ الْعَنْقَ) بفتح المهلثة والنون وبالقاف نصب على المصدرية كالفهقري في قولهم رجع الفهقري أو التقدير يسير السير العنق وهو السير بين الإبطاء والإسراع قَالَ التَّيَّانِي في الموعب هو سير مُسَبِّطَرٌ وقال معمر هو أدنى المشي وهو أن يرفع الفرس يديه ليس يرفع هَمْلَجَةً ولا هرولة وفي التهذيب للأزهري العنق والعنق ضرب في السير وقد أعنقت الدابة وقال ابن سيدة فهي مُعْنَقٌ ومُعْنَاقٌ وعنق وفي المخصّص عن الأصمعي العنق من الشيء هو أوّله وقال القزاز هو سير سريع ولم يقولوا عَنَقَةً وفي كتاب الاحتفال لابن أبي خالدة في صفات الخيل ومن أنواع سير الإبل والدواب العنق وهو سير سهل مُسَبِّطَرٌ تمدّ فيه الدابة عنقها للاستعانة وهو دون الإسراع وفي المجلد هو نوع من سير الدواب طويل⁽¹⁾.

(فَإِذَا وَجَدَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَجْوَةً) بفتح الفاء وسكون الجيم المكان المتسع كما سيجيء تفسيره في آخر الباب وكذا الفجواء ممدودا وقال ابن سيدة: هو ما اتسع من الأرض وقيل: ما اتسع منها وانخفض، وقال النووي: رواه بعضهم في الموطأ بضم الفاء وفتحها ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ فرجة بضم الفاء وسكون الراء وهو بمعنى الفجوة.

(نَصَّ) فعل ماضٍ أي: أسرع وسار سيرًا شديدًا يبلغ به الغاية وفي كتاب الاحتفال النصّ والنصيص في السير أن تسار الدابة أو البعير سيرًا شديدًا حتى يستخرج أقصى ما عندها ونصّ كلّ شيء منتهاه وقال أبو عبيد: النصّ أصله منتهى الأشياء وغايتها ومبلغ أقصاها وقال ابن بطال تعجيل الدفع من عرفة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ إنما هو لضيق الوقت لأنهم إنما يدفعون من عرفة إلى مزدلفة عند سقوط الشمس وبين عرفة والمزدلفة نحو ثلاثة أميال وعليهم أن يجمعوا

(1) وقال المشارق هو سير سهل في سرعة، وفي الفائق العنق الخطو الفسيح.

قَالَ هِشَامٌ: وَالنَّصُّ: فَوْقَ الْعَنْقِ،

المغرب والعشاء بالمزدلفة في أول وقت العشاء على ما في النظم وتلك سنتها فتعجلوا في السير لاستعجال الصلاة.

وقال الطَّبْرِيُّ: الصواب في صفة السير في الإفاضتين جميعاً ما صحّت به الآثار إلا في وادي محسّر، فإنه يوضع أي: يسرع لصحة الحديث بذلك فلو أوضع أحد في موضع العنق أو العكس لم يلزمه شيء لإجماع الجمع على ذلك غير أنه يكون مخطئاً طريق الصواب انتهى وأشار بقوله لصحة الحديث إلى ما روى الترمذي بسنده عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْضَعَ فِي وَادِي مُحَسَّرٍ، الحديث.

وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح فقوله: أوضع أي: أسرع في السير من الإيضاع وهو السير السريع وفي الأصل مفعول أوضع محذوف أي: أوضع راحلته لأنّ أوضع متعدّد والقاصر منه في الأصل ثلاثي قَالَ الجوهرى وضع البعير وغيره أي: أسرع في سيره وفي الحديث من الفوائد أنّ السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله ﷺ في جميع حركاته وسكناته ليقتدوا به في ذلك.

(قَالَ هِشَامٌ) هو ابن عُرْوَةَ: (وَالنَّصُّ: فَوْقَ الْعَنْقِ) أي: أدفع منه في السرعة وهذا تفسير منه وكذا رواه مسلم من رواية حميد بن عبد الرحمن عن هشام بن عُرْوَةَ قَالَ هِشَامٌ وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ وكذا أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ من طريق أنس بن عياض وأدرجه يَحْيَى القُطَانِ فيما أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في الجهاد حيث قالها مُحَمَّدُ بن المثنى، نا يَحْيَى عن هشام قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ سئل أسامة بن زيد كان يَحْيَى يقول وأنا أسمع فسقط عني مسير النبي ﷺ في حجة الوداع قَالَ: فكان يسير العنق فإذا وجد فجوة نصّ والنصّ فوق العنق، وكذلك أدرجه سُفْيَانُ فيما أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وعبد الرحمن بن سليمان ووکیع فيما أَخْرَجَهُ ابن خزيمة كلهم عن هشام وقد رواه إسحاق في مسنده عن وکیع ففصله وجعل التفسير من كلام وکیع وكذا رواه ابن خزيمة من طريق سُفْيَانِ ففصله وجعل التفسير من كلام سُفْيَانِ وسفيان ووکیع إنما أخذوا التفسير المذكور عن هشام فرجع التفسير إليه وقد رواه أكثر رواة الموطأ عن مالك فلم يذكروا التفسير

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «فَجَوْهٌ: مُتَّسَعٌ، وَالْجَمِيعُ فَجَوَاتٌ وَفَجَاءٌ، وَكَذَلِكَ رَكُوءٌ وَرِكَاءٌ»، ﴿مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]: «لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ».

وكذلك رواه أبو داود الطيالسي من طريق حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام وهذا الحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْجِهَادِ وَالْمَغَازِي وَمُسْلِمٌ فِي الْمَنَاسِكِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَابْنُ مَاجَةَ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أَي: الْبُخَارِيُّ: (فَجَوْهٌ: مُتَّسَعٌ) وَفِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي: فَجَوْهٌ: مُتَّسَعٌ يَرِيدُ الْمَكَانَ الْخَالِيَّ عَنِ الْمَارَةِ ثُمَّ بَيَّنَّ جَمْعَهَا فَقَالَ: (وَالْجَمِيعُ) بِالْمَثَنَةِ التَّحْتِيَّةِ بَعْدَ الْمِيمِ.

(فَجَوَاتٌ) بِفَتْحَتَيْنِ (وَفَجَاءٌ) بِكسر الفاء وبالمَدِّ ومثل لذلك بقوله: (وَكَذَلِكَ رَكُوءٌ) عَلَى وَزْنِ فَجَوْهٍ وَهُوَ الزُّورُوقُ الصَّغِيرُ (وَرِكَاءٌ) عَلَى وَزْنِ فَجَاءٍ وَقَوْلُهُ: ﴿مَنَاصٍ﴾ بِالرَّفْعِ وَيَجُوزُ جَرُّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ لِلْفُظِّ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3] «لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ» بِنَصَبِ حِينَ خَبَرَ لَيْسَ وَاسْمُهَا مُحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ لَيْسَ الْحِينَ حِينَ هَرَبَ وَقَوْلُهُ حِينَ مَنَاصٍ لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ لَمْ يَثْبُتَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ وَأَمَّا عَلَى مَا ثَبَتَ فَوَجْهَهُ دَفَعَ تَوْهَمَ أَنَّ الْمَنَاصَ وَالنَّصَّ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ وَأَنَّ أَحَدَهُمَا مُشْتَقٌّ مِنَ الْآخَرِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ النَّصَّ مُضَاعَفٌ وَحُرُوفُهُ صَحَاحٌ وَالْمَنَاصُ أَجُوفٌ وَادِي مِنَ النَّوَصِ قَالَ الْفَرَاءُ: النَّوَصُ: التَّأَخَّرُ وَيُقَالُ: نَاصَ عَنْ قَرِينَةٍ نَوْصًا وَمَنَاصًا أَي: فَرَّ وَرَاغَ.

وقال الجوهرى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ﴿٢﴾ وَعِجْوًا [ص: 3، 4] أَي: لَيْسَ وَقْتُ تَأَخَّرٍ وَفِرَارٍ وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ: كَانَ يَسِيرُ الْعُنُقُ فَإِنَّهُ صِفَةُ سِيرِهِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عُرْفَةِ تَمَّةٍ قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ أُسَامَةَ أَنَّهُ قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ نَاقَتَهُ رَافِعَةً يَدَهَا حَتَّى أَتَى جَمْعًا أَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى حَالِ الزَّحَامِ دُونَ غَيْرِهِ، انْتَهَى.

وأشار بذلك إلى ما أَخْرَجَهُ هُوَ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ عَنْ مَقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَهُ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عُرْفَةٍ وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِيْجَافِ»، قَالَ: فَمَا

94 - بَابُ النَّزُولِ بَيْنَ عَرَفَةَ وَجَمْعٍ

1667 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيْثُ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ

رَأَيْتَ نَاقَتَهُ رَافِعَةً يَدَهَا حَتَّى أَتَى جَمْعًا، الْحَدِيثُ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ بَابٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَيْسَ فِيهِ أُسَامَةُ وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ قَالَ فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى أَتَى جَمْعًا وَهَذَا يَشْعُرُ بِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا أَخَذَهُ عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال ابن عبد البر: في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرفة إلى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة لأنَّ المغرب لا تصلى إلا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن الإسراع عند عدم الزحام.

94 - بَابُ النَّزُولِ بَيْنَ عَرَفَةَ وَجَمْعٍ

(بَابُ النَّزُولِ) أَي: نَزُولِ الْحَاجِّ (بَيْنَ عَرَفَةَ وَجَمْعٍ) وَهُوَ الْمَزْدَلِفَةُ لِقَضَاءِ حَاجَةِ آيَةِ حَاجَةٍ كَانَتْ وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْمَنَاسِكِ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هُوَ ابْنُ دَرْهَمٍ، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيِّ وَرَوَيْتَهُ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ الْأَقْرَانِ لِأَنَّهُمَا تَابِعِيَّانِ صَغِيرَانِ وَقَدْ حَمَلَهُ مُوسَى عَنْ كُرَيْبٍ فَصَارَ فِي الْإِسْنَادِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

(عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ) بَضَمَ الْعَيْنَ وَسَكُونِ الْقَافِ، (عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَيْثُ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ) بَلَفَظَ الْإِفْرَادَ وَقَدْ مَرَّ عَنِ الْفِرَاءِ أَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْمَوْلَدِ وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ حِينَ أَفَاضَ بَدَلَ حَيْثُ بِالْمَثْلَةِ وَهِيَ أَصُوبٌ لِأَنَّهُ ظَرَفَ زَمَانَ وَحَيْثُ ظَرَفَ مَكَانًا.

مَا لَإِلَى الشُّعْبِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ».

1668 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، غَيْرَ أَنَّهُ يَمُرُّ بِالشُّعْبِ الَّذِي أَخَذَهُ.....»

فائدة:

وفي حيث لغات تثليث المثلثة على وجهي الباء والواو.

(مَا لَ) أي: عدل (إِلَى الشُّعْبِ) بكسر الشين المعجمة أي: الطريق بين الجبلين بين محمد بن أبي حرملة في روايته الآتية إن شاء الله تعالى أنه قريب المزدلفة.

(فَقَضَى حَاجَتَهُ) أي: استنجى، (فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّي؟) بهمزة الاستفهام ويروى بدون الهمزة ولكنها مقدرة.

(فَقَالَ) ﷺ: «(الصَّلَاةُ أَمَامَكَ)» بفتح الهمزة أي: الصلاة في هذه الليلة مشروعة فيما بين يديك أي: المزدلفة ويجوز في لفظ الصلاة الرفع على الابتداء وخبره محذوف أي: حاضرة أو حانت أمامك والنصب بفعل مقدر والحديث استحباب تذكير التابع المتبوع بما تركه خلاف العادة ليفعله أو يعتذر عنه لبيّن له وجه صوابه ومطابقته للترجمة في قوله: «مال إلى الشعب فقضى حاجاته»، لأن معناه نزل هناك وهو بين عرفة وجمع، وقد مرّ الحديث في باب إسباغ الوضوء.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ) تصغير جارية ابن أسماء الضبيعي البصري وقد مرّ في باب الجنب يتوضأ.

(عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) جمع تأخير فيصليهما في أول وقت العشاء.

(بِجَمْعٍ) أي: بالمزدلفة (غَيْرَ أَنَّهُ) في معنى الاستثناء المنقطع أي: كان يجمع بينهما لكن بهذه الهيئة وهي أنه (يَمُرُّ بِالشُّعْبِ الَّذِي أَخَذَهُ) أي: سلكه

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَدْخُلُ، فَيَنْتَفِضُ وَيَتَوَضَّأُ، وَلَا يُصَلِّي حَتَّى يُصَلِّيَ بِجَمْعٍ».

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَدْخُلُ) فِيهِ (فَيَنْتَفِضُ) بَفَاءٍ وَضَادٍ مُعْجَمَةٌ مِنَ الْإِنْتِفَاضِ وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ لِأَنَّ قَضَاءَ الْحَاجَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِنَقْضِ الْبَوْلِ أَيْ: يَسْتَجْمِرُ وَيَسْتَنْجِي، (وَيَتَوَضَّأُ، وَلَا يُصَلِّي) شَيْئًا (حَتَّى يُصَلِّيَ بِجَمْعٍ) قَالَ التَّيْمِيُّ هَذَا تَرْخِيسٌ لَا عَزِيمَةٌ وَأَوْجِبَ أَصْحَابُنَا الْحَنْفِيَّةُ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَزْدَلِفَةَ لِقَوْلِهِ ﷺ الصَّلَاةُ أَمَامُكَ⁽¹⁾

وَأَخْرَجَ الْفَاكِهِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ دَفَعَتْ مَعَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ عُرْفَةٍ حَتَّى إِذَا وَازَيْنَا الشَّعْبَ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الْخُلَفَاءُ الْمَغْرِبَ دَخَلَ ابْنُ عُمَرَ وَتَنَقَّضَ فِيهِ وَتَوَضَّأَ وَكَبَّرَ فَانْطَلَقْنَا حَتَّى جَاءَ جَمْعًا فَأَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ الصَّلَاةُ ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ وَأَصْلَهُ فِي الْجَمْعِ بِجَمْعٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَصْحَابِ السَّنَنِ.

وَرَوَى الْفَاكِهِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءُ أَرْدَفَ النَّبِيَّ ﷺ أَسَامَةً فَلَمَّا جَاءَ الشَّعْبَ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الْخُلَفَاءُ الْمَغْرِبَ نَزَلَ فَأَهْرَاقَ الْمَاءَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَظَاهَرَ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ أَنَّ الْخُلَفَاءَ كَانُوا يَصَلُّونَ الْمَغْرِبَ عِنْدَ الشَّعْبِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ وَهُوَ خِلَافُ السَّنَةِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِمَزْدَلِفَةَ وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كَرِيبَ لَمَّا أَتَى الشَّعْبَ الَّذِي يَنْزِلُهُ الْأَمْرَاءُ وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كَرِيبَ الشَّعْبَ الَّذِي يَنْبِخُ النَّاسُ فِيهِ لِلْمَغْرِبِ وَالْمَرَادُ بِالْخُلَفَاءِ وَالْأَمْرَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَنُو أُمَيَّةٍ فَلَمْ يُوَافِقْهُمْ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ جَاءَ عَنْ عِكْرَمَةَ إِنكَارُ ذَلِكَ.

رَوَى الْفَاكِهِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ سَمِعَتْ عِكْرَمَةَ يَقُولُ اتَّخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَبَالًا وَاتَّخَذَتْهُ مَصَلًى فَكَانَ أَنْكَرَ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ تَرَكَ الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِمُخَالَفَتِهِ السَّنَةَ فِي ذَلِكَ وَكَانَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِجَمْعٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(1) وَعَنْ أَحْمَدَ إِنْ صَلَّى أَجْزَاءَهُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يَوْسُفَ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

1669 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: رَدِّفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَافَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ، الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ، أَنَاخَ، فَبَالَ ثُمَّ جَاءَ، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا، فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ»، فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى،

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو أبو إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيُّ مولى زريق المؤدب مات سنة ثمانين ومائة.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ) بفتح الحاء المهلمة وسكون الراء هو المدني مولى آل حويطب ولا يعرف اسم أبيه وكان خصيف يروى عنه فيقول حدثني مُحَمَّدُ بْنُ حُوَيْطِبٍ فذكر ابن حبان أَنَّ خَصِيفًا كَانَ يَنْسِبُهُ إِلَى جَدِّهِ مَوَالِيهِ وَذَكَرَ فِي رِجَالِ الصَّحِيحِينَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ الْقُرَشِيُّ يَكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى قَالَ الْوَاقِدِيُّ مَاتَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ أَبِي جَعْفَرٍ.

(عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،) أَنَّهُ قَالَ: رَدِّفْتُ بِكسر الدال (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَي: رَكِبْتُ وَرَاءَهُ (مِنْ عَرَافَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ، الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ) أَي: قُرْبَهَا (أَنَاخَ) راحلته، (فَبَالَ ثُمَّ جَاءَ، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ) يَفْتَحُ الْوَأُوهُ الْمَاءُ الَّذِي يَتَوَضَّأُ بِهِ.

(فَتَوَضَّأَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ: فَتَوَضَّأَ بِالْفَاءِ (وُضُوءًا خَفِيفًا) إِمَّا بِأَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً أَوْ بِأَنَّهُ خَفَّفَ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَالِبِ عَادَتِهِ وَيُؤَيِّدُ هَذَا الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى الْآتِيَةُ بَعْدَ بَابِ فَلَمْ يَسْبِغِ الْوُضُوءَ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آخِرِ الْحَدِيثِ مَا يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ فَلَمْ يَسْبِغِ الْوُضُوءَ قَالَ أُسَامَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) ⁽¹⁾ قَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ» وقد تقدم الوجهان فيه.

(فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى) المغرب والعشاء ولم

(1) ينصب الصلاة بفعل مقدر ويجوز رفعها على تقدير حضرت الصلاة أو الصلاة حضرت.

ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ جَمْعٍ.

1670 - قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ الْفَضْلِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْجَمْرَةَ.

يبدأ بشيء قبل الصلاة وفي رواية مسلم من حديث إبراهيم بن عقبة ثم سار حتى بلغ جمعا فصلّى المغرب والعشاء.

(ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ) هو ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) والفضل رفع على الفاعلية.

(غَدَاةَ جَمْعٍ) أي: غداة الليلة التي كانت به أي: أصبح يوم النحر.

(قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ الْفَضْلِ) ابن عباس (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْجَمْرَةَ) أي: جمرة العقبة ويروى حتى بلغ رمي الجمرة.

ووقع في رواية إبراهيم بن عقبة عند مسلم قَالَ كُرَيْبٌ فَقُلْتُ لِأَسَامَةَ كَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصْبَحْتُمْ قَالَ رَدَفَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ وَانْطَلَقْتُ أَنَا فِي سَبَّاقٍ قَرِيشٍ عَلَى رَجُلَيْنِ يَعْنِي إِلَى مَنَى وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ الرُّكُوبِ حَالِ الدَّفْعِ مِنْ عَرَفَاتٍ وَفِيهِ جَوَازُ الْأَرْدَافِ عَلَى الدَّابَّةِ لَكِنْ إِذَا كَانَتْ مَطِيقَةً وَارْتَدَّافَ أَهْلُ الْفَضْلِ يَعِدُ ذَلِكَ مِنْ إِكْرَامِهِمْ وَلَيْسَ مِنْ سُوءِ الْأَدَبِ وَفِيهِ الْإِسْتِعَانَةُ فِي الْوُضُوءِ وَلِلْفَقْهَاءِ فِيهِ تَفْصِيلٌ لِأَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي إِحْضَارِ الْمَاءِ مِثْلًا أَوْ فِي صَبِّهِ عَلَى الْمَتَوَضَّئِ أَوْ مَبَاشَرَةً غَسَلَ أَعْضَائِهِ فَالْأَوَّلُ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ وَالثَّالِثُ مَكْرُوهٌ إِلَّا إِذَا كَانَ لِعَذْرِ وَاخْتَلَفَ فِي الثَّانِي وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلِيِّ وَأَمَّا الَّذِي وَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ إِمَّا لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَهُوَ حَيْثُ نَزَلَ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ أَوْ كَانَ لِلضَّرُورَةِ وَفِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمَزْدَلِفَةٍ.

وسياتي الكلام فيه عن قريب إن شاء الله تعالى لأنه عقد له بابا على حدة وفيه التلبية إلى أن يأتي موضع رمي الجمرة وسياتي بيانه إن شاء الله تعالى فإنه عقد له بابًا أيضًا.

ورجال إسناده الحديث كلهم مدنيون وأخرج عنه مسلم أيضًا.

95 - باب أمر النبي ﷺ بالسَّكِينَةِ
عِنْدَ الْإِفَاضَةِ، وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ

1671 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، مَوْلَى وَالِيَةِ الْكُوفِيِّ، حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ دَفَعَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَاهُ زَجْرًا شَدِيدًا، وَضَرْبًا وَصَوْتًا

95 - باب أمر النبي ﷺ بالسَّكِينَةِ
عِنْدَ الْإِفَاضَةِ، وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ

(باب أمر النبي ﷺ) أصحابه (بِالسَّكِينَةِ) أي: الوقار (عِنْدَ الْإِفَاضَةِ) من عرفات (وَإِشَارَتِهِ) ﷺ (إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ) بذلك.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد مُحَمَّد بن الحكم بن أبي مريم الجمحي مولا هم أبو مُحَمَّد البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ) بضم السين المهملة وفتح الواو وسكون المثناة التحتية ابن حيان بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية وبالنون المدني روى له الْبُخَارِيُّ هذا الحديث فقط وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وقال ابن حبان في حديثه مناكير انتهى لكن لمتنه هذا شواهد وقد تابعه سليمان بن بلال عن الإسماعيلي وغيره قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو) بالواو فيهما واسم أبي عمرو ميسرة ضد الميمنة.

(مَوْلَى الْمُطَّلِبِ) أي: ابن عبد الله بن حنطب بن الحارث بن عبيد بن عمر ابن مخزوم وقد مر في كتاب العلم في باب الحرص قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة (مَوْلَى وَالِيَةِ) بكسر اللام وبالموحدة غير منصرف للعلمية والتأنيث بطن من بني أسد وهو (الْكُوفِيُّ) قتله الْحَجَّاج سنة خمس وتسعين قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ دَفَعَ) أي: انصرف (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) من عرفات (يَوْمَ عَرَفَةَ، فَسَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَأَاهُ زَجْرًا) بفتح الزاي وسكون الجيم وآخره راء أي: صياحا لحث الإبل، (شَدِيدًا، وَضَرْبًا) وزاد في رواية كريمة (وَصَوْتًا) بعد ضربًا وكأنه تصحيف من ضربًا فعطف

لِلإِبِلِ، فَأَشَارَ بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِالْإِبْضَاعِ»، «أَوْضَعُوا: أَسْرِعُوا» ﴿خَلَّكُمُ﴾ [التوبة: 47]: «مِنَ التَّخَلُّلِ بَيْنَكُمْ»⁽¹⁾،

عليه (لِلإِبِلِ، فَأَشَارَ) ﷺ (بِسَوْطِهِ إِلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ) أي: الزموا السكينة في السير أي: الرفق وعدم المزاحمة فيه علل ذلك بقوله: (فَإِنَّ الْبِرَّ) بكسر الموحدة أي الخير (لَيْسَ بِالْإِبْضَاعِ) مصدر أوضع وهو حمل الدابة على الإسراع في السير يقال وضع البعير وغيره أسرع في سيره وأوضعه راحبه أي ليس البر بالسير السريع العنيف ويقال هو سير مثل الخبب بين ﷺ أن تكلف الإسراع في السير ليس من البر أي مما يتقرب به إلى الله تعالى ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ولكن السابق من غفر له وقال المهلب إنما نهاهم عن الإسراع إبقاء عليهم لئلا يجحفوا بأنفسهم مع بعد المسافة ثم قَالَ المؤلف مفسراً للإيضاع على عادته.

(أَوْضَعُوا) معناه: (أَسْرِعُوا) ركائبهم ثم ذكر قوله: ﴿خَلَّكُمُ﴾ استطراداً لبقية الآية فقال: (﴿خَلَّكُمُ﴾ "مِنَ التَّخَلُّلِ") أي: هو من التخلل فمعنى خلاككم (بَيْنَكُمْ) "ولما كانت لفظة أوضعوا مذكورة في القرآن في سورة البراءة فسرّها بمناسبة ذكرها في الحديث قَالَ تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا﴾ يعني المنافقين وكانوا تسعة وثلاثين رجلاً ما زادوكم بخروجهم شيئاً إلا خبالاً أي: فساداً وشرّاً ولا يستلزم ذلك أن يكون لهم خبال حتى لو خرجوا زاد والآن المستثنى منه في هذا

(1) من عادة الإمام البخاري المعروفة المطردة أنه إذا جاء في الحديث لفظ غريب ويقع مثله في القرآن ينتقل ذهنه الثاقب إلى الآية كما تقدم دأبه هذا في المقدمة في خصائص البخاري، وهذا من جملتها فإنه لما ورد في الحديث لفظ الإيضاع انتقل ذهنه إلى قوله تعالى في سورة براءة: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِكرَ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خَلَّكُمُ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: 47] وفسر قوله: ﴿خَلَّكُمُ﴾ بقوله بينكم، وقوله من التخلل جملة معترضة بين المفسر والتفسير، ولأجل مناسبة الخلال أشار إلى الآية الأخرى التي في سورة الكهف وهي قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا خَلَاءَهُمَا﴾ [الكهف: 33] أسرعوا، من كلام المصنف، وهو قول أبي عبيدة في المجاز، وقوله: ﴿خَلَّكُمُ﴾ الخ أيضاً من قول أبي عبيدة ولفظه: لأوضعوا أي: لأسرعوا خلالكم أي: بينكم وأصله من التخلل. وقال غيره: وليسعوا بينكم بالنميعة، وقوله فجرنا إلخ هو قول أبي عبيدة أيضاً، ولفظه فجرنا خلالهما أي: وسطهما وبينهما وإنما ذكر البخاري هذا التفسير لمناسبة أوضاعوا للفظ الإيضاع ولما كان متعلقاً بأوضاعوا الخلال ذكر تفسيره كثيراً للفائدة اهـ.

﴿وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا﴾ [الكهف: 33]: «بَيْنَهُمَا» .

96 - باب الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُرْدَلِفَةِ

1672 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

الكلام غير مذكور وإذا لم يذكر وقع الاستثناء من أعم العام الذي هو الشيء كما قدر. فلا يقال أن الاستثناء منقطع لأن الاستثناء المنقطع هو أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه كقولك: ﴿مَا زَادُوكُمْ﴾ خَيْرًا ﴿إِلَّا خَبَالًا﴾ وههنا ليس كذلك فإن الخبال بعض أعم العام فيكون متصلًا ﴿وَلَا وَضَعُوا خِلْفَكُمُ﴾ ولا أسرعوا ركائبهم بينكم والمراد الإسراع بالنمائم لأن الراكب أسرع من الماشي والمعنى ولسعوا بينكم بالنميمة والتضريب وهو الإغراء بين القوم وإفساد ذات البين أو الهزيمة والتخذيل ﴿يَبْعَثُوكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ يريدون أن يفتنوكم بإيقاع الخلاف بينكم أو الرعب في قلوبكم ويفسدوا نياتكم في مغزاكم والجملة حال من الضمير في أوضعوا ﴿وَفِيكُمْ سَمْعُونَ﴾ أي: نامون يسمعون حديثكم فينقلونه إليهم أو فيكم ضعفة يسمعون للمنافقين ويطيعونهم ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ فيعلم ضمائرهم وما يتأتى منهم ثم ذكر الآية الأخرى بسورة الكهف تكثيرًا للفوائد فقال:

(﴿وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا﴾) أي: خلال الجنيتين المضروبتين مثلًا أي: («بَيْنَهُمَا») وفي فرع اليونينية مكتوب على قوله وصوتًا علامة السقوط ثم كتب على بينهما أيضًا ورجال إسناده هذا الحديث ما بين بصري ومدني وكوفي والحديث من أفراد البُخَارِيِّ ومطابقته للترجمة بكلا جزئيهما ظاهرة.

96 - باب الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُرْدَلِفَةِ

(باب) مشروعية (الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ) المغرب والعشاء (بِالْمُرْدَلِفَةِ) وفي نسخة بمزدلفة من غير تعريف وقيده الدارمي والبندنجي والقاضي أبو الطيب وابن الصبَّاح والطبري والعمرائي بما إذا لم يخش فوت الوقت الاختيار للعشاء فإن خشيه صلى بهم في الطريق ونقله القاضي أبو الطيب وغيره عن النص وقال التَّوَوِّي في شرح المهدب: ولعل إطلاق الأكثرين محمول على هذا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ

مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، فَتَزَلَ الشَّعْبُ، فَبَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسْبِغِ الْوُضُوءَ،

مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف المدني، (عَنْ كُرَيْبٍ) مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا⁽¹⁾) أَنَّهُ أَي: أن كريب (سَمِعَهُ) أَي: أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حال كونه (يَقُولُ: دَفَعَ) أَي: انصرف (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ) أَي: من وقوف عرفة بعرفات وعلى مذهب من يقول: إِنَّ عَرَفَةَ اسْمٌ لِلْمَكَانِ أَيْضًا لَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيرِ لَكِنْ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْمَوْلِدِ.

(فَتَزَلَ الشَّعْبُ) الأيسر الذي دون المزدلفة، (فَبَالَ) وفي رواية أبي ذر: بال بإسقاط الفاء على الاستئناف، (ثُمَّ تَوَضَّأَ) وضوءاً شرعياً، (وَلَمْ يُسْبِغِ الْوُضُوءَ) أَي: خففه بأن توضع مرة مرة أو خفف استعمال الماء بالنسبة إلى عادته لقلّة الماء حينئذ.

وقال ابن عبد البر: معنى قوله: (ولم يسبغ الوضوء) أَي: استنجى وأطلق عليه اسم الوضوء اللغوي لأنه من الوضوء وهي النظافة ومعنى الإسباغ الإكمال أَي: لم يكمل وضوءه فيتوضأ للصلاة قَالَ وقد قيل إن معنى قوله ولم يسبغ الوضوء أَي: لم يتوضأ في جميع أعضاء الوضوء بل اقتصر على بعضها وقيل إنه توضع وضوءاً خفيفاً⁽²⁾ هذا.

وقال الْقُرْطُبِيُّ اختلف الشراح في قوله: (ولم يسبغ الوضوء) هل المراد به أَنَّهُ اقتصر على بعض الأعضاء فيكون وضوء لغوياً أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوء شرعياً قَالَ وكلاهما محتمل لكن يعضد من قَالَ بالثاني قوله في الرواية الأخرى وضوءاً خفيفاً لأنه لا يقال في الناقض خفيف فإن قلت قول أسامة للنبي ﷺ الصلاة يدل على أنه رآه توضع وضوء الصلاة، فالجواب: أنه

(1) قال ابن عبد البر رواه أصحاب مالك عنه هكذا إلا أشهب وابن الماجشون فإنهما أدخلتا بين كريب وأسماء عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخرجه النسائي.

(2) وأنت خير بأن المراد الاستنجاء بعيد ويقوي بعده رواية المؤلف السابقة في باب الرجل يوضئ صاحبه عن أسمائه أَنَّهُ ﷺ عدل إلى الشعب ففرض حاجته فجعلت أصب الماء عليه وتوضأ إذ لا يجوز أن يصب عليه أسماء إلا الوضوء لأنه كان لا يقرب منه أحد وهو على حاجته.

فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ؟، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ أَمَامَكَ»، فَجَاءَ الْمُزْدَلِفَةُ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ.....

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ أَوْ تَرِيدُ الصَّلَاةَ فَلَمْ لَمْ تَتَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ.

وقال الخطابي: إنما ترك إسباغه حين نزل الشعب لأنه إنما توضع فيه ليكون مستصحب للطهارة في طريقه ولم يرد أن يصلي به فتجوز فيه فلما نزل المزدلفة وأرادها أسبغه فإن قيل هذا يدل على أنه توضع وضوء الصلاة ولكن خفف ثم لما نزل المزدلفة توضع وضوء آخر وأسبغه والوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة قاله ابن عبد البر فالجواب أنا لا نسلم عدم مشروعية تكرار الوضوء لصلاة واحدة بل ذهب جماعة إلى جوازه نعم الأفضل أن لا يضع الوضوء بل يصلي به فرضاً أو نفلاً ولئن سلمنا فيحتمل أنه توضع ثانياً عن حدث طار والله أعلم.

قَالَ أَسَامَةُ: (فَقُلْتُ لَهُ) ﷺ (الصَّلَاةُ؟) أَي: حضرت الصلاة أو تصلي الصلاة، (فَقَالَ) ﷺ: («الصَّلَاةُ أَمَامَكَ») أَي: موضع هذه الصلاة قدامك وهو المزدلفة فهو من باب ذكر الحال وإرادة المحل أو التقدير وقت الصلاة قدامك بتقدير المضاف لأنه الصلاة نفسها لا توجد قبل فعلها وعند فعلها لا تكون أمامه قالت الحنفية المراد وقتها فيجب تأخيرها وهو مذهب أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلو صلى المغرب في الطريق لم يجز وعليه إعادتها ما لم يطلع الفجر وقال المالكية يندب الجمع بينهما وظاهره أنه لو صلاهما قبل إيتانه إليها أجزأه لأنه جعل ذلك مندوباً والذي في المدونة أنه يعيدهما إلا أنها عند ابن القاسم على سبيل الاستحباب وقال ابن حبيب يعيدهما أبداً.

وقال الشافعية: لو جمع بينهما في وقت المغرب في أرض عرفات أو في الطريق أو صلى كل صلاة في وقتها جاز وإن خالف الأفضل وفي الحديث تخصيص لعموم الأوقات المؤقتة للصلوات الخمس ببيان فعله ﷺ.

(فَجَاءَ الْمُزْدَلِفَةُ، فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ) أَي: الوضوء لما أنه لم يسبغه في الشعب بل تجوز فيه أو أراد التجديد أو توضع عن حدث طراً كما مر.

(ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى) ﷺ بالناس (الْمَغْرِبَ) أَي: قبل حظ الرحال كما جاء مصرحاً به في رواية أخرى ودل عليه قوله: (ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ

فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا.

97 - بَاب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ

1673 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا، وَلَا عَلَى إِثْرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا».

فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى ﷺ بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْعِشَاءِ (وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا) نَفْلًا لِأَنَّهُ يَخْلُ بِالْجَمْعِ لِأَنَّ الْجَمْعَ يَجْعَلُهُمَا كَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَوَجِبَ الْوَلَاءُ كَرُكْعَاتِ الصَّلَاةِ وَلَوْلَا اشْتِرَاؤُ الْوَلَاءِ لَمَا تَرَكَ ﷺ الرُّوَاتِبَ لَكِنْ هَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ بَيْنَ جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَجَمْعِ التَّأْخِيرِ كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُهُ فِي الْبَابِ الْآتِي.

97 - بَاب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ

(بَاب) حَكَمَ (مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا) أَي: بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَزْدَلْفَةِ (وَلَمْ يَتَطَوَّعْ) بَيْنَهُمَا وَلَا عَلَى إِثْرِ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أَيَّاسٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽¹⁾ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُئْبٍ الْمَدَنِيِّ وَاسْمُ أَبِي ذُئْبٍ هِشَامٌ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنِ عُمَرَ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ أَي: الْمَزْدَلْفَةِ وَقَدْ مَرَّ وَجْهُ تَسْمِيَتِهَا وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ لَفْظَةٌ بَيْنَ فَقَوْلِهِ الْمَغْرِبَ نَصَبَ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَالْعِشَاءَ عَطَفَ عَلَيْهِ. (كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِإِقَامَةٍ) وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذَانَ وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَلَمْ يُسَبِّحْ) أَي: لَمْ يَتَنَقَّلْ (بَيْنَهُمَا، وَلَا عَلَى إِثْرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) بِكَسْرِ الِهْمْزَةِ وَسُكُونِ الْمُثَلَّثَةِ بِمَعْنَى الْأَثَرِ بِفَتْحَتَيْنِ أَي: عَقِيبَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

(1) أصله من خراسان سكن عسقلان.

وفي الحديث الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة وهذا لا خلاف فيه ولكن الخلاف في أنه هل للنسك أو للسفر الطويل أو لمطلق السفر فمن قَالَ للنسك قَالَ: يجمع أهل مكة ومنى وعرفة والمزدلفة ومن قَالَ لمطلق السفر قَالَ: يجمعون سوى أهل المزدلفة، ومن قَالَ للسفر الطويل قَالَ: يجمع من طال سفره ولا يجمع أهل مكة ومنى وعرفة والمزدلفة وجميع من كان بينها وبينه دون مسافة القصر.

وقال الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم أنه لا يصلي المغرب دون جمع وقال الشيخ زين الدين العراقي كأنه أراد أن العمل عليه مشروعية واستحباً لا محتماً ولزوماً، فإنهم لم يتفقوا على ذلك بل اختلفوا فيه فَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ لا يصليهما حتى يأتي جمعا وله السعة في ذلك إلى نصف الليل فإن صلاهما دون جمع أعاد وكذا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إن صلاهما قبل أن يأتي المزدلفة فعليه الإعادة وسواء صلاهما قبل مغيب الشفق أو بعده عليه أن يعيدهما إذا أتى المزدلفة وقال مالك لا يصليهما أحد قبل جمع إلا من عذر فإن صلاهما من عذر لم يجمع بينهما حتى يغيب الشفق.

وذهب الشافعي إلى أن هذا هو الأفضل وأنه إن جمع بينهما في وقت المغرب أو في وقت العشاء بأرض عرفات أو غيرها أو صلى كل صلاة في وقتها جاز ذلك كما تقدم.

وبه قَالَ الأوزاعي وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو يونس وأشهب وحكاة الثوري عن أصحاب الحديث وبه قَالَ من التابعين عطاء وعروة وسالم والقاسم وسعيد بن جبير وفيه أيضًا الإقامة لكل واحدة من المغرب والعشاء وللعلماء فيه ستة أقوال:

أحدها: أنه يقيم لكل منهما ولا يؤذن لواحدة منهما وهو قول القاسم ومحمد وسالم وهو أحد الروايات عن ابن عمر رضي الله عنهما وبه قَالَ إسحاق بن راهوية وأحمد بن حنبل في أحد القولين عنه وهو قول الشافعي

وأصحابه فيما حكاه الخطابي والبغوي وغير واحد .

وقال الثَّوَوِيُّ في شرح مسلم : الصحيح عند أصحابنا أنه يصلِّيهما بأذان للأولى وإقامتين لكل واحدة إقامة وقال في الإيضاح أنه الأصح .

الثاني : أنه يصلِّيهما بإقامة واحدة للأولى وهو إحدى الروايات عن ابنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو قول سُفْيَانَ الثَّوَرِيِّ فيما حكاه التِّرْمِذِيُّ والخطابي وابن عبد البر وغيرهم .

والثالث : أنه يؤذن للأولى ويقيم لكل واحدة منهما وهو قول أحمد بن حنبل في أصح قوليه وبه قال أبو ثور وعبد الملك بن الماجشون من المالكية والطحاوي .

وقال الخطابي : وهو قول أهل الرأي وذكر ابن عبد البر أن الجوزجاني حكاه عن مُحَمَّد بن الحسن عن أَبِي يُوْسُف عن أَبِي حنيفة .

الرابع : أنه يؤذن للأول ويقيم لها ولا يؤذن للثانية ولا يقيم لها وهو قول أَبِي حنيفة وأبي يُوْسُف حكاه الثَّوَوِيُّ وغيره وقال العِيْنِيُّ : هو مذهب أصحابنا وعند زفر بأذان وإقامتين .

الخامس : أنه يؤذن لكل منهما ويقيم وبه قال عمر بن الخطاب وعبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو قول مالك وأصحابنا إلا ابن الماجشون وليس لهم في ذلك حديث مرفوع قاله ابن عبد البر وفيه أنه سيجيء إن شاء الله تعالى في باب من أذن وأقام لكل واحدة منها حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، فافهم .

السادس : أنه لا يؤذن لواحدة منهم ولا يقيم حكاه المحب الطَّبْرِيُّ عن بعض السلف وسيأتي في ذلك تفصيل آخر أيضًا إن شاء الله تعالى وهذا كله في جمع التأخير أما جمع التقديم كالظهر والعصر بنمرة ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يؤذن للأولى ولا يقيم لكل منهما وهو قول الشَّافِعِيِّ وجمهور أصحابه .

الثاني : أنه يؤذن للأولى ويقيم لها ولا يقيم للثانية وهو مذهب أَبِي حنيفة .

1674 - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
 قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ

الثالث: أنه يؤذن لكل منهما ويقيم وهو وجه حكاه الرافعي عن ابن كَجَّ
 عن أبي الحسن القطان أنه خرَّجه وجها وفيه أيضًا أنه ﷺ لم ينتقل بين المغرب
 والعشاء حين جمع بينهما بالمزدلفة ولا عقيب كل واحدة منهما وذلك لأنه لما
 لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة لم ينتقل ﷺ بينهما بخلاف العشاء فإنه
 يحتمل أن يكون المراد أنه لم ينتقل عقيبها لكنه تنقل بعد ذلك في أثناء الليل
 ومن ثمه قَالَ الفقهاء تؤخر سنة العشاءين عنهما .

ونقل ابن المنذر الإجماع على ترك التطوُّع بين الصلاتين بالمزدلفة وإن
 تنقل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما انتهى ويعكس على نقل الاتفاق فعل ابن
 مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَقَالَتْ
 الشافعية إذا جمع بين الظهر والعصر قدم سنة الظهر الذي قبلها وله تأخيرها
 سواء جمع تقديمًا أو تأخيرًا وتوسيطها إن جمع تأخيرًا سواء قَدَّمَ الظهر أو
 العصر وأخَّر سنتها التي بعدها وله توسيطها إن جمع تأخيرًا وقَدَّمَ الظهر وأخَّر
 عنها سنة العصر ولو توسيطها وتقديمها إن جمع تأخيرًا سواء قَدَّمَ الظهر أم
 العصر وإذا جمع بين المغرب والعشاء أخَّر سنتهما وله توسيط سنة المغرب إن
 جمع تأخيرًا وقدم المغرب وتوسيط سنة العشاء إن جمع تأخيرًا وقدم العشاء
 وما سوى ذلك من النقل المطلق فممنوع لثلا ينقطع عن المناسك وهذا كله بناء
 على أَنَّ الترتيب والولاء شرطان في جمع التقديم دون جمع التأخير والأولى
 من ذلك تقديم سنة الظهر المقدمة أو المغرب وتأخير ما سواها على كلِّ تقدير .
 والحديث أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَجِّ وَكَذَا النَّسَائِيُّ.

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة البجلي أبو
 الهيثم ويقال أبو مُحَمَّدٍ وقد مر في أول كتاب العلم قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ
 بِلَالٍ) هو سليمان بن أيُّوب بن بلال أبو أيُّوب القرشي التَّيْمِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا
 يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ) هو عديُّ
 ابن أبان بن ثابت الْأَنْصَارِيُّ إمام مسجد الشيعة وقاضيهـم.

قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

98 - بَابُ مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا

1675 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطْمِيُّ) بفتح الخاء المعجمة سكون الطاء المهلمة نسبة إلى خطمة فخذ من الأوس ويزيد من الزيادة وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير وقد مرّ في كتاب الإيمان.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ أَيْضًا (أَبُو أَيُّوبَ) خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ (الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ) أَي: وَلَمْ يَصِلْ بَيْنَهُمَا تَطَوُّعًا وَلَا عَلَى أَثَرِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَبِهَذَا يَطَابِقُ الْحَدِيثُ التَّرْجُمَةَ وَرِجَالُ الْإِسْنَادِ بَيْنَ مَدَنِيٍّ وَكُوفِيٍّ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَغَازِي أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَنَاسِكِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الْحَجِّ تَمَّتْ قَوْلُهُ بِالْمُزْدَلِفَةِ مَبِينٌ لِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَغَازِي بَلَفَظَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ جَمِيعًا وَلِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ عَدِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ صَلَّى بِجَمْعِ الْمَغْرِبِ ثَلَاثًا الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ حَزْمٍ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، لِأَنَّ جَابِرَ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا فَقَدْ تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَدِيِّ عَلَى ذِكْرِ الْإِقَامَةِ فَهِيَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ أَيْضًا فَيَقْوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ.

98 - بَابُ مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا

(بَابُ مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) أَي: مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) ابْنُ فَرَّوخٍ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ إِطْعَامِ الطَّعَامِ مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) بضم الزاي هو ابن معاوية بن خديج أبو خيثمة الجعفي وقد مرّ في باب لا يستنجى بروت قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبْعِيُّ.

قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: حَجَّ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ رَجُلًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ،

(قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ) من الزيادة ابن قيس أخو الأسود النخعي وقد مرّ في كتاب التقصير.

(يَقُولُ: حَجَّ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية النَّسَائِيِّ من طريق حسين بن عيَّاش وكذا في رواية أحمد عن حسن بن موسى كلاهما عن زهير بهذا الإسناد قَالَ: حَجَّ عبد الله فأمرني علقمة أن ألزمه فلزمته فكننت معه، (فَأَتَيْنَا الْمُزْدَلِفَةَ حِينَ الْأَذَانِ بِالْعَتَمَةِ) أي: وقت العشاء الأخيرة (أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ) أي: من مغيب الشفق، (فَأَمَرَ رَجُلًا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أقف على اسمه ويحتمل أن يكون هو عبد الرحمن بن يزيد فإنّ في رواية حسن وحسين المذكورة فكننت معه فأتينا المزدلفة فلما كان حين طلوع الفجر قَالَ أقم فقلت له إنّ هذه لساعة ما رأيتك صليت فيها.

(فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ، وَصَلَّى بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ) سنّها وقد سبق فيما سبق أنه لم يسبح بينهما وأجاب عنه الْكِرْمَانِيُّ بأنه لم يشترط في جمع التأخير الموالاة فالأمران جائزان والأحسن ما قاله الطحاوي وهو أنّه اختلف عن النبي ﷺ في الصلاتين بمزدلفة هل صلاهما معا أو عمل بينهما عملاً؟ ففي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولم يسبح بينهما وفي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا وصلى بعدها ركعتين ثم قَالَ في آخر الحديث رأيت النبي ﷺ يفعلها فلما اختلفوا في ذلك وكانت الصلاتان بعرفة تصلى إحداهما في أثر الأخرى ولا يعمل بينهما عمل فالنظر على ذلك يقتضي أن يكون الصلاتان بمزدلفة كذلك ولا يعمل بينهما عمل قياساً عليها والجامع مع كون كل واحد منهما فرضاً في حق محرم يحجّ في مكان مخصوص لتدارك الوقوف بعرفة والنهوض إلى الوقوف بمزدلفة، فافهم⁽¹⁾.

(1) ويحتمل أن لا يكون قصد ابن مسعود رضي الله عنه الجمع وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله إن المغرب تحول عن وقتها فرأى أنه وقت هذه المغرب خاصة ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطعه إذ كان نائياً للجمع والله أعلم.

ثُمَّ دَعَا بِعَشَائِهِ فَتَعَشَّى، ثُمَّ أَمَرَ - أَرَى رَجُلًا - فَأَذَّنَ وَأَقَامَ - قَالَ عَمْرُو: لَا أَعْلَمُ الشَّكَّ إِلَّا مِنْ زُهَيْرٍ -، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ إِلَّا هَذِهِ الصَّلَاةَ،»

(ثُمَّ دَعَا بِعَشَائِهِ) بفتح العين وهو ما يتعشى به من المأكول.

(فَتَعَشَّى، ثُمَّ أَمَرَ) أي: عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَرَى) بضم الهمزة على البناء للمفعول أي: أظن يعني أنه أمر فيما يظنه

لا فيما يعلمه يقينا بالتأذين والإقامة.

(فَأَذَّنَ وَأَقَامَ) ذلك الرجل الأول أو غيره.

(قَالَ عَمْرُو) أي: ابن خالد شيخ البُخَارِيِّ: (لَا أَعْلَمُ الشَّكَّ) وهو قوله:

أَرَى فَأَذَّنَ وَأَقَامَ (إِلَّا مِنْ زُهَيْرٍ) المذكور في السنن، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عمرو عنه ولم يقل ما قَالَ عمرو، وَأَخْرَجَهُ النَّبْهَاقِيُّ من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن زهير وقال فيه ثم أمر قَالَ زهير أَرَى فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، وسيأتي إن شاء الله تعالى بعد باب من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق بأصرح مما قَالَ زهير ولفظه ثم قدمنا جمعا فصلّ الصلاتين كل صلاة وحدها بإذان وإقامة، ورواه ابن خزيمة وأحمد من طريق ابن أبي زائدة عن أبي إسحاق بلفظ فأَذَّنَ وَأَقَامَ ثم صَلَّى المغرب ثم تعشى ثم قام فأَذَّنَ وَأَقَامَ وصلى العشاء ثم بات بجمع حتى إذا طلع الفجر قام فأَذَّنَ وَأَقَامَ، ولأحمد من طريق جرير بن حازم عن أبي إسحاق فصلّى بنا المغرب ثم دعا بعشاء فتعشى ثم قام فصلّى العشاء ثم رقد، ووقع عند الإسماعيلي من رواية شبابه عن ابن أبي ذئب في هذا الحديث ولم يتطوّع قبل كل واحدة منهما ولا بعدها، ولأحمد من رواية زهير فقلت له إِنَّ هَذِهِ لَسَاعَةٌ مَا رَأَيْتُكَ تَصَلِّي فِيهَا.

(ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ) عطف على قوله فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، وما وقع في البين

اعتراض لبيان أنه ممّن وقع الشك.

(فَلَمَّا طَلَعَ الْفَجْرُ) أي: صَلَّى صلاة الفجر فالجواب محذوف أو هو قوله:

(قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ) نصب على الظرفية (إِلَّا هَذِهِ

الصَّلَاةَ) نصب على أنه مستثنى مفرغ.

فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «هُمَا صَلَاتَانِ تُحَوَّلَانِ عَنْ وَقْتَيْهِمَا: صَلَاةُ الْمَغْرِبِ بَعْدَ مَا يَأْتِي النَّاسُ الْمُزْدَلِفَةَ، وَالْفَجْرُ حِينَ يَبْزُغُ الْفَجْرُ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ».

(فِي هَذَا الْمَكَانِ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ) وكونه جواباً على سبيل الكناية فإنّ هذا القول رديف فعل الصلاة قاله الْكِرْمَانِيُّ، وفي رواية المستملي والكشميهني وابن عساكر: فلما حين طلع الفجر أي: لَمَّا كَانَ حِينَ طُلُوعِهِ، وفي نسخة فلَمَّا كَانَ حِينَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، قَالَ فِي الْمَصَابِيحِ الظَّاهِرُ أَنَّ كَانَ تَامَةً وَحِينَ فَاعِلُهَا غَيْرُ أَنَّهُ أَضِيفَ إِلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي صَدَرَهَا مَاضٍ فَبْنَى عَلَى الْمُخْتَارِ وَيَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ.

وقال الزركشي ويروى فلَمَّا أَحْسَسَ وَقْتَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنَ الْإِحْسَاسِ.
(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هُمَا صَلَاتَانِ تُحَوَّلَانِ) بضم المثناة الفوقية مع فتح الواو المشددة.

(عَنْ وَقْتَيْهِمَا) كذا في رواية الأكثرين وفي رواية السرخسي عن وقتها بالإفراد (صَلَاةُ الْمَغْرِبِ) بالرفع بدل من قوله صلاتان.

(بَعْدَ مَا يَأْتِي النَّاسُ الْمُزْدَلِفَةَ) وقت العشاء، (وَالْفَجْرُ حِينَ يَبْزُغُ الْفَجْرُ) بزاي مضمومة وغين معجمة من باب نصر ينصر أي: يطلع أما تحويل المغرب فهو تأخيرها إلى وقت العشاء الأخيرة وأما تحويل الفجر فهو أنه قدّم على الوقت الظاهر طلوعه فيه لكل أحد كما هو العادة في أداء الصلاة إلى غير المعتاد وهو حال عدم ظهوره للكلّ فمن قائل طلع الصبح ومن قائل لم يطلع، وقد تحقّق الطلوع لرسول الله ﷺ إما بالوحي أو بغيره أو المراد أنه كان في سائر الأيام يصلي بعد الطلوع وفي ذلك اليوم صلّى حال الطلوع، والمراد به المبالغة في التغليس على باقي الأيام ليتسع الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر من المناسك، والحاصل أنه ليس معناه أنه أوقع صلاة الفجر قبل طلوعه وإنما المراد أنه صلّاها قبل الوقت المعتاد فعلها فيه وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قَالَ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ) أي فعل

الصلاتين في هذين الوقتين أو جميع ما ذكره فيكون مَرْفُوعًا، وفي الحديث: مشروعية الأذان والإقامة لكل من الصلاتين إذا جمع بينهما وهو مذهب مالك كما تقدم وقال ابن حزم: لم نجده مرويًا عن النبي ﷺ ولو ثبت عنه لقلت به، وقد روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من فعله، انتهى.

وهو ما أَخْرَجَهُ الطحاوي بإسناد صحيح عن الأسود أنه صَلَّى مع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صلاتين مرتين بجمع كل صلاة بأذان وإقامة والعشاء بينهما، وتأوله الطحاوي بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه لِعَشائهم فأذن لهم ليجتمعوا ليجمع بهم، وكذلك نقول نحن: إذا تفرق الناس عن الإمام لأجل عشاء أو لغيره، قَالَ وكذلك ما روي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الحافظ العسقلاني: ولا يخفى تكلفه ولو تَأَتَّى له ذلك في حق عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكونه كان الإمام لم يتأتَّ له في حق ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وتعقبه العيني: بأن دعوى التكلف في هذا هي عين التكلف وقوله لم يتأتَّ له في حق ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غير مرضي من وجهين:

أحدهما: أن الظاهر أنه كان إمامًا لأنه أمر رجلًا فأذن وأقام.

والثاني: أنا وإن سلّمنا أنه لم يكن إمامًا فما المانع أن يكون فعل ما فعله اقتداء بعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخذ مالك بظاهر الحديث المذكور وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود رضي الله عنه وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفًا ومع كونه لم يروه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع.

قال ابن عبد البر: أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما رووا في ذلك عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع أنهم لا يعدلون به أحدًا انتهى.

ولا تعجب في ذلك أصلًا أمّا مالك فقد اعتمد على صنيع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك وإن كان لم يروه في الموطأ، وأمّا الكوفيون فإن قالوا بأذان وإقامتين كما هو عند زفر واختاره الطحاوي.

وحكاه الجوزجاني عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة فقد اعتمدوا على حديث جابر الطويل الذي أَخْرَجَهُ مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين وهو أَيْضًا قول الشَّافِعِيِّ في القديم .

ورواية عن أحمد وقول ابن الماجشون وقووا ذلك أَيْضًا بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وإن قالوا بأذان وإقامة واحدة كما قال النَّوَوِيُّ وغيره أنه قول أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ فقد اعتمدوا على ما رواه النَّسَائِيُّ من رواية سعيد بن جبير عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أعلم أنه قد اختلف طرق الحديث في الأذان والإقامة للصَّلَاتَيْنِ على ستة أوجه فلذلك كانت أقوال العلماء فيه ستة كما تقدم الإقامة لكلٍّ منهما بغير أذان كما سبق قريبًا من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والإقامة لهما مرة واحدة كما رواه مسلم وأبو داود والنَّسَائِيُّ من حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، والأذان مرة مع إقامتين كما رواه مسلم وغيره من حديث جابر الطويل ، والأذان مع إقامة واحدة كما رواه النَّسَائِيُّ من رواية سعيد بن جبير عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، والأذان والإقامة لكلٍّ منهما كما في حديث هذا الباب ورواه النَّسَائِيُّ أَيْضًا ، وقول ابن عبد البر لا أعلم في هذا الباب حديثًا مَرْفُوعًا إلى النبي ﷺ بوجه من الوجوه .

تعقبه الحافظ زين الدين العراقي في شرح التَّرْمِذِيِّ : بأن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ في آخر الحديث رأيت النبي ﷺ يفعلُه فَإِنْ أَرَادَ به جميع ما ذكره في الحديث فهو إذا مرفوع وإن أَرَادَ به كون هاتين الصَّلَاتَيْنِ في هذين الوقتين وهو الظاهر فيكون ذكر الأذنان والإقامتين في هذين الوقتين مَوْقُوفًا عليه انتهى ، والسادس ترك الأذان والإقامة فيهما رواه ابن حزم في حجة الوداع عن طلق بين حبيب عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتخير فيه الإنسان وهو المشهور عن أحمد ، ويمكن الجمع بين أكثرها فقوله بإقامة واحدة أي : لكل صلاة أو على صفة واحدة لكل منهما ويتأيد برواية من صَرَّحَ بإقامتين ، وقول من قَالَ كل واحدة بإقامة معناه ومع أذان في أحدهما ويدلّ

عليه رواية من قَالَ بأذان وإقامتين، ومذهب الشافعية أنه يسنّ الأذان للفرض الأول دون الثاني في جمع التقديم لفعله ﷺ بعرفة رواه مسلم وحفظاً للولاء، ويسنّ للفرض الثاني في جمع التأخير إن ابتدأ بالفرض الثاني لأنه في وقته ولم يتقدّمه فرض دون الأول لأنه كالفائت، فإن ابتدأ بالأول فلا يؤدّن له كالفائت على ما صحّحه الرافعي ولا للثاني لتبعية الأول وحفظاً للولاء ولأنه ﷺ جمع بين العشاءين بمزدلفة بإقامتين كما في الحديث السابق في الباب الذي قبل هذا الباب ونصّ عليه الشافعيّ كما في المعرفة للبيهقي.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيُصَلِّي بِالْمزدلفة بإقامتين إقامة للمغرب وإقامة للعشاء ولا أذان لكنّ الأظهر في الروضة أنّه يؤدّن للفرض الأول لأنه ﷺ جمع بينهما بمزدلفة بأذان وإقامتين كما رواه الشيخان من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو مقدم على الذي قبله لأن معه زيادة علم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث: حجة للحنفية على ترك الجمع بين الصلاتين في غير عرفة وجمع وقد روى الشيخان عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع، وقال الحافظ العسقلانيّ: وَأَجَابَ الْمُجَوِّزُونَ بِأَنَّ مِنْ حِفْظِ حُجَّةٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ وَقَدْ ثَبَتَ الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي غَيْرِهَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَأَيْضًا فَالاستدلال به إنما هو من طريق المفهوم وهم لا يقولون به وأمّا مَنْ قَالَ به فشرطه أن لا يعارضه منطوق وأيضًا فالحصر فيه ليس على ظاهره لإجماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة، انتهى.

وقد مرّ الكلام فيه مستقصى في باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء، وقوله وهم لا يقولون به أي: بالمفهوم ليس على إطلاقه فإن المفهوم على قسمين: مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة وهم قائلون بمفهوم موافقة لأنه فحوى الخطاب كما تقرر في موضعه، فليتأمل.

99 - بَاب مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلٍ،
فَيَقْفُونَ بِالْمُرْدَلِفَةِ، وَيَدْعُونَ، وَيُقَدِّمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ

99 - بَاب مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَلِيلٍ،
فَيَقْفُونَ بِالْمُرْدَلِفَةِ، وَيَدْعُونَ، وَيُقَدِّمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ

(بَاب مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ) بفتح الضاد المعجمة والعين المهملة جمع ضَعِيفٍ وقال ابن حزم الضعفة هم الصبيان والنساء قَالَ الْعَيْنِيُّ: ويدخل فيه المشايخ العاجزون لأنه روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قدم ضعفة بني هاشم وصبيانهم بليل رواه ابن حبان وقوله ضعفة بني هاشم أعم من النساء والصبيان والمشايخ العاجزين وأصحاب الأمراض لأن العلة خوف الزحام عليهم في الطريق وعند الرمي وكذا الحكم في المعذورين كالرعاء وكمن له مال يخاف تلفه بالمبيت أو مريض يحتاج إلى تعهده أو أمر يخاف موته كما قال النووي، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أُرْسِلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ فَصَلَّيْنَا الصُّبْحَ بَمَنَى وَرَمِينَا الْجُمُرَةَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وقال المحب الطَّبْرِيُّ لم يكن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من الضعفة وما رواه النَّسَائِيُّ يرد عليه (بَلِيلٍ) أي: في ليل والباء يتعلّق بقوله قدّم وتقديمهم من منزلهم الذي نزلوا به بجمع (فَيَقْفُونَ بِالْمُرْدَلِفَةِ) عند المشعر الحرام أو عند غيره منها (وَيَدْعُونَ) أي: ويذكرون الله ما بدا لهم (وَيُقَدِّمُ) بكسر الدال المشددة (إِذَا غَابَ الْقَمَرُ) وهو بيان لقوله بليل لأنه أعم من أن يكون في أوله أو وسطه أو آخره فبيّنه بقوله إذا غاب القمر ومغيب القمر تلك الليلة عند أوائل الثلث الأخير ومن ثمة قيده الشافعي وأصحابه بالنصف الثاني.

وقال صاحب المغني: لا نعلم خلافا في جواز تقديم الضعفة بليل من جمع إلى منى، وروى البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ نِسَاءَهُ وَثَقْلَهُ فِي صَبِيحَةِ جَمْعٍ أَنْ يَفِضُوا مَعَ أَوَّلِ الْفَجْرِ سِوَادًا وَأَنْ لَا يَرْمُوا الْجُمُرَةَ إِلَّا مُصْبِحِينَ، وروى أبو داود عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْدِمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ بَغْلَسَ وَيَأْمُرُهُمْ لَا يَرْمُونَ الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ

1676 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ سَالِمٌ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ، فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ.....

الشمس، وقال الكرمانيّ ويقدم بلفظ المفعول والفاعل انتهى، يعني يروى بلفظ البناء للمفعول ولفظ البناء للمعلوم.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) المصري قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام المصري (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِي المدني أَنه قَالَ: (قَالَ سَالِمٌ) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وفي رواية ابن وهب عند مسلم عن يونس عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بن عبد الله أخبره كان عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ) النساء والصبيان والعاجزين من منزله الذي نزله بالمزدلفة إلى منى خوف التأذي بالاستعجال والازدحام.

(فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ) المشعر بفتح الميم والعين وحكى الجوهري كسر الميم، وقيل: إنه لغة أكثر العرب، وقال ابن قرقول: كسر الميم لغة لا رواية، وقال ابن قتيبة: ولم يقرأ بها في الشواذ، وذكر الهذلي أَنَّ أبا السَّمَاك قرأه بالكسر، وفي الموعب لابن التَّيَّانِي عن قطرب قالوا مَشْعَرٌ وَمَشْعَرٌ بفتح الميم وكسرها وفتح العين وَمَشْعَرٌ بفتح الميم وكسر العين ثلاث لغات.

وقال الأزهري سَمِّيَ مشعراً لأنه معلم للعبادة والحرام صفة المشعر أي: الذي يحرم فيه الصيد وغيره لأنه من الحرم ويجوز أن يكون معناه ذا الحرمة وقال الكرمانيّ صاحب المناسك: الْأَصَحُّ أَنَّ الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فِي الْمُزْدَلِفَةِ لَا غَيْرَ الْمُزْدَلِفَةِ وَحَدَ الْمُزْدَلِفَةِ لُغَةً مَا بَيْنَ مَا زَمِي عِرْفَةَ وَوَادِي مَحَسَّرٍ يَمِينًا وَشِمَالًا مِنَ الشَّعَابِ وَالْجِبَالِ.

وقال الكرمانيّ شارح البُخَارِيّ واختلف فيه يعني في المشعر الحرام: والمعروف عن أصحابنا أَنه قُرِحَ بضم القاف وفتح الزاي وبالمهملة وهو جبل

معروف بالمزدلفة والحديث يدلّ عليه هذا وكذا حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى الْفَجْرَ بِالْمَزْدَلِفَةِ بَغَلَ رُكْبَ نَاقَتِهِ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ وَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَصْفَرَ.

وقال النَّوَوِيُّ وابن الصلاح: جبل صغير بآخر المزدلفة يقال له قزح وهو منها لأنها ما بين مأزِمِي عرفة ووادي محسّر، وقد استبدل الناس الوقوف به على بناء محدث هناك يظنونهم المشعر وليس كما يظنون لكن يحصل بالوقوف عنده أصل السنّة أي: وكذا بغيره من المزدلفة على الأصح.

وقال المحب الطَّبْرِيُّ: هو بأوسط المزدلفة وقد بني عليه بناء ثم حكي كلام ابن الصلاح ثم قَالَ والظاهر أَنَّ البناء على الجبل والمشاهدة تشهد له قَالَ ولم أر ما ذكره ابن الصلاح لغيره.

وقال الزمخشري: المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذي يقف عليه الإمام وعليه الميمنة وفي حديث أن قزح هو المشعر الحرام، وقال غيرهم: إنه نفس المزدلفة وفي التلويح والمزدلفة لها اسمان آخران جَمْعُ والمشعر الحرام، وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المشعر الحرام هو المزدلفة كلّها وقال ابن الحاج: للمزدلفة والمشعر وجمع وقزح أسماء مترادفة انتهى.

وقال بعضهم: لو كان المشعر الحرام هو المزدلفة لقال عزّ وجل: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 198] لا عنده كما إذا قلت أنا عند البيت لا تكون في البيت وقال أبو عليّ الهجري في كتاب النوادر وآخر مزدلفة محسّر وأوّل منى بطن محسّر، ومُحَسَّرٌ بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المشدّدة المهملة وفي آخره راء واد بجمع وهي مزدلفة، وفي التلويح وهو بين يدي موقف المزدلفة ممّا يلي منى وهو مسيل قدرمية بحجر بين المزدلفة ومنى ذكره أبو عبيد، وعند الطَّبْرِيِّ اسم فاعل من حَسَّرَ بتشديد السين سمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه أي: أعبى وكلّ عن السير قيل هذا غلط لأن الفيل لم يعبر الحرم وقيل سمي به لأنه يحسّر سالكه ويتعبهم، ويسمى وادي النار أيضًا

بَلِيلٍ فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ وَقَبْلَ أَنْ يَذْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ مِنِّي لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «أَرْخَصَ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

ويقال: إنَّ رجل اصطاد فيه فنزلت نار فأحرقته، وحكمة الإسراع فيه أنه كان موقفاً للنصارى فاستحبَّ رسول الله ﷺ الإسراع فيه، ثم إن قوله تعالى: ﴿عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ معناه: ممَّا يلي المشعر الحرام قريباً منه وذلك للفضل كالقرب من جبل الرحمة وإلا فالمزدلفة كلها موقف إلا وادي محسر، ثم إنه يحصل أصل السنة بالمرور وإن لم يقف كما في عرفة نقله في الكفاية وأقره.

(بَلِيلٍ) أي: في الليل، (فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ) عزَّ وجلَّ ويدعون (مَا بَدَأَ لَهُمْ) من غير هم أي: ما ظهر لهم وسنح في خواطرهم وأرادوا.

(ثُمَّ يَرْجِعُونَ) أي: إلى منى وفي رواية مسلم ثم يدفعون قال الحافظ العسقلاني وهو أوضح ومعنى الأول أنهم يرجعون عن الوقوف إلى الدفع ثم يقدمون منى على ما فصل في الخبر.

(قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ) بالمشعر الحرام أو بالمزدلفة، وفي رواية أبي الوقت ثم يرجعون ما بدا لهم قبل أن يقف الإمام (وَقَبْلَ أَنْ يَذْفَعَ) أي: الإمام إلى منى، (فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ) بفتح المثناة التحتية والదال وسكون القاف بينهما.

(مِنِّي لِصَلَاةِ الْفَجْرِ) أي: عند صلاة الفجر فاللام للتوقيت لا لليلة.

(وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا) بكسر الدال (رَمَوْا الْجَمْرَةَ) أي: حمرة العقبة ويقال بها الجمرة الكبرى وهي ترمى يوم النحر.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَرْخَصَ فِي أَوْلَيْكَ) الضعفة المذكورة في الحديث وقوله أرخص فعل ماض من الإرخاص، وفي بعض الروايات رخص بالتشديد من الترخيص وهو أظهر من حيث المعنى لأن الترخيص ضد العزيمة وهو المراد هنا وأما أرخص فالظاهر أنه من الرخص الذي ضد الغلاء وفاعله قوله: (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) واحتج به ابن المنذر لقوله: من أوجب المبيت بمزدلفة على غير الضعفة لأن حكم من لم يرخص له فيه

ليس كحكم من رخص له فيه، قَالَ ومن زعم أنهما سواء لزمه أن يجيز المبيت عن منى لسائر الناس لكونه ﷺ أرخص لأصحاب السقاية وللرعاء أن لا يبيتوا بمنى فإن قَالَ لا تعدوا بالرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا ولا يأذن لأحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص له رسول الله ﷺ انتهى، وقد اختلف السلف في المبيت بمزدلفة فذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور ومحمد بن إدريس الشافعي في أحد قوليه إلى وجوب المبيت بها وإنه ليس بركن فمن تركه فعليه دم وهو قول عطاء والزهري وقتادة ومجاهد، وعن الشافعي أنه سنة وهو قول مالك، وقال ابن بنت وابن خزيمة الشافعيان هو ركن، وقال علقمة والنخعي والشعبي: من ترك المبيت بمزدلفة فاته الحج، وفي شرح التهذيب وهو قول الحسن وإليه ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام⁽¹⁾، وقال الفريق الأول ومن بات بها لم يجز له الدفع قبل النصف.

وقال الشافعي: يحصل المبيت بساعة في النصف الثاني من الليل دون الأول، وعن مالك النزول بالمزدلفة واجب والمبيت بها سنة فمن مرّ بها ولم ينزل فعليه دم وكذا الوقوف مع الإمام سنة، وقال أهل الظاهر: من لم يدرك مع الإمام صلاة الصبح بالمزدلفة بطل حجه بخلاف النساء والصبيان والضعفاء استدلالاً بحديث عروة بن مضرس وقد عرفت الشأن فيه، وعند أصحابنا الحنفية لو ترك الوقوف بها بعد الصبح من غير عذر فعليه دم وإن كان بعذر

(1) قالوا إذا فاته الحج جعل حجه عمرة ونقل ابن المنذر عن علقمة والنخعي أنهما قالوا من لم يقف بها فاته الحج وقال الطحاوي: إن الله تعالى لم يذكر الوقوف وإنما قال: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 198] وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام فإذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالموطن الذي يكون الذكر فيه أجري أن لا يكون فرضاً قال وما احتجوا به من حديث عروة بن مضرس بضم الميم وفتح المعجمة وكسر الراء المشددة بعدها مهملة رفعه قال من شهد معنا صلاة الفجر بالمزدلفة وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه فليس فيه حجة لإجماعهم على أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام انتهى وحديث عروة أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم ولفظ أبي داود عنه أتيت رسول الله ﷺ بالموقف يعني بجمع قلت جئت يا رسول الله من جبل طي.

- 1677 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ».
- 1678 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ».

الزحام فتعجل السير إلى منى فلا شيء عليه والمأمور به في الآية الكريمة هو الذكر دون الوقوف وقال الأوزاعي لا دم عليه مطلقاً وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به، ووقت الوقوف بالمشعر بعد طلوع الفجر من يوم النحر إلى أن يسفر جداً، وعن مالك لا يقف أحد إلى الأسفار بل يدفعون قبل ذلك، وفي الحديث دلالة على جواز رمي جمرة العقبة قبل طلوع الشمس لقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر مع قوله فإذا قدموا رموا الجمرة وسيأتي إن شاء الله تعالى صريحاً ومن صنيع أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الحديث الثالث من هذا الباب وسيأتي الكلام عليه أيضاً إن شاء الله تعالى، ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة لا تحتاج إلى بيان.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي وقد مرّ غير مرة قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية أبي ذر وابن عساكر النبي ﷺ (مِنْ جَمْعٍ) أي: من المزدلفة (بَلِيلٍ) قيّده الشافعي وأصحابه بالنصف الثاني وفائدة إيراد هذا الحديث تعيين بعض من قدمهم ﷺ من أهله ولما كان هذا الطريق يومهم اختصاص ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بذلك أورد الطريق الثاني ليعلم أنه لم يختص بذلك فَقَالَ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن عبد الله المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عينية، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي يَزِيدَ) من الزيادة مولى أهل مكة وقد مرّ في باب وضع الماء عند الخلاء أنه (سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ» إلى منى وقد أخرجه المؤلف في باب حجّ الصبيان من طريق حمّاد عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ في الثقل بدل في ضعفه أهله، وزاد مسلم

1679 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ، مَوْلَى أَسْمَاءَ، عَنْ أَسْمَاءَ: أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ، فَقَامَتْ تُصَلِّي، فَصَلَّتْ

من هذا الوجه أو قَالَ فِي الضعفة، وأخرج مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سُفْيَانَ عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله، وقد أخرج الطحاوي طريق عطاء هذه مطولة من رواية إِسْمَاعِيلَ بن عبد الملك أبي الصفراء عن عطاء عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ للعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ: «إِذْهَبْ بِضِعْفَانَا وَنِسَائِنَا فَلْيَصَلُّوا الصُّبْحَ بِمَنَى وَيَرْمُوا جُمْرَةَ الْعَقْبَةِ قَبْلَ أَنْ يَصِيبَهُمْ دَفْعَةُ النَّاسِ» قَالَ فَكَانَ عطاء يفعلُه بعد ما كبر وضعف، ولأبي داود من طريق حبيب عن عطاء عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْدَمُ ضِعْفَاءَ أَهْلَهُ بَغْلَسَ، ولأبي عوانة في صحيحه من طريق أبي الزبير عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْدَمُ الْعِيَالِ وَالضَّعْفَةَ إِلَى مَنَى مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، وأخرج مسلم أيضًا في صحيحه عن عبد ابن حميد عن مُحَمَّدِ بن بكر عن ابن جريج عن عطاء أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِسَحَرٍ مِنْ جَمْعٍ فِي ثَقَلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيَّ وَابْنَ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنِ الْحَسَنِ الْعُرْنِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدَّمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ أُغْيِلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلَبِ عَلَى حُمْرَاتٍ فَجَعَلَ يَلْطُخُ أَفْخَاذَنَا وَيَقُولُ: «أَبْنِي لَا تَرْمُوا الْجُمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وقال أبو داود: اللَّطُخُ: الضَّرْبُ اللَّيِّنُ وَرواه ابن حبان في صحيحه أيضًا، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كَرِيبٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ نِسَاءَهُ الْحَدِيثَ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ، (عَنْ يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ (عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ (مَوْلَى أَسْمَاءَ) بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾ (عَنْ أَسْمَاءَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّهَا نَزَلَتْ لَيْلَةَ جَمْعٍ عِنْدَ الْمُزْدَلِفَةِ، فَقَامَتْ تُصَلِّي، فَصَلَّتْ

(1) يَكْنَى أَبَا عَمْرٍو وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَآخِرُ سِيَاتِي فِي أَبْوَابِ الْعُمْرَةِ.

سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: «يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ»⁽¹⁾، قُلْتُ: لا، فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: «هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: «فَارْتَحِلُوا»، فَارْتَحَلْنَا وَمَضَيْنَا، حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَصَلَّيْتُ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا، فَقُلْتُ لَهَا: يَا هَنْتَاهُ.....

سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ) لعبد الله بن كيسان: (يَا بُنَيَّ) بضم الموحدة مصغراً.

(هَلْ غَابَ الْقَمَرُ) قَالَ ابن كيسان: (قُلْتُ: لا، فَصَلَّتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ: هَلْ) وفي رواية أبي ذر: ثُمَّ قَالَتْ يَا بُنَيَّ هَلْ (غَابَ الْقَمَرُ؟) قَالَ ابن كيسان: (قُلْتُ: نَعَمْ) غاب، (قَالَتْ: «فَارْتَحِلُوا» بكسر الحاء أمر من الارتحال وفي رواية مسلم قالت: إرحل بي (فَارْتَحَلْنَا وَمَضَيْنَا) وفي رواية ومضينا بالواو أي: بها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفي رواية ابن عيينة فمضينا بها بزيادة قوله بها.

(حَتَّى رَمَتِ الْجَمْرَةَ) أي: جمرة العقبة وهي الجمرة الكبرى، (ثُمَّ رَجَعْتُ) أي: إلى منزلها بمنى، (فَصَلَّيْتُ الصُّبْحَ فِي مَنْزِلِهَا) وفي سنن أبي داود بإسناد صحيح على شرط مسلم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَيْلَةَ النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت، (فَقُلْتُ لَهَا) أي: قَالَ ابن كيسان فقلت لأسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (يَا هَنْتَاهُ) بفتح الهاء وسكون النون وبعد المثناة الفوقية ألف وآخره هاء ساكنة أي: يا هذه قَالَ الْعَيْنِيُّ يقال للمذكر إذا كني عنه هن وللمؤنث هنت وزيدت الألف لمد الصوت والهاء لإظهار الألف وهو بفتح الهاء وسكون النون وقد تفتح وإسكانها أشهر ثم بالتاء المثناة من فوق وقد تسكن الهاء التي في آخرها وتضم.

(1) قال الكاندهلوي: اختلف في وقت الرمي في هذا اليوم أي: يوم النحر بداية ونهاية كما بسط في الأوجز وغلط بعض نقلة المذاهب في بيان المذاهب ههنا أيضًا قال الموفق: ولرمي هذه الجمرة وقتان وقت فضيلة ووقت إجزاء، أما وقت الفضيلة فبعد طلوع الشمس قال ابن عبد البر: أجمع علماء المسلمين على أن رسول الله ﷺ إنما رماها ضحى ذلك اليوم، وقال ابن عباس رضي الله عنه: قدمنا رسول الله ﷺ أغيلمة بني عبد المطلب الحديث وفيه: «لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، والرمي بعد طلوع الشمس يجزئ بالإجماع وكان أولى، وأما وقت الجواز فأوله نصف الليل من ليلة النحر وبذلك قال الشافعي، وعن أحمد يجزئ بعد الفجر قبل طلوع الشمس وهو قول مالك وأصحاب الرأي وإسحاق، وقال الثوري والنخعي لا يرميها إلا بعد طلوع الشمس إلى آخر ما بسط في الأوجز.

مَا أَرَانَا إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا، قَالَتْ: «يَا بُنَيَّ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ».

(مَا أَرَانَا) بضم الهمزة أي: ما أظنّ أيتانا في حال من الأحوال (إِلَّا قَدْ غَلَسْنَا) من التغليس وهو السير بغلّس وهي ظلمة آخر الليل أي: تقدّمتنا على الوقت المشروع، وفي رواية مسلم فقلت لها لقد غلّسنا بدون قوله ما أَرَانَا، وفي رواية مالك لقد جئنا منى بغلّس، وفي رواية داود العطار لقد ارتحلنا بليل، وفي رواية أبي داود فقلت إنّنا رمينا الجمرة بليل وغلّسنا أي: جئنا بغلّس.

(قَالَتْ: «يَا بُنَيَّ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعْنِ» بضم الظاء المعجمة والعين المهملة ويجوز سكونها جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة مُظْلَقًا وفي المحكم هو جمع ظاعن وسمّيت النساء بها لأنها تظعن بارتحال أزواجهنّ ويقمن بإقامتهم يقال ظعن يظعن ظعنًا وظعونًا ذهب وأظعنه هو، والظعينة الجمل يظعن عليه.

وقال النووي: أصل الظعينة الهودج الذي فيه المرأة على البعير فسميت بها مجازًا واشتهر حتى خفيت الحقيقة. وظعينة الرجل امرأته، والهودج تكون فيه المرأة وقيل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن، وعن ابن السكّيت كل امرأة ظعينة سواء كانت في هودج أو غيره.

وقال ابن سيدة: الجمع ظعائن وظعن وإظعان وظعنات الأخيرتان جمع الجمع، وفي الجامع ولا يقال ظعن إلا للإبل التي عليه الهودج، وقيل الظعن جماعة من النساء والرجال وفي رواية أبي داود أنا كنّا نفعل هذا على عهد رسول الله ﷺ وفي رواية مالك لقد كنّا نفعل ذلك مع من هو خير منك يعني النبي ﷺ، واستدلّ قوم بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر وهو قول عطاء بن أبي رباح المكي وطاوي بن كيسان ومجاهد وإبراهيم النخعي والشعبي وسعيد بن جبير والشّافعي.

وقال القاضي عياض: مذهب الشّافعي أنّ وقت رمي الجمرة نصف الليل، ووجهه أنّ أمّ سلمة رضي الله عنها رمت قبل الفجر ثم أفاضت كما سبق أنّها وما قبل الفجر صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطًا، لأنه

أقرب إلى الحقيقة مما قبله ولأنه وقت للدفع من مزدلفة ولأذان الصبح فكان وقتاً للرمي كما بعد الفجر هذا .

ومذهب مالك أن الرمي يحلّ بطلوع الفجر وقبله لغو حتى للنساء والضعفة والرخصة في الدفع ليلاً إنما هي في الدفع خوف الزحام والأفضل الرمي بعد طلوع الشمس وفي سنن أبي داود بإسناد حسن من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ قال لغللمان بني عبد المطلب : « لا ترموا حتى تطلع الشمس » وإذا كان من رخص له منع أن يرمي قبل طلوع الشمس فمن لم يرخص له أولى ، وقد جمعوا بين حديث ابن عباس رضي الله عنه هذا وحديث الباب بمجمل الأمر في حديث ابن عباس رضي الله عنهما على الندب .

ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه بعثني النبي ﷺ مع أهله وأمرني أن أرمي مع الفجر ومذهب الثوري والنخعي أنها لا ترمى إلا بعد طلوع الشمس وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق قالوا فإن رموها قبل طلوع الشمس أجزأهم وقد أسأوا وإن رموها قبل طلوع الفجر أعادوا .

وقال القاشاني من أصحابنا : أوّل وقته المستحبّ ما بعد طلوع الشمس وآخر النهار كذا قال أبو حنيفة .

وقال أبو يوسف : يمتدّ إلى وقت الزوال فإذا زالت الشمس يفوت الوقت ويكون فيما بعده قضاء فإن لم يرم حتى غربت الشمس يرمي قبل الفجر من اليوم الثاني ولا شيء عليه في قول أصحابنا ، وللشافعي قولان في قول إذا غربت الشمس فقد فات الوقت وعليه الفدية ، وفي قول لا يفوت إلا في آخر أيام التشريق فإن أخر الرمي حتى طلع الفجر من اليوم الثاني رمى وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة ، وفي قول أبي يوسف ومحمد لا شيء عليه .

وبه قال الشافعي ، وقال مالك في الموطأ : سمعت بعض أهل العلم يكره رمي الجمرة حتى يطلع الفجر من يوم النحر ومن رمى فقد حلّ له .

1680 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَكَانَتْ ثَقِيلَةً ثَبُطَةً، فَأَذِنَ لَهَا».

وقال الطحاوي في الجواب عن حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه يحتمل أن يكون أراد بالتغليس التغليس في الدفع من المزدلفة ويحتمل أن يكون أراد به التغليس في الرمي فأخبرت أن نبي الله ﷺ أذن لهن في التغليس لما سألها عن التغليس هذا يعني وإذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال.

تنبيه:

حاصل الكلام في هذا المقام أنهم اتفقوا على أن الرمي قبل نصف الليل غير جائز وقال الشافعي جاز بعد النصف، وقال غيره لا يجوز أن يرمي قبل الفجر، واستدل بالحديث بعضهم أيضاً على إسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ولا دلالة فيه لأنه ساكت عن الوقوف وقد مر ما يتعلق بهذه المسألة تفصيلاً.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدى البصري وهو ثقة ولم يصب من ضعفه قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنِ أَبِيهِ (الْقَاسِمِ) هو ابن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يروي (عَنْ) عَمَّتِهِ (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ) بفتح السين بنت زمعة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَكَانَتْ ثَقِيلَةً) أي: من عظم جسمها (ثَبُطَةً) بفتح المثلثة وسكون الموحدة أو كسرهما وبالطاء المهملة أي: بطيئة الحركة كأنها تثبط بالأرض أي: تتشبث، وقال ابن قرقول ضبطناه بكسر الموحدة وضبطه الجياني عن ابن سراج بالكسر والإسكان.

(فَأَذِنَ لَهَا) وقد أَخْرَجَهُ ابن ماجه من طريق وكيع عن الثَّوْرِيِّ فَيَبِّينَ ذلك ولفظه أَنَّ سَوْدَةَ بنت زمعة كانت امرأة ثبُطَةً فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تدفع من جمع قبل دفعة الناس فأذن لها، ورواه أَبُو عَوَانَةَ من طريق قبيصة عن الثَّوْرِيِّ قَدَّمَ رسول الله ﷺ سَوْدَةَ لَيْلَةَ جَمْعٍ، وَأَخْرَجَهُ مسلم من طريق وكيع فلم يسق لفظه ومن طريق عبيد الله بن عمر العمري عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عَنْ

1681 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «نَزَلْنَا الْمُرْدَلِفَةَ فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ سَوْدَةُ، أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَظْمَةِ النَّاسِ،

عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْهَا قَالَتْ وَدِدْتُ أَنْ كُنْتُ اسْتَأْذَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتَهُ سَوْدَةُ فَأَصْلَى الصُّبْحَ بَمْنَى فَأَرَمِي الْجَمْرَةَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسَ فَقِيلَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَكَانَتْ سَوْدَةُ اسْتَأْذَنْتَهُ قَالَتْ نَعَمْ كَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً ثَبُطَةً فَاسْتَأْذَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنَ لَهَا، وَلَهُ نَحْوُهُ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ وَفِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَا تَفِيضُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ.

فائدة:

وفي صحيح مسلم عن القعنبى عن أفلح بن حميد أن تفسير الثبوة بالثقبلة من القاسم كما سيأتي في آخر الباب إن شاء الله تعالى فيكون قوله في هذه الرواية ثقبلة من الإدراج الواقع قبل ما أدرج في بيانه وأمثله ثقبلة جداً وسببه أن الراوي أدرج التفسير بعد الأصل فظنّ الراوي الآخر أن اللفظين ثابتان في أصل المتن فقدم وأخر قاله الحافظ العسقلانيّ وتبعه العينيّ، ثم إنه لم يذكر مُحَمَّد بن كثير شيخ البخاريّ عن سُفْيَانَ ما استأذنته سَوْدَةُ فيه فلذلك عقبه المؤلف بطريق أفلح عن القاسم المبينة لذلك فَقَالَ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون هو الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ) الْأَنْصَارِيُّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ هَلْ يَدْخُلُ الْجَنْبُ يَدُهُ.

(عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ وَالِدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ أَفْلَحٍ أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ وَلَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الْحَنْفِيِّ عَنْ أَفْلَحٍ سَمِعْتُ الْقَاسِمَ (عَنْ) عَمَّتِهِ (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَزَلْنَا الْمُرْدَلِفَةَ فَاسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ سَوْدَةُ) بنت زمعة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنْ تَدْفَعَ) أي: تتقدم إلى منى (قَبْلَ حَظْمَةِ النَّاسِ) بفتح الحاء وسكون المهملة أي: قبل زحمتهم لأن بعضهم يحطم بعضاً من الزحام وفي رواية مسلم عن القعنبى عن أفلح أن تدفع

وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً، فَأَذِنَ لَهَا، فَدَفَعْتُ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ، وَأَقْمَنَّا حَتَّى أَضْبَحْنَا نَحْنُ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ، فَلَأَن أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ⁽¹⁾.

قبله وقبل حطمة الناس وهذا هو ما استأذنته فيه.

(وَكَانَتْ) سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (امْرَأَةً بَطِيئَةً، فَأَذِنَ) ﷺ (لَهَا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَدَفَعْتُ) إِلَى مَنِي (قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ، وَأَقْمَنَّا) بِالْمَزْدَلِفَةِ (حَتَّى أَضْبَحْنَا نَحْنُ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ) أَي: بِدَفْعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَلَأَن أَكُونَ) بفتح اللام للتأكيد وهو مبتدأ وقوله: (اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) خبر الكون (كَمَا اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ) أَي: كاستئذان سودة فما مصدرية وقوله: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ) أَي: مِمَّا يَفْرَحُ بِهِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَيَسَّرُّ بِهِ خَيْرَ الْمَبْتَدَأِ وَهَذَا كَقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخِر: «أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَمْرِ النِّعَمِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَبْي الشَّائِع فِي كَلَامِ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّ ذَكَرَ الْحَكَمَ عَقِيبَ الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ يَشْعُرُ بِكَوْنِهِ عِلَّةٌ فِيهِ وَقَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا لَا يَشْعُرُ بِكَوْنِهِ عِلَّةٌ لِأَنَّهُ لَوْ أَشْعُرُ بِذَلِكَ لَمْ تَرُدْ ذَلِكَ لِاخْتِصَاصِ سَوْدَةَ بِذَلِكَ الْوَصْفِ حَيْثُ قَالَتْ وَكَانَتْ ثَبُطَةً إِلَّا أَنَّ يُقَالُ إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَأَتْ أَنَّ الْعِلَّةَ إِنَّمَا هِيَ الضَّعْفُ وَالضَّعْفُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِثَقُلِ جِسْمٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا قَالَ أَذِنَ

(1) قَالَ السَّنْدِيُّ: مَعْنَى «مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ» أَي: مِنْ شَيْءٍ يَفْرَحُ الْإِنْسَانُ عَادَةً، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَبْي فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: الْمَفْرُوحُ بِهِ كُلُّ شَيْءٍ مُعْجَبٌ لَهُ بِالْإِثْمِ يَفْرَحُ بِهِ كَمَا جَاءَ فِي غَيْرِ هَذَا «أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَمْرِ النِّعَمِ» اهـ، وَمَرَادُهَا أَنَّهَا كَانَتْ بَعْدَهُ ﷺ عَلَى مَا فَعَلْتُ مَعَهُ وَقَدْ ثَقُلَ عَلَيْهَا الدَّفْعُ مَعَ الْإِمَامِ، لَكِنَّمَا مَا تَرَكْتُ لَكُونِهَا فَعَلْتُ ذَلِكَ مَعَهُ ﷺ، فَتَمَنَّتْ لِذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الدَّفْعِ قَبْلَهُ لَفَعَلْتُ كَذَلِكَ بَعْدَهُ أَيْضًا فَصَارَ ذَلِكَ سَبَبًا لِلرَّاحَةِ أَيْضًا فِي حَقِّهَا، قَالَ الْأَبْي: قَالَ الْأَصُولِيُّونَ: ذَكَرَ الْحَاكِمُ عَقِيبَ وَصْفٍ مُنَاسِبٍ يَشْعُرُ بِكَوْنِهِ عِلَّةٌ، وَقَوْلُ عَائِشَةَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْعُرُ بِكَوْنِهِ عِلَّةٌ لِأَنَّهُ لَوْ أَشْعُرُ بِهِ مَا أَرَادَتْ ذَلِكَ لِاخْتِصَاصِ سَوْدَةَ بِذَلِكَ الْوَصْفِ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ عَائِشَةَ نَقَحَتْ الْمَنَاةَ وَرَأَتْ أَنَّ الْعِلَّةَ إِنَّمَا هِيَ الضَّعْفُ، لَا خُصُوصَ ثَقُلِ الْجِسْمِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا قَالَتْ ذَلِكَ لِأَنَّهَا شَرِكْتَهَا فِي الْوَصْفِ لَمَّا رَوَى أَنَّهَا قَالَتْ: سَابَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتَهُ فَلَمَّا رَبَّيْتُ اللَّحْمَ سَبَقَنِي، وَذَكَرَ شَيْخُنَا نَقْلًا عَمَّا جَرَى فِي دَرَسِ شَيْخِهِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَحِبُّهَا فَطَمَعَتْ فِي الْإِذْنِ لِذَلِكَ، فَلَا يَنَافِي ذَلِكَ تِلْكَ الْقَاعِدَةُ، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ ضَعْفُ هَذَا الْجَوَابِ اهـ.

100 - باب: مَتَى يُصَلِّي الْفَجْرَ بِجَمْعٍ؟

1682 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً بِغَيْرِ مِيقَاتِهَا،

لضعفة أهله، ويحتمل أنها قالت ذلك لأنها شاركتها في الوصف لما روي أنها قالت: سابت رسول الله ﷺ فسبقته فلما ربيت اللحم سبقني هذا تنبيه قد وقع عند مسلم عن القعني عن أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: استأذنت سودة النبي ﷺ ليلة المزدلفة أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس وكانت امرأة ثبطة يقول القاسم والثبطة الثقيلة الحديث. ولأبي عوانة من طريق ابن أبي فديك عن أفلح بعد أن ساق الحديث وكانت امرأة ثبطة قَالَ الثبطة الثقيلة وله من طريق أبي عامر العقدي عن أفلح وكانت امرأة ثبطة يعني ثقيلة فقد ظهر من ذلك أن قوله ثقيلة في رواية مُحَمَّد بن كثير في قوله ثقيلة ثبطة ومدرج من الراوي كما تقدم قريباً وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وقد تقدّم الكلام في المبيت بالمزدلفة بما لا مزيد عليه.

100 - باب: مَتَى يُصَلِّي الْفَجْرَ بِجَمْعٍ؟

(باب: متى) كذا في رواية الأكثرين وفي بعض النسخ من بدل متى والأول أصح وأوضح والظاهر أن الثاني تصحيف (يُصَلِّي) على البناء للمفعول أو على البناء للفاعل (الْفَجْرَ) بالرفع أو النصب (بِجَمْعٍ) أي: بالمزدلفة.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة وتخفيف المثناة التحتانية وبالمثلثة أبو حفص النخعي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق ابن معاوية أبو عمر النخعي قاضي الكوفة مات سنة خمس أو ست وتسعين ومائة قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُمَارَةُ) بضم العين المهملة وتخفيف الميم هو ابن عمير التيمي، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو ابن يزيد النخعي أخو الأسود بن يزيد، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) يعني ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه قَالَ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً بِغَيْرِ مِيقَاتِهَا) وفي رواية لغير

إِلَّا صَلَاتَيْنِ: جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ قَبْلَ مِيقَاتِهَا»⁽¹⁾.

مِيقَاتِهَا باللام بدل الموحدة والمراد في غير وقتها المعتاد لا أنه أوقعها قبل دخول وقتها وإنما المراد به التغليس جدًا كما مرّ الكلام عليه قبل باب وسيجيء أيضًا.

(إِلَّا صَلَاتَيْنِ: جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ) بأن آخر المغرب إلى وقت العشاء بسبب إرادة الجمع قَالَ التَّوَوِّيَّ احتجتُ الْحَفِيفَةَ بقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا رَأَيْتُهُ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْحَدِيثِ عَلَى مَنْعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ مَفْهُومٌ وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ إِذَا لَمْ يَعارضه مَنْطُوقٌ وَقَدْ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ ثُمَّ هُوَ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ بِالْإِجْمَاعِ فِي صَلَاتِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَاتٍ وَتَعَقُّبِهِ الْعَيْنِيُّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّهُ مَفْهُومٌ وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ فَقَالَ لَا نَسْلَمُ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ وَإِنَّمَا لَا يَقُولُونَ بِالْمَفْهُومِ الْمُخَالَفِ وَمَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي السَّفَرِ فَمَعْنَاهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَعَلًّا لَا وَقْتًا. (وَصَلَّى الْفَجْرَ) حِينَ طُلُوعِهِ (قَبْلَ مِيقَاتِهَا) الْمَعْتَادِ الَّذِي هُوَ الْإِسْفَارُ أَوْ

(1) قال ابن جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على إيقاع هاتين الصلاتين في غير وقتها وليس على ظاهره بدليل أن أوقات الصلاة قد حدها جبريل عليه السلام للنبي ﷺ وقال ما بين هذين وقت ولكن لما كانت عادته عليه السلام في صلاة الصبح ما يصلّيها إلا بعد الفجر بهنية كما جاء أنه عليه السلام كان يصلّيها بغسل والغسل بقية من ظلمة الليل وفي المزدلفة عند أول انشقاق الفجر فأخرجها يعني وقوع الصلاة نفسها عن الوقت الذي كان يوقعها فيه كما تقدم ولذلك ذكر أنه حجت ميمونة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ بعد وفاته مع عثمان رضي الله عنه فلما كان في الصبح من ليلة المزدلفة عند أول انشقاق الفجر قالت إن كان عثمان موافق السنة فصلي الآن فلم تتم الكلام إلا والمؤذن يقيم الصلاة وأما صلاة المغرب فكانت عادته عليه السلام يصلّيها أول الوقت وكذلك صلاها جبريل عليه السلام به عليه السلام في اليومين وكانت عادته ﷺ في السفر إذا جده السير جمع بين الصلاتين المشتركين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وكانت سنته عليه السلام في الجمع لو كان رحيله قبل وقت الأولى أخرها حتى يصلّيها مع الأخرى وإن كان رحليه بعد دخول وقت الأولى صلاهما معًا في أول وقت الأولى فجاء عند نفوره عليه السلام من عرفة بعد دخول الوقت فنفر بالناس ﷺ فقال له أسامة رضي الله عنه الصلاة يا رسول الله فقال له: «الصلاة أمامك» يعني وقت وقوعها موضعه أمامك حتى وصل المزدلفة فصلى المغرب والرواحل قائمة ثم حط الرحال وصلوا العشاء فجاء في هذه الصلاة تغيير إن مما كانت عادته عليه السلام أنه يصلّي إذا جمع =

ظهور طلوع الفجر للعامة وقد ظهر له ﷺ طلوعه إما بالوحي أو بغيره والحديث

في السفر وقد دخل وقت الأولى الصلاتين معا كما ذكرنا فصدق ما قاله الراوي لأنه صلاها في غير وقتها وزيادة على غير الصفة المعهودة كما ذكرنا.

وهنا بحث وهو هل هذه الصفة التي جعلها ﷺ في هاتين الصلاتين تعبد لا تعقل ما حكمته أو الحكمة فيه معقولة فالجواب أن الحكمة واللّه أعلم معقولة لأننا إذا علمنا ما الحكمة في كونه عليه السلام كان يجمع إذا جد به السير علمنا ما الحكمة هنا وقد ثبت أنه عليه السلام لم يكن يجمع إلا إذا جد به السير لأمر يخاف فواته فهو من قبيل الرفق بأتمته ولوجه آخر وهو من أجل جمعية الباطن في الصلاة لأنه من يكون قلبه متعلقاً بأمر يفوته قل ما يكون مع ذلك حضور هذا في حق غيره لأنه عليه السلام فيما يخصه إذ عند رؤية تلك الآيات العظام في عالم الملكوت الأعلى كان كما أخبر الله عز وجل عنه بقوله: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾ [النجم: 17] فكيف هنا فنجد في هذا الموطن إذا تأملناه التشويش بالنسبة للغير أكثر لكثرة الناس وما هم فيه من الدهشة وفيه أيضاً استدراك أمر يخاف فواته وهو تمام هذا الركن العظيم الذي مدار الحج كله عليه لقوله عليه السلام: «الحج عرفة». أي: معظم الحج عرفة وباقي الليلة له فلا يتم المقصود بتمامه إلا بالخروج من محله وبقعته فتسكن النفس عند فوزها بهذا الخير العظيم وتستقبل ذلك الركن الذي يليه وهو المبيت بالمزدلفة بعبادتين وهما أداء فرضين في وقت واحد وتوسعه أيضاً كما قلنا في الجمع بين الصلاتين عند جد السير لكون الناس في ذلك الوقت قد تتعذر عليهم الطهارة أيضاً إلى غير ذلك من الضرورات وكان عليه السلام بالمؤمنين رحيماً وتأمل ذلك المعنى الذي أشرنا إليه تجده لأنه ترفيع أيضاً للركن الذي يلي عرفة وهي المزدلفة لكونه أول عمل يعمل فيها صلاة المغرب قبل حط الرواحل ليكون استفتاح الشغل بها عبادة كبرى وهي أداء صلاة المغرب وقد جاء في فضلها ما جاء.

وفيه: دليل على ما يقوله العلماء أن القاعدة الشرعية إذا جاء ما يعارضها يتأول يؤخذ ذلك من أن الصحابي رضي الله عنه لما قد ثبت أوقات الصلوات ولا يدخلها نسخ بعد وفاته ﷺ أطلق اللفظ بأن قال: «صلى الصلاة بغير وقتها» لعلمه بأن القاعدة لا يدخلها نسخ فلا يقع إشكال على أحد إطلاق لفظه.

وفيه: دليل على أن من دام على شيء عرف به وإن خالفه يجوز الإخبار عنه أنه قد خرج عما كان عليه وإن كانت اللغة أو الشريعة لم تخرجه عن ذلك بمدلولاتها يؤخذ ذلك من كون النبي ﷺ كانت له عادة في صلاة الصبح لم يكن يخرج عنها وكذلك في الجمع في السفر فلما خرج هنا عن تينك العادتين كما ذكرنا وإن كان له دلالة الشرع لم تخرج حقيقة عنها أطلق الصحابي رضي الله عنه أنه صلاها في غير وقتها.

وفيه: دليل على جواز الإخبار باللفظ المحتمل ولا يبين ماذا أراد منهما بصيغة ما يؤخذ ذلك من قول الصحابي رضي الله عنه صلاها لغير وقتها وهو لفظ محتمل أن يريد وقتها المفروض لها أو وقتها على جري العادة في إيقاعها ولم يأت في اللفظ بما يدل على واحد منهما. وفيه: دليل على أن ثبوت العمل يستغني به عن تشخيص المحتمل يؤخذ ذلك من أنه لما كان =

1683 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ،

الذي بعده ورواية أيضًا عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مفسر لهذا الحديث مصرحًا بأنه ﷺ صلى حين طلع الفجر لا قبله وقال النَّوَوِيُّ المراد بقوله ميقاتها هو قبل وقتها المعتاد لا قبل طلوع الفجر لأن ذلك ليس بجائز بإجماع المسلمين والغرض أن استحباب الصلاة في أول الوقت في هذا اليوم أشد وأكد انتهى هذا على مذهبه وأما مذهبنا فاستحباب الإسفار بصلاة الفجر وقد كان ﷺ في غير هذا اليوم يتأخر عن أول طلوع الفجر إلى أن يأتيه بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي هذا اليوم لم يتأخر لكثرة المناسك فيه فيحتاج إلى المبالغة في التكبير ليتسع الوقت لفعل المناسك ورجال إسناده الحديث كلهم كوفيون وقد أخرج مثله مسلم وأبو داود والنسائي في الحج أيضًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ) بفتح الراء والجيم ابن عمر ويقال ابن المثنى

فعله ﷺ في الحج معروفًا عندهم وعلته لا تخفى عليهم أجمل لهم اللفظ بقوله: «صلى الصلاة لغير ميقاتها».

وفيه: دليل على أن من الدين ذكر الحكم في الدين والتحدث به وإن كان شائعًا بحيث لا يخفى. يؤخذ ذلك من كون هذه الصلاة عن سيدنا ﷺ مشهورة والعمل عليها لم ينقطع إلى هلم جرا وعبد الله بن مسعود يتحدث فيها. وقد كنت لقيت بعض السادة في العلم والعمل فإذا اجتماعهم يومًا ما عند بعضهم لم يكن حديثهم إلا في مسائل الدين وليست بالغوامض أو في أحوال القوم ليس إلا ومثل ذلك كان المروي عن الصحابة والسلف رضي الله عنهم أنهم إذا تلاقوا يقولون تعال نؤمن أي: نتحدث في مسائل الإيمان لأن كل شيء إذا أكثر الكلام فيه قد يحصل فيه ملل في بعض الأوقات أو ضيق صدر في وقت ما إلا الكلام في الإيمان وفروعه وأحوال أهله فإن ذلك عند أهل التحقيق يزيد به إيمانهم مثل العلم إذا أنفق منه زاد وغيره إذا أنفق منه نقص فعليك برأس مال إذا أنفقت منه زاد لك ونمی وترفه به غيرك واستغنى ولم ينقص شيئًا ولذلك قال بعض الحكماء أعطية العالم ربانية يعطيك الشيء برتمه ولا ينقص مما عنده شيء لأنه إذا علمك العلم قد حصل عندك جميع ما كان يعرفه ولم ينقص له مما عنده شيء بل زاده تجديدًا فإن ذكر العلم زيادة تنبيه له مع زيادة الأجر الذي هو خير من الكل. وفيه من الفقه أن روايته وإن كان العمل ثابتًا ظاهرًا قطع لحجة الخصم وثبت إذ أن ذلك كان حكم الله على لسان رسوله ﷺ فنقل العدل عن العدل فلا لم يكن هذا الإمام يتحدث بهذا الحديث وإن كان العمل باقياً عليه من أي طريق كنا نحن نقطع بأن هذه هي سنة رسول الله ﷺ للخصم إذا جاءه أو للنفس إذا أرادت الوقوف على حقيقة دينها وقد قال في الدين فكن مجتهدًا ولا تأخذه إلا من أصل كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وإجماع ونقل عن عدل وقياس إن عرفت شرطه وخامس ليس طريقه بالعدل.

حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى الصَّلَاتَيْنِ كُلَّ صَلَاةٍ وَخَدَّهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَالْعِشَاءُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، فَأَيْلُ يَقُولُ: طَلَعَ الْفَجْرُ، وَأَيْلُ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حُوِّلَتَا عَنْ وَقْتِهِمَا، فِي هَذَا الْمَكَانِ،

بدل عمر الغداني بضم المعجمة وتخفيف الدال المهملة البصري قَالَ أَبُو حَاتِمٍ كَانَ ثِقَةً وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْفَلَّاسِ كَانَ كَثِيرَ الْغَلْطِ وَالتَّصْحِيفِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ انْتَهَى وَقَدْ لَقِيَهِ الْمُؤَلِّفُ وَحَدَّثَ عَنْهُ بِأَحَادِيثَ يَسِيرَةٍ وَرَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) هُوَ ابْنُ يُونُسَ، (عَنْ) جَدِّهِ (أَبِي إِسْحَاقَ) عَمْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبْعِيُّ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) النَّخْعِيِّ الْكُوفِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: خَرَجْنَا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: خَرَجْتُ بِالْأَفْرَادِ (مَعَ عَبْدِ اللَّهِ) أَي: ابْنِ مَسْعُودٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَى مَكَّةَ، ثُمَّ قَدِمْنَا) بِكسر الدال المهملة (جَمْعًا) بفتح الجيم وسكون الميم أَي: الْمَزْدَلِفَةَ مِنْ عَرَفَاتٍ (فَصَلَّى) عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الصَّلَاتَيْنِ) الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

(كُلَّ صَلَاةٍ) بِنَصَبِ كُلِّ أَي: صَلَّى كُلَّ صَلَاةٍ مِنْهُمَا.

(وَحَدَّاهَا بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ، وَالْعِشَاءُ بَيْنَهُمَا) بفتح العين لَا بِكسرها لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الطَّعَامُ الَّذِي يَتَعَشَّى بِهِ وَالْوَاوُ فِيهِ لِلْحَالِ، وَقَدْ سَبَقَ فِيمَا سَبَقَ بَلْفَظَ أَنَّهُ دَعَا بِعِشَاءٍ فَتَعَشَّى ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِإِنِّهِ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَفِرُ الْفَضْلَ الْيَسِيرَ بَيْنَهُمَا.

(ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَفِي نَسْخَةٍ: حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ.

(قَائِلُ) كَذَا فِي فِرْعِ الْيُونَانِيَّةِ قَائِلٌ بِغَيْرِ وَو فِي غَيْرِهِ قَائِلٌ بِالْوَاوِ وَهُوَ الظَّاهِرُ (يَقُولُ: طَلَعَ الْفَجْرُ، وَقَائِلُ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ حُوِّلَتَا) أَي: غَيَّرْتَا (عَنْ وَقْتِهِمَا) الْمَعْتَادَ (فِي هَذَا الْمَكَانِ) أَي: فِي الْمَزْدَلِفَةِ قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ لَعَلَّ هَذَا مَدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَابِ مَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ هُمَا صَلَاتَانِ تَحْوِلَانِ عَنْ وَقْتِهِمَا

الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، فَلَا يَقْدَمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يُغْتَمُوا، وَصَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ السَّاعَةَ»،
ثُمَّ وَقَفَ حَتَّى أَسْفَرَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ الْآنَ أَصَابَ السُّنَّةَ، فَمَا
أَذْرِي: أَقُولُهُ

قَالَ: وَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَحْمَدَ تَرَدَّدًا فِي أَنَّهُ مَرْفُوعٌ أَوْ مَدْرَجٌ ثُمَّ جَزَمَ الْبَيْهَقِيُّ بِأَنَّهُ
مَدْرَجٌ، وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ: إِنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَمَرَّةٌ رَفَعَ وَمَرَّةٌ وَقَفَ.

(الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) به، أي: المغرب الذي تصلى في وقت العشاء لا أن
إحدهما المغرب والأخرى العشاء فقلوه والعشاء لتعيين المغرب التي حولت
عن وقتها ويجوز فيه النصب فيه وفي قوله الآتي وصلاة الفجر على أنه عطف
بيان لقوله هاتين الصلاتين أو بدل منه ويحتمل أن يكون نصبهما بفعل محذوف
أي: أعني المغرب وصلاة الفجر ويجوز الرفع فيهما على أنه خبر مبتدأ
محذوف أي: هما المغرب وصلاة الفجر وقوله.

(فَلَا يَقْدَمُ⁽¹⁾ النَّاسُ جَمْعًا) أي: المزدلفة (حَتَّى يُغْتَمُوا) بضم المثناة
التحتية وكسر الفوقية من الاعتام وهو الدخول في العتمة أي: وقت العشاء
الآخرة اعتراض بين المعطوفين أحدهما قوله المغرب والآخر قوله: (وَصَلَاةُ
الْفَجْرِ) بالوجهين السابقين أعني النصب والرفع.

(هَذِهِ السَّاعَةُ) بالنصب ظرف أي: بعد طلوع الفجر قبل ظهوره للعامة.

(ثُمَّ وَقَفَ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمزدلفة أو بالمشعر الحرام (حَتَّى
أَسْفَرَ) أي: أضاء الصبح وانتشر ضوؤه، (ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) عثمان
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَفَاضَ الْآنَ) أي: عند الإسفار قبل طلوع الشمس (أَصَابَ
السُّنَّةَ) التي فعلها رسول الله ﷺ وخلافًا لما كانت عليه الجاهلية من الإفاضة
بعد، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الباب الآتي قَالَ عبد الرحمن بن يزيد
الراوي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَمَا أَذْرِي: أَقُولُهُ) أي: أقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ أَنَّ أَمِيرَ
الْمُؤْمِنِينَ أَفَاضَ إِلَى آخِرِهِ.

(1) بفتح الدال المهملة.

كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ.

(كَانَ أَسْرَعَ أَمْ دَفَعَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) من مزدلفة أسرع وكان حينئذ أمير المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال الْكِرْمَانِيُّ وتبعه الْبُرْمَاوِيُّ أَنَّ الْقَائِلَ فما أدري هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نفسه.

وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ وتبعه الْعَيْنِيُّ: إنه خطأ ووقع في رواية جرير بن حازم عن أبي إسحاق عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث أَنَّ نَظِيرَ هَذَا الْقَوْلِ صدر من ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الدفع من عرفة أَيْضًا وَلَفْظُهُ فَلَمَّا وَقَفْنَا بعرفة غابت الشمس فَقَالَ: لو أَنَّ أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب قَالَ فما أدري أَكَلَامُ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَسْرَعَ أَوْ إِفَاضَةُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فَأَوْضَعَ النَّاسَ وَلَمْ يَزِدْ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْعِنُقِ حَتَّى أَتَى جَمْعًا وله من طريق زكريا عن أبي إسحاق في هذا الحديث أفاض ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من عرفة على هينته لا يضرب بعيره حَتَّى أَتَى جَمْعًا وقال سعيد بن منصور بسنده عن عبد الرحمن بن يزيد قَالَ: إِنَّ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْضَعَ بعيره في وادي محسّر وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل في صفة الحج عند مسلم.

(فَلَمْ يَزَلْ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ)⁽¹⁾ واختلف السلف رحمهم الله في الوقت الذي يقطع فيه الحاج التلبية فذهبت طائفة إلى أن التلبية لا تقطع حَتَّى يرمي جمرة العقبة وهو مروي عن ابن مسعود وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبه قَالَ عطاء وطاوس والنخعي وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق.

وروي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُلَبِّي فِي الْحَجِّ فَإِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ قَطَعَهَا وَقَالَ مَالِكٌ وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ

(1) أي: ابتداء الرمي لأخذه في أسباب التحلل.

ببلدنا .

وقال ابن شهاب : وفعل ذلك الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة رَضِيَ الله عَنْهُمْ وابن المسيب وذكر ابن المنذر عن سعد مثله ، وذكر أَيْضًا عن مكحول وكان ابن الزبير يقول أفضل الدعاء يوم عرفة التكبير ، وروي معناه عن جابر رَضِيَ الله عَنْهُ .

ثم اختلف بعض هؤلاء فَقَالَ الثَّوْرِيُّ وأبو حنيفة والشَّافِعِيُّ وأبو ثور : يقطع التلبية مع أول حصاة يرميها من جمرة العقبة ، وقال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل النظر والأثر لا يقطعها حتى يرمي جمرة العقبة بأسرها قالوا وهو ظاهر الحديث أن رسول الله ﷺ لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة ولم يقل حتى رمى بعضها هذا لكن روي البيهقي من حديث شريك عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عبد الله رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ : رمقت النبي ﷺ فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة فَإِنْ قِيلَ : أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن الفضل ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ : أفضت مع رسول الله ﷺ من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة .

فالجواب : أنه قَالَ الْبَيْهَقِيُّ زيادة غريبة ليست في الروايات عن الفضل وإن كان ابن خزيمة قد اختارها وقال الذهبي : فيه نكارة ، وقوله : يكبر مع كل حصاة يدل على أنه قطع التلبية مع أول حصاة وهذا ظاهر وسيجيء بقية البحث في الباب الذي بعد الباب الآتي إن شاء الله تعالى ، ثم إن المذكور هو حكم الحاج وأما حكم المعتمر فَقَالَ قوم : يقطع المعتمر التلبية إذا دخل الحرم وقال قوم لا يقطعها حتى يرى بيوت مكة وقال قوم : حتى يدخل بيوت مكة ، وقال أَبُو حَنِيفَةَ : لا يقطعها حتى يستلم الحجر فإذا استلمه قطعها .

وقال الليث : إذا بلغ الكعبة قطعها .

وقال الشَّافِعِيُّ : لا يقطعها حتى يفتح الطواف .

وقال مالك : إن أحرم من الميقات قطعها إذا دخل الحرم وإن أحرم من

101 - بَاب: مَتَى يُدْفَعُ مِنْ جَمْعٍ؟

1684 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ مَيْمُونٍ، يَقُولُ: شَهِدْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ.....»

الجعرانة أو من التنعيم قطعها إذا دخل بيوت مكة أو إذا دخل المسجد واستدلَّ إمامنا أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله بما رواه وكيع عن عمر ابن زر عن مجاهد قَالَ: قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا يَقْطَعُ الْمُعْتَمِرُ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ، وَقَالَ ابن حزم: وَالَّذِي نَقُولُ بِهِ فَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُهَا حَتَّى يَتِمَّ جَمِيعُ عَمَلِ الْعُمْرَةِ وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثَيْنِ لِلتَّرْجُمَةِ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفَى.

101 - بَاب: مَتَى يُدْفَعُ مِنْ جَمْعٍ؟

(بَاب⁽¹⁾ مَتَى يُدْفَعُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ أَي: مَتَى يَدْفَعُ الْحَاجُّ وَيَنْصَرِفُ (مِنْ جَمْعٍ) أَي: مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ فِي الْاسْمِ الْأَوَّلِ وَبِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ النُّونِ وَبِالْهَاءِ وَاللَّامِ الْأَنْمَاطِي الْبَصْرِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي الْإِيمَانِ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) السَّبْعِيِّ عَمْرُو ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ مَيْمُونٍ) هُوَ ابْنُ مَهْرَانَ الْبَصْرِيِّ، (يَقُولُ: شَهِدْتُ عُمَرَ) أَي: ابْنُ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي بِجَمْعٍ) أَي: بِالْمَزْدَلْفَةِ (الصُّبْحِ، ثُمَّ وَقَفَ) بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، (فَقَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ) بضم المِثْنَةِ التَّحْتِيَّةِ مِنَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ الدَّفْعُ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَكُلَّ دَفْعَةٍ إِفَاضَةٌ وَأَفَاضُوا فِي الْحَدِيثِ أَي: اَنْدَفَعُوا فِيهِ وَأَفَاضَ الْبَعِيرُ أَي: دَفَعَ جَرْتَهُ مِنْ كِرْشَنَةٍ فَأَخْرَجَهَا وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَدْفَعُونَ مِنَ الْمَزْدَلْفَةِ إِلَى مَنَى.

وزاد يحيى القطان عن شعبة من جمع أخرجه الإسماعيلي، وكذا هو للمؤلف في أيام الجاهلية من رواية سفيان الثوري عن أبي اسحاق.

حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ ثَبِيرٌ،

(حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) وزاد الطَّبْرِيُّ من رواية عبيد الله بن موسى عن سُفْيَانَ حتى يروا الشمس على ثبير (وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وكسر الراء أمر من الإشراق يقال: أشرق الرجل إذا دخل في الشروق ومنه قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ فَلَمَّا﴾ [الشعراء: 60] أي: حال كونهم داخلين في شرق الشمس كما يقال: أجنب إذا دخل في الجنوب وأشمل إذا دخل في الشمال.

(ثَبِيرٌ) بفتح المثلثة وكسر الموحدة وبالضم منادى حذف منه حرف النداء وهو جبل المزدلفة على يسار الذهاب إلى منى وهو أعظم جبال مكة عرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه. كذا قال الحافظ العسقلاني والعيني وقال النووي أيضًا: وهو جبل بالمزدلفة على يسار الذهاب إلى منى ويمين الذهاب إلى عرفات وأنه المذكور في صفة الحج والمراد في مناسك الحج انتهى ومراده ما ذكر في المناسك أنه يستحب المبيت بمنى ليلة تاسع الحجة فإذا طلعت الشمس وأشرقت على ثبير يسرون إلى عرفات.

قَالَ صاحب تحصيل المرام من تاريخ البلد الحرام: وهذا غير مستقيم لأنه يقتضي أَنَّ ثبير المذكور في صفة الحج بالمزدلفة وإنما هو بمنى على ما ذكره المحبُّ الطَّبْرِيُّ في شرح التنبيه بل قَالَ المجد الشيرازي في كتاب الوصل والمنى في بيان فضل منى: إِنَّ قول النَّوَوِيِّ مخالف لإجماع أئمة اللغة والتواريخ هذا. وقال الْعَيْنِيُّ: وهذا الذي ذكر يعني ما قاله النَّوَوِيُّ هو المراد هنا وأن كان للعرب جبال آخر اسم كلٍّ منها ثبير.

وقال محمد بن الحسن: أَنَّ للعرب أربعة جبال أسماؤها ثبير وكلها حجازية. وقال في القاموس: وثبير الأثيرة وثبير الخضراء والنِضْع والزنج والأعرج والأحذب وغَيْنَاء جبال بظاهر مكة.

وثبير أيضًا: ماء بديار مزينة أقطعها رسول الله ﷺ شريك بن ضمرة وسمّاه شُريحًا انتهى.

والمعنى لتطلع عليك الشمس يا ثبير.

وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ ثُمَّ أَفَاضَ

وقيل : معناه أطلع الشمس يا ثبير .

وقيل : معناه أضئ يا ثبير وكلاهما ليس بظاهر وضبط بعضهم قوله أشرق بكسر الهمزة كأنه ثلاثي من شرق وليس بظاهر لأن شرق مستقبله يشرق بضم الراء والأمر منه أشرق بالضم لا بالكسر وزاد أَبُو الْوَلِيدِ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ أَشْرَقَ ثَبِيرٌ كَيْمَا نَغِيرٌ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَذَا ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ حِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَنْ الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ لَكِنْ بَلَفَظَ أَشْرَقَ ثَبِيرٌ لَعَلَّنَا نَغِيرُ .

قَالَ الطَّبْرِيُّ : معناه كيما ندفع للنحر ونذهب سريعاً من قولهم أغار الفرس إغارة الثعلب وذلك إذا دفع وأسرع في العدو .

وقيل : معناه نغير على لحوم الأضاحي أي : ننهبها .

وقال ابن التين : وضبطه بعضهم بسكون الراء في ثبير ونغير لإرادة السجع وهو من محسنات الكلام .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ : أَشْرَقَ ثَبِيرٌ كَيْمَا نَغِيرٌ أَي : لَتَطْلُعَ عَلَيْكَ الشَّمْسُ كِي نَدْفَعُ وَنَفِيضُ فَخَالَفَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ قَبْلَ الطَّلُوعِ .

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) بكسر الهمزة وهو الظاهر وفي بعض النسخ وَأَنَّ بفتح الهمزة ووجهه غير ظاهر (خَالَفَهُمْ) أي : فأفاض حين أسفر قبل طلوع الشمس (ثُمَّ أَفَاضَ) أي : عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيَكُونُ حَدِيثُهُ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ : (خَالَفَهُمْ) .

أي : قَالَ ذَلِكَ ثُمَّ أَفَاضَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ أَفَاضَ النَّبِيُّ ﷺ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ خَالَفَهُمْ ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ التِّرْمِذِيِّ فَأَفَاضَ بِالْفَاءِ .

وفي رواية الثَّوْرِيِّ فَخَالَفَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَفَاضَ .

وفي رواية الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَكْرِيَّا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِسَنَدِهِ : كَانَ الْمُشْرِكُونَ لَا يَنْفِرُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ ذَلِكَ فَفَرَّ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

وله من رواية إِسْرَائِيلَ فَدَفَعَ لِقَدَرِ صَلَاةِ الْقَوْمِ الْمُسَافِرِينَ لَصَلَاةِ الْغَدِ وَأَظْهَرَ

قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

من ذلك وأقوى في الدلالة ما رواه مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكَبَّرَهُ وهَلَّلَهُ ووَحَّده فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً فدفع.

(قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ) ولا بن خزيمة والطبري من طريق عكرمة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا⁽¹⁾ فدفع رسول الله ﷺ حين أسفر كل شيء قبل أن تطلع الشمس، وللبیهقي من حديث المسور بن مخرمة نحوه.

وقد تقدم حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك وصنيع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بما يوافقه.

وروى بن المنذر من طريق الثَّوْرِيِّ عن أَبِي إِسْحَاق سَأَلَتْ عبد الرحمن بن يزيد متى دفع عبد الله من جَمْعٍ قَالَ كانصرف القوم المسفرين من صلاة الغد.

وروى الطَّبْرَانِيُّ من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا أَصْبَحَ رسول الله ﷺ بالمزدلفة غدا فوقف على قُزَحٍ وأردف الفضل ثم قَالَ هذا الموقف وكلّ المزدلفة موقف حتى إذا أسفر دفع.

وفي الحديث: الوقوف بمزدلفة وقد مر أنه إذا ترك الوقوف بها بعد الصبح من غير عذر فعليه دم وإن كان بعذر الزحام فتعجل السير إلى منى فلا شيء عليه.

وفيه أيضًا: الإفاضة قبل طلوع الشمس في يوم النحر واختلفوا في الوقت الأفضل للإفاضة فذهب الشَّافِعِيُّ إلى أنه إنما يستحبّ بعد كمال الإسفار وهو مذهب الجمهور لحديث جابر الطويل وغيره وذهب مالك إلى استحباب الإفاضة من المزدلفة قبل الإسفار، واحتج له بعض أصحابه بأن النبي ﷺ لم يعجل الصلاة مغلساً إلا ليدفع قبل طلوع الشمس فكلما بعد دفعة من طلوع الشمس كان أولى. وفيه: تأمل لا يخفى.

ومطابقة الحديث للترجمة لا تخفى.

(1) كان أهل الجاهلية يقفون بالمزدلفة حتى إذا طلعت الشمس فكانت على رؤوس الجبال كأنها العمائم على رؤوس الرجال دفعوا.

102 - بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ

غَدَاةَ النَّحْرِ، حِينَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ، وَالْإِزْتِدَافِ فِي السَّيْرِ

102 - بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ

غَدَاةَ النَّحْرِ، حِينَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ، وَالْإِزْتِدَافِ فِي السَّيْرِ

(بَابُ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ غَدَاةً) يَوْمَ (النَّحْرِ، حِينَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ) الْكَبْرَى وَهِيَ جَمْرَةُ الْعُقْبَةِ وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ حَتَّى يَرْمِي جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَهُوَ أَصُوبُ (وَالْإِزْتِدَافِ) بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى التَّلْبِيَةِ وَهُوَ الرُّكُوبُ خَلْفَ الْبَعِيرِ (فِي السَّيْرِ) مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَى مَنَى وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ وَالْإِزْتِدَافِ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ التَّكْبِيرِ فَكَيْفَ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الذِّكْرَ الَّذِي فِي خِلَالِ التَّلْبِيَةِ أَوْ هُوَ مُخْتَصَرٌ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ التَّكْبِيرِ أَوْ غَرَضُهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ غَيْرُ مُشْرُوعٍ إِذْ لَفْظُ لَمْ يَزَلْ يَلْبِي دَلِيلٌ عَلَى إِدَامَةِ التَّلْبِيَةِ هَذَا.

وَتَعْقِبَةُ الْعَيْنِيِّ: بِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْ غَرَضُهُ إِلَى آخِرِهِ فِيهِ بَعْدُ وَالْجَوَابُ الصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ جَرَتْ عَادَتُ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ تَرْجُمَةً ذَاتَ أَجْزَاءٍ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ ذِكْرُ هَذِهِ الْأَجْزَاءِ كُلِّهَا وَلَكِنْ كَانَ حَدِيثٌ آخَرُ فِي ذِكْرِ ذَلِكَ الْجِزْءِ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ أَنَّهُ يُشِيرُ إِلَيْهِ بِذِكْرِهِ فِي التَّرْجُمَةِ لِيَنْتَهِضَ الطَّالِبُ وَيُبْحَثَ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَى الطَّحَاوِيُّ فَقَالَ حَدَّثَنَا فَهْدٌ قَالَ نَا أَحْمَدُ بْنُ حَمِيدٍ الْكُوفِيُّ قَالَ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ذُئَابٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ قَالَ لَبَّى عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ فَقَالَ أَنَسٌ مِنْ هَذَا الْأَعْرَابِيِّ فَالْتَفَتَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ ضَلَّ النَّاسُ أَمْ نَسُوا وَاللَّهِ مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ إِلَّا أَنْ يَخْلُطَ ذَلِكَ بِتَهْلِيلٍ أَوْ تَكْبِيرٍ وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَيْسَى ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَخْبَرَةَ قَالَ غَدَوْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَنَى إِلَى عُرْفَةٍ وَكَانَ رَجُلًا آدَمَ لَهُ ضَفِيرَتَانِ عَلَيْهِ مَسْحَةٌ أَهْلِ الْبَادِيَةِ وَكَانَ يَلْبِي فَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْغَوْغَاءُ فَقَالُوا: يَا أَعْرَابِي إِنْ هَذَا لَيْسَ بِيَوْمِ تَّلْبِيَةٍ إِنَّمَا هُوَ التَّكْبِيرُ فَالْتَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ: جَهْلُ النَّاسِ أَمْ نَسُوا وَالَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ لَقَدْ خَرَجْتَ مَعَهُ مِنْ مَنَى إِلَى عُرْفَةٍ فَمَا تَرَكَ التَّلْبِيَةَ حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ

1685 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَ الْفَضْلَ، فَأَخْبَرَ الْفَضْلُ: أَنَّهُ «لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ».

1686، 1687 - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرْدَفَ الْفَضْلَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنَى، قَالَ:

إلا أن يخلطها بتكبير أو تهليل.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ بفتح الميم واللام بينهما خاء معجمة ساكنة هو النبيل البصري قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ) وفي رواية أبي الوقت: أن رسول الله ﷺ أَرْدَفَ الْفَضْلَ) هو الفضل بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من المزدلفة إلى منى، (فَأَخْبَرَ الْفَضْلُ) أخاه عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي رواية مسلم من طريق عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء فأخبرني ابن عباس أن الفضل أخبره (أَنَّهُ) ﷺ «لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ» الكبرى جمرة العقبة وقد مر ما يتعلق بهذا الحديث مستقصى.

(حَدَّثَنَا زُهَيْرُ) مصغّر زهر (ابْنُ حَرْبٍ) ضد الصلح النَّسَائِيُّ بالنون والسين المهلمة مات ببغداد سنة أربع وثلاثين ومائتين وروى عنه مسلم أيضًا قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) هو وهب بن جريج بفتح الجيم وكسر الراء أبو العباس قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) هو جرير بن حازم بن يزيد أبو النضر البصري، (عَنْ يُونُسَ) ابن يزيد (الْأَيْلِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبر الأب وهو ابن عتبة بن مسعود وعبيد الله هذا هو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) حَبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ) بكسر الراء وسكون الدال ويروى ردف رسول الله ﷺ (مِنْ عَرَفَةَ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ، ثُمَّ أَرْدَفَ) الْفَضْلَ) ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (مِنْ الْمُزْدَلِفَةِ إِلَى مِنَى، قَالَ) أي: عبد الله

فَكِلَاهُمَا قَالَا: «لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ».

ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فَكِلَاهُمَا) أي: الفضل وأسامه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَا⁽¹⁾) لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي) في أوقات حَجِّه (حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ) أي ابتداء الرمي غداة يوم النحر أي: قطعها عند رمي أول حصاة من حصيات جمرة العقبة كما هو مذهب الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وكذا هو قول أحمد كما تقدم ونقل البرماوي والحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ أَنَّ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَد أَنَّهُ لَا يَقْطَعُهَا حَتَّى يَرْمِيهَا فَيَكُونُ الْحَدِيثُ بظاهره مُسْتَدًّا لَهُ وَفِي تَنْفِيحِ الْمَقْنَعِ مَا نَصَهُ وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ مَعَ رَمِي أَوَّلِ حِصَاةٍ مِنْهَا فَلَعَلَّ مَا نَقَلَهُ الْبِرْمَاوِيُّ وَالْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ قَوْلَهُ لَهُ أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَاسْتَدَلُّوا لَهُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ قَالَ أَفْضَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حِصَاةٍ ثُمَّ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ مَعَ آخِرِ حِصَاةٍ قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَفْسَّرٌ لَمَّا أَبْهَمَ فِي الرِّوَايَاتِ الْآخِرَ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ أَي: أَتَمَّ رَمِيهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَذَهَبَ الْإِمَامُ مَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ إِذَا رَاحَ إِلَى مَصَلَّى عَرَفَةَ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَذَلِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ حِينَ يَرِيدُ الصَّلَاةَ⁽²⁾.

تنبيه:

روى مسلم هذا الحديث من رواية إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي كَرِيبُ أَنَّهُ سَأَلَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ كَيْفَ صَنَعْتُمْ حِينَ رَدَفْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ وَفِيهِ حَتَّى جِئْنَا الْمَزْدَلِفَةَ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ وَلَمْ

(1) وفي رواية قال بالإفراد.

(2) وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول التلبية شعار الحج فإذا كنت حاجاً فليست حتى يده حلك وبدء حلك أن ترمي الجمرة، وروى سعيد بن منصور عن طريق ابن عباس رضي الله عنهما قال: حججت مع عمر رضي الله عنهما إحدى عشرة حجة فكان يلبي حين يرمي الجمرة، وذكر الطحاوي أن الإجماع وقع من الصحابة والتابعين على أن التلبية لا تقطع إلا مع رمي الجمرة إما مع أول حصاة أو بعد تمامها على اختلاف فيه ودليل الإجماع أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يلبي غداة المزدلفة بحضور ملاء من الصحابة وغيرهم فلم ينكر عليه أحد منهم وكذلك فعل عبد الله بن الزبير ولم ينكر عليه أحد ممن كانوا هناك من أهل الآفاق من الشام واليمن ومصر والعراق فصار ذلك.

103 - باب: ﴿مَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ
فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ
كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 196]⁽¹⁾

يحلّوا حتى أقام العشاء الآخرة فصلّى ثم حلّوا قلت وكيف فعلتم حين أصبحتم
قَالَ ردفه الفضل بن عباس وانطلقت أنا في سُباق قريش على رجلِي فمقتضى هذا
أن يكون أسامة قد سبق إلى رمي الجمرة فيكون إخباره بمثل ما أخبر به الفضل
من التلبية مُرْسَلًا لكن لا مانع من رجوعه إلى النبي ﷺ وإتيانه معه إلى الجمرة أو
أنه أقام بالجمرة حتى أتى النبي ﷺ ويؤيد هذا ما راواه مسلم أيضًا من حديث أم
الحصين قالت: فرأيت أسامة بن يزيد وبلاّ في حجة الوداع وأحدهما أخذ
بخطام ناقة النبي ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحرّ حتى رمى جمرة العقبة.

103 - باب: ﴿مَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ
فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ
كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 196]

(باب) بالتنوين ﴿مَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ أي: فمن استمتع وانتفع
بالقرب إلى الله تعالى بالعمرة قبل الانتفاع بتقريبه بالحجّ في أشهره ﴿فَمَا
اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ أي: فعليه دم استيسر بسبب التمتع وذلك دم نسك عند أبي
حنيفة فهو كالأضحية يأكل منه ودم جبر أن يذبحه إذا أحرم بالحج ولا يأكل منه
عند الشافعي ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ الهدي ﴿فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ أي: في أشهره
بين الإحرامين ولا يجوز يوم النحر وأيام التشريق عند الأكثر والأحب أن
يصوم سابع ذي الحجة وثامنه وتاسعه وهذا مذهب أبي حنيفة أو في أيام
الاشتغال به بعد الإحرام وقبل التحلل وهذا مذهب الشافعي ﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا
رَجَعْتُمْ﴾ إلى أهليكم وهو أحد قولي الشافعي أو نفرتم وفرغتم من أعمال الحج
وهو قوله الثاني ومذهب أبي حنيفة ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ﴾ فذلكة الحساب وفائدتها أن

(1) قال الكاندهلوي: يعني: أن ظاهر الآية وإن كان يدل على هدي التمتع فقط، لكنها تتناول هدي =

لا يتوهم أنَّ الواو بمعنى أو كقولك جالس الحسن وابن سيرين وأن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً فإن أكثر العرب لم يحسنوا الحساب وأنَّ المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فإنه يطلق لهما ﴿كَامِلَةٌ﴾ (صفة مؤكدة تفيد المبالغة في محافظة العدد أو مبينة كمال العشرة فإنه أول عدد كامل إذ به تنتهي الآحاد وتتم مراتبها أو مقيدة تفيد كمال بدليتها عن الهدى) ﴿ذَلِكَ﴾ (إشارة إلى الحكم المذكور الذي هو وجوب الهدى أو الصيام فلا يجب على حاضريه شيء عند الشافعية أو إلى التمتع إذ لا متعة ولا قران لحاضري المسجد الحرام عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ فمن فعل ذلك منهم فعليه دم جناية لا يأكل منه) ﴿لَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (وهو من مسكنه وراء الميقات عند أبي حنيفة ومن كان في الحرم على مسافة القصر عند الشافعية فإن من كان على أقل فهو مقيم الحرم عنده وأهل الحل عند طاوس وغير المكي عند مالك وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ هَدْيٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ

التمتع والقران كليهما، قال صاحب الهداية في هدي القارن: إنه في معنى المتعة أي: الجمع بين النسكين والهدي منصوص عليه فيها بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ﴾ [البقرة: 196] الآية فالنص وإن ورد في التمتع فالقران مثله، لأنه مرتفق بأداء النسكين اهـ بزيادة. وقال الجصاص في أحكام القرآن: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ﴾ الآية: هذا الضرب من التمتع ينتظم معنيين أحدهما: الإحلال والتمتع إلى النساء، والآخر: جمع العمرة إلى الحج في أشهر الحج، ومعناه الارتفاق بهما وترك إنشاء سفرين لهما، فمتعة الحج تنتظم هذين المعنيين: إما استباحة التمتع بالنساء بالإحلال، وإما الارتفاق بالجمع بين العمرة والحج في أشهر الحج، والاقتصار بهما على سفر واحد، إلى آخر ما بسط من الكلام في تفسير الآية، وأقوال السلف في ذلك، وقال الموفق: ولا نعلم في وجوب الدم على القارن خلافاً إلا ما حكى عن داود أنه لا دم عليه، وروي ذلك عن طاوس، ولنا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: 196] الآية والقارن متمتع بالعمره إلى الحج بدليل أن علياً رضي الله تعالى عنه لما سمع عثمان ينهى عن المتعة أهل بالحج والعمره، وقال ابن عمر رضي الله عنه: إنما القران لأهل الآفاق وتلا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ولأنه ترفه بسقوط أحد السفرين فلزمه دم كالتمتع، وقال الحافظ: ويطلق التمتع في عرف السلف على القران أيضاً، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ أنه الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج قال: ومن التمتع أيضاً القران لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده ومن التمتع نسخ الحج أيضاً إلى العمرة انتهى.

1688 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ الْمُتَعَةِ، فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ،

وَسَبَعَهُ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ الْحَجُّ [البقرة: 196] وتمة الآية قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ﴾ أي: في المحافظة على أوامره ونواهيه وخصوصاً في الحج ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لمن لم يتقّه كي يصدّكم العلم به عن العصيان.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وغرض المصنف بذلك تفسير الهدي وذلك أنه لما انتهى في صفة الحج إلى الوصول إلى منى أراد أن يذكر أحكام الهدي والنحر لأنّ ذلك يكون غالباً بمنى انتهى.

وقال العيني: حضره في هذا الغرض لا وجه له بل إنما ذكر هذه الآية الكريمة لاشتمالها على مسائل: منها: حكم الهدي والمتعة وذكر في الباب حكمها فقط اكتفاء بما ذكر غيرهما من الأحكام في الأبواب السابقة فحكم التمتع بالعمرة إلى الحج ذكر في باب التمتع والقران وباب التمتع على عهد النبي ﷺ، وحكم الهدي ذكر في حديث هذا الباب، وحكم الصوم ذكر في باب قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حدثني (إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) ابن بهرام أبو يعقوب الكوسج المروزي شيخ مسلم أيضاً قَالَ: (أَخْبَرَنَا النَّضْرُ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة وهو ابن شميل مصغر الشمل بالشين المعجمة صاحب العربية وقد مرّ في الوضوء قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ) بفتح الجيم وبالراء نضر بن عمران الضبي، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ الْمُتَعَةِ أي: عن مشروعيتهما وهي أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ثم يحجّ من عامه.

(فَأَمَرَنِي بِهَا) أي: فأذن لي فيها وإلا فالأفراد أفضل عند البعض ولم ينقل عن ابن عباس خلافه وقد تقدم البحث فيه في باب التمتع والقران.

(وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ) الواجب فيها.

فَقَالَ: «فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ»،

(فَقَالَ) أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فِيهَا) أي: في المتعة (جَزُورٌ) بفتح الجيم وضم الزاي على وزن فعول من الجزر وهو القطع وهو من الإبل يقع على الذكر والأنثى وقال صاحب المحكم: الجزور الناقة المجزورة ولفظه مؤنث تقول هذه الجزور هكذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ومنعه الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: لا يقال هذه الجزور مُطْلَقًا لأنه يقع على الذكر أيضًا.

(أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شَاةٌ) واحدة الغنم يطلق على الذكر والأنثى من الضأن والمعز.

(أَوْ شِرْكٌ) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أي: مشاركة (فِي دَمٍ) أي:

في إراقة دم وذلك لأن البدنة أو البقرة تجزئ عن سبع شياه فإذا شارك غيره في سبع إحداهما أجزأ عنه، روى مسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَهْلِينَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلِّ سَبْعَةٍ مَنَّا فِي بَدَنَةٍ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ سَوَاءٌ كَانَ الْهَدْيُ تَطَوُّعًا أَوْ وَجُوبًا وَسَوَاءٌ كَانُوا كُلُّهُمْ مَتَقَرِّينَ بِذَلِكَ أَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَرِيدُ التَّقَرُّبَ وَبَعْضُهُمْ يَرِيدُ اللَّحْمَ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ يَشْتَرِطُ فِي الْإِشْرَاقِ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ مَتَقَرِّينَ بِذَلِكَ.

وعن زفر مثله بزيادة أن يكون أسبابهم واحدة.

وعن داود بعض المالكية يجوز في هدي التطوع دون الواجب وعن مالك

لا يجوز مُطْلَقًا.

واحتجَّ له إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي بِأَن حَدِيثَ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا كَانَ فِي

الْحَدِيثِ حَيْثُ كَانُوا مُحَصِّرِينَ.

وأما حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فخالف أبا جمرة عنه ثقات أصحابه فرووا عنه أَنَّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةٌ ثُمَّ سَاقَا ذَلِكَ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ عَنْهُمْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وَقَدْ رَوَى لَيْثٌ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي جَمْرَةَ وَلَيْثٌ ضَعِيفٌ قَالَ وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا كُنْتُ

أرى أن دَمًا واحدًا يقضي عن أكثر من واحد انتهى .

وليس بين رواية أبي جمرة ورواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة وإنما أراد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالاختصار على الشاة الردّ على من زعم اختصاص الهدي بالإبل والبقر وذلك سيّضح عن قريب إن شاء الله تعالى .

وأما رواية مُحَمَّدٍ عن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فمنقطعة ومع ذلك لو كانت متصلة لاحتمل أن يكون ابن عباس رضي الله عنهما أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد حتى صحّ النقل بصحة الاشتراك فأفتى أبا جمرة بذلك وبهذا يجمع الإخبار وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته وهو أبو حمزة الضبعي .

وقد روي عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه لا يرى التشريك ثم رجع عن ذلك لما بلغه السنة، قَالَ: أحمد ثنا عبد الواحد ثنا محالد عن الشَّعْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قُلْتُ الْجُزُورَ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ قَالَ يَا شُعْبِي وَلَهَا سَبْعَةٌ أَنْفُسَ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَنَّ الْجُزُورَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِرَجُلٍ أَكْذَلِكَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَا شَعَرْتَ بِهَذَا .

وأما تأويل إِسْمَاعِيلَ لحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه كان في الحديبية فلا يدفع الاحتجاج بالحديث بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ قَالَ: فَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَحْلَلْنَا أَنْ نَهْدِيَ وَنَجْمَعَ الْفَرَسَ مِنَ الْهَدْيَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ أَصْلِ الْإِشْتِرَاكِ ثُمَّ إِنَّهُ اتَّفَقَ مِنْ قَالَ بِالْإِشْتِرَاكِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْزِي الْبَدَنَةَ أَوْ الْبَقَرَةَ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ سَبْعَةٍ وَلَا الشَّاةَ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ .

وأما ما روي أنه ﷺ ضَحَّى بِشَاةٍ عَنْ أُمِّتِهِ فَإِنَّمَا كَانَتْ تَطَوُّعًا وَعِنْدَ الْمَالِكِيَةِ يَجُوزُ الْبَدَنَةُ أَوْ الْبَقَرَةُ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ سَبْعَةٍ إِذَا كَانَتْ مَلَكًا لِرَجُلٍ وَاحِدٍ وَضَحَّى بِهَا

عن نفسه وأهله وعن سعيد بن المسيب أنه قَالَ تجزئ البدنة عن عشرة.

وبه قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ وابن خزيمة من الشافعية واحتجّ لذلك في صحيحه واحتجّ له ابن حزم بحديث رافع بن خديج أنه ﷺ قسم فعدل عشرًا من الغنم ببيعير الحديث وهو في الصحيحين هذا.

ثم إنهم اختلفوا في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ فقالت طائفة: إنها شاة روي ذلك عن علي وابن عباس رواه عنهما مالك في الموطأ وأخذ به، وقال به جمهور العلماء.

وروي عن طاوس عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يقتضي أنّ ما استيسر من الهدى في حق الغني بدنة وفي حق غيره بقرة ووفي حق الفقير شاة.

وعن ابن عمر وابن الزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ أنه لا يكون إلا من الإبل والبقر ووافقهم القاسم بن مُحَمَّدٍ وطائفة قَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي في الأحكام له أظنهم ذهبوا إلى ذلك لقوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعِيرٍ اللَّهُ﴾ [الحج: 36] فذهبوا إلى تخصيص ما يقع عليه اسم البدن قَالَ ويردّه قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: 95] قَالَ وأجمع المسلمون على أن في الظبي شاة فوقع عليها اسم هدي.

وقد احتجّ بذلك ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرج الطَّبْرِيُّ بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمير قَالَ: قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الهدى شاة فقيل له في ذلك فَقَالَ: أنا أقرأ عليكم من كتاب الله تعالى ما تقرّون به في الظبي قالوا: شاة، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ، ثم إنّ قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196] يحتمل أن يشير به إلى أقل أجناس الهدى وهو الشاة وإلى أقل صفات كل جنس فهو ما روي عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا البدنة دون البدنة والبقرة دون البقرة فهذا عنده أفضل من الشاة ولا خلاف يعلم في ذلك وإنما الخلاف في أنّ الواجد للإبل والبقرة هل يخرج شاة فعند ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يمنع إمّا تحريمًا وإمّا كراهة، وعند غيره نعم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: وَكَأَنَّ نَاسًا كَرِهُواهَا، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجِّ مَبْرُورٌ، وَمُنْعَةٌ مُتَقَبِّلَةٌ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَحَدَّثَنِي، فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ عليه السلام»، قَالَ: وَقَالَ آدَمُ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، وَغُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ: عُمَرَةُ مُتَقَبِّلَةٌ وَحَجِّ مَبْرُورٌ.

(قَالَ) أي: أبو جمرة: (وَكَأَنَّ نَاسًا) يعني كعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وغيرهما ممن نقل عنه الخلاف في ذلك كما تقدم.

(كَرِهُواهَا) أي: المتعة، (فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا) وفي رواية ابن عساكر كأنَّ المَنَادِي (يُنَادِي: حَجِّ مَبْرُورٌ، وَمُنْعَةٌ مُتَقَبِّلَةٌ) قَالَ الإِسْمَاعِيلِيُّ وغيره تفرَّد به النضر بقوله متعة ولا أعلم أحد من أصحاب شُعْبَةَ رواه عنه إلا قال عمرة، وقال أبو نعيم قال أصحاب شعبة كلهم عمرة إلا النضر فَقَالَ متعة، وقد أشار البُخَارِيُّ إلى هذا بما علَّقه بعد كما يأتي عن قريب إن شاء الله تعالى. (فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَحَدَّثَنِي) بما رأيت، (فَقَالَ) متعجبا من الرؤيا التي وافقت السنة.

(اللَّهُ أَكْبَرُ) فإنه يقال هذا حين يسمع المرء ما يسرُّ به ويتعجب منه. (سُنَّةٌ) أي: هذا سنة (أَبِي الْقَاسِمِ عليه السلام) أي: طريقته وهو المبين عن ربه عز وجل لما أجمل وليس المراد بها ما يقابل الفرض وإنما حدَّث به ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليعرفه أنَّ فتواه حق ويستأنس بالرؤيا لما قام به الدليل الشرعي فإن الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة كما في الصحيح. (قَالَ) أي: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ البُخَارِيُّ (وَقَالَ آدَمُ) هو ابن أَبِي إِيَّاسٍ فيما وصله المؤلف في باب التمتع والقران.

(وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ) ⁽¹⁾ فيما وصله البيهقي. (وَعُنْدَرٌ) هو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ البصري ابن امرأة شُعْبَةَ فيما وصله أحمد عنه، والثلاثة.

(عَنْ شُعْبَةَ: عُمَرَةُ مُتَقَبِّلَةٌ وَحَجِّ مَبْرُورٌ) بدل قول النضر حجَّ مبرور ومتعة

104 - بَابُ رُكُوبِ الْبُذْنِ

لِقَوْلِهِ: ﴿وَالْبُذْنُ﴾

متقبلة وقد تقدم فائدة إتيان المؤلف بهذا التعليق أنفاً، فإن قيل: المتعة في الآية للمحصرين في الحج ولم يذكر معهم من لم يحصر فما حكمه، فالجواب أن في الآية ما يدل على أن غير المحصر قد دخل فيها بما قد اجتمعوا عليه وهو قوله تعالى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ سُكٍّ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١٩٦﴾﴾ [البقرة: 196] إذ لم يختلف أهل العلم في المحرم بالحج والعمرة فمن لم يحصر أنه إذا أصابه أذى من رأسه أو مرض إنه يحلق وإن عليه الفدية المذكورة في الآية وإن القصد بها إلى المحصر لا يمنع أن يكون غيره فيه كهو بل هو أولى بما ذكرنا من المعنى الأول الذي في الآية، لأنه قال في المعنى الأول فمن كان منكم ولم يقل ذلك في المعنى الثاني فيها، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقد مرّ معنى الحديث مفصلاً في باب التمتع ومرّ تفسير الحج المبرور فيه في باب الإيمان هو العمل.

104 - بَابُ رُكُوبِ الْبُذْنِ

(باب) جواز (رُكُوبِ الْبُذْنِ) بضم الموحدة وسكون الدال ويجوز ضمها أيضاً وهي الإبل والبقر وعن عطاء فيما رواه ابن شيبه في مصنفه البدنة البعير والبقرة وعن مجاهد لا يكون البدن إلا من الإبل وكثر استعمالها فيما كان هدياً، وعن بعضهم البدنة ما يهدى من الإبل والبقر والغنم وهو غريب.

(لِقَوْلِهِ) تعالى: ﴿وَالْبُذْنُ﴾ جمع بدنة كخشب وخشبة وأصله الضم كُثْمَرُ في جمع ثمرة وبه قرأ الحسن في الشواذ وعن ابن أبي إسحاق بضمين وتشديد النون على لفظ الوقف، والقراءة المتواترة بالنصب على طريقة الإضمار على شريطة التفسير، وقرئ في الشواذ بالرفع كقوله: ﴿وَالْقَمَرُ

جَعَلْنَهَا لَكُمْ مِنْ شَعِيرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا

قَدَرْنَهُ ﴿[يس: 39]، وإنما سَمَّيت بها الإبل لعظم بدنها مأخوذة من بدن بدانة ولا يلزم من مشاركة البقر لها في أجزائها عن سبعة بقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة تناول اسم البدنة لها لغة وإنما تتناولها شرعاً عند أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَلَا تَتَنَاوَلُهَا شَرْعاً أَيْضاً عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

﴿جَعَلْنَهَا لَكُمْ﴾ مفسر لجعلنا المقدر الناصب لقوله: ﴿وَالْبَدَنَتِ﴾ ومن رفعه جعله مبتدأ وجعل قوله: ﴿جَعَلْنَهَا لَكُمْ﴾ خبراً ﴿مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ أي: من أعلام دينه التي شرعاً وأضافها إلى اسمه تعالى تعظيماً لها.

﴿لَكُمْ فِيهَا﴾ أي: في البدن ﴿خَيْرٌ﴾ منافع دينية ودنيوية كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ﴾ ومن شأن الحاج أن يحرص على شيء فيه خير ومنافع بشهادة الله تعالى وفي تفسير النسفي من احتاج إلى ظهرها ركب ومن احتاج إلى لبنها شرب وروى ابن أبي حاتم وغيره بإسناد جيد عن إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ من شاء ركب ومن شاء حلب، ومن هذا يطابق الآية الترجمة وعن بعض السلف أنه لم يملك إلا تسعة دنائير فاشترى بها بدنة فقيـل له في ذلك فَقَالَ: سمعت ربي يقول لكم فيها خير، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دنيا وآخرة.

﴿فَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذكر اسم الله عليها أن يقول عند النحر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر اللهم منك وإليك.

﴿صَوَافٍ﴾ قائمات قد صففن أيديهن وأرجلهن وقيل أي: ما على ثلاث قوائم قد صفت رجليها وإحدى يديها ويدها اليسرى معقولة وقرئ صوافن من صفون الفرس وهو أن يقوم على ثلاث وتنصب الرابعة على طرف سنبكه لأن البدنة تعقل إحدى يديها فتقوم على ثلاث، وقرئ صوافي في أي خوالص لوجه الله تعالى، وعن عمرو بن عُيَيْدٍ صَوَافًا بالتثنية عوضاً عن حرف الإطلاق عند الوقف، وعن بعضهم صوافي بسكون الياء نحو مثل العرب أعط القوس باريها بسكون الياء.

﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبَهَا﴾ سقطت على الأرض هو كناية عن الموت قَالَ

فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْفَاعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٦﴾ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ بَنَاهُ الْقَوَى مِنْكُمْ

الزّمخشري: وجوب الجنوب وقوعها على الأرض من وجب الحائط وجوباً إذا سقط ووجب الشمس حيّة غربت والمعنى فإذا أوجبت جنوبها وسكنت نسائسها أي: نفوسها حلّ لكم الأكل منها والإطعام كما قال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْفَاعَ﴾) الراضي بما عنده وبما يعطي من غير مسألة من قِنِعت قنعا وقناعة ويؤيده أنه قرئ الفَنع، أو السائل من قنعتُ إليه قنوعاً إذا خضعت له في السؤال.

﴿وَالْمُعْتَرَّ﴾) أي: المعترض بالسؤال أو المعترض بغير سؤال وقرئ والمعترى والقارئ الحسن يقال عرّه وعراه واعتراه بمعنى، وسيجيء التفصيل في تفسير القانع والمعترّ إن شاء الله تعالى.

﴿كَذَلِكَ﴾) أي: مثل ما وصفناها من نحرها قياماً ﴿سَخَرْنَاهَا لَكُمْ﴾) مع عظمها وقوّتها حتى تأخذونها منقادة طيّعة فتعقلونها وتحبسونها صافة قوائمها ثم تطعنون في لبّاتها ولولا تسخير الله لم تَطُق ولم تكن بأعجز من بعض الوحوش التي هي أصغر منها جرماً وأقل قوة وكفى بما يتأبّد ويتوحّش من الإبل شاهداً وعبرة فهذا امتنان من الله تعالى على عباده بأن سخر لهم البدن.

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾) أنعامنا عليكم بالتقرّب والإخلاص.

﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ﴾) لن يصيب رضاه ولن يقع منه موقع القبول.

﴿لُحُومُهَا﴾) المتصدّق بها.

﴿وَلَا دِمَاؤُهَا﴾) المراقبة بالنحر من حيث إنها لحوم ودماء.

﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَوَى مِنْكُمْ﴾) ولكن يصيبه ويقع موقع الرضى والقبول ما يصحبه من تقوى قلوبكم التي تدعوكم إلى تعظيم أمر الله والتقرب إليه والإخلاص له، أي: لن يُرضي المضحّون والمقربون ربّهم إلا بمراعاة النية والإخلاص والاحتفاظ بشروط التقوى في حلّ ما قرب به وغير ذلك من المحافظات الشرعية وأوامر الورع يراعوا ذلك لم تغن عنهم التضحية والتقريب

كَذَلِكَ سَخَرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٧﴾ [الحج : 36 ، 37]
 قَالَ مُجَاهِدٌ : «سُمِّيَتِ الْبُذُنُ : لِبُذْنِهَا ،

وإن كثر ذلك منهم ، وقيل كان أهل الجاهلية إذا نحروا البدن وذبحوا القرابين لظخوا حيطان الكعبة بدمائها قربة إلى الله تعالى فهم المسلمون به فنزلت ، وقرأ يعقوب لن ينال ولكن يناله بقاء التأنيث.

(﴿كَذَلِكَ سَخَرَهَا لَكُمْ﴾) كرّره تذكير لنعمة التسخير وتعليلاً له بقوله : (﴿لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾) أي : لتعرفوا عظمته باقتداره على ما لا يقدر عليه غيره فتوحّدوه بالكبرياء وتشكروه (﴿عَلَى مَا هَدَيْكُمْ﴾) أي : أرشدكم إلى طريق تسخيرها وكيفية التقرب بها وما تحمل المصدرية والخبرية وعلى متعلقة بتكبروا لتضمنيه معنى الشكر ، وقيل هو التكبير عند الإحلال أو الذبح.

(﴿وَبَشِّرِ﴾) يا مُحَمَّدٌ ﷺ (﴿الْمُحْسِنِينَ﴾) المخلصين الذين أحسنوا أعمالهم بأن يعبدوه كأنهم يرونه فإن لم يروه فإنه يراه يعني بقبول أعمالهم وقيل بالجنة ، ثم إن سياق الآيتين بتماهما رواية كريمة ، فأما رواية أبي ذر وأبي الوقت فالمذكور فيهما قوله : ﴿وَالْبُذُنُ جَعَلْنَهَا لَكُمْ مِنْ شَعْتِيرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً فَإِذَا وَجِئَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْفَافِ وَالْمَعَرَّ كَذَلِكَ سَخَرْنَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣٧﴾ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٨﴾﴾.

(قَالَ مُجَاهِدٌ) هو ابن جبر من أهل التفسير : (سُمِّيَتِ الْبُذُنُ : لِبُذْنِهَا) بضم الموحدة وسكون المهملة ، وفي رواية الحموي والمستملي لبذنها بفتح الموحدة المهملة ، وفي رواية الكشميهني لبذانتها بفتح الموحدة والمهملة والف بعد المهملة أي : لسمنها وضخامتها ، وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قَالَ : إنما سُمِّيَتِ الْبُذُنُ من قبل السمانة .

وقال الجوهري : البدنة ناقة تنحر بمكة سُمِّيَتِ بذلك لأنهم كانوا يسمّونها وَالْبُذُنُ التسمين والاكتناز وبُذْنٌ إذا ضخّم ، وبُذْنٌ بالتشديد إذا اسنّ ، وقد مرّ عن قريب إنّ الْبُذُنَ من الإبل خاصة .

وَالْقَانِعُ: السَّائِلُ، وَالْمُعْتَرُّ: الَّذِي يَعْتَرُّ بِالْبُذْنِ مِنْ غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ، وَشَعَائِرُ اللَّهِ:

وقال الداوودي: إن البدنة تكون في البقر أيضًا وهذا نقل عن الخليل.

(وَالْقَانِعُ: السَّائِلُ، وَالْمُعْتَرُّ: الَّذِي يَعْتَرُّ بِالْبُذْنِ) أي: يطيف متعرض لها.

(مِنْ غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ) وهذا من كلام البُخَارِيِّ وكذا قَالَ ابن عباس وسعيد بن المسيَّب والحسن البصري: القانع السائل والمعتَرُّ الذي يتعرَّض ولا يسأل، وقال مالك: أحسن ما سمعت فيه أَنَّ القانع الفقير والمعتَرُّ الدائر، وقيل: القانع السائل الذي لا يقنع بالقليل، وفي الموعب قَالَ أبو زيد: القانع هو المتعرَّض لما في أيدي الناس وقال صاحب العين: القنوع الذَّلَّةُ للمسألة، وقال إبراهيم: قنع إليه مال وخضع وهو السائل والمعتَرُّ الذي يتعرَّض ولا يسأل.

وقال الزجاج: القانع الذي يقنع بما يعطاه، وقيل الذي يقنع باليسير، وقال قطرب: كان الحسن يقول هو السائل الذي يقنع بما أوتيهِ ويصير القانع من معنى القناعة والرضى.

وقال الطوسي قَنَعَ يَقْنَعُ قَنُوعًا إذا سأل وتكفف وقنع يَقْنَعُ قَنَاعَةً إذا رضي فالأوَّل من باب فتح يفتح والثاني من باب علم يعلم، وقال إِسْمَاعِيلُ وقالوا رجل قنعان بضم القاف يرضى باليسير، وقال صاحب العين: القانع خادم القوم وأجيرهم أيضًا، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سُفْيَانَ بن عينية عن ابن أبي نجيح قَالَ: القانع هو الطامع وقال مرة هو السائل، ومن طريق الثَّوْرِيِّ عن فرات عن سعيد بن جبير المعتَرُّ الذي يعتريك يزورك ولا يسألك، وأخرج عبد بن حميد من طريق عثمان بن الأسود قلت لمجاهد ما القانع قَالَ جارك الذي ينتظر ما دخل بيتك والمعتَرُّ الذي يعتَرُّ ببابك ويريك نفسه ولا يسألك شيئًا، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن جريج عن مجاهد المعتَرُّ الذي يعتَرُّ بالبدن غني أو فقير يعني يطيف بها متعرِّضًا، وهذا هو الذي ذكره البُخَارِيُّ معلقًا قاله العُيَيْنِيُّ.

(وَشَعَائِرُ اللَّهِ) أي: المذكور في الآية أعني قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ⁽¹⁾ وَمَنْ يُعْظَمَ

شَعْتَرِ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾ [الحج: 32].

(1) ﴿ذَلِكَ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: الأمر والشأن ذلك وهو وأمثاله يطلق للفصل بين كلامين.

اسْتِعْظَامُ الْبُذْنِ وَاسْتِحْسَانُهَا،

قَالَ الزمخشري: وهي الهدايا لأنها من معالم الحج، وتعظيمها أن يختارها عظام الإجماع حسناً سماناً غالية الأثمان ويترك المكاس في شرائها فقد كانوا يغالون في ثلاث ويكرهون المكاس فيهنّ الهدى والأضحى والرقبة.

وروى ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما أنه أهدى نجبية طُلبت منه بثلاثمائة دينار فسأل رسول الله ﷺ أن يبيعها ويشتري بثمنها بدنّاً فنهاه عن ذلك وقال بل أهدها وأهدى رسول الله ﷺ مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل في أنفه بُرة من ذهب، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسوق البدن مجللة بالقباطي فيتصدق بلحومها وبجلالها ويعتقد أن طاعة الله تعالى في التقرب بها وأهدائها إلى بيته المعظم أو عظيم لا بد أن يقام به ويسارع فيه، فإنها من تقوى القلوب أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى إلا بتقديرها لأنه لا بد من راجع إلى من ليرتبط به، وإنما ذكرت القلوب لأنها مراكز التقوى التي إذا ثبتت فيها وتمكنت ظهر أثرها في سائر الأعضاء فلذلك إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله لكم فيها منافع⁽¹⁾ أن لكم في الهدايا منافع كثيرة في دنياكم ودينكم وإنما يعتد الله بالمنافع الدينية قال تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: 67] وأعظم هذه المنافع وأبعدها شوطاً في المنافع محلّها إلى البيت العتيق فقوله محلّها عطف على قوله منافع وقوله إلى البيت متعلّق بمنتهية حال من الضمير في محلّها هذا فقول المؤلف.

(اسْتِعْظَامُ الْبُذْنِ وَاسْتِحْسَانُهَا) تفسير لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْبَرِ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ لَكُمْ﴾ [الحج: 32] وقد أخرج عبد بن حميد أيضاً من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعْبَرِ

(1) إلى أجل مسمى من درها ونسلها وظهرها وصوفها إلى أن تحرث محلها أي: وجوب نحرها أو وقت وجوب نحرها منتهية إلى البيت العتيق والمراد أن نحرها في الحرم الذي هو في حكم البيت لأن الحرم هو حريم البيت ومثل هذا في الاتساع قولك بلغنا البلد وإنما شارفتموه واتصل مسيركم بحدوده ثم للتراخي في الوقت فاستعبرت للتراخي في الأحوال والمعنى.

وَالْعَتِيقُ: عِتْقُهُ مِنَ الْجَبَابِرَةِ، وَيُقَالُ: وَجِبَتْ سَقَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ، وَمِنْهُ وَجِبَتْ الشَّمْسُ⁽¹⁾.

اللَّهُ ﴿[الحج: 32] قَالَ: استعظم البدن استحسانها واستسمانها ورواه ابن أبي شيبه من وجه آخر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحوه لكن فيه ابن أبي ليلى وهو سيئ الحفظ.

(وَالْعَتِيقُ) أي: المذكور في الآية المذكورة وفيما قبلها من قوله تعالى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29].

(عِتْقُهُ مِنَ الْجَبَابِرَةِ) أي: المراد عتقه منهم أخرج عبد بن حميد أيضًا من طريق سُفْيَانَ عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قَالَ: إنما سُمِّيَ العتيق لأنه أعتق من الجبابرة وعن قتادة أعتق من الجبابرة فكم جبار سار إليه ليهدمه فمنعه الله، وعن مجاهد أيضًا أعتق من الغرق، وقيل: سُمِّيَ العتيق لقدمه لأنه أول بيت وضع للناس وقيل لأنه لم يملك قط.

(وَيُقَالُ: وَجِبَتْ سَقَطَتْ إِلَى الْأَرْضِ) أشار به إلى تفسير ما ذكر في الآية من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: 36] وهكذا رواه ابن أبي حاتم من طريق مقسم عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فإذا وجبت أي: سقطت وكذا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ من طريقين عن مجاهد.

(وَمِنْهُ) أي: من المعنى المذكور قولهم: (وَجِبَتْ الشَّمْسُ) إذا سقطت للغروب.

(1) اختلفوا في تفسير القانع والمعتر على أقوال بسطها الشراح لا سيما الحافظان ابن حجر والعيني، إلا إنهما اختلفا في قوله القانع السائل الخ، إذ جعله الحافظ تعليقًا وجعله العيني كلام البخاري قال الحافظ: قوله القانع السائل الخ، هذا التعليق أخرجه عبد بن حميد من طريق عثمان بن الأسود قلت لمجاهد ما القانع قال: جارك الذي ينتظر ما دخل بيتك، والمعتر الذي يعتري بابك ويريك نفسه ولا يسألك شيئًا، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: القانع الطامع، وقال مرة هو السائل، وأخرج عن سعيد بن جبير: المعتر الذي يعتريك يزورك ولا يسألك وعن ابن جريج عن مجاهد المعتر الذي يعتري بالبدن من غني أو فقير وقرأ الحسن المعترى وهو بمعنى المعتر، اه مختصرًا.

وقال العيني: قوله القانع السائل الخ هذا من كلام البخاري، وكذا قال ابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري: القانع السائل والمعتر الذي يعتري ولا يسأل وقال مالك أحسن ما =

1689 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً،

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بِكسر الزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز لم يختلف الرواة عن مالك عن أبي الزناد فَقَالَ عن الأعرج، ورواه ابن عيينة عن أبي الزناد فَقَالَ عن الأعرج عن أبي هريرة أو عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عَنْ أَبِيهِ عن أبي هريرة أَخْرَجَهُ سعيد بن منصور عنه، وقد رواه الثَّوْرِيُّ عن أبي الزناد بالإسنادين مفرقًا.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أقف على اسمه بعد طول البحث.

(يَسُوقُ بَدَنَةً) كذا وقع في أكثر الروايات، وفي رواية مسلم من طريق بكير ابن الأخنس عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِبَدَنَةٍ أو هَدِيَّة، ولأبي عوانة من هذا الوجه أو هدي وهو مما يوضح أنه ليس المراد بالبَدَنَةِ مجرد مدلولها اللغوي، ولمسلم من طريق المغيرة عن أبي الزناد عن الأعرج قَالَ بينما رجل يسوق بدنة مقلدة، وفي رواية عن همام بن منبه قَالَ هذا ما حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فذكر أحاديث منها أَنَّهُ قَالَ بينما رجل يسوق بدنة مقلدة قَالَ له رسول الله ﷺ: «وَيْلَكَ أَرْكَبُهَا» فَقَالَ: بَدَنَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «وَيْلَكَ أَرْكَبُهَا»، وفي رواية لأحمد من حديث عبد الرحمن بن إسحاق والثوري كلاهما عن أبي الزناد، ومن طريق عجلان عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَرْكَبُهَا وَيْحَكَ قَالَ إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ أَرْكَبُهَا وَيْحَكَ، وزاد أبو يعلى من رواية الحسن فركبها، وللبخاري من طريق عكرمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ رَاكِبُهَا يَسِيرُ

= سمعت فيه أن القانع الفقير والمعتز الدائر، وقيل: القانع السائل الذي لا يقنع بالقليل وفي الموعب قال أبو زيد: القانع هو المعتز لما في أيدي الناس وهو ذم له وهو الطمع، وقال صاحب العين: القنوع الذلة للمسألة، وقال إبراهيم: قنع إليه مال وخضع وهو السائل، وقال الطوسي قنع يقنع قنوعًا إذا سأل وتكفف، وقنع يقنع قناعة إذا رضي، قلت: الأول من باب فتح، والثاني من باب علم إلى آخر ما بسطه العيني.

فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ فَقَالَ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ» فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ.

النبي ﷺ والنعل في عنقها وسيأتي إن شاء الله تعالى في تقليد البدن.

(فَقَالَ) لَهُ ﷺ: («ارْكَبْهَا») لِيُخَالِفَ بِذَلِكَ أَمْرَ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ تَرْكِ الْإِنْتِفَاعِ بِالسَّائِبَةِ وَالْوَصِيلَةِ وَالْحَامِ كَمَا سَيُجِيءُ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَزَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقٍ سَعِيدٍ وَقِتَادَةَ الْجَوْزُقِيِّ مِنْ طَرِيقٍ حَمِيدٍ عَنْ ثَابِتٍ كِلَاهُمَا عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ جَهَدَهُ الْمَشْيُ، وَلَأَبَى يَعْلَى مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَافِيًا لَكِنَّهَا ضَعِيفَةٌ.

(فَقَالَ) الرَّجُلُ: («ارْكَبْهَا») أَي: هَدَى، (فَقَالَ) ﷺ لَهُ: («ارْكَبْهَا») قَالَ: «ارْكَبْهَا بَدَنَةٌ قَالَ: «ارْكَبْهَا وَيْلَكَ») نَصَبَ أَبْدَلَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ بِفَعْلٍ مِنْ مَعْنَاهُ مُحَذَوْفٍ وَجُوبًا أَي: أَهْلَكَ اللَّهُ وَيْلًا أَوْ أَي: أَلْزَمَهُ اللَّهُ وَيْلًا وَهِيَ كَلِمَةٌ تُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ فَالْمَعْنَى أَشْرَفَتْ عَلَى الْهَلَكَةِ فَارْكَبْ فَعَلَى هَذَا هِيَ إِخْبَارٌ، وَقِيلَ: هِيَ كَلِمَةٌ تَدْعُمُ بِهَا الْعَرَبُ كَلَامَهَا وَلَا تَقْصِدُ مَعْنَاهَا كَقَوْلِهِمْ: لَا أَمَّ لَكَ، وَيَقْوِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَيَحْكُ بَدَلَ وَيْلَكَ، وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: وَيْلُ كَلِمَةٌ تُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ يَسْتَحَقُّهَا وَيُوحَى لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ لَا يَسْتَحَقُّهَا، وَفِي التَّوْضِيحِ وَيْلَكَ مَخْرَجَةُ الدَّعَاءِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِذْ أَبَى مِنْ رُكُوبِهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَقَالَ لَهُ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْلَمُ ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَهُ الْوَيْلُ لَكَ فِي مَرَاجَعَتِكَ إِلَيَّ فِي مَا لَا تَعْرِفُ وَأَعْرِفُ، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُولُ: وَيْلُ كَلِمَةٌ عَذَابٌ وَيُوحَى كَلِمَةٌ رَحْمَةٌ، وَقَالَ سَيْبَوِيَّةٌ: وَيْحُ زَجَرَ لِمَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَكَةِ وَقِيلَ: إِنَّهُ بِمَعْنَى الْهَلَاكِ أَوْ مُشْتَقَّةُ الْعَذَابِ أَوْ الْحُزْنِ وَفِي الْحَدِيثِ وَيْلُ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ وَقِيلَ بَثْرُ فِيهَا وَيَحْتَمِلُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي لِتَأْخُرَ الْمُخَاطَبَةُ عَنْ امْتِثَالِ أَمْرِهِ ﷺ لِقَوْلِ الرَّوَايَةِ: (فِي الثَّالِثَةِ) أَي: فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ (أَوْ فِي) الْمَرَّةِ (الثَّانِيَةِ) شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ فِي أَنَّهُ قَالَ وَيْلَكَ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: وَيْلَكَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: قَالَهَا لَهُ تَأْدِيبًا لِأَجْلِ مَرَاجَعَتِهِ لَهُ مَعَ عَدَمِ خَفَاءِ الْحَالِ عَلَيْهِ،

وكذا قَالَ ابن عبد البر وابن العربي وبالع حتى قَالَ الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال ولولا أَنه ﷺ اشترط على رَبِّه ما اشترط لهلك ذلك الرجل لا محالة قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ويحتمل أَن يكون فهم عنه أَنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها فزجره عن ذلك، فعلى الحالتين هي إنشاء ورجحه القاضي عياض وغيره وقالوا والأمر هنا وإن قلنا: إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن امتثال أمره أَوَّل وهلة، والذي يظهر أَنه ما ترك عنادًا إذ يحتمل أَن يكون ظَنُّ أَنه يلزمه عزم بركوبها أو إثم وأنَّ الإذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه فتوقف فلَمَّا أغلظ له بادر إلى الامتنال، وقيل: لأنه كان أشرف على هلكة من الجهد فائدة قيل تبين من هذا الحديث أَن البدنة تطلق على الواحدة من الإبل المُهداة إلى البيت الحرام ولو كان المراد بها مدلولها اللغوي لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم فالظاهر أَنَّ الرجل ظن أَنه خفي عليه ﷺ كونها هديًا فَقَالَ إنها بدنة، والحق أَنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلَّدة ولهذا قَالَ له لَمَّا زاد في مراجعته وملك⁽¹⁾

وفي الحديث: جواز ركوب الهدى سواء كان واجبًا أو متطوعًا به لأنه ﷺ لم يفصل في قوله ولا استفصل صاحب الهدى عن ذلك فدل على أَن الحكم لا يختلف بذلك، ويوضح هذا ما رواه أحمد من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنه سئل هل يركب الرجل هديه فَقَالَ: لا بأس قد كان النبي ﷺ يمرُّ بالرجال يمشون فيأمرهم بركوب هديه هدي النبي ﷺ وإسناده صالح قاله الحافظ العسقلاني.

وقد اختلفوا في هذا على ستة أقوال الأول الجواز مُطلقًا وبه قَالَ عُرْوَةُ بن الزبير ونسبه ابن المنذر إلى أحمد وإسحاق وبه قالت الظاهرية وهو الذي جزم به النَّوَوِيُّ في الروضة تبعًا لأصله في الضحايا.

ونقله في شرح المهدَّب عن القفال والماوردي الثاني تقييده بالحاجة كما

(1) وقال النووي البدنة حيث أطلقت في الفقه والحديث يراد بها البعير ذكرًا أو أنثى وشرطها أَن تكون في سن الأضحية وهي التي دخلت في السادسة، وقال صاحب العين هي ناقة تهدي إلى مكة.

نقله في شرح المذهب عن أبي حامد والبندنجي وغيرهما .

وقال الروياني : تجويزه بغير الحاجة يخالف النص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق حيث قَالَ وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ركوب البدنة إذا احتاج إلى ظهرها وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وهذا هو المنقول عن جماعة من التابعين أنها لا تركب إلا عند الاضطرار إلى ذلك وهو المنقول عن الشَّعْبِيِّ والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وهو قول أبي حنيفة وأصحابه فلذلك قيده صاحب الهداية من أصحابنا بالاضطرار - الثالث ما ذكره ابن عبد البر من كراهة الركوب من غير حاجة .

ونقله عن الشافعي ومالك ، الرابع ما قاله ابن العربي تركب للضرورة فإذا استراح نزل ومقتضى تقييده بالضرورة أنّ من انتهت ضرورته لا يعود إلى ركوبها إلا من ضرورة أخرى والدليل على اعتبار القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا بلفظ اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهر فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها ، وروى سعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قَالَ : يركبها إذا أعى قدر ما يستريح على ظهرها ، الخامس المنع مُطْلَقًا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه من غير وجه .

وقال الحافظ العسقلاني ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بغير الحاجة إلا أنه قَالَ : ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه ، وقيل : ضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدي الواجب كالنذر .

وقال العيني : الذي نقله الطحاوي وغيره أنّ مذهب أبي حنيفة ما ذكره صاحب الهداية كما مرّ ، السادس وجوب الركوب نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكًا بظاهر الأمر ولمخالفة ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة ، وردّه بأنّ الذين ساقوا الهدي في عهد النبي ﷺ كانوا كثيرًا ولم يأمر أحدًا منهم بذلك انتهى .

1690 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ،

وفيه نظر لما تقدّم من حديث عليّ رضي الله عنه وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح رواه أبو داود في المراسيل عن عطاء كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليه ويركبها غير منهكها فإن نتجت حمل عليها ولدها، ولا يمتنع القول بوجوبه إذا تعيّن طريقاً إلى إنقاذ مهجة إنسان من الهلاك، وفي الاستذكار كره مالك وأبو حنيفة والشافعي وأكثر الفقهاء شرب لبن الناقة بعد ريّ فصيلها، وقال أبو حنيفة والشافعي: إن نقصها الركوب والشرب فعليه قيمة ذلك، وقال مالك لا يشرب من لبنه فإن شرب لم يغرم وكذا إن ركب للحاجة لا يغرم شيئاً.

وقال الطحاوي في اختلاف العلماء قال أصحابنا والشافعي: إن احتلب منها شيئاً تصدّق به فإن أكله تصدّق بثمانه ويركب إذا احتاج فإن نقصه ذلك ضمن، ثم إنه اختلف المجيزون هل يحمل عليها متاعه فمنعه مالك، وأجازة الجمهور وكذا إن حمل عليها غيره أجازة الجمهور على التفصيل المذكور، ونقل القاضي عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها ثم إنه يجوز في الهدى الذكر والأنثى وإليه ذهب مالك، وقال ابن التين: إنه لا يهدى إلا الإناث نقله عن الشافعي، وفي التوضيح يجوز إهداء الذكر والأنثى من الإبل وهو مذهبنا وقول جماعة من الصحابة لأنّ الهدى جهة من جهات القرب فلم يختص بالذكور ولا الإناث كالضحايا.

وفي الحديث أيضًا: تكرير العالم الفتوى، وتوبيخ من لا يأتّم بها وزجره⁽¹⁾، والحديث أخرجه المؤلف في الوصايا والأدب أيضًا، وأخرجه مسلم في الحج وكذا أبو داود، والنسائي فيه أيضًا.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الفراهيدي الأزدي قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن أبي عبد الله سنبر بمهملة ثم نون موخدة بوزن جعفر الدستوائي بفتح الدال

(1) وفيه الندب إلى المبادرة إلى امتثال الأمر، وجواز مسابقة الكبار في السفر، وأن الكبير إذا رأى مصلحة للصغير لا يأفف عن إرشاده إليها، واستنبط منه المؤلف جواز انتفاع الواقف بوقفه وهو موافق للجمهور في الأوقات العامة أما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم كما سيأتي إن شاء الله تعالى في محله.

وَشُعْبَةُ قَالَا : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : «ارْكَبْهَا»، قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ : «ارْكَبْهَا» قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ : «ارْكَبْهَا» ثَلَاثًا.

105 - بَابُ مَنْ سَاقَ الْبُدْنَ مَعَهُ

وسكون السين المهملتين وفتح المثناة التحتية وبالواو والممدودة ثقة قدّمه أحمد على الأوزاعي وعلى أصحاب يحيى بن أبي كثير وعلى أصحاب قتادة، وكان شُعْبَةُ يقول هو أحفظ منّي، وكان القطان يقول : إذا سمعت الحديث من هشام الدستوائي لا تبالي أن لا تسمعه من غيره، ومع هذا فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ كان ثقة حجة إلا إنه يرى القدر، وقال العجلي ثقة ثبت في الحديث إلا أنه كان يرى القدر ولا يدعو إليه احتجّ به الأئمة.

(وَشُعْبَةُ) أي : ابن الحجاج بن الورد العتكي الواسطي ثم البصري (قَالَا : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) ابن دعامة السدوسي البصري، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عليّ بن الجعد عن شُعْبَةَ عند الإسماعيلي سمعت أنس بن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ) وفي رواية أبي ذر : قَالَ : «(ارْكَبْهَا» قَالَ) الرجل : (إِنَّهَا بَدَنَةٌ قَالَ) ﷺ : «(ارْكَبْهَا» ثَلَاثًا) أي : قالها ثلاث مرات وفي رواية أبي ذر فَقَالَ : اركبها ثلاثًا فسقط عنده ما ثبت عند الباقرين قَالَ إنها بدنة قَالَ اركبها قَالَ : إنها بدنة قَالَ اركبها، وكذا أَخْرَجَهُ أَبُو مُسْلِمٍ الكجبي في السنن عن مسلم بن إبراهيم شيخ الْبُخَارِيِّ فيه، وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عن أبي خليفة عن مسلم كذلك لكن قَالَ في آخره ويلك بدل ثلاثًا، وللترمذي من طريق أبي عوانة عن قتادة فَقَالَ له في الثالثة أو الرابعة اركبها ويحك أو ويلك وهو في صحيح البخاري في باب هل ينفع الواقف بوقفه كذلك وللنسائي من طريق سعيد عن قتادة فَقَالَ له في الثالثة أو الرابعة اركبها ويلك.

105 - بَابُ مَنْ سَاقَ الْبُدْنَ مَعَهُ

(بَابُ مَنْ سَاقَ الْبُدْنَ) التي هي الهدى (مَعَهُ) من الحلّ إلى الحرم.
قَالَ المهلب : أَرَادَ الْبُخَارِيُّ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ السَّنةَ فِي الْهَدْيِ أَنْ يَسَاقَ مِنْ

1691 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ

الحلّ إلى الحرم فإن اشتراه من الحرم خرج به إذا حجّ إلى عرفة، وهو قول مالك قَالَ: فإن لم يفعل فعليه البدل وهو قول الليث، وهو قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وسعيد بن جبير، وروي عن ابن القاسم أنه أجازره وإن لم يقف به بعرفة، وبه قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ والثوري والشافعي وأبو ثور.

وقال الشافعي: وقف الهدي بعرفة سنة لمن شاء إذا لم يسقه من الحل، وقال أَبُو حَنِيفَةَ: ليس بسنة لأنه ﷺ إنما ساق الهدي من الحلّ لأن مسكنه كان خارج الحرم، وهذا كله في الإبل فأما البقر فقد يضعف عن ذلك والغنم أضعف، ومن ثمة قَالَ مالك: لا تساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها تضعف عن قطع طول المسافة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو يَحْيَى بن عبد الله بن بكير بضم الموحدة وفتح الكاف ونسبه إلى جده لشهرته به المخزومي مولاهم المصري بالميم قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابن خالد بن عقيل بفتح العين الأيلي بفتح الهمزة وسكون التحتية وفي رواية مسلم من طريق شعيب ابن الليث عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنِي عُقَيْلٍ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمر بن الخطاب (أَنَّ) أَبَاهُ (ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ) التمتع بلغة القرآن الكريم وعرف الصحابة أعم من القرآن كما ذكره غير واحد وإذا كان أعم احتمل أن يراد به الفرد المسمى بالقران في الاصطلاح الحادث وأن يراد به باسم التمتع في ذلك الاصطلاح لكن يبقى النظر في أنه أعم في عرف الصحابة أو لا، ففي الصحيحين عن سعيد بن المسيب قَالَ: اجتمع عليّ وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعسفان فكان عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينهى عن المتعة فَقَالَ: عليّ ما تريد إلى ما أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه فَقَالَ عثمان: دعنا منك، فَقَالَ عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي لَا أَستطيع أن أدعك، فلمّا رأى عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك أهل بهما جميعًا،

فهذا يبين أنه ﷺ كان قارئاً ويفيد أن الجمع بينهما تمتع فإن عثمان رضي الله عنه كان ينهي عن المتعة وقصد علي رضي الله عنه إظهار مخالفته تقريراً لما فعله ﷺ وأنه لم ينسخ فقرن وإنما يكون ذلك مخالفة إذا كانت هي المتعة التي نهى عنها عثمان رضي الله عنه فدل على الأمرين اللذين عنياهما ويضمن ذلك اتفاق علي وعثمان رضي الله عنهما على أن القرآن من مسمى التمتع وحينئذ يجب حمل قول ابن عمر رضي الله عنهما تمتع رسول الله ﷺ على التمتع الذي نسميه قارئاً لو لم يكن عنه ما يخالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ذلك وهو ما في صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قرن الحج مع العمرة وطاف لهما طوافاً واحداً ثم قال هكذا فعل رسول الله ﷺ فظهر أن مراده بلفظ التمتع في هذا الحديث هو الفرد المسمى بالقرآن والله أعلم، وقال المهلب معناه أمر بذلك كما تقول رجم ولم يرمج لأنه كان ينكر على أنس رضي الله عنه قوله أنه قرن ويقول بل كان مفرداً وأما قوله وبدأ فأهل بالعمرة فمعناه أوهم بالتمتع وهو أن يهملوا بالعمرة أولاً ويقدموها قبل الحج قال: ولا بد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال الحافظ العسقلاني لم يتعين هذا التأويل المتعسف.

وقد قال ابن المنير في الحاشية: إن حمل قوله تمتع على معنى أمر به من أبعد التأويلات والاستشهاد عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أوهم الاستشهادات لأن الرجم وظيفة الإمام فالذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه، وأما أعمال الحج من أفراد وقرآن وتمتع فإنه وظيفة كل أحد عن نفسه، ثم أجاز تأويلاً آخر وهو أن الراوي عهد أن الناس لا يفعلون إلا كفعله لا سيما مع قوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم» فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه ﷺ تمتع فأطلق.

قال الحافظ العسقلاني: ولم يتعين هذا التأويل أيضاً بل يحتمل أن يكون معنى قوله تمتع محمولاً على مدلوله اللغوي وهو الانتفاع بإسقاط عمل العمرة والخروج إلى ميقاتها وغيره.

قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّ مَعْنَى تَمَتَّعَ أَنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مَفْرَدًا ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فَصَارَ قَارِنًا فِي آخِرِ أَمْرِهِ وَالْقَارِنُ هُوَ مَتَمَتَّعٌ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ تَرَفَّعَ بِاتِّحَادِ الْمِيقَاتِ وَالْإِحْرَامِ وَالْفِعْلُ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، قَالَ وَأَمَّا لَفْظُ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّلْبِيَةِ فِي أَثْنَاءِ الْإِحْرَامِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ أَحْرَمَ أَوَّلَ مَرَّةٍ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى مُخَالَفَةِ الْأَحَادِيثِ⁽¹⁾.

يُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ لَفْظُ تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ أَحْرَمُوا أَوَّلًا بِالْحَجِّ مَفْرَدِينَ وَإِنَّمَا فَسَخُوا إِلَى الْعُمْرَةِ آخِرًا وَصَارُوا مَتَمَتَّعِينَ فَقَوْلُهُ تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعْنَاهُ فِي آخِرِ أَمْرِهِمْ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ النَّبْهَقِيُّ فِي سَنَنِ الْكِبَرِيِّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ عَقِيلٍ إِلَى آخِرِهِ نَحْوَهُ ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا يَعَارِضُ هَذَا وَهُوَ الْإِفْرَادُ وَحَيْثُ لَمْ يَتَحَلَّلْ مِنْ إِحْرَامِهِ إِلَى آخِرِهِ شَيْءٌ فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَتَمَتَّعًا قَالَ وَهَذَا لَا يَرُدُّ عَلَى فَقْهَاءِ الْكُوفَةِ لِأَنَّ عِنْدَهُمُ الْمَتَمَتَّعُ إِذَا أَهْدَى لَا يَتَحَلَّلُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ حَجِّهِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا يَنْفِي كَوْنَهُ مَفْرَدًا لِأَنَّ الْهَدْيَ لَا يَمْنَعُ الْمَفْرَدَ مِنَ الْإِحْلَالِ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى النَّبْهَقِيِّ وَفِي الْإِسْتِذْكَارِ لَا يَصِحُّ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ مَتَمَتَّعًا إِلَّا تَمَتَّعَ قَرَانًا لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَحَلَّلْ مِنْ عُمْرَتِهِ وَأَقَامَ مُحَرَّمًا مِنْ أَجْلِ هَدْيِهِ وَهَذَا حُكْمُ الْقَارِنِ لَا الْمَتَمَتَّعِ، وَفِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْبِيلِيِّ وَلَا يَصِحُّ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ ﷺ مَتَمَتَّعًا إِلَّا تَمَتَّعَ قَرَانًا لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَمْ يَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ حَتَّى أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَحِلُّوا وَيَفْسَخُوا حَجَّهُمْ إِلَى عُمْرَةٍ، وَفَسَخَ الْحَجَّ فِي الْعُمْرَةِ خَصَّ بِهِ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَجُوزُ الْيَوْمَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ عِنْدَ أَكْثَرِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ﴾ [البقرة: 196] يَعْنِي لِمَنْ دَخَلَ فِيهِ وَمَا أَعْلَمُ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ يَجِيزُ ذَلِكَ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَتَابِعَهُ أَحْمَدُ وَدَاوُدُ وَدُونُ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَقْصًى فِي بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقَرَانِ.

(1) أَقُولُ وَهَذَا مُطَابِقٌ لِحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ قَرَنَ وَإِنْكَارُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَيْهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِكَوْنِهِ أَطْلُقَ أَنَّهُ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا أَي: فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى، فَسَاقَ الْهَدْيَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ:

(وَأَهْدَى) ﷺ أي: تقرب إلى الله تعالى بما هو مألوف عندهم من سوق شيء من النعم إلى الحرم ليزبح ويفرق على ساكنيه تعظيمًا له.
(فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ) وكان أربعًا وستين بدنة (مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ) ميقات أهل المدينة وفيه الندب إلى سوق الهدي من المواقيت ومن الأماكن البعيدة وهي من السنن التي أغفلها كثير من الناس.

(وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلًا) في أثناء الإحرام (بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَهْلًا) أي: لبي (بِالْحَجِّ) وقد تقدّم أنه ليس المراد أنه أحرم بالحج لأنه يؤدي إلى مخالفة الأحاديث في هذا الباب فوجب تأويل هذا بما يوافق الأحاديث، ويؤيد هذا التأويل كما سبق قوله: (فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ) أي: في آخر الأمر فإن أكثرهم أحرموا بالحج أولاً مفردين وإنما فسخوه إلى العمرة آخر الأمر فصاروا متمتعين.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أَنْ قَوْلَهُ وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا يَرِيدُ أَنَّهُ بَدَأَ حِينَ أَمَرَهُمْ بِالتَّمَتُّعِ أَيُّ: أَنْ يَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا وَيَقْدِمُوهَا قَبْلَ الْحَجِّ وَأَنْ يَنْشُتُوا الْحَجَّ بَعْدَهَا إِذَا حَلُّوا مِنْهَا.

(فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى، فَسَاقَ) زاد في بعض الأصول معه (الْهَدْيَ) وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ قَالَ: لِلنَّاسِ) في رواية عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَهْلُوا بِذِي الْحُلَيْفَةِ لَكِنْ الَّذِي تَدَلُّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ رَوَايَةِ عَائِشَةَ وَجَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ لَهُمْ ذَلِكَ فِي مَنَتِهِمْ سَفَرَهُمْ وَدَنُوهُمْ مِنْ مَكَّةَ وَهُمْ بِسَرَفٍ كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْ بَعْدَ طَوَافِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَحْتَمِلُ تَكَرُّارَ الْأَمْرِ بِذَلِكَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَأَنَّ

(1) أي: بحضرته.

«مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ، حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيُطَفِّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصُرْ وَلْيَحْلِلْ، ثُمَّ لِيَهْلَ بِالحَجِّ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا،

العزيمة كانت أخيرا حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة.

(مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَشَيْءٍ) وفي رواية إلى ذر وابن عساكر: من شيء (حَرَمٌ مِنْهُ) أي: من أفعاله (حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ) إن كان حاجًّا فإن كان معتمراً فكذلك لما في الرواية الأخرى ومن أحرم بعمرة فلم يهد فليحلل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحلّ حتى ينحر هديه.

(وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيُطَفِّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، وَلْيَقْصُرْ) من شعر رأسه وهكذا في رواية مسلم بصيغة أمر الغائب وفي رواية أبي ذر ويقصر على صورة المضارع وقال الكِرْمَانِيُّ وهو بالرفع والجزم انتهى، ووجه الرفع أن يكون المضارع على أصله لتجرّده عن النواسخ والتقدير وبعد الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة يقصر من التقصير وهو أخذ بعض شعر رأسه، ووجه الجزم أن يكون عطفاً على المجزوم قبله ويكون التقدير وليقصر، وإنما لم يقل وليلحق وقد كان الحلق جائزاً بل أفضل ليبقي له شعر يحلّقه في الحج فإن حلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة وفي هذا دليل على أن الحلق والتقصير نسك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور.

(وَلْيَحْلِلْ) بسكون اللام الأولى والثالثة وكسر الثانية ولفظه أو ومعناه الخبر يعني ويصير حلالاً فله فعل كلّ ما كان محظوراً عليه بسبب الإحرام ويحتمل أن يكون إذناً كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ والمراد فسخ الحج عمرة وإتمامها حتى يحلّ منها.

(ثُمَّ لِيَهْلَ بِالحَجِّ) أي: بعد تقصيره وتحلّله يحرم بالحج أي: في وقت خروجه إلى عرفات لا أنه يلزم أن يهلّ بالحج عقيب إحلاله من العمرة فلذلك أتى بكلمة الدالة على التراخي ثم لتدلّ على ذلك.

(فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا) أي: لم يجده هناك إمّا لعدم الهدى أو لعدم ثمنه أو

فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»

لكونه يباع بأكثر من ثمن المثل أو كان صاحبه لا يريد البيع.

(فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ) وهو اليوم السابع من ذي الحجة والثامن والتاسع كما هو الأفضل عندنا وعند الشافعية وذلك بعد الإحرام بالحج كما هو الأفضل عند الشافعية أيضًا فإن صامها قبل الإهلال به أجزأه على الصحيح وأما قبل التحلل من العمرة فجوّزه مالك والثوري وأكثر الحنفيّة، ومنعه الشافعية على الصحيح من الأقوال منهم، وعلى الأول فمن استحبّ صيام يوم عرفة بعرفات قَالَ يحرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع وإلا فيحرم يوم السادس ليفطر بعرفة والتابع فيه وفي السبعة ليس بشرط كما في التنفّ لكن يندب فيها السابع.

(وَسَبْعَةً) أي: وليصم سبعة (إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ) وبظاهره أخذ الشافعيّ فَقَالَ: يصوم السبعة ببلده أو بمكان توطن به كمكة ولا يجوز صومها في توجهه إلى أهله لأنه تقديم للعبادة البدنية على وقتها، وقالت الحنفيّة معناه إذا فرغ من أفعال الحج إذ الفراغ سبب الرجوع فأطلق المسبّب على السبب فلو صام هذه السبعة بمكة فإنه يجوز عندنا.

وقال الشافعيّ: لا يجوز إلا ان ينوي الإقامة بها فإن لم يصم الثلاثة في الحج إلى يوم النحر تعيّن الدم فلا يجوز أن يصوم الثلاثة ولا السبعة بعدها.

وقال الشافعيّ: يصوم الثلاثة بعد هذه الأيام يعني أيام التشريق، وقال مالك يصومها في هذه الأيام، قلنا النهي عن صوم هذه الأيام معروف، ولا يؤدّي بعدها أيضًا لأن الهدى أصل وقد نقل حكمه إلى بدل موصوف بصفة وقد فأت فعاد الحكم إلى الأصل وهو الهدى، وفي شرح الموطأ للإشيلي ووقت هذا الصوم من حين يحرم بالحج إلى آخر أيام التشريق والاختيار تقديمه في أوّل الإحرام رواه ابن الجلاب، وإنما اختار تقديمه لتعجيل إبراء الذمة ولأنه وقت متفق على جواز الصوم فيه فإن فاته ذلك قبل يوم النحر صامه أيام منى فإن لم يصم أيام منى صام بعدها قاله عليّ وابن عمر وعائشة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وبه قَالَ الشافعيّ وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه أجاز

للمتمتع أن يصوم في العشر وهو حلال .

وقال مجاهد وطاوس إذا صامهنّ في أشهر الحج أجزأه وهذان القولان شاذان ، وقال أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن اختلف السلف فيمن لم يجد الهدي ولم يصم الأيام الثلاثة قبل يوم النحر فَقَالَ عمر بن الخطاب وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم وسعيد بن جبير وإبراهيم وطاوس لا يجزئه إلا الهدي وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

وقال ابن عمر وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم يصوم أيام منى وهو قول مالك وقال علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يصوم بعد أيام التشريق وهو قول الشافعي انتهى .

فإن قيل روى البُخَارِيُّ في كتاب الصوم من حديث الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وعن سالم عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا لَا يَرْتَحِصُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ .

وروى الطحاوي من حديث الزُّهْرِيِّ ومن لم يصم في العشر إنه يصوم أيام التشريق ورواه البَيْهَقِيُّ في سننه ، فالجواب أنه روي عن جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أنه ﷺ قَالَ : «إِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ» وأراد بهذه الأيام أيام التشريق منهم علي بن أبي طالب أخرجه الطحاوي بإسناد حسن عنه أنه قَالَ : خرج منادي رسول الله ﷺ في أيام التشريق فَقَالَ : «إِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ» ، وقد أخرج الطحاوي أحاديث في منع الصوم في أيام التشريق عن ستة عشر نفساً من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم وقد ذكرهم الْعَيْنِيُّ في شرح معاني الآثار للطحاوي .

وقد قَالَ الطحاوي : إذا أثبت بهذه الآثار عن رسول الله ﷺ النهي عن صيام أيام التشريق وكان نهيه عن ذلك بمنى والحاج مقيمون بها وفيهم المتمتعون والقارنون ولم يستثن منهم متمتعاً ولا قارناً دخل فيه المتمتعون والقارنون ، وأما الحديث الذي رواه سالم عن أبيه مرفوعاً فهو ضعيف وفي سنده يحيى بن سلام

فَطَافَ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، وَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ، ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ وَمَشَى أَرْبَعًا، فَرَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا، فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ، ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ

نزيل مصر قَالَ الدارقطني: ضعيف وفيه مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه مقال، وذكر الطحاوي عن شُعْبَةَ أَنَّ حَدِيثَ يَحْيَى بن سلام حَدِيثٌ مَنْكَرٌ لَا يَثْبُتُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالرَّوَايَةِ لضعف يحيى بن سلام وابن أبي ليلى وسوء حفظهما.

(فَطَافَ) رسول الله ﷺ وصرح به هكذا في صحيح مسلم.

(حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ، وَاسْتَلَمَ) أي: مسح (الرُّكْنَ) أي: الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ وَحَالُ كَوْنِهِ (أَوَّلَ شَيْءٍ) أي: مبدؤًا به، (ثُمَّ خَبَّ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة أي: رمل وأسرع (ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ) أي: في الثلاثة الأولى من الطواف.

(وَمَشَى أَرْبَعًا) أي: أربع مرات أي: لم يرمل في بقية الأطواف وهي الأربعة وفي رواية أبي ذرٍّ أربعة أي: أربعة أطواف، (فَرَكَعَ) أي: صَلَّى (حِينَ قَضَى) أي: أَدَّى (طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ) سَبْعًا (عِنْدَ الْمَقَامِ) أي: مقام إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وقد مر تفصيله.

(رَكَعَتَيْنِ) صلاة الطواف (ثُمَّ سَلَّمَ) عقيب الركعتين، (فَأَنْصَرَفَ فَأَتَى الصَّفَا) بالقصر، (فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) أي: سعى بينهما (سَبْعَةَ أَطْوَافٍ) وظاهر الكلام أنه حين فرغ من الركعتين توجه إلى الصفا ولم يشتغل بشيء آخر لكن في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل عند مسلم ثم رجع إلى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب الصفا.

(ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ) أي: بالوقوف بعرفة لأنه من أركان الحج ورمي الجمرات لأنه من واجباته، ولم يقل وعمرته لدخولها في الحج أو لأنه كان مفردًا على اختلاف الأقوال.

(وَنَحَرَ هَدْيَهُ) الذي ساقه معه من المدينة (يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ) أي: دفع نفسه أو راحلته بعد الإتيان بهذه الأفعال إلى المسجد الحرام.

فَطَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْدَى وَسَاقِ الْهَدْيِ مِنَ النَّاسِ.

1692 - وَعَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(فَطَافَ بِالْبَيْتِ) المعظم طواف الإفاضة، (ثُمَّ حَلَّ) ﷺ (مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ) أي: حصل له حل كل شيء حرم لأجل الإحرام وقد تقدم أن سبب عدم إحلاله قبل ذلك كونه ساق الهدي وإلا لكان يفسخ الحج إلى العمرة ويتحلل منها كما أمر به أصحابه واستدل به على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم خلافاً لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فما مصدرية وتحتمل الخبرية وفاعل فعل قوله: (مَنْ أَهْدَى) مَمَّنْ كان معه ﷺ.

(وَسَاقِ الْهَدْيِ مِنَ النَّاسِ) ومن للتبعيض لأن كل من كانوا معه لم يسوقوا الهدي⁽¹⁾، وقال ابن شهاب.

(بَابُ مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيِ مِنَ النَّاسِ) وعن عُرْوَةَ وهو غير صحيح كما قَالَ الْكِرْمَانِيُّ بل هو من تخبيط الناسخ، وقد أخرجه مسلم مثل النسخة الصحيحة.

(وَعَنْ عُرْوَةَ) أي: ابن الزبير فهو عطف على قوله عن سالم ووقع في بعض النسخ هنا ونسب إلى رواية أبي الوقت بعد قوله ﷺ: (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ) أي: عُرْوَةَ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية ابن عساكر: عن النبي ﷺ قد تعقب المهلب قول ابن

(1) قال الحافظ العسقلاني وأغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوي الخبر رضي الله عنهم هذا. والكرماني لم يشرحه على هذه النسخة كذا، بل قال وفي بعضها وقع هنا باب وعلى هذه النسخة فاعل فعل ابن عمر لكن الصحيح هو الأول انتهى. فالحافظ العسقلاني لم يصب في تخطئه هنا.

106 - بَاب مَنِ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ

1693 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِأَبِيهِ: أَقِمْ، فَإِنِّي لَا آمَنُهَا.....

شهاب بمثل الذي أَخْبَرَنِي سالم فَقَالَ يعني مثله في الوهم لأن أحاديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كلها شاهدة بأنه حج مفردًا، وأجاب عنه الحافظ العسقلاني بأنه ليس وهما إذ لا مانع من الجمع بين الروایتين فيكون المراد بالإفراد في حديثها البداء بالحج وبالتمتع بالعمرة إدخالها على الحج قَالَ وهو أولى من توهيم جبل من جبال الحفظ انتهى، وحديث الباب أَخْرَجَهُ مسلم وأبو داود والنسائي في الحج أَيضًا.

106 - بَاب مَنِ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ

(بَاب مَنِ اشْتَرَى الْهَدْيَ) بسكون الدال مع تخفيف الياء ويجوز كسر الدال مع تشديد الياء هو ما يهدي إلى الحرم من النعم ويجزئ في الأضحية ويطلق أَيضًا على دم الجبران (مِنَ الطَّرِيقِ) عند توجهه إلى البيت الحرام سواء كان في الحلّ أو الحرم وإنّ سوقه معه من بلده ليس بشرط وقال ابن بطال أراد أن يبين أن مذهب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الهدى: أنه ما أدخل من الحلّ إلى الحرم لأن قديمًا من الحلّ هذا، ولا يخفى أنّ الترجمة أعم من فعل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فكيف يكون بيانًا له.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِي قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيد بن درهم، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِأَبِيهِ) عبد الله ابن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عام نزل الحجاج بمكة لقتال ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين.

(أَقِمْ) بفتح الهمزة وكسر القاف أمر من الإقامة يعني أنه قَالَ لِأَبِيهِ لَمَّا أَرَادَ التَّوَجُّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ أَقِمْ عِنْدَنَا لَا تَحْجَّ فِي هَذِهِ السَّنَةِ فَإِنَّ فِيهَا فِتْنَةَ الْحَجَّاجِ فَيَكُونُ فِيهِ قِتَالٌ يَصُدِّكَ عَنِ الْبَيْتِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَإِنِّي لَا آمَنُهَا) أَي: لَا أَمْنُ الْفِتْنَةَ

أَنْ سَتُصَدُّ عَنِ الْبَيْتِ، قَالَ: «إِذَا أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]، «فَأَنَا أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عَلَى نَفْسِي الْعُمْرَةَ»، فَأَهْلٌ بِالْعُمْرَةِ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ

في هذه السنة وهو بفتح الهمزة الممدودة وفتح الميم المخففة، وقد تقدّم في باب طواف القارن بلفظ لا آمن، وفي رواية المستملي والسرخسي لا إيمئها بكسر الهمزة وسكون الياء على لغة من يكسر حرف المضارعة إذا كان الماضي على فعل بكسر العين ومستقبله يفعل بفتحها نحو: أنا أعلم وأنت تعلم ونحن نعلم وهو يعلم، فإذا كسرت الهمزة قلبت الألف ياء ساكنة.

(أَنْ سَتُصَدُّ) بفتح الهمزة ونصب الدال ورفعها أي أي ستمنع وفي رواية السرخسي إن تصدّ بدون السين ونصب الدال.

(عَنِ الْبَيْتِ، قَالَ) ابن عمر رضي الله عنهما: (إِذَا أَفْعَلُ) نصب بإذن (كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من الإحلال حين صدّ بالحديبية.

(وَقَدْ قَالَ اللَّهُ) تعالى: (﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ فَأَنَا أَشْهَدُكُمْ) من الإشهاد (أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عَلَى نَفْسِي الْعُمْرَةَ، فَأَهْلٌ بِالْعُمْرَةِ) وفي رواية أبي ذر: فأهل بالعمرة من الدار، وكذا رواه أبو نعيم من رواية علي بن عبد العزيز عن أبي النعمان شيخ البخاري وفيه حجة على من لم ير جواز الإحرام من خارج المواقيت ونقل ابن المنذر الإجماع على الجواز، ثم قيل: هو أفضل من الميقات، وقيل: دونه وقيل: مثله، وقيل: من كان له ميقات معين فهو في حقه أفضل وإلا فمن داره أفضل، وللشافعية في أرجحية الإحرام من الدار اختلاف، وقال الرافعي: يؤخذ من تعليلهم أن من أمن على نفسه كانا أرجح في حقه وإلا فمن الميقات أفضل، والنبى ﷺ أحرم بحجته وبعمره الحديبية من ذي الحليفة، وقد تقدم قول البخاري وكره عثمان رضي الله عنه أن يحرم من خراسان أو كربان في باب قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: 197].

(قَالَ) عبد الله بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم: (ثُمَّ خَرَجَ) أي: أبوه عبد الله رضي الله عنه إلى الحج (حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ) موضع قدام ذي

أَهْلَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَقَالَ: «مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ»، ثُمَّ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنْ قُدَيْدٍ، ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا، فَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

الحليفة (أَهْلٌ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَقَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) في العمل (إِلَّا وَاحِدًا) لأنَّ القارن لا يطوف عنده إلا طوافًا واحدًا وسعيًا واحدًا وقالت الْحَنَفِيَّةُ على القارن تعدد الطواف والسعي وأجابوا عن هذا بأن المراد من هذا الطواف طواف القدوم كما مرَّ في طواف القارن وقام الإجماع على أنَّ من أهلَّ بالعمرة في أشهر الحج أنَّ له أن يدخل عليها الحج ما لم يفتح الطواف بالبيت لأنَّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أهلوا بعمرة في حجة الوداع ثم قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا»، وبهذا احتج مالك في موطنه، واختلفوا في إدخاله عليها إذا افتتح الطواف فَقَالَ مالِك: يلزمه ذلك ويكون قارنًا وذكر أنه قول عطاء، وبه قَالَ أَبُو ثَوْرٍ.

وإما إدخال العمرة على الحج فمنع منه مالك وهو قول إسحاق وأبي ثور والشَّافِعِيُّ في الجديد، وأجازه الكوفيون وقالوا: يصير قارنًا، وذكر أنه قول عطاء ولكنه أساء فيما نقل، والقياس عند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أن لا يمنع من إدخال عمرة على حج؛ لأن من أصله أنَّ على القارن تعدد الطواف والسعي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(ثُمَّ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنْ قُدَيْدٍ) بضم القاف وفتح الدال موضع في أرض الحل وهذا هو موضع الترجمة، كونه معه من بلده أفضل وشراه في طريقه أفضل من شراه بمكة ثم من عرفة فإن لم يسقه أصلاً بل اشتراه من منى جاز وحصل أصل الهدى.

(ثُمَّ قَدِمَ) بفتح القاف وكسر الدال أي: مكة (فَطَافَ) بالبيت الحرام (لَهُمَا) أي: للحج والعمرة (طَوَافًا وَاحِدًا) وسعى سعيًا واحدًا.

(فَلَمْ يَحِلَّ) من إحرامه (حَتَّى حَلَّ) وفي رواية السرخسي حتى أحلَّ بزيادة الهمزة في أوله يقال حلَّ وأحلَّ بمعنى (مِنْهُمَا) أي: من الحج والعمرة (جَمِيعًا) وقد مضى هذا الحديث في باب طواف القارن.

107 - باب مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ أَحْرَمَ

107 - باب مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ أَحْرَمَ

(باب) حكم (مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ أَحْرَمَ) الإشعار لغة: هو الإعلام من الشعور الذي هو العلم بالشيء، من (شَعَرَ يَشْعُرُ) من باب (نَصَرَ يَنْصُرُ) إذا علم وشرعاً هو أن يضرب صفحة سنامها اليمنى بحديدة حتى يتلطخ بالدم ظاهراً وهو سنة ولا نظر فيه إلى الإيلام لأنه لا منع إلا ما منعه الشرع وذكر القزاز إشعارها أن يوجأ أصل سنامها بسكين سميت بما حلّ فيها وذلك لأن الذي فعلت به علامة يعرف بها، وفي الحكم هو أن يشقّ جلدها أو يطعنها حتى يظهر الدم.

وقال ابن قرقول: إنّ إشعارها هو تعليمها بعلامة يشقّ جلد سنامها عرضاً من الجانب الأيمن هذا عند الحجازيين، وأمّا العراقيون فالإشعار عندهم تقليدها بقلادة وقيل الإشعار أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمته فيكون ذلك علامة على كونها هدياً، وأمّا كيفية الإشعار فاختلف فيها فقَالَ أَبُو يُوسُفَ ومحمد كيفيته أن يطعننها في أسفل سنامها من الجانب الأيسر حتى يسيل الدم، وعند الشافعي وأحمد في قول من الجانب الأيمن⁽¹⁾، وقال ابن قدامة وعن أحمد من الجانب الأيسر لأن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فعله كذلك.

وبه قَالَ مالِك، وحكاه ابن حزم عن مجاهد يقول: كانوا يستحبّون الإشعار في الجانب الأيسر وفي شرح الموطأ للإشيلي وجاز الإشعار في الجانب الأيمن وفي الجانب الأيسر، وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ربّما فعل هذا وربّما فعل هذا، وأكثر أهل العلم يستحبّون في الجانب الأيمن منهم الشافعي وإسحاق لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صلى

(1) وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن يكون صعباً فإذا لم يستطع أن يدخل بينهما أشعر من الشق الأيمن وتبين بهذا أن ابن عمر رضي الله عنهما كان طعن في الأيمن تارة وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتهيأ له ذلك.

الظهر بذى الحليفة ثم دعا ببدنه فأشعرها في صفحة سنامها اليمنى ثم سلت الدم عنها وقلدها بنعلين أخرجه وعند أبي داود ثم سلت الدم بيده، وفي لفظ ثم سلت الدم بأصبعه.

وقال ابن حبيب أشعر طولاً وقال السفاقسي عرضاً، والعرض عرض السنام من العنق إلى الذنب وقال مجاهد أشعر من حيث شئت، ثم قَالَ والإشعار طولاً في شق البعير أخذاً من جهة مقدم البعير إلى جهة عجزه فيكون مجرى الدم عريضاً فيتبين الإشعار، ولو كان مع عرض البعير كان مجرى الدم يسيراً خفيفاً لا يقع به المقصود الإعلان بالهدي، ثم إِنَّ الإشعار سنة كما تقدّم آنفاً وهو مذهب جمهور العلماء وذكر ابن أبي شيبة في مصنفه بأسانيد جيدة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنْ شِئْتَ فَأَشْعِرْ وَإِنْ شِئْتَ فَلَا .

وقال ابن حزم في المحلّى قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ أَكْرَهُ الْإِشْعَارَ وَهُوَ مِثْلُهُ وَهِيَ مِنْهِيَ عَنْهَا وَعَنْ تَعْذِيبِ الْحَيَّوَانِ وَقَالَ هَذِهِ طَامَةٌ مِنْ طَوَامِ الْعَالَمِ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ، أَفْ لِكُلِّ عَقْلٍ يَتَعَقَّبُ حُكْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُلْزِمُهُ أَنْ تَكُونَ الْحِجَامَةُ وَفَتْحَ الْعِرْقِ مِثْلُهُ فَيَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذِهِ قَوْلُهُ لَا يَعْلَمُ لِأَبِي حَنِيفَةَ فِيهَا مُتَقَدِّمٌ فِي السَّلَفِ وَلَا مُوَافِقٌ مِنْ فَقَهَاءِ عَصْرِهِ إِلَّا مِنْ ابْتِلَاةِ اللَّهِ بِتَقْلِيدِهِ، أَنْتَهَى كَلَامُهُ .

وتعقّبه المولى العيني رَحِمَهُ اللَّهُ : بِأَنَّ هَذَا سَفَاهَةٌ وَقَلَّةُ حَيَاءٍ يَعْنِي مَنْ مَقْلَدٌ يَقُولُ إِمَامَهُ فِي حَقِّ ذَلِكَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْخَلْقِ كُلِّهِمْ عِيَالُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْفَقْهِ وَقَدْ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِمَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ وَلَا سِيَّامَا مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ لَمْ يَكْرَهُ أَصْلَ الْإِشْعَارِ وَلَا كَوْنَهُ سَنَةً وَإِنَّمَا كَرِهَ مَا يَفْعَلُ عَلَى وَجْهِ يَخَافُ مِنْهُ هَلَاكُهَا لِسَرِيَانِ الْجَرَحِ لَا سِيَّامَا فِي الْحِجَازِ مَعَ الطَّعْنِ بِالسِّنَانِ أَوْ الشَّفْرَةِ فَأَرَادَ سَدَّ الْبَابِ عَلَى الْعَامَةِ لِأَنَّهُمْ لَا يَرَاعُونَ الْحَدَّ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ وَقَفَ عَلَى الْحَدِّ فَقَطَعَ الْجِلْدَ دُونَ اللَّحْمِ فَلَا يَكْرَهُهُ، وَذَكَرَ الْكِرْمَانِيُّ فِي صَاحِبِ الْمَنَاسِكِ عَنْهُ اسْتِحْسَانَهُ قَالَ وَهُوَ الْأَصَحُّ لَا سِيَّامَا إِذَا كَانَ بِمَبْضَعٍ وَنَحْوِهِ فَيَصِيرُ كَالْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَهَذِهِ قَوْلُهُ لَا يَعْلَمُ

لأبي حنيفة فيها متقدم من السلف فقول فاسد، لأن ابن بطال ذكر: أَنَّ إِبْرَاهِيمَ النخعي أَيْضًا لَا يَرَى الْإِشْعَارَ، وَلَمَّا رَوَى التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَعَلَيْنِ وَأَشْعَرَ الْهَدْيَ بِالشَّقِ الْأَيْمَنِ بِذِي الْحَلِيفَةِ وَأَمَاطَ عَنْهُ الدَّمَ قَالَ سَمِعْتُ يُوسُفَ بْنَ عَيْسَى يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَيْمًا يَقُولُ حِينَ رَأَى هَذَا الْحَدِيثَ لَا تَنْظُرُوا إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الرَّأْيِ فِي هَذَا فَإِنَّ الْإِشْعَارَ سَنَةٌ وَقَوْلُهُمْ بِدْعَةٌ، قَالَ وَسَمِعْتُ أَنَّ السَّائِبَ يَقُولُ كُنَّا عِنْدَ وَكَيْعٍ فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي الرَّأْيِ: أَشْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ مِثْلَةُ فَقَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النخعي أَنَّهُ قَالَ الْإِشْعَارَ مِثْلَةً قَالَ: فَرَأَيْتَ وَكَيْعًا غَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا وَقَالَ أَقُولُ لَكَ أَشْعَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَقُولُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ مَا أَحَقَّكَ أَنْ تَحْبِسَ ثُمَّ لَا تَخْرُجَ حَتَّى تَنْزِعَ عَنْ قَوْلِكَ هَذَا أَنْتَهَى.

وقال أَيْضًا: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَكْرَهُ الْإِشْعَارَ أَنْ تَحْبِسَ ثُمَّ لَا تَخْرُجَ حَتَّى تَنْزِعَ عَنْ قَوْلِكَ هَذَا أَنْتَهَى⁽¹⁾.

أَيْضًا: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَكْرَهُ الْإِشْعَارَ إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ وَقَالَا يَقُولُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا.

وقال الْعَيْنِيُّ: الْجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ وَكَيْعٍ وَعَمَّا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ وَعَنْ قَوْلِ كُلِّ مَنْ يَتَعَقَّبُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمِثْلِ هَذَا يَحْصُلُ مِمَّا قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ وَقَدْ رَأَيْتُ كُلَّ مَا ذَكَرُوهُ فِيهِ أُرِيحِيَّةُ الْعَصْبِيَّةِ وَالْحِطُّ عَلَى مَنْ لَا يَجُوزُ الْحِطُّ عَلَيْهِ وَحَاشَا مِنْ أَهْلِ الْإِنْصَافِ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُمْ مَا لَا يَلِيْقُ ذِكْرِهِ فِي حَقِّ الْأُئِمَّةِ الْأَجْلَاءِ عَلَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَكْرَهُ أَصْلَ الْإِشْعَارِ وَلَا كَوْنَهُ سَنَةً كَمَا مَرَّ آنفًا.

وقال أَيْضًا: لَا أَتَّبِعُ الرَّأْيَ وَالْقِيَاسَ إِلَّا إِذَا لَمْ أَظْفَرْ بِشَيْءٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السَّنَةِ أَوْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَدْ

(1) وقال الخطابي أشعر النبي ﷺ بدنة آخر حياته ونهيه عن المثلة كان أول مقدمه المدينة مع أنه ليس من المثلة بل من باب آخر انتهى، أي: بل هو كان كالختان والفصد وشق أذن الحيوان لتكون علامة وغير ذلك.

خَيْرًا صاحب الهدي في الإشعار وتركه على ما ذكر عن قريب وهذا يشعر منهما
أنهما كانا لا يريان الإشعار سَنَةً ولا مستحَبًّا يعني دل ذلك على أن الإشعار
ليس بنسك واللّه الهادي إلى سبيل الرشاد.

وأما الحكمة في الإشعار: فمن وجهها أن البدنة التي أشعرت إذا اختلطت
بغيرها تميّزت وإذا أضلّت عرفت.

ومنها: أن السارق ربّما ارتدع فتركها.

ومنها: أنها قد تعطب فتخر فإذا رأى المساكين عليها العلامة أكلوها
وأنهم يتبعونها إلى المنحر لينالوا منها.

ومنها: أن فيها تعظيم شعائر الشرع وحثّ الغير عليها، ثم إن الإشعار مختصّ
بالإبل أو لا؟ قال ابن بطال: اختلفوا في إشعار البقر فكان ابن عمر رَضِيَ اللّهُ
عَنْهُمَا يشعر من أسنمتها وحكاه ابن حزم عن أبي بن كعب رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ أَيْضًا.
وقال الشَّعْبِيُّ: تقلّد وتشعر وهو قول أبي ثور.

وقال مالك: تشعر التي لها سنام وتقلّد ولا تشعر التي لا سنام لها وتقلّد.

وقال سعيد بن جبير: تقلّد ولا تشعر، وأما الغنم فلا يسنّ إشعارها
لضعفها ولأنّ صوفها يستر موضع الإشعار.

وقال ابن التين: وما علمت أحدا ذكر الخلاف في البقر المسمنة إلا الشيخ
أبا إسحاق وما أراه موجودًا، وأما التقلّد فهو أن يعلّق في عنق البدنة شيء
ليعلم أنه هدي فلو قلّد بنعل أو جلد أو عُروّة مزادة أو لحى شجر أو شبيه ذلك
يحصل المقصود عندنا، وذهب الشَّافِعِيُّ والثوري إلى أنها تقليد بنعلين وهو
قول ابن عمر رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا.

وقال الزُّهْرِيُّ ومالك: يجرئ واحدة، وعن الثَّوْرِيِّ يجرئ فم القرية ونعلان
أفضل لمن وجدهما، وهو سنة بالإجماع هذا.

وقال ابن بطال: غرض البخاري في هذه الترجمة أن يبين أنّ المستحبّ أن
لا يشعر المحرم ولا يقلّد إلا في ميقات بلده.

وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَهْدَى مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ وَأَشْعَرَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يَطْعُنُ فِي شِقِّ سَنَامِهِ الْأَيْمَنِ بِالشَّفْرَةِ، وَوَجْهَهَا قِبَلَ الْقِبْلَةِ بَارِكَةً.

وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أنّ غرضه الإشارة إلى رد قول مجاهد لا يشعر حتى يحرم، أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة وهو خلاف ما في الترجمة لقوله أشعر ثم أحرم، ووجه دلالة حديث المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنّ ظاهر قوله حتى إذا كانوا بذي الحليفة قلد الهدى وأحرم البداءة بالتقليد، ووجه دلالة حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن قولها ثم قلدتها وأشعرها وما حرم عليه شيء يدلّ على أنّ تقدّم الإحرام ليس شرطًا في صحة التقليد والإشعار، وأبين من ذلك لتحصيل مقصود الترجمة ما أَخْرَجَهُ مسلم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظهر بذي الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدتها نعلين ثم ركب راحلته فلمّا استوت به على البيداء أهلّ بالحج.

(وَقَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا أَهْدَى مِنَ الْمَدِينَةِ قَلْدَهُ⁽¹⁾ وَأَشْعَرَهُ) الضمير المنصب في قلدّه وأشعره إلى الهدى المستفاد من قوله أهدي: (بِذِي الْحُلَيْفَةِ، يَطْعُنُ) بضم العين من الطعن بالرمح ونحوه.

(فِي شِقِّ) بكسر الشين المعجمة وهي الناحية والنصف والمراد في ناحية صفحة (سَنَامِهِ) بفتح السين المهملة أي: سنام الهدى (الْأَيْمَنِ) نعت لشق (بِالشَّفْرَةِ) بفتح الشين المعجمة أي: السكين العريض بحيث يكشط جلدها حتى يظهر الدم.

(وَوَجْهَهَا) أي: والحال أنّ وجه البدنة التي هي الهدى وليس بإضمام قبل الذكر.

(قِبَلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة (الْقِبْلَةِ) في حالتي التقليد والإشعار (بَارِكَةً) نصب على الحال.

(1) بأن يعلق في عنق الهدى نعلين من النعال التي تلبس في الإحرام.

1694، 1695 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ

الرُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ، عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ،

ومطابقة الأثر للترجمة من حيث إن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يقلّد ويشعر
بذي الحليفة والظاهر أنه يبدأ بالتقليد والإشعار قبل الإحرام، وهذا التعليق وصله
مالك في الموطأ قَالَ عن نافع عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان إذا
أهدى هدياً من المدينة قلّده بذي الحليفة يقلّده قبل أن يشعره وذلك في مكان
واحد وهو متوجّه إلى القبلة يقلّده بنعلين ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه
حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به فإذا قدم غداة النحر نحره، فإن قيل الذي
علّقه البُخَارِيُّ يدلّ على الأيمن والذي رواه مالك يدلّ على الأيسر⁽¹⁾ فالجواب
أنه قَالَ ابن بطال روي أنّ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يشعرها مرة في الأيمن
ومرة في الأيسر فأخذ مالك وأحمد في رواية برواية الأيسر وأخذ الشافعي وأحمد
في رواية أخرى برواية الأيمن⁽²⁾، وعن نافع عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان إذا
طعن في سنام هديه وهو يشعره قَالَ بسم الله والله أكبر.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن موسى أبو العباس وقال الحاكم أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
السمسار المروزي المعروف بمردويه وقال الدارقطني هو ابن شويه ورجح المزي
الأول قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بفتح الميمين
هو ابن راشد، (عَنِ الرُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ) ابن العوام، (عَنِ
الْمُسَوِّرِ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو (ابْنِ مَخْرَمَةَ) بفتح
الميمين وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء بن نوفل بن وهيب بن عبد مناف بن
زهرة بن كلاب بن مرة بن لؤي بن غالب، وأمّه عاتكة أخت عبد الرحمن بن عوف
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ القرشي الرُّهْرِيُّ يكنى أبا عبد الرحمن سمع النبي ﷺ وعمر بن
الخطاب وعمر بن عوف عندهما والمغيرة بن شُعْبَةَ ومحمد بن مسلمة عند

(1) وروى البيهقي عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يبالي في أي:
الشقين أشعر في الأيسر أو في الأيمن وقد مر فيما تقدم أيضاً.

(2) قال البيهقي وإنما يقول الشافعي ما روي في ذلك عن النبي ﷺ يشير إلى حديث ابن عباس
رضي الله عنهما أشعر النبي ﷺ في الشق الأيمن.

وَمَرْوَانَ قَالَا: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ.....

مسلم، وكان مولده بعد الهجرة بسنتين، وقدم المدينة بعد الفتح وهو ابن ست سنين، وتوفي النبي ﷺ وهو ابن ثمانين سنين، وهو أصغر من عبد الله بن الزبير بأربعة أشهر، قَالَ الْبَغَوِيُّ حفظ عن النبي ﷺ أحاديث وحديثه عنه ﷺ في خطبته على بنت أبي جهل في الصحيحين وغيرهما، ووقع في بعض طرقه عند مسلم سمعت النبي ﷺ وأنا محتلم، وهذا يدل على أنه ولد قبل الهجرة لكنهم أطبقوا على أنه ولد بعدها، وقد تأول بعضهم أن قوله محتلم من الجلم بالكسر لا من الجلم بالضم، يريد أنه كان عاقلاً ضابطاً لما يتحمله، وتوفي في حصار ابن الزبير الأول أصابه حجر من حجارة المنجنيق الذي نصبه الحصين بن نمير من قبل يزيد ابن معاوية على جبل أبي قبيس فكانت تصيب حجارة المنجنيق الكعبة فنوهنت، وقصته مشهورة مذكورة في كتب التواريخ وكان يصلي في الحجر فأقام خمسة أيام، ومات يوم أتى نعي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وصلى عليه ابن الزبير وأصحابه، لا في الحصار الثاني سنة ثلاث وسبعين زمن الحجاج وفيه قتل ابن الزبير ولم يبق المسور إلى هذا الزمان (وَمَرْوَانَ) هو ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس أبو عبد الملك القرشي الأموي هو ابن عم عثمان رضي الله عنه وكتبه في خلافته ولد بعد الهجرة بسنتين، وقيل: بأربع وقال ابن أبي داود: وكان في الفتح مميّزاً ولكن لا أدري أسمع من النبي ﷺ شيئاً أم لا، وقال في الإصابة: ولم أر منه جزم بصحبته فكان لم يكن حينئذ مميّزاً، ومن بعد الفتح أخرجه أبوه إلى الطائف معه فلم يثبت له أزيد من الرؤية، وأرسل عن النبي ﷺ، وقرنه الْبُخَارِيُّ بالمسور بن مخرمة في روايته عن الزُّهْرِيِّ عنهما في قصة الحديبية وفي بعض طرقه عنده أنهما روايا ذلك عن بعض الصحابة وفي أكثرها أرسلنا الحديث.

وقال الواقدي: إنه رأى النبي ﷺ ولم يحفظ عنه شيئاً، وولي مروان الخلافة سنة أربع وستين، ومات بدمشق لثلاث خلت من شهر رمضان سنة خمس وستين وله ثلاث أو إحدى وستون سنة.

(قَالَا) أي: المسور ومروان: (خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ) وفي رواية خرج النبي ﷺ زمن الحديبية من المدينة.

فِي بَضْعَ عَشْرَةَ مِائَةً مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحُلَيْفَةِ، قَلَّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ، وَأَشْعَرَ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ».

وقال الْكِرْمَانِيُّ : قوله : من المدينة وفي بعضها بدله زمن الحديبية وفيه نظر.
(فِي بَضْعَ عَشْرَةَ مِائَةً مِنْ أَصْحَابِهِ) البضع بكسر الموحدة وبفتحتها ما بين
الثلث إلى التسع⁽¹⁾ (حَتَّى إِذَا كَانُوا بِذِي الْحُلَيْفَةِ) ميقات أهل المدينة المشهور.
(قَلَّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ، وَأَشْعَرَ) وفي رواية الدارقطني أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَاقَ
يوم الحديبية سبعين بدنة عن سبعمئة رجل.

(وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ) وفي الحديث تقليد الهدي وإشعاره قبل الإحرام، وفيه
مشروعية التقليد ومشروعية الإشعار، قَالَ ابن بطال : من أراد أن يحرم بالحج أو
العمرة وساق معه هديًا لا يقلده إلا من ميقات، وكذلك يستحب له أيضًا أن لا
يحرم إلا بذلك الميقات على ما عمل به النبي ﷺ في الحديبية وفي حَجَّتِهِ أيضًا
وكذلك من أراد أن يبعث بهدي إلى البيت ولم يرد الحج والعمرة وأقام في بلده
فإنه يجوز له أن يقلده وأن يشعر في بلده ثم يبعث به كما فعل النبي ﷺ إذ بعث
بهديه مع أَبِي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة تسع ولم يوجب ذلك على النبي ﷺ إحرامًا
ولا تجردًا عن ثياب ولا غير ذلك، وعلى هذا جماعة أئمة الفتوى مالك
وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وردوا
قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإنه كان يرى أن من بعث بهدي إلى الكعبة لزمه
إذا قلده الإحرام ويجتنب كل ما يجتنب الحاج حتى ينحر هديه، وتابع ابن عباس
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ذلك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على خلاف عنه وسعيد بن
جبير ومجاهد.

قَالَ أبو عمر وقيس بن سعد بن عبادة وسعيد بن المسيب على اختلاف عنه
وميمون بن أَبِي شبيب ويروى مثل ذلك في أثر مرفوع عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن
النبي ﷺ رواه أسد بن مُوسَى عن حاتم بن إِسْمَاعِيل عن عبد الرحمن بن عطاء بن
أبي ليبة عن عبد الملك بن جابر عنه، وابن أَبِي ليبة شيخ ليس ممن يحتج به فيما

(1) وفي رواية كانوا في الحديبية خمس عشرة مائة وفي رواية أربع عشرة مائة.

1696 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «فَتَلْتُ فَلَائِدَ بُذْنِ النَّبِيِّ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا وَأَشْعَرَهَا وَأَهْدَاهَا، فَمَا حَرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَجَلَ لَهُ».

ينفرد عنه فكيف فيما خالفه فيه من هو أثبت منه ولكنه قد عمل بحديثه بعض أصحابه، وفي التلويح وتابع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا الشَّعْبِيُّ والنخعي وأبو الشعثاء والحسن بن أبي الحسن ذكره في المصنف وحكاه أَيْضًا عن عمرو وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعن ابن سيرين، وبه قَالَ عطاء، وقال مالك عن يحيى بن سعيد عن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم عن ربيعة بن الهدير رأى رجلاً متجردًا بالعراق فسأل عنه فقالوا: أمر بهديه أن يقلد فلذلك تجرد فذكر ذلك لابن الزبير فَقَالَ: بدعة ورب الكعبة، وقال الطحاوي: لا يجوز عندنا أن يكون حلف ابن الزبير على ذلك إلا أنه قد علم أن السنة على خلافه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم الحديث المذكور في الباب من مراسيل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ صاحب التلويح: لَأَنَّ سَنَ الْمَسُورِ كَانَ فِي الْحَدِيثِ أَرْبَعِ سَنِينَ وَأَمَّا مِرْوَانُ فَلَمْ يَصَحَّ لَهُ صَحْبَةٌ، وَرَجَالُ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ مَرْوَزِي وَبَصْرِي سَكَنَ الْيَمَنَ وَمَدَنِي غَيْرَ أَنَّ مَسُورًا أَقَامَ بِمَكَّةَ إِلَى أَنْ مَاتَ بِهَا كَمَا مَرَّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الشُّرُوطِ وَالْمَغَازِي وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْحَجِّ، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّيْرِ وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ أَخْرَجَهُ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ مُخْتَصِرًا مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا أَفْلَحُ) ابن حميد الأنصاري، (عَنِ الْقَاسِمِ) ابن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (عَنْ) عمته (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: فَتَلْتُ) بالفاء (فَلَائِدَ بُذْنِ) بضم الموحدة وسكون الدال (النَّبِيِّ ﷺ بِيَدِي) بفتح الدال وتشديد المثناة التحتية، (ثُمَّ قَلَدَهَا) ﷺ بيده الشريفة (وَأَشْعَرَهَا وَأَهْدَاهَا) أي: مع أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة تسع.

(فَمَا) بالفاء وفي رواية: وما بالواو (حَرُمَ) بفتح الحاء وضم الراء (عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ أَجَلَ لَهُ) قبل ذلك من محظورات الإحرام، وفي الحديث: تقليد

108 - بَابُ فِتْلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُدْنِ وَالْبَقَرِ

1697 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حُلُومًا وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي،»

الهدي وإشعارها، ومباشرة التقليد والإشعار بيده، وهو أفضل من الاستنابة كذبح الأضحية واختلف مالك وابن شهاب في المرأة فَقَالَ ابن شهاب: تلي ذلك بنفسها وأنكره، مالك وقال: لا تفعل ذلك إلا أن لا تجد من يلي ذلك لأنه لا يفعله إلا من ينحره، وهذا الحديث أَخْرَجَهُ المؤلف في الحج عن القعنبى أيضًا، وَأَخْرَجَهُ مسلم، وأبو داود، والنسائي وابن ماجة في الحج أيضًا وأما مطابقة الحديثين المذكورين فقد سبق بيان وجهها فيما تقدّم.

108 - بَابُ فِتْلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُدْنِ وَالْبَقَرِ

(بَابُ فِتْلِ الْقَلَائِدِ لِلْبُدْنِ) أي: لأجل التعليق عليها والقلائد جمع قلادة (وَالْبَقَرِ) أي: للبقر ويوافقه مذهب الشافعي أنه يستحبّ تقليد البقر وإشعارها وقالت المالكية: التقليد والإشعار في الإبل خاصة وفي البقر التقليد دون الإشعار وقد مرّ التفصيل في ذلك، ومرّ أيضًا أن البدن عند الشافعية من الإبل خاصة، وعند الحنيفة من الإبل والبقر وأما الهدى فممنها ومن الغنم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد الأسدي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بصيغة التصغير هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ العمر المدني أخو عبد الله بن عمر، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ) أم المؤمنين (حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) أنها (قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حُلُومًا) وزاد في باب التمتع والقران بعمره.

(وَلَمْ تَحْلِلْ) بكسر اللام الأولى بفكّ الإدغام وفي رواية ولم تحلّ بالإدغام. (أَنْتَ؟ قَالَ) ﷺ: (إِنِّي لَبَدْتُ) شعر (رَأْسِي) بتشديد الموحدة من التليد، وهو جعل شيء نحو الضمغ في الشعر ليجتمع ويلتصق بعضه ببعض احترازًا

وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَجِلَّ مِنَ الْحَجِّ».

1698 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ،

عن تمعّطه وتقمّله، ولكن تلييد النبي ﷺ كان بالعسل كما في رواية أبي داود وكان عند إهلاله كما في الصحيحين.

(وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا) بالفاء وفي رواية: ولا بالواو (أَجِلُّ) أي: لا يحلّ مني ما حرم عليّ من إحرامي (حَتَّى أَجِلَّ مِنَ الْحَجِّ) وهمزة أحلّ مفتوحة في الموضعين من الثلاثي ويجوز ضمّها كقوله يُحَلُّ والفتح أوفق بقولها حلّوا⁽¹⁾ ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنّ الهدي يتناول البدن والبقر جميعًا وقد صحّ أنه أهداهما جميعًا كما يدلّ عليه حديث عائشة رضي الله عنها دخل علينا يوم النحر بلحم بقر الحديث وسيأتي إن شاء الله تعالى بعد أبواب لكن لقائل أن يقال: إنه لا دلالة فيه على أنه ساق البقر ثم إنه إن كان المراد بالهدي في الحديث الإبل والبقر معًا فلا كلام وإن كان المراد الإبل خاصة فالبقر في معناها ولكن لم يقع في هذا الحديث ذكر فتل القلائد المذكور في الترجمة فأجاب عنه الكُرمانيّ وتبعه الحافظ العسقلانيّ بأن التقليد لا بد له من الفتل، وتعقبها العينيّ بأن القلادة أعم من أن تكون من شيء يفتل ومن شيء لا يفتل فلا تلازم بينهما أقول إلا أن يكتفى بمجرد المناسبة.

تنبيه:

أخذ بعض المتأخرين من اقتصار البُخاريّ في هذه الترجمة على الإبل والبقر أنه موافق لمالك وأبي حنيفة في أنّ الغنم لا يقلّد وغفل هذا عن أنّ البُخاريّ أفرد ترجمة لتقليد الغنم بعد أبواب يسيرة كعادته في تفريق الأحكام في التراجم وسيأتي الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد الإمام قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية: حدثني بالإفراد (ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهريّ، (عَنْ عُرْوَةَ)

(1) وقد مضى الحديث في باب التمتع والقران وقد مر الكلام فيه هناك أيضًا مستقصى.

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْتُلُ فَلَائِدَ هَذِيهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ.

109 - باب إِشْعَارِ الْبُذْنِ

وَقَالَ عُرْوَةُ، عَنِ الْمُسَوِّرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

ابن الزبير، (وَعَنْ عُمَرَ) بفتح المهملة (بُنْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ) ابن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي) بضم المشناة التحتية من الإهداء.

(مِنَ الْمَدِينَةِ) أي: يبعث بالهدي منها، (فَأَقْتُلُ) من باب علم يعلم. (فَلَائِدَ هَذِيهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ) ﷺ (شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ) من محظورات الإحرام لأنه ﷺ كان حينئذ لا يحرم وفي رواية مما يجتنب المحرم بإسقاط الضمير، وقد بوب مسلم على هذا الحديث باب البعث بالهدي وتقليده من غير أن يحرم⁽¹⁾، وقال النووي: فيه دليل على استحباب بعث الهدي إلى الحرم وإن من لم يذهب إليه يستحب له بعثه مع غيره، وفيه: أَنَّ من بعث هديه لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شيء مما يحرم علي المحرم وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا رواية حكيت عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وكذا عطاء وسعيد بن جبير وحكاها الخطابي أَيُّضًا عن أهل الرأي أنه إذا فعل ذلك لزمه اجتناب ما يجتنب المحرم ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام والصحيح ما قاله الجمهور بالأحاديث الصحيحة في ذلك الباب.

109 - باب إِشْعَارِ الْبُذْنِ

(باب إِشْعَارِ الْبُذْنِ) وحكم الإشعار قد تقدم وأما ذكر هذا الباب مع أَنَّ فيه حديثين أحدهما معلق وقد ذكرهما فيما قبل لأجل اختلاف سنده ولبعض التفاوت في المتون يظهر ذلك عند الوقوف عليه.

(وَقَالَ عُرْوَةُ) أي: ابن الزبير، (عَنِ الْمُسَوِّرِ) ابن مخزومة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

(1) والحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه في الحج أيضاً.

قُلِّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ.

1699 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقُلِّدَهَا، أَوْ قُلِّدْتُهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ».

110 - بَابُ مَنْ قُلِّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ

1700 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ،

قُلِّدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ) وقد أخرجهُ المؤلف موصولاً في باب من أشعر وقُلِّد بذِي الحليفة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبی قَالَ: (حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِي، (عَنِ الْقَاسِمِ) ابن مُحَمَّد بن أَبِي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (عَنْ) عَمَّتِهِ (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا) أَي: البدن التي هي المراد من الهدى.

(وَقُلِّدَهَا) هو ﷺ (أَوْ قُلِّدْتُهَا) شك من الراوي فعلى هذا يجوز الاستنباط في التقليد.

(ثُمَّ بَعَثَ) ﷺ (بِهَا) أَي: بتلك البدن مع أَبِي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة تسع (إِلَى الْبَيْتِ) الحرام، (وَأَقَامَ) ﷺ (بِالْمَدِينَةِ) يعني حلالاً، (فَمَا حَرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ) من محظورات الإحرام وجملة كان له حل في موضع رفع على أنه صفة شيء وضمير له للشيء.

110 - بَابُ مَنْ قُلِّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ

(بَابُ مَنْ قُلِّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ) على الهدى من غير أن يستنيب غيره بذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي وعمرو بفتح العين وهو ساقط في رواية أَبِي ذر وقد مرّ في باب الوضوء مرتين.

عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا، حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ،

(عَنْ) خالته (عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الأنصارية، (أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ) كذا وقع في الموطأ وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه وزياد بكسر الزاي وتخفيف المثناة التحتية أبو المغيرة وهو الذي ادعاه معاوية أخًا لأبيه فألحقه بنسبه وقيل له زياد بن أبيه وقيل أمر في استلحاق معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له كان يقال له زياد بن عُيَيْد وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت زيادًا على فراشه فكان ينسب إليه فلما كان في خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شهد جماعة على إقرار أبي سُفْيَانَ أَنَّ زِيَادًا ولده فاستحلقه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأمر زيادًا على العراقيين البصرة والكوفة جمعهما له ومات في خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة ثلاث وخمسين ووقع عند مسلم عن يَحْيَى بن يَحْيَى عن مالك أَنَّ ابن زياد بدل قوله: إِنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ قالوا: إنه وهم نبه عليه الغساني ومن تبعه ممن يتكلم على صحيح مسلم والصواب ما وقع في الْبُخَارِيِّ فهو الموجود عن جميع رواة الموطأ وكذا وقع في سنن أبي داود غيرها من الكتب المعتمدة ولأن ابن زياد لم يدرك عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بكسر همزة إن في الفرع وفي غيره بالفتح.

(قَالَ: مَنْ أَهْدَى) أي: بعث إلى مكة (هَدِيًّا، حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ) ويروى من الحاج أي: من محظورات الإحرام وراء حرم ويحرم مضمومة. (حَتَّى يُنْحَرَ) على البناء للمفعول وقوله: (هَدْيُهُ) رفع لنيابته عن الفاعل (1).

(1) قال الكرمانى الظاهر أن ابن عباس رضي الله عنهما قال ذلك قياسًا للموكل في أمر الهدى على المباشر له فقالت له عائشة رضي الله عنها لا اعتبار للقياس في مقابلة السنة الظاهرة، وتعقبه العيني: بأننا لا نسلم أنه قال ذلك قياسًا بل الظاهر أنه إنما قاله لقيام دليل من السنة عنده، والله أعلم.

قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، «أَنَا فَتَلْتُ فَلَانِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِيهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُحِرَ الْهَدْيُ».

(قَالَتْ عَمْرَةُ) بنت عبد الرحمن بالسند المذكور: (فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَيْسَ) أي: ليس الأمر (كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَنَا فَتَلْتُ فَلَانِدَ هَذِي رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية: (فَلَانِدَ هَذِي النَّبِي ﷺ بِيَدِي) بفتح الدال وتشديد التحتية، وفي رواية بالإفراد وفيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها فتلت بأمرها، (ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِيهِ) الكريمتين، (ثُمَّ بَعَثَ بِهَا) أي: بالبدن التي كان أهداها (مَعَ أَبِي) أي: أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا حَجَّ بالناس سنة تسع.

(فَلَمْ يَحْرُمْ) بضم الراء (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ) وفي رواية زيادة: (لَهُ حَتَّى نُحِرَ الْهَدْيُ) على البناء للمفعول وفي رواية على البناء للفاعل أي: حتى نحر أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الهدي في الحرم، فإن قيل عدم الحرمة ليس مغيًا إلى النحر إذ هو باق بعده فلا مخالفة بين ما بعد الغاية وما قبلها فالجواب أنه غاية للنحر لا لكلمة لم يحرم أي: الحرمة المنتهية إلى النحر لم تكن وذلك لأنه ردّ لكلام ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو كان مثبتًا للحرمة إلى النحر، هكذا أجاب الْكِرْمَانِيُّ، ولا يذهب عليك أن الظاهر أن يقال: إنه غاية للحرمة لا لعدم الحرمة يعني أن النفي داخل على المغيًا لا أنه مغيًا فافهم.

ورجال الإسناد كلهم مدنيون إلا شيخ البخاري وقد أخرج متنه المؤلف في الوكالة أيضًا وأخرجه مسلم والنسائي في الحج، ووقعت زيادة في رواية مسلم هنا عن يَحْيَى بن يَحْيَى بعد قوله حنى ينحر هديه وهي وقد بعثت بهدي فاكتبي إلي بأمرك، ووقعت في رواية الطحاوي زيادة أخرى وهي بعد قوله فاكتبي بأمرك أو مري صاحب الهدي أبي الذي معه الهدي يعني مري بما يصنع، وأخرج الطحاوي هذا الحديث من ثمانية عشر طريقًا كلها في بيان حجة من قَالَ لا يجب على من بعث بهدي أن يتجرد عن ثيابه ولا ترك شيء مما يتركه المحرم إلا بدخوله في الإحرام إما بحجة أو عمرة، وقد مضى الكلام فيه

مستقصى في باب من أشعر وقلّد بذِي الحليفة، وقد مرّ أنهم ردّوا قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في ما ذهب إليه من قوله: إِنَّ من بعث بهديه إلى مكة وأقام هو فإنه يلزمه أن يجتنب ما يجتنبه المحرم حتى ينحر هديه.

وقال ابن التين: خالف ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في ذلك جميع الفقهاء واحتجّت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بفعل النبي ﷺ وما روته في ذلك يجب أن يصار إليه ولعل ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رجع عنه، انتهى.

قَالَ الْعَيْنِي: أَنَّ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم ينفرد بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبة عن ابن عليّ عن أيوب، وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان إذا بعث بالهدي يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلبي، ومنهم قيس بن سعد بن عبادة أخرج سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيّب عنه نحو ذلك وروى ابن أبي شيبة من طريق مُحَمَّد بن عليّ ابن الحسين عن عمر وعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنهما قالَا في الرجل يرسل ببذنته أنه يمسك عما يمسك عنه المحرم وهذا منقطع.

وقال ابن المنذر: قَالَ عمر وعليّ وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وكذا النخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون منهم الشعبي والحسن البصري ومجاهد وسعيد بن جبير من أرسل الهدي وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم.

وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: لا يصير بذلك محرماً وإلى ذلك صار فقهاء الأمصار، ومن حجة الأولين ما رواه الطحاوي من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كنت عند النبي ﷺ جالساً فقد قميصه من جيبه حتى أَخْرَجَهُ من رجليه فنظر القوم إلى النبي ﷺ فَقَالَ: إني أمرت ببذنتي التي بعثت بها أن تقلّد اليوم وتشعر على مكان كذا فلبست قميصي ونسيت ولم أكن لأخرج قميصي من رأسي وكان

بعث ببدة وأقام بالمدينة وإسناده حسن وأُخْرِجَهُ أَبُو عَمْرٍ أَيْضًا ، انتهى .

وقال الحافظ العسقلاني : وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده إلا أن نسبة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلى التفرد بذلك خطأ ، وقد ذهب سعيد بن المسيب إلى أنه لا يجنب شيئًا مما يجتنبه المحرم إلا الجماع ليلة جمع رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح ، نعم جاء عن الزُّهْرِيِّ ما يدل على أنَّ الأمر استقرَّ على خلاف ما قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه .

وَأُخْرِجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقَةٍ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ كَشَفَ الْعَمَى مِنَ النَّاسِ وَبَيَّنَ لَهُمُ السَّنَةَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَةُ عَنْهَا قَالَ : فَلَمَّا بَلَغَ النَّاسُ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخَذُوا بِهِ وَتَرَكُوا فَتَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، انتهى .

ومن الأحاديث التي رويت عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا أُخْرِجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الضَّحَايَا عَنْ مَسْرُوقٍ ، وَلَفْظُهُ أَنَّهُ قَالَ : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ وَيَجْلِسُ فِي الْمَصْرِ فَيُوصِي أَنْ يَقْلُدَ بَدَنَتَهُ فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ مُحَرَّمًا حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوَ حَدِيثِ الْقَاسِمِ ، وَلَفْظُ الطُّحَاوِيِّ فِي حَدِيثِ مَسْرُوقٍ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ رَجُلًا هُنَا يَبْعَثُونَ بِالْهَدْيِ إِلَى الْبَيْتِ وَيَأْمُرُونَ الَّذِي يَبْعَثُونَ مَعَهُ بِمَعْلَمٍ لَهُمْ يَقْلُدُهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمَ فَلَا يَزَالُونَ مُحَرَّمِينَ حَتَّى يَحِلَّ النَّاسُ الْحَدِيثَ .

وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مَحْدَّثٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقِيلَ لَهَا : إِنَّ زِيَادًا إِذَا بَعَثَ بِالْهَدْيِ أَمْسَكَ عَمَّا يَمْسُكُ عَنْهُ الْمُحَرَّمُ حَتَّى يَنْحَرُ هَدْيَهُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوَّلُهُ كَعْبَةٌ يَطُوفُ بِهَا ، قَالَ وَثْنَا يَعْقُوبُ ثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ بَلَغَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ زِيَادًا بَعَثَ بِالْهَدْيِ وَتَجَرَّدَ فَقَالَتْ : إِنِّي كُنْتُ لَا أَفْتَلُ قَلَائِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا وَهُوَ مُقِيمٌ عِنْدَنَا مَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا وَرَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدِيرِ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا مُتَجَرِّدًا بِالْعِرَاقِ فَسَأَلَ عَنْهُ

فقالوا : إنه أمر بهديه أن يقلّد قَال ربيعة فلقيت عبد الله بن الزبير فذكرت ذلك له فَقَالَ بدعة وربّ الكعبة ، ورواه ابن شعبة عن الثقفى عن يَحْيَى بن سعيد أَخْبَرَنِي مُحَمَّد بن إِبرَاهِيم أَنَّ ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو أمير على البصرة في زمان عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متجرّداً على منبر البصرة فذكره فعرف بهذا اسم المبهم في رواية مالك هذا ، وذهب جماعة من فقهاء الفتوى إلى أنّ من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرماً حكاها ابن المنذر عن الثَّوْرِيِّ وأحمد وإسحاق ، قَالَ وقال أصحاب الرأي من ساق الهدى وأم البيت ثم قلّد وجب عليه الإحرام قَالَ وعلى قول الجمهور لا يصير بتقليد الهدى محرماً ولا يجب عليه شيء ، ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي⁽¹⁾ مثل قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو خطأ عليهم وفي الحديث تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان مما يهتم به ولا سيما إذا كان له إقامة الشرائع وأمور الديانة ، وفيه رد بعض العلماء على بعض ، وفيه رد الاجتهاد بالنص ، وفيه أن الأصل في أفعال النبي ﷺ التأسّي حتى يثبت الخصوصية فالطحاوي أعلم بمذهبهم منه ونقل هو عنهم مثل قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

تنبيه:

أستفيد من قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مع أبي وقت البعث وأنه كان سنة تسع ، عام حج أبو بكر رضي الله عنه بالناس ، قَالَ ابن التين : أرادت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بذلك علمها بجميع القصة ويحتمل أرادت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بذلك علمها بجميع القصة ، ويحتمل أن تريد أنه آخر فعل النبي ﷺ لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لثلا يظنّ ظان أنّ ذلك كان في أوّل الإسلام ثم نسخ فأرادت إزالة هذا اللبس وأكملت ذلك بقولها فلم يحرم عليه شيء كان حل حتى نحر الهدى أي : وانقضى أمره ولم يحرم وترك إحرامه بعد ذلك أخرى وأولى لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلاّ أن ينتفي عند انتفاء الشبهة أولى .

(1) يريد السادة الحنفية.

111 - باب تَقْلِيدِ الْغَنَمِ

1701 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً غَنَمًا».

1702 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَقْتُلُ الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيُقْلَدُ الْغَنَمَ، وَيُقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا».

1703 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ،

111 - (باب تَقْلِيدِ الْغَنَمِ)

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد النخعي، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ) أَي: بعث إلى مكة (مَرَّةً غَنَمًا) وهذا الحديث أَخْرَجَهُ مسلم وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَابن ماجة في الحج.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّد بن الفضل السَّدُوسِي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) النخعي فقد صرح الْأَعْمَشُ في هذا بالتحديث عن إبراهيم فانتفت تهمة تدليسه في سند الحديث السابق حيث عنعن فيه، فلذا أردفه به مع أَنَّ طريق أبي نعيم أعلى درجة من هذا، على أَنَّ في رواية عبد الواحد زيادة التقليد وزيادة إقامته في أهله حلالًا، ثم أردفه برواية منصور عن إِبْرَاهِيمَ استظهارًا لرواية عبد الواحد لما في حفظ عبد الواحد عندهم وإن كان هو عنده حجة، وأما إردافه برواية مسروق مع أنه لا تصريح فيها بكون القلائد للغنم فلأن لفظ الهدي أعم من أن يكون غنمًا أو غيرها فالغنم فرد من أفراد ما يهدى.

(عَنِ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: كُنْتُ أَقْتُلُ بكسر التاء (الْقَلَائِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ)، فَيُقْلَدُ ﷺ بها (الْغَنَمَ) وزاد في الرواية الآتية فيبعث بها (وَيُقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا).

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّد بن الفضل المذكور سابقًا قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ)

حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيَبْعْتُ بِهَا، ثُمَّ يَمْكُثُ حَلَالًا».

1704 - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «فَتَلْتُ لَهُذِي النَّبِيِّ ﷺ - تَعْنِي الْقَلَائِدَ - قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ».

هو ابن زيد قال: (حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ)، ح إشارة إلى التحويل.

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) العبدى البصرى قَالَ ابن معين: لم يكن بالثقة وقال أبو حاتم: صدوق ووثقه أحمد بن حنبل وقال في التقریب: لم يصب من ضعفه وما رواه الْبُخَارِيُّ له قد توبع عليه قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر السابق، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتُلُ قَلَائِدَ الْغَنَمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَيَبْعْتُ بِهَا) إِلَى مَكَّةَ، (ثُمَّ يَمْكُثُ) ﷺ بِالْمَدِينَةِ (حَلَالًا) هذا طريقان آخران للحديث المذكور وقد عرفت وجه إردافه بهما آنفاً.

وقد أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ بِنْدَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: كُنْتُ أَفْتُلُ هَذِي النَّبِيِّ ﷺ كُلَّهَا غَنَمًا ثُمَّ لَا يُحْرِمُ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ الْمَذْكُورُ قَالَ: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ) هو ابن أبي زائدة، (عَنْ عَامِرٍ) هو ابن شراحيل الشَّعْبِيُّ، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: فَتَلْتُ لَهُذِي النَّبِيِّ ﷺ - تَعْنِي) أَي: عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (الْقَلَائِدَ - قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ) ﷺ، وقد عرفت أَنَّ الْهَدْيَ يَتَنَاوَلُ الْغَنَمَ أَيْضًا، وبهذا يطابق الحديث الترجمة وأيضًا إردافه هذا الحديث بالحديثين السابقين يدلُّ على أَنَّهُ مِثْلُهُمَا فِي حُكْمِ تَقْلِيدِ الْغَنَمِ.

وهذا الحديث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الضَّحَايَا أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّسَائِيُّ فِي الْحَجِّ.

وَاحتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّ الْغَنَمَ يَقْلَدُ بِهِ قَالَ أَحْمَدُ

وإسحاق وأبو ثور وابن حبيب .

وقال مالك وأبو حنيفة : لا تقلّد لأنها تضعف عن التقليد .

وقال أبو عمر بن عبد البرّ : احتجّ من لم يره بأنه ﷺ إنما حجّ مرة واحدة ولم يهد فيها غنماً ، وأنكروا حديث الأسود الذي في البُخاريّ في تقليد الغنم قالوا هذا حديث لا يعرفه أهل بيت عائشة رضي الله عنها .

وقال الحافظ العسقلانيّ : وما أدري ما وجه الحجة منه لأنّ حديث الباب دلّ على أنّه أرسلها وأقام فكان ذلك قبل حجّته قطعاً فلا تعارض بين الفعل والترك لأنّ مجرّد الترك لا يدلّ على نسخ الجواز ثم من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هداياه في حجّته غنم حتى يسوغ الاحتجاج بذلك انتهى .

وقال العينيّ : الهدي الذي أرسل به رسول الله ﷺ من الغنم ليس هدي الإحرام ولهذا أقام حلالاً بعد إرساله ولم ينقل أنه أهدى غنماً في إحرامه ، وقوله فلا تعارض بين الفعل والترك كلام وإيه ومن ادّعى التعارض بينهما والتعارض تقابل الحجّتين وههنا الفعل لم يوجد فكيف يتصوّر التعارض حتى يحتاج إلى دفعه ، وقوله ثم من الذي صرح من الصحابة إلى آخره يردّ بأن يقال من الذي صرح منهم بأنه كان في هداياه في حجّته غنم هذا .

وقال الحافظ العسقلانيّ أيضاً والحنفية في الأصل يقولون ليست الغنم من الهدي فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى انتهى .

وقال العينيّ : هذا افتراء على الحنفية ففي أيّ موضع قالت الحنفية أنّ الغنم ليست من الهدي بل كتبهم مشحونة بأنّ الهدي اسم لما يهدي من النعم إلى الحرم ليتقرّب به قالوا وأدناه شاة لقول ابن عباس رضي الله عنهما ما استيسر من الهدي شاة ، وعن هذا قالوا الهدي إبل وبقر وغنم ذكورها وإنائها بالإجماع وإنّما مذهبهم أنّ التقليد في البدنة والغنم ليست من البدنة فلا تقلّد لعدم التعارف بتقليدها إذ لو كان تقليدها سنة لما تركوها وقالوا في الحديث المذكور تفرّد به الأسود ولم يذكره غيره .

وَادَّعَى صَاحِبُ الْمَبْسُوطِ أَنَّهُ أَثَرُ شَاذٍ، فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ؟ يُقَالُ: تَرَكُوهَا.
وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَقَدْ
رَأَيْتُ الْغَنَمَ يُؤْتَى بِهَا مَقْلَدَةً.

وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ: رَأَيْتُ الْكِبَاشَ مَقْلَدَةً.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ: أَنَّ الشَّاةَ كَانَتْ تَقْلَدُ.

وَعَنْ عَطَاءٍ: رَأَيْتُ أَنَا سَاءً مِنَ الصَّحَابَةِ يَسُوقُونَ الْغَنَمَ مَقْلَدَةً.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّ التَّقْلِيدَ كَانَ فِي الْغَنَمِ الَّتِي سَيِّقَتْ فِي
الْإِحْرَامِ أَنَّ أَصْحَابَهَا كَانُوا مُحَرَّمِينَ عَلَيَّ أَنَا نَقُولُ: إِنَّهُمْ مَا مَنَعُوا الْجَوَازَ
وَإِنَّمَا قَالُوا: بِأَنَّ التَّقْلِيدَ فِي الْغَنَمِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَلَهُمْ أَنْ يَحْتَجُّوا فِيهَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ
مَنْ أَنَّ تَقْلِيدَ الْغَنَمِ لَا يَكُونُ فِي الْإِحْرَامِ بِالزِّيَادَةِ الثَّابِتَةِ فِي رَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
وَهِيَ قَوْلُهُ وَيَقِيمُ فِي أَهْلِهِ حَلَالًا وَكَذَا فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَهَا أَعْنِي قَوْلَهَا ثُمَّ
يَمَكُنُ حَلَالٌ هَذَا.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: الْمَعْرُوفُ مِنَ الرَّوَايَاتِ إِنَّهُ كَانَ ﷺ يَهْدِي الْبَدْنَ
كَقَوْلِهِ فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ قَلَّدَ وَأَشْعَرَ وَفِي بَعْضِهَا فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى نَحْرَ
الْهَدْيِ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْبَدَنِ فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْإِتْفَاقُ عَلَى أَنَّ الْغَنَمَ لَا تَشْعُرُ
لِضَعْفِهَا وَلِأَنَّ الْإِشْعَارَ لَا يَظْهَرُ فِيهَا لِكثَرَةِ شَعْرِهَا وَصُوفِهَا وَإِنَّمَا الْغَنَمُ فِي رَوَايَةِ
الْأَسْوَدِ هَذِهِ وَلِانْفِرَادِهِ بِهَا نَزَلَتْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُّ: صُوفِ الْغَنَمِ كَمَا قَالَ
فِي الْآخَرَى مِنْ عَهْنٍ.

وَالْعَهْنُ: الصُّوفُ لَكِنْ جَاءَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ الْأَسْوَدِ هَذَا كِتَابًا نَقْلَدُ
الشَّاةَ وَهَذَا يَرْفَعُ التَّأْوِيلَ انْتَهَى.

وَمَا قَالَهُ الْمُنْذَرِيُّ مِنْ أَنَّ الْإِعْلَالَ بِتَفَرُّدِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا فِي ذَلِكَ لَيْسَ بَعْلَةً لِأَنَّهُ ثَقَّةٌ حَافِظٌ لَا يَضُرُّهُ التَّفَرُّدُ فَكَمَا تَرَى، فَافْهَمْ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

112 - باب: القلائد من العهن

1705 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «فَتَلْتُ قَلَائِدَهَا مِنْ عَهْنٍ كَانَ عِنْدِي».

112 - باب: القلائد من العهن

(باب: القلائد من العهن) بكسر العين المهملة وسكون الهاء وآخره نون الصوف المصبوغ ألوانًا، ويقال: كل صوف عهنٌ والقطعة منه عهنه والجمع عهُون ذكره في الموعب، وفي المحكم المصبوغ أي لون كان، وقال ابن قرقول هو الأحمر من الصوف.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) ابن بحر بن كثير أبو حفص الصيرفي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ) بضم الميم وتخفيف العين وبالذال المعجمة فيهما ابن نصر بن حسان العنبري التميمي قاضي البصرة مات سنة ست وتسعين ومائة قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ) هو عبد الله بن عون بن أربطبان وقد مرّ في كتاب العلم. (عَنِ الْقَاسِمِ) ابن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ) عَمَتِهِ (أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) أَي: عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَهَا أَي: البدن أو الهدايا وفي رواية يَحْيَى بن حكيم عن معاذ عند أبي نعيم في المستخرج وكذا عن الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن عون أنا فتلت تلك القلائد ورواه مسلم من وجه آخر عن ابن عون مثله وزاد فأصبح فينا حلالًا يأتي ما يأتي الحلال من أهله.

(مِنْ عَهْنٍ) أَي: صوف وأكثر ما يكون مصبوغًا ليكون أبلغ في العلامة.

(كَانَ عِنْدِي) وفيه ردّ على من كره القلائد من الأوبار واختار أن يكون من نبات الأرض، وهو منقول عن ربيعة ومالك، وقال ابن التين: لعله أراد الأولى مع القول بجواز كونها من الصوف وقد نقل ابن فرحون في منسكه عن ابن عبد السلام أنه قَالَ والمذهب أن ما تنبت الأرض مستحبّ على غيره وقال ابن حبيب يقلدها بما شاء.

113 - بَابُ تَقْلِيدِ النَّعْلِ

1706 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا

113 - بَابُ تَقْلِيدِ النَّعْلِ

(بَابُ تَقْلِيدِ النَّعْلِ) والمراد بالنعل هو الحذاء، وهي مؤنثة وتصغيرها نَعْلَةٌ تقول: نَعَلْتُ وَانْتَعَلْتُ إذا احتذيت واللام فيه للجنس يتناول الواحدة وما فوقها، وفي حكمها خلاف فعند الثَّوْرِيِّ الشرط نعلان في التقليد، وعند غيره يجوز الواحدة، وقال آخرون: لا يتعين النعل في التقليد بل كل ما قام مقامها يجزئ حتى أذن الإداوة والقطعة من المزايدة، وأبدى ابن المنير في تقليد النعل حكمة وهي أَنَّ العرب تعتد النعل مركوبة لكونها تقي عن صاحبها وتحمل عنه وعر الطريق وقد كان بعض الشعراء كنى عنها بالناقة فكان الذي أهدى وقلده بالنعل خرج عن مركوبه لله تعالى حيواناً وغيره كما خرج حين أحرم عن ملبوسة فبالنظر إلى هذا يستحب النعلان في التقليد واحدة وهذا هو الأصل في نذر المشي حافياً إلى مكة، وقيل الحكمة فيه الإشارة إلى السفر والجد فيه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدٌ) وزاد أبو ذر هو ابن سلام وكذا عند ابن السكن، لكن قَالَ الْجِيلَانِي لعله مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثْنَى لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ هَذَا فِي بَابِ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثْنَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرِجِهِمَا مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثْنَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى فَذَكَرَ أَحَادِيثَ النَّعْلِ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِلْزَامٍ وَالْعَمْدَةُ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ السَّكَنِ فَإِنَّهُ حَافِظٌ، وَسَلَامٌ بِالتَّخْفِيفِ وَلَأَبِي ذَرٍّ بِالتَّشْدِيدِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى) ابْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ بِالْمَهْمَلَةِ مِنْ بَنِي سَامَةَ بْنِ لُؤَيٍّ، (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن راشد، (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) صالح بن المتوكل وقيل غير ذلك.

(عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا عكرمة بن عمار فإنه تلميذ يَحْيَى لا شيخه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا) حال

يَسُوقُ بَدَنَهُ، قَالَ: «ارْكَبْهَا» قَالَ: إِنَّهَا بَدَنُهُ قَالَ: «ارْكَبْهَا»، قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ رَاكِبَهَا، يُسَايِرُ النَّبِيَّ ﷺ، وَالنَّعْلُ فِي عُنُقِهَا، تَابَعَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ.

كونه (يَسُوقُ بَدَنَهُ) أي: هديًا، (قَالَ) أي: النبي ﷺ وفي روايتك: فَقَالَ: («ارْكَبْهَا» قَالَ) الرجل: (إِنَّهَا بَدَنُهُ قَالَ) ﷺ: («ارْكَبْهَا»، قَالَ) أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ) أي: الرجل المذكور حال كونه (رَاكِبَهَا) إنما انتصب على الحال لأن إضافته لفظية فهو نكرة ويجوز أن يكون بدلًا من ضمير المفعول في رأيته.

(يُسَايِرُ النَّبِيَّ ﷺ، وَالنَّعْلُ فِي عُنُقِهَا) وقد مرّ الكلام في هذا الحديث في باب ركوب البدن.

(تَابَعَهُ مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد المعجمة وظاهر العبارة أن مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ تابع مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى أو محمد بن سلام.

وقال الحافظ العسقلاني: المتابع بالفتح هو معمر والمتابع بالكسر هو مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ كما هو ظاهر السياق ولكنه في التحقيق هو عليّ بن المبارك، وإنما احتاج معمر عنده إلى المتابعة لأن في رواية البصريين عنه مقال لكونه حدثهم بالبصرة من حفظه وهذا من رواية البصريين هذا، فإن عبد الأعلى بصري كما سيأتي.

وتعقبه العيني فَقَالَ: الذي يقتضيه حق التركيب يردّ ما قاله على ما لا يخفى والذي حمّله على هذا ذكر عليّ بن المبارك في السند الذي يأتي عقيب هذا وهذا في غاية البعد على ما لا يخفى غاية ما في الباب أنّ السند الذي فيه عليّ بن المبارك يظهر أنه تابع معمرًا في روايته في نفس الأمر لا في الظاهر لأن التركيب لا يساعد ما أصلًا، فافهم انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَلَمْ يَقَعْ لِي رِوَايَةُ مُحَمَّدَ بْنَ بَشَّارٍ مُوَصُولَةٌ ثُمَّ إِنْ شِخِ الْمَوْئَلَفِ إِنْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ فَهُوَ الْبَيْكَنْدِيُّ الْبُخَارِيُّ وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ وَإِنْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى فَهُوَ الْبَصْرِيُّ وَكَذَلِكَ عَبْدُ الْأَعْلَى وَمَعْمَرُ بَصْرِيَّانٍ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يَمَامِيٌّ وَعُكْرَمَةُ مَدَنِيٌّ.

حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

114 - باب: الْجَلَالُ لِلْبُذْنِ

وَكَانَ ابْنُ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَشُقُّ مِنَ الْجَلَالِ إِلَّا مَوْضِعَ السَّنَامِ، وَإِذَا نَحَرَهَا نَزَعَ جِلَالَهَا مَخَافَةَ أَنْ يُفْسِدَهَا الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا: (عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ) بن فارس البصري قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ) الهنائي بضم الهاء وتخفيف النون وبالمدة البصري ثقة كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان: أحدهما: سماع، والآخر: إرسال فحديث الكوفيين عنه فيه شيء لكن أخرج له البخاري من رواية البصريين خاصة وأخرج من رواية وكيع عنه حديثاً واحداً توبع عليه.

(عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أشار بهذا الطريق إلى متابعة علي بن المبارك معمرًا كما ذكر، وقد أَخْرَجَهُ الإسماعيلي من طريق وكيع عن علي بن المبارك بمتابعة عثمان بن عُمر وقال إِنَّ حَسِينًا الْمَعْلَمَ رواه عن يحيى بن أبي كثير أيضًا.

114 - باب: الْجَلَالُ لِلْبُذْنِ

(باب: الْجَلَالُ) بكسر الجيم جمع جُلٍّ بضم الجيم وهو الذي يطرح على ظهر الحيوان من الإبل والفرس والبقر والحمار والبغل وهذا من حيث العرف ولكن العلماء على أَنَّ التجليل مختص بالإبل من كساء ونحوها (لِلْبُذْنِ) صفة للجلال أي الكائنة لها.

(وَكَانَ ابْنُ عُمرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَشُقُّ مِنَ الْجَلَالِ إِلَّا مَوْضِعَ السَّنَامِ) بفتح السين لثلاثا يسقط وليظهر الإشعار ولا يستتر تحتها.

(وَإِذَا نَحَرَهَا) أي: أراد نحرها (نَزَعَ جِلَالَهَا) عنها (مَخَافَةَ أَنْ يُفْسِدَهَا الدَّمُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا) وهذا التعليق وصل بعضه مالك في الموطأ عن نافع أَنَّ

(1) قال شراح البخاري من الحافظين وغيرهما: إن فائدة شق الجل من موضع السنام ليظهر =

عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يشقّ جلال بُدْنه، وعن نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يجلل بدنه القباطي والحلل ثم يبعث بها إلى الكعبة فيكسوها إياها وعن مالك أنه سأل عبد الله بن دينار ما كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يصنع بجلال بُدْنه حين كسيت الكعبة بهذه الكسوة قَالَ كان يتصدّق بها .

وقال الْبَيْهَقِيُّ بعد أن أَخْرَجَهُ من طريق يحيى بن بكير عن مالك زاد فيه غير يحيى عن مالك إلا موضع السنام إلى آخر الأثر المذكور، وقال المهلب ليس التصدّق بجلال البدن فرضاً وإنما صنع ذلك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهلّ به لله ولا في شيء أضيف إليه انتهى .

وروى ابن المنذر من طريق اسامة بن زيد عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يجلل بدنه الأنماط والبرود والجبر حتى يخرج من المدينة ثم ينزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيكسيها إياها حتى ينحرها ثم يتصدّق بها قَالَ نافع وربما دفعها إلى بني شعبة، وقال أصحابنا: ويتصدّق بجلال الهدي وزمامه، لأنه ﷺ أمر علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك والظاهر أن هذا الأمر أمر استحباب، وقال ابن بطال: كان مالك وأبو حنيفة والشافعي يرون تجليل البدن، واستحب العلماء أن يكون جلاً حسناً⁽¹⁾.

الإشعار ولا يستر تحتها اه، وجمع الباجي بين الفائدتين ما أفاده الشراح وما أفاده الشيخ قدس سره إذ قال: إن جلال البدن تشق على أسنمتها لمعنيين: أحدهما: أن يبدو الإشعار، والثاني: أن ذلك أثبت لها على ظهور البدن، كذا في الأوجز، وأثر الباب يخالف ما أخرجه مالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان لا يشقّ جلال بدنه، الحديث بدون الاستثناء وجمع بينهما في الأوجز بوجوه، منها أن أثر الموطأ مختصر لم يذكر فيه الاستثناء، ومنها أن يكون ذلك باختلاف الأحوال كما نقل الزرقاني عن عياض أن شقّ الجلال إن قلت قيمتها، فإن كانت نفيسة لم تشق، وقال مالك: إن ذلك أي: الشق من عمل الناس وما علمت أن أحداً ترك ذلك إلا ابن عمر، لأنه كان يجلل الحلل والأنماط المرتفعة فكان يترك ذلك استبقاء للثياب، قال مالك: وأحب إلي إن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شقها وإن كانت بالثمن اليسير على الدرهمين ونحوه فأحب إلي أن تشق، اه مختصراً من الأوجز.

(1) وفيه أن إظهار التقرب بالهدي أفضل من إخفائه والمعروف أن الإخفاء في العمل الصالح غير الفرض أفضل من إظهاره، والجواب أن أعمال الحج مبنية على الظهور كالأحرام والطواف والوقوف فكان الإشعار والتقليد كذلك فيخص الحج من عموم الأفعال والله أعلم بحقيقة الحال.

1707 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبَدَنِ الَّتِي نَحَرْتُ وَبِجُلُودِهَا».

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف هو ابن عقبة بن عامر السَّوَّائِي العامري الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) بفتح النون وكسر الجيم عبد الله بن يسار المكي، (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة الإمام في التفسير.

(عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى) الْأَنْصَارِيُّ المدني ثم الكوفي واسم أبي ليلى يسار بن بلال له صحبة.

(عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبَدَنِ الَّتِي نَحَرْتُ) على صيغة المتكلم من المعلوم، وفي رواية أبي الوقت نُحَرْتُ على صيغة المؤنث الغائبة من المجهول.

(وَبِجُلُودِهَا) وفي رواية ابن عساكر وجلوها بإسقاط حرف الجرّ ففي الحديث استحباب تجليل البدن والتصدق بجلالها، ونقل القاضي عياض عن العلماء: أَنَّ التجليل يكون بعد الإشعار لئلا يتلَطَّخَ بالدم وأن يشق الجلال عن الأسمنة إن كانت قيمتها قليلة فإن كانت نفيسة لم تشقّ.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: وفيه أنه لا يجوز بيع الجلال ولا جلود الهدايا والضحايا كما هو ظاهر الحديث إذ الأمر حقيقة في الوجوب، انتهى.

وتعقبه صاحب اللامع فَقَالَ: فيه نظر فإن ذلك في صيغة الأمر لا لفظ أمر هذا، وهذا الحديث أَخْرَجَهُ مسلم وأبو داود وابن ماجه في الحج أيضًا.

تنبيه:

وقال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كما سيأتي في باب لا يعطي الجزار من الهدى شَيْئًا فَأَمَرَنِي فقسمت لحومها ثم أمرني فقسمت جلالها وجلودها ولا أعطي عليها شَيْئًا في جزارتها، وفي لفظ وكانت مائة بدنة والجزارة بكسر الجيم اسم الفعل وبالضم السواقط التي تأخذها الجازر قاله ابن التين.

115 - بَاب مَنِ اشْتَرَى هَدِيَّةً مِنَ الطَّرِيقِ وَقَلَّدَهَا

1708 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْحَجَّ عَامَ حَجَّةِ الْحُرُورِيَّةِ

وقال ابن الأثير: الجزارة بالضم كالْعُمَالَة ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته وأصلها أطراف البعير الرأس واليدان والرجلان سميت بذلك لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته.

وقال ابن الجوزي: قَالَ قوم: هي كالخياطة يريد بها عمله فيها.

115 - بَاب مَنِ اشْتَرَى هَدِيَّةً مِنَ الطَّرِيقِ وَقَلَّدَهَا

(بَاب مَنِ اشْتَرَى هَدِيَّةً) بسكون الدال وتخفيف المثناة التحتية ويجوز كسر الدال وتشديد التحتية (مِنَ الطَّرِيقِ وَقَلَّدَهُ) وفي بعض النسخ: وَقَلَّدَهَا بتأنيث الضمير إمّا باعتبار أن الهدى اسم الجنس أو باعتبار ما صدق عليه الهدى وهي البدنة، ويروى بدنة بالتاء الفارقة بين اسم الجنس وواحد، وقد سبق هذا الباب بترجمته لكنه زاد هنا ذكر التقليد وأورد فيه الحديث من وجه آخر فله درّه ما أدقّ نظره وأوسع اطلاعه.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الخزامي المدني قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم أنس بن عياض اللبّي المدني قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُقْبَةَ) ابن أبي عياش الأسدي المدني، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر المدني، (قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْحَجَّ عَامَ حَجَّةِ الْحُرُورِيَّةِ) وفي رواية الكشميهني: عام حجّ الحرورية بالتذكير والجرّ وفي رواية أبي ذرّ عام حجة الحرورية، والحرورية بفتح الحاء المهملة وضم الراء الأولى نسبة إلى قرية من قرى الكوفة وكان أول اجتماع الخوارج بها وهم الذين خرجوا على علي رضي الله عنه لما حكم أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص، وذلك أن أهل صفين أقاموا بصفين مائة يوم وعشرة أيام وكان بينهم تسعون وقعة وكان علي رضي الله عنه في تسعين ألفاً وكان معاوية رضي الله عنه في مائة ألف وعشرين ألفاً ولما سئم الفريقان أعني فريق علي رضي الله عنه وهم أهل الكوفة وفريق معاوية

فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ،

رضي الله عنه وهم أهل الشام تداعياً إلى الحكومة فرضي علي رضي الله عنه وأهل الكوفة بأبي موسى الأشعري رضي الله عنه ورضي معاوية وأهل الشام بعمر بن العاص رضي الله عنهما واتفقا على أن من اتفق الحكمان على توليته الخلافة فهو الخليفة وأتوا لميعاد الحكم بعد أشهر مع كل حكم طائفة كثيرة من أشراف الناس فبعث علي رضي الله عنه أبا موسى الأشعري رضي الله عنه وبعث معاوية رضي الله عنه عمرو بن العاص رضي الله عنه فاجتمع الحكمان بدومة الجندل وهي مسيرة عشرة أيام عن دمشق وعشرة عن الكوفة وعشرة عن المدينة واتفقا على أن يخلعاهما معاً ويختارا للمسلمين خليفة رضوا بهم، وقد عيّن للخلافة يوم الحكمين عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فلما اجتمعا بالناس بدأ أبو موسى رضي الله عنه فخلع علياً رضي الله عنه، ثم قام عمرو وقال: قد خلعت علياً كما خلعه وأثبت خلافة معاوية فرضي أهل الشام بذلك وأنكره أهل الكوفة فلم ينبرم أمرهم ورجع الشاميون فبايعوا معاوية رضي الله عنه وبقيت مضر تارة يغلب عليها جند معاوية رضي الله عنه وتارة يغلب عليها جند أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ولما جرى التحكيم غضب خلق كثيراً زيد من عشرة آلاف من جيش علي رضي الله عنه وقالوا لا حكم إلا لله تعالى فالله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصِّلِينَ﴾ [الأنعام: 57] وكفروا علياً رضي الله عنه بسبب ذلك، واعتزلوه واجتمعوا بحروراء قرية من قرى الكوفة وخرجوا على علي رضي الله عنه وقالوا: شككت في أمر الله وحكمت عدوك وطالت خصومتهم وشقوا عصا المسلمين ونصبوا راية الخلاف وسفكوا الدماء وقطعوا السبيل وأميرهم عبد الله بن الكوا فبعث إليهم علي رضي الله عنه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فناظرهم فرجع منهم ألفان وبقيت بقيتهم فخرج إليهم علي رضي الله عنه فقاتلهم بالنهروان واستأصل جمهورهم ولم ينج منهم إلا القليل فسُموا بالحرورية لا اجتماعهم بها.

(فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ) أَي: فِي أَيَّامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)،
واستشكل ذلك بأنه يخالف قوله في باب طواف القارن من رواية الليث عن

فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ وَنَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] «إِذَا أَصْنَعَ كَمَا صَنَعَ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَوْجَبْتُ عُمْرَةً» حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ،

نافع عام نزل الحجاج بابن الزبير لأن نزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير وحجة الحرورية وهم الخوارج⁽¹⁾ كانت في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة.

وأجيب: بأنه يحتمل أن الراوي أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية بجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق ويحتمل أيضًا أن القصة متعددة، والله أعلم.

(فَقِيلَ لَهُ) الظاهر أن القائل هو ابنه عبد الله لأنه صرح بذلك في رواية أيوب عن نافع كما مضى في باب من اشترى الهدى من الطريق ويأتي إن شاء الله تعالى في باب إذا أحصر المتمتع أن عبید الله وسالمًا ولديه كلماء في ذلك أيضًا فقالوا: (إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ) يشير إلى الجيش الذي أرسله عبد الملك بن مروان وأمر عليهم الحجاج لقتال ابن الزبير رضي الله عنهما ومن معه بمكة.

(وَنَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ) عن الحجّ بسبب ما يقع بينهم من قتال، (فَقَالَ) ابن عمر رضي الله عنهما: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ﴾ بضم الهمزة وكسرها. ﴿حَسَنَةٌ﴾ إِذَا أَصْنَعَ في حَجِّي (كَمَا صَنَعَ) رسول الله ﷺ من التحلل حين حضر في الحديبية والابتداء بالعمرة كما أهل بها ﷺ حين صدّ عام الحديبية أيضًا، وقوله أصنع نصب ياذن.

(أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَوْجَبْتُ عُمْرَةً حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ) وفي رواية حتى إذا كان بظاهر البیداء وهو الشرف الذي قدّام ذي الحليفة إلى جهة مكة سمى بها لأنه ليس فيها بناء ولا أثر وكل مفازة بیداء.

(1) وكان أميرهم إذ ذاك مسلم بن عقبة من قبل يزيد بن معاوية وكان قد قتل ثلاثمائة من أولاد المهاجرين وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم من أهل المدينة بمكان يقال له حرة بظاهر المدينة.

قَالَ: «مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي جَمَعْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ»، وَأَهْدَى هَدِيًّا مُقَلَّدًا اشْتَرَاهُ حَتَّى قَدِمَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ حَتَّى يَوْمِ النَّحْرِ، فَحَلَقَ وَنَحَرَ، وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَهُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ

(قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ) فِي حَكْمِ الْحَصْرِ وَإِذَا كَانَ التَّحْلُلُ لِلْحَصْرِ جَائِزًا فِي الْعُمْرَةِ مَعَ أَنَّهَا غَيْرُ مَحْدُودَةٍ بِوَقْتٍ فِي الْحَجِّ أَجُوزَ، أَوِ الْمَعْنَى أَنَّ الْقَارِئَ عِنْدَهُ لَا يَطُوفُ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا وَسَعِيًّا وَاحِدًا بِخِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَنَفِيُّ مِنْ تَعَدُّدِ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ مَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ. (أَشْهَدُكُمْ أَنِّي جَمَعْتُ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: قَدْ جَمَعْتُ (حَجَّةً) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحُمَيْمِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: جَمَعْتُ الْحَجَّ (مَعَ عُمْرَةٍ) وَلَمْ يَكْتَفِ بِالْنِّبَةِ فِي إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَلْ أَرَادَ إِعْلَامَ مَنْ يَقْتَدِي بِهِ أَنَّهُ انْتَقَلَ نَظَرُهُ إِلَى الْقِرَانِ لَاسْتَهْوَائِهَا فِي حَكْمِ الْحَصْرِ.

(وَأَهْدَى هَدِيًّا مُقَلَّدًا اشْتَرَاهُ) أَيُّ: مَنْ قَدِيدٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِيمَا سَبَقَ وَهَذَا هُوَ مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ كَمَا لَا يَخْفَى وَلَمْ يَزَلْ مَسْوُوقًا مَعَهُ (حَتَّى قَدِمَ) أَيُّ: إِلَى أَنْ قَدِمَ مَكَّةَ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ: حِينَ قَدِمَ، (فَطَافَ بِالْبَيْتِ) لِلْقُدُومِ (وَبِالصَّفَا) أَيُّ: وَبِالْمَرَّةِ وَحَذَفَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ.

(وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ حَتَّى يَوْمِ النَّحْرِ) بِجَرِّ يَوْمٍ بِحَتَّى أَيُّ: إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ. (فَحَلَقَ) شَعْرَ رَأْسِهِ (وَنَحَرَ) هَدْيَهُ، (وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى) أَيُّ: أَدَّى (طَوَافَهُ) الَّذِي طَافَهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَاتِ.

(الْحَجِّ) بِالنَّصْبِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ: لِلْحَجِّ بِلَامِ الْجَرِّ فَالرِّوَايَةُ الْأُولَى عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ.

(وَالْعُمْرَةِ) نَصَبَ عَطْفٍ عَلَى الْمَنْصُوبِ السَّابِقِ وَعَلَى رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ جَرَّ عَطْفًا عَلَى الْمَجْرُورِ.

(بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ) مُرَادُهُ بِالْأَوَّلِ الْوَاحِدَ قَالَهُ الْقُسْطَلَانِيُّ وَقَالَ الْبِرْمَاوِيُّ، لِأَنَّ

ثُمَّ قَالَ: «كَذَلِكَ صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ».

116 - بَابُ ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِنَّ

1709 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى

أول لا يحتاج أن يكون بعده شيء فلو قَالَ أَوَّلُ عبد يدخل فهو حرّ فلم يدخل إلا واحد عتق، وقال الْكِرْمَانِيُّ فَإِنْ قَلَّتِ الطَّوَافُ الَّذِي قَبْلَ وَقُوفِ عِرْفَةِ كَيْفَ يَقَعُ عَنْ طَوَافِ الرُّكْنِ قَلَّتِ الْمُرَادُ مِنَ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ الطَّوَافُ الْوَاحِدُ أَي: لَمْ يَجْعَلْ لِلْقِرَانِ طَوَافَيْنِ بَلْ اكْتَفَى بِالْأَوَّلِ فَقَطْ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ حَيْثُ قَالَ: يَكْفِي لِلْقَارِنِ طَوَافٌ وَاحِدٌ لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ وَقُوعِهِ بَعْدَ الْوُقُوفِ أَنْتَهَى.

وقال الْعَيْنِيُّ إِنَّمَا فَسَّرَهُ بِهَذَا نَصْرَةً لِمَذْهَبِ إِمَامِهِ وَلَكِنْ لَا يَتِمُّ بِهِ وَعَوَهُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ قَوْلُهُ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ طَوَافًا وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ لِأَنَّ الطَّوَافَيْنِ يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى طَوَافِ الرُّكْنِ وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنَ الطَّوَافِ بَعْدَ الْوُقُوفِ فَافْهَمْ صَح.

وقال ابن بطال: المراد بالطواف الأول الطواف بين الصفا والمروة وأمّا الطواف بالبيت وهو طواف الإفاضة فهو ركن، فلا يكتفى عنه بطواف القدوم في القرآن ولا في الأفراد.

(ثُمَّ قَالَ) أَي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كَذَلِكَ) وفي رواية أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ: هَكَذَا (صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ).

116 - بَابُ ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِنَّ

(بَابُ ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِنَّ) قَالَ الْعَيْنِيُّ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَبْحُ الرَّجُلِ الْبَقْرَةَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَ بِذَلِكَ إِذَا وَجِبَ عَلَيْهِنَ دَمٌ وَعَنْ هَذَا قَالَ الْمُهَلَّبُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنَ الْفَقْهِ أَنَّهُ مَنْ كَفَّرَ عَنْ غَيْرِهِ كَفَّارَةً يَمِينٍ أَوْ كَفَّارَةَ ظَهَارٍ أَوْ قَتَلَ أَوْ أَهْدَى عَنْهُ أَوْ أَدَّى عَنْهُ دَيْنًا كَانَ ذَلِكَ مُجَزَّئًا عَنْهُ لِأَنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَعْرِفْنَ مَا أَدَّى عَنْهُنَّ لَمَّا وَجِبَ عَلَيْهِنَ مِنْ نَسْكِ الْمَتَمَتِّعِ⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) (التَّنِيسِيُّ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) (الإمام)، (عَنْ يَحْيَى

(1) وسيأتي الكلام منه قريبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي إِذَا طَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ»،

ابْنِ سَعِيدٍ (الْأَنْصَارِيُّ)، (عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ⁽¹⁾، (قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) سَنَةُ عَشْرٍ مِنَ الْهَجْرَةِ (لِخَمْسِ بَقِينَ) الظَّاهِرُ أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ وَلَوْ قَالَتْهُ قَبْلَهُ لَقَالَتْ: أَنْ بَقِينَ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي الشَّهْرَ كَامِلًا أَوْ نَاقِصًا.

(مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَكسرها سميَّ بذلك لأنهم كانوا يقدون فيه عن القتال.

(لَا نَرَى) بضم النون وفتح الراء أي: لَا نَظَرَ (إِلَّا الْحَجَّ) وهذا يحتمل أن تريد حين خروجهم من المدينة قبل الإهلال ويحتمل أن تريد أن إحرام من أحرم منهم بالعمرة لا يحلَّ حتى يردف الحج فيكون العمل بهما جميعاً والإحلال منهما ولا يصح أن كلهم أحرم بالحج لحديثها الآخر من رواية عُروَةَ عنها فمنا من أهلَّ بالحج، ومنا من أهلَّ بعمرة ومنا من أهلَّ بهما وقيل معنى لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ أي: لم يقع في نفوسهم إلا ذلك لأنهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج وقال الداودي: وفيه دليل أنهم أهلَّوا منتظرين وترد عليه رواية: لَا تَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ.

(فَلَمَّا دَنَوْنَا) أي: قربنا (مِنْ مَكَّةَ) أي: بَسْرَفٍ كما جاء في رواية عنها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أو بعد طوافهم بالبيت وسعيهم كما في رواية جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويحتمل تكريره الأمر بذلك مرتين في الموضعين، وأن العزيمة كانت آخرًا حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة.

(أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي إِذَا طَافَ) بالبيت، (وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ) بَفَتْحِ الْمِثْنَةِ التَّحْتِيَّةِ وَكسْرِ الْحَاءِ أي: يصير حلالاً بَأَن

(1) وفي رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد كما سيأتي بعد سبعة أبواب حدثني عمرة.

قَالَتْ: فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمِ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ،

يتمتع، وأما من معه الهدى فلا يتحلل حتى يبلغ الهدى محله.

(قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَدُخِلَ) بضم الدال على البناء للمفعول (عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ) أي: في يوم النحر (بِلَحْمِ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ) عبر في الترجمة بلفظ الذبح وفي الحديث بلفظ النحر إشارة إلى رواية سليمان بن بلال الآتية إن شاء الله تعالى في باب ما يؤكل من البُدن وما يتصدق ولفظه فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ ف قيل: ذبح النبي ﷺ عن أزواجه وقيل: يجوز أن يكون الراوي لما استوى الأمران عنده عبر مرة بالنحر ومرة بالذبح.

وفي رواية: ضحى، ونحر البقر جائز عند العلماء إلا أن الذبح مستحب عندهم لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: 67].

وقال القدوري المستحب في الإبل النحر فإن ذبحها جاز ويكره وإنما يكره فعله لا المذبح⁽¹⁾ والذبح هو قطع العروق التي في أعلى العنق تحت اللّخيين، والنحر يكون في اللبة كما أن الذبح يكون في الحلق وفي استفهام عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دلالة على الترجمة وذلك لأنه لو كان الذبح بعلمها لم تحتج إلى الاستفهام لكن ذلك ليس بذاك لاحتمال أن يكون تقدّم علمها بذلك فيكون وقع استئذانهم في ذلك لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك فاستفهمت عنه لذلك كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

وقال النووي: هذا محمول على أنه استأذنه لآن التضحية عن الغير لا يجوز إلا بإذنه انتهى، أقول نعم لا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح فلو اشتراها بنية الأضحية فذبحها غيره بلا إذن فإن أخذها مذبوحة ولم يضمّنه أجزأته وإن ضمّنه لا تجزئه كما في أضحية الذخيرة، وهذا إذا ذبحها عن نفسه أما إذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه، وهل تتعين الأضحية بالنية

(1) وقال مالك: إن ذبح الجوزور من غير ضرورة أو نحر الشاة من غير ضرورة لم يؤكل وكان مجاهد يستحب نهر البقر وكذا الحسن بن صالح.

قالوا: إن كان فقيراً وقد اشتراها بنيتها تعينت فليس له بيعها وإن كان غنياً لم تتعين والصحيح أنها تتعين مطلقاً فيتصدق بها الغني بعد أيامها حية ولكن له أن يقيم غيرها مقامها كما في البدائع من الأضحية قالوا والهدايا كالضحايا، وقال البرماوي وكأنَّ البُخَارِيَّ عمل بأنَّ الأصل عدم الاستئذان.

واحتج جماعة من العلماء بهذا الحديث في جواز الاشتراك في هدي التمتع والقران، ومنعه مالك وقال ابن بطال ولا حجة لمن خالفه في هذا الحديث لأنَّ قوله نحر عن أزواجه البقر يحتمل أن يكون نحر عن كل واحدة منهن بقرة، قال وهذا غير مدفوع، وردَّ بأنه يدفعه رواية عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذبح رسول الله ﷺ عَمَّنْ اعتمر من نسائه بقرة ذكره ابن عبد البر من حديث الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ، وفي الصحيحين من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه بقرة يوم النحر، وفي رواية بقرة في حجته، وفي رواية ذبحها عن نسائه وفي صحيح الحاكم على شرط الشيخين من حديث يَحْيَى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذبح رسول الله ﷺ عَمَّنْ اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهما⁽¹⁾، وقال ابن بطال فإن قيل إنما نحر البقرة عنهن على حسب ما أتى عنه في الحديثية أنه نحر البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة، قيل هذه دعوى لا دليل عليها لأنَّ نحره في الحديثية كان عندنا تطوعاً والاشتراك في هدي التطوع جائز على رواية ابن عبد الحكم عن مالك والهدي في حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا واجب والاشتراك ممتنع في الهدي الواجب عنده فالحديثان مستعملان عندنا على هذا التأويل.

وقال القاضي إِسْمَاعِيلُ: وأما رواية يونس عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ نحر عن أزواجه بقرة واحدة فإنَّ يونس انفرد وحده وخالفه مالك وغيره، فإنه رواه أبو مصعب عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه ﷺ نحر عن أزواجه البقر وكذا رواه القعني عن سليمان بن بلال عن يَحْيَى عن عمرة عنها هذا.

(1) وهو شاهد قوي لرواية الزهري.

وقال الحافظ العسقلاني ورواية يونس أخرجها النسائي وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة حافظ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضًا ولفظه أصرح من لفظ يونس قال: ما ذبح عن آل مُحَمَّد في حجة الوداع إلا بقرة واحدة، ثم إن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد وإنها أقل ما يجب وذكر بعض شراح الهداية أنه إجماع، وقال الكاكي وقال مالك وأحمد والليث والأوزاعي: تجوز الشاة عن أهل بيت واحد، وكذا بقرة أو بدنة، والبدنة تجزئ عن سبعة إذا كانوا يريدون بها وجه الله تعالى، وكذا البقرة وإن كان أحدهم يريد الأكل لم يجز عن الكل وكذا لو كان نصيب أحدهم أقل من السبع ويستوي الجواب إذا كان الكل من جنس واحد أو من أجناس مختلفة أحدهم يريد جزاء الصيد والآخر هدي المتعة والآخر الأضحية بعد أن يكون الكل لوجه الله تعالى، وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز وبه قال زفر رحمه الله.

وفي الحديث أيضًا: ما قاله الداودي من أن الإنسان يدركه ما عمله عنه غيره بغير أمره وأن معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39] أي: لا يكون له ما سواه غيره لنفسه وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 237] مع قوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: 29] أي: بما لم يوجبه الشرع كالغصب والربا والقمار فخرج هذا عمومًا يراد به الخصوص ثم بيّنه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 237] ويقول تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا لِعَلَّ أَوْلِيَاءَكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: 6] ويقول تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ عَزِيزٍ مُضْكَرٍ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: 12] فليس للإنسان إلا ما سعى أو سعى له، والله أعلم.

وأنت قد عرفت فيما سبق أنه يحتمل الاستئذان فلا دلالة فيه على ما قاله.

وفي الحديث: جواز الأكل من الهدي والأضحية وسيأتي نقل الخلاف فيه إن شاء الله تعالى بعد سبعة أبواب.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُهُ لِلْقَاسِمِ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

117 - باب النَّحْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنَى

(قَالَ يَحْيَى) هو ابن سعيد الأنصاريّ بالسند المذكور إليه: (فَذَكَرْتُهُ) أي: هذا الحديث (لِلْقَاسِمِ) ابن مُحَمَّد بن أَبِي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (فَقَالَ: أَتَيْتُكَ) عمرة (بِالْحَدِيثِ) الذي حَدَّثَهُ (عَلَى وَجْهِهِ) يعني ساقته لك سياقا تاما ولم تختصر منه شيئا ولا غيّرته بتأويل ولا غيره فذكرت ابتداء الإحرام وانتهاءه حتى وصلوا إلى مكة وفيه تصديق لعمرة وأخبار عن حفظها وضبطها⁽¹⁾، والحديث أَخْرَجَهُ المؤلف في الجهاد أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مسلم والنسائي.

117 - باب النَّحْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنَى

(باب النَّحْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنَى) الْمَنْحَرُ بفتح الميم والحاء المهملة وسكون النون بينهما الموضع الذي تنحر فيه الإبل.

وقال ابن التين: منحَر النبي ﷺ هو عند الجمرة الأولى التي تلي مسجد الخيف، وأخرج الفاكهي عن ابن جريج عن طاوس قَالَ كَانَ مَنْزِلُ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنَى عَنْ يَسَارِ الْمَصْلَى وَقَالَ غَيْرُ طَاوُسٍ وَأَمْرٌ بِنِسَائِهِ أَنْ يَنْزِلْنَ حَيْثُ الدَّارُ بِمَنَى وَأَمْرُ الْأَنْصَارِ أَنْ يَنْزِلُوا الشُّعْبَ وَرَاءَ الدَّارِ أَنْتَهَى.

والشعب هو عند الجمرة الأولى قَالَ ابن التين وَلِلنَّحْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ فضيلة على غيره هذا، وذلك لما روى مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحَرْتُ ههنا وَمَنِ كَلَّهَا مَنْحَرُ فَاَنْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ ههنا وَعَرَفَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقِفْتُ ههنا وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ».

وقال التَّوَوِّيُّ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ بَيَانُ رَفَقِ النَّبِيِّ ﷺ بِأُمَّتِهِ وَشَفَقَتِهِ عَلَيْهِمْ فِي تَنْبِيهِهِمْ عَلَى مَصَالِحِ دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ فَإِنَّهُ ﷺ ذَكَرَ لَهُمُ الْكَامِلَ وَالْجَائِزَ فَالْكَامِلَ مَوْضِعَ نَحْرِهِ وَوَقُوفَهُ وَالْجَائِزَ كُلَّ جِزَاءٍ مِنْ أَجْزَاءِ مَنْى لِلنَّحْرِ وَمِنْ أَجْزَاءِ عُرْفَاتِ وَالْمَزْدَلِفَةِ لِلْوُقُوفِ.

(1) ورجال إسناده الحديث مدنيون ما خلا شيخ البخاري فإنه تنيسي وهو من افراده.

1710 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، سَمِعَ خَالِدَ بْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «كَانَ يَنْحَرُ فِي الْمَنْحَرِ» قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: «مَنْحَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وقال في شرح المذهب قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُنَا: يجوز نحر الهدي ودماء الجبرامات في جميع الحرم لكن الأفضل في حق الحاج النحر بمنى وأفضل موضع في منى للنحر موضع نحر رسول الله ﷺ وما قاربه والأفضل في حق المعتمر أن ينحر في المروة لأنها موضع تحليله كما أَنَّ منى موضع تحليل الحاج وحكى ابن بطال قول مالك في النحر بمنى للحاج والنحر بمكة للمعتمر وأطال في تقرير ذلك وترجيحه ولا خلاف في الجواز وإن اختلف في الأفضل، وقوله: فانحروا في رحالكُم أي: في منازلكم قَالَ أهل اللغة: رحل الرجل منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر، ومعنى الحديث منى كلها يجوز النحر فيها فلا تتكلفوا النحر في موضع نحري بل يجوز لكم النحر في منازلكم من منى هذا.

وقال الحافظ العسقلاني: وظاهر الحديث أن نحره ﷺ بذلك المكان وقع عن اتفاق لا بشيء يتعلق بالنسك ولكن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان شديد الاتباع فكان ينحر في منحره ﷺ كما في حديث الباب.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) المعروف بإسحاق بن راهويه وكذلك أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ فِي مَسْنَدِهِ وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ أَبُو نُعَيْمٍ أَنَّهُ (سَمِعَ خَالِدَ بْنَ الْحَارِثِ) أَبُو عَثْمَانَ الْهَجِيمِي الْبَصْرِي وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ وقد مرَّ في باب فضل استقبال القبلة قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بتصغير عبد (ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (كَانَ يَنْحَرُ) هديه (فِي الْمَنْحَرِ) قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ هو ابن عمر المذكور: («مَنْحَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ») بجر منحر على أنه بدل من المجرور السابق والمعنى أن مراد نافع بإطلاق المنحر منحر رسول الله ﷺ، وقد روى الْبُخَارِيُّ هذا الحديث في الأضاحي أوضح من هذا ولفظه قَالَ عبيد الله يعني منحر النبي ﷺ.

ومطابقة الحديث للترجمة حاصلة من قوله منحر رسول الله ﷺ كما لا يخفى.

1711 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ مِنْ جَمْعٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، حَتَّى يُدْخَلَ بِهِ مَنْحَرُ النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ حُجَّاجٍ فِيهِمْ الْحُرُّ، وَالْمَمْلُوكُ».

(حَدَّثَنَا) بالجمع ولأبي الوقت حدثني بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الخزامي بالزاي وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني وتكلم فيه أحمد من أجل القرآن.

وقال الساجي: عنده مناكير واعتمده البُخَارِيُّ وانتفى من حديثه وروى له التِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وغيرهما قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) أبو ضمرة اللَّيْثِيُّ المدني قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) مولى آل الزبير الإمام في المغازي ولم يصحَّ أَنَّ ابن معين ليته وقد اعتمده الأئمة كلهم.

(عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ مِنْ جَمْعٍ) بسكون الميم بعد فتح الجيم وهو المزدلفة.

(مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، حَتَّى يُدْخَلَ بِهِ) على البناء للمفعول.

(مَنْحَرُ النَّبِيِّ) ولأبي ذرٍّ منحر رسول الله ﷺ) ومنحر يروى مَرْفُوعًا على أنه نائب عن الفاعل لأنه مفعول به وإذا وجد تعيين للنيابة عن الفاعل.

(مَعَ حُجَّاجٍ) بضم الحاء جمع حاج.

(فِيهِمْ) أي: في الحجاج (الْحُرُّ، وَالْمَمْلُوكُ) يعني أَنَّ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يكن يخص في بعث هديه مع الحجاج الحر منهم ولا المملوك وأشار به إلى أنه لا يشترط بعث الهدى مع الأحرار دون العبيد.

وفي هذا الحديث: إضافة المنحر إلى رسول الله ﷺ في نفس الحديث، وبيان وقت بعث الهدى إلى المنحر من المزدلفة أنه من آخر الليل، وما يأتي إن شاء الله تعالى في الأضاحي من طريق كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يذبح وينحر بالمصلّى فهو محمول على الأضحية بالمدينة.

118 - بَاب مَنْ نَحَرَ هَدْيَهُ بِيَدِهِ

1712 - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ -، قَالَ: «وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بُذُنٍ قِيَامًا، وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ»

118 - بَاب مَنْ نَحَرَ هَدْيَهُ بِيَدِهِ

(بَاب مَنْ نَحَرَ هَدْيَهُ بِيَدِهِ) ولم يفوضه إلى غيره وهذا الباب بهذه الترجمة لم يثبت إلا في رواية أبي ذر عن المستملي ولهذا لا يوجد في أكثر النسخ⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الكاف أبو بشر الدارمي .

وقد مرّ في باب خرص التمر قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء مصعّر وهب، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله ابن زيد الجرمي، (عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَذَكَرَ الْحَدِيثَ) الذي يأتي بتمامه بعد باب إن شاء الله تعالى بهذا السند بعينه فاللام في لفظ الحديث للعهد.

(قَالَ) أي: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ) الكريمة (سَبْعَ بُذُنٍ) بضم الباء جمع بدنة ويروى سبعة بدن.

وقال التَّيْمِيُّ أراد بعرة من البدن فلذلك ألحق الهاء بالسبعة حال كونهن (قِيَامًا) والمسوّغ لوقوع الحال من النكرة مع تأخرها عنها تخصّص النكرة بالإضافة.

(وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ) قال ابن التين صوابه بكشين .

وقال صاحب التوضيح ابن الملقّن وكذا هو في أصل ابن بطال.

(أَمْلَحَيْنِ) يخالط بياضهما أدنى سوادًا.

(أَقْرَنَيْنِ) أي: كبير القرنين.

(1) وفي نسخة الصنعاني بعد الترجمة حديث سهل بن بكار عن وهيب فاكتفى بالإشارة.

مُخْتَصَرًا⁽¹⁾.

(مُخْتَصَرًا) أي: رواه الراوي مختصرًا وسيأتي تمامه إن شاء الله تعالى ومطابقته للترجمة ظاهرة، ففي الحديث نحر الهدي بيده وهو أفضل إذا أحسن النحر، وكذا الذبح، وفيه أيضًا نحره قائمة. وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وأحمد وأبو ثور.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ والثوري: تنحر باركة وقائمة واستحب عطاء أن ينحرها باركة معقولة وروى ابن أبي شيبة عن عطاء إن شاء قائمًا وإن شاء باركة وعن الحسن باركة أهون عليها وعن ابن الزبير أنه كان ينحرها وهي قائمة معقولة.

وفي سنن أبي داود من حديث أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً الْيَسْرَى قَائِمَةً عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ قَوَائِمِهَا قَالَ أَبُو الزَّبِيرِ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَابَاطٍ مُرْسَلًا أَنَّهُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الْحَدِيثَ وَفِي الْحَدِيثِ الْأُضْحِيَّةِ.

وسيأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى، ورجال الإسناد كلهم بصريون. وقد أخرج متنه المؤلف في الحج في مواضع، وفي الجهاد أيضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، وكذا النَّسَائِيُّ، وأخرج أبو داود بعضه في الحج وبعضه في الأضاحي.

(1) هذا ظاهر أشار إلى ذلك الإمام البخاري بنفسه إذ قال في الحديث عن أنس بلفظ وذكر الحديث، وسيأتي الحديث مفصلاً قريباً في باب نحر البدن قائمة، وما أشار إليه الشيخ قدس سره بقوله: ويمكن فيه غير ذلك لم يتعرض له أحد من الشراح ولا الشيخان مولانا محمد حسن المكي ولا مولانا حسين علي البنجابي في تقريريهما ولا يبعد أن الشيخ أشار بذلك إلي أن الاختصار بمعنى الاختصاص كما قال الزركشي في حديث أبي هريرة قلت: يا رسول الله إني رجل شاب وأخاف على نفسي العنت، الحديث وفي آخره فاختصر على ذلك أودر، قال الزركشي: الاختصار نحو الاختصاص، فيكون الحديث بمعنى حديث جابر قال: «ذبح النبي ﷺ يوم الذبح كبشين أقرنين أملحين موجوءين» الحديث ذكره في المشكاة برواية أحمد وأبي داود وغيرهما فيكون المعنى أن كل واحد من الكبشين كان موجوءاً.

119 - باب نَحْر الإِبِلِ مُقَيَّدَةً

1713 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا قَالَ: «ابْعَثْهَا

119 - باب نَحْر الإِبِلِ مُقَيَّدَةً

(باب نَحْر الإِبِلِ) حال كونها (مُقَيَّدَةً) وفي رواية أبي ذرّ نحر الإبل المقيدة بالتعريف وموضع النحر اللبة وهي بفتح اللام من أسفل العنق فيقطع الحلقوم والمريء، وموضع الذبح الحلق وهو أسفل مجامع اللحيين وهو أعلى العنق وكمال الذبح قطع الحلقوم وهو بضم الحاء مخرج النفس والمريء وهو بالمدّ والهمزة مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم والودجين بفتح الواو والدال وهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم، ويسنّ نحر الإبل وذبح البقر والغنم ويجوز عكسه واللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) يزيد من الزيادة وزريع مصغّر زرع أبو معاوية العيشي.

(عَنْ يُونُسَ) هو ابن عبيد بن دينار العبدي وفي رواية الإسماعيلي من طريق مُحَمَّد بن عبد الأعلى عن يزيد بن زريع قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ: (عَنْ زِيَادٍ) بكسر الزاي (ابن جُبَيْرٍ) بضم الجيم وفتح الموحدة بن حيّة ضد الميتة الثقفي البصري⁽¹⁾، (قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَتَى عَلَى رَجُلٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ لم أقف على اسمه (قَدْ أَنَاخَ بَدَنَتَهُ) أي: بركها حال كونه (يَنْحَرُهَا) وفي رواية أحمد عن إِسْمَاعِيل بن عليّة عن يونس لينحرها بمنى.

(قَالَ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (ابْعَثْهَا) أي: إثرها يقال بعثت الناقة

(1) تابعي ثقة ليس له في الصحيحين سوى هذا الحديث وحديث آخر أخرجه المؤلف في النذر بهذا الإسناد وأخرجه في الصوم بإسناد آخر إلى يونس بن عبيد وقد سبق في أوائل الحج حديث غير هذا من طريق زيد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما وهو غير زياد بن جبير هذا وليس أمّا له لأن زيادًا طائي كوفي وزيادًا ثقفى بصري لكنهما اشتراكا في الثقة وفي الرواية عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَقَالَ: شُعْبَةُ عَنْ يُونُسَ، أَخْبَرَنِي زِيَادُ.

أي: إثرتها (قِيَامًا) مصدر بمعنى قائمة وهي حال مقدّرة فيجوز تأخرها عن العامل كما في التنزيل فبشرناه بإسحاق نبياً أي: أبعثها مقدّراً قيامها وتقليدها ثم انحرفها قاله الطيبي فلا يرد ما قاله التوربشتي من أنه لا يصح أن يجعل العامل في قِيَامًا أبعثها لأن البعث إنما يكون قبل القيام واجتماع الأمرين في حالة واحدة غير ممكن هذا ويقال معنى أبعثها أقمها فعلى هذا انتصاب قِيَامًا على المصدرية.

وقال الْكِرْمَانِيُّ أو عامله محذوف نحو انحرفها فعلى هذا يكون انتصابه على الحال، ويؤيده رواية الإسماعيلي انحرفها قائمة (مُقَيَّدَةً) نصب على الحال من الأحوال المترادفة أو المتداخلة أي: معقولة الرجل وهي قائمة على الثلاث، وفي رواية أبي داود من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَنْحَرُونَ الْبَدَنَةَ مَعْقُولَةً الْيَسْرَى قائمة على ما بقي من قوائمها، وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم أنا أبو بشر عن سعيد بن جبير قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ وَهِيَ مَعْقُولَةٌ إِحْدَى يَدَيْهَا.

(سَنَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ) نصب بعامل محذوف أي: اتّبع سنته ﷺ أو فاعلاً إيّاها أو مقتفياً ويجوز الرفع على تقدير هي سَنَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ⁽¹⁾ وقول الصحابي من السنة كذا مرفوع عند الشيخين، وفي الحديث استحباب نحر الإبل على الصفة المذكورة، وفيه تعليم الجاهل وعدم السكوت على مخالفة السنة وإن كان مباحاً.

(وَقَالَ: شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، (عَنْ يُونُسَ) قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (زِيَادُ) وهذا التعليق أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ فِي مَسْنَدِهِ قَالَ أَخْبَرَنَا النُّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ نَا شُعْبَةَ عَنْ يُونُسَ سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ جَبْرِ قَالَ انْتَهَيْتُ مَعَ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا رَجُلٌ قَدْ أَضْجَعَ بَدَنَتَهُ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَنْحَرَهَا فَقَالَ قِيَامًا مُقَيَّدَةً سَنَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وفائدة ذكر هذا التعليق بيان سماع يونس للحديث من زياد، وقد نسب مُعَلَّطَايَ صَاحِبَ التَّلْوِيحِ تَعْلِيْقَ شُعْبَةَ الْمَذْكُورِ لِتَخْرِيجِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيِّ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ شُعْبَةَ.

(1) وفي رواية الحربي في المناسك بلفظ فقال له انحرفها قائمة فإنها سنة محمد ﷺ.

120 - باب نَحْرِ الْبُذْنِ قَائِمَةٌ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
﴿صَوَافٌ﴾ [الحج: 36]: «قِيَامًا».

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ فَرَاغَتْهُ فَوَجَدَتْهُ فِيهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ زِيَادٍ بِالْعِنْعِنَةِ
وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ وَفَاءٌ بِمَقْصُودِ الْبُخَارِيِّ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ طَرِيقَ شُعْبَةَ لِبَيَانَ سَمَاعِ يُونُسَ
لَهُ مِنْ زِيَادٍ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ غَنْدَرٍ عَنْ شُعْبَةَ بِالْعِنْعِنَةِ
هَذَا وَقَالَ الْعَيْنِيُّ إِنَّمَا قَصِدَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ ذِكْرَ مَجْرَدِ الْإِتِّصَالِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ
عَمَّا ذَكَرَهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي فِي الْحَجِّ.

120 - باب نَحْرِ الْبُذْنِ قَائِمَةٌ

(بَابُ نَحْرِ الْبُذْنِ) حَالُ كَوْنِهَا (قَائِمَةٌ) وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ قِيَامًا مُصَدَّرٌ
لِمَعْنَى الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) ابْنُ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قِيَامًا (سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ) وَفِي
بَعْضِ النُّسخ: سُنَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ بِحَذْفِ لَفْظِ قِيَامًا وَفِي نَسْخَةٍ: مِنْ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ
وَهَذَا التَّعْلِيْقُ قَدْ ذَكَرَهُ مُوَصُّوْلًا فِي الْبَابِ السَّابِقِ وَمُطَابَقَةً لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةً.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ﴿صَوَافٌ﴾ «قِيَامًا» أَشَارَ بِهِ إِلَى تَفْسِيرِ
صَوَافٍ الَّذِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ﴾ أَي: قِيَامًا وَقَدْ
أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْهُ
فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ﴾ [الحج: 36] قَالَ: قِيَامًا
وَصَوَافٌ بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ جَمْعُ صَافَةٍ بِمَعْنَى مُصْطَفَاةٍ فِي قِيَامِهَا.

وَفِي مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي
قَوْلِهِ صَوَافِنَ أَي: قِيَامًا عَلَى ثَلَاثَةِ قَوَائِمٍ مَعْقُولَةٍ وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ، وَصَوَافِنَ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَفِي آخِرِهِ نُونٌ جَمْعُ صَافِنَةٍ وَهِيَ الَّتِي رَفَعَتْ
إِحْدَى يَدَيْهَا بِالْعَقْلِ لَثَلًا يَضْطَرِبُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ وَمُجَاهِدٍ الصَّوْافُ عَلَى أَرْبَعَةٍ وَالصَّوْافِنَ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَعَنْ
طَاوُسٍ وَمُجَاهِدٍ الصَّوْافُ تَنْحَرُ قِيَامًا.

1714 - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ، فَبَاتَ بِهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يَهْلُلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ لَبَّى بِهِمَا جَمِيعًا، فَلَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا، وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بُذْنٍ قِيَامًا، وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ».

(حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ) أبو بشر الدارمي قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) مصغراً هو ابن خالد بن عجلان، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) ابن زيد الحرمي، (عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) ميقات أهل المدينة (رَكْعَتَيْنِ) قصرًا وذلك في حجة الوداع، (فَبَاتَ بِهَا) أي: بذى الحليفة، (فَلَمَّا أَصْبَحَ) وفي رواية الكشميهني: فبات بها حتى أصبح (رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَجَعَلَ يَهْلُلُ وَيُسَبِّحُ، فَلَمَّا عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ) التي قدام ذي الحليفة من طرف مكة.

(لَبَّى بِهِمَا) أي: بالحج والعمرة (جَمِيعًا) وهذا يصريح بأنه ﷺ كان قارئاً ولا اعتبار لتأويل من يؤول أن معنى قوله لَبَّى بهما أمر من أهل بالقران لأنه كان مفرداً فإنه خروج عن معنى يقتضيه التركيب إلى معنى غير صحيح يظهر ذلك بالتأمل.

(فَلَمَّا دَخَلَ) ﷺ (مَكَّةَ أَمَرَهُمْ) أي: أمر من لم يكن معه هدي من أصحابه (أَنْ يَحِلُّوا) بفتح المثناة التحتية وكسر الحاء بأعمال العمرة.

(وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ) الكريمة (سَبْعَ بُذْنٍ) أي: أبعرة فلذا أدخلت التاء في اسم العدد كما في رواية أبي ذر وفي رواية كريمة وغيرها: سبع بُذْن بدون التاء فلا حاجة إلى التأويل.

(قِيَامًا) نصب صفة لسبعة أو حال منه أي: قائمة وساغ ذلك لتخصصها بالإضافة وقال البيضاوي والعامل فعل محذوف دل عليه قرينة الحال أي: نحرها قائمة على ثلاث من قوائمها معقولة اليسرى وهذا مذهب الشافعية والحنابلة وقالت الحَنَفِيَّة يستوي نحرها باركة وقائمة في الفضيلة.

(وَضَحَّى بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ) يخالط بياضهما سواد (أَقْرَنَيْنِ) ثنية

1715 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ»، وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثُمَّ «بَاتَ حَتَّى أَصْبَحَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الْبَيْدَاءُ أَهْلَ بِعُمْرَةَ وَحَجَّةً».

أقرن وهو الكبير القرن أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته وهذا الحديث قد مرّ مختصرًا بهذا الإسناد بعينه في باب من نحر بيده قبل هذا الباب بباب على ما في بعض النسخ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن عليّة نسب إلى أمّه، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ أَبِي قَلَابَةَ) عبد الله بن زيد، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكْعَتَيْنِ» وهذا طريق آخر في صدر حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور قبله وقد أخرج البُخَارِيُّ هذا الحديث عن جماعة مفرّقًا مختصرًا ومطوّلًا على عادته.

(وَعَنْ أَيُّوبَ) هو السخثياني، (عَنْ رَجُلٍ) مجهول لكنه مذكور على سبيل المتابعة ويحتمل في المتابعات ما لا يحتمل في الأصول وقيل المراد به أبو قلابة⁽¹⁾.

(عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثُمَّ بَاتَ) بِذِي الْحُلَيْفَةِ (حَتَّى أَصْبَحَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الْبَيْدَاءُ) نصب على نزع الخافض أي: استوت راحلته ملتبسًا به ﷺ على البيداء.

(أَهْلَ بِعُمْرَةَ وَحَجَّةً) نقل صاحب التلويح عن الداودي أنه قَالَ آخره ليس بمسند لأن بين أيوب وأنس رجل مجهول ولو كان كلّ عن أبي قلابة محفوظًا لم يُكَنَّ عنه لجلالة أبي قلابة وثقته وإنما يكتفى عمّن فيه نظر.

وقال ابن التين: يحتمل أن يكون أيوب نسيه وهو ثقة بل هو أولى أن

(1) وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

يحمل عليه لأنه لو علم أنّ فيه نظرًا لوجب عليه أن يذكر اسمه أو يسقط حديثه ولا يرويه ألبتة انتهى .

وقال الحافظ العسقلانيّ المراد به بيان اختلاف إسماعيل بن عليّة وهيب على أيّوب فيه فساقه وهيب عنه بإسناد واحد وهو الذي روى عن وهيب سهل ابن بكار شيخ البخاري وفصل إسماعيل بعضه فقال عن أيّوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه وهو الذي روى عنه مُسَدَّد شيخ البُخَارِيّ أيضًا .

وقال في بعضه : عن أيّوب عن رجل عن أنس رضي الله عنه، وهذه طريقة هي التي أشار إليها البُخَارِيّ بقوله وعن أيّوب عن رجل عن أنس أي : وروى إسماعيل عن أيّوب عن رجل عن أنس رضي الله عنه.

تنبيه:

حكى ابن بطال عن المهلب : أنه وقع عنده هنا فلما أהלّ لبّي بهما جميعًا قَالَ ومعناه أمر من أהלّ بالقران لأنه هو كان مفردًا فمعنى أהלّ أي : أباح لنا الإهلال فكان ذلك أمرًا وتعليمًا لهم كيف يهلّون وإلا فما معنى هذا في هذا الوضع انتهى .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيّ ولم أقف في شيء من الروايات التي اتصلت لنا في هذا الحديث ولا في غيره على ما ذكروا وإنما الذي في أصولنا فلما علا على البيداء لبّي بهما جميعًا ولعله وقع في نسخته فلما علا على البيداء أהלّ وفي أخرى لبّي فكتبت لبًا بألف فصارت صورتها لنا بنون خفيفة وجمع بينها وبين الرواية الأخرى فصارت أהלّ لنا ولا وجود لذلك في شيء من الطرق، انتهى .

وأنت خبير بأنه ليس في كلام المهلب ما قاله وإنما في كلامه فلما أهل لبّي بهما جميعًا، نعم فيه جمع بين رواية أهلّ ورواية لبّي وليس فيه ما يقتضي تصحيف لبّي بقوله لنا كما لا يخفى، فلي تأمل.

121 - باب: لا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنَ الْهَدْيِ شَيْئًا

1716 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُمْتُ عَلَى الْبُذْنِ،

121 - باب: لا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنَ الْهَدْيِ شَيْئًا

(باب) بالتونين (لا يُعْطَى) صاحب الهدى (الْجَزَارُ) بالنصب مفعول يعطى الأول (مِنَ الْهَدْيِ) الذي ذبحه (شَيْئًا) مفعول الثاني وفي نسخة لا يعطى الجزار على البناء للمفعول ورفع الجزار للنيابة عن الفاعل.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْدِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) ولأبي ذر: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ فِيهِمَا (ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ) بفتح النون عبد الله بن يسار المكي الثَّقَفِيُّ وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو زرعة وقال أبو حاتم: إنما يقال فيه من جهة القدر وهو صالح الحديث وذكره النسائي فيمن كان يدلّس واحتج به الجماعة.

(عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى) يسار الأنصاري المدني ثم الكوفي، (عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وسيأتي في الباب الذي بعده التصريح بالإخبار بين مجاهد وعبد الرحمن وبين عبد الرحمن وعليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَقُمْتُ عَلَى الْبُذْنِ) أي: التي أرصدها للهدي وفي الرواية الأخرى أن أقوم على البُذْنِ أي: عند نحرها للاحتفاظ بها ويحتمل أن يراد أعم من ذلك أي: على مصالحتها في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك ولم يقع في هذه الرواية عدد البُذْنِ لكن وقع في الرواية الثالثة أنها مائة بدنة وفي رواية أبي داود من طريق ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد نحر النبي ﷺ ثلاثين بدنة وأمرني فنحرت سائرهما والأصح من ذلك ما وقع في رواية مسلم في حديث جابر الطويل، ثم انصرف النبي ﷺ إلى المنحرف فنحرت ثلاثاً وستين بدنة، ثم أعطى عليّاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فنحرا ما غبر وأشركه في هديه، ثم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكلا من لحمها وشرباً من مرقها، فعرف بذلك

فَأَمَرَنِي فَقَسَمْتُ لُحُومَهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي فَقَسَمْتُ جِلَالَهَا وَجُلُودَهَا.

1716 م - قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ «أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ، وَلَا أُعْطِيَ عَلَيْهَا شَيْئًا فِي جِزَارَتِهَا»⁽¹⁾.

أن البدن كانت مائة بدنة وأنه ﷺ نحر منها ثلاثاً وستين ونحر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الباقي والجمع بينه وبين رواية ابن إسحاق أنه ﷺ نحر ثلاثين ثم أمر علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن ينحر فنحر سبعا وثلاثين مثلاً ثم نحر النبي ﷺ ثلاثاً وثلاثين فإن ساغ هذا الجمع وإلا فما في صحيح مسلم أصح.

(فَأَمَرَنِي) ﷺ (فَقَسَمْتُ لُحُومَهَا، ثُمَّ أَمَرَنِي) ﷺ (فَقَسَمْتُ جِلَالَهَا) بكسر الجيم جمع جلّ، (وَجُلُودَهَا قَالَ) ولأبي ذر وأبي الوقت: وقال بالواو (سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ بالسند السابق وليس معلّقاً وقد وصله النسائي قَالَ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي ثنا سُفْيَانُ، (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الْكَرِيمِ) هو ابن مالك الأصبخري ثم الجزري مات سنة سبع وعشرين ومائة.

(عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ «أَنْ أَقُومَ عَلَى الْبُذْنِ، وَلَا أُعْطِيَ) بكسر الطاء وبالنصب عطا على المنصوب السابق.

(عَلَيْهَا فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا) والجزارة بكسر الجيم اسم للفعل يعني عمل الجزار، وجوز ابن التين ضمّها وهو اسم للسواقط كالسقاطة لما سقط من الشيء والشارة لما انتشر من الحطب فإن صحت الرواية بالضم جاز أن يكون

(1) نبه على ذلك الإمام البخاري إذ ترجم على حديث الباب لا يعطى الجزار من الهدى شيئاً قال الحافظ قوله: لا أعطي عليها شيئاً الخ، وكذا قوله في الرواية التي في الباب بعده ولا يعطى في جزارتها، ظاهرهما أن لا يعطى الجزار شيئاً ألبتة، وليس ذلك المراد، بل المراد أن لا يعطى الجزار منها شيئاً كما وقع عند مسلم، وظاهره مع ذلك غير مراد بل بين النسائي في روايته من طريق شعيب عن ابن جريج أن المراد منع عطية الجزار من الهدى عوضاً عن أجرته ولفظه ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً، واختلف في الجزارة، فقال ابن التين: الجزارة بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسواقط فعلى هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر وبه صحت الرواية فإن صحت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزور أجرة الجزار، وقال ابن =

المراد لا يعطى من بعض الجزور أجرة الجزار نعم يجوز إعطاؤه منها صدقة إذا كان فقيراً أو استوفى أجرته كاملة وهذا هو موضع الترجمة.

وفي الحديث: جواز التوكيل في القيام على مصالح الهدي من ذبحه وقسمة لحومه وغير ذلك.

وفيه أيضاً: قسمة جلاله وجلوده يعني بين الفقراء لقول علي رضي الله عنه أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأن أتصدق بلحمها وجلودها وأن لا أعطي أجر الجزار منها وقال: نحن نعطيه من عندنا كما في رواية أخرى.

وفيه أيضاً: أنه لا يعطى أجرة الجزار من لحم الهدي⁽¹⁾.

وقال ابن خزيمة: النهي عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن أجرته، وكذا قال البغوي في شرح السنة، وأما إذا أعطى أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يتصدق على سائر الفقراء فلا بأس بذلك، وقيل:

الجوزي وتبعه المحب الطبري: الجزارة بالضم اسم لما يعطى كالعمالة وزناً ومعنى وقيل: بالكسر كالحجامة والخياطة وجوز غيره الفتح، وقال ابن الأثير: الجزارة بالضم كالعمالة ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته وأصلها أطراف البعير الرأس واليدان والرجلان سميت بذلك لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته اهـ.

ثم قال الحافظ قال ابن خزيمة: والنهي عن إعطاء الجزار المراد أن لا يعطى منها عن أجرته، وكذا قال البغوي في شرح السنة قال: وأما إذا أعطى أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً فلا بأس بذلك، وقال غيره إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لكونه معاوضة، وأما إعطائه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز، لكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا تقع مسامحة في الأجرة لأجل ما يأخذها، فيرجع إلى المعاوضة، قال القرطبي: ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد ابن عمير اهـ، وفي الأوجز بعد أثر عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كان يتصدق بجلال بدنه قال محمد: وبهذا نأخذ ينبغي أن يتصدق بجلال البدن وبخطهما ولا يعطى الجزار من ذلك شيئاً ولا من لحومها اهـ.

(1) وظاهر الحديث أن لا يعطى الجزار شيئاً البتة وليس كذلك بل المراد أن لا يعطى الجزار منها شيئاً كما وقع عند مسلم وظاهره مع ذلك غير مراد بل بين النسائي في روايته من طريق شعيب ابن إسحاق عن ابن جريج أن المراد منع عطية الجزار من الهدي عوضاً عن أجرته ولفظه لا يعطى في جزارتها منها شيئاً.

إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لكونه معاوضة، وأمّا إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقّ فالقياس الجواز، ولكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا يقع مسامحة في الأجرة لأجل ما يأخذه فيؤول إلى المعاوضة.

وقال القُرْطُبِيُّ: ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عمير.

وقال القُرْطُبِيُّ أَيْضًا: في الحديث دليل على أنّ جلود الهدى وجلالها لا تباع لعطفها على اللحم وإعطائها حكمه وقد اتفقوا على أنّ لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال، وأجازه الأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية قالوا ويصرف عنه مصرف الأضحية.

واستدل أبو ثور بأنهم اتفقوا على جواز الانتفاع به فكلّ ما جاز الانتفاع به جاز بيعه وعورض باتفاقهم على جواز الأكل من لحم هدى التطوع ولا يلزم من جواز كله جواز بيعه وأقوى من ذلك في رد قوله ما أخرجه أحمد من حديث قتادة بن النعمان مرفوعًا لا تبيعوا لحوم الأضاحي والهدى وتصدقوا وكلوا واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوا وإن أطعتم من لحومها فكلوا إن شئتم.

وفي التوضيح: واختلفوا في بيع الجلد فروي عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَبِيعَهُ وَيَتَصَدَّقَ بِشَمْنِهِ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ بَاعَ أَهَابَ أَضْحِيَّتِهِ فَلَا أَضْحِيَّةَ لَهُ.

وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ يَنْتَفِعَ بِهِ وَلَا يَبِيعُهُ.

وقال القاسم وسالم: لَا يَصَحُّ بَيْعُ جُلْدِهَا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

وقال النخعي والحكم: لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ الْغُرْبَالَ وَالْمِنْخَلَ وَالْفَاسَ وَالْمِيزَانَ وَنَحْوَهَا.

وقال القدوري: وَيَتَصَدَّقُ بِجُلْدِهَا.

قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ: لِأَنَّهُ جِزْءٌ مِنْهَا أَوْ يَعْمَلُ مِنْهُ آلَةٌ تَسْتَعْمَلُ فِي الْبَيْتِ

كالنطع والجراب والغربال ونحو ذلك .

وقال صاحب الهداية أيضًا : ولا بأس بأن يشتري به ما ينتفع بعينه مع بقاء عينه كالجراب ونحوه استحسانًا .

وقال شيخ الإسلام في شرح الكافي : ولا بأس بأن يشتري بجلد أضحيت متاعًا للبيت لأنه أطلق له الانتفاع دون البيع فكل ما كان في معنى الانتفاع يجوز وما لا فلا .

وقال محمد في نواذر هشام : ولا يشتري به الخلّ والبرز وله أن يشتري ما لا يؤكل مثل الغربال والثوب، ولو اشترى باللحم خبزًا جاز لأنه ينتفع به كما ينتفع باللحم إذ اللحم لا يؤكل مفردًا وإنما يؤكل مع الخبز، ولو اشترى باللحم متاع البيت لا يجوز .

وقال شيخ الإسلام خواهرزاده : الجواب في اللحم كالجواب في الجلد إن باعه بالدرهم يتصدق بثمانه وإن باع بشيء آخر ينتفع به كما في الجلد انتهى وقال عطاء إن كان الهدي واجبًا تصدّق بإهابه وإن كان تطوعًا باعه إن شاء في الدين .

وقال النووي في شرح صحيح مسلم : ومذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الهدي ولا الأضحية ولا شيء من أجزائهما سواء كانا تطوعًا أو واجبين لكن إن كانا تطوعًا فله الانتفاع بالجلد وغيره باللبس وغيره، وبه قال مالك وأحمد، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يكسو جلالها الكعبة فلما كسيت الكعبة تصدّق بها .

وقال النووي : قالوا يستحب أن يكون قيمة الجلال ونفاستها بحسب حال المهدي، وكان بعض السلف يجلل بالوشي وبعضهم بالحبرة وبعضهم بالقباطي والملاحف والأزر ورجال إسناده حديث الباب ما بين بصري وهو شيخ المؤلف وكوفي وهو سُفْيَان وعبد الرحمن ومكي وهو ابن أبي نجيع ومجاهد وجزري وهو عبد الكريم وقد أخرج متنه في الوكالة أيضًا وأخرجهُ مسلم وأبو داود في الحج وابن ماجه في الأضاحي.

122 - بَاب: يَتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ

1717 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ ابْنُ مُسْلِمٍ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ، أَنَّ مُجَاهِدًا، أَخْبَرَهُمَا أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهَا، لُحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلَالَهَا، وَلَا يُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا».

122 - بَاب: يَتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ

(بَاب) بالتنوين (يَتَصَدَّقُ) صاحب الهدي (بِجُلُودِ الْهَدْيِ) ولا يبيع وفي رواية: يُتَصَدَّقُ على البناء للمفعول.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد بن مسربل بن مغربل الأسدي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن كثير اليمامي، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ) بلفظ الفاعل من الإسلام هو ابن يَنَاق بفتح المثناة التحتية وتشديد النون آخره قَالَ المكي وقد مرّ في الغسل.

(وَعَبْدُ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ) بفتح الجيم والزاي كليهما وبالراء.

(أَنَّ مُجَاهِدًا، أَخْبَرَهُمَا أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهَا، لُحُومَهَا) قال ابن خزيمة المراد قسمها إلا ما أمر به من كل بدنة ببضعة فطبخت كما حديث مسلم الطويل عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَجُلُودَهَا وَجِلَالَهَا) وزاد ابن خزيمة من هذا الوجه على المساكين.

(وَلَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا) وساق الْبُخَارِيُّ حديث الباب بلفظ الحسن

ابن مسلم وأما لفظ عبد الكريم فقد أَخْرَجَهُ مسلم قَالَ: نا يحيى بن يحيى قال: نا أبو خيثمة عن عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بُذْنِهِ وأن أتصدق بلحمها وجلودها وأجلتها وأن لا أعطي الجزار منها قَالَ: نحن نعطيهِ من عندنا ولهذا الحديث طرق مختلفة كما ترى وقد مر الكلام فيه تفصيلاً.

123 - باب: يَتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبُذْنِ

1718 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: «أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ بَدَنَةٍ، فَأَمَرَنِي بِلُحُومِهَا، فَقَسَمْتُهَا ثُمَّ أَمَرَنِي بِجِلَالِهَا فَقَسَمْتُهَا، ثُمَّ بِجُلُودِهَا فَقَسَمْتُهَا».

123 - باب: يَتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبُذْنِ

(باب) بالتونين (يَتَصَدَّقُ) صاحب الهدي وفي رواية البناء للمفعول (بِجِلَالِ الْبُذْنِ).

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ) ويقال سيف بن سليمان المخرومي المكي.

قَالَ النَّسَائِيُّ: ثقة وقال أبو زكريا الساجي أجمعوا على أنه صدوق غير أنه أتهم بالقدر، أخرج حديثه البُخَارِيُّ في مواضع من صحيحه وقد تقدم في أبواب القبله وأخرج له الباقر إلا الترمذي.

(قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، يَقُولُ: حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ أَبِي لَيْلَى) عبد الرحمن، (أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: أَهْدَى النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ بَدَنَةٍ، فَأَمَرَنِي بِلُحُومِهَا، فَقَسَمْتُهَا) على المساكين أيضًا.

(ثُمَّ أَمَرَنِي بِجِلَالِهَا) بكسر الجيم، (فَقَسَمْتُهَا) على المساكين أيضًا.

(ثُمَّ) أمرني ﷺ (بِجُلُودِهَا فَقَسَمْتُهَا) قَالَ الشَّافِعِيُّ في القديم ويتصدق بالنعال وجلال البدن وقالت المالكية وخطام الهدايا كلها وجلالها كلحمها فحيث يكون اللحم مقصورًا على المساكين يكون الجلال والخطام كذلك وحيث يكون اللحم مباحًا للأغنياء والفقراء يكون الخطام والجلال كذلك تحقيقًا للتبعية فليس له أن يأخذ من ذلك ولا يأمر بأخذه في الممنوع من أكل لحمه فإن أمر أحدًا بأخذ شيء من ذلك أو أخذ هو شيئًا رده وإن أتلفه غرم قيمته للفقراء.

وقال العيني: وقال أصحابنا يتصدق بجلال الهدي وزمامه لأنه ﷺ أمر عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك والظاهر إن هذا الأمر أمر استحباب، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

124 - باب

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿٦٦﴾ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾

124 - باب

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ﴾ أي: واذكر زمان جعلنا وعيناه له ﴿مَكَاتَ الْبَيْتِ﴾ مباءة ومرجعاً يرجع إليه للعمارة والعبادة⁽¹⁾ وذكر مكان البيت دون البيت لأن البيت ما كان حينئذ، وقيل اللام زائدة ومكان ظرف أي: وإذا نزلناه فيه كقوله تعالى: ﴿بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ وقوله نبؤى المؤمنين قيل رفع البيت إلى السماء أو انطمس أيام الطوفان وكان من ياقوتة حمراء فأعلم الله مكانه بريح أرسلها فكنست ما حوله فبناه على بنائه القديم.

﴿أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ أن مفسرة لبوأننا من حيث إنه تضمن معنى تعبّدنا لأن تبوئة من أجل العبادة أو مصدرية موصولة بالنهاي أي: فعلنا ذلك لئلا تشرك بعبادتي وقرئ في الشواذ: يشرك بالياء.

﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ﴾ من الشرك والأوثان والأقذار أن تطرح حوله ﴿لِلطَّائِفِينَ﴾ حوله ﴿وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ أي: لمن يطوف ويصلي فيه ولعله عبّر عن الصلاة بأركانها للدلالة على أنّ كلّ واحد منها مستقلّ باقتضائه ذلك كيف وقد اجتمعت⁽²⁾ ولم يذكر الواو بين الركوع والسجود وذكرت بين القائمين الركع لكمال الاتصال بين الركوع والسجود إذ لا ينفك إحداهما عن الآخر في الصلاة فرضاً أو نفلاً وينفك القيام من الركوع فلا يكون بينهما كمال الاتصال إذ المراد بالقائمين المعتكفون بمشاهدة الكعبة وبالركع السجود المصلّون.

﴿وَأَذِّنْ﴾ أي: ناد عطف على قوله وطهر وقرأ ابن محيصة وأذن بالمد ﴿فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ أي: بدعوة الحج والأمر به⁽³⁾ فقام على مقامه أو على

(1) يقال تبوأ الرجل منزلاً اتخذته وبوآه غيره منزلاً أعطاه وأصله باء إذا رجع.

(2) قال القسطلاني أخذاً من عمدة القاري للعيني.

(3) وروي أن إبراهيم عليه السلام أمر أن يؤذن في الناس بالحج فقال عليه السلام يا رب وما يبلغ صوتي قال: أذن عليّ البلاغ.

يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَكَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٢٧﴾ لِيَشْهَدُوا مَنَفَعَهُ لَهُمْ
وَيَذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَاكُلُوا مِنْهَا

الحجر أو على الصفا أو على أبي قبيس فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ رَبِّكُمْ اتَّخَذَ بَيْتًا
فَحَجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ فَاسْمِعُوا اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فِي أَصْلَابِ الرِّجَالِ وَأَرْحَامِ النِّسَاءِ فِيمَا
بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ مِمَّنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنْ يَحْجَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَأَجَابُوهُ لَبَّيْكَ
اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ قِيلَ وَمَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الْإِجَابَةُ يَتَكَرَّرُ مِنْهُ الْحَجُّ بِقَدَرِ تَكَرُّرِ الْإِجَابَةِ، وَقِيلَ
الخطاب لرسول الله ﷺ أمره بذلك في حجة الوداع فيكون قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ
فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج: 27] كلامًا مستأنفًا وهذا مروي عن الحسن.

(يَأْتُوكَ رِجَالًا) مشاة جمع راجل كقائم وقيام وقرئ في الشواذ بضم
الراء مخفف الجيم ومثقلها ورُجَالِي كعُجَالِي، ﴿وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ أي:
وركبَانًا على كلِّ بعير مهزول أتعبه بعد السفر فهزله ﴿يَأْتِينَ﴾ صفة لضامر وجمعه
باعتبار معناه أي: النوق وقرئ يأتون صفة للرجال والركبان أو استئناف فيكون
الضمير للناس ﴿مِنْ كُلِّ فَجٍّ﴾ أي: طريق ﴿عَمِيقٍ﴾ أي: بعيد، وقرئ عميق
يقال: بئر بعيدة العمق والمعمق بمعنى ﴿لِيَشْهَدُوا﴾ أي: ليحضرُوا ﴿مَنَفَعَهُ
لَهُمْ﴾ دينية ودنيوية وتنكيرها، لأن المراد بها نوع من المنافع مخصوص بهذه
العبادة⁽¹⁾، ﴿وَيَذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ﴾ عند إعداد الهدايا والضحايا وذبحها، وقيل
كنى بالذكر عن النحر لأن ذبح المسلمين لا ينفك عنه تنبيهًا على أنه المقصود ممَّا
يتقرب به إلى الله تعالى ﴿فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ عشر ذي الحجة عند أبي حنيفة
وهو قول الحسن وقتادة أو أيام النحر عند صاحبيه وقيل تسعة أيام من العشر
وقيل يوم الأضحى وثلاثة أيام بعده وقيل أيام التشريق وقيل: إنها خمسة أيام
أولها يوم التروية وقيل ثلاثة أيام أولها يوم عرفة ويعضد قوله تعالى: ﴿وَعَلَى مَا
رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ فإن المراد التسمية عند ذبح الهدايا والضحايا وعلق
الفعل بالمرزوق ويئنه بالبهيمة تحريضًا على التقرب وتنبيهًا على مقتضى الذكر
والبهيمة مبهمة بينت هنا بالأنعام⁽²⁾.

(﴿فَاكُلُوا مِنْهَا﴾) أي: من لحومها أمر بذلك إباحة وإزاحة لما عليه أهل

(1) لا توجد في غيرها من العبادات، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يفاضل بين العبادات قبل
أن يحج فلما حج فضل الحج على العبادات كلها لما شاهد من تلك الخصائص.

(2) وهي الإبل والبقر والغنم والمعز.

وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴿٢٨﴾ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾

الجاهلية من التحرّج فيه فإنهم كانوا يحرمون أكلها ولا يأكلون من نسائهم أو ندباً إلى مواساة الفقراء ومساواتهم، ومن ثمة استحَبَّ الفقهاء أن يأكل الموسع من أضحيتته مقدار الثلث لما فيه من استعمال التواضع.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه بعث بهدي وقال فيه إذا نحرته فكل وتصديق وابعث منه إلى عتبة يعني ابنه.

وفي الحديث: كلوا وادخروا وائتجروا وىروى: واتجروا أي: تصدقوا طالبين الأجر وعند بعضهم لا يجوز الأكل من الدم الواجب وإنما يجوز من المتطوّع به.

(﴿وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ﴾) الذي أصابه بؤس أي: شدة.

(﴿الْفَقِيرَ﴾) المحتاج.

(﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾) أي: ثم ليزيلوا يعني أن المراد قضاء إزالة التفت.

(﴿تَفَثَهُمْ﴾) وسخهم بقصّ الشارب والأظفار ونتف الإبط والاستحداد عند الإحلال أو التفت المناسك.

(﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾) ما يندرون من البر في حجّهم وقيل مواجب الحج.

(﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾) طواف الركن الذي به تمام التحليل فإنه قرينة قضاء التفت،

وقيل: طواف الوداع (﴿وَالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾) أي: القديم لأنه أوّل بيت وضع للناس فسرّه بذلك الحسن أو المعتقد من تسلّط الجبابة فكم من جبار سار إليه ليهدمه فمنعه الله وأمّا الحجاج فإنما قصد إخراج ابن الزبير عنه دون التسلّط عليه فسرّه بذلك قتادة وعن مجاهد لم يملك قط وعنه أيضاً أعتق من الغرق.

وقيل: بيت كريم من قولهم عتاق الخيل والاطر.

وقيل: لأنه يعتق فيه رقاب المذنبين من العذاب لكن قال ابن عطية: وهذا يرده التصريف، انتهى.

وتعقبه أبو حيّان فقال: لا يرده لأنه فسّره تفسير معنى وأمّا من حيث

ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَتَ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ. ﴿[الحج : 26-30].

الإعراب فلأن العتيق فعيل بمعنى مُفْعِل أي: معتق رقاب المذنبين ونسب الإعتاق إليه مجازاً إذ بزيارته والطواف به يحصل الإعتاق وينشأ عن كونه معتقاً أن يقال فيه: تعتق رقاب المذنبين.

(﴿ذَلِكَ﴾) خبر مبتدأ محذوف أي: الأمر والشأن ذلك، وذلك كما يقدم الكاتب جملة من كتابه في بعض المعاني ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قَالَ هذا: (﴿وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَتَ اللَّهِ﴾) الحرمة ما لا يحلّ هتكه وجميع ما كلفه الله تعالى بهذه الصفة من مناسك الحج وغيرها فيحتمل أن يكون عاماً في جميع تكاليفه ويحتمل أن يكون خاصاً فيما يتعلّق بالحج وعن زيد بن أسلم: الحرمات خمس: الكعبة الحرام، والمسجد الحرام، والبلد الحرام، والشهر الحرام، والمحرم حتى يحلّ، ومعنى التعظيم العلم بأنها واجبة المراعاة والحفظ والقيام بمراعاتها.

وقيل معنى تعظيم حرمات الله ترك ما نهى الله.

(﴿فَهُوَ﴾) أي: التعظيم (﴿خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾) ثوابا وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت يأتوك رجلاً إلى قوله فهو خير له عند ربّه فحذف ما ثبت عند غيرهما مما ذكر من الآيات، وعزا الحافظ العسقلاني سياق الآيات كلها إلى رواية كريمة قَالَ والمراد منها هنا قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا أَبَاسَ الْفَقِيرِ﴾ [الحج : 28] ولذلك عطف عليها في الترجمة وما يأكل من البدن وما يتصدّق أي: بيان المراد من الآية، انتهى.

وقال الْعَيْنِي: الذي قاله إنما يتمشى أن لو لم يكن بين هذه الآيات وبين قوله ما يأكل من البدن وما يتصدّق باب، وفي معظم النسخ بعد قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ باب ما يؤكل من البدن وما يتصدّق فأين العطف إذ كل واحد من البابين ترجمة مستقلة، والظاهر أنه ذكر هذه الآيات ترجمة ولم يذكر فيها حديثاً يطابقها إمّا لأنه لم يجد على شرطه أو أدركه الموت قبل أن يضعه ووجه آخر وهو أقرب أنّ هذه الآيات مشتملة على أحكام الحج فذكر هذه

125 - بَابُ مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبُذْنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَالنَّذْرِ،

الآيات تنبيهًا على تلك الأحكام، وهي تطهير البيت للطائفين والمصلين من الأصنام والأوثان والأقذار، وأمر الله تعالى لرسوله أن يؤذن للناس بالحج وذلك في حجة الوداع على بعض التفاسير، وشهود المنافع الدينية والدنيوية المختصة بهذه العبادة، وذكر اسم الله تعالى في أيام معلومات وهي عشر ذي الحجة على قول، وشكرهم له على ما رزقهم من الأنعام يذبحون وينحرون، والأمر بالأكل منها وإطعام الفقير، وقضاء التفث مثل حلق الرأس ونحوه والوفاء بالنذر، والطواف بالبيت العتيق، وتعظيم حرمانات الله تعالى هذا.

وقال القسطلاني: وهذا عجيب منه فإن قوله في معظم النسخ فيه إشعار بحذف الباب في بعض النسخ ممّا وقف هو عليه ولا مانع أن يعتمده شيخ الصنعة الحافظ ابن حجر لما ترجّح عنده بل صرح بأنه الصواب وهو رواية الحافظ أبي ذر مع ثبوت واو العطف قبل قوله ما يأكل من البدن نعم في رواية غير أبي ذر كما في الفرع وغيره هكذا.

125 - بَابُ مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبُذْنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ

(بَابُ مَا يَأْكُلُ) صاحب الهدي (مِنَ الْبُذْنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ) منها أراد ما يجوز له الأكل وما يجب عليه أن يتصدق، وفي بعض النسخ باب ما يؤكل من البدن وما يتصدق منها على البناء للمفعول فيهما.

(وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) هو ابن عمر العمري: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ قَالَ: (" لَا يُؤْكَلُ) على البناء للمفعول أي: لا يأكل المالك (مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَالنَّذْرِ) أي: من الذي جعله جزاء لصيده الحرام ولا من المنذور بل يجب التصديق بهما وهو قول مالك ورواية عن أحمد، وزاد مالك إلا فدية الأذى، وعن أحمد لا يؤكل إلا من هدي التطوع والمتعة والقران وهو قول أصحابنا الحنفية بناء على أن دم التمتع

وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ وَقَالَ عَطَاءٌ: «يَأْكُلُ وَيُطْعَمُ مِنَ الْمُتَعَةِ»⁽¹⁾.

والقران دم نسك لا دم جُبران، وذكر ابن المواز عن مالك أنه يأكل من الهدى النذر إلا أن يكون نذره للمساكين، وكذلك ما أخرجه بمعنى الصدقة لا يأكل منه وكان الأوزاعي يكره أن يأكل من جزاء الصيد أو فدية أو كفارة.

(وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ) من هدى التطوع والمتعة والقران وفي التوضيح واختلف أهل العلم في هدى التطوع إذا عطب في الطريق قبل محله فقالت طائفة صاحبه ممنوع من الأكل منه روي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي ورخصت طائفة في الأكل منه روي ذلك عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما هذا.

وقيل: إن كان الهدى المعطوب في الطريق تطوعاً فله التصرف فيه ببيع وأكل وغيرهما لأن ملكه ثابت عليه وإن كان نذراً لزمه ذبحه لأنه هدى معكوف على الحرم فوجب نحره مكانه كهدي المحصر وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك أو يؤول إلى زواله كالوصية والهبة والرهن لأنه بالنذر زال ملكه عنه وصار للمساكين وفارق ما لو قال لله عليّ إعتاق هذا العبد حيث لا يزول ملكه عنه إلا بإعتاقه وإن امتنع التصرف فيه بأن الملك هنا ينتقل إلى المساكين فانتقل بنفس النذر كالوقف على قول وأما الملك في العبد فلا ينتقل إليه ولا إلى غيره بل ينقل العبد عنه، فإن لم يذبح الهدى المعطوب حتى تلف ضمنه لتفريطه كنظيره في الوديعة، انتهى.

وهذا التعليق وصله ابن شيبه عن ابن نمير عنه بمعناه قال إذا عطبت البدنة أو كسرت أكل منها صاحبها ولم يبدلها إلا أن تكون نذراً أو جزاء صيد، ورواه الطبراني من طريق القطان عن عبيد الله بلفظ التعليق المذكور.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: «يَأْكُلُ وَيُطْعَمُ مِنَ الْمُتَعَةِ» أي: من

(1) يعني: لا فرق بين ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وعطاء باعتبار المعنى والمراد وهو كما أفاده الشيخ قدس سره، فقد قال الحافظ قوله قال عطاء: هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذور وغير ذلك ولا من الفدية، ويؤكل =

1719 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى،

الهدي الذي يسمّى بدم التمتع الواجب على المتمتع وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء لا يؤكل من جزاء الصيد ولا ممّا جعل للمساكين من النذور وغير ذلك ولا من الفدية ويؤكل ممّا سوى ذلك، وروى عبد بن حميد من وجه آخر عنه إن شاء أكل من الهدي والأضحية وإن شاء لم يأكل، ولا تخالف بين هذه الآثار عن عطاء فإنّ حاصلها ما دلّ عليه الأمر الثاني، وزعم ابن القصار المالكي أنّ الشافعيّ تفرد بمنع الأكل من دم التمتع.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان البصري، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي قال: (حَدَّثَنَا عَطَاءٌ) أي: ابن أبي رباح أنه (سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاريّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بُدْنِنَا فَوْقَ ثَلَاثِ مَنَى) بإضافة ثلاث إلى منى أي: الأيام الثلاثة يقام بها بمنى وهي الأيام المعدودات، وقال في المصاييح والأصل ثلاث ليالي منى كما في قولهم حبّ رمان زيد فإنّ القصد إلى إضافة الحبّ المختص بكونه للرمان إلى زيد ومثله ابن قيس الرقيّات فإنّ المتلبس بالرقيّات ابن قيس لا قيس، قال التفّازاني وتحقيقه

مما سوى ذلك، وروى عبد بن حميد من وجه آخر عن عطاء لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذور وغير ذلك ولا من الفدية، ويؤكل مما سوى ذلك، وروى عبد بن حميد من وجه آخر عنه إن شاء أكل من الهدي والأضحية وإن شاء لم يأكل ولا تخالف بين هذه الآثار عن عطاء، فإنّ حاصلها ما دلّ عليه الأمر الثاني، وزعم ابن القصار المالكي أنّ الشافعيّ تفرد بمنع الأكل من دم التمتع اهـ.

قلت: واختلفت نقلة المذاهب في بيان ما يؤكل من الهدايا كما بسط في الأوجز، وذكر فيه بعد نقل الأقاويل المختلفة وتحصل مما سلف أن المذهب عند الحنابلة أن لا يؤكل من الهدايا إلا دم التمتع والقران والتطوع، وبه قالت الحنفية، ومشهور مذهب مالك أنه يؤكل من كل هدي بلغ محله إلا ثلاثة: جزاء الصيد، وفدية الأذى، وما نذر للمساكين، وأما عند الشافعية فلا يجوز أكل شيء من الدماء الواجبة حتى دم التمتع والقران، ويجوز الأكل من التطوع مع وجوب التصدق ببعض لحمه، اهـ ملخصاً من الأوجز.

فَرَحَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا»، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَقَالَ: حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: لَا.

أنّ مطلق الحبّ مضاف إلى الرمان والحبّ المقيد بالإضافة إلى الرمان مضاف إلى زيد وقال الدماميني: وفيه نظر، فتأمل.

(فَرَحَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوا وَتَزَوَّدُوا»، فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا) قَالَ ابْن جَرِيرٍ: (قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَقَالَ) جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ.

(حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ؟ قَالَ) عَطَاءٌ: (لَا) أَيْ: لَمْ يَقُلْ جَابِرٌ حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ نَعَمَ بَدَلَ قَوْلِهِ لَا وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ لَا إِنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ نَسِيَ فَقَالَ لَا ثُمَّ تَذَكَّرَ فَقَالَ نَعَمَ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا يَخَالِفُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لَحُومٍ نَسْكُنَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَفِي لَفْظِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا لَحُومَ نَسْكُكُمْ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ فَلَا تَأْكُلُوا، وَرَوَى أَيْضًا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمٍ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».

وقال القاضي عياض: اختلف العلماء في الأخذ بهذه الأحاديث، فقال قوم: يحرم إمساك لحوم الأضاحي والأكل منها بعد ثلاث وإن حكم التحريم باق كما قاله عليّ وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال جماهير العلماء يباح الأكل والإمساك بعد الثلاث والنهي منسوخ بحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا وَغَيْرِهِ، وَهَذَا مِنْ نَسْخِ السَّنَةِ بِالسَّنَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ هُوَ نَسْخًا بَلْ كَانَ التَّحْرِيمُ لَعَلَةً فَلَمَّا زَالَتْ زَالَ التَّحْرِيمُ وَتِلْكَ الْعَلَةُ هِيَ الدَّاقَّةُ وَكَانُوا مَنَعُوا مِنْ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَجْلِ الدَّاقَّةِ فَلَمَّا زَالَتْ الْعَلَةُ الْمَوْجِبَةُ لِذَلِكَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوا وَيَذْخَرُوا.

وروى مسلم من حديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن واقد قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمْرَةَ فَقَالَتْ صَدَقَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ دَفَّتْ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادَّخَرُوا ثَلَاثًا ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ» فلما كان بعد ذلك قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ وَيَحْمِلُونَ فِيهَا الْوَدُكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وما ذاك؟» قالوا: نهيت أن نأكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، فَقَالَ: «إنما نهيتكم من أجل الدَّاقَّةِ التي دفت فكلوا وادَّخَرُوا وتصدقوا»، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الدَّاقَّةُ بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ: قوم يسIRON جميعًا سِيرًا خَفِيفًا مِنْ دَفْتٍ يَدْفُ بِكَسْرِ الدَّالِ وَدَاقَّةُ الْأَعْرَابِ مَنْ يَرِدُ مِنْهُمْ الْمَضْرُ.

والمراد هنا من ورد من ضعفاء الأعراب للمواساة، وقيل: كان النهي الأول للكرهية لا للتحريم ثم قَالَ هَؤُلَاءِ وَالْكَرَاهِيَةُ بَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا وَلَكِنْ لَا يَحْرُمُ، قَالُوا وَلَوْ وَقَعَ مِثْلُ تِلْكَ الْعِلَّةِ الْيَوْمَ فَدَقَّتْ دَافَةً وَأَسَاهَمَ النَّاسُ وَحَمَلُوا هَذَا عَلَى مَذْهَبِ عَلِيِّ وَابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالصَّحِيحُ نَسْخُ النَّهْيِ مُطْلَقًا وَإِنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَى تَحْرِيمٍ وَلَا كَرَاهَةٍ فَيَبَاحُ الْيَوْمَ الْإِدْخَارُ فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَالْأَكْلُ إِلَى مَا شَاءَ تَصْرِيحٌ حَدِيثُ جَابِرٍ وَحَدِيثُ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ونهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم» الحديث، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا وَاخْتَلَفَ فِي مَقْدَارِ مَا يُوْكَلُ مِنْهَا وَمَا يَتَصَدَّقُ، فَذَكَرَ عَلْقَمَةُ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِثَلَاثَةٍ وَيَأْكُلَ ثَلَاثَةً وَيَهْدِي ثَلَاثَةً.

وروي عن عطاء وهو قول الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وقال الثَّوْرِيُّ: يَتَصَدَّقُ بِأَكْثَرِهِ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: مَا أَحَبُّ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِأَقْلٍ مِنَ الثَّلَاثِ.

وقال صاحب الهداية: وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الْأَضْحِيَةِ قَالَ هَذَا فِي غَيْرِ الْمَنْذُورَةِ أَمَّا فِي الْمَنْذُورَةِ لَا يَأْكُلُ النَّاذِرُ سِوَاءَ كَانَ مَعْسَرًا أَوْ مُوسَرًا وَبِهِ قَالَتِ الثَّلَاثَةُ أَعْنِي مَالِكًا وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ، وَعَنْ أَحْمَدَ يَجُوزُ الْأَكْلُ فِي الْمَنْذُورَةِ أَيْضًا ثُمَّ إِنَّ الْأَكْلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَعِنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ وَاجِبٌ وَحَكِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَفْصٍ الْوَكِيلِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

1720 - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو، قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِحُمْسِ بَقِيعٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَحِلُّ».....

قَالَ صاحب الهداية: ويطعم الأغنياء والفقراء ويدّخر ثم روى حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أَخْرَجَهُ مسلم عن أبي الزبير عنه عن النبي ﷺ إنه نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قَالَ بعدُ: كلوا وتزودوا وادّخروا، انتهى. قَالَ: ومتى جاز أكله وهو غني جاز أن يؤكله غنيًا، ثم قَالَ ويستحب أن لا ينقص الصدقة من الثلث لأنّ الجهات ثلاثة الأكل والادخار والإطعام فانقسم عليها أثلاثا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «كلوا وتزودوا»، والحديث أَخْرَجَهُ مسلم في الأضاحي والنسائي في الحج.

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة البجلي الكوفي القطواني بفتح القاف والطاء قَالَ: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) وفي رواية أبي ذر: سليمان ابن بلال، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (يَحْيَى) هو ابن سعيد الأنصاري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد والتأنيث (عَمْرُو) بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارَةَ الأنصارية المدنية، (قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) في حجة الوداع (لِحُمْسِ بَقِيعٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ) سنة عشر.

(وَلَا نَرَى) بضم النون على البناء للمفعول أي: لا نظنّ (إِلَّا الْحَجَّ) لأنهم كانوا لا يعرفون العمرة في أشهر الحج.

(حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ) بسرف كما في رواية عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفي رواية جابر بعد الطواف والسعي وقد مرّ وجه توفيقه.

(أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ) أي: يتم عمرته، (ثُمَّ يَحِلُّ) بفتح الياء وكسر الحاء فجواب إذا محذوف وهو قولنا يتم عمرته ويجوز أن يكون إذا ظرفًا لقوله لم يكن وجواب من لم يكن محذوف

قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَدُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقْرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟
فَقِيلَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَرْوَاجِهِ قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ، فَقَالَ:
أَتَتَكَ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

126 - بَابُ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ

1721 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ،

وَجَوَّزَ الْكِرْمَانِيُّ زِيَادَةَ ثُمَّ كَمَا قَالَ الْأَخْفَشُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ
عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ
ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 118] أَنَّ قَدْ تَابَ جَوَابٌ إِذَا وَثِمَ صَلَاةً، وَفِي بَعْضِ
الْأَصُولِ لَفْظٌ إِذَا سَاقَطَةُ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ طَافَ، وَحِينَئِذٍ
فَجَوَابٌ مِنْ قَوْلِهِ أَطَافَ وَقَوْلُهُ ثُمَّ يَحِلُّ عَطْفُ عَلَيْهِ أَيُّ: ثُمَّ بَعْدَ طَافِهِ يَحِلُّ وَفِي
رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصِيلِيِّ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَنْ يَحِلَّ أَيُّ: يَخْرُجُ مِنْ إِحْرَامِ الْعِمْرَةِ.
قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَدُخِلَ عَلَيْنَا) بَضْمُ الدَّالِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

(يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقْرٍ) وَفِي رَوَايَةٍ فَدَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمِ
بَقْرٍ، (فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟) (الْحَمَمُ)، (فَقِيلَ: ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَرْوَاجِهِ) وَقَدْ سَبَقَ فِي
بَابِ ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقْرَ عَنْ نِسَائِهِ بَغِيرَ أَمْرِهِنَّ التَّعْبِيرُ بِنَحْرِ.

(قَالَ يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْمَذْكُورُ بِالسَّنَدِ السَّابِقِ: (فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ
لِلْقَاسِمِ) هُوَ ابْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ: أَتَتَكَ) أَيُّ:
عِمْرَةً (بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ) وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ مُسْتَوْفَى فِي بَابِ
ذَبْحِ الرَّجُلِ عَنْ نِسَائِهِ بَغِيرَ أَمْرِهِنَّ.

126 - بَابُ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ

(بَابُ الذَّبْحِ) أَيُّ: بَابُ حَكْمِ ذَبْحِ الْحَاجِّ هَدْيِهِ (قَبْلَ الْحَلْقِ) أَيُّ: قَبْلَ أَنْ
يَحْلُقَ رَأْسَهُ وَاكْتَفَى بِمَا فِي الْحَدِيثِ عَنْ بَيَانِ الْحَكْمِ فِي التَّرْجُمَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالشَّيْنِ
الْمُعْجَمَةِ بَيْنَهُمَا وَאו سَاكِنَةً وَآخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ بوزن جعفر الطائفي نزِيلُ الْكُوفَةِ قَالَ:
(حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بَضْمُ الْهَاءِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ هُوَ ابْنُ بَشِيرٍ عَلَى وَزْنِ عَظِيمٍ

أَخْبَرَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَمَّنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ وَنَحْوَهُ فَقَالَ «لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ».

1722 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ «لَا حَرَجَ». قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ». قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ»، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحِيمِ الرَّازِيُّ: عَنْ ابْنِ حُثَيْمٍ،

ابن القاسم بن دينار السلمي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَنْصُورُ) وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت عن المستملي منصور (ابْنُ زَادَانَ) بالزاي والذال المعجمتين وبالنون الواسطي مات سنة إحدى أو ثلاث وثمانين ومائة، (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَمَّنْ حَلَقَ) رأسه (قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ) الهدي (وَنَحْوَهُ) كطواف الركن قبل الرمي، (فَقَالَ) ﷺ «لَا حَرَجَ، لَا حَرَجَ» مرتين ونفي الحرج يقتضي أنَّ الأصل سبق الذبح على الحلق فبذلك يحصل المطابقة بين الترجمة وهذا الحديث والذي بعده⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي قَالَ: (أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ) هو ابن عيَّاش بتشديد المثناة التحتية وبالشين المعجمة الأسدي الكوفي⁽²⁾، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ) بضم الراء وفتح الفاء وسكون التحتية وآخره عين مهملة الأسدي المكي سكن الكوفة.

(عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ أَي: طفت طواف الزيارة (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) جمرة العقبة، (قَالَ: «لَا حَرَجَ»). قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ» أَي: عليك.

(قَالَ: ذَبَحْتُ) الهدي (قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ) الجمرة، (قَالَ: «لَا حَرَجَ»، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحِيمِ) هو ابن سليمان الأشمل (الرَّازِيُّ: عَنْ ابْنِ حُثَيْمٍ) بضم الخاء

(1) ورجال إسناد الحديث ما بين طائفي وهو شيخه واسطي وهما: هيثم ومنصور ومكي وهو عطاء.

(2) المقرئ المحدث راوي عاصم القراء قال البخاري قال إسحاق سمعت أبا بكر يقول اسمي وكنتي واحد وقيل غير ذلك وهو من أفراد.

أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنِي ابْنُ خُثَيْمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ عَفَّانُ: أَرَاهُ عَنْ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ خُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،

المعجمة وفتح المثلثة وسكون التحتية هو عبد الله بن عثمان بن خثيم أبو عثمان المكي أنه قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: بمثل ما سبق وهذا التعليق وصله الإسماعيلي من طريق الحسن بن حماد عنه أن رجلاً قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ طُفْتُ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ قَالَ: «ارم ولا حرج».

ووصله الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَقَالَ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحِيمِ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ كَذَا قَالَ وَالرَّوَايَةُ الَّتِي تَلِي هَذِهِ تَرَدُّ عَلَيْهِ وَعُرفَ بِهَذَا أَنَّ مَرَادَ الْبُخَارِيِّ أَصْلَ الْحَدِيثِ لَا خُصُوصَ مَا تَرْجَمُ بِهِ مِنَ الذَّبْحِ قَبْلَ الْحُلُقِ كَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

(وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى) ابْنِ عَطَاءٍ الْهَلَالِيُّ الْوَاسِطِيُّ مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ وَمِائَةً.

(حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (ابْنُ خُثَيْمٍ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ الْمَذْكُورَ، (عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى طَرِيقِ الْقَاسِمِ مُوَصُولَةً.

(وَقَالَ عَفَّانُ) بِالْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ ابْنُ مُسْلِمٍ الصَّفَّارُ الْبَصْرِيُّ وَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعَفَّةِ وَمَنْصَرَفٍ إِنْ أَخَذَ مِنَ الْعَفْنِ.

(أَرَاهُ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ أَيْ أَظَنَّهُ (عَنْ وَهْبٍ) بَضْمُ الْوَاوِ وَفَتْحُ الْهَاءِ وَالْقَائِلُ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ أَعْنِي لَفْظَةَ أَرَاهُ هُوَ الْبُخَارِيُّ فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ عَفَّانَ بِدُونِهَا كَمَا سَيَأْتِي لَفْظُهُ، أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ خُثَيْمٍ) عَبْدُ اللَّهِ الْمَذْكُورَ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ أَحْمَدُ عَنْ عَفَّانَ وَلَفْظُهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ حَلَقْتُ وَلَمْ أَنْحَرْ،

وَقَالَ حَمَادٌ: عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، وَعَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

1723 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ

قَالَ: لَا حَرَجَ فَانْحَرْ وَجَاءَهُ آخِرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: «فَارْمِ وَلَا حَرَجَ» وزعم خلف: أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ فِيهِ: حَدَّثَنَا عَفَانٌ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا التَّعْلِيقِ بَيَانُ الْاِخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى ابْنِ خَثِيمٍ هَلْ شَيْخُهُ فِيهِ عَطَاءٌ أَوْ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ كَمَا اِخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَطَاءٍ هَلْ شَيْخُهُ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ أَوْ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالَّذِي تَبَيَّنَ مِنْ صَنِيعِ الْبُخَارِيِّ تَرْجِيحُ كَوْنِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ كَوْنُهُ عَنْ عَطَاءٍ وَأَنَّ الَّذِي يَخَالَفُ فِي ذَلِكَ شَاذٌ وَإِنَّمَا قَصَدَ بِإِرَادِهِ بَيَانَ الْاِخْتِلَافِ.

وفي رواية عفان هذه دلالة على تعدد السائلين عن الأحكام المذكورة.

(وَقَالَ حَمَادٌ) هو ابن سلمة، (عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ) المكي مات سنة تسع عشرة ومائة.

(و) عن (عَبَادِ بْنِ مَنْصُورٍ) كلاهما (عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله الْأَنْصَارِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وعن أبيه، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وطريق قيس بن سعد المعلق وصله النَّسَائِيُّ والطحاوي والإسماعيلي وابن حبان من طرق عن حماد ابن سلمة به نحو سياق عبد العزيز بن ربيع.

وطريق عبّاد بن منصور أخرجها الإسماعيلي موصولة عن القاسم نا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ نا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ نا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ بَلَفْظَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ رُمِيَ قَبْلَ أَنْ يَحْلُقَ وَحَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ وَذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَحْلُقَ فَقَالَ ﷺ: «إِفْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الزمن العنزي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هو ابن عبد الأعلى قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الحذاء، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: سأله رجل فحذف السائل وأقيم المفعول مقامه.

فَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ فَقَالَ: «لَا حَرَجَ»، قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ».

(فَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ⁽¹⁾ فَقَالَ ﷺ: «لَا حَرَجَ» عليك قال القسطلاني وخرج بذلك ما بعد الغروب فلا يكفي الرمي بعده لعدم وروده كذا صرح به في الروضة واعترض عليه بأنهم قالوا إذا أخر رمي يوم إلى ما بعده من أيام الرمي يقع أداء وقضيته أن وقته لا يخرج بالغروب وأجيب بحمل ما هنا على وقت الاختيار وهناك على وقت الجواز وقد صرح الرافعي بأن وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز⁽²⁾ ويبقى وقت الذبح للهدي إلى عصر آخر أيام التشريق كالأضحى وأما الحلق والتقصير والطواف فلا يوقتان لأن الأصل عدم التأقيت نعم يكره تأخيرهما عن يوم النحر وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة وخروجه من مكة قبل فعلها أشد.

(قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، قَالَ: «لَا حَرَجَ»⁽³⁾) هذا الحديث أخرجه البخاري من أربعة طرق ومن ست أوجه كما ترى وأخرجه النسائي في الحج ولفظه سئل عمن حلق قبل أن يذبح أو ذبح قبل أن يرمي وأخرجه أحمد بن حنبل نحو النسائي وعند مسلم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فَقَالَ: «لَا حَرَجَ».

وعند الإسماعيلي سئل عمن ذبح قبل أن يحلق وعمن حلق قبل أن يذبح وحلق قبل أن يرمي أشياء ذكرها قال: «لَا حَرَجَ».

وعند أبي داود كان يسأل يوم منى فيقول لا حرج فسأله رجل فَقَالَ: إني

(1) أي: بعدما دخلت في المساء وقد يطلق المساء على ما بعد الزوال أيضًا وكذا قال القسطلاني والمساء من بعد الزوال إلى الغروب انتهى، وسيأتي الكلام فيه في باب إذا رمى بعدما أمسى إن شاء الله تعالى.

(2) وسيأتي التفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى في باب إذا رمى بعد ما أمسى.

(3) ولعل البخاري استظهر بهذه الرواية لما وقع في طريق عطاء من الاختلاف كما سبق فأراد أن يبين أن لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أصلاً آخر وفي طريق كرامة هذه زيادة حكم الرمي بعد المساء فإن فيه إشعاراً بأن الأصل في الرمي أن يكون نهاراً.

حلفت قبل أن أذبح قَالَ: «اذبح ولا حرج» وقال: إني أمسيت ولم أرم قَالَ: «ارم ولا حرج».

وروى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاء رجل فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ أشعر فحلقت قبل أن أنحر، فَقَالَ: «اذبح ولا حرج»، ثم جاءه رجل آخر فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ أشعر فنحرت قبل أن أرمي، فَقَالَ: «ارم ولا حرج» قَالَ: فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قَدَّم ولا أَرَّخَ إِلَّا قَالَ: «افعل ولا حرج» وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ.

واعلم أن للعلماء في هذا الباب أقوالاً:

فذهب عطاء وطاوس ومجاهد إلى أنه إن قَدَّم نَسْكَاً على نسك لا حرج عليه وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وأحمد وإسحاق وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: من قَدَّم من حَجَّه شَيْئاً أو أَخَّرَه فعليه دم، وهو قول النخعي والحسن وقتادة واختلفوا إذا حلق قبل أن يذبح فَقَالَ مالك والثوري والأوزاعي والشَّافِعِيُّ وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وابن ماجة لا شيء وهو نص الحديث.

ونقله ابن عبد البر عن الجمهور منهم عطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة وعكرمة ومجاهد والحسن وقتادة قالوا: إن أعمال يوم النحر في الحج أربعة رمي جمرة العقبة والذبح والحلق أو التقصير والطواف وترتيبها على ما ذكر سنة فلو حلق أو قَصَّرَ قبل الثلاثة الأخرى فلا فدية عليه.

وقال المالكية: يجب الدم إذا قدم الحلق على الرمي لأنه وقع قبل حصول شيء من التحلل وروى ابن القاسم عن مالك أن في تقديم الإفاضة على الرمي الدم وحجّه مجزئ وعن مالك لا يجزئه وهو كمن لم يفيض وقال أصبغ أحب إلي أن يعيد وذلك في يوم النحر أكد، ولو حلق قبل النحر أو نحر قبل الرمي فلا شيء عليه على الأصح.

وقال عبد الملك: إن حلق قبل النحر أهدي.

قَالَ الطَّبْرِيُّ والعجب ممّن يحمل قوله ولا حرج على نفي الإثم فقط ثم يخصّ ذلك ببعض الأمور دون بعض مع تعميم الشارع الجميع بنفي الحرج انتهى .

وقال النخعي وأبو حنيفة وابن الماجشون: عليه دم .

وقال أبو حنيفة: فإن كان قارنًا فدمان .

وقال زفر: إن كان قارنًا فعليه ثلاثة دماء دم للقران ودمان لتقديم الحلق .

وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء عليه واحتجا بقوله ﷺ: « لا حرج » وفي التوضيح لابن الملquin وقول أبي حنيفة وزفر مخالف للحديث فلا وجه له .

وتعقّبهُ الْعَيْنِي: ما خالف إلا من جازف فأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ احتجّ بما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه حَدَّثَنَا سلام بن المطيع أبو الأحوص عن إبراهيم ابن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: من قدّم شيئًا من حجّه أو أخر فليهرق لذلك دمًا .

وَأَخْرَجَهُ أَيضًا عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وجابر بن زيد أبي الشعثاء نحو ذلك .

وأخرج الطحاوي عن إبراهيم بن مهاجر نحوه، وأخرجه أيضًا عن ابن مرزوق عن الحصيب عن وهيب عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله وأجاب أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ عن حديث الباب ونحوه: بأن المراد بالخرج المنفّي وهو الإثم ولا يستلزم ذلك نفي الفدية .

وقال الطحاوي: وهذا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أحد من روى عن النبي ﷺ أنه ما سئل يومئذ عن شيء قدّم أو أخر من أمر الحج إلا قَالَ: « لا حرج » فلم يكن معنى ذلك عنده على الإباحة في تقديم ما قدّموا ولا تأخير ما أخرّوا مما ذكرنا أن فيه الدم ولكن معنى ذلك عنده على أنّ الذي فعلوه في حجة النبي ﷺ كان على الجهل بالحكم فيه كيف هو فعذرهم لجهلهم وأمرهم في المستأنف أن يتعلّموا مناسكهم، أو على النسيان لقوله في رواية ابن عمرو ابن العاص لم أشعر فتدبر .

1724 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْبُطْحَاءِ، فَقَالَ: «أَحْجَجْتَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِمَا أَهَلَّكَ؟»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَحْسَنْتَ، انْطَلِقْ، فَطُفْ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرَوَةِ»، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ، فَقُلْتُ: رَأْسِي، ثُمَّ أَهَلَّكَ بِالْحَجِّ، فَكُنْتُ أُفْتِي بِهِ النَّاسَ،

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد المروزي واسم أبي رواد ميمون قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبِي) هو عثمان، (عَنْ شُعْبَةَ) هو ابن الحجاج، (عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ) بكسر اللام المخففة الجدلي بفتح الجيم. (عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) ابن عبد شمس البجلي الأحمسي الكوفي قَالَ أبو داود رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه.

(عَنْ أَبِي مُوسَى) الأشعري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْبُطْحَاءِ) بطحاء مكة، (فَقَالَ) لي: (أَحْجَجْتَ؟)، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: (بِمَا) بإثبات ألف ما الاستفهامية مع دخول الجار عليها وهو قليل ولا بن عساكر بحذفها. (أَهَلَّكَ؟)، قُلْتُ: لَبَّيْكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ) وفي باب من أحرم في زمن النبي ﷺ قلت أهلت كاهلال النبي (ﷺ) قَالَ: أَحْسَنْتَ) وفيه استحباب الشاء على من فعل جميلاً.

(انْطَلِقْ، فَطُفْ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرَوَةِ) فأمره بالفسخ إلى العمرة ولم يذكر الحلق لأنه عندهم معلوم.

(ثُمَّ أَتَيْتُ) أي: فطفت ثم أتيت (امْرَأَةً مِنْ نِسَاءِ بَنِي قَيْسٍ، فَقُلْتُ) من الفلي كرمت من الرمي (رَأْسِي) أي: استخرجت القمل منه والفاء الأولى للتعقيب والثانية من نفس الكلمة.

(ثُمَّ أَهَلَّكَ بِالْحَجِّ) أي: بعد أن تحللت بالعمرة فصار متمتعاً لأنه لم يكن معه هدي، (فَكُنْتُ أُفْتِي بِهِ النَّاسَ) أي: بالتمتع بالعمرة إلى الحج الذي دل عليه السياق.

حَتَّى خِلَافَةَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرْتُهُ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ، وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ.

127 - بَابُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَحَلَّقَ

1725 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ،

عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

(حَتَّى) أَي: إِلَى (خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرْتُهُ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُنَا بِالتَّمَامِ) زَادَ فِي بَابٍ مِنْ أَحْرَمَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْمَعْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196].

(وَإِنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ) مِنْ إِحْرَامِهِ (حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) بِكسر الحاء وهذا هو موضع الترجمة فَإِنَّ بلوغ الهدى محلّه عبارة عن الذبح فلو تقدم الحلق عليه لصار متحللاً قبل بلوغ الهدى محلّه فَإِنَّ الأصل تقديم الذبح على الحلق وتأخير رخصة كما سبق وسيأتي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا، وَقَدْ مَضَى هَذَا الْحَدِيثُ فِي بَابٍ مِنْ أَهْلٍ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ هُنَاكَ.

127 - بَابُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَحَلَّقَ

(بَابُ مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ) بِتَشْدِيدِ الْمَوْحِدَةِ مِنَ التَّلْبِيدِ وَهُوَ أَنْ يَضْفَرُ رَأْسَهُ وَيَجْعَلُ فِيهِ شَيْئًا مِنْ صَمْغٍ وَعَسَلٍ وَنَحْوَهُمَا لِيَجْتَمَعَ وَيَتَلَبَّدَ فَلَا يَتَخَلَّلُهُ الْغُبَارُ وَلَا يَصِيبُهُ الشَّعْثُ وَلَا يَحْصُلُ فِيهِ قَمَلٌ وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ طَوْلِ الْمَكْتِ فِي الْإِحْرَامِ.

(عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَحَلَّقَ) أَي: رَأْسَهُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِحْلَالِ، وَقِيلَ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى الْخِلَافِ فِيمَنْ لَبَّدَ هَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْحَلْقُ أَوْ لَا فَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنِ الْجُمْهُورِ تَعْيِينَ ذَلِكَ حَتَّى عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَهْلُ الرَّأْيِ: لَا يَتَعَيَّنُ بَلْ إِنْ شَاءَ قَصَّرَ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مَنْ ضَفَّرَ رَأْسَهُ فَلْيَحْلِقْ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ حَفْصَةَ)

أَنَّهُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ».

أَمَ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَنَّهُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا) مِنْ الْحَجِّ (بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَحْلِلْ) بِكسر اللام الأولى.

(أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟) التي مع حجتك وقيل من بمعنى الباء أي: بعمرتك.

وضعه ابن دقيق العيد من جهة أنه أقام حرفاً مقام حرف وهي طريقة كوفية.

وأجيب بأنه ورد في قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد: 11] أي: بأمر الله.

(قَالَ: إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَّدْتُ هَذِي) بوضع القلادة في عنقه.

(فَلَا أَجِلُّ) بفتح الهمزة وكسر الحاء أي: من إحرامي (حَتَّى أَنْحَرَ) الهدى، فإن قيل الترجمة مشتملة على التليد والحلق وليس في الحديث ذكر الحلق.

فالجواب أنه معلوم من حال النبي ﷺ أنه حلق رأسه في حجة الوداع وقد ورد ذلك صريحاً في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي يأتي في أول الباب التالي لهذا الباب والأوجه أن يقال: إن وجه المطابقة بين الحديث والترجمة إذا وجد في جزء من الحديث يكفي ويكتفى به ولا يشترط المطابقة بين أجزائهما جميعاً ألا يرى أن في الحديث ذكر تقليد الهدى وليس في الترجمة ذلك.

وهذا الحديث بعينه مرّ في باب التمتع والقران، وقد مرّ هنا أن هذا الحديث أَخْرَجَهُ الجماعة غير الترمذي، وأنه يدلّ على أنه ﷺ كان متمتعاً لأن الهدى المقلّد لا يمنع من الإحلال إلا في المتعة خاصة إن كان قوله ﷺ هذا بعد أن يطوف، وأما إذا كان لم يطف حتى أحرم صار قارئاً فعلى كل حال إنه يردّ قول من قال: إنه كان مفرداً بحجة لم يتقدّمها عمرة ولم يكن معها عمرة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

128 - بَابُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ

128 - بَابُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ

(بَابُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ) من الإحرام قَالَ ابن المنير في الحاشية: أفهم البُخَارِيُّ بهذه الترجمة أَنَّ الحلق نسك لقوله عند الإحلال وما يصنع عند الإحلال ليس هو نفس التحلل، وكأنه استدل على ذلك بدعائه ﷺ لفاعله والدعاء يشعر بالشواب والثواب إنما يكون على العبادات لا على المباحات وكذلك تفضيل الحلق على التقصير يشعر بذلك إذ المباحات لا تتفاضل، ولا تحلل أيضًا للحج والعمرة بدونه كسائر أركانها إلا لمن لا شعر برأسه فيتحلل منهما بدونه فلا يؤمر به بعد نبات شعره، ولا يفدي عاجز عن أخذه لجراحة أو نحوها بل يصبر إلى قدرته ولا يسقط عنه، ويستحب لمن لا شعر برأسه أن يمرّ الموس عليه تشبّهًا بالخالقين، والقول بأن الحلق نسك قول الجمهور إلا رواية مضعفة عن الشافعيّ أنه استباحة محظور، وقد أُوهم كلام ابن المنذر: أَنَّ الشافعيّ تفرّد بها لكن حكيت أيضًا عن عطاء وعن أبي يوسف وهي رواية عن أحمد وعن بعض المالكية⁽¹⁾.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وجمهور العلماء على أن من لبّد رأسه وجب عليه الحلق كما فعل النبي ﷺ وبذلك أمر الناس عمر بن الخطاب وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو قول مالك والثوري والشافعيّ وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وكذلك لو ضفر رأسه أو عقصه لأن حكمه حكم التليد، وفي كامل ابن عديّ من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «من لبّد رأسه للإحرام فقد وجب عليه الحلق».

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: من لبّد رأسه أو ضفره فإن قصّر ولم يحلق أجزاه، وروي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يقول من لبّد أو عقص أو ضفر فإن نوى الحلق فليحلق وإن لم ينوهُ فإن شاء حلق وإن شاء قصّر، وقال الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذيّ إِنَّ الحلق نسك قاله التّوويّ وهو قول أكثر أهل العلم

(1) وسيأتي إن شاء الله تعالى هل هو فرض وواجب أو مستحب وقدر ما يجزئ.

1726 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، قَالَ: نَافِعُ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ».

وهو القول الصحيح للشَّافِعِيِّ، وفيه خمسة أوجه عند الشافعية:

أصحها: أنه ركن لا يصح الحج والعمرة إلا به.

والثاني: إنه واجب.

والثالث: إنه مستحب.

والرابع: إنه استباحة محظورة.

والخامس: إنه ركن في الحج واجب في العمرة وعليه ذهب الشيخ أبو حامد وغير واحد من الشافعية انتهى.

وسياتي تنمة لهذا الكلام إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي المعجمة.

(قَالَ: نَافِعُ) مولى ابن عمر (كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) رأسه الشريف (فِي حَجَّتِهِ) أي: حجة الوداع⁽¹⁾ وهذا طرف من حديث طويل رواه مسلم من حديث نافع أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزْلِ الْحِجَابِ بَابِنَ الزَّبِيرِ الْحَدِيثَ وَفِيهِ وَلَمْ يَحْلُلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَنَحَرَ وَحَلَقَ، ثُمَّ إِنَّ كَيْفِيَةَ حَلْقِهِ ﷺ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنْى فَاتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ بِمَنْى وَنَحَرَ وَقَالَ لِلْحَلَّاقِ خُذْ وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرَ ثُمَّ جَعَلَ يَعْطِيهِ النَّاسَ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ نَحَرَ نَسَكَهُ ثُمَّ نَاولَ الْحَالِقَ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ

(1) يدل عليه الأحاديث الكثيرة وأما قوله عليه السلام: «اللَّهُمَّ ارحم المحلقين» ففيه خلاف فقال بعضهم كان في حجة الوداع، وقال القاضي عياض يوم الحديبية حين أمرهم بالحلق كما سياتي عن قريب ويحتمل أنه كان في الموضعين وهو الأشبه لأن جماعة من الصحابة توقفت في الحلق فيينهما.

فأعطاه أبا طلحة ثم ناوله شقه الأيسر فحلقة فَقَالَ أقسمه بين الناس، ثم ظاهر رواية التِّرْمِذِيِّ أَنَّ الشعر الذي أمر أبا طلحة بقسمه بين الناس هو شعر الشق الأيسر وهكذا رواية مسلم من طريق ابن عينية .

وأما رواية حفص غياث وعبد الأعلى ففيها أَنَّ الشق الذي قسمه بين الناس هو الأيمن وكلا الروایتين عند مسلم .

وأما رواية حفص فَقَالَ أبو كريب عنه فبدأ بالشق الأيمن فوزّعه الشعرة والشعرتين بين الناس ثم قَالَ بالأيسر فصنع مثل ذلك، وقال أبو بكر في روايته عن حفص قَالَ للحلاق ها أشار بيده إلى الجانب الأيمن هكذا فقسم شعره بين من يليه، قَالَ ثم أشار إلى الحلاق إلى الجانب الأيسر فحلقة فأعطاه أمّ سليم، وقال يحيى بن يحيى في روايته عن حفص ثم قَالَ للحلاق خذ وأشار إلى جانبه الأيمن ثم للأيسر ثم جعله يعطيه الناس فلم يذكر يحيى بن يحيى في روايته أبا طلحة ولا أم سليم .

وأما رواية عبد الأعلى فَقَالَ فيها وقال بيده فحلق شقه الأيمن فقسمه فيمن يليه ثم قَالَ احلق الشعر الآخر فَقَالَ أين أبو طلحة فأعطاه إياه، وقد اختلف أهل الحديث في الاختلاف الواقع في هذا فذهب بعضهم إلى الجمع بينها وذهب بعضهم إلى الترجيح لتعذر الجمع عنده، وقال صاحب المفهم لما حلق رسول الله ﷺ شق رأسه الأيمن أعطاه أبا طلحة وليس هذا مناقضاً لما في الرواية الثانية أنه قسم شعر الجانب الأيمن بين الناس وشعر الجانب الأيسر أعطاه أم سليم هي امرأة أبي طلحة وهي أم أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ وحصل من مجموع هذه الروايات أن النبي ﷺ لما حلق الشق الأيمن ناوله أبا طلحة ليقسمه بين الناس ففعل أبو طلحة وناول شعر الشق الأيسر ليكون عند أبي طلحة فصحت نسبة كل ذلك إلى من نسب إليه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقد جمع المحب الطَّبْرِيُّ في موضع مكان جمعه ورجّح في مكان تعذره فَقَالَ: والصحيح إن الذي وزعه على الناس الشق الأيمن وأعطى الأيسر

أبا طلحة وأم سليم ولا تضادّ بين الروایتين لأنّ أم سليم امرأة أبي طلحة فأعطاه ﷺ إياهما فنسبت العطية تارة إليه وتارة إليها انتهى .

وفي رواية أحمد في المسند ما يقتضي أنه أرسل شعر الشق الأيمن مع أنس إلى أمّه أم سليم امرأة أبي طلحة رضي الله عنهم فإنه قال فيها لمّا حلق رسول الله ﷺ رأسه بمنى أخذ شق رأسه الأيمن بيده فلما فرع ناولني فقال يا أنس انطلق بهذا إلى أم سليم قال فلما رأى الناس ما خصنا به تنافسوا في الشق الآخر هذا يأخذ الشيء وهذا يأخذ الشيء .

وقال الشيخ زين الدين العراقي وكأنّ المحبّ الطبريّ رجّح رواية تفرقة الشق الأيمن بكثرة الرواة فإن حفص بن غياث وعبد الأعلى اتفقا على ذلك عن هشام وخالفهما ابن عيينة وحده ثم قال الشيخ وقد ترجّح تفرقة الأيسر بكونه متفقاً عليه وتفرقة الأيمن من أفراد مسلم فقد وقع عند البخاريّ من رواية ابن سيرين عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ لمّا حلق رأسه كان أبو طلحة أول من أخذ من شعره فهذا يدلّ على أنّ الذي أخذه أبو طلحة الأيمن وإن كان يجوز أن يقال أخذه ليفرقه فالظاهر أنه إنما أراد الذي أخذه أبو طلحة لنفسه فقد اتفق ابن عون وابن عيينة عن هشام على إنّ أبا طلحة أخذ الشق الأيمن واختلف فيه على هشام فكانت الرواية التي لا اختلاف فيها أولى بالقبول، ثم إن في الحديث ما يدلّ على وجوب حلق الرأس لأنه ﷺ حلق رأسه وقال: «خذوا عني مناسككم» واتفق الأئمة في ذلك⁽¹⁾ لكنهم اختلفوا في قدر ما يجزئ فذهب مالك وأحمد كل منهما في رواية إلى وجوب استيعاب الرأس في الحلق كالمسح في الوضوء وهو ظاهر الحديث كما لا يخفى .

وقال مالك في المشهور عنه: يجب حلق أكثر الرأس وبه قال أحمد في رواية وقال عطاء: يبلغ به إلى العظمين اللذين عند منتهى الصدغين لأنهما منتهى نبات الشعر ليكون مستوعباً لجميع رأسه .

(1) في قول الحنفية أنه مستحب وفي قول عن الشافعية أنه ركن وقد سبق عنهم أقوال خمسة فتذكر.

وقال أبو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ : يجب حلق رِبع الرأس .

وقال أبو يُوسُفَ : يجب حلق نصف الرأس وذهب الشَّافِعِيُّ إلى أنه يكفي حلق ثلاث شعرات ولم يكتف بشعرة أو بعض شعرة كما اكتفى بذلك في مسح الرأس في الوضوء وحقق هذا المبحث العلامة الكمال ابن الهمام في شرح الهداية فليطلب ثمة والتقصير في جميع ذلك كالحلق على المذهب ، ثم إنه يستدل بالحديث على أفضلية الحلق على التقصير ، وسيأتي تحقيقه في الحديث الآتي إن شاء الله تعالى .

وفي الحديث أيضًا : طهارة شعر الأدمي وهو قول جمهور العلماء وهو الصحيح من مذهب الشَّافِعِيِّ أيضًا وخالف في ذلك أبو جعفر التِّرْمِذِيُّ منهم فنحّص الطهارة بشعره ﷺ وكذا غير ذلك من آثاره ﷺ حتى بوله روى أحمد في مسنده بسنده إلى ابن سيرين أنه قال فحدثني عبدة السلماني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يريد هذا الحديث أنه فحدثني عبدة السلماني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يريد هذا الحديث فقال لأن يكون عندي شعرة منه ﷺ أَحَبَّ إِلَيَّ من بيضاء وصفراء على وجه الأرض وفي بطنها وقد ذكر غير واحد أنّ خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان في قلنسوته شعرات من شعره ﷺ ، فلذلك كان لا يقدم على وجه إلا فتح له ، ويؤيد ذلك ما ذكره الملا في السيرة أنّ خالدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأل أبا طلحة حين فرّق شعره ﷺ بين الناس أن يعطيه شعرة ناصيته فأعطاه إياه فكان مقدم ناصيته مناسبًا لفتح كلّ ما قدم عليه ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وفي الحديث أيضًا : أنه لا بأس باقتناء الشعر اليابس من الحي وحفظه عنده وأنه لا يجب دفنه كما قال بعضهم إنه يجب دفن شعور بني آدم أو يستحب ، وذكر الرافعي في سنن الحلق ، فَقَالَ : وإذا حلق فالمستحب أن يبدأ بالشق الأيمن ثم بالأيسر وأن يكون مستقبل القبلة وأن يكبر بعد الفراغ وأن يدفن شعره .

وزاد المحب الطَّبْرِيُّ فذكر من سنته صلاة ركعتين بعد فسنه إذا خمس .

وفي الحديث أيضًا : مواساة الإمام والكبير بين أصحابه فيما يقسمه بينهم

وإن فاضل بينهم لأمر اقتضى ذلك وفيه أنه لا بأس بتفضيل بعضهم على بعض لأمر يراه ويؤدي إليه اجتهاده لأنه ﷺ خصّ أبا طلحة وأمّ سليم بشعر أحد الشقين كما تقدم ثم إنّ الحالق الذي حلق رأسه ﷺ اختلف في تعيينه فقال البخاريّ في صحيحه زعموا أنّه معمر بن عبد الله بن نضلة وقال النووي: إنه الصحيح المشهور⁽¹⁾.

وقال البخاريّ في التاريخ الكبير قال علي بن عبد الله ثنا عبد الأعلى ثنا محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن عقبة مولى معمر عن معمر العدوي قال كنت أرجل لرسول الله ﷺ حين قضى حجّه وكان يوم النحر جلس يحلق رأسه فرفع رأسه فنظر في وجهي فقال: يا معمر أمكنتك النبي ﷺ من شحمة أذنه وفي يدك موسى فقال ذلك منّ الله عليّ وفضله قال نعم فحلقتة وقيل: إنّ الذي حلق رأسه هو خراش بن أمية بن ربيعة.

حكاه النوويّ في شرح مسلم وقال الشيخ زين الدين العراقي: هذا وهم من قائله وإنما حلق رأسه خراش بن أمية يوم الحديبية وقد بينّه ابن عبد البر فقال في ترجمة خراش وهو الذي حلق رأسه رسول الله ﷺ يوم الحديبية فمن ذكر أنّه حلق له يوم النحر في حجته فقد وهم وإنما حلق له يوم النحر معمر بن عبد الله العدوي ثم إن عند أبي حنيفة رَجَمَهُ اللهُ يبدأ بيمين الحالق ويسار المحلوق قاله الكنانى في مناسكه وعند الشافعيّ يبدأ بيمين المحلوق والصحيح عن أبي حنيفة مثله.

وقال صاحب التوضيح ابن الملقن: يدخل وقت الحلق من طلوع الفجر عند المالكية وعندنا بنصف ليلة النحر ولا آخر لوقته والحلق بمنى يوم النحر أفضل قالوا ولو أخره حتى بلغ بلده حلق وأهدى فلو وطئ قبل الحلق فعليه

(1) وأفاد ابن خزيمة في صحيحه من الوجه الذي أخرجه البخاري منه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع متصلًا بالمتن المذكور قال وزعموا أن الذي حلقة معمر بن عبد الله ابن نضلة وبين أبو مسعود في الأطراف أن قائل وزعموا ابن جريج الراوي له عن موسى بن عقبة والله أعلم.

1727 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ».

هدي بخلاف الصيد على المشهور عندهم وقال ابن قدامة يجوز تأخيرهِ إلى آخره أيام النحر فإن آخره عن ذلك ففيه روايتان ولا دم عليه وبه قَالَ عطاء وأبو يُوسُف وأبو ثور ويشبهه مذهب الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ أَوَّلَ وَقْتِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: 196] ولم يبيِّن آخره فمتى أتى به أجزاءه وعن أحمد عليه دم بتأخيرهِ وهو مذهب أبي حنيفة لأنه نسك آخره عن محلِّهِ ولا فرق في التأخير بين القليل والكثير والساهي والعامد وقال مالك والثوري وإسحاق وأبو حنيفة ومحمد من تركه حتى حلَّ فعليه دم لأنه نسك فيأتي به في إحرام الحج كسائر نسكه وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا) أَي: الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَلَى الَّذِي تَوَلَّى السُّؤَالَ فِي ذَلِكَ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ انْتَهَى وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ فِي غَزْوَةِ الْحَدِيثِ كَمَا سَأَتِي قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ عَثْمَانَ وَأَبَا قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هُمَا اللَّذَانِ قَصَّرَا وَلَمْ يَحْلِقَا فِي عَامِ الْحَدِيثِ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْجَلَالُ الْبَلْقِينِيُّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَا هُمَا اللَّذَانِ قَالَا: (وَالْمُقَصِّرِينَ) أَي: قُلْ وَارْحَمْ الْمُقَصِّرِينَ (يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ) ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا) قُلْ: (وَ) ارْحَمْ (الْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ» فَقَوْلُهُ وَالْمُقَصِّرِينَ عَطَفَ عَلَى الْمُحَلِّقِينَ بِتَقْدِيرِ قُلْ وَيَسْمَى مِثْلَ هَذَا الْعَطْفُ بِالْعَطْفِ التَّلْقِينِيِّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ﴿[البقرة: 124].

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي كَشَافِهِ: وَمِنْ ذُرِّيَّتِي عَطَفَ عَلَى الْكَافِ كَأَنَّهُ قَالَ: وَجَاعِلُ بَعْضِ ذُرِّيَّتِي كَمَا يَقَالُ: سَأَكْرِمُكَ فَتَقُولُ: وَزَيْدًا، انْتَهَى.

وتعقبه أبو حيان فقال: لا يصحّ العطف على الكاف لأنها مجرورة فالعطف عليها لا يكون إلا بإعادة الجار ولم يُعَدَّ ولأنّ من لا يمكن تقدير الجار مضافاً إليها لأنها حرف، وكذا لا يصحّ تقديره لكونها مرادفة لبعض لكونها في صورة الحرف أيضاً، ولا يصح أن يكون تقدير العطف من باب العطف على موضع الكاف فإنه نصب فيجعل من في موضع نصب لأن هذا ليس مما يعطف فيه على الموضع على مذهب سيبويه لقوة الجر، وليس نظير سأكرمك فتقول وزيداً لأن الكاف هنا في موضع نصب، والذي يقتضيه المعنى أن يكون ومن ذريتي متعلقاً بمحذوف والتقدير واجعل من ذريتي إماماً لأن إبراهيم عليه السلام فهم من قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ الاختصاص فسأل الله تعالى أن يجعل من ذريته إماماً، انتهى.

ثم إنّ هذا الدعاء الذي وقع من النبي ﷺ متكرراً للمحلّقين هل كان ذلك في حجة الوداع أو في الحديبية فقال أبو عمر بن عبد البر كونه في الحديبية: هو المحفوظ.

وقال النووي: الصحيح المشهور إنه كان في حجة الوداع.

وقال القاضي عياض: لا يبعد أن النبي ﷺ قاله في الموضعين وما قاله القاضي هو الصواب جمعاً بين الأحاديث ففي صحيح مسلم من حديث أم الحصين رضي الله عنها أنه قال في حجة الوداع.

وقد روي أنّ ابن إسحاق قال في السيرة حدّثني ابن أبي نجيج عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خلق رجال يوم الحديبية وقصّر آخرون فقال رسول الله ﷺ: «اللهم ارحم المحلّقين» ثلاثاً قيل: يا رسول الله ما بال المحلّقين ظهرت لهم بالترحم قال: «لأنهم لم يشكّوا» فهذا يوضح أنه قاله في الموضعين.

وقال الخطّابي: كانت عادتهم اتخاذ الشعر على الرؤوس وتوفيرها وتزيينها وكان الحلق فيهم قليلاً ويرون ذلك نوعاً من الشهرة وكان يشق عليهم الحلق فمالوا إلى التقصير فمنهم من حلق ومنهم من قصّر لما يجد في نفسه منه

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ: «رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ» مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ،

فمن أجل ذلك سمح لهم بالدعاء بالرحمة وقصر بالأخرى إلى أن استعطف عليهم فعمّمهم بالدعاء بعد ذلك، فإن قيل ما معنى قوله لم يشكّوا وما المراد بالشك ووجود الشك من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مشكل، فالجواب أنّ معناه لم يشكّوا أن الحلق أفضل كذا قيل، وقيل فيه نظر لأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إذا رأوا النبي ﷺ فعل فعلاً رأوه أفضل وكانوا يقصدون متابعتة، وفي الحديث أفضلية الحلق لأنه أبلغ في العبادة وأدلّ على صدق النية في التذلل لله لأن المقصّر مبق على نفسه من زينته التي قد أراد الله تعالى أن يكون الحاج مجانباً لها ففي التقصير تقصير وقيل: إنّ ما ذكر من أفضليته الحلق على التقصير إنما هي في حق الرجال دون النساء وكذا الخنثى لورود النهي عن حلق النساء، روى أبو داود من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ليس على النساء الحلق إنما على النساء التقصير، وروى الترمذي عن عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها وقال الترمذي: وروى هذا الحديث عن حماد بن سلمة عن قتادة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى أن تحلق المرأة رأسها وقال جمهور الشافعية: لو حلقت أجزأها، وقال القاضي أبو الطيب وحسين: لا يجوز، والله أعلم.

تكميل:

كذا في معظم الروايات عن مالك بإعادة الدعاء للمحلّقين مرتين وعطف المقصّرين عليهم في المرة الثالثة، وانفرد يحيى بن بكير دون رواية الموطأ بإعادة ذلك ثلاث مرات نبّه عليه ابن عبد البر في التقصي وأغفله في التمهيد بل قَالَ فيه إنهم لم يختلفوا على مالك في ذلك، وقال الحافظ العسقلاني: وقد راجعت أصل سماعي من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قَالَ في التقصي.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد إمام مصر: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «(رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ) مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ» هذا التعليق وصله مسلم ولفظه رحم الله المحلّقين مرّة أو مرتين قالوا: والمقصّرين قَالَ: «والمقصّرين» والشك فيه من الليث وإلا فأكثر الرواة يوافقون لما رواه مالك.

قَالَ: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، وَقَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «وَالْمُقْصَرِينَ».

1728 - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ

الْقَعْقَاعِ،

(قَالَ: وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين مصغراً وهو العمري.

(حَدَّثَنِي نَافِعٌ وَقَالَ) وفي رواية: وقال بالواو (فِي الرَّابِعَةِ: «وَالْمُقْصَرِينَ»)

وهذا التعليق وصله مسلم من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه باللفظ الذي علقه الْبُخَارِيُّ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَمِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ بلفظ رحم الله المحلّقين قالوا والمقصرين فذكر مثل رواية مالك سواء وزاد رحم الله المحلّقين قالوا والمقصرين يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ والمقصرين وبيان كونها في الرابعة إِنْ قَوْلُهُ والمقصرين معطوف على مقدّر تقديره يرحم الله المحلّقين وإنما قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ دَعَا لِلْمَحْلَقِينَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ صَرِيحًا فَيَكُونُ دَعَاؤُهُ لِلْمُقْصَرِينَ فِي الرَّابِعَةِ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي مُسْتَخْرَجِهِ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بلفظ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ والمقصرين والجمع بينهما واضح بَأَنَّ مَنْ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ فَعَلَى مَا شَرَحْنَاهُ وَمَنْ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: أَرَادَ أَنَّ قَوْلَهُ والمقصرين معطوف على الدَّعْوَةِ وَالثَّالِثَةِ أَوْ أَرَادَ بِالثَّالِثَةِ مَسْأَلَةَ السَّائِلِينَ فِي ذَلِكَ وَكَانَ ﷺ لَا يَرَاجِعُ بَعْدَ ثَلَاثٍ كَمَا ثَبَتَ وَلَوْ لَمْ يَدْعُ لَهُمْ ثَلَاثَ مَسْأَلَةٍ مَا سَأَلُوهُ فِي ذَلِكَ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ بلفظ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمَحْلَقِينَ قَالُوا: وَالْمُقْصَرِينَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا ثُمَّ قَالَ: «وَالْمُقْصَرِينَ»، وَرَوَايَةٌ مِنْ جُزْمٍ مُقَدِّمَةٌ عَلَى رَوَايَةِ مَنْ شَكَّ كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِي لِلْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ.

(حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتيّة

وبالشين المعجمة والوليد بفتح الواو وكسر اللام هو الرقام، ووقع في رواية ابن السكن عَبَّاسٌ بِالْمَوْحِدَةِ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ: وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ بَلْ هُوَ الصَّوَابُ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ) بضم الفاء مصغراً الفضل بالمعجمة هو ابن غزوان أبو عبد الرحمن الضبيّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ) بضم العين المهملة وتخفيف الميم والققعاق بفتح القاف وسكون العين المهملة هو ابن شبرمة.

عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ» قَالُوا: وَلِلْمُقَصِّرِينَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَلِلْمُقَصِّرِينَ، قَالَهَا ثَلَاثًا، قَالَ: «وَلِلْمُقَصِّرِينَ».

(عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) هو عبد الله أو عبد الرحمن بن عمر بن جرير بن عبد الله البجلي، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: في حجة الوداع أو في الحديبية وصَحَّحَ النَّوَوِيُّ الأول، والثاني ابن عبد البر وجزم به إمام الحرمين في النهاية، وجوز القاضي عياض وقوعه في الموضعين كالنَّوَوِيِّ وقد تقدم⁽¹⁾.

(«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ») وقد مرّ في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ارحم المحلقين قَالَ الدَّوَوْدِيُّ: يحتمل أن يكون بعض الناقلين رواه بالمعنى أو إحدى الروایتين وهم أو قالهما ﷺ جميعًا.

(قَالُوا) أي: الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ضَمَّ إِلَيْهِمُ الْمُقَصِّرِينَ وقل اللَّهُمَّ اغفر للمحلّقين.

(وَلِلْمُقَصِّرِينَ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: وَلِلْمُقَصِّرِينَ) قَالَ اللَّهُمَّ اغفر للمحلّقين قالوا وللمقصرين (قَالَهَا ثَلَاثًا) أي: قَالَ اغفر للمحلّقين ثلاث مرات وفي الرابعة.

(قَالَ: «وَلِلْمُقَصِّرِينَ») وفي حديث ابن عمر الذي مضى آنفًا قَالَ وَلِلْمُقَصِّرِينَ بعد الثانية.

وفي رواية التِّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: «وَالْمُقَصِّرِينَ»، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ ظَاهَرْتَ الْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا وَالْمُقَصِّرِينَ وَاحِدَةً، وقد ذكر من رواية ابن إسحاق وابن مَاجَةَ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ، وفي حديث أُمِّ الْحَصِينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً، وفي حديث أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ رَأَيْتَ

(1) وسيجيء التفصيل في ذلك أيضًا إن شاء الله تعالى.

النبي ﷺ يقول بيده يرحم الله المحلقين فَقَالَ رجل : يَا رَسُولَ اللَّهِ والمقصرين قَالَ في الثالثة : «والمقصرين» ، وفي حديث أبي مريم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أحمد في منده أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : «اللَّهُم اغفر للمحلقين اللَّهُم اغفر للمحلقين» قَالَ رجل من القوم والمقصرين قَالَ وأنا يومئذ مخلوق الرأس فما يَسْرَتْنِي بحلق رأسي حمر النعم وفي حديث حبشي بن جنادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه ابن أبي شيبه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «اللَّهُم اغفر للمحلقين» قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ : والمقصرين قَالَ : «اللَّهُم اغفر للمقصرين» .

وفي حديث جابر ابن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ أبو قرة يقول حلق رسول الله ﷺ يوم الحديبية فحلق ناس كثير من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حين رأوه حلق وقال آخرون : والله ما طفنا بالبيت فقصروا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يرحم الله المحلقين» وقال في الرابعة : «والمقصرين» .

وفي حديث قارب أَخْرَجَهُ ابن مندة في الصحابة من طريق ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن وهب بن عبد الله بن قارب عَنْ أَبِيهِ عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «يرحم الله المحلقين» الحديث .

وقال أبو عمر : لا أحفظ هذا الحديث من غير رواية ابن عيينة وغير الحميدي والحميدي يقول قارب أو مارب وغير الحميدي يقول قارب من غير شك وهو الصواب وهو مشهور معروف من وجوه ثقیف ، انتهى .

وقارب هذا هو ابن عبد الله بن الأسود بن مسعود الثقفي ويقال له أَيْضًا قارب بن الأسود ينسب إلى جدّه وأُمّ الحصين المذكورة لا يعرف اسمها وهي صحابية شهدت حجة الوداع وهي من أحمر ثم من بجيلة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأبو مريم اسمه مالك بن ربيعة السلولي صحابي سكن البصرة وهو والد بُرَيْد ابن أبي مريم وحبشي بن خبادة سلولي أَيْضًا صحابي سكن الكوفة .

تنبيه:

قال الحافظ العسقلاني لم أر حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طريق

أبي زرعة بن عمرو بن جرير عنه إلا من رواية مُحَمَّد بن فضيل هذه بهذا الإسناد في جميع ما وقفت عليه من السنن والمسانيد فهي من إفراده عن عمارة ومن إفراد عمارة عن أبي زرعة وتابع أبا زرعة عليه عبد الرحمن بن يعقوب .

أَخْرَجَهُ مسلم من رواية العلاء بن عبد الرحمن عَنْ أَبِيهِ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولم يسق لفظه وساقه أَبُو عَوَانَةَ ورواية أبي زرعة أتم هذا وقال أيضًا .

واختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قَالَ فيه رسول الله ﷺ ذلك فَقَالَ ابن عبد البر: لم يذكر أحد من رواة نافع عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ ذلك كان يوم الحديبية وإنما جرى ذلك يوم الحديبية حين صدَّ عن البيت وهذا هو المحفوظ المشهور من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحبشي بن خبادة وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم أخرج حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ سمعت رسول الله ﷺ يستغفر لأهل الحديبية للمحلّقين ثلاثًا وللمقصرين مرة وحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ حلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رحم الله المحلّقين» الحديث . وحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طريق مُحَمَّد بن فضيل الماضي ولم يسق لفظه بل قَالَ فذكر معناه وتجوّز في ذلك فإنه ليس في رواية أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرقه التصريح بسماعه لذلك من النبي ﷺ ولو وقع لقطعنا بأنّه كان في حجة الوداع لأنه شهدا ولم يشهد الحديبية ولم يسق ابن عبد البر عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذا شيئًا ولم أقف على تعيين الحديبية في شيء من الطرق عنه وحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أَخْرَجَهُ ابن عبد البر .

أَخْرَجَهُ أيضًا الطحاوي من طريق الأوزاعي وأحمد وابن أبي شعبة وأبو داود الطيالسي من طريق هشام الدستوائي كلاهما عن يَحْيَى بن أبي كثير عن إبراهيم الأنصاري عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وزاد فيه أبو داود أَنَّ الصحابة حلقوا يوم الحديبية إلا عثمان وأبا قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وأما حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فأخرجه ابن ماجة من طريق ابن إسحاق حدثني ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه وهو عند ابن إسحاق في المغازي بهذا الإسناد وأن ذلك كان بالحديبية وكذلك أَخْرَجَهُ أحمد وغيره من طريقه .

وأما حديث حبشي بن جنادة فأخرجه ابن أبي شيبه من طريق ابن إسحاق عنه ولم يعين المكان وَأَخْرَجَهُ أحمد من هذا الوجه وزاد في سياقه عن حبشي وكان ممن شهد حجة الوداع فذكر هذا الحديث وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع هذا وقد ورد تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قرّة في السنن ومن طريقه عند الطَّبْرَانِيِّ في الأوسط ومن حديث المسور بن مخرمة عند ابن إسحاق في المغازي ، وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلّولي عند أحمد وابن أبي شيبه ومن حديث أم الحصين عند مسلم ومن حديث قارب بن الأسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبه ومن حديث أم عمارة عند الحارث فالأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عدداً وأصحّ إسناداً ولهذا قَالَ النَّوَوِيُّ عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : هذه الأحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع قَالَ وهو الصحيح المشهور وقيل كانت في الحديبية وجزم بأن ذلك كان في الحديبية إمام الحرمين في النهاية .

ثم قَالَ النَّوَوِيُّ ولا يبعد أن يكون وقع في موضعين وكذا قَالَ ابن دقيق العيد : إنه الأقرب .

وقال الحافظ العسقلاني : بل هو المتعين لتظاهر الروايات بذلك في الموضوعين إلا أن السبب في الموضوعين مختلف فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك فخالفهم النبي ﷺ وصالح قريشاً على أن يرجع من العام المقبل والقصة مشهورة كما سيأتي إن شاء الله تعالى في موضعها فلما أمرهم النبي ﷺ بالإحلال توقفوا فأشارت أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن يحلّ هو ﷺ ففعل فتبعوه فحلّق بعض وقصّر بعض فكان من بادر إلى الحلّق أسرع إلى امتثال الأمر ممن قصّر وقد وقع

التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المشار إليه قبل فإن في آخره عند ابن ماجة وغيره أنهم قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَالُ الْمُحَلِّقِينَ ظَاهَرَتْ لَهُمْ بِالْتَرَحُّمِ قَالَ ﷺ: «لَأَنَّهُمْ لَمْ يَشْكُوا»، وقد تقدم معنى قولهم لم يشكوا وأما السبب في تكرار الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فَقَالَ ابن الأثير في النهاية كان أكثر من حج مع رسول الله ﷺ لم يسق الهدى فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا رؤوسهم شق عليهم ذلك ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الحلق ففعله أكثرهم فرجح النبي ﷺ فعل من حلق لكونه أبين في امتثال الأمر، انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفيما قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين النسكين متقارباً ليقع الحلق في أكمل العبادتين⁽¹⁾.

وقال الزركشي: ويؤخذ مما قاله الشافعي إن مثله يأتي فيما لو قدم الحج على العمرة قَالَ وإنما لم يؤمر في ذلك بحلق بعض رأسه في الحج وبحلق بعضه في العمرة لأنه يكره القزع هذا فليتأمل.

وقال الخطابي وغيره: إن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعور والتزيّن بها وكان الحلق فيهم قليلاً وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زيّ الأعاجم فلذلك كرهوا الحلق واقتصروا على التقصير كما مرّ، وفي حديث الباب من الفوائد: أن التقصير يجزئ عن الحلق وإن كان الحلق أفضل وهو مجمع عليه إلا ما روي عن الحسن البصري أن الحلق يتعين في أول حجه حكاه ابن المنذر بصيغة التمرّض وقد ثبت عن الحسن، خلافة قَالَ ابن شعبة ثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحجّ قطّ إن شاء حلق وإن شاء قصر، نعم روى ابن أبي شعبة عن إبراهيم النخعي قَالَ إذا حج الرجل أول حجة

(1) أقول كذا نقله الاسنوي عن نص الشافعي وتعرض له النووي أيضًا لكنه أطلق ولم يقيد بكون ما بين النسكين متقارباً بحيث إنه لو اعتمر قبل الحج في وقت لو حلق فيه وجاء يوم النحر لم يسود رأسه من الشعر.

1729 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَصْمَاءَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَصْمَاءَ،

حلق فإن حجّ أخرى فإن شاء حلق وإن شاء قصّر ثم روي عنه أنه قال: كانوا يحبون أن يحلقوا في أول حجة وأول عمرة انتهى، وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا للوجوب نعم عند المالكية والحنابلة أن محلّ التخيير بين الحلق والتقصير أن لا يكون المحرم لبّد شعره أو ضفره أو عقصه وهو قول الثوريّ والشافعيّ في القديم والجمهور، وقال في الجديد: فافقًا للحنفية لا يتعيّن إلا أن نذره أو كان شعره خفيف لا يمكن تقصيره أو لم يكن له شعر فيمرّ موسى على رأسه، وأغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعيّن الحلق لمن لبّد ولا حجة فيه، وفي الحديث أيضًا أن الحلق أفضل من التقصير، ووجهه أنه أبلغ في العبادة وأبين للخضوع والذلة وأدلّ على صدق النية والذي يقصّر يبقى على نفسه شيئًا مما يتزيّن به بخلاف الحالق، فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى وفيه إشارة إلى التجرد، ومن ثمة استحَبّ الصلحاء إلقاء الشعور عند التوبة، واللَّهُ أَغْلَمُ.

وأما قول الثوريّ تبعًا لغيره في تعليل ذلك بأنّ المقصّر مُسْبِق على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج مأمور تبرك الزينة بل هو أشعث أغبر، ففيه نظر لأنّ الحلق إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالتقشّف فإنه يحلّ له عقبه كل شيء إلا النساء في الحج خاصة⁽¹⁾ وفي الحديث أيضًا: مشروعية الدعاء لمن فعل ما يشرع له، وتكرار الدعاء لمن فعل الراجح من الأمرين المخير فيهما والتنبيه بالتكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائر وإن كان مرجوحًا، واللَّهُ أَغْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَصْمَاءَ) بوزن حمراء بن عبيد بن مخراق البصري ابن أخي جويرية بن أسماء مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين وأسماء من الأعلام المشتركة بين الذكور والإناث قال: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَصْمَاءَ) مصغّر الجارية مات سنة ثلاث أو أربع ومائة.

(1) قالوا أي: الشافعية ولا يجرى به عن الحلق ما لا يسمى حلقا كالنتف والإحراق إذا الحلق استئصال الشعر بالموسى والتقصير في معناه فإذا استأصله بما لا يسمى حلقا هل يبقى الحلق في ذمته حتى يتعلق بالشعر المستخلف متداركًا إنما هو إزالة شعر اشتمل عليه الاحرام وقيل نعم لكن يلزمه لفوات الوصف دم.

عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: خَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ.

1730 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ،

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: «قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ».

(عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) زاد أبو الوقت بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: خَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ) قَالَ شيخ الإسلام الجلال البُلُقَيْنِيُّ بين في رواية ابن سعد في الطبقات في غزوة الحديبية البعض الذي قَصَرَ ولفظه عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى أَصْحَابَهُ حَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ عام الحديبية غير عثمان وأبي قتادة فاستغفر رسول الله ﷺ للمحلّقين ثلاث مرات وللمقصّرين مرة قَالَ صاحب المصابيح إن ثبت أَنَّ ما أورده البُخَارِيُّ في هذا الباب كان في عام الحديبية حسن التفسير بذلك وإلا فلا إذ يلزم من كون عثمان وأبي قتادة قَصْرًا في عام الحديبية أن يكونا قَصْرًا في غيره.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد النبل، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج، (عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ) هو ابن يَتَاقٍ وأخرجه مسلم من رواية يحيى بن سعيد عن ابن جريج حدثني الحسن بن مسلم، (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان اليماني الحميري، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ) ابن أبي سُفْيَانَ⁽¹⁾ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَصَّرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: أخذت من شعر رأسه (بِمَشْقَصٍ) بكسر الميم وسكون الشين المعجمة وفتح القاف وفي آخره صاد مهملة قَالَ أبو عبيد: هو النصل الطويل وليس بالعريض.

وكذا قَالَ صاحب المحكم وقال ابن فارس وغيره: هو سهم فيه نصل عريض، وقال القزاز: هو نصل عريض يرمى به الوحش.

قال الجوهري: المشقص هو كل نصل طال وعرض، ورجح أبو عمر أنه هو الطويل غير العريض هذا، والظاهر أنه كان في نسك إِمَّا في حج أو عمرة.

(1) وفي رواية مسلم أن معاوية بن أبي سفيان أخبره.

وقد ثبت أنه حلق في حَجَّتِه أن يكون في عمرة ولا سيما وقد روى مسلم عن ابن جريج قَالَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَخْبَرَهُ قَالَ: قَصَّرتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ وهو على المروة أو رأيته يقصر عنه بمشقص وهو على المروة، وفي لفظ له قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لي معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَعَلِمْتَ أَنِّي قَدْ قَصَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ وهو على المروة فقلت له لا أعلم هذا إلا حجة عليك، وبين المراد من ذلك في رواية النَّسَائِيِّ فَقَالَ بدل قوله فقلت لا أعلم بقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذه على معاوية أن ينهي الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله ﷺ.

وقال النَّوَوِيُّ: هذا الحديث محمول على أَنَّ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَصَّرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في عمرة الجعرانة لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ في حجة الوداع كان قارنا وثبت أنه حلق بمنى وفرق أبوطالحة شعره بين الناس فلا يجوز حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصحَّ حمله أيضًا على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة لأنَّ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن يومئذ مسلمًا إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان هذا هو الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أنه ﷺ كان متمتعًا لأنَّ هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قيل له: ما شأن الناس حلُّوا ولم تحلَّ أنت قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَّدْتُ هَدْيِي فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحِرَ الْهَدْيَ»، وفي رواية: «حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الْحِجِّ»، انتهى.

وقال صاحب الهدى: الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدلُّ على أنه ﷺ لم يحلَّ من إحرامه إلى يوم النحر كما أخبر به عن نفسه بقوله فلا أحلَّ حتى أنحر وهو خبر لا يدخله الوهم بخلاف خبر غيره ثم قَالَ ولعلَّ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَصَّرَ عَنْهُ في عمرة الجعرانة فنسي بعد ذلك وظنَّ أنه كان في حَجَّتِه انتهى.

فإن قيل قد وقع في رواية أحمد من طريق قيس بن سعد عن عطاء أَنَّ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ أَطْرَافِ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ بِمَشْقَصٍ معنا وهو محرم.

129 - بَابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ

1731 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «لَمَّا قَدِمَ

فالجواب: أَنَّ القوم قالوا: هذه رواية شاذة وقد قَالَ قيس بن سعد عقيبتها والناس ينكرون ذلك، انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: وأظنَّ بعض رواتها حدَّث بها بالمعنى فوق له ذلك وقيل: يحتمل أن يكون في قول معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَصَّرَ عن رسول الله ﷺ بمشقص حذف تقديره قَصَّرَ أنا شعري عن أمر رسول الله ﷺ، انتهى.

ويعكر عليه قوله في رواية أحمد قَصَّرَ عن رأس رسول الله ﷺ عند المروة أَخْرَجَهُ من طريق جعفر بن مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال ابن حزم: يحتمل أن يكون معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَصَّرَ عن رأس رسول الله ﷺ بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر.

وتعقبه صاحب الهدى: بأنَّ الحالق لا يبقي شعراً يقصّر منه ولا سيّما وقد قسم رسول الله ﷺ شعره بين الصحابة الشعرة والشعرتين، وأيضاً فالنبي ﷺ لم يسع بين الصّفا والمروة إلا سعيّاً واحداً في أوّل ما يقدّم فماذا يصنع عند المروة، ورجال إسناده حديث الباب كلهم مكّيون سوى أبي عاصم فبصري، وفيه رواية صحابي عن صحابي.

129 - بَابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ

(بَابُ تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ) أي: عند الإحلال منها.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) ابن علي بن عطاء بن مقدّم أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِي مولاهم المعروف بالمقدمي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء مصغّر فضل النميري البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) ابن أبي عيَّاش الأسدي المدني مات سنة أربعين ومائة قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (كُرَيْبٌ) هو ابن أبي مسلم الهاشمي مولاهم المدني أَبُو راشد مولى ابن عباس.

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَدِمَ) وفي رواية: قَالَ قدم

النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّوا وَيَخْلُقُوا أَوْ يُقَصِّرُوا».

130 - باب الزَّيَّارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الزَّيَّارَةَ إِلَى اللَّيْلِ»

(النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ) الذين لم يسوقوا الهدي (أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّوا) بفتح الياء وكسر الحاء المهملة. (وَيَخْلُقُوا أَوْ يُقَصِّرُوا) ففي الحديث التخيير بين الحلق والتقصير للمتمتع وقد مرَّ البحث فيه قريباً على التفصيل.

130 - باب الزَّيَّارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ

(باب الزَّيَّارَةِ) أي: زيارة الحاج البيت للطواف به (يَوْمَ النَّحْرِ) والمراد به طواف الزيارة الذي هو ركن من أركان الحج ويسمى طواف الإفاضة أيضاً. (وَقَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ) بضم الزاي وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية واسمه مُحَمَّد بن مسلم بن تَدْرُس بلفظ المخاطب من المضارع من الدَّرَاسَة وقد مرَّ في باب من شكا إمامه، وقد وثقه الجمهور وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره، ولم يرو له المؤلف سوى حديث واحد في البيوع وعلق له عدَّة أحاديث، واحتجَّ به مسلم والباقون قال البيهقي في سننه: إنه سمع عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي سماعه عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نظر.

(عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنَّهما قالَا: (أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ) (الزَّيَّارَةَ) أي: طواف الزيارة (إِلَى اللَّيْلِ) وهذا التعليق وصله التِّرْمِذِيُّ عن مُحَمَّد ابن بَشَّار حَدَّثَنَا عبد الرحمن بن مهدي نا سُفْيَان عن أبي الزبير عن ابنِ عَبَّاسٍ وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ طَوَافَ الزَّيَّارَةِ إِلَى اللَّيْلِ قَالَ أَبُو عِيسَى هذا حديث حسن صحيح وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا عن مُحَمَّد بن بَشَّار وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عن مُحَمَّد بن المثنى عن ابن مهدي، وأخرجه ابن ماجه عن بكر بن خلف، فإن قيل هذا يعارض ما رواه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكذا جابر

وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ أنه طاف يوم النحر نهارًا، والحديثان عن ابنِ عُمَرَ وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند مسلم.

أما حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فإنه أَخْرَجَهُ من طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يومَ النحر ثم رجع فصلَّى الظهر بمنى ورواه أبو داود والنسائي أيضًا.

وأما حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه أَخْرَجَهُ من رواية جعفر بن مُحَمَّدٍ عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الحديث الطويل وفيه ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلَّى بمكة الظهر الحديث.

وأما حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فأخرجها أبو داود من طريق ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صَلَّى الظهر ثم ركب إلى منى فمكث بها ليالي التشريق فهذه الأحاديث تدلّ على أنه طاف طواف الزيارة يوم النحر نهارًا، وحديث الباب يدلّ على أنه أخره إلى الليل، فالجواب عنه بوجوه:

الأول: أَنَّ الأحاديث الثلاثة تحمل على اليوم الأول وحديث الباب يحمل على بقية الأيام.

الثاني: أَنَّ حديث الباب يحمل على أنه أخر ذلك إلى ما بعد الزوال فكأنّ معناه أخر طواف الزيارة إلى العشيّ، وأمّا الحمل على ما بعد الغروب فبعيد جدا لما ثبت في الأحاديث الصحيحة المشهورة أنه ﷺ طاف يوم النحر نهارًا وشرب من سقاية زمزم.

والثالث: ما ذكره ابن حبان من إنه ﷺ رمى جمرة العقبة ونحر ثم تطيّب للزيارة ثم أفاض فطاف البيت طواف الزيارة ثم رجع إلى منى فصلَّى الظهر بها والعصر والمغرب والعشاء ووقد رقدة بها ثم ركب إلى البيت ثانياً وطاف به طوافاً آخر بالليل وقد روى البيهقيّ إنه ﷺ كان يزور البيت كلّ ليلة من ليالي منى فإن قيل ما تقول في الحديث الذي أَخْرَجَهُ البيهقيّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أذن

وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ أَيَّامَ مَنَى».

لأصحابه فزاروا البيت يوم النحر ظهره وزار رسول الله ﷺ مع نسائه ليلاً .
فالجواب: أَنَّ هذا حديث غريب جداً فلا يعارض الأحاديث المشهورة.
(وَيُذَكِّرُ) على البناء للمفعول.

(عَنْ أَبِي حَسَّانَ) بالصرف وعدمه هو مسلم بن عبد الله العدوي البصري المشهور بالأجرد ويقال له الأعرج أَيْضًا.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ) العتيق (أَيَّامَ مَنَى) أي: بعد اليوم الأول أيام التشريق وهذا التعليق وصله البَيْهَقِيُّ عن أبي الحسن بن عبدان أَخْبَرَنَا أحمد بن عبيد الصفار نا العمري نا ابن عرعة قَالَ دفع إلينا معاذ بن هشام كتابًا قَالَ: سمعته من أبي ولم يقرأه قَالَ فكان فيه عن قتادة عن أبي حَسَّانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ كُلَّ لَيْلَةٍ مَا دَامَ بِمَنَى، قَالَ: وما رأيت أحداً واطأه عليه، ورواه الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ قَتَادَةَ عَنْهُ.

وقال ابن المديني في العلل: روى قتادة حديثاً غريباً لا نحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام فنسخته من كتاب أبيه معاذ بن هشام ولم أسمع منه عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنِي أَبُو حَسَّانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ الْبَيْتَ كُلَّ لَيْلَةٍ مَا أَقَامَ بِمَنَى، قَالَ الأثرم قلت لأحمد تحفظ عن قتادة فذكر الحديث فَقَالَ كتبوه من كتاب معاذ قلت فَإِنَّ هَذَا إِنْسَانًا يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ مُعَاذٍ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَأشار الأثرم بذلك إلى إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ عُرْعُرَةَ فَإِنَّ مِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ⁽¹⁾.

(1) وكان البخاري رحمه الله ذكر طريق أبي حسان للإشارة إلى الجمع بين الأحاديث الدالة على أنه ﷺ طاف طواف الزيارة يوم النحر نهاراً وبين حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهم الدال على أنه أخره إلى الليل بأن هذا الحديث محمول على بقية الليالي بعد يوم النحر كما مر والله أعلم.

1732 - وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا ثُمَّ يَقِيلُ، ثُمَّ يَأْتِي مِنِّي، يَغْنِي يَوْمَ النَّحْرِ» وَرَفَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ.

تنبيه:

أبو حسان المذكور قد أخرج له مسلم حديثين غير هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما وليس هو على شرط البخاري ولرواية أبي حسان هذه شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة نا ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ كان يفيض كل ليلة يعني ليالي منى.

(وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون الفضل بن دكين وديكن لقب عمرو بن حماد والد الفضل القرشي التميمي الكوفي الأحول: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ طَافَ طَوَافًا وَاحِدًا) أي: للإفاضة، (ثُمَّ يَقِيلُ) بفتح المثناة التحتية وكسر القاف من القيلولة والمراد هو القيلولة بمكة، (ثُمَّ يَأْتِي مِنِّي) يحتمل أن يكون في وقت الظهر لأن النهار كان طويلًا وقد ثبت أنه صلى الظهر بمنى كما سيجيء.

(يَغْنِي يَوْمَ النَّحْرِ) قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: (وَرَفَعَهُ) أي: الحديث (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) إلى رسول الله ﷺ قَالَ (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) العمري، وقد وصل التعليق المذكور مسلم قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى وَيُذَكَّرُ⁽¹⁾ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ وَهَذَا صَرِيحٌ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَةِ الظُّهْرَ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَكَذَا قَالَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا هُوَ الْفَصْلُ الَّذِي أَشْكَلَ عَلَيْنَا الْفَصْلُ فِيهِ لَصَحَّةُ الطَّرِيقِ فِي كُلِّ ذَلِكَ وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ أَحَدَ الْخَبَرَيْنِ وَهُمُ وَلَا نَدْرِي أَيُّهُمَا هُوَ، انْتَهَى.

(1) أي: ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال العَيْنِيّ: الأحاديث كلها صحيحة ولا شيء في ذلك من وهم أصلاً، وذلك لأن رجوعه ﷺ إلى منى في وقت الظهر ممكن لأنّ النهار كان طويلاً وإن كان قد صدر منه ﷺ في صدر هذا النهار، وحديث عائشة رضي الله عنها ليست ناصة أنه ﷺ صلى الظهر بمكة بل محتملة إن كان المحفوظ في الرواية حتى صلى الظهر وإن كانت الرواية حين صلى الظهر وهو الأشبه فإن ذلك محمول على أنه ﷺ صلى الظهر بمنى قبل أن يذهب إلى البيت وهو محتمل، والله أعلم.

وقال محب الدين الطَّبْرِيّ: الجمع بين الروايات كلّها ممكن إذ يحتمل أن يكون صلى منفرداً في أحد الموضعين ثم مع جماعة في الآخر أو صلى بأصحابه بمنى ثم أفاض فوجد قوماً لم يصلوا فصلى بهم ثم لما رجع إلى منى وجد قوماً آخرين فصلّى بهم لأنه ﷺ لا يتقدّمه أحد في الصلاة، أو كرّر الصلاة بكمة ومنى لبيّن جواز الأمرين في هذا اليوم توسعة على الأمة، ويجوز أن يكون أذن في الصلاة في أحد الموضعين فنسبت إليه، فإن قيل كيف الجمع بين حديث الباب وبين الحديث الذي رواه أبو داود من حديث أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «إنّ هذا اليوم أرخص الله لكم إذا رميتم الجمرة أن تحلّوا» يعني «من كل شيء حرمتم إلا النساء فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا صرتم حراماً كهيتكم قبل أن ترموا الجمرة حتى تطوفوا به» ففي هذا الحديث أنّ من آخر طواف الإفاضة حتى أمسى عاد محرماً كما كان قبل رمي الجمرة يحرم عليه لبس المخيط وغيره من محرمات الإحرام.

فالجواب: أنّ حديث أم سلمة رضي الله عنها هذا شاذّ أجمعوا على ترك العلم به، وقال المحب الطَّبْرِيّ وهذا حكم لا أعلم أحداً قال به وإذا كان كذلك فهو منسوخ والإجماع وإن كان لا ينسخ فهو يدلّ على وجود ناسخ وإن لم يظهر، والله أعلم.

ومطابقة هذا التعليق للترجمة من حيث إنّ قوله ثم يأتي منى يوم النحر يدلّ على الرجوع إلى منى بعد القيلولة في يوم النحر ومقتضاه أن يكون خرج منها

1733 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَفْضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ، فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا حَائِضٌ، قَالَ: «حَاسِتُنَا هِيَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَاضْتَ يَوْمَ النَّحْرِ،

إلى مكة لأجل الطواف قبل ذلك.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة هو يَحْيَى بن عبد الله بن بكير قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ) ابن شرحبيل بن حسنة القرشي، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) حجة الوداع، (فَأَفْضْنَا) من الإفاضة أي: طفنا طواف الإفاضة، (يَوْمَ النَّحْرِ، فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ) بنت حُيَيِّ بن أخطب أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بعد ما أفاضت.

(فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا) قبل وقت النفر (مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ) أي: من زوجته وهذا كناية عن إرادة الجماع وهذا من محاسن مراعاة عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا طرق كلامها حيث لم تصرح باسم من أسماء، الجماع قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا حَائِضٌ، قَالَ) ﷺ: («حَاسِتُنَا هِيَ») عن السفر حتى تطوف طواف الإفاضة والجملة إسمية مقدّمة الخبر على المبتدأ ولا يجوز العكس إلا أن يقال الهمزة مقدّرة قيل حاسبتنا فيجوز الأمران حينئذ لأن كلمة هي وإن كانت مضمرة لكنها ظاهرة.

(قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَاضْتَ يَوْمَ النَّحْرِ) قبل أن تحيض، واستشكل إرادته ﷺ منها الوقاع مع عدم تحققه لحلّها من الإحرام كما أشعر ذلك قوله: «أحاسبتنا هي».

وأجيب: بأنه ﷺ كان يعلم إفاضة نسائه وظنّ أنّ صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَ: «أَخْرُجُوا» وَيُذَكَّرُ عَنِ الْقَاسِمِ، وَعُرْوَةَ، وَالْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَفَاضَتْ صَفِيَّةُ يَوْمَ النَّحْرِ.

أفاضت معهنّ فلمّا قيل له: إنها حائض خشي أن يكون الحيض مقدّمًا على الإفاضة فلم تطف فقَالَ: «أحابتنا هي» فلمّا قيل له: إنها طافت قبل أن تحيض، (قَالَ: «أَخْرُجُوا» أي: ارحلوا، ورخص لها في ترك طواف الوداع لأنّه ليس بواجب على الحائض بل يسقط عنها على قول أكثر العلماء إلا قولاً شاذ يروى عن بعض السلف أنّها لا تنفر حتى تودع والحديث حجة عليه فلو حاضت المرأة تركته لهذا الحديث ولا يلزمها إذا طهرت خارج مكة بخلاف ما لو طهرت قبل خروجها ثم إنّ طواف الوداع واجب على من أراد السفر فلو تركه من غير عذر لزمه دم هذا هو الصحيح⁽¹⁾ عند الشافعيّ وبه قال أكثر العلماء.

وقال مالك وداوود وابن المنذر: هو سنّة لا شيء في تركه، وعن مجاهد روايتان كالْمَذْهَبَيْنِ.

ومن فوائد الحديث ما قاله الْقُرْطُبِيُّ: من أن قوله: «حابتنا هي» دليل على أنّ الكري يحبس على التي حاضت ولم تطف طواف الإفاضة حتى تطهر وهو قول مالك.

وقال الشافعيّ: لا تحبس عليها كرى ولتكر غيرها وهذا كله في الأمن ووجود ذي محرم وأما مع الخوف أو عدم ذي محرم فلا تحبس باتفاق إذ لا يمكن أن يسير بها وحدها ويفسخ الكري ولا تحبس عليها الرفقة.

ومن فوائده أيضًا: أنّ في قولها فأراد منها ما يريد الرجل من أهله أنّه لا بأس بالإعلام بذلك وإنما المكروه أن يغشاها بحيث يسمع أو يرى.

والحديث أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْحَجِّ أَيْضًا.

(وَيُذَكَّرُ) على البناء للمفعول (عَنِ الْقَاسِمِ) ابن مُحَمَّدٍ، (وَعُرْوَةَ) ابن الزبير، (وَالْأَسْوَدِ)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَفَاضَتْ صَفِيَّةُ يَوْمَ النَّحْرِ) أشار

(1) وإن عاد بعد خروجه قبل مسافة القصر وطافه سقط عنه الدم لأنه في حكم المقيم لا إن عاد بعدها فلا يسقط عنه لاستقراره بالسفر الطويل.

البخاري بهذه الصيغة إلى أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن لم ينفرد عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في روايته عنها بذلك بل ثبت عنها ذلك من طرق ثلاثة غيرها وإنما لم يجزم به بل قال يذكر لأنه أوردته بالمعنى .

أما طريق القاسم فقد أَخْرَجَهُ مسلم وقال حَدَّثَنَا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قَالَ نا أفلح عن القاسم بن مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنَّا نَتَخَوَّفُ أَنْ تَحِيضَ صَفِيَّةُ قَبْلَ أَنْ تَفِيضَ قَالَتْ فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحَابِسْتَنَا صَفِيَّةُ» فَقُلْنَا: قَدْ أَفَاضَتْ قَالَتْ: فَلَا إِذْنَ.

وأخرجه أحمد من وجه آخر عن القاسم عنها أن صافية حاضت بمني وكانت قد أَفَاضَتْ الحديث .

وأما طريق عُرْوَةَ فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَغَازِي مِنْ طَرِيقِ شَعِيبِ بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ صَفِيَّةَ حَاضَتْ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ الْحَدِيثَ، عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ أَبِي شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ حَاضَتْ صَفِيَّةُ الْحَدِيثَ وَفِي آخِرِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلْتَنْفِرْ» .

وأما طريق الأسود فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مُوَصَّوْلًا فِي بَابِ الْإِدْلَاجِ مِنَ الْمُحْصَبِ بِلَفْظِ حَاضَتْ صَفِيَّةُ الْحَدِيثَ وَفِيهِ أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ قِيلَ نَعَمْ قَالَ: فَاَنْفَرِي.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ تِسْعِ طَرُقٍ .

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي كِتَابِ الْحِيضِ مِنْ حَدِيثِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيَيٍّ قَدْ حَاضَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَلَّهَا نَحَبَسْنَا أَلَمْ تَكُنْ طَافَتْ مَعَكُنَّ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَاخْرَجِي» . وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

131 - باب إِذَا رَمَى بَعْدَمَا أَمْسَى،
أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا

131 - باب إِذَا رَمَى بَعْدَمَا أَمْسَى،
أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا

(باب) بالتثنية (إِذَا رَمَى) الحاج جمره العقبة (بَعْدَمَا أَمْسَى) أي : بعدما دخل في المساء يعني إذا رماها ليلاً ويطلق المساء على ما بعد الزوال أيضًا على ما سيجيء إن شاء الله تعالى (أَوْ حَلَقَ) شعر رأسه يوم النحر (قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ) الهدى حال كونه (نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا) وجواب إذا محذوف أي : لا حرج عليه، ولم يذكره اكتفاء بما ذكر في الحديث أو سكت عنه إشارة إلى أن فيه خلافاً، وهذه الترجمة تشتمل على حكمين :

أحدهما : رمي جمره العقبة بالليل .

والآخر : الحلق قبل الذبح وكلّ منهما إما ناسيًا أو جاهلاً بحكمه، أمّا الأول فقد أجمع العلماء أن من رمى جمره العقبة بين طلوع الشمس إلى الزوال يوم النحر فقد أصاب السنّة ووقته المختار، وأجمعوا على إن رماها قبل المغيب فقد رماها في وقت لها وإن لم يكن ذلك مستحسنًا، واختلفوا في من أخر رميها حتى غربت الشمس يوم النحر فذكر ابن القاسم أن مالكا كان مرة يقول عليه دم ومرة لا يرى عليه شيئًا .

وقال الثوريّ : من أخرها عامدًا إلى الليل فعليه دم .

وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعيّ : يرميها من الغد ولا شيء عليه وقد أساء سواء تركها عامدًا أو ناسيًا .

وقال ابن قدامة : إن أخر جمره العقبة إلى الليل لا يرميها حتى تزول الشمس من الغد وبه قال أبو حنيفة وإسحاق، وقال الشافعيّ ومحمد وابن المنذر ويعقوب يرمي ليلاً لقوله ولا حرج ولأبي حنيفة أن ابن عمر رضي الله عنهما قال : من فاته الرمي حتى تغيب الشمس فلا يرم حتى تزول الشمس من الغد،

وإذا رمى جمرة العقبة قبل طلوع الفجر يوم النحر فأكثر العلماء على أنه لا يجزئ وعليه الإعادة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ومالك وأبي ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق.

وقال عطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة وعكرمة بن خالد وجماعة المكيين: يجزئه ولا إعادة على من فعله.

وقال الشافعي وأصحابه: إذا كان الرمي بعد نصف الليل جاز، وإن رماها بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس جاز عن الأكثرين منهم أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر.

وقال مجاهد والثوري والنخعي: لا يرميها إلا بعد طلوع الشمس، وأما الثاني فإن من حلق قبل أن يذبح فجمهور العلماء على أنه لا شيء عليه وكذا قال عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وعكرمة ومجاهد والحسن وقتادة وهو قول مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأبي ثور وأحمد وإسحاق وداود ومحمد ابن جرير.

وقال إبراهيم: من حلق قبل أن يذبح أهرق دما.

وقال أبو الشعثاء: عليه الفدية.

وقال أبو حنيفة: عليه دم وإن كان قارنا فدمان.

وقال زفر: على القارن إذا حلق قبل الذبح ثلاثة دماء دم للقران ودمان للحلق قبل النحر، واختلفوا فيمن حلق قبل أن يرمي فإن مالكا وأصحابه اختلفوا في إيجاب الفدية، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه من قدم شيئا أو أخره فعليه دم ولا يصح ذلك عنه، وعن إبراهيم وجابر بن زيد مثل قول مالك في إيجاب الفدية على من حلق قبل أن يرمي وهو قول الكوفيين وقال الشافعي وأبو ثور وأحمد وإسحاق وداود والطبري: لا شيء على من حلق قبل أن يرمي ولا على من قدم شيئا أو أخره ساهيا مما يفعل يوم النحر وعن الحسن وطاوس لا شيء على من حلق قبل أن يرمي مثل قول الشافعي ومن تابعه، وعن

1734 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ فَقَالَ: «لَا حَرَجَ».

عطاء بن أبي رباح من قدم نسكاً قبل نسك فلا حرج وروي ذلك عن سعيد بن جبير وطاوس ومجاهد وعكرمة وقتادة، وذكر ابن المنذر عن الشافعي من حلق قبل أن يرمي أن عليه دماً وزعم أن ذلك حفظه عن الشافعي، وهو خطأ عن الشافعي والمشهور من مذهبه أنه لا شيء على من قدم أو أخر شيئاً من أعمال الحج كلها إذا كان ساهياً.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بصيغة التصغير هو ابن خالد البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) هو عبد الله بن طاوس، (عَنْ أَبِيهِ) طاوس بن كيسان، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ) في حجة الوداع بمنى (فِي الذَّبْحِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْدِيمِ) أي: تقديم بعض هذه الثلاثة على بعض.

(وَالتَّأْخِيرِ) أَيضاً، (فَقَالَ) ﷺ: «(لَا حَرَجَ)» أي: لا إثم فيه، قَالَ الطحاوي ما ملخصه أَنَّ القول له احتمالان:

أحدهما: أنه يحتمل أن يكون ﷺ أباح ذلك له توسعة وترفيهاً في حقه فيكون للحاج أن يقدم ما شاء ويؤخر ما شاء هذا.

أقول يعني من وظائف يوم النحر وهي رمي جمرة العقبة ثم نحر الهدي أو ذبحه ثم الحلق أو التقصير ثم طواف الإفاضة على ما في حديث الصحيحين أَنَّ النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ثم أتى منزله بمنى فنحر وقال للحالِق خذ، ولأبي داود رمى ثم نحر ثم حلق، وقد أجمع العلماء على مطلوبية هذا الترتيب إلا أَنَّ ابن جهم المالكي استثنى القارن فَقَالَ لا يحلق حتى يطوف وكأنه لاحظ أنه في عمل العمرة والعمرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف، وردّ عليه التَّوَوُّيُّ بالإجماع ونازعه ابن دقيق العيد في ذلك هذا.

والاحتمال الآخر: أنه يحتمل أن يكون قوله ﷺ: «(لَا حَرَجَ)» معناه لا إثم

عليكم فيما فعلتموه من ذلك لأنكم فعلتموه على الجهل منكم أو النسيان لا على القصد منكم خلاف السنة فأسقط ﷺ الحرج عنهم وأعذرهم لأجل النسيان وعدم العلم لا أنه أباح لهم حتى أن لهم أن يفعلوا ذلك متعمدين ، والدليل على ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وهو بين الجمرتين عن رجل حلق قبل أن يرمي قَالَ: « لا حرج » وعن رجل ذبح قبل أن يرمي قَالَ: « لا حرج » ، ثم قَالَ: « عباد الله وضع الله عز وجل الضيق والحرج وتعلموا مناسككم فإنها من دينكم » فدلّ على أنّ الحرج الذي رفعه الله عنهم إنما كان لجهلهم بأمر المناسك لا لغير ذلك وذلك لأن السائلين كانوا أناساً أعراباً لا علم لهم بالمناسك فأجابهم رسول الله ﷺ بقوله: « لا حرج » يعني فيما فعلتم بالجهل لا أنه أباح لهم ذلك فيما بعد ، ونفي الحرج لا يستلزمه نفي وجوب القضاء والفدية فإذا كان كذلك فمن فعل ذلك فعليه دم .

وقال الحافظ العسقلانيّ وتعقب ذلك : بأنّ وجوب الفدية والدم يحتاج إلى دليل ولو كان واجباً لبيّنه ﷺ حينئذ لأنه وقت الحاجة فلا يجوز تأخيره .

قَالَ الطَّبْرِيّ: لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل إذ لو لم يجزئ لأمره بالإعادة لأنّ الجهل والنسيان لا يضعان عن المرء الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي ونحوه ، فإنه لا يأنم بتركه جاهلاً أو ناسياً لكن تجب عليه الإعادة والعجب ممّن يحمل قوله ﷺ: « لا حرج » على نفي الإثم فقط ثم يخصّ ذلك ببعض الأمور دون بعض فإن كان الترتيب واجباً يجب بتركه دم فليكن في الجميع وإلا فما تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج .

وأما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: 196] قَالَ فَمَنْ حَلَقَ قَبْلَ الذَّبْحِ أَهْرَاقَ دَمًا رواه ابن أبي شيبه عنه بسند صحيح ، فقد أجيب عنه بأن المراد ببلوغ محله وصوله إلى الموضع الذي يحلّ ذبحه فيه وقد حصل وإنما يتم المراد أن لو قَالَ ولا تحلقوا حتى تنحروا ، انتهى .

وقال العينيّ: ليس المراد مجرد البلوغ إلى المحلّ الذي يذبح فيه بل

المقصد الكلي الذبح ولهذا لو بلغ ولم يذبح يجب عليه الفدية هذا، واحتج الطحاوي أيضًا بقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من قَدَّمَ شَيْئًا من نسكه أو أخره فليهرق لذلك دما قَالَ: وهو أحد من روى أن لا حرج فدلّ على أن المراد بنفي الحرج نفي الإثم فقط.

وأجيب: بأنّ الطريق بذلك إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فيها ضعف فإنّ ابن أبي شعبة أخرجهَا وقال وفيها إِبْرَاهِيم بن مهاجر وفيه مقال كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيّ.

وتعقّبهُ الْعَيْنِيّ: بأننا لا نسلم ذلك فإنّ إِبْرَاهِيم بن مهاجر روى له مسلم وفي الكمال روى له الجماعة إلا الْبُخَارِيّ وروى عنه مثل الثَّوْرِيّ وشعبة بن الْحَجَّاج والأعمش وآخرون فلا اعتبار لذكر ابن الجوزي إِيَّاه في الضعفاء، ولئن سلّمنا ما ادّعاه هذا القائل في هذا الطريق فقد رواه الطحاوي من طريق آخر ليس فيه كلام فَقَالَ حَدَّثَنَا نصر بن مرزوق قَالَ نا الحَصِيب قَالَ نا وهيب عن أيوب عن سعيد بن جبیر عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله.

وَأُخْرَجَهُ ابن أبي شعبة عن جرير عن منصور عن سعيد ابن جبیر عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله انتهى.

ولهذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيّ وعلى تقدير الصحة فيلزم من يأخذ بقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن يوجب الدم في كلّ شيء من الأربعة التي هي وظائف يوم النحر ولا يخصّه بالحلق قبل الذبح أو قبل الرمي فافهم.

وقال ابن دقيق العيد منع مالك وأبو حنيفة تقديم الحلق على الرمي والذبح لأنه حينئذ يكون حلقًا قبل وجود التحللين وللشافعي قول مثله وقد بنى القولان له على أن الحلق نسك أو استباحة محذور فإن قلنا: إنه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لأنه يكون من أسباب التحلل وإن قلنا: إنه استباحة محذور فلا قَالَ، وفي هذا البناء نظر لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكًا أن يكون من أسباب التحلل لأنّ النسك ما يثاب عليه وهذا مالك يرى أن الحلق نسك ويرى أنّه لا

1735 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى، فَيَقُولُ: «لَا حَرَجَ» فَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ، قَالَ: «أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ» وَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ،

يقدم على الرمي مع ذلك، وقال الأوزاعي إن أفاض قبل الرمي إهراق دمًا، وقال القاضي عياض: اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي.

وروى ابن عبد الحكم عن مالك يجب عليه إعادة الطواف فإن توجه إلى بلده بلا إعادة وجب عليه دم.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وهذا مخالف لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكأنه لم يبلغه الحديث، قيل وكذا هو في رواية ابن أبي حفصة عن الزُّهْرِيِّ في حديث عبد الله بن عمرو فكأنَّ مالكًا لم يحفظ ذلك عن الزُّهْرِيِّ، ثم إن مطابقة الحديث للترجمة حاصلة من قوله والتقديم والتأخير إلا أنه لم يقع في هذا الحديث ذكر النسيان والجهل المترجم بهما فقبل يحتمل أنه أشار إلى قوله في الحديث الآتي في باب التالي فَقَالَ رَجُلٌ: لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح قَالَ أذبح ولا حرج الحديث فإنَّ عدم الشعور أعم من أن يكون بجهل أو نسيان فكأنه أشار إليه لأن أصل الحديث واحد وإن كان المخرج متعدّدًا، وقد أخرج هذا الحديث مسلم في الحج وكذا النَّسَائِيُّ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) أبو معاوية البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) ابن مهران الحذاء البصري، (عَنْ عِكْرَمَةَ) مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسْأَلُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَنَى) في حجة الوداع عن التقديم والتأخير في أفعال يوم النحر، (فَيَقُولُ) ﷺ: «(لَا حَرَجَ) فَسَأَلَهُ رَجُلٌ) ولم يسم ذلك الرجل.

(فَقَالَ: حَلَقْتُ) شعر رأسي (قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ) هديي.

(قَالَ) ﷺ: «(أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ)» عليك، (قَالَ) وفي رواية: وقال: (رَمَيْتُ) جمرة العقبة (بَعْدَ مَا أُمْسَيْتُ) أي: دخلت في المساء والمراد به ما بعد الزوال،

فَقَالَ: «لَا حَرَجَ».

132 - بَابُ الْفُتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ

1736 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى

ابْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو:

لأنه لغة العرب يسمّون ما بعده مساء وعشاء ورواحاً فلم يتعيّن أنّ الرمي المذكور كان بالليل، وروى مالك عن ربيعة عن القاسم بن مُحمّد أنه قال: ما أدركت الناس إلا وهم يصلون الظهر بعشي وإنما يريد تأخيرها عن الوقت الذي في شدة الحر إلى وقت الإبراد الذي أمر به الشارع.

(فَقَالَ) (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «(لَا حَرَجَ)» عليك وقد سبق في باب الذبح قبل الحلق أنّ الرافعي صرح بأن وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي إلى الزوال وأنّ للرمي وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز.

132 - بَابُ الْفُتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ

(بَابُ الْفُتْيَا) يُقَالُ: اسْتَفْتَيْتُ الْفَقِيهَ فِي مَسْأَلَةٍ فَأَفْتَانِي، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ والاسم الفُتْيَا والفُتْوَى (عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ) الكبيرى وقد سبق في كتاب العلم باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها وأورد فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والآخر باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار وأورد فيه أيضاً حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأورد ههنا أيضاً حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور في البابين ومثل هذا لا يقع له إلا نادراً.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ⁽¹⁾، (عَنْ عِيسَى ابْنِ طَلْحَةَ) ابن عبيد الله القرشي التَّيْمِيُّ التابعي وطلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرة رضي الله عنهم وفي رواية صالح بن كيسان حدثني عيسى، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) هو ابن العاص

(1) وكذا في الموطأ وعند النسائي من طريق يحيى القطان عن مالك حدثني الزهري.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِجَ، قَالَ: «أَذْبِجْ وَلَا حَرَجَ»، فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِي، قَالَ: «أَرْمِ وَلَا حَرَجَ»، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا⁽¹⁾ وفي رواية صالح بن كيسان أنه سمع عبد الله وفي رواية ابن جريج أن عبد الله حدثه (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ) وفي رواية ابن جريج أنه شهد النبي ﷺ أنه وقف أي: على ناقته كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الحديث الآخر من هذا الباب.

(فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ) زاد في كتاب العلم بمنى للناس.

(فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ) لم يعرف اسمه: (لَمْ أَشْعُرْ) أي: لم أظن وهو أعم من الجهل والنسيان ولم يصحح في رواية مالك بمتعلق الشعور وقد بيّنه يونس عند مسلم ولفظه لم أشعر أن النحر قبل الحلق. (فَحَلَقْتُ) شعر رأسي والفاء سببية جعل الحلق مسبباً عن عدم شعوره كأنه يعتذر لتقصيره.

(قَبْلَ أَنْ أَذْبِجَ) هديي، (قَالَ) ﷺ: (أَذْبِجْ) هديك (وَلَا حَرَجَ) عليك. (فَجَاءَ) أي: رجل آخر، (فَقَالَ) يَا رَسُولَ اللَّهِ: (لَمْ أَشْعُرْ) أي: أن الرمي قبل النحر.

(فَتَنَحَرْتُ) هديي (قَبْلَ أَنْ أَرْمِي) الجمرة، (قَالَ) ﷺ: (أَرْمِ) الجمرة (وَلَا حَرَجَ) عليك، (فَمَا سُئِلَ) النبي ﷺ (يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ) من الرمي والنحر والحلق والطواف.

(قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ) على البناء للمفعول فيهما، ولمسلم ما سئل عن شيء قُدِّمَ أو أُخِّرَ (إِلَّا قَالَ) ﷺ: (افْعَلْ) ذلك التقديم والتأخير متى شئت (وَلَا حَرَجَ) عليك مُطْلَقًا لا في الترتيب ولا في ترك الفدية وهذا مذهب الشافعية والحنابلة

(1) كما وقع في الطريق الثانية بخلاف ما وقع في بعض نسخ العمدة وشرح عليه ابن دقيق العيد ومن تبعه على أنه ابن عمر بضم العين أي: ابن الخطاب رضي الله عنهما.

وقال مالك وأبو حنيفة: الترتيب واجب يجبر بدم لما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من قَدَمَ شَيْئًا في حَجَّه أو أَخْرَه فليهرق دما وتأوَّلَا قوله: «لا حرج» بأن المراد نفي الإثم وقد مرَّ التفصيل في ذلك آنفًا.

وقال ابن التين: هذا الحديث لا يقتضي نفي الحرج في غير المسألتين المذكورتين المنصوص عليهما في رواية مالك لأنه خرج جوابًا للسؤال ولا يدخل فيه غيره، انتهى.

وقال العيني: وهذا منه عجيب فكأنه ذهل عن قوله فما سئل عن شيء قدم ولا آخر إلا قال: «افعل ولا حرج»، فإن قيل يمكن أن يحمل هذا المبهم على ما ذكر. فالجواب: أنه يردّ ذلك رواية ابن جريج وأشباه ذلك كما يجيء في الحديث الذي يأتي عقيب هذا الحديث إن شاء الله تعالى.

ثم مطابقة الحديث للترجمة في قوله في حجة الوداع لأنّ معناه كما أشير إليه في أثناء الحديث وقف على ناقته فلا يرد اعتراض الإسماعيلي على البُخَارِيِّ بأنه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة بل في رواية يَحْيَى الْقَطَّان أنه جلس في حجة الوداع فَقَالَ رجل الحديث، ثم قال: فإن ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله جلس أي: على دابته، انتهى.

وأنت خبير بأنّ هذا هو المتعين فقد أورد هو رواية صالح بن كيسان بلفظ وقف على راحلته وهو بمعنى جلس والداية يطلق على المركوب من ناقة وفرس وبغل وحمار.

ثم قال الإسماعيلي: إنّ صالح بن كيسان تفرّد بقوله وقف على راحلته وليس كما قال فقد ذكر ذلك أيضًا يونس عند مسلم ومعمر عند أحمد كلاهما عن الزُّهْرِيِّ وقد أشار المؤلف إلى ذلك بقوله في آخر الباب تابعه معمر أي: في قوله وقف على راحلته⁽¹⁾.

(1) ورجال إسناده الحديث كلهم مدنيون إلا شيخ المؤلف فإنه تنيسي وأصله من دمشق وإنه من أفراد البخاري وقد سبق في باب الفتيا وهو على ظهر الدابة في كتاب العلم أن هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة.

1737 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، ثُمَّ قَامَ آخَرُ فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا، حَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ،

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) هو يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبَانَ بن سعيد بن العاص الأموي قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد وفي رواية أَخْبَرَنِي: (الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب، (عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ) المذكور سابقًا، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ) وفي رواية أَبِي ذر: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ) أي: حضره حال كونه (يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ) بمنى على راحلته، (فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ) لم يعرف اسمه، (فَقَالَ): يَا رَسُولَ اللَّهِ (كُنْتُ أَحْسِبُ) بكسر السين أو فتحها أي: أَظُنُّ (أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا) الكاف للتشبيه وذا للإشارة والمعنى كنت أَظُنُّ مثلاً أَنَّ الحلق قبل النحر.

(ثُمَّ قَامَ) إِلَيْهِ رجل (آخَرُ) كذلك، (فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا) أي: أَنَّ الرمي قبل النحر مثلاً فَقَالَ الأول: (حَلَفْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ) وقال الثاني: (نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ) من الأشياء التي كان يحسبها على خلاف الأصل، ووقع ذلك بعبارات مختلفة ففي رواية يونس عند مسلم لم أشعر أَنَّ الرمي قبل الحلق فنحرت قبل أن أرمي وقال آخر لم أشعر أَنَّ النحر قبل الحلق فحلقت قبل أن أنحر.

وفي رواية ابن جريج: كنت أحسب أَنَّ كذا قبل كذا، ووقع في رواية مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عن الزُّهْرِيِّ عند مسلم حلقت قبل أن أرمي وقال آخر أفضت إلى البيت قبل أن أرمي وفي حديث معمر عند أحمد زيادة الحلق قبل الرمي أيضًا، فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: السؤال عن أربعة أشياء الحلق قبل الذبح، والذبح قبل الرمي، والحلق قبل الرمي، والإفاضة قبل الرمي، والأوليان في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ» لَهُنَّ كُلُّهُنَّ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

أَيْضًا كَمَا مَضَى، وَعِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا السُّؤَالُ عَنِ الْحَلْقِ قَبْلَ الرَّمْيِ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ.

وَفِي حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ السُّؤَالُ عَنِ الْإِفَاضَةِ قَبْلَ الْحَلْقِ وَفِي حَدِيثِهِ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ الرَّمْيِ وَالْإِفَاضَةِ مَعًا قَبْلَ الْحَلْقِ وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي عُلِقَ الْبُخَارِيُّ فِيمَا مَضَى وَوَصَلَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ السُّؤَالُ عَنِ الْإِفَاضَةِ قَبْلَ الذَّبْحِ.

وَفِي حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ السُّؤَالُ عَنِ السَّعْيِ قَبْلَ الطَّوَافِ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ثُمَّ طَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ أَي: طَوَافِ الرُّكْنِ⁽¹⁾

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَقَدْ تَقَرَّرَ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَحَادِيثِ عِدَّةُ صُورٍ وَبَقِيَتْ عِدَّةُ صُورٍ لَمْ يَذْكُرْهَا الرَّوَاةُ إِلَّا اخْتِصَارًا وَإِنَّمَا لَكُونَهَا لَمْ تَقَعْ وَبَلَّغَتْ بِالتَّقْسِيمِ أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ صُورَةً مِنْهَا صُورَةُ التَّرْتِيبِ الْمَتَّفِقِ عَلَيْهَا.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَفْعَلْ) مَا ذَكَرَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

(وَلَا حَرَجَ لَهُنَّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَالَ أَي: قَالَ لِأَجْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ.

(كُلُّهُنَّ) أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ أَي: قَالَ يَوْمَ النَّحْرِ لَهُنَّ أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «لَا حَرَجَ» أَي: لَا حَرَجَ لِأَجْلِهِنَّ عَلَيْكَ قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ بِمَعْنَى عَنْ أَي: قَالَ عَنْهُنَّ كُلُّهُنَّ هَذَا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَمَا سُئِلَ) النَّبِيُّ ﷺ (يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ) مِمَّا قَدَّمَ أَوْ آخَرَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ وَظَائِفُ يَوْمِ النَّحْرِ (إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ» وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ عِنْدَ مُسْلِمٍ

(1) وَلَمْ يَقُلْ بِظَاهِرِ حَدِيثِ أُسَامَةَ أَحَدٌ إِلَّا عَطَاءٌ فَقَالَ لَوْ لَمْ يَطْفِئِ لِلْقُدُومِ وَلَا لِغَيْرِهِ وَقَدَّمَ السَّعْيَ عَلَى طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَجْزَاءَهُ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْهُ.

1738 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ،

وصالح عند أحمد فما سمعته سأل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض وأشباهه إلا قَالَ افعلوا ذلك ولا حرج واحتج به ويقول في رواية مالك لم أشعر بأن الرخصة يختص بمن نسي أو جهل لا من تعمد قَالَ صاحب المغني قَالَ الأثرم عن أحمد إن كان جاهلاً أو ناسياً فلا شيء عليه وإن كان عامداً فلا لقوله في الحديث لم أشعر.

وأجاب بعض الشافعية: بأن الترتيب لو كان واجباً لما سقط بالسهو كالترتيب بين السعي والطواف فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجب إعادة السعي وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الإفاضة، وقال ابن دقيق العيد ما قاله أحمد قوي من جهة أن الدليل دلّ على وجوب اتباع الرسول ﷺ في الحج لقوله ﷺ: «خذوا عني مناسككم»، وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرنت بقول السائل لم أشعر فيختص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على أصل وجوب الاتباع في الحج، وأيضاً فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز إطرأحه ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه وقد علق به الحكم فلا يمكن إطرأحه بإلحاق العمد به إذ لا يساويه، وأما التمسك بقول الراوي فما سئل عن شيء ألح بناء على أنه يشعر بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى فجوابه أن هذا الأخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبقى حجة في حال العمد، واللّه أعلم.

وبقية الكلام في هذا الحديث قد تقدّمت فيما سبق.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) كذا وقع في رواية الأكثرين غير منسوب ونسبه أبو علي ابن السكن فَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ⁽¹⁾

ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج من مسند إسحاق بن راهويه، وهذا

(1) يعني ابن بهرام الكوسج المروزي صاحب مسائل أحمد بن حنبل.

قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ،

هو الأقرب لأن أبا نعيم يروي من حديث عبد الله بن مُحَمَّد بن شبرويه عن إسحاق عن يعقوب وابن شبرويه يروي عن إسحاق بن راهويه مسنده ولم يعلم له رواية عن إسحاق بن منصور (قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن سعد بن إِبْرَاهِيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزُّهْرِيُّ⁽¹⁾ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) إِبْرَاهِيم ابن سعد (عَنْ صَالِح) هو ابن كيسان مؤدب ولد عمر بن عبد العزيز⁽²⁾، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عِيسَى ابْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين مصغرا التَّيْمِيُّ المدني (أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) قَالَ ابن عبد البر في وقوف النبي ﷺ مع ما روي عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره: دلالة لما استحبه جماعة منهم الشَّافِعِيُّ ومالك قَالُوا: رمي جمرة العقبة راکباً قَالَ مالك وفي غير يوم النحر ماشياً، وعن أبي حنيفة: يرميها كلها ماشياً أو راکباً.

وقال ابن المنذر: ثبت أن النبي ﷺ رمى الجمرة يوم النحر راکباً وقال ابن حزم يرميها كلها راکباً، قَالَ الْعَيْنِيُّ يرد هذا ما رواه التِّرْمِذِيُّ مصححاً عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَمَى الْجِمَارَ مَشَى إِلَيْهَا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا وَيُخْبِر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَرْكَبُ يَوْمَ النُّحْرِ وَيَمْشِي فِي الْأَيَّامِ الَّتِي بَعْدَ يَوْمِ النُّحْرِ انْتَهَى، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ مَعًا وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ مِنْ ذَلِكَ فَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِلَى اسْتِحْبَابِ الرَّمْيِ مَاشِيًا وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى جَابِرِ بْنِ

(1) نزيل بغداد المتوفى فيما نقله المزني في التهذيب عن البخاري يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لعشر خلون من جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين ومائتين.

(2) قال الواقدي: مات صالح بعد الأربعين والمائة وكان تابعياً رأى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

تَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْرِيِّ.

عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يكره أن يركب إلى شيء من الجمار إلا من ضرورة وذهب مالك إلى استحباب المشي في رمي أيام التشريق، وأما جمرة العقبة يوم النحر فيرميها على حسب حاله كيف كان.

وقال القاضي عياض: ليس من سنة الرمي الركوب له ولا المشي ولكن يرمي الرجل على هيئته التي يكون حينئذ عليها من ركوب أو مشي ولا ينزل إن كان راكباً للرمي ولا يركب إن كان ماشياً، وأما الأيام بعدها فيرمي ماشياً لأن الناس نازلون منازلهم بمنى فيمشون للرمي ولا يركبون لأنه خروج عن التواضع حينئذ هذا مذهب مالك انتهى.

واختار بعضهم الركوب في اليوم الأول والأخير والمشى فيما بينهما. وروى البيهقي بإسناده إلى عطاء بن أبي رباح قَالَ: رمي الجمار ركوب يومين ومشى يومين وحمله البيهقي على ركوب اليوم الأول والأخير.

وحكى النووي في شرح مسلم عن الشافعي وموافقيه: أنه يستحب لمن وصل منى راكباً أن يرمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً ولو رماها ماشياً جاز، وأما من وصلها ماشياً فيرميها ماشياً قَالَ وهذا في يوم النحر، وأما اليومان الأولان من أيام التشريق فالسنة أن يرمي فيهما جميعاً الجمرات ماشياً، وفي اليوم الثالث يرمي راكباً، انتهى.

وقال أصحابنا الحنفية: كل رمي بعده رمي كرمي الجمرتين الأولى والوسطى في الأيام الثلاثة يرمي ماشياً وإن لم يكن بعده رمي كرمي جمرة العقبة والجمرة الأخيرة في الأيام الثلاثة فيرمي راكباً هذا هو الفضيلة وأما الجواز فثبت كيف ما كان.

(تَابَعَهُ) أي: تابع صالح بن كيسان (رضي الله عنه) بفتح الميمين بينهما عين ساكنة هو ابن راشد في روايته (عَنِ الرَّهْرِيِّ) وقد أخرج مسلم هذه المتابعة عن ابن عمر وعبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الرَّهْرِيِّ بهذا الإسناد رأيت رسول الله ﷺ على ناقته بمنى فجاءه رجل الحديث.

تكميل:

قال الشيخ زين الدين العراقي: اختلفت ألفاظ حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في مكان السؤال المذكور ووقته ففي الصحيحين وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه.

وفي رواية للبخاري: رأيته عند الجمرة وهو يسأل.

وفي رواية له: وقف على ناقته، وعند مسلم أناه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة.

وفي رواية له: رأيته على ناقته بمنى وفي رواية له بينا هو يخطب يوم النحر.

وقال الدارقطني في سننه: قَالَ أَنَا أَبُو بَكْرٍ النيسابوري ما وجدت يخطب إلا في حديث ابن جريج عن الزُّهْرِيِّ وهو حسن انتهى.

ووجه الجمع بين الروايات أنه لا اختلاف في المكان فقوله بمنى لا ينافيه قوله عند الجمرة لأنها أوّل منى، وقوله على ناقته مع قوله يخطب لا منافاة بينهما أيضًا إذ قد يكون خطب على راحلته.

وقال الداوودي حكاية عن مالك معنى يخطب أي: وقف للناس يعلمهم لأنها من خطب الحج المشروعة.

قَالَ الشيخ زين الدين: ويحتمل أنه كان في خطبة يوم النحر وهي الخطبة الثالثة من خطب الحج، وأمّا قوله يوم النحر فهو معارض لرواية الْبُخَارِيِّ لحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رميت بعدما أمسيت فهذا يدلّ على أَنَّ السؤال كان بعد المساء إمّا في الليل أو اليوم الذي يليه أو ما بعده، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: لا معارضة لأنّ المساء قد يطلق على ما يطلق عليه العشي والرواح والعشي يطلق على ما بعد الزوال.

وذكر ابن حزم في حجة الوداع: أن هذه الأسئلة كانت بعد عوده ﷺ إلى

منى من إفاضة يوم النحر .

وقال المحب الطَّبْرِيّ: يحتمل أنها تكرّرت قبله وبعده وفي الليل وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقال القاضي عياض: يحتمل أنّ ذلك في موضعين :

أحدهما : وقف على راحلته عند الجمرة ولم يقل في هذا الوجه أنه خطب وإنما فيه أنه وقف وسئل .

والثاني : بعد صلاة الظهر يوم النحر وقف للخطبة فخطب وهي إحدى خطب الحج المشروعة يعلمهم فيها ما بين أيديهم من المناسك .
وقال التَّوَوِّي: وهذا الاحتمال هو الصواب .

وقال الحافظ العسقلانيّ : ولا منافاة بين هذا الذي صوّبه وبين هذا الذي قبله فإنه ليس في شيء من طرق الحديثين حديث ابن عباس وحديث عبد الله ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بيان الوقت الذي خطب فيه من النهار إلا أنّ في رواية ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنّ بعض السائلين قَالَ رميت بعدما أمسيت ، وهذا يدلّ على أنّ هذه القصة كانت بعد الزوال لأن المساء يطلق على ما بعد الزوال أيضًا ، وكأنّ السائل علم أنّ السنة للحاج أن يرمي الجمرة أوّل ما يقدم ضحى فلمّا أخرها إلى ما بعد الزوال سأل عن ذلك ، بل حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من مخرج واحد لا يعرف له طريق إلا طريق الزُّهْرِيّ هذه عن عيسى عنه والاختلاف فيه من أصحاب الزُّهْرِيّ ، وغايته أنّ بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر واجتمع من مروّيهم .

ورواية ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أنّ ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجمرة ، ولا يحتاج إلى تأويل الخطبة بل هي حقيقة ولا يلزم من وقوعه عند الجمرة أن يكون حينئذ رماها فسيأتي إن شاء الله تعالى في آخر الباب الذي يليه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه ﷺ وقف يوم النحر بين الجمرتين فذكر خطبته ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

133 - باب الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنَى

133 - باب الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنَى

(باب) مشروعية (الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنَى) الأربعاء يوم النحر والأيام الثلاثة بعده .

قَالَ ابن المنير في الحاشية: أراد الْبُخَارِيُّ بهذا الردّ على من زعم أنّ يوم النحر لا خطبة فيه للحاجّ وأنّ المذكور في هذا الحديث من قبيل الوصايا العامة لا على أنه من شعار الحج فأراد الْبُخَارِيُّ أن يبيّن أنّ الراوي قد سمّاها خطبة كما سمّى التي وقعت في عرفات خطبة وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة بعرفات فكأنه الحق المختلف فيه بالمتفق عليه انتهى .

قَالَ الْعَيْنِيُّ: أراد هذا القائل بهذا الردّ على الطحاوي فإنه قَالَ الخطبة المذكورة ليست من متعلّقات الحج لأنه لم يذكر فيه شيئاً من أمور الحج وإنما ذكر فيها وصايا عامّة ولم ينقل أحد أنّه علّمهم فيها شيئاً من الذي يتعلّق بيوم النحر فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج، انتهى .

قَالَ: وهذا الردّ مردود عليه وذلك لأنّه لم يذكر فيها شيء أصلاً من أمور الحج وإنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذي اجتمع من أقاصي الدنيا، وهكذا قال ابن القصار أيضًا ثم قَالَ فظنّ الذي رآه أنه خطب قَالَ وأمّا ما ذكره الشافعيّ أنّ بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس بمتعيّن لأنّ الإمام يمكنه أن يعلمهم إيّاها يوم عرفة انتهى .

قال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: وأجيب بأنه ﷺ نبه في الخطبة المذكورة في تعظيم يوم النحر وعلى تعظيم شهر ذي الحجة وعلى تعظيم البلد الحرام وقد جزم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بتسميتها خطبة فلا يلتفت إلى تأويل غيرهم، انتهى .

وتعقّبه الْعَيْنِيُّ: بأنّ هذا الذي ذكره لا يكون جواباً إذ هذه الأشياء المذكورة ليس له دخل في أمور الحج وتعظيم هذه الأشياء غير مقيد بأوقات الحج بل يجب تعظيمها مُطْلَقًا، وقوله وقد جزم الصحابة إلى آخره دعوى بلا

دليل، على أنا نقول: إن تسميتهم للتبليغ المذكور خطبة ليست على حقيقة الخطبة المعهودة المشتملة على أشياء شتى.

وقال الحافظ العسقلاني أيضًا⁽¹⁾: وأما قول الطحاوي أنه لم ينقل أحد أنه علمهم شيئاً من أسباب التحلل فلا ينفي وقوع ذلك أو شيء منه في نفس الأمر بل قد ثبت في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر وذكر فيه السؤال عن تقديم بعض المناسك على بعض فكيف ساغ للطحاوي هذا النفي المطلق مع روايته هو لحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وثبت أيضًا في بعض طرق أحاديث الباب أنه ﷺ قال للناس حينئذ: «خذوا عني مناسككم»، انتهى.

وتعقبه العيني: بأنه كيف ساغ لهذا القائل أن يحط على الطحاوي بفهمه كلامه على غير أصله، فإنه لم ينف مطلقاً وإنما مراده نفي دلالة حديث ابن عباس رضي الله عنهما المذكور في هذا الباب على أنه خطبة وقعت يوم النحر ولا يلزم من هذا أن ينفي نفيًا مطلقاً وتأيد رده عليه بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يؤيد ضعف ما فهمه من كلامه لأن حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ليس فيه ما يدل صريحاً على لفظ خطب فإن لفظ البخاري ومسلم وقف في حجة الوداع فجعلوا يسألونه، وفي رواية أخرى لمسلم وقف رسول الله ﷺ على راحلته فطفق ناس يسألونه.

وفي رواية الترمذي: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال: حلقت قبل أن

(1) وما ذكره من أماكن تعليم ما ذكره يوم عرفة يعكر عليه كونه يرى مشروعية الخطبة ثاني يوم النحر وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة بل كان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتي بعده من أعمال الحج لكن لما كان في كل يوم أعمال ليست في غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب وقد بين الزهري وهو عالم أهل زمانه أن الخطبة ثاني يوم نقلت من خطبة يوم النحر وأن ذلك من عمل الأمراء يعني من بني أمية قال ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان هو الثوري عن ابن جريج عن الزهري قال كان النبي ﷺ يخطب يوم النحر فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد وهذا وإن كان مرسلاً لكنه معتضد بما سبق وبأن به أن السنة الخطبة يوم النحر لا ثانيه.

أذبح الحديث وليس في شيء من هذه الألفاظ ما يدلّ على أنه خطبة وإنما هو سؤال وجواب وتعليم وتعلّم فلا يسمى هذا خطبة وكذلك ليس في أحاديث أخرى غير حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ الله عَنْهُمَا ما يدلّ على أنه خطبة وإنما هو سؤال وجواب وتعليم وتعلّم فلا يسمى هذا خطبة وكذلك ليس في أحاديث أخرى غير حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ الله عَنْهُمَا ما يدلّ على أنه خطبة.

وروى أحمد في مسنده عن عليّ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ جاء رجل فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ خلقت قبل أن أنحر الحديث.

وروى النَّسَائِيُّ عن جابر رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ رجلاً يَا رَسُولَ اللَّهِ ذبحت قبل أن أرمي الحديث.

وروى ابن ماجة والبيهقي عن جابر رَضِيَ الله عَنْهُ أَيْضًا يقول: قعد النبي ﷺ بمنى يوم النحر للناس فجاءه رجل فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إني خلقت قبل أن أذبح.

وروى الأئمة الستة خلا الترمذي عن ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا من طرق وليس فيها ما يدلّ على الخطبة فروى الشيخان والنسائي من رواية ابن طائوس عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عَنْهُمَا أَنَّ النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فَقَالَ: «لا حرج».

وروى البُخَارِيُّ وأصحاب السنن خلا الترمذي من رواية عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر بمنى الحديث، وروى البُخَارِيُّ والنسائي من رواية منصور عن عطاء عن ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ سئل النبي ﷺ عمن حلق الحديث، وروى البُخَارِيُّ من رواية عطاء أَيْضًا عن ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رجل للنبي ﷺ زرت قبل أن أرمي الحديث فهذه كلّها سؤالات وجوابات وليس فيها ذكر الخطبة، ثم إن أحاديث الباب صريحة في مشروعية الخطبة أيام منى إلا حديث جابر بن زيد عن ابن عباس رَضِيَ الله عَنْهُمَا وهو ثاني أحاديث الباب فإنّ فيه التقييد بالخطبة بعرفات، وقد أجاب عنه ابن المنير كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وليس في شيء من أحاديث

1739 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عَزْوَانَ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ

الباب التصريح بغير يوم النحر، وهو الموجود في أكثر الأحاديث:

حديث الهرماس بن زياد وأبي أمامة كلاهما عند أبي داود.

وحديث جابر بن عبد الله عند أحمد خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فَقَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ أَعْظَمَ حَرَمَةً» الحديث وقد تقدّم حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه ذكر الخطبة يوم النحر.

وأما قوله في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بِمَنَى فَهُوَ مُطْلَقٌ فَيَحْمَلُ عَلَى الْمَقِيدِ فَيَتَعَيَّنُ يَوْمُ النَّحْرِ، فَلَعَلَّ الْمُؤَلَّفَ أَشَارَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ الْبَابِ كَمَا عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ الرِّقَاشِيِّ عَنْ عَمِّهِ قَالَ كُنْتُ آخِذًا بِزِمَامِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَوْلُهُ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ.

وفي حديث سراء بنت نبهان عند أبي داود خطبنا النبي ﷺ يوم الدوس فَقَالَ: أَيُّ يَوْمٍ هَذَا أَلَيْسَ أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَفِي الْبَابِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ، وَعَنْ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي بَكْرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، وَعَنْ أَبِي بَصْرَةَ عَمَّنْ سَمِعَ خُطْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَحْمَدَ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ، (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْقَطَّانُ قَالَ: (حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عَزْوَانَ) بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَغَزْوَانَ بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسَكُونِ الزَّايِ وَبِالْنُّونِ فِي آخِرِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ) قَدْ مَرَّ أَنَّ إِطْلَاقَ الْخُطْبَةِ لَيْسَ عَلَى حَقِيقَةِ الْخُطْبَةِ الْمَعْهُودَةِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الْحَجِّ، وَالْخُطْبَةُ الْحَقِيقِيَّةُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ

فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قَالُوا: «شَهْرٌ حَرَامٌ»، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ

عنه قَالَ: سمعت النبي ﷺ بعرفات كما سيأتي في هذا الباب إن شاء الله تعالى، فهذه الخطبة الحقيقية لأن فيها تعليم الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة والإفاضة منها ورمي جمرة العقبة يوم النحر والذبح والحلق وطواف الزيارة وليس في خطبة يوم النحر شيء من ذلك وإنما هي سؤالات وأجوبة كما مر وكذلك في حديث الهرماس بن زياد وأبي أمامة عند أبي داود وحديث جابر ابن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عند أحمد خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فَقَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ أَعْظَمُ حَرَمَةً» الحديث فإطلاق الخطبة في كل ذلك ليس على حقيقته.

(فَقَالَ) ﷺ في خطبته المذكورة: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) خطاب لمن كان معه في ذلك الوقت (أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟) خرج مخرج الاستفهام والمراد به التقرير لأنه أبلغ وكذلك الاستفهامان الآخران.

(قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ) بمعنى يحرم فيه القتال، وتوصيف اليوم بالحرام مجاز من قبيل قولهم رجل عدل لأن الحرام ليس عين اليوم وإنما هو الذي يقع فيه من القتال وكذلك الكلام في الشهر والبلد.

(قَالَ) ﷺ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قَالُوا: «شَهْرٌ حَرَامٌ» قَالَ البيضاوي يريد بذلك تذكراهم حرمة ما ذكر وتقريرها في نفوسهم ليبني عليها ما أراد تقريره حيث: (قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ) جمع عرض بكسر العين وهو ما يحميه الإنسان ويلزمه القيام به قاله أبو عمرو.

وقال الأصمعي: هو ما يمدح به ويذم وقيل العرض الحسب وقيل النفس يقال فلان نقى العرض أي: بريء أن يشتم أو يعاب، وفي شرح السنة لو كان المراد من الأعراض النفوس لكان تكرار الآن ذكر الدماء كاف إذ المراد بها النفوس.

عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»، فَأَعَادَهَا مِرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ

وقال الطيبي: الظاهر أن المراد بالأعراض الأخلاق النفسانية، وذكر في النهاية العرض موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو في سلفه ولما كان موضع العرض النفس قال من قَالَ: العرض النفس إطلاقًا للمحلّ على الحال، وحين كان المدح نسبة الشخص إلى الأخلاق الحميدة والذم نسبته إلى الذميمة سواء كانت فيه أو لا قَالَ من قَالَ: العرض هو الخلق إطلاق الاسم اللازم على الملزوم.

(عَلَيْكُمْ حَرَامٌ) أي: إنّ انتهاك دمائكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وهذا أولى من قول من قَالَ فَإِنَّ سَفَكَ دِمَائِكُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَكُمْ وَثَلَبَ أَعْرَاضَكُمْ لأن ذلك إنما يحرم إذا كان بغير حق فلا بدّ من التصريح به فلفظ انتهاك أولى لأن موضوعها تناول الشيء بغير حق كما مرّ في باب العلم.

(كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا) يوم النحر (فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا) ذي الحجة وإنما شبهها في الحرمة بهذه الأشياء لأنهم كانوا لا يرون استباحة تلك الأشياء وانتهاك حرمتها بحال فأكد تحريم ما حرّم من الدماء والأموال والأعراض.

وقال ابن المنير: قد استقرّ في القواعد أنّ الأحكام لا تتعلّق إلا بأفعال المكلفين فمعنى تحريم اليوم والبلد والشهر تحريم الأفعال الاعتداء فيها على النفس والمال والعرض فإذن ما معنى تشبيه الشيء بنفسه، وأجاب: بأنّ المراد أنّ هذه الأفعال في غير هذه البلدة وهذا الشهر وهذا اليوم مغلظة الحرمة عظيمة عند الله تعالى فلا يستسهل المعتدي اعتدائه في غير البلد الحرام والشهر الحرام واليوم الحرام بل ينبغي له أن يخاف ذلك خوفه في البلد الحرام وإن كان فعل العدوان في البلد الحرام أغلظ وتفاوت ما بينهما في الغلظ لا ينفع المعتدي في غير البلد الحرام، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَأَعَادَهَا) أي: الكلمات المذكورة (مِرَارًا) وأقلّه ثلاث مرّات وهي عادته ﷺ (ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه ثم رفع رأسه إلى السماء،

فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَوْصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا،

(فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ) مرتين أي: بلغت ما أمرتني به وإنما قَالَ ذَلِكَ لَأَنَّهُ ﷺ كَانَ فَرَضًا عَلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَ وَمِنْهُ سَمِيَتْ حُجَّةُ الْبَلَاغِ.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا) أي: إنَّ الكلمات التي قالها (لَوْصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ) بلام الابتداء للتأكيد وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ يريد بذلك الكلام الأخير وهو قوله ﷺ: (فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدَ) الحاضر في ذلك المجلس (الْغَائِبَ) عنه إلى آخر الحديث وقد رواه أحمد بن حنبل عن عبد الله عن نمير عن فضيل بإسناد الباب بلفظ ثم قَالَ أَلَا فَلْيُبَلِّغِ إِلَى آخِرِهِ وَهُوَ يُوَضِّحُ مَا قُلْنَاهُ، انْتَهَى.

وقال الْعَيْنِيُّ: وقوله قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَوْصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ قَسَمَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ صَدَّرَ بِهِ كَلَامَهُ لِلتَّأْكِيدِ وَهُوَ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «هَلْ بَلَغْتُ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ وَالضَّمِيرُ فِي أَنَّهَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ إِلَى آخِرِهِ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي الذِّكْرِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ الْقَرِينَةَ تَدُلُّ عَلَيْهِ.

(لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي) أي: بعد فراقِي من موقفي هذا أو بعد حياتي، وفيه استعمال رجع كصار معنى وعملاً، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ وَهُوَ مِمَّا خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَي: لَا تَصِيرُوا بَعْدِي (كُفَّارًا) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ أَي: كَالْكُفَّارِ أَوْ لَا يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَتَسْتَحِلُّوا الْقِتَالَ.

وقال الطَّبِيبِيُّ: أَي: لَا تَكُنْ أَفْعَالُكُمْ شَبِيهَةً بِأَفْعَالِ الْكُفَّارِ فِي ضَرْبِ رِقَابِ الْمُسْلِمِينَ.

وقال الْعَيْنِيُّ: ذَكَرُوا فِيهِ أَقْوَالَ:

الأول: كفر في حقَّ المستحلِّ للقتال بغير حق.

الثاني: كفر النعمة وحق الإسلام.

والثالث: يقرب من الكفر ويؤدِّي إليه.

يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ.

والرابع: فعل كفعل الكفار.

الخامس: حقيقة الكفر يعني لا تكفروا بل دوموا مسلمين.

والسادس: التكفر بالسلاح يقال للابس السلاح كافر، والسابع لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلّوا قتال بعضكم بعضاً.

(يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) الرواية بالرفع وقال القاضي عياض وضبطه بعضهم بالجزم وقال أبو البقاء على تقدير شرط أي: إن ترجعوا بعدي، وقال الطيبي يضرب بعضكم رقاب بعض جملة مستأنفة مبيّنة لقوله فلا ترجعوا بعدي كفاراً فينبغي أن يحمل على العموم وأن يقال لا يظلم بعضكم بعضاً فلا تسفكوا دماءكم ولا تهتكوا أعراضكم ولا تستبيحوا أموالكم، ونحوه أي: في إطلاق الخاص وإرادة العموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِيَتَمَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10]، انتهى.

أقول قاله الطيبي في شرح قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي ضلّالاً»، لأن المتن الذي شرحه هو متن المشكاة وفيه وقع ضلّالاً ثم قال ويروي كفاراً ثم نقل كلام صاحب المظهر بقوله يعني إذا فارقت الدنيا فابتنوا بعدي على ما أنتم عليه من الإيمان والتقوى ولا تظلموا أحداً ولا تحاربوا المسلمين ولا تأخذوا أموالهم بالباطل فإنّ هذه الأفعال من الضلالة والعدول من الحق إلى الباطل.

ورجال إسناده هذا الحديث ما بين مدني وبصري وكوفي، وقد أخرج منته المؤلف في الفتن أيضاً، وكذا الترمذي، وقد احتج به الشافعي وأحمد على أنّ الخطبة يوم النحر سنة.

وقال ابن قدامة عن بعض أصحابنا: لا يخطب فيه وهو مذهب مالك، وقال العيني عند أصحابنا في الحج في ثلاثة أيام الأولى في اليوم السابع من ذي الحجة، والثانية بعرفات يوم عرفة، والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر، وعند زفر يخطب في ثلاثة أيام متوالية أولها يوم التروية.

وقال ابن المنذر: خطب سيّدنا رسول الله ﷺ يوم السابع وكذا أبو بكر

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقرأ سورة براءة عليهم رواه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وفي التلويع : وأما الخطب التي وردت في الآثار أيام الحج فمنها خطبة يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة وهو موافق قول زفر لأن الجماعة لا يرون فيه خطبة بل الخطبة الأولى قبل يوم التروية بيوم وهو اليوم السابع من ذي الحجة الأولى قبل يوم التروية بيوم وهو اليوم السابع من ذي الحجة ، وبه قال مالك والشافعي وقال عطاء : أدركتهم يخرجون ولا يخطبون بمكة .

قال ابن المنذر : قول مالك كقول عمر بن عبد العزيز .

وقال التَّوَوِّي : الخطب المشروعة في الحج عندنا أربعة :

أولها : بمكة عند الكعبة في اليوم السابع قال وهي مسنونة عند الشافعي بعد صلاة الظهر .

والثانية : بطن عرفة يوم عرفة .

والثالثة : يوم النحر .

والرابعة : يوم النفر وهو اليوم الثاني من أيام التشريق وكلها إفراد وبعد صلاة الظهر إلا التي يوم عرفة فإنهما خطبتان وقبل الصلاة انتهى .

ومنها : خطبة يوم عرفة لما رواه مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت فأتى بطن الوادي فخطب .

وروى أبو داود من حديث زيد بن أسلم عن رجل من بني ضُمَيْرَة عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَمِّهِ قَالَ : رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يوم عرفة .

وروى أبو داود أَيْضًا من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه فلمّا أتى عرفة فذكر كلامًا وفيه حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح مهجرًا فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس الحديث .

وروى ابن أبي شيبة من حديث قيس بن المطلب أن النبي ﷺ خطب بعرفة .

وروى أحمد من حديث نُبَيْط أنه رأى النبي ﷺ واقفًا بعرفة على بعير أحمر يخطب فسمعه يقول : أيّ يوم أحرم قالوا هذا اليوم قال فأيّ بلد أحرم قالوا هذا

البلد قَالَ فَأَيَّ شهرٍ أحرم قالوا هذا الشهر الحديث، وعن العراء بن خالد رأيت النبي ﷺ يخطب بعرفات وهو قائم وهو ينادي بأعلى صوته يأيها الناس أي يوم هذا الحديث.

وروى ابن ماجه من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو على ناقته بعرفات: «أتدري أي يوم هذا» الحديث.

وروى الطَّبْرَانِيُّ في معجمه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا وقف النبي ﷺ بعرفة أمر ربيعة بن أمية بن خلف فقام تحت ناقته فَقَالَ: اصرخ أيها الناس أتدرون أي يوم هذا فصرخ فَقَالَ الناس: اليوم الحرام الحديث، ومنها خطبة يوم النحر رواها جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ منهم الهرماس بن داود رواه أبو داود قَالَ رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته الجذعاء يوم الأضحى.

وروي عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سمعت خطبة رسول الله ﷺ بمنى يوم النحر.

وروي عن عبد الرحمن بن معاذ التَّيْمِيُّ قَالَ: خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى.

وروي عن رافع بن عمرو المزني قَالَ رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى على بغلة شهباء الحديث.

وروى ابن أبي شيبه عن مسروق أَنَّ النبي ﷺ خطبهم يوم النحر، ومنها خطبة اليوم الحادي عشر من ذي الحجة.

وقال ابن حزم وخطب الناس أَيْضًا يعني سيدنا رسول الله ﷺ يوم الأحد ثاني يوم النحر وهو يوم الرؤوس، وهو مذهب أبي حنيفة وهو أول أيام التشريق، وهو يوم القُرْ.

وروى أبو داود من حديث سَرَاء بنت نبهان قالت خطبنا النبي ﷺ يوم الرؤوس فَقَالَ: «أي يوم هذا»؟ قلنا الله ورسوله أعلم قَالَ أليس أوسط أيام

1740 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ»

التشريق، وعن رجلين من بني بكر رأينا رسول الله ﷺ يخطب بين أوساط أيام التشريق ونحن عند راحلته.

وروى أحمد من طريق أبي حمزة الرقاشي عن عمر قَالَ كُنْتُ آخِذٌ بِزِمَامِ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَوْسَطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَذُودَ عَنْهُ النَّاسُ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَلْ تَدْرُونَ فِي أَيِّ شَهْرٍ أَنْتُمْ» الحديث.

وروى الدارقطني من حديث كعب بن عاصم الأشعري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ بِمِنَى أَوْسَطَ أَيَّامِ الْأَضْحَى.

وقال ابن المواز: هذه الخطبة بعد الظهر من غير جلوس فيها ولا قراءة جهرية في شيء من صلاتها، ومنها خطبة يوم الأكرع.

وقال ابن حزم: وقد روي أَيضًا أَنَّهُ ﷺ خَطَبَهُمْ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَهُوَ يَوْمُ الْأَكَارِعِ وَأَوْصَى بِذَوِي الْأَرْحَامِ خَيْرًا.

وروى الدارقطني من حديث عبد العزيز بن الربيع بن أبي سبرة عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ وَسْطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ: يَعْنِي يَوْمَ النَّفْرِ الْأَوَّلِ.

وروي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ الْعَشْرَ كُلَّهُ، وَفِي الْمَصْنُفِ وَكَذَلِكَ ابْنُ الزَّيْبِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) ابْنُ الْحَارِثِ الْحَوْضِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنَا: (شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَمْرُو) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ، (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ) هُوَ أَبُو الشَّعْثَاءِ الْأَزْدِيُّ الْيَحْمُودِيُّ، (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ»)

لا مطابقة بين هذا الحديث وبين الترجمة لكن يحتمل أنه قصد التنبيه على إلحاق المختلف فيه بالمتفق عليه كما مرّ وهذا الحديث طرف من حديث سيأتي إن شاء

تَابَعَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو.

1741 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، وَرَجُلٍ - أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ -، حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

اللَّهُ تعالى في باب لبس الخفين للمحرم عن أبي الوليد عن شُعْبَةَ بهذا الإسناد ولفظه يخطب بعرفات من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ومن لم يجد إزارًا فليلبس سراويل الحديث، وفي هذا الحديث رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي، وقد أخرج متنه المؤلف في الباب المذكور وفي اللباس أيضًا وأَخْرَجَهُ مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجة في الحج والنسائي أيضًا في الزينة.

(تَابَعَهُ) أي: تابع شُعْبَةُ بن الحجاج (ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانُ، (عَنْ عَمْرٍو) أي: ابن دينار المذكور، والمراد أنه تابعه في رواية أصل هذا الحديث فإنَّ أحمد أَخْرَجَهُ في مسنده عن سُفْيَانِ بن عيينة بلفظ سمعت النبي ﷺ يخطب يقول من لم يجد فذكره فلم يعين موضع الخطبة لا عرفات ولا غيرها، وكذلك رواه الحُمَيْدِيُّ وابن أبي شيبة وغيرهما عن سُفْيَانِ، وقد أَخْرَجَهُ مسلم أيضًا من طرق إلى عمرو ولم يذكر واحد منهم يخطب بعرفات غير شُعْبَةَ.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد وفي رواية: حَدَّثَنَا: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عبد الله أبو جعفر الجعفي المعروف بالمسندي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) هو عبد الملك بن عمرو العقدي وقد مرَّ في أول كتاب الإيمان قَالَ: (حَدَّثَنَا قُرَّةُ) بضم القاف وتشديد الراء هو ابن خالد أبو مُحَمَّد السَّدُوسِي البصري وقد مرَّ في الصلاة.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ) الإمام في عبارة الرؤيا، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ) أبيه (أَبِي بَكْرَةَ) نُفَيْع بن الحارث بن كلفة.

(وَرَجُلٍ) بالرفع عطفًا على عبد الرحمن (أَفْضَلُ فِي نَفْسِي مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) يعني ابن أبي بكرة لأن عبد الرحمن دخل في الولايات دونه هو (حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الحُمَيْدِيُّ وكان عابدًا زاهدًا قاله الحافظ العسقلاني.

وقال الكِرْمَانِيُّ: هو ابن عوف القرشي الزُّهْرِيُّ وكل واحد منهما سمع من

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: «أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟»

أبي بكرة وسمع منه مُحَمَّد بن سيرين وحميد مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو بدل من رجل أو عطف بيان.

(عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نفع (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ) أي: بمنى عند الجمرة، (قَالَ: «أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»)، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) فيه مراعاة الأدب وتحرز عن التقدم بين يدي الله ورسوله ﷺ وتوقف فيما لا يعلم الغرض من السؤال عنه.

(فَسَكَتَ) ﷺ (ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ) قَالَ الطيبي: فيه إشارة إلى تفويض الأمور بالكلية إلى الشارع وعزل لما ألفوه من المعتاد المشهور.

وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قالوا: يوم حرام إلى آخره ففيه أنهم أجابوه.

وفي حديث أبي بكرة: أنهم سكتوا وفوضوا إليه الأمر فقبل في التوفيق بينهما إن في حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فخامة ليست في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لزيادة لفظ أتدرون فلهذا اسكتوا فيه وفوضوا الأمر إليه بخلاف حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فالتعيين كان آخرًا، وهذا يفهم أنهما واقعتان ورد بأن الخطبة يوم النحر إنما كانت مرة واحدة، ويمكن أن يجاب عنه بأن السؤال وقع في الخطبة المذكورة مرتين بلفظين فلم يجيبوا عند قوله أتدرون لما ذكر، وأجابوا في المرة الأخرى العارية عن ذلك أو كان السؤال واحدًا وأجاب بعضهم دون بعض أو إن في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اختصارًا.

(قَالَ) ﷺ: («أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟») بنصب يوم على أنه خبر ليس أي: أليس اليوم يوم النحر ويجوز الرفع على إنه اسمها والخبر محذوف أي: أليس يوم النحر هذا اليوم.

قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ «أَلَيْسَ ذُو الْحَجَّةِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ «أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ؟»

(قُلْنَا: بَلَى، قَالَ) ﷺ: («أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ) ﷺ (حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ) ﷺ: («أَلَيْسَ ذُو الْحَجَّةِ؟») أي: أليس ذو الحجّة هذا الشهر ويجوز في الحاء فتحها وكسرهما، وقال صاحب التوضيح فتح الحاء أشهر.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: نقله عن صاحب التلويح وهو نقله عن القزاز، وفي المثلث لابن سيده هما سواء ولكن في السنة العامة الكسر أشهر وفي رواية قَالَ ذُو الْحَجَّةِ بِإِسْقَاطِ الْفَاءِ وَلَفْظِ أَلَيْسَ وَالتَّقْدِيرُ هُوَ ذُو الْحَجَّةِ، وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ قَالَ أَلَيْسَ ذَا الْحَجَّةِ بِالنَّصْبِ خَبَرٌ لَيْسَ.

(قُلْنَا: بَلَى، قَالَ «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟») بالتذكير.

(قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ) ﷺ (حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ) ﷺ: («أَلَيْسَتْ بِالْبَلَدَةِ الْحَرَامِ؟») بتأنيث البلدة وتذكير الحرام الذي هو صفتها، وذلك أَنَّ لَفْظَ الْحَرَامِ أَضْمَحِلٌّ مِنْهُ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ وَصَارَ اسْمًا وَسَقَطَ لَفْظُ الْحَرَامِ فِي رِوَايَةِ غَيْرِ ابْنِ عَسَاكِرَ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الَّذِي هُوَ بِالْبَلَدَةِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ كَمَا مَرَّ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ الْبَلَدُ وَالْبَلَدَةُ وَاحِدُ الْبِلَادِ وَالْبِلْدَانِ، وَالْمُرَادُ هُنَا مَكَّةَ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَكَذَا الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الْبَلَدَةَ اسْمٌ خَاصٌّ لِمَكَّةَ وَهِيَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّتِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأَمْرُهُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [النمل: 91] وقال الثوريشتي: وجه تسميتها بالبلدة وهي تقع على سائر البلدان أنها الجامعة للخير والكمال المستحقة بأن تسمى بهذا الاسم لتفوقها سائر مسميات أجناسها تفوق الكعبة في تسميتها بالبيت سائر مسميات أجناسها حتى كأنها هي المحلّ المستحق للإقامة بها.

قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ،

وقال ابن جنّي: من عادة العرب أن يوقعوا على الشيء الذي يخصّونه بالمدح اسم الجنس ألا تراهم كيف سمّوا الكعبة بالبيت وكتاب سيبويه بالكتاب.

(قُلْنَا: بَلَى، قَالَ) ﷺ: (فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ) وزاد في الرواية السابقة: وأعراضكم (عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ) بجر يوم من غير تنوين ويجوز فتحه وكسره مع التنوين وترك التنوين مع الكسر هو الذي ثبتت به الرواية وشبهه الدماء والأموال والأعراض في الحرمة باليوم والشهر والبلد لاشتغال الحرمة فيها عندهم فإنهم كانوا لا يرون هتك حرمتهم ويعيبون على من فعل ذلك أشد العيب وإلا فالمشبه إنما يكون دون المشبه به ولهذا قدّم السؤال عنها مع شهرتها فإنّ تحريمها أثبت في نفوسهم إذ هي عادة سلفهم وتحريم الشارع طارئ وحينئذ فإنما شبه بما هو أعلى منه باعتبار ما هو مقرّر عندهم ليني عليه ما أراد تقريره على سبيل التأكيد وقد سبق هذا في باب العلم أيضًا.

(أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟، قَالُوا: نَعَمْ) بَلَّغْتُ، (قَالَ) ﷺ: (اللَّهُمَّ اشْهَدْ) أَنِّي أَدْبَيْتُ ما أوجبته عليّ من التبليغ، وقد تقدّم أنّه أعاد ذلك في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وإنما قال ذلك لأنه كان فرضاً عليه أن يبلغ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصُمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: 67] فأشهد الله تعالى على أنّه أدّى ما أوجبه عليه، (فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ) أي: الحاضر هذا المجلس (الغَائِبَ) عنه ما ذكر فيه أو جميع الأحكام التي سمعها.

(فَرُبَّ مُبَلِّغٍ) بفتح اللام المشدّدة اسم مفعول أي: ربّ شخص بلغه كلامي بواسطة.

(أَوْعَى) أي: أحفظ له وأفهم لمعناه (مِنْ سَامِعٍ) سمعه مني ونقله له فإن

فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

قيل كلمة ربّ أصلها للتقليل وقد تستعمل للتكثير فأيتهما المراد هنا فالجواب أنّ الظاهر إنّ المراد هو التقليل يدلّ عليه الرواية التي تقدّمت في كتاب العلم عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه.

(فَلَا) بالفاء وفي رواية أبي الوقت: ولا بالواو (تَرْجِعُوا) أي: لا تصيروا (بَعْدِي) أي: بعد فراقي من موقفي هذا أو بعد حياتي وفيه استعمال رجع كصار معنى وعملاً قَالَ ابن مالك وهو ممّا خفي على أكثر النحويّين.

(كُفَّارًا) أي: كالكفار أو لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلّوا القتال أو لا تكن أفعالكم شبيهة بأفعال الكفار (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) برفع يضرب جملة مستأنفة مبيّنة لقوله لا ترجعوا بعدي كفّاراً ويجوز الجزم قَالَ أبو البقاء على تقدير شرط مضمّر أي: أن ترجعوا.

ومن فوائد هذا الحديث: وجوب تبليغ العلم على الكفاية وإشاعة السنن والأحكام كذا قَالَ النَّوَوِيُّ: وقد يتعيّن في حقّ بعض الناس.

وقال المهلّب فيه: أنّه يأتي في آخر الزمان من يكون له من الفهم في العلم ما ليس لمن تقدّمه إلا أنّ ذلك يكون في الأقل لأن ربّ موضوعه للتقليل، انتهى.

قال الحافظ العسقلاني: هي في الأصل كذلك إلا أنها استعملت في التكثير بحيث غلب على الاستعمال الأول لكن إن التقليل هنا مراد أنه وقع في رواية أخرى تقدّمت في العلم بلفظ عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه، انتهى. وفيها: مقال، تجده في المغني لابن هشام.

ومنها أيضًا: جواز تحمّل الحديث لمن لم يفهم معناه ولا فقهه إذا ضبط ما يحدث به، ويجوز وصفه في العلم بلفظ عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه انتهى. وفيها: مقال صحّ بكونه من أهل العلم بذلك.

ومنها أيضًا: تأكيد التحريم وتغليظه بأبلغ ما يمكن من تكرار ونحوه. ومنها: مشروعية ضرب المثل وإلحاق النظر بالنظر ليكون أوضح للسامع. ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة ورجال إسناده ما بين بخاري وهو شيخه

1742 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَنَى: «أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: «فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ، أَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «بَلَدٌ حَرَامٌ، أَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهْرٌ حَرَامٌ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا».

وبصريّ وهو غيره إن كان محمد بن عبد الرحمن هو الحميدي، وإن كان هو ابن عوف فهو مدني وفيه ثلاثة من التابعين، وقد ذكر من أخرج متنه في كتاب العلم في باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع، والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العنزي قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) السلمي الواسطي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ) مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) جَدِّ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (بِمَنَى) أي: فيها في خطبته التي خطبها يوم النحر: (أَتَدْرُونَ) وفي رواية الإسماعيلي عن القاسم المطرّز عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى شيخ البَخَارِيِّ قَالَ: أَوْ تَدْرُونَ (أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟) برفع أيّ والجملة مقول القول.

(قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) بذلك، (فَقَالَ) ﷺ، وفي رواية أبي الوقت قَالَ: ("فَإِنَّ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ) حَرَّمَ اللَّهُ فِيهِ الْقِتَالَ. (أَتَدْرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟) بالتذكير.

(قَالُوا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ) ﷺ إِنَّهُ (بَلَدٌ حَرَامٌ) لا يجوز فيه القتال. (أَتَدْرُونَ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ) ﷺ: (شَهْرٌ حَرَامٌ) يحرم فيه القتال.

(قَالَ) ﷺ: (فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، وَأَعْرَاضَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا) يوم النحر (في شهرِكُمْ هَذَا) ذي الحجة (في بلدِكُمْ هَذَا) مكة وقد مرّ الكلام في الحديث ومطابقته للترجمة تؤخذ من قول النبي ﷺ بمنى، وهذه الكلمات المذكورة فيه عبارة عن الخطبة بمنى ولكن ليس المراد منها الخطبة

وَقَالَ هِشَامُ بْنُ الْعَازِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجَمْرَاتِ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي حَجَّ، بِهَذَا،

الحقيقية التي فيها شيء من المناسك كما مرّ فافهم، والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ في الديات والفتن والأدب والحدود والمغازي، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ.

(وَقَالَ هِشَامُ بْنُ الْعَازِ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الزَّاي وَحَذْفِ الْيَاءِ وَإِثْبَاتِهَا ابْنُ رِبْعَةٍ بِفَتْحِ الرَّاءِ الْجُرْشِيِّ بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ وَبِالْشِّينِ الْمَعْجَمَةِ مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ.

(أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ: أَخْبَرَنَا: (نَافِعٌ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ قَالَ: (وَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنَ الْجَمْرَاتِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالْمِيمِ جَمْعُ جَمْرَةٍ، وَفِيهِ تَعْيِينُ الْمَكَانِ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ كَمَا أَنَّ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي قَبْلُهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ، وَكَمَا أَنَّ فِي حَدِيثِي ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَعْيِينُ الْيَوْمِ، وَوَقَعَ تَعْيِينُ الْوَقْتِ مِنَ الْيَوْمِ فِي رِوَايَةِ رَافِعِ بْنِ عُمَرَ وَالْمِزْنِيِّ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَلَفْظُهُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ بِمَنَى حِينَ ارْتَفَعَ الضُّحَى الْحَدِيثُ.

(فِي الْحَجَّةِ) وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: فِي حَجَّتِهِ (الَّتِي حَجَّ) وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (بِهَذَا) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ أَيَّ وَقَفَ مُتَلَبِّسًا بِهَذَا الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ، وَاسْتَغْرَبَهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ مِنَ الْكِرْمَانِيِّ هَذَا التَّفْسِيرُ حَيْثُ قَالَ وَأَغْرَبَ الْكِرْمَانِيُّ فَقَالَ قَوْلُهُ بِهَذَا أَيَّ: وَقَفَ مُتَلَبِّسًا بِهَذَا الْكَلَامِ وَقَالَ أَيَّ: الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ قَوْلُهُ بِهَذَا أَيَّ: بِالْحَدِيثِ الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ جَدِّهِ قَالَ وَأَرَادَ الْمُصَنِّفُ بِذَلِكَ أَصْلَ الْحَدِيثِ وَقِيلَ مَعْنَاهُ لَكِنِ السِّيَاقُ مُخْتَلَفٌ فَإِنَّ فِي طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُمْ أَجَابُوا بِقَوْلِهِمْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ وَفِي طَرِيقِ هِشَامٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ وَغَيْرِهِ فِي أَجْوِبَتِهِمْ قَالُوا يَوْمَ النَّحْرِ قَالُوا بَلَدٌ حَرَامٌ قَالُوا شَهْرٌ حَرَامٌ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ أَنَّهُمْ أَجَابُوا أَوَّلًا بِالتَّفْوِيزِ فَلَمَّا سَكَتَ أَجَابُوا بِالْمَطْلُوبِ، انْتَهَى.

وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّ فِي الطَّرِيقَيْنِ اخْتِلَافًا يَعْنِي التَّفْوِيزَ وَالْجَوَابَ بِيَوْمٍ

وَقَالَ: «هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ»

النحر قَالَ وكان في طريق هشام ورد التفويض والجواب، وفي تعليق البُخَارِيِّ عنه اللفظ هو التفويض فلذلك فَسَّرَ الْكِرْمَانِيُّ لفظة بهذا بقوله وقف متلبسًا بهذا الكلام المذكور وأراد بالكلام المذكور قولهم الله ورسوله أعلم يعني التفويض قَالَ وهذا هو الموجه فلا ينسب إلى الاستغراب لأن كلمة الباء في قوله بهذا متعلق بقوله وقف النبي ﷺ ومن تأمل سر التراكيب لم يزغ عن طريق الصواب، انتهى فليتأمل.

(وَقَالَ) ﷺ: (هَذَا) أي: يوم النحر (يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ) واختلف في المراد منه فقليل الحج هو الذي يقال له الحج الأكبر والعمرة يقال لها الحج الأصغر ووصل ذلك عبد الرزاق من طريق عبد الله بن شَدَّاد أحد كبار التابعين.

ووصله الطَّبْرَانِيُّ عن جماعة منهم عطاء والشعبي، وقيل الحج الذي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ واقفًا فيه هو الحج الأكبر وقيل إنما قَالَ ﷺ: «هذا يوم الحج الأكبر» لاجتماع المسلمين والمشركين فيه وموافقه لأعياد أهل الكتاب.

وقال التِّرْمِذِيُّ: باب ما جاء في الحج الأكبر حَدَّثَنَا عبد الوارث بن عبد الصمد نا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ فَقَالَ: «يَوْمُ النُّحْرِ» ورواه التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا وقال: وهو الأصح.

قال العيني: انفرد الترمذي بإخراجه مرفوعًا وموقوفًا، وقد روي من غير طريق ابن إسحاق عن أبي إسحاق مَرْفُوعًا.

ورواه ابن مردويه في تفسيره من رواية مغيرة الضبي، ومن رواية الأجلح كلاهما عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي الباب عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد ذكر الآن وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أبو داود عنه قَالَ بعثني أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيمن يؤذن يوم النحر بمنى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ويوم الحج الأكبر يوم

النحر والحجّ الأكبر الحجّ، وعن عبد الله بن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه ابن مردويه في تفسيره عنه عن النبي ﷺ قَالَ: «يوم الأضحى يوم الحج الأكبر» وفي إسناده ضعف، وعن عمرو بن الأحوص رواه الترمذيّ من حديث طويل في الفتن والتفسير عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول في حجة الوداع فَقَالَ: «أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: يوم الحجّ الأكبر، وعن رجل من أصحاب النبي ﷺ رواه النَّسَائِيُّ عنه قَالَ قام فينا رسول الله ﷺ على ناقه حمراء مخطومة فَقَالَ: «أندرون أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا يوم النحر قَالَ: «صدقتم يوم الحجّ الأكبر».

وقد ورد أنّ الحجّ الأكبر يوم عرفة وهو ما رواه ابن مردويه في تفسيره من رواية ابن جريج عن مُحَمَّد بن قيس عن المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خطبنا رسول الله ﷺ وهو بعرفات فحمد الله وأثنى عليه.

ثم قَالَ: أمّا بعد فإنّ هذا اليوم الحجّ الأكبر، ولا يعارض هذا الأحاديث المذكورة لمجيئها من عدّة طرق صحيحة بخلاف حديث المسور لأنه فرد أو يأول هذا كتأويل قوله الحجّ عرفة على معنى أنّ الوقوف هو المهمّ من أفعاله لكون الحجّ يفوت بفواته، وكذلك قوله يوم النحر يوم الحجّ الأكبر بمعنى أنّ أكثر أفعال الحجّ من الرمي والحلق والطواف فيه.

وقيل: يوم الحجّ الأصغر يوم عرفة ويوم الحجّ الأكبر يوم النحر لأن فيه تكميل بقية المناسك، وعن مجاهد الأكبر القران والأصغر الأفراد، وقال الشيخ زين الدين العراقي في شرح الترمذيّ اختلف العلماء في يوم الحجّ الأكبر على خمسة أقوال:

أحدها: إنه يوم النحر وهو قول عليّ بن أبي طالب وعبد الله بن أبي أوفى والشعبي.

الثاني: إنه يوم عرفة يروى ذلك عن عمر وابنه عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الثالث: إنه أيام الحجّ كلها وقد يعبر عن الزمان باليوم كقولهم يوم بغاث

فَطَفِقَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» وَوَدَّعَ النَّاسَ،

ويوم الجمل ويوم صفين ونحو ذلك وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

الرابع: أَنَّ الْأَكْبَرَ هُوَ الْقُرْآنُ وَالْأَصْغَرُ الْإِفْرَادُ قَالَهُ مُجَاهِدٌ.

الخامس: إِنَّهُ حَجَّ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالنَّاسِ رَوَاهُ ابْنُ مَرْدُودِيهِ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمَ حَجِّ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزَادَ فِي رِوَايَةِ النَّاسِ أَنْتَهَى.

وقد استنبط حميد بن عبد الرحمن من قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ [التوبة: 3] ومن مناداة أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ بِأَمْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ النُّحْرِ أَنَّ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمَ النُّحْرِ.

(فَطَفِقَ) أَي: جَعَلَ أَوْ شَرَعَ (النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ») اعْلَمْ أَنَّ طَفِقَ مِنْ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

منها: مَا وَضَعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الشَّرُوعِ فِي الْخَبَرِ وَكَلِمَةُ طَفِقَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ وَيَعْمَلُ عَمَلٌ كَادَ إِلَّا أَنَّ خَبْرَهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً وَهَهُنَا قَوْلُهُ يَقُولُ جُمْلَةً وَقَعْتَ خَبْرًا لَهُ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا يَطْفِقُ طَفْقًا أَي: جَعَلَ يَفْعَلُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ﴾ [مريم: 121]، قَالَ الْأَخْفَشُ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ طَفِقَ بِالْفَتْحِ يَطْفِقُ طَفْقًا أَنْتَهَى.

وقال الْعَيْنِيُّ: الْأَوَّلُ مِنْ بَابِ عِلْمٍ يَعْلَمُ وَالثَّانِي مِنْ بَابِ ضَرْبٍ يَضْرِبُ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ وَغَيْرِهِ بَيْنَ قَوْلِهِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ فَطَفِقَ زِيَادَةٌ وَهِيَ قَوْلُهُ: وَدِمَاؤُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ هَذَا الْبَلَدِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَقَدْ وَقَعَ مَعْنَى ذَلِكَ فِي طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ زَيْدٍ أَيْضًا.

فَوَدَّعَ النَّاسَ وَفِي رِوَايَةٍ: (وَوَدَّعَ النَّاسَ) بِالْوَاوِ لِأَنَّهُ ﷺ عِلْمُ بِنُورِ النُّبُوَّةِ أَنَّهُ لَا يَتَّفِقُ لَهُ بَعْدُ هَذَا وَقْفَةٌ أُخْرَى وَلَا اجْتِمَاعٌ آخَرٌ مِثْلُ هَذَا وَسَبَبُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي طَرِيقٍ ضَعِيفَةٍ وَهُوَ أَنَّهُ أَنْزَلَتْ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ﷻ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَعَرَفَ أَنَّهُ

فَقَالُوا: هَذِهِ حَجَّةُ الْوَدَاعِ.

الوداع فأمر براحلته القصواء فرحلت له فركب فوقف بالعقبة واجتمع الناس إليه فقال: يا أيها الناس إن كل دم كان في الجاهلية فذكر الحديث بطوله.

ورواه ابن أبي شيبَةَ ثنا زيد بن الخباب ثنا مُوسَى بن عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيُّ حَدَّثَنِي صَدْفَةُ بن يسار عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِنَّ هَذِهِ السُّورَةُ نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بِمَنَى وَهُوَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٢﴾﴾ [النصر] فعرف رسول الله ﷺ أنه الوداع الحديث بطوله، وموسى بن عبدة ضعيف.

(فَقَالُوا) أي: الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: (هَذِهِ) الحجة (حَجَّةُ الْوَدَاعِ) المعروف في الرواية فتح الحاء وهو القياس لكونها للمرة لا للهيئة قاله الْكِرْمَانِيُّ والوداع بفتح الواو وجاء بكسرهما.

قَالَ فِي الصَّحاح: التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح.

وقال في القاموس: وهم تخليف المسافرين الناس خافضين وهو يودِّعونه إذا سافر تفاءلاً بالذعة التي يصير إليها إذا قفل أي: يتركونه وسفره.

وفي الحديث: دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر^(١) وخالف ذلك المالكية والحنفية قالوا خطب الحج ثلاثة سابع ذي الحجة ويوم عرفة بها وثاني يوم النحر بمنى، ووافقهم الشافعي إلا أنه قَالَ بدل ثاني يوم النحر ثالثه لأنه أوّل النفر وزاد الرابعة يوم النحر وقال وبالناس حاجة إليها، وقد تقدم البحث فيه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) يعلم الناس بها المبيت والرمي في أيام التشريق والنفر وغير ذلك مما يحتاجون إليه ما بين أيديهم وما مضى لهم في يومهم ليأتي به من لم يفعله أو يعده من فعله على غير وجه وهذه الخطبة هي الثالثة من خطب الحج الأربع وكلها بعد الصلاة إلا عرفة فقبلها وهي خطبتان بخلاف الثلاث الباقية ففرادى وكون خطبة يوم النحر بعد صلاة الظهر مذهب أحمد وكذا مذهب الشافعي قال في المجموع كذا قال الشافعي والأصحاب وانفقوا عليه وهو مشكل لأن المعتمد فيها الأحاديث وهي مصرحة بأنها كانت ضحوة يوم النحر كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

134 - باب: هَلْ يَبِيْتُ أَصْحَابُ السَّقَايَةِ أَوْ غَيْرُهُمْ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى؟

1743 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ.

134 - باب: هَلْ يَبِيْتُ أَصْحَابُ السَّقَايَةِ أَوْ غَيْرُهُمْ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى؟

(باب) بالتنوين (هَلْ يَبِيْتُ أَصْحَابُ السَّقَايَةِ) وهي الماء المعد للشرب وسقاية العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المسجد الحرام مشهورة (أَوْ غَيْرُهُمْ) أو غير أصحاب السقاية مِمَّنْ كان له عذر من مرض أو شغل كالحطابين والرعاء (بِمَكَّةَ) متعلق بقوله يبيت وقوله (لَيَالِي مَنَى؟) نصب على الظرفية، وجواب الاستفهام محذوف والظاهر أنه اكتفى في ذلك بما في حديث الباب عن ذكر الجواب، وقيل: يحتمل أن الْبَحَارِيَّ لا يرى ذلك إلا لأهل السقاية خاصة كما ذهب إليه البعض ويحتمل أن يكون كرد الإباحة في ذلك لأصحاب الأعذار كما أبيح لأصحاب السقاية لعذر السقاية فلذلك لم يذكر الجواب هذا. وأنت خبير بما في هذا القيل.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ مَيْمُونٍ) بتصغير عبد مولى هارون بن يزيد بن مهاجر المعروف بابن أبي عباد القرشي التَّيْمِيُّ مولا هم المدني وقيل الكوفي وهو من إفراده قَالَ: (حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ) بن أبي إسحاق عمرو بن عبيد الله الهمداني الكوفي، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) ابن عمر العمري، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) إنه قَالَ: (رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: في البيتوتة ليالي منى بمكة لأهل السقاية فالمفعول محذوف ثم إن المؤلف أخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما هذا من ثلاث طرق واقتصر في هذا الطريق على كذا وأحال به على ما بعده، ولفظه عند الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن موسى عن موسى بن يونس المذكور أن رسول الله ﷺ رَخَّصَ للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايتهم، وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في باب سقاية العباس.

وقد مرّ الكلام في هذا الباب مستقصي، وَأَخْرَجَهُ مسلم والنسائي أيضًا.

- 1744 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عُيَيْنُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ . ح .
- 1745 - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُيَيْنُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ لِيَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْالِي مَنْى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، «فَأَذِنَ لَهُ»

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى) بن عبد ربّه بن سالم أبي زكريا السخثياني البلخي الذي يقال له خت بفتح الخاء المعجمة وتشديد المثناة الفوقية وهو من إفراده قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) ابن عثمان البرساني البصري قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُيَيْنُ اللَّهِ) العمري، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ) وهذا طريق ثان واقتصر فيه على قوله أذن أيضًا إحالة على ما بعده، ولفظه عند أحمد في مسنده عن مُحَمَّد بن بكر المذكور في الإسناد أذن للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليلالي منى من أجل سقايته، وأخرج هذا الحديث مسلم أيضًا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ) بضم النون وفتح الميم الهمداني الكوفي كان أحمد يعظمه تعظيمًا عجيبيًا وقد تقدم في الصلاة هو وأبوه قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) عبد الله قَالَ: (حَدَّثَنَا عُيَيْنُ اللَّهِ) العمري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ لِيَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْالِي مَنْى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ) المعروفة بالمسجد الحرام.

(فَأَذِنَ) ﷺ (لَهُ) في المبيت قَالَ ابن المنذر: السنة أن يبيت الناس بمنى ليلالي أيام التشريق إلا من أرخص له رسول الله ﷺ في ذلك فإنه رخص للعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يبيت بمكة لأجل سقايته وأرخص لرعاء الإبل وأرخص لمن أراد التعجيل أن ينفر النفر الأول، واختلف الفقهاء فيمن بات ليلة منى بمكة من غير من رخص له فَقَالَ مالك عليه دم .

قال الشافعي: إن بات ليلة أطعم عنها مسكينًا وقيل عنه التصديق بدرهم وإن بات ليلالي كلها أحببت أن يهريق دمًا وجعل أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه لا شيء

تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ، وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَأَبُو ضَمْرَةَ.

عليه إن كان يأتي منى ويرمي الجمار وهو قول الحسن البصري وهو المشهور عن أحمد، وعنه أن عليه دمًا في ترك المبيت ليالي منى.

وقد تقدّم الكلام في ذلك على التفصيل في باب سقاية الحاج، والمراد بليالي منى ليلة الحادي عشر والليلتان بعده.

وفي الحديث: استئذان الأمراء والكبراء فيما يطراً من المصالح والأحكام. (تَابَعَهُ) أي: تابع مُحَمَّدُ بن عبد الله بن نمير (أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بن أسامة اللَّيْثِيُّ وقد أخرج هذه المتابعة مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة قَالَ أنا ابن نمير وأبو أسامة قالا حَدَّثَنَا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ولفظه مثل رواية ابن نمير.

(وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ) عطف على قوله أبو أسامة أي: تابع ابن نمير عقبة بن خالد أبو مسعود السكوني⁽¹⁾ وأخرج متابعته عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه.

(وَأَبُو ضَمْرَةَ) أي: تابع ابن نمير أبو ضمرة بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم أنس بن عياض وقد أخرجها الْبُخَارِيُّ في باب سقاية الحاج عن عبد الله ابن أبي الأسود عنه.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: والنكته في استظهار الْبُخَارِيِّ بهذه المتابعات بعد إirاده له من ثلاث طرق لأجل شك وقع في رواية يحيى بن سعيد القطان في وصله فقد أَخْرَجَهُ أحمد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع قَالَ ولا أعلمه إلا عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قَالَ الإِسْمَاعِيلِيُّ: وقد وصله أيضًا بغير شك مُوسَى بن عقبة والدراوردي وعلي بن مسهر ومحمد بن فليح كلهم عن عبيد الله وأرسله ابن المبارك عن عبيد الله.

(1) بفتح المهملة وبالكاف مات سنة ثمان وثمانين ومائة.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ عِبِيدَ اللَّهِ كَانَ رُبَّمَا يَشْكُكُ فِي وَصْلِهِ بِدَلِيلِ رَوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَكَأَنَّهُ كَانَ فِي أَكْثَرِ أَحْوَالِهِ يَجْزُمُ بَوَصْلِهِ بِدَلِيلِ رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنْبِيْهِ وَتَكْمِيلُ:

وَفِي الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْمَبِيتِ لِيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بِمَنْى وَأَنَّهُ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ لِأَنَّهُ ﷺ رَخَّصَ لِلْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَرْكِ الْمَبِيتِ لِأَجْلِ سَقَايَتِهِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لْغَيْرِهِ فَإِنَّ التَّعْبِيرَ بِالرَّخْصَةِ يَقْتَضِي أَنَّ مُقَابِلَهَا عَزِيمَةٌ، وَأَنَّ الْإِذْنَ وَقَعَ لِلْعَلَّةِ وَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ الْعَلَّةَ الْمَذْكُورَةَ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ لَمْ يَحْصُلِ الْإِذْنُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَقَالَ بِهِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ صَاحِبُ الرَّعَايَتَيْنِ وَالْحَاوِيَيْنِ.

وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَرَوَايَةِ عَنْ أَحْمَدَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ سَنَةٌ وَوَجُوبُ الدَّمِ بِتَرْكِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ وَلَا يَحْصُلُ الْمَبِيتُ إِلَّا بِمَعْظَمِ اللَّيْلِ، وَهَلْ يَخْتَصُّ الْإِذْنَ بِالسَّقَايَةِ وَبِالْعَبَّاسِ أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْصَافِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي هَذَا الْحُكْمِ فَقِيلَ يَخْتَصُّ الْحُكْمُ بِالْعَبَّاسِ وَهُوَ جَمُودٌ، وَقِيلَ يَدْخُلُ مَعَهُ آلُهُ، وَقِيلَ فَرِيقُهُ وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ، وَقِيلَ كُلٌّ مِنْ أَحْتَاجَ إِلَى السَّقَايَةِ فَلَهُ ذَلِكَ ثُمَّ قِيلَ أَيْضًا يَخْتَصُّ بِسَقَايَةِ الْعَبَّاسِ حَتَّى لَوْ عَمِلَتِ السَّقَايَةُ لْغَيْرِهِ لَمْ يَرْخَصْ لِصَاحِبِهَا تَرْكِ الْمَبِيتِ لِأَجْلِهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ عَمَّهَ وَهُوَ الصَّحِيحُ إِذِ الْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ إِعْدَادُ الْمَاءِ لِلشَّارِبِينَ، وَهَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْمَاءِ أَوْ يَلْتَحِقُ بِهِ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ مُحَلٌّ لِاحْتِمَالِ، وَجُزْمِ الشَّافِعِيَّةِ بِالْحَاقِ مِنْ لَهُ مَا لَا يَخَافُ ضِيَاعَهُ أَوْ أَمْرٍ يَخَافُ فَوْتَهُ أَوْ مَرِيضٍ يَتَعَاهَدُهُ بِأَهْلِ السَّقَايَةِ كَمَا جُزِمَ الْجُمْهُورُ بِالْحَاقِ الرَّعَاءِ خَاصَّةً وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاخْتِيَارُ ابْنِ الْمُنْذَرِ أَعْنِي الْإِخْتِصَاصَ بِأَهْلِ السَّقَايَةِ وَالرَّعَاءِ كَذَا قِيلَ لَكِنْ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ الْمَعْرُوفُ عَنْ أَحْمَدَ إِخْتِصَاصُ الْعَبَّاسِ بِذَلِكَ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

135 - باب رَمَى الْجِمَارِ

وَقَالَ جَابِرٌ: رَمَى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى،

135 - باب رَمَى الْجِمَارِ

(باب) وقت (رَمَى الْجِمَارِ) وإنما قَدَّرَ الوقت لأن حديث الباب لا يدل إلا على بيان وقت رمي الجمار، أو المعنى حكم رمي الجمار وقد اختلف فيه: فالجمهور على أنه واجب يجبر تركه بدم.

وعند المالكية سنة مؤكدة فتجبر وعندهم رواية أن رمي جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه، ومقابله قول بعضهم إنها إنما تشرع حفظا للتكبير فإن تركه وكبر أجزاءه حكاه ابن جرير عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وغيرها، والجمار واحدها جمرة وهي في الأصل النار، والحصاة، وواحدة جمرات المناسك وهي المرادة هنا وهي ثلاث: الجمرة الأولى، والوسطى، وجمرة العقبة، يرمين بالجمار قاله في القاموس.

وقال القرافي: من المالكية الجمار اسم للحصى لا للمكان، والجمرة اسم للحصاة وإنما سُمِّيَ الموضع جمرة باسم ما جاوره وهو اجتماع الحصى فيه، والأولى منها: هي التي تلي مسجد الخيف أقرب ومن بابها الكبير إليها ألف ذراع ومائتا ذراع وأربعة وخمسون ذراعًا وسدس ذراع.

ومنها: إلى الجمرة الوسطى مائتا ذراع وخمسة وسبعون ذراعًا، ومن الوسطى إلى جمرة العقبة مائتا ذراع وثمانية أذرع كل ذلك بذراع الحديد.

(وَقَالَ جَابِرٌ) هو ابن عبد الله الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (رَمَى النَّبِيُّ ﷺ) أي: جمرة العقبة (يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى) الرواية فيه بالتنوين على أنه منصرف وكذا في التنزيل وهو مذهب النحاة من أهل البصرة سواء قصد التعريف أو التنكير.

وقال الجوهري: تقول لقيته ضحى وضحى إذا أردت به ضحى يومك لم تنوّنه، وقال في القاموس الضحو والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فوقه ويذكر ويصغر ضحياً بلا هاء، والضحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار، وبالضم والقصر الشمس وأنتيك ضحوة ضحى وأضحى صار فيها، انتهى.

وَرَمَى بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ.

وقال الجوهري : ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ثم بعده الضحى وهو حين تشرق الشمس مقصور يؤنث ويذكر فمن أنث ذهب إلى أنها جمع ضحوة ومن ذكر ذهب إلى أنه اسم على فعل مثل صُرِدَ ونَعِرَ وهو ظرف غير متمكن مثل سحر قَالَ ثم بعده الضحاء ممدود مذكر وهو عند ارتفاع النهار الأعلى (وَرَمَى) ﷺ (بَعْدَ ذَلِكَ) أي : الجمار أيام التشريق (بَعْدَ الزَّوَالِ) وهذا التعليق وصله مسلم وابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج أَخْبَرَنِي أَبُو الزبَيْر عَنْ جَابِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجُمُرَةَ ضَحَى يَوْمَ النُّحْرِ وَحْدَهُ وَرَمَى بَعْدَ ذَلِكَ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِلَفْظِ التَّعْلِيقِ لَكِنْ قَالَ وَبَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا ، ثُمَّ إِنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ حَكَمَانِ الْأَوَّلُ إِنَّ وَقْتَ رَمَى جُمُرَةِ الْعُقْبَةِ يَوْمَ النُّحْرِ ضَحَى اقْتِدَاءً بِهِ ﷺ .

وقال الرافعي : المستحب أن يرمي بعد طلوع الشمس ثم يأتي بباقي الأعمال فيقع الطواف في ضحوة النهار انتهى .

وقال الشيخ زين الدين العراقي : وما قاله الرافعي يخالف الحديث على مقتضى تفسير أهل اللغة إنَّ ضحوة النهار متقدمة على الضحى وهذا وقت الاختيار .

وأما أول وقت الجواز فهو بعد طلوع الشمس ، وهذا مذهبنا لما روى أبو داود عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «أَيُّ بَنِي لَا تَرْمُوا الْجُمُرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» وَأَمَّا آخِرُهُ فَإِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ الرَّمْيُ بَعْدَ النِّصْفِ الْآخِرِ مِنَ اللَّيْلِ ، وَفِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ لِلشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ .

وأما آخر وقت رمي جمرة العقبة فاختلف فيه كلام الرافعي فجزم في شرح الصغير أنه يمتد إلى الزوال قَالَ والمذكور في النهاية جزماً امتداده إلى الغروب وحكى وجهين في امتداده إلى الفجر :

أصحهما : أنه لا يمتد وكذا صححه النَّوَوِيُّ في الروضة ، وفي التوضيح :

1746 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ وَبَرَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَتَى أُرْمِي الْجِمَارَ؟ قَالَ: «إِذَا رَمَى إِمَامُكَ، فَأَرَمِهِ».....

رمي جمرة العقبة من أسباب التحلل عندنا وليس بركن خلافاً لعبد الملك المالكي حيث قَالَ من خرجت عنه أَيَّام منى ولم يرم جمرة العقبة بطل حجّه، فإن ذكر بعد غروب شمس يوم النحر فعليه دم، وإن تذكر بعد فعله بدنة.

وقال ابن وهب: لا شيء عليه ما دامت أَيَّام منى، وفي المحيط أوقات رمي جمرة العقبة ثلاثة مسنون بعد طلوع الشمس، ومباح ما بعد زوالها إلى غروبها، ومكروه وهو الرمي بالليل، ولو لم يرم حتى دخل الليل فعليه أن يرميها في الليل ولا شيء عليه، وعن أبي يُوْسُف وهو قول الثَّوْرِيِّ لا يرم في الليل وعليه دم، ولو لم يرم في يوم النحر حتى أصبح من الغد رماها وعليه دم عند أَبِي حَنِيفَةَ خلافاً لهما.

والحكم الثاني: هو أن الرمي في أَيَّام التشريق محلّه بعد زوال الشمس، وهو كذلك وقد اتفق عليه أئمة، وخالف أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في اليوم الثالث منها فَقَالَ يجوز الرمي فيه قبل الزوال استحساناً، وقال: إن رمى في اليوم الأوّل أو الثاني قبل الزوال أعاد وفي الثالث يجزئه، وقال عطاء وطاوس يجوز في الثالث قبل الزوال واتفق مالك وأبو حنيفة والثوري والشَّافِعِيُّ وأبو ثور أنه إذا مضت أَيَّام التشريق وغابت الشمس من آخرها فقد فات الرمي ويجبر ذلك بالدم.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون وفتح العين الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح العين المهملة وبالراء هو ابن كدام وقد مر في كتاب الوضوء، (عَنْ وَبَرَةَ) بفتح الواو والموحدة والراء على وزن شجرة هو ابن عبد الرحمن المُسْلِي بضم الميم وسكون السين المهملة بعدها لام كوفي ثقة، (قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَتَى أُرْمِي الْجِمَارَ؟) يعني في أَيَّام التشريق غير يوم النحر.

(قَالَ: إِذَا رَمَى إِمَامُكَ) أراد به أمير الحاج (فَأَرَمِهِ) بهاء ساكنة لأنها هاء السكت.

فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ، قَالَ: «كُنَّا نَتَحَيَّنُ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا».

(فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ) أي: قال وبرة فأعدت عليه أي: على ابن عمر رضي الله عنه (الْمَسْأَلَةَ، قَالَ: كُنَّا نَتَحَيَّنُ) على وزن: نتفعل، من: الحين، وهو الزَّمان أي: نراقب الوقت (فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ رَمَيْنَا) أي: في أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وعند الْجُمُهور: لا يجوز الرَّمي في أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وهي الأيام الثلاثة إلا بعد الزَّوال. وَقَالَ عطاء وطاوس: يجزئه فيها قبل الزَّوال، وقد ذكرناه عن قريب. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَعَاقَبَتِ الشَّمْسُ مِنْ آخِرِهَا فَقَدْ فَاتَ الرَّمْيُ، وَيَجْبِرُ بِالْذَّمِّ.

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: إِذَا أَخْرَمِي يَوْمَ إِلَى يَوْمٍ بَعْدَهُ أَوْ آخِرَ الرَّمْيِ كُلَّهُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ تَرَكَ السَّنَةَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنْ تَرَكَ حَصَاةً أَوْ حَصَاتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا إِلَى الْغَدِ رَمَاهَا وَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَصَاةٍ نِصْفَ صَاعٍ، وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعًا إِلَى الْغَدِ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَانَ ابْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَافَ عَلَيْهِ أَنْ يَخَالَفَ الْأَمِيرَ فَيَحْصُلَ لَهُ مِنْهُ ضَرَرٌ فَلَمَّا أَعَادَ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ لَمْ يَسْعَ الْكُتْمَانُ فَأَعْلَمَهُ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ مَسْعَرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فَقَالَ فِيهِ فَقُلْتُ لَهُ أَرَأَيْتَ إِنْ أَخْرَأَمِي أَيُّ: الرَّمْيِ فَذَكَرَ لَهُ الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرِو فِي مَسْنَدِهِ عَنْهُ وَمِنْ طَرِيقِهِ الْإِسْمَاعِيلِي.

وفي الحديث: أنه لا يجوز الرمي في أَيَّامِ التشريق وهي الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال، وقال عطاء وطاوس يجزئه فيها قبل الزوال كما مرَّ آنفاً.

وقال ابن قدامة: إِذَا أَخْرَمِي يَوْمَ إِلَى يَوْمٍ بَعْدَهُ أَوْ آخِرَ الرَّمْيِ كُلَّهُ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ تَرَكَ السَّنَةَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ تَرَكَ حَصَاةً أَوْ حَصَاتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا إِلَى الْغَدِ رَمَاهَا وَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَصَاةٍ نِصْفَ صَاعٍ وَإِنْ تَرَكَ أَرْبَعًا إِلَى الْغَدِ فَعَلَيْهِ دَمٌ، ثُمَّ إِنَّهُ قَالَتْ الشَّافِعِيَّةُ وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى ثُمَّ الْوَسْطَى ثُمَّ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ لِلاتِّبَاعِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وَلأنَّهُ نَسَكَ مُتَكَرِّرًا فَيَشْتَرُطُ فِيهِ التَّرْتِيبُ كَمَا فِي السَّعْيِ فَلَا يَعْتَدُّ بِرَمْيِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْأُولَى وَلَا بِالثَّلَاثَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْأُولَيْنِ، وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ بِسُقُوطِ التَّرْتِيبِ فَلَوْ بَدَأَ بِجَمْرَةِ الْعُقْبَةِ ثُمَّ

136 - باب رَمَى الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي

1747 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي،

الوسطى ثم بالتي تلي مسجد الخيف جاز لأن كل جمرة قربة بنفسها فلا يكون بعضها تابعاً للآخر، وإذا ترك رمى يوم النحر ورمى أيام التشريق ولو سهوا لزمه دم، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم كوفيون وأخرج عنه أبو داود أيضاً.

136 - باب رَمَى الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي

(باب رَمَى الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) أراد به رمي جمار العقبة يوم النحر وجمرة العقبة هي أسفل الجبل على يمين السائر إلى مكة، وصفة رمي جمرة العقبة أن يرمي من بطن الوادي من أسفل إلى أعلى.

وقال الحافظ العسقلاني: كأنه أشار بذلك إلى رد ما رواه ابن شيبه وغيره عن عطاء أن النبي ﷺ كان يعلو إذا رمى الجمرة لكن يمكن الجميع بين هذا وبين حديث الباب بأن التي تُرمى من بطن الوادي هي جمرة العقبة لكونها عند الوادي بخلاف الجمرتين الأخريين، ويوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الطَّرِيقِ الْآتِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ بَابِ بَلْفَظٍ: حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة العبدى البصري.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَمْ يَكُنْ بِالثِقَةِ.

وقال أبو حاتم: صدوق ووثقه أحمد بن حنبل وروى عنه البخاري ثلاثة أحاديث في العلم والبيع والتفسير وقد توبع عليها قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) النخعي أنه (قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ (مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) فتكون مكة على يساره وعرفة على يمينه ويكون مستقبل الجمرة ولفظ الترمذي لما أتى عبد الله جمرة العقبة استبطن الوادي ووقف في بطن الوادي.

فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقَهَا؟ فَقَالَ: «وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷻ»، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهِذَا.

(فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أصله يا أبا بالهمزة وعادتهم تسهيل الهمزة في هذا وأبو عبد الرحمن كنية عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَهَا) أي: الجمرة العقبة يوم النحر (مِنْ فَوْقَهَا؟ فَقَالَ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، هَذَا) أي: بطن الوادي (مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﷻ) أي: موضع قيام النبي ﷺ حين رمى الجمرة فحلف ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأجل تأكيد كلامه وذلك أنه لما سمع من عبد الرحمن ابن يزيد ما نقل عن هؤلاء الذين يرمون جمرة العقبة من فوق الوادي على خلاف ما يفعله الشارع صعب عليه ذلك وكرهه منهم وأنكر عليهم غاية الإنكار حتى الجأه ذلك إلى اليمين ثم الحكمة في ذكر ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بسورة البقرة دون غيرها من السور وإن كان قد أنزل عليه كل السور أنّ معظم المناسك مذكور في سورة البقرة⁽¹⁾ فكانه قال من هنا رمى من أنزل عليه أمور المناسك وأخذ عنه أحكامها فهو أولى وأحق بالاتباع ممّن رمى الجمرة من فوقها⁽²⁾.

(وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ) العدني، (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ، عن (الأَعْمَشِ) وفي نسخة حَدَّثَنَا: الْأَعْمَشُ (بِهِذَا) الحديث المذكور عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا التعليق وصله عبد الرحمن بن مُنْدَةَ بإسناده إلى عبد الله بن الوليد.

وفائدة ذكر هذا التعليق بيان سماع سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ له من الْأَعْمَشِ.

وفي الحديث: أنّ السنة رمي جمرة العقبة من بطن الوادي ولو رماها من أسفلها كره وفي التوضيح ولو رماها من أسفلها جاز.

(1) خصوصًا ما يتعلق بوقت الرمي وهو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: 203) وهو من باب التلميح.

(2) والحاصل أنه مبين لمراد كتاب الله تعالى وقيل خصّ البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام أو أشار بذلك إلى أنه يشرع الوقوف عندها بقدر سورة البقرة والله أعلم.

137 - باب رَمَى الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ

ذَكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال مالك: لا بأس أن يرميها من فوقها ثم رجع فَقَالَ: لا يرميها إلا من أسفلها وقال ابن بطال رمى جمرة العقبة من حيث يتيسر من العقبة من أسفلها أو أعلاها أو وسطها كل ذلك واسع والذي نختاره بطن الوادي من أجل حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يرميها من بطن الوادي وبه قَالَ عطاء وسالم وهو قول الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وأحمد وإسحاق وقال مالك فرمىها من أسفل أحبَّ إليّ، وقد روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ وَالزَّحَامَ عَنِ الْجِمَرَةِ فَصَعِدَ فَرَمَاهَا مِنْ فَوْقِهَا⁽¹⁾، وفي الحديث أَيضًا أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ قَوْلَ الرَّجُلِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ كَافَةِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَا حَكَى عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ كَرَاهَةَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ السُّورَةُ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا كَذَا، وَالْأَصَحُّ قَوْلُ الْجُمْهُورِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةِ كَفْتَاهُ» وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ، ثُمَّ رَجَالَ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ كُلِّهِمْ كُوفِيُونَ إِلَّا شَيْخَ الْبُخَارِيِّ فَبَصْرِي وَسَفِيَانُ مَكِّي، وَفِيهِ رِوَايَةُ الرَّجُلِ عَنْ خَالِهِ لِأَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ خَالَ إِبْرَاهِيمَ، وَفِيهِ: ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ يَرَوِي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضِ الْأَعْمَشِ وَإِبْرَاهِيمَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ عَنْ مُسَدَّدٍ وَعَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْحَجِّ أَيْضًا.

137 - باب رَمَى الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ

(باب رَمَى الْجِمَارِ) الثلاث (بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ) جمع حصاة بفتح الصاد والياء وهو الصواب بخلاف ما وقع في رواية أبي الحسن حسايات.

(ذَكَرَهُ) أي: ذكر الرمي بسبع حصيات (ابْنُ عُمَرَ) أي: عبد الله بن عمر بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وقد وصله المؤلف في باب إذا رمى الجمرتين وهو الباب الرابع بعد هذا الباب على ما يأتي إن شاء الله تعالى،

(1) تذيل: وتمتاز جمرة العقبة عن الجمرتين الآخرين بأربعة أشياء اختصاصها بيوم النحر وأن لا يوقف عندها وترمى ضحى ومن أسفلها استحبابًا.

1748 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى بِسَبْعٍ وَقَالَ: «هَكَذَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ۖ ۞».

وأشار به إلى ردّ ما رواه قتادة عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ما أبالي رميت الجمار بستّ أو سبع وأنّ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنكر ذلك وقاتدة لم يسمع من ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحواشي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْحَكَمِ) بفتحيتين هو ابن عَيَّيْبَةَ بضم العين وفتح المثناة من فوق وسكون التحتية وفتح الموحدة وفي بعض النسخ: عن الحكم بن عتيبة، (عَنِ إِبْرَاهِيمَ) هو النخعي، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) خال إِبْرَاهِيمَ المذكور، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى) وهي جمرة العقبة آخر الجمرات الثلاث بالنسبة إلى المتوجّه من منى إلى مكة.

(جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَ) جعل (مِنَى عَنْ يَمِينِهِ) واستقبل الجمرة، (وَرَمَى) الجمرة (بِسَبْعٍ) أي: بسبع حصيات.

(وَقَالَ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَكَذَا رَمَى الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ۖ ۞» وفي الحديث أنّ رمي الجمرة بسبع حصيات وهو قول أكثر العلماء وذهب عطاء إلى أنّه إن رمى بخمس أجزأه وقال مجاهد: إن رمى بستّ فلا شيء عليه، وبه قال أحمد وإسحاق، واحتجّ من قال بذلك بما رواه النسائي من حديث سعد بن مالك رضي الله عنه قال رجعنا في الحجة مع النبي ﷺ وبعضنا يقول رميت بستّ حصيات وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات فلم يعب بعضنا على بعض.

وروى أبو داود والنسائي أيضًا من رواية أبي مجلز قال: سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن شيء من أمر الجمار فَقَالَ ما أدري رماها رسول ﷺ بستّ أو سبع، والصحيح الذي عليه الجمهور أنّ الواجب سبع كما صح من حديث

ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكذا من حديث جابر وابن عباس وابن عمر وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وأجيب عن حديث سعد: بأنه ليس بمسند وعن حديث ابن عباس أنه ورد على الشك من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وشك الشاك لا يقدر في جزم الجازم، فإن رماها بأقل من سبع حصيات فذهب الجمهور فيما حكاه القاضي عياض إلى أن عليه دما وهو قول مالك والأوزاعي، وذهب الشافعي وأبو ثور إلى أن على تارك حصاة مدًا من الطعام، وفي اثنين مُدَّين وفي ثلاثة فأكثر دماً، وللشافعي قول آخر: إن في الحصاة ثلاث دم، وله قول آخر: إن في الحصاة درهماً، وذهب أبو حنيفة وصاحباها إلى أنه إن ترك أكثر من نصف الجمرات الثلاث فعليه دم وإن ترك أقل من نصفها ففي كل حصاة نصف صاع وعن طاوس إن رمى ستاً يطعم ثمرة أو لقمة .

وذكر الطبري: قَالَ بعضهم: إنه لو ترك جميعهن بعد أن يكبر عند كل جمرة سبع تكبيرات أجزأه ذلك، وقال إنما جعل الرمي في ذلك بالحصاة ستة لحفظ التكبيرات السبع كما جعل عقد الأصابع للتسبيح ستة لحفظ العدد، وذكر عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن الخرز والنوى يسبح به قَالَ حسن قد كانت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تقول إنما الحَصَا للجمار ليحفظ به التكبير وقال الحكم وحماد من نسي جمرة أو جمرتين أو حصاتين يهريق دما وقال عطاء من نسي شيئاً من رمي الجمار فذكر ليلاً أو نهاراً فليلزم ما نسي ولا شيء عليه، وإن مضت أيام التشريق فعليه دم .

وقال الأوزاعي، وقال مالك: إن نسي حصاة من الجمرة حتى ذهب أيام الرمي ذبح شاة وإن نسي جمرة تامة ذبح بقرة، واختلفوا فيمن رمى سبع حصيات مرة واحدة، فَقَالَ مالك والشافعي لا يجزئه إلا عن حصاة واحدة ويرمي بعدها ستاً وقال عطاء يجزئه عن السبع وهو قول أبي حنيفة كما في سياط الحد سوطاً أو مجتمعة إذا علم وصول الكل إلى بدنة هذا الذي ذكر عن أبي حنيفة ذكره صاحب التوضيح، وذكر في المحيط ولو رمى إحدى

الجمار بسبع حصيات رمية واحدة فهي بمنزلة حصاة وكان عليه أن يرمي سبع مرات هذا، والعمدة في النقل عن صاحب مذهب من المذاهب على نقل صاحب من أصحاب ذلك المذهب.

ومن فوائد الحديث: أن يرمي الجمرة وهو يجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، وهو أحد الوجوه للشافعية.

وقال النَّوَوِيُّ: وهو الصحيح من مذهبنا قَالَ: وبه قَالَ جمهور العلماء، وفي وجه: أنه يستدبر القبلة ويستقبل الجمرة مما يلي مكة ويكون منى أيضًا أمامه، وبه قطع الشيخ أبو حامد، وفي وجه: يستقبل القبلة ويجعل الجمرة على يمينه ومنى خلف ظهره.

ومن فوائده أيضًا: أنه لا بدّ من مسّ الرمي وأنه لا يكفي الوضع وهو كذلك عند الجمهور.

وحكى القاضي عياض عن المالكية: أنّ الطرح والوضع لا يجزئ، قَالَ وقال أصحاب الرأي: يجزئ الطرح ولا يجزئ الوضع قَالَ ووافقنا أبو ثور إلا أنه قَالَ: إن كان يسمّى الطرح رميًا أجزأه.

وحكى إمام الحرمين أيضًا عن بعض أصحاب الشافعية: أنه يكفي الوضع. وقال صاحب المحيط: وضع الحصاة لا يجزئه عن الرمي ويجزئه طرحها لأنه رمي حقيقة.

ومن فوائده: أن المراد بسبع سبع جمرات وهي الحصيات.

وقال أصحابنا: يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الأرض كالحجر والمدر، والمراد سنخ، وكسر الآجر ولا يجوز بما ليس من جنس الأرض كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر، وذهب داود إلى جوازه بكل شيء حتى بالبرة والعصفور الميت.

وقال ابن المبارك: لا يجوز إلا بالحصى، وقال أحمد لا يجوز إلا بالحجر الكبير.

138 - باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ

1749 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَهُ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ».

138 - باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ

(باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ) بالفاء، وفي رواية أبي الوقت وجعل بالواو (الْبَيْتَ) الحرام (عَنْ يَسَارِهِ).

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) هو ابن عُثَيْبَةَ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ) خاله (عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ) النخعي (أَنَّهُ حَجَّ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَهُ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْكُبْرَى) أَي: جمرة العقبة (بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، فَجَعَلَ) بالفاء، وفي رواية أبي الوقت: وجعل بالواو (الْبَيْتَ) الحرام (عَنْ يَسَارِهِ وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ») أَي: موضع قيام النبي ﷺ وقد مرَّ أَنَّ هذا إنما يندب في رمي يوم النحر أمَّا رمي أيام التشريق فمن فوقها، وقد اتفقوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها والاختلاف في الأفضل.

تتمة:

اعلم أن حصى الرمي جميعها سبعون حصاة لرمي يوم النحر سبع ولكل يوم من أيام التشريق إحدى وعشرون ولكل جمرة سبع فإن نفر في اليوم الثاني قبل الغروب يسقط رمي اليوم الثالث وهو إحدى وعشرون حصاة ولا دم عليه ولا إثم، ثم إنه يطرحها وما يفعله الناس من دفنها لا أصل له وهذا مذهب الأئمة الأربعة وعليه أصحاب أحمد لكن روي عنه أنها ستون فيرمي كل جمرة بست، وعنه أيضًا خمسون فيرمي كل جمرة بخمسة، وإذا ترك رمي يوم أو يومين عمدًا أو سهوًا تداركه في باقي الأيام فيتدارك الأول في الثاني أو الثالث

139 - باب: يُكَبَّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ

قَالَ ابْنُ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

والثاني أو الأولين في الثالث، ويكون ذلك أداء، وفي قول قضاء لمجاوزته للوقت المضروب له، وعلى الأداء يكون الوقت المضروب له وقت اختيار كوقت الاختيار للصلاة وجملة الأيام في حكم الوقت الواحد ويجوز تقديم رمي التدارك على الزوال، ويجب الترتيب بينه وبين يوم التدارك بعد الزوال، وعلى القضاء لا يجب الترتيب بينهما، ويجوز التدارك بالليل لأنَّ القضاء لا يتأقت، وقيل: لا يجوز لأن الرمي عبادة النهار كالصوم ذكره كله الرافع.

وتبعه النَّوَوِيُّ في الروضة والمجموع وقال في الشرح الصغير: في القضاء وجهان في التدارك قبل الزوال:

أصحهما: المنع لأنَّ ما قبل الزوال لم يشرع فيه الرمي قضاء ولا أداء، وقال ويجري الوجهان في التدارك ليلاً، وإن جعلناه أداء ففيما قبل الزوال والليل الخلاف قَالَ الإمام والوجه القطع بالمنع فإنَّ تعيين الوقت بالأداء أليق، ولا دم مع التدارك، وفي قول يجب وإن لم يتدارك المتروك فعليه دم في ترك يوم وكذا في اليومين والثلاثة لأن الرمي فيها كالشيء الواحد، ولو ترك رمي ثلاث حصيات لزمه دم كما يجب في حلق ثلاث شعرات لمسمّى الجمع، وفي الحصة مدّ طعام وفي الحصاتين مدّان.

وعند الْحَنَفِيَّةِ: إن ترك أكثر من نصف الجمرات الثلاث فعليه دم وإن ترك أقل من نصفها ففي كلِّ حصة نصف صاع وقد تقدم تفصيله عن قريب.

139 - باب: يُكَبَّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ

(باب) بالتنوين (يُكَبَّرُ) أي: الحاج إذا رمى الجمرات الثلاث في يوم النحر وغيره (مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ) تكبيرة.

(قَالَ) أي: التكبير مع كل حصة (ابْنُ عُمرَ) أي: عبد الله بن عمر بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ذكره الْبُخَارِيُّ موصولاً في باب إذا رمى الجمرتين كما يأتي بعد الباب الذي يلي هذا الباب إن شاء الله تعالى.

1750 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ، يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النِّسَاءُ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِيَّ

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ) هو ابن يونس الثقفي نائب عبد الملك بن مروان بالعراق.

(يَقُولُ) حال كونه (عَلَى الْمِنْبَرِ: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النِّسَاءُ) ولم يقل سورة البقرة وسورة آل عمران وسورة النساء، وهذه حكاية من الأعمش عن الحجاج لأجل إظهار خطائه بما ثبت عن يرحم إليه في ذلك بخلاف الحجاج ولم يقصد به الرواية عنه لأنه لم يكن أهلاً لذلك، وأصل القضية أَنَّ الْأَعْمَشَ سَمِعَ الْحَجَّاجَ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ السُّورَةَ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ وَلَمْ يَرِ بِإِضَافَةِ السُّورَةِ إِلَى الْبَقَرَةِ وَلَا إِلَى آلِ عِمْرَانَ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَرَوَى النَّسَائِيُّ بِلَفْظٍ: لَا تَقُولُوا: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، قُولُوا: السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ...

(قَالَ) أي: الأعمش (فَذَكَرْتُ ذَلِكَ) الذي سمعته في الحجاج (لِإِبْرَاهِيمَ) النخعي استيضاحاً للصواب لا قصداً للرواية عن الحجاج.

(فَقَالَ) إِبْرَاهِيمَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ) هي الجمرة الكبرى وليست هي من منى بل هي حد منى من جهة مكة وهي التي بايع النبي ﷺ الأنصار عندها على الهجرة والجمرة اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجمروا بنوا فلان إذا اجتمعوا، وقيل: إِنَّ الْعَرَبَ تَسْمِي الْحَصَى الصَّغَارَ جَمَارًا فَسُمِّيَتْ تَسْمِيَةَ الشَّيْءِ بِالْأَزْمَةِ، وقيل: لأن آدم وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام لما عرض له إبليس فحصبه جمر بين يديه أي: أسرع فسُمِّيَتْ بذلك.

(فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِيَّ) أي: دخل بطن الوادي وفي رواية أبي معاوية عن

حَتَّى إِذَا حَادَى بِالشَّجَرَةِ اغْتَرَضَهَا، فَرَمَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ قَالَ: «مِنْ هَا هُنَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ قَامَ الَّذِي أَنْزَلْتُ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ۖ».

الأعمش فقليل له أي: لعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقَهَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ⁽¹⁾.

(حَتَّى إِذَا حَادَى بِالشَّجَرَةِ) التي كانت هناك أي: قابلها والباء زائدة وذال حاذى معجمة، وقد روى ابن أبي شيبة عن الثقفى عن أيوب قَالَ: رَأَيْتُ الْقَاسِمَ وَسَلَامًا وَنَافِعًا يَرْمُونَ مِنَ الشَّجَرَةِ وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ إِنَّهُ كَانَ إِذَا جَاوَزَ الشَّجَرَةَ رَمَى الْعُقْبَةَ مِنْ تَحْتَ غَصْنٍ مِنْ أَغْصَانِهَا.

(اغْتَرَضَهَا) أتاها من عَرَضَها نَبَّهَ عليه الداودي.

(فَرَمَى) أي: الجمرة وفي نسخة: فرماها (بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ) وفي رواية ابن عساكر: سبع حصيات بإسقاط حرف الجرّ.

(يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ) جملة حالية⁽²⁾.

(ثُمَّ قَالَ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مِنْ هَا هُنَا) أي: من بطن الوادي.

(وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ قَامَ الَّذِي أَنْزَلْتُ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ۖ)، وفي رواية مسلم عن الأعمش قَالَ سَمِعْتُ الْحِجَابَ بْنَ يُوسُفَ يَقُولُ وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمَنْبَرِ أَلْفُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلَفَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ السُّورَةَ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا الْبَقَرَةَ وَالسُّورَةَ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا النِّسَاءَ وَالسُّورَةَ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا آلَ عِمْرَانَ قَالَ فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتَهُ بِقَوْلِهِ فَسَبَّهَ ثُمَّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَتَى جِمْرَةَ الْعُقْبَةِ فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي فَاسْتَعْرَضَهَا فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يَكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ قَالَ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّ النَّاسَ

(1) كما سيأتي قريباً.

(2) وفي رواية الحكم عن إبراهيم في الباب الذي قبله جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ووقع في رواية أبي صخرة عن عبد الرحمن بن يزيد لما أتى عبد الله جمرَةَ الْعُقْبَةِ اسْتَبْطَنَ الْوَادِي وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. أخرجه الترمذي والذي قبله هو الصحيح وهذا شاذ في إسناده المسعودي وقد اختلط وبالأول قال الجمهور وحزم الرافعي من الشافعية بأنه يستقبل الجمرَةَ ويستدبر القبلة وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجمرَةَ عن يمينه وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو أسفلها أو وسطها والاختلاف في الأفضل والله أعلم.

140 - باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ

قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يرمونها من فوقها فَقَالَ: هذا والذي لا إله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة، فردَّ إِبْرَاهِيمَ وأظهر خطأ الحجاج بذلك.

وقال القاضي عياض: إن كان الحجاج أراد بقوله كما أُلِّفَ جبريل تأليف الآي في كل سورة ونظمها على ما هي عليه الآن في المصحف فهو إجماع المسلمين أجمعوا أَنَّ ذلك تأليف سيّدنا رسول الله ﷺ، وإن كان يريد تأليف السور بعضها على أثر بعض فهو قول بعض الفقهاء والقراء وخالفهم جماعة من المحققين وقالوا بل هو اجتهاد من الأمة وليس بتوقيف.

وقال أبو الفضل تقديم الحجاج سورة النساء على آل عمران في رواية مسلم دليل أنه لم يرد إلا نظم الآي لأن الحجاج إنما كان يتتبع مصحف عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا يخالفه، وفي الحديث أنه لا بدّ من رمي سبع حصيات، وفيه أيضًا التكبير مع كل حصاة، وأجمعوا على استحبابه فيما حكاه القاضي عياض، وأنه لو ترك التكبير أجزاء إجماعًا، وفيه نظر لأن بعضهم يعدّه واجبًا، وقال أصحابنا: يكبر مع كل حصاة ويقول بسم الله والله أكبر رَغْمًا للشيطان وحزبه، ونقل الماوردي عن الشافعيّ الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر ولله الحمد، وكان عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول كلّما رمى حصاة اللهم اهديني بالهدى وقني بالتقوى واجعل الآخرة خيرًا لي من الأولى، وكان ابن مسعود وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقولان عند ذلك: اللهم اجعله حجًا مبرورًا وذنبًا مغفورًا وسعيًا مشكورًا، وقال ابن القاسم: فإن سَبَحَ لا شيء عليه، وقال الحافظ العسقلاني: وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شيء عليه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

140 - باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ

(باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ) عندها.

(قَالَ) أي: عدم الوقوف عند جمرة العقبة (ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه كان يرمي جمرة العقبة ولا يقف عندها أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مسندًا

141 - باب: إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ، يَقُومُ وَيُسْهَلُ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ⁽¹⁾

في الباب الذي يلي هذا الباب.

141 - باب: إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ، يَقُومُ وَيُسْهَلُ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

(باب) بالتنوين (إِذَا رَمَى) الحاج (الْجَمْرَتَيْنِ) الأولى التي تلي مسجد الخيف والوسطى (يَقُومُ) أي: يقف عندهما طويلاً واختلفوا في مقدار ما يقف عند الجمرة الأولى فكان ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقف عندها قدر قراءة سورة البقرة مرتين، وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقف قدر قراءة سورة البقرة كما رواه البيهقي من فعله رضي الله عنهما وكذا بعد رمي الثانية، وعن أبي مجلز قَالَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَرِ ظِلَّهُ ثَلَاثَةَ أَشْبَارٍ ثُمَّ يَرْمِي وَقَامَ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ قَدْرَ قِرَاءَةِ سُورَةِ يُوسُفَ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقِفُ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا تَوْقِيفَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَإِنَّمَا هُوَ ذِكْرٌ وَدَعَاءٌ فَإِنْ لَمْ يَقِفْ وَلَمْ يَدْعُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا الثَّوْرِيُّ فَإِنَّهُ اسْتَحَبَّ أَنْ يَطْعَمَ شَيْئًا أَوْ يَهْرِيقَ دَمًا.

(وَيُسْهَلُ) بضم المثناة التحتية وسكون السين المهملة وكسر الهاء مضارع أسهل أي: يقصد السهل من الأرض وهو المكان المصطحب الذي لا ارتفاع فيه، وقال الْكِرْمَانِيُّ يسهل أي: ينزل إلى السهل من بطن الوادي يقال أسهل القوم إذا نزلوا عن الجبل إلى السهل، وقوله: (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) كلام إضافي وقع حالاً وفي رواية أبي ذر يقوم مستقبل القبلة ويسهل بالتقديم والتأخير.

(1) قال الحافظ: في باب رمي جمرة العقبة، ولم يقف الخ لا نعرف فيه خلافاً، وهكذا حكى الإجماع عليه في الأوجز عن المحلى وبسط الروايات الدالة على عدم الوقوف عندها ثم قال: وبشكل على حكاية الإجماع ما في الحصن عن الحسن البصري يدعو عند الجمرتين دون العقبة، فارجع إليه لو شئت التفصيل، ثم قال في باب: إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ويسهل، المراد بالجمرتين ما سوى جمرة العقبة، وقوله: يسهل بضم أوله وسكون المهملة، أي: يقصد السهل من الأرض، وهو المكان المصطحب الذي لا ارتفاع فيه، وقال ابن قدامة: لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفاً إلا ما روي عن مالك رحمه الله من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار اهـ.

1751 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي

(حَدَّثَنَا) وفي رواية ابن عساكر: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أَخُو أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَقَدْ مَرَّ فِي الْعِلْمِ قَالَ: (حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى) بْنُ نَعْمَانَ ابْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ نَزِيلُ بَغْدَادٍ وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ مُقَارِبَ الْحَدِيثِ.

وقال أبو حاتم ليس بالقوي، وقال يعقوب بن أبي شيبَةَ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَلِهَذَا لَمْ يُخْرِجْ لَهُ مُسْلِمٌ شَيْئًا، وَلَيْسَ لَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ، وَلَمْ يَحْتَجِ الْبُخَارِيُّ بِهِ وَحْدَهُ فَقَدْ اسْتَظْهَرَ بِمَتَابَعَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ وَبِمَتَابَعَةِ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ أَيْضًا كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ⁽¹⁾ وَتَابِعَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النَّمِيرِيُّ عَنْ يُونُسَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيِّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ سَالِمٍ) هُوَ ابْنُ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي

وقال العيني: قوله باب إذا رمى الجمرتين، أي: الأولى والثانية غير جمرَةِ الْعَقَبَةِ يَقُومُ أَي: يَقِفُ عِنْدَهُمَا طَوِيلًا، وَاسْتَخْلَفُوا فِي مِقْدَارِ مَا يَقِفُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ الْأُولَى فَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقِفُ عِنْدَهَا قَدْرَ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَرَّتَيْنِ، وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ قَدْرَ قِرَاءَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ، وَعَنِ أَبِي مَجْلَزٍ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَشِيرُ لَهُ ثَلَاثَ أَشْبَارٍ ثُمَّ يَرْمِي وَقَامَ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ قَدْرَ قِرَاءَةِ سُورَةِ يُوسُفَ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقِفُ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ سُورَةِ مِنَ الْمُثْنَيْنِ، وَلَا تَوْقِيفٍ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ ذِكْرٌ وَدَعَاءٌ، فَإِنْ لَمْ يَقِفْ وَلَمْ يَدْعُ فَلا حَرَجَ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا الثُّورِيُّ فَإِنَّهُ اسْتَحَبَّ أَنْ يَطْعَمَ شَيْئًا أَوْ يَهْرِيقَ دَمًا أَهْ، وَبَسَطَ فِي الْأَوْجُزِ عَنْ فُرُوعِ الْأَثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْمَغْنِيِّ قَالَ الْأَثْرَمُ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَسْأَلُ: أَيَقُومُ الرَّجُلُ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ إِذَا رَمَى؟ قَالَ: أَيُّ لَعْمَرِي شَدِيدًا وَيَطِيلُ الْقِيَامَ أَيْضًا أَهْ.

وقال النووي في مناسكه: يَمْكُثُ قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: أَيُّ بِالنِّسْبَةِ لِلْقِرَاءَةِ الْمَعْتَدِلَةِ، وَقَالَ الدَّرْدِيرُ: نَدَبٌ وَقَوْفُهُ أَيُّ مَكْثِهِ وَلَوْ جَالَسًا لِأَثَرِ رَمِي كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ لِلذِّكْرِ وَالدَّعَاءِ قَدْرَ إِسْرَاعِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَقَالَ الْقَارِي فِي شَرْحِ الْبَابِ: يَمْكُثُ قَدْرَ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ كَمَا اخْتَارَهُ بَعْضُ الْمَشَائِخِ أَوْ ثَلَاثَ أَرْبَاعٍ مِنَ الْجُزْءِ أَوْ عَشْرِينَ آيَةً وَهُوَ أَقْلُ الْمَرَاتِبِ، ثُمَّ قَالَ الْمَوْفِقُ: إِنْ تَرَكَ الْوُقُوفَ وَالدَّعَاءَ تَرَكَ السَّنَةَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُمَا، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مَخَالَفًا إِلَّا الثُّورِيَّ قَالَ: يَطْعَمُ شَيْئًا، وَإِنْ أَرَاكَ دَمًا أَحَبَّ إِلَيَّ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ فَيَكُونُ نَسْكًَا، أَهْ مُخْتَصَرًا مِنَ الْأَوْجُزِ.

(1) كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ بَابِ.

الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يُسْهَلَ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا، وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامَلِ فَيَسْتَهْلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا، وَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقْبَةِ

الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا) بضم الدال وبكسرها أي: القريبة إلى جهة مسجد الخيف وهي أولى الجمرات التي تُرمى من ثاني يوم النحر وهي أقرب الجمرات من منى وأبعدها من مكة.

(بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ) من السبع وأثر الشيء بكسر الهمزة وسكون المثلثة عقيبه.

(ثُمَّ يَتَقَدَّمُ) عنها (حَتَّى يُسْهَلَ) بنصبه بتقدير أن وقد مرّ تفسيره آنفاً، والمعنى حتى ينزل إلى السهل من بطن الوادي بحيث لا يصيبه المتطايير من الحصى التي يرمى بها، (فَيَقُومُ) بالنصب حال كونه (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) مستدبر الجمرة، (فَيَقُومُ طَوِيلًا) وفي رواية سليمان بن بلال: فيقوم قيامًا طويلاً فزاد قيامًا، (وَيَدْعُو) بقدر سورة البقرة كما رواه الألبهقيّ مع حضور قلبه وخشوع جوارحه.

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) في الدعاء، (ثُمَّ يَرْمِي) الجمرة (الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامَلِ) بكسر الشين المعجمة أي: يمشي إلى جهة شماله وفي رواية أبي الوقت بزيادة الموحدة.

(فَيَسْتَهْلُ) بفتح المثناة التحتيّة وسكون السين المهملة وبمثناة فوقه مفتوحة وبكسر الهاء وتخفيف اللام أي: ينزل إلى السهل من بطن الوادي كما فعل في الأولى، وفي رواية أبي ذر وابن عساكر فيسهل من الأفعال.

(وَيَقُومُ) حال كونه (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) في مكان لا يصيبه الرمي.

(فَيَقُومُ) بالفاء، وفي رواية أبي ذر: ويقوم بالواو قيامًا (طَوِيلًا) كما وقف في الأولى، (وَيَدْعُو) وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت: ثم يدعو (وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) في دعائه، (وَيَقُومُ) قيامًا (طَوِيلًا)⁽¹⁾ ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقْبَةِ) وفي رواية عثمان بن

(1) وفي رواية سليمان ثم يرمي الجمرة الوسطى كذلك فيأخذ ذات الشمال. وفي رواية عثمان بن =

مِنْ بَظَنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ «هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ».

142 - باب رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ جَمْرَةِ الدُّنْيَا وَالْوُسْطَى⁽¹⁾

عمر: ثم يأتي الجمرة التي عند العقبة، وقوله جمرة ذات العقبة نحو قوله يا نساء المؤمنات أي: يأتي الجمرة ذات العقبة، وقد وقع كذلك في رواية سليمان.

(مِنْ بَظَنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا) للدعاء برفع الفاء وفي رواية أبي ذر يجزمها على النهي.

(ثُمَّ يَنْصَرِفُ) عقب رميها، (فَيَقُولُ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي رواية أبي ذر ويقول بالواو بدل الفاء.

(«هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ») أي: جميع ما ذكر.

142 - باب رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ جَمْرَةِ الدُّنْيَا وَالْوُسْطَى

(باب رَفْعِ الْيَدَيْنِ) في الدعاء (عِنْدَ جَمْرَةِ الدُّنْيَا) أي: القريبة من مسجد الخيف وفي الفرع وأصله عند جمرة الدنيا ليس إلا (وَالْوُسْطَى) التي بينها وبين جمرة العقبة.

عمر ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل القبلة.

(1) قال الحافظ قال ابن قدامة: لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفا إلا ما روي عن مالك رحمه الله من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار فقال ابن المنذر: لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين عند الجمرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك، ورده ابن المنير بأن الرفع لو كان ههنا سنة ثابتة ما خفي عن أهل المدينة، وغفل عن أن الذي رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه وابنه سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة والراوي عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه، فمن علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء اهـ. وفي المحلى: لا أعلم أحدا أنكر ذلك غير مالك رحمه الله فإن ابن القاسم حكى عنه أنه لم يكن يعرف رفع اليدين هناك، واتباع السنة أفضل، وقيل: يرفع، حكاه ابن التين وابن الحاجب، وقال القسطلاني: أما ما روي عن مالك من ترك رفع اليدين فقال ابن قدامة وابن المنذر إنه شيء تفرد به، وتعقبه ابن المنير بأن الرفع ههنا لو كان سنة ثابتة لما خفي عن أهل المدينة، وأجيب بأن الراوي لذلك ابن عمر وهو أعلم أهل المدينة من الصحابة فذكر نحو ما تقدم عن الحافظ، ثم قال: وقال ابن فرحون من المالكية في مناسكه وفي رفع اليدين في الدعاء قولان، اهـ ما في الأوجز بزيادة من القسطلاني.

1752 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، ثُمَّ يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُسْهِلُ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهِلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَقُولُ: «هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ».

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المشهور بابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَخِي) هو عبد الحميد بن عبد الله، (عَنْ سُلَيْمَانَ) هو ابن بلال، (عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ) الأيلي (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عمر بن الخطاب أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة.

(أَنَّ) أَبَاهُ (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، ثُمَّ يُكَبِّرُ) وفي رواية أبي ذر: ثُمَّ يَكَبِّرُ (عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ) منها أي: عقيها، (ثُمَّ يَتَقَدَّمُ) عن الجمرة، (فَيُسْهِلُ) من الأفعال مر معناه.

(فَيَقُومُ) حال كونه (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو) مع حضور قلبه وخشوع جوارحه قدر سورة البقرة.

(وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) في الدعاء عند الجمرة، (ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهِلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ) عند دعائه، (ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا) للدعاء، (وَيَقُولُ) أي: ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما: (هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية أبي ذر: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ (بِحَذْفِ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ الثَّابِتِ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ السَّابِقِ وَفِي الْحَدِيثِ رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي الدَّعَاءِ).

قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه كما عند البخاري دعا النبي ﷺ ثم

قال الحافظ: قوله الجمرة الدنيا بضم الدال وبكسرهما أي: القربة إلى جهة مسجد الخيف وهي أول الجمرات التي ترمى من ثاني يوم النحر اهـ. زاد العيني وهي أقرب الجمرات من منى وأبعدها من مكة.

رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه وعنده أَيْضًا من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفع النبي ﷺ يديه فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أBRأ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِد»، لكن في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء وهو حديث صحيح، ويجمع بينه وبين ما سبق بأن الرفع في الاستسقاء يخالف غيره إمَّا بالمبالغة إلى أن يصير اليدين في حذو الوجه مثلًا وفي الدعاء في غيره إلى حذو المنكبين، ولا يعكر على ذلك أنه قَالَ في كل منهما حتى يرى بياض إبطيه بل يجمع بأن يكون رؤية البياض في الاستسقاء أبلغ منها في غيره، وما روي عن مالك من منع رفع اليدين في جميع المشاعر وبعد رمي الجمار، فَقَالَ ابن قدامة لا نعلم لما تَضَمَّنَهُ حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا مخالفًا إلا ما روي عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار فهو شيء تفرَّد به مالك.

وقال ابن المنذر: لا أعلم أحدًا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمرة إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك أنه لم يكن يرفع اليدين هنالك وقال اتباع السنة أفضل وقيل يرفع حكاه ابن التين وابن الحاجب انتهى.

وتعقَّبه ابن المنير: بأن الرفع لو كان سنة ثابتة ما خفي عن أهل المدينة، وأجيب بأن الراوي لذلك هو ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو أعلم أهل المدينة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في زمانه وابنه سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة والراوي عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه فَمَنْ علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء أعلم.

وقال ابن فرحون من المالكية في مناسكه وفي رفع يديه في الدعاء قولان، انتهى.

وقد سبق آنفًا، وقال ابن حبيب منهم وإذا دعا راغبًا بسط يديه فجعل بطونهما إلى السماء وإذا دعا راهبًا جعل بطونهما مما يلي الأرض وذلك في كل دعاء، ثم إنَّ هذا الحديث بعينه هو المذكور قبله بطوله وإنما أعاده لاختلاف طريقة وجريًا على عادته في تكرار الحديث باعتبار التراجم.

143 - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ

1753 - وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ مِنَى يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ تَقْدَمُ أَمَامَهَا، فَوْقَ مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ، رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، وَكَانَ يُطِيلُ الْوُقُوفَ، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ، فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْحَدِرُ ذَاتَ الْيَسَارِ، مِمَّا يَلِي الْوَادِي، فَيَقِفُ.....

143 - بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ

(بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ) الأولى والثانية.

(وقال مُحَمَّدٌ) ذكره مجرداً عن نسبة واختلاف فيه فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بن السَّكَنِ هو مُحَمَّدٌ بن بَشَّارٍ، وقال الكلاباذي: هو مُحَمَّدٌ بن بَشَّارٍ أو مُحَمَّدٌ بن المثنى قَالَ وروى البُخَارِيُّ أَيضاً في جامعهِ عن مُحَمَّدٌ بن عبد الله الذَّهَلِيِّ، وقال الحافظ العسقلاني وجزم غيره بأنه الذَّهَلِيُّ، وتعقبه العينيُّ بأنه لم أر أحداً جزم به وإنما وقع الاختلاف في هؤلاء المحمّدين كما سبق.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ) رَضِمَ العَيْنَ وفتح الميم ابن فارس العبدِي البصري قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدٌ بن مسلم بن شهاب، (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) فهذا من مراسيل الزُّهْرِيِّ ولا يصير مسنداً بما ذكره آخرًا من قول الزُّهْرِيِّ سمعت سالم بن عبد الله يحدث مثل هذا عَنْ أَبِيهِ عن النبي ﷺ كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

(كَانَ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ) الأولى (الَّتِي تَلِي مَسْجِدَ مِنَى يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ) منها، (ثُمَّ تَقْدَمُ أَمَامَهَا، فَوْقَ) حال كونه (مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ) حال كونه (رَافِعًا يَدَيْهِ) حال كونه (يَدْعُو، وَكَانَ) ﷺ (يُطِيلُ الْوُقُوفَ) للدعاء زاد البيهقي وابن أبي شيبة بإسناد صحيح: قدر سورة البقرة.

(ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الثَّانِيَةَ) وهي الوسطى، (فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ) حال كونه (يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى بِحَصَاةٍ) منها، (ثُمَّ يَنْحَدِرُ ذَاتَ الْيَسَارِ) أي: في الناحية التي هي ذات اليسار (مِمَّا يَلِي الْوَادِي، فَيَقِفُ) في السهل من الأرض الذي لا

مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ، فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا» قَالَ الزُّهْرِيُّ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يُحَدِّثُ مِثْلَ هَذَا، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

ارتفاع فيها حال كونه (مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو، ثُمَّ يَأْتِي الْجَمْرَةَ) الأخيرة (الَّتِي عِنْدَ الْعَقَبَةِ، فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ) منها، (ثُمَّ يَنْصَرِفُ) بعد أن يفرغ من رميها (وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا قَالَ الزُّهْرِيُّ) بالإسناد السابق في أول الحديث.

(سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يُحَدِّثُ مِثْلَ هَذَا) وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت: بمثل هذا (عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ) وفي رواية أبي الوقت: قَالَ وَكَانَ (ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَفْعَلُهُ) بإثبات ضمير المفعول المحذوف في سابقه وهذا من تقديم المتن على بعض السند فإنه ساق السند من أوله إلى أن قَالَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثم بعد أن ذكر المتن كله ساق تنمة السند فَقَالَ قَالَ الزُّهْرِيُّ إلى آخره.

وقد صرَّح جماعة بجواز ذلك منهم الإمام أحمد ولا يمنع التقديم في ذلك الوصل بل يحكم باتصاله.

وقال الحافظ العسقلاني: ولا اختلاف بين أهل الحديث إنَّ الإسناد بمثل هذا السِّياق موصول وغايته أنه من تقديم المتن على بعض السند وإنما اختلفوا في جواز ذلك، قَالَ وَأَغْرَبَ الْكِرْمَانِيُّ فَقَالَ: هذا الحديث من مراسيل الزُّهْرِيِّ ولا يصير بما ذكره آخرًا مسندًا لأنه قَالَ يُحَدِّثُ بِمِثْلِهِ لَا بِنَفْسِهِ كَذَا قَالَ، وليس مراد المحدث بقوله في هذا بمثله إلا نفسه وهو كما لو ساق المتن بإسناد ثم عقبه بإسناد آخر ولم يعد المتن بل قَالَ بِمِثْلِهِ ولا نزاع بين أهل الحديث في الحكم بوصل مثل هذا وكذا عند أكثرهم لو قَالَ بِمَعْنَاهُ خَلَفًا لِمَنْ يَمْنَعُ الرِّوَايَةَ بِالْمَعْنَى.

وقد أخرج الحديث المذكور الإسماعيلي عن ابن ناجية عن مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى وغيره عن عثمان بن عمر وقال في آخره قَالَ الزُّهْرِيُّ: سمعت سالمًا يحدث بهذا عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فعرف أنَّ المراد بقوله بمثله نفسه.

144 - بَابُ الطَّيِّبِ بَعْدَ رَمِي الْجِمَارِ وَالْحَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ

1754 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

وقال الحافظ في حق الْكِرْمَانِيِّ: وإذا تكلم المرء في غير فَنِّهِ أتى بهذه العجائب انتهى .

وتعقبه الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: يا ليت شعري من أين هذا التصرف وكيف يصح احتجاجه في دعواه بحديث الإسماعيلي فَإِنَّ الزُّهْرِيَّ فِيهِ صَرَحَ بِالسَّمَاعِ عَنْ سَالِمٍ وَسَالِمٍ صَرَحَ بِالتَّحْدِيثِ عَنْ أَبِيهِ وَأَبُوهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَكَيْفَ يَدَلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِمِثْلِ نَفْسِهِ وَهَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ لِأَن بَيْنَ قَوْلِهِ يَحْدُثُ بِهَذَا عَنْ أَبِيهِ وَبَيْنَ قَوْلِهِ يَحْدُثُ مِثْلَ هَذَا عَنْ أَبِيهِ فَرْقًا عَظِيمًا لِأَن مِثْلَ الشَّيْءِ غَيْرُهُ فَكَيْفَ يَكُونُ نَفْسُهُ تَبْقِظُ فَإِنَّهُ مَوْضِعُ التَّأَمُّلِ، انتهى .

أقول: ومقتضى التأمل على طريقة هذا الفن هو ما قاله الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وفي الحديث: مشروعية التكبير عند رمي كل حصاة كما تقدم تفصيله في بابهِ، واستقبال القبلة بعد الرمي، والقيام طويلاً، والتباعد من موضع الرمي عند القيام للدعاء حتى لا يصيبه الحجر المتطاير من رمي غيره .

وفيه: مشروعية رفع اليدين في الدعاء، وترك الدعاء والقيام عند جمرَةِ الْعَقْبَةِ، ولم يذكر الْبُخَارِيُّ حَالِ الرَّامِي فِي الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ، وقد روى ابنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَمْشِي إِلَى الْجِمَارِ مَقْبَلًا وَمُدْبِرًا، وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرْكَبُ إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ.

144 - بَابُ الطَّيِّبِ بَعْدَ رَمِي الْجِمَارِ وَالْحَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ

(بَابُ) اسْتِعْمَالِ (الطَّيِّبِ بَعْدَ رَمِي الْجِمَارِ) أَي: بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ يَوْمَ النُّحْرِ (وَالْحَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ) أَي: حَلَقَ شَعْرَ الرَّأْسِ قَبْلَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَهُوَ طَوَافُ الرُّكْنِ وَإِنَّمَا لَمْ يَصْرَحْ بِالْحُكْمِ فِي ذَلِكَ لِمَكَانِ الْخِلَافِ فِيهِ كَعَادَتِهِ وَسَيَجِيءُ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ، وَكَانَ - أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ - يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَقُولُ: «طَبِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، حِينَ أَحْرَمَ، وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ، وَبَسَطَتْ يَدَيْهَا».

ابن عيينة قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ) ابن مُحَمَّد بن أَبِي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(وَكَانَ - أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ) وقد سقط هذا في رواية أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ.

(أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ) القاسم بن مُحَمَّد، (وَكَانَ - أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ -) أي: وكان أبوه القاسم بن محمد أفضل أهل زمانه وفي التوضيح وكان أفضل أهل زمانه في كل منهما وفي الأطراف أن كلاً من علي ابن المديني وعبد الرحمن بن القاسم يقول ذلك أما القاسم فهو أحد الفقهاء السبعة وقال عمر بن عبد العزيز: لو لم يجعل سليمان الامر إلى يزيد لندبتها في عنق القاسم يعني الخلافة وأما مُحَمَّد فإنه كان من نساك قريش وله عبادة كثيرة واجتهاد وافر وأما أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو أفضل خلق الله بعد رسول الله ﷺ غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

(يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَقُولُ: طَبِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، حِينَ أَحْرَمَ) أي: أراد الإحرام، (وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ) أي: بعد أن أحلَّ من الإحرام بعد أن رمى وحلق وليس معناه أراد الإحرام لأن الطيب لا يجوز إلا بعد الإحلال الأول وهو عكس الإحرام.

(قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ) بالبيت طواف الإفاضة.

(وَبَسَطَتْ يَدَيْهَا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه ﷺ لما أفاض من مزدلفة لم تكن عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مسيرته وقد ثبت أنه استمر راکباً إلى أن رمى جمرة العقبة فدل ذلك على أن تطيبها له ﷺ وقع بعد الرمي، وأما الحلق قبل الإفاضة فلا أنه ﷺ حلق رأسه بمنى لما رجع من الرمي قَالَ ابن المنذر: اختلف العلماء فيما أبيح للحاج بعد رمي جمرة العقبة قبل الطواف بالبيت فروي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وابن الزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنه يحلّ له كل شيء إلا النساء، وهو قول سالم وطاوس والنخعي، وإليه

ذهب أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ، واحتجوا فيه بحديث الباب وروى عن عمر وابنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطِّيبَ وَقَالَ مَالِكٌ: يَحِلُّ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ وَالصَّيْدَ، وفي المدونة أكره لمن رمى جمرة العقبة أن يطيب حتى يفيض فإن فعل فلا شيء عليه .

وقال الْعَيْنِيُّ: مذهب عُروَةَ بن الزبير وجماعة من السلف أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْحَاجِّ اللِّبَاسَ وَالطِّيبَ يَوْمَ النِّحْرِ وَإِنْ رَمَى جِمْرَةَ الْعُقْبَةِ وَحَلَقَ وَذَبَحَ حَتَّى يَحِلَّ لَهُ النِّسَاءُ وَلَا يَحِلُّ لَهُ النِّسَاءُ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ، واحتجوا في ذلك بما رواه الطحاوي نَا يَحْيَى بن عثمان قَالَ نَا عبد الله بن يُونُسَ قَالَ نَا ابن لهيعة عن أَبِي الْأَسود عن عُروَةَ عن أُمِّ قَيْسِ بنت محصن قالت دخل عليَّ عكاشة بن محصن وآخر في منى مساء يوم الأضحى فنزعا ثيابهما وتركنا الطيب فقلت: ما لكما فقالا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَنَا: «مَنْ لَمْ يَفِضْ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ عَشِيَّةِ هَذِهِ فَلْيَدْعِ الثِّيَابَ وَالطِّيبَ» .

وقال علقمة وسالم وطاوس وعبيد الله بن الحسن وخارجة بن زيد وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأبو يُونُسَ ومحمد وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي الصَّحِيحِ وَأَبُو ثَوْرٍ وَإِسْحَاقُ: إِذَا رَمَى الْمُحْرِمُ جِمْرَةَ الْعُقْبَةِ ثُمَّ حَلَقَ حُلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ مُحْظُورًا بِالْإِحْرَامِ إِلَّا النِّسَاءَ وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ الطِّيبِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ حُكْمُ الطِّيبِ حُكْمُ اللَّبَاسِ فَيَحِلُّ كَمَا يَحِلُّ اللَّبَاسُ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ حُكْمُ الطِّيبِ حُكْمُ الْجَمَاعِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ حَتَّى يَحِلَّ الْجَمَاعُ، واحتجَّ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ مَعَهُ بِحَدِيثِ الْبَابِ .

وقال صاحب التوضيح واحتج الطحاوي لأصحابه بحديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعًا إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطِّيبُ وَالثِّيَابُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ، وفيه الْحَجَّاجُ بن أَرْطَاة، ولحديث الحسن البصري عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ قَالَ: إِذَا رَمَيْتُمُ الْجِمْرَةَ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَالطِّيبُ؟ فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضْمَخُ رَأْسَهُ بِالْمَسْكِ أَفْطِيبَ هُوَ، انتهى .

145 - باب طَوَافِ الْوَدَاعِ

1755 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ،

وقال العِثْنِيُّ سبحانه الله أثارة التعصب الباطل لا يخلو عنهم فلم لم يذكر صاحب التوضيح حديث الباب في احتجاج الطحاوي لأبي حنيفة وأصحابه فإنه احتج لهم أولاً بحديث الباب وأخرجه من طرق، واحتج أيضاً بالحديث الذي ذكره صاحب التوضيح وصدر كلامه به، وغمز بقوله وفيه الحجاج بن أرمطة فما للحجاج وقد احتجت به الأربعة والبيهقي أيضاً أخرج حديثه، وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فإنه طعن فيه بأن الحسن البصري لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما، وليس هو الحسن البصري وإنما هو الحسن العرني، وقد روي عن يحيى بن معين أن الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما وغيره قال سمع منه فالثبت أولى من النافي على ما عرف، وقد ذهل صاحب التوضيح ولم يفرق بين البصري والعرني، ومع هذا فحديث ابن عباس رضي الله عنهما هذا أخرجه النسائي وابن ماجه أيضاً وأما الجواب عن حديث أم قيس أخت عكاشة بن محصن فإنه لا يعارض حديث عائشة رضي الله عنها لأن حديث عائشة رضي الله عنها فيه من الصحة ما ليس في حديث أم قيس وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف وحديثه هذا شاذ، والله أعلم.

145 - باب طَوَافِ الْوَدَاعِ

(باب طَوَافِ الْوَدَاعِ) ويسمى بطواف الصدر بفتح الدال لأنه يصدر عن البيت أي: يرجع به وإنما لم يصرح بالحكم اكتفاء بما في الحديث.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ) عبد الله بن طاوس، (عَنْ أَبِيهِ) طاوس بن كيسان، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ) على البناء للمفعول وأصل الكلام أمر النبي ﷺ الناس أمر وجوب أو نذب بناء على الاختلاف فيه إذا أرادوا سفرًا.

(أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ) طواف الوداع (بِالْبَيْتِ) برفع آخر اسم كان وبالبيت

إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ».

خبرها، وفي رواية أبي ذر آخر بالنصب خبرها.

(إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ) على صيغة المجهول.

(عَنِ الْحَائِضِ) فلم يجب عليها واستفيد الوجوب على غيرها من الأمر المؤكّد والتعبير في حق الحائض بالتخفيف لأنّ التخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكّد، وسيأتي التفصيل في ذلك في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وقد روى مسلم عن سُفْيَانَ عن ابن طاوس عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحوه، وروي أيضًا عن سليمان بن الأَحْوَل عن طاوس عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَصَّرَحَ فِيهِ بِالرَّفْعِ حَيْثُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ فَقَالَ ﷺ: «لَا يَنْفِرُنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ» أَي: الطَّوَافِ بِهِ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ زَهِيرٌ يَنْصَرِفُونَ كُلُّ وَجْهِ وَلَمْ يَقُلْ فِي.

وروى مسلم أيضًا من رواية الحسن بن مسلم عن طاوس قَالَ كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَفَتَّى أَنْ تَصْدُرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِمَّا لَا فَسَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَرَجَعَ زَيْدٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَضْحَكُ وَهُوَ يَقُولُ مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ.

وفي رواية النَّسَائِيِّ فَسَأَلَهَا زَيْدٌ ثُمَّ رَجَعَ وَهُوَ يَضْحَكُ فَقَالَ الْحَدِيثُ كَمَا حَدَّثْتَنِي، وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ أُرْسِلَ زَيْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنِّي وَجَدْتُ الَّذِي قُلْتُ كَمَا قُلْتَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنِّي لَا أَعْلَمُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ وَلَكِنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ أَقُولَ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 29] فَقَدْ قَضَتْ التَّفَثَ وَوَفَتْ النَّذْرَ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ فَمَا بَقِيَ، ثُمَّ إِنْ

قَوْلُهُ إِمَّا لَا بِكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح اللام وبالإمالة الخفية وهو الصواب المشهور، قَالَ الْقَاضِي ضَبَطَهُ الطَّبْرِيُّ وَالْأَصِيلِيُّ بِكسر اللام قَالَ والمعروف في كلام العرب فتحها إلا على لغة من يميل.

وقال ابن الأنباري: قولهم أفعل هذا أمّا لا معناه أفعله إن كنت لا تفعل غيره.

وقال ابن الأثير: أصل هذه الكلمة إن وما فأدغمت النون في الميم وما زائدة في اللفظ لا حكم لها وقد أملت العرب لا إمالة خفية قال والعوام يشبعون إمالتها فتصير ألفها ياء وهو خطأ ومعناه إن لم تفعل هذا فليكن هذا.

قال التّووي: وهو يعني طواف الوداع واجب يلزم بتركه دم على الصحيح عندنا وهو قول أكثر العلماء وقال مالك وداوود وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه، وقال أصحابنا الحنفية: وهو واجب على الآفاقي دون المكي والميقاتي ومن دونهم.

وقال أبو يوسف: أحب إلي أن يطوف المكي لأنه يختتم المناسك ولا يجب على الحائض ولا النفساء ولا على المعتمر لأن وجوبه عرف نصاً في الحج فيقتصر عليه ولا على فائت الحج لأن الواجب عليه العمرة وليس لها طواف الوداع وقال مالك: إنما أمر الناس أن يكون آخر نسكهم الطواف لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [33، 32] ﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: 33، 32] وقال ثم محلها إلى البيت العتيق فمحلّ الشعائر كلها وانقضاءها بالبيت العتيق وقد سبق آنفاً أن الوجوب قد استفيد من الأمر المؤكّد والتعبير في حق الحائض بالتخفيف.

قال في فتح القدير: لا يقال أمر ندب بقرينة المعنى وهو أن المعنى المقصود الوداع، لأننا نقول ليس هذا يصلح صارفاً عن الوجوب لجواز أن يطلب حتماً لما في عدمه من شائبة عدم التأسّف على الفراق وعدم المبالاة به على أن معنى الوداع ليس مذكوراً في المنصوص بل المذكور أن يجعل آخر عهدهم بالطواف فيجوز أن يكون معلولاً بغيره ممّا لم نقف عليه ولو سلّم فإنما يعتبر دلالة القرينة إذا لم يقم منها ما يقتضي خلاف مقتضاها وهنا كذلك فإن لفظ الترخيص يفيد أنه حتم في حق من لم يرخص له لأن معنى عدم الترخيص في الشيء هو تحتم طلبه

إذا الترخيص فيه هو إطلاق تركه فعدم إطلاق تركه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ومن آخر طواف الوداع وخرج لم يطف .
قَالَ مَالِكُ : إن كان قريباً رجع فطاف وإن لم يرجع فلا شيء عليه .
وقال عطاء والثوري وأبو حنيفة والشَّافِعِيُّ في أظهر قوليه وأحمد وإسحاق
وأبو ثور : إن كان قريباً رجع وإن كان تباعد مضى وإهراق دمًا .
واختلفوا في حدِّ القرب ، فروي أَنَّ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَدَّ رجلًا من مَرَّ
الظهران أَنَّ لم يكن ودَّع وبين مَرَّ الظهران ومكة ثمانية عشر ميلًا .
وعند أبي حنيفة : يرجع ما لم يبلغ المواقيت .
وعند الشَّافِعِيِّ : يرجع من مسافة لا تقصر فيها الصلاة .
وعند الثَّوْرِيِّ : يرجع ما لم يخرج من الحرم ، واختلفوا فيمن ودَّع ثم بدا له
في شراء حوائجه ، فَقَالَ عطاء : يعيد حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت ،
ونحوه قَالَ الثَّوْرِيُّ والشَّافِعِيُّ وأحمد وأبو ثور .
وقال مالك : لا بأس أن يشتري بعض حوائجه وطعامه في السوق ولا
شيء عليه وإن أقام يومًا أو نحوه أعاد .
وقال أَبُو حَنِيفَةَ : لو ودَّع وأقام شهرًا أو أكثر أجزاء ولا إعادة عليه .
وقال الْقُسْطَلَانِيُّ : وليس هو يعني طواف الوداع من المناسك بل هو عبادة
مستقلة لاتفاقهم على أن قاصد الإقامة بمكة لا يؤمر به ولو كان منها لأمر به ،
وهذا ما صحَّحه النُّوَوِيُّ والرافعي ونقلاه عن صاحبِي التَّمَتَةِ والتهذيب
وغيرهما ، ونقلًا عن الإمام والغزالي أنه منها يختص بمن يريد الخروج من
ذوي النسك .
قَالَ السَّبْكِ : وهذا هو الذي تظاهرت عليه نصوص الشَّافِعِيِّ والأصحاب
ولم أر من قَالَ إنه ليس منها إلا المتولَّى فجعله تحية للبقعة مع أنه يمكن تأويل
كلامه على أنه ليس ركنًا منها كما قَالَ غيره أنه ليس بركن ولا شرط ، قَالَ وَأَمَّا
استدلال الرافعي والنووي بأنه لو كان منها لأمر به قاصد الإقامة بمكة فممنوع

1756 - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ،»

لأنه إنما شرع للمفارقة ولم تحصل كما أنَّ طواف القدوم لا يشرع للمحرم من مكة ويلزمهما القول بأنه لا يجبر بدم ولا قائل به وذكر نحوه الإسنوي فمن أراد الخروج من مكة إلى مسافة القصر أو دونها وجب عليه طواف الوداع سواء كان مكياً أو أفاقياً تعظيماً للمحرم، وهذا مذهب الشافعي والحنفية والحنابلة وقالت المالكية مندوب إليه ولا دم في تركه.

قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: ولا وداع على مريد الإقامة وإن أراد السفر بعده قاله الإمام ولا على مريد السفر قبل فراغ الأعمال، ولا على المقيم بمكة الخارج للتنعيم ونحوه لأنه ﷺ أمر عبد الرحمن أخا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بأن يعمرها من التنعيم ولم يأمرها بوداع، فلو نفر من منى بلا وداع ولم يطف للوداع جبر بدم لتركه نسكاً واجباً، ولو أراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى كما صرح به في المجموع، فإن عاد بعد خروجه من مكة أو منى قبل مسافة القصر وطاف للوداع سقط عنه الدم لأنه في حكم المقيم لا إن عاد بعدها فلا يسقط لاستقراره بالسفر الطويل، ولا يلزم الطواف حائضاً طهرت خارج مكة ولو في الحرم، انتهى.

وهذا الحديث قد سبق في الطهارة ويأتي قريباً إن شاء الله تعالى وقد أخرجه مسلم والنسائي في الحج أيضاً.

(حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ) بفتح الهمزة والموحدة بينهما صاد مهملة وآخره غين معجمة، والفرج بفتح الفاء والراء وآخره جيم وقد مرّ في باب المسح على الخفين قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله، (عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ) بفتح العين وسكون الميم.

(عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامه، (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ) بعد أن رمى الجمار ونفر من منى، (ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ) متعلق بقوله صلى وقوله ثم رقد عطف

ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ، تَابَعَهُ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي خَالِدٌ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

146 - بَاب: إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ

1757 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

عليه ، والمحضَّب بفتح الصاد المشددة اسم مكان متسع بين منى ومكة وهو بين الجبلين إلى المقابر سمي به لاجتماع الحصباء فيه بحمل السيل إليه.

(ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ) طواف الوداع وهذا هو موضع الترجمة، فإن قيل ما وجه قوله: إنه صَلَّى الظهر بالمحضَّب ورمي هذا اليوم يكون بعد الزوال؟ فالجواب: إنه لا بعد في هذا لأنه ﷺ رمى فنزل المحضَّب فصلَّى الظهر به هذا قَالَ الإسماعيلي تكلم أحمد في حديث عمرو عن قتادة ولهذا أتى الْبُخَارِيُّ بالمتابعة فَقَالَ: (تَابَعَهُ) أي: تابع عمرو بن الحارث في روايته لهذا الحديث عن قتادة.

(اللَّيْثُ) هو ابن سعد ذكر هذه المتابعة البزار والطَّبْرَانِيُّ من طريق عبد الله ابن صالح كاتب الليث عن اللَّيْث قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (خَالِدٌ) هو ابن يزيد السكسكي بالمهملتين والكافين.

(عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن أبي هلال وقد تقدّم في أول كتاب الوضوء.

(عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامه، (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وقد ذكر البزار والطَّبْرَانِيُّ أَنَّ خَالِدَ بْنَ يَزِيدَ تَفَرَّدَ بهذا الحديث عن سعيد وَأَنَّ اللَّيْثَ تَفَرَّدَ به عن خالد، وَأَنَّ سَعِيدَ بْنَ أَبِي هَلَالٍ لم يرو عن قتادة عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غير هذا الحديث كذا في فتح الباري.

146 - بَاب: إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ

(بَاب) بالتونين (إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ) أي: بعدما طافت طواف الإفاضة الذي هو ركن وجواب إذا محذوف تقديره هل يجب عليها طواف الوداع أو يسقط عنها بسبب الحيض وإذا وجب هل يجبر بدم أو لا؟ (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْبٍ - زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ - حَاضَتْ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ» قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ قَالَ: «فَلَا إِذَا».

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْبٍ) ابْنِ أَخْطَبٍ، (زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ) وَرَضِيَ عَنْهَا (حَاضَتْ) أَي: بَعْدَ أَنْ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ كَمَا تَقْدُمُ فِي بَابِ الزِّيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ.

(فَذَكَرْتُ) بِسُكُونِ الرَّاءِ أَي: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَذَكَرْتُ وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ فَذَكَرَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

(ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَحَابِسْتُنَا هِيَ» بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَفِي رَوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ وَسَقَطَتْ فِي رَوَايَةِ غَيْرِهِ أَي: أَمَانَعْتُنَا مِنَ التَّوَجُّهِ مِنْ مَكَّةَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَرَدْنَا التَّوَجُّهَ فِيهِ ظَنًّا مِنْهُ ﷺ أَنَّهَا مَا طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَتْرَكُهَا وَيَتَوَجَّهُ وَلَا يَأْمُرُ بِهَا بِالتَّوَجُّهِ مَعَهُ وَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى إِحْرَامِهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَقِيمَ حَتَّى تَطْهَرَ وَتَطُوفَ وَتَحِلَّ الْحُلَّ الثَّانِي.

(قَالُوا: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ) أَي: طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ⁽¹⁾، (قَالَ ﷺ): (فَلَا) أَي: فَلَا حَبْسَ عَلَيْنَا (إِذَا) لِأَنَّهَا قَدْ فَعَلَتْ الَّذِي وَجِبَ عَلَيْهَا وَهُوَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ لِأَنَّ حَاصِلَ الْمَعْنَى أَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ سَاقِطٌ عَنْهَا بِسَبَبِ الْحَيْضِ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ طَائِفَةٌ فَقَالُوا: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْفِرَ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الْوَدَاعِ وَلَمْ يَعْذِرُوا فِي ذَلِكَ حَائِضًا بِحَيْضِهَا ذَكَرَهُ الطُّحَاوِيُّ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَإِنَّهُمْ أَمَرُوا الْحَائِضَ بِالْمَقَامِ إِذَا كَانَتْ حَائِضًا لَطَوَافِ الْوَدَاعِ فَكَانَتْهُمْ أَوْجِبُوهَ عَلَيْهَا كَمَا وَجِبَ عَلَيْهَا طَوَافُ الْإِفَاضَةِ وَأَسْنَدَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ عَمْرِو

(1) سِبَاطِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الطَّرِيقِ الَّتِي فِي آخِرِ الْبَابِ أَنَّ صَفِيَّةَ هِيَ قَالَتْ بَلَى وَفِي رَوَايَةِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الَّتِي مَضَتْ فِي بَابِ الزِّيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ حَجَجْنَا فَأَفْضْنَا يَوْمَ النَّحْرِ فَحَاضَتْ صَفِيَّةٌ فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يَرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا حَائِضٌ الْحَدِيثُ.

رضي الله تعالى عنه بإسناد صحيح إلى نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: طافت امرأة بالبيت يوم النحر ثم حاضت فأمر عمر رضي الله عنه بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر وتطوف بالبيت ثم قال وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم عن ذلك وبقي عمر رضي الله عنه فخالفناه لثبوت حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وأشار بذلك إلى أحاديث هذا الباب.

وقد روى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد كان الصحابة رضي الله عنهم يقولون: إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت إلا عمر رضي الله تعالى عنه فإنه كان يقول آخر عهدها بالبيت وقد وافق عمر رضي الله عنه على رواية ذلك عن النبي ﷺ غيره فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي واللفظ لأبي داود من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث ابن عبد الله بن أوس الثقفي قال: أتيت عمر رضي الله تعالى عنه فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض؟ قال: «ليكن آخر عهدها بالبيت» فقال الحارث: كذلك أفتاني رسول الله ﷺ فقال عمر رضي الله عنه: أربت عن بدنك سألتني عن شيء سألت عنه رسول الله ﷺ.

ورواه الترمذي أيضًا ولفظه خررت عن بدنك ومعنى أربت عن بدنك سقطت إرباك وهو جمع أرب وهو العضو ومعنى خررت سقطت وأجاب الطحاوي عن هذا الحديث بأنه نسخ بحديث عائشة رضي الله عنها المذكور وبحديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه الطحاوي فقال حدثنا يونس قال حدثنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه قد خفف عن المرأة الحائض وأخرججه مسلم أيضًا فإن قيل روى الطحاوي أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما فقال حدثنا يونس قال حدثنا سفيان عن سليمان وهو ابن أبي مسلم الأحول عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان الناس ينفرون من كل وجه فقال رسول الله ﷺ: «لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت»، وهذه الرواية لا تدل على سقوط طواف الوداع عن أحد بل تدل على عدمه.

1758، 1759 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ ثُمَّ حَاضَتْ، قَالَ لَهُمْ: تَنْفَرُ، قَالُوا: لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِكَ وَنَدْعُ قَوْلَ زَيْدٍ⁽¹⁾

فالجواب: أن هذا مطلق والأول مقيد فيحمل المطلق على المقيد.
(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ بَنِي دُرَيْمٍ، (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي، (عَنْ عِكْرِمَةَ) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ) أَي: بَعْضُ أَهْلِهَا لِأَنَّ كُلَّهُمْ مَا سَأَلُوهُ وَقَدْ رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيُّوبَ بَلَفَظَ إِنْ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، عَنِ امْرَأَةٍ طَافَتْ) طَوَافُ الْإِفَاضَةِ، (ثُمَّ حَاضَتْ، قَالَ) أَي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (لَهُمْ) أَي: لِلَّذِينَ سَأَلُوهُ (تَنْفَرُ) أَي: هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي طَافَتْ ثُمَّ حَاضَتْ.

(قَالُوا) أَي: السَّائِلُونَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِكَ فَنَدْعُ) بِالْفَاءِ وَنَصَبَ نَدْعُ لِأَنَّهُ جَوَابُ النَّفْيِ وَيُرْوَى وَنَدْعُ بِالْوَاوِ بَدَلَ الْفَاءِ وَالنَّصَبَ عَلَى حَالِهِ.

(قَوْلَ زَيْدٍ) هُوَ ابْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ فَقَالُوا: لَا نَبَالِي أَفْتَيْنَا أَوْ لَمْ تَفْتِنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَقُولُ لَا تَنْفَرُ أَي: حَتَّى تَطُوفَ طَوَافَ الْوُدَاعِ.

(1) فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مَعَ كَوْنِهِ بَحْرًا أَوْ حَبْرًا وَأَحَدَ الْمَكْثَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَحَدَ الْعِبَادَةِ مِنَ فَهَاءِ الصَّحَابَةِ، كَانَ أَصْغَرَ سِنًا مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَدْ نَاهَزَ الْإِحْتِلَامَ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ فِي الرِّوَايَاتِ، وَأَمَّا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَيَقَالُ: إِنَّهُ شَهِدَ أَحَدًا وَيَقَالُ: أَوَّلُ مَشَاهِدِهِ الْخَنْدَقَ وَكَانَتْ مَعَهُ رَايَةُ بَنِي النَّجَارِ يَوْمَ تَبُوكَ وَهُوَ كَاتِبُ الْوَحْيِ وَجَامِعُ الْقُرْآنِ بِأَمْرِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ ذَهَبَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لِيَرْكَبَ فَاْمَسَكَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِالرَّكَابِ فَقَالَ تَنَحَّ يَا ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَا، هَكَذَا نَفْعَلُ بِالْعُلَمَاءِ وَالْكَبَرَاءِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: حِينَ مَاتَ، الْيَوْمَ مَاتَ خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ فِي ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْهُ خَلْفًا كَذَا فِي الْإِصَابَةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ قَوْلُهُ: إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَي: بَعْضُ أَهْلِهَا وَقَدْ رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ أَيُّوبَ بَلَفَظَ إِنْ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ زَادَ الثَّقَفِيُّ فَقَالُوا: لَا نَبَالِي أَفْتَيْنَا أَوْ لَمْ تَفْتِنَا، زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَقُولُ: لَا تَنْفَرُ، وَقَدْ بَسَطَ الْحَافِظُ فِي تَخْرِيجِ رِوَايَاتِ هَذِهِ الْقِصَّةِ وَرَجُوعِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ: إِذَا قَدِمْتُمُ الْمَدِينَةَ فَسَلُّوا، فَقَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَسَأَلُوا، فَكَانَ فِيمَنْ سَأَلُوا أُمَّ سُلَيْمٍ، فَذَكَرَتْ حَدِيثَ صَفِيَّةَ رَوَاهُ خَالِدٌ، وَقَتَادَةُ، عَنْ عِكْرِمَةَ.

(قَالَ) ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (إِذَا قَدِمْتُمُ الْمَدِينَةَ فَاسْأَلُوا) عن ذلك من بها وفي اليونينية: فسلوا بالنقل.

(فَقَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَسَأَلُوا، فَكَانَ فِيمَنْ سَأَلُوا أُمَّ سُلَيْمٍ) برفع أم وفي رواية عبد الوهاب الثقفي فسألوا أم سليم وغيرها وأم سليم بضم السين هي أم أنس رضي الله تعالى عنهما.

(فَذَكَرَتْ) أي: أم سليم (حَدِيثَ صَفِيَّةَ) كذا ذكره مختصراً وساقه الثقفي بتمامه قَالَ فَأَخْبَرْتَهُمْ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَصَفِيَّةِ أَفِي الْخَبَةِ أَنْتِ أَنْكِ لِحَابِسْتِنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا ذَاكَ؟» قَالَتْ عَائِشَةُ: صَفِيَّةٌ حَاضَتْ قِيلَ إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ قَالَ: «فَلَا إِذَا» فَرَجَعُوا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالُوا وَجَدْنَا الْحَدِيثَ كَمَا حَدَّثَنَا (رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (خَالِدٌ) الحذاء، (وَقَتَادَةُ) ابن دُعامة كلاهما، (عَنْ عِكْرِمَةَ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَمَا رَوَاةُ خَالِدٍ فَوَصَلَهَا الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْلَى بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ هَشِيمٍ عَنْهُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِذَا طَافَتْ يَوْمَ النُّحْرِ ثُمَّ حَاضَتْ فَلْتَنْفِرْ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: لَا تَنْفِرْ حَتَّى تَطْهَرَ وَتَطُوفَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ أَرْسَلَ زَيْدٌ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنِّي وَجَدْتُ الَّذِي قُلْتَ كَمَا قُلْتَ وَأَمَا رَوَاةُ قَتَادَةَ فَوَصَلَهَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ اخْتَلَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْمَرْأَةِ إِذَا حَاضَتْ وَقَدْ طَافَتْ بِالْبَيْتِ يَوْمَ النُّحْرِ فَقَالَ زَيْدٌ: يَكُونُ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ.

وقال ابن عباس: تنفر إن شاءت فقالت الأنصار: لا نتابعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدا فَقَالَ: سلوا صاحبكم أم سليم فقالت حضت بعدما طفت بالبيت فأمرني رسول الله ﷺ أن انفري وحاضت صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقالت لها عَائِشَةُ: حبستنا فأمرها النبي ﷺ أن تنفر، ورواه سعيد بن أبي عروبة في كتاب المناسك عن قتادة عن عكرمة نحوه وقال فيه لا نتابعك إذا خالفت زيدا بن ثابت

1760 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ،

وقال فيه: وأنبأت أن صفية بنت حُيَيٍّ حاضت بعد ما طافت بالبيت يوم النحر فقالت لها عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: الخيبة لك حبستينا فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر أن تنفر هذا قَالَ: قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: طريق قتادة هذه هي المحفوظة وقد شذ عباد بن العوام فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مختصرًا في قصة أم سليم، انتهى.

قال العيني: أَخْرَجَهُ الطحاوي من طريقه قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي داود قَالَ حَدَّثَنَا سعيد بن سليمان الواسطي قَالَ نا عباد بن العوام عن سعيد عن قتادة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أم سليم حاضت بعدما أفاضت يوم النحر فأمرها النبي ﷺ أن تنفر إسناده صحيح ورجاله ثقات فما باله أن يكون شاذًا وطريق قتادة لا ينافي أن تكون طريق غيره محفوظة أيضًا.

تنبيه:

قال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولقد اختصر الْبُخَارِيُّ حديث عكرمة جدًّا ولولا تخريج هذه الطرق لما ظهر المراد منه وقد روى هذه القصة طاوس عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا متابعًا لعكرمة أَخْرَجَهُ مسلم والنسائي والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس كنت مع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذ قَالَ له زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تفتي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فَقَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أما لا فسل فلانة الأنصارية الحديث وقد عرف برواية عكرمة الماضية: أن الأنصارية هي أم سليم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وأما ما في رواية الإسماعيلي حيث زاد فيه فَقَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سل أم سليم وصواحبها هل أمرهن رسول الله ﷺ بذلك فسألهن فقلن قد أمرنا رسول الله ﷺ بذلك فَقَالَ الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تسمية الصواحب، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الفراهيدي قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وهو ابن خالد قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبد الله، (عَنْ أَبِيهِ) طاوس بن كيسان،

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «رُخِّصَ لِلْحَائِضِ أَنْ تَتَفَرَّ إِذَا أَفَاضَتْ».
 1761 - قَالَ: وَسَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَتَفَرُّ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: بَعْدُ إِنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ «رَخَّصَ لَهُنَّ».

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، قَالَ: رُخِّصَ لِلْحَائِضِ) عَلَى بِنَاءٍ
 لِلْمَفْعُولِ وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ حَسَّانٍ عَنْ وَهَبٍ عَنْهُ النَّسَائِيُّ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 لِلْحَائِضِ (أَنْ تَتَفَرَّ) بِكَسْرِ الْفَاءِ (إِذَا أَفَاضَتْ) أَيُ: طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ قَبْلَ أَنْ
 تَحِيضَ.

(قَالَ) أَيُ: طَاوُسٌ بِالإِسْنَادِ السَّابِقِ: (وَسَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) ابْنَ الْخَطَّابِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تَتَفَرُّ) أَيُ: حَتَّى تَطْهَرَ وَتَطُوفَ لِلْوَدَاعِ.
 (ثُمَّ سَمِعْتُهُ) أَيُ: ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (يَقُولُ: بَعْدُ) بَضْمُ الدَّالِ
 أَيُ: بَعْدَ أَنْ قَالَ لَا تَتَفَرُّ.

(إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ «رَخَّصَ لَهُنَّ») أَيُ: لِلْحَيْضِ بَعْدَ أَنْ طَفَنَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ فِي
 تَرْكِ طَوَافِ الْوَدَاعِ وَهَذَا مِنْ مَرَاسِيلِ الصَّحَابَةِ وَكَذَا مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ
 وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَنْ حَجَّ فَلْيَكُنْ آخِرَ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ إِلَّا الْحَيْضَ
 رَخَّصَ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ
 وَيَبِينُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَرِيبًا مِنْ سَتَيْنِ عَنْ الْحَائِضِ لَا تَتَفَرُّ حَتَّى يَكُونَ
 آخِرَ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنَّهُ رَخَّصَ لِلنِّسَاءِ وَكَذَا مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ
 مِنْ طَرِيقِ عَقِيلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 يَسْأَلُ عَنِ النِّسَاءِ إِذَا حَضْنَ قَبْلَ الْفَرَسِ وَقَدْ أَفْضَنَ يَوْمَ النِّحْرِ فَقَالَ إِنْ عَائِشَةُ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَذَكَّرُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَخْصَةَ لَهُنَّ وَذَلِكَ قَبْلَ مَوْتِهِ
 بِعَامٍ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ قَبْلَ مَوْتِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 بِعَامٍ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَفْتِي بِمَنْعِهِنَّ عَنِ الْفَرَسِ إِلَّا بِالطَّوَافِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ
 ذَلِكَ حِينَ بَلَغَهُ خَبَرُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ.

1762 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَبَيَّنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ وَلَمْ يَحِلَّ، وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَطَافَ مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَحَاضَتْ هِيَ، فَتَسَكَّنَا مَنَاسِكَنَا مِنْ حَجَّنَا، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ، لَيْلَةُ النَّفْرِ،

وروى ابن أبي شيبة أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف الوداع قَالَ الشَّافِعِيُّ كَانَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة أولاً ثم بلغته الرخصة فعمل بها.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح العين المهملة وتخفيف الواو وبعد الألف نون هو الوضاح بن عبد الله الشكري، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد النخعي وهو خال ابراهيم، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: خَرَجْنَا) من المدينة (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) في حجة الوداع (وَلَا نَرَى) بضم النون أي لا نظن وفي نسخة: ولا نرى بفتحها (إِلَّا الْحَجَّ) أي: لا نعرف غيره ولم يكونوا يعرفون العمرة في أشهر الحج.

(فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ) مكة، (فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَبَيَّنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ) هو من باب علفته تبنا وماء بارداً أو على طريق المجاز.

(وَلَمْ يَحِلَّ) بفتح أوله أي: من إحرامه.

(وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، فَطَافَ) وفي رواية أبي الوقت وطاف بالواو دون الفاء.

(مَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ نِسَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَحَلَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ) منهم.

(فَحَاضَتْ هِيَ) أي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وكان ابتداء حيضها بسرف يوم

السبت لثلاث خلون من ذي الحجة.

(فَتَسَكَّنَا مَنَاسِكَنَا مِنْ حَجَّنَا، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ) بفتح الحاء وسكون

الصاد المهملتين وفي رواية أبي ذر والحموي والمستملي ليلة الحصباء بالمد.

(لَيْلَةُ النَّفْرِ) عطف بيان الميلَة الحصبَة أو بدل أو خبر مبتدأ محذوف أي:

قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّ أَصْحَابِكَ يَرْجِعُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ غَيْرِي، قَالَ: «مَا كُنْتُ تَطُوفِينَ بِالْبَيْتِ لِيَايِي قَدِمْنَا» قُلْتُ: لَا⁽¹⁾،

هي ليلة النفر والنفر بفتح النون وإسكان الفاء وبفتحها أَيضًا قَالَ الجوهري يقال يوم النفر وليلة النفر لليوم الذي ينفر الناس فيه من منى وقيل ليلة الحصبة هي التي تتقدم النفر من منى قبلها فهي شبيهة بليلة عرفة وقيل فيه رد على من قَالَ كل ليلة تسبق يومها إلا ليلة عرفة فَإِنْ يومها يسبقها فقد شاركتها ليلة النفر في ذلك، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم إن قوله ليلة بالرفع في الموضعين على أن كان تامة وقال في التنقيح وجوز رفع الأولى ونصب الثانية وعكسه ولم يبين وجهه قَالَ في المصاييح ولا يمكن أن يكون نصب ليلة النفر على أنه خبر كان إذ لا معنى له وإنما كان تامة وليلة النفر منصوب بمحذوف تقديره أعني ليلة النفر وأما نصب الأولى ورفع الثانية فوجهه أن يجعل كان ناقصة واسمها ضمير يعود إلى الرحيل المفهوم من السياق وليلة الحصبة خبرها وليلة النفر خبر مبتدأ محذوف أي: هي ليلة النفر، انتهى.

والذي في اليونينية رفعهما وفي رواية أبي ذر ليلة الحصبة ليلة النفر بنصبهما (قَالَتْ) أي: عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُلُّ أَصْحَابِكَ يَرْجِعُ بِحَجٍّ) منفرد عن العمرة.
(وَعُمْرَةٍ) منفرد عن الحج.

(غَيْرِي) فَإني أرجع بحج ليس لي عمرة منفردة عن الحج.

(قَالَ ﷺ): «مَا كُنْتُ تَطُوفِينَ بِالْبَيْتِ» بحذف النون تخفيفا وقيل حذفها من غير ناصب وجازم لغة فصيحة وفي رواية أبي ذر: تطوفين بإثباتها.

(لِيَايِي قَدِمْنَا) مكة، (قُلْتُ: لَا) هكذا في رواية الأكثرين وفي رواية أبي ذر

(1) قال الكرماني: فَإِنْ قلت في بعض النسخ «بلى» مكان «لا» فما توجيهه؟ قلت يستعمل بلى بحسب العرف مكان استعمال نعم مقررًا لما سبق فمعناه كمنى كلمة النفي اهـ.
قلت: ووقع في نسخة الفتح ههنا قلت لا، قال الحافظ كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر عن المستملي قلت بلى، وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف اهـ.
وهكذا قال غيره من الشراح. قلت: وما يظهر لهذا العبد الضعيف أن الصواب في رواية أبي =

عن المستملي قلت بلى قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ وهي محمولة على أن المراد ما كنت طفت وقال الْكِرْمَانِيُّ والغرض من السؤال أنك ما كنت متمتعة فلما قالت لا كما رواه مسدد وأمرها بالعمرة فإن قلت لا يلزم من نفي التمتع الاحتياج إلى العمرة لاحتمال أن تكون قارنة قلت الأكثر على أنها كانت قارنة ورواية مسلم صريحة بقرانها وأمرها رسول الله ﷺ بالعمرة نافلة تطيباً لقلبها حيث أرادت أن تكون لها عمرة منفردة مستقلة، وأما إن كانت مفردة فالأمر بالعمرة إنما هو على سبيل الإيجاب فإن قلت في بعض النسخ بلى مكان لا فما توجيهه إذ تكون

= النعمان لفظ بلى، وأشار الإمام البخاري في آخر الحديث بقوله قال مسدد: قلت لا على اختلاف الروايات، ثم رجحه بقوله تابعه جرير عن منصور في قوله لا، فلو كان لفظ لا في حديث أبي النعمان أيضًا لم يبق حاجة إلى قوله قال مسدد لا، ولا لذكر متابعة جرير فالظاهر أن لفظ بلى وقع وهماً عن أبي النعمان إذ رواه مسدد عن أبي عوانة بلفظ لا وتابعه جرير عن منصور في لفظ لا، فلو صح لفظ بلى فيما أن يحمل على ما حملة الشيخ والشرح من كونه بمعنى لا، أو يحمل على وهم أبي النعمان، أو على نسيان عائشة رضي الله تعالى عنها كما قيل، وترجم الإمام البخاري رحمه الله على هذا الحديث باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت، وقد عرفت فيما سبق أن المسألة كانت خلافة في زمن الصحابة، وجمهور العلماء على أنه يجوز للحائض الخروج من مكة بدون طواف الوداع ففي الأوجز الحائض يجوز لها الخروج من مكة إن فرغت عن طواف الإفاضة ولا يجب عليها التوقف لطواف الوداع عند الأئمة الأربعة سواء قيل بوجوبه أو سنيته، على الاختلاف بينهم في ذلك كما تقدم، قال الموفق: المرأة إذا حاضت قبل أن تودع خرجت ولا وداع عليها أو فدية، وهذا قول عامة فقهاء الأمصار، وقد روي عن عمر رضي الله عنه وابنه أنهما أمرا الحائض بالمقام لطواف الوداع وكان زيد بن ثابت يقول به ثم رجع عنه، وروي عن ابن عمر أنه رجع إلى قول الجماعة أيضًا، وقد ثبت التخفيف عن الحائض بحديث صفية، وقال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالأمصار: ليس على الحائض طواف وداع وروينا عن عمر وابنه وزيد بن ثابت أنهم أمروا بالمقام لطواف الوداع وثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك وبقي عمر رضي الله عنه فخالقناه لثبوت حديث عائشة، وقد روى ابن أبي شبة عن القاسم بن محمد كان الصحابة يقولون: إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت، إلا عمر رضي الله عنه فإنه كان يقول يكون آخر عهدها بالبيت، وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي ﷺ غيره، فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي واللفظ لأبي داود عن الحارث الثقفي قال: أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف يوم النحر ثم تحيض قال ليكن آخر عهدها بالبيت، فقال الحارث: كذلك أفناني رسول الله ﷺ، واستدل الطحاوي بحديث عائشة وأم سليم على نسخ حديث الحارث اهـ. مختصرًا من الأوجز.

قَالَ: «فَاخْرُجِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، وَمَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا». فَخَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَحَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُبَيْبٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَقَرَى حَلَقَى».....

حينئذ متمتعة فلم أمرها بالعمرة قلت يستعمل بلى بحسب العرف استعمال نعم مقررًا لما سبق فمعناه معنى كلمة النفي، انتهى.

(قَالَ) ﷺ: (فَاخْرُجِي مَعَ أَخِيكَ) عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ) لما سألها أكانت متمتعة قالت لا وقد تقدم عن الْكِرْمَانِيِّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ التَّمَتُّعِ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْعُمْرَةِ لِحَوَازِ أَنْ تَكُونَ قَارِنَةً كَمَا عِنْدَ الْأَكْثَرِ إِلَّا أَنَّهُ أَمَرَهَا ﷺ بِالْعُمْرَةِ تَطْيِيبًا لِقَلْبِهَا حَيْثُ أَرَادَتْ عُمْرَةً مُنْفَرِدَةً.

(وَمَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا) بنصب مكان على الظرفية وقد سبق في باب قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: 197] ثم أتينا ههنا أي: المحضَّب قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَخَرَجْتُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَحَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُبَيْبٍ) أي: في أيام منى وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الإدلاج من المحضَّب أن حيضها كان ليلة النفر وعند مسلم زاد الحكم عن إِبْرَاهِيمَ لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ إِذَا صَفِيَّةَ عَلَى بَابِ خَبَائِهَا كَثِيَّةَ حَزِينَةٍ.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَقَرَى حَلَقَى) وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفر من منى واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سابقًا على الوقت الذي رآها فيه على باب خبائها الذي هو وقت الرحيل بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعًا من الإرادة المذكورة. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: عقرى حلقي بالفتح فيهما ثم السكون وبالقصر على وزن فعلى من غير تنوين هكذا في الرواية ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد لأن معناه الدعاء بالعقر والحلق كما يقال سقيا ورعيا ونحو ذلك من المصادر التي يدعى بها وعلى الأول هو نعت لا دعاء ثم معنى عقرى عقرها الله أي: جرحها

إِنَّكَ لَحَابِسْتُنَا، أَمَا كُنْتَ تُطْفِتِ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: «فَلَا بَأْسَ أَنْفِرِي»

وجعلها عاقر لا تلد وقيل عقر قومها ومعنى حلقى حلق شعرها وهو زينة المرأة أو أصابها وجع في حلقها أو حلق قومها بشؤمها أي: أهلكهم.

وحكى الْقُرْطُبِيُّ: أنها كلمة تقولها اليهود للحائض فهذا أصل هاتين الكلمتين ثم اتسع العرب في قولهما بغير إرادة حقيقتهما كما قالوا قاتله الله وتربت يداك ونحو ذلك.

وقال الزركشي ابن بطال: فيه توبيخ الرجل أهله على ما يدخل الناس بسببها كما وبخ الصديق عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة العقد وتعقبه ابن المنير بأنه لا يمكن أن يحمل على التوبيخ لأن الحيض ليس من صنيعها وقد جاء في الحديث الآخر أن هذا الأمر كتبه الله تعالى على بنات آدم وإنما هذا القول يجري مجرى التعجب ولم يقصد معناه.

وقال الْقُرْطُبِيُّ وغيره شتان بين قوله ﷺ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما حاضت معه في الحج: «هذا شيء كتبه الله على بنات آدم» لما يشعر به من الميل لها والحنو عليها بخلاف صفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وتعقبه الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: بأنه ليس فيه دليل على اتضاع قدر صفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عنده لكن اختلف الكلام باختلاف المقام فعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دخل عليها النبي ﷺ وهي تبكي أسفاً على ما فاتها من النسك فسلاها بذلك وصفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فأبدت له المانع فناسب كل منهما ما خاطبها به في تلك الحالة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(إِنَّكَ لَحَابِسْتُنَا) عن السفر بسبب الحيض المانع من طواف الإفاضة.

(أَمَا كُنْتَ تُطْفِتِ يَوْمَ النَّحْرِ؟) طواف الإفاضة.

(قَالَتْ: بَلَى) طفت، (قَالَ) ﷺ: «(فَلَا بَأْسَ أَنْفِرِي)» بكسر الفاء وهذا بيان لقوله في الرواية الماضية في أول الباب فلا إذا وفي رواية أبي سلمة قَالَ: اخرجوا.

وفي رواية عمرة: اخرجي.

فَلَقِيْتُهُ مُضْعِدًا عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَا مُنْهَبِطٌ، أَوْ أَنَا مُضْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ، وَقَالَ مُسَدَّدٌ: قُلْتُ: لَا، تَابَعَهُ جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ فِي قَوْلِهِ: لَا.

وفي رواية الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْمَغَازِي: فُلْتَنَفَرُ وَمَعَانِيهَا مُتَقَابِرَةٌ وَالْمَرَادُ بِهَا كُلُّهَا الرِّحِيلُ مِنْ مَنَى إِلَى جِهَةِ الْمَدِينَةِ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَلَقِيْتُهُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِالْمَحْصَبِ حَالُ كَوْنِهِ (مُضْعِدًا) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكسْرِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى صَاعِدًا إِذَا صَعِدَ لُغَةً فِي صَعْدٍ (عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ، وَأَنَا) أَي: وَالْحَالُ أَنَا (مُنْهَبِطٌ) عَلَيْهِمْ، (أَوْ أَنَا مُضْعِدَةٌ) عَلَيْهِمْ.

(وَهُوَ) أَي: وَالْحَالُ إِنَّهُ (مُنْهَبِطٌ) عَلَيْهِمْ بِالشَّكِّ مِنَ الرَّوَايَةِ.

(وَقَالَ مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ، (قُلْتُ: لَا) رَوَاهُ مُسَدَّدٌ فِي مَسْنَدِهِ وَلَفْظُهُ مَا كُنْتُ طِفْتُ لِيَالِي قَدَمِنَا قُلْتُ لَا وَهَذَا التَّعْلِيْقُ لَمْ يَقَعْ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَثَبِتَ لغيرِهِ. (تَابَعَهُ) وَفِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَتَابَعَهُ بِالْوَاوِ أَي: تَابَعَ مُسَدَّدًا.

(جَرِيرٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ (فِي قَوْلِهِ: لَا) وَهَذِهِ الْمُتَابَعَةُ سَبَقَتْ مَوْصُولَةٌ فِي بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ وَقَالَ فِيهِ مَا كُنْتُ طِفْتُ لِيَالِي قَدَمِنَا مَكَّةَ قُلْتُ لَا وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهِهُ مَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِيِّ مِنْ قَوْلِ بُلَى بَدَلَ لَا.

وَمِنْ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ رُكْنٌ وَأَنَّ طَوَافَ الْوُدَاعِ وَاجِبٌ أَوْ سَنَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ وَمِنْهَا أَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ لَصَحَّةِ الطَّوَافِ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَفِيهِ: تَأْمَلْ، فَافْهَمْ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ يُلْزَمُ أَمِيرَ الْحَاجِّ أَنْ يُوَخِّرَ الرِّحِيلَ لِأَجْلِ مَنْ تَحِيضُ مِمَّنْ لَمْ تَطْفُ لِلْإِفَاضَةِ وَرَدَ هَذَا بِاحْتِمَالٍ أَنْ تَكُونَ إِرَادَتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَأْخِيرَ الرِّحِيلِ إِكْرَامًا لَصَفِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا احْتَبَسَ بِالنَّاسِ عَلَى عَقْدِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ الثَّقَفِيُّ فِي فَوَائِدِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا أَمِيرَانَ وَلَيْسَا بِأَمِيرَيْنِ مِنْ تَبَعِ جَنَازَةِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ

ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها والمرأة تحج أو تعتمر مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم فلا دلالة فيه على الوجوب إن كان صحيحاً وإن في إسناد كل منهما ضعفاً شديداً وقد ذكر مالك في الموطأ أنه يلزم الجمال أن يحتبس لها إلى انقضاء أكثر مدة الحيض وكذا على النفساء واستشكله ابن المواز بأن فيها تعريضاً للفساد كقطع الطريق وأجابه القاضي عياض بأن محل ذلك أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم.

فائدة:

سقطت الهمزة من قوله أو أنا مصعدة في رواية ابن عساكر كما في الفرع حيث رقم على الهمزة علامة السقوط له، والظاهر أن العلامة البدر الدماميني شرح عليها فقال جمعت بين جعل أول الحالين للأخير من صاحبي الحال وثانيهما للأول وبين العكس، وصرح قوم بأولوية الوجه الأول لاشتماله على فصل واحد بخلاف الثاني لاشتماله على فصلين، انتهى.

أي: جمعت بين أول الحالين الذي هو مصعداً للأخير من صاحبي الحال الذي هو ضمير المفعول في لقيته وثانيهما الذي هو وأنا منهبطة لصاحب الحال الأول الذي هو ضمير الفاعل وهو التاء وبين العكس بأن جعلت الثاني من الحالين الذي هو وهو منهبط للأخير من صاحبي الحال الذي هو ضمير المفعول والأول الذي هو مصعدة للأول الذي هو ضمير الفاعل وقوله لاشتماله أي: الأول على فصل واحد وهو وأنا بخلاف الثاني لاشتماله على فصلين هما أنا وهو فإن قيل قوله وصرح قوم بأولوية الوجه الأول مخالف لقول صاحب المغني حيث قال ويجب.

كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلاً للفصل فصرح بالوجوب فالجواب أنّ الرضى قال: إن كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل جائز على ضعف لا واجب ثم إن قولها فلقيته مصعداً وأنا منهبطة وأنا مصعدة وهو منهبط مشكل على هذه الرواية لأن وقوع الإصعاد والانهباط في زمان واحد

147 - بَابُ مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ

1763 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ، عَقَلْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ: «بِمَنَى»، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟ قَالَ: «بِالْأَبْطَحِ» أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أُمَرَاؤُكَ.

1764 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُتَعَالِ بْنِ طَالِبٍ،

ومكان واحد من شخص واحد محال فيحمل على تعدد الزمان والمكان.

147 - بَابُ مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ

(بَابُ مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْأَبْطَحِ) من صلى العصر يوم النفر وهو يوم الرجوع من منى بالأبطح أي: البطحاء التي بين مكة ومنى وهي ما انبطح من الوادي واتسع وهي التي يقال لها المحصب والمعرس وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العنزي الزمن البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ) ابن يعقوب الأزرق الواسطي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: (الثَّوْرِيُّ)، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ) بضم الراء وفتح الفاء على صيغة التصغير من الرفع.

(قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ، عَقَلْتَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة. (قَالَ: «بِمَنَى»، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفْرِ؟) من منى.

(قَالَ) صلى: («بِالْأَبْطَحِ») وهو المحصب وهذا هو موضع الترجمة.

(أَفْعَلُ كَمَا يَفْعَلُ أُمَرَاؤُكَ) أي: صلي حيث يصلون ولا تخالفهم لئلا ينالك منهم شيء تكرهه وفيه دليل على الجواز والحديث قد مر في باب أين صلى الظهر يوم التروية وقد مر أيضًا ما يتعلق به هناك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُتَعَالِ) بحذف الياء وروي بإثباتها.

(ابْنُ طَالِبٍ) الْأَنْصَارِيُّ البغدادي مات سنة ست وعشرين ومائتين قَالَ:

حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ قَتَادَةَ، حَدَّثَهُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ».

148 - باب الْمُحَصَّبِ (1)

(حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد، (عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ) بفتح العين، (أَنَّ قَتَادَةَ) ابن دعامة (حَدَّثَهُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية أبي ذر: أن أنس بن مالك رضي الله عنه (حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَرَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحَصَّبِ) أي: الأبطح وهو متعلق بقوله صلى وقوله ورقد عطف عليه.

(ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ) به طواف الوداع وقد مر أن قوله صلى الظهر لا ينافي أنه ﷺ لم يرم إلا بعد الزوال لأنه رمى فنفر فنزل المحصب فصلى به الظهر. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

148 - باب الْمُحَصَّبِ

(باب الْمُحَصَّبِ) بضم الميم على وزن مُحَمَّد اسم لمكان متسع بين مكة

(1) قال الحافظ: بمهملتين ثم موحدة بوزن محمد أي ما حكم النزول به، نقل ابن المنذر الاختلاف في استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك وبسط الكلام على الاختلاف في ذلك في الأوجز مع ذكر الروايات المختلفة في هذا الباب وفيه قال النووي في شرح مسلم: مذهب الشافعي ومالك والجمهور استحبابه اقتداء برسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين وغيرهم وأجمعوا على أن من تركه لا شيء عليه، وقال ابن القيم: قد اختلف السلف في التحصيب هل هو سنة أو منزل اتفاقي على القولين، وقال الأبي: اختلف السلف في ذلك فرأى ذلك مالك والشافعي اقتداء بفعله ﷺ ولم يره بعضهم، وقال إنما نزل به رسول الله ﷺ لأنه أسمع لخروجه، وفي المدونة: استحباب مالك لمن يقتدى به أن لا يدع النزول بالأبطح ووسع لمن لا يقتدى به تركه يعني بذلك سرا، وفي العلانية يفتى بنزوله لجميع الناس، قال الدردير: هذا إذا كان غير متعجل ولم يكن رجوعه يوم الجمعة، وإلا فلا يندب، وفي الهداية كان نزوله ﷺ قصدا وهو الأصح حتى يكون النزول به سنة على ما روي أنه ﷺ قال لأصحابه: «إنا نازلون غدا خيف بني كنانة» الحديث، فعرفنا أنه نزل إراءة للمشركين لطيف صنع الله به فصار سنة كالرمل، وفي البناية قوله الأصح احترازا عما قاله بعض أصحابنا إنه ليس بسنة لحديث ابن عباس، وعن هذا =

ومنى وهو أقرب إلى منى ويقال له الأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة والمراد

قال الشافعي: التحصيب مستحب وليس بسنة وبه قال مالك اه مختصراً من الأوجز. قال الحافظ: قوله ليس التحصيب بشيء أي: من أمر المناسك الذي يلزم فعله، قاله ابن المنذر، وروى أحمد من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة والله ما نزلها إلا من أجلي وروى مسلم وأبو داود وغيرهما عن أبي رافع قال لم يأمرني رسول الله ﷺ ولكن جئت فضربت قبته فجاء فنزل اه، لكن لما نزله النبي ﷺ ولكن جئت فضربت قبته فجاء فنزل اه. لكن لما نزله النبي ﷺ كان النزول به مستحباً وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر ينزلون بالأبطح، وسيأتي للمصنف في الباب الذي يليه بدون ذكر أبي بكر، ومن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة قال نافع وقد حصب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده، فالحاصل أن من نفى أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ومن أثبت كابن عمر أراد دخوله في عموم التأسى بأفعاله ﷺ لا الإلزام بذلك اه. وبذلك جزم الشيخ قدس سره في الكوكب الدرّي إذ قال: النزول فيه ليس مما يتعلق بالحج وإنما هو سنة على حدة فما قيل التحصيب ليس بشيء أريد به في الحج وحيثما قيل التحصيب سنة فالمراد على إفرازه من الحج وعلى حدة. قال العيني: باب المحصب وقال النووي: والأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة اسم لشيء واحد اه.

وقال القسطلاني: المحصب اسم لمكان متسع بين مكة ومنى وهو أقرب إلى منى، ويقال له: الأبطح والبطحاء وخيف بني كنانة وحده ما بين الجبلين إلى المقبرة، اه. ثم قال العيني: في باب النزول بذّي طوى الخ بدون الألف واللام في رواية الأكثرين وفي رواية المستملي والسرخسي بذّي الطوى بالألف واللام ويجوز في الطاء الحركات الثلاث، والأفصح فتحها، ويجوز صرف طوى ومنعه وهو موضع بأسفل مكة في صوب طريق العمرة المعتادة، وقيل: هو بين مكة والتنعيم اه.

قلت: واختلفوا في ذّي طوى، هل هو الأبطح أو غيره؟ قال صاحب المعجم: طوى واد بمكة، وقال الداوودي: هو الأبطح وليس كما قال. وقال الحافظ قوله: باب من نزل بذّي طوى إذا راجع من مكة تقدم الكلام على النزول بذّي طوى والمبيت بها إلى الصبح لمن أراد أن يدخل مكة في أوائل الحج، والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضاً للمراجع من مكة، وغفل الداوودي فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت بالمحصب فجعل ذا طوى هو المحصب وهو غلط منه، وإنما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى فيصبح سائراً إلى أن يصل إلى ذّي طوى فينزل بها ويبيت، فهذا الذي يدل عليه سياق حديث الباب.

قلت: وظاهر ميل البخاري إلى كلام الداوودي ولعله هو مبنى كلام الشيخ إذ جعل المحصب وذا طوى واحداً فإن الإمام البخاري ذكر في باب النزول بذّي طوى أحاديث نزول المحصب، وسكت الحافظ وتبعه القسطلاني عن بيان المطابقة بين الترجمة والحديث، وأتى العيني بتوجيهات بعيدة.

1765 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلُ نَبِيِّ ﷺ،»

حكم النزول به وقد نقل ابن المنذر الاختلاف في استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أَي: الثَّوْرِيُّ، (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بن الزبير ابن العوام⁽¹⁾، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: إِنَّمَا كَانَ) أَي: المحصب (مَنْزِلُ) بالرفع قَالَ ابن مالك في رفعه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يجعل ما بمعنى الذي واسم كان ضمير يعود إلى المحصب وخبرها محذوف والتقدير إن الذي كان هو يعني أن المنزل الذي كان المحصب إياه منزل فمنزل خبر إن.

الثاني: أن يكون ما كافة ومنزل اسم كان وخبرها ضمير محذوف عائد إلى المحصب وفي هذا الوجه تعريف الخبر وتنكير الاسم إلا أنه نكرة مخصصة بصفتها فسهل لذلك.

الثالث: أن يكون منزل منصوباً في اللفظ إلا أنه كتب بلا ألف على لغة ربيعة فإنهم يقفون على المنصوب المنون بالسكون. انتهى.

وتعقبه البدر الدماميني: بأن الوجه الثالث ليس توجيهاً للرفع بوجه وقد قَالَ أولاً في رفعه ثلاثة أوجه أي: رفع منزل وعد الثالث منها وهو مقتض للنصب لا للرفع ثم كيف يتجه هذا مع ثبوت الرواية بالرفع وهل هذا إلا مقتض لكون الراوي اعتمد على صورة الخط فظنه مَرْفُوعاً أفنظن به كذلك ولم يستند فيه إلى رواية هذا وفي رواية أبي ذر إنما كان أي: المحصب منزلاً بالنصب.

(بَنْزَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ) أَي: وليس من السنة والدليل عليه ما رواه مسلم من طريق عبيد الله ابن نمير عن هشام عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزل رسول الله ﷺ لأنه كان أسمع لخروجه إذا خرج.

(1) وفي رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن هارون حدثنا سفيان حدثنا هشام.

لِيَكُونَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ» يَعْنِي بِالْأَبْطَحِ.

1766 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو: عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

(لِيَكُونَ) أي: النزول به (أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ) أي: أسهل لتوجهه ورجوعه إلى المدينة ليستوي في ذلك البطيء والمعتذر ويكون مبيتهم وقيامهم في السحر ورحيلهم بأجمعهم إلى المدينة.

(يَعْنِي) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بِالْأَبْطَحِ) يتعلق بقوله ينزله وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني تعني الأبطح بإسقاط حرف الجر.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عينية، (قَالَ عَمْرُو) هو ابن دينار وفي رواية ابن عساكر سقط لفظ قَالَ عمرو: (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح وأخرج هذا الحديث مسلم أيضًا من طريق سُفْيَانَ ابن عينة عن عمرو عن عطاء وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عن علي بن حجر عن سُفْيَانَ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عن ابن أبي عمر عن سُفْيَانَ عن عمرو إلى آخره وقال هذا حديث حسن صحيح.

وذكر الدارقطني أن هذا حديث علي بن حجر قَالَ ابن عساكر يعني تفرد به وابن عينة سمعه من حسن بن صالح عن عمرو بن دينار يعني أنه دلّسه هنا عن عمرو وتعقب بأن الحُمَيْدِيَّ أَخْرَجَهُ في مسنده عن سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عمرو وكذلك رواه ابن أبي عمر وعبد الجبار بن العلاء وجماعة غيرهما ورواه الإسماعيلي من حديث أبي خيثمة عن سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عمرو وكذا رواه أَبُو نُعَيْمٍ الحافظ من طريق عبد الله بن الزبير حدثنا سُفْيَانَ حَدَّثَنَا عمرو فقد صرح أبو خيثمة وأبو نعيم والحُمَيْدِي وغيرهم بالتحديث بين سُفْيَانَ وعمرو فانتفت تهمة التدليس.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَيْسَ التَّحْصِيبُ) أي: النزول بالمحصب وهو الْأَبْطَحُ (بِشَيْءٍ) من أمر المناسك الذي يلزم فعله.

(إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) للاستراحة بعد الزوال فصلى فيه

العصرين والمغربين وبات فيه ليلة الرابع عشر لكن لما نزل به رسول الله ﷺ كان النزول به مستحباً اتباعاً له وقد فعله الخلفاء بعده رواه مسلم من طريق عبد الرزاق عن عبيد الله عن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما ينزلون بالأبطح ومن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يرى التحصيب سنة قال نافع وقد حصب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده، ولما روى الترمذي حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ينزلون بالأبطح قال وفي الباب عن عائشة وأبي رافع وابن عباس رضي الله عنهم أما حديث عائشة رضي الله عنها فقد أخرجه الأئمة الستة وقد روى أحمد من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت ثم ارتجل حتى نزل الحصبة قالت والله ما نزلها إلا من أجلي.

وأما حديث أبي رافع رضي الله عنه فقد أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما من رواية سُفيان بن عيينة عن صالح بن كيسان عن سليمان بن يسار عن أبي رافع رضي الله عنه قال: لم يأمرني رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكن جئت فضربت قبتة فجاء فنزل وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فقد سمعته آنفاً.

قال الخطابي: التحصيب هو أنه إذا نفر من منى إلى مكة للتوديع يقيم بالمحصب حتى يهجع به ساعة ثم يدخل مكة وليس بنسك من مناسك الحج إنما نزله رسول الله ﷺ للاستراحة، وقال بعض العلماء: كان نزوله ﷺ به شكراً لله تعالى على الظهور بعد الاختفاء وعلى إظهار دين الله تعالى بعدما أراد المشركون من إخفائه وإذا تقرر أن نزول المحصب لا تعلق له بالمناسك فهل يستحب لكل أحد أن ينزل فيه إذا مر به يحتمل أن يقال باستحبابه مطلقاً، ويحتمل أن يقال باستحبابه للجمع الكثير إظهار الشكر لله تعالى على رد كيد الكفار وإبطال ما أرادوه. وقال الحافظ عبد العظيم المنذري التحصيب مستحب عند جميع العلماء وقال الشيخ زين الدين العراقي وفيه نظر لأن الترمذي حكى استحبابه عن بعض العلماء.

149 - باب النَّزُولِ بِذِي طُوًى، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ،
وَالنَّزُولِ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

وحكى النَّوَوِيُّ استحبابه عن مذهب الشَّافِعِيِّ ومالك والجمهور: وهذا هو الصواب وقد كان من أهل العلم من لا يستحبه فكانت أسماء وعروة بن الزبير لا تحسبان حكاه ابن عبد البر في الاستذكار عنهما وكذلك سعيد بن جبير فقليل لإبراهيم إن سعيد بن جبير لا يفعله فَقَالَ قد كان يفعله ثم بدا له وقال ابن بطال: وكانت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا تحسب ولا أسماء وهو مذهب عُرْوَةَ والحاصل أن من نفى أنها سنة كعائشة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ومن أثبتته كابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أراد دخوله في عموم التَّأْسِي بِأَفْعَالِهِ ﷺ لا الإلزام بذلك ويستحب أن يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويأتي إن شاء الله تعالى نحوه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الباب الذي يليه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

149 - باب النَّزُولِ بِذِي طُوًى، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ،
وَالنَّزُولِ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

(باب النَّزُولِ بِذِي طُوًى) بدون الألف واللام في رواية الأكثرين، وفي رواية المستملي والسرخسي بذى الطوى بالألف واللام ويجوز في الطاء الحركات الثلاث والأفصح فتحها ويجوز صرف طوى ومنعه وهو موضع بأسفل مكة في صوب طريق العمرة المعتادة وقيل هو بين مكة والتنعيم.

(وَالنَّزُولِ) بالجر عطفًا على النزول السابق (بِالْبَطْحَاءِ) بالمد هو التراب الذي في مسيل الماء وقيل: إنه مجرى السيل إذا جف واستحجر.

(الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ) صفة البطحاء واحترز به عن البطحاء التي بين مكة ومنى والبطحاء التي بذى الحليفة معروفة عند أهل المدينة وغيرهم بالعرس.

(إِذَا رَجَعَ) الحاج (مِنْ مَكَّةَ) إلى المدينة والمقصود بهذه الترجمة الإشارة

1767 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ يَبِيتُ بِذِي طَوًى، بَيْنَ الثَّنِيَّتَيْنِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، لَمْ يُنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يَدْخُلُ، فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ، فَيَبْدَأُ بِهِ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا: ثَلَاثًا سَعْيًا.....

إلى أن اتبعه ﷺ في النزول بمنازله لا يختص بالمحصب.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) ابن عبد الله بن المنذر الحزامي أحد الأئمة وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائي وأبو حاتم والدارقطني وتكلم فيه أحمد من أجل القرآن وقال الساجي عنده مناكير.

وتعقب ذلك الخطيب وقد اعتمده البُخَارِيُّ وانتقى من حديثه وروى له الترمذي والنسائي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم أنس بن عياض الليثي المشهور باسمه وكنيته قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف الأسدي مولى آل الزبير الإمام في المغازي.

(عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) وفي رواية ابن عساكر عن ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ يَبِيتُ بِذِي طَوًى) وفي رواية المستملي والحموي بذى الطوى التي (بَيْنَ الثَّنِيَّتَيْنِ) ثنية ثنية وهي طريق العقبة.

(ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ) وفي رواية غير أبي ذر: إذا قدم مكة (حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، لَمْ يُنِخْ) بضم المثناة التحتية وكسر النون من أناخ ينخ إذا برّك جملة.

(نَاقَتَهُ) رَاحِلَتُهُ: الراحلة الناقة التي تصلح لأن ترحل وقيل: هي المركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى.

(إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ) الحرام أي: إذا بات بذى طوى ثم أصبح ركب ناقته فلم ينخها إلا بباب المسجد الحرام.

(ثُمَّ يَدْخُلُ، فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ) أي: الركن الذي فيه الحَجَرُ الْأَسْوَدُ، (فَيَبْدَأُ بِهِ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا) أي: سبع مرات (ثَلَاثًا سَعْيًا) أي: ساعيًا نصب

وَأَرْبَعًا مَشْيًا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ إِذَا صَدَرَ عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ «أَنَاحَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنِيحُ بِهَا».

1768 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: سُئِلَ عُيَيْدُ اللَّهِ عَنِ الْمُحَصَّبِ، فَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: «نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَعُمَرُ، وَابْنُ عُمَرَ».

على الحال ويجوز أن يكون انتصابه على أنه صفة لثلاثاً.

(وَأَرْبَعًا) أي: يطوف أربع مرات في السبع (مَشْيًا) يجوز فيه الوجهان المذكوران في سعيًا.

(ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ) أي: ركعتين من إطلاق اسم الجزء على الكل وفي رواية الكشميهني ركعتين على الأصل.

(ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) سبْعًا.

(وَكَانَ إِذَا صَدَرَ) أي: رجع متوجهًا نحو المدينة (عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ) أَنَاحَ) راحلته (بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحُلَيْفَةِ، الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنِيحُ بِهَا) واعلم أن النزول بذوي طوى قبل أن يدخل مكة والنزول بالبطحاء التي بذى الحليفة عند رجوعه ليس بشيء من مناسك الحج فإن شاء فعله وإن شاء تركه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَجْبِي مات سنة ثمان وعشرين ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) أَبُو عَثْمَانَ الْهَجِيمِي، (قَالَ: سُئِلَ عُيَيْدُ اللَّهِ) بالتصغير هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ الْمُحَصَّبِ) بضم الميم وتشديد الصاد المفتوحة وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرٍ عَنِ التَّحْصِيبِ بِصِيغَةِ الْمَصْدَرِ وَهُوَ النَّزُولُ بِالْمَحْصَبِ.

(فَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ) الْعَمْرِي الْمَذْكُورُ، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: نَزَلَ بِهَا) أي: بِالْمَحْصَبِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وهذا من مراسلات نافع، (وَعُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا منقطع.

(وَابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهذا موصول ويحتمل أن يكون نافع سمع

وَعَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي الْمُحَصَّبَ - الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ» أَحْسِبُهُ قَالَ: «وَالْمَغْرِبَ»، قَالَ خَالِدٌ لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ وَيَهْجَعُ هَجْعَةً، «وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

ذلك من ابن عمر رضي الله عنهما فيكون الجميع موصولاً.

(وَعَنْ نَافِعٍ) بالإسناد السابق وليس بمعلق⁽¹⁾.

(أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي الْمُحَصَّبَ -) فسر الضمير المؤنث بالمذكر على إرادة البقرة وكان من أسمائها البطحاء.

(الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ أَحْسِبُهُ) أي: أظنه (قَالَ: «وَالْمَغْرِبَ»، قَالَ خَالِدٌ) هو ابن الحارث راوي أصل الإسناد.

(لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ) يعني أن الشك إنما هو في المغرب وقد أخرج الإسماعيلي عن أيوب وعن عبيد الله بن عمر جميعاً عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي بالأبطح الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير شك لا في المغرب ولا في غيرها.

(وَيَهْجَعُ هَجْعَةً) أي: ينام نومة من الهجوع وهو النوم.

(وَيَذْكُرُ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما (ذَلِكَ) التحصيص (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ووسع مالك في تركه وكان يفتي بالترك سرّاً لئلا يشتهر ذلك فترك السنة واعلم أنه لا مطابقة بين هذا الحديث والترجمة إلا من وجه يؤخذ تقريباً وهو أن بين حديثي الباب مناسبة من حيث إن كلاً منهما يتضمن أمراً غير لازم وذلك أن الحديث الأول: فيه النزول بذى طوى قبل الدخول في مكة وبالبطحاء التي بذى الحليفة إذا رجع من مكة وكل منهما غير لازم ولا هما من مناسك الحج وكذلك الحديث الثاني: فيه النزول بالمحصب وهو أيضاً غير لازم ولا هو من مناسك الحج وكذلك كل منهما يروي عن نافع عن فعل ابن عمر رضي الله عنهما فهذين الاعتبارين تحققت المناسبة بين الحديثين فالحديث الأول: مطابق للترجمة والثاني مطابق للأول ومطابق للمطابق لشيء مطابق لذلك الشيء فافهم.

(1) وقد رواه البيهقي من طريق حميد بن مسعدة عن خالد بن الحارث مثله.

150 - بَابُ مَنْ نَزَلَ بِذِي طُوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

1769 - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ بَاتَ بِذِي طُوًى حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بِذِي طُوًى، وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ» وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

151 - بَابُ التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ، وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ

150 - بَابُ مَنْ نَزَلَ بِذِي طُوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

(بَابُ مَنْ نَزَلَ بِذِي طُوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ) من نزل بذى طوى إذا رجع من مكة إلى مقصده.

(وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى) ابن الطباع البصري أخو إسحاق البصري.

(حَدَّثَنَا حَمَادٌ) اختلف في حماد هذا فجزم الإسماعيلي بأنه ابن سلمة وجزم المزني بأنه ابن زيد، وقال الحافظ العسقلاني: وهو الظاهر لأنه لم يذكر حماد بن سلمة في شيوخ مُحَمَّد بن عيسى وذكر حماد بن زيد، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَقْبَلَ) من المدينة إلى مكة (بَاتَ بِذِي طُوًى حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ) مكة (وَإِذَا نَفَرَ) من منى (مَرَّ بِذِي طُوًى) وفي رواية الكشميهني: مرّ من ذي طوى.

(وَبَاتَ بِهَا حَتَّى يُصْبِحَ وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ) قَالَ ابن بطال: وليس هذا أيضًا من مناسك الحج وإنما يؤخذ منه أماكن نزوله ﷺ ليتأسى به فيها إذ لا يخلو شيء من أفعاله ﷺ من حكمة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

151 - بَابُ التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ، وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ

(بَابُ) جواز (التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ، وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ) بفتح الميم وسكون الواو وكسر السين قَالَ الأزهري: سُمِّيَ مَوْسِمُ الْحَجِّ مَوْسِمًا لَأَنَّهُ مَعْلَمٌ، يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ النَّاسُ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّمَةِ وَهِيَ الْعَلَامَةُ.

(و) جواز (الْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ) وهي أربعة عكاظ وذو المجاز ومجنة وحباشة أما عكاظ فهو بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبعد الألف ظاء

معجزة قَالَ الرشاطي هي صحراء مستوية لا علم فيها ولا جبل إلا ما كان من الأنصاب التي كانت بها في الجاهلية وبها من دماء البدن كالأرجاء العظام وقال مُحَمَّد بن حبيب عكاظ بأعلى نجد قريب من عرفات وقال غيره عكاظ وراء قرن المنازل بمرحلة من طريق صنعاء وهي من عمل الطائف وعلى بريد منها وأرضها لبني نصر واتخذت سوقاً بعد الفيل بخمس عشرة سنة وتركت عام خرجت الحرورية بمكة مع أبي حمزة المختار ابن عوف سنة تسع وعشرين ومائة إلى هلم جرّاً خاف الناس أن ينتبهوا أو خافوا الفتنة فتركت إلى الآن وعن ابن الكلبي أنها كانت لقيس وقال أبو عبيدة عكاظ فيما بين نخلة والطائف إلى موضع يقال له الفتق بضم الفاء والمثناة الفوقية بعدها قاف وبه أموال ونخل لثقيف بينه وبين الطائف عشرة أميال فكان سوق عكاظ تقوم صبح هلال ذي القعدة عشرين يوماً وعكاظ مشتق من قولك عكظت الرجل عكظاً إذا قهرته بحجتك لأنهم كانوا يتفاخرون هناك بالفخر ويتناشدون الشعر وكانت بعكاظ وقائع مرة بعد مرة وبعكاظ رأى رسول الله ﷺ قس بن ساعدة وحفظ كلامه وكان يتصل بعكاظ بلد تسمى ركة بها عين تسمى عين خليص وكان ينزلها من الصحابة قدامة بن عمار الكلابي ولقيط بن ضمرة العقيلي ومالك بن نضلة الحبشي.

وأما ذو المجاز فقد ذكر ابن إسحاق أنها كانت بناحية عرفة إلى جانبها وعن ابن الكلبي أنه كان لهذيل على فرسخ من عرفة.

وقال الرشاطي: كان ذو المجاز سوقاً من أسواق العرب وهو عن يمين الموقف بعرفة قريباً من كبكب وهو سوق متروك.

وقال الْكِرْمَانِي: ذو المجاز بلفظ ضد الحقيقة موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية وهذا غير صحيح لأن الطَّبْرِيّ روى عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يتباعون في الجاهلية بعرفة ولا منى وأما مجنة فهي بفتح الميم والجيم وتشديد النون وهي على أميال يسيرة من مكة بناحية مر الظهران ويقال هي على بريد من مكة وهي لكنانة وبأرضها وشامة وطفيل جبلان مشرفان عليها سميت بها لبساتين تتصل بها وهي الجنان، ويحتمل أن يكون من مَجَن يَمَجُن

1770 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ:
قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانَ ذُو الْمَجَازِ، وَعُكَاظٌ.....»

سميت بذلك لأن ضرباً من المجون كان بها وأما حُبَاشة فهي بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وبعد الألف شين معجمة وكانت بأرض بارق نحو قنوني بفتح القاف وضم النون المخففة وبعد الواو الساكنة نون أخرى مقصورة من مكة إلى جهة اليمن على ست مراحل ولم يذكر هذا في الحديث لأنه لم يكن في مواسم الحج وإنما كان يقام في شهر رجب.

وقال الرشاطي: هي أكبر أسواق تهامة كان يقوم ثمانية أيام في السنة قَالَ حكيم بن حزام وقد رأيت رسول الله ﷺ يحضرها واشترت منه فيها بزا من بز تهامة.

وقال الفاكهي: ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الإسلام إلى أن كان أول من ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة وآخر ما ترك منها سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسي في سنة سبع وتسعين ومائة.

وروى الزبير بن بكار في كتاب النسب من طريق حكيم بن حزام أنها أي: سوق عكاظ كانت تقام صبح هلال ذي القعدة إلى أن يمضي عشرون يوماً قَالَ ثم يقوم سوق مجنة عشرة أيام إلى هلال ذي الحجة ثم يقوم سوق ذو المجاز ثمانية أيام ثم يتوجهون إلى منى للحج وفي حديث أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبِثَ عَشْرَ سِنِينَ يَتَّبِعُ النَّاسَ فِي مَنَازِلِهِمْ فِي الْمَوْسَمِ بِمَجْنَةَ وَعُكَاظٍ يَبْلُغُ رِسَالَاتِ رَبِّهِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ بفتح الهاء وسكون المثناة التحتية وفتح الثاء المثلثة أبو عمرو المؤذن البصري مات سنة عشرين ومائتين وهو من أفراد الْبَحَّارِيِّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز المكي.

(قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ بفتح العين، قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وفي رواية إسحاق بن راهوية في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج أَخْبَرَنِي عمرو بن دينار عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كَانَ ذُو الْمَجَازِ، وَعُكَاظٌ) وقد

مَنْجَرَ النَّاسِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: 198] فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ.

مر بيانها (مَنْجَرَ النَّاسِ) بفتح الميم والجيم أي: مكان تجارتهم وفي رواية ابن عيينة: أسواقاً (فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَانَتْهُمْ) أي: المسلمين (كَرَهُوا ذَلِكَ) فَإِنْ قِيلَ أَيْنَ جَوَابُ لَمَّا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ قَوْلُهُ كَانَتْهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ لِأَنَّهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَإِنَّمَا أَجَاوَزَهُ إِذَا كَانَتْ مُصَدَّرَةً بِإِذَا الْفَجَائِيَّةِ وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ جَوَازَ وَقَوَّعَهَا جَوَابًا إِذَا تَصَدَّرَتْ بِالْفَاءِ نَحْوُ ﴿فَلَمَّا بَجَّهْتُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْنَصِدٌ﴾ [لقمان: 32] وَلَيْسَ هُنَا إِذَا وَلَا الْفَاءُ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْجَوَابَ مُحذُوفٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَهُ أَي: فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ تَرَكُوا التَّجَارَةَ فِيهَا كَانَتْهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَكَانَ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ يَتَأَثَّمُونَ أَنْ يَتَجَرُوا أَيَّامَ الْحَجِّ وَإِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ كَفُّوا عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَلَمْ يَقُمْ لَهُمْ سَوْقٌ وَيَسْمُونَ مَنْ يَخْرُجُ بِالتَّجَارَةِ الدَّاجَ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ الدَّاجُ وَلَيْسُوا بِالْحَاجِّ وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ فَكَانَتْهُمْ تَأَثَّمُوا أَي: خَافُوا الْوُقُوعَ فِي الْإِثْمِ لِلِاسْتِغْثَالِ فِي أَيَّامِ النَّسْكِ بِغَيْرِ الْعِبَادَةِ.

(حَتَّى نَزَلَتْ) آيَةُ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا﴾ (أَي: فِي ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾) أَي: تَطْلُبُوا ﴿فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ عَطَاءً وَرِزْقًا مِنْهُ يَرِيدُ الرِّبْحَ بِالتَّجَارَةِ (فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ) قَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَصْبَحُونَ بِعَكَازٍ يَوْمَ هَلَالِ ذِي الْقَعْدَةِ ثُمَّ يَذْهَبُونَ مِنْهُ إِلَى مَجْنَةٍ بَعْدَ عَشْرِينَ يَوْمًا مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ فَإِذَا رَأَوْا هَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ذَهَبُوا مِنْ مَجْنَةٍ إِلَى ذِي الْمَجَازِ فَلَبِثُوا بِهِ ثَمَانِ لَيَالٍ ثُمَّ يَذْهَبُونَ إِلَى عَرَفَةَ وَلَمْ تَزَلْ هَذِهِ الْأَسْوَاقُ قَائِمَةً فِي الْإِسْلَامِ إِلَى أَنْ كَانَ أَوَّلُ مَا تَرَكَ مِنْهَا سَوْقُ عَكَازٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةٍ ثُمَّ تَرَكَ مَجْنَةَ وَذُو الْمَجَازِ بَعْدَ ذَلِكَ وَاسْتَغْنَوْا بِالْأَسْوَاقِ بِمَكَّةَ وَمِنَى وَعَرَفَةَ وَآخِرُ مَا تَرَكَ سَوْقُ حَبَاشَةَ كَمَا تَقْدِمُ.

وقوله: فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ ابْنُ عَمْرٍو الْحَضْرَمِيُّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: 198] فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ وَرَوَاهُ عَبْدُ ابْنِ حَمِيدٍ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي يَزِيدٍ سَمِعَتْ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقْرَأُ وَذَكَرَ مِثْلَهُ سِوَاءَ وَهَكَذَا فَسَرَهَا

مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة ومنصور ابن المعتمر وقتادة وإبراهيم النخعي والربيع بن أنس وغيرهم .

وقال الْكِرْمَانِيُّ : قوله في مواسم الحج كلام الراوي ذكره تفسيراً للآية الكريمة .

وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ : فاته ما زاده المصنف في آخر حديث ابن عيينة في البيوع قرأها ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ورواه ابن أبي عمر في مسنده عن ابن عيينة وقال في آخره وكذلك كان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقرأها انتهى .

وقال الْعَيْنِيُّ : نعم ذهل الْكِرْمَانِيُّ عن هذا ولكن قوله ذكره تفسيراً للآية الكريمة له وجه لأن مجاهدًا ومن ذكرناهم معه فسروها هكذا فجعلوها تفسيراً ولم يجعلوها قراءة وعلى تقدير كونها قراءة فهي من القراءة الشاذة وحكمها عند الأئمة حكم التفسير .

وروى الطَّبْرَانِيُّ بإسناد صحيح عن أيوب عن عكرمة : أنه كان يقرأها كذلك هذا واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للمعتكف قياساً على الحج والجامع بينهما العبادة وهو قول الجمهور وعن مالك كراهة ما زاد على الحاجة وكذا كرهه عطاء ومجاهد والزهري ولا ريب أنه خلاف الأولى والآية إنما نفت الجناح ولا يلزم من نفيه نفي أولوية مقابله وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْبَيْوعِ وَالتَّفْسِيرِ أَيْضًا .

تتمة:

وروى أَبُو دَاوُدَ وغيره من حديث يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : كَانُوا يَتَقَوْنَ الْبَيْعَ وَالتَّجَارَةَ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ يَقُولُونَ أَيَّامَ ذِكْرِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ [البقرة : 198] وقال علي بن أبي طلحة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ فِي الشِّرَاءِ وَالبَيْعِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ وَبعده وهكذا روى العوفي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

152 - باب الأدلاج مِنَ الْمُحَصَّبِ

1771 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ،

عَنِ الْأَسْوَدِ،

وقال أحمد: حَدَّثَنَا أسباط أنا الحسن بن عمرو الفقيمي عن أبي أمامة التيمي قَالَ: قلت لابن عمر رضي الله عنهما: إنا نكري أي: دوابنا فهل لنا من حج قَالَ ليس تطوفون بالبيت تأتون المعرف وترمون الجمار وتحلقون رؤوسكم؟ قَالَ: قلنا: بلى فَقَالَ ابن عمر رضي الله عنهما جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الذي سألتني عنه فلم يجبه حتى نزل جبريل عليه السلام بهذه الآية ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: 198] فدعاه النبي ﷺ فَقَالَ: أنتم حجاج؟ وعن عمر رضي الله عنه أنه قيل له: هل كنتم تكرهون التجارة في الحج فَقَالَ: وهل كانت معاشنا إلا من التجارة في الحج؟

152 - باب الأدلاج مِنَ الْمُحَصَّبِ

(باب الأدلاج مِنَ الْمُحَصَّبِ) بتشديد الدال، أصله: الاتدلاج من الافتعال، فقلبت التاء دالاً وأدغمت وهو السير في آخر الليل وفي رواية لأبي ذر الإدلاج بسكون الدال من الأفعال وهو السير في أول الليل والصواب التشديد لأن المراد هنا هو السير في آخر الليل.

نعم قيل: إن كلاً من الفعلين يستعمل في سير الليل كيف كان لكن الأكثر هو الأول من المحصب هو الأبطح ويسمى البطحاء أيضاً كما تقدم والمقصود هو الرحيل من مكان المبيت بالمحصب سحر أو هو الواقع في قصة عائشة رضي الله عنها ويحتمل أن يكون الترجمة لأجل رحيل عائشة مع أخيها رضي الله عنهما للاعتمار فإنها رحلت معه من أول الليل فقصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلامم وأن السير من هناك من أول الليل جائز.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) أبو حفص النخعي الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) هو حفص بن غياث بن طلق بن معاوية قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد النخعي خال

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفْرِ فَقَالَتْ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتْكُمْ، قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ «عَفَرَى حَلَقَى، أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟»، قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَنْفِرِي».

إِبْرَاهِيمَ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ) بِنْتُ حَبِيبِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَعْنِي بَعْدَ أَنْ طَافَتْ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ طَوَافِ الْوُدَّاعِ.

(لَيْلَةَ النَّفْرِ) مِنْ مَنَى، (فَقَالَتْ: مَا أُرَانِي) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ أَيْ: مَا أَظُنُّ نَفْسِي (إِلَّا حَابِسَتْكُمْ) عَنْ الرَّحَلَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ لَا نَتَظَارُ طَهْرِي وَطَوَافِي لِلْوُدَّاعِ فَإِنِّي لَمْ أَطِفُ لِلْوُدَّاعِ وَقَدْ حَضَّتْ فَلَا يُمْكِنُنِي الطَّوَافُ الْآنَ فَظَنَنْتُ أَنَّ طَوَافَ الْوُدَّاعِ لَا يَسْقُطُ عَنِ الْحَائِضِ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فِي الْفَائِقِ مَفْعُولًا أَرَى الضَّمِيرَ وَالْمُسْتَثْنَى وَإِلَّا لَغَو. قَالَ الْأَشْرَفُ: يُمْكِنُ أَنْ لَا يَجْعَلَ الْإِسْتِثْنَاءَ لَغَوًا وَالْمَعْنَى مَا أُرَانِي عَلَى حَالَةٍ أَوْ صِفَةٍ إِلَّا عَلَى حَالَةٍ أَوْ صِفَةٍ كَوْنِي حَابِسَتْكُمْ. وَتَعَقُّبُهُ الطَّبِيبِيُّ فَقَالَ لَمْ يَرِدْ بِاللَّغَوِ أَنْ إِلَّا زَائِدَةٌ بَلْ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مَعْمُولُ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ وَلِذَلِكَ سَمِّيَ مَفْرَعًا. (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عَفَرَى حَلَقَى) بَفَتْحِ أَوَّلِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وَجُوزِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهُمَا قَرِيبًا.

(أَطَافَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟) طَوَافُ الْإِفَاضَةِ، (قِيلَ: نَعَمْ) طَافَتْ، (قَالَ: «فَأَنْفِرِي».) بِكسْرِ الْفَاءِ أَيْ: ارْحَلِي فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ طَوَافُ الْإِفَاضَةِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ لَا يَدُّ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُ وَأَمَّا طَوَافُ الْوُدَّاعِ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ.

وَرَجَالُ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كُوفِيُونَ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ وَكَذَا النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ.

وَأَمَّا مُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمَّا كَانَتِ الْقِصَّةُ فِي حَدِيثِ حَفْصِ وَحَدِيثِ مُحَاضِرِ مَتَّحِدَةٍ وَكَانَ حَدِيثُ مُحَاضِرٍ مُطَابِقًا لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ فَلَقِينَاهُ مَدْلَجًا صَارَ حَدِيثُ حَفْصٍ أَيْضًا مُطَابِقًا لَهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ.

1772 - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَزَادَنِي مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا، أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفْرِ، حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُبَيْبٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَلَقَى عَقْرَى مَا أَرَاهَا إِلَّا حَابِسَتُكُمْ»،

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) يريد البُخَارِيُّ نفسه: (وَزَادَنِي) في الحديث المذكور (مُحَمَّدٌ) اختلف في مُحَمَّد هذا فزعم الجياني أن مُحَمَّدًا هذا هو الذهلي واقتصر عليه المزي في تهذيبه ووقع في رواية علي بن السكن مُحَمَّد بن سلام وقال النَّسَائِيُّ هو ابن يَحْيَى الذهلي قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ) بضم الميم على وزن الفاعل من المحاضرة من الحضور ضد الغيبة ابن المورع بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة وفي آخره عين مهملة الهمداني اليامي الكوفي مات سنة ست ومائتين قَالَ النَّسَائِيُّ ليس به بأس وقال أحمد كان مغفلاً جداً ولم يكن من أصحاب الحديث وقال أبو حاتم ليس بمبتين يكتب حديثه.

وقال أبو زرعة صدوق وقد أخرج البُخَارِيُّ له حديثين بصورة التعليق الموصول عن بعض شيوخه أحدهما هذا والآخر في البيوع وعلق له غيرهما وأخرج له مسلم حديثاً واحداً وهو حديث من يدعوني فأستجيب له وروى له الترمذي قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) من المدينة (لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ) بالنون ونصب الحج.

(فَلَمَّا قَدِمْنَا) مكة (أَمَرَنَا) ﷺ (أَنْ نَحِلَّ) بفتح النون وكسر الحاء أي: من إحرامنا.

(فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ) يوم (النَّفْرِ) برفع ليلة ونصبها (حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُبَيْبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حَلَقَى عَقْرَى) وفي الرواية السابقة تقديم المؤخر.

(مَا أَرَاهَا) بضم الهمزة أي: ما أظن صافية (إِلَّا حَابِسَتُكُمْ) عن التوجه إلى المدينة.

ثُمَّ قَالَ: «كُنْتَ طُفْتُ يَوْمَ التَّحْرِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَانْفِرِي»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلَلْتُ، قَالَ: «فَاعْتَمِرِي مِنَ التَّنْعِيمِ» فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوها، فَلَقَيْنَاهُ مُدَلِّجًا فَقَالَ: «مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا»⁽¹⁾.

(ثُمَّ قَالَ: كُنْتَ طُفْتَ) بحذف همزة الاستفهام.

(يَوْمَ التَّحْرِ؟) استفهمها عن طواف الإفاضة.

(قَالَتْ) صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (نَعَمْ) طفت.

(قَالَ: «فَانْفِرِي») بكسر الفاء ارحلي قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلَلْتُ) أي: حين قدمت مكة لأنني لم أكن تمتعت بل كنت قارنه.

(قَالَ) ﷺ لها: («فَاعْتَمِرِي مِنَ التَّنْعِيمِ») وإنما أمرها بالاعتماد لتطيب قلبها حيث أرادت أن تكون لها عمرة منفردة مستقلة كما لسائر أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وإنما خص التنعيم بالذكر مع أن جميع جهات الحل فيه سواء والإحرام من التنعيم غير اجب إما لأنه كان أسهل عليها وإما لغرض آخر وقال القاضي العياض بوجوب الإحرام منه قَالَ وهو ميقات المعتمر من مكة.

(فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوها) عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

(فَلَقَيْنَاهُ) أي: النبي ﷺ بعدما قضيت العمرة ورجعنا إلى المنزل حال كونه (مُدَلِّجًا) بتشديد الدال أي: سائرًا في آخر الليل إلى مكة لطواف الوداع فإنهما لما رجعا إلى المنزل بعد ما قضت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا العمرة صادفا النبي ﷺ متوجهاً إلى طواف الوداع.

(فَقَالَ) ﷺ لها: («مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا») بنصب مكان على الظرفية

(1) وقد روى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال حين بعث إلى اليمن: يا رسول الله أوصني، قال: «أخلص دينك يكفك العمل القليل» رواه الحاكم، وعن الضحاك بن قيس قال قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى يقول أنا خير شريك فمن أشرك معي شريكاً فهو لشريكى، يا أيها الناس أخلصوا أعمالكم فإن الله تعالى لا يقبل من الأعمال إلا ما خالص له، ولا تقولوا هذه لله وللرحم. فإنها للرحم وليس لله منها شيء» الحديث رواه البزار والبيهقي، وعن أبي أمامة قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: رأيت رجلاً غزا =

وفي بعض النسخ مكان بالرفع خبر موعذك والمراد أنه ﷺ لما لقيهما قال لعائشة رضي الله عنها موضع المنزلة كذا وكذا يعني يكون الملاقاة هناك حتى إذا عاد ﷺ من طوافه للوداع يجتمع بها هناك للرحيل ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خاتمة:

اشتمل كتاب الحج من أوله إلى أولى أبواب العمرة على ثلاثمائة واثنى عشر حديثاً المعلق منها تسعة وخمسون حديثاً والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وواحد وتسعون حديثاً والخاص منها مائة وواحد وعشرون حديثاً وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يلتمس الذكر والأجر، ماله؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا شيء له»، الحديث، وفيه «إن الله عز وجل لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصاً وابتغى به وجهه» رواه أبو داود والنسائي، وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «بشر هذه الأمة بالسنة والدين والرفعة والتمكين في الأرض، فمن عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة من نصيب»، رواه أحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم، وغير ذلك من الروايات التي ذكرها المنذري في الترغيب، وقال العيني في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّمُوا النَّجْحَ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: 196] عن سفيان الثوري أنه قال: تمامهما أن تحرم من أهلك لا تريد إلا الحج والعمرة وتهل من الميقات ليس أن تخرج لتجارة ولا لحاجة حتى إذا كنت قريباً من مكة قلت لو احتججت أو اعتمرت وذلك يجزئ ولكن التمام أن تخرج له ولا تخرج لغيره اهـ.

فهرس المحتويات

25 - كِتَابُ الْحَجِّ

- 6 1 - باب وَجُوب الْحَجِّ وَفَضْلِهِ
- 2 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ٢٧ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ 22
- 29 3 - باب الْحَجِّ عَلَى الرَّحْلِ
- 33 4 - باب فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ
- 39 5 - باب فَرَضِ مَوَاقِبِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
- 44 6 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَسَكَرَودُوا فَإِنَّ حَيْرَ الرَّادِ النَّفْوَى﴾
- 47 7 - باب مُهَلِّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
- 55 8 - باب مِيقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يُهْلُوا قَبْلَ ذِي الْحُلَيْفَةِ
- 56 9 - باب مُهَلِّ أَهْلِ الشَّامِ
- 57 10 - باب مُهَلِّ أَهْلِ نَجْدٍ

- 11 - باب مُهَلَّ مَنْ كَانَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ 59
- 12 - باب مُهَلَّ أَهْلِ الْيَمَنِ 59
- 13 - باب: ذَاتُ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ 60
- 14 - باب 67
- 15 - باب «خُرُوجُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ» 68
- 16 - باب قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَقِيقُ وَادٍ مُبَارَكٌ» 69
- 17 - باب غَسْلُ الْخُلُقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنَ الثِّيَابِ 76
- 18 - باب الطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَمَا يَلْبَسُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَتَرَجَّلَ وَيَدَّهِنَ 86
- 19 - باب مَنْ أَهْلٌ مُلَبَّدًا 101
- 20 - باب الْإِهْلَالِ عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ 103
- 21 - باب مَا لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ 106
- 22 - باب الرُّكُوبِ وَالْإِزْتِدَافِ فِي الْحَجِّ 121
- 23 - باب مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأُرْدِيَةِ وَالْأُزْرِ 124
- 24 - باب مَنْ بَاتَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ حَتَّى أَصْبَحَ 133
- 25 - باب رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْإِهْلَالِ 135

- 26 - باب التَّليَّة 138
- 27 - باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ، قَبْلَ الْإِهْلَالِ، عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ 146
- 28 - باب مَنْ أَهْلًا حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ فَأَيْمَةً 157
- 29 - باب الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ 157
- 30 - باب التَّليَّةِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي 163
- 31 - باب: كَيْفَ تُهْلُ الْحَائِضُ وَالتَّنَفُّسُ 166
- 32 - باب مَنْ أَهْلًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَالْإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ 173
- 33 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ 186
- 34 - باب التَّمَتُّعِ وَالْإِقْرَانِ وَالْإِفْرَادِ بِالْحَجِّ، وَفَسْخِ الْحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي 202
- 35 - باب مَنْ لَبَّى بِالْحَجِّ وَسَمَّاهُ 227
- 36 - باب التَّمَتُّعِ 227
- 37 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ 230
- 38 - باب الْاِعْتِسَالِ عِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ 237

- 39 - باب دُخُول مَكَّةَ نَهَارًا أَوْ لَيْلًا 239
- 40 - باب: مِنْ أَيْنَ يَدْخُلُ مَكَّةَ؟ 240
- 41 - باب: مِنْ أَيْنَ يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ؟ 242
- 42 - باب فَضْلُ مَكَّةَ وَبُيُوتِهَا 247
- 43 - باب فَضْلُ الْحَرَمِ 283
- 44 - باب تَوْرِيثُ دُورِ مَكَّةَ، وَيَعِيهَا وَشِرَائِهَا، وَأَنَّ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ سَوَاءٌ خَاصَّةً 290
- 45 - باب نُزُولِ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ 302
- 46 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ 307
- 47 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْمَدْيَ وَالْقَلْتِدَ ذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ 311
- 48 - باب كِسْوَةِ الْكَعْبَةِ 325
- 49 - باب هَذْمِ الْكَعْبَةِ 332
- 50 - باب مَا ذُكِرَ فِي الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ 336

- 51 - باب إِغْلَاقِ الْبَيْتِ، وَيُصَلِّي فِي أَيِّ نَوَاحِي الْبَيْتِ شَاءَ 344
- 52 - باب الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ 352
- 53 - باب مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْكَعْبَةَ 353
- 54 - باب مَنْ كَبَّرَ فِي نَوَاحِي الْكَعْبَةِ 357
- 55 - باب: كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الرَّمْلِ؟ 362
- 56 - باب اسْتِلامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حِينَ يَقْدَمُ مَكَّةَ أَوَّلَ مَا يُطَوِّفُ، وَيَرْمُلُ
ثَلَاثًا 365
- 57 - باب الرَّمْلِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ 367
- 58 - باب اسْتِلامِ الرُّكْنِ بِالْمُحَجِّينِ 372
- 59 - باب مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانَيْنِ 375
- 60 - باب تَقْيِيلِ الْحَجَرِ 380
- 61 - باب مَنْ أَشَارَ إِلَى الرُّكْنِ إِذَا أَتَى عَلَيْهِ 383
- 62 - باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكْنِ 384
- 63 - باب مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ، قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ صَلَّى
رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّفَا 385
- 64 - باب طَوَافِ النَّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ 393

- 65 - باب الكلام في الطَّوَّافِ 399
- 66 - باب: إِذَا رَأَى سَيْرًا أَوْ شَيْئًا يُكْرَهُ فِي الطَّوَّافِ قَطَعَهُ 403
- 67 - باب: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ، وَلَا يَحُجُّ مُشْرِكٌ 404
- 68 - باب: إِذَا وَقَفَ فِي الطَّوَّافِ 408
- 69 - باب صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ لِسُبُوعِهِ رَكَعَتَيْنِ 410
- 70 - باب مَنْ لَمْ يَقْرُبِ الْكَعْبَةَ، وَلَمْ يَطُفْ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ، وَيَرْجِعَ بَعْدَ
الطَّوَّافِ الْأَوَّلِ 413
- 71 - باب مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَّافِ خَارِجًا مِنَ الْمَسْجِدِ 415
- 72 - باب مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيِ الطَّوَّافِ خَلْفَ الْمَقَامِ 418
- 73 - باب الطَّوَّافِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ 419
- 74 - باب الْمَرِيضِ يَطُوفُ رَاكِبًا 425
- 75 - باب سِقَايَةِ الْحَاجِّ 426
- 76 - باب مَا جَاءَ فِي زَمْرَمَ 437
- 77 - باب طَوَّافِ الْقَارِنِ 446
- 78 - باب الطَّوَّافِ عَلَى وَضُوءٍ 456

- 79 - باب وَجُوب الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَجُعِلَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ 460
- 80 - باب مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ 472
- 81 - باب: تَقْضِي الْحَائِضُ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ، وَإِذَا سَعَى عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ 480
- 82 - باب الإِهْلَالِ مِنَ الْبَطْحَاءِ وَغَيْرِهَا، لِلْمَكِّيِّ وَلِلْحَاجِّ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَنَى 489
- 83 - باب: أَتَيْنَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ 493
- 84 - باب الصَّلَاةِ بِمَنَى 499
- 85 - باب صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ 503
- 86 - باب التَّثْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ إِذَا عَدَا مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ 505
- 87 - باب التَّهَجِيرِ بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ 506
- 88 - باب الْوُقُوفِ عَلَى الدَّائَةِ بِعَرَفَةَ 514
- 89 - باب الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِعَرَفَةَ 515
- 90 - باب فَضْرِ الْخُطْبَةِ بِعَرَفَةَ 520
- 91 - باب التَّعْجِيلِ إِلَى الْمَوْقِفِ 521
- 92 - باب الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ 522

- 93 - باب السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ 535
- 94 - باب التُّزُولِ بَيْنَ عَرَفَةَ وَجَمْعٍ 539
- 95 - باب أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالسَّكِينَةِ عِنْدَ الْإِفَاضَةِ، وَإِشَارَتِهِ إِلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ 544
- 96 - باب الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِالْمُزْدَلِفَةِ 546
- 97 - باب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ 549
- 98 - باب مَنْ أَذَنَ وَأَقَامَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا 553
- 99 - باب مَنْ قَدَّمَ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ لَيْلٍ، فَيَقْفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَيَدْعُونَ، وَيُقَدِّمُ إِذَا غَابَ الْقَمَرُ 560
- 100 - باب: مَتَى يُصَلِّي الْفَجْرَ بِجَمْعٍ؟ 573
- 101 - باب: مَتَى يُدْفَعُ مِنْ جَمْعٍ؟ 581
- 102 - باب التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ عَدَاةَ النَّحْرِ، حِينَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ، وَالْارْتِدَافِ فِي السَّيْرِ 585
- 103 - باب: ﴿مَنْ تَمَنَعَ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَيُضَاهِمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَهُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ 588
- 104 - باب رُكُوبِ الْبُذْنِ 595

- 105 - باب مَنْ سَاقَ الْبُذْنَ مَعَهُ 607
- 106 - باب مَنْ اشْتَرَى الْهَدْيَ مِنَ الطَّرِيقِ 617
- 107 - باب مَنْ أَشْعَرَ وَقَلَّدَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ أَحْرَمَ 620
- 108 - باب قَتْلُ الْقَلَائِدِ لِلْبُذْنِ وَالْبَقَرِ 629
- 109 - باب إِشْعَارِ الْبُذْنِ 631
- 110 - باب مَنْ قَلَّدَ الْقَلَائِدَ بِيَدِهِ 632
- 111 - باب تَقْلِيدِ الْعَنَمِ 638
- 112 - باب: الْقَلَائِدُ مِنَ الْعِهْنِ 642
- 113 - باب تَقْلِيدِ النَّعْلِ 643
- 114 - باب: الْجِلَالُ لِلْبُذْنِ 645
- 115 - باب مَنْ اشْتَرَى هَدْيَهُ مِنَ الطَّرِيقِ وَقَلَّدَهَا 648
- 116 - باب ذَبْحِ الرَّجُلِ الْبَقَرَ عَنْ نِسَائِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِنَّ 652
- 117 - باب النَّحْرِ فِي مَنْحَرِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَنْى 657
- 118 - باب مَنْ نَحَرَ هَدْيُهُ بِيَدِهِ 660
- 119 - باب نَحْرِ الْإِبِلِ مُقَيَّدَةً 662

- 120 - باب نَحْرِ الْبُذْنِ قَائِمَةٌ 664
- 121 - باب: لَا يُعْطَى الْجَزَارُ مِنَ الْهَدْيِ شَيْئًا 668
- 122 - باب: يَتَصَدَّقُ بِجُلُودِ الْهَدْيِ 673
- 123 - باب: يَتَصَدَّقُ بِجِلَالِ الْبُذْنِ 674
- 124 - باب 675
- 125 - باب مَا يَأْكُلُ مِنَ الْبُذْنِ وَمَا يَتَصَدَّقُ 679
- 126 - باب الذَّنْحِ قَبْلَ الْحَلْقِ 685
- 127 - باب مَنْ لَبَدَ رَأْسَهُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ وَحَلَقَ 693
- 128 - باب الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ عِنْدَ الْإِحْلَالِ 695
- 129 - باب تَقْصِيرِ الْمُتَمَتِّعِ بَعْدَ الْعُمْرَةِ 713
- 130 - باب الزِّيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ 714
- 131 - باب إِذَا رَمَى بَعْدَمَا أَمْسَى، أَوْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا 722
- 132 - باب الْفُتْيَا عَلَى الدَّابَّةِ عِنْدَ الْجَمْرَةِ 728
- 133 - باب الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مِنَى 738
- 134 - باب: هَلْ يَبِيتُ أَصْحَابُ السَّقَايَةِ أَوْ غَيْرُهُمْ بِمَكَّةَ لَيْلِيٍّ وَمِنَى؟ 760

- 135 - باب رَمَى الْجِمَارِ 764
- 136 - باب رَمَى الْجِمَارِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي 768
- 137 - باب رَمَى الْجِمَارِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ 770
- 138 - باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ 774
- 139 - باب: يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ 775
- 140 - باب مَنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَقِفْ 778
- 141 - باب: إِذَا رَمَى الْجَمْرَتَيْنِ، يَقُومُ وَيُسْهِلُ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ 779
- 142 - باب رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ جَمْرَةِ الدُّنْيَا وَالْوُسْطَى 782
- 143 - باب الدُّعَاءِ عِنْدَ الْجَمْرَتَيْنِ 785
- 144 - باب الطَّيْبِ بَعْدَ رَمَى الْجِمَارِ وَالْحَلْقِ قَبْلَ الْإِفَاضَةِ 787
- 145 - باب طَوَافِ الْوَدَاعِ 790
- 146 - باب: إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ 795
- 147 - باب مَنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّفَرِ بِالْأَبْطَحِ 809
- 148 - باب الْمُحَصَّبِ 810

- 149 - باب التَّزْوُلِ بِذِي طُوًى، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَالتَّزْوُلِ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي
بِذِي الْحُلَيْفَةِ، إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ 815
- 150 - باب مَنْ نَزَلَ بِذِي طُوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ 819
- 151 - باب التَّجَارَةِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ، وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ 819
- 152 - باب الْإِدْلَاجِ مِنَ الْمُحَصَّبِ 824
- فهرس المحتويات 829